



🛊 باب كتاب القاضي الى القاضى وغيره 🔖

هذا أيضامن أحكام القضاءغيرأ نهلا يتحقق في الوجود الابقاضيين فهوكالمركب بالنسبة لماقبله كندافي فتحلقدير وهوأولى عماذ كرااشارحمن أنهذا الباب ايسمن كتاب القضاء لانه امانقل شهادة أونقل حمروكل دلك ليسمنه وانماأ ورده فيه لانهمن عمل القضاة فكان ذكره فيه أنسب اه وحيث كانمن عملهم فهومنه فيكيف ينفيه وللراد بغيره ماذكره في هذا الباب من قوله وتقضى المرأة الى آخره (قوله يكتب الفاضي الى الفاضي في غير حـ د وقود) أي استحسانا والقياس أن لا يجوز لان كتابته لا تكون أفوى من عبارته وهولوأ خبرالقاضي الآخر في محله لم يعمل بخبره في كتابته أولى لانه قد يزور وانماجوزناه لأنرعلى رضى اللة عنه وللحاجة ولا يستفنى عنه بالشهادة على الشهادة لان القاضي يحتاج فيها الى تعديل الاصول وقديتعذر ذلك ولم يجزف الحدود والقصاص لمافيه من الشبهة بزيادة الاحتمال ويدخل تحت قوله فى غير حدوقود كل شئ من الدين والنكاح والطلاق والشفعة والوكالة والوصية والايصاء والموت والوراثة والفتل اذاكان موجب المال والنسب من الحي والميت والغصب والأمانة المجمدودة من وديعة ومضاربة وهارية والأعيان منقو لاأوعقارا وهوالمروى عن محدوعايه المتأخرون وبهيفتي للضرورة وفى ظاهر الرواية لا يجوز في المنقول الحاجة الى الاشارة الماعند الدعوى والشهادة وعن الامام الثاني تجو يزه في العبد لغلبة الاباق فيه لافي الأمة وعنه نجو يزه في البكل وفي البزازية والمتقدمون لم يأخلوا بقول الامام اثناني وعمل الفقهاء اليوم على النجو بزفي الكل للحاجة قال الامام الاسبجابي وعليمه الفتوى ولوجاء المدعى من القاضى برسول ثقة مأمون عدل الى قاض آخر لا يقب للانه لا ير يدعلى أن يأنى القاضي منفسه ويخبر وهوفي غبر ولايتة كواحدمن الرعايا بخللف كتابه لانه كالخطاب من مجلس قضائه دات التفرقة على مسئلتين الأولى المدة فيهاقاضيان حضرأ حدهم امجاس القاضي الآخر وأخبر بحادثة لا يجوز له أن يعمل بخبره وحده ولوكتب اليه بشرطه له العمل به وكذ الوحضر قاضيان في مصر ليس فيه مجاس قاض أوأحدهما قاض فيه والآخرايس بقاض فيه لا يعمل بخبر من ليس بقاض فيه اعدم الولاية كقاض بنعارى التق معقاض بخوارزم وأخبره بحادثة حكم فيها بنعارى لايعمل باخبار دقاضي خوارزم اه وقدذ كرقاضهان في فتاواه مسائل الأولى طاب من القاضي أن يسمع شهوده على الابراء أوايفاء الدين ويكتبله كتابا بذلك خوفا من رب الدين أن بدعى عليه اذاذهب اليهم يكتب في قول باب كتاب الفاضى الى القاضى وغيره يكتب القاضي الى القاضي في غير حد وقود ﴿ بابكتاب القاضي الى القاضي وغيره 🛊 (قوله غيرانه) أى كتاب القاضي الى القاضي (فوله وهو أولى مما ذكره الشارح) قال في النهر وعندى انه لاتنافى بينهما بوجه اذ المنفي في كالرم الشارح كونه قضاء والمثبت في الفتح كونه من أحكام القضاء ولايلزم منمه أن بكون قضاءنع كوثه من أحكامه أدخل في كتاب القضاء (قوله يس فيه مجلس قاض) قال الرملي أي السابقاضيان فيه انه ليس بشرط وبه يفني كاف البزاز بة فعلى هذا يغنى بقبوله من قاضى رستاق الم قاضى مستاق الم قاضى مصر أم رستاق اله في البزازية قد صرح بابتناء الخداف في هداء المسئلة على الخداف في هداء المسئلة على الخداف في المسئلة على المسئلة على الخداف في المسئلة على المس

فان شهداعلى خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب عكمه وهوالمدعو سجلا والالم يحكم وكتب الشهادة ع ليحكم المكتوب السهام وهو الكتاب الحكمى وهو نقل الشهادة في الحقيقة

یکنب السجل حتی لاینسی الواقعة علی طول الزمان ولیکون الکاب مذکرالها والاف لایحتاج الی کتابه الحکم لانه قدم محضور الحکم نفسه أوس یقوم مقامه الااذاقدر انه غاب الحکم غینشذ یکتب له الحکم اله وهذا کاتری صربح فی أن المراد با تحصم المالله عی علیمه أو وکیله وانه لوأرید با تحصم المه عی وانه لوأرید با تحصم المه عی

أى بوسف وبكتب في قول مجه الثانية لو كان صاحب الدين حاضرا وطلب من القاضي أن يسأله فاذا أنكر برهن ليكتبله لم يسأله اجماعا وهذه حجة على محمد في السابقة الثالثة امرأ ذجاءت الى القاضي وقالت طلقني زوجي فلان ثلاثاو تزوجت بالتو بعدا العدة وأخاف المكار دفاسأله فان أنكر برهنت سألهالقاضي اجتاعا وهي حجمة على أبي بوسف الرابعة ادعى انهمشتر دارا لهماشفيع سلمها وهي في بلك كنداوطاب أن يسمع شهوده ويكتب لا يكتب وقال محمد يكتب في هذه المسائل كلها احتياطا أحـ ترازا عن تضييع الحقوق وأجعواعلى أن المديون أوالمشترى أوالمرأة لوقال ان صاحب الدين والشفيع والزوج قدنعرض لى فيما ادعى فاسمع شهودى فان القاضى يسمع ويكتب اه أطاق القاضي فأفاد ان قاضي مصر يكتب الى قاضي مصر آخر والى قاضي السواد وانرستاق ولا يكتب قاضي الرستاق الى قاضي مصر كذافى السراج الوهاج معزيالى الينابيع ممقال واعمايقبل اذاكان بينهما مسسيرة ثلاثة أيام فصاعدا أما اذاكان أفل من ذلك لايقب لوفي نوادرابن هشام اذاكان في المصرقاضيان جاز كتابهما الى بعضهما فى الأحكام ثم قال واذا كان الكتاب الذى وردعايه لمن لا تقبل شهادته له كلوالدين والزوجة جاز القضاء به بخلافما إذا ترافعوا اليهمن غُـيركـتاب اه (قوله فانشهدا على خصم حاضر حكم بالشهادة) لوجودا لحجة وشرط الحميكم وهوحضورالخصم والمرادبالخصم الحاضرمن كان وكيلامن جهة المدعى عليه أومسخراوهومن نصبه القاضي وكيلاعن الغائب ليسمع الدعوى عليه والالوأرا دبالخصم المدعى عليه لم يبق حاجة الى الكتاب الى القاضي الآخر لان الخصم حاضر عند الفاضي وقد حكم عايه واذاحكم كتب بحكمه الى قاضي البلد التي فيها الموكل ليقتضي منه الحق كذا في فتح القدير (قوله وكتب بحكمه وهو المدعوسجلا لثلاينسي الواقعة على طول الزمان وليكون الكتاب مندكرا لها والافلايحتاج الى كتابة ألحكم لانه قيدتم لحضور الخصم بنفسه أومن بقوم مقامه الااذاقدرأ نه غاب بعدالحكم عليمه وجوده فينذنيكنبله ليسلم اليه حقه أواينذ لحكمه وفي المصباح السجل كتاب الفاضي والجع سجلات وأسجلت للرجل استجالا كتبتله كتاباوسجل القاضي بالتشد يدقضي وحكم وأثبت حكمه في السجل اه فالسجل الحجة التي فبهاحكم القاضي واكن هذا في عرفهم وفي عرفنا السجل كتاب كبير يضبط فيه وقائع الناس وما يحكم به الفاضي وما يكتب عليه (قوله والاله يحكم) أى وان لم يكن الخصم حاضرا لايحكم لأن الحدكم على الغائب لا يجوز لماعرف ولوحكم به حاكم برى ذلك مم نقل اليه نفذه بخلاف الكتاب الحكمي حيثلا ينفذخلاف مدهبه لأن الأول محكوم به فلزمه والثاني ابتداء حكم فلايجوزله كذاذكر الشارح وهويدل على أن الحاكم على الغائب اذا كان حنفيا فان حكمه لا ينفذ لقوله يرى ذلك وهومفيد لان معنى قوطم ان القضاء على الغائب ينفذ في أظهر الروايتين اذا كان القاضي شافعيا (قوله وكتب الشهادة ليحكم المكتوب اليهبها وهوالكتاب الحكمي منسوب الى الحكم باعتبار ما بؤل اليه (وهو نقل الشهادة في الحقيقة) لان الكاتب لم يحكم بها واعانقلها للكتوب اليه ليحكم بهاو لهذا يحكم المكتوباليه برأ بدوان كان عالفالرأى الكانب بخلاف السجل فامه ايسله ان يخالفه وينقض حكمه وفى منية المفتى ورد كتاب قاض الى قاض آخر فى حادثة لا براه الفاضي المكتوب الميه وهي مختلف فيها لا ينفذ دوان وردفيها سجل نفذه لان السجل محكوم به دون الكتاب ولهندا له أن لا يقبل الكتاب دون السجل اه فقدأ فادعدم وجوب قبول الكتاب على المكتوب اليه وفي كتاب المحاضر والسجلات من الظهيرية قال القاضي الامام القة الدين محمد بن على الحاواني صحبت كشير امن القضاة الكمار فارأيتهم

عليه كان للكتاب الى الآخر ماقد علمت من الفوائد واما القضاء على المسخر فالمنقول عن الذخيرة أن فيه روايتين قال والاعتماد على الناقاضي ان علم انه و سيخر لا ينفذ قضاؤه و الانفذ

أجابوا الىشى من الحوادث المجتهد فيهافى الكتابة الى القاضى السافى الافى المين المضافية فاندلائل أصحاب الحديث فى ذلك واضحة وبراهينهم فيها لائحة والشبان يتجاسر ون الى هذه المين معتاجون الى التزوج فيضطرون الى ذلك فاولم يجبهم القاضي الى ذلك ر عما يقعون في الفتنة اه ( قوله وقرأ عليهم وختم عندهم وسلم اليهم) أى القاضي الكاتب يفعل ذلك ليعلموا مافيه ايشهد واعندالثاني ولايدهم من حفظ مافيه وطداقيل بنبغي أن بكون معهم نسخة أخرى مفتوحة فيستعينو امنهاعلى الحفظ فانه لابد من التذكرمن وقت الشهادة الى وقت الاداء عندهم اولم يذكر العنوان وهومن شرائطه وهوأن يكتب فيه اسمه واسمأ بيه وجده وكذا المكتوب اليه ويكتبه من داخل فاوكان على الظاهر لم يقبل وفي عرفنا العنوان يكون على الظاهر فيكتني به ويكتب فيه اسم المدعى والمبدعي عليه على وجه يقع النمييز بذكر جدهما ويذكرالحق فيهويذكر الشهودانشاء وانشاءا كتني بذكر شهادتهم وعن أي يوسف أنه لايشترط على الشهود الانقل الكتاب والشهادة على انه كاب فلان ولاعلى القاضي سوى كالة الحاجة الني لابدمن معرفتها واختاره شمس الأعمة اكونه أسهل (قوله فان وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولم يقبله بلاخصم وشهود) لانه للحكميه فلايقبله الا يحضور الخصم كالشهادة ولا بدمن اسلام الشهود ولوكان الكتاب لذى على ذى لانهم يشهدون على فعل المسلم وانعاعت اجاليهم اذا أنكر الخصم كونه كتاب القاضى أمااذا أقرفلا ماجة اليهم بخلاف كتاب الأمان الى أهل الحرب حيث يعمل به والا بينة لانه ايس علزم ومعناه اذاجاء الكتاب من ملكهم بطلب الامان كافى العناية وق حكت بناف الفوائد الفقهية انه لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان وفي دفترالبياع والصراف والسمسار فانه حجة والمراد بعدم قبوله بلاخصم عدم قراءته لامجر دقبوله فانه لا يتعلق به حكم كذافي فتح القدير وجوزأ بويوسف قبوله بلايينة ولكن لايعمل به الاببينة وفي السراجية يقبل كتاب القاضي الى القاضي مع كسر الختم كذا عن شمس الاعة الحاواني (قوله فان شهدوا أن كتاب فلان القاضي سلمه الينافي محلس حكمه وقرأه عليناوختمه فتعه القاضي وقرأه على الخصم وألزمه مافيه) يعنى اذا ببتت عدالتهم عنده بان كان يعرفهم بالعدالةأ ووجدني الكتاب عسدالتهمأ وسأل من يعرفهم من الثقات فزكوا وأماقب للظهورعد النهم فلا يحكم بهولا بلزم الخصم وذكرا خصاف انه لايفته الابعدظه ورالعدالة ومحمد في السراج الوهاج قيد بقوله سامه اليناالي آخره لانهب ماذا قالوا لريسامه اليناأولي يقرأه عليناأ والمختمه يحضر تنالم يعمل به وقال أبو يوسف اذاشهدواأن هذا كتاب فلان القاضي قبل وان لم يقولوا قرأه علينا وشرط في الذخيرة حضور الخصم لقبول الدينة بانه كتاب فلان لالقبول الكتاب حتى لوقباه مع غيبة الخصم جاز والاشبهأن يكون هذاقول أى يوسف ولم يشترط المؤلف مسافة بين القاضيين للاختلاف فيمافظا هرالر واية أنه لابد من مسيرة الانه أيام كالشهادة على الشهادة وجوزهما محدوان كانافي مصر واحد وعن أبي يوسف ان كان في مكان لوغيدا لاداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله صح الاشهاد والمكتابة وفي السراجية وعليه الفتوى (قوله ويبطل الكتاب عوت الكانب وعزله) يعنى قبل وصول الكتاب الى الثاني أو بعد وصوله قبل القراءة لائه عنزلة الشهادة على الشهادة وقال أبو يوسف لا يبطل وأما بعد هما فلا يبطل في ظاهر الروابة وجنون الكاتب وردته وحده لقذف وعماه كعزله ذكره الشارح واذا قبله المكتوب إليه فها اذابطل وحكم بهمرفع الى آخر فأمضاه جاز لمصادفته الاجتهاد واذاكان الاختلاف في نفس القضاء فانه ينف نبالتنفيذ من قاض آخر ولوفسق السكان أرخر ج عن أهلية الشهادة فان المكتوب اليه لايقضى بهسواء كان قبل قراءته أو بعدها كداني ألخانية وهو باطلافه مخالف لماقدمناه عن الشارح وف السراج الوهاج ولوشه شهود بحق ممات القاضي المشهود عنده وولى قاض آخر لم بنف الله

وقرأعليهم وختم عندهم وسلم اليهم فان وصل اليه المكتوب اليه نظر الى وشهود فان شهدوا أنه كتاب فلان القاضى سلمه وقرأه على الخصم وأزمه وقرأه على الخصم وأزمه على الكانب وعزله عوت المكانب وعزله

(قوله وشرطنافيه شرط كتاب القاضى الى القاضى) فيه اختصار عن الفتح هكذا ولم يجر الرسم فى مثله من مصر الى مصر فشرطنا هناك كتاب القاضى الى فقد ظهر ان هذا الشرط اذا كان الامير فى مصر غير مصر القاضى (قوله وقداً فتيت في من شرط الشهادة الخي قال في النهر كأنه على في الفتح قوله في الاوقاف بشهادة وعندى فيه نظر لان صاحب الفتح اعالستظهر بهذا على عدم سلب ولا يتهام نقصان عقلها ولاشك ان صلاحيتها شاهدة في الاموال اتفاقافيه اثبات ولايتها والقضاء أهد أهدل الشهادة ولوعاتى في الاوقاف بشاهدة لقصر عن افادة هدف الواقعين مماعى ولم يتفق بشاهدة لقصر عن افادة هدف الواقعين مماعى ولم يتفق

تقريراً في شاهدة في وقف في زمن مافيا علمنا فوجب صرف ألفاظه الى ما تعارفوه واذا كان هدا المعنى لم يخطر ببال واقف ولم يسر ذهنه اليه وانحا أرادمن الشاهد الكامل فكيف يصرف لفظه الى غير مراده وقد قال شيخ الاسلام عبدا ابرفي شرح الوهبانية

ر بموت المسكتوب اليه الااذا كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليم من قضاة المسلمين لا بموت الخصم وتقضى المرأة فى غسير حد وقود

ینبنی ترجیح روایة دخول أولادالبنات فیالو وقف علی ذریته لان عرفه م علیه لایعرفون غیره ولا یسری الی أذها بهم عالبا سواه فاعتبرعرفهم وقال فیالو وقف علی ولده وولد ولده ینبفی أن تصحیح روایة دخول أولادالبنات روایة دخول أولادالبنات أیضا قطعا لان فیها نص

الشهادة حتى تعاد اه وقدذ كرواهناأن مايبطل كتابه فسقه وهومجول على مااذا كان عدلا ففسق عند البعض (قوله و عوت المكتوب اليه الاأذا كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة المسامين) أى ببطل الكتاب لأن الكاتب اعتمده الااذاعم لاعتاده الكل قيد بقوله بعد اسمه لانه لوعم ابتداء لم يجزأن يحكم به أحدوا جازه أبو يوسف حين ابتلى بالقضاء واختاره كشيرمن المشايخ تسهيا للامروف الخلاصة وعليه عمر الناس اليوم ( قوله لا بوت الخصم ) أى لا يبطل الكتاب بوت الخصم لأن وارثه يقوم مقامه أطلقه فشمل المدعى والمدعى عايه وشملما اذاكان تاريخ الكتاب بعد موت المطاوب أوقبله لان وارث المطاوب والوصى قائم مقامه كذافي الخانية قيد بموت الخصم لان عدم حضرته عند القاضى الكاتب تبطل كتابته فلايحكم عليه بشهادة أولئك حتى بشهدوا عنده بحضرة الخصم كذافي السراجية ولوردد ببن قاضيين كتب الى فلان أوفلان صحوشرحه في شرح أدب الخصاف وسيآنى بعد وروع به يجوزعلي كتاب القاضي الشهادة على الشهادة كإجاز فيه شهادة النساء لأنه يثبت مع الشبهات ولوكتب القاضي الى الأمير الذي ولاه أصلح اللة أمر الأمير ثم قص القصة وهو معه في المصر جُاءبه ثقة يعرفه الأمسيرفالاستحسان أن الاميراماء ولانه متعارف ولا يليق بالفاضي أن يأتي في كل · حادثةالىالأمير ليخبره وشرطنا فيهشرط كتاب القاضي الىالقاضي كاندافي فتح القدير ولوسمع الخصم بوصول كتاب القاضى البلدة فهرب الى بلدة أخرى كإن للقاضى المكتوب اليه أن يكتب الى قاضى تلك البلدة، اشبت عنده من كتاب القاضى فكالجوز باللاول الكتابة جوز باللثاني والثالث وهم جوا للحاجة ولوكتب فلربخر جمن يده حتى رجع الخصم لم بحكم عليه بتلك الشهادة التي سمعهامن شهود الكتاب بل يعيد المدعى شهادتهم ويكتب القاضى بعلمه كالقضاء بعلمه والتفاوت هنا ان القاضى يكتب بالعرالحاصل قبل القضاء بالاجاع كذا قال بعضهم وإذا أقام شاهدا عندالقاضي وسأل القاضي أن يكتب بذلك كتابا الىقاض آخرفعل فانه قديكون لهشاهدفى محل المكتوب اليه كندافي فتحا قدير والأصح ان الكتابة بعلمه كالقضاء بعلمه كذاني شرح أدب الخصاف (قوله وتقضى المرأة في غير حدوقود) لأنها أهلالشهادة في غيرهم افكانت أهلاللقضاء الكن يأمم المولى لهاللحديث ان يفلح قوم ولو أسرهم امرأة رواه البخارى وفي فتح القدر ألاترى أنها تصلح شاهدة وناظرة في الأوقاف ووصية على اليتامي اه فظاهر وصحة تقريرها فى النظر والشهادة فى الاوقاف وان لم يكن بشرط الواقف وقد أفتيت فيمن شرط الشهادة فى وقفه لفلان عممن بعد دلولده فيات وترك بنتا الهانستحق وظيفة الشهادة واستغربه بعض القضاة ولاعبرة به بعدماذكرنا وأماسلطنها فصحيحة وقدولي مصرامرأة تسمى شجرة الدر جارية الملك الصالح بنأ يوبوفي الخلاصة لوقضت في الحدود والقصاص فرفع الى قاض آخر فالمضادليس

محدعن أصحابنا وقد انضم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم اه وهذا برها ن بين لما ادعيناه فوجب الحركم عقتضاه واذا عرف هذا فتقر برها في شهادة وقف ابتداء غير صحيح والله تعالى الموفق اه وذكر الحوى عن المقدسي موافقة ما في النهر ثم نقل عن بعض الفضلاء مانصه بل الظاهر ان في الأوقاف متعلق بهما لا بناظرة فقط وأما قول المقدسي فالمتعارف في الاوقاف خلاف هذا فلا يمنع كونها أهلا للشهادة وقول الاصحاب بان شهادتها في غير حدوقود جائز فكذا قضاؤها صريح في صحة تقريرها في الاوقاف اه كذا في حاشية أبي السعودة ات كارم الاصحاب يفيد صحة تقريرها شاهدة ابتداء خلافا لماذكر وفي النهرو أما افاد ته لدخوطا في الواقعة المستفتى عنها فغير ظاهر وهذا هو الانصاف لمن تأمل والله تعالى أعلم

(فول المصنف ولا يستخاف قاض الاأن يفوض اليه) قال الرملى وفي التنارخانية نقلاعن شرح الطحاوى وايس المقاضى أن يولى القصاء غيره الااذا كان مكتو بافي منشوره ذلك أوقيل له ماصنعت من شئ فهوجائز فان ولى غيره من غيرهذا يكون قضاؤه موقو فاعلى اجازة الأوّل (م) ولوأن الخليفة لم يأذن له في الاستخلاف فأمر رجلا في كم بين اثنين لم يجز حكمه ثم ان القاضى لوأ جاز ذلك الحبكم ينظر ان كان بحال بجوز حكمه لوكان قاضيا جنزام ضاؤه ذلك المنافقة الماضى المنافقة المنافقة المنافقة القاضى القاضى القاضى القاضى القاضى الثانى يصير جازام ضاؤه ذلك وان كان عبدا أوصبيالم يجز وان كان الخليفة أذن القاضى الأول أن يعزل الثانى لم يكن له ذلك الااذا قال الخليفة الاوّل تستبدل قاضيا من جهدة الخليفة المنافقة ال

لاعجيزله حال صدوره من الفضولي لا يتوقف فكذا يجب أن يكون قضاء الفضولي ان كان له مجبز حال صدوره يتوقف ومالا

ولايستخلف قاض الاأن يفوض اليه ذلك

فلا كدارا لحسرب حيث السلطان ولاقاضى ولوقضى بعدم معقولة على عدم الصحة مجولة على على النفاذ حتى يجاز وبعدم محقولها والله تعالى الموفق على الاجازة الاجالية وتأمل والله تعالى الموفق قولم كلامهمالخ) قال الرملي بل هوداخل في قولم كلامهمالخا وفي قولم كلامهمالخا وفي قولم كلامها التوكيل اذا وفي قولم كلامها التوكيل اذا وفي قولم كل عقد صدر المناسخة المناسخة المناسخة والمناسخة المناسخة والمناسخة المناسخة والمناسخة المناسخة والمناسخة و

لغيره أن يبطله اه وأشار المؤلف الى صلاحيتها للنظارة على الوقف والوصاية على اليتاى بالاولى كاني فتح القددير وأماقضاء الخنثي فيصح بالاولى وينبغي أن لايصح في الحدود والقصاص اشبهة الانوثة اه ( قوله ولا يستخلف قاض الاأن يفوض اليه ذلك) لانه فوض اليه القضر دون التقليد به فلا يتصرف فى غير ما فوض اليه كالوكيل لا يوكل بدون اذن الموكل أطلقه فشمل ما اذا كان بعد فر أولا كافي العناية فاواستعلف بلااذن فيكم الخليفة فأجازه القاضى جازحيث كان الخليفة اهلا القضاءفان كان رقيقا أو محدودا في قذف أو كافرالم يجز وكذا اذاقضي بحضرة القاضي كافي الوكلة لان المقصود حضور رأيه وفي آخر جامع الفصولين القاضي لوقضي في كل أسبوع يومين بان كان له ولاية القضاء في يومين من كل أسبوع لأغير فقضى في الايام التي لم تكن له ولاية القضاء فاذاجاء تنو بته أجاز ماقضي جارت اه فدخل الفضولي في القضاء وهوأ عمر من القاضي وظاهر كلامهم ان اجازة قضاء الفضولي لاتتو قف على كون الفصولى خليفة من قاض ليس له ولاية الاستعلاف بل لوقضى فصولى بلااستعلاف أصلا فأجازه القاضى جازم اعلمان قولهم كافى الوكاة معناه الوكالة بالبيدع والنكاح ونحوهما أما الوكيل بالطلاق والعتاق اذا أجازأ وحضرلم يصحلان المقصود عبارته كما فى المنيسة وشمل التفويض اليهما اذاكان صريحابان قال لهول من شئت أود لالة تجملتك قاضي القضاة والدلالة هذا أفوى لأن في الصريح المذكور علاكالاستخلاف لاالعزل وف الدلالة علكهما كقوله ولمن شئت واستبدل من شئت فان قاضى القضاة هوالذي يتصرف فيهم مطلقا تقليدا وعزلا واذاقال لهول من شئت واستخلف كان ناتبا عن الامام في التولية فلاعلك عزله كالوكيل اذاوكل باذن ولاينعزل عوته وينعزلان عوت الموكل بخلاف الوصى حيث يماك الايصاء الى غيره و علك التوكيل والعزل في حياته لرضي الموصى بذلك دلالة المجزه بخــ لاف الامام والموكل وبخلاف المستعيرفان له الاعارة بشرطه لانه لماملك المنفعة ملك عليكها وفي الملتقط القاضي اذا استخلف خليفة فقضى القاضى لا يجوز والطريق فيه أن يتحاكما أو ينصب الامام قاضيا آخر لهذه الحادثة اه وفى السراجية القاضى اذا وقعت المحادثة أولولده فأناب غيره وكان من أهل الانابة تخاصها عنده وقضى لهأولولده جازالقاضي اذاقضي للرمام الذي قلده القضاء أولولد الامام جازاه وفى البزازية كافى السراجية وفي الخلاصة الخليفة أذا أذن للقاضى في الاستخلاف فاستخلف رجـ لاوأذن له في الاستخلاف جازله الاستخلاف ثموثم اه وفيهاوان أرادواأن يثبتواقضاء الخليفة عندالقاضي الأصلي فهوكمالوأ نبتواقضاء

وله مجيز حال وقوعه انعقد موقوفا على اجازته والقضاء عقد من العقود الشرعية يصح التوكيل فيه بشرطه تأمل وتقدم الكلام في ذلك في بيع الفضولي (قوله القاضي اذاقضي الإمام الذي قلده الخيا وجهه ان القاضي نائب عن العامة كما في المحيط واذا كان كذلك فريد فعله منسو بااليه ومن قال بان القاضي نائب عن السلطان فلعل وجهه عنده انحصار الطريق فيها ذالحكم من الامام بمزلة القاضي المولى فلاطريق الى التحكيم في از ذلك فتحالب القضاء له وسيأتي أن الحكم من الامام بمزلة القاضي ولم أرمن حرر ذلك تأمل (قوله وفي البرازية كافي السراجية) قال الرملي فنبت ان في المسئلة قولين وجهما في السراجية ان الخليفة ليس نائباعنه وانحاهو نائب عن السلطان أو العامة فانقطعت النسبة لكن في الأشباء والنظائر انهم نواب القاضي في زماننا من كل وجه وعليه بذبني ترجيع ما في الماتف في قضائه له من التهمة اذفعل النائب كفعله فصاركانه قضي لنفسه ولم أرمن رجح أحد القولين والله تعالى أعلم ما في الماتف في الماتف في المناقفي لنفسه ولم أرمن رجح أحد القولين والله تعالى أعلم ما في المناتف في المناتف

**(V)** 

فى النهر ومقتضى الأول انه لايستخلف والثانىانه يستحاف فيحمل على ارسال النائب باذن الخليفة أوان ذلك معروف بينهم اهروفي حاشيةأبي السعود وأفول جوازارساله لتعرف أحوال الناس لايستفادمنه جواز حكمه قبلوصولالمرسل ممرأيت بخط السيد الجوى عن بعض الفضلاء مانصه ايس المرادمحض الارسال اعاللرادالارسال على أن يحكم وهوممنوع الخوحينثذ صاحب المحر من جواز استخلافه قبل وصوله الى محل قضائه اه ما في

بخلاف المرأمور في الجعة

الحاشية وأقول لا يخيق أن الحكلام في صحة قوله السنخلاف ولا شك أن قوله النه أن يحم أولا في كلام النه أن يحم أولا في كلام النو لا ذكرله في كلام صاحب البحر لاسيا وقيد ذكرأ واثل كتاب القضاء واذا عزله السلطان وقيد ذكرأ واثل كتاب لا ينعزل مالم يصل اليه الخبر كالوكيدل وعن الناني مالم يأت قاض آخر صيانة للسلمين من تعطيل

قاض آخر عندهذا القاضى وفى أدب القاضى للصدر الشهيد النائب يقضى عاشهد واعند دالأصل وكذا الأصل بقضي بماشهدواعندالنائب اه وفي البزازية جرى الخلع بين الزوجين عندالقاضي مرتين فغال نائبه كان قد جرى عندى من ةأخرى والزوج بنكر فقال القاضي الامام لا يقضى القاضي بالحرمة الغليظة بكلام النائب أما لنائب يقضى بكلام القاضي اذاأ خبره اه ممقال في نوع في الامضاء والنائب يقضى بماشهد واعندالأصل وكذا القاضى يقضى بماشهد واعندالنائب أمرالقاضي الخليفة أن يسمع القضية والشهادة ويكتب الإفرار ولايقطع الحركم يفءملما أمره القاضي وايس لهأن يحكم ليس للقاضيأن يحكم باخبار خليفته بشهادة الشهودعنده لانه ليس بقاض وكذا لوأخبره باقرار رجل الاأن يشهدهو مع آخر وقد تناطقت أجو بةأ تمتنا بخوارزم ان شهادة مسخرة القاضي وشهادة الوكار والمفتعلة ببابه لأتقبل يخلاف نوابهم الاأهل العدل وقدرأيت بنواحي خوارز ومهاجاعة عن فوض اليهم القضاء وكمذا ببعض تواحى دشت لا يصح القضاء بشهادتهم فكيف قضاؤهم وسئلت عن شهادة بعضهم انه تقبل فقلت نعم تقبل مع عداين وكل ذاك من تهاون أص الدشت بالشرع وقدراً يتمن العجائب ان واحدامن أمراثه الذي يدعى انه لم يمض مثله دينا قلد قضاء مدينة الى شاب جاهل لا يعرف قرآ ما ولا خطاحتي بقضي بأر بعةمذاهب فقلت له فيه فقال أما أعلم بالصلحة والله يعلم المفسد من المصلح اه فالحاصل ان القاضى اذاولى الخليفة القضاء عمل بقوله وان ولاهماع الدعوى والشهادة فقط لا يعمل بقوله فلاتناقض كما لايخني وفائدة هذا الاستخلاف أن ينظر الخليفة هل للدعي شهودا ويكذب فلعل لهشهودا الاانهم غير عدول وقدلا نتفق ألفاظهم فيفوض الفاضي النظر الى الخليفة كذا في الخانية وقدستلت عن صحة تولية القاضى ابنه قاضيا حيث كان مأذوناله بالاستخلاف فأجبت بنم والله أعلم أطاق في الاستخلاف فشمل ما اذا كان مذهب الخليفة موافقالمذهب القاضي أومخالفا وفي البزازية ولوفوض الى غيره ليقضي على وفق مندهبه نفذاجاعا اه وظاهر اطلاقهم ان المأذون له بالاستخلاف صريحا أود لالة بملكه قبل الوصول الى محل قضائه كما يمليكه بعده وقدجرت عادتهم اذاولوا ببلد السلطان قضاء بلدة بعيدة فهارسال خليفة يقوم مقامهم الى حضورهم وقد مشلت عنهافي سنة تسع وتسدعين وتدعمانة فأجبت بذلك والله الموفق ثمرأيت الاجدل الصدر الشهيدفي شرح أدب القضاء للخصاف قال في الباب السادس عشر القاضى اعمايصيرقاضيا اذا بلغ الموضع الذى قلد فيه الفضاء ألاترى أن الاول لاينعزل ما لم يباغ هو البلد الذى قلد فيه القضاء فكان هو فى ذلك المكان بمنزلة واحد من الرعايا اه وهو يفيد أن القاضى لا بملك الاستخلاف قبل وصوله الى محل عمله لكنه ذكر في الباب السادس أنه ينبغي للقاضي أن يقدم نائبه قبل وصوله حتى بتعرف عن أحوال الناس اه الاأن يقال ان قاضي القضاة مأذون بالاستخلاف قبل الوصول من السلطان فلا كلام وهذا هوا واقع الآن وقيد باستخلافه قاضيا لأن له التوكيل والايصاء بلا اذن السلطان وأورده فدااشكالاعلى منعهمن تقليد القضاء فان التعليل المذكور يجري فيهاوأ جاب عنه في العناية بان المقلد يفعل ما لا يفعله الوكيل والوصى فيكون توقع الفساد في القضاء أكثر اهر قوله بخلاف المأمور في الجمة ) يعنى فان له الاستخلاف وان لم يفوض اليه ذلك لأن الامام الأعظم لم افوضها اليهمع علممه أن العوارض المانعة من اقامتها من المرض والحدث في الصلاة معضيق الوقت وغيرهما تعتريه ولايمكن انتظار الامام الأعظم لاتها لاتحتمل التأخير عن الوقت فكان ادناله بالاستخلاف دلالة وتاخ يرسماع الخصومة الى وجو دالاذن من الامام الاعظم يمكن لانه غير مؤقت بوقت كذا في المعراج

قضاياهــم اهم ها مشى عليه الصــدرالشــهيد أولامبنى على هــنـه الروابة وحيث كانت العلة ماذكر فلامانع من أن يقال وصول نائبه كوصوله فيفيدأن لنائبه الحــكم تأمل

فظاهرهان الاستخلاف جائز وان لم يكن لسبق الحدث في الصلاة كالذام رض الخطيب أوسافر أوحصل

(قوله وفى فروق الكرابيسى الخ) قال الرملى قلت كالام صاحب الفروق الممايفيد جواز الاستخلاف فى الصلاة عند الحدث لكونها على شرف الفوات فلاينه ف جه على مثلا خسرو القائل بعدم جواز الاستنابة فى الخطبة بدون اذن الامام فليتأمل اه ذكره الفزى أقول وقدر دعايه ابن كال باشافى رسالة لهردا بليغافقال بق هذا دقيقة أخرى وهى ان اقامة الجعة عبارة عن أمرين الخطبة والصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثانى و تمامه فيه (قوله بان اذن السلطان باقامة الخطبة شرط أول من قلبانى الح) وهكذا أجاب به العلامة أحديونس الشابى حيث سئل عن ثغر فيه جوامع و ها خطباء ولم يكن لأحدمنهم اذن صريح من السلطان فأجاب بأن أمور المسلمين محولة على السداد وقد جرت العادة بأن من أنشأ جامعا (٨) وأراد اقامة الجامة استأذن الامام واذا وجد الاذن أول اقامتها حصل الغرض

لهمانع فاستناب خطيبامكانه وفى فروق الكرابيسي مايفيده أيضا فانه قال فرق بين القاضي والامامة فان القاضى لا يملك الاستخلاف الآباذن والأمام الجامع علك يدونه والفرق ان الضرورة محققة ههنا لحوازأن يستمه الحدث قبل الصلاة فلونو قف على الاذن تفوت الجمة ولا كذلك في القضاء اله ومهذا علمان ماذكره في شرح الدرر والعروم أن الخطيب ايس له الاستخلاف ابتداء الاباذن لاأصل له فاتعا هوفهم فهمهمن بعض العبارات وقد صرح العلامة محب الدين بنجر باش شيخ شيخنافي الجعة في تعدادا لجمة بان اذن السلطان باقامة الخطية شرط أول مرة فيكون الاذن منسحمالتولية النظار الخطباء واقامة الخطيب الباولا شترط الادن لكل خطيب وقدأ وضحناه في الجعة ممان أحدث الخطيب بعدما خطب قبل الشروع في الصلاة لم يجزله أن يستخلف الامن شهد الخطبة لانها شرط فيها فلاتنعقد بدونها وان كان شرع فها جار أن يستخلف من لم يدركها لا نعقادها بالأصل فكان الثاني بانيا وفي العناية واعترض بمن أفسد صلاته تم افتتح بهم الجعة فأنهجا از وهو مفتتح في هد والحالة إيشهد الخطبة وأجيب بأنها اصح شروعية في الجعة وصار خليفة الاقل الحق عن شهد الخطية وأرى ان الحاقه بالبالي لتقدم شروعه في الك الفيلاة الاولى فتأمل اه (قوله واذار فع اليه حكم قاض أمضاه ان لم يخالف الكاب والسنة المشهورة والاجاع) الترجح الاجتهاد الاول بالقضاء فلاينقضه أطلقه فشمل مااذا كان موافقالرأ يهأو مخالفا لكون لفظ الحكم تكرة في سياق الشرط فتع فليس في كلام ما يوهم أنه أعا عضيه اذا كان موافقالرأ به كارعم الشارح وفي الجامع الصغير ومااختلف فيه الفقهاء فقضي بهالقاضي مم جاءقاض آخر يرى غيرذلك أمضاه وفي المعراج واتمادكر لفظ الجامع بهذا اللفظ المذكورلأن فيه فائدتين احداهما أنه قيد بالفقهاء لان القاضي اذا كان غير عالم عوضع الاجتهاد فانفق قضاؤه في موضع الاجتهاد فعلى قول عامة المشاج لابحب على الثاني تنفيذه كذاذ كره في قصول الاستروشني محالاالي المحيط والذخيرة فقال لوقضي في فصل مجتهد فيه وهولا يعلم بذلك قيل ينفذ قصاره وعامتهم لاينفذ وأعلينف اذاعلم بكونه مجتهدا فيهقال شمس الأئة هذا هوظاهر المدهب والثاني الهقيد بقوله يرى غير ذلك وفي رواية القدوري لم يتعرض لذلك فصتمل أن قوله أمضاه فيما اذا كان موافقا اه وفي الخلاصة إن هذا الشرط يعني كونه عالم ابالاختلاف وان كان ظاهر المدهب لكن يفتى بخلافه والتجقيق المعتمدان عامه بكون ماحكم فيه مجتهدا فيهشرط وأماعامه بكون المسئلة اجتهادية فلاويدل عليه مافي الفتاوي الصغرى وشبه لقوله حكم قاض ما اذا كان المركم موافقال أيه أومخالفاوما اذاكان القاضي باقياعلى قضائه أومات أوعزل كخف خزانة الأكل والاذن بعدة ولوتطاوات المدة وتغييرت المبالد ليس عنترض اله ملخصا أن أي أو مولاته الح أي أي المسلمة الحطية ثم أفسيد الحطية ثم أفسيد الحطية ثم أفسيد المعافة شما المعافة المرابية أي أي المناها والمعافة المية المعافة المية المعافة المية المعافة المية المعافة المية المعافة المعافقة المعافة المعافقة ال

حكم القاضى الأول (قوله لكون لفظ الحكم نكرة في سياق الشرط فتع) فيه نظسر فان ذلك اذا كان الشرط عينا مثبتا مثل ان كلت رجلا فكذا فان المنى لاأ كامر جلافتكون النكرة في سياق النق معنى المنفي مثل ان لم أكام رجلا

والسنة المشهورة والاجاع

فلاتم لأنه في معنى لا كلن رجلافهي الكرة في سياق الاثبات و بحلاف الشرط الواقع غير بمين مشال ان و التحقيق المعتمد باءك رجل فا كرمه فانه أيضاغ برنص في العموم لانه في سياق الاثبات وما في المتنمن هذا القبيل كالايخ في (قوله والتحقيق المعتمد النعامه الخ) قال ابن المكل وههنا شرط آخر وهو أن يكون الفاضي علما بأن ما حكم فيه مجتهد فيه ولا يكفى فيه علمه بأن المسئلة مجتهد فيها كما اذا قضى بديع أم الولد غير عالم بأنها أم ولد فانه لا يجوز وان كان علما بأن مسئلة أم الولد اجتهاد يقذ كره في منية المفتى اه (قوله وشمل قوله حكم قاض ما اذا كان الحكم موافقا لرأيه ) أى لرأى القاضى الأول الذي رفع حكمه الى القاضى الثانى ممان هذه المسئلة غير مقالها هو السئلة غيره وهذه في اشتراط كونه حكم على وفق مذهبه لااذا كان ناسياو حكم على مذهب غيره

(فوله وفى العامه روايتان) كأنه اقتصر فى معين الحكام على رواية عدم النفاذ فحكى الاجاع حيث قال كانفله الرملى عند ذكر القاضى أبى بكر الرازى رحمه الله تعالى الخلاف في الذاقضى بخلاف مذهبه وقد نسيه وأما اذاقضى بخلاف مذهبه حال ذكر مذهبه لا يجوز حكمه بالاجاع اله لكن في الشرنبلالية نقل عن شرح الجامع الكبيرانه في العامد لا خلاف بين أصحابنا قال والخلاف ثابت على الصحيح (قوله والوجه في هذا الزمان الح) قال في الشرنبلالية نقل هذا في البرهان عن السكال مم قال وهذا صريح الحق الذي يعض عليه بالنواجة (قوله مم اعدام أن عبارات المشابخ قدا ختافت الحق الفي النهر (٩) بعدمام آنفاعن الفتح وهوظاهر

فىأن كونه عالما بالخلاف أنماهوفي القاضي المجتهد وفى القنية القاضي المقلد اذاقضي بخلاف مذهبه لاينف ذوادعي في البحر ان المقلداذاقضي عدمي غيره أوبرواية ضعيفة أو بقولضعيف نفذوأقوى ماعســكبه مافىالبزازية اذالم يكن القاضى مجتهدا وقضى بالفتوى الخ ومافى الفتربجب أن يعول عليه في المذهب ومافى البزازية محول على رواية عنهما اذقصارى الامرأن هنامنز لمنزلة الناسي لمذهبه وقدم عنهما في الجمهد أنه لا ينفذ فالمقلد أولى (قوله يعنى الامام الذى يقلده) كان عليه أن يقول الذي يقلمه هو بزيادة الضمير العائدالي القاضى والحاصل ان المراد به مدهب الجهد كأبي حنيفة والشافعي مشلالا السلطان المقلد بكسراللام (قوله ومن العجب أن صاحب البدائع قيدالخلاف

فاوقضي في المجتمد فيه مخالفالرأ به ناسيا لمذهبه نفذ عند أبي حنيفة وفي العامد روايتان وعندهم الاينفذ فى الوجهين واختلف الترجيح فني الخانية أظهر الرواية ين عن أبى حنيفة نفاذ قضائه وعليه الفتوى اه وهكذا في الفتاوي الصغرى وفي المعراج معزيا الي المحيط الفتوى على قوطما وهكذا في الهداية وفي فتاوى ظهيرالدين استحق للسلطان أن ينقضه اه وفي فتحالقد يرفقدا ختلف في الفتوى والوجه في هــذا الزمان أن يقتى بقوطمالأن التارك لمدهبه عمدا لايفعله الالحوى باطل لالقصد جيل وأما الناسي فلأن المقلدماقاده الاليحكم بمندهبه لابمدهب غيره هنداكله فىالقاضى المجتهد فأماالمقلدفا فاولادليحكم عذهب أبى حنيفة فلاعلك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الىذلك الحكماه مماعلم ان عبارات المشايخ قداختلفت في هذه المسئلة أعني ما اذاقضي المقلد بخسلاف مذهبه موافقا لمسذه مجتهد فغ البزازية معزيالى شرح الطحاوى اذالم يكن القاضى مجتهدا وقضى بالفتوى مم تبين انه على خدلاف مذهبه نف ذوليس لغيره نقضه وله أن ينقضه كذاعن مجد وقال الثاني ايس له أن ينقضه أيضا اه وهكذاذكر المهادى فى الفصول مم قال القاضى اذا قضى في محل الاجتهاد وهو يرى خلاف ذلك في بعض المواضع انه لاينفذوفي بعضها انه ينفسد ولم يذكرفيه خلافا والصحيح ان فيه خلافا بين أبي حنيفة وصاحبيه وذكر في المحيط اختلاف الرواية في بعضها في نفاذ القضاء وفي بعضها في حل الاقدام على القضاء اه وفي عمدة الفتاري القاضي اذاقضي بقول مرجوع عنه جاز وكذا لوقضي في فصل مجتهد فيه اه وكذافي السراجية وفى ماكل الفتاوي قضى بخلاف مذهبه وهو مختلف فيه قال أبوحنيفة ينفذ وقال أبو يوسف لاينفذ اه فقد تحررأن الفاضي المقلداذاقضي بمذهب غير دفانه ينفذوكذا اذاقضي برواية ضعيفةأو بقول ضعيف لاطلاق قوطم ان القول الضعيف يتقوى بقضاء القاضى وماقيده به فى فتح القدير من أن هذا اعاهوفي المجهد ثابت في بعض العبارات ولذاقال في القنية القاضي المقلداذا قضى بخلاف مندهبه لاينفذ اه و يخالفه ماأفتى به شيخه الشيخ عمر قارئ الحداية حدين سئل عن وقف لم يحكم به رجع الواقف عنه ووقفه على جهة أخرى وحكم به قاض حنفي فهل يصح الثاني أم الاول أجاب بأن الثاني هو الصحيح وأن كان الفتوى على خلاف قول أبى حنيفة اكنه تأيد بحكم الحاكم وفى شرح منظومة ابن وهبان الهصورة المسئلة لوحكم الحاكم فى واقعة بحكم بخلاف مذهب مقلده بفتح اللام يعنى الامام الذى يقلده وهذا اذاكان القاضي مقلدا وليسهومن أهل الاجتهاد كالقضاة الحنفية في زماننامثلاهل يصح قضاؤه أولا والجواب انه ان كان ذاكرا لمذهبه لايجوز والاجازعنده خلافا له ومن العجيب أن صاحب البدائع قيدا لخلاف بعكس مافى فتح القدير فقال مانقل ان القاضى اذا قضى بخلاف مذهبه عدا وقع باطلاوان كان ناسياعنده يصح وعندهم الايصح وهذا اذا كان القاضي ليسمن أهل الاجتهاد فأمااذا كانمن أهل الاجتهاد فينبغي أن يصح قضاؤه في الحريج بالاجاع ولا يكون القاض آخرأن يبطله

( ٣ - (البحر الراتق) - سابع) الخ) حاصله ان صاحب البدائع جعل الخلاف فى نفاذ قضائه بخلاف مذهبه وعدم نفاذه فى القاضى غير المجتهد عكس ماصرح به فى الفتح بقوله هدا كله فى القاضى المجتهد وقول الرملى ما تقدم من قوله وفى فتح القدير فتأمل اله غير ظاهر مم ان ماذكره فى البدائع وجيه فان المجتهد اذا حكم بخلاف مذهبه عمد اكان ذلك رجوعا عن مذهبه الأول لتغيرا جتهاده ووجوب اتباع ماظهر له ثانيا وان لم يعم انه خالفه عمد المحمل عليه لاعلى انه فعل ذلك عمد اوهذا معنى قول البدائع لانه لا يصدق على النسيان الخ

لانه لايصدق على النسيان بل يحمل على انه اجتهد فأدى اجتهاد والى مذهب خصمه فقضى به فيكون قضاؤ دباجتهاد دفيصح اهم بلفظه والحق في هذه المسئلة ان القاضي اذاحكم على خلاف مذهبه فانكان متوهما انه على وفقه فأنه باطل يجب نقضه وإن وافق مجتهدا فيه وان كان معتمدا مذهب غيره فأنه لاينقض وهاندا النفصيل متعين فى حكام زماننا فانهم لايعتمدون فى أحكامهم على الاجتهاد لامطلقا ولا مقيدا لكونهم مقادين فأذاجري منهم الحريج لاف مدهبهم فهومقطوع بكونه منه خطأ فينقض وقوطم لاينقض الحكم في المجتهدات ملل بأن الاجتهاد لاينقض عثله لامطلقافاذا كان القاضي متوهما أنهم نهبه فأخطأفيه لمبكن مجتهد أفيه ومعنى قوله أمضاه حكم بمتتضاه وفى السراج الوهاج المراد من الحاكم القاضي والمرادمن الامضاء الزام الحكم بعدد عوى صيحة من خصم على خصم والدا قال فى البرازية وان أرادوا أن يثبتوا حكم الخليفة عند الأصل لابدمن تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة البينة كالوأرادوا اثبات قضاء قاض آخر اه فالحاصلان الحبكم المرفوع لابدأن يكون في حادثة وخصومة صحيحة كماصر حبه العهادي في الفصول والبزازي في الفتاوي قالا وهناشرط لنفاذ القضاء في الجتهدات وهوأن يصير حادثة تجرى بين بدى القاضي وخصم على خصم حتى لوفات هذا الشرط لاينفذ القضاء لأنه فتوى اه فاورفع الى حنفي قضاء مالكي بلادعوى لم يلتفت اليه ويحكم بمقتضى مذهبه ولابدفي امضاء الثاني لحمكم الأولمن الدعوى أيضاكم سمعت ولايشترط احضار شهود الأصل بليكني على قضاء القاضي قال في البزازية قاضي بلدة حكم على رجل عال وسجل مم مات القاضي وأحضر المدعى المحكموم عليه عندقاض آخر ويرهن على قضاء الأول أجبره الثاني على اداء المال ان كان الحسكم الأول صحيحاولوشهدوا أنقاضيامن قضاة البلدقضي بهذا المال لايحكم بهوفي كل فعل لا يدمن تسمية الفاعل ونسبه فان قال الشهودان القاضي الأول غير عدل لا يمضى القاضي الثاني قضاءه اله وكتينا فىالفوائد الفقهية أن القاضي اذا ارناب في حكم الاول له أن يطلب شهود الأصل واذا علمت ذلك ظهر اكأن التنافيذ الواقعة فى زمانناغ برمعتبرة لصدورها بلادعوى وحادثة وانما يقيم صاحب الواقعة بينة يشهدون على حكم القاضي فلان ليكتب له القاضي الثاني انه أنصل به حكم الأول ونفذه فأن قلت القاضي اذاقضى بشئ فى حادثة بعد دعوى هل يكون قضاء فياهومن لوازمه وان لم يعدم به القاضى قلت لالمافى قضاء البرازية فى فصل فسخ اليمين المضافة وان زوجه رجل امرأة بلاأمره وأجاز بالفعل مم طلقها ثلاثام تزوجها بنفسه ممترا فعاالى القاضي فان أعلمه بتقدم الماح الفضولي فقضي بالنكاح صحو يكون قد قضى ببطلان اليمين وببطلان نكاح الفضولى وببطلان الثلاث بعده وان لم يعلم بتقدم النكاح يعلمه حتى يقضى في موضع الاجتهاد و يقصد بالقضاء العمين المضافة ونكاح الفضولي اهم مم قال وروى عن الامام الثاني فيمن قال كل امرأة يتزوجهافه عي طالق فتزوج امرأة وهو لا يرى الوقوع فرفعته امرأته الى قاض لا يرى الوقوع فقضى بصحة النكاح تم تحق ل أى الرجل الى الوقوع فتزوج امرأة أخرى بعدها فانهءسك الاولى ويعمل رأيه الحادث في الحادثة فيفارقها لأن القاضي اعاقضي بإبطال الطلاق في الاولى بالاجتهاد فغفذ قضاؤه فيعدذلك بتحول رأيه لاعاك نقض رأيه ذلك وأما الحادثة فيثبت عليها الحل الآنولم بجرعايها حكم القاضي فيعمل برأيه والحيلة فيهأن يتزوج امرأة بعد فسخو يدعى عندالقاضي انهاز وجته بحكم الفسخ على اصرأة أخرى وتزعم المرأة انهاعايه حرام أخذا عدهب الثاني فيترافعان الى القاضي الحنفي فيحكم القاضي الحنفي بأنهاز وجته عدهب عجد اه فقد عامت من ذلك كثير امن السائل

بغديره لماتقررأن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والاشخاص والحوادث فتنبه لذلك (قوله وكتينا في الفوائد الفقهية أن القاضي الخ) نقله في النهر عن الوالف مم قال ولم أجده لغيره (قوله التنافيذ الواقعة الخ)قال الرملي سيأتى أيضا في شرح قوله وأمضى القاضي حكمه اله قلت وتقدم أيضا في البحث السادس أوّل كتاب القضاء (قـوله فقضي بالنكاح)أى الثاني (قوله أن يتزوج امرأة بعد فسيخ أى بعد فدخ اليمين تأمل ( قوله فاذا قضى شافعي الخ) قال المؤلف في بعض رسائله وفي القاسمية أما كون الحكم حادثة فاحتراز عمال بعدث بعد كالوحكم عوجب اجارة لا يكون حكابالفسخ عوتأحمد المتواجرين وكالوحك عوجب بيع عقار لايكون حكما باستجفاق شفعة الجوار لانهلم توجد فيسه خصومة وأماالخصومة الصحيحة فهيي الدعوي المشتملة عملي شرائط الصحة أه وذكر فهما أيضا ان اشمراط تقدم الدعوى والحادثة مجمع

عليه ثم قال فيها وقال الشيخ محب الدين أجربن نصر الله البغدادى قاضى قضاة الحنا بلة في رسالة له وأما الحسكم فاذا بالموجب بفتح الحيم فعناه الحسكم عوجب الدعوى الثابت قالبينة أوغيرها هذا هومعنى الموجب ولامعنى له غيره فينظر في الدعوى فان كانتمشتماة على ما يقتضى محة العدة دالمدى به كان الحكم بوجبها حكما بالصحة وان لم تشتمل على ما يقتضى محة العقد الدي به لم يتكن الحكم حكم بسحة العقد والحدم بالموجب حكم على العاقد بما ثبت عليه من العقد لاحكم بالعقد اله وعام ذلك في رسالة المؤال ورأيت في كلام بعض المحتمقين من الشافعية ان الموجب عبارة عن الاثر المترتب على ذلك الشي وهو والمقتضى مختلفان خلافا لمن زعم اتحاد همااذ المقتضى لا ينفك والموجب قدين فلا قل كانتقال الملك للشترى بعد لزوم البيع والثانى كالرد بالعيب والموجب أعم أى لا نه الاثر اللازم سواء كان ينفك أولا وذكر أن الحسم بالموجب يتضمن الحسم بالصحة لانه لولا محة المعتمد ما ترتبت عليمة تأوره عليه م ذكر ان التحقيق ان تخلف آثاره عنه وكذا الحسم بالصحة يتضمن الحسم بالموجب فاذا حكم بصحة الشي فقد حكم بترتب آناره عليمه م ذكر ان التحقيق ان الحسم بالموجب وارد على الآثار نصاوم منه الصحة بخلاف الحسم بالموجب وارد على الآثار نصاوم منه الصحة بخلاف الحسم بالموجب وارد على الآثار نصاوم منه الصحة بخلاف الحسم بالموجب وارد على الآثار نصاوم منه الصحة المسلم بالموجب وارد على الآثار نصاوم منه الصحة بخلاف الحسم بالصحة فانه يتناول المحمد الموجب وارد على الآثار نصاوم منه الصحة الموجب فاذا حكم بالموجب وارد على الآثار نصاوم منه الصحة الموجب فاذا حكم بالموجب وارد على الآثار نصاوم منه الصحة الموجب فاذا حكم بالموجب وارد على الآثار نصاوم منه الصحة الموجب فادا و منه الصحة فانه يتناول الموجب وارد على الآثار نصاوم منه الصحة الموجب فادا و منه الموجب وارد على الآثار نصاوم منه الموجب فادا و منه الموجب وارد على الآثار نصاوم منه الموجب فادا و منه والموجب فادا و منه الموجب فادا و منه و منه و منافع و منه و

الحكم بالموجب أعلى لتنآوله جيـع الآثار لانه مفـرد مضاف فیعم کل موجب لكنه خالاف المشهور (قوله لا ملاخلاف عندثا فعدم الحل) علة لقوله ومن الغسريب والظاهر الهعلة لقوله لا انه يفيد الحلالخ وفيه نظرفان عدم الخلاف عند آنافي عدم الحل قبل حكم حاكم يحاهأ مابعد حكم حاكم يراه ففيه خـلاف وهومانقله في الخلاصة وهدامراد صاحب الفتح بافادته الحل فانمافى الخلاصة دلعلى انهممايسوغ فيهالاجتهاد فاذاكان كناك أفاد القضاء به الحرل كالابخني (قولة والحقائه من قبيل مالايسوغ فيمه الاجتهاد عندنا) ذكرابن أميرحاج في شرحه عملي التحرير

فاذاقضي شافعي بصحة بيع عقار وموجبه لايكون حكمامنه بان لاشفعة للجار لعدم حادثنها وكذااذا قضىجنني لا يكون حكما بأن الشفعة للجار وان كانت الشفعة من مواجبه لان حادثتها لم توجد وقت الحمكم ولانسمور للقاضي بها وكذا اذاقضي مالكي بصحة التعليق في اليمين المضافة لا يكون حكابأنه لايصح نكاح الفضولي المجاز بالفعل لعدمه وقته فافهم فان أكثرا هل الزمان عنه عفافلون وشرط أن لايخالف الكتاب والسنة والاجاع فان خالف واحدامنه الم بحضه وانما ينقضه لكونه ليس فى محل الاجتهاد الصحيح وهوخلاف لااختلاف ومثال ماخالف الكتاب القضاء بحل متروك التسمية عامد القوله تعالى ولانأ كاواممالم بذكراسم الله عليه بناءعلى أنه شامل لذبائح المسلمين كالمشركين بناءعلى أن الواو في قوله تعالى وانه لفسق للعطف وأمااذا كانت للحال كانت مقيدة بماأهل به لغير الله لأن الفسق فسربه كذلك فى قوله أوفسقا أهل به لغيراً لله ولذا قال في التحريران الواوتحتمل أن تكون حالافتكون قيداً للنهبي عن أكل ما لم بذكراسم الله عليه و يحتمل أن يراد علم يذكراسم الله عليه الميتة أوماذكر عليه اسم غير اللة تعالى فان الفسق هوماأ هل به لغير المتقعالى ومثال ماخالف السنة أى المشهورة القضاء بشاهدو يمين فانه مخالف للحديث المشهور البينة على من ادعى واليمين على من أنكر ومثال القضاء الخالف الرجاع القضاء يديع أمهات الأولاد والمرادمن الاجماع ماليس فيه خلاف يستندالي دليل شرعى ومن الغريب مافى الخلاصة وأما القضاء بحل متروك التسمية عامدا فجائز عنسدهما وعندأبي يوسف لا يجوز اه وهو يدل على أنه ممايسوغ فيه الاجتهاد عندهما لانه يفيد الحل كافهمه ابن الحهام لانه لاخسلاف عنداني عدم الحل والحق أنهمن قبيل مالايسوغ فيه الاجتهاد عندنا لنقل الفقهاء والاصوابين بحيث شددوا النكبر على الشافعي في القول بحله حتى قال الاصوليون انهجهل لا يصلح عدر الخالفته الدليل القطعي وقدأ لفت فيهار سالة مشتملة على بيان الدلائل من الجانبين وفي الهداية المعتبر الاختلاف في الصدر الاول وهم الصحابة والتابعون وعليه فرع الخصاف أن للقاضى أن ينقض القضاء ببيع أم الولد لخالفته لاجاع التابعين وقدحكي فيه الخلاف عندنا فتيل هذا قول مجدأ ماعلى قوطها فيجوز قضاؤه وهومبني علىأن الاجاع المنأخ هل برفع الخلاف المنقدم فعندهم الابرفع وعنده يرفع وفى التقويم لأبى زيد ان محمدا روى عنهم أن القضاء ببيع أم الولد لا بجوز وتفرع على كون الخلاف في الصدر الاول شرطًا لـكون الحل اجتهاد بإماقال بعضهم أن للقاضى أن يبطل ماقضى به المالكي والشاذمي برأيه وفي الاقضية وأصحابنالم

من بحث الجهدل آخرالكناب محتافي هدا المحل جيدا حيث قال قلت عملقائل أن يقول المجتهد فيه المعارض لمدلول هذه الأصول الثلاثة المحكوم بعد ماعتباره حتى ان القضاء به لا ينف اما أن يكون معارضا لما كان من الكتاب فطبى الدلاة غير منسوخ أوما كان من السخة كان متواتر الثبوت أوما كان من الاجماع قطبى الثبوت والدلالة وهذا لاشك فيه لكن في صدور هذا من المجتهد بعد عظيم لان استصلال مخالفة كل من ذلك كفر فلا ينبغى أن يكون المرادواما أن يكون معارضا لما كان من الكتاب أوالسنة ظنى الدلالة سواء كانت السنة قطعية الثبوت أولاو من الاجماع ما كان ظنى الثبوت أوالد لالة وهذا في عدم نفاذا لحسم عمارضه مطلقا نظر ظاهر الى أن قال والذي يظهر أن القضاء بحل متروك النسمية عمدا و بشاهدو يمين المدعى ينفذ من غير توقف على امضاء قاض آخر و يبيع أمهات الأولاد لا ينفذ ما الم بفنه قاض آخر

(قوله والحاصل ان كلامهم فدا ضطرب الح) قال الرملى قال في جامع الفصولين بعد نقل ما يقتضى الاضطراب فظهر ان فيه اختلاف مشايخنا (قوله مم اعلم الحن الفقهاء الح) ما الموصولة على مامر (قوله وانما مفاده ان ما اختلف فيه الفقهاء الح) ما الموصولة المم ان واختلف الموصول وقوله فقضى معطوف عليه وقوله فانه أعم الختمليل المتعمم بقوله عالما أولا وقوله مم جاء معطوف على قضى والاشارة بقوله هذا المقاضى الأقل وقوله (١٢) أمضاه خبران والضمير فيه عائد المقاضى الآخرهذا وقد نقل فى النهر كلام الفتح

ملخصا م قال وأفره في الحواشي السعدية وعندى فمه نظر وذلك أن الداعى الشايخ كلام محدعلى مامران شرطه أن يكون الحاكم عالما بالاختسلاف حتى لوقضى في فصل مجتهد فيهوهولايع بذلك لايجوز قضاؤه عندعامتهم ولاعضيه يعنى الثاني كاف الشرح وغيره وجزميه فيمنية المفتى حيث قال قضى في مجتد فيده ولايعار بذاك لاينفذ فانه ذكرفي السير الكبيرله مدبرون عتقوا بموته فاثبت رجل ديناعليه فباعهم القاضي عـلى ظن انهم عبيد وقضى بجوازه ممظهراتهمد برون بطل قضاؤه لعسدم علمه بذلك حتىلوعـــلمفاجنهد وأبطل التدبيرجاز اه فقولهوما اختلف فيه الفقهاء فقضي به القاضي أي عااختلف فيمه الفقهاء يدنى عالما بإختلافهم ليصح قولهأمضاه اذقدعامت أنهمع غيرالعلم لا عضمه فان قلت في الخلاصة هذا الشرط

يعتسبر واخلاف مالك والشافى وفى فتح القدير وعندى أن هذا لا يعول عليه فان صح أن مالكا والشافعي وأباحنيفة مجتهدون فلاشك في كون الحل اجتهاديا والافلاولاشك أنهمأ هل اجتهاد ورفعة ولقدنرى في اثناء المسائل جعل المسئلة اجتهادية بخـ الاف بين المشايخ حتى ينفذ القضاء بأحـد القولين فكيف لا يكون كذلك اذالم بعرف الخلاف الابين هؤلاء الأعمة يؤ مدمما في الذخيرة عن الحاواني أن الأباذاخالع الصغيرة على صداقها ورآه خيرالها بأن كانت لاتحسن العشرة معز وجهافان على قول مالك يصحور ول الصداق عن ملكها و ببرأ الزوج عنه فاذاقضي به قاص نف ف وق حيض منهاج الشريعة عن مالك فيمن طلقها فضى علبهاستة أشهر لم تردما فانها تعتد بعده بثلاثة أشهر فاذاقضى بذلك قاض ينبغى أن ينفذ لانه بجتهد فيه الاأنه نقل مثله عن ابن عمر قال وهدنده المسئلة يجب حفظها فانها كشيرة الوقوع اه ويؤيده أيضاما في الخيلاصة لوقضي في المأذون في نوع أنه لا يكون مأذونا في الأنواع كالهانفذ اه وهومذهب الشافي والحاصل ان كالرمهم قداضطرب في هذا الباب فتارة اعتبروا خلافهماوأ خوى لم يعتبر وه و يمكن أن يقال انهم انما قالوابالنفاذ في هذه المسائل لاجل خلاف سابق علي مالك والشافى لا تخلافهما خاصة مماعلم أن صاحب الهداية نقل أولاعبارة القدورى وهي واذار فع اليه حكم حاكم أمضاه الاأن يخالف الكتاب أوالسنة أوالاجاع أويكون قولا لادليل عليه وثانياما في الجامع الصغيرقال ومااختلف فيه الفقهاء فقضى به القاضى عمماء قاض آخريرى غييرذلك أمضاه اه فقال الشارحون اغاذكر عبارة الجامع بعدالقدورى لفائدتين ليستاني القدوري احداهما تقييده بالفقهاء فأفادأ مه لولم يكن علاابا لحلاف لاينفذ والثانية التقييد بكون القاضى يرى غيرذلك فان القدورى لميتعرض لذلك فيعتمل أن يكون مراده أنه اذا كان رأيه فى ذلك موافقا الحسكم الاول أمضاه وانكان مخالفاله لاعضيه فأبانت رواية الجامع أن الامضاء عام فياسوى المستشنيات سواء كان ذلك موافقال أيه أولاوتعقبهم في فتيح القدير بأنه لادلالة في عبارة الجامع على كونه عالما الخلاف واعمامفاده ان مااختلف فيه الفقهاء في نفس الا من فقضى القاضى بذلك الذي آختلف فيه عالما بأنه مختلف فيه مأولا فانه أعممن كونه عالما مجاء قاض آخريرى خلاف ذلك الذي حكم به هذا أمضاه فريما يفيد أن الثاني عالم باخلاف وليس الكلام فيه فان هذاهو المنفذ والكلام فى القاضى الاول الذى بنفذ هذا حكمه وليس فيه دليل على انه كان عالما بالخلاف بطريق من طرق الدلالة نعمى الجامع الصغير التنصيص على انه ينفذه وان كان خلاف رأيه وكلام القدوري يفيده أيضافانه قال اذا رفع اليه حكم حاكم وهوأعم ينتظمما اذاكان مخالفا لرأيه أوموافقا اه وأقول لم يفهمواص ادصاحب الهدآية انماذ كرعبارة الجامع بعد القدورى ليفيد أنمانى الجامع لااستثناء فيه بلكل مسئلة اختلفت فيها الفقهاء فانها تصير محل أجتهاد فان قضى قاض بقول ارتفع الخلاف وأماعبارة القدوري فاستثناء كماعامت واذاعامت ذلك فحاذكره أصحاب الفتاوي من المسائل التي لاينف ذفيها قضاء القاضي لخالفة كتاب أوسنة مشهورة أواجاع انماهو عملي عبارة

(قوله أو بسقوط المهر) صورته ان المرأة متى لم تخاصم زوجها فى المفروض حتى مضت مدة طويلة عم خاصمته يبطل حقها فى العسماق والقاضى لا ياتفت الى خصومتها شرح أدب القضاء (قوله أو بعدم وقوع الثلاث على غير المدخولة) قال فى المنح بعده فدا أو بعدم وقوع الطلاق الحائض أو بعدم وقوع الطلاق فى طهر الخوالظاهر ان هذا سقط من طلاق الحائض أو بعدم وقوع الطلاق فى طهر الخوالظاهر ان هذا الناسخ وعبارة شرح أدب القضاء أوضح وهى قوله قال وكذلك رجل طلق زوجته ثلاثا وهى حبلى أوحائض أوقب ل أن يدخل بها فقضى قاض بابط لذلك أو أبطل بعضه فرفع الى قاض آخر لا يرى ذلك فانه يبطل قضاء القاضى بذلك و ينفذ على الزوج ما كان منه لان على قول أهل الزيخ اذا أوقع الثلاث وهى حبلى أو في حالة المورى الدالمة تعلى المناسب المناسب المناسب المناسب المناسب المناسب المناسبة تعلى الناسبة تعلى المناسبة تعلى الناسبة تعلى المناسبة تعلى الناسبة تعل

والمرادمنه الطلقة الثالثة فن قاللا يقعشئ أوتقع واحدة فقدأ ثبت الحل الزوج الأول بدون الزوج الثاني وه**ر** مخالف للكتاب فاذاقضي القاضى لاينفذ فاذارفع الى قاض آخر كان له أن يبطله اه أقول وبهذا يعلمان ماذكر في الفتاوي المنسوبة الى ابن كال باشا من وقوع طلقةواحدة لوطلقهاثلاثا وهي حائض أوحبلي أوغير مدخول بهاباطل لايعول عليه فتنبه (قوله أو بالشهادةعملي خط أبيه) صورته ان الرجل اذامات فوجدابنه خطأ بيه في صك علىقيناأنه خطأبيه يشهه بذلك المسك لانالين خليفة الميت في جيم الاشياء شرح أدبالقضاء (قوله أو فىقسامة بقتل) قال

القدروى وأماعلى مانى الجامع فلاوعامت من هنا أنمن قال لااعتبار خلاف مالك والشافعي اعتمد قول القدورى ومن قال باعتبار خلافهما اعتمدما في الجامع وهذالم أسبق اليه وانماراً يت في الواقعات الحسامية مايفيده قال قال الفقيه أبوالليث رواية مجدان كل شئ اختلف فيه الفقهاء فقضى القاضى بذلك جازقضا وهولم يكن لقاض آخوأن يبطله ولم بذكر فيه الاختلاف وبه نأخذ قلت هذا خلاف ماذكره فى شرح أدب القاضى المنسوب الى الخصاف أن القضاء في موضع الاختسلاف يجوز وفي موضع الخلاف لايجوز أراد بالأولما كان فيه خلاف معتبر كالخلاف بين السلف وأراد بموضم الخلاف مالم يكن معتبرا ولم يعتبر بخلاف الشافعي قال أستاذ الفتوى على تفاصيل أدب القاضي آه فهذه العبارة أزالت اللبس وأوضحت كل تخمين وحدس والحاصل أن الفتوى على عبارة القدورى وتفاصيل الخصاف فلهذا السرأوردصاحب الحداية مافى الجامع بعدالقدورى فالآن نذكرالمواضع الني نصأهل المذهب على مسائل لا ينفذ القضاء فيها أخذا من كالرم الخصاف وقدذ كرناها في الفوائد الفقهية ولا بأس بسردها تكميلاللفائدة هناقضي ببطلان الدعوى عضى سنين أوفرق بين الزوجين لمبحزه عن النفقة حال غيبته أوحكم بصعة نكاح مزنية أبيه أوابنه أوبصحة نكاح أم مزنيته أوبنتها أوبصحة نكاح المتعة أوبسقوط المهر بلابينة أواقرار أخذا بقول البعض ان قدم النكاح يوجب سقوط المهرأ وبعدم تأجيل المنين أوبعدم محة الرجعة بلارضاهاأو بعدم وقوع الثلاث على الحامل أو بعدم وقوع الثلاث على غير المدخولةأو بعدم وقوع الطلاق في طهر جامعهافيه أو بنصف الجهازلن طلق امرأ ته قب ل الدخول بها بعدقبض المهر والتجهيزأ وبالشهادة على خط أبيه أوبشاهد وعين أوفى الحدود والقصاص بشهادة رجل أوامرأ تين أو بمانى ديوانه وقدنسى وبشهادة شاهد على صكام يذكر مافيه الاأنه يعرف خطه وخاتمه أوبشهادة من شهدعلى قضية مختومة من غيرأن تقرأ عليه وبقضاء المرأة فى حدوقود وبقضاء عبدأوصي أونصراني أوفى قسامة بقتل أوفرق بين الزوجين بشهادة واحدة على الرضاع أوقضي لواده بشهادة الأجانب أوحكم بالحجرعلى مفسد مستحق لهأو بصحة بيم نصيب الساكت من قن حرره أحد الشريكين معسراو بجواز بيعمتروك التسمية عاسدا أوبجواز بيع أم الولدأو ببطلان عفو المرأةعن

الرملى أى قضى عافيه القسامة بالقتل اه (قوله أو حكم بالحجر على مفسد) قال في شرح أدب القضاء ولواً ن قاضيا ججر على رجل فاسد يستحق الحجر بجاء قاض آخر فاطلق جره وأجاز ماصنع كان اطلاقه جائز او ماصنع في ماله من شراء أو بيع قبل اطلاقه و بعد اطلاقه عنه حاز لوجهين أحد هما ان الاول ايس بقضاء لعدم المقضى له والمقضى عليه بل فتوى منه فكان الثانى أن لا يعمل به فيطانى والثانى إن كان قضاء فنفس القضاء بجنهد فيه فلا يكون جبر امنه بل يتوقف على امضاء قاض آخران أمضاه نفذ وصار قول القاضى الشانى بيانافى محل مجتهد والبيان من الثانى فى محل مجتهد يكون بمنزلة القضاء فى محل مجتهد في محل مجتهد في محل مجتهد في محل مجتهد في محل محتهد والمنافى الثانى أن يرده فسكذا اذا بين الثانى لا يكون الثالث أن ينفذ ه وصار هذا نظير القاضى اذا في عاد ثة وهو محد و دفى قذف فان هذا القضاء لا يكون حجة حتى يتصل به الامضاء من القاضى الثانى اه وأنت خبير بان كلامنافي الا ينفذ مقاض آخو نفذ

(قوله أو بصحة ضمان الخلاص) ير يدبدان الانسان يبيع داردمن انسان و يضمن له الخلاص أوغير البائع يضمن له الخلاص وتفسيره انه لوجاء مستحق واستحقها فهو ( ١٤) ضامن للخلاص يستخلص الدار من يد المستحق اما شراء أوهبة أو بوجه من

الوجوه فاذاضمن كذلك ممظهرالاستحقاق فرفع الىقاض آخ رى ذلك الضمان صيحافقضي عليه بتسليم الدار ممروم الى آخر لايراه فانه يبطله لأنهشه ط لايقدرعلى الوفاءيه وهذا التفسير قولأبى حنيفة واختيار الخصاف وأما عندهما فهو والعهدة والدرك واحد وهو الرجوع بالنمن عملى البائع عند الاستحقاق وعامه فى شرح أدب القضاء (قوله وينف ذالقضاء بشهادة الزور في العقود والفسوخ ظاهرا وبالمنالافي الاملاك

أو بحد بحكم التعريض) كقوله لاخر أما أنافلست بزان (قوله ليم حكم نفسه قبل ذلك الحركم السادرمنه قبل ذلك الحركم البدرية خلافه حيث قال فان قيدل هل بحرز للقاضى الأول أن يحكم بصحة الحركم الواقعة عنده المحتاف فيها الواقعة عنده المحتاف فيها في ذلك ولا يحتاج في نفوذه هلى المخالف الى قاض آخر هلى المخالف الى قاض آخر

القودبناءع لى قول البعض أنه لاحق لهن فيمه أو بصحة ضمان الخلاص وألزمه تسايم الدارعند الاستحقاق أوبالزيادة في معاوم الامام من أوقاف المسجد أوبحل المطلقة ثلاثا بمجرد عقد الحلل الا دخول عملا بقول سعيدأ وبعدم علك الكفارمال المسلم المحرز بدارهم أوبجواز بيع درهم بدرهمين أخذا من قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أو بصحة صلاة المحدث أو بالقسامة على أهل المحلة بتلف المال قياساعلى النفس أو بحدالقذف بحكم التعريض أوبقرعة فى رقيق أعتق الميتمنهم واحدا أوبعدم جوازتصرف المرأة في مالما بغير اذن زوجها وهـ نده المسائل منقولة من البزازية وجامع الفصولين والخانية والقنية والصيرفية وفى الأشباد والنظائر للاسيوطى معزيا الى فتاوى السبكي ان قضاء القاضى ينقض عندالخنفية إذا كان-كالادليل عليه قال وماخالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهوحكم لادليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا أوظاهرا اه وهــذاموافق لقول مشايخنا كغيرهم شرط الواقف كنص الشارع فيحب اتباعه كماصرح بهفى شرح المجمع للصنف وهذا كله اذا كان الاختلاف فالمقضي بهأما اذاكان فانفس القضاء ففيسهر وايتان فرر والقلاين فلذكره الخصاف وهو الصحيح لأن محل الخلاف لا بوجد قبل القضاء فاذاقضي فيننذ بوجد عل الاختلاف والاجتهاد فلا بدمن قضاء آخ يرجح أحدهما وذلك مثل القضاءعلى الغائب وللغائب وقضاء الحدود في القذف وشهادته بعد التوبة كذا ذكرالشارح وفي فتح القديرمن باب المفقود اذارأى القاضي المصلحة في القضاء على الغائب أوله في يم فانه لاينفذ لانه مجتهد فيه فان قيل بنبغي أن لاينف ذحتى عضيه قاض آخر لان نفس القضاء مجتهدفيه كالوكان القاضي محدودا في قدنف فان نفاذ قضائه موقوف على أن يمضيه قاض آخر أجيب عنع أنهمن ذلك بل المجتهد سببه وهوهذه البينة هل تكون حجة القضاء من غيرخصم حاضراً ملا فاذا قضي مهانفذ كما وقضي بشهادة المحدود في قذف وفي الخلاصة الفتوى على هـندا اه فقد اختلف الترجيح وفى فنح القدر برفى شرح قوله ولايقضى على غائب والذي يقتضيه النظر أن نفاذ القضاء على الغائب، وقوف على تنفيـ فاض آخرلان نفس القضاء مجتهد فيــه اه وسياتي ايضاحــه فريباوفي الاصلاح وعضى حكم فاض قال في الايضاح لم يقل عاكم احترازا عن الحسكم لأن الحسكم فيه غيرهذا ولم يقيده بقوا آخرليم حكم نفسه قبل ذلك اه (قوله وينفذ القضاء بشهادة الزور في العقود والفسوخ ظاهرا وباطنالاف الأملاك المرسلة)أى المطلقة وهي التي لم يذكر لهاسبب معين وهذا عندأ ي حنيفة وقالا لاينفذ الاظاهرا لانشهادة الزور حجة ظاهرافصار كالوكان غيرأهل لماوله قول على رضي الله عنه لتلك المرأة شاهداك زوجاك ولان القضاء لقطع المنازعة بينهمامن كل وجه فاولم بنف نباطناكان تههيدا لهاوفى فتح القدير وأما الاستشهاد بتفريق المتلاعندين فليس بشئ اه يعني باعتبارأن الكذب ليسهوفي الاخبار بالفرقة واغماهو في الرى بالزنا أونفي الولدوقال الفقية أوالليث الفتوى على قوطماوفي فتح القديرمن الذكاح وقول أبي حنيفة هو الوجه ومن فروع المسئلة ادعى على امرأة الكاحارهي جاحدة وأفام بينةزو رفقضي بالنكاح بينهما حل للدعى وطؤها وها النمكين عنده وكذا اذاادعت تكاحاعلى رجل وهو يجحدومنها قضي ببيع أمة بشهادة زو رحل للنكر وطؤها وكذافي الفسوخ بالبيع والاقالة ومنهاادعت انه طلقها ثلاثا وهو ينكروا قامت بينة زور فقضي بالفرقة فتزوجت بآخر بعد العدة حلله وطؤها عند الله تعالى وان علم بحقيقة الحال وحل لأحد الشاهد بن أن يتزوّجها

موافق المقاضى الاول في المدهب أم ايس له ذلك والجواب انه لا يجوز لانه غير يمكن شرعاا ذالقاضى لا يقضى و يطاها لنفسه بالاجماع فلا بد في نفوذه على المخالف من امضاء قاض آخر موافق لمذهبه الى آخر ماقرره فتأمل (قول المصنف وينف ذالقضاء) اتبت الى هنا كتابة النهر ولاحول ولاقوة الاباللة المستعان على كل أمرونساً له التيسير الكل عسير

ويطأهاولايحلالاولوطؤها ولايحل لحاءكينه ومن صورالتحريم صي وصبية سبيافكبرا وأعنقائم تزوجأ حدهما بالآخر فجاءح ومساسا وأقام بينة انهما ولداه تضى القاضى بينهما بالفرقة فان رجع الشهودأ وتبين أنهم شهود زور لابحل للزوج وطؤها عند ولأن القضاء بالحرمة نفذ باطنا وظاهرا ومحدفي هذا الفرع معأبي حنيفة لأنه لابعد إحقيقة كذب الشهود كذافي فتح القدس وفي الولوالجية وأثم الشاهدان اعاعظ عاوللنفاذ باطناعنده شرطان الأول عدم عرالقاضي بكنيهم فاوعد القاضي كذب الشهو دلم ينفذذ كره في فتح القد مرمن النكاح الثاني كون الحل قابلا فاذا كانت المرأة تحت زوج أوكانت معتدةأوم تدةأومحرمة عصاهرةأو برضاع لمينفذلانه لايقبل الانشاءوا عالايشترط حضورا اشهود للنكاحءلي قول بعضالمشايخ وفيشرح الجامع لقاضيعان ولميشترط عجمدحضور الشهودوذكر الزعفرانى أنهشرط وبهأخذعامة المشايخ آه فالمعتمد الاشتراط واذاقلنا بعدمه وهوأ وجه كمافى فتح القد يرمن النكاح فوجهه انانجه لحكم الحاكم انشاء مقتض في ضمن صحة القضاء والثابت اقتضاء لاتراعى فيه شرائطه وكذا لايشترط قبض رأس المال وبدل الصرف قيل الافتراق كإفي القنية قيد بشهادة الزورلان القاضي لوقضي بشهادتهم فظهر أنهم عميدأ وكفارأ ومحدودون في قذف لم ينفذ اجاعا لانهالست بححةأصلا مخلاف الفساق على ماعرف ولامكان الوقوف عليهم في إتكن شهادتهم حجة وقيدبالشهادة لان القضاء باليميين الكاذبة لاينفذ قالوا لوادعت أن زوجها أبانها بشلاث فأنكر فحلفه القاضى فلف والمرأة تعلم أن الأمر كاقالت لا يسعها الاقامة معه ولاأن تأخذ من ميراثه شيئاوهذا لايشكل اذاكان ثلاثا لبطلان المحلية للإنشاء قبل زوج آخر وفيادون الشلاث مشكل لانه يقبل الانشاء وأجيب بانه اعايثبت اذاقضى القاضى بالنكاح وهنالم يقض به لاعترافهما به واعما ادعت الفرقة كذاذ كرالشارح وفي الخلاصة ولا يحل وطؤها اجماعاوفي البزازية قبيل الاعمان سمعت بطلاق زوجها اياهاثلاثاولاتقدرعلى منعه الابقتله انعامت أنه يقربها تقتله بالدواء ولاتقتل نفسها وذكرالا وزجندي انهاتر فعرالأمرالى القاضي فانلم يكن طابينة تحلفه فانحلف فالامم عليه وان قتلته فلاثبي عليها والبائن كالثلاث اه وأطلق فى العقود فشمل عقود التبرعات قالواو فى الهبة والصدقة روايتان وكذافى البيع بأقلمن فيمته فى رواية لاينف نباطنا لان القاضى لا يلك انشاء التبرعات في ملك الغير والبيع بالاقل تبرعمن وجهواطلاق الكتاب يقتضي أن المعتمد النفاذفيها بإطناأ يضالان النفاذفي ضمن صحة القضاء فلايشترط فيه شرااطه ولايختص عحل والبيع بالأقلى المكمن لاعلك السبرع كالمكاتب والعبد المـأذونوفي ايضاح الاصلاح أراد بالفسخ أبطال العـقود بأى وجـه كان فيعم الطلاق اه وايس بصحيح لان الطـ القلا يبطل النكاح واعما يرفع القيد الثابت بالنكاح فالأولى أن يقال أراد بالفسخ مايرفع حكم العقد فيشمل الطلاق كمالايخني وفي القنية ادعى عليه جارية انه اشتراها بكذا فأنكر فاف فنكل فقضى علمه بالنكول تحل الجار بةللدعى ديانة وقضاء كمافي شهادة الزور اه فعلى هذا القضاء بالنكول كالقضاء بشهادة الزور وظاهرا فتصاره على نفي الاملاك المرسلة أنعلا ينف فباطنافي النسب وقدمنا أنه ينفذ فيه وصرح به الولوالجي فقال اذاشهد وازورا أنهأ قرأن أمته بنت له فجعلها القاصي بنتا له تثبت جيعاً حكام البنتية عنداً في حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول ولا يحل له أن يطأ هاوترث منه وهذا بناءعلى أن القضاء بالسب بشهادة الزور هل ينفذ باطنا فهوع لى الاختلاف أه وفي الحيط ومن مشانخنامن قال القضاء بالنسب بشهادة الزور لاينفذ بإطنا بالاجاع ونص الخصاف على أنه ينفذ عنه أبى حنيفة ففي النسب والهية عن أبي حنيفة روايتان وكان هذا حيلة لن لاوارث له أن يثبت النسب من نفسه بان مدعى شخصامجهو لالنسب أثه ابنه أوابنته ويقيم على ذلك شاهدى زور فيقضى القاضى

بالنسبله اه مافي المحيط وفيه والشهادة بعتق الأمة كالشهادة بطلاق المرأة اه قلت وينبغي أن يكون الشهادة بالوقف كالعتق ولمأر نقلاف الشهادة بان الوقف ملك أو بتزوير شرائط الوقف أوبان الواقف أخوج فلاناوأ دخل فلانارووا اذا اتصل به القضاء وظاهر مافى الحداية أن ماعدا الاملاك المرسلة فانه ينف نباطنا حيث قال وكل شئ قضى به القاضى الى آخره بناء على أن التحريم يشمل القصدى والضمني خصوصا اذاقلنا بأن الوقف من قبيل الاسقاط فهوكالطلاق والعتاق فعلى هـ ذا فاللقب ليس بعام الحروج النسب عن العقود والفسو خمع أن في دخول الطلاق والعتاق تحت الفسخ الشكالالان الطلاقمقابل الفسخ لان الفسخ لاينقص العددوالطلاق ينقصه وقدمناما في الايضاح وقوطمان المسئلة ملقبة بالقضاء بالعقود والفسوخ يقتضى أن لاينظر فيسه الى المعنى لكونه عاماقيه ولوحذف الاملاك اكان أولى ليشمل مااذا شهدوا بزور بدين لم يبينوا سببه فانه لا ينفذواذا لم ينفذ باطنافي الاملاك المرساةلم يحل للقضى له الوطء والأكل واللبس وحل للقضى عليه الكن يفعل ذلك سرا لانه لوفعله جهرا فسقه الناس أوعزروه كذافى الولوالجية واعلم أن الارث حكمه حكم الاملاك المطلقة فلاينف ذالقضاء بالشهو دزورا فيه باطناا تفاقاوان كان ملكابسب وسيأتى الاختلاف فباب اختلاف الشاهدين فأن الارث مطلق أو بسبب والمشهور أنه مطلق واختار فى السكنز أنه بسبب ولذا قال فى البدائع فى الجواب عن حديث البخاري مرفوعا انماأ نابشرفن قضيت له بشئ من حق أخيسه فانماأ قطع له قطعة من النار أته قاله عليه الصلاة والسلام في مواريث درست والميراث ومطلق الملك سواء في الدعوى وبه نقول اه مماعلم انهمالماقا لابعدم النفاذ باطنا اختلفا فقال محد لايحل للزوج الأول وقال أبو يوسف يحل للزوج الأولوطؤهافي الظاهر وأمافي الباطن فلابحل لان قول أبي حنيفة بوقوع الفرقة باطناصار شبهة آه فيحرم الوطء احتياطا وصار كااذا تزوج امرأة مم طلقها ثلاثا مم تزوجها بعد ذلك كره محدله أن يطأها قبل الحلل بقول أى حنيفة كذاني الولوالجية وفيها ولوتزوجها الثاني ودخل بها وفارقها وانقضت عدتها فلابأسأن يتزوجها الأول أماعندهما فلأن نكاح الأول قائم لكنهما يجددان النكاح حتى لايتهدما وأماعندا في حنيفة فان الفرقة بالثلاث واقعة فيكون الزوج الثاني مثبت اللحل هذا اذا فارقها الزوج الثانى بطلاق باختياره فأمااذا شهداعلي وزورا بالثلاث وقضى القاضى بالفرقة حل لحا أن تنز وجمن شاءت من الزوج الأول والشاهدين عندا ي حنيفة وأى يوسف الأول وعندا في يوسف الآخر وهو قول محمد لابحل لانها كانت منكوحة الأول فلاتنز وج الامن الأول اه وأشار المسنف الى أن قضاء الفاضي يحلما كان حراماني معتقد المقضى لهولذ اقال في الولوا لجية ولوقال لهاأ ات طالق ألبتة فاصمهاالي قاض براهار جعية بعد الدخول فقضى بكونها رجعية والزوج يرى أنهاباتنة أوثلا تافانه يتبع رأى القاضى عند مجدفيحل له المقاممها وقيل الهقول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف لا يسعه المقام معها وان ترافعا الى قاض آخر بمدالقضاء الأول فانه لا ينقضه وان كان على خلاف رأ يه وهذا اذا قضى له فان قضى علمه بالمينونةأ والثلاث والزوج لايراه يتبع رأى القاضى اجماعاوهذا كاهاذا كان الزوج عالماله رأى واجتهاد فانكان عامياا تبعراى القاضي سواءقضى له أوعليه وهذا اذاقضى له أماان أفني له فهوعلى الاختلاف السابق لان قول المفتى في حق الجاهل بمزلة رأ به واجتهاده كذاف الولوالجية وفي آخر النتف اعمران القضاءلا بهدم القضاء والرأى لا يهدم الرأى والقضاء يهدم الرأى والرأى لا يهدم القضاء مثال الأول ظاهر

للزوجالأولوطؤها وقال أبويوسىف لايحدل وهو الصوابوقوله فىالظاهــر صوابه في البياطن وقوله وأما في الساطن فلا يحدل الصواب اسقاطه والاقتصار على التعليل وعبارة الولوالجية هكذاوأ ماالزوج الأول عند أبى حنيفة لايحــلله وطؤهافى الظاهر وأمافى البياطن عنسد محد يحل وعشدأبي يوسدف لايحل لانقول أبى حنيفة الخ اه ملخصاوقولهوصار كما اذا نزوج امرأة الخ هكذارأ يتسه فىالولوالجية كإهنا فتأمله ولعلمعني قوله مم طلقها ثلاثاأي شهدا زورا بطلاقها ثلاثا ثمرأيت المسئلة في شرح أدب القضاءحيث قال اذاتزوج أمرأة بغدير ولى شمطلقها ثلاثاالخ فسقط من عبارة الولوالجية قوله بلاولى فوقع الخلل(قولهمن الزوج الأول والشاهدين عندأى حنيفة وأبي بوسف الاوّل) كذا فىالولوالجيمة وفي بعض النسخ من الزوج الأول والثاني عندأبي يوسف الاول (قوله فانه يتبع رأى القاضى عند محدالخ)

قال في الفتح والوجه عندى قول محدلان اتصال القضاء بالاجتها الكائن للقاضى يرججه على اجتهاد الزوج وإما والما والأخذ بالراجع متعين وكوئه لاير ادحلالا انما يمنعه من القربان قبل القضاء أما بعده و بعد نفاذه باطنا كما فرضت المسئلة فلا اله (قوله فان كان عالما أوجاهلا كان عالما أوجاهلا

(قوله فلذا فيمرنا كلام المصنف بعدم الصحة) قال الرملي هذا لا يتأتى على القول بان الخلاف في حل الاقدام لا في حل النفاذ فتنبه (قوله كيلا يتطرقوا الى ابطال مذهب أصحابنا) قال الرملي فان قلت ما وجه التطرق الى ابطال المذهب في هذه المسئلة دون غيرها من الخلافيات قلت المأرمن ذكر وجهه و يمكن أن يقال لان القضاء لا يخلوا ما على حاضراً وعلى غائب فاذا فتح باب القضاء على الغدئب فقد ترك منه النصف قلت المأرمن ذكر وجهه و يمكن أن يقال لان القضاء لا يخلوا ما على حتى من براه الجزال المنظم والحذي ولا شك أنه بخلاف غيرها من الخلاف المنظم والمنطق المنظم والمنطق المنطق المنظم والمنطق المنطق المن

الجزعن النف قد وأجاب هوم ارا فيمن غابعن امرأته وتركها بلانفقة انه وقضى بالفرقة بسبب الجن عن النفقة ينق فرقت بين الجوابين اذ وقت بين الجوابين اذ المقدام على القضاء فعند وعند الا يحدل وعند الله في النفاذ ولا خلاف في النفاذ على النفاذ ولا خلاف في النفاذ ولا خلواب الأول جواب عن فالجواب الأول جواب عن

ولايقضى على غائب

الاقدام والثانى عن النفاذ مع حرمة الاقدام ولا يشترط أن يكون شفعوى المذهب لائه لا خلاف فى نفاذ القضاء اله فهو كما ترى صريح فى انه أعم وقوله فيما يأتى بعد أوراق ثلاث وفرقهم بين سبب وبين على ان قولهم بنفاذ القضاء على ان قولهم بنفاذ القضاء على الغائب فى أظهر الروايتين اعاهو فى قضاء الروايتين اعاهو فى قضاء

وأمامثال الثانى فان يعتقد الثلاث في قوله أنت طالق ألبته فانها تحرم عليه فان تحوّل رأيه الى أنها رجعية لم تحل ومثال الثالث أن يحكم القاضي به ونهار جعية فان هـ ندا القضاء يم ـ دمراً به ، ن أنها ثلاث ومثال الرابع اذاقضي قاض مم تحول رأبه فانه لاينقض مامضي لان الرأى لابهدم القضاء واعما يعمل برأيه في المستقبل اه مختصرا (قوله ولا يقضي على غائب) أى لا يصح القضاء على غير خصم حاضر اقوله عليه الصلاة والسلام لعلى لاتقض لأحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر فانك ذاسمعت كلام الآخر علمت كيف تقضى رواهأ حدوأ بوداودوا الرمذى ولان القضاء لقطع المنازعة ولامنازعة هنالعدم الانكار فلايصح كذاذكوه الشارح وصرحف فتح القدير بأن حضرة الخصم ليتحقق انكاره شرط الصحة الحكم وفى البزاز يةمن القضاء قضى للغائب أوعايه لابصح الاأن يكون عنه خصم حاضر اه فلذافسرنا كالام المصنف بعدم الصحة لابعدم الحل والارلى أن يقدم بمدم النقاذلة ولهم اذانفذه قاض آخر يراه فانه ينفذ وقدمنا خلاف التصحيح في نفاذ القضاء على الغائب فصحح الشارح عدمه وفي الخلاصةوا ابزاز يةالفتويء لحي النفاذ ورجح الأؤل في فتح القدير وانه لابدمن امضاء قاض آخر لان الاختسلاف في نفس القضاء وفي البزازية من القضاء قال الامام ظهير الدين في نفاذ القضاء على الغائب روايتان ونحن نفتي بعدم النفاذ كيد لايتطرقوا الى ابطال مذهب أصحابنا اه والقائل بان الفتوى على النفاذخواهر زاده وفى منية المفتى القضاء على الغائب بلاخصم فيدروا يتان ويفتى بعدم النفاذوقيل انرآه قاض فقضى به ينفذ اه لكن اختبه على كثيران قو لهما الفتوى على النفاذأ عم من كون القاضي شافعيا براه أوحنفيالا براه وهوا عاهو فيمن براه والظاهرانه في حق من براه لاجاع الخنفية على انه لا يقضى على غائب كماذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء ولوكان أعم للزم هدم مذهبأ صحابنا والمجب من البزازي حيث قال في الفتاوى من المفقود وهل ينصب الفاضي وكيـ الاعلى الغائب وعن الغائب عند دنالا يفعل أمالوفعل بان حكم على الغائب نفذا جاعالان المجتهد سبب القضاء وهوأن البينة هل تمكون عجة بلاخصم حاضر للقضاءأتم لا فاذار آها حجة وحكم نفف كالوحكم بشهادة الفساق وعليه الفتوى اه فان دعوى الاجاع ليست بصحيحة وهومسبوق بهاعن خواهر زاده وفى قوله فاذار آها حجمة اشارة الى انه بمن برى القضاء عملى الغائب فخرج الحنفي المقلد والهمد صدق العسلامة محمود حيث قال في جامع الفصولين قدا ضطرب آراؤهم و بيانهم في مسائل الحريم للغائب وعليه ولم يصف ولم ينقل عنهمأ صل قوى ظاهر يبنى عليه الفروع بالااضطراب والااشكال فالظاهر عندى أن يتأمل فى الوقائع و يحتاط و يلاحظ الحرج والضرورات في فتى بحسبها جوازا أوفسادا اه والذى

( ٣ - (البحر الرائق) - سابع) الشافهى وأماالحنى فلا لانه حينئذلاه و المذكور برده ما تقدم من الخلاف في حل الاقدام فتأمل (قوله فان دعوى الاجاع المستبصحيحة) أى المامر من أن الفتوى على عدم النفاذ اكن مما يضاان الفتوى على النفاذ وعليه مشى البزازى فيام فكلامه هنام بنى عليه تأمل (قوله فا ظاهر عند دى أن يتأمل الخ) عمام عبارته مثلالو طلق امر أته عند العدل فغاب عن البلدولا يعرف والكن يعجزعن احضاره أوعن أن تسافر اليه هى أو وكيلها لبعده أو المانع آخر بان كان لا يرضى أحد بالوكالة وكذا المدبون لوغاب عن البلدوله نقد فى البلد أو يحوذ لك في مثل هذد المواضع لو برهن على الغائب عن المائة أن قلب القاضى وغلب ظنه انه حق لا تزوير ولاحياة فيه في نم بي الغائب والغائب وكذا المفتى أن يقتى بجوازه

ظهرلى من كالرمهم ان المذهب عن أصحابنا عدم صحة القضاء على الغائب وان القاضى الذي يراه ان قضى عليه فانه يتوقف على الامضاء لان الاختلاف في نفس القضاء وماعدا هـ فدامن الأقوال من تصرفات بعض المشايخ ثم ظهرلي بحمد الله ما يجب المصير اليه وهوانهم اعاقالوابان الفتوى على النفاذ فيما اذاقضي على مفقود لافي مطلق الغائب ويدل على الفرق بين المفقود وغيره ما في فتاوي قاضيخان من باب فصل القضاء في الجنهدات رجل قدم رجلاالي قاض وقال ان لأبي على هـندا الرجل ألف درهم وأبي غائب واني أخافأن يتوارى هنذا الرجل فجمله القاضى وكيلالأبيه وقبل بينة الابن على المال وحكم بذلك ممرفع ذلك الى قاض آخر فان الثانى لا يجيز قضاء الأوّل لان بينة الابن ما قامت بحق على الغائب حتى بكون الفضاء على الغائب وانماقا مت لغائب وهذا بخدان المفقوداذا أقام القاضى ابنه وكيلافي طلب حقوقه لان المفقود بمزلة الميت ف كان للقاضى التصرف في ماله اه أطلق في عدم القضاء عليه وهومقيد بما اذائبت الحق بدينة سواءكان غانباوقت الشهادة أوغاب بعدها قبل التزكية وسواءكان غانباعن المجلس حاضرافي البلدأ وغائبا عن البلدوأ مااذاأ قرعند القاضى فغاب قبل أن يقضى عليه قضى عليه وهوغائب لان المأن يطعن فى البينة دون الاقرار ولان القضاء بالاقرار قضاء اعانة واذا نفذ القاضى اقراره سلم الى المدعى حقه عينا كان أودينا أوعقارا الاأن فى الدين يسلم اليه جنس حقه اداوجد فى بدمن يكون مقرا بانهمال الغائب المقرولا ببيع فى ذلك العروض والمقارلان البيع قضاء على الغائب فلا يجوز كـ ندافى شرح الزيادات للعتابي والاخبار بالقضاء منه كالانشاء لابدله من الحضرة قال في شهادات القنية أشهد القاضي شهودا انى كمتلفلان على فلان بكذافهواشها دباطل والحضور شرط وقال فبله خرج الحاكم عن المحكمة على حكمه يصح اشهاده اه وفي تهذيب القلائس اذاقال القاضي حكمت على فلان بكذاوهوغائب لميصدق اه وقلناعلى غيرخصم حاضر لاخراج مالوقضي على حاضر ايس بخصم وعلى خصم غائب فالخصم من تسمع الدعوى عليه بانفر اده شرعافر جمالوقضي على راهن في غيبة مرتهن وعكسه وكذافي المؤجر ممع المستأجر والمصيرمع المستعير والموصي لهايس بخصم الافي اثبات الوصاية أوالوكاة وغريم الميت ليس بخصم لدعى الدين على الميت انما الخصم وارث أو وصى وأحد الورثة خصم عن الباقى في الليت وماعليه والخصم في دعوى السعاية المأمور الالآمران كان الآمر سلطانا والافالآمر والمستأجرايس بخصم لدعى اجارة أورهن أوشراء كالمستعير والمشترى خصم للكل وكذا الموهوبله والخصم في دعوى المبيع قبل القبض العاقدان وفي المبيع الفاسد قبل القبض البائع وحده وبعده المشترى وحده وسيأني عمامه في كتاب الدعوى (قوله الاأن يحضرمن يقوم مقامه كالوكيل والوصى) ذكر المثالين ايبين أن القائم مقامه قـ ديكون بانابته أو بانابة الشرع فالوصى ان كان من قب للميت فهو بإنابته وان كان منصوب القاضي فهو بالمابة الشرع وظاهر الاستثناء أن الوكيل أوالوصي اذاحضرفان القاضى انمايحكم على الغائب وعلى الميت ولايحكم على الوكيل والوصى وبكتب في السجل انه حكم على الميت وعلى الغائب بحضرة وكياله وبحضرة وصيه كذافي جامع الفصولين وفي البزازية من اليمين ادعى انه وكيل الغائب بقبض الدين أوالعين ان برهن على الوكالة والمال قبلت وان أقر بالوكالة وأنكر المال لايصيرخصماولا تقبل البينة على المال لانهلم يثبت كونه خصما باقرار المطاوب لانه ليس بحجة في حق الطالبوانأقر بالمالوأ نكرالو كالةلايستحلف على الوكالة لان التحليف يترتب على دعوى صحيحة ولم توجداهـدم ثبوت الوكلة وذكر الخصاف أنه بحلف عـلى الوكالة والأوّل أصح ولوا نسكر الكل فهو كانكار الوكالة وحدها ولوأقام البينة على المال والوكالة تقبل عند الامام لان الوكيل بقبض الدين خصم وفصل الوصاية في المال كفصل الوكالة الافي فصل وهو انه اذا ادعى ان فلانا الميت أوصى اليه بحفظ ماله

الا أن يحضر من يقوم مقامه كالوكيـــل والوصى دفعالاح حمالض مدات

دفعاللحرج والضرورات ومسيانة للحقوق عن الضياع مسع انه يجتهد فيسه ذهب الىجواز والشافعي ومالك وأحدبن حنبل وفيهروايتان عن أصحابنا والأحوط أن ينصب عن الغائبوكيــل يعرف انه يراعى جانب الغائب ولايفرط فىحقه فينصب الاولى ثم الأولى والله تعمالي أعمل وأقره في نور العين اصلاح جامع الفصولين (قوله ثم ظهركى الح ) قال الرمــلى لايظهرالتخصيص بالمفقود فى كالرمهـم بل الظاهر التعميم ثماذا لوحظ الحرج والضرورة يجب اعتبار عدم مراجعة الغائب واحضاره حـنى لوأ مكن لايصح لعدم الضرورة وفرع قاضيخان لايدل على المدعى تأمل (قوله لان المفقود بمنزلةالميت فكان للقاضي تصرف في ماله) قال الرسلى وقد كثرفي كالامهم للقاضي بسوطة يد فى مال المفقود ماليس في مال الغائب (قوله وقال قبله خرج الحاكم عن الحكمة الخ) قال الرملي لايخفي أن هـندا لا يلائم مـنهب المتأخر بن القائلين بان علم الفاضي غيرمعتبرفتأمل

وقيضه وله كذاعنده فالالخاصر فأقرالحاضر بالمكليؤم بتسليم الدين والعين بخلاف الوكالةوان أفي ماله صابة والوتوأنكر المال محلف وان أقر بالمال والموت وأنكر الوصابة ينصب القياضي وصيا ولا علفه الدكرنا أن دعوى الوصامة ليست بلازمة وان أقر بالوصاية والمال وأنكر الموت علفه على علمه كماني الوارث وان أفام بينة على كل ذلك تقبل في الحكل اه وفيه امن التاسع في نصب الوصى الخصم في اثبات الوصاية الوارث البالغ أومديون الميت أوالموصى له واختلفوا في ابن الميت فهو خصم على ماذكره الخصاف وغالفه بعض المشايخ ولانثبت باقرارمد يون الميت أومودعه واذا ثبتت الوصامة بالبينة لمدعى الدين محضر غربم آخرا وموصى له آخر لا يقضى للثاني بدينة الأول وعند الثاني يقضى وفي الوصية بأ واع البريك تني بتلك البينة بالاجماع اه وأطاق في الوكيــل فشمل مااذا كان وكيـــلا في الخصومة والدعوى ومااذا كان وكيلاللقضاء كااذا أقيمت البينة عليه فوكل ليقضى عليه معاب كاف الفنية وفها موربا القضاء على الغائب اسمهل المدعى عليه بعد البينة العادلة القياضي مدة معينة وغاب ومضت تلك المدة فانظهر تعنته فله القضاء حال غيبته ومثله عن الخبندي قال رضى الله عنده واشتراطهما التغيب للقضاءعامه اختيار حسن قامت البينة على الوكيل فغاب فضرموكا وأوعلى العكس أوقامت البينة على المورث فاتوحضر وارثه أوقامت على وارث فغاب وحضر وارث آخر ففي هانده الصورة يقضى على الذي حضر بتلك البينة اه وفيهامن كتاب الوكلة لانقبل من الوكيل بالخصومة بينة على وكالتهمن غبر خصم عاضر ولوقضي عليه صمح لانه قضاء في المختلف اه وفي جامع الفصولين من الخامس أرادوكيل البيع انبات وكالته بحيث لوأ نكرموكاه لايسمع انكاره فله وجهان أحدهماأن يسلم الوكيل العين الى رجل مم يدعى انه وكيل بقبضه وبيعه فسلمه الى فيقول ذواليد لاأعمر وكالته فيبرهن فيأم القاضى بتسليمه اليه فيبيعه والثاني أن يقول هذا لفلان فابيعه منك فاذابا عه وقبض ثمنه يقول المشترى لاأقبض المبيع لانى أخاف أن ينكر المالك وكالتك ورعام لك المبيع في يدى أو ينقص فيضمنى فيبرهن الوكيل انه وكيله بذلك ويجبره على القبض ويثبت بالبينة ولاية الجبرعلى انقبض وهناوجه آخ وهوأن يبيسع فيقولاني فضولى فلاأسلم المبيع فيبرهن المشترى اندوكيل فلان بالبيع فهوخصم فيثبت انهوكيل بالسبع اه وفيهأ يضاوكاهما بقبض دينه فغاب الموكل وأحدالو كياين فادعى الوكيل لآخر فأفر الغريم بدينه وجدوكالته فبرهن الوكيل أن الدائن وكاهو فلانا الغائب يقبض دينه يحكم بوكالنهماحتي لوحضرالغائب لايكاف اعادة البينة وكذا لوجد الغريم الدين والتوكيل فبرهن عليهما الحاضر يحكم بالدين و يوكالتهما اه وأطلق في الوكيل أيضافشمل ما اذا نصبه القاضي عن الغائب وهو المسمى بالمسخر وفيه اختلاف قال في جامع الفصولين ادعى على غائب دينا بحضرة رجل يدعى أنه وكيل الغائب في الخصومة فأقر المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقر اردحتي لو برهن على الغائب لم يقبل وكذالوادعى دينا على ميت بحضرة رجل يدعى أنه وصى الميت وأفر المدعى عليه بالوصاية كذافي آخر فصل الدعاوي ثم رقم لآخرالقاضي لوعلمأن المحضرليس بخصم لاتسمع الخصومة والحمكم على المسخر لميجز وتفسير المسخرأن ينصب القاضي وكيلاعن الغائب ليسمع الخصومة عليه واعما يجوز نصب الوكيل عمن اختفي فى بيته بعدمانادى أمين القاضى على بابداره أياما تم رقم لآخرا لحم على المسخر لا يجوز وقيل بنبغي أن تكون هذه المسئلة على الروايتين اذ حاصله الحركم على الغائب وفيه روايتان عن أصحابنا وكان ظهير الدين يذي بان الحركم على الغائب لاينفذ كيلا يتطرقوا الى هدم مذهب أصحابنا اه مماعد أن نصب المسخر عندالقائل بدشرطهأن يكون الغائب فى ولاية القاضى لمافى الخزانة القاضى اذاجعل ناتباعن الغائب حتى يسمع عليمه الخصومة ويسمى همذا المسخر فاذا كان الغائب ليس فى ولا ية هذا القاضى

(قوله الاولى على المديون العتى أو الطلاق الح ) ذكر الشيخ شرف الدين الغزى أنه لا حاجة الى نصب الغزى أنه لا حاجة الى نصب الذه على المقاضى بر في المقاضى بر في المقاضى بر في المقاض من كتب كما في كثير من كتب المقامدة حتى لولم يمن عمل المقتى به اله أبو السعود الغرب سببا لما يدعى عملى الخرس سببا لما يدعى عملى الغرب سببا لما يدعى عملى الغرب سببا لما يدعى عملى الغرب سببا لما يدعى عملى الخرس سببا لما يدعى عملى الغرب سببا لما يدعى عملى المعلم المعلم

(قوله الرابعة اذاتوارى الخصم الخ) قال أبوالدعود لا يخفي أن هذه الصورة تصدق عاقبلهامن الصور وبغيرها أيضاوحي شدفلا معنى لحصر نصب المسخر وفيه نظرفان الصور الشلائة التي قبلها موقتة بوقت المنادى لينادى على بابه المنادى لينادى على بابه المنادي لينادي لينادي على بابه المنادي لينادي المنادي ا

لاتصح هذوالانابة وايس فمذاطر يقءندعامائنا اه والمعتمدأن القضاءعلى المسخر لايجوز والجؤز لهخواهر زاده لايهأفني بنفاذالقضاءعلى الغائب وهوعين القضاءع ليالغائب الالضرورة وهيفي مسائل الاولى علق المديون العتق أوالطلاق على عدم قضائه البوم ثم تغيب الطالب وخاف الحالف الحشفان القاضي بنصب وكيسلاعن الخائب ويدفع الدين اليه ولايحيث الحالف وعليسه الفتوى كمافى الخانية الثانية المسترى بخيارأ رادالردفى المدة فاختفى البائم فطلب المسترى من القاضى أن بنصب خصماعن البائع ليرده عليه قيل ينصب نظرا الى المشترى وقيد للالانه لما اشترى ولم بأخذ منه وكيلامع احتمال غيبته فقد ترك النظر لنفسه فلاينظر له واذالم ينصب وطلب المشترى من القاضي الاعذار فعن مجمد فيه روايتان يعذر في رواية فيبعث مناديا بنادي على باب البائع ان القاضي يقول ان خصمك فلانا ير يدالردعليك فان حضرت والانقضت البيع فلاينقضه الفاضي بلااعذار وفي رواية لايعذر القاضي كذافى جامع الفصولين الثالثة كفل بنفسه على انه لولم يواف به غداف ينه على الكفيل فغلب الطالب فى الغد فلي بجده الكفيل حتى مضى الغد لزمه المال ولو رفع الكفيل الامر الى القاضى فنصب القاضى وكيلاعن الطالب وسم اليه المكفول عنه يبرأ وهوخ للفظاهر الرواية انماهو في بعض الروايات عن أى بوسف كذافي جامع الفصولين الرابعة إذا توارى الخصم فالقاضي برسل أمينا ينادى على بابه ثلاثة أيام ممينصب عنه وكيلالك عوى وهو قول أبي يوسف استحسنه وعمل به مم قال الخصم شرط لقبول البينة لوأرادالمدعىأن يأخذ من يداخهم الغائب شيأأ مالوأرادأن يأخذ حقهمن ثمن مال كان للغائب في يده لايشترط حضورا لخصم ولايحتاج القاضى الى نصب الوكيل لواشتراه فغاب وقدمناه فى متفرقات البيوع واعاأدخل كافالتشبيه فيقوله كلوكيل والوصى للإشارة الىعدم الحصر فالمتولى على الوقف كذلك وأحدالورثةعن الباقين فيالليت وعليه لكن ان كان في عين فلا بدمن كونها في بده فاوادعي عينامن التركة على وارث ايست في يدهم تسمع وفي دعوى الدين ينتصب أحدهم خصماوان لم يكن في يدهشي رفى جامع الفصولين من الرابع والحاصل ان أحد شريكي الدين خصم عن الآحر في الارث وفاقاوفي غيره عندأبي بوسف لاعندأ بى حنيفة وقال محدقول أبى حنيفة قياس وقول أبي بوسف استحسان ومحمد مع أى يوسف اه ومن ذلك من بيد ممال الميت وان لم يكن وصيار لاوار ثا وفيه اختلاف المشايخ ومن ذاك بعضااوقوف عليهم لمافى القنيدة من بابالدعوى والبينات في الوقف وقف بين اخوين مات أحدهماو بق في بدالحي وأولاد الميت مم الحي أقام بينة على واحد من أولاد الأخ أن الوقف بطن بعد بطن والباقى غيب ولوقف واحد تقبل وينتصب خصماعن الباق ممقال وتف بين جماعة فاواحد منهم أو لوكيله أوعلى واحدمهم أوعلى وكيله تصح الدعوى اذا كان الوقف واحداثم رقم لا تصح الدعوى على بعضهم اذا كان المحمدود في أيدى جيعهم ولايصح القضاء الابقدرما في يدالحاضرين اه (فوله أو يكون مايدعىءن الغائب سببا لمايدهى على الحاضر ) بالنصب عطفاعلى يحضر وفى الحقيقة الحاضر قاعممقام الغائب حكماأ طلقه فشمل مااذا كان المدعى عليهما شيأ واحدا ومايدعي على الغائب سببل مدعىء كمي الحاضر لامحالة فينشذ يقضى عليهماحتي لوحضر الفائب وأنكر لايلتفت الى انكاره وشمل مااذا كان المدعى شيئين مختلفين ومايدعى عدلى الغائب سبب لما يدعى على الحاضر بكل حال لاينفك عنه فيكون خصاويقضي عليهما أماالأول فني مسائل الاولى ادعى دارا في يدرجل انهاملكه اشتراها من فلان الغائب وأنكر دواليد فبرهن على الشراءمن فلان الغائب المالك قضى له بهاوكان قضاءعلى الغائب لان الشراء من المالك سبب لا محلة الثانية ادعى على آخرانه كفل عن فلان عما يذوب له عليه فأقربها وأكراخق فبرهن انهذاب له على فلان كناابعد الكفالة قضى عليهما وكذا اذا ادعى عليه

انه كفله بجميع ماله على فلان مم برهن على قدرمعاوم كان له قبل الكفالة يقضى عليهما سواء قال انه كفيل بأمره أولاوأمااذا ادعى نه كفلله بقدرمع اوم فلابدأن تكون الكفالة بأصره والكفالة المطلقة هي الحيلة في اثبات الدين على الغائب ثم بهرئ المدعى الكفيل عنها ويبق ماله على الغائب وكذا اذا ادعى الكفيل بالامر الاداء وأنكر المكفول عنه الاداء والطالب غائب فبرهن عليه يقضى عليهما كافي الخانية والحوالة كالكفالة بل أولى لنضمنها براءة الحيل الثالنة ادعى شفعة فأنكر ذواليد الشراء فبرهن المدعى على الشراء من الفائب يقضى على مما وأما الشاني فغ مسائل الاولى قذف محصنا فقال القاذف أناعبدوقال المقدوف أعتفك مولاك وبرهن عليه تضي عليهما الثانية ادعى المشهود عليه أنالشاهد عبدالفلان فبرهن المدعى أنالمالك الغائب أعتقه تقبل ويقضى عليهما وهي حيلة ائبات العتق على الغائب الثالثة فتل عمداوله وليان أحدهما غائب فادعى الحاضر أن الغائب عفاعن نصيبه وانقلب نصيبه مالا وبرهن بقضى عليهما وأورد عليه مااذا كان عبدبين حاضر وغائب ادعى العبدأن الغائب أعتق حصته وصارعند دالامام مكاتبا فواجب على الحاضر قصر اليدعنه عنده لاتقبل وان تحققت السببية وأجيب بان عدم القبول عند دالامام لالعدم اغصم بل جهالة المقضى له بالكتابة لانه اذا اختارالساكت النضمين يكون مكاتبا للعتق وان اختار السعاية يكون مكاتباللساكت ومن هذا النوع مسئلة ان في تلخيص الجامع الاولى قال لغيره يا بن الزانية وأمسيتة وادعى انها كانت أمة لغلان فأقام ابنها بينة ان فلانا عتقها أوأقام بينة انهافلانة بنت فلان القرشية فانه يقضى بعتقها في الأولى وبنسبها فى الثانية وان كان المعتق والمنسوب اليه غائبين ويقضى بالحد على القاذف الثانية أقام البينة أن نسبه يلتقى مع نسب الميت الى جد الميت وانهم لا يعلمون له وارثا غيره فانه يقضي له بمراثه وان المعضر أباؤهم ولاوكلاؤهم وفيه قضاء على الغائب اه قيدنابان يكون سببالا محالة للاحتراز عمايكون سببا فيحال ولايكون سببافي حال فانه لايكون قضاءعلى الغائب وذلك في مسئلتين الاولى الوكيل بنقل العبدالى مولاه اذابرهن العبدعلى أنهوره يقبل في حق قصر بدالخ ضرلاف حق ببوت العتق على الموكل فلوحضر الغائب وأنكر لابد من اعادة البينة الثانية الوكيل بنة ل المرأة اذا برهنت أنه طلقها ثلاثا يقبل فى حق قصر يدالوكيل لافى اثبات الطلاق وقداً نكر بشرالم يسى القضاء على الغائب في هذه المسائل قال في التحرير وقد كان بعض العلماء بأبي انتصاب الحاضر خصماعن الغائب في هذه المسائل ولايقضى عدلى الحاضر بثئ مالم بحضر الغائب وهو القياس الظاهر الاأنا نقول بان عامة الخصومات بتصلطرف منهابالغائب فلولم يجعدل الخاضر خصمالادى الى ابطال حقوق الناس كذافي شرح التلخيص للفارسي وبه اندفع مااعترض به بعض الحنابلة من أن الحنفية منعوا القضاء عملي الغائب متحيلواله بمااذا كانسببا وهوعين القضاءع لى الغائب اه وقيد بكونه سببا لما يدعى على الحاضر للاحترازع ااذا كانت السبدية باعتبار البقاء فانه لايقبل مطلقا وذلك في مسائل الاولى اشترى جارية وادعى ان البائم كان زوجهامن فلان الغائب واشتراها بلاعسلم بذلك فأنكر البائم فبرهن لم يقبل في حق الحاضر والغائب لانه سبب في البقاء لجو از الطلاق بعده فأو تعرض الشئ و دالبقاء لم تقبل أيضابان قالوا انهاام أنه للحال لان البقاء تبع للابتداء الثانية برهن المشترى فاسداعلى البيعمن غائب دين رام البائع فسخ البيع للفساد لايتبل مطلقا وان تعرضو اللبقاء الثالثة في يدودار فبيعت دار بجنبها فأرادأ خذها بالشفعة فزعم المشترى ان مانى بدالشفيدم لغائب فبرهن الشفيع على شرائها من الغائب لاتقبل في حقهما وقيد بالسبب الاحتراز عن الشرط في الجامع الاصفر قال ان طاق فلان ام أمه فأنت طائ فادعت الهطلقها وفلان غائب وبرهن لايصح وقيل يصح وبه أخة شمس الأثمة

(قوله وفرقهم بين سبب وسبب الح) ثقدم جوابه قبل نحوار بعة أوراق (قوله ومن مسائل الشرط ما في جامع الفصولين عاتى طلاقها الح) أى معزيالى فتاوى رشيد الدين وفيه مم قال أى رشيد الدين والصحيح من الجواب فيالو كان نبوت الحسكم على الغائب شرط اللدى على الحاضر ينظر لولم يتضرر به الفائب كدخول الداروغ بره يصير الحاضر خصاعت لالودائر ابين نفع وضور (قوله يحكم لها بالمهر على الحاضر لا بالفرقة عدلى الغائب) (٢٢) عبارة جامع الفصولين يحكم له ابالمهر على الحاضر و بوقوع الثلاث عدلى الغائب

الاوزجندى والأول أصح لان فيه ابتداء القضاء على الغائب بخلاف مااذاقامت البينة أن زوجها قال خاان دخل فلان الدار فأنت كذا وقدد خلفلان الغائب الدار وبرهنت حيث يقبل اتفاقا والذى يفعله الناس فيمااذا أرادوا اقامة البينة على الغائب أنه وكاه في قبض حقوقه على الناس يدعى واحدعنه القاضى ان الغائب على تلك الوكالة بيسع هذا الحاضر دار ممن فلان بكذا وقد باع هـ ذادار ممن فلان وتحقن الشرط وصارهو وكيلاعن الغائب فى القبض واوكاه على هذا المحضر كذافية ولالمدعى عليه نع انه وكله كماذ كرالاأنه لم يوجد الشرط فيقيم الوكيل البينة على وجود الشرط فيقضى القاضي عليه بالبيع والوكالة لانصح الاعلى اختيار الامام الاوزجندي لمافيه من ابطال حق الغائب كذا فىالبزازية وفرقهم بين سبب وسبب وبين السبب والشرط على الصحيح أدل دليل على أن قولمم بنفاذالقضاءعلى الغائب فيأظهر الروايتين انماهوفي قضاءالشافعي وأماالحنفي فلالانه حينشة لامعني للفرق المذكورومن مسائل الشرط مافى جامع الفصولين عافى طلاقها بتزوجه عليها فبرهنت انه تزوج عليها فلانة الغائبة عن المجاس هل تسمع حال غيبة فلانة فيهروايتان والاصح انها لا تقبل في حق الحاضرة والغائبة فلاطلاق ولانكاح ومن فروعه ادعث عليمة أنه كفل بمهرهاعن زوجها لوطلقها ثلاثاوانه طلقها ثلاثا فأقرالمدعى عليه بالكفالة وأنكر العلم بوقوع الثلاث فبرهنت انه طلقها ثلاثا يحكم لهمابالهرعلى الحماضر لابالفرقة عملي الغائب اه وقدعامت حيلة اثبات العتق كاقدمناه وفي شرح التلخيص رجل له على عبد مأذون دين أقام البينة على رجل أنك كفلت لى عنه بكذا ان أعتقه مولاه وقدأعتقه فانه يقضى بالعتق والمال وانكان المولى والعبدغائبين لان الاعتاق سبب ضمان المولى قيمة العبدالمديون اغر عهف كان شرطاملا عالاتعليقا محضا فصح الالنزام به وناب الحاضر في الخصومة عن الغائب اه وهومن قبيل الشرط فليتأمل وأماحيلة اثبات طلاق الغائب فكالهاعلى الضعيف من أن الشرط كالسبب فنها حيلة الكفالة بهرهامعلقة بطلاقه ومنهادعواها كفالة بنفقة العدة معلقة بالطلاق قال في جامع الفصولين ومع هذا الوحكم بالحرمة نفذ لاختلاف المشايخ اه وفي البزازية من فصل دعوى النكاح ادعى عليهاأن زوجهاالغائب طلقهاوا نقضت عدتها وتزوجها فأقرت بزوجية الغائب وأنكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق يقضى عليها بانهاز وجة الحاضر ولايحتاج الى اعادة البينة اذا حضر الغائب اه وقدمناحيلتين لاثبات الدين على غائب الكفالة والحوالة وأماحيلة اثبات الرهن على الغائب قال فى جامع الفصولين معزوا المرتهن لوأرادأن يحكم به القاضى بقيم رجـ لايد عى رقبة الرهن فيبرهن ذواليدأ نهرهن عنده فيحكم بهالقاضى وفيهروا يتانفير واية لاتقبل اذفيه حكم على غائب وتقبل في رواية لانه الرهن عنده فقد استحفظه فصارخهما في اثبات الملك للراهن اه وأماحيلة الحكم بسقوط النفقة والكسوة الماضيتين فالقضاة الآن يجعلونها بصورة انكانت لهانفقة وكسوة على فهي طالق بائن فيدعى عليه ذوحسبة عندحنني بوقوعه لكونها لازمة عليه ويطالبه بالتفريق فيجيب بانها ايست

فالمدعى بهشيئان بينهما سببية قال (صد) فيه نظر لان المدعى على الغائب وهوالفرقة شرط المدعي عملى الحاضر لاسب وفي مثله لاينصب الحاضرخصما عن الغائب عند عاسة المشايخ فينبغي أن يقضى بالمهرعلى الحاضر لابالفرقة على الغائب (صع) فعلى قياسماقال (صد) ينبغي أن يقضى في مسئلة (فش) يعنى فتاوى رشيدالدين بطلاق المدغية لابنكاح الغائب فالحاصل ان المدعى على الغائب اذا كان شرطا لمايدعي على الحاضر قيل ينتصب الحاضر خصاعن الغائب مطلقا وهو قول بعض المشايخ وقيل لامطلقا وهوقول عامة المشايخ وقيل ينتصب فيما لا يتضرر به الغائب لافيا يتضرر وقيل فيايتضرر ويقضىءلى الحاضر لاعدلي الغائب ثم قال قول هذا بعيداذ كان الحبكم عدلى الحاضرفرع الحكم على الغائب فكيف يثبت الفرع بدون الاصل

فالاولى أن ينتصب الحاضر خصاعن الغائب فى كل ما لا يمكن اثبات حقه على الحاضر الاباثبات ذلك على الغائب سواء لازمة كان سبباأ وشرط الذالح على الغائب بلاخصم عنه جائز وعليه الفتوى فينبنى أن يجوز الحسم على الغائب مع الخصم عنه في الجلة بالطريق الاولى صيانة للحقوق ورعاية للارصول اه قال فى نور العين يقول الحقير فى كلامه كلام من وجهين الاول أن قوله هـ ذا بعيد غير سديد لان جوابه ظاهر اسكل متأمل رشيد الثانى ان قوله فالاولى مخالف لمام آنفاعين وشيد الدين من قوله والصحيح من الجواب الح الم مم استشهد التنظير بكلام الخانية وفتح القدير فراجعه (قوله ولا يحتاج الى اعادة اليينة أذا حضر الغائب) قال الرملى وفي جامع الفصولين خلافه

فيه ابطال حق على الغائب فلذاقب ليخلف ثموت لملك للغائب أوطلاق زوحته ونحوذلك فان فسمحكا على الغائب ابتداء بلافرق بين كون التعليق بصيغة انطلق أوان كانت مطلقة لان المناط لحوق الضرر فقياس هذه المسائل على ما فالخلاصةقياسمعالفارق هـ ندا ماظهر لي فتـ ديره (قوله أما اذا وجــد فلا يملكه) قال الرملي كما اذا وجدما يشتريه له يكون لهربح ويقرض القاضي مال اليتيم ويكتب الصك لاالوصي والأبأ ووجدمن يضارب فيـ ه كاسينقله عن جامع الفصولين (قولهو ينبغي أن يشترط الخ ) قال الرملي اطلاق المتون بدل على خلافهوهذا وانكان من التصرف في ماله لكنه تصرف لا علكه الوصى وهوأحسن تصرفا فيمال المتم وأنظر فاذا قلنالم يجزمنه والوصى ممنوعمن الاقراض امتنع النظر لليتيم في ذلك ولاقائل به تأمل اه وفيه نظر فان المقصود حفظ ماله وأنما يقرضه الفاضي لكثرة اشتغاله وقدرته عملي المصيل كمام فكأن

لازمة لعدم التقرير والرضا فيحلفه القاضي على ذلك فيحكم بعدم الوقوع وبعدم الازوم ولاشك الآن فى صحت ه لكن المرأة اذا حضرت وبرهنت على التقرير بطل الحسكم كالا يخفى وقيد بكون السبب ما مدجى على الغائب لانه لوكان على عكسه بان كان ما مدعى على الحاضر سبيا الما مذعى على الغائب فانه لايقضى على الغائب كااذا كان الحاضرهو الاصيل والمكفيل غائب لجواز أن يكون المال على الاصيل لاالكفيل كاقبل الكفالة بخلافءكسه لايجوزأن يكون المال على الكفيل دون الاصيل وجزم في جامع الفصواين بان القضاء على الاصيل لا يكون قضاء على الكفيل وتردد في البزازية وأوردعلى قولهم لايجوزأن بكون على الكفيل دون الاصيل مااذاقالت كفلت عالك على زيد فأقر الكفيل بأن له على زبد كذاوأ نكره زيدولا بينة وجب المال على الكفيل دون الاصيل ثم نقل عن مجدان القضاء على المكفول عنه قضاء على الكفيل وعن ان سهاعة أنه لا يكون قضاء عليه ففيه روايتان والموافق لمفهوم المتون عدمه فهوالمعتمد والجوابعما أورد أنهاكون الاقرارحجة قاصرة كالايخفي وفي الخلاصة الطريق الى اثبات الرمضانية أن يعلق وكالة بدخوله فيتنازعان في دخوله فيشهد الشهود فيقضى بالوكالة و مدخوله اه وعلى هـ ذا اذا أربدانيات طلاق معلق بدخول شهر فالحيلة فيهذلك ولوكان الزوج غائباوليس هيذامن قبيل الشرط لانه لابدأن يكون فعل الغائب وعلى هذا اذا أريد انبات شئ من ملك ووقف ونكاح وطلاق فيعلق وكالة علك فلان ذلك الثي ويدعى الوكيل فيقول الخصيروكالتكمعلقة عمالم يوجه فيقول الوكيل بلهي منحزة لانهامعلقة بأمركائن ويبرهن على الملك وكذانى الوقف يعلقها بالوقفية وفى النكاح بكون فلانة زوجة فلان وفى الط لاق بكونها محرمة عليه والايعلقها بفعل الغائب كان الكح ان وقف انطلق ان ملك هذاماظهر لى الآن والتهسبحانه وتعالى أعاروهذا التقريرف هذا الحل كغيره من خواص هذا الشرح ولاحول ولاقوة الاباللة العلى العظيم (قوله ويقرض القاضى مال اليتيم ويكتب الصك لاالوصى والأب) لان القاضى يقدرعلى تحصيله من المستقرض والوصى والأبلايق دران على ذلك فيضمنان بالاقراض الكونه تبرعا ابتداء والمرادو يستحب للقاضي الاقراض ولايجوز للأبوالوصي وانما استحبمنه لان القاضي الكثرة اشتغاله لايمكن أن يباشرا لحفظ بنفسه فلابدله من الدفع لغيره والدفع بالقرض أنظر لليقيم لسكونه مضمونا والوديعةأمانة ولايقرض الامن يعرفه بالامانة والديانة ويكتب عليه ذلك ليحفظه خوف النسيان الكثرة اشتغاله وفي البناية معزياالي تاج الشريعة يقرض الفاضي الى الثقات والثقة المليء الحسن المعاملة وفى الاقضية اعماعاك القاضي الاقراض اذالم تحصل غلة لليتيم أمااذاوجه تفلا يما يكه هكذاروي عن مجمد اه وفى المصباح رجدل ملى على فعيل غنى مقتدر ويجوز الابدال والادغام اه وينبغى أن يشترط لجوازاقراض القاضى عدم وصى لليتيم فان كان له وصى ولومنصوب القاضى لم يجز لانهمن التصرف فى ماله وهو بمنوع منه مع وجود وصيه كافى بيوع القنية وسوى المصنف بين الأب والوصى مع أن في الأبروايتين ولكن أظهرهما انه كالوصى وهوالصحيح كافي جامع الفصولين وفى خزانة الفتاوى الصحيح أنالأب كالقاضي فقداختلف التصحيح والمعتمد ماني المتون وأطلق في منع اقراض الأب فشمل مااذا أخف مال ولده الصغير قرضالنفسه وهومى وى عن الامام وقيل لهذاك وينبغي للقاضى أن يتفقدأ حوال الذبن أقرضهم مال الايتام حتى اذا اختل أحدمنهم أخذمنه المال لان القاضي وانقدر على استخلاصه اعليق درمن الغني لامن الفقير ولحف الاعلاك قرضه من المعسر ابتداء فكذالا يتركه

المسوغ لهضرورة الحفظ وأذا كان له وصى فوضعه عنده أقرب لحفظه من الاقراض في كان فيه نظر لليتم تأمل لكن هذا اذا اتجرفيه لليتم يظهر النفع أمامجرد وضعه عنده فالاقراض أنفع منه لانه مضمون على المستقرض أمالوهاك عند الوصى فانه يهلك أمانة عند دانتها وأشارا اؤلف الى أن للقاضى ولاية اقراض مال الوقف كإفى جاسع الفصولين وله اقراض الاقطة من الملتقط واقراض مال الغائب وله بُهـم منقوله اذاخاف التلف اذاله يعمل بمكان الغائب أمااذا علم فلا لانه يمكنه بعثه الى الغائب اذا خاف التلف قالوا وله أن يأخذ المال من الأب اذا كان مسرفا مجذرا ويضعه على يدعدل كذافي القنية وفي جامع الفصواين انمايمك الفاضي اقراضه اذالم يجدما يشتريه له بالافراض لان الوصي ولك البيدم نسيئة كماذكروه فى الوصايا وفى جامع الفصولين ولوأ فرض الوصئ لايعد خيانة فلايعزل به اه وأطلق في الوصى فشمل وصى القاضى كما في جامع الفصولين وأشار بالوصى الىأن متولى الوقف ليس له افراض مال المسجد فِلوأ قرضه ضمن وكذا يضمن المستقرض كذافي الخزانة وليس له ايداعه الاعن هو في عياله كذافي جامع الفصولين مم قال بعد والقيم لوأ قرض مال المسجدلية خذه عندالحاجمة وهوأح زمن أمساكه فلابأس بهوفى العدة يسع للتولى اقراض مافضل من غلة الوقف لوأ حرز اه وقدمنا في كتاب الوقف حكم مااذا أقرض التولى مال الوقف بأمر القاضي من الامام فاتمفلسا وفي جامع الفصولين لواستقرض الوصى مال اليتم وربح به ممأ نفق عليه مدة يكون متبرعا اذاصار ضامنا فلايتخلص مالم يرفع أمره الى الحاكم والاصح أن الوصى لا علاف أن يستقرض ماله وقيل علكه لومليا اه وفي تهدنيب الفلانسي ويصدق القاضي فياقاله من التصرف في الاوقاف وأموال الايتام والغائبين من أداء وقبض اه وفى شرح أدب القضاء اقراض القاضي أنفع للصيءأ حوط لماله ليكونه مضمونا ولتمسكنه من الاسترداد وقالوا الوصي يملك الايداع لاالقرض ولمأآر حكم الجدفى جوازاقراضه على رواية جوازه الأبوالظاهرانه كالأب لقولم الجدأب الأب كالأب الا فىمسائل ويجبأن يستشىمن عدم جواز اقراض الأبوالوصى المعتمد اقراض مالضرورة كحرق ونهب فيحوز اتفاقا واختلفوا في اعارة الأب مال ولده الصغير وفي الصحيح لاوفى الخزانة اذا أجر الأب أو الوصى أوالجدأ والقاضي الصغير في عمل من الاعمال التي تليق به فالصحيح جو ازهاوان كانت بأقل من اجرةالمثل وقدمنافي أول كتاب القضاء مايستفيده القاصي بالتولية والله تعالى أعلم

﴿ بابالتحكيم ﴾

لماكان من فروع الفضاء وكان أحطر تبة من القضاء أخره ولمفاقال أبو يوسف لا يجوز تعليقه بالشرط واضافته الى وقت بخسلاف القضاء لكونه صلحامن وجده وله معنيان لغوى واصطلاحي أما الاول يقال حكمته في مالى اذا جعلت اليده الحسكم فيه فاحته على في ذلك واحتكم الله الحالم وتحاكموا به في والمحاكمة الحاصمة الى الحاكم وتحاكموا الى الحاكم وتحاكموا به في والمحاكمة الحاصمة الى الحاكم كذا في الصحاح والمراد الثانى فهو في اللغة جعل الحسلاح في مالك الى غيرك وفي المحيط تفسير التحكيم تصيير غيره حاكاواً ما في الاصطلاح فهو تولية الخصمين حاكما يحكم بينهما وركنه اللفظ الدال عليه مع قبول الآخر فلوحكار جلا فلم يقبل لا يجوز حكمه الا بتجديد التحكيم كذا في المحيط وشرطه من جهة الحكم بالكسر العقل لا الحرية فتحكيم المركز وقد حكم المكاتب والعبد المأذون صحيح ولا يشترط الاسلام فيه فتحكيم الذى ذميا صحيح وتحكيم المرتد فتحكيم المكاتب والعبد المأذون صحيح ولا يشترط الاسلام فيه فتحكيم الذى ذميا صحيح وتحكيم المرتد المحدود افى قذف من جهة الحكم بالفتح صلاحيته للقضاء بكونه أهد لالشهادة فلوحكم عبدا أوصبيا أوذميا أو خميا في فدف لم يصح وتشترط الاهلية وقته و وقت الحسكم جيعا فلوحكا عبدا فعتى أوصبيا فيا أو ذميا في الحيط وكذا الوكان مساما وقت التحكيم ثم ارتد لم ينفذ والحكا عبدا فعتى في الميز وكذا اذا حكاكا في المحيط وكذا الوكان مساما وقت التحكيم ثم ارتد لم ينفذ ولوحكا دي بين مسلمين فاجاز المحزك كمه في المحيط وكذا الوكان مساما وقت التحكيم ثم ارتد لم ينفذ ولوحكا دى بين مسلمين فاجاز المحزك كمه في المحيط وكذا الوكان مساما وقت التحكيم ثم ارتد لم ينفذ ولوحكا دى بين مسلمين فاجاز المحزك كمه وكذا الوكان مساما وقت التحكيم ثم ارتد لم ينفذ والوحكاد دى بين مسلمين فاجاز المحزك كمه في المحيط وكذا الوكان مسلمين فاجاز المحزك المدون المحدود المحدود والمحدود والمحدو

﴿ باب التحكيم ﴾ ﴿ باب التحكيم ﴾ ﴿ وَوَلِهُ كَافِي المقلد) بفتح اللام مشددة أي من قلده السلطان القضاء

حكمارجلا ليحكم بينهما فحكم ببينة أوافرارأو

(قوله كان بختلف اليه) أى الى زيد رضى الله تعالى عنه ورأيت بخط شيخ مشايخنامنلاعلى التركاني أمين الفتوى بدمشق على هامش نسخته البحرالتي بخطه انشدنى أخونا الفاضل الحدث الشيخ عبدالكريم الشراباتي قال أنشدني الشيخ عدلى الدباغ الحلى باموى حلب خدمة أهلالعلمسنونه قدسنها آل الني النجاب هذا ابنءباسعلى فضله أمسك من بغاة زيدالركاب (قوله واجتهادهمر) أي حيث جعل القاءه الوسادة جوراوالمراد بالحالة حالة الحكومة والمراد بالأول الحديث السابق

ابتداء كافى الحيط ويصحأن يكون كافرافى حق كافرفاوأ سلمأ حدا خصمين قبل الحسكم لم ينفذ حكم الكافرعلى المسلم وينفذ للسلم على الذمى وقيل لايجوز للسلم أيضا كذافي المحيط ولهذا قالوالوصلح المحكم فاضياولم يقولوالوصلح شاهدا لان الشاهد لايشترط صلاحيته وقت الصمل وانما تشترط وقت الاداء فقط وأماالقاضي والمحكم فتشترط وقتالتقليد والفضاء كاعامته وزادالحكم اشتراطها فيابينهماكما سيأتى فى المسائل المخالفة ومن جهة الجيكوم به أن لا يكون فى حدوقود وصفته قبل الحسكم الجواز وبعده اللزوم وجوازه بالكتاب فابعثو احكامن أهله وحكامن أهلها وفيسه نظركمذافي فتح القسديرمن غير بيانه ووجهه ان كارمن الحكمين لم يتراضيا عليه خصوصاأ ن الضمير في قوله فابعثوا عائد الى الحكام المائداليهم ضميرفان خفتم ولان الحسكم عندنا انمايصلح فقط وليس له ايقاع الطلاق فهو وكيل فلم يكن من هــذا القبيل وبالسنة كمارواه النسائى قال أبوشر يح يارسول الله ان قومى اذا اختلفوا في شي فأتونى فحكمت بينهم فرضى عنى الفريقان فقال عليه الصلاة والسلام ماأحسن هذا وأجع على أنه صلى الله عليه وسلم عمل بحكم سعد بن معاذ فى بنى قر يظة لما انفقت اليهو دعلى الرضا بحكمه فيهم معرسول الله صلى الله عليه وسلم وروى أنه كان بين عمر وأبى بن كعب منازعة فى نخل فكما يينهماز يدبن ثآبت فأنياه فرجز يدفقال لعمرهلا بعثت الى فأتيتك ياأمير المؤمنين فقال عمرفى بيته يؤتى الحكم فدخلا بيته فألقى لعمروسادة فقال عمرهدندا أولجورك وكانت اليمين علىعمر فقال زيدلأبي لوأعفيت أميرا لمؤمنين فقال عمر يمين لزمتني فقال أبي نعني أميرا لمؤمنين ونصدقه وليعلم أنه لايظن بأحدمنهما في هذه الخصومة التلبيس وانماهي لاشتباه الحادثة عليهما فتقدما الى الحسكم للتبيين لاللتلبيس وفيه جو ازالتحكيم وان زيداكان معروفا بالفقه وظاهرماذكره الصدرالشهيدفى شرح أدب القضاء أن الحسكم من الامام بمنزلة القاضى المولى اه فعلى هـ ذا اذارفع حكمه الى قاض لا يراه أمضاه فليحفظ وفي المحيط الامام الذي استعمل الفاضي أمررجلا بمن تجوزشها دته أن يحكم بين رجلين جاز وهو بمنزلة القاضي المولى ولوأمر القاضى رجدالأن يحكم بين رجلين لم يجزاذا لم يكن مأذونا بالاستخلاف الأأن يحيزه القاضى بعدالحكم أويتراضى عليه الخصمان كذافى المحيط وروى أن ابن عباس رضى الله عنهما كان يختلف اليه ويأخذ بركابه عنمدركو بهوقال هلذا أمرناأن نصنع بفقهائنا فقبل يديده وقال هكذاأمرنا أن نصنع بأشرافناوفيه أن الامام لايكون قاضياف حق نفسه وانه ينبغى أن من احتاج الى العلم يأتى الى العالم ف بيته ولايبعث اليه ليأنيه وانكان أوجه الناس وأماالقاءز يدالوسادة فاجتهادمن قوله صلى الله عليه وسلم اذا أناكم كربم قوم فاكرموه وبسط النبي صلى الله عليه وسلم رداء لعـدى بن حائم وأن الخليفة ليس كغيره واجتهاد عمرعلى تخصيص حذه الحالةمن عموم الأول وانه لابأس بالحلف صادقا وامتناع عثمان حين لزمته كان لأمرآخر وان اليمين حق المدعى على المدعى عليمه أن يستوفيها وتسقط باسقاطه كذا فى فتح القدير تبعالما في النهاية وفي البزازية وبعض علما تناكانوا يقولون أكثرقضاة عهدنا في بلادنا أكثرهم مصالحون لانهم تقلدوا القضاء بالرشوة وبجوزأن يجعسل حكما بترافع القضية البهم واعترض عليه بعضهم بان الرفع ليس على وجه التحكيم بل على اعتقاداً نه قاض ماض الحسكم ورفع الدعوى عليه قديكون بالاشخاص والجبرفلا يكون حكما ألاترى أن البيع ينعقد بالتعاطى ابتداء لكن اذا تقدم بيع باطلأ وفاسدوتر تبعليمه التعاطى لاينعقد البيع لكونه على سببآثو كذاهنا ولهذا قال السلف القاضى النافذ حكمه أعزمن الكبريت الأحراه وذكر الشيخ عبد القادر فى الطبقات أن الامام أحمدالدامغاني تلميذالطحاوى والكرخي لماتولي القضاء بواسطكان يقول للخصمين أنظر بينكا فان قالا نعم نظر ونارة يقول أحكم بينكما اه (قوله حكمار جلاليحكم بينهـ ما فحكم بيينة أواقرارأو

نكول فى غدير حدوقود ودية عدلى العاقلة صحاو صلح المحدكم قاضيا ولكل واحد من المحكمين أن يرجع قبل حكمه فان حكم لزمهما

(قوله ولمأرحكم التحكيم في اللهان) قال أبوالسعود نقل الجوى عن البرجند يأن الحكم ليس له أن يلاعن بين الزوجين (قوله قال رضى الله عنه الله عنه

نكول في غير حدوة ودودية على العاقلة صحلوصا حالح حكم قاضيا) لماقدمناه من الدلائل وشرط أن يكون حكمه بحجة من الثلاث اليوافق حكم الشرع والايقع باطلاوظ اهره أنه لا يحكم بعلمة ولمأره صريحا ولريصح حكمه في الحدود والقصاص لان تحكيمهما عنزلة صاحهما ولا عليكان دمهما ولذالا بباح بالاباحة وكذالا ولاية لماعلى العاقلة فلاينفذ حكمه عليها ولاعلى القاتل بالدية وحده فخالفة النص فكان بإطلاولم أرحكم التعكيم في اللعان مع أنه قائم مقام الحدوط فداقالوا لا تقدل فيه الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضى الى القاضى ولاالتوكيل وقيد بكونها على العاقلة لامالوكانت على القاتل بان ثبت القتل باقراره أوثبتت جواحة مدينة رارشها أقل مماتتهم له العاقلة خطأ كانت الحراحة أوعمدا أوكانت قدرما نتعمله واكن الجراحة كانت عدالاتوجب القصاص نفذ حكمه ومانى الكتاب من منعه في القصاص هوقول الخصاف وهوالصحيح كمافى فتح القدير ومانى المحيط من جوازه فيه باعتباراً به من حقوق العبادضعيف رواية ودراية لان القصاص لم يتمحض حق العبد بلهومن قبيل مااجتمع فيه الحقان وان كان الغااب حق العبد بدليل منع شهادة النساء فيه وكتاب القاضي الى القاضي وقد كتبنا في الفو اثداً فه كالحدود الا في مسائل منهاأ زللقاضي أن يقضى به بعلمه كافي الخلاصة وأفاد بقوله لوصلح قاضيا جوازتح كيم المرأة والفاسق اصلاحيتهما القضاء والاولى أن لايحكافاسقا ولوحكارجاين فحكم أحدهمالم يجزولا بدمن اتفاقهماع لي المحكوم به فاواختلفا لم بجز كافي الولوالجية وفي أدب القضاء الخصاف لوقال الامراته أنت على حرام ونوى الطلاق دون الثلاث في كارجاين في كمأحد همابا بهابات وحكم لآخر بانها بائن بالثلاث الم يركز لانهما المجتمعاعلي أمرواحه اه فقوله رجلامثال والمرادانسا بالمعاوما فاوحكا أولمن يدخدل المسجد لميجز اجماعا لجهالة الصلح عليمه كذافي المحيط وأشار بصلاحيته للقضاء أن أحدهمالو وكل الحبكم في الخصومة وقبل موج عن آلح يكومة لتعينه خصما في هذه الحباد ثة نفرج عن الشهادة فهما ولو وكل أحدهما ابن الحسكم أومن لم تفبل شهادته له لم يجز كافي المحيط وقدمنا شير الطهوكذ اما اختاره السرخسي من جوازه في حد القذف ضعيف بالاولى لان الغالب فيه حق الله تعالى على الاصم والحريم قال فى الولوالجية الاصح أنه لا يجوز فى الحدود كاها وشمل قوله فى غير حدالخ سائر الجتهدات من الذكاح والطلاق واليمين المضافة كماسيأتى (قولة واحكل واحدمن الحكمين أن يرجع قبل حكمه) لانه تقلد منجهتهما فكان الكلمنهماعزله وهومن الامورالجائزة فينفردأ حدهما بنقضه كالمضار بةوالشركة والوكالة (قوله فان حكم لزمهما) اصدوره عن ولاية شرعية فلايبطل حكمه بعز لهاوأشار بقوله لزمهماالى أنه لايتمدى الىغ يرهما فاوحكماه فى عيب مبيع فقضى برده ايس للمائع أن برده على بابعه الا أن يرضى البائم الأول والثاني والمشترى على تحكيمه كذا في فتح الفدير وفي الولوالجية حكم الحكم في فديخ الممين المضافة الصحيح أنه ينفذ لاندفيا بينهما عزلة القاضى المولى وان كانا يفترقان في شئ آخراكن هذا شئ بعلم ولايفني به اه وفي السراج الوهاج الاأن أصحابنا امتنعوا من هذه الفتوى وقالوالا بدفيهامن حكم لمولى كالحدودكى لايتجاسرالهوام اه واعلمأن معنى قولهم لايفتى به لايكتب على الفتوى ولانجاب باللسان بالحل واتمايك المفتي كأفاده في الفتاوي الصغرى بقوله نكتم هذا الفصل ولانفتي به وظاهر الهداية أن معناه أن المفتى بجيب بقوله لايحل فليتأمل فيه وفي القنية ليس للحكم أن يحكم بدئ فيه ضررعلى الصغيريه ني اذا ادعى على وصيه ممرقم لآخرا نه لا يحكم وقال حير الوبرى ان كان في حكم الحكم نظرالصي بنبغى أن يجوز وينفذ حكمه ويكون بنزلة صلح الوصى ولا يجوز استخلاف الحكم غرماءالصي مسصهرته بشهوة فانتشرلها فحكمالزوجان رجلاليحكم بينهما بالحل على ملدهب الشاؤى يصيرحكما بينهمالكن الصحيحان حكمالحكم فىمثل هذه المواضع لاينفذ قال رضى الله عنه وأمضى القاضى حكمه ان وافق مذهبه والاأبطله نفاد فضائه سحيح) الذي

نفاذ فضائه سحيح) الذي في الفنية قال أستاذ نا رجه الله نعالى قوله بعسدم نفاذ قضائه سحيح الخ (قوله الحامسة لايفتى بجوازه في فسخ اليمين المضافة) يعنى عنه أماحكم الحكم به فنافذ عدل الصحيح كامرعن عراد الفضاء وزادانه الظاهر عنداً محابنا

نفاذقضائه صحيح لكن حكم المحمكم فيأمثال هداكالحكم في الطلاق المضاف مختلف نفاذ فضائه وان كان الأصح هوالنفاذ أذاح كماه أيحكم بينهما بمايرى واذاكن التحكيم ليحكم على خلاف مابراه الحكم كان الصحيح عدم نفاذقضائه تزؤج بامرأة زنى بهاابنه ثمادعت المرأة عليه نفقة وكني فحكم بالحل بينهماحاكم أوحكم تحلة لكن لايكتب أى لايفتي به اه والفرع الاخبرضعيف وقدمناأ مهمن المواضع التي لاينفذ فبها قضاء القاضي فعلى هذا المحمكم يستحلف الافي مسئلة مااذا كان المحسكم وصياوا لمدعى عليه غريم الميت (فوله وأمضى الفاضى حكمه ان وافق مذهبه) يعنى اذا رفعا حكمه الى القاضي وتداعيا عنده عمل القاضى بموجبه ان وافق مذهبه لانه لافائدة في نقضه مما برامه وفائدة هذا الامضاء أن لا يكون لقاض آخر يرى خلافه نقضه اذار فع اليه لان امضاءه بمنزلة قضائه ابتداء واستفيد من كالرمهم هناوفي مواضع أن التنافيذ الواقعة في زماننا لااعتبار بهااذا كانت بغيردعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر وفي البزازية الحبكم ذاحلف لا بملك المدعى أن يحلف ثانيا عند القاضي لانه استوفى حقه على التمام اه وفي المحيط حكم رجد الافاجاز الفاضي حكومته قبل أن يحكم شم حكم بخلاف رأى القاضي لم يجزلان القاضي أجاز المعدوم واجارة الشئ قبل وجوده بالحل فصاركانه لم يجز اه (قوله والاأبطله) أي انلم بوافق مذهبه لم يضه وهو المراد بابطاله لانه حكم لم يصدر عن ولاية عامة فإيلزم القاضي اذا خالف رأيه فظاهر كالرمهمأ نهيجب ابطاله أىعدم العمل بمقتضاه واعلمأن حكمه لورفع الىحكم آخر حكماه بعد حكم الأولفان الثانى كالقاضى عضيه ان كان يوافق رأبه والاأ بطله كهاف المحيط وفيه لورجع الحكم عن حكمه فقضى للرسولم يصح لاسها تمت الحكومة بالقضاء الأؤل واعلم أن قوطم هذا الحكم الحسكم لايتعدى الى العاقلة بخلاف حكم القاضى يفيد أن دعوى القتل خطأ على القاتل واثب اته بغيبة العاقلة صحيح وهومصرح بهفى الخزامة مماعلم أنحكم الحكم يخالف حكم القاضى في مسائل الاولى هذه الثانية أنه لأبدمن تراضبهما على كونه حكما بينهما بخلاف القاضى الثالثة لايجوز نعليقه واضافته عند أبي يوسف بخلاف القضاء كماقدمناه وفي المحيط بعده ولوحكماه على أن يستنتي فلاناهم يقضى بإنهما بما قال جاز كالفضاء ولوحكماه على أن يحكم بينهما في يومه أوفى مجلمه توقت به الرابعة لا يجوز التحكيم في الحدودوالقصاص والدبة على العاقلة بخلاف القضاء كاقدمناه الخامسة لايفتى بحوازه في فسخ اليمين المضافة بخلاف الفضاءبه كماقسمناه السادسة أن حكمه لايتعسدى الى الغائب لوكان مايدعى عليه سببا لمايدعى على الحاضر وكذاقال في التلخيص وشرحه لا يتعدى حكمه بعة ق الشهود من التعديل الى المولى المالك وصورته رجلان شهدا يحند يحكم على حق من الحقوق فقال المشهود عليه هما عبدان فقالا كناعبدين لفلان الغائب الاأنه أعتقناو برهناعلى ذلك فحكم بشهادتهما نثبوت عدالتهما عنده جاز ولايتعدى حكمه بالعتق من التعديل الثابت عنده الى حق المولى الغائب لوحضر وأكر الاعتاق لعدم رضاه بالتحكيم اه وقال في الولوالجية ولوأن رجـ الاادعى على رجل ألف درهم ونازعه في ذلك فادعى ان فلانا الغائب ضمنهاله عن هذا الرجل في كما بينهمار جلاوالكفيل غائب فأقام المدعى شاهدين على المال وعلى الكفالة بأمره أو بغيراً مره في المحم بالمال على المدعى عليه وبالكفالة عنه في كمه جائز على المدعى عليه دون الكفالة لان المدعى عليه رضى بحكمه والكفيل لم يرض فصح التحكيم في حقهما دون الكفيل وكذلك ان حضر الكفيل والمكفول عنه غائب فتراصيا الطالب والمكفيل على رجل ليجكم بينهما فأقام الطالب شاهدين بالمال على المطاوب وعلى كفالة الكنيل له بذلك بأمر المطاوب أو بغيراً من في ما لحمم بذلك كان حكمه جائزاع لى المكفيل دون المكفول عنه اه السابعة

كتاب المحكم الى القاضي لا يجوز كالا بجوز كتاب القاضي اليسه النامنة لا يحكم الحكم بكتاب قاض

النسخ قبسل قوله ولمأره مانصه وفي صدر الشريعة من باب التحكيم قال وفائدة الزام الخصم ان المتبايعين ان حکاحکافالحکی بر المتسترى على تسليم ألثمن والبائع على تسليم المبيع ومن امتنع يحبسه اهفهذا صريجنى آن الحسكم يحبس ا وكأنه وجد بعد أوالمراد ولمأره لغيره تأمل (قوله السادس عشر الى آخر القولة) وجــد في بعض النسخ كافى هذه النسخة بعدالخامس عشر ووجد في بعضها في آخر القولة الآتيةوالأولىأصوب(قوله والفرق فيشرحه للصدر و بطل حكمه لأبو يه وواده وز وجت كح كم القاضى

الشهيد) وهو انالوكيل بالخصومة الىقاضىالكوفة يكون وكيلابهاالي قاضي المصرة وكذا العكس لان المطاوب نفس القضاء ولا مختلف والتقييدانا يراعى اذاكانمفيدا وحكم الحكم نوسط والمتوسطون يختلفون في ذلك لاختلاف الذكاء والذهن فالرضا بكون أحدهما حكالكونه عالما بحقيقة الحال لايكون رضا بالآخرفف نفردكل واحدمن الشاهدين عما شهدبه (قوله وكذالأبي

مخلاف حكمه عليهم

الااذارضى الخصمان كذافى البناية وفتح القدير التاسعة الحسكم اذا ارتدانعزل فاذا أسلم فلابدمن تحكيم جديد بخلاف القاضى كمافى الولوالجية العاشرة لوردالحكم الشهادة بتهمة مماختصما الى آخرأو قاض فزكيت البينة يقضى لان الحكم لم يكن قاضيافى حق غير الخصمين ولم يتصل بهذه الشهادة ردقاض شهادته للتهمة لايقبلهاقاض آخر لان القضاء بالردنفذ على الكفاية كذافي المحيط الحادية عشرمافي شرح التلخيص أنه لا يتعدى حكمه من وارث الى الباق والميت حتى لوادعى عند الحمكم رجل على وارث بدين على الميت وأقام بينة في كم له بماادعاه على ذلك الوارث لم يكن حكاعلى بقية الورثة ولاعلى الميت لعدم رضاهم بتعكيمه بخلاف حكم القاضى الثانية عشر لايتعدى حكمه بالعيب من المشترى على بائعه الابرضا بائعه كمانى المحيط الثالثة عشر لايتعدى حكمه على وكيل بعيب المبيع الى موكله وهها فى فتح القدير الرابعة عشر لا يصح حكمه على وصى صغير بما فيه ضررعِليه لما في البرازية واذاحكم الوصى على الصغير ومن يدعى عليه الوصى مال الصغير فكم عماه وضرر على الصغير لايصح لانه بمزلة صلح الوصى وان كان في حكمه افع للصغير يصح حكمه اه مماعد لم أن حكم المحكم لا يتعدى الى غير الحكوم عليه الافى مسئلة مذكورة فى التاخيص وشرحه لوحكم أحد الشبريكين وغريم لهرجلا فكم بينهماوألزم الشريك شيأمن المال المشترك نفذ حكمه على الشريك وتعدى الى الغائب لان حكمه عنزلة الصلح فى حق الشريك الفائب والصلح من صنيع التجار فكان كل واحد من الشريكين راضيا بالصلح وما في معناه اه مماعلم أنهم قالوا ان القضاء يتعدى الى الكافة في أربع الحرية والنسب والنكاح والولاء ولم يصرحوا بحكمهامن الحميكم وبجبأن لايتعمدى فتسمع دعوى الملك فى الحكوم بعتقهمن الحكم بخلاف القاضى وينبغى أن لايلى الحكم الحبس ولمأره وكذالمأ رحكم قبوله الهدية واجابة الدعوة وينبغى أن يجوزاله لانتهاء التحكيم بالفراغ الأأن بهددى اليه وقته من أحدهما فينبغى أن لايجوز الخامسة عشرلايتقيد ببلدالتحكيم ولهالحكم فىالبلاد كلها كمافى المحيط السادس عشريما خالف فيه المحيكم القساضي لواختلف الشاهدان فشهدأ حدهما أنه وكله بخصومة فلان الى قاضي الكوفة والآخرالى قاضى البصرة تقبل ولوشهدأ حدهما بذلك الى الفقيه فلان فشهد الآخر به الى الفقيه فلان آخر إنقبل كافى أدب القضاء المخصاف من باب الشهادة على الوكلة والفرق في شرحه الصدر الشهيد السأبع عشرااصحيح أن حكمه بالوقف لا يرفع الخلاف كافى البزاز ية وفائدته أنه لو رفع الحموافق فانه يحكم ابتسداء بلزومه لاأنه يمضيه (قوله و بطّل حكمه لأبو يه وولده و زوجته كحسكم القاضي بخلاف حكمه عليهم كالشهادة فيدبالأصول والفروع لان الحسكم للاخوة وأولادهم والاعمام جائزلان شهادته لهم جائزة وكذالأبي امرأة وزوج ابنته اذاكان حيالاان كانميتا وأفاد بجواز حكمه بالجيج الشرعية كاسبق أنه علك الاخبار فلوأ خبر باقرار أحدالخصمين أو بعدالة الشهود وهماعلى حالها يقبل قوله وان أخبر بالحريم لم يقبل كذافي الهداية وفي المحيط حكار جلاما دام في مجلسه وقالالم يحكم بينناوقال الحكم حكمت فالحكم مصدق مادام ف مجلسه ولايصدق بعده اعتبارا بالانشاء وقال انه يخرج عن الحكومة بأحد أسباب ثلاثة بالعزل أو بانتهاء الحكومة نهايتهابان كان موقتا فضى الوقت أو بخروجه من أن يكون أهلاللشهادة بان عمى أوار تدوان لم يلحق بدار الحرب ولوغاب أوأ غمى عليه وبرئ منه أوقدم من سفره أوحبس كان على حكمه وكذالو ولى القضاء ثم عزل عنه فهو على حكومته لان العزل لم يوجد منهماوا عماوجد من السلطان وكذا لوحكم بينهما في بلد آخر لاطلاق التحكيم وفي الولوالجية حكما رجلين فشهدعندهار جلان فكأأولم عكاممات الشاهدان أوغاباليس للحكمين أن يسهداعلى ام أنه وزوج ابنته ) قال الشرنبلالى في شرح الوهبانية ٧ ٧ كذاوجد بخط الشيخ ولم ينقل ما قاله الشرنبلالي شهادتهماوانشهداوفسراللقاضى لم يقبلهما لعدم اشهادالا صول على شهادتهم وهوشرط اه وفى البناية لوحكار جدافا خرجه القاضى من الحكومة في العده جاز وليس للحكم أن يفوض التحكيم المناية لوحكا رجالا أن يجيزا بعدا لحكم وقيل بنبغى أن يخيره ولوفوض وحكم الثانى بغير رضاهما فأجاز الأوّل لم يجز الا أن يجيزا بعدا لحم الموالدة أجاز بيع الوكيل الثانى ولوحكما واحدا في كم لاحدهم المحكم آخر ينفذ حكم الأول ان كان جائز اعنده والا أبطله واعلم أن قوطم هنا ان حكم الحسكم لا يتعدى الى العاقلة بخلاف حكم القاضى يفيد أن دعوى القتل خطأ على العاقلة واثباته بغيبة العاقلة صحيح وهو مصرح به فى الخزانة والتسمعانه و تعالى أعلم

﴿ مسائل شتى ﴾ أى متفرقات من كتاب القضاء جرياء \_ لى عادة المؤلفين جع شتيت كرضي جع مريض من أمر بشت أى متفرق وشت الأمر شتاو شتانا تفرق واشتت مثله والشتيت المتفرق وقوم شتى وأشياء شتى وجاؤا أشتانا أىمتفرقين وأنكر الاصمبى أن تقول شتان مابينهما وماور دمنه فوالدوتمامه فىالصحاح ومنسه قوله تعالى انسعيكم اشتىأى ان عملكم لختلف أى فى الجزاء و فى الرازى الكبيرانها أنزلتفأى بكر وأى سفيان وفى الدرالمنثور فى صاحب نخلة كان غصن منها متدليا فى بيت فقير فكان اذاجاء لينترغره وسقط شئمنهاني ييتجاره يأخذه الصبيان فكان ينزل البهمو يأخذه منهم حتى كان يأخذ التمرة من فم الصي فشكي الى الني صلى الله عليه وسلم فدعاصا حب النخلة وقلل له اعطني نخلتك المائلة ولك نخلة في الجنة فقال يارسول الله ليس لى تمرة أطيب منها فذهب وكان عندهما رجل يسمع كالامهما فذهب اليه واشترى منه النخله بأر بعين نخلة على ساق واحد وأشهدله تمجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطاه النخلة فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم خلف الفقير وأعطاه النخلة (قوله لايتدذوسفل ولايثقب فيده كوة بلارضاذى العلو ) أى عند أبي حنيفة وقالا يفعل ما لا يضر بالعلو وقيلماحكي عنهما تفسيرلقوله فلاخلاف وقيل بل فيهخلاف فعندهما الاصل الاباحة لانه تصرف في ملكه وهو يقتضى الاطلاق والاصل عنده الحظر لانه تعلق بهحق محترم للفير فصاركحق المرتهن والمستأجر فى منع المالك عن التصرف فيه والاطلاق يعارضه الرضا فاذا أشكل لا يزول المنع على أنه لايعرى عن نوع ضرر بالعاومن توهين البناء أونقصه فيمنع عنه ولهذا لا يملك صاحب السفل أن يهدم كل الجدارأ والسقف وكذا بعضه وقول أبى حنيفة قياس كهاذ كره فرالاسلام وفي المغرب وتدالو تدضر به بالميتدة وأثبته وفى البناية أنه كالخازوق وهو القطعة من الخشب أوالحسديد يدق فى الحالط ليعلق عليه شئ أوير بط بهشئ اه والكوة بفتح المكاف ثقب البيت والجع كوى وقد تضم الكاف في المفرد والجمع يستعارلمفانيح الماءالى المزارع والجداول كذافى المغرب وفى الصحاح أن الجع يمدو يقصر وأشار المصنف الى منعه من فتح الباب ووضع الجنوع وهدم سفاه وفي فتح القديران فتح الباب ينبغي أن يخدع انفاقا وان وضع مسمار اصغيرا أووسطا يجوز اتفاقا ولم يذكر المصنف منع صاحب العداومن التصرف فالعاولا ختلاف المشايخ قال الولوا لجي فى كتاب القسمة علو لرجل وسفل لآخوا ختلف المشايخ على قول أى حنيفة قال بعضهم لصاحب العلوأن يبنى مابداله مالم يضر بالسفل وذكر في بعض المواضع ليسله ذلك أضر بالسفل أولم يضر هكذاذ كرفي الجامع الصغير والمختار للفتوى انه اذا أشكل أنه يضرأم لالا بملك واذاعلمأ نه لا يضر يملك اه وجعله في الحداية على الخلاف السابق وقيد المصنف بالتصرف فى الجدار بضرب الوند وفتح الطاق احمرازاعن تصرفه فى ساحة السفل فذكر قاضيخان لوحفرصاحب السفل فى ساحته برأ وماأشبه ذلك لهذلك عندا بى حنيفة وان تضرر به صاحب العاو وعندهما الحبكم معاول بعلة الضرر اه واتفقو اعلى منع هدم صاحب السفل الجدار الحامل للعلوكما

ہ﴿ مسائل شتی ﴾ لایتد ذوسسفل ولایثقب فیهکوة بلارضاذیالعاو

ويه دوه باررصادى العاو انحكم الحكم لا يتعدى الى العاقلة) كذاوجدنى بعض النسخ مكتوباقبيل مسائل شتى وسقط من بعضهارهوأحسن قائدقد من قبيل المسائل التى خالف فيها حكم القاضى فرقوله وأشار المصنف الى منعمه) أى منع صاحب السفل (قوله فان هدمه أجبر على بنائه الخ) قيد بهدمه له لا نه لوانه دم لا يجبر بدليل ماسيد محروقر يبا من انه لوانه دم السفل بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء اهدم انتعدى الخوف فتح القدير وعامت انه ليس لصاحب السفل هدمه فاوهدمه يجبر على بنائه لا نه تعدى على صاحب العلو وهذا أصل كلى كل من أج برعلى أن يفعل مع شبر بكه فاذا فعل أحدهما بغير أمر شريكه فهو متطوع لان له طريقا وهو المطالبة بالمشاركة فى الفعل كنهر بينه ما المتنع أحدهما عن كريه وكرى الآخر الى آخر ما يأنى فى آخر القولة النانية مم قال وان كان لا يجبر لم يكن متطوعا كعلو لرجل وسفل لآخر سقط السفل على بنائه ف كان لا يحبر صاحب السفل على بنائه ف كان

قدمناه فان هدمه أجربرعلى بنائه لانه تعدى على صاحب العداو بهدم ما هوقر ارالعاو كالراهن اذاقتل المرهون والمولى اذاقتل عبده المديون فرق بين حق التعلى وبين حق التعييل حيث لوهدم فى الأول يجبرعملى البناء ولوهدم فى الثنى لا يجبروفى الذخيرة السفل اذا كان لرجل وعلولاً وفسقف السفل وجذوعه وهراديه وبواريه وطينه لصاحب السفل غييرأن صاحب العياومسكنه في ذلك اهروذكر الطرسوسي أن المرادي ما يوضع فوق السقف امامن قصب أومن عريش وذكرابن وهبان أنه المكعب وفى جامع الفصولين لكلمن صاحب السفل والعاودق في ملك الآخراندى العاوحي قراره ولذى السفل حقدفع المطر والشمس عن السفل فالملك مطاق والحق مانع وقداجتمعا فجمعنا ينهما وتمام وفيهوفي الحائط بين اثنين لوكان لهماعليه خشب فبني أحدهما للباني أن يمنع الآخرمن وضع الخشب حتى يعطيه نصف قيمة البناءمبنيا وفى الاقضية حائط مسترك أرادأ حدهما نقضه وأبى الشريك ان كان بحال الايخاف سقوطه الإيجبر وانكان بحيث يخاف عن الامام أبى بكر محد بن الفضل بجبروان هدماه وأراد أحدهماالبناءوأبي الآخران كانأساس الحائط عريضا يمكنه أن يبنى حائطا في نصيبه بعد القسمة لايجبر الشريكوان كان لا يمكن يجبر كذاعن الامام أيى بكر جمدين الفضل وعليه الفتوى وتفسيرا لجبرا ندان لم يوافقه الشريك أنفق على العمارة ورجع على الشريك بنصف ماأنفق وفى شهادات الفضلى لوهدماه وامتنع أحدهما يجبر ولوانهدم لايجبر والكن يمنع من الانتفاع به مالم يستوف اصف ما انفق فيهان فعل ذلك بقضاءالقاضى وان كان بلاقضاء فبنصف قيمة البناء كذافى فتح القدير وفى جامع الفصولين لو هدمذوالسفل سفله وذوالعلاعلوه أأخذذوالسفل ببناء سفله اذفوت عليه حقاأ لحق بالملك فيضمن كما لوفوت عليهملكا أه وظاهره أنهلاجبرغلىذىالعاو وظاهرمافى فتمحالقديرخلافه والظاهرالثاني ويحمل الأقل على مااذا بني صاحب السفل سفله وطلب من ذى العاو بناء عاوه فانه يجبر ولوانهد مالسفل بغيرصنع صاحبه لايجبرعلى البناء لعدم التعدى واصاحب العاوأن يبنى ان شاء ويبنى عليه عاودهم برجع ويمنعهمن السكني حتى بدفع اليه لكونه مضطرا كمستعير الرهن اذاقضي الدين بغير اذن الراهن لايكون متبرعاولوانهدم العلو والسفل فسكذلك ممالرجوع بقيمة البناء أوبماأ نغق قيدلان كان صاحب العاومضطر ايرج على صاحب السفل بقيمة السفل مبنيالا بماأ نفق وقيل ان بني بأم القاضى رجع بماأ نفق والارجع بقيمة البناءو به يفتى كذافى قسمة الولوالجية واذن الشريك كاذن القاضى فيرجع بماأ نفق كاحرره العلامة ابن الشحنة في شرح المنظومة واذاقلنا يرجع بقيمة البناء عندعدم الاذن فهل المعتبر قيمته يوم البناء أووقت الرجوع قولان والصحيح وفت البناء وهومبني على أن المبني يبنى على ملك الشريك أوعلى ملك البانى مم ينتقل منه أيضاوفي جامع الفصولين حدار بينهماولكل

فى بنائه اياه مضطر اليصل الىحق الخفيت الفرق بين الحدم والانهدام فتنبه (قوله فسقف السفل قال منلا عـلى التركماني فى مجموعته الفقهية وتطيينه لايجب على واحدد منهما أما ذوالعساو فلعمدم وجوب اصلاحملك الغيز عليه وأماذ والسفل فلعدم اجباره على اصلاح ملكه وان زال الطان عنه بتعدى الساكن وجت الضمان والالاكذا أفتي العلامة الخديرالرملي رجه الله تعالى كما هو مصرح في فشاويه في ڪتاب الدعوى مولانا حامد افندى وفيهاأ يضاوأجاب الشيخ اللطني فىفتاريەنى مثل همذه المسئلة بقوله سقف السفل لصاحب السفل غيران اصاحب العاوحق السكنى والمقام عليه ومرمة ذلك السقف من تطيين وغيره تلزمه غيرأنه لابجبر

على ذلك والتسبحانه أعلم (قوله والظاهر الثانى) أراد به ما في جامع الفصولين لذكره بعد المنظمة ا

(فوله ولم يفيد المؤلف الأولى صريحا بكونها غير نافذة الخ) قال الرملى الظاهر أن الحسكم فيهما واحد اذلاعبرة بكون الأولى نافذة أوغير نافذة لامتناع مروراً هلها في الثانية مطلقا فاطلقه المؤلف فشمل النافذة وغير النافذة وقيد المتشعبة بكونها غير نافذة لانها الوكانت نافذة الساغ العامة المرور فيها فلا يمتنع فتح باب لأهل الأولى بها وتقييد صاحب الهداية تبعاللفقه بين وقع اتفاقا ولذا صورها كثير من أهل التصرير نافذة وكثير غير نافذة وأما المتشعبة عنها فاجعوا على تصويرها غير نافذة فتأمل ذلك تفهمه اه وسيأتى مافيه (قوله فالذي يمكنه أن يفتر بابا في الزائمة القصوى الخن المراد بالامكان التصور الا الجوازيه في ان الذي يتصور له فتح باب في الزائمة المتشعبة هو صاحب الدار التي في ركن المنشعبة الانتخاب المراد بالامكان التصور المنافزي واعافسر ناه بذلك لانه لا يجوز له فتح المبارو المنافق المنافزي واعافس المنافزي واعافس المنافزي واعافس المنافزي واعافس المنافزي واعافس المنافزي واعافس المنافزي والمنافزي واعلى المنافزي واعلى المنافزي واعلى المنافزي واعلى المنافزي واعلى المنافزي واعلى المنافزي والمنافزي ولى المنافزي والمنافزي ولى والمنافزي والمنافزي والمنافزي والمنافزي والمنافزي والمنافزي ولمنافزي والمنافزي والمنافزي والمنافزي والمنافزي والمنافزي والمناف

ف كتب الشافعية انه يتعين عليه أن يسده وليس له أن يسده وليس له أن يدع الثانى لما فيه من المحيز عن بقيتهم ولتضررهم بزيادة مثلها غير نافذة لايفتح أهل الأولى فيها باباغلاف المستديرة ووقوف الدواب في الدرب ولا يبعد أن يكون الحمكم ولا يبعد أن يكون الحمكم ولا يبعد أن يكون الحمكم قاضيخان في الشرب ولو أن من له طريق في سكة قاضيخان في الشرب ولو غير نافذة أراد أن يجعل أن يكون الحمكم ولو غير نافذة أراد أن يجعل

منهما حولة فوهى الحائط فأراد أحدهما رفعه ايصلحه وأبى الآخر ينبغى أن يقول مريد الاصلاح الاسخر ارفع حوالتك باسطوانات وعمد و يعلمه أنه يريد رفعه فى وقت كذا وأشهد على ذلك فاوفعله والافله رفع الجدار فاوسقط حواله الميضمن اه (قوله زائعة مستطيلة يتشعب عنها مثلها غير نافذة لا يفتح أهل الاولى فيها بابا بخيلاف المستديرة) أى سكة كافى المعراج وفسرها تاج الشريعة بالسكة غيرالناف فنة سميت بذلك لا ينها عن الطريق الاعظم وفسرها فى غاية البيان بالمحلة سميت بهالميلها من طرف الى طرف من زاغت الشمس اذامالت و فى التهذيب الزائفة الطريق الذى حد عن الطريق الاعظم والمستطيلة الطويلة من استطال عمنى طال ولم يقيد المؤلف الاولى صريحا بكونها غير نافذة تبعالما فى والمستطيلة الطويلة من الفائية تبعالما فى الميثولة تبعالما فى الميثولة المؤلف الميثولة الميثولة الميثولة الميثولة المؤلف الميثولة ال

فالذي يمكنه بأن يفتي بابا في الزائفة القصوى هو صاحب الدار التي في ركن الزائفة الثانية واعافانا اليس له ذلك لان فتيحه الرور ولاحق لاهل الزائفة الاولى في المرور في الرائفة القصوى بل هو لاهلها على الخصوص ولذا لو بيعت دار في القصوى لم بن لاهل الاولى شفعة بخلاف أهل القصوت

بابه في أسفل السكة اختلفوا فيه قال بعضهم المس له ذلك لانه برداد طريقه وصروره في السكة وفي السكة اجتلاف الدواية كانكوه وسوى بين الفصلين و به أخذ شمس الأئمة المسرخسي رجه الله تعالى اه قلت والظاهر أن اختلاف المشايخ هنام بنى على اختلاف الرواية كانى مسئلة الزائعة تأمل هـ ذا وذكر الزيلمي في الفصولين أولا وعليه فظاهر الرواية المنع المناه المناه و من المرور وهي موجودة في هذه المسئلة كافي مسئلة الزائعة تأمل هـ ذا وذكر الزيلمي في أثناء تعليل منع فتح الباب المفتوح و يجعل داره من تلك السكة الخ فتا مله تراه ويما المناه و على المناه و عاف أن يسد بالمناول ويكتنى بالباب المفتوح و يجعل داره من تلك السكة الخفي في مناه ويما ويماه والمناه ويماه ولايماه ويماه ويماه

الثانية المتصلة بركن المتشعبة اذاكان بابهامن الزائغة الاولى المستطيلة فليس له فتح باب فى المتشعبة لانه لاحق له فى المرور فيها وكذا اذاكان

بإساف المتشعبة ليس له فتح باب في الاولى المستطيلة اذلاحقاه فيالمسر ورأيضا لكن هذامبني على ماذكره المؤلف من أن الاولى المستطيلة غدير نافذة أيضا اذلوكانت نافذة فالذيباب داره فىالمتشعبة تكوناله المرورمون الجهتين فاهفتح بابق المستطيلة ممرأيت منقولاعن شرح المقدسي عند قوله مخلاف أهل القصوى الخدا إذافتح فيجانب يدخسل منهاليها أمافي الجانب الآخر غدبر النافذفلا اه وهذاعين ماقلناو به ظهرالفرق بين كون الاولى نافذة أوغدير نافيدة خيلافا لما يفهمه ماقدمناه عن الرملي فاغتنم هذه الفائدة (فوله وكذالو أرادأن يبني آريا) بفتح الحمزة وكسرالراء وتشديد الياء آخرالحسروف وهو المعلف عندالعامية وهو المراد عندالفقهاء والآرى فىاللغة محبس الدابة وهو فىالتقديرفاعول والجمع الأواري مخفف ومشدد تقلعن هبةشر حالهداية

هکذا الرسم بالاسل
 ولینظرفیه فانه عین الاولی
 ولیست مستدیرة اه

مصحتح

فان لاحدهم أن يفتح بابانى الأولى لان له حق المر ورفيها و بخد الف النافذة فان المرور فيها حق العامة ولا خلاف ان له أن يفتح وقال البعض انه لا يمنع من الفتح بل من المرور لان فتح الباب وفع جداره وله رفعه كله فله رفع بعد الفتح المنع من الفتح نص عليمه محمد في الجامع ولان المنع بعد الفتح لا يمكن لعسر المراقبة ور بما على طول الزمان يدعى حق المرور مستدلا بفتح الباب ويكون القول له المظاهر الذى معه وهو فتح الباب وقوله بخلاف المستديرة معناه لو كانت المتشبعة مستديرة فلهم أن يفتحو الان لكل متهم حق المرور في كله الذهي ساحة مشتركة غاية الامرأن فيها اعوجاجا ولذا السكل يشتركون في الشفعة اذا بيعت دارفيها وهذه صورتها ٧

وهنافسول الأول فى تصرف أهل الحدلة فيها الثانى فى تصرف الجيران فيابينهم الثالث فى تعمير المشترك اذا حرب وما يتعلق بالمشترك أما الأول فنى فتح القدير زقاق غديرنا فلا أراد انسان من أهدله أن يتخذطينا ان ترك من الطريق قد والمرالناس ويرفعه سريعا ويفعل فى الاحايين من قد المرالم الناس ويرفعه سريعا ويفعل فى الاحايين من قد

لاعتموكذالوأرادأن يبني آريا أودكانا وهوالمصطبة اه وفي الخلاصة لرجل دارظهرهاالي سكة غير نافذة مشتركة بينه وببن غيره أرادأن يفتح باباالمختبارا نهليس لهذلك اه وزادف البزازية وانجعلها مسجدا انكان الجدار الى الطريق الاعظم جاز والافهومسجد ضرار ممقال وف الفتاوى سكة غير نافذة مشتركة بين عشرة لمكل منهم دارغيرأ نلاحدهم دارا فى سكة أخرى لاطريق هافى هذه السكة وليست بحيال داره التي في هذه غيران حائطها في هذه السكة قال أبو نصر له فتح باب في هذه السكة لان أهل السكة شركاء فيهامن أعلاها الىأسفلها اه وفى التمة زقاق غيرنافذ قداشترى رجل فى القصوى دارافأرادأن مدمها و بجعلها طريقانا فذاليس لهذلك اه زادفي البزازية وان أرادأن يجعلها مسحدا لهذلك ولمن شاءأن يدخله ويصلي فيه وليس لهمأن يتنخذ وهطريقا يمرون فيسه وفي العيادمة جعل الخان لنزول الناس فيه كالمسجد ولوأرادأن يجعلها طريقا خاصاله قال الفقيه أبوالقاسم برفع أهل السكة الام الى القاضي فيوجه عدلين يصوران له الا مرعلي كاغدة فان كان ضررا فاحشام فعه والا لاكذافي الذخيرة ولوكانت له دار فى محلة عامرة فأرادأن يخربها فالقياس أن له ذلك وأفتى الكرخي بالمنع استعساناوقال الصدر الشهيد الفتوى اليوم على القياس واذا تضروا لجيران من ذلك هل طم جبر على البناء في غصب فتاوى سمر قند طم ذلك وقال الصدر الشهيد المختار أنهم ليس طم ذلك اه وفي التمة قال أبوحنيفة فى سكة غيرنا فذة ليس لاصحابها بيعها ولاقسمتها بينهم لان الطريق الأعظم اذا كثرفيه الناس كان هم الدخول الزحام الثاني في تصرف الجيران أراد الجارأن يعلى حيطانه في هواء مشترك لم يكن الحارمنهـ وقال السغدى بالمنـم وهومروى عن عجمه ولذا كان الراجح وله صورتان أيضامنها حائط بين رجلين قدر وقامة فأرادأ حدهماأن يزيدني طوله وأبى الآخر فله منعه ومنها نقض الشريكان الجدارالذى بينهما فأرادأ حدهماأن برفعه أطول بماكان فغى التمة ليس لهمنعه الاأن يكون شيأخارجا عن الرسم بما كان أكثر من ذراعين كافى البزازية وفى شرح المنظومة وينبغى أن يكون هذاه والمعتمد وفي الخلاصة وغيرها أرادأن يتخذ داره بستانا ايس لجاره منعه اذاكانت الارض صلبة ولا يتعدى ضرر الماءالىجاره وانكانت رخوة فلهمنعه وعلى هاندا اذاجعلها طاحونة أوالقصارة أوأرادأن يبنيها حماما أواصطبلا اه وذكرالرازى في كتاب الاستحسان أن الداراذا كانت مجاورة للدور فأراد صاحبهاأن يبنى فيها تنور اللخبز الدائم كمايكون في الدكاكين أورجى الطحين أومدقات القصارين لم يجزلان ذلك

القصارين بوهن البناء بخلاف الحام فانه لايضر الابالنداوة ويمكن التحرزعن بأن يبني حائطا بينه وبين جاره وبخلاف التنور الصغير المعتادف البيوت قال الحسام الشهيد وكان أبوعبد الله الصهرى تارة يفتى بمناء التنور فى ملكه للخبز الدائم فى وسط البزازين وتارة يفتى بأن له ذلك والقياس ان له ذلك فالكل لكن ترك القياس وأخذ بالاستحسان لاجل الملحة واختلف أصحابنا فنهم من فصل ومنهم من لم يفصل على حسب الحال قال وكان الشيخ الامام الاجل برهان الأمَّة يفتى بأنه ان كان الضرر بينا يمنع وبه يفتي هكذاذكر في كتاب الحيطان للحسام والظاهرأن برهان الأتمة هو والده فقد نقل عنه ذلك المبزازى وان والدمكان يفتى به وعليه الفتوى قال وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية عدم المنع ممقال أصابه ساحة فى القسمة فأرادأن يبنى عليها و يرفع له البناء ومنعه الآخر فقال يسدعلى الريح والسمس له الرفع وله أن يتخذه حماماأ وتنورافان كفعما يؤذى جاره فهوأ حسن فقد جاء في الحديث أن من أذى جاره ورثه اللة تعالى داره وقد جرب فوجد كذلك وقال نصير والصفار له المنع ولوفتح صاحب البناء بالوعة تنزالى حانط جاره وطلب منه تحويله لم يجبرعليه ولايضمن عليه الاا اذا انهدم من النزوالا مأم ظهير الدين كان يفتى بجواب الرواية وفيها وعن أستاذ ناأنه يفني بقول الامام وصحح النسني في الحام أن الضرو انكان فاحشاعنع والافلا والحاصل أن الذى عليه غالب المشايخ من المتأخرين الاستحسان في أجناس هنه المسائل وأفتى طائفة بجواب القياس المروى واختار فى العمار ية المنسم اذا كان الضرر يبنا وظاهر الروابة خلافه وذكر العلامة ابن الشحنة انفى حفظه أن المنقول عن أعمتنا الحسة أبي حنيفة وأبي يوسف ومجدوزفر والحسن بنزيادأ نه لاعنع عن التصرف في ملكه وان أضر بجاره قال وهو الذي أميل اليه وأعتمده وأفتى به تبعالوالدى شيخ الاسلام رحمه الله تعالى اه و رجع في فتح القديراً يضاجواب الرواية وقال انه ظاهر المندهب قال وحكى عن أبى حنيفة أن رجلا شكى اليهمن برحفرها جاره في داره فقال احفرفى دارك بقرب تلك البئر بالوعة ففعل فتنحست البئر فكبسها صاحبها ولم يفته عنع الحافر بلهداه الى هذه الحيلة مقال وأماقو له صلى الله عليه وسدلم لاضر رولاضرار فلاشك أنه عام مخصوص للقطع بعدم امتناع كثيرمن الضرر كالتعاز يروالحدودالى آخرماذ كرهوفى غصب البزاز يةهدم يبتهوألق ترابا كثيرالزيق جدار جاره ووضع فوقه لبنا كثيراحتى انهدم جدار جاره ان دخل الوهن بسبب ماألقى وحمل ضمن هدم داره فانهم ممن ذلك بناءجاره لايضمن وأماالثالث وهوما يتعلق بالمشترك وفيمه نوعان الاول فهالاحدهما فعله والثاني في تعميره اذا خوباً ما الأول ففي وقف النوازل دارمشـ تركة بين قوم لبعضهمأن يربطوا الدابةفيها وأن يضعوا الخشبة على وجه لايضر بصاحب وان يتوضؤا بحيث لاتضيق عليهم الطريق لمرورهم ولوعطب بها أحمد لايضمن ولوحفر الارض يؤمم أن يسويهافان نقص الحفر يضمن النقصان وكذالو كان الطريق بين قوم وهوغير نافذ غيران في الطريق لايضمن نقصان الحفر اه ولوأن لرجل حائطا ووجهه فى دار رجل فأراد أن يطين حائطه ولاسبيل اليه الابدخوله دارالرجلأ وانهدم الحائط فوقع نقضه في داره فأرادأن يدخسل ليشيل الطين وغيره فنعه صاحب الدار أوله مجرى ماء في داره فأراد حفره واصلاحه ولا عكن الابدخول دار الرجل وهو يمنعه يقال له اماان تتركه مدخل ويصاح ويفعل أوتفعل بمالك كذاروى عن محدوبه أخذالفقيه أبوالليث كذاف فتح القدير وفى جامع الفصولين من فصل الحيطان لولاحدهما عليه خشبة فللاتنو وضع مثله ان كان الحائط

يضر بجيرانه ضررا فاحشالا يمكن التحرزعنه فانه يأتى منه الدخان الكثير الشديدورجي الطحن ودق

(قوله ولو فتح صاحب البناء فىعلو بنائه بابا أو كوةالخ) قالالرملي أقول. قال الغزى وقد أفتى شيخ الاسلامقارئ الهداية لما. ستلهسل عنسع الجادأن يفتح كوة يشرف منهاعلي جاره وعياله فاجاب بانه عنع من ذلك اه وفي المضرات قال اذا كانت الكوة للنظر وكانت الساحة محل الجاوس للنساء يمنع وعليه الفتوى اله أقول لكون الضرر بينا وأقولافرق بين القديم والحادث حيث كانت العملة الضرر البين لوجودهافيها تأسل اه كلام الرملي (قوله والحاصل انالذىعليه غالب المشايخ من المتأخرين الاستعسان) قال الرملي وهو المنسعاذا كانالضرربينا

يحتمل والايؤم مشريكه برفع بعض الخشبة الى آخره وأماالثاني فلاجبرعلى الآبي لان الانسان لايجبر

ادمى دارا فى يدرجلانه وهبهاله فى وقت فسئل البيئة فقال جدنيها فاشتريتها و برهن على الشراء قبل الوقت الذى يدعى فيه الهبة لا تقبل و بعده تقبل

(قوله و يأخل من غلته الخ)أى وبه يندفع الضرر ( قوله وذكر الحـاواني ضابطا الخ) قال شيخ مشايخنا منلاعلى التركاني حاصله ان كان مضطرافاما أن يجبره الحاكم أولافان كان يجيره الحاكم فانفق بلا اذن شريكه لايرجـعوان كان عالا يجبره الحاكم فأنفق بدون أمرالآخر يرجم هذا هوالمفهوم من ضابط الامام الحاواني رجمهاللة تعالى (قوله كسئلة انهدام العـــاووالسـقل) لائه لايتوصل الىحقه أصلاولم عكنه الانتفاع بنصيبه الأ بالاصلاح فصار مضطرا (قولهأقوال أربعة) الاول كفاية الامكان مطلقاأي من المدعى أوالمدعى عليه أمددوجه التوفيق أواتحد الثاني لابد من التوفيق بالفعل ولايكني الامكان الثالث ماذكره عن الخندي الرابع كفاية الامكان ان اتحدوجه التوفيق لاان تعددت وجوهه قاله بعض الفضلاء (قولەوذكربكىر الح) قال الرملي وجواب الاستحسان هوالأصحكما فىمنيةالمفتى

على اصلاح ملكه سواء كانت دارا أوجاماأ وخائطا هكذاني أكثرال كتب وفي خزانة الأكل من كتاب الشركة حام بينهماانهه مفامتنع أحدهمامن المرمة لايجبر أحدهماعلى البناءمع شريكه ولكن لشريكه أن يبني ثم يؤجره ويأخذمن عُلته نفقته فكذافي تحويل آبار القناة أوأنهار آبارها أمالواحتاجت القناة الى مرمة من رفع طين وفتح سد دوعيون فانه بجبرعلى مساعدة شريكه اه فلاجه برالافى هذه المسئلة ونحوها وفي تهمذيب القلانسي من كتاب الدعوى وفي البئرالمشترك والدولاب ونحوه يجبر الشريك على العارة وفي حائط ساتر لا بناء عليه ان ظهر تفتته يفتي بالجبر لانه ليس له منفعة تمنعه عنها دون الستروهو يحصل بالبناء اه هـ ذا اذا لم يكن مال يتيم أووقف فان كان مال اليتيم فقال في وصايا الخانية جدار بين دارى صغيرين غليه جولة يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصي فطلب أحد الوصيين مرمة الجدارفأ بى الآخر قال الشيخ الامام أبو بكر محد بن الفضل يبعث القاضى أمينا ينظرفيه انعلأنف تركه ضرراعليهما يجبرالآبى أن يبنى مع صاحبه وليس هذا كاباء أحدالم الكين لان مم الآبي رضى بدخول الضروعليه فلايجبرأ ماههنا فأراد الوصى ادخال الضررعلي الصغير فيحبرعلي أنيرم معصاحبه اه قلت ويجبأن يكون الوقف كمال اليتيم فاذا كانت الدارمشتركة بين وقفين احتاجت الحالم مة فأرادا حدالناظرين وأبي الآخر بجرعلى التعمير من مال الوقف وقد صارت عاد ثة الفتوى واذاعل أنه لاجبرعلى الشريك فلطالب المرمة الانفاق والتعمير ويرجع ان كان مضطر ابان كان المشترك لايمكن قسمته بان كانت داراصغيرة لايمكن قسمتهاأ وحاماأ وحائطا غسيرعريض فانلم يكن مضطرا كالدارالكبيرةالتى يمكن قسمة عرصتها والبناء في نصيبه فلارجوع وذكرا لحلواني ضابطا فقال كلمن أجبرأن يفعل معشر يكه فاذافعل أحدهما بغيرأص الآخولم يرجع لآنه متطوع انكان يمكنه أن يجبره مثل كرى الانهار واصلاح السفينة المعيبة وفداء العبدالجاني وان لم يجبر لايكون متطوعا كمسئلة انهدام العلو والسفل اه ومن ذلك لوأنفق الشريك على الدابة بفيراذن شريكه لم يرجع لمكنه من رفعه الى القاضى ليجبره بخلاف الزرع المشترك أذاأ نفق عليه بلااذن فانه يرجع لانه لا يجبر شريكه كافي الحيط فكان مضطر اوقدمناكيفية الرجوع وسيأتى ان شاء الله تعالى عمام مسائل الحيطان في الدعوى والقسمة ولاحول ولاقوة الاباللة العلى العظيم وفي دعوى الملتقط حائط بين اثنين انهمدم فبني أحدهما بغيراذن صاحبه كانمتطوعااذالم يكن لصاحبه عليهاجذوع ولالهوان كان له عليها جذوع يمنع صاحبه عن وضع الجذوع حتى بأخذ نصف ماأ نفق في الجدار اه (قوله ادعى دارا في بدرجل أنه وهم اله في وقت فسثل البينة فقال جحدنيها فاشتريتها وبرهن على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لا تقبل وبعده تقبل) لوجودالتناقض في الوجه الأوللانه يدعى الشراء بعدا لهبة وشهوده يشهدون لهبه قبلها وهو تناقض ظاهر لايمكن التوفيق ومرادهم التناقض بين الدعوى والبينة والافالدعى لاتناقض منه لانه ماادعى الشراءسابقاعلي الهبة وفي الوجمه الثاني أمكن التوفيق بينهما اذالشراء وجدبع موقت الهبة وفى قوله بحدنى الهبة اشارة الى أنه لا بدمن توفيقه وجزم الشارح بعدم اشتراطه لارمكان وعدمه ولاخصوصية لهذه المسئلة بلف كلموضع حصل التناقض من المدعى أومنه ومن شهوده أومن المدعى عليه فهل يكني امكان التوفيق لدفعه أولا بدمنه أوفيه تفصيل أقوال أربعة قال في البزازية اختار شيخ الاسلامأن امكان التوفيق يكفى وذكر بكروفى شرح الجامع الكبيرأ يضاأن التوفيق بالفعل شرط فى الاستحسان والقياس الاكتفاء بامكانه قال بكر ومجدد كرالتوفيق فى البعض ولم يذكر في البعض فيحمل السكوت على المذكور وذكرا لخبندى واختارأن التناقض ان من المدعى فلا بدمن التوفيق بالفعلولايكني الامكان وان من المدعى عليه يكفي الامكان لان الظاهر عندالامكان وجوده والظاهر

(قوله و برجوع المتناقض عن الأولال عن ظاهر كلامه النه من كلام البرازية ولم أردفيها والذي رأيت فيها أوائل كتاب الدعوى في توط في التناقض والتناقض برتفع بتصديق الخصم و بتكذيب الحاكم أيضا وظاهر ماذكره المؤلف في الاستحقاق انه بحث منه ثم رأيت البرازي ذكر بعد ذلك في نوع في الدفع وذكر القاضي ادعى بسبب وشهد البلطلق لا يسمع ولا تقبل لسكن لا تبطل دعواه الأولى حتى لوقال أردت بالمطلق المقيد يسمع كمام ان برهن على أنه له وفي الذخيراً يضاا دعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت ادعيته قبل هذا مقيد او برهن عليه فقال المدعى أنه له وفي الذخيراً يضا دعاه على خالدوز عمان دعواه على زيد كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفى من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد ه و وجه اشكاله انه لما الهاد على المان دعواه على زيد كان ظنا فقد الا يستوفى من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد ه و وجه اشكاله انه لما المان عن المان دعواه على زيد كان ظنا فقد المان المنابق المان المنابق المان المنابق المناب

ارتفع التناقض والله تعالى أعمرذكره الغزى وأقول قد كتبت فرقا في حاشيتي علىجامع الفصولين بين فرع البزازى وفرعذكره فراجعه ويفرق ههنابان فباذكره البزازى امتنع ارتفاع التناقض لتعلق باثنين فلاتصح الدعوى لما ذكره من امتناع مخاصمة الاثنيين في حق واحد وهذامنتف في الواحد وهومحلمافي هذا الشرح فتــدبر (قوله وينبــغي ترجيح الثاني) قال في منح الغفار بعديقله ولميذكر وجهتر جمعه واعادلانه الذى يتحقق به التناقض اه وقدمنا عن النهر في باب الاستحقاق انهقال والاوجه عندى اشتراطهما عند الحاكم اذمن شرائط

حجة فى الدف ع لا فى الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر يكني فى الدفع لا فى الاستحقاق ويقال أيضاان تعدد الوجوه لايكني الامكان وان اتحديكني الامكان والتناقض كما يمنع الدعوى لنفسه عنع الدعوى لغيره والتناقض يرتفع بتصديق الخصم وبرجوع المتناقض عن الأوّل بان يقولتركته وادعى بكذاو بتكذيب الحاكم أيضاكن ادعى أنه كفل عن مديونه بألف فأنكر الكفالة وبرهن الدائن أنه كفل عن مديونه وحكم به الحاكم وأخف المكفول لهمن المال ممان الكفيل ادعى علىالمديونأنه كفل عنه بأمره وبرهن علىذلك تقبل عندناو يرجع علىالمديون بماكفل لانهصار مكذباشرعابالقضاء وكذا اذا استحق المشترى من المشترى بالحسكم يرجع عملى البائع بالثمن وانكان كلمشترمقرا بالملك لبائعه اكنه لماحكم ببرهان المستحق صارمكة باشرعابا نصال القضاءبه اهشم اعلم أنهم اختلفوافى اشتراط كون الكلامين عندالقاضي فنهم من شرطه ومنهم من شرط كون الثاني عند القاضى فقط ذكرالقولين فى البزازية ولم يرجح وينبغي ترجيح الثانى ومن التناقض مااذا ادعاه مطلقا مم بسبب فاذا برهن على السبب لم تقبل ولوادعاه بالشراء ممطلقا ممادعى الشراء ثالثا تسمع كذافي البزازية وهف ايدل على أن المتناقض اذاترك الكلام الأول وأعاد دعوى الثانى تقبل مماعلم أن التناقض كايكون من متكام واحد يكون من متكامين كتكام واحد حكما كوارث ومورث ووكيل وموكل والاولى في البزازية ولمأر الآن الثانية صريحاوهي ظاهرة من الاولى ثم اعرأن دعوى المسةمن غيرقبض غير صحيحة فلابدنى دعواهامن ذكرالقبض ولهذاصور المسئلة شراح الهداية بانهادع انه وهبهاله وسامهام غصبها منه وذكر العمادى اختلافاني الاقرار بالهبة أيكون اقرارا بالقبض قيل نعملانه كقبول فيهاوا لاصح لاوأ شارا لمؤلف الى أنه لوادعى الشراء أولائم برهن على الهبة أوالصدقة فان وفق فقال جحدنى الشراء ثم وهبهامني أوتصدق قبسل والافلاكماني خزانة الاكل وفي منية المفتى ادعاها ارثا ممقال يجدني فاشتر بنهاو برهن تقبل اه وقيد بذكر التاريخ لهما لانه لولم يذكر لهما تاريخ أوذكر لاحدهما فقط يقبل لامكان التوفيق بان يجعل الشراءمتأخرا وأشار المؤلف الىمسائل من التناقض احداهالو ادعى الشراءمن أبيمه فى حياته وصحته فأنكر ولابينة فلف ذواليد فبرهن المدعى أنه ورثهامن أبيه

الدعوى كونهالديه ونقل بعض الفضلاء عن العلامة المقدسي ينبغي أن يكني أحدهما عند القاضى بل يكاد أن يكون الخلاف لفظيا لان الذي حصل سابقاع لى مجلس القاضى لا بدأن يثبت عنده ليترتب على ماعنده حصول التناقض والثابت بالبيان كالثابت بالعيان في كأنهما في مجلس القاضى فالذي شرط كونهما في مجلسه يم الحقيق والحكمى في السابق واللاحق اه قلت وسياتى في الوكالة أن الوكيل بالخصومة يصح افراره لوأ فرعند القاضى لاعند غيره ولكنه يخرج به عن الوكالة وعند أبي بوسف يصح افراره مطلقالان الشي الما يختص بمجلس القضاء اذالم يكن موجبا الابانضها م القضاء اليه كالبينة والنكول ولهما ان المراد بالخصومة الجواب بجاز اوالجواب يستحق في مجلس المناف في ختص به فاذا أقر في غيره لا يعتبر لكونه أجنبيا فلا ينفذ على الموكل لكنه يخرج به عن الوكالة لان افراره يتضمن أنه ليس له ولا ية الخصومة اه والحاصل ان اختصاصه بمجلس القاضى الكون لفظ الخصومة يتقيده به وهناليس كذلك فالذي يظهر ترجيح عدم المتراط كون المكلامين في مجلس القاضى

تقبل لامكان التوفيق ولوادعى الارث أولائم الشراء لاتقبل لعدمه ومنه برهن على أنه له بالاوثم قال لم يكن لى قط أولم يزدقط لم يقبل برهانه وبطل القضاء ومنها دعى أولاأنها وقف عايم مم ادعاها لنفسه لاتقبل كالوادعاها لغيره ثم لنفسه ولوادعي الملك أؤلا ثم الوقف تقبل كالوادعاها لنفسه ثم لغيره كذافي البزازية وسيأتى ان شاءاللة تعالى بقيتها في هدا الباب وفى كتاب الدعوى وقدمنا شيأمنها في باب الاستحقاق من البيوع وقد أسقط المؤلف من مسائل الهداية هنامسئلة قبل هذه الركتفاء بذكرها فى باب الاستحقاق وكررها في الهداية لاختلاف المقصود في كل موضع يعرف ذلك من نظر في الموضعين (قوله ومن قال لآخوا شتريت مني هذه الأمة فانكر للبائع أن يطأها أن نرك الخصومة) لان المشترى لما جدكان فسخامن جهتهاذ الفسخ يثبتبه كااذاتجاحه فاذاعزم البائع على نرك الخصومة مم الفسخ عجردالعزم وانكان لايثبت الفسخ فقدا قترن بالفعل وهوامساك الجارية ونقلها ومايضاهيه ولانهلا تعذراستيفاء الثمن من المشترى فاترضاالمائع فيستقل بفسخه وفي اقرارمنية المفتى رجل أقرأن هذه الدارلذى اليدأنا بعتها بألف درهم ووصل الكلام وأنكر ذواليد الشراء فاقام المقر البينة ان الدارله تقدل بينته ولوسكت بعدالا قرارأن الدارانى اليد ثمأقام البينة أن الدارله لم تقب ل ولوأقام البينة على البيعمنه فى المسئلتين تقبل بينته لانه كذاك ادعاه اه وبه علم أن الاقرار اذاذ كراه سبب ولم يثبت ذلك السبب فانه يبطل الافراران كان موصولا والالاأشار بحلوطء البائع الى فسنخ البيع فدل على أن للبائع أن يردهاعلى بائعه بعيب قديم لانفساخ البيع وقيده فى النهاية بان يكون بعد تحليف المشترى إذلو كان قباله فليس له الردعلى بانعه لاحمال نكول المدعى عليه فاعتبر بيعاجديدا في حق ثالث وقيده الشارح بان يكون بعد القبض أماقبله فينبني أن له الردمطلقال كونه فسخامن كل وجه في غير العقار الابعد حلف فيحب تقييد الكأب ودلء لى أن المشترى لو برهن على الشراء منه لم يقبل واختلف في معنى ترك الخصومة أوالعزم عليها فقيل يكتني بالقلب وقيل يشهد بلسا نه على ما في قلبه ولا يكتني بالقلب ذكرهماني المحيط وفى الهدداية لابدمن الاقتران بالف عل بامساكها ونقلها واستخدامها فانمن لهخيار الشرط اذافسخ بقلبه لاينفسخ وفى الاختيارا نكرالبيع ممادعاه لايقبل وفى النكاح يقبل لان البيع ينفسخ بالانكار والنكاح لاألاترى انه لوادعى ترويجاعلى ألف فانكرت م أقامت البينة على ألفين قبلتولايكون أنكارها تكذيباللشهو دوفي البيع لاتقبل ويكون تكذيباللشهود اه ولوادعت عليه نكاحاو حلف عندهماأ ولم يحلف عنده لا يحل لها الترقيج بغيره لان انكاره لا يكون فسخاف يحتاج القاضى بعده أن يقول فرقت بينكاأ ويقول الخصم ان كانت زوجتي فهي طالق بائن وقيد بالبيع لانهلو جعدالز وجالنكاح وحلف وعزمت الزوجة على ترك الخصومة لم يكن طاأن تتز وجوالنكاح لايحتمل الفسخ بسبب من الاسباب كذاني فتح القدير وقدمنا في النكاح من خيار الباوغ أنه يحتمله فى صور بعد التهام وفى الخلاصة امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فأنكر الزوج ثم ادعى أنه تزوجها بعد ذلك وأقامت البينة تقبل بخلاف البيع لان النكاح لايبطل بجحودهما ولوادعي على امرأة أنه تزقبها فأنكرت المرأة ممات الزوج فاءت آلمرأة تدعى مبرائه فحالليراث كعكسه عندهما وعندائي حنيفة لاميراث له لانه لاعدة عليه ولذاله أن يتزوج بأختها وأربع سواها اه واعلم أن انكار النكاح كا لايكون فسخالا يقع به الطلاق وان نوى بخلاف است لى بالمرأة فانه يقع به ان نوى عند وخلافا الماكم فى طلاق البزازية وفي البزازية ادعت الطلاق فأنكر ممات لا علك مطالبة الميراث اه جحود الطلاق لايرفعه وفيهاادع عليه البيع فأنكر فبرهن على البيع فادعى المدعى عليه فسخه تسمع ولايكون متناقضالان بحودماعدا النكاح فسخ اه (قوله ومن أقر بقبض عشرة ممادعى انهاز يوف صدق)

ومن قال لآخراشتريت منى هدنه الأمة فأنكر للبائع أن يطأها ان ترك الخصومة ومن أقر بقبض عشرة مم ادعى انهاز بوف صدق

(فوله فلا يطلق عليه مطلقه على الجيد) عبارة البزازية فلا يحمل مطلقه على الجيد صدق المسلم اليه) كذا في البزازية أقول المسئلة السابقة تت عند قوله صدق وقوله المسلم اليه ابتداء مسئلة أخرى ذكر ها البزازي

لان اسم الدراهم يقع على الزبوف كما يقع عسلى الجياد والنبهرجة كالزبوف أطلقه فشمل مااذا بين موصولاأ ومفصولا والكنعبر بتمليفيدأن البيان مفصول ليعلم حكم الموصول بالاولى وقيد بالزبوف للاحة رازعما اذابين انهاستوقة فانه لايصدق لان اسم الدراهم لأيقع عليها ولذالوتجوز بالزبوف والنبهرجة فى الصرف والسلم جاز وفى الستوقة لاان كان مفصولاوان كآن موصولاصدق كافى النهاية فالحاصل أنهمو صولا صحيح في المكل والتفصيل في المفصول وقيد باقراره بقبض عشرة لإنه لوأ قرأنه قبض حقه أوالثمن أواستوفى لم يصدق المتناقض وقيد بالدراهم لان المشترى لو أقرأ نه قبض المبيع ثم ادعى عيبابه فالقول لبائعه لان المبيع متعين فاذاقبضه فقدأقر بانه استوفى عين حقه دلالة فبدعواه العيب صارمتنا فضاوقيد باقتصاره على قبض الدراهم لانهلوقال قبضت دراهم جيادالم يصدق في دعواه الزيوف موصولا ومفصولا وفيهااذا أقرأنه قبضحقه أوالممن أواستوفى ثم ادعى انه كان زيوفافانكان مفصولالم يصدق والاصدق وهوالمراد بماقدمناه والفرق ان فى هذه المسائل الثلاث أقر بقبض القدر والجودة بلفظ واحد فاذا استثنى الجودة كان استثناء البعض من الكل فصح موصولا كقوله لهعلى أنف الامائة أمااذاأ قر بقبض عشرة جياد فقدأ قر بكل منهما بلفظ على حددة فاذاقال الاانهاز يوف فقداستثنى المكل من المكل فى حق الجودة وهو باطل كقوله له على ما تقدرهم ودينار الاديناراكان باطلاوان كانموصولا كذافى النهاية والاقزار بقبض رأس المال كالاقرار بقبض حقه كافي البزازية ولميذ كوالمؤاف حكم وزنهاعند الاطلاق والدعوى وفى كافى الحاكم لوأقر بألف درهم عددائم قالهي وزن خسة أوستة وكأن الاقرارمنه بالكوفة فعليهما تة درهم وزن سبعة فلايصدق على النقصان اذالم يبين موصولا وكذا الدنانير وان كانوافى ولاديتعار فون على دراهم معروفة الوزن بينهم صدق اه والزيوف مازيفه بيت المال والنبهرجة مايرده التجار والستوقة بفتح السين ماغلب غشها فليست دراهم الابجاز الان العسبرة للغالب وأطلق فى الدراهم المقربها فشمل مااذا كانت دينامن قرض أوعن مبيح أوغصباأ ووديعة كمافى فتعجا لقدير ورأس المال كذلك كمانى البزازية وقيدبدعوى المقرلانه لو أقر بقبض دراهممعينة ثممات فادعى وارثهأنهاز يوف لم تقبسل وكذا اذا أقر بالوديعة والمضاربةأو الغصب ممزعم الوارث أنهاز بوف لم يصدق الوارث لانه صاردينا في مال الميت كذا في البزازية وفيها من الرهن قضى دينه وبعضه زبوف وستوقة فرهن شيأ بالستو فةوالزيوف وقال خذه رهنا عافيهمن زيوف وستوقاصحفي حق الستوق لانهاليست من الجنس ولايصحف الزيوف لانهامن الجنس فلادين اه وقيدبالاقرار بالقبض لانه لوأقر بألف ولميبين الجهة ممادعى موصو لاأنهازيف لم يقض عليه واختلف المشايخ قيلأ يضاعلى الخلاف وقيل يصدق بالاجاع لان الجودة تجبى بعض الوجوه لاعلى البعض فلاعب بالاحمال ولوقال غصبت ألفا أوأودعني ألفاالاأنهاز يوف صدق وان فصل وعن الامام أن القرض كالغصب ولوقال فى الغصب والوديعة الاأنهارصاص أوستوقة صدق اذاوصل ولوقال على كر حنطة من ثمن مبيع أوقرض الاأنهردى وفالقول لهوليس هذا كدعوى الرداءة لان الرداءة في الحنطة ليست بعيب لان العيب ما يخاوعنه أصل الفطرة والخنطة قدتكون رديثة بأصل الخلقة فلا يطلق عليه مطلقه على الجيد والدالم يجزشراء البربدون ذكرالصفة أقر بقرض عشرة أفلس أوعن مبيع ثمادعى أنها كاسدة لم يصدق وان وصل وقالا يصدق فى القرض اذا وصل أما فى البيع فلا يصدق عند الثانى فى قوله الأول وقال مجديصدق فى البيع وعليه قيمة المبيع وكذا الخلاف في قوله على عشرة ستوقة من قرض أوغن المبيع ولوقال غصبته عشرة أفلس أوأودعني عشرة أفلس ممقالهي كاسدة صدق المسلم اليه كذافى البزازية وذكرفى القنية مسئلة مااذا أقر بدين عمادعي أن بعضه قرض و بعضه رباانه يقبل

(قوله فلا بدمن الحجة) قال فى الحواشى السعدية كيف تقبل حجته وهو مثناقض فى دعواه تأمل فى جوابه اه واستشكله المؤلف أيضافها يأتى فى هذه السوادة (قوله وأجاب عنه فى العناية الخ) وفى الحواشى اليعقو بية قال صاحب الكفاية لا تناقض بين كلاميه في حتاج الى التوفيق لان مراده بقوله لان أحد المتعاقد بن لا ينفر دبالفسخ في الذاكان الآخو على العقد معترفا به كا اذاقال أحد هما اشتريت وأنكر الآخو لا يكون انكاره فسخ اللعقد الخليم به الفسخ وفي الذاقال أحد هما اشتريت منى هذه الجارية وأنكر فالمد عى العقد هو البائع والمشترى ينكر العقد والبائع بانفراده (٣٨) على العقد فيستبد بفسخه أيضا وفيه كلام وهوان الظاهر من قوله في اسبق

ولانه لما تعندرالح كون الفسخ لتعذر استفلال البائع في الفسخ لتعذر استيفاء المن بدون اعتبار كون انكار المشترى فسخا من جانبه حتى لو تعذر الاستيفاء مع عدم الانكار لا يستبد عداة ول صدر الشريعة بالفسخ أيضا و بدل عدلى في تعريفه حل الوطء لاسيا في تعريفه حل الوطء لاسيا اذا جحد المشترى الخ كما في من قال لآخ لك على ألف ومن قال لآخ لك على ألف ورده مم صدقه فلاشئ عليه

التوفيق أن يقال ان مراده فياسبق استبداد البائع بالفسخ لضرورة تعذر دفع الضرو وهنا لإضرورة للقرله بالشراء الى الفسخ فلايستبديه فراده من قوله لاين فرد بالفسخ الجاعدم الانفراد عند عدم الضرورة فلاتناقض لكنه بعيد لا يخي فليتأمل اه

فيه اذابرهن وذكره عبد القادر في الطبقات من الالقاب عن علاء الدين (قوله ومن قال لآخراك على ألف فرده مم صدقه فلاشئ عليه) لان اقراره هو الأول وقد ارتدبر دالمقر له والثاني دعوى فلابدمن الحجة أوتصديق الخصم بخلاف مااذاقال اشتريت وأنكرله أن يصدقه لان أحدالعاقدين لاينفرد بالفسخ كالاينفردبالعقد والمعنى أنهحقهما فبقي العقدفعمل التصديق أماالمقرله فينفرد بردالاقرار فافترقا كذافي الهداية وناقضه في الكافي بانه ذكرهذا أن أحد المتعاقدين لاينفر دبالفسخ وفيا تقدم يعني فى مسئلة التجاحد قال ولانه لما تعدر استيفاء الثمن من المشبترى فاترضا البائع فيستبد بالفسخ والتوفيق بين كلامه صعب اه وأفره عليه فى فتح القدير بقوله بعده وهو صحيح ويقتضى انه لوتعذر الاستيفاءم عالاقرار بانمات ولابينة ان له ان يفسخ و يستمتع بالجارية والوجمه ماقدمه أولا اه وأجاب عنه فى العناية بان لامناقصة لانه اعماحكم أولا بكونه فسخامن جهته لامطلقا أولان كالرمه الأول فيمااذاترك البائع الخصومة والثاني فيمااذالم يتركها وقوله فلاشئ عليهأى بسبب الاقرارأ مااذا يرهن المقر لهأوصدقه خصمه فانه يلزم المقركماني الهداية وسيأتى رده في البزازية والحاصل ان كل ثيئ يكون الحق لهما جيعااذارجع المنكر الى التصديق قبل أن يصدقه الآخر على انكاره فهوجائز كالبيدع والنكاح وكل شئ يكون الحق فيه لواحد كالهبة والصدقة والاقرار لا ينفعه اقراره بعده كذاف القنية وقيد بكون التصديق بعدالر دلانه لوقب لالاقرارأ ولاممرده لم يرتدوكذا الابراء عن الدين وهبته لانه بالقبول قدتم وكذا اذاوقف على رجل فقبله ممرده لم يرتدوان رده قبل القبول ارتدكافي الاسعاف مماعلم ان الابراء يرتدبالردالافيمااذاقال المديون أبرثني فأبرأه فانهلا يرتدكمافي البزازية وكذا ابراءالكفيل لايرتد بالرد فالمستثنى مسئلتان كماأن قولهمان الابراء لايتوقف على القبول يخرج عنده الابراء عن بدل الصرف والسلمفانه يتوقف عدلي القبول ليبطلا كاقدمناه في باب السلم مم اعلمأنه اذا ادعى أنه أفر بالمال الذي أبرأ ممنه ان قال أبرأني وقبلته لم يصمح الاقرار احدم صحة الردبعد القبول وان لم يقل وقبلته صمح الاقرار لجواز ردالابراء فيبطل فيصح الاقرار وتمامه فى جامع الفصولين وأطاق فى الرد فشمل ما اذا قال ليس لى عليك شئ أوقال هي لك أوقال هي لفلان كماني فتح القدير والاخير محول على مااذا لم يصدقه فلان والا فهوتحويل وأشار باتحاد الاقرارالي أنهلوأ قرئانيا بعدالردفصدقه الثاني ثبت استحسانا لاقياساكما فى فتح القدير وفى القنية لوأ نكر المفر الاقرار الثانى وادعاه المقرله وأقام بينة لا تسمع ولا يحلف للتناقض بين هذه وردالاقرار وعدم علم القاضي بمايدفع التناقض وهو رجوع المقرالي آقرار وقال أستاذنا ينبنى القبول وهوالاشبه بالصواب الى آخرما فيهامن الاقرار وقيسد برد المقرله لان المقرلو ود اقرارنفسه كان أقر بقبض المبيع أوالثمن ممقال لم أقبض وأراد تحليف الآخر أنه أقبضه أوقال هذا لفلان مقال هولى وأراد تحليف فلان أوأقر بدين ممقال كنت كاذبالا يحلف المقرله في المسائل كلها

(قوله وسيأتى رده فى البزازية)أى ردقوله اماان برهن المقرله وهوما قدمناه عن السعدية (قوله وله البزازية)أى ردقوله اماان برهن المقرله وهوما قدمناه عن السعدية (قوله قيد بكون التصديق بعد الردالخ) قال الرملى وفى البزازية الاقرار والابراء لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالردقال فى الخلاصه لان لكل أحدولاية على نفسه وليس لغيره أن يمنعه ولكن للقرله أن لا يقبل صيانة لنفسه عن المنة وفى التتارخانية نقلاعن الكافى والملك يشت المقرله بلاتصديق وقبول ولكن يبطل برده اه قلت ويستنى الابراء عن بدل الصرف والسلم كاسيذكره المؤلف قريبا

ومن ادمى عـلى آخرمالا فقال ماكان لك عـلى شئ قط فبرهن المدعى على ألف وهو برهن على القضاء أو الابراء قبل

(قولهوان كان بينهامنافاة الخ)عبارة المنية هكذاوان كان بينهما منافاة بانقال المدعى عليه ثمن عبد باعنيه الاانى لم أقبضه وقال المدعى بدل قرض أوغصب فان لم يكن العبد في بد المدعى بانأقرالمدعىعليه ببيع عبد لابعينه فعند الامام يلزمه الالف صدقه المدعى فى الجهالة أوكذبه ولا يصدق فى قوله لم أ قبضه وان وصل وان كان فى يدالمدعى بان كان المقرعين عبدا فان صدقه المدعى يؤمر بأخذه وتسليم العبد الى المقركذ اذاقال العبدله ولكن هذه الالفعليه من غيرتمن هذا العبدوان كذبه وقال العبدلي ومأبعته وانحالي عليه بسبب آخرمن بدل قرضأ وغصفالقول للقر مع عينه بالله مالمـ نداعليه ألف من غير عن هذا العبد

أبي يوسف يحلف للعادة وسيأتي في مسائل شتى آخر الكتاب أن الفتوى على قول أبي يوسف اختاره أتمة خوارزماكن اختلفوا فيمااذا ادعاه وارث للقرعلي قولين ولميرجح فيالبزاز يةمنهما شيأوقال الصدر الشهيدالرأى فى التحليف الى القاضى وفسره فى فتح القدير بانه يجتهد بخصوص الوقائم فان غلب على ظنهأنه لم يقبض حين أقريحلف له الخصم ومن لم يغلب على ظنه فيه ذلك لا يحلفه وهذا الماهوفي المتفرس فى الاخصام اه ولاخصوصية الدلف فالعين كالدين وقيد بالردلانه لوأقر عال من جهة وكذبه المقرله فيهاوادعى أخرى انلم يكن بين الجهتين منافاة وجب المال كااذاقال له ألف بدل قرض فقال بدل غصب وانكان يبنهمامنافاة كأن قال عن عبدلمأ قبضه وقال قرضأ وغصب ولم يكن العبد في يده لزمه الالفصدقه فى الجهة أوكذبه عندالامام وانكان فى يدالمدم فالقول للقرف يده وسيأتى فى الاقرار وعامها في اقرار منية المفتى وقيد بالردمن غبر تحويل الى غيره لانه لوحوله كالوا قرد واليدبان الدار لفلان فقال المقراه ماكانت لىقط اكنهالفلان وصدقه فلان فهي للثاني بخلاف المقضى له بالداراذا قال بعد القضاءما كانلى فيهاحق قط الكنهالفلان وعامه فى المنية وفى التلخيص قال أودعتني هذه الالف فقال لابل لى ألف قرض فقدرد لان العين غيرالدين الاأن يتصادقا لان المصر كالمبتدئ ولوقال أقرضت كها أخذا الالف لان التكاذب فى الزوال ولوقال غصبها أخذا الها لان موجبه الضمان فا فقاعلى الدين واختلفانى الجهة فلغت وكذالوأقر بالقرض وهوادعى الثمن لايلزم زوجتك بكذالا بل بعتني لان السبب مقصوداتباين الحلين ولذالم يصح الاقرار عطلقه بخلاف المال اه ولم بذكر حكم وزنها عند الاطلاق والدعوى وفى كافى الحاكم لوأقر بألف درهم عددام قالهي وزن خسة أوستة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليهما تةدرهم وزن سبعة فلايصدق على النقصان اذالم يبين موصولا وكذا الدنانيروان كانوافى بلاد يتعارفون على دراهم معروفة الوزن بينهم صدق اه وفى البزازية في يده عبد فقال لرجل هو عبدك فرده المقرله ممقال الهوعبدى وقال المقرهوعبدى فهولذى المدالمقر ولوقال ذواليدللا تتوهو عبدك فقال لابل هوعبدك ممقال الآخو بل هوعبدى وبرهن لايقبل للتناقض اه وهذا بخلاف مافى الحداية من أنه لا بدمن الحجة فانه يقتضي سهاع الدعوى وهومشكل وقيد بالاقرار بالمال احترازاعن الاقرار والرق والطلاق والعتاق والنسب والولاء فانهالا ترتد بالردأ ماالثلاثة الاول فني البزازية قال لآخوا ناعبدك فردالمقرله ممعادالى تصديقه فهوعبده ولايبطل الاقرار بالرق بالردكالا يبطل بجحودالمولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعتاق لا يبطلان بالرد لانه اسقاط يتم بالمسقط وحده اه وأماالاقرار بالنسبوولاءالعتاقة فني شرحالمجمع من الولاء وأماالاقرار بالنكاح فلمأره الآن وحاصل مسائل ردالاقرار بالمال أنه لايخلوا ماأن يرده مطلقا أويردالجهة التي عينها المقر وحوالمالى أخرى أو يرده لنفسه و يحوله الى غيره فان كان الأول بطل وان كان الثانى فان لم يكن بينهما منافاة وجب والابطل وانكان الثالث فان صدقه فلان تحول اليه والافلاوان كان بطلاق أوعتاق أوولاء أوزكاح أووقف أونسب أورق لم يرتد بالردفية ال الاقرار يرتد برد المقرله الافي هذه المسائل (قوله ومن ادعى على آخر مالافقال ما كان الدعلى شئ قط فبرهن المدعى على ألف وهو برهن على القضاء أو الابراء قبل) لامكان التوفيق لان غيرالحق قديقضى ويبرأ منه ولافرق بينأن يؤكدالنفي بكلمة قط أولا وأطلقه فشمل مااذاقضى بالمال ممادعى الايفاء كإنى الملتقط فالدفع بعد القضاء صحيح الافى مسئلة الخمسة كما سيأتى وأشار المؤلف الى أنه لوادعى القصاص على آخر فأنكر فبرهن المدعى عليه وأقام البينة على العفوأ وعلى الصلح عنده على مال تقبل وكذافي دعوى الرق وقيد بكون المدعى عليدم يصالح لسكوته

عندأبى حنيفة لانهمتناقض كقوله ليسلى على فلانشئ ممادعى عليهما لاوأراد تحليفه لم يحلف وعنه

عنه والاصل العدم أمااذا أنكر فصالحه عسلى شئ مم رهن على الايفاء أو الابراء لم تسمع دعواه كذا فى الخلاصة بخلاف مااذا ادعى الايفاء مم صالحه فانه يقبل منه برهانه على الايفاء كافى الخزاتة والى أنه منى أمكن التوفيق فلاتناقض فن ذلك ادعى مالا بالشركة ممادعاه دينا عليه تسمع وعلى القلب لا لان مال الشركة ينقلب دينا بالجود والدين لاينقلب أمانة ولاشركة كذافى البزاز بةوفى مجوع النوازل ادعى عليه شيأ فأجاب قائلااني آتى بالدفع فقيل أعلى الايفاء أوالا براء فقال على كايهما يسمع قوله ان وفق بان قال أوفيت البعض وأبرأني عن البعض أوقال أبرأني عن الكل لكن لما أنكر الابراء أوفيته اه ولايخفى ان على القول بان الامكان كاف يسمع مطلقا ومن مسائل دعوى الايفاء ما في الحيط من المسئلة الخمسة ادعى على آخرما نتى درهم وأنه استوفى مائة وخسبن وبق عليه خسون وأثبتها بالبينة مرهن المدعى عليه أنه أوفاه الحسين لاتسمع حتى بقولاه فده الحسون التي ندعى لان في مائه وخسين حسين اه وفى دعوى الملتقط لوأ قام البينة أن له على فلان أربع انة درهم ممأ قر المدعى أن للنكر عليه ثلثما ته سقط عن المنكر ثلاثمانة عندأ في القاسم الصفار وعندأ في أحدبن عيسي بن النضر انها لا تسقط وعليه الفتوى اه وليتأمل في وجه عدم السقوط وقيد بدعوى الايفاء بعد الانكار اذلوا دعاه بعد الاقرار بالدين فانكان كالاالقولين في مجلس واحد لم يقبل للتناقص وان تفرقاعن المجلس ثم ادعاه وأقام البينة على الايفاء بعد الاقرار تقبل لعدم التناقض وان ادعى الايفاء قبل الاقرار لا تقبل كذافى خزانة المفتين (قوله وان زادولا أعرفك لا) أى زاد قوله ولا أعرفك على قوله ما كان ال على شئ قط لم يقبل برهائه والمرادهنه والكامة وماكان معناها نحو ولارأ يتكأ وولاجري بيني وبيناك معاملة أومخالطة أوخلطة أوولاأ خذولا اعطاء أوماا جتمعتمعك فيمكان كافى فتوالقد يرواعا لم تقبل لتعذر التوفيق بين كالرميه لانه لا يكون بين اثنين معاملة من غيرمعرفة وذكر عن أصحابنا القدورى أنه يقبل لامكان التوفيق لان المحتجب من الرجال والخدرة قديؤذى بالشغب على بابه فيأمر بعض وكلائه بارضاء الخصم ولايمرفه ثم يعرفه وفرع عليه في النهاية تبعالقاضيخان بان الملدى عليه لوكان عن يتولى الاعمال بنفسه لايقبل اه فالمحتجب من لايتولى الاعمال بنفسه وقيل من لايراه كل أحد لعظمته وفي القاموس الشغب ويحرك وقيل لاتهييج الشروف اصلاح الايضاح وفيه نظر لان مبنى امكان التوفيق على أن يكون أحدهما عن لا يتولى الاعمال بنفسه لاعلى أن بكون المدعى عليه بخصوصه وتصو برالقدوري امكان التوفيق فيه لايدل على ذلك أه ودفعه ظاهر لان الكلام كاه في تناقض المدعى عليه لا المدعى وأشار للؤاف رحمه الله الى أنه اذالم يمكن التوفيق لم ينه فع التناقض فن ذلك مافى المعراج معزيال الشافى لوقال لم أدفع اليه مشيأ ممادى الدفع لم يسمع لانه يستحيل أن يقول لم أدفع اليه شيأ وقد دفعت أمالوادى اقراره بالدفع اليه أوالقضاء ينبغي أن يسمع لان المتناقض هو الذي يجمع بين كلامين وههنالم يجمع ولحذالوصدقه المدعى عيانالم يكن مناقضاذكره النمر تاشي ومن هناأ جبت عن حادثة أذن له في دفع الماللا خيه مم ادعى عليه أنه مادفع فقال دفعت مم قال لمأدفع فيم عليه فاء الأخ فأقرأ نه دفع له فانه يبرألان تمديق الأخ المأذون فى الدفع اليه كتصديق المدعى وقدعامت مااذاصد ق المدعى وقيل تقبل البينة على الابراء في هذا الفصل بانفاق الروايات لان الابراء يتعقق بلامعرفة وفي البزازية ادعى عليه ملكا مطلقا ممادعى عليه عندذلك الحاكم بسبب يقبل ويسمع برهانه بخلاف العكس الاأن يقول العاكس أردت بالطلق الثاني المقيد الأول اكون المطلق أزيدمن المقيد وعليه الفتوى نص عليه شمس الأتمة ادعى النتاج أولا ممالك المقيد فقياس ماذكروه أنهاذا ادعى النتاج وشهدا بالمفيد لا يقبل ينبغى أن لا يصح اه وفي اقرار البزازية أقر بييع عبده من فلان مم جده صبح لان الاقرار بالبيع بلا عن اقرار باطل اه

وانزادولاأعرفكلا

(قولەولىتأمىل فى وجى عدم السقوط)قالعق المنح والظاهر أن وجهم أن المدعى عليه لماكان جاحد افذمته غيرمشغولة بشئ فازعمه فانى تقع المقاصة والله تعالى أعلم اه ونقله عنه الرملي معزيادة وهي قوله أونقول بجعل تصميمه على الانكارردا لماأقربه المدعى وهوعما يرتدبالرد اله (قوله وقيل تقبل البينة على الابراء في هذا الفصل)قائله صاحب الكاف كاذكره العيني وقوله في هـ ذا الفصل أي فمدل الحمد والخدرة أبوالسعود (قوله لكون المطلق أزيد من المقيد) لان المطلق يثبت من الاصل حتى يستحق به الزوائد والقيدبسب يقتصرعلي وقتوجوبالسبب رمن كتاب ومابعده نقل عنه (قوله وقداً جبناعنه في حاشيتنا عليه) قال الرملي وعليكاً ن تتأمل في هذا الجواب اهاى فان القضاء بالشراء قضاء بالسيع في المدين قوله لم يقض الجواب النافع ان شاء الله ما يستفاد من كتاب نور المين في غير هذه المسئلة وهو وفي غير هذه المسئلة وهو زعم مبالعدم وثبت خلافه

ومن ادعی علی آخراً نه باعه أمته فقال لماً بعها منك قط فبرهن علی الشراء فوجد بها عیبا فبرهن البائع اله بری الیه من كل عیب لم تقبل

وهوكونه كفيلا لميسعفي اعادة زعمه ولم يردنقض البينة بلرضي بموجبهاحتي جعلهمبني لدعواه الرجوع على الاصيل وأما البائع فى مسئلتنافق دسى فى اعادة ما آل زعمه وهو براءة ذمته بعدالتحاقه بالعدم بثبوت خلافه وأراد نقضما أثبتته البينة وهو عدم براءة ذمته فهذافرق واضححق وكذايقال في دعوى الاقالة لانهافسخ للعقد الذى أثبته الخصم بالبينة ففيه تقرير لموجبها ومثله يقال في مسئلة

وفى جامع الفصولين كفل بثمن أومهر ثم الكفيل برهن على فساد البيع والنكاح لا تقبل لان اقدامه على التزام المال اقرارمنه بصحة سبب وجوب المال فلاتسمع منه بعده دعوى الفسادواو برهن على ايفاء الاصيل أوعلى ابرائه تقبل لانه تقرير للوجوب السابق كفل عنمه بالف لرجل يدعيه فبرهن الكفيل أن الالف المدعاة عن خرلا تقبل ولوقال الكفيل الالف المدعاة قيار أوعن خر أونحوه عما لايجب لايقبل قوله ولو برهن على اقرار المكفول له وهو يجحد لايقبل قوله وليس له أن يحلف الطالب ولوأقر به الطالب عند القاضي برئ الاصيل والكفيل جيعا اه أقول لا يقال لما برئا باقراره ينبغي أن تقبل بينة اقراره لان البينة تسمع عنسد صحة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض لان كفالته اقرار بصحتها اه وفي الاختياركل قولين متناقضين صدر المن المدعى عند الحاكم فان أمكن التوفيق قبلوالالم يقبل كما اذاصدرمن الشهود وكلما أثر فى قدح الشهادة أثر فى منع استماع الدعوى اه (قوله ومن ادعى على آخرانه باعه أمته فقال لم أبعهامنك قط فبرهن على الشراء فوجه بهاعيبافبرهن البائع أمهرئ اليه من كل عيب لم تقبل) للثناقض لان اشتراط البراءة تغيير للعقد من اقتضاء وصف السلامة الى غسيره فيقتضى وجود العقدوقدأ نكره بخلاف ماتقدم من مسئلة الدين لان الباطل قد يقضى ويبرأمنه دفعا للدعوى الباطلة ومافى الكتاب هوظاهر الرواية عن الكل وحكى الخصاف رواية عن أبي بوسف أنها تقبل لامكان التوفيق بان باعها وكيله وأبرأه عن العيب ونظيره ماذ كره أبو يوسف أنه لوادعى الشراء من شخص وهومنكر فاقام المدعى بينة على الشراء منه فاقام المنكر المينة أنه قدرد المبيع على تقبل لماذ كرناه من امكان التوفيق هكذا عزاهذا الفرع الشارح اليه وجزم به فى الخلاصة على اله نقل المذهب فقال ادعى على آخرانه اشترى منه هذه الدارفانكر الشراء فاماأ قام المدعى البينة على الشراءادعى المدعى عليه أنه ردهاعليه يعنى أقاطايسمع هذا الدفع ولولم يدع الاقالة ولكن يدعى ايفاء الثمن أوالابراء اختلف المتأخرون ومن هذا الجنس صارت واقعة بسمر قند صورتها ادعت امرأة على رجلأنه تزوجهاعلى كذامن المهر وطالبته بالمهر وأنكر الزوج النكاح أصلا فاسا أقامت المرأة البينة على النكاح ادعى الزوج أنه خالعها على المهر تسمع لانه يحتمل أنه زوجهامنه أبوه وهوصغير وهولايعلم ومنهنا الجنس رجل ادعى على آخرألفا وديعة فانكر فلمنا أقام البينة على الايداع ادعى المدعى عليه الرد أو الملاك انقال أولا ليس لك على شئ يسمع وانقال ما أودعتني أصلا لايسمم اه واستشكل مسئلة الكتاب فيجامع الفصولين بانه ينبغي أن تقبل البينة فيهاوفاقاخلافا لزفرلانه صارمكذباشرعاببينة المدعى فلحق انكآره بالعدم فصار كافى الكفالة من أن رجلا لو برهن ان له على الغائب ألفا وهذا كفيله باص ه يرجع الكفيل على الغائب ولو أنكر الكفالة أصلا لانه صار مكذباشرعا في انكاره فلحق بالعدم قال ويمكن الفرق بان الحكم باداله عمة حكم بالرجوع أيضافلا حاجة الحاقامة البينة النياعلى كفالته لثبوتها أولاوهنا الحسكم بالشراءايس بحكم البراءة والايفاء فلامدمن الدعوى فيبطله التناقض فافترقا ويمكن أن يرد بان انكاره لمالحق بالعدم لمام لا يتحقق التناقض لعدم انكاره البيع والشراء فينبغي أن تصح الدعوى على أصل من العدة أكر البيع فبرهن عليه المشترى فادعى الباتع اقالة يسمع حذا الدفع ولولم يدع الاقالة واكن ادعى ايفاءالنمن أوالآبراء اختلف المتأخرون اه وقدأ جبناعنه في حاشيتنا عليه بماحاصله أن المقر انمايصير مكذباشرعا أذاحكم القاضى بمايخالف اقراره وفى مسئلتنالم يقض القاضى بالبيع حتى تناقض الخصم فلم يكن مكذباشرعا كالايخني وبماقروناه ظهرأن تقييد المؤلف مسئلة الكتاب بدعوى الرد مالعيب بعد الانكار لاصل البيع للاحتراز عن دعوى الاقالة ويحتاج الى الفرق بينهما كايحتاج اليه فيما

( ٦ - (البحرالرائق) - سابع )

البزازية الاخيرة فاحفظه فانه ينفعك في كثير من أمث ل هذه المسائل

فالبزازية ادعى عليه شراءعبه وفانكر فبرهن عليه فادعى عليه أنه رده عليه بالعيب تسمع لانه صار مكذبا في انكار البيع فارتفع التناقض بتكذيب الشرع كما ارتفع بتصديق الخصم اه وفي جامع الفصولين ولوقال لانكاح بيني وبينك فلما يرهنت على النكاح برهن هوعلى الخلع تقبل بينته ولوقال لم يكن بيننانكاح قط أوقال لمأتزوجهاقط والباقى بحاله ينبغي أن يكون هذا ومسئلة العيب سواء وثمة فى ظاهر الرواية لا تقبل بينة البراءة عن العيب لان البراءة عن العيب اقرار بالبيع فكذا الخلع يقتضي سابقة النكاح فيتعقق التناقض اه ماعلم ان التناقض بن الدعوتين لابدأن يكون عند القاضى يدل عليه مانى الاجناس والصغرى ادعى محدودا بشراء أو ارث ثم ادعاه ملكا مطلقا لايسمع اذا كانت الدعوى الاولى عند القاضى فاما اذالم تكن عند القاضي فهذا والاول سواء قال الرزازي وهذا على الرواية التي ذكروا ان التناقض انما يتعقق اذا كان كالاالدعو تين عند القاضي فامامن اشترط ان يكون الثانى عند القاضي يكفى في تحقق التناقض كون الثانى عند الحاكم ثم قال في فصل الدفع وفي المحيط ادعى على آخوعند غير الحاكم بالشراء أو الارث عمادعاه عندالحاكم مطلقا ان ادعى الشراء من معروف لاتقبل وان ادعاه من مجهول مالطلق عندالحاكم تقبل دات المسئلة اله لايشترط في التناقض كون للتدائمين فى مجلس الحسكم بل يكتني بكون الشاني في مجلس الحسكم اه وقدمنا اله المعتمد ثماعلم ان المتناقض اذاقال تركت الكلام الاول واستقرعلي الثاني يقبلمنه قال في البزازية وفي الذخيرة ادعاه مطلقافد فعه المدعى عليه بانك كنت ادعيته قبل هذامقيدا وبرهن عليه فقال المدعى ادعيه الآن بهذا السبب وتركت المطلق يقبل ويبطل الدفع اهم اعلمان التناقض المانع اما أن يسمع الحاكم الكلامين أو يسمع الثانى فيدفع المدعى عليه آنه قال أولا كذاير يددفعه فينكر فيبرهن المدعى عليه على قوله الاول فيثبت التناقض وهذا هوطريق دفع الدعوى وسيأتى بيائه ان شاء الله تعالى فى الخمسة من الدعوى وفي الظهر بة ادعى عليه ان أباك أوصى لى بثلث ماله فأنكر المدعى عليه الوصية فبرهن المدعى فقال المدعى عليه أن أبى رجع عن هذه الوصية قيل لا يصح هذا الدفع والصحيح انه صحيح وكذا لو برهن على جود أبيه بناء على أن الجودرجوع اه وفيها ادعت امرأة على ورثة زوجها المهرفانكروانكاحها فبرهنت فدفعوابانها كانتأ برأت أبانافي حياته ان قالوا أبرأته عن المهر لايصر للتناقض وانقالوا أبرأته عن دعوى المهرصي اه وفى البزازية ادعى عليه ألف درهم ثمن حارية بشرائط وعزعن اثباتهافقال كانت الالف وديعة عنده لاتقبل ولوادعي كونهاود يعة فعجز فادعى كونها قرضاتقبل اه (قوله ويبطل الصك بان شاء الله تعالى) أى يبطل مكتوب الشراء أوالاقرار ونحوهما اذا كتبفى آخره أن شاءاللة تعالى فيبطل البيع ونحوه لكون الاستثناء مبطلا وفى الصحاح الصك كتاب فارسى معرب والجع أصك وصكاك وصكوك اه أطلق مفشمل ما اذا اشتمل على شئ واحد وأشياء وفى الثانى الاختلاف قال الامام اذا كتببيع واقرار واجارة وغيرذاك ممكتب فآخوه انشاء الله تعالى بطل الكل قياسا لان الكل كشئ واحد بحكم العطف وبطل الاخير عندهما فقط استعسانالانصراف الاستثناء الىمايليه لان الصك الاستيثاق وكذا الاصل في الكلام الاستيثاق وأشارالى ان الكتابة كالنطق فلابدفها من اتصال المشيئة فاوترك فرجة فان الاستثناء ينصرف الى مايليه اتفاقا كالسكوت والحاصل انهم انفقو اعلى ان المشيئة اذاذ كرت بعدج لمتعاطفة بالواوكقوله عبده حروامرأ تهطالق وعليه المشى ألى بيت الله الحرام ان شاء الله ينصرف الى السكل فيبطل السكل فشىأ بوحنيفة على حكمه وهماأ خرجاصورة كتب الصكمن عمومه بعارض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم الشرط المتعقب جلا متعاطفة للعادة وعليها يحمل الحادث ولذا كاناقو هما استعسانا

ويبطل الصك بان شاءالله تعالى

(قوله لابدأن يكون عند القاضي) قدمنا الكارم عليه عندقوله ادعى دارا في مدرجل فراجعه (قوله مماعمم أن المتناقض اذا قال تركت الكلام الاول الخ) قدم المسئلة في شرح قولهادعى دارا فيدرجل الح والاولى ماعبر به في فصل الاستعقاق حيث قال ثم اعلمان المتناقض الذى لاتسلمع دعواه اذا قال تركت أحد الكلامين فأنه يقبل منه اه لان قوله هذا اذا قال تركت الكلام الاول الخ لا يوافقه كلام البزازية نمان كلام البزازية لايدل على ان هذاقاعدة كلية كإيقتضيه كلام المؤلف بل في هـذه الصورة الجزئيــة وفي الحقيقة رجوعته عن الاطلاق الىالتقييدمين قبيل التوفيق بدل عليه فول الخانية حتى لوقال أردت بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب تسمع دعواهوتقبل بينته فليتأمل

راجاعلى قوله كذافى فتح القدير فظاهره ان الشرط ينصرف الى الجيع وان لم يكن بالمشيئة وفي وكالة البزازية وعن الثاني قال امرأة زيدط الق وعبده ووعليه المشي الى بيت الله ان دخل هذه الدارفقال زيد نم كان بكاه لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال اه وأما الاستثناء بالاواحدي أخواتها فينصرف الى الاخبر عندنا كاعلم في آية ردشهادة المحدود في القذف وعليه فرع ف خزانة المفتين من الاقرار والحاصل ان الشرط اذا تعقب جلامتعاطفة متصلابها فأنه للكل وأما الاستثناء بالافالي الاخير فلوأ قرالا ننين بمالين واستثنى شيأ كان من الاخير ولوأ قر بمالين كالقدرهم وخسين دينا را الادرهما انصرف الى الاول استحسانا وأما الاستشناء بان شاء الله تعالى بعد جلتين ايقاعيتين فالهدما اتفاقا وبعد طلاقين معلقين أوطلاق معلق وعتق معلق فاليهما عندمجد وعندأ بي يوسف الى الاخير وانفقوا على انصرافه الى الاخرر في غير العطف وفي المعطوف بعد السكوت كافي ايضاح الكرماني وفيه من الايمان اذاعطف على يمينه بعد سكوته ما يوسع على نفسمه لم يصح كالاستثناء وأن كان فيه تشديد على نفسه صحفاوقال ان دخلت الدارفأ نتطالق وسكت ثمقال وهمة والاخرى دخلت الثانية في المين بخلاف وهذه الدار الاخرى ولوقال هذه طالق ثم سكت وقال وهذه طلقت الثانية وكذافي العيق اه وفى الحداية ذ كرحق كتب في أسفله ومن قام بهذا الذ كرالحق فهووكيلي عافيه ان شاء الله يبطل الذكركاه عنده وعندهما بطل التوكيل والمرادبذ كرالحق الصك كافي القاموس والمرادبين قامبه ان من أخرجه كانله ولاية المطالبة عافيه من الحق وأورد عليم لزوم صحة توكيل المجهول وأجيب بأن الغرض من كتابته اثبات رضاالمدعى عليه بتوكيلمن يوكله المدعى فلا يمتنع المديون عنسماع خصومته عندأ بى حنيفة ودفع بأنه لايفيدعلى قوله لان الرضابتوكيل مجهول باطل فلايفيد على قوله أيضا والظاهر عندى ان محمدا الماذكره ليفيدانه ينصرف الاستثناء الى الكل عنده وان كان فاسدافكيف اذا كان صحيحا بدليل مسئلة ضمان الخلاص مع فساده عنده وقيل بل فائدته التحرز عن قول ابن أبي ليلي فانه لا يصحح التوكيل بالخصومة بلارضا الخصم الااذاوجد الرضابتوكيل وكيل مجهول فينشذ يجوز اكن المذكور ف كتب المذاهب الاربعة ان عندان أ في ليلي بجوز التوكيل بالخصومة بغير رضاالخصم مطلقا اه كذافى فتح القديروفى وكالة البزازية قال لرجلين أيكماباع هذا فهوجاً تزفايهماباع جازقال وكات هذا أوهذا ببيعه فهو باطل اه (قوله وان مات ذي فقالت زوجته أسلمت بعدموته وقال الورثة أسلمت قبل موته فالقول لهم) وقال زفر القول لهالان الاسلام حادث فيضاف الىأقرب الاوقات ولناان سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فمامضي تحكم اللحال كافي جر يانماء الطاحونة وهذاظاهر نعتبره للدفع وماذ كره هو يعتبر الاستحقاق وأشار بكون الزوج ذمياالى انهلومات مسلروله امرأة نصرانية فجاءت مسلمة بعدموته وقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة أساست بعدموته فالقول قوطم أيضاولا يحكم الحاللان الظاهر لايصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليسه أماالورثة فهمالدافعون ويظهرهم ظاهرالحدوث أيضا كمافى الهسداية والتعبير بالاستصحاب أحسن من التعبير بالظاهر فان مايثبت به الاستحقاق كثيرامايكون ظاهرا كاخبار الآحادكثيرا ما وجب استحقاقا كذافي فتم القدير وفي التحرير الاستصحاب الحركم ببقاء أمر محقق لم يظن عدمه وكتبنا تفاريعه فى الاشباء والنظائر فى قاعدة اليقين لايزول بالشك وسيأتى فى آخر باب التعالف. مسائل من الظاهروفى خزانة الا كلمات ذى وله ابنان أحدهمامسلم فبرهن على ان أباه ماتمسلما والآخرعلى أنه مات كافرا أقضى بالمبراث للسلم منهماوان كان شهوده من الذمة وشهود إلى كافرمن

المسلمين وكذالوقال أحدهما كمنت مسلماوكان أبي مسلما فصدقه أخوه وقال وأناكنت مسلمافي

وانماتذی فقالتزوجته أسامت بعد موله وقال الورثة أسلمت قبسل موته فالقول لهم

(قوله والحاصل ان الشرط اذا تعقب جـالاالح) قال في الحواشي السعدية لا يقال كيف خالف أبو حنيفة أصله فان الاستثناء ينصرف الى ذلك في الاستثناء بالاوقوله المستثناء عليه في عرفهم وليس اياه حقيقة فتأمل ويشهد لم الح ويظهر لحسم) لعله ويشهد لم الح ويشهد الآحاد كثيرا) أي كالشهادة ونحوها

(قوله وان كان شهود الذمىمسامين) الظاهر ان المسئلة مصورة عااذا كان أحدا خارجين ذميا والافهو غيرظاهر تأمل (قولهفعلى هـ ندا لايحتاج الى نصديق الاخ الخ) أقولالذى يظهران تصديق الاخ شرط لارئه مشاركا المرأة لانه لوأكذبها يكون معترفا بأن ولده وارثه فيحجب الاخبه فلايرث وكان المؤلف فهمانه شرط لارث المرأة أيضا وليس كذلك فهايظهر فلامنافاة تأمل (قـوله وتمـامه مع بيان مدة التأني في فتح القدير) حيث قال غيرانه احتمل مشاركة غيره وهو موهومواذاتأنىان حضر وارث آخردفع المال اليه لانه خلف عن الميت وان لم عضرأ عطى كلمدع ماأقر بهلكن بكفيل ثقية وان لم بحد كفيلا أعطاه المال وضمنه ان كان ثقة حنى لا يهلك أمانة وان كان غيرثقة تاوم القاضي حتى يظهر أن لاوارث لليت أوأ كبررأ يهذلك م يعطيه المال ويضمنه ولم يقدرمدة التاوم بشئ بل موكول الى رأى القاضى وهذا أشمه

حياته فكذبه أخوه وقال أسلمت بعدموته فالميراث للذي اجتمعاعلي اسلامه قبل موت أبيه وكذا لواختلفافىالرق والعتق فالميراث لمن اجتمعا على عتقه فى حياة أبيه اه وفيها ادبى خارجان دارافى يد ذمى وادعيا الميراث وبرهناقضي به بينهما وانكان شهو دالذي مسلمين والاقضى به للسلم وانكان شهوده كفارا اه وقيد المؤلف بماذ كرمن المسئلة لان اص أة الميت المسلمة لوقالت مات زوجي وهو مسلم وهذه داره ميراثالي وقال ولده وهم كفارمات كافراوصه ق أخوالميت المرأة وهومسلم قال في الخزانة قضت الرأة وللاخ دون الوادوفيه الومات رجل وأبواه ذميان فقالامات ابننا كافر اوقال واده المسلمون مات مسلما فيراثه للولد دون الابوين اه وحاصله أنهماذا اختلفوا في موت الميت على الاسلام أوالـكفر فالقول لن يدعى أنه مات على الاسلام فعلى هذا الا يحتاج الى تصديق الاخ فى المسئلة السابقة وتكفى دعوى المرأة أنه مات مسلما كالايخني والاف الفرق (قوله وان قال المودع هذا ابن مودعى لاوارثله غبره دفع المال اليه) أى وجو بالاقرار ه ان مانى يده ملك الوارث خلافة عن الميت قيد باقرار ه بالبنوة الانهلوقال هذا أخوه شقيقه والاوارث له غيره وهو يدعيه فالقاضى يتأنى ف ذلك والفرق ان استحقاق الاخ يشرط عدم الابن مخلاف الابن لانه وارث على كل حال وتعامه مع بيان مدة التأنى في فتح القدير وقيد بقوله لاوارثله غيره لانه لوقال له وارث غيره ولاأدرى أمات أم لالا يدفع اليه شئ لاقيل التاوم ولابعده حتى يقيم المدعى بينة تقول لانعل اهوار ثاغيره وأشار بالوديعة الى أن المديون اذاقال هذا ابن دائتي فانه يؤمر بالدفع اليه بالاولى وقيد بالوارث احترازا عمااذا أقرأ نه وصيه أووكيله أوالمشترى منه فانه لايدفعهااليه الفيه من ابطال حق المودع في الدين بازالتهاعن بده لان بدا لمودع كيد المالك فلايقبل اقراره عليه ولا كذلك بعدموته بخلاف مااذا أقرأنه وكيل الطالب بقبض دينه حيث يؤمر بالدفع اليه لانهاقرار بخالص حقها ذالديون تقضى بأمثا لحافاو دفع الى الوكيل فى الوديعة قيل لايستردها لكونه ساعيانى نقض ماأ وجبه وكان ينبغى أن يستردهالبطلان اقراره فى حق المالك والحفظ واجب عليه فكان بالدفع متعديا ولذاضمن اذا أنكر المالك التوكيل ولولم يسلمهاالى الوكيل حتى ضاعت فقيل لايضمن وكآن ينبغى أن يضمن عملا عافى زعمه وقيد بالوديعة للاحتراز عن الملتقط اذا أقربها لرجل ففيه اختلاف كاذ كره الشارح والعارية والعين المغصوبة كالوديعة ومراده من الأبن من يرث بكل حالفالبنت والاب والام كالابن وكلمن برث في حال دون حال فهو كالاخ وفي فتح القد برولوا دعى أنه أخوالغائب وأنهمات وهووارثه لاوارثله غيرهأ وادعى انهابنه أوأبوه أومولاه أعتقه أوكانت امرأة وادعت أنهاعمة الميت أوخالته أو بنت أخيه وقال لاوارث له غيرى وادعى آخوا له زوج أوزوجة لليت أوان الميت أوصىله بجميع ماله أوثلثه وصدقهماذ واليد وقال لاأدرى لليت وارث غيرهما أولالم يكن لمدعي الوصية شئ مهذا ألاقرار ويدفع القاضي الى الابوالام والاخ ومولى العتاقة أوالعمة أوالخالة أوبنت الاخت اذا انفرد أماعند الاجتماع فلايزاحم مدعى البنوة مدعى الاخوة اكن مدعى هذه ادشياء اذازاحه مدعى الزوجية أوالوصية بالكل أوالثلث مستدلاباقر ارذى اليدفدعي الاخوة أوالبنوة أولى بعدما يستحلف الابن ماهذه زوجة الميتأ وموصى لههذا اذالم تكن بينة على الزوجية والوصية فانأقام أخذبها اه وأشار المؤلف الىأنذا اليدلوأ فرأن الميت أقر بأن هذا ابنه أوأبوه أومولاه أعتقه أوأوصىله بالكل أوثلثه أوان هذه زوجته فالمال الابن والمولى كالوعايناه أفر بخلاف النكاح وولاء الموالاة والوصية لانذا اليدأقر بسبب ينتقض كذافى فتح القدير ومن دعوى الجمع وان كانت في بدر يدفياء أحد الزوجين فصدقه زيديؤم ماعطاء أقل النصيبين لاأ كترهما اه قيد بتصديقه لانه لو برهن وقالالانعلمله وارثا آخرفله أكثرالنصيبين اتفاقا كذافى شرحه لابن الملك

البنوة ثبوت الارث فلا يكون الاقرار بالبنوة اقرار ابالمال اه وفي البناية فان قيل ينبغي أن يضمن المودع هناللقرله الثانى كإقلنا فيمودع القاضي المعزول اذابدأ بالاقرار عمافي بده لانسان ممأقر بان القاضى المعزول سامه فانه يضمن للقاضي على ماصمن قبل قلناهذا أيضا يضمن نصيبه اذا دفع الى المقرله الاول بغيرقضاءالفاضي اه وهذاهوالصواب كمافى فتبح القدير وقيدباقراره بالولد لانه لوأقرالمودع بهالرجل ثم قال لابل وديعة فلان أوقال غصبت هذامن فلان لا بلمن فلان وكذا العارية فأنه يقضى به للاول ويضمن للثاني قميته وكذافي الاقرار بالدين فلوقال هذا لفلان الانصفه فلفلان فكأقال ولوقال هذان لفلان الاهذا فلفلان كانمصدقا فلوقال هذا لفلان وهذالفلان المقرله الاالاول فأنهلي لم يصدق وهماللاول ولوقال هذا لفلان وهذا لفلان المقرله الانصفه الاول فانه لفلان كان جائزا ولوقال هـنه الحنطة والشعيرلفلان الاكرامن هذه الحنطة اذا كانت الحنطة كثرمن الكركذافي الأصللولانا محدمن الدعوى (قولهميرات قسم بين الغرماء لايكفل منهم ولامن وارث) وهذاشئ احتاط به بعض القضاة وهوظلم وهنداعندأ بي حنيفة وقالايا خندال كفيل منهم أطلقه فشمل مااذا ثبت الدين والارث بالبينة أو بالا قراروا خلاف فالاول ولاخلاف فأخذه فى الثانى وهي واردة على اطلاقه وشمل مااذاقال الشهودلا نعلمه وارثاغيره وهنالا يؤخذال كفيل اتفاقا وجمع قوطما أن فى التكفيل نظرا للغائب على تقدير وجوده ولان وجود آخرموهوم فلايؤخر الثابت قطعاله وأشار الى عدم التكفيل فىدعوى الشراءعلى ذى اليد وفى بيع العبد المأذون الدين وقيد بالميراث لأنه يأخذ كفيلا اذادفع النفقة لامرأة الغائب أواللقطة أوالآبق آلى صاحبه وأطلق فى الوارث فشمل مااذا كان عن يحجب أولا وقيد بعدم التكفيل لأن القاضى يتاوم ولا يدفع اليه حتى يغلب على ظنه أنه لاوارث له غيره ولاغر بمله آخ انفاقا لانهمن بابالاحتياط لنفسه بزيادة علم بانتفاء الشريك المستحق معمه بقدرالامكان وقدر مدته مفوض الى رأى القاضى وقدره الطحاوى بحول والمراد بالتأنى تأخير القضاء الى المدة المذكورة كافى غاية البيان لا تأخير الدفع بعد القضاء وحاصل ماذ كره الصدر الشهيد أن المدعى لو برهن على أنه مات وتركهام يراثالو رثته ولم يذكر واعددالو رثة ولاقالوالا نعلم له وارثاغ يره فانه لايقضي له وان بينوا عددهم وقالوالانعلم له وارثاغيره وكان ذلك الوارث مالا يحجب عال فاله يقضى ولايتأني ولايكفل وان كان من يحجب بحال تأنى ثم يقضى وان شهدوا أنه ابنه ووارثه وأنه مات وتركها ميراثاله ولم يقولوا لانع له وارثاغير و تاوم القاضى زمانا م قضى ولا يأخذمنه كفيلاعند وخلافا لهما ويدفع لأحدالزوجين أوفر النصيبين عند محد وعندأى يوسف أقلهما وقوله وهنداشئ احتاط يه بعد القضآة وهوظم كالام أبى حنيفة وعنى به ابن أى ليلى فانه كان يفعله بالكوفة والمراد بالظلم الميل عن سواء السبيل وفيه دليل على أن الجتهد يخطئ ويصيب وعلى أن أباحنيفة برىء من الاعتزال لا كاظنه البعض بسبب مانقله

يوسف بن خالدالستنى عنه أنه قال كل مجتهد مصيب والحق عندالله واحد وتأويله ان كل مجتهد مصيب بالاجتهاد وان أخطأ ماعندالله والدايل على محتهدا التأويل أنه لوحل على ظاهره لكان متناقضا فقوله الحق عندالله واحد يفيدان ليس كل مجتهدا صاب الحق والالكان الحق متعددا فلزم أن معنى قوله كل مجتهد مصيب أى مصيب حكم الله تعالى بالاجتهاد كافى فتح القدير وفى البزازية من الدعوى

(قوله وان قال لآخوهذا ابنه أيضا وكذبه الأول قضى للاول) أى قال المودع هذا ابنه بعد اقراره الاول بانه ابنه وكذبه المقرلة الله وكذبه ولم يذكر المصنف ضمان المودع المثانى لاختلاف الشارحين فيه في غاية البيان أنه لا يغرم المودع للابن الثانى شياً باقرار هله لان استحقاقه لم يشعق التلف وهذا لانه لا يغرم من مجرد شوت

وانقاللآخوهذا ابنهأيضا وكذبه الاولقضى للاول ميراث قسم بين الغرماء لايكفل منهم ولامن وارث

ولوادهی دارا ارثا لنفسه ولاخه غانب و برهن علیه أخذ نصف المدعی فقط

(قوله هـلهي بالمال أو بالنفس) في حاشية أبي السعود قالشيخنافي الدررأىلم يؤخف منهمم كفيل بالنفس عندالامام وقالا يؤخذ فهذاظاهرفي كفيل بالنقس ثم رأيت لتاج الشريعة (قوله وهذا عندالامام مطلقاالخ) مثله فى الهداية وغيرها وفيهان حذا الاطلاق لايظهر بعد تقييد المسئلة بقوله وبرهن عليه فكان ينبغى عدم التقييدبه تأمل قوله كما صرح به في الجامع الكبير) حيثقال اعمايكون قضاء على جيع الورثة اذا كان المدعى فى بدالوارث الحاضر ولوكان البعض في يده ينفذ بقدره لان دعوي العين لانتوجه الاعلىذي اليد فلايكون خصاعنهم الافي قدرماني بده بخلاف مااذا كان المدعى على الميت دينا حيث ينتصب فيسه بعض الورثة خصما عـن الكل مطلقاكذا في الزيلمي وقدوله مطلقاأي ٠ سواء كان في بد الوارث عين تركة أملا ووجه الفرق وين الدين والعين ان حق الدائن شائع في جيع التركة بخلاف مدعى العين أبو السعود

بعدنقل عبارة الكأبعن الامام الاعظم قالواهدا كشفعن مذهبه بان المجتهد يخطئ يضا قيل اذا قولهما بجوازالتكفيل كشف عن الاعتزال وأنت خبير بان هذا الايراد باطل فانهما جوزا بالاجتهاد أخذال كفيل قياساعلى ردالآبق واللقطة فانى يلزممنه كون كل مجتهد مصيبا والاستدلال من وصف الامام بالظلم بناء على ملازمة عادية كانت فى تلك العصر من عدم تقايد القضاء الامن الجتهد فكان التكفيل الصادرمن القاضى تكفيلامن الفاضى المجتهد ويكون المراد من بعض الفضاة القاضي المعهودوز يفأ يضابان المجتهداذا أخطأ فلهأجر بلاخلاف وغايته أنه بالتكفيل أخطأ فلايكون ظلما فلايصح الاستدلال وأجيب عنمهان الامام قال وهوظلم وميل فالوصف بالميل دل على أن المراد بالظلم وضع الشي في غير موضعه والاطلاق ولوبالجازدل أنه يخطئ اذ لولاه الصح ذاك فصل الكشف بالوصف الواقع من الامام بالاتصاف في الواقع اه وحاصله أن وصفه بان فعله ظلم لا يقتضي أنه في الواقع ظالم بمعنى مس تكب للحرام وان صحأن يقال انه ظالم أى واضع لاخذ الكفيل في غير موضعه والقصود تأويل العبارة بحيث لاتفيد ان القاضى بأخذه الكفيل آثم لان ثبوت الاجرله فى ذلك ينافى الاثم وفى الاصل قال أبوحنيفة أرأيت لولم يجدكفيلا كنت أمنعه حقه بشئ أخاف ولم يستبن بعد ولم بجب عليه بعد اه والأولى في الجواب عن قول الامام في حق ابن أبي ليلي مع كونه بحتهدا ماقاله في التاويح وعبارته والخطئ فى الاجتهاد لا يعاقب ولا ينسب الى الضلال بل يكون معذور اوما جورا اذ ليس عليه الابذل الوسع وقدفعل فلم ينل الحق لخفاء دليله الاأن يكون الدليل الموصل الى الصواب بينا فاخطأ المجتهد التقصير منمه وترك مبالغة فى الاجتهاد فانه يعاتب ومانقل من طعن السلف بعض معملي بعض فى المسائل الاجتهادية كان مبنيا على أن طريق الصواب بين في زعم الطاعن اله وفي مناقب الكردرى مازال أبوحنيفة بخطئ ابن أبى ليلى وهوقاضي الكوفة حتى عزله الخليفة واعلم اننا كتبنا فى باب النفقة ما يفيد ان المراد بالكفيل الكفيل بالمال لقوله فى الذخيرة فاذا حضر الزوج وأثبت اله كان دفعها لها فان شاءرجع عليها وان شاء رجع على الكفيل الى آخره ولمأرحكم الكفالة على قوطما فى مسئلة الكتاب هل هي بالمال أو بالنفس (قُولِه ولوادعي دارا ارثالنفسه ولأخ له غائب و برهن عليه أخذ نصف المدعى فقط ) أى أخذ نصيب نفسه وترك نصيب أخيه الغائب في يددى اليدوهذا عند الامام مطلقا وفصل الشيخان بين جوودنى اليدفيؤخذ منه ويجعل فى يدأ مين والاترك فى يده لخيانته بجحوده فلانظر في تركه فيده وله أن الحاضر ليس بخصم عن الغائب في الاستيفاء وليس القاضي التعرض بلاخصم كمااذارأى شيأ في بدانسان يعلم أنه لغيره لاينتزعه منه بلاخصم وقدار تفع جوده بقضاء القاضى بالكل قيدبعدمأ خذنصيب الغائب لان القاضى يقضى بالكل ارثا بخصومة الحاضر لانتصاب أحمدالو رثة خصمالليت فلذا تقضى منها ديونه وتنفذوصاياه ولاتعاد البينة اذاحضر الغائب ولاالقضاء ولم يذكرالشارحفيه اختلافا وذكره فىجامع الفصولين وصحح أنه لايحتاج وكذا ينتصب أحدهم فهاعليه مطلقا ان كأن ديناوان كان في دعوى عين فلابدمن كونها في يده ليكون قضاء على الكل وأن كان البعض في يده نفذ بقدره كاصرح به في الجامع الكبير وظاهر ما في الهداية والنهامة والعناية انه لابدمن كونها كلهافي يده في دعوى الدين أيضا وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين وهوالحق وغيره سهو وفى قوله أخذنصف المدعى فقط اشارتان الاولى الهلايؤ خذمن ذى اليد كفيل لان القاضى نصب لقطع الخصومات لالانشائها الثانية ان الحاضر يأخ فالنصف مشاعاغ بر مقسوم كاصرح بهالعمادى فى الفصول وقيدبالعقار لان المنقول يوضع عندعدل الى حضور صاحبه وقيل هوكالعقار لايؤخذمنه ولاشكانه على قولهما يؤخذنمنه ويوضع على يدعدل وأجعواعلى أنه

V

وظاهرهان وكيل إتاالا ليس بخصم) قال الرملي يجب تقييده بمااذا وكله السلطان بجمعه وحفظه أمااذا وكله بان يدعى ويدعى عليه أيضا تسمع دعواه والدعوى عليسه و يملك في ذلك ما يملكه السلطان وهذه المسئلة كثيرة الوقوع وهذه المسئلة كثيرة الوقوع ويتفرع من ذلك ان المزارع لا يصلح خصا عن يدعى الملك في الارض وكذلك المقاطع المسمى

ومن قالمالی أوماأملك فى المساكين حلى المساكين صدقة فهوعلى مال الزكاة ولوأ وصى بثلث ماله فهو على كل شئ

بلغتهم تيمار ياتأمل هدا وسئل شيخنا ابن الحانونى عن هذه المسئلة فاجاب عماد كوه الشيخزين هنا أى بين الصدقة و بين الوصية وقوله علافها أى الوصية لوقال الحن وهذا بخلاف التنجيز لانه بعداليمين وهذا بخلاف الوصية لمانى وصايا الخانية ولوقال أوصيت بثلث مالى الوصي له لفلان وليس لهمال ماستفاد مالا ومات كان الوصى له مالا ومات كان الوصى له مالا ومات كان الوصى له مالا ومات كان الوصى له

لايؤخذلومقرا كذاف جامع الفصواين مؤننبيهات ﴾ الاول اعماينتصب الحاضر الذي في يده العدين خصماعن الباق اذا كانت العين لم تقسم بين الخاضر والغائب فان قسمت وأودع الغائب نصيبه عند الحاضركانت كسائرأ مواله فلاينتصب الحاضر خصاعنه ذكره العتابى عن مشايخنا وف جامع الفصولين من السابع والعشرين ولوأ ودع نصيبه من عين عندوارث آخوفادى رجل هذا العين ينتصب هذا الوارث خصما اذينتصبأحد الورثة خصما عن الباقين لوكان العدين بيده بخلاف الاجنى اه الثاني اعالاتسمع دعوى الغائب اذاحضر بشرط أن يصدق ان العين ميراث بينه وبين الخاضر امالوأ نكر الارث وادعى انه اشتراهاأ وورث نصيبه من رجل آخولا يكون القضاء على الحاضر قضاء عليه فتسمع دعواه وتقبل بينته كمافى الفصولين فالحاصل الهانما ينتصبخها عن الباقي بشلانة شروط كون العين كالهافيده وأن لاتكون مقسومة وان يصدق الغائب على انهاارت عن الميت المعدين الثالث انما يكني شبوت بعض الورثة ان لوادعي الجيم وقضي به امالوادعي حصته فقط وقضي بها فلايثبت حق الباقين كذافى جامع الفصولين من السابع والعشرين الرابع ادعى بيتا فقال ذواليدانه ملكي ورثته من أبى فاوقضى عليه يظهر على جيع الورثة فليس لاحدمنهم أن يدعيه بجهة الارث اذصار مورثهم مقضياعليه فاوادعاه أحدهم ملكامطلقا تقبل اذلم بقض عليه في الملك المطلق فاوادعاه ذواليد ملكامطلقا لاارثالا تصيرالورثة مقضياعليهم فلهمأ خذه بدعوى الارث لكن ليس لذى اليدحصة فيه اذقضى عليه اله بَر إس اذا كانت الورثة كبار اغيبا وصغير انصب القاضي وكيلا عن الصغير لسماع دعوى الدين على الميت والقضاء على هـ قد الوكيل قضاء على جيع الورثة السادس اذا أثبت المدعى دين على بعض الورثة وفي يده حصة فانه يستوفى جيع دينه عماني بدا لحاضر ثم يرجع الحاضر على الغائب بحصته وهمافى خزانة المفتين السابع يحلف الوارث على الدين اذا أنكره وأن لم يكن لليت تركة وهمافي البزازية الثامن يصح الاثبات على الوارث وان لم يكن لليت تركة وهما في البزازية التاسع لولم يكن لليت وارث فاء مدح للدين على الميت نصب القاضي وكيلاللد عوى كافى أدب القضاء للخصاف وظاهره ان وكيل بيت المال يس بخصم (قوله ومن قال مالى أوماأملك فى المساكين صدقة فهوعلى مال الزكاة ولوأوصى بثلث ماله فهوعلى كلشئ والقياس استواؤهما فيتصدق بالكل وبهقال زفر ولكنافر قنابينه مااستحسانا باعتباران ايجاب العبد معتب ربايجاب الله تعالى بخلافها لانهاأ خت الميراث تجرى في كل مال الزكاة أطلقه في مال الزكاة فشمل جيع الاجناس كالسوائم والنقدين وعروض التجارة بلغت نصابا أولاسواء كانعليه دين مستغرق لحاأولا لان المعتبر جنس ماتجب فيهالزكاة مع قطع النظرعن قدرها وشروطها فان قضى دينه لزمه أن يتصدق بعده بقدره وشمل الارضالعشرية عندالثاني لكونها مصرفها مصرف الزكاة ومنعه مجدلما فيهامن معنى المؤنة ولذاوجب العشر فىأرض الصبى والمكاتب والإوقاف وضمأ باحنيفة اليه فى النهاية معزيا الى التمر تاشى ولاتدخل الخراجية لتمحضها للؤنة وغرج رقيق الخدمة ودور السكني وأثاث المنازل وماكان من الحوائج الاصلية وتسوية المصنف بين قوله مالى وبين قوله ماأ ملك هوالصحيح لانهما يستعملان استعمالا واحدا فكان فيهماالقياس والاستحسان خسلافاللبعض واختاره في المجمع وماصححناه تبعاللشار حهو مختارصاحب الهدابة وذكرالقاضي الاسبيجابي ان الفرق بين المال والملك انماهو قول أبي بوسف وأبوحنيفة لميفرق بينهما واختاره الطحاوى فى مختصره وقيده بالتنجيز لانهلو كان معلقا بالشرط

ثلثماترك ثم قال بعده ولوقال عبيدى لفلان أو براذيني لف لان ولم يضف الى شئ ولم ينسبهم يدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل الملوت اله لكن قد يقال الوصية في معنى المعلق وفي ما شية أبى السعود وقوله والحادث بعده ظاهره ولو بعد وجود الشرط لكن ذكر

الابيارى مانصه لوعلقه بشرط دخل المال الموجود عند الميين والحادث بعده الى وجود الشرط اه (قوله ثم يفعل ذلك) أى المحلوف عليه وقوله فلا ينزمه شئ يعلم منه كما نقل عن المقدسي ان المعتبر الملك حين الحنث لاحين الحلف اه ويؤخذ منه أيضاان ما فيه خيار الرؤية لا يملك المسترى حتى براه و يرضى به (قوله وقد ظهر لى ان صاحب المداية الحز) ما ظهر له سبقه اليه صاحب الكفاية حيث قال قوله لا نها خلافة كهى أى كالوراثة ( فرله و لله حل تعت الوصية بالمال

نحوقوله مالى صدقة فى المساكين ان فعلت كذادخل المال القائم عند التميين والحادث بغده وقيد بتموله فهوصدقة لانه لوقال للهعلى ان أهدى جيع مالى ان فعلت كذا أوجيع ملكي فانه يدخل فيمجيع مايملكه وقت الحلف بالاجماع فيجبأن يهدى ذلك كله الاقدر قوته فاذا استفادشيأ آخر تصدق بمثله كذاذ كرالاسبيجابي وف حيل الولوالجية من آخرهارجل قال ان فعلت كذا فجميع ماأملكه صدقة فى المساكين فأرادأن يفعل ولا يحنث يبيع جيع ما يملكه من رجل بثوب فى مند يل يقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم ينظر الى الثوب ويرده بخيار الرؤية فلا يلزمه شي اه وأشار بقوله فهو على مال الزكاة دون أن يقول يتصدق عال الزكاة الى انه اذالم يكن له مال سوى ما دخل تحت الا يجاب عسك من ذلك قدر قوته فاذا أصاب شيأ بعد ذلك تصدق عثل ماأ مسك لان حاجته مقدمة ولم يبين في المسوط قدرماعسك لانذلك يختلف باختدلاف العيال وباعتبار ما يتجدد لهمن التحصيل فيمسك أهلكل صنعة قدرما يكفيه الىأن يتجددله شئ وقيدبالمال والملك من غيير تعيين شئ للاحتراز عااذاقال ألف درهم من مالى صدقة ان فعلت كذا فف عله وهو لا علك الأمائة لا يلزمه الا بقدرما علك رواه ابن سماعة عن محمد وكذاعن نصير وبه أخذالفقيه وان لم يكن له شي لا يجب عليه شي كذافي ما ل الفتاوى من الايمان والصمير في قوله فهوعائد الى المال وكذا لوأوصى عماله ولاوارث له أوكان له وأجازها فان الموصىله يستحق جيعماله تماعم انه وقعنى الهداية هنا ان الوصية خلافة كالوراثة وهومشكل فان المصرحبه انملك الموصىله ايسبطريق الخلافة كملك الوارث قال الصدر الشهيد ف شرح أدب القضاء ان الموصى له أيس بخليفة عن الميت وطندا لا يصبح اثبات دين الميت عليمه وانمايصح على وارثأ ووصى ولوأ وصى له بعبد اشتراه فوجه به الموصى له عيبا فانه لا يرده بخلاف الوارث ويصيرالوارث مغرورا لواستحقت الجارية بعد الولادة كالمورث بخلاف الموصى له اه ولمأرأ حدا من الشارحين بينمه وقدظهرلى ان صاحب الحداية أراد بالخلافة ان ملك كل منهما يكون بعد الموت لا بعني انه قائم مقامه وعمايدل على عدم الخلافة مافى التاخيص بعدبيان انملك ليس خلافة اله يصح شراؤه ماباع الميت باقل عماباع قبل نقد الثن بخلاف الوارث وقدمناتم يف المال أول كتاب البيوع ولا فرق فى مسئلة الكتاب بين ان يقول ثلث مالى الفقراء أولف الان وكذالوقال المثى افدلان أوسدسي فهو وصية جائزة وقيد بالوصية لانه لوقال المثمالي وقف ولم بزد قال في البرازية من الوصايا ان ماله دراهم أودنانير فقوله باطل وان صياعاصار وقفا على الفقراء ولوقال ثلث مالى للة تعالى فالوصية باطلة عندهما وعند محمد ينصرف الى وجو والبر ولوقال ثلث مالى فىسبيلاللة فهوللغز وفانأ عطوه حاجا منقطعاجاز وفىالنوازل لوصرف الىسراج المستجد يجوز اه وسيأتى تمامه فىالوصايا ان شاءاللة نعالى وهمل يدخم ل تحت الوصية بالمال ماعلى الناس من الديون قالوا ان الدين ليس عمال حتى لوحلف ان لامال له وله دين على النماس لم يحنث

ماعلى الناس من الديون) أقمول فوصايا المنظومة الوهبانية اشارة الى أن فى المسئلة خداد فاورجح الدخول حيث قال وفي ثلثمالي مدخهل الدين أجدر قال شارحها العلامة ابن الشحنة المسئلة في القنية زمز لبرهان صاحب المحيط وقال اوأوصى بثلث ماله لايدخل الدين شمرمن للاصل وقال يدخلقال المسنف وفي حفظي من فتاوى قاضيخان رواية دخول الدين في الوصية بثلث المال والمراد مدخوطا أن مدخل النهافي الوصية ولايسقط فيجعل كأنها لم تكن اه وفي وصايا الكنز أوصىله بألف وله عين ودين فان حرج الالف من ثلث العين دفع اليه والافثلث العين وكلماخرج شي من الدين له ثلثه حتى يستوفى الالف وهذهغير مسئلتنا ومأنقله عن حفظ ابن وهبان بخالفه ماذكره المؤلف هنا عن الخانيــة ورأيت في وصايا الظهير بة

اذا كانمائة درهم عين ومائة درهم على أجنبى دين فارصى لرجل بشلث ماله فانه يأخذ ثلث العين دون الدين أخذ منه ثلث حتى يخرج يأخذ ثلث العين دون الدين ألا ترى ان حلف أن لا مال أه وله ديون على الناس لم يحنث ثم ماخرج من الدين أخذ منه ثلث حتى يخرج الدين كله لانه لما تعين الخارج ما لا التحق عما كان عينا في الا بتداء ولا يقال لمالم يثبت حقه في الدين قبل أن يتعين كيف يثبت حقه في الدين القول مثل هذا غير عمت عنا لا ترى ان الموصى له بشك المال لا يثبت حقه في القصاص ومتى انقلب ما لا يثبت حقه فيه ه و يمكن أن يوفق بين القول بن بهذا فتدبر والله تعالى أعلم

ومن أوصى اليسهولم يعسلم بالوصية فهو وصى بخلاف الوكيل

(قوله ولاشكان الدين تحب فسه الزكاة بشرط القيض) أي فاذا قبض يصرمالا فسنبنىأن يدخل ومقتضى ماقالوا ان الدين ليس عالأن لايدخل (قوله ولو باع الوكيل قبل العلم بهالم يجز ) أى لم يلزم لانه بيع الفضولي فيتوقف على اجازيه بعد العرا وعلى اجازة الموكل (فوله ليكون ذلك قبولا) حاصله ان بيعه ونحوه قبل العلم قبول قال في نور العين من الفصل ۲۳ عاز بامات و باع وصیه قبل عامه بوصا يتمه وموته حازاستحساناو يصيرذلك قبولا منه للوصاية ولاعاك عزل نفسه (قوله وفي ان الوصاية لا تقبل الخصيص) قال الرملي ليس على اطلاقه لان ايصاء القاضي يقبل التخصيص قال في كتاب الدعموى مسن فتاوى قاضيخان ولوقالالقاضي لرجل جعلنك وصيالليت يصروصيا فانخص شيآ أوقال فى كذا يصير وصيافى ذاك الشئ خاصة لان ايصاء القاضي يقبل التخصيص بخلاف ايصاء الميت اه وهكذاذ كرهذا الشارح نىفوائدە

ولاشكأن الدين بحب الزكاة فيه بشرط القبض فينبغي أن يدخل يحت النذر بالمال ولكن في الخانية ولاتدخسل الديون وفى كلام الشارح فى الوصاياما يفيد دخول الدين فى الوصية بالمال لانه يصير مالا بالاستيفاء فتناولته الوصية خصوصا قالوا انها أخت الميراث وهو يجرى فيهما وفي الجامع للصدر ان اشتريت بهذه الدراهم فهي صدقة واشترى بهايحنث قال ان بعت عبدالى فدمنه صدقة صح نذره وقبضه شرط فانمات عنده أواستهلكه قبل قبضه سقط وكذابعده فعايتعين رده دون غدره كالزكاة قال ان بعت هذا الكروهذه المائة فهما صدقة و باع يتصدق بالكردون الدراهم للتعين وعدمه وعالهالا نظيرهان نكحتهما وأحدهم اعرمه أواشتر يتهما وأحدهم احقالت ان تزوجت فهرى صدقة صح فان ارتدت أوقبلت سقط قبل قبضه وكذابعده فيايتعين رده وعلى هذا الطلاق وفيايتخير تتصدق بماتقبضه اه (قوله ومن أوصى اليه ولم يعلم بالوصية فهووصى بخلاف الوكيل) حتى لو باع الوصى شيأمن التركة قبل العلم بالوصية جاز البيع ولو باع الوكيل قبل العلم بهالم يجز والفرق ان الوصية خلافة فلاتتوقف على العلم كتصرف الوارث ملكا وولاية حتى لو باع الجد مال ابن ابنه بعد موت الابمن غيرعلم عوته جاز وأماالوكالة فاثبات ولاية التصرف في ماله لااستخلاف لبقاء ولاية الموكل والاذن للعبدوالصيى في التجارة كالوكلة فلاتثبت الابعدالعلم ولايجوز تصرف المأذون قبله هكذا أطلقه الشارح وفى شرح المجمع لابن فرشته من المأذون ان كان الاذن خاصا بان قال أذنت لعبدى فلان ولم يشهدبين الناس فعلم العبدبه شرط لصير ورته مأذونا وان كانعاما كاذاقال المولى لاهل السوق بايه واعبدى فلانا يصير مأذونا قبل العلم اه ومثل الوكالة الامر باليد للرأة حتى لوجه لأمرها بيدهالايصيرام مهابيدها مالم تعلم حتى لوطلقت نفسها قبل العلم لايقع كذافى الخانية من فصل الام باليدمن الطلاق وفى وكالة البزازية وفى الجامع الصغير الوكيل قبل عامة بالوكالة لا يكون وكيلا وعن الثاني خلافه امااذاعم المشترى بالوكالة واشترى منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكيلا بالبيع بان كان المالك قال للشترى اذهب بعبدى الىز يدفقل له حتى يبيعه بوكالته عنى منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هومنه فالمذكورف الوكالة انه يجوز وجعل معرفة المشترى كمعرفة البائع وفى المأذون ما يدل عليه فان المولى اذاقال لاهل السوق بايعوا عبدى فبايعوه ولم يعلم به العبد يصح وفى الزيادات انه لا يجوز الى آخره وهوحسن وأشار بقوله فهو وصى الى انه لا يتمكن من اخراج نفسه عن الوصاية بشرط أن يتصرف من بيع أوغيره ليكون ذلك قبولا والافله اخواج نفسه قبل القبول وعلى هذا فقدترك المصنف قيدا الإبدمنه وهوان يقول ومن أوصى اليدولم يعلم فتصرف فهووصي كمافى الحداية وان لم يتصرف فليس بوصى لعدم القبول وفى الخانية أودعه ألفا ثم قال فى غيبة المودع أمرت فلانا ان يقبض الالف التي هى عند فلان ولم يعلم فلان بكونه مأمور ابالقبض ومع ذلك قبضه بدفع المأمورله وتلف عنده فالمالك بالخيار فى تضمين أيهما شاءالقابض والدافع وان سلم الدافع العالم بالاذن والقابض لا يعلم به فتلف عند القابض لاضمان على واحدمنهما لان المستودع دفع بالأذن ولولم يعلم أحدهما بالاص فقال المأمور للودع ادفع الى وديعة فلان أدفعها الى صاحبها أوقال ادفعها الى تكون عندى لفلان فدفع فضاعت فارب الوديعة نضمين أيهماشاء في قول أبي يوسف وعد اه ثم اعلم ان الوصاية والوكالة يجتمعان ويفترقان فيفترقان فىمسئلة الكتاب وفيأن الوصاية لاتقبل التخصيص والوكالة تقبلها وفي انه يشترط في الوصى ان يكون مسلما حوابالغاعا فلابخلاف الوكيل الاالعقل وفي ان الوصى اذامات قبل تمام المصلحة اصبالقاضي غيره ولومات وكيل الغائب لاينصب غيره الاعن المفقو دالمحفظ وفي ان القاضي يعزل الوصى بخيانة أوتهمة بخلاف الوكيل عن الحي وتمامه في الاسباه والنظائر في فن الفروق مماعلم

(فولەرھىموا الەركىلالے) نى مرأيت بخطالشيخ شرف الدين الغزى محشى الاشياه انهم المجعاوه وصيامن كل وجه ولاوكيلا كذلك بل له شـــٰـبهبالوصى حتىصح تفويضه فيمرضمونه وشبه بالوكيل حتى ملك الواقف عزله من غيرشرط عدلى قول أبي بوسف وأمآ عملى قول محدفهو وكيل عـن الموقوف علمهم كما ذكره في الانسباه قات ومسن أعامه بالوكالة صح تصرفه ولايثبت عزلهالا بعدل أومستورين كاخبار السيد نجناية عبده والشفيع والبكروالمسلم الذي لم يهاجر واو باع القاضي أوأمينه عبدا للغرماء وأخذالمال فضاغ واستحق العبدلم يضمن وقول عدمشكل اذمقتضي كونهوكيلا عنهمان لميم عزله معان الظاهير من كالرمهم انهلايصح بلاو عـزله القاضي لم يصحاذا كان منصوب الواقف الا بخيانة اله قلت ولايبعد كاقال شيخنا حفظه الله تعالى أنه وكيل مادام الواقف حياوصي بعدوفاته والظاهر

أن مراد محمد أنه نظير

الوكيل في سعيه المم لا وكيل

حقيقة اذليست ولايتم

منهم تأمل (قوله وينبغي

ان صاحب الهداية ذكر هناان الوصاية خلافة لانيابة كالوراثة وقال قبله ان الوصية خلافة كهي وقدمنا مافى الثانى وأماالاول فالمرادانه خليفة الميت فى التصرف كالوارث لافى الملك بخلاف الخلافة فى الوصية فانها في الملك لافي التصرف وممايدل على إن الوصى خليفة الميت ما في خزانة المفتين لومات عن وصى وابن صغيرودين فقبضه الوصى بعدباوغ الصغير جازا لااذانهاه ثماعلم انهم فرقوا بين الوارث والوصى فى مسئلة لوأ وصى بعتق عبد ملك الوارث اعتاقه تنجيزا وتعليقا وتدبيرا وكتابة ولا يملك الوصى الاالتنجيز وهى فى التلخيص عُمَاعلم أنه صرح فى التلخيص بان وصى القاضى نائب عن الميت لاعن القاصى ولم أرنقلافي حكم وصايته قبل العلم وكذافى حكم تولية الناظر من الواقف وينبغي أن يكون على الخلاف فن جعل الناظر وصياقال تثبت قبل العلم ومن جعله وكيلاقال لاوصححوا اله وكيل حتى ملك الواقف عزله بلاشرط (قوله ومن أعلمه بالوكالة صع تصرفه) لانه معاملة لاالزام فيه واعماه واطلاق أطلقه فشمل مااذا كان الخبرعد لاأوغيرعدل كبيرا أوصغيرافلا يشترط فيه الاالتمييز (قوله ولايشبت عزله الابعدل أومستورين كاخبار السيد بجناية عبده والشفيع والبكر والمسلم الذى لم يهاجر) وهذاعند أبي حنيفة وقالالايشترط فى الخبر بهذا الاالممير لكونها معاملة ولهأن فيها الزامامن وجهدون وجه فيشترط أحد شطرى الشهادة اماالعددأ والعدالة أطلقه وهومقيدبان يكون الخبرغيرا لخصم ورسوله فلايشترط فيه العدالة حتى لوأخ برالشفيع المشترى بنفسه وجب الطلب اجماعا والرسول يعمل بخبره وانكان فاسقا اتفاقاصدقه أوكذبه كاذ كوالاسبيجابي وكذااوكان الرسول صغيرا وظاهرماني العماديةانه لابدأن يقولله انى رسول يعزلك ويثبت العزل بكتاب الموكل أيضا ومقيد أيضاء ااذالم يصدقه أمااذا صدقه قبل واوكان فاسقاذ كرهأ يضاومقيدأ يضاء اذا بلغه العزل انكان العزل قصديا أمااذا كان حكميا كموت الموكل فالهيثبت وينعزل فبسل العلم ولم يذكر المصنف اشتاراط سائر الشروط فى الشاهد وجزم فى تنقيح الاصول باشتراط سائر الشروط مع العددة والعدالة على قول الامام الاعظم فلايثبت بخبرالمرأة والعبدوالصى وان وجدالعددأ والعدالة وقلمن نبه على هذا عماعم ان الامام محد بن الحسن نص على خسة منها ولم يذكر مسئلة البكر وانماقاسها للشايخ وذكرمن الحسة الحجر على المأذون ولم يذكر المؤلف الحاقاله بعرل الوكيل فهي ستوزدت عليها ثلاثا احداها في الظهير يةمن كتاب النكاح قال البيع على الخلاف يريدبه اذاقال رجل عدل هذه العين معيبة فاقدم على شرائه كان ذلك رضا بالعيبان كان الخبرعدلا وانكان فاسقافلا اه الثانية فى التنقيح فسخ الشركة الثالثة عزل المتولى على الوقف على القول بصحة عزله بلاشرط أوعلى قول الكل ان كان شرطه الواقف ولمأرها ولكن صرحوابانه وكيل الواقف فيستفادمن مسئلة عزل الوكيل وينبغي أن يزادأ يضاعزل القاضي ولمأره وقدجعل المصنف من هذه المسائل مسئلة المسلم الذي لم يهاجروهو نص مجد في النوادرواختار السرخسي قبول خبرالفاسق حتى تجب عليه الاحكام بخبره لان الخبر له رسول الله صلى الله عليه وسلم والعدالة لاتشترط فى الرسول كماقدمناه وصححه الشارح ورده فى فتح القدير والتحرير بان عدم اشتراط العدالة انماهو فى الرسول الخاص بالارسال والافيلزم على قوله أن لانشترط العدالة فى رواية الحديث وظاهر قولهأو مستورين الهلايقبل خسر الفاسقين وهوضعيف والصحيح قبوله وثبوت هذه الاحكام لان تأثير خبر الفاسقين أقوى من تأثير خبر العدل بدليل انه لوقضي بشهادة واحدعد للم ينفذ وبشهادة فاسقين ينفذ وقوله الابعدل أى بخبرعدل ولايشترط فيه لفظ الشهادة كذافى فتمح القدير (قوله ولو باع القاضى أوأمينه عبد اللغرماء وأخذ المال فضاع واستحق العبدلم يضمن) أى البائع الثمن للشترى لان القاضى قائم مقام الخليفة ولاضمان عليه فلاضمان على القاضى وأمين القاضى

أن برادعزل القاضي) قال الرملي وهوظاهر لانهم صرحوا في كتاب القضاء بانه ملحق بالوكيل كاقدمه هذا الشارح فيه كالقاضي

كالقاضي وهومن يقول له القاضي جعلتك أميناني بيع هذا العبدأ مااذاقال بع هذا العبدولم يزدعليه اختلف المشايخ والصحيح اله لاتلحقه عهدةذ كره شيخ الاسلام خواهرزاده كذاف شرح التلخيص للفارسي وأشار المؤلف رجهالله الى ان العب الوضاع منه قب ل النسليم الى المشترى لم يضمنا كاذكره الشارح والىان أمينه لوقال بعت وقبضت المئن وقضيت الغريم صدق بلاعين وعهدة الحاقا بالقاضي كذافى شرح التلخيص أيضا وفى البدائع من خيار العيب ان العيب اذا كان ظاهر ايرد المبيع مه ينظر القاضي أوأمينه اه وفي قضاء الملتقط أذاوجب عين على مخدرة وجه القاضي لحائلاته من العدول يستحلفها واحد وآخران يشهدان على يمنهاأ ونكولها اه فعلى هذا المستعلف ليس بأمينه والا قبل قوله في العين والنكول وحده ثم اعلم أن القاضي وأمينه لا ترجع حقوق عقد باشر أه لليتيم اليهما بخلاف الوكيل والأب والوصى فاوضمن القاضى أوأمينه عمن ماباعاه الميتم بعد باوغه صح مخلافهم وتمامه فى قضاء العتابية (قوله ورجع المشترى على الغرماء) لان البيع وقع لم ف كانت العهدة عليهم عند تعذر جعلهاعلى العاقد كانجعل العهدة على الموكل عندتعذر جعلها على الوكيل في المحجور عليه قيد برجو عالمشترى لالالوظهر لليتغريم آخر لايشارك الاول فى النمن وان صارمقر ابقبض الامين لان حق المشاركة انما بت بقبض الدين ولم يوجد قبض الدين حقيقة ولاحكما أقصى مافي الباب انه أقر بقبض الامين ثمن ماباعه من التركة وأمين القاضى ليس بنائب عنه لافى البيع ولافى القبض ليكون اقراره بقبضه اقرارا بقبض نفسه حكما بلهونائب عن الميت فى البيع لان المقبوض بدل ملك الميت وله ذالوتوى المقبوض في بدالامين لا يسقط بتواهشي من دين الغريم كذافى شرح التلخيص من الوكالة وأشار المؤلف رجه الله الى ان الغريم خصم المشترى فى الرد بعيب ولكن فى التلخيص منها فان قال أمينه الذي أمره بالبيع فيه بعت وقبضت النمن وقضيت الغر بمصدق بلاعين وعهدة الحاقا بالقاضي ثم الغريم ان أنكر الآيفاء دون القبض كان خصما المسترى في العيب فيغرم الثمن الالغريم آخر فلايشاركه اذالعهدة بالعقد وهوله نفعا كافي توكيل المحجور والمكره والشركه بالقبض وهولليت حتى لم يسقط التوى شيأ وان أنكرهما كان الخصم من يأص ه القاضي لانتهاء الاول بلاحقوق ويبيع فهالاشترى هناأ وغرم الغريم في الاولى نظر اللتعين نظر اوسلطة كمام مهدرا للنقص صار فاللفضل الى دين الغريم قديماوفاء بقصور السلطة كالوظهر مال آئو اه وتوضيحه في شرحه للفارسي ثم اعد أنهم جعاواالنائب كالاصيل فى نائب القاضى وهوالامين وفى الوكيل فينبغى أن يجعل نائب الامام أونائب كهما بدليل ماقدمناه من ان القاضى الماقبل قوله بلايمين الكونه ناثباعن الامام فعلى هـ فايقبل قول أمين بيت المال بلايمين فليحفظ هذا خصوصا انهم جعلوا أمين القاضي كهو فأمين الامام كهو بالاولى وسيأتى نقله عن شرح التلخيص ناثب الناظر كهوفي قبول قوله فاوادعي ضياع مال الوقف أوتفريقه على المستحقين وأنكروا فالقول له كالاصيل اكن مع اليمين وبه فارق أمين القاضي فانه لا يمين عليه كالقاضى وأشار المؤلف أيضا الى ان الوكيل لوادعى ذلك لم يضمن أيضا وف التلخيص ان قال الوكيل بعت وقبضت المن وسلمته الى الآمرأ وضاع صدق وبرئ المشترى للنسليط قصدا أوضمنا ويحلف على التسليم والضياع اذنكوله على نفسه دون المشترى ولايحلف على البيع والقبض للعكس الافي دعوى الغرم لغكس العكس ألاترى انذا اليداذا أقر بالمدعى لصغير حلف على الغرم دون العين ويسلم المبيع

ان كان فى بده النسليط بدالاان كان فى بدالاً من العدم بل يفسخ المشترى أو ينقدرا جعابه على الوكيل الفوت رضا أوسلامة و يسترد المعيب رادا عنه وفاء بالعدل والحقوق و يرجع به على الآمران صدقه فى القبض اذبده بده بد ايل التلف و يبيعه القاضى فيه ان كذبه الى آخر ماذكره فى باب ما يصدق فيه الوكيل

## ورجع المشترى على الغرماء

(قولەوفى البدائعمن خيار العيب الخ) الغرض من ملحق به والافلادخل لهذا الفرعهنا (قوله كمانجعل العهدة على الموكل عندد تعمذر جعلهاعلىالوكيل فىالمحجور عليه) الاولى المحجورعليه صفة للوكيل والمراد مااذا كان العاقد عبدا أوصبيا يعقل البيع وكله رجل ببيعماله فانه لانتعلق الحقوق بهما بل عوكلهما لان التزام العهدة لايصحمنهمالقصورالاهلية فىالصبى وحقالسيد في العبد والاصلأ نهاذا تعذر تعلق الحقـوق بالعاقـــــ تتعلق بأقرب الناسالى العاقد وأقرب الناسفي مسئلتنا من ينتفع بهاذا العقد وهوالغريم كذافي فتحالقدير

وان أمرالقاضي الوصى بييعه لهم فاستحق أومات قبل القبض وضاع المال رجع المشترى على الوصى وهوعلى الغرماء

(قـوله وهومخالف لماني المحيط) قال الرملي عكن التوفيق بان يريد بعدم ضهائه عدم استقرار الضمأن عليه برجوعه فى بيت المال فكانه لاضمان عليه تأمل (قـوله و يرجع بماضمن الوصى أوالشسترى في المسئلتين) أى فى مسئلة بيع القاضى أوأمينسه والرجدوع فيها بماضمنه للشترى وفى سئلة بيع الوصى والرجــوع فيها بماضمنه الدوصي وكان الاولى أن يقسول ويرجع بماضن أيضا أى كايرجع بدينه (قوله ثالث الحروف) أى حروف الهجاء لاحووف الكلمة (قوله لأنه عكس الامين) لعله فعل الامين

والوصى والقاضي منهاقيد بعدم ضمانه عندالاستعقاق لانهلوأ خطأفى قضائه ضمن لماني المحيط البرهاني من الحدود ولوشهدأر بعتمن الرجال على محصن بالزنا فرجه الامام ثم وجدأ حدهم عبدا أومحدودافي قذف فديته على الفاضى ويرجع القاضى بذلك في بيت المال بالاجماع الاصل في جنس هذه المسائل ان القاضى متى ظهر خطؤه فماقضى بيقين فانه يضمن ماقضى به و برجع بذلك على المقضى له كالمودع والوكيل وان كان الخطأف المال فان كان قامًا بيد المقضى له أخذه القاضى ورده على المقضى عليه وان كان مستهلكا ضمن قيمته ورجع بذلك على المقضى له وان كان في رجم أ وقطع يد في سرقة ضمن القاضي ورجع بماضمن فى بيت المال وان ظهر ان الشهود فسقة لم يضمن القاضي لانه لم يظهر خطؤه بيقين لان خطأ القاضي انمايظهر اذاظهر الهقضي بغيرشها دة ولميظهر لان الفاسق أهل للشهادة عندنا اه والمنقول فى الخلاصة والبزاز ية والمحيط المذكور من كتاب القضاء عدم ضمان القاضى اذا أخطأوهو مخالف المعيط من الحدود (قوله وان أمر القاضى الوصى ببيعه لم فاستحق أومات قبل القبض وضاع المال رجع المشترى على الوصى وهو على الغرماء) لانه عاقد نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه كااذاوكله حال حياته أطلقه فشمل وصى الميت ووصى القاضى لانه كوصى الميت فى الاحكام كلها الافى مسائلذ كرناهافي الفوائد فهونا أب الميت لاالقاضي بدليل ان القاضي لاعلك الشراء لنفسه من مال اليتم ولونصب وصيافا شترى منهصح كذاذ كره الامام الحصيرى وشراء الفاضي من أمينه لايجوزأيضا والتقييد بأمرالقاضي انفاقي وليعلم حكمه بغيرأ مره بالاولى ولهذاقال الامام الحصيري وأمر القاضي وعدمأم مسواء وانمايرجع الوصى على الغرماء لانه عامل المم ولوظهر لليت بعد ذلك مال رجع الغريم فيه بدينه لان دينه لم يصل اليه و برجع بمناضمن للوصي أوللشترى في المسئلة بن وقيل لا يرجع به في الثانية والأول أصح وصحح مجدالأ تمة السرخكتي عدم الرجوع فى الاولى فقد اختلف التصحيح كذا فى فتعج القدبر والسرخكني بضم السين فسكون الراء وفتح الخاء المعجمة والكاف وفي آخر هاالتاء ثااث الحروف نسبة الىسر خكت قرية بثغر حسان سمرقند ينسب اليها عجد بن عبدالله بن فاعلذ كره عبدالقادر فى الطبقات واعماد كر المؤلف وحماللة البيع للغرماء ولميذ كرالوارث مع الهماسواء فاذا الميكن في التركة دين كان العاقد عاملاله فيرجع عليه عالجقه من العهدة ان كان وصى الميت وان كان القاضى أوأمينه هوالعاقد رجع عليه المشترى كاذكره الشارح لان ولاية البيع للقاضى اذا كانت التركة قدأحاط مهاالدين ولا علف الوارث البيع وف تلخيص الجامع من باببيع الوصى من الوصايا وصى بان يشترى بالثلث ويعتق فبان بعدالا تمماردين يحيط بالثاثين فشراء القاضى عن الموصى كيلايصير خصما بالمهدة واعتاقه لغولتعدى الوصية وهى الثلث بعدالدين وشراء الوصى وعتقه عن نفسه لللكضمن اخلافة كالوكيل وقيل يعذره أبو بوسف بالجهل تفر يعاعلى الغبن وان نصبه القاضي لانه عكس الامين ينوب عن الميت الاالقاضي المرفى بيع الغنائم ويعتق عن الميت بثلث مااشترى القاضي أوغرم الوصى وفاء بالوصية الاان يظهرله مال يخرج الاول من ثلثه فينقلب الوفاق أليه والخلاف الى الثانى وينعكس الجواب اه وفى شرحه هناص فى بابيع الغنائم من كتاب البيوع ان تصرف أمين الامام كتصرف الامام بنفسه وتصرف الامام حكم وكذاتصرف أمينه ولخذالم يجز لكل واحدمنهماان يشترىمن نفسه شيأ لنفسه من الغنيمة وان كان فيه منفعة ظاهرة للغاءين بان اشترى عثل القيمة وزيادة لايتغابن الناس فىمثله ومن مشايخنا من قال ان هذاقول محداماعندهما فان كان فيهمنفعة ظاهرة يجوز كوصى القاضى والصحيح انهقول الكل نصعليه فى الذخيرة وهذا بخلاف الوصى لان القاضى أقامه مقام الميت بحكم الولاية العامة عند عزالميت لامقام نفسه فصاركان الميت بنفسه أقامه وتصرف الميت

( قوله لان طاعة أولى الامرواجية) قال العلامة البيرى في أواخوشرحه على الاشباه والنظائر عند السكلام على شروط الامامة عماذاوقعت البيعة من أهل الحل والعقد صاراماما يفترض اطاعته كافى خوانة الا كل وفى شرح الجواهر تجب اطاعته فيما أباحه الدين وهوما يعود نفعه وفى النهاية وغييرها روى عن الى العامة كعمارة دار الاسلام والمسلمين عماتناوله الكتاب والسنة والاجماع اه

أبي يوسف لماقدم بغداد صلى بالناس العسد وكافه هرون الرشيد وكبرتكبير ابن عباس رضى الله تعالى عنهما وروى عسن محله حكذا وتأويله أن هرون أمرهما أن يكبرا تكبير جـده ففعلا ذلك امتثالا لامره وقدنموا فىالجهاد على المتثال أمره في غدير معصية وفى التتارخانية عن الجيط إذا أمر الامير أهل العسكر بشئ فعصاء ولوقال قاض عبدل عالم قضيت على هذا بالرجمأو

بالقطع أو بالضرب فافعله

وسعكفعله

ليس يحكم فكذا تصرف نائبه اه وقدظهر بهذا أن الامام كالقاضي فعله حكم وفي قضاء الملتقط اذا قال القاضي جعلتك وكيلا في تركة فلان فهو وكيل بالحفظ فقط واذا قال جعلتك رصيافهو وصيعام كذار وىعن أى بوسف وبه أخذ القاضى وذكر الحصيرى في شرح الجامع السكبير ولو أوصى ان بباع عبده ويشترى بمنه نسمة فتعتق عنه فباع الوصى العبد واشترى بمنه نسمة فاعتقها وهوالثلث مرد العبد بعيب ضمن الوصى الثمن ويقالله بع العبد فان بلغ ذلك الممن فالعتق جائز عن الميت كما كان وانكان أكثرمن الاول أوأقل يعتق عنه لاعن الميت لانه تبين خلافه لان الثمن هوالباقي ولم يشتر بمنه فصار مخالفاو يشترى بهذا النمن نسمة فتعتق عن الميت كما أمره ولو استصق رجع المشترى على الوصى وبكون العتق عن الوصى ولا يرجع على الورثة فى نصيبهم بشئ لأن الميت لم يوص فى ذلك بشئ انما أوصى ان يشترى بمن ذلك العبدوتبين ان العبدلفيره اله (قوله ولوقال قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجم أو بالفطع أو بالضرب فافعله وسعك فعله ) لان طاعة أولى الا مرواجبة بالآية الشريفة وتصديقه طاعة له قيد بعدالته وعلمه لتنتفي عنه النهمة فانكان عد لاجاهلا يستفسر فان أحسن الشرائط وجب تصديقه والالا وكذاان كان فاسقا الاان يعاين الحجة لاحتمال الخطأ أو الخيانة ولاعين على القاضي وماذكره المصنف قول الماتريدي وفي الجامع الصغير لم يقيده بهما تمرجع مجمد فقال لا يأخذ بقوله الاان يعابن الحجة أو يشهد بذلك مع القاضى عدل وبه أخذ مشايخنا لفساد أكثر قضاة زمانناوالندارك غيرعكن كذافى الشرح وفى العناية لاسماقضاة زماننا لان أكثرهم يتولون بالرشا فاحكامهم باطلة ومعناه ان يشهد القاضى والعدل على شهادة الذين شهدوابسبب الحدلاحكم القاضى والاكان القاضي شاهداعلى فعل نفسه كذافى فتم القدير واستثنى في الهداية من هذا الكلى كتاب القاضى الى القاضى لضرورة احياء الحقوق ولان الخيانة في مثله قلما تقع اه فظاهر الاقتصار على كتاب القاضى ان القاضى لا يقبل قوله فماعداه سواء كان قتلا أوقطعا أوضر با كافى الكتاب أوغيرها فلوقال قضيت بطلاقهاأو بعتقهأو ببيع أونكاح أواقرار لم يقبل قوله والحاصل ان الامام محدا لمارجع عن القول بقبول قوله الا ان يعاين آلجة لم يجر والمشايخ على اطلاقه فنهم من زاد أو يشهد بذلك مع القاضى عدل وهو رواية عنه وقد استبعده في فتح القدير بكونه بعيدا في العادة وهوشهادة القاضي عند الجلاد ومنهممن استثنى كتاب القاضى كاقد عآست والاكتفاء بالواحد على هذه الرواية في حق يثبت بشاهدين وانكان في زنا فلا بدمن ثلاثة أخركذاذ كره الاسبيعابي وأما الامام أبومنصور الماتريدي فقيده بغير العالم العدل امامن كان متصفابهما فيقبل قوله لان عدم الاعتماد انماعل بالفساد والغلط وهو منتف في العالم العدل وذكر الاسبجابي ان المسئلة مصورة عندأ بي حنيفة في القاضي العالم العدل لانه اذا كان غير هـ ذا لا يولى القضاء ولا يؤتمر باص ه بالاتفاق اه فاقاله أبومنصور كشف عن مذهب الامام فلهذا اختاره فىالكتاب وفى التهذيب ويصدق القاضى فياقال من التصرف فى الاوقاف وأموال اليتاى والغائبين من اداء وقبض واذار فع الى القاضى انك حكمت على فلان بكذا وهوغائب لم يصدق فيه اه وفي جامع الفصولين من الفصل العاشر وروى ابن سهاعة ان القاضي لا يقضى بعلمه أقول ينبغي ان يغتى به فى تمبّركتاب القاضى لمعنى ظاهر فى أكثرقضاة الزمان أصلح الله شأنهم ورأيت فى عيون

الا أن يعاين الحجة (قوله لم يقيده بهما) أى بالعدالة والعلم (قوله لمارجع عن القول بقبول قوله الا أن يعاين الحجة) الصواب ابدال

عن إلى كما لا يخفى بادنى مأمل

في ذلك واحدد فالامير لا يؤدبه في أول وهلة . ولكن ينصحه حنى لا يعود الىمثلذاك بلاعدر فان عصاه بعدذلك أدبه الااذا بين في ذلك عدار افعند ذلك يخلى سبيله ولكن يحلفه بالله تعالىلق وقدأ خسند البيرى من مجوع هذه النقول أنه لو أمر أهمل بلدة بصيام أيام بسبب الغلاء أوالوباء وجدامتثال أمره والله تمالى أعلم (قوله وكذا انكان فاسقا) معطوف على المنفي المقدر بعــدالا والمعنى والايحسن الشرائط أوكان فاسقا لابجب تصديقه

المذاهبانه لوقال قاض عدل عالم حكمت على هـ ذابالرجم أو بالقطع فافعله وسعك ان تفعله الاعند مالك والشافى فى قول ومجد فى رواية وبه يفنى اه فقد المتان الفتوى على مارجع اليه مجد ا كن رأيت بعدذاك فيشرح أدب القضاء الصدر الشهيدانه صحرجوع محدالي قول أي حنيفة وأي بوسف رواه هشام عنه اه والحاصل المفهوم من شرح الصدر آلشهيد آن الشيخين قالا بقبول اخباره عن اقراره بشئ لا يصح رجوعه عنه مطلقاوان محدا أولاوافقهما ثم رجم عنمه وقال لايقبل الابضم رجل آخر عدل اليه وهو المراد بقول من روى عنمه انه لايقبل مطلقا ثم صحرجوعه الى قوطما وأما اذا أخبر القاضى باقراره عن شي يصح رجوعه عنه كالحدلم يقبل قوله بالاجاع وان أخبرعن ثبوت الحق بالبينة فقال قامت بذلك بينة وعداوا وقبلت شهادتهم على ذلك تقبل في الوجهين جيعا أه ثم اعلم ان القاضى اذا قضى بشئ ينبغي له ان يشهد على قضائه سواء كان ببينة أو باقرار مطلقا الى آخر ماذ كره الصدر الشهيد ولابد من اشهاده عليمه في محل ولايته فلوأشهد على قضائه بعدماخر جمن المصر لم يسع الشاهدين الشهادة وان بينالم يقبلا كاذ كره الخصيرى في شرح الجامع الكبير (قوله وان قال قاض عزل لرجل أخذت منك ألفاو دفعته الى زيد قضيت به عليك فقال الرجل أخذته ظلم افالقول القاضى وكذا لوقال قضيت بقطع يدك في حق اذا كان المقطوع يده والمأخوذ منه ماله مقرا اله فعله وهوقاض) لانهمالما توافقا انه فعل ذلك في قضائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاضي لا يقضى بالجورظاهر اولايمين عليمه لأنه ثبت فعله فى قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضى وأشار المؤلف الى عدم الضمان على القاطع والآخه الوأقر عما أقر به القاضى وقيدبا قراره انه فعله وهوقاض لان المقطوع بده والمأخود ماله لو زعما انه فعل قبل التقليد أو بعد العزل ففيه اختلاف والاصح ان القول القاضي لانه أسند فعله الىحالة معهودة منافية للضمان فصاركما اذا قال طلقت أو أعتقت وأنامجنون وجنونه معهود ولوأقر القاطع والآخذ في هف الفصل عما أقر به القاضي يضمنان لانهما أقر ابسبب الضمان وقول القاضي مقبول فى دفع الضمان عن نفسه لافي ابطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الاول لائه ثبت فعله فى قضائه بالتصادق ولوكان المال في يدالآخذ قائما وقدأ قر بما أقربه القاضي والمأخوذ منه المال صدق القاضى فى اله فعسله فى قضائه أولا يؤخذ منه لانه أقرأن اليدكان له فلا يصدق فى دعوى التملك الابحجة وقول المعزول ليس بحجة فيه ثماعم ان الاصل ان المقراذا أسندافر اره الى حالة منافية للضمان منكل وجمه فأنه لايلزمه شئ منهاماذ كرناه ومنها لوقال العبد لغيره بعمد العتق قطعت يدك وأنا عبد فقال المقرله بلقطعتها وأنت وفالقول للعبد ومنهامالوقال المولى لعبدقد أعتقه أخذت منك غلة كل شهرخسة دراهم وأنت عبد فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول المولى ومنها الوكيل بالبيع اذاقال بعت وسامت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل فالقول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائمًا فالقول للوكل لانه أخبرهما لا علك الانشاء وكذافى مسئلة الغلة لا يصدق في الغلة القائمة لانه أقر بالأخذ وبالاضافة يدعى عليه التمليك ومنها لوقال الوصى بعدما بلغ اليتيم أنفقت عليك كذا وكذامن المال وأنكر اليتيم كان القول الموصى لكونه أسنده الى حالة منافية المضمان وأورد في النهاية على هذا الاصلما اذا أعتق أمته ثم قال الطاقطعت يدك وأنت أمتى فقالت هي قطعتها وأناحوة فالقول لحا وكذا فى كل شئ أخذهمنها عندأ في حنيفة وأى بوسف مع انه منكر الضمان باسناد الفعل الى حالة منافية للضمان فاجاب بالفرق من حيث ان المولى أقر باخف نما لما ثم ادعى التمليك لنفسه فيصدق في اقراره ولا يصد ق في دعواه التمليك له وكذا لوقال لرجل أكات طعامك باذنك فانكر الاذن يضمن المقر وذكر الشار حان هذا الفرق غير مخلص وهو كماقال وقد يوجه هذا الفرع ونحوه

وان قال قاض عزل لرجل أخذت منك ألفاود فعته الى زيد قضيت به عليك فقال الرجل أخذ به ظلما فالقول القاضى وكذا لو قال قضيت بقطع يدك في حق اذا كان المقطوع يده والمأخوذ منه ماله مقرا انه فعله وهوقاض

(قوله ان السيخين قالا بقبول اخباره عن اقراره) أى اخبار القاضى عـن اقرار الخصم بما لايسح رجوع المقرعنه كالقصاص وحد القدف والاموال والطلاق وسائر الحقوق هذا الفرق غير مخلص) قال في الحواشي السعدية لعسدم جريانه في صورة النزاع في أخذ غلة العبد وقطع يد الامة كالا يخفي

عازدناه على القاعدة من قولنامن كل وجه لان كونهاأ مة له لا يننى الضهان عنه من كل وجه لا نه يضمين فهالو كانت مي هو نة أوما ذونة مد يونة فل يرد وأصل المسئلة في الجمع من الاقرار قال ولوا قرح بي أسلم باخنه ال قبل الاسلام أو با تلاف خر بعده أو مسلم هال حربى في دارا لحرب أو بقطع بدمعتقة قبل العتى فكذبوه في الاسلام أفتى بعدم الضهان في الكل قال المصنف في شرحه وقالا يضمن لا نه أسنده الى حالة و يجامعها الضهان في الجلة فلا يبرأ بهذا الاسناد وفي البزازية صبدهنالا نسان عند الشهود فادعى مالكه في المنه فقال كانت بحسة لوقوع فارة فالقول المصاب لانكاره الضهان والشهود يشهدون على الصب لاعلى عدم النجاسة وكذا لوأتلف لحم طواف فطولب الضهان فقال كانت ميتة فاتلفتها لا يصدق والمشهود أن يشهدوا انه لم ذكى بحكم الحال وقال القاضى لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهي يشهدوا انه لم ذكى بحكم الحال وقال القاضى لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهي أن رجلالوقتل رجلالوقتل ومن المناه وقتل أبي فقتلته قصاصا أولارد ة لا يسمع فاجاب وقال لا نه لوقبل لأدى الى فتحباب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمي الدم عظيم فلا يهمل بحلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم حبس حتى يقرأ و يحلف واكتنى بالمين بالمسبة الى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم حبس حتى يقرأ و يحلف واكتنى بالمين الواحدة في المال و بخمسين بهينا في الدم اه والله تعالى أعلم الواحدة في المال و بخمسين بهينا في الدم اه والله تعالى أعلم

﴿ كتاب الشهادات ﴾

أخرهاعن القضاء لانها كالوسيلةله وهوالمقصود وهي سببه المكلام فيهافي مواضع الاول في معناها لغةوشر يعةوا صطلاحا فالاول كمافى الصحاح خبرقاطع تقول منه شهدالرجل على كذآ ور بماقالوا شهد الرجل بسكون الهاء للتخفيف وقوطمأ شهدبكذا أي أحلف والمشاهدة المعاينة وشهده شهوداأي حضره فهوشاهد وقوم شهودأى حضور وهوفى الاصل مصدر وشهدأ يضامثل راكع وركع وشهدله بكداشهادة أىأدى ماعنده فهوشاهد والجعشهد كصاحب وصحب وسافر وسفر وبعضهم ينكره وجم الشهدشهودوأشهادوالشهدالشاهدوالجع الشهداء اه وفى المصباح فائدة جرى على ألسنة الامة سلفها وخلفها فيأداء الشهادة أشهد مقتصرين عليه دون غيره من الالفاظ الدالة على تحقيق الشئ نحو أعلروأ تيقن وهوموافق لالفاظ الكتاب والسنة أيضا فكان كالاجماع على تعيين هذه اللفظة دون غيرهاولا يخاوعن معنى التعبد اذلم ينقل غيره ولعل السرفيه ان الشهادة اسممن المشاهدة وهي الاطلاع على الشي عيانا فاشترط فى الاداء مايني عن المشاهدة واختصت بشي بدل على ذلك وهو مااشتق من اللفظ وهوأشهد بلفظ المضارع ولايجوزشهدت لان الماضي موضوع للاخبار عماوقع نحوقت أي فما مضى من الزمان فلوقال شهدت احتمل الاخبار عن الماضى فيكون غير عبربه فى الحال وعليه قوله تعالى حكاية عن أولاد يعقوب عليهم الصلاة والسلام وماشهد ناالا بماعامنا لانهم شهدوا عندأ بيهم أولا بسرقته حسين قالوا ان ابنك سرق فلمااتهمهم اعتذرواعن أنفسهم بانهم لاصنع لهمف ذلك فقالوا وماشهدناعندك سابقابقولنا انابنك سرق الإبماعايناه من اخراج الصواع من رحله والمضارع موضوع للزخبار في الحال فاذا قال أشهد فقد أخبر في الحال وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله أى نحن الآن شاهدون بذلك وأيضافقداستعمل أشهدفى القسم نحو أشهد بالله لقد كان كذا أى أقسم فتضمن لفظ أشهدمعني المشاهدة والقسم والاخبار في الحال فكان الشاهد قال أقسم بالله لقداطلعت على ذلك واناالآنأ خبربه وهذه المعاني مفقودة في غيره من الالفاظ فلذا اقتصر احتياطا وانباعاللا ثور وقولهمأشهد أن لااله الااللة تعدى بنفسه لانه بمعنى أعلم اه وأماالثاني فماذكره المؤلف بقوله (قوله هي اخبار عن مشاهدة وعيان لاعن تحمين وحسبان) أى الشهادة وصرح الشارح بانهذا معناهااللغوى وهوخلاف الظاهر واعاهو معناها الشرعىأيضا كمأفاده فيايضاح الاصلاح

﴿ کتاب الشهادات ﴿ هی اخبار عن مشاهدة وعیان لاعسن تخمین وحسبان

(قوله فالقول الصابالخ) ظاهره أن القول له في عدم الضان وايس كذاك بل القول قوله في كونه متنجسا وأما الضان فلافيضمن قيمته متنجسا قال الشيخ شرف الدين الغزى وقد أوضحناه في تنوير البصائر على الاشباه أبوالسعود وعليم فقوله لانكاره الضان معناه ضان المشل

والمشاهدة المعاينة كاقدمناه والعيان بالكسرالمعاينة كافي ضياء الحلوم فهونا كيدوالنحمين الحدس والحسبان بالكسر الظن وأوردعلي هذا التعريف الشهادة بالتسامع فانهالم تكن عن مشاهدة وأجاب فىالايضاح بان جوازها انماهوللاستحسان والثعر يفات الشرعية انماتكون على وفق القياس واسكونها اخباراعن معاينة قالف الخانية اذاقرئ عليه صك ولم يفهمافيه لايجوزله أن يشهد عافيه كذافي الحظر والاباحة وفي الملتقط اذاسمع صوت المرأة ولمير شخصها فشهدا ثنان عنده انها فلانة لاعل لهأن يشهدعليها وان رأى شخصها وأقرت عنده فشهدا ثنان انها فلانة حله أن يشهد عليها اه وعام مسئلة الشهادة عافى الصك في شهادات البرازية وأمامعناها في الاصطلاح فقال في العناية إخبار صادق فى مجلس الحسم بلفظ الشهادة فالاخبار كالجنس وقوله صادق يخرج الاخبار الكاذبة ومابعده يخرج الاخبار الصادقة غير الشهادات اه ويردعليه قول القائل في مجلس القاضي أشهد برؤية كذا لبعض العرفيات فالأولى أن يزادلا ثبات حق كمافي فتح القدير ولم بقولوا بعددعوى لتخلفها عنهافي نحو عتق الامة وطلاق الزوجة فلمتكن الدعوى شرطالصحتها مطلقا وقول بعضهم انهااخبار بحق للغيرعلي الغير يخلاف الاقرار فالهاخبار بحقءلي نفسه للغير والدعوى فانها خبار بحق لنفسه على الغبرغير صحيح لمدم شموله لمااذا أخبر بمايوجب الفرقة من قبلها قبل الدخول فأنه شهادة ولم يوجد فهاذلك المهني كمأأشاراليه في ايضاح الاصلاح وكانه لاحظ انه لم يخبر بحق الغبر لان ذلك موجب اسقوط المهر وجوابهان سقوطه عن الزوج عائد الى انهله فهو كالشهادة بالابراء عن الدين فانه اخبار بحق للديون وهوالسقوط عنه وكذاهنا وجعل الاخبارأر بعة والرابع الانكار وعزاه الى شرح الطحاوى وأماالثاني فركنهالفظ أشهه بمعنى الخبر دون القسم كذافى الشرح مالم يأتفى آخرها بمآبوجب الشك فلوقال أشهد بكذافها أعم لاتقبل كالوقال في ظنى بخلاف مالوقال أشهد بكذا قدعامت ولوقال لاحق لى قبل فلان فها أعلم لأيصح الابراء ولوقال لفلان على ألف درهم فعاأعلم لايصح الاقرار كماذ كره الامام الحصيري ولوقال المعدل هوعدل فهاأعلم لايكون تعديلا ذكره فيهاب أدب القضاء للخصاف والحاصنل ان قوله فماأعلم بعدالاخبار موجب للشك فيه عرفا فيبطل وأماالثالث فشرطهاالعقل الكامل والضبط والولاية والفدرة على التمييز بين المدعى والمدعى عليه وذلك بالسمع والبصر هكذا فىالشرح وفتح القدير والعناية ولكن زادفيهاالاسلام انكان المدعى عليهمسآما وفى كالرمهم قصورلان من الشرائط ان لا يكون بينه وبين المشهود له قرابة الولاد ولازوجية وان لا يدفع عن نفسه مغرما وان لا يجلب لنفسه مغنما وان لا يكون بينه و بين المشهود عليه عداوة دنيوية كاسيأتي مفصالاوالظاهرانهما عاتركواهاء لانمرادهم بيان شرائط الشهادة فيابلة لابالنظرالي الشهودله والمشهودعليه ولذاترى بعضهمترك قيدالاسلام لجوازشهادة الكافر علىمثله والاحسس مافى البدائع من أن شرائطها نوعان ماهو شرط تحملها وماهو شرط أدائها فالاول ثلاثة العقل وقت التحمل والبصر فلايصح تحملها من مجنون وصى لايعقل وأعمى وان يكون التحمل عماينة المشهودبه بنفسه لابغيره الافيأ شياء مخصوصة يصح التحمل فبها بالتسامع ولايشد ترط للتحمل الباوغ والحرية والاسلام والعدالة حتى لوكان وقت التحمل صبياعاقلا أوعبدا أوكافرا أوفاسقا ثم بلغ الصي وعتق العبدوأسه الكافر وتاب الفاسق فشهدوا عندالقاضي تقبل وأماشرانط أداتها فأر بعية أنواع منهاما يرجع الى الشاهد ومنها مايرجع الى نفس الشهادة ومنها مايرجع الى مكانها ومنها مايرجع الى المشهودبه فمايرجع الىالشاهدالباوغ والحربة والبصر والنطق والعدالة لكنهي شرط وجوب القبول على القاضي لاجوازه وان لا يكون محدودا فى قذف وان لا بحر الشاهد الى نفسه مغنا ولا يدفع

(قوله في ايرجع الى الشاهد الباوغ والحرية الح) ترك السمع وقدد كره فيامر آنفاعن الشروح وبه تصير عمانية عشر

وتلزم بطلب المدعى

(قوله فالحاصل ان شرائطها أحدوعشرون الخ) هذا الحاصل غيرموافق لمام بلالمسوافق لهأن يقال فالحاصدل أن شرائطها أربعة وعشرون شرائط التحمل نالانة وشرائط الاداءأحدوعشرون منها شرائط الشاهدسيعةعشر عشرة عامة وسبعة خاصة ومنهاشرائط نفس الشهادة ثلاثةوشرط مكانهاواحم (قـوله وانماقلنا أوحكما ليدخدل الخ) قال بعض الفضلاء ونظرفيه المقدسي بان الواجب في هـ ذااعلام المدعى عايشهد فانطاب وجبعليهأن يشهد والالا اذيحتملأ نهترك حقه

عن نفسه مغر مافلا تقيل شهادة الفرع لأصله والأصل لفرعه وأحد الزوجين للآخر وأن لا يكون خصما فلانقبل شهادةالوصي لليذيم والوكيل لموكله وأن يكون عالما بالمشهود بهوقت الأداءذا كراله فلايجوز اعتماده على خطه من غيرتذ كرعنده خلافا لهما وأماما يخص بعضها فالاسلام ان كان المشهود عليه مسلماوالذكورة فىالشهادة بالحدوالقصاص وتقدم الدعوى فهااذا كان من حقوق العبادوموافقتها للدعوى فهايشترط فيها فان خالفتهالم تقبل الااذاوا في المدعى عندامكانه وقيام الرائحة في الشهادة على شرب الخرولم يكن سكرا نالالبعد مسافة والاصالة فى الشهادة بالحدود والقصاص وتعذر حضور الأصل فىالشهادة على الشهادة ومايرجم الى الشهادة الفهادة والعدد فى الشهادة عمايطلم عليه الرجال واتفاق الشاهدين ومايرجع الىمكانها واحد وهو مجلس القضاء ومايرجع الى المشهودبه قدعلمن الشرائط الخاصة فالحاصل أنشرائطها أحدوعشرون شرائط التحمل ثلاثة وشرائط الأداء سبعة عشر منهاعشر شرائط عامة ومنهاسبعة شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة وشرط مكانها واحد وسيأتى صفة الشاهدالذي ينصبه القاضي شاهداللناس والرابع سبب وجوبها طلبذى الحق أوخوف فوتحقه فان من عنده شهادة لايعلم بهاصاحب الحق وخاف فوت الحق يجب عليه أن يشهد بلاطلب الخامس حكمها وجوب الحكم على القاضى السادس في صفتها تحملاوأ داء وسيأتي السابع في بيان أن القياس عدم قبولها لاحتمال الكذب لكن المشرطت العدالة ترجع جانب الصدق ووردت النصوص بالاستشهاد جعلت موجبة الثامن محاسنها كثيرة منهاامتثال الأص في قوله تعالى كوبوا قوامين للةشهداء بالقسط وهوحسن التاسع فى دليلها وهوالكتاب والسنة والاجماع العاشر فأهلها وقدعلمن الشرائط (قوله وتلزم بطلب المدعى) أي و بلزم أداؤها الشاهد اذاطلبه المدعى فيحرم كتمانها لقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن بكتمها فانه تم قلبه فهونهي عن الكتمان فيكون أمرابضده حيث كانله ضدواحد وهوآ كدمن الامربادائها ولذا أسندالاتم الحرأس الاعضاء وهوالآلةالتي وقع بهاأداؤها لماعرف أن اسناد الفعل الى محله أقوى من الاسناد الى كا وفقوله أبصرته بعيني آكدمن قوله أبصرته وفسر الامام الرازى في أحكام القرآن الكتمان بعقد القلعلى ترك الاداء باللسان وفسر البغوى آئم بفاجر وان الله يمسخ قلبه بالكتمان وفيه انه ليس فى القرآن وعيد أشدمنه واستدل في المداية بهذه الآية على فرضيتها مع احتمال أن ايرادنهي المدينين عن كتمانها كما احتملأن يرادنهي الشهود قال القاضي ولاتكتموا الشهادة أيها الشهودأ والمدينون والشهادة شهادتهم على أنفسهم اه فعلى الثانى المرادالنهى عن كتمان الاقرار بالدين فالاولى الاستدلال على فرضيتها بالاجماع واحتمل أن الضمير في قول المؤلف الزم عائد الى الشهادة بمعنى تحملها لابمعني أدائها فان محملها عند دالطلب والتعيين فرض كاسيأتى وعلى هذا فافى فتح القدير من أنهان أريدبها تحملها فالنهى اكراهة التنزيه التي مرجعها خلاف الاولى مشكل وذكر الامام الرازى فى أحكام القرآن ان قوله تعالى ولايأب الشهداء اذامادعوا عام ف التحمل والاداء لكن فى التحمل على المتعاقدين الحضور اليهماللاشهاد ولايلزم الشاهب ين الحضور اليهما وفي الاداء يلزمهما الحضور الى القاضى لاأن القاضى يأتى البهماليؤديا ممقال ان الشهادة فرض كفاية اذاقام بهاالبعض سقطعن الباقين وتتعين اذالم يكن الاشاهدان سواء كانت للتحمل أوالاداء اه فعلى هـ ذا يقال انها تلزم أي تفترض كفاية ممرح بان عليهما الكتابة اذالم يوجد غيرهما اذا كان الحق مؤجلا والافلا ثم أنما يلزم أداؤهابشروط الاقلطلب المدعى فيماكان من حقوق العبادحقيقة أوحكماوا عماقلنا أوحكما ليدخل من عنده شهادة لايعلم بهاصاحب الحق وخاف فوت الحق فانه يجب عليه أن يشهد بلاطلب كافي فتح

الفدير لكونهطالبالادائه حكما وانماقيدنا يحقوق العباد لمافى القنية أجاب المشايخ فمشهو دشهدوا بالحرمة المغاظة بعدماأ خرواشهادتهم حسة أياممن غيرعدر انهالا تقبل ان كانواعالين بإنهما يعيشان عيش الازواج ثم نقل عن العلاء الحامي والخطيب الانماطي وكمال الائمة البياعي شهدوا بعدستة أشهر باقرارالزوج بالطلقات الثلاث لاتقبل اذا كانواعالمين بعيشهم عيش الازواج وكثير من المشايخ أجابوا كذلك فىجنس هذا وان كان تأخيرهم بعلنر تقبل ماتءن امرأة وورثة فشهدالشهو دانه كان أقر بحرمتها حال صحته ولم يشهدوا بذلك حالحياته لاتقبل اذاكانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكتو الانهم فسقوا الى آخرمافيها الثانى أن يعلم ان القاضى يقبل شهادته فان علم أنه لا يقبلها لا يلزمه الثالث أن يتعين عليه الاداء فان لم يتعين بان كانواجاعة فادى غيره عن تقبل شهادته فقبلت لم يأثم بخلاف مااذا أدى غيره ولم تقبل فان من لم يؤد من يقبل يأثم بامتناعه وهذا اذالم تكن شهادته أسرع قبو لامن غيره فان كانت أسرع وجب الاداء وان كان هناك من تقبل شهادته كافي فتح القدير الرابع أن لايخبر عدلان ببطلان المشهودبه فلوشهد عندالشاهد عدلان ان المدعى قبض دينه أوان الزوج طلقها ثلاثا أوان المشترى أعتق العبد أوان الولى عفاعن القاتل لايسعه أن يشهد بالدين والنكاح والبيع والقتل كافى الخلاصة وان لم يكن الخبرعدولا فالخيار للشهودان شاؤاشهدوا بالدين وأخبر واالقاضي بخبر القضاء وانشاؤا امتنعواعن الشهادة كذاف البزازية وانكان الخيبر واحداعدلا لايسعه ترك الشهادة به وكذا لوقالاعايناارضاعهمامن امرأة واحدة وكذالوعاينا واحدايتصرف فيشئ تصرف الملاك وشهد عدلان عنده ان هان الشي لفلان آخر لايشهدان اله للتصرف بخلاف اخبار الواحد العدل ولوأخبره عدلان انهباعه منذى اليدلةأن يشهد بماعلم ولايلتفت الى قولهما كذافى البزازية أيضا وفيهافي الشهادة بالتسامع اذاشهد عندك عدلان بخلاف ماسمعته عن وقع فى قلبك صدقه لم يسع لك الشهادة أر الااذاعاست يقيناانهما كاذبان وأنشهد عندك عدل بخلاف مأوقع فى قلبك من سماع الخبر لك أن تشهد بالاول الأأن يقع في قلبك صدق الواحد في الاصرالثاني اه و ينبغي أن يكون الاستثنا آن في كل شهادة كالايخني الخامس أن يكون القاضي الذي طلب الشاهيد للرداء عنيده عدلا لماني البزازية وأجاب خلف بن أيوب فمن لهشهادة فرفعت الى قاض غير عدل له أن يتنع عن الاداء حتى يشهد عند قاض عدل اه وجزم به في السراجية معللا بانه ر بما لا يقبل و يجرح آه فعلى هذا لوغلب على ظنه أنهيقبله اشهرتهمثلا ينبغى أن يتعين عليه الاداء وكذا المعدل لوسأل عن الشاهد فاخبر بانه غبر عدل لايجب عليه أن يعدله عنده وهي في أدب القضاء للخصاف السادس أن لا يقف الشاهد على ان المقرأ قر خوفافان علم بذلك لايشهدفان قال المقرأ قررت خوفا وكان المقرله سلطانا فان كان في يدعون من أعوان السلطان ولم يعلم الشاهد بخوفه شهدعندالقاضي وأخبره انه كان في يدعون من أعوان السلطان كمافي البزازية السابع أن يكون موضع الشاهد قريبا من موضع القاضي فان كان بعيدا بحيث لا يمكنه أن يغدو الى القاضي لاداء الشهادة وبرجع الى أهله في يومه ذلك قالوالايا ثم لانه يلحقه الضرر بذلك وقال تعالى ولايضار كاتب ولاشهيد ثمان كان الشاهد شيخا كبير الايقدر على المشي الى محلس الحاكم وليس له شئ للركوب فاركبه المدعى من عنده قالو الابأس به وتقبل به شهادته لانهمن باب الا كرام للشهود وفي الحديث أكرموا الشهودوان كان يقدر وأركبه المدعى من عنده قالوالا تقبل كذاذ كره الشارحوفي القنية الشهود في الرستاق واحتج الى أداء شهادتهم هل يلزمهم كراء الدابة قال لارواية فيه ولكني سمعت من المشايخ اله يلزمهم اه وفي فتج القدير ولووضع الشهود طعامافاً كاو النكان مه يأمن قبل ذلك تقبل وانصنعه لاجلهم لاتقبل وعن محدلا تقبل فيهاوعن أبي يوسف تقبل فيهاللعادة الجارية باطعام من حل

(قدوله فان كانتأسرع وجب الاداء الخ) فيه تأمل مقدسي وكأنه لعدم ظهور وجه الوجوب حيث كان هناك من يقوم به الحـق جوي كذا نقله بعض الفضلاء واكنه يحثه في مقابلةالمنقول فقدد كر المسئلة فيشرح الوهبانية عن الجانية (قوله السادس أن لايقف الشاهد الخ) قال الرملي قال في الجوهرة وكذا اذا خاف الشاهـــــ على نفسه من سلطان جائر أوغيرهأ ولميتذكرالشهادة على وجهها وسعه الامتناع أكل طعاماللشهودله لاترد شهادته وقال الفقيه أبو الليث الجواب فى الركوب ماقال أما فى الطعام ان لم يكن المشهودله هيأ طعام فقدمه البهم وأكوه لا تقبيل شهادتهم ها الشهادة فان شهادتهم ها الشهادة فان شهادتهم ها الشهادة فان شهادتهم ها الشهادة فان الناس للاستشهادوهيأ هم طعاما أو بعث هم دواب وأخرجهم من المصر فركبوا

وسترهافي الحدودأحب

وأكاواطعامهاختلفوافيه قال الثاني في الركوب لاتقبل شهادتهم بعدذلك وتقبل في أكل الطعام وقال محمد لانقبل فيهما والفتوى علىقول الثاني لجدرى العادةبه سمافي الانكحة ونثرالسكر والدراهم ولوكان قادحافي الشهادة لمافعاوه كذافي الفخرية اه (قوله وتعقبه فى فتح القدير بقوله الخ) قال العلامة عبدالبربن الشحنة وعندي أنالوجه كاقال شيخ الاسلام سيا وقدفسدالزمان وعلمن

محل الانسان عن يعز عليه شاهدا أولاو يؤنسه ما تقدم من ان الاهداء اذا كان بلاشرط ليقضى حاجته عند الأمير تجوز كذاقيل وفيه نظر فان الاداء فرض بخلاف الذهاب الى الامير اه وجزم في الملتقط بالقبول مطلقاو فيشرح منظومة ابن وهبان للصنف الفتوى على قول أبي يوسف وأشار المؤلف رجه الله الى ان الشاهد اذالزمه الاداء بالشروط المذكورة فيه فلم بؤد بلاعذ رظاهر ثم أدى فانها لا تقبل ذ كره شيخ الاسلام للم كن التهمة فيه اذيكن ان تأخير ه لعذر ويكن اله لاستجلاب الاجرة وتعقبه فى فتح القدير بقوله والوجه القبول و يحمل على العذر من نسيان ثم تذكر أوغيره اه والى ان التحمل كالاداء فيلزم عندخوف الضياع وفى البزازية لابأس للرجل ان يتحرزعن قبول الشهادة وتحملهاطلب منه ان يكتب شهادته أويشهد على عقدأ وطلب منه الاداءان كان يجد غيره فله الامتناع والالا اه و في الملتقط الاشهاد على المداينات والبيوع فرض كذارواه نصير اه وذكر الامام الرازي فى أحكام القرآن ان الاشهاد على المبايعات والمداينات مندوب الاالنز راليسير كالخبز والماء والبقل وأطلقه جماعةمن السلف حتى فى البقل (قوله وسترها فى الحدود أحب) لقوله عليه الصلاة والسلام للذى شهدعنده لوسترته بثو بكال خيرالك والخاطب هزال والضمير فى سترته اعزرضي التهعنه وتعقب الاستدلال بذلك فإن ماعزا أقر بالزناولم يشهدعليه أحدوانك هزال أشارعليه بالاقرار فاسا قال النبى صلى الله عليه وسلم طرال ذلك قال لم أدرأن في الامرسعة وللحديث من سترمسا ماستره الله فى الدنيا والآخرة وفمانقل من تلقين الدرعن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله تعالى عنهم دلالة ظاهرة على أفضلية الستروأ فادبقوله أحبان عدمه جائز اقامة للحسية لمافيه من ازالة الفسادأ وتقليله فكان حسنا ولايعارضه قوله تعالى ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا الآية لان ظاهرهاانهم يحبون ذلك لاجلاء انهم وذلك صفة الكافرولان مقصود الشاهدار تفاعها لااشاعتها وكذالا يعارض أفضلية السترآية النهى عن كتمانها لانهامن حقوق العباد بدليل قوله تعالى ولايأب الشهداء اذامادعوا اذالحدودلامدعى فيهاور دقول من قال انهافى الديون بأن العبرة لعموم اللفظ لالخصوص السببكاذ كره الرازي أولانه عام مخصوص بأحاديث الستروفي فتح القديرفان قات كيف صحاك القول بتخصيص عام الكتاب بمدده وهي اخبارا حاد وأيضا شرط التخصيص عندكم المقارنة ومن أين ببت الكذاك قلت هذه الاخبار الواردة فى طاب الستر بلغت مبلغالا ينحط بهاغن درجة الشهرة لتعددمتونها مع قبول الامة لهافصح التخصيص بهاأوهي مستنذ الاجاع على تخيير الشاهدفي الحمدود فثبوت الاجماع دليل ثبوت الخصص وأماالمقارنة فانماهي شرط التخصيص فى نفس الامروهـ ذا التخصيص الذى ادعيناه ليس بذلك بلهوجع للعارضة على ما كتبناه فى التعارض فى كتاب تحرير الاصول من أن الجمع بين العام والخاص اذا تعارضا بأن يحمل على تخصيصه به فاذا وجب حمله على ذلك تضمن الحكم منا بأنه كان مقارناأ ولانها ليست مخصصات أول كااذار جهنافى التعارض المحرم على المبيح وثبت صحتها تضمن حكمنا بأن المبيح كان مقدما على الحرم فنسخ حكم الوجوب ترجيح المحرم وانم يعمل تقدمه بعمل تاريخه وكثيرامآ يعترض بعض متأخرى الشارحين على كثير من المواضع الحكوم فيها بالتخصيص من أصحابنا بان المقارنة غير معاومة فلايثبت التخصيص وممادهم فى تلك الاما كنماذ كرناهذا كله اذا نظرنا الى مجرد اطلاق قوله تعالى ولايأب

حال الشهود التوقف وهذا مطلق عن مسائل الفروج والظاهر أن هذا مطرد في كل حرفة لا يتوجه فيها تأويل (قوله و في الماتقط الاشهاد على المداينات والبيوع فرض) قال في التتارخانية عن الحيط وذكر في فتاوى أهل سمر قند أن الاشهاد على المداينة والبيع فرض على العباد الااذا كان شيأ حقير الابخاف عليه التلف و بعض المشايخ على أن الاشهاد مندوب وليس بفرض

يبين وجه الاخذ اه ذكره الغــزى (قــوله وأورد العارضة الخ) قال الرملي عبارة فتح القدير وان النصأوجب أربعة رجال بقوله تعالى أربعة منكم فقبول امرأتين مع ثلاثة مخالف لمانص عليمه من العددوالمعدودوغايةالامر المعارضة بين عموم قدوله تعالى فانلم ينكونا رجلين فرجه وامرأ تان و بین هداده فتقدم هداده لانها مانعة وتلك مبيحة اه ولايخني عليك مافى كالامه الاسرق وشرط للزنا أربعة رجال وإلقيمة الحسدود

والقصامل رجلان من المخالفة والالهام تأمل (قول المصنف والبقيسة الحدودوالقصاص رجلان) قال الرملي أطلقمه فشمل القصاص فى النفس والعضو وفي الخانية ولوشهدرجل وامرأتان بقتل الخطأ أو بقتال لايوجب القصاص تقبل شهادتهم وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي لان موجب هذه الجناية المال فقبل فيه شهادة الرجالمع النساء اه أقول عابه قبول شهادةرجل وامرأنين فيطرف الرجل

الشهداء اذامادعوا امااذاقيدناه بمااذادعواللشهادة فى الدين المذكور أول الآية فظاهر اه والاخير مردود بماقدمناه وفيه أيضامن كتاب الحدودواذا كان السترمندو بااليه ينبغى ان تكون الشهادة به خلاف الاولى الني مرجعها الى كراهة النازيه لانهافي رتبة الندب في جانب الفعل وكراهة التنز مه في جانب الترك وهذا يجب ان بكون بالنسبة الى من لم يعتد الزناولم يتهتك به اما اذا وصل الحال الى اشاعته والتهتك به بل بعضهمر عاافتخر به فيحب كون الشهادة أولى من تركها لان مطاوب الشارع اخلاء الارض من المعاصى والفو احش بالخطابات المفيدة لذلك وذلك يتحقق بالتوية من الغافلين و بالزج لممفاذا ظهرحال الشهرة في الزنامثلاوالشربوعه م المبالاة به واشاعته فاخلاء الارض المطاوب حينثذ بالتو بة احتمال يقابله ظهورعدمهامن انصف بذلك فيجب تحقيق السبب الآخرالاخلاء وهوالحدودخلاف من زنى من أوم ارامستترامتخوفامتندماعليه فانه على استحباب سترالشاهد وقوله عليه الصلاة والسلام لهزال في ماعزلو كنتسترته بنو بك الحديث وسياً تى كان في مثل من ذكر ناوعلى هذاذ كره فى غير مجلس القاضى وأداء الشهادة عنزلة الغيبة فيه فيحرم منه مايحرم منها و يحل منهما يحلمنها اه (قوله ويقول في السرقة أخذ لاسرق) احياء لحق المسروق منه ولايقول سرق محافظة على السترولانه لوظهرت السرقة لوجب القطع والضمان لايجامع القطع فلايحصل احياء حقه وصرح فى غاية البيان بأن قوله أخذأ ولىمن سرق وعلى هذافيهمل قول القدوري وجبأن يقول أخذعلى معنى ثبت لاالوجوب الفقهى وقوله فالعناية فتعين ذلك مع قوله لا يجوزأى ان يقول سرق تسامح وانما الكلام في الافضل وكلمنهماجائزوحكى الفخرالرازي فىالتفسيران هارون الرشيدكان معجماعة الفقهاء وفيهمأبو يوسف فادعى رجل على آخر بأنه أخذماله من بيته فأقر بالاخذف أل الفقهاء فافتوا بقطع يده فقال أبو يوسف لالانه لم يقر بالسرقة وانماأقر بالاخذفادعي المدعى انه سرق فأقربها فأفتوا بالقطع وخالفهم أبو يوسف فقالواله لمقاللانه لماأقرأ ولابالاخذ وثبت الضمان عليه وسقط القطع فلايقبل اقراره بعده عايسقط الضمان عنه فعجبوا اه (قوله وشرط الزناأر بعةرجال) لقوله تعالى واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهد واعليهن أربعة منكم ولقوله تعالى ثم لميا توابأر بعة شهداء ولفظ أربعة نص فى العددوالذ كورة كذافى البناية وأوردانكم لاتقولون بالمفهوم فن أين لهم عدم جواز الاقل فأجاب الزيلمى بأنه بالاجماع وأوردالمعارضة بين هذه وبين قوله فاستشهد واشهيدين الآية وأجاب فى فتح القدير بأنهامبيحة وتلك مانعة والتقديم المانع وقدمناني الحدود الديجوز كون الزوج أحدهم الافى مسئلتين ان يقذفها الزوج أولائم يشهدمع ثلاثة وأن يشهدمعهم على زناها بابنه مطاوعة ثماعم ان العتق المعلق بالزنايقع بشهادة رجاين وان لم يحد المولى ويستحلف المولى اذا أنكره للعتق وفيه خلاف ذ كره في الخانية وأدب القضاء الخصاف اعلم انه يجوز ان يكون من الار بعة ابن زوجها وحاصل ماذكره فى الحيط البرهاني ان الرجل اذا كان له امرأ تان ولاحد اهما خس بنين فشهدار بعة منهم على أخيهم انه زنى باس أة أبيهم تقبل الااذا كان الاب مدعيا أوكانت أمهم حية (قوله ولبقية الحدود والقصاص رجلان)أى وشرط لهاشهادة رجلين لقوله تعالى واستشهدوا الآية فلاتقبل شهادة النساء فيهالحديث الزهرى مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعد وان لاشهادة للنساء فى الحدودوالقصاص ولان فيهاشبهة البدلية لقيامهامقام شهادة الرجال فلاتقبل فما تندرئ بالشبهات كذافى الهداية واعماليكن فبهاحقيقة البدلية لانهاا نمانكون فعاامت عالعمل بالبدل مع امكان الاصل وليست كذلك فانهاجائزة مع امكان العمل بشهادة الرجلين كذافى العناية وغيرها وفي خزانة الا كمل لوقضى بشهدة رجل وامراً نين في الحدود والقصاص وهو يراه أولايراه مرفع الى آخ أمضاه اه

(قُوله أَى وشرط امر أَة أَى شهادتها) قال الرملي سيأتى قريبا أن قبول شهادتها لثبوت سماع الدعوى لالثبوت الدبها فافهم والشسبحانه وتعلى أعلم قال في الخانية وفي الا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق ونحوه اختلفت الروايات وآخر مار وى عن محداً نه ان كان قبل القبض وهو عيب الا يحدث تردبشهادة النساء وهو قول أبي يوسف الآخر والمرأة الواحدة والمرأتان سواء والمرأتان أوثق وأما الحبل فيثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا تردبشهادتهن (قوله وظاهر اقتصاره على الثلاثة (٦٦) الخ) قال الرملي ذكر في الدرر

والغرر والولادة واستهلال الصي للصلاة عليه والبكارة وعيوب النساء احرأة اه النساء الخبسل لانه من النساء الحبسل لانه من العيوب التي يرد به المبيع تأمل (فوله وأشار بقوله في الايطلع عليه رجل الح) قال الرملي قسدم في باب في النسب في شرح قوله والمعتدة ان جدت ولادتها بشهادة رجلين الح أنه أفاد بقوله بشهادة رجلين قبول النساء فم الايطلع عليه والولادة والبكارة وعيوب النساء فم الايطلع عليه النساء فم الايطلاء النساء في الايطلاء النساء في الايطلاء النساء في الايطلاء النساء في الايطاء النساء في الايطلاء النساء في الايطلاء النساء في الايطلاء النساء في الايطلاء النساء النساء في الايطاء النساء النساء في الايطاء النساء النسا

التأويل اعتبر شهادتهن مع وجود الرجال وشهادتهن معتبرة معهم عندالاختلاط بالرجال حتى اذاشهد رجال ونسوة بشئ بضاف الحسكم الى السكل حتى بجب الضمان على المسكل عندالرجوع اه وذكر البقاعى في المناسبات معز يالى الحراني وفي عموم معنى الكون اشعار بتطرق شهادة المرأتين مع امكان طلب الرجل بوجه مامن حيث لم يقل فان لم تجدوا اله وفي الولوالجية رجل قال ان شر بت الجرفملوكي حرفشهدرجل وامرأنان انهشرب الخرعتق العبد ولايحدلان هذهشهادة لابجال لهاني الحدودولوقال انسرقت من فلان شيأفه لي قياس ماذ كرناينبغي ان يضمن المال و يعتق العبد ولا يقطع اه وعزا المسئلتين في الخانية الى أبي يوسف ثم قال والفتوى فيهما على قول أبي يوسف وفي خزانة الا كلف مسئلة السرقةأضمنه ولاأعتقهعن محمد وفىخزانةالا كلشهدا انهأعتق عبده ثمشهدأر بعةبانهزني وهو محصن فاعتقه الفاضي ثمرجه ثمرجه مراحكل ضمن شاهدا الاعتاق قيمته لمولاه وشهودالز اديته لولاه أيضاان لم يكن له وارث غيره (قهله والولادة والبكارة وعيوب النساء فمالا يطلع عليه رجل امرأة) أى وشرط امرأة أى شهدتها الحديث شهادة النساء جائزة فعالا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى بالالف واللام يرادبه الجنس فيتناول الاقل وهو الواحد وهو يجةعلى الشافعي في اشتراط الاربع ولانها عاسقط الذكورة ليخف النظر لان نظرالجنس أخف فكذا يسقط اعتبار العدد لان المثنى والثلاث أحوط لمافيه من معنى الالزام ثم حكمها فى الولادة شرحناه فى باب ثبوت النسب وفى البكارة شرحناه فى باب العنين من انهن ان شهدن ببكارتها يؤجل العنين سنة ويفرق بعده لانها تأيدت بمؤيد اذالبكارةأصل وكذافى ودالبيعاذا اشتراهابشرط البكارة وانقلن انها ثيب يحلف البائع لينضم نكوله الى قوطن والعيب يثبت بقوهن فيحلف البائع كذافى الهداية وأوردعليه الهلوثبت العيب بقوطن لم يحلف البائع بل نردعليه الجارية فكيف يكون تحليف البائع نتيجة لثبوت العيب فى الجارية بل ثبوت العيب بقولهن يثبت الردلا التحليف وأجاب عنه فى النهاية بان ثبوته بقولهن لسماع الدعوى وفى حق التحايف اذاولا شهادتهن لم يحاف البائع وكان القول له بلا يمين لتمسكه بالاصل وهو البكارة اه وظاهرا قتصاره على الثلاثة يفيدان قول المرأة بل النساء لايقبل في غيرها ولكن في خزانة الا كل لوشهد عنده نسوة عدول انهاام أة فلان أوابنته وسعته الشهادة اه وفيها يقبل تعديل المرأة ولاتقبل ترجتها وأطلق فى الولادة ويستثني منه الشهادة على استهلال الصي فى حق الارث عند أبي حنيفة لانه مايطلع عليه الرجال و يمكن ان يخرج من كلام المصنف بقوله فمالا يطلع عليه وجل ان كان قيدا فىالكل وان كان الظاهر رجوعه الى الاخير وأمافى حق الصلاة فتقبل شهادتها اتفاقالانهامن أمور الدين وعندهماتقبل فى حق الارث أيضا و بقو لهماقال الشافعي وأجدوهو أرجع كذافي فتح القدير وتقدمت فىباب ببوت النسب وأشار بقوله فيالا يطلع عليم رجل الى ان الرجل لوشهد لا تقبل شهادته

ومعنى الآية على ماذ كرد الشارح ان لم يشهد احال كونهمار جلين فليشهدر جل وامرأتان ولولاهـ ذا

شهادة الرجال على الولادة من الاجنبية وأنهم لايفسقون بالنظر الى عورتها امالكونه قديت فق ذلك من غيرقصد نظر ولا تعمد أو للضرورة كما في شهود الزنا وفي منح الغفار وقال بعض مشايخنا تقبل وقال بعض مشايخنا تقبل تعمدت النظر الها اهو أقول فثبت الخسلاف

رجلامرأة

قى التعمد ظاهر او يمكن التوفيق بان يحمل كلام النافى على التعمد لالتحمل الشهادة والمثبت على التعمد لها احياء المحقوق بايصا لها المستحقها بواسطة أداء الشهادة عند الحاجة البهاوفى كلامهم نوع اشارة اليهور عا أفهم كلام الزيلى فى شرح قوله ولوقال شهود الزنا تعمد نا النظر قبلت أرجحية القبول وأيضا عبارته فى هذا المحل ثم اختلفوا في الذاقال تعمدت النظر قال بعضهم تقبل كافى الزناطر حهذ كرمقا بله وقياسه على الزناو المراجح فيه القبول تأمل ثم رأيت فى التتارخانية نقلاعن العتابية واختلف المشايخ في الذادعى الى تحمل الشهادة عليها وهو معلم أن يقد من جوز ذلك بشرط أن يقصد بذلك تحمل الشهادة لاقضاء الشهوة قال شيخ الاسلام الأصح أنه لا يباح ذلك

ولغيرها رجلان أورجل وامرأتان والكل الفظ الشهادةوالعدالة

ذ كره فى كتاب الكراهية (قوله أطلقه فشمل المال وغيره) قال الرملى والشهادة على قتل الخطأ ومالا يوجب القصاص من قبيل الشهادة على المال قال فى الخانية ولوشهدر جل وامرأ تان بقتل الخطا أو بقتلل لا يوجب القصاص تقبل الى آخر مامى

وهومجول على مااذا قال تعمدت النظر امااذاشهد بالولادة وقال فاجأتها فاتفق نظري عليها تقبل شهادته اذا كان عدلا كمافى المبسوط وفى خزانة الا كلولا تقبل شهادة الكافرة والمماوكة واعاتقبل شهادة الحرة المسلمة (قوله ولغيرهار جلان أورجل وامرأنان) للاكة أطلقه فشمل المال وغيره كالنكاح والطلاق والوكالة والوصية والعتاق والنسب لان الاصل في شهادة النساء القبول لوجو دما يبتني عليه أهلية الشهادة وهى المشاهدة والضبط والاداء ونقصان الضبط بزيادة النسيان انجبر بضم الأخرى اليهافلريبق بعدذاك الاالشبهة وطذالا تقبل فيايندرئ بالشبهات وهذوالحقوق تثبت بالشبهات واعالا تقبل شهادة الاربع من غير رجل كيلايك الرخووجهن وحكى ان أم بشرشهدت عند الحاكم فقال الحاكم فرقوا بينهما فقالت ايس لك ذلك قال الله تعالى إن أضل احداهما فتذ كراحد اهما الأخرى فسكت الحاكم كذافي الملتقط وقدحقق الاكل في العناية هناتحقيقا حسنا كماهودأبه ففاللانقصان في عقابهن فعا هومناط التسكليف وبيانذلك لانالنفس الانسانيةأر بعرمراتب الاولىاستعدادالعقل ويسمى العقل الحيولاني وهوحاصل لجيع افرادالانسان من مبدأ فطرتهم والثانية ان يحصل البديهيات باستعمال الحواس في الجزئيات فتتهيالا كمتساب الفكريات ويسمى العقل بالملكة وهومناط التكايف والثالثة انتحصل النظر يات المفروغ عنهامتي شاء من غيرافتقارالي اكتساب بالفكرة ويسمى العقل بالفعل والرابعة هوان يستحضرهاو يلتفت اليهامشاهدة ويسمى العقل المستفاد وابس فماهو مناط التكليف منها وهوالعقل بالملكة فيهن نقصان بمشاهدة حالهن في تحصيل البديهيات باستعمال الحواس فى الجزئيات وبالنسبة ان ثبتت فانه لوكان فى ذلك نقصان لكان تكليفهن دون تكليف الرجال فالاركان وليس كذلك وقوله صلى الله عليه وسلم ناقصات عقل المراد به العقل بالفعل واذلك لم يصلحن للولاية والخلافة والامارة اه وهكذاذ كره في آخر التوضيح ومثل الاول في التلويح بقوة الطفل على الكتابة والثاني باستعدادالرجل الاى للكتابة والثالث باستعداد القادر على الكتابة والرابع بقدرته على الكتابة حالة الكتابة وأوردت على قوله واله يرهاالشهادة باسلام الكافر فانه لاتقبل فيه شهادة النساء كماصر حربه في الخلاصة من ألفاظ التكفير وكانه اكونها تجر إلى قتله اذا أصر على كفره فصاركالشهادة بالحدود والقصاص ولمأرمن نبه عليه وقيده في البزازية بالرجل امااذا كان المشهو دعلمه بالاسلام امرأة فانها تقبل شهادة رجل وامرأ تين باسلامها والحاصل ان المشهود عليه بالاسلام اذا كان رجلالايقبل فيهشها دةالنساء ولاالكفار وأماالشهادة بردة المسلم فلايقبل فيهاشهادة النساء كماذكره فى العناية من السير (قوله الـ كل لفظ الشهادة والعدالة) أى وشرط لجيع أنواعهالفظ أشهد بالمضارع فلايقوم غيره مقامه لماقدمناه أولحا وقدمناان لفظهاركن فالمرادبالشرط هناما لابدمنه ليشمل الركن والشرط وقدأ فادائه لابدمن لفظهافي شهادة النساءأ يضاوه والمعتمد خلافاللعر اقيين لانهم يجعلونهامن باب الاخبار لاالشهادة والصحيح الاول لانهاشهادة يشترط طاالحرية في مجاس القاضي ولابدمن شرط آخ لجيع أنواعها وهوالتفسير حتى لوقال أشهد عثل شهادته لاتقبل ولوفال أشهدمثل شهادة صاحي لاتقبل عندا ظصاف وعندعامة مشايخنا تقبل وقيده الاوزجندي بمااذا قال لهذا المدعى على هذا المدعى عليه و به يفتي كذاف الخلاصة وقال الحلواني ان كان فصيحالا يقبل منه الاجال وان كان عميايقيل بشرط أن يكون بحال ان استفسر بين وقال السرخسي ان أحس القاضي مخيانته كافعه التفسير والالا وفي البزازية وقال الحلواني لوأقر المدعى أووكيله فقال الشاهد أشهد عادعاه هـ ندا المدعى على هذا المدعى عليه أوقال المدعى في يده بغير حق يصم عندنا اه واعلم ان المصنف تسع صاحب الهداية وغيره في اشتراط العدالة كافظ الشهادة تسوية منهم بينهما وليسكذلك لان افظ الشهادة شرط

لصحة الاداء بلركنه كاقدمناه وأماالعدالة فليست شرطافى سحية الاداء وانماظهور هاشرط وجوب

القضاءعلى القاضى كماقدمناه عن البدائع ولهذاقال في الهداية لوقضى القاضى بشهادة الفاسق صح

سبيه الجواز لاالوجوب (قوله ولايسألحتي يطعن الخصم) قال الرملي ولو بالجرح الجرد ولاينافيم قوله فما يأتى ولا يسمع القاضى الشهادة على جرح مجرد لان عدم سهاعهااهدم دخوله نحت الجبكم والا فألخهرعن فسق الشهوديمنع القاضي عن قبول شــهادرتهم والحـکم بها فالطعن به مسموع منهقبل النزكية وسيظهرمن مسائل الطعن والله تعالىأعلم (قولهوقال أبو يوسف لوقضى القاضي

ابويوسف لوفضى القاضى وسأل عن الشهود سرا وعلنانى سائر الحقوق بغيرتز كية الشهود أجزأت

بغيرتزكية الشهود أجزأت الله عبارة القدورى وقال أبو يوسف ومجد لابد والعلانية ومقتضاه أن والعلانية ومقتضاه أن القاضى يأثم بترك السؤال ولا ينافيه الاجزاء تأمل القلانسي الخ التهذيب المقدسي بعد ذكر مافى التهذيب لا يخفى أنه خالف المافى الكتب المعتمدة ولا يقال يجب العمل به لان فاليا والجهول كالمزكى والمجهول كالمزكى والمجهول كالمزكى

عندنازادفي فتح القدير وكان القاضي عاصيا قال وعن أبي يوسف ان الفاسق اذا كان وجيم افى الناس كباشرى السلطان والمكسة وغيرهم تقبل شهادته لانه لايستأجر اشهادة الزور لوجاهته ويمتنع عن الكذب لمروءته والاول أصح لان هذا العليل لمقابلة النص فلايقبل اه وفسرفي العناية الوجيد مان يكون ذاقدرو شرف وفسرالمروءة بالانسانية قالوالهمزة وتشديدالواوفيهما الهتان اه وعلى هذا فافىالقنية شارب الخر يستحى ويرتدع اذاز جوفالقاضى أن يقبل شهادته ان كان ذام وءة وتحرى فى مقالته فوجده صادقا اله مجول على ماروى عن أبى يوسف (قوله وسأل عن الشهودسراوعلنا فى سائر الحقوق) أى وسأل القاضى عنهم فى السروالعلانية وهو قول أبى يوسف ومحد لان القضاء مبنى على الحجة وهي شهادة العدول فيتعرف عن العدالة وفيه صون قضائه عن البطلان وقال أبو حنيفة يقتصرالحا كمعلى ظاهر العدالة فى المسلم ولايسأل حتى بطعن الخصم لقوله عليه الصلاة والسلام الناس عدول بعضهم على بعض الامحدودافى قذف ومثل ذلك عن عمررضي الله عنه ولان الظاهر هوالا نزجار عماهو يحرم دينه وبالظاهر كفاية اذلاوصول الى القطع الافي الحدود والقصاص فانه يسأل عنهم الاحتيال فى اسقاطها فيستقصى ولان الشبهة فيهادار تة والحاصل انه ان طعن الخصم سأل عنهم فى الحكل والاسأل فى الحدود والقصاص وفى غيرها محل الاختلاف وقيل هذا اختلاف عصروزمان والفتوى على قوطما فىهذا الزمانكذافي الهداية ومحل السؤال على قولهما عندجهل القاضي بحالهم ولذاقال في الملتقط القاضى اذاعرف الشهود بجرح أوعد الة لايسال عنهم اله ولم بذكر المؤلف صفة السؤال وصرح في الهداية باله لا بدمنه ولم يبين اله شرط أولاو في الملتقط قال أبو حنيفة التزكية بدعة وقال أبو يوسف لِوقضي الفاضي بغيرتزكية الشهود أجزأت اه فأفادان السؤال ليس بشرط صحة عندهما خصوصا قدمناعن الهداية انهلو ضي بشهادة الفاسق يصحعند نامن غير حكاية خلاف فكيف اذاقضي بشهادة المستور فاوقضي ثمظهران الشهود فسقة لم ينقض القضاء وفى المحيط البرهاني من الحد ودلوقضى بالحد يدية مظهرانهم فساق عدمارجم فانه لاضمان على القاضى لانه لم يظهر الخطأ بيقين اه وهذا يدل على ان القاضي لوقضي في الحدود قبل السؤال بظاهر العدالة فانه يصح وان كان آثما فقوله في الهداية يشترط الاستقصاء معناه يجب ومعنى قول الامام يقتصر الحاكم يجوزا قتصاره لاانه يجب اقتصاره وفي النهذيب للقلانسي وفىزماننالماته فدرتاالتزكية بغلبة الفسق اختار القضاة كااختارابن أبى ليلي استحلاف الشهوداغلبة الظن اه قلت ولا يضعفه مافى الكتب المقتمدة كالخلاصة والبزاز يةمن انه لا يمين على الشاهدلانه عند ظهورعدالته والكلام عندخفائها خصوصافي زمانناان الشاهد بجهول الحال وكذا المزكى غالبا والجهول لايعرف الجهول وفى الملتقط عن غسان بن محــدالمروزي قال قدمت الكوفة قاضياعليهافوجدت فيهاماتة وعشرين عدالافطلبت أسرارهم فرددتهم الىستة ثمأ سقطت أربعة فاسارأ يتذلك استعفيت واعتزات قال الفقيه لواستقصى القاضى مشل ذلك لضاق الامرولا يوجه مؤمن بغيرعيب كاقيل فلست بمستبق أخالاتامه م على شعث أى الرجال المهذب

المجهول لانا نقول الامركذلك اكن قال الفقيه او استقصى مثل ذلك لضاف الامر ولا يوجد مؤمن بغير عيب كاقيل ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها ي كفي المرء نبلاأن تعدمها يبه نقله بعض الفضلاء

وقال عمر رضى الله تعالى عنه ان الله تعالى تولى منه السرائروذوى عنه البينات اه عمالتزكية

فى السرأن يبعث المستورة الى المعدل فيها النسب والحلى والمصلى ويردها المعدل كل ذلك فى السركى لا يظهر فيخدع أويقصد وفالخانية لابدمن أن يجمع بين المدل والشاهد لتنتفي شبهة تعديل غيره وقدكانت العلانية وحدها في الصدر الاول ووقع الاكتفاء بالسر في زماننا تحرزا عن الفتنة وبروى عن محمدتز كية العلانية بلاء وفتنة م قيل لابدأ ن بقول المعدل هو عدل جائز الشهادة لان العبد قد يعدل وقيل يكتفى بقوله هوعدل لان الحرية ثابتة بأصل الداروهذا أصح كمافى الهداية وفى السراجية والفتوى على اله يسأل فى السروقد تركت النزكية فى العلانية فى زماننا كى لا يخدع المزكى ولا يخون اله فقد علمتان مافى المتن على خلاف المفتى به وهو الاقتصار على السرويدل عليه مافى الهداية أيضا والمستورة اسم الرقعة الني يكتبها الفاضي ويبعثها سرابيدأ مينه الى المزكى سميت المستورة لانها تسترعن نظر العوام كذافى النهاية فن عرف الشاهد بالعدالة كتب يحت اسمه هوعدل جائز الشهادة ومن لم يعرفه بشئ كتب هومستورومن عرفه بالفسق لم بصرح بل بسكت احترازا عن هتك السترأو يكتب اللهاأعلم بهالااذاعدله غيره وخاف انهلولم يصرح بذلك يقضى القاضى بشهادته فينشف يصرح بذلك كذافى غاية البيان وأراد بقوله ويسأل عن الشهودأي عن عدالتهم على حذف مضاف وانماقدرناه لانهلايسأل عن حرية الشاهد واسلامه مالم ينازعه الخصم وماذ كره فى الجامع من ان الناس أحرار الافي الشمهادة والحدود والقصاص والعقل فانه لا يكتفي بظاهر الحرية في هذه المواضع بل يسأل مجول على مااذاطعن الخصم بالرق كاقيده القدورى رحه الله كذاذ كرالشارح وثبوت ويةالشاهد اما باقامة البينة عليها أو بالاخبار للقاضي كالعدالة والاول أحب وأحسسن لان الاهلية للشهادة لاتثبت الا بالحرية وتثبت بدون العدالة ولان الحرية والرقمن حقوق العباد تجرى فيها الخصومة وطريق الاثبات فى مثلها للبينة فأما العدالة فلاتجرى فيها الخصومة فيمكن معرفتها بالسؤال عن حاله كذافي المبسوط وفى القنية قال المدعى عليه في الشاهد آنه كافر بالله تعالى فللقاضي أن يسأله عن الاعمان ان اتهمه بذلك وأن كان يشمه بوحدانية الله تعالى ورسالة محدصلى الله عليه وسلم تقبل شهادته وكذالوقال أنا مسلم واست بكافرولوسأله الحاكم فذكرفي خـ لالسؤاله مالا يجوز على الله للتجربة فهـ نـ اجهل من القاضى وحق وقدأساء فهافعل ولوجوزهدا كان وبالاعلى جيم المسلمين خصوصا في قضاة أهل الرسانيق فاواله تحمق وفعل لايقبل شهادته أه وأطلق في السؤال عن الشهودفشمل المسلم والكافرفيسأل عن النصراني أذاشهه على مثله وفي فتاوى عمرقارئ الهداية تزكية الذميأن يز كيه الامانة في دينمه واسانه و يده وانه صاحب يقظة اه وقدأ خله من فتاوى الولوالجي وفي الملتقط نصراني عدل تمأسلم قبات شهادته اه وفيه اذاسكر الذي لاتقبل شهادته اه وشمل السؤال عنهاذا شهدحين بلغ وهوظاهر الخانية وفى الملتقط صمى احتم لاأقبل شهادته مالم أسأل عنسه ولا بدأن يتأنى بعد الباوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل مسجده ومحلته كافي الغريب انهصالح أوغيره اه وفرق فى الظهيرية بينهما بان النصراني كان له شبهادة مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصي وحمد ايدل على ان الاصل عدم العدالة ولم يذ كر المؤلف ما يقوله المزكي أذاسم ثل لانه يختلف باختداف الناس وقدمناانه يقول هوعدل وفي البزازيةو ينبغي ان يعدل قطعا ولاية ول هم عدول عندى لاخبار الثقاتبه ولوقال لاأعلم منهم الاخيرافهو تعديل فىالاصحوفى النوازل التعديل أن يقول هم عدول عندى جازت شهادتهم وفالمنتقى اذاقال المزكى لاأعلم فيه الاخيرا يكفى واذاجر حالجار حااشهود يقول القاضي للدعى زدنى شهودا أويقول لمتحمد شهودك وبكتب القاضي أسهاء الشهود أولائم اسم من عدل اه وفى الملتقط عن أبي بوسف التزكية أن يقول لاأعلم منه الاخبرا وعن أبي يوسف

(قوله وفي السراجية والفتوي على أنه يسأل في السر) قال القهستاني وعن محد أن تزكية العلانيـــة بلاء وفتنةوتزكيةالسرأحدثها شريح وعليه الفتوي كماني المضمرات وغيره ويشكل مافى الاختيار أبه يسئل سرا وعلانية وغليه الفتوى اه قلت يكن ارجاعه الى قوله يسأل أي لا يكتني بالعدالة الظاهرةفهوترجيح لقولهما تأمل (قوله وانما قدرناه لانه لايسأل عن حرية الشاهد واسلامه الخ) قال الرملي قدمناأن سؤالهعن العدالةعلى سبيل الوجوب فنه واله عن الجرية والاسلام يندني الوجوب أيضاحتي لوسأله عنهماكان حسنا تأمل (قولهوفرق فى الظهيرية بينهما الخ) قال الرملى أى بين النصراتي اذا أسلم وكان عدلا حيث تقيلو بين الصي اذابلغ حيث لاتقبل حتى يسأل عنه ويتأنى بقدرمايقع في قلوب أهلمسحده ومحلته أنهصالح

مخالف الماقدمه عن غاية البيان منةولهومن عرفه بالفسق لم يصرح به بل يسكت احترازا عن هتك الستر أوبكتب الله أعليه الخثم رأيت بخط ثقمة معزياالى المقدسي بعدد كرماني الملتفط قال أبو أصركان سكوتهمنه طعنافي الشهادة (قوله وعلى قول من يقبل الخ) جزم به في الخانية حيث قال فأن القاضي يسمعذلك ويسأل عنهم فان عدلوهمسأل القاضي الطاعنة بم يطعنون لاحتمال أنهم طعنوا بمما لا يكون جرحاعنه القاضىفان بينواما يكون طعنا فان الجسرح أولى والافان القاضي لايلتفت الهمو يقضى بشهاده شهود المدعى وكذالوعدل المزكى الشهود وطعن المشهود عليه وقال للقاضي سل عنهم فللانا وفلاناوسمي قومايصلحون الخ (قوله عند سؤال القاضي عن الشاهد) كان ينبغي أن بزيد أوعندطعن الخصم وبرهن عليمه سرا لانه تقبل حينتذ لانهم ليفسةوا بإظهار الفاحشة بخلاف مااذابرهن علانية لايقبل برهاله لفسق شمهوده باظهار الفاحشة كماسيا تى آخ الباب الآتي وحينئذ يطهرا لجواب الآني عمافي

أ نه اوقال لا بأس به فقد عدله وعن مجد بن سامة أن يقول هذا عندى عدل مرضى جائز الشهادة اه واختارالسرخسي انهلا يكتني بقوله هوعدل لان الحدود فى قذف بعدالتو بةعدل غيرجائز الشهادة وكذا الأباذاشهد لابنه فلابدمن زيادة جائزالشهادة كافى الظهيرية وينبغى ترجيعه وفى الظهيرية من كتاب الشروط جواب المزكى على ثلاث مرانب أعلاهاجائز الشهادة أوعدل خلافاللسرخسي في الثاني والثانية ثقة وهومن لاتقبل شهادته لالفسقه واكن لغفلة أونحوها وبعض القضاة يقيمون كل تقتين مقام عدل كذاذ كرالشيخ الامام الحاكم السمر قندى والمرتبة الثالثة مستور والمستورهو الفاسق وفى عرف مشايخنا من لايعرف حاله أه ويكتنئ بالسكوت من أهل العلم والصلاح فيكون سكوته تزكية للشاهدلمافي الملتقط وكان الليث بن مساور قاضيا فاحتاج الى تعديل شاهد وكان المزكى مريضا فعاده القاضى وسأله عن الشاهد فسكت المعدل ثم سأله فسكت فقال أسألك ولا تجيبني فقال المعدل أما يكفيك من مثلى السكوت ولما استقضى أبومطيع أرسل الامير الى يعقوب القارئ يشاوره فسأله الرسول في الطريق عن أبى مطيع فقال يعقوب أبو مطيع أبو مطيع قال محدبن سلمة اذا كان المعدل مثل يعقوب القارئ فلابآس بمثل هذا التعديل اه وسيآتى في مسآئل الطعن في الشاهد عند بيان الجرح الجرد وغيره واكن يحتاج هناالى بيان مسائل تعارض الجرح والتعديل فاذاسأل القاضى عن الشاهدولم يزك طلب غيره فان زكاه واحدوجر حه واحد فقد تعارضا فقال فى البزاز ية فان عدله أحدهما وجرحه الآخر بعارضا كانه لم يسأل أحدا وان عداه الثالث فالتعديل أولى وانجرحه الثالث فالجرح أولى وذكر الصدراذاجرح واحدوعدلواحد فعندالامامين الجرحأولي كالوكانا اثنين وعند محدمالم بتم بالواحد توقف الشهادة ولا يجبز حتى بسأل الآخر فان جرحه تمالجرح وانعدله تمالتعديل فان جرحه واحمد وعداه اثنان فالتعديل أولى عندهم وانجرحه اثنان وعدله عشرة فالجرح أولى فاوقال المدعى بعد الجرحأناأجيء بقوم صالحين يعدلونهم قال في العيون قبل ذلك وفي النوادرأ نه لايقب ل وهواختيار ظهيرالدين وعلى قول من يقبل اذاجاء بقوم ثقة يعدلونهم فالقاضي يسأل الجارحين فلعلهم جرحوا بمالايكون جرحاعندالقاضي لايلتفت الىجرحهم هذا ألطف الاقاويل ولوعدل الشهودسرا فقال الخصم أجىء في العلانية عن ببين فيهم ما تردبه شهادتهم لانقبسل مقالته الى أن قال أن الجرح أولى الااذا كان بينهم تعصب فانه لايقبل جرحهم لان أصل الشهادة لاتقبل عندالتعصب فالجرح أولى اه وقدظهرمن اطلاق كلامهم هناان الجرح يقدم على التعديل سواء كان مجردا أولاعندسؤال الفاضى عن الشاهدوالتفصيل الآئي من أنه ان كان محرد الانسمع البينة به أولافتسمع انماهو عند طعن الخصم فى الشاهد علانية اكن فى الملتقط فاوعدل فقال قوم الرأيناه أمس سكران أو يبايع بالرباأ ويشرب الخران كان شيأ يلزمه فيه حق من حداً ومال يردعلى صاحبه ردت شهادته والالا اه وينيغى حله على مااذا كان علانية أمااذا أخبر وهسر افلاوسيأتي تمامه ان شاء اللة تعالى وشمل اطلاقه مااذا كان الشاهد غر يبافان كان غر يباولا يجدمعد لافانه يكتب الى قاضى بلده ليخبره عن حاله كاف البزازية وفى كشف الاسرارشرج أصول فرالاسلامهن بحث المجمل انهعلى مثال رجل دخل بلدة لايعرفه أهلها بالتأمل فيه بل بالرجوع الى أهل بلدته حتى لوشهد لا يحل للقاضي أن يقضى بشهادته ولا للزكي أن يعدله الا بالرجوع الى أهل بلدته ليعرف عاله اه وظاهر اطلاقه أيضا انه يسأل عنهم فى كل عادثة شهدوافيها لكن قالوا لوعدل في حادثة وقضى به عمشهد في أخرى فان بعدت المدة أعيد والالا وكذاغر يسرل بين ظهراني قوم لا يعدله قبل مضي ذلك الزمان وكذا اذا تخلت تلك آلمدة بين الشهادة والتعديل هل يؤثر في قبول الشهادة الماضية وكان الامام الثانى يقول ذلك الزمان ستة أشهر تمرجع الى سنة ومحدلم يقدره بل على الملتقط تأمل (قوله من بحث المجمل أن المجمل

مايقم فى القلوب الوثوق وعليه الفتوى كذافى البزازية وفيها أيضاوف المنتقى شهدوا عال فلم يعدلوا فطلب المدعى عليهمن القاضى أن يكتب وثيقة وبحكم بانه مردودالشهادة حتى لايقبله قاض آخر حكم وكتببه واذافعل ذلك لايقبل القاضي الآخرهذه الشهادة فانكان الاول ايحكم بردشهادتهم للثاني أن يقبل اذا عدلوا اه وفي الملتقط واذا أبطل القاضي شهادته في دار فجاء بعد عشرين سنة فشهد بهاأ يضاء لآخ فشهادته باطلة اه وفي الخلاصة من ردت شهادته في حادثة لعلة ثمز الت الغلة فشهد لم تقبل الافي أربعةالصي والعبدوالكافرعلي المسلم والاعمى اذاشهدوا فردت ثمزال المانع فشهدوا تقبل اه ثماءلم أنهيفرق بين المردود لتهمة وبين المردود لشبهة فالثاني يقبل عندز وال المانع بخلاف الاول فالهلايقيل مطلقا أشاراليه فيالنوازل ولوقال المؤلف سراغ علنابتم دون الواولكان أولى وان أمكن جلهاعلمها ليفيدأ لهلابدمن تقديم تزكية السرعلى العلانية لمافى الملتقط عن أبي يوسف لاأ قبل تزكية العلانية حتى بزكي في السر اه وشمل الشاهد الاصلى والفرعي فيسأله عن الكل كذاعن أبي بوسف وعن محديسال عن الاولين فان زكياسال عن الآخر من كذاف الملتقط فينبيه لا تجوز النزكية الاأن تعرفهأ نتأ ووصف لك أوعرفت أن القاضى زكاه أوزكى عنده وقال محدكم من رجل أقبل شهادته ولاأقب لتعديله يمنى ان الشهادة على الظواهر ولا كذلك التعديل كذافي الملتقط فيشترط لحوازها شروط الاول أن تسكون الشهادة عندقاض عدل عالمالثاني أن تعرفه وتختيره بشركة أومعاماة أوسفر الثالث أن تعرف أ نهملاز مالجماعة الرابع أن يكون معروفا بصحة المعاملة فى الدينار والدرهم الخامس أن يكون مؤديا للامانة السادس أن يكون صدوق اللسان السابع اجتناب الكبائر الثامن أن تعلم منه اجتناب الاصرارعلى الصغائر ومايخل بالمروأة والكل ف شرح أدب القضاء الخصاف وفى النوازل من قال لأدرى أنامؤمن أم غيرمؤمن لا تعدله ولا تصلى خلفه اه وفي البزاز ية عرف فسق الشاهد فغاب غيبة منقطعة تم قدم ولايدرى منه الاالصلاح لايجرحه المعدل ولايعدله ولوكان معروفا بالصلاح فغاب غيبة منقطعة محضرفهوعلى العدالة والشاهدان لوعدلا بعدماتابا يقضي بشهادتهما وكذالوغايا معدلاولو وسرسا أوعميالا يقضى تاب الفاسق لايعدل كاتاب بللابد من مضى زمان يقعف اقلب صدقه في التوبة اه ﴿ تنبيه آخر ﴾ ولوزكي من في السرعلنا يجوز عندنا والخصاف شرط تنارهما كذافى البزازيه وفى المصباح علن الامم عاونامن باب قعدظهر وانتشرفهو عالن وعان علنامن باب تعبلغة فهوعلن وعلين والاسم العلانية مخففا اهم وتنبيه آخر يه يسأل القاضي عن الشهود الذمة عدول المسلمين والافيسال عنهم عدول الكفار كذافى المحيط والاختيار (قوله وتعديل الخصم لايصح) أى تزكية المدعى عليه الشاهد بقوله هوعدل غسير مقبولة لان في زعم المدعى وشهوده ان الخصمكاذب فىانكارهمبطل فى اصراره فلايصلح معدلا وموضوع المسئلة اذاقال هم عدول الاانهم أخطؤا أونسوا أمااذاقال صدقوا أوهم عدول صدقة فقداعترف بالحق كذافي الهداية وفي شرح أدب القضاء للصدر الشهيدأن يكون مقرا بقوله صدقوافها شهدوابه على وبقوله هم عدول فماشهد وابه على أطلقه وقيده فى البزازية بمااذا كان المدعى عليه لا يرجع اليه فى التعديل فان كان صع قوله وشمل الخصم المدعى والمدعى عليه وانأرادبه المدعى عليه وهوالظاهر فعدم محته من المدعى بأولى كتعديل الشاهد نفسه وأماج حالشاهدنفسه فقبول لمافي البزازية وقول الشاهد الهليس بعدل اقراره على نفسه حائز عليه وكان ينبغي له أن لا يفعل اه وظاهر مافي الظهير مة أنه يأ ثم بذلك حيث كان صادقافي شهادته لمافيه من ابطال حق المدعى ولم يذ كرا لمؤلف رجه الله تعديل أحد الشاهد بن صاحبه وفيه اختلاف قال فى الظهير ية شاهدان شهدالرجل والقاضي يعرف أحددهما بالعدالة ولا يعرف الآخر فعدله الذي

وتعديل الخصم لايصح

عرفه القاضى بالعدالة قال نصير رحه الله لايقبل القاضي تعمد يله ولابن سلمة فيه قولان وعن أبي بكر البلخى فى ثلاثة شهدوا والقاضى يعرف اثنين منهم بالعدالة ولايعرف الثالث فان القاضي يقبل تعديلهما لوشهد هذااا ثالث شهادة أخرى ولايقبل تعديلهما في إلشهادة الاولى وهو كاقال نصير حه الله تعالى اه وأطلقه فشمل مااذاعد لهالمدعى عليه قبل الشهادة أوبمدها كافى البزازية ويحتاج الى تأمل فانه قبل الدعوى لم يوجد دمنه كذب في انكار ووقت التعديل وكان الفسق الطارئ على المعدل قبل القضاء كالمقارن وفى البزازية ولايسأل رجلا له على المشهود عليه دين فلسه الحاكم وهذا دليل على أن الشاهد اذا كانلهدين على الشهود عليه وهومفلس لاتقبل اه وفي المحيط البرهاني من دفع الدعاوي معزيا الى الاوزجندى اذاقال المدعى عليه بعد الشهادة لى دفع لا يكون تعديلا للشهود لجوازأن يكون بالطعن في الشاهـــ اه قلت بخلاف قول المدعى عايه في جواب دعوى الوكيل بالدين دفعته الى الموكل أو أبرأني فاله يكون اقرارابالوكالة فاله يؤمر بالدفع الى الوكيل كاسمية تى فيها (قوله والواحد يكفي للتزكية والرسالة والترجة) وهذا عندهما وقال محدلا يجوز الاائنان لانهما في معنى الشهادة لان ولاية القاضي تنبني على ظهورا العدالة وهو بالتزكية فيشترط فيه العدد كالعدالة وتشترط الذكورة في المزكى في الحدود ولهمااله ليس في معنى الشهادة ولهذا لا يشترط فيه لفظ الشهادة ومجلس القضاء واشتراط العدد في الشهادة أمرتحكم أي تعبدى في الشهادة فلا يتعداها وعل الاختلاف ما اذالم يرض الخصم بتزكية واحد فانرضى الخصم بتنكية واحد فركى جازاجاعا كذافي الولوالجية وأطلق في التزكية والمراد تزكية السر ولوقال الواحد العدل المسلم لكان أولى لاشتراط العد الة فيها والاسلام في المزكى لوالمشهودعليه مسلما كماني البزازية وأطلق فى الواحد فشمل العبدوالمرأة والاعمى والمحدود فى القذف اذاتاب والصيى وأحدالز وجين للأخو والوالدلولده وعكسه والعبد لمولاه وعكسه وخرج من كالامه تزكية الشاهد بحدالزنا فلابدفى المزكى فيهامن أهلية الشهادة والعددالار بعة اجماعا ولمأرالآن حكم تزكية الشاهد ببقية الحدود ومقتضي ماقالوه اشتراط رجلين لها وقيد نابالتزكية السر احترازاعن تزكية العلانية فاله يشترط لهاجيع مايشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغيرذاك الالفظ الشهادة اجماعا لانمعني الشهادة فيهاأظهر فانها تختص بمجلس القضاء وكذايشة ترط العدد فيهاعلي ماقاله الحصاف وأطلق في الرسالة فشمل رسول القاضي الحالمزكي ورسول المزكي الى القاضي كمافي فتمح القدر لاالاقل كازعمه الشارح وأطلق فى الترجمة فشمل المترجم عن الشهود أوعن المدعى أوالمدعى عليه لاالاول كاتوهمه الشارح قالواوالاحوط فى المكل اثنان وفى البزازية ولايعامه أنه يسأل عنه وعلله الصدر الشهيد بأنه اذا أعلمه رعاخد عالمزكي أوأخافه ولايعلمه أنهسأل عنهسرا انمايطلبمنه تزكية العلانية وينبني للقاضي أن يختار في المسئلة عن الشهود من هو أخبر بأحوال الناس وأكثرهم اختلاطابالناس مع عدالته عارفا مالا يكون جوحاوما يكون جوحاغيرطماع ولافقير كى لايخدع بالمال فان لم يكن في جيراً له ولاأ هــلسوفه من يثني بهسألأ هل محلته و**ان لم يجــدفيهم ثقة اعتبرفيهم تواثر** الاخباركذاذ كرهالشارح وخص في البزازية لسؤال من الاصدقاء وأشار المؤلف بقبول قول الواحد فىالتزكية الى قبول قوله في الجرح وسياً تى وايس مرادا لمؤلف النسوية بين الثلاثة في جيع الوجوم وانهام اده النسوية فى الاكتفاء بالواحد و بين التركية والترجية فرق فان الترجيان لوكان أعمى لايجو زعندالامام ويجوزعنداالثاني وقدمناأن تزكية الاعمى جائزة ولايتكون المترجم امرأة كما قدمناه عن الخزالة وتصلح للتركية وشرط فى الظهيرية فى المترجم عن الشاهد أن يكون الشاهد أعجميا

وعن الخصم أن يكون كذلك فظاهره أن القاضى اذا كان عارفا بلسان الشاهد والخصم لم تجز ترجة

والواحــد يكنى للتزكيــة والرسالةوالترجة

(قوله وأطلق فى الواحد فشمل العبد والمرأة والاعمى) سيأتى يذكر أن المرأة والاعمى لا تجوز ترجنهما فالظاهرأن المراد الاطلاق بالنسبة للتزكية (قوله شرحها في شرحى منظومة ابن وهبان) أى في شرحها لمصنفها وشرحها لابن الشحنة وعبارة الذاني فشاهد الغريب هوأن مجتمع الخصوم بباب القاضى ومنهم شخص يدعى الغربة والعزم على السفر وفوت الرفاق بالتأخر و يطلب تقديمه لذلك فلا تقبل منه الابشاهدين على ذلك ولا يحتاج الى تزكيتهما (٦٨) لتحقق الفوت بطول المدة بالتزكية والعدوى هو مالوسمى شخصا بينه و بين

الواحدوفي المصباح ترجم فلان كالامه اذابينه وأوضحه وترجم كلام غيره اذاعبر عنه بلغة غير لغة المكام واسترالفاعل ترجمان وفيهلغات جودهافتح الثاء وضمالجيم والثانية ضمهمامعا وتجعل التاءتابعة للجيم واشالشة فتحهما بجعل الجيم تابعة المتاء والجع تراجم اه والتزكية المدح قال في الصحاح زكى نفسه أن كية مدحها اله وتنبيه الم المتنفى من قوله أولا وسأل عن الشهود أر بعة شهود لايسأل القاضى عنهم قال الخصاف في أدب القضاء قال اسمعيل بن حاداً ربعة من الشهود لاأسأل عنهم شاهد ردااطينة وشاهد تعديل العلانية وشاهد الغريب ليدعوه القاضي على غيرقرعة وشاهد العدوى وشرحها في شرحى منظومة ابن وهبان من أول الشهادات واسمعيل هذاهو حفيد أبي حنيفة وهومن جالة الائمة أخذعن أبي يوسف و زاحه في العلم ولوعم رافاق المتقدمين ولكنه مات شابا قلت فيحتاج هنا الى فهم قوطم لا بدمن المدالة في المزكى فأنه لأيسال عنه فتعين أن يكون المراد بالمزكى العدل من كان معر وفأمها عندالقاضي فان لم يكن معروفا بهالم يسأل عنمه فلايقبل تزكيته كالايخن وليس المرادانه لايشترط عدالةالمزك كإفهمه العلامة أبن الشحنة بناءعلى أنها للاحتياط للا كتفاء بتزكية السر لتصريج الكل باشتراط عدالة المزكى خصوصا فى تزكية العلانية وإعاالمراد مافهمناه عثهم ولمانظر الىأن عدم السؤال في المسائل الثلاث لاجل الا كتفاء بالمستور ظن أن المزكى كذلك وليس كاظنه لماقدمناه من التصريح عنهم وان كان مافهمه هو المراد فاذكره القاضي اسمعيل ضعيف لنقسل الاجاع على أن تزكية العلانية كالشهادة أوهو محول على مااذا نقدمت التزكية سرا وهو الظاهر ﴿ ننبيه ﴿ ذَكُو بعضهم أَن الأولى كون القاضى عارفا باللغة التركية ورده الطرسومي وأطال في فوائده وردعليه ابن وهبان في شرحه ومن أراد الاطلاع على ذلك فلينظر فيه وقد تركته لانه لاطائل تحته حتى قال ابن وهبان ولولاة صدمناقشة الطرسوسي لماتكامت على ذلك وننبيه آخر ، قبول قول الواحد لا ينعصر في الثلاث المذكورة في الكتاب بلذ كرابن وهبان أنه يقبل قول الواحد العدل في احدى عشرة مسئلة والرابعة التقويم للتلفات لكن ذكر فى البزازية من خيار العيب أنه يحتاج الى تقو يمعدلين لمعرفة النقصان فيحتاج الى الفرق بين التقو يمين الخامسة الجرح وقدمناه السادسة تقدر الارش السابعة اختلفا في صفة المسلم فيه بعد احضاره الثامنة الاخبار بفلس المحبوس لاطلاقه التاسعة الاخبار بعيب المبيع العاشرة الاخبار برؤية هلالرمضان الحادى عشرالاخبار بالموتثم اعدان هذاليس بحاصر لانما كانمن الديانات يقبل فيهقول الواحد العدل كطهارة الماء ونجاسته وحل الطعام وحرمته ولايختص برؤية هلال رمضان وأيضايقب لقول العدل في عزل الوكيل وحجر المأذون واخبار البكر بانكاح وليها واخبار الشفيع بالبيع والمسلم الذى لم بهاجر ونحوها كاقدمناه على قول أى حنيفة من اشتراط أحد شطرى الشهادة اما العدد أوالعد الة الاأن يقال انهم انحالم يذكر وها معها لان العدلليس بشرط لجواز العمل به عستورين والكلام فهايشترط فيه العدالة حتى لايقبل خبرمستورين فى المواضع الاحدعشر ماعلم أنه يستثني من الاكتفاء بواحد فى التقويم تقويم نصاب السرقة فلابدفيه من اثنين كافى العناية (قوله وله أن يشهد عاسمع أو رأى فى مثل البيع والافرار وحكم الحاكم والغصب والفتل وإن لم يشهد عليه) لا نه علم ماهو الموجب بنفسه وهو الشرط وقو له كالبيع مثال طها

المصر أكثر من يوم وله عليه دعوى لايرسال القاضي خلفه حتى يقيم بمنة بالحق الذي يدعيه ولا يشترط تعديلهماونقلءن عمداً نهاشترط تعديل هـــن لمافيه من الالزام على الغيروكل كان كذلك سبيله التعديل واليده مال الحلواني وقال انهروى عن الامام وأماشا هدر دالطينة فهومالوادعي على شخص ليس محاضر معده بحدق ولهأن يشهدي اسمع أو رأى في مثل البيع والاقرار وحكم الحاحكم والغصب والقتلوان لميشهدعليه وذكرأ لهامتنع من الحصور معــه أعطاه القاضي طينة أوخاتم اوقال أرهايا هوادعه الى وأشهد عليه فان أراه ذلك وقاللاأحضروشهد عنديد القاضي بذلك مستوران لايسأل عنهما قالوا وفهانق لعن محمد اشارة الى تعديلهما حيث قيد عافيه الزام على الغير وقال الصدر الشهيدان عدم التعديل انظر للناس وبهنأخذ لخوف اختفاء الخصم مخافة العقوبة فاذا

شهدا كتب الى الوالى فى احضاره وأما شاهد اتعديل العلانية فلاتشترط تزكيتهما ظاهر ابعد سؤال القاضى فانه عن الشهود المطلوب تعديلهم فى السر عن يثق به من أمنائه وأخبره بعد النهم ولا بدمن المغايرة بين شهود السروالعلانية واعمام تشترط. عد النهم لانه اللاحتياط اجابة للدعى الى ماطلب اه ملخصا

(قوله ولا بدمن بيان المن فى الشهادة على الشراء الخ) سيذكر المسئلة أيضافي آخر باب الاختسلاف في الشهادة عند قول المأن ومن شهدارجل أنهاشترى عبد فلان بألف الخوياتي بسط الكادم عليهاهناك (قـوله وأما كونه مـن المرئيات فبالكتابة الخ) أى بناءعلى ماقاله النسفي وهو خلاف ماعليه!لعامة نعم أفتى به الشيخ سراج الدين قارئ الهـداية اذا كان على رسم المكوك واعترف بأنه خطه أوشهدوا عليه وقد شاهدوا كتابته وعرفوا ماكتبه أوقرأه عليهم هذا حاصل ماأجاب بهفي موضعين من فتاراه (قولهالا في تذاكر الباعة) رأيت في هامش نسيخة قوله باركار بالياء المثناة تحت والراء المهملة آخرها راء مركب معناه المذكروهو هناالدفتر

فالهان عقداه بابجاب وقبول كانمن المسموع وان بالتعاطى فهومن المرثيات واختلفوا هل يشهد بالبيعأو بالاخدوالاعطاء لكونه بيعاحكميالآحقيقياذ كرهالشارح لكن مرادالثاني انه يجوزكل منهمالاانه يتعين الشهادة بالتعاطي لمافي البزازية وفي بيع التعاطي يشهدون بالاخذ والاعطاء ولوشهدوا بالبيع جاز اه ولا بدمن بيان النمن في الشهادة على الشراء لان الحكم بالشراء بنمن مجهول لا يصح كما فى شهادات البزاز ية وفى الخلاصة رجل حضر بيعا ثم احتيج الى الشهادة الشترى ليشهد له بالملك بسبب الشراءولايشهدله بالملك المطلق قال ورأيت في موضع آخوانه يحل والاول أصح لان الملك المطلق ملك من الاصل والملك بالشراء حادث اه وأشار بقوله وان لم يشهد عليه الى أنه لايشترط إن يعلم المقر بالشاهد بالاولى فاواختني الشاهد وسترنفسه ويرى وجه المقر ويفهمه والمقر لايعامه وسعه أنيشهد وهكذا يفنعل بالظامة كافى خزانة الاكل وأشار بقوله بماسمع الى أنه لابد من علم الشاهد بمايشهد به وطناقال فى النوازلس شل أبوالقاسم عن رجل ادعى على ورثة ميت مالا فأخر باثبات ذلك فأحضر شاهدين فشهدا أنالمتوفى قدأخ نمن هذا المدعى منديلافيه دراهم ولم يعلماكم وزنها أتجوز شهادتهماوهل يجوز للشاهدين ان يشهدا بذلك قال ان كان الشهود وقفوا على الك الصرة وفهموا انها دراهم وحوروها فهايقع عليه تعيينهم من مقدارها شهدوابذلك وينبغى ان يعتبرا جودتها فانهافه تكون ستوقافاذا فعلواذلك جازت شهادتهم اه وفى خزائة الاكل رجل فى يدهدرهمان كبيرو صغير فأقر بأحدهمالرجل فشهداانه أقر بأحدهما ولاندرى بايهما أقرفانه يؤمر بتسليم الصغير اه والاقرار يصح أيضاأن يكون مثالا لهماأما كونهمن المسموعات فظاهر وأما كونهمن المرثيات فبالكتابل فى البزاز مةمن كتاب الاقراركتب كتابافيه أقربين يدى الشهود فهذاعلى أقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيأ والهلا يكون اقرار افلا يحل الشهادة بالهاقرار قال القاضي النسني ان كتب مصدرام سوما وعدالشاهد حله الشهادة على اقراره كالوأ قركذلك وانام بقل اشهدعلى به وعلى هذا اذا كتب للغائب على وجه الرسالة أما بعد فلك على كذايكون اقرار الان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون متكلما والعامة على خلافه لان الكتابة قدتكون للتجربة وفي حق الاخرس يشترط أن يكون معنونا اصدرا وانلم يكن الحالغائب الثاني كتب وقرأ عندالشهو دلهمان يشهدوابه وانلميقل اشهدواعلى الثالثأن بقرأ هذاعندهم غيره فيقول الكاتب اشهدواعلى به الرابع أن يكتب عندهم ويقول اشهدواعلى عافيه ان علمواعافيه كان اقرار اوالافلا وذ كرالقاضي ادعى عليه مالا فأخرج خطا وقال أنهخط المدعى عليه بهذا المال فأنكرأن يكون خطه فاستكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انهماخط كاتب واحمد لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يزيد على أن يقول هذا خطى وأناح رته لكن ايس على هذا المال وعة لا يجب كذاهنا الافي تذاكر الباعة والصراف والسمسار اه ذكرهأيضا وفها أيضامن أولالشهادات بأتممن هذافلينظر وقد أوضح ابن وهبان فىشرحه مسئلة خط السمسار والصراف فليراجعه من أرادها وسنذكرها ان شاءالله تعالى فى محلها والنكاح لايكونالافولا وكذالوادعىالنزوج فشهدالهبانهازوجته نقبل كمافى الحلاصة والاجارة كالبيع وتنعقد بالقول وبالتعاطي والوقف قول ولايشترط فىالشهادة بهبيان الواقف على الصحيح على ماذ كره فى وقف البزاز ية وشرطه لقبو لهافى كتاب الشهادات ثم اعلم أنه اذاشه د بالبيع فان كان المبيع فيدغ يرالبائع فلابدأن يشهد بملك البائع بخلاف مااذا كان فيده وأماالشهادة بالآجارة فلايشترط أن يشهدوا بان العين المؤجرة ملك المؤجر والفرق أن اجارة الغاصب المفصوب صيحة بلااذن المالك ويستحق الاجرة كذافى دعوى البزازيه وكذافى الشهادة بالشراء والقبض وكذا الهبة مع الفبض

الايحتاجان الى الشهادة بالملك للبائع والواهب كذافى الصغرى والحاصل انهم اذاشهد وابالشراء لمدعيه فلابدمن الشهادة علك المذعى أوالبائع أويدالبائع أوان البائعسامها للشترى وفى الشهادة بالبيع لابد من ذكر ملك البائع أويده وهذا اذآشهدوا بالبيع على غيرا آبائع فلوشهدوا به عليه لم يشترط شئ منهما كمافى منية المفتى ويشترط فى الشهادة بالاقرار رؤية المقرلماني شهادات البزازية وذكر الحصاف رجل في المتوحد ووخل عليه رجل ورآه مم خرج وجلس على الباب واليس البيت مساك غيره فسمع اقراره من الباب بلارؤية وجهه حلله أن يشهد بما أقر وفى العيون رجل خبأ قوما لرجل تم سأله عن شئ فأقروهم يسمعون كالرمه ويرونه وهولايراهم جازت شهادتهم وان لميروه وسمعوا كالامه لأيحل لهمالشهادة اه وفي الجامع الصغير شرط رؤية وجه المرأة ورأيت الامام خالي أمرها بكشف الوجه وأمرهابالخروج ويؤيده مافى العبون كذافى الخلاصة وفىجامعالفصولين حسرت عنوجهها وقالت أنافلانة بنت فلان بن فلان وهبت لز وجي مهرى فلايحتاج الشهود الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان مادامت حية اذيكن الشاهد أن يشير اليهافان مانت فينتذ يحتاج الشهود الى شهادة عدلين بنسبها وقال قبله لوأخبر الشاهدعد لانأن هذه المقرة فلانة بنت فلان يكني هذا المشهادة على الاسم والنسب عندهم اوعليه الفتوى ألايرى انهما لوشهدا عند القاضي بقضي بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فتجوزا اشهادة باخبارهما بالطريق الاولى فانعرفهما باسمهما ونسبهما عدلان ينبغي للعدلين أن يشهدا الفرع على شهادتهما فيشهد عند القاضى عليها بالاسم والنسب وبالحق اصالة اه وأماحكم الحاكم فيصح أن يكون من قبيل المسموع بانكان بالقول ويصح أن يكون من المرئيات ان كان فعلا على ماقدمناه وأما الغصب والقتل فلا يكونان الامن المرثيات ومن قصر البيع والاقرار والحسكم على المرئيات فقد قصر والحقيق ما أسمعتك ولوقال المؤلف ولوقال له لاتشهد على بدل قوله وان لم يشهد عليه إكان أفود لما في الخلاصة لوقال المقرلاتشهد على عاسمعت تسعه الشهادة اه فيعلم حكم ما اذا سكت بالاولى واذاسكت يشهد بماعلم ولايقول أشهد فى لانه كذب وفى النوازل سئل محد بن مقاتل عن شريكين يتحاسبان وعندهماقوم وقالا لاتشهدواعلينا بماتسمعونهمنا ثمأقر أحدهما لصاحبه بشراء أوباع شيأ فطلب المقرله بعدذلك منهم الشهادة قال ينبغي لهمأن يشهدوا بذلك وهوقول مجدبن سيرين وأما الحسن البصرى والحسن بنزياد فانهما يقولان لايشهدون بهقال الفقيه وروىعن ألى حنيفة أنهقال ينبغي لهمأن يشهدواو به نأخذ اه ممقال بعده قال الفقيه ان كان يخاف على نفسه أنه ادا أقر بشئ صدق وادعى أن شريكه قبض لا يصدقه يقول للتوسط اجعل كان هذا المال على غيرى وأنا أعبر عنه ثم يقول قبض كذاوكذا فيبين الجيع من غير أن يضيف الى نفسه كيلا يصير حجة عليه اه مماعلمان المقراذا قال الشاهد لاتشهد على عاسمعته فله أن يشهد عليه الااذا قال له المدعى لاتشهد عليه ذكره في حيل التاتار خانية من حيل المداينات معزيا الى الخصاف حلاعلى انه مبطل في دعواه الكن نقل بعده الاختلاف فما لوجاء المدعى بعد النهبي وطلب من الشاهد الشهادة فليراجع وتنبيه عن من الفتاوى الصغرى من كتاب القاضى الى القاضى اذا كتب الكاتب محضر امرأة وأراد أن بحليها فانه ينبغيله أن يترك موضع تجليتها حتى بكون القاضي هوالذي يحلبها ويكتب تحليتها في المحضراً وعلى حليتهاعلى الكاتب لان الكاتب وان حلاها لايستغنى القاضى عن النظر فى وجهها فيكون فيه نظر رجلين اليهاولو حلاها القاضى كني فيكون فيه نظر واحدوذلك أسترهاف كان أولى وهل يشترط رؤية وجههاذ كرالفقيه أبوالليث عن نصير بن بحيى قال كنت عند الى سلمان فدخل ابن محد بن الحسن

غير هذا كاستبينه (قوله فان عرفهما باسمهما ونسمماعدلان) هكذافي النسخ بضمير التثنية في الثلاثة والصواب حسدفه والضمر للؤنشة كا في جامع الفصولين وفيد ولاتجوزالاعتمادعلى اخبار المتعاقدين باسمهماونسبهما لعلهماتسميا وانتسباباسم غيرهما ونسبهير يدان أن يزورا عملى الشهود ليغرجا المبيعمن يدمالكه فلواعتمد علىقوطما نفذ تزويرهما وبطل أملاك الناس وهذافصل غفل عنه كثيرمن الناس فأنهم يسمعون لفظ الشراءوالبيع والاقرار والتقابض من وجلين لايعرفونهما ثماذا استشهدوا بعيد موت صاحب البيع شهدواعلي ذلك الاسم والنسب ولاعل لمهيذلك فيجب أن يحترز عدن مدل ذلك وطريق عدرالشهود بالنسبان يشهد عندهم جاعة لايتمور تواطؤهم على الكذب عندأ بيحنيفة وعندهماشهادةرجاين كاف كما في سائر الحقوق أقول بحصل للقاضي العلم بالنسب بشهادة عدلين فينبغى أنيحصل للشهود أيضابشهادة عدلين كماهو

قوطما اه (قوله ولوقال المؤلف الخ)ظاهره ان كلامه لايشمل مسئلة النهسى النكورة مع انه يشملها وسياتى قريبا تقييد مسئلة النهنى بما اذالم يكن من المدعى (قوله وهل يشترط رؤية وجهها الخ) لم يذكر جواب الاستفهام وماذ كره بعده الإصلح جوابا له ولعل فى العبارة سقطا وقد من هذه القولة عن الجامع الصغير اشتراطه وعبارة الخلاصة وهل يشترط رؤية وجهها اختلصالم المناع فيه منهم من لم يشترط واليه مال الامام خواهر زاده وفى النوازل قال يشترط رؤية شخصها وفى الخامع الصغير يشترط رؤية وجهها الى آخرما قدمه وتقدم عن جامع الفصولين لوأ خبر الشاهد عد لان انها فلانة بنت فلان يكنى الشهادة على الاسم والنسب عندهما وعليه الفتوى قال أبو السعود فتحصل منه أن الفتوى على عدم الستراط رؤية وجهالمرأة اه (تنبيه) لا يخفى أن هذا كانه عند عدم معرفته لها أما اذا عرفها في شهد على المنافقة وجهها ولكن هذا كانت متنقبة افر ارهام ثلافى حال تنقبها فهذا الاشك أنه لا يحتاج الى تعريف من غيره اذتعريف غيره حينتذ لا يزيد على معرفته وأما اذا كانت متنقبة وكان يعرفها وفي في وجهها ولكن هدفه المرافها المنافقة أنه لا يكنى ذلك ظاهر اطلاقهم أنه لا يكنى وكان يعرفها ولكن عرفها ولكن هدفها به ولكن المرفها به وجهها والكن المنافقة ا

فنى العمادية قالوا لايصح التحمل بدون رؤية وجهها وبهيفتى شمس الاسلام الاوزجندى وظهيرالدين المرغينانى اهولم يفصل بين ما اذاعرفها بصوتها أولا وفى البيرى على الاشباء لا يجوز أن يشهد على من سمعه من وراء حالط أو مس فوق

ولايشهدعلىشهادة غيره مالميشهدعليه

البیت وهو لا یراه وان عرف کلامه لان الکلام یشبه بعضه بعضا کما فی التدارخانیة و فی منیة المفتی اقرار هاالاادارای شخصها ولمیشترط فی النوادر رؤیة وجهها اه وانظر کلام الفتح فاله یفید ذلك أیضا و وله کان أبوحنیفة الی

فسأله عن الشهادة على المرأة ، تي تجوزاذا لم يعرفها قال كان أبوحنيفة يقول لا تجوز حتى يشهد عنده جاعة انهافلانة وهوالختارللفتوي وعليه الاعتادلانه أيسرعلى الناس اه (قوله ولايشه على شهادة غيره مالم يشهدعليه ) لانهالا تصير حجة الابالنقل الى مجلس القاضى ولذا لأبد من عدالة الاصول فلايلك غبره أن يجعل كلامه ججة بلا أصره فلابدمن التعميل وأفادانه لوسمعه يشهد آخر على شهادته لايسعهان يشهدلانه انماحل غيره وفى فتح القدير وهذا الاطلاق يقتضى انه لوسمعه يشهد فى مجلس القاضى حلله أن يشهد على شهادته لانهآ حينئذ ملزمة اه وفيه نظر لانها لاتكون ملزمة الابالقضاء ولم يوجدوترك المؤلف رحماللة قيدين آخر ين لجوازها على شهادة غـيره الاول أن يقبل التَّحِميل فلو أشهده عليها فقال لاأ قبل فانه لايصير شاهداحتى لوشهد بعدذلك لاتقبل كمافى القنية وينبني أن يكون هـ نداعلى قول محدمن أنه توكيل وللوكيل أن لا يقبل وأماعلى قو لهمامن أنه تحميل فلا يبطل بالرد لان من حل غديره شهادة لم تبطل بالرد الثانى أن لاينهاه الاصيل بعد التحميل عنها لمافى الخلاصة معزيا الى الجامع الكبير لوحضر الاصلان ونهيا الفروع عن الشهادة صح النهى عندعامة المشايخ وقال بعضهم لايصح والاول أظهر اه وفى النوازل النصراني اذا أشهدعلي شهادته ثمأسلم لم يجز أن يشهد على شهادته اه و يحتمل أن يكون مراده أنه أشهد نصر انيام شله و يحتمل أنه أشهد مساسا والاول أظهركمالا يخنى وقيد بالشهادة عليها لان الشهادة بقضاء القاضي فجيحة وان لم يشهدهما القاضى عليه لكن ذكر في الخلاصة خلافا بين أبي حنيفة وأبي يوسف في ا ذاسمعاه في غير مجلس القضاء فجوزه أبوحنيفة وهوالافيس ومنعه أبو يوسف وهوالاحوط اه وجزم بالجواز فالمعراج ماللا بان القضاء حجة مازمة ومن سمع الحجة حله أن يشهد بها اه وفي شرح أدب القضاء الصدر من الباب الار بعين ضاع سجل من ديوان القاضى فشهد كاتباه عنده انه أ مضى ذلك فان القاضى يقبله واوضاع اقرار رجل فشهد كاتبا هعنده بانه أقرعنده يقضى بشهادتهما ولوضاع محضرمن ديوانه فيهشهادة شهود بحق لايذكره الفاضي فشهدا عنده أن الشهود شهدوا عنده بكذآ لايقبلها الفاضي ولاينفذه لان الشهودلم بحملاهم اولا بدمنه وتمامه فيه ثماعهم أن القضاء بشهادة الفروع عندهما وعند ويحدبشهادة الكل كذا في الخزانة ولوقال المؤلف كافي الحداية مالم يشهدعلها لكان أولى من قوله عليه لما في الخزالة لوقال اشهد على بكذا أو اشهد على ماشهدت به كان باطلا ولا بدأن يقول

قوله وهوالختار) قال الرملي هناحذف ولعله بعد قوط انها فلانة وعندهما يكتنى بشهادة اننين انها فلانة مراجعت النوازل فوجدتها كالصلحة انم قال وكان أبو يوسف وأبوك يقولان يجوز اذا شهد عنده عدلان انها فلانة (قوله وفيه نظر لانها لانكون ملزمة لا بالقضاء) أى لا تكون ملزمة للخصم والظاهر أن مراد المحقق انها ملزمة للقاضى الحسم بها اذ لا يجوزله تأخير الحسم والظاهر أن مراد المحقق انها ملزمة للقاضى الحسم المالاني مواضع تقدمت في القضاء وماذكر المحقق صرح به في النهاية كاذكره في الدرائخة ارتم قال و يخالفه تصوير صدر الشريعة وغيره اه وعبارة الصدر سمع رجل آداء الشهادة عند القاضى لم يستوفى شروطها وانه اذلك أب بخصوص سياتى ومراده هذا اظهار الفرق بينها وبين غيرها من المسوعات والمرثيات في اشتراط الاشهاد وعدمه فتدير

ا اشهد على شهادتى الى آخره (قوله ولا يعمل شاهد وقاض وراو بالخط ان الميتذكروا) أى لا يحل الشاهد اذارأى خطه أن يشهد حتى يتذكر وكذا القاضي اذاوجه في ديوانه مكتو باشهادة شهو دولايتذكر واللراوىأن بروى اعتمادا على مافى كتابه مالم يتذكر وهوقول الامام وحذف مفعول يتذكروا لارادة التعميم فلابدعنده الشاهد من نذ كرالحادثة والتاريخ والمال مبلغه وصفته حتى اذالم يتذ كرشيأمنه وتيقن أنه خطه وغاتمه لاينبغيله أن يشهد وان شهد فهو شاهدزور كذافي الخلاصة ولايكفي تذكر مجلس الشهادة وفى الملتقط وعلى الشاهدأن يشهد وان لم يعرف مكان الشهادة ووقتها اه وجوز مجدالكل الاعتادعلى الكتاب اذانيقن انه خطه وان لم يتذكر توسعة الاصرعلى الناس وجوزه أبو يوسف للراوى والقاضى دونالشاهد وفي الخلاصة أن أباحنيفة ضيق في الكلحتي قلت روايته الاخبارمع كترةسهاعه فالهروى الهسمع من ألف ومائتي رجل غيراله يشترط الحفظ من وقت السماع الى وقت الرواية اه ومحل الخسلاف في القاضي اذاوجه قضاءه مكتوبا عنده وأجعوا ان القاضي لايعمل بمايجده فى ديوان قاض آخر وان كان مختوما كذا فى الخلاصة وقال شمس الائمة الحلواني ينبنى أن يفتى بقول محمد وهكذاف الاجناس كذاف الخلاصة وجزم فى البزازية بانه يفتى بقول محمد وفي المبتغى بالغين المجمة من وجد خطه وعرفه ونسى الشهادة وسمعه أن يشهداذا كان في حوزه و به نأخذ اه وعزاه في البزازية الى النوازل وأشار بقوله ولايعمل الى أن الشاهد اذا كتب شهادته فى نسخة وقرأ هالا حل الضبط فانه يقبل لانه لم يعتمد على خطه وقد عقد في السراجية له ابابافقال باب الشهادةمن النسخة الى آخر مافيها ويتفرع على الاختلاف السابق مسائل حاصلها أيجوز الاعتماد على غيرالحفظ من اخبار بخبر بقضاء أوشهادة أورواية أم لاالاولى لونسى القاضي قضاءه ولم يكن لهسجل فشهداعندهانه قضي بكذا الثانية أخبره قوم يثق بهم الهكان شاهدا الثالثة سمع حديثا من غيره ثم نسى راوى الاصل فسمعه عن روى عنه شماعم ان الشاهداذا اعتمد على خطه على القول المفتى به وشهدوقلنا بقبوله فالقاضى أن يسأله هل بشهدعن علم أمعن الخط ان قال عن علم قبله وان قال عن الخط لا كافى البزازية وفى المعراج وعلى الاختلاف لوسمع من غيره حديثًا مم نسى الاصل الرواية فعند أبي حنيفة وأبي يوسف لايعمل به وعند محمد يعمل به وعلى هذا المسائل التي اختلف فيهاأبو يوسف ومحمد فى الرواية فى الجامع الصفير وهى ثلاث سمعها محمد من أبي يوسف ثم نسى أبو يوسف الرواية فكان لايعتمد على رواية عجد وهولا يدع الرواية اه وهي ستلائلاث كانقلنا هامبينة في شرحنا على المنار وتعقبهم فى فتح القديرهنا وفى كتاب الصلاة بان الحكاية التي جرت بين الشيخين تفيد الهمن باب تكذيب الاصل الفرع ولأخلاف عندهم فيطلان الرواية لاانهمن باب النسيان فاعتماد المشايخ على قول مجدمشكل (قوله ولايشهد عمال يعاينه الافى النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضى وأصل الوقف فله أن يشهد بها إذا أخبره بهامن يثق به) استحسانا دفعالا حرج وتعطيل الاحكام اذلا يحضرها الاالخواص والمراد لايحله أن يشهد بشئ لم يقطع به من جهة المعاينة بالعدين أوالسماغ الافى كدا أماالنسب فن نسبته الى أبيه نسبا من بابطلب عزوته اليه وانتسب اليه اعتزى ثم استعمل النسب وهو المصدر في مطلق الوصلة بالقوابة فيقال بينهما نسب أى قرابة وسواء جاز بينهما التناكح أملا وجعمه انساب وتمامه في المصباح وأماما يتعلق به من الاحكام هنا فافادانه تجوز الشهادة فيه بالتسامع وفىالبزازية من الدعوى ألعاشر فى النسب وفي دعوى العمومة لابدان يفسر انه عمه لامه أولابيه أولهما ويشمترط أيضا أن يقول هو وارثه لاوارثله غميره فان برهن على ذاك أوعلى انه أخوالميت لابويه لايعامون ان لهوار ثاغ يره يحكم له بلك ل ولايشترط ذكر الاسهاء في الاقضية

ولا يعمل شاهد وقاض وراوبالخط انلميتند كروا ولايشهد عالم يعاينه الافى النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضى وأصل الوقف فله أن يشهد بهااذا أخبره بهامن يشق به

(قوله ولايشــترط ذكر الاسماء في الاقضية) قال الرملي وفآخر الفصل الثاني من جامع الفصوَّلين في دعوى الحكم بلاتسمية القاضي بعدكلام قدمه قال فالحاصل أنه فى دعوى الفعل والشهادة على الفعل هل تشترط تسمية الفاعل فيه اختلاف للشايخ رجهم الله وأدلة الكتب فيها متعارضة ثم ذكر مسائل وقال وهده المسآئل كلها تدل عدلي أن تسمية الفاعدل ليست بشرط اصحة الدعوى والشهادة فتأمل عندالفتوي

(فوله وحاصل ما ينفعناهنا الحن الانفع ما في شرح الوهبانية عن العادية من قوله حتى لوسمع من الناس أن هذا فلان بن فلان الفلانى وسعه أن يشهد به وان لم يعاين الولادة على فر الشهوط يقة معرفته أن يسمع ذلك من جاعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب عند الامام وعندهما اذا أخبره بذلك عدلان يكنى وذكر أن الفتوى على قولها اه وفي التتار خانية عن الحيط واذا قدم عليه رجل من بله آخر وانتسب اليه وأقام معه دهر الم يسعه أن يشهد على نسبه حتى يشهد له زجلان من أهل بلده عدلان أو يكون النسب مشهورا وذكر الخصاف هذه المسئلة وشرط لجواز الشهد واعلى نسبه حتى يقع معرفة ذلك وشرط لجواز الشهدوا على نسبه حتى يقع معرفة ذلك وشرط لجواز الشهدوا على نسبه حتى يقع معرفة ذلك فيل مضى (٧٢٠) السنة لا يجوز أن يشهدوروى عن في قاو بهم وذلك بان يقيم معهم سنة وان وقع في قالم معمونة ذلك قبل مضى (٧٢٠)

آبى يوسف أنه قسدر ذلك بستة أشهر والصحيح أنهاذاسمع منأهل بلده من رجلين عدد اين حل له أداءالشهادة والافلاأما اذا سمع ذلك عن سمعمن المدعى لأيحله أن يشهد وان اشــتهر ذلك فيما بين الناسلكنهان شهدعنده جاعسة حتى يقع الشهرة حقيقة وعرفاو وقععنده أنه ثابت النسب من فلان أوشهدعنده عدلان حتى ثبت الاشتهار شرعاحله أن يشهد (قوله ولا يحكم به الابعد دعوى مال) قال الرملي لا يخفى ان دعوى الاستحقاق في الوقف من هـ ذا القبيل لانه دعوى مال ومشله الوصية ونحوها تأمل (قوله لما في البزازية قال رجل لامرأة الخ) قال في جامع الفصولين من الفصــل الثــانى عشر لو أخبرهاعدل أنزوجها مات أو طلقها ثلاثا فلها

الحائن قال ادعى على آخرانه أخوه لأبيه ان ادعى ارثا أونفقة وبرهن تقبل ويكون قضاء على الغائب أيضاحتى لوحضر الأبوأ نكر لايقبل ولايحتاج الى اعادة البينة لانه لايتوصل اليه الابائب ات الحق على الغائب وانلم يدعمالا بلادعى الاخوة المجردة لاتقبل لان هذافي الحقيقة اثبات البنوة على الأب المدعى عليه والخصم فيه هو الأب لاالأخ وكذالوادعي أنهابن ابنه أوأبوأ بيه والابن والأب غائب أوميت لايصحمالم بدع مالافان ادعى مالافالح يحلى الحاضر والغائب جيعابخ للف ااذا ادعى على رجل انهأ بوهأوا بنهأ وعلى اصأةانهاز وجتهأ وادعت عليه أنهزوجها أوادعى العبدعلى عربي انهمولاه عتاقة أوادعى عربى على آخرانه معتقه أوادعت على رجل انهاأمته أوكان الدعوى في ولاء الموالاة وأنكر المدعى عليه فبرهن المدعى على ماقال يقبل ادعى به حقاأ ولابخ لذف دعوى الأخوة لانه دعوى الغيرأ لاترى أنهلوأ قرأنه أبوه أوابنه أو زوجه أوزوجته صح أوبانه أخوه لالسكونه حل النسب على الغير وتمامه فيهاوحا صلما ينفعناهنا ان الشهوداذاشهدوا بنسب فان القاضى لايقبلهم ولايحكم به الابعد دعوى مال الافى الأبوالابن وقيدف المحيط معز ياالى الامام عجد فى المبسوط قبوط افى النسب بقيد حسن فليراجع من نسخة صحيحة وأماالموت فني البزاز بةوالموت كالقتل واهله والقتسل كالموت كمافي الخلاصة وخزانة المفتين وظاهره ان الشهادة على القت ل بالتسامع جائزة وهو باطلاقه مشكل لترتب القصاص عليها وفيها شبهة فلا شبت بهاما يندرئ بالشبهة ولمأرمن أوضعه الى الآن وقدظه رلى ان التشبيه انماهوفى خاصوه وجوازا عتدادالمرأةاذا أخبرت بقتله كموته للتزوجوان كان السياق يخالفه وكذا تعارض الخبرين عندنا بقتله وحياته وأشار المؤلف الى أن المرأة تعمل بالسماع بالاولى لما فى البزازية قال رجللام أةسمعت أن زوجك مات لحاأن تتزوجان كان الخبرعدلا اه ومسائل تعارض الخبرين بموته وحياته فيهاهنا وظاهر اطلاقه في الموت أنه لافرق بين كون الميت مشهورا أولاوقيده في المعراج معزياالى فتاوى رشيدالدين بان يكون عالماأ ومن العمال أمااذا كان تاجرا أومثله فانه لاتجوز الابالعاينة اه وقيد باصل الوقف احتراز اعن شرائطه فانه لا تقبل فيها بالتسامع وفي البزازية وفي الوقف الصحيح انها تقبل بالنسامع على أصله لاعلى شرائطه لانه يبقى على الاعصار لاشرائطه وكل ما تعاق بد صحة الوقف وتتوقف عليه فهومن أصله ومالاتتوقف عليمه الصحة فهومن الشرائط ونص الفضلي على انه لايصح فى الوقف الشهادة بالتسامع واختار السرخسى جوازه على أصله لاعلى شرائطه بان يقول انه وقف على المسجدهذا أوالمقبرة هذه أمااذالم يذكرا ذلك لاتقبل اه والمراد من الشرائط أن يقولوا ان قدرا من الغلة لكذائم يصرف الفاضل الى كذابعد بيان الجهة فلوذكر هذا لاتقبل اه وفي الفصول

( • ١ - (البحر الرائق) - سابع) النزوج ولوأخبرها فاسق تحرت و في اخبار العدل بموته المايعة مد على خبره لوقال المنازية و المنازية و

(قوله وكذافى الاسعاف) قال الرملى وقع فى عبارة الاسعاف مالفظه وأماالشهادة على شرائطه وجهاته فذكر شمس الأثمة السرخسى رجه الله أنه لا تجوز الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع وهكذافاله الشيخ الامام الاستاذ ظهر الدين رجده الله أقول والمراد بقوله وجهاته أى بعد استقرار الوقف على جهة لوحصل التنازع فيها بمجردها لا تقبل بالسهاع فافهم والله تعالى أعدلم ثم بعدمة وأيت فى خلال المطالعة فى فتاوى شيخنافال بعد نقله صحة الشهادة على الجهة بالسهاع وانهامن باب الشهادة على الأصل الكن وقع فى الاسعاف عبدارة تنافى هذا ظاهر احيث قال لا تجوز الشهادة على الشرائط والجهات ومشله فى قاضيخان فى أواخ وفسل فى دعوى الوقف الاأن يحمل قوطما والجهات على أن المراد بها قوطم ان قدر امن العلة لكذا ثم بصرف الفاضل لكذا و يكون ذلك بعد بيان الجهة اه فقوله و بكون ذلك بعد بيان الجهة هو عين ماقلته والله تعالى هو الموفق فتأمل (قوله وجوابه أنه انما عمل فيها بذلك عند الضرورة) أى ضرورة انقطاع بعد بيان الجهة هو عين ماقلته والله تعالى هو الموفق فتأمل (قوله وجوابه أنه انما عمل فيها بذلك عند الضرورة) أى ضرورة انقطاع عند موت بموت الشهود والمدعى أعم لكن لا يخيئ أنه عند حياة الشهود على شرائط الوقف لا حاجدة الى الشهادة بالتسامع وانما يحتاج اليها عند موتهم فكان فيده ضرورة (كل) (قوله وليس معنى الشروط أن بين الموقوف عليده الخ) قال الرملى قال فى ضدر

العمادية من العاشر المختار أن لاتقب الشهادة بالشهرة على شرائط الوقف اه وفي الخانية في أواخر فصل دعوى الوقف من كتاب الوقف مايوا فق هذا وكذافى الاسعاف وفى المجتبى المختارأن تقبل عملى شرائط الوقف اه واعتمده في المعراج وقواه في فتح القدير بقوله وأنت اذاعر فت قولهم في الاوقاف التي انقطع ثبوتها ولم يعرف لهاشرائط ومصارف انه يسلك بهاما كانت عليه فى دواوين القضاة لم تقف عن تحسين ما في المجتبي لان ذلك هو معنى الثبوت بالتسامع اه وجوابه انه أنجاع ل فيها بذلك عندالضرورة والمدعى أعم ممقال أى ف فتح القدير وليسمعى الشروط أن يبين الموقوف عليه بلأن يقول يبدأ من غلتها بكذاوكذاوالباقى كذاوكذا اه ومسئلةالشهادة بالوقف أصلا وشروطا لمتذكر في ظاهر الرواية وانماقاسها المشايخ على الموت كمافي الخلاصة والتقييد بماذكرمن الأشياء الستة يدل على عدم قبوط ابه في غيرها من الولاء والعتق واختلف الفحلان في نقل الاختلاف في العتق فنقل الامام السرخسي عدم قبولها فيهاجاعا ونقل أستاذه الامام الحاواني انه على الاختلاف المنقول فىالولاء فعن أبي يوسف الجواز فيهما ومن ذلك المهر فظاهر التقييدانه لانقبل فيه به ولكن في البزازية والظهيريةوالخزانةأن فيهروايتين والاصح الجواز اه ووجهه انهمن توابع النكاح فكان كأصله وذكر في الخلاصة خــ لافا في الدخول فني فوا المأستاذ ناظهير الدين لا يجوز لهم أن يشهدوا على الدخول بالمنكوحة بالتسامع ولوأراد أن يثبت الدخول يثبت الخاوة الصحيحة اه وظاهر مافى المعراج ان الامير كالقاضي فيزأد الامرة وكذافى خزانة المفتين مماعلم ان الخصاف شرط للقبول عندأبي يوسف فى العتق أن يكون مشهورا والعتق أبوان أوثلاثة فى الاسلام ولم يشترطه مجدفى المبسوط كذافى المعراج وقولهاذا أخبره بدلعلي ان لفظة الشهادة ليست بشرط في الكل أماالذي يشهدعند القاضي فلابدله من أفظها وشرط فى العناية لفظ الشهادة على ماقالوا كذافى الخلاصة وأشار المؤلف رجه الله تعالى بقولة

الشريعمة والمراد بأصل الوقف ان حذه الصيغة وقف عملي كذا فيمان ، المصرف داخل من أصل الوقف أما الشرائط فدلا تحلفيها الشهادة بالنسامع اہ وہومعنیقولہ فیفتح القدير وليس في معنى الشروطأن يبين الموقوف عليه ( قوله وظاهر مافي المعداج أن الأمير کالقاضی ) صرح به فی البزازية حيث قال وكذا يجوزالشهادةعلى أنهقاضي بلدكذا أووالى بلدكذا وان لم يعماين التقليد والمنشور اہ وصرح به في الخلاصة أيضًا (قوله وقوله) أي المصنف

ولا يشترط في العناية لفظ الشهادة على ماقالوا) كذافي الخلاصة والظاهران فيه سقطا أوتحريفا وعبارة الخلاصة من ولا يشترط أن يتلفظ الخبر بالموت بلفظ الشهادة عندمن يشهد أما الذي يشهد عندالقاضي يتلفظ بلفظ الشهادة وأما الفصول الثلاثة التي يشترط فيها شهادة العداين ينبغي أن يشهدا عند وبلفظ الشهادة قال أستاذ ناظه برالدين في الأقضية وهذا اختيار الصدر الامام الشهيد برهان الأثّة وفي مختصر القدوري الحاتجوز الشهادة بالتسامع اذا أخبره من يقى به فهذا بدل على ان لفظ الشهادة اليس بشرط اه و في شرح ابن الشحنة والجواب في القضاء والذكاح نظير الجواب في النسب فقد فرقوا جميعا بين الموت والاشياء الثلاثة فا كتفوا بحبر الواحد في الموت ونه فها الشهادة الواحد عنائل الفالب كونها بين جماعة ومن المشايخ من الموت ونه في الموت والثلاثة والأن الفالب كونها بين جماعة ومن المشايخ من الموت والثلاثة والثلاثة والواحد ومن المشايخ من قال لا فرق بين الموت والثلاثة والماحد في الثلاثة والأمن الفيادة الوت الشهرة عندهما بخبر عدلين بحب الاخبار بلفظ الشهادة وفي الموت لما ثبت في الثلاثة عدلاً يضاحل طمأن يشهدوا عمى الشيلات الشهرة عندهما بخبر عدلين بحب الاخبار بلفظ الشهادة وفي الموت لما ثبت بغير الواحد بالاجبار بلفظ الشهادة وفي الموت لما ثبت الشهرة عندهما بخبر عدلين بحب الاخبار بلفظ الشهادة وفي الموت لما ثبت بغير الواحد بالاجبار بلفظ الشهادة وفي الموت لما ثبت الشهرة عندهما بخبر عدلين بحب الاخبار بلفظ الشهادة وفي الموت لما ثبت الشهرة عندهما بخبر عدلين بحب الاخبار بلفظ الشهادة وفي الموت لما ثبت الشهرة عندهما بخبر عدلين بحب الاخبار بلفظ الشهادة وفي الموت لما ثبت الشهرة عندهما بخبر عدلين بحب الاخبار بلفظ الشهادة وفي الموت لما تعرب الموت لموت الموت الموت

من يثق به الى عدم اشتراط عدد وذ كورة في الخبر واكن في الخلاصة في النكاح والنسب لابدأن يخبره عدلان بخلاف الموت قال وفى الموت مسئلة عبيبة هي اذالم يعاين الموت الاواحد ولوشهد عند القاضى لايقضى بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلامثله واذاسمع منه حلله أن يشهدعلى موته فيشهد هومع ذلك الشاهد فيقضى بشهادتهما اه وظاهر مافى السراج انه لابدمن خبرعد ابن في الكل الاف الموت وصحح عن الظهيرية ان الموت كغيره و في فتح القدير الختار الا كتفاء بالواحد في الموت والعدالة اعما تشترط في المخسر في غسر المتو اتر أما في المتو اتر فلا تشترط العدالة ولا لفظ الشهادة كما فى الخلاصة وظاهر كلام المؤلف الافتصار على الاخبار وهوقصور قال في الخلاصة اذا شهد نعريسه وزفافه أوأ خبره بذلك عدلان حلله أن يشهدانها امرأته وذكرالشارح أنهاذار أى رجلا يدخل على امرأته وينبسطان انبساط الاز واج وسمع من الناس انهاز وجته جازله أن يشهد به وان لم يعاين النكاح وكذا اذارأى شخصاجا لسامجلس الحسكم يفصل الخصومات جازله أن يشهدعلي أنهقاض اه فظاهر الهدايةالاكتفاء بماذكروذكرغيره إنهلابد من الاخبـار وفىفتحالفــدير وهوالحق وفىالمحيط ولو جاء خبرموت انسان فصنعواما يصنع عدلى الميت لم يسعك أن تخبر عوته حتى بخبرك ثقة انه عاين موته لان المصائب قد تتقدم على الموت اما خطأ أو غلطا أوحيد لة لقسمة المال اه وفي القنية نكاح حضره وجلان ثمأ خبرأ حدهما جاعةان فلاناتز قج فلانة باذن وليها ممالآن يجحدهذا انتسامع بجوز للسامعين أن يشهد واعلى ذلك اه مماعلم ان القضاء بالنسب عمالا يقبل النقض اكونه على المكافة كالنكاح والحرية والولاء كماف الصغرى وكذا كتبناف الفوائدان القضاء على الكافة في هذه الاربعة لكن يستشىمن النسب مانى المحيط من باب الشهادة بالتسامع شهدا أن فلان بن فلان مات وهذا ابن أخيه ووارثه قضى بالنسب والارث ممأقام آخرالبينة انهابن الميت ووارثه ينقض الأول ويقضى الثاني لان الابن مقدم على ابن الأخ ولاتنافى بين الأول والثانى لجوازان يكون له ابن وابن اخ فينقض القضاء في حق الميراث لا في حق النسب حتى يبقى الأول ابن عمله حتى يرث منه اذامات ولم يترك وارثا آخراً قرب منه فأن أقام آخر البينة ان الميت الأول فلان بن فلان ونسبه الى أب آخر غدير الأب الذي نسبه الى الأول فانه ينظران ادعى ابن أخيه لاينقض الفضاء الأول لانه لما أثبت نفسه من الأوّل خرج عن أن يكون علالاثباته فانسان آخر وايس فالبينة الثانية زيادة اثبات الى آخرماذكره والمراد بقولهمن يثقبه غيرالخصم اذاوأ خبره رجل انه فلان بن فلان لايسعه أن يعتمد على خبره ويشهد بنفسه لانه لوجازله ذلك لجاز للفاضى القضاء بقوله كذافى خزانة المفتين وشرط فيهاللقبول فى النسب أن يخبره عدلان من غيراستشهادالرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لايسعه أن يشهدواذا كان الرجل غريبا لايسمهأن يشهد بنسبه حتى يلق من أهل بلده رجلين عداين فيشهدان عنده على نسبه قال الجصاص وهوالصحيح اه (قولهومن في بده شئ سوى الرقيق اك أن تشهد أنه له ) لان اليد أقصى ما يستدل به على الملك اذهى مرجع الدلالة فى الاسباب كلهافيكتنى بها وعن أبى يوسف انه يشترط مع ذلك أن يقع فى قلبه انه له قالوا ويحتمل أن يكون هـ ذا تفسير الاطلاق محدفي الرواية قال في فتح القدير قال الصدر الشهيدو به نأخة فهوقو لهم جيعا اه فاورأى درة في يدكناس أو كابافي يدجاهل لايشهد بالملك له بمجرديده كذافى البزازية ومن مشايخنا من قال انها دليسل الملك مع التصرف لكونها متنوعة الى أمامة وملك فلنا والتصرف تنوع أيضا الى اصالة ونيابة وظاهر كلام المؤلف انه عاين المالك والملك فاذا رآه في يدآخ فاء الأول وادعى الملك وسعه أن يشهدانه له بناء على بده قالوا وكذا اذاعان الملك محدوده

دون لمد لك استحسانالان النسب يثبت بالتسامع له وفرع على هسذا الناصى بان المالك لو كان امرأة

ومن في بده شئ سوى الرقيق لكأن تشهد انهام

( قوله فينقض القضاء في حق الميراث لا في حق النسب) هذا مناف القوله الكن يستشيمن النسب الح

(فوله لا يحل المأن ينكحها) لعله مبنى على الرواية الآتية قريباعن أبى حنيفة تأمل (قوله ان القاضى الخ) مقول القول (فوله سهو الأن يحمل الخ) رده العلامة المقدسي بأنه لا سهو في كلام الزيامي ومم أده أن القاضى لا يقضى قضاء محكما مبرما بحيث لوادمي الخصم لا يقبل منه بدليل ماصرح به قبيل هذا في أول القولة بأنه يقضى به قضاء ترك بمعنى انه يترك في يدذى اليدمادام خصمه لا جةله حوى وأقول لا حاجة الى تكاف بداء وجده التوفيق و دفع المعارضة لأن المسئلة محتلف فيها في الذي يبتنى على قول المتأخرين من أن القاضى أيس له أن يقضى بعلمه وهو المفتى به وما في الخلاصة والمبزازية يبتنى على مقابله أبو السعودوف الحواشي السعدية ولا يتوهم المخالفة بين ماذكر الزيلمي وما في النهاية فان ما في شهر حال المناف وان فسر في النهاية فان ما في كلام المصنف مسئلة من المتن لم يذكرها المؤلف وهي قوله بعده ذه المسئلة ومن شهدانه حضر دفن فلان أوصلي على جنازته فهوم عاينة حتى لوفسر (٧٦) للقاضى قبل قال الشارح الزيلمي لانه لم يشهد الإيماع فوجب قبوط الدخولة تحت

الاتخرج ولايراهاالرجال فانكان الملك مشهورا أنه لهاجازان يشهدعليه لانشهرة الاسم كالمعاينة اه وأوردعليه لزوم الشهادة بالمال بالتسامع وأجيب بانه في ضمن الشهادة بالنسب كافي النها ية وتعقبه فى فتح القدير بان مجرد أبوت نسبه بالشهادة عند الفاضي لم يوجب ببوت ملكه لتلك الضيعة لولا الشهادة بهوكذا المقصود ليس اثبات النسب بل الملك في الضيعة اه وخرج مستلتان احداهماأن لايعاينهما وانماسمع ان لفلان كذا الثانية ان يعان المالك لاالملك فلا يحل له أن يشهد لكونه مجازفا فى الاولى وفى الثانية لم يحصل له العدم بالمحدود وأشار المؤلف رحما لله الى أن من رأى شيأ فى يدانسان ولم يره قبل ذلك في يدغ مره فان له أن يشتر يه منه فان كان رآه قبله في يدغيره فان أخبره بانتقال الملك اليه أو بالوكالة منه حل الشراء والافلا وكذا لورأى جارية في يدانسان ممرآها في بلدأ خرى وقالت أناحرة الاصللا يحللهأن ينكحها وسيأتي تمامه فى الكراهية واستثنى المصنف الرقيق أى العبدوالأمة وهو مقيد عااذا كاناكبير ين لان طمايدا على أنفسهما تدفع يدالغير عنهما فانعدم دليل الملك وعن أبى حنيفة انه ي له أن يشهد فيه ما أيضا اعتبار ابالثياب والفرق ما بيناه وان كاناصغيرين لا يعبران عن أنفسهما كالمتاع لايد لهمافله أن يشهد بالملك لذوى اليد وعلى هذا فالمراد بالكبير فى كالامهم هنا من يعبرعن نفسه سواءكان بالغاأ ولاكاف النهاية تم اعلمانه أعايشهد بالملك لذى اليد بشرط أن لايخبره عدلان بانه لغيره فلوأ خبرا دلم يجزله الشهادة بالملائلة كافى الخلاصة وقدمناه وأشار المؤلف الحان القاضى لورأى عيناني يدرج لفانه يجوزله القضاء بالملك له كافي الخلاصة والبزازية وبهظهران قول الشارح فى تقريران الشاهد اذافسر للقاضى انه يشهدعن سماع أومعاينة يدلم يقبله ان القاضى لا يجوز له أن يحكم بسماع نفسه ولوتواتر عنده ولابرؤ يةنفسه في يدانسان سهوالاأن يحمل ماقالوالورأى شيأفي يد انسان مرآه في يدغيره فانه لاينتزعه منه من غيرأن يدعيه الأول فاف الفتاوى فيااذا ادعاه المالك ومافى الشرح فيااذالم يدعه (قوله وان فسرالقاضى انه يشهدله بالتسامع أو بعماينة اليدلا تقبل) وهذا هوالصحيح كاذكره مسكين فى شرحه لكنه استثنى الموت والوقف فتقبل ولوفسر للقاضى انه أخبره من بثق به واستثنى العمادي في الفصول الوقف فاوشهدا به وقالا نشهد بالتسامع تقبل لان الشاهدر عما

قوله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعامون وقال تعالى وماشهدنا الاجاعامنا (قوله واستثنى العادى فى الفصول الوقف الح ) أفتى العلامة ملاعلى التركانى بعدم القبول مستندا الى اطلاق عبارة المسكن والوقاية والزيلمى والعين والوقاية

وان فسرالقاضى انهيشهد له بالتسامع أو بمعاينة اليسد لاتقبل

والنقاية والختار والاختيار ثم قال وفي الخيرية من الشهادة على الوقف على الوقف بالساع أن يقول الشاهد أشهد يه لأنى سمعت من الناس أوبسيب ويحوه وفيه خلاف فالمتون قاطبة قد أطلقت القول قاطبة قد أطلقت القول

بأن الشاهداذافسرا نهيشهد بالسماع لا تقبل و به صرح قاضيخان وكثير من علما تناوعبارة قاضيخان يكون ولوقالوا شهد نابذلك لا ناسمعنامن الناس لا تقبل شهادتهم اله قلت وعبارة الخانية اذاشهد الشهود بما تجوز به الشهادة بالسماع وقالوا شهد نابذلك لا ناسمعنامن الناس لا تقبل شهادتهم انتهت ثم نقل نحوه عن فتاوى شيخ الاسلام على أفندى التركية وعربها ثم قال فتحرر من النقول المعتبرة أن الشاهد في أصل الوقف اذافسر انه يشهد بالتسامع لا نقبل شهادته كما هو صريح المتون المتقدمة التي تشي غالباعلى ظاهر الرواية و به صرح كثير من أصحابنا كما تقدم نقله عن الخيرية ومافى التنوير تبعاللدر ومستندافى الدر ولمافى العادية وفى التنوير الله المائلة ولى خالف لماعليه المتون وكثير من أصحابنا على انا نقابل مافى المهادية والخلاصة على الخانية من عدم قبوله لأن قاضيخان من يعقد على تصديحان فقيه النفس كما صرح به فى البحر من باب العيب وأنه يقتصر على الاشهر ف كان المعتمد وصر حوابأن قاضيخان من أجل من يعقد على تصحيحاته و يكفينا انه ظاهر الرواية وليس هذا فى الوقف خاصة بل في جميع المواضع التي بجوز للشاهد الشهادة فيها أجل من يعقد على تصحيحاته و يكفينا انه ظاهر الرواية وليس هذا فى الوقف خاصة بل في جميع المواضع التي بجوز للشاهد الشهادة فيها أحد من يعقد على الاستهاد المناه و المناهد الشهادة فيها المناهد و المناهدة فيها المناهد و المناهد و

بالتسامع وأنت على علم بأن ما في المتون والشر وحمقدم على ما في الفتاوي وانحا أكثرت النقل في المسئلة للاختلاف فيها لمحرره على بن لمجد التركماني غفرالله لهماوللؤمنين اه ذكره في مجموعته الفقهية الكبرى ومن خطِه نقلت 🙀 باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل 🗲 (قوله لكن الخ) أقول لعلماني الخزانة مجول على ما اذا كان القاضي برى ذلك بقرينة قوله حتى لا بجوز للثاني الخ تأمل (قوله وذكرفي بشهادة محدودين فىقدف وهولا منية المفتى الخ ) أى فى كتاب القضاء فى بحث القضاء فى الجنهد فيه ونصه قضى **(VV)** 

> يكون عمره عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضى أنه يشهد بالتسامع فالافصاح كالسكوت اليه أشار ظهير الدين المرغيناني وفي الخلاصة لوشهدا عند القاضي ان فلانامات وقالا أخبرنا بذلك من تثق بهجازت شهادتهما وهوالأصح والخصاف أيضاجوز ذلك وفيمه اختملاف المشايخ اه ومعنى التفسير للقاضى انه شهدبالتسامع أن يقولا شهدنالا باسمعنامن الناس أمااذاقالا لم نعابن ذلك واكنه اشتهر عندناجازت كذافي الخلاصة والبزازية وفي الينابيع تفسيره أن يقول في النكاح لمأحضر العقد وفى غيره أخبرنى من أنق به أوسمعت ونحوه وفى المحيط معزيالى المنتقى اذا شهدوا انهمات على هذه الدابة فهى ميراث ولوشهدوا ان أباهنذا المدعى مات وهنده الدار كانتله يوم مات أوشهر مات أوسنة مات فهو جائزله ولو رآه على حار يومالم يشهدانه لاحتمال انه ركبه بالعارية ولورآه على حارخسين يوما أوأكثر ووقع فى قلبه انه له وسعه أن يشهد انه له لان الظاهر ان الانسان لا يركب دا به مدة كثيرة الابالمك اه وفى البزازية عاين الشاهددابة تتبعدابة وترضع له أن يشهد بالملك والنتاج شهدا أن فلان ابن فلان مات وترك هف ها دالدارميرا الولم يدركا الميت فشهادتهما باطلة لانهماشهدا بملك لم يعاينا سببه ولا رأياه في يدالمدعى اه والله أعلم

﴿ بَأْبِ مِن تَقْبِلِ شَهَادتُهُ وَمِنْ لَا تَقْبِلُ ﴾

يقال فبلت القول اذاحلته على الصدق كذافي المصباح والمرادمن بجب قبول شهادته على القاضي ومن لايجبلامن يصحقبوهما ومنلا يصحلأن منجلةماذكره بمن لايقبل الفاسق وهولوقضي بشهادته صع بخلاف العبدوالصي والزوجة والواد والأصل اكن فى خزانة المفتين اذا قضى بشهادة الأعى أو المحدود فى القذف اذا تاب أو بشهادة أحد الزوجين مع آخر لصاحبه أو بشه أدة الواد لوالده أوعكسه نف ند حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى بطلانه اه فالمرادمن عسدم القبول عدم حله وذكر في منية المفتى اختلافا فى النفاذ بشهادة المحدود بعد التوبة (قوله ولاتقبل شهادة الأعمى) لان الاداء يفتقرالي التميميز بالاشارة بين المشهودله والمشهودعليه ولاء يزالاعمى الابالنغمة وفيه شبهة بمكن التحرزعنها بجنس الشهودوالنسبة لتعريف الغائب دون الحاضر وصار كالحدود والقصاص أطلقه فشمل الاعمى وقت الشهادة قبل التحمل أو بعده وما اذاعمي بعد الاداء قبل القضاء لان المراد بعدم قبولها عدم القضاء بهالأن قيام أهليتها شرط وقت القضاء لصير ورتها بحجة عنده وصاركا اذاخرس أوجن أوفسق بخلاف موت الشاهد وغيبته لان الاهلية بالموت قدانتهت و بالغيبة ما بطلت كذافي الهداية وشمل ماكان طريقه السماع خلافا لأبي يوسف كافي فتح القدير وازفر وهو مروى عن الامام كافي الشرح واختاره فى الخلاصة وعزاه الى النصاب جازما به من غير حكاية خلاف وأشار المؤلف الى عدم قبول شهادة الأخرس بالاولى سواء كانت بالاشارة أو بالكتابة وتمامه في شرح ابن وهبان (قوله والمماوك والصبي) لأنها من الولاية ولاولاية طماعلى نفسهما فالأولى أن لا يكون طماعلى غيرهم اولاية وقدمنا وسيأتى ان الشريعة وقوله أظهر (قوله وشمل ما كان طريقه السماع) قال الرملي أى كالنسب والموت وما تجوز الشهادة عليه بالشهرة والتسامع كمافى

الخلاصة ( قوله خلافالأ بي يوسف كما في فتح القدير ) قال الرملي عبارة الفتح وقال أبو يوسف بجوز فياطر يقه السماع ومالا يكفي فيه السماع اذا كان بصيراوقت التعمل عمي عند الاداء اذا كان يعرفه باسمه ونسبه اه (قوله واختاره في الخيلاصة) قال الرملي راجعنا الخلاصة فلم نجد فيهاما يقتضي ترجيحه واختياره فراجعها وتأمل (قوله لأنهامن باب الولاية الح) قال في الحواشي السعدية الوكالة ولاية كإبعلم منأ وائل عزل الوكيل والعب دمحجوراكان أومأذ وناتجوز وكالته فتأمل فى جوابه اه ومثله توكيل صبى يعقل وقديقال ولايتهما

يع لم بذلك م ظهر لا ينفذ فضاؤه وعليمان بأخل المالمن المقضىله وكذا لوعه انهماعب ان أو كافران أوأعميان وقيل ينفذ فانه ذكراذا قضي بشهادة محدودين قدناباتم عزل أومات ورفع ذلك الى فاض آخر لا يرآه أمضى القضاء الأول اه أقول وسيأتى بعدسبعة أوراق عدم نفاذ القضاء بشهادة

﴿ باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل 🌞 ولا تقبل شهادة الأعمى والمماوك والصي

العدوعلى عدوه وهليقال مثل ذلك في شهادة الأجير الخاص صارت واقعة الفتوى ولمأرها لأن العالة النهمة لا الفسق عملهما يحرره المؤلف فياسيآتى في شهادةالعدو وهذه مثلها (قوله أطلقه فشمل الأعمى وقت الشهادة الخ ) قال الرملي وقال أبو يوسف ان عى بعد الاداء قبل القضاء يقضى بشهادته قال فى صدر

فى الوكالم غيراً صلية تأمل (قوله وقدمنا أن الصيالخ) قدمه في شرح قول المثن وسأل عن الشهود وقدم أيضاهناك عن الظهيريه الفرق بين الصي والكافروهو أن الكافركان لهشهادة مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصي (قوله فشهدا بهنتية احداهما) أي شهدا أن احدى الأمتين وهي فلانة بنت (٧٨) الميت (قوله لانا لوقبلنا لصارت عصبة مع البنت) قال الشيخ ابراهيم السائحاني.

هذاغيرظاهر عنددسبق شهادة الأختية بل العلة فيها هي علة البنتية فتفقه (قوله وكانه لكونهم دفعوا الخ) قال الشيخ ابراهم السائحاني نقلاءن المقدسي فعلى هذاما يقع الآن كثيرا من توليـةشخص نظـر رقف فيتصرف فيه تصرف مشله من قبض وصرف وشراء وبيعم يظهرأنه يغبرشرط الوافف أوان انهاء وباطل ينبغي أن الا أن يتحملا في الرق والصغر واديا بعمدالحرية والباوغ

لايضمن لانه تصرف باذن القاضى كالوصى فايتأمل قلت وتقدم الوقف ما يؤيده اهر قوله وادخال أحداز وجين مع القدير سهو كافى فتح القدير سهو والمعبأنه ذكر أولاانها لانقبل كما لو ردت لفسق مناب م قال فصارا لحاصل الخفد كر أحداز وجين مع من يقبل فالظاهر انه سبق قلم نخالفته صدر كلامه ولما وخالفته لقول الخلاصة

ثبوت حرية الشاهد اما بظاهر الدارعند عدم طعن المشهود عليه أو ببينة يقيمها الشاهد عند طعن الخصم بخلافما اذاطعن بانه محدودفى قذف أوشريك المدعى فان البينة عليه وقدمنا أن الصبي اذا بلغ فشهدفانه لابدمن التزكية وكذا الكافراذا أسلم وان الكافراذاعدل فى كفره اشهادة مم أسلم فشهد فانه يكنى التمديل الأقلوف المحيط البرهاني مات وترك عبد الامال له غيره وقيمته ألف ولايعلم عليه دين فأعتقه الوارث ثم شهد العبد شهادات واستقضى بقضايا ثمأ قام رجل البينة على الميت بالدين فان العبد يردرقيقاو بطل عتقه وماشهد بهفان أبرأ الغريم الميت جازالعتق لاالشهادة والقضاء وتمامه فيه أطلقه فشمل القن والمكاتب والمدبر وأم الولد كافي الخللاصة ومعتق البعض كالمكاتب والمعتق في المرض كالمكاتب فىزمن سعايته لانقبل شهادته كافى البزازية والمدبر بعدموت مولاه اذا لميخرج من الثلث فى زمن سعايته كالمكانب عنده وحرمد يون عند هما كافى جنايات الجمع والكافى وفى الكافى من الشهادات رجلمات عن عموا متين وعبد ين فأعتق الم العبدين فشهدا بينتية احداهما بعينها الميت أى انه أقربها في حياته وصحته لم تقب ل عند أبي حنيفة لأن في قبو لها ابتداء بطلانها انتهاء لان معتق البعض فى حكم المكاتب عنده ولاشهادة له وعندهما تقبل لأنه حرمد يون ولوشهدا أن الثانية أخت الميت قبل الأولى أو بعدها أومعها لا تقبل بالاجماع لأنا لوقبلنا اصارت عصبة مع البنت فيخرج المرعن الورائة فيبطل العتق اه ولم يذكر المؤلف الجنون ولاخفاء في عدم قبوط اوفي المحيط ومن يجن ساعة ويفيق ساعة فشهدفي حال الصحة تقبل شهادته لان ذلك عنزلة الاغماء والاغماء لا عنع قبول الشهادة وقدر بعضمشا يخناجنونه بيومأ ويومين حتى لوجن يوما أويومين ثمأفاق فشهادته جائزة في حال الصحة اه ولم يذكراً يضا المغفلوف المحيط قال محمد في رجل أعجمي صوام قوام مغفل يخشي عليه أن يلقن فيؤخذ بهقال هذاشرمن الفاسق فالشهادة وعن أبي يوسف أجيز شهادة المغفل ولاأجيز تعديله لان التعديل يحتاج فيمه الى الرأى والتدبير والمغمل لايستقصى في ذلك اه ولابدا صحة القضاء من حصول الحرية للشاهد في نفس الأمر فلوقضي بشهادتهم شمظهر واعبيدا بطل القضاءوهي مسئلة ظهور خطأ القاضى وفى المحيط البرهاني قضى القاضي بوصاية ببينة وأخذما على الناس من الديون مم وجدوا عبيدافقد برى الغرماء ولوكان مثله في الوكالة لم يبرؤا اه ولم يذكر الفرق وكأنه الكونهم دفعو الهدين الميت باذن القاضى وان لم يثبت الايصاء بمنزلة اذنه طمق الدفع الى أمينه بخلاف الوكالة اذ لا يصبح اذنه للغريم بدفع دين الحي الى غيره (قوله الاأن يتعملاني الرق والصغر وأديابعد الحرية والبلوغ )لانهماأهل للتحملان التحمل بالشاهدة والسماع ويبقى الى وقت الاداء بالضبط وهم الاينافيان ذلك وهماأهل عندالاداء وأشارالى ان الكافر اذاتحملها على مسلم مم أسلم فأداها تقبل كمافى فتح القدير وأطلقه فشمل مااذا لم يؤدها الا بعد الأهلية أوأ داها قبلها فردت م زالت العلة فأداها ثانيا ولذا قال في الخلاصة ومتى ردت شهادة الشاهداماة مم زالت العلة فشهدف تلك الحادثة لاتقبل الافى أربعة العبدوالكافر على المسلم والاعمى الزوج والأجير والمغفل والمتهم والفاسق بعدر دهاواد خال أحد الزوجين مع الاربعة كافي فتج القديرسهو

لانقبل الاف أربعة ولما فى الجوهرة اذا شهد الزوج الحراز وجته فردت ثم أبابها وترقبت غيره ثم شهد طا ولا تقبل المعتودة المعتودة المعتودة وكالمتحددة المعتودة والمعتودة والمعتود

والمحدود فى قدف ولوتاب الاأن يحدال كافر فى قذف ممأسل

الصي والعبد والكافراذ لاشهادة لهم أصلا اه كذا في الشرنبلالية وفيها قال في الفتاري الصغرى لوشهــد المولى لعبــده بالنكاح فردت ممشهدله بذلك بعد العتق لم يجزلان المردود كان شهادة ممقال والصيأ والمكاتب اذاشهد فردت م شهدها بعدد الباوغ والعتقجاز لان المردود لم يكن شهادة بدليل أن قاضيا لوقضي به لايجوزفاذا عرفت يسهل عايك تخر يج المسائلأن المردودلوكان شهادة لاتجوز بعدذلك أبداولولم يكنشهادة تقبلعند اجماع الشرائط اهولكن يشكل عليه شهادة الأعمى اذ لو قضیبها جاز فهسی شهادةوقم حكم بقموطما بزوال العمى اه ( قوله وفي السراجية اذا طعن المدعى عليه في الشهودالخ) قال الرملي سيأني عن الخلاصة في الكلام على الجرح المجرد انه يقال للشاهدين أفهاالبينةعلى الحريةوهوصريجماتقدم فىشرح قوله والمماوك وما هناصريح في انذلك على المدعى وهو قوله فعملي المدعى اقامة البينة عملي حرينهم فتأمل

ولابدمن حكم القاضى بردشهادته كاسيأتي وأطلق في تحمل العبد فشمل ما اذا تحملها اولاه ثم أداها بعدعتقه كافى فتح القدير وأرادبالحرية الخرية النافذة واعاقيدنابه الفاازية أعتق عبده ف من صموته ولامال له غيره مم شهده ف الانقبل عند الامام لأن عتقه موقوف اه وفي السراجية اذا طعن المدعى عليه في الشهود أنهم عبيد فعلى المدعى اقامة البينة على حريتهم ولوقال هما محدودان في القذف فعلى الطاعن اقامة البينة ( قوله والمحدود في قذف ولوتاب ) لانقب ل شهاد ته لقوله تعالى ولاتقباوا للمشهادة أبداولأنهمن عمام الحدلكونهما نعافيه في بعدالتو بة كاصله بخلاف المحدود في غيره لأن الردللفسق وقدار تفع بالتو بةوالاستثناءفي الآية ينصرف الى ما يليه وهو قوله تعالى وأوائك هم الفاسقون أوهو استثناء منقطع عمني اكن كذافي الهداية وفي التحرير الأوجه الهمتصل وقرره في التلويج بان المعنى أولئك الذين يرمون الحصنات محكوم عليهم بالفسق الاالتائبين وأمارجو عالاستثناء الى الكلف آية المحاربين فلدليل اقتضاه وهو قوله من قبل أن تقدر واعليهم فانه لوعاد الى الأخير أعنى قوله لهمعذاب عظيم لم يبق له فائدة لان التو به تسقطه مطلقا ففائدته سقوط الحدوثم امه في فتح القديروفي البدائع كل فاسق تابعن فسقه قبلت تو بته وشهادته الا اثنين المحدود في القذف والمعروف بالكذب لان من صارمعر وفابا لكذب واشتهر به لا يعرف صدقهمن تو بتسه يخلاف الفاسق اذا تاب عن سائر أنواع الفسق فان شهادته تقبل اه وأشار المؤلف رجه الله الى أن شهادته لا تسقط مالم يضرب علم الحدوهوصر يح المبسوط لان المحدودمن ضرب الحد أى تمامالان مادونه يكون تعز يراغير مسقط لها ولوقال المؤان ان لم يقم بينة على صدقه لكان أولى لانه لوأ قام أر بعة بعدما حد على أنه زنى قبلت شهادته بعدالتوبة فى الصحيح لا نه لوأقامها قبله لم يحد ف كذالا تردشها دته كذاذ كرالشار ح وعمامه فى العتابية وانحاقيد بقوله على انهزني لأنهلوأ قام بينة على اقرار المقذوف بالزنالا يشترط أن يكونوا أر بعقلاني فتح القديرمن باب حدالقذف فان شهدر جلانأ ورجل وامرأتان على اقرار المقذوف بالزنايدرأ الحد عن القاذف لأن الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة الى آخره فكذا اذا أقام رجلين بعد حده على افراره بالزناتمودشهاته كالايخني مماعلمان الضمير في قوله لهم عند مناعائد الى المحدودين وعند الشافعي الى القاذفين العاجزين عن الاثبات كاذكره الفخر الرازى فاولم يحد تقبل شهادته عند ناخلافاله واوقذف رجلائم شهدمع ثلاثة على انهزني فاذا كان حدلم يحد المشهود عليه وان لم يحد القاذف حد المشهود عليه كنذا في البزازية (قوله الاأن يحدال كافر في قدف مأسلم ) يعنى فتقبل ولو كان محدودا في قدف لأن للكافر شهادة فكان ردهامن تمام الحد وبالاسلام حدثت شهادة أخرى وليس المرادانها تقبل بعداسلامه فى حق المسلمين فقط قال المؤلف فى السكافى فان أسلم قبات شهادته عليهم وعلى المسلمين ضرورة وتمامه في العتابية قيد بالكافر لان العبداذاحد حد القذف معتق حيث ترد شهادته لانه لاشهادة للعبدأ صلافي حال رقه فيتوقف الردعلي حدوثها فأذاحدث كان ردشهادته بعدالعتق من تمام حده وظاهر كلام المؤاف انه أسل بعدما ضرب عمام الحد فلوأسل بعدماضرب بعضه فضرب الباقي بعد الملامه ففيه ثلاث روايات فى ظاهر الرواية لا تبطل شهادته على التأبيد فاذاتا بقبلت وفى رواية تبطل ان ضربالاكثر بعداسلامه وفيرواية ولوسوطاكذا فيالسراج الوهاج ووضع هذه المسئلة يدل على ان الاسلام لا يسقط حد القذف وهل يسقط شيأ من الحدود قال الشيخ عرقارئ الحداية اذاسرق الذي أوزنى ممأسلم فان ثبت عليه ذلك بافراره أوبشهادة المسلم ين لايدرأ عنه وان ثبت بشهادة أهل الذمة فأسلم سقط عنه الحد اه وينبغي أن يقال كذلك في حد القذف وفي اليتمة من كتاب السيران الذي اذاوجب التعز يرعليه فاسلم لم يسقط عنه ولمأرحكم الصي اذاوجب التعز يرعليه للتأديب فبلغ ونقل

(قوله فادعى فلان أنه كلموشهدا بناه به) أى ابنا فلان وكذا الضمير فى قوله بدخوله لفلان (قوله وهذا التعليل يفيد الخ) قال فى المنح قلت وفى شرح النظم الوهبانى لشيخ الاسلام عبد البرين الشحنة ذكران شهادة الانسان لابن ابنده على ابنه مقبولة وعزاه الى قاضيخان وأطلقه ولم يقيده بحق دون حق واعدل وجه القبول ان اقدامه على الشهادة على ولده وهو أعز عليه من ابن ابنه دليل على صدقه فتنتنى النهمة التي ردت لأجلها الشهادة اه قلت ونص عبارة الخانية امرأة ولدت ولدا وادعت أنه تزوجها هذا و جدال و جذلك فشهد على الزوج أبوه وابنه ان الزوج شهد أبو المرأة وجدها على الزوج أبوه وابنه ان الزوج المراق وجده على المنافرة وجدها على المنافرة و المن

الفخر الرازى عن الشافعية سقوطه لزجره بالباوغ ومقتضى مافى اليتيمة انه لا يسقط الاأن يوجد نقل صريح (قوله والولد لأبو يه وجديه وعكسه) أى لم تقبل شهادة الفرع أصله والأصل لفرعه المحديث ولأن المنافع بين الأولادوالآباء متصلة ولهــذا لايجوزاداء الزكاة اليهم فتكون شهادة لنفســهمن وجه وأطلق الولدفشمل الولدمن وجه فلانقبل شهادة ولد الملاعن لاصوله أوهوله أولفرعه لثبوتهمن وجه بدايل صحة دعوته منه وعدمها من غييره وتحرم مناكته ووضع الزكاة فيعه فأحكام البنوة ثابتة له الا الارث والنفقة من الطرفين كولدالعاهر ولو باع أحد التوأمين وقد ولدافى ملكه وأعتقه المشترى فشهدالبائعه تقبل فان ادعى الباقى ثبت نسبهما وانتقض البيع والعتق والقضاء وبردما قبض أومثلهان هلك الاستنادلتحو يل العقد وان كإن القضاء قصاصا في طرف أو نفس فارشه عليه دون العاقلة وتمامه فى الخيص الجامع من باب شهادة ولد الملاعنة ولا تقبل شهادة ولدأم الولد المنفى من السيد ولا يعطيه الزكاة كولدا لحرة المنني باللعان كندا في المحيط البرهاني وفي فتح القدير تجوز شهادته لابنــه رضاعاوفي خزانة الأكلشهد ابناه أن الطالب أبرأ أباهما واحتال بدينه على فلان لم تجزاذا كان الطالب منكرا وان كان المال على غيراً بيهمافشهدوا أن الطالب أحال به أباهما والطالب يذكر والمطاوب يدعى البراءة والحوالة جازت اه وفي المحيط البرهاني اذاشهداعلي فعل أبهما فعلاملزما لاتقبل اذا كان الرب فيـــه منفعة اتفاقا والافعلى قوطمالا تقبل وعن محمدر وايتان فلوقال انكلك فلان فأنت حوفادعى فلان انه كلهوشهدا بناهبه لم تقبل عندهما وكذا اذاعلق عتقه بدخوله الدار ولوأ نكرا لأبجازت شهادتهما وكذا الحكم فى كلشئ كانمن فعل الأب من نكاح أوطلاق أوبيع وان شهد ابنا الوكيل على عقد الوكيل فهو على ثلاثة أوجه الأول أن يقر الموكل والوكيل بالأمر والعقد وهو على وجهين فان ادعاه الخصم قضى القاضى بالتصادق لابالشهادة وان أنكر فعلى قوطمالا تقبل ولايقضى بشئ الا فى الخلع فانه يقضى بالطلاق بنيرمال لاقرار الزوج به وهو الموكل وعن مجديقضى بالعقد الابعقد ترجع حقوقه الى العاقد كالبيع الثانى أن ينكر الوكيل والموكل فان جحد الخصم لاتقبل والانقب ل اتفاقاً الثالثأن يقرالوكيل بهما ويجحد الموكل العقد فقط فان ادعاه الخصم يقضى بالعقود كلها الا النكاح على قول أبي حنيفة وتمامه فيه وقيد بالشهادة طم لأن الشهادة على أصاه وفرعه مقبولة الااذاشهدا لحدعلى ابنه لابن ابنه قلنا انها لاتقب لوجو دالمانع من المشهودله وفي المحيط قال عهد رجل شهدلابن ابنه على أبيه تقبل لانه حين شهد عليه لم يصر جدا اولده بل يصير جد ابعد حكم الحاكم بشهادته فينتذيصير جدا بموجب الشهادة والشئ لاينني موجب نفسمه اه وهذا التعليل يفيدأن الكلام في شهادة الأب على اقرار ابنه بأن ما ولدته ز وجته ابنه لافى الأموال والأولى الأموال وفي الولوالجية وتجوز شهادة الابن على أبيه بطلاق امرأ نهاذا لم تكن لامه أولضرتها لأنهاشهادة على أبيه

المؤلف آخر هده القولة عرفة ووجه الأولى انها شهادة على الابن المرأة صريحا لجوده وادعائها وفي الثانية بالمكس والقبول في الااولى يقتضى القبول في الثالثة وترجيح رواية أبي يصرالولد المحود ابن الابعد الشهادة في المسألتين وعلى هذا في الافرق بين الاموال والنسب في القبول والنسب في القبول فقول المؤلف الااذا شهد

الجدالخ فى غير محله تأملوفى فتاوى الشيخ شهاب الدين الشابى سئات عمالوشهدت المبنتها على المبنتين وان كانت مقبولة لكن لما الأم لبنتها على المبنتين وان كانت مقبولة لكن لما تضمنت الشهادة الاخرى و من المبنتين وان كانت مقبولة لكن لما تضمنت الشهادة الاخرى ردت فلا تقبل شهادته اللهم قوالته المنكاح ولو ترجها بشهادة البني المنافي كتاب النكاح ولو ترجها بشهادة البني منهادة الأب على ولده لا بنته غير صحيحة والله تعالى أعلم ولده لا بنته غير صحيحة والله تعالى أعلم

وانكانت بجحد فالشهادة جائزة لانهااذا كانت ندعى فهم يشهدون لامهم لانهم يصدقون الام فما تدعى ويعيدون البضع الىملكها بعدما شوج عن ملكها وأمااذا كانت تجمحد فيشهدون على أمهم لانهم يكذبونها فهاتجحدو يبطاون عليها مااستحقت من الحقوق على زوجها من القسم والنفقة وما يحصل لها من منفعة عود بضعها الى ملكها فتلك منفعة مجحودة يشو بهامضرة فلاعنع قبول الشهادة اه وهذهمن مسائل الجامع الكبير وأوردعليه ان الشهادة بالطلاق شهادة بحق الله نعالى فوجود دعوى الام وعدمها سواءاعدم اشتراطها وأجيب بانهمع كوبه حقاللة تعالى فهوحقهاأ يضالم تشترط الدعوى للاول واعتبرت اذا وجدت مانعة من القبول للثاني عملابهما وفي المحيط البرهاني معز ياالي فتاوي شمس الاسلام الاوزجندى ان الاماذا ادعت الطلاق تقبل شهادتهماقال وهو الاصح لان دعوا هالغوقال مولاناوعندى ان ماذ كره في الجامع أصح اه و يتفرع على هـ فدامسائل ذكر ها بن وهبان في شرحه الاولى شهدا ان امرأة أبهما ارتدت وهي تنكر فان كانت أمهما حية لم تقبل ادعت أوأ نكرت لانتفاعها والافان ادعى الابام تقبل والاقبلت الثانية طلق امرأته قبل الدخول ثم نزوجها فشهد ابناه انه طلقها في المدة الاولى ثلاثا ثم تزوجها بلا محلل فان كان الاب يدعى لا تقبل والا قبلت الثالثة شهد ابناه على الاب أنه خلع امرأته على صداقها فأنكان الابيدعي لاتقبل دخل بهاأولا والاتقبل ادعت أولاالرابعة شهدا بناالجار يةالحران أنمولاها عتقهاعلى ألف درهم فانكانت تدعى لاتقب لوالا فتقبل وانشهدا بناالمولى وهو يدعى لم تقبل وعتقت لاقراره بغيرتي والانقبل بخلاف مااذاشهدا على عتق أبيهما بالف فأنها لا تقبل مطلقا لان دعواد شرط عنده ولوشهدا بنا المولى فأن ادعى المولى لم تقبلوان جحد وادعى الغلام تقبلو يقضى بالعتقو بوجوب المال وانأ نكرلم تقبل الخامسة جارية فى يدرجل ادعت اله باعهامن فلان وان فلانا الذى اشتراها أعتقها والمشترى يجحد فشهدا بناذى اليد بما دعت الجارية فان ادعى الاب لم تقبل والا تقبل اه وهذه كلهامسائل الجامع الكبير ذكرها الصدرسلمان الشهيد في باب من الشهادات وزادقات بعتني منسه واعتقني وشهد آبنا البائع ان ادعى لانقبل وعتقت باقراره وان كذبه قبلت وثبت الشراء والعتق لانه خصم كالشفيع فى بده بارية قال بعتهامن فلان بالف وقبضها وباعهامني بمائة دينار وشهدا بناالبائع يقضى بالبيعين وبالنين وعند مجد يشترط تصديقه ولايحبسبه وان ادعى الابلا تقبل ويسلم لهباقراره الى آخر مافيه وفى البزاز بةوفى المنتقى شهداعلى انأباهما القاضى قضى لفلان على فلان بكذا لانقبدل والمأخوذأ نالاب لوكان قاضيا يوم شهدالابن على حكمه تقبل ولوشهدالابنان على شهادة أبهما تجوز بلاخلاف وكذاعلى كتابه اه ثم قال قضاء القاضي بشهادة ولده وحافده بجوز وفي الخانية ولو ولدت ولداوا دعت انهمن زوجها وجهد زوجهاذاك فشهدعلى أبيه وابنه ان الزوج أقرأن هذا ولدهمن هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما ولوادعى الزوج ذلك والمرأة بجحد فشهدعليها أبوها انهاولدت وانهاأ قرت بذلك اختلف فيه الرواية اه (قوله وأحدالزوجين اللاتنو) أى لم تقبل شهاد ته المحديث ولان الانتفاع متصل عادة وهوالمقصود فيصير شاهدالنفسه من وجه أو يصيرمنهما وفي الخانية وان شهدالرجل لامرأة بحق

وانكان لامه أولضرتها لانجوز لانهاشهادة لامه ذكره فى فصل الشهادة من الطلاق وذكر فى القضاء من الفصل الرابع رجل شهد عليه بنوه أنه طلق أمهم ثلاثا وهو بجحد فان كانت الام تدعى فالشهادة بأطلة

وأحدالزوجين للا خر (قوله فشهد على أبيسه وابنه) الذي فى الخانيسة كاقدمناه فشهد على الزوج أبوه وابنه

ثم تزوجها بطلت شهادته ولوشهد لامرأته وهو عدل ولم بردالحاكم شهادته حتى طلقها بالناوا نقضت عدتها روى ابن شجاع أن القاضى ينفذ شهادته اه و به علم ان الزوجية الما تمنع منها وقت القضاء لاوقت الاداء ولا وقت التحمل وفي البزازية ولو وكات امرأة القاضى وكيلا بالخصومة ثم طلقها وانقضت

عدتها وقضى لوكيلها يجوز وكذاوكيل مكاتبه اذاعتق قبل القضاءوالخاصل انه لابدمن انتقاء التهمة وقت القضاء اه وأمانى باب الرجوع فى الهبة فهمى مانعةمنه وقت الهبة لاوقت الرجوع فلووهب لاجنبية ثم نكحها فلهالرجوع بخـ آلاف عكسه كماسيأتى وفىباب اقرازالمريض الاعتبار لكونها زوجة وقت الاقرار فلوأقر لاجنبية ثم الكحهاومات وهي زوجة صح وفي باب الوصية الاعتبار لكونها زوجة وقت الموت لاوقت الوصية وأطلق في الزوجة فشمل الامة قال في الاصل لا تقبل شهادة زوج لزوجته وانكانتأمة لان لهاحقا في المسهود به كذافي البزاز ية وقيد بقوله له لان شهادته عليها مقبولة الافي مسئلتين الاولى قذفها الزوج نمشه عليها بالزنا مع ثلاثة لم تقبل وهي في المحيط الرضوى وقدمناها فى الحدود الثانية شهد الزوج وآخر بانها أفرت بالرق لفلان وهو يدعى ذلك لم تقبل ولوقال المدعى أناأذنت لهافي نكاحه الااذا كان دفع لهاالمهر بإذن المولى كذافي النوازل وشمل الزوجة من وجمه وهى المعتدة عن طلاق ولوثلاثا كما في القنية والبزازية ثم اعلم ان من لا نقبل شهادته له لا يجوز قضاؤه فلايقضى لاصله وانعلا ولالفرعه وانسفل ولو وكيل من ذكرنا كماني قضائه لنفسه كماني البزازية ومنها أيضا اختصم رجلان عند القاضي ووكل أحدهماابن القاضي أومن لاتجوز شهادته له فقضي القاضي لحيذا الوكيل لايجوز فان قضى عليمه يجوز وفي الخزانة وكذا لوكان ولده وصيا فقضيله ولوكان القاضي وصي الينيم لم يجزقضاؤه فىأمر اليتيم ولوكان القاضي وكيلا لم يجزقضاؤه لموكله وتمامه فيها و في تلخيص الجامع (قوله والسيداهبده ومكانبه) لانهاشهادة لنفسمه من كل وجه ان لم يكن عليم دين ومن وجمه ان كان عليم دين لان الحال موقوف مراعي وفى منية المفنى شهد العبد لمولاه فردت ثم شهد بها بعد العتق تقبل ولوشهد المولى لعبده بالنكاح فردت ثمشهدله بعدالعتق لمريجز لانالمردودكانشهادة وكذا الصيىأوالمكانب اذاشهدفردت ثم شهد بها بعد الباوغ والعتق جازت لان المردود لم يكن شهادة اه (قوله والشريك لشريكه فما هومن شركتهما) أى لم تقبل شهادته لانه شهادة لنفسه من وجه لاشترا كهما قيد بماهومن شركتهما لجوازها بماليس من شركتهما لانتفاءالهمة وأطلقه فشمل شركة الاملاك وشركة العقود عناناومفاوضة ووجوهاوصنائع وخصصه فالنهاية بشر يك العنان قال وأماشهادة أحدالمفاوضين لصاحبه فلاتقبل الافي الحدود والقصاص والنكاح لانماعداها مشترك بينهما وتبعه في العناية والبناية وزادفي فتح القدير على الثلاثة الطلاق والعتاق وطعامأ هله وكسوتهم وتعقبه الشارح بانه سهو فانهلا يدخمل فىالتمركة الاالدراهم والدنانير ولايدخل فيممالعقار ولاالعروض ولهذاقالوا لووهب لاحدهمامال غيرالدراهم والدنانير لاتبطل الشركة لان المساواة فيمه ليست بشرط اه وماذكره فى النهاية هوصر يحكارم عمد فى الاصلكاذ كره فى الحيط البرهاني ثم قال وشهادة أحد شريكي العنان فعالم يكن من تجارتهمامقبولة لافعا كان منهاولم يذكرهذا التفصيل في المفاوضة لان العنان قد يكون خاصا وقديكون عاما وأماالمفاوضة فلانكون الافي جيع الاموال وقدعرف ذلك في كتاب الشركة وعلى قياس ماذ كره شيخ الاسلام فى كتاب الشركة ان المفاوضة تكون خاصة يجب ان تكون المفاوضة على التفصيل الذي ذكرنافي العنان اهر وشمل كالام المؤلف ما اذا شهدا ان لهما ولفلان على هذا الرجل ألف درهم فهي على الانة أوجه الاول ان ينصاعلي الشركة فلا تقبل الثاني ان ينصا على قطع الشركة بان قالانشهد أن لفلان على هـ نداخسما ته بسبب على حدة ولناعليه ضمانه بسبب على حدة فتقبل الثالث ان يطلقا فلا تقبل لاحمال الاشتراك ولوكان لواحد على ثلاثة دين فشهد اثنان أن الدائن أبرأهم اوفلاناعن الالف فان كانوا كفلاء لم تقبل والافان شهدوا بالابراء بكامة واحدة فكذلك

والسبيد لعبده ومكانبه والشريكالشريكه فيهاهو منشركتهما

(قوله وتعقبه الشارح بانه الحواشي السعدية فيه بحث لانه اذا كان ماعداها مستركا يدخل في عموم قوله ماليس من شركة المفاوضة أيضا فلا مركة المفاوضة أيضا فلا أن يخص بالاملاك بقرينة السياق ثمان قوله لان ماعداهما مشترك بينهما السركة الا الدراهدم والدنا يراخي

(فولەرشهادةالاجيرالخاص الخ) قال الرملي وفي الخانية وذكرالخصاف انشهادة الاجميرلاستاذه مردودة وهىر واية الحسن عن أبي حنيفةرجمالله قالوا ان كان الاجدر مشتر كانجوز شهادته فى الروايات كلهاوما ذ كرفي الديات محمول على هذا الوجه وان كان أجير وحد مشاهرة أومسانهة أومياومة لانقبل شهادته لاستاذه لاف تجارته ولافي شئ آخروماذ كرفي السكفالة مجول على هذا كذاذ كن الناطق والصمدرالامام الاجل الشهيد ووجهه ظاهر لان أجيرالوحد يسمعق الاجر عضى الزمان واذاكان يستوجب الاجر لزمان أداء الشهادة كان متهدما فهاشهد أما الاجيرالمشترك لايستوجب الاجر الابالعيمل الذي عقدت عليه الاجارة فاذالم يستوجب بشهادته أجرا انتفت التهمة عن شهادته ولمذاجازت شهادة القابلة على الولادة عندشرطها وهوالعدالة اه

والاتقبل كذافي المحيط البرهاني وأشار المؤلف رحمه الله الى قاعدة فى الشهادات وهي ان كل شهادة جرت مغنها أودفعت مغرمالم تقبل للتهمة فلاتقبل شهادة المستأجر للاجيبر بالمستأجر والمستعبر للعيير بالمستعار وشهادةالاجيرالخاصكاجيرالمياومة والمشاهرةلاالعامكالخياط لمناستأجر دفتقبل ولاتقبل شهادة ذابح الشاة المأمور يذبحها لمدعيها على غاصبها ولاشهادة ابن البائع على ان أنشفيع طلب الشفعة من المشترى ولاشهادة المودع بها وتقبل شهادة الوكيل بالنكاح بالطلاق والوكيل بالشراء بالعتق وشهادة ابن البائع على الشفيع بتسليم الشفعة الى المشترى ولاتقبل على ان المشترى سلمها الى الشفيع ولاتقبل شهادة البائع على ان المشترى أعتق العبدولا شهادة المعتق بقدر الثمن اذا اختلفاو تقبل اذاشهد بايفاءالئمن أوابراءالبائع ولانقبل شهادة المودع والمستعير والمستأجر للدعى قبسل الرد ونقبل شهادة المرتهن ولوشهدالمودع أوالمستأجر للعبد باعتاق مولاه أوندبيره أوكتابته عنددعواه جازت لابييعه وتمام تفريعاته في المحيط وهنامسائل متفرعة على عدم شهادة الشريك لشريكه الاولى شهدا أن زيدا أوضى بثلث ماله لقبيلة بنى فلان وهمامن تلك القبيلة صحت ولاشئ طمامنها الثانية لوأوصى لفقراء جيرانه وهمامنهم فالحمكم كذلك الثالثة لوأوصى لفقراء بيته أولاهل بيته وهمامنهم لميصح ولوكاناغنيين صحت والفرق بين الاوليين والثالثة انه يجوزفيهما تخصيص البعض منهم بخلافه فىالثالثة الرابعة لوأوصى لفقراء جميرانه فشهد من لهأ ولا ذمحتاجون منهم لم تقبل مطلقا فى حق الاولاد وغسيرهم والفرق بينهما وبين أولادهما انالخاطب لم يدخسل تحت عموم خطابه فلم يتناولهما الكلام مخلاف الاولادفانهم داخلون تحت الشهادة واعاأ دخانا المتكام في مسئلة الشهادة لفقراء أهل يبته باعتبارا نهم يحصون بخلاف فقراء جيرانه وبني تميموذ كرقاضيخان في فتاواه من الوقف لوشهدا انهاصدقة موقوفة على فقراء جيرانه وهمامهم جازت ولوعلى فقراء قرابته لاقال الناطني في الفرق ان القرابة لاتزول والجوار يزول فلميكن شهادة لفسمه لامحالة اه وأهل بيت الانسان لايزول عنهم الاسم لانهمأقار بهالذين في عياله فلهذالم تقبل فيها ولكن يشكل بمسئلة القبيلة فان الاسم عنهم لا يزول معقبولها واكن لايدخاون وبمكن الفرق بين الوصية والوقف بماأشار اليمه ابن الشحنة وقال قاضيخان عقب مانقلته عنه فعلى هذاشهادة أهل المدرسة بوقفها جائزة وقال في موضع آئز وأماأ صحاب المدرسة اذاشهدوا بالوقف على المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد يطلب لنفسه حقامن ذلك لاتقبل والانقبل قياسا علىمسئلة الشفعة لوشهد بعض الشفعاء بالبيع فان كان لايطلها تقبل قالرضى الله تعالى عند وعندى هـذا بخالف الشفعة لانحق الشفعة عما يحتمل الابطال أماالوقف على المسرسة من كان فقيرامن أصحاب المدرسة يكون مستحقاللوقف استعقاقا لا يبطل بابطاله فالهاذا قال أبطلت حق كانله أن يطلب و يأخذ بعد ذلك إفكان شاهد النفسه فيحد أن لا تقبل اه وتعقبه الطرسوسي بقوله فيسه نظر لان الفقيه من أهل المدرسة يمكنه أن يعزل نفسه فلاتبة إله وظيفة أصلا فكيف يقول لا يمكنه ابطاله ورده ابن وهبان بان هبذا الاعتراض ايس بشئ فان الواقف اذاوقف على من اتصف بصفة الفقه والفقرمثلا والاقامة استحق من اجمعت فيه شرائط الوقف ولااعتبار بعزله نفسه بل لوعزل نفسه فى كل يوم مائة من مطلب أخف كالوقف على الابن اذاعزل نفسه من الوقف فانه لاينعزل وصاحب الفوائد لم يفهم هذا من كلامقاضيخان بلجرى على عادة أوقاف المدارس فى بلادنا فان الواقف يجعل النظرفيه الى الحاكم مثلا أوالى الناظرو يجعل له ولا بة العزل والتقر بروالاعطاء والحرمان من اتصف بصفة الفقه على مذهب من المذاهب فينشذاذا أبطل ذلك حقمه وعزل نفسه صح وليس له العود الاأن يقرر والحاكم أومن له ولا ية التقرير وليس كلام قاضيخان في ذلك بلكارمه فيمن وقف

الواقف عليه وذلك يستحق ماوقف عليه الواقف ولا يبطل بابطاله له وفماقال نظرلي لان الواقف اذا وقفعلى الفقهاء مثلافان الفقيه لايستعق فى ذلك الريع الابالتقرير بمن له ولايته وكذاعلى الفقراء لاانه يسحق من كان فقيها أوفقير امطاقا كانوهمه ابن وهبآن لان الفقيه والفقير الطالب يتعيناولا عكن أن ينصرف الى كل فقيمه وكل فقير واعماهو للحنس و يتعين التقرير فالحق ان من أسقط حقه من وظيفة تقررفيها فانه يسقط حقمه واءكان الوقف على جنس الفقهاء أوعلى عددمعين منهم كماهو فى أوقاف القاهرة وان أسقط حقهمن وقف على الفقهاء والفقراء بلانعيين ولم بقررفي وقفهم لم يصح لعدم تعينه فللناظرأن يقرره بعده ويعطيه ماخصه لانه يطلب ويأخذ بلاتقر يرفعني الاستعقاق الذي لايبطل بالابطال فكالام قاضيخان جوازأن يقرر بعدابطاله ويعطى بعدهمن وقف على الفقهاء ومعنى قول الطرسوسي اله يبطل بعزله نفسه اذا كان بعد تقريره وايس هـ ذا كلوقف على الابن كاتوهمة ابن وهبان لان استعقاق الابن لايتوقف على تقرير بخلاف استحقاق الفقيه كمالا يخفي بق من جنس المسائل السابقة مسئلة لوشهداعلى وقف في مكتب فيه أولادهم قيسل يصح وقيل لاوالاظهر الصحة لان كون أولادهم فى المكتب غيرلازم فلاتكون شهادتهم لهمكشهادة أهل المدرسة وفي وقف الظهيرية بعدانذ كرمسئلة المدرسة وشهادة أهلهاوشهادة أهل المحلة فى وقف على المحلة مانصه وكذلك الشهادة على وفف مكتب وللشاهد صي في المكتب لاتقبل قيل وفي هـ نـ مالمسائل كالهاتقبل وهو الصحيح اه وهكذاصح القبول فيالبزازية فيمسئلة المكتب وشهادةأ هل الحلة فيوقف المسجدوشهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهممن أهل تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا ابناءالسبيل اذاشهد وابوقف على ابناءالسبيل الى آخره فالمعتمد القبول فى المكل وذكر ابن الشحنة بعده تنبيه ومن هذا النمط مسئلة قضاء القاضي فى وقف تحت نظره أوهومستحق فيه اه قلت عرتنبيه ك الكلامكاه في شهادة الفقهاء باصل الوقف لقو لهم شهادة الفقهاء على وقفية وقف أماشهادة المستحق فيما يرجع الى الغلة كشهادته باجارة ونحوهالم تقبل لان له حقافي المشهودبه فكان متهماف كان داخلا في شهادة الشريك لشريكه فهونظير شهادة أحد الدائنين اشريكه بدين مشترك بينها وقدكتبت فى حواشى جامع الفصولين من الفصل الثالث عشران شهادة شهودالاوقاف المقررين فى وظائف الشهادة بما يرجع الى الغلة غيرمقبولة لماذ كرنا وكون القاضى قرره شاهدا للوقف موافقالا شرط لابوجب قبوهما فأنقلت فينشد الافائدة لوظيفته لان المتولى مقبول القول فى الدخل والخرج بلابيان وقد فرض اله لا تقبل شهادته فيا يرجع الى الغلة قلت فائدته اسقاط التهمة عن المتولى اذاشهدله الشاهد بالدخــل والخرج فلايحلفه الفاضي آذا أثهمه اه و يقويه قولهمان المينة تقبل لاسقاط اليمين كالمودع اذا ادعى الرد أوالهلاك فالقول لهمع العمين فانبرهن فلايمين واعاأطلنافي هذا الموضع كثرة الاحتياج اليه فيزماننا والفقه محتاج اليهكله ولأعلهأ هل التحصيل ولم يذكر المؤلف شهادة الاجير والتلميذ وحاصل ماذكره شارحو الهداية ان سهادة التلميذ لاستاذه لاتقبل وفسروه بمن يعمد ضررأ ستاذه ضرره ونفعه نفعه وفسره في الخلاصة بالذي ياكل مع عياله فى يته وليس له أجرة خاصة وأما الاجير فان كان خاصالم تقبل والاقبلت وفي الحيط ادمى دار آفشهد لهمن استأجره للبناء تقبل ولوشهدله بهامن استأجره لهدمهالا اه ولم يذكر شهادة الدائن لمديونه

كالوشهد بوقف مدرســة وهو صاحب وظيفة بها والله تعالى أعملم فتأمل (قوله قلت تنبيه السكلام كامالخ) قال الرملي أقول تنبيه أحسن الكاذم كله أيضاعندعدم التهمة فاو حصات تهمة لايقبل أحــدين ذكر قال ابن الشحنةفى شرح الوهبانية وعنهمن بتكامني أحاديث الرعية وقسم النوائب والضرائب لانقبل شهادته وكتب بعض الافاضل أىشهادة الرعية لةللتهمة مقال عند يعني نجم الأثمة تقبل شهادة المزارع لرب الارض ثم رجع وقال لاتقبل لفساد الزمان وعن شرف الأعمة الاسفيدري لاتقبل شهادة الرعية لوكيل الرعية والشحنة والريس والعامل لجهلهم وميلهم خوفامنه وكذأ شهادة المزارع اه فهوصر بح فىعدم جواز شهادة من ذكراتهـمة وفسادالزمان وهذا الذى يجب أن يعول عليه في زماننا فتدبر وبه يعماران شهادة الفلاحين اشيخ قريتهم وشهادتهم للقسام

وف وف ولا يقسم عليهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع وف ولا يقعلهم لا يجوز (قوله ولم يذكر شهادة الدائن لمديونه الحز) في فتاوى العلامة التمر تأشى تقبل شهادة رب الدين لمديونه حال حياته اذا لم يكن مفاسا قولا واحدا واختلف في اذ شهدله في حال كونه مفاسا فني الحيط لا تقبل وشمس الأثمة الحلواني والدصاحب المحيط قال تقبل

وأماذا شهدله بعد الموت فلاتقبل قولاواحد التعلق حقه بالتركة كالموصى له كذائى شرح الوهبانية اه (قوله قال الحسن تعبل اذاقال اتنان منهم عفاعنا وعن هذا الواحد فتقبل) ان كان المراد أن القائل اثنان فقط كاهو المتبادر من ظاهر العبارة فالظاهر ان القبول في حق سقوط القود عن السكل وعليه فتحب الدية على الشاهدين فقط (٨٥) وان كان المراد ان كل اثنين قالاذلك

أوكل واحد قال ذلك فتسقط الدية عن الكل وانظر ماوجه قول أبي وسف هذا وقد جعد للمثانة في الاشباه مستثناة من قاعدة لاتقبل شهادة الانسان لنفسه فقال لايصح استثناء هدة المسكل المذكور لانه ليس فيها المذكور لانه ليس فيها لنفسه ولاعلى قول الحسن والخنث والمغنية والنائحة والمنائحة والمنائحة والنائحة والنائحة

والخنث والمغنية والنائحة والعدقان كانت عداوة دنيوية

فى الوجه المذكور لانها شهادة الانسين كل منهم على عفو الولى عن الثالث فلا قائل بها والوجه فى ذلك ان شهادة الانسين للا ترلاتهمة فيها لعدم على كل واحد منهم كملا الاشتراك لوجوب القتل فلم تجسر منفعة فهى على كل واحد منهم كملا فتأمل اهوفى حاشيتها لتكفيرى قال أبوحنيفة تقبل في حق الواحد ويسقط القصاص عن الاننسيان

وفي الهداية انهامقبولة وانكان مفلسا وفي المحيط لاتقبل بدين له بعدموته وهنامسائل أخرى الاولى الانة فتاوارجلا فشهدا تنان منهم على ان الولى عفا عن الثالث تقبل عند محدلا عندا في يوسف الثانية ثلاثة عليهمدين شهدا تنان مهم على الدائن بابراء الثالث فعلى الخلاف ان كانالم يقبضا والافلا اتفاقا الثالثة شهدائنان من الورثة على الباقى بان هذا اين الميت تقبل الرابعة شهدال كفيلان بالعهدة على البائع بانه قبض المن أوأبرأ المدرى منه لم تقسبل كافي الخانية واعلم ان في مسئلة الشهادة بالعفو لوشهدوا الهعفاعنا قال الحسن تقبل اذاقال اثنان منهم عفاعنا وعن هدذا الواحد فتقبل فحق الكل وقالأبو يوسف تقبدل فى حق الواحدوهي في الخانية ونظيرهده ما في الخانية أيضالوقال ان دخل دارى أحد فعبدح فشهد ثلاثة انهم دخاوها قال أبويوسف ان قالوا دخلنا هاجيعا لا تقبل وان قالوا دخلما ودخل هذاتقبل وسأل الحسن ابنأى يوسف هنها فقال انشهد ثلاثة بانادخلناها جيعا تقبل وان شهدائنان لاتقبل فقال له الحسن أصبت وخالفت أباك اه (قوله والخنث) أى لاتقبل شهادته ومراد المخنث في الردىء من الافعال لانه فاسق فاماالذي في كلامه لين وفي أعضائه تكسر فهو مقبول الشهادة كذافي الهداية وفي المغرب المخنث في عرف الناس هوالذي يباشر الردىء من الافعال أى أفعال النساء من النزين بزينتهن والتشبيه بهن في الفيعل والقول فالفعل مثل كونه محلاللواطة والقول مشل تليين كلامه باختيار وتشبيها بالنساء كذافي البناية وفي فتح القدير من أبواب الامامة المخنث بكسرالنون وفتحها فان كان الاولفهو بمعنى المتسكر في أعضائه المتلين في كالرمه تشبيها بالنساء وانكان الثاني فهوالذي يعمل به لواطة اه (قوله والمغنية والنائحة) لارتكابهما محرما لنهيه عليه الصلاة والسلام عن الصوتين الاحق بن الناعَّة والمغنية أي صوت الناعَّدة والمغنية ووصف الصوت بصوت صاحب أطلق المغنية فشمل مااذا كانت تغنى وحدها لان وفع صوتها وام بخلاف الرجل قيده بان يغنى للناس وأطلق النائحة وهي مقيدة بالتي تنوح في مصيبة غيرها لارتكابها الحرام طمعا فى المال فتقبل شهادة النائحة في مصيبتها وفي القاموس ناح الرجل بكي واستبكى غيره (قوله والعدة ان كانت عداوة دنيوية) أى لم تقبل شهادة العدة لاجل الدنيا لان المعاداة لاجلها حرام فن ارتكبها لا يؤمن من التقول عليه قيد بكونها دنيوية للاحتراز عااذا كانت دينية فالها لا عنع لانهاندل على كالدينه وعدالته وهذالان المعاداة قدتكون واجبة بان رأى فيه منكراشرعا ولم ينته بنهيه بدليل فبول شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهمامن العداوة الدينية والمقتول وليه على الفاتل والمجروح على الجارح والزوج على امم أنه بالزناذ كره ابن وهبان وفى خزانة المفتين والعدق من يفرح بحزنه ويحزن لفرحه وقيل يعرف بالعرف اه ومثال العداوة الدنيوية ان يشهد المقلدوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع وفي ادخال الزوج هذا نظر فقد صرحوا بقبول شهادته عليها بالزنا الااذاقد فهاأولا وانماالمنع مطلقاقول الشافعي وفى بعض الفتاوي وتقبل شهادة الصديق لصديقه اه تماعم ان المصرح به في غالب كتب أصحابنا والمشهور على ألسنة فقهائنا ماذكره المصنف من التفصيل ونقل في القنية ان العداوة بسبب الدنيا لا عنع مالم يفسق بسببها أو يجلب منفعة أو بدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وماتى الواقعات وغيرها حتيار

ويلزمهما بقية الدية وذلك لان الشهادة ليست لانفسهما وقال الحسن تقبل في حق السكل وذلك لما فيه من اعتباران كل اننين تكون شهاد تهما لغيرهما واذا فرض ذلك فتحصل الشهادة في المعنى لكل من الاثنين للا خرفت قبل شهادة السكل اه نقله بعض الفضلاء وعلى هذا التقرير يصح الاستثناء لان فيه قبول شهادة الانسان لنفسه فتأمل

(قُولُه فأن الفُّسَقُ لَا يَتْجِزُ الحَ ) وهل بقاس على هذا الناظراذا كان عليه انظار وفف عديدة وثبت فسقه بسبب خيانتسه في واحدمنها فهال يسرى فسقه فى كالهافيعزل أقول مقتضى قولهان الفسق لايتجزأ السريان فليتأمل وليراجع ثمرا يتولله الجدبعدمدة التصريح بذلك في فتاوى المفتى شيخ الاسلام أفي السعود العمادي المفسر ونصه في فتاو به من كتاب الوقف في ناظر على أوقاف متعددة ظهرت يلزم عزله من الكل أولا الجواب لابدمن ذلك ألبتة اه بحروفه كذارأيته خيانته في بعض من الاوقاف هل  $(\Lambda \lambda)$ 

بخط ملاعلى أمين الفتوى المتأخرين وأماالر واية المنصوصة فبخلافها وفي كنزالرؤس شهادة العدوعلى عدوه لاتقبل لاندمتهم وقال أبوحنيفة تقبل اذا كانعدلا قال أستاذناوهوا اصحيح وعليه الاعتماد لانه اذا كانعدلا تقبل شهادته وان كان بينهـ ماعداوة بسبب أمرالدنيا إه واختار دابن وهبان ولم يتعقبه ابن الشعنة لكن الحديث شاهدلم اعليه المتأخرون كمار وادأ بوداودم فوعالا تجوز شهادة خائن ولاخاتنة ولازان ولازانية ولاذى غمر على أخيه والغمر الحقدو يمكن جله على مااذا كان غير عدل بدليل ان الحقد فسق للنهى عنه وقدذ كرابن وهبان رجمه الله تنبيها تحسنة لم أرهالغيره الاول الذي يقتضيه كالرمصاحب القنية والمبسوط انااذاقلناان العمداوة قادحة في الشمهادة تكون قادحة في حق جميع الناس لافى حق العدوقفقط وهوالذي يقتضيه الفقه فان الفسوق لا يتجزأ حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في حق آخر اه قلت ولهذالم يقل المؤلف على عدود بل أطلقه الثاني لوادعى شخص عداوة آخر يكون مجردد عواه اعترافامنه بفسق نفسه ولا يكون ذلك قادحافي عدالة المدعى انه عدومالم شبت المدعى انه عدوله الثالث لوقضى القاضى بشهادة العدوعلى عدوه أوعلى غيرعدوه هل يصح أولا ان قلناان المانع من قبول الشهادة هو الفسق فيكون حينت نصيحانا فذا لان القاضي اذاقضي بشمهادة الفاسق نف ذقضاؤه ويصح وان قلناانه لمعنى آخراً قوى من الفسق لايصح فى حق العدوة و يصح فى حق غيره وذكر ابن الكمال في اصلاح الايضاح ان شهادة العد ولعدوة جائزةعكس شهادةالاصللفرعه اه وهذايدل على انهاانمالم تقب ل للتهمة لاللفسق الرابع قديتوهم بعض المتفقهة والشهود انكل من خاصم شخصافي حق وادعى عليه حقا الهيصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك بلالعداوة انماتنبت بنحوماذ كرت نعماوخاصم الشخص آخر في حق لاتقب ل شهادته عليه في ذلك الحق كالوكيل لاتقبل شهادته فما هووكيل فيه ونحوذلك لاانه اذاتخاهم اثنان في حق لا تقب ل شهادة أحدهما على الآخر لما ينه مامن الخاصمة اه قلت وبدلله مافى فتاوى قاضييخان من بابما يبطل دعوى المدعى رجل خاصم رجلا فى دارأوفى حق ثمان هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهاد بداذا كان عدلا اه واعلم أنه لوشهد على رجل آخر فاصمه في شئ قبل القضاء لا عتنع القضاء بشهاد ته الااذا ادعى اله دفع له كذالثلا يشهد عليسه وطلب الرد وأثبت دعواه ببينة أواقر اراونكول فينتذ بطلت شهادته وهوجوح مقبول كاصرحوابه وسيأ تى فى بيان الجرح الخامس اذاقلنا لانجوزشها دة العدوّعلى عدوّه اذا كانت دنيو يةهال الحكم في القاضي كذاك حتى لا يجوز قضاء القاضي على من بينه و بينه عداوة دنيوية لمأقف عليه فى كتب أصحابنا وينبغى أن يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان قضاؤه عليه بعلمه ينبغى أن لاينفذ وان كان بشهادة العدول وبمحضرمن الناس في مجلس الحريم بطلب خصم شرعى ينبغى أن ينفد وفرق الماوردي من الشافعية بينهما بان أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خافية اه (قول ومدمن الشرب على اللهو) أى لا تقبل شهادة المداوم على شرب مالا يحل شربه

بدمشق الشام في هامش نسخته وكتب الرمليهنا الظاهر من كالرمهمأن عدم القبول انماه ولاتهمة لاللفسق ويؤ لده مايأتي عن إن الكال وماصرح به يعقوبباشا وكثير من عامائنا صرح بانشهادة المدق على عدوه لانقيل فالتقييد بكونها علىعدوه ينفى ماعسداه وهوالمتبادر للافهام فتأمله اه أقول أنتخبير بان فعيل ومدمن الشرب على اللهو الكبيرة والاصرأر على الصغيرة قادح في العدالة وقدشرط فيالقنية لعمدم القبدول كوله فسق بتلك العداوة وعلىهذا فعدم قبولهامطلقاظاهر وينبغي تقييده عما اذاكانت عداوة ظاهرة كمايفيده ماياً تي عن الفتح في شرح قوله أو يرتكب مانوجب الحدفتحرران الوجه عدم القبولمطلقا والتعليل بالاتهام كمامرعن كنز الرؤس لاينافي\_\_\_ه لان

الفاسق لا يقبل للانهام أيضاوما يأتى عن ابن الكال يمكن حله على ما اذالم يفسق بها فليتأمل وقوله لان القاضى اذاقضى بشهادة الفاسق نفذقضاؤه ويصح) قال الرملي وصرح بعقوب باشاني حاشبته بعدم نفاذقضاء القاضي بشهادة العدوق هلى عدوه وأقول وقياسم يقتضى أن العصدية كذلك فلا ينفذ قضاء القاضى بشهادته لانه الذي يبغض الرجل اكونهمن بني فلان أومن قبيلة كذا كماسيأ تى فى الحاشية قريبامنقو لاعن معين الحكام فتأمله

(فوله فاطلق اللهوعلى المشروب الخ) قال فى المنح هو خلاف الظاهر من العبارة لان الظاهر منها أن معنى مدمن الشرب أى مداوم شرب الخرعلى اللهووقال الزيلى أى مداوم شرب الخرلاجل اللهولان شربها كبيرة وقال ملاخسرو ومدمن الشرب أى شرب الاشربة المحرمة فان ادمان شرب غيرها لا يسقط الشهادة ما لم يكن على اللهو اه فأفاد كارمه أن الشرب على اللهو الماهو شرط فى غير الاشربة المحرمة أمافيها فلايشترط وهذا يوافق كارم صاحب البحر والظاهر أن هذا هو الذى (٨٧) أجوجه الى ماذكره من حل اللهوف

كلام الكنز على المشروب وهو مخالف لكلام الزيامي فانه جعله شرطافي الخرأيضا والظاهر خلافه لان شرب الخركبيرة تردالشهادة بها وظاهر كلامهم أنه لا بدمن الدمان في حق الخرأيضا الدمان في حق الخرأيضا أه (قوله والتحقيق خلاف كل من القولين) المال ملى في حاسن ما في النهاية عال الرملي في حاسن ما في النهاية معزوا الى الذخيرة لا نها ذا

ومن بلعب بالطنبور

نوى أن يشرب ذلك فهو فاسق لم يتب بخلاف ما اذا ومثله مقبول الشهادة وبه يخحل الاشكال تأمل اه الحكال المعزوة اليه بعد الحكال المعزوة اليه بعد فقط ما في الذخيرة ولا المعلمة أن يكون مدارا يدم قبول الشهادة اه ومثله في فتح القدير (قوله وهو عيب من محد الخ) وهو عيب من محد الخ)

فاطلق اللهوعلى المشروب وظاهره انه لابدمن الادمان فىحق الخرأيضا وفى الخانية انماشرط الادمان ليظهر ذلك عندالناس فانمن انهم بشرب الخرف بيته لا تبطل عدالته وان كانت كبيرة واعما تبطل اذا ظهرذلك أويخر جسكران يسخرمنه الصبيان لان مثله لايحترزعن الكذب واختاره المصنف في الكافى وفي النهاية معزيا الى الذخيرة لا يجوز شهادة مدمن الخرثم قال بشرط الادمان ولم يردبه الادمان فىالشرب وانماأرادبهالادمان فيالنية يعنى يشرب ومن نيتهأن يشرب بعدذلك اذاوجده ولاتجوز شهادة مدمن السكر وأراديه السكر بسائر الاشر يةسوى الخر لان المحرم في سائر الاشر ية السكر فشرط الادمان غلى السكر والحرم في الخرنفس الشرب فشرط الادمان على الشرب اه والتحقيق خلاف كلمن القولين وان الادمان بالفعل أوالنية ليس بشرط في الحرلان شرب قطرة كبرة منهاوهي مسقطة للعدالة من غيراصرار وانماذ كرالمشايخ الادمان ليظهرشر به عندالقاضي لاانه شرط كقوطمان النائحة لاتسقط عدالتها الااذا كانت نائحة في مصيبة غيرها مع ان النياحة كبيرة للتوعد عليها اكن لايظهر الافي مصيبة غيرها غالبا وأماني غيرالخر فلابدمن الادمآن لان شر به صغيرة والقولان في تفسير الادمان محكان في تفسير الاصرار عليها وذكر إين الكمال ان شرب الخرايس بكبيرة فلانسقط العدالة الابالاصرارعليه قال في الفتاوي الصغرى ولانسقط عدالة شارب الخر بنفس الشرب لان هـ ذا الحد لم يثبت بنص قاطع الااذاداوم على ذلك اه وهو غلط من ابن الكمال لما قدمناه عن المشايخ من التصريح بان شي بها كبيرة ولخالفته للحديث المشهور فى الكبائر انها سبع وذكرمنها شرب الخروليس فى كلام الصغرى انها صعيرة كالايخفي لكن فى تعليله نظر لان السكلام فيها لافى الحدد ومومتها ثبتت بدليل مقطوع به ولذاقالوا يكفر مستحلها وسقوط العدالة انماهو بسببشر بهالابسبب وجوب الحد عليه وذ كوالصدوالشهيدفى شرح أدب القضاءان الخصاف أسقط العدالة بشرب الخرمن غيرادمان ومجدشرط الادمان اسقوطها وهو الصحيح اه وفي العتابية لاتسقط عدالة أصحاب المروآت بالشرب مالم يشتهر وفى الظهير يةمن سكرمن النبيذ بطلت عدالته في قول الخصاف لان السكر - وام عند الكل وقال محدد لا تبطل عدالته الاان اعتاد ذلك اه وهو عبيب من محدد لانه قال بحرمة قليله ولم يسقطها بكثيره وظاهره انهيقول بان السكرمنه صغيرة فشرط الاعتياد فان قلت هل اشارب الخرأن يشهداذالم يطلع عليمه قلت نعمل في الملتقط واذا كان في الظاهر عد لا وفي السرفاسة افاراد القاضي أن يقضى بشهادته لا يحلله أن بذكر فسقه لانه هتك السر وابطال حق المدعى اه ولافرق في السكر المسقط لها بين المسلم والذمى لمافى الماتقط واذاسكر الذمى لانقبل شهادته وفى المصباح اللهومعروف وأصله ترويح النفس عالانقتضيه الحكمة اه وذكر الشارح لاتقبل شهادة من يجلس مجالس الفحور والشرب وانلم يشرب لانه تشبهبهم ولايحترزأن يظهرعليه مايظهرعليهم فلايحترزعن شهادة الزور اهوفي

قوله على اللهو اشارة الى أنه لوشر بهاللتداوى لم تسقط عدالته لان للاجتهاد فيه مساغاذ كره ابن الكمال

(قوله ومن يلعب بالطنبور) أى لا تقبل شهادته وفسره في الهرداية بالمغنى وفي نسيخة أخرى بالطيور

عن الصدرالشهيد من أن الادمان على شرب الخرشرط اسقوط العدالة عند مجدمع أمه عن يقول بان مجرد شرب الخرح ام ولو بدون ادمان واسكار ولهذا قال المقدسي وانحافعل ذلك مجد يعنى حيث اشترط الاعتياد على السكر من النبيذ للاحتياط فنع القليل يعنى من المسكر ولم يسقط العدالة الااذا اعتاد ولم يكتف بالكثرة اه فان قات لم اشترط الادمان في الشرب دون غيره عايو جب الحدقلت ذكر البرجندي أن الوقوع في الشرب أكثر من الوقوع في غيره فلوجعل مجرد الشرب مسقط المعدالة أدى الى الحرج اه أبو السعود

لأنه يورث غفلة وهومجمول على مااذا كان يقف على عورات النساء اصعوده سطحه ليطير طسيره فاما امساك الحام فيبيته للاستشاس لايسقطها لان امساكها في البيوت مباح كذا في النهاية وزاد فىالمعراج ان امساكها لحل الكتب كافى ديار مصر والشام مباح الاان كانت تجرحا مات أخر علوكة لغيره فتفرخ فى وكرهافيا كل ويبيع لانهملك الغير ولايحل له فسقطت عدالته كذاذ كرالشارح يعنى وانلم يقف على العورات بصعود السطح كافي المعراج وأراد المؤلف بالطنبوركل لهوكان شنيعا بين الناس احترازاعالم يكن شنيعا كضرب القضيب فانه لا يمنع قبولها الاأن بتفاحش بان يرقصوابه فيدخل فى حدالكبائر كذافي المحيط وقدذ كرالمشايخ هناحد يشام فوعا ماأناهن ددولا الددمني قال فى الصحاح الدداللهو واللعب وفيه ثلاث لغات تقول هذا ددود دا مثل نقاود دن اه وذكر القطب في حاشية الكشاف من سورة النساء الدد اللهووالله بوالتنكير في دد الشيوع أي ما أنا في شيمن اللهووالتعريف في الددللعهد كأنه قال ولاذاك النوع مني اله وذكر الكرماني من شركات شرح البخارى أن من في الحديث تسمى انصالية وفي الولوالجية اللاعب الصولجان يريد به الفروسية جازت شبهادته لانه غير محظور اه وفي الخانية وان لعب بشئ من الملاهي ولم يشبغه ذلك عن الفرائض لانبطل عدالته والملاعبة بالاهل والفرس لانبطن العدالة مالم عنعه ذلك عن الفرائض فان كان اللعب بالملاهى لايشغله عنها الاأنه شفيع بين الناس كالمزامير والطنابير فكلالك وانلم يكن شنيعا نحوالحداء وضرب القضيب الاالذاخش بان كانوا برقصون عند ذلك اه (قوله أويغني للناس) لأنه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة كذا في الهداية وظاهره أن الغناء كبيرة وأن لم يكن للناس بللاسماع نفسه دفعاللوحشة وهوقول شيخ الاسلام فالهقال بعموم المنع والامام السرخسي انمامنعما كانعلى سبيل اللهو ومنهم من جوّزه للناس في عرس أو وليمة ومنهـم من جوّزه لاسماع نفسه دفعاللوحشة ومنهممن جؤزه ليستفيد به نظمالقوافي وفصاحة اللسان والعجب من المصنف فى الكافى المعلل عاعلل به في الهداية وجوّره اذا كان لاسماع نفسه از الة الوحشة وفي فتم القدير التغنى المحرم هوما كان في اللفظ مالايحل كصفة الذكر والمرأة المعينة الحيسة ووصف الجر المهيم اليها والديريات والحانات والحجاء لمسلمأ وذى اذا أراد المشكام هجاءه لااذا أراد انشاء الشعر للاستشهاد به أولتعلر فصاحة وبلاغة الى أن قال وفي الاجناس سئل محمد بن شجاع عن الذي يترخم مع نفسه قال لايقد حفى شهادته وأماالقراءة بالالحان فاباحهاقوم وحظرهاقوم والمختاران كانت الالحان لاتخرج الحروف عن نظمها وقدوراتها فباح والافعير مباح كذاذ كروقدمنا في باب الاذان ما يفيدان التلحين لا يكون الامع تغيير مقتضيات الحروف فلامعني لهذا التفصيل اه وفي المعراج الملاهي نوعان محرم وحوالآلات المطربة من غيرالغناء كالمزمار سواء كان من عودا وقصب كالشبابة أوغيره كالعود والطنبور لماروى أبوامامة انهعليه الصلاة والسلام قال ان الله بعثني رحة للعالمين وأحرني بمحق المعازف والمزامير ولانهمطرب مصدعن ذكراللة تعالى والنوع الثاني مباح وهوالدف في النكاح وفي معناه ما كان من حادث سرور ويكره في غيره المار وي عن عمر رضي الله عنه أنه الماسم صوت الدف بعث فنظر فان كان فى وليمة سكت وان كان فى غيره عده بالدرة وهو مكروه لارجال على كل حال للتشب بالنساء اه ونقله في فتح القدير ولم يتعقبه ونقل البزازي في المناقب الاجماع على حرمة الغناء اذا كان على آلة كالعود وأمااذا كان بفيرها فقدعامت الاختلاف ولم يصرح الشارحون بالمذهب وفى البنابة والعناية التغني للهومعصية في جيع الاديان قال في الزيادات اذا أوصى بما هومعصية عندنا وعند أهدل الكتاب وذكر منها الوصية للغنيين والمغنيات خصوصا اذا كان من المرأة اه

أويعني للناس (قوله وظاهره أن الغناء كبيرة وانلم يكن الثاس) لانه جعل الغناء الذيجع الناس عليه كبرة وعكن جله على ماقاله السرخسي بان يكون كبيرة بسبب الاجتماع عليمه ويؤيده كلام المصنف فى السكافى وهوالمتبادر من لفظ يغني الناس وعلى ذلك حداه في العناية ويؤيدهما يأتىفي المامش عن ابن الكال والعيدي من أنه لو كان لنفسه ايزيل الوحشة عنها لاتسـقط عـدالته في الصحيح فهذا التضحيح من المتون فكان عليه

المعول فلاتغفل

القولين نعظاهره الاطلاق وقـديقال لفظة المغنـين ظاهرة في أن المراد من انخذه حرفة وعادة ممرأيت فىالفتحقالاناسممغنية ومغن انماه\_و فيالعرف لمن كان الغناء حرفته الني يكتسب بها المال ألاترى انهاذاقيلماحرفة فلان أوماضناعته يقالمغنكم يقال خياط وحدادالي آخر كالامه وفى ايضاح الاصلاح انما قال يغنى للناس أى يسمعهم لانه لوكان لاسماغ نفســه حتى بزيل الوحشة عن نفسه من غيرظن أن أوبرتك مابوجبالحه

يسمع غيره لابأس به ولا يسقط عدالته في الصحيح اه وهكذا قال في شرح العيني ممقال وان أنشدشعرافيهوعظ وحكمة فهوجائز بالانفاقالخ ونحوه مامرعن الفتح من قوله الحرمهوما كان الخفتدبر (قوله لانهم يكتبون بخـ لاف الواقع) قال في الخلاصة لانهم يكتبون هذا مااشةرى وسلم وقبض وضمن الدرك وان لم يكن شيع من ذلك موجـودا فيكون كذبا ولافرق بين الكذب بالكتاب وبين

فقد ثبت نصالمذهب على حرمته فانقطع الاختلاف وفي ضياء الحلوم الغناء على وزن فعال صوت المغنى والغني كثرة المال اه فالاول مدود والثاني مقصور (قوله أو يرتكب مايوجب الحد) للفسق ولوقال أويرتكبكبيرة لكانأولى واختلف العلماء في الكبيرة والصغيرة على أقوال بيناها في شرح المنار فى قسم السنة وفى الخلاصة بعدان نقل القول بأن الكبيرة مافيه حدبنص الكتاب قال وأصحابنا لم بأخذوا بذلك وانما بنواعلى الانةمعان أحدهاما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة والثاني أن يكون فيه منابذة المروءة والكرم فكل فعل برفض المروءة والكرم فهوكبيرة والثالث أن يكون مصراعلى المعاصي والفجور اه وتعقبه في فتح القدير بأنه غير منضبط وغير صحيح ومافى الفتاوى الصغرى العدل من مجتنب المكائر كالها حتى لوار تكب كبيرة تسقط عدالته وفي الصغائر العبرة للغلبة لتصيركبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء لعصام وعليه المعول غيران الحمكم بزوال العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظرور فلذاشرط في شرب المحرم الادمان اه ولا بأس بذكرما اطلعناعليه من كارمهم فهايسة طهايم الميكن في الكتاب في الذخيرة والحيط الاعالة على المعاصي والحث عليها كبيرة قالوا ولأتقبل شهادة بانع الاكفان وقيده شمس الائقة السرخسي عااذا ترصد لذلك العمل والافتقبل لعدم تمنية الموت والطاعون ولاتقبل شهادة الصكاكين لانهم يكتبون بخلاف الواقع والصحيح قبولها اذاغلب عليهم الصلاح ولاتقبل شهادة الطفيلي والرقاص والمجازف فىكلامه والمسخرة بلاخلاف ولاتقبل شمهادة من يشتمأهله ومماليكه كثيرا لاأحياناوكذا الشتامللحيوان كدابته وأمافي ديارنا فكثيرا يشتمون بالع الدابة فيقولون قطع اللة يدمن باعك ولامن يحلف في كلامه كثيرا ولاتقبل شهادة البخيل الكلمن فتح القديروالذي أخراافرض بعدوجوبه انكانله وقت معين كالصوم والصلاة بطلت عدالته الاأن يكون لعذروان لم يكن له وقت معين كالزكة والحج اختلف الرواية فيه والمشايخ وذكرالخاصيعن فتاوى قاضيخان الفتوي على سقوطها في تأخيرالزكاة من غـيرعدر بخلاف تأخيرالحج اه وفى خزانة الاكلاذا أخرالزكاة والحجمن غيرعدر بطالت وبه نأخذ اه وتمامه فى شرح منظومة ابن وهبان له وفى القنية ركوب البحر لا يمنع قبول شهادتهم وفى شرح أدب القاضى للشهيد حسام الدين أسباب الجرح كثيرة منهار كوب بحرا لهندلانه مخاطرة بنفسه ودينه من سكنى دارالحرب وتكثير سوادهم وعددهم لاجللاللومثله لايبالي بشهادة الزور ومنهاالتجارة فى قرى فارس لانهم يطعمونهم الرباوهم يعلمون ولوشهد قبل ان يستشهد تسمع شهادته بعد ذلك اه وفي البزازية ولاتجوزشهادة من ترك الصلاة بجماعة الااذانركها بتأويل ولاتارك الجعة الابتأويل ولاتارك الصلاة اه وفي الملتقط وعن خلف من عرج النظرالي قدوم الامير فليس بعدل وكذامن شهدعلى صك مقاطعة النخاسين وهوملعون وكذا كلمن شهدعلي باطل اذاعرفوه والافتقبل وفى الجوهرة ولاتقبل شهادة النخاس وهوالدلال الااذا كان عدلالم يتكذب ولايحلف اه ولاتقبل شهادةمن يجلس مجالس الغناء أويتبع صوت المغنية ولامن يسمع الغناء وشهادة الشاعر مالم يقذف فى شعره مقبولة الااذاهجا اه وقد حررابن وهبان مسئلة الشتم والخروج لقدوم الاميرتحر يراحسنا أحببت ذكره هذاالاولى قال والفقه فى ذلك ان الشتم لا يخلواما أن يكون بما فيه أو بماليس فيه فى وجهه أوفى غيبته فانكان بماليس فيه فهوكذبوا فتراء فيفسق به سواءكان فى وجهه أو فى غيبته وانكان بمافيه فيغيبته فهوغيبة وانهاتوجب الفسق وانكان في وجهه ففيه اساءة أدبوانه من صنيع رعاعة

الكذب عفولانهم يحققون ما كتبوا اه (قوله من ترك الصلاة بجماعة) أى ان تركها مجاناته را كان عاب عاله الصلاح وماذ كرمن الكذب عفولانهم يحققون ما كتبوا اه (قوله من ترك الصلاة بجماعة) أى ان تركها مجاناته را كاسيذ كره قريباعن النهذيب

(فوله فقول المصنف بذبنى الح) أى قول ابن وهبان و ينبغى أن يكون ذلك على مااعتاده أهل البدالخ قال الرملى فتحرر من مجوع ماذكر أنه ان كان الاميرة برصالح قدح في العدالة وان كان صالحا ولم يشغل الطريق لا يقدح وان شدخله قدح وأنت على علم بأن الحسم يدور مع العلمة والعلمة في القدح ارتبكاب ماهو محظور وشغل الطريق محظور وتعظيم الفاسق كذلك فعلى ذلك يدور الحسم (فائدة) شاهد تظهر عليه كرامة مع فسقه هل تقبل شهادته أم لا الظاهر لا وقد سئل ابن حجر الميتمي الشافهي عنها فأجاب بقوله لا تقبل فقد قال الشافي رحمالله لورأيت صاحب بدعة يطير في الهواء (٠٩) لم أقبله حتى بتوب عن بدعته ذكره أبو نميم وقد تظهر الكرامة على بد

الناس وسوقتهم الذين لامروءة لحمولاحياء فيهم وان ذلك عمايسقط العدالة وكذا اذا كان السب باللعنة والابعاد بمايفعله من لاخلاق لهم من السوقة وغيرهم ويمايؤ يدذلك ماور دفى الحديث سباب المسلم فسوق وقتاله كفر قال ابن الاثير في النهاية السب الشتم يقال سبه يسبه سبا وسبابا قيل هذا مجول على من سبه أوقاتل مسلما بغيرتأو يل وقيل انماقال ذلك على جهة التغليظ لاانه يخرجه الىالكفر والفسق وأقول هـذاخلاف الظاهر اه الثانية قالقاضيخان اذاقدم الامير بلدة فرج الناس وجلسوا على الطريق ينتظرون قال خلف بطلت عدالنهم الاأن يذهبو اللاعتبار فينئذ لاتبطل اه وحاصله انهالا تبطل الااذا كان الاميرلا يصلح للتعظيم ولم يخرجواللاعتبار والفقه فيه انهم اذاخرجوا لغيرهذين الإمرين يكون طاوعهم من باب العبث والاعب وهو حرام أومن أجل تعظيم من لايستحق التعظيم وهوحرامأ يضا والشخصاذا ارتكب واماقدح في عدالته وينبغي أن يكون ذلك على مااعتاده أهل البلدفان كانمن عادة أهل البلدانهم بفعاو نذلك ولايسكرونه ولايستخفونه فينبغى أن لايقدح اه وذكرالعلامة ابن الشحنة بعده وفى واقعات عمر بن مازة تعليل عدم قبول شهادتهم بأن الطريق حق العامة فلم تعمل للجاوس فاذاجلس فقد شغل حق العامة فصار منكما للجرام فسقطت عدالته وفى الفتاوي الصغرى لاتقبل شهادة من وقف على الطريق لائه شغل الطريق وهذا النعليل يفيدان الخروج اذانجردعن شفل الطريق لايكون قادحامطلقا ولاينافيهما تقدم اذاتأملته فقول المصنف ينبني الى آخره ليس كماينبني اه وشرط في النهذيب لمنع شهادة المغني أن يأخذ جزاء عليه ولتارك الجاعة أن يتركها مجانات هراو في خزانة الفتاوى اذاقدم الأمير بلدة فرج الناس وجلسوا في الطريق ونظروا اليه قال خلف بطلت شهادتهم الاأن يذهبو اللاعتبار والفتوى انهم ماذا خرجوا لنعظيم من لايستحق التعظيم لاللاعتبار تبطل عدالتهم ولاتقبل شهادة أهل السجن بعضهم على بعض فمايقع في السجن وكذاشهادة الصبيان بعضهم على بعض فمايقع في الملاعب ومنهاشهادة النساء فهايقع في الحامات لاتقبل وانمست الحاجة اه وذكر ابن وهبان معزيا الى شرح أدب القضاء للحسام الشهيد لانقبل شهادة الاشراف من أهل العراق لانهم قوم يتعصبون فاذانا بتأحدا منهم نائبة أتى سيد قومه فيشفع فلايؤمن أن يشهدله بزور اه وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته وفي المجتبى من أكل فوق الشبع سقطت عدالته عندالا كثرالكذب من أعظم الكبائر وعن شداد أنهردشهادة شيخمعروف بالصالاح لمحاسبةابنه فى النفقة في طريق مكةمن سمع الاذان فانتظر الاقامة سقطت عدالته آه وصرح في الحيط البرهاني بان الفرع الاخبر مفرع على قول من ضيق في تفسير العدل بأنهمن لمير تكبذنبا وليسهو المعتمدوفي حفظي قديمامن الكتب انمن ترك الاشتغال بالعلم المفروض عليه لم تقبل شهادته لكن مارأ يته الآن وفي المحيط البرهاني معز ياالي الاقضية اذا أسلم الرجل

فاسق بل كافركالسامري عليه السلامحتي أخذ من تراب حافرها وجعله في العجل فخار ونقل ابن العماد عن الشيخ أن عجد النيسابورى أنه قال يجب على الولى اخفاء الكرامة اه ولاشئ من قواعدنا يأباه (قـوله وعلى هـذاكل متعصب لاتقبل شهادته) قال الرملي قال الغزى قات وفي الخلاصة من كتاب القضاء فانعدله اثنان وجوحمه اثنان فالجرح أولى الااذاكان بينهم تعصب فائه لايقبسل جوحهملان أصلالشهادة لاتقبل عند العصبية فالجرحأولي اه وفى معين الحكام فى موانع قبول الشهادة قالومنه العصبية وهموأن يبغض الرجل الرجل لانه من بني فلان أومن قبيلة كذا اه أقول من التعصب ان يبغضه لانه من حزب فلان أومن أصحابه أومن أقاربه أو منسو بيه اھ (قولەمن

سمع الاذان فانتظر الاقامة سقطت عدالته) نقل عن الجوى أن الظاهر أن المراد أذان وفود في المنظر الاقامة سقطت عدالته وهو الجهدة (قوله وفي حفظى قد عالج) قال الرملى قدم في التعزير في شرح قوله ومن قدف عملو كا أوكافر الخعازيا الى المجتبى ان من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته المائية وترفي المنطقة والمنطقة ولا المنظم المنظمة ولا المنظمة والمنظمة والمنظمة والنظمة والمنظمة و

لم يتعلم القرآن للحال لا يسير فاسقا اه وفي خزانة الا كل وقال بعض أصحابنا لا تقبل شهادة من ترك ركعتى الفجر (قوله أوبدخل الحام بغيرازار) لانكشف العورة حرام و رأى أبوحنيفة رجلافي الحام ألاياعباداللة خافوا اله مم ولا تدخاوا الجاممن غبرمتزر وعلى هـ ندافرعوا كاقدمناه عدم قبول شهادة النساء في الحامات وذكرا اكرخي ان من عشي في الطريق بالسراويل وحده ليس عليه غيره لا تقبل شهادته لانه تارك الروءة اه (قوله أوياً كل الربا) لانهمن الكمائر أي أخذ القدر الزائد فالمراد بالأكل الاخد واعداذ كردتبعا للاية الذين يأكاون الرباوا عاذكره فى الآية لانه معظم منافع المال ولان الرباشائع فى المطعومات والمراد بالربا القدر الزائد لاالزيادة وهي المرادة في قوله تعالى وحرم الربا كماييناه في بابه وأطلقه المؤلف تبعا لكثير وقيده في الاصل بان يكون مشهورا به وعاله في الهداية بان الانسان قل ما ينجوعن مباشرات العقود الفاسدة وكل ذلك ربا اه وهوأولى يماقيل لان الرباليس بحرام محض لانه يفيد الملك بالقبض كسائر البياعات الفاسدة وانكان غاصبامع ذلك فكان ناقصا في كونه كبيرة بخلاف أكلمال اليتيم ترد شهادته بمرة والاوجه ماقيل لانه ان لم يشتهر به كان الواقع ليس الاتهمة أكل الرباولا تسقط العدالة به كاقدمناه فى وجه تقييد شرب الخر بالادمان ولا يصح قوله انه ليس بحرام محض بعد الاتفاق على أنه كبيرة والملك بالقبض شئ آخر وأما أكل مال اليتيم فلم بقيده أحد وأنت تعلم اله لابدمن الظهور للقاضي فلافرق بين الربا ومال اليتيم والحاصل ان الفسق نفسه مانع شرعامن قبو لهاغير ان القاضى لايرتكب ذلك الابعدظهوره له فالكلسواء وفرق الزيلمي بينهم آبان أكل مال اليتيم لم يدخل تحتملكه ومال الربا دخل فلايفيد شيأ كمالا يخني (قوله أويقام بالنرد والشطرنج أوتفونه الصلاة بسببهما) لانكل ذلك من الكبائر وظاهر تقييده بماذ كراستواء النرد والشطرنج وليس كذلك فان اللعب بالنرد مبطل للعدالة مطاقا كمافى العناية وغيرها للاجاع على حرمته بخلاف الشطرنج لان للاجتهادفيه مساغا لقول مالك والشافي باباحته وهومروى عن أبي يوسف كما في المجتبي من الحظر والاباحة واختارها ابن الشيحنة اذا كان لاحضار الذهن واختاراً بو زيد الحكيم حله ذكره شمس الائمة السرخسي كذا في المحيط البرهاني وفي النوازل سئل أبو القاسم عمن ينظر الى لاعبيه من غير لعب أيجوز فقال أخاف أن يصير فاسقا اه وفيه اذاقام به سقطت عدالته اجاعاوفيه الميسر اسم لسكل قمار والحاصل ان العدالة اعاتسقط بالشطرنج اذا وجدفيه واحدمن خس القمار وفوت الصلاة بسببه واكثار الخلف عليه واللعب بهعلى الطريق كمافي فتح القديرأو يذكرعليه فسقا كمافي السراج الوهاج والافلا بخلاف النرد فانه مسقط لهامطلقاوالنرد كمافى المصباح لعبةمعروفة وهومعرب اه وفى القاموس انهوضعه اردشير بن بابك ولهذا يقال النردشير اه وفي فتح الفدير ولعب الطاب في بلاد نامثله لانه يرمى و يطرح بلاحساب واعمال فكر وكلما كان كذلك بما أحدثه الشيطان وعمله أهل الغفلة فهو حرام مطلقا اه وأما الشطرنج فسنتكام عليه وعلى واضعه في محله من الحظر والاباحة وأما القمار فقدمنا اله الميسر وفى القاموس قامي، مقامية وقمارا فقمره كنصره وتقمره راهنه فغلبه وهوالتقامي اه وذكر النووى اله مأخوذمن القمرلان ماله تارة بزداد اذاغلب وينتقص اذاغلب كالقمر يزيدوينقص اه وعلى هذافلابد في القمار من الرهان من الجانبين لتسقط العدالة كالسباق بالخيل والاقدام والدرس وذكرفي يتيمة الدهرمن الحدود ان اللعب بالشطرنج من القمار وفى القاموس الشطرنج ولايفتح أوله لعبه والسين لغة فيه اه (قوله أو يبول أوياً كل على الطريق) لانه تارك للروءة واذا كان لايسمى

وهولايقرأ الفرآن فشهادته مقبولة يريد بقوله لايقرأ الفرآن لايتعلم الفرآن للحال لانه عدل مسلم فاذا

أو يدخل الحام بغير ازار أوياً كل الربا أويقام بالنرد والشطرنج أوتفوته الصلاة بسببهما أو يبول أوياً كل على الطريق

أويظهر سبالساف وتقبل لاخيهوعمه وأبويه رضاعا وأمامرأته وبنهاوزوج بنتهوامرأة أبيهوابنه (قوله زادفي فتح القدرير الخ) قال الرملي تمام مافي فنحالقدير والتكام بالجاز عـ لي اعتبار الجامع فان وجه الشبه ليسكذبا محظورا شرعا ولذا وقع المجازف القرآن واكنهرده لما يدل عليه خصوص هذا الجازمون اذلال نفسه وطاعته لاحل الدنيافر بما يضرهذا الكلام اذاقيل للخليفة فعدل الى الاعتذار بامريقرب مدون خاطره (قوله وليسمنها الصناعة الدنية الخ) قال الرملي فحرران العبرة للعدالة لا للحرفة وهـ ذا الذي بجاأن يعول عليه ويفتي به فانائری بعض أصحاب الحرف الدئية عنده من الدين والتقوى ماليس عند كثير مدن أرباب الوجاهة وأصحاب المناصب وذوى الرانبان أكرمكم عندالله أتقاكم

عن مثل ذلك لا يمتنع عن الكذب فيتهم وقدمنا إن اللعب بالشطر نج على الطريق كذلك والمراد بالأكل على الطريق والبول بان يكون عرأى من الناس ومثله الذي يكشف عورته ليستنجي من جانب البركة والناس حضور وقدكثر في زماننا كذا في فتح القدير وأشار المؤلف عاذ كره الى ان ما يخل بالمروءة يمنع قبو لهاوان لم يكن محرما ولذاقال في الهداية ولا تقبل شهادة من يفعل الافعال المستحقرة مثل البول والأكل على الطريق والمروءة أن لايأتي الانسان عايعتذرمنه عمايمخسه عن مرتبته عندأهل الفضل وقيل السمت الحسن وحفظ اللسان وتجنب السخف والمحون والارتفاع عن كل خاق دنى والسخف رقة العقلمن قولهم توب سخيف اذا كان قليل الغزل كذافي فتح القدير والمعراج وفى غاية البيان من فصل التعزير قال محمد وعندى المروأة الدبن والصلاح وقدذ كرمشا بخناء ايخل بالمروءة أشياء نذكرها فمنها الامورالار بعة المذكورة ومنهاما فى فتح القدير أخذامن المعراج المشى بسراويل فقط ومدرجله عندالناس وكشف رأسه فيموضع يعدفعله خفة وسوء أدب وقلة مروءة وحياء ومصارعة الشيخ الاحداث في الحامع ومن ذلك ماحكي أن الفضل بن الربيع شهد عند أ في يوسف فردشهادته فشكاه الى الخليفة فقال الخليفة ان وزيرى رجلدين لايشهد بالزور فلم رددتشهادته قاللاني سمعته يوما قال للخليفة أناعبدك فانكان صادقا فلاشهادة للعبد وانكان كاذباف كذلك فعذره الخليفة زاد في فتح القدير بعده والذي عندى ان ردا بي يوسف شهادته ليس للكذبة لان قول الحرلافير أناعب دك اعاهو مجاز باعتبار معنى القيام مخدمتك وكوني تحت أمرك عتثلاله على اهانة نفسي فى ذلك الى آخره وليس منها الصناعة الدنية كالقنواتي والزبال والحائك فان الصحيح القبول اذا كان عدلاومثله النخاسون والدلالون والعامة على قبول شهادة الاعرابي والقروى اذا كان عدلا اه وقدد كرنا في شرح المناران منه اسرقة لقمة والافراط في المزح المفضى الى الاستخفاف وصحبة الاراذل والاستخفاف الناس ولبس الفقيه قباء ولعب الحام اه ثم اعلم انهم شرطوا في الصغيرة الادمان وماشرطوه فى فعدل ما يخل بالمروءة فمارأيت وينبغى اشتراطه بالاولى واذا فعل ما يخل مهافقد سقطت عدالته وان لم يكن فاسقابه حيث كان مباحافقاعل الخل ماليس بعدل ولا فاسق فالعدل من اجتنب الثلاثة والفاسق من فعل كبيرة أوأصر على صغيرة ولم أرمن نبه عليه وفى العتابية لاتقبل شهادة من يعتاد الصياح في الاسواق (قوله أو يظهر سب السلف) اظهور فسقه قيد بالظهور لانه لوكمه تقبل كذافي المداية ولوتبرأ من الصحابة تقبل كافي العناية والسب الشتم كاقدمناه والسلف كافي النهاية الصحابة والتابعون وأبوحنيفة اه وزادفي فتح القدير وكذا العلماء ولوقال المؤلف كغيره أويظهرسب مسلم احكان أولى لان العدالة تسقط بسبمسلم وان لم يكن من السلف كافي النهاية وغيرها وقوطم هنابعه مالقبول شامللا اذا كانالسب فسقا أوكفرافيشمل سب الشيخين رضى الله تعالى عنهما فانه لاتقب لشهادة منسبهما لكونه كافرا كمافي الخلاصة والبزازية وقدمناه في باب الردة والفرق بين السلف والخلف ان السلف الصالح الصدر الأول من التابعين والخلف بفتح اللاممن بعدهم في الخير والسكون في الشركذافي مختصر النهاية وعطف أبي حنيفة على التابعين اماعطف خاص على عام بناء على الهمنهم كافي مناقب الكردري وصرح به في العناية أوليس منهم بناء على ماصرح به شيخ الاسلام ابن حجر فانه جعله من الطبقة السادسة عمن عاصر صفار التابعين ولكن لم يثبت له لقاء أحدمن الصحابة ذكره في تقريب التهذيب (قوله وتقب للاخيه وعمه وأبويه رضاعاوأم ا مرأته وبننها وزوج بنته وامرأة أبيه وابنه ) لانعدام التهمة لان الاملاك ومنافعها متباينة ولابسوطة لبعضهم فى مال بعض وفى المحيط البرهاني وهـ ندا الجواب لايشكل فيما اذا شهد لاخيه والابميت

(قولهونى خزانة الفتاوى اذانخاصم الشهود والمدعى عليه تقبل الخ) قال الرملى مفهومة أنههم اذا كانوامستور بن لانقبل وان لم أتهد الخصومة للتهمة بالمخاصمة واذا كانواعد ولاتقبل وان امتدت لارتفاع التهمة (٩٣) مع العدالة فيحمل مافى القلية على

وانمايشكل فيااذا شهدلاخيه والابحى وينبغي ان لانقبل شهادته لان منافع الاملاك بين أخيمه

وأبيه متصلة فكانه شهدلابيه والجوابان شهادة الانسان لابيه انمالاتقمل لان منافع الاملاك بين

الابوابنه متصلة فكانت الشهادة للاب شهادة لنفسه من وجه فلم تقبل واماشهاد ته لاخيه فليست

مااذالم يكونوا عدولا لانه فيحمل المطلق على المقيد توفيةاومافلناه أشبهلان المعتمد في باب الشهادة العدالة تأمل (قوله وايس هذا القيدفي ظاهر الرواية) ان كان للراد المقيد الذي . ذكره فى الذخيرة فلامعنى لرده لانهسينقل تصحيحه وانمافي الاصل مجول عليه فكان في حكم المذكور في ظاهرالرواية وانكان مراده مازاده في السراج فكمدلك وأهلالاهواء الاالخطابية والذمى علىمثله

لان العدلة شرط في أهل السنة والجاعة فحاظنك فىغيرهم وفىفتح القدير قال مجــد بقبولشـهادة الخوارج اذا اعتقدوا ولم يقاتلوا فأذا فاتبلوا ردت شهادتهم لاظهار الفسق بالفءل (قول المصنف والذمي عــلى مثله) قال الرملي وفى النتارخانيــة شهادة أهل الذمة بعضهم عــلى بعض مقبولة وفي التجر بداذا كانوعدولا في دينهم انفقت مللهم أو اختلفت وفى التفسريد وعندمالك تقبل اذاا تفقت

لنفسه أصلالتباين الاملاك اه وفي القنية امتدت الخصومة سنين ومع المدعى أخ وابن عم يخاصمان وهبان وقياس ذلك ان يطردذلك في كل قرابة وصاحب ترددمع قرابته أوصاحبه الى المدعى في الخصومة سنين ويخاصم له ومعه على المدعى ثم يشهدله بعد ذلك فاله ينبغي ان لا تقبل والفقه فيه الدلمي ثم يشهدله بعد ذلك فاله ينبغي ان لا تقبل والفقه فيه الدلمي ثم يشهدله بعد ذلك مع المخاصم والمخاصمة لمدعى عليه صار عنزلة الخصم للدعى عليه اه وفى خزانة الفتاوى اذاتخاصم الشهودوالمدعى عليمة تقبلان كالواعدولا اه وينبغي حله على مالذالم يساعدوا المدعى في الخصومة أولم يك ثرذلك منهم توفيقا (قوله وأهل الاهواء الاالخطابية) أى تقبل شهادتم النفسقهم من حيث الاعتقاد وماأ وقعه فيسه الاتدينه به وصاركن يشرب المثلث أويا كل متروك التسمية عامداً مستبيحا لذلك بخلاف الفسق من حيث التعاطي والهوى مقصورا ميل النفس الى ما تستلذبه من الشهواتمن غبرداعيةالشرع كذافي التقر بروفي المصباح الهوى مقصور امصدرهو يتهمن باب تعب اذا أحببته وعلقتبه ثمأطلق على ميل النفس وانحرافها نحوالشئ ثماستعمل في ميل مذموم فيقال انسعهوا هومن أهل الاهواء والهواء مدودا المسخر بين الماءوالارض والجع أهوية أها أطلقه وقيده فى الذخيرة بهوى لا يكفر به صاحبه وزادفى السراج الوهاج ان لا يكون مآجناو يكون عدلافى تعاطيه هو الصحيح اه وايس هذا القيد في ظاهر الرواية فان الحاكم الشهيد في الحكافي قال وقال أبو حنيفة وابنأ بي ليلي شهادة أصحاب الاهواء جائزة ألانرى ان أصحاب عمد صلى الله عليه وسلم قداختلفوا واقتتاوا وشهادة بعضهم على بعض كانتجائزة فليس بين أصحاب الاهواء من الاختلاف أشدعما كان بينهم من القتال اه و فى التقريران من وجب اكفار د منهم فالاكثر على عدم قبوله اه وفى المحيط البرهاني وهوالصحبح وماذكره في الاصل محول عليه وفي النهاية ان أصول الهوى ستة الجبر والقدر والرفض والخروج والتشبية والتعطيل ممكل واحديصيرا نني عشر فرقة اه وفي الحديث ان بني اسرائيل تفرقت على ثنتين وسسبعين فرقة وستفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة كلهافي النارالافرقة واحدة قيلمن هي بارسول الله قال من كان على ما أناعليه وأصحابي اه والخطابية قوم من الروافض ينسبون الىأبي الخطاب يدينون بشهادة الزورلمن وافقهم على مخالفيهم وقيل يشهدون لمن حلف لهممانه محق ويقولون المسلم لابحلف كاذبافتمكنت شبهة الكذب فيها وفى العتابية همقوم من الروافض يكفرون بالصفائر وفي الينابيع أن الخطابية انقرضوا وفنوا للا ية الشريفة ولن يجعد لالله للحكافرين على للؤدين سبيلا وفالتقرير ويلحق بهم صاحب الالهام فلاتقبل شهادته وأماروا يته فالختار في المذهب عدم قبولها لانهم بحتاجون الىالمحاجة فيحتاجون الىالتقول والكذب على رسول اللهصلى الله عليه وسلم تخلاف الشهادة اه والمنقول عندالشافعية عدم قبول شهادة الخطابية الامن صرح منهم بالمشاهدة ولمأره لاصحابنا (قوله والذمى على مثله) لانه عليه الصلاة والسلام أجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض ولانه من أهل الولاية على نفسه وأولاده الصغار فيكون من أهل الشهادة على جنسه

ملهم وعندالشافعي لاتقبل أصلا اه وكتب الرملي أيضاوان اختلفاملة كاليهو دمع النصارى كذافي شرح تنو برالا بصار ومثله في لسان الحكام لابن الشحنه وشرحى المجمع للصنف وابن ملك وكثير من الكتب كالغياثية والكفاية ودارا كافى العناية والكفاية وكثير من الكتب اه قلت والظاهر أن العداوة بين اليهود والنصارى دينية والالم تقبل فتأمل

(فوله لائه يغيظه قهر ماياه) قال الرملى الضمير في الهويغيظه راجع للدى وفي قهره راجع للمسلم أى لائه بسبب قهر المسلم اياه واذلاله له يتقول عليه بخلاف مل الكفر لان ملة الاسلام قاهر قلل كل فلم يبق طم غيرة يستظهر ون بها (قوله فالثلثان له والباق بينهما) أى الثلثان للمسلم المنفر دوالباقى للمسلم والنصراني ذكر في الذخيرة عبارة الجامع ولم يبين وجه ذلك ثم ذكر مسئلة أخرى وهي نصراني مات وترك ألف در هم وأقام مسلم شهو دامن النصارى على ألف على الميت ونصراني آخرين كذلك يدفع الالف المتروكة للمسلم ولا يتحاصان فيها عنده وعنداً بي يوسف يتحاصان والخلاف راجع الى أن بينة النصراني مقبولة عنده في حق اثبات الدين على الميت لافي حق اثبات الشركة بينه و بين المسلم وعلى قول الثاني مقبولة فيهما اله لكن يبقى وجه اختصاص المسلم المنفر دبالناثين في مسئلتنا ولعله هو أن البينة تقتضى أن الكل من المسلم بن فيعود الثان الذي الثلاثة المنافي الكل من المسلم بن فيعود الثان الذي

والفسقمن حيث الاعتقادغ يرمانع لانه يجتنب عما يعتقده محرم دينه والكذب محظور الاديان قيد بالذى لان المرتدلاشهادة له لانه لاولاية له واختلفوا في شهادة مرتدعلي مثله والاصح عدم قبوط ابحال كذافى المحيط البرهاني وقيد بقوله على مثله لانهالا تقبل على مسلم للاتية وان يجعل الله لل كافرين على المؤمنين سبيلا ولانه لاولاية له بالاضافة اليه ولانه يتقول عليه لانه يغيظه قهره اياه وفى الولوالجية نصرانيان شهداعلى نصرانى بقطع يدأ وقصاص ثمأسلم المشهود عليه بعدالقضاء بطات الشهادة لان الامضاءمن القضاء في العقو بات آه وفي تلخيص الجامع الصدرسلمان نصراني ماتعن مائة فأقام مسلم شاهدين عليه بمبائة ومسلم ونصراني بمثله فالثاثان لة والباقى بينهما والشركة لأتمنع لانهاباقراره بخلاف الاقرارلوارثه وأجنبي نظيره أقرلاجنبي فى مرضه فأقرلو رائه وعن أبى يوسف النصف لهما للاستواء ولوكان المنفر دنصرانيا فالثلث له والباق لهماو يقدم المسلم وكذالوكان شهود الشريكين مسلمين وشهودهمانصرانيان أومسلمان استويا نصرانى ماتءن ابنين وأسلمأ حدهمافأقام مسلم شاهدين نصرانبين بعدموته وقسمت تركته بدين عليمه يؤخذمن نصيب غمير المسلم لعدم الحجة عليه كاقراره ولوأقام المسلم ذميين وذمى مثلهما يقدم المسلم وعن أبي يوسف يستويان قال مجمده وقوله الاخير وعلى هذالوكان حياوادعياعيناني يدهوعنها نهاللسلم وفرق بتعلقه بالمحل اه وفى المجمع ولواشةرى ذى دارا من مسلم فادعاها ذى أومسلم بشهادة ذميين يقبلهما في حقه ورداها اه وفي الخلاصة من ألفاظ التكفير شهدنصرانيان على نصراني أنهقدأ سلم وهو يجحدلم تجزشهاد تهما وكذالوشهدرجل وامرأتان من المسلمين ويترك على دينه وجميع أهل الكفر في ذلك سواء ولوشهد نصر انيان على نصرانية انهما أسلمت جازوأ جبرها على الاسلام ولانقتل وهذا كله قول أبى حنيفة اه وفي المحيط البرهاني لوشهد على اسلام النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو يجعداً جبر على الاسلام ولا يقبل ولوشهدر جلان من أهل دينه وهو يجحد فشهادتهما باطلة لان في زعمهم أنه مر تدولا شهادة لاهل الذمة على المرتد اه وفى الحيط تقبل شهادة الكافر على العبد الكافر التاجروان كان مولاه مسلماوعلى العكس لاتقبل لان في الاول قامت على اثبات أمر على الكافر لان الدين يثبت على العبد واستحقاق مالية المولى غيرمضاف الى الشهادة لانه ليسمن ضرورة وجوب الدين عليه استحقاق مالية المولى لامحالة بلينفك عنه فى الجلة وفى الثانية قامت على اثبات أصعلى المسلم والوكيل مع الموكل بمنزلة العبدمع المولى

كان يستحقه للسلم المنفرد وانمالا يعودمنه للسرالاخر شئ لائهمقر بان لهحقافي المال بقندرحقه ولهلذا يرجع النصرانى ويقاسمه لاقراره بانه شريكه فهاله عدلي الميت فدلم تكن مشاركتهله بالبينة تأملثم أيت الرملى قال عبارة التلخيص كافر مات عن مائة فأقام مسلم كافرين بمائة وأقام مسلم وكافركذلك فثلثاها للنفرد والثاث الشريكين عكس مالوكان المنفرد كافرا وشهودا الشريكين مسلمان لأن شهادة الكافر بجة للسلم لاعليه فضربكل مسافيها بقدر حقه أولاوكل كافر فالباقكا فيدين الصحة والمرض وقاسم الشريك شريكة لكن بحجة الزعم دون الشهادة اه (قوله

ولا المالم الما

المسكافر وروى الحسن بن ز بادأن التركة تقسم بينهما عـلى مقـداردينهما اه من التقارخانية ثم قال ولوكان النصراني حياوفي يده عبدادعاه مسلم ونصراني وأقام كل منهما شاهـدين نصرانيين فهوللسلمقال مج\_د هوقول أبي يوسف أيضاوروى الحسن بنزياد عن أبي يوسف أن العبد بينهما نصفان اه (قوله فلان) بدل من القاضي (قوله ولوكان عدلافشهد بزور ثم تاب الخ ) المعروف

وأعطيت حقمه فان بق شئ كان

والحربى علىمثله ومنألم بصغيرة ان اجتنب الكائر والاقان

بالعدالة اذاشهد بزورعن أبي توسف أنه لاتقبال شهادته أبدا لانه لاتعرف تو بته وروى الفقيه أبو حعفر أنه تقبل شهادته وعليه الاعتماد خانية قبيل التزكية والتعديل أقوله لاينبغى أن يخـبر بفسقه) الظاهرأن المراد لايحل وفي الخانية الشاهداذا كان فاسقا فى السر وهوفى الظاهــر عـدل فأراد القاضي أن يقضى بشهادته فأخـبر الشاهد عن نفسه أ نهليس بعدل صحاقراره عـلى نفسه الاانهاذا كان صادقا فىالشهادة لايسعه

ولاتقب ل سهادة كأفر بن على شهادة مسامين وعلى العكس تقبل وتقبل شهادة الذمى بدين على ذمى ميتوان كأن وصيهمسلما بشرطأن لايكو بن عليه دبن لمسلم فأن كان فقد كتبنا دعن الجامع وفي الخانية ذى مات فشهد عنرة من النصارى أنه أسلم لايصلى عليه بشهادتهم وكذالوشهد فساق من المسلمين ولوكان لهذا الميتولى مسلم وبقية أوايائه كفارمن أهل دينه فادعى الولى المسلم اله أسلم واله أوصى اليه وأراد أن يأخف ميراته وشهدا ثنان من أعل الكفر بذلك يأخف المونى المسلم ميراته بشهادتهما لان شهادتهم على الاسلام في حكم الميراث قامت على أوليائه الكفار ويصلى عليه بشهادة وليه المسلم انكان عدلاولولميشهدعلى اسلامه غريرالولى يصلى عليه بقول وليه المسلم ولاميراثله اه ممقال لوشهدعلى نصرانى أربعة من النصارى الهزني بأمة مسلمة فانشهدوا الهاستكرهها حدالرجل وان قالواطاوعته درئ الحدينهما ويعزرالشهود لحق المسامة لقذفهم الامة اه وفي البدائع من النكاح لوادعي مسلم عبداني يدذمي انه عبده وشهدكافران انه عبده قضي به القاضي فلان لم تقبل لكونها شهادة على القاضى المسلم وفى خرانة الأكل ولوشهد كافران على شهادة مسلمين الكافر على كافر لم يجزولوشهد مسلمان على شهادة كافر جازت اه شماعلمأ له لابدمن اتركية في شهادة الذمي قال في الولوالجية نزكية الذميان تزكيه بالامانة في دينه واسانه ويددوانه صاحب يقظة اه وأفتى به قارئ الهداية وأصله في النوازل وفى خزالة الا كلمعز يالى العيون شهد كافران على كافر فعدلا ثم أسلم وأسلما يؤمران أن يعيد االشهادة ويكني تعديلهمافي الكفر وانما تعديل الكافرالي المسلمين فان تعديل الكافر للكافر لا يجوزتم يسأل أولئك عن الشهود اه وقدمنا في مسائل التعديل ان تعديل الكافر بالمسلمين ان وجدوالا فيسأل من عادل الكفار وفي الملتقط اذاسكر الذي لاتقب ل شهادته اه (قوله والحربي على مثله) أى وتقبيل شهادته على مثله لاعلى الذمي لانه لاولاية له على الذمي والمراد بألحر بي المسيتأمن لانه لايتصور غييره فان الحربي لودخل بلاأمان فهذا استرقاق ولاشهادة للعبيد على أُحدك ذافى فتح القدير ويستثنى من الحربى على مثله مااذا كانا من دارين مختلفين كالافرنج والحبش لانقطاع الولاية بينهما ولهذالا يتوارثان والدارتختلف باختلاف المنعة والملك (قوله ومن ألم بصغيرة ان اجتنب الكبائر) أى تقبل شهادة من ارتكب صغيرة ان اجتنب الكبائر كلها وقدأ شارهنا الى العدالة فانهاشرط قبول الشهادة وهي الاستقامة وهي بالاسلام واعتدال العقل و يعارضه هوى يضله و يصدد وليس لكالما حديدرك مداه ويكتني لقبولها بأدناه كيلايضيع الحقوق وهور جان جهة الدين والعقل على الهوى والشهوة وأحسن ماقيل فيه ماءن أبي يوسف العدل ان يكون مجتنبالل كبائر غير مصرعلى الصفائر وانتكون مروءته ظاهرة فعدمها مفوت لها وزادفي المحيط ان يعتاد الصدق ويجتنب المكذب ديانة ومروءته وفي الولوالجية وينبغي أن يكون الشاهد مسناعفيفاذا مال ذافضل لانه اذآكانكناك لايطمع فيأموال الناس ويستحيمن ارتكاب مالايحل في الشرع فكان أولى بالاستشهاد اه وبهيعم من ينصبه القاضى شاهدا بين الناس وفى الخانية الفاسق اذاتاب لا تقبل شهادته مالم عص عليه وزمان تظهر التو بة ثم بعضهم قدره بستة أشهر و بعضهم قدره بسنة والصحيح ان ذلك مفوض الى رأى القاضي والمعدل اه وفي الخلاصة ولوكان عد لافشهد بزور ثم تاب فشهد تقبل من غير مدة اه وقدمناان الشاهداذا كان فاسقاسرا لاينبني أن يخبر بفسقه كيلايبطل حق المدعى وصرح به فى العمدة أيضاو فى العتابية من أجر بيته لمن يبيع الجر لم تسقط عدالته (قوله والاقلف) أى السكبير الذى لم يختن تقبل شهادته لان العدالة لاتخل بترك الختان الكونه سنة عند ناأطلقه وقيده قاضيخان بان يتركه لخوف على نفسه أمااذا تركه بغرير عذر لم تقبل وقيده في الهداية بان لا يتركه استخفافا

أن يخبرعن نفسه أنه ليس بعدل لان فيه ابطال حق المدعى اه

بالدين أمااذاتر كه استخفافالم تقبل شهادته لانهلم يبق عدلا وكا تقبل شهادته تصحامامته كذافى فتعح القدير ولميقدرالامام للختان وقتامعا ومالعدم ورودالنصبه وقدره المتأخ ون واختلفو اوالختلران أولوقته سبع سنين وآخوه اثنتاعشر كذافى الخلاصة من باب اليمين فى الطلاق وقدمنافى أول الطهارة الهسنة للرجال مكرمة لانساء اذجاع المختونة ألذقال الحلواني كان النساء يختتن في زمن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى النوازل ان ابن عباس كان لا يجيز شهادة الاقلف ولاذ بيحته وعلماؤنا قالوا تؤكل ذبيحته وتقبل شهادته ان كان لعذر والالا تقبل و به نأخذ اه فائدة من كراهمة فتاوى العتابي وقيل في ختان الكبير اذا أسكن أن يحتن نفسه فعل والالم يفعل الأأن يمكنه ان يتزوج أويشترى ختانة فتختنه وذكرالكرخي في الكبير يختنه الحامي وكذاعن ابن مقاتل لابأس للحمامي أن يطلى عورة غيره بالنورة اه (قوله والخصى وولد الزناو الخنثى) فان عمر رضى الله عنه قبل شهادة علقمة الخصى ولانه قطع عضومنه ظلما فصار كمااذا قطعت يده والخصى بفتح الخاء على وزن فعسل منزوع الخصا كذافي البناية وفسق الابوين لايوجب فسق الولدك كفرهماأ طلقه فشمل مااذا شهد بالزناأ وبغسيره خلافالمالك في الاول والمراد بالخنثي المشكل وهواص أة في الشهادة كذافي السراج الوهاج (قوله والعمال) أي تقبل شهادتهم والمرادبهم عمال السلطان عندعامة المشايخ لان نفس العمل ليس بفسق الااذا كانواأعوا ناعلى الظلم وقيل العامل اذاكان وجيها في الناس ذام وءة لا يجازف ف كالامه تقبل شهادته كامرعن أبي يوسف في الفاسق الانه لوجاهة ولا يقدم على الكذب كذافي الهداية يعنى ولوكان عوناعلى الظلم كأفى العناية وقيل أراد بالعمال الذين يعملون ويؤاجرون أنفسهم للعمل لانمن الناس من ردشهادات أهل الصناعات الحسيسة فأفرده ندالمسئلة لاظهار مخالفتهم وكيف لاوكسبهمأ طيبكسب وينبغي تقييد القبول بان تكون تلك الحرفة لاثقةبه بان تكون حوفة آباله وأجداده والافلام وأقله اذا كانت وفقدنية فلاشهادةله لماعرف فى حدالعدالة وكذا ينبغي تقييد القبول بان لا يكثر الكذب والخلف في الوعد وذ كرااصدر الشهيد ان شهادة الرئيس لا تقيل وكذا الجابى والصراف الذي يجمع عنده الدراهمو يأخذها طوعالا تقبل وقدمناعن البزدوى ان القائم بتوز يعهذه النوائب السلطانية والجبابات بالعدل بين المسلمين مأجور وان كان أصله ظلما فعلى هذا تقبل شهادته والمراد بالرئيس رئيس القرية وهوالمسمى فى الاد ناشيخ البلد ومثله المعرفون في المراكب والعرفاء فىجيع الاصناف وضمأن الجهات فى بلادنا لانهم كالهمأ عوان على الظلم كذافي فتع القدير وفىالسراجية معز يالى الفقيه أى الليث ان كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز فشهادته جائزة وان كان مثل يزيد بن معاوية فلا أه وفي اطلاق العامل على الخليفة نظر والظاهر منه انه من قبل عملامن الخليفة وفى شرح المنظومة أميركبيرادعي فشهدله عماله ودواو ينه ونوابه ورعاياهم لانقبل كشهادة المزار عرب الارض اه وفي اجارات البزازية لاتقبل شهادة الدلال ومحضر قضاة العهد والوكلاء المفت لة والصكاك اه (قوله والعتق المعتق) أى تقبل شهادته كعكسه لانه لاتهمة وقد قبل شريح شهادة قنبرلعلى رضى الله عنه وكان عتيقه وهو بفتنح القاف والباء وأماقنبر فهوجه سيبويه ذكره الذهبي في مشتبه الامهاء والانساب وفي تقرير التهذيب للحافظ ابن جحرشر يح بن الحادث بن قيس الكوفى النخمى القاضي أبوأمية ثقة وقيل له صحبة مات قبسل الثمانين أو بعدها ولهما تة وثمان سنين أوأ كثر يقال حكم سبعين سنة اه قيدنابعدم التهمة لان العتيق لوكان متهما لم تقبل لمن أعتقه

قديقال عدوله عن حوفة آبائه الشريفة الى الحرفة الخسيسة يدل على رذالته وعدم مروءته ومبالاته لكن هـــذا حيث كان بلاداع اليهمن عجزأ وعدم أسباب أوقلة يدتقصره عن حرفة أبيمه ولاسمااذا كانأ بوهأ ووصيه عامه في صغره هذه الحرفة الدنية فكبروهولايعرف غبرها فادا كان عدلا فاوجه ردشهادته فتعينماقانا تأمل (قوله أميركبيرادعي الخ) قال الرملي يؤخذ منه والخصى وولدالزنا والخنثي

انشهادةخدامهالملازمين لهملازمة كلازمة العبد لمولاه كذلك لاتقبل وهو ظاهر ولاسمافي زمانناهذا تأمل وقدأ فنيت به مرارا والله تعالى الموفق الصواب ومثله في شهادات جامع الفتاوى بصيغة أعوان الحكام والوكادء على باب القضاة لاتسمع شهادتهم لانهسم ساعون في ابطال حق المستحق وهمفساق والله نعالى أعلم (قوله وفي اجارات البزازية الخ) قال الرمالي محاله في الكل مالم يغلب عليهم الصدلاح

والعمال والمعتق للعتق

أمااذا غلب علمهم الصلاح فتقبل كما صرح به فى البزاز ية أيضا فى الصكاك فى كتاب الشهادة ولا فارق بينه و بين الدلال والمحضر والوكيل يدل عليه قوله فى الوكلاء المفتعلة تأمل

ولوشهدان أباهماأ وصىاليه والوصى يدعى جاز وان أنكرلا كالوشهدا ان أباهما وكاه بقبض ديونه وادعى الوكيل أوأنكر (قول المصنف والوصي مدعى) قال في الحواشي السعديةأى والوصى يرضى هكذا سنحالبال ثم رأيت في شرح الجامع الصفير لمولانا علاء الدين الاسود مانصه والمرادمن الدعوى في قوله والوصى يدعى هو الرضااذالجوزلا يتوقف على الدعوى بل للقاضي أن ينصب وصيا اذا رضى هو به اه (قوله وايس كذلك وانكاهو وصيون جهة الميت) لايخفي انه لايوافق كلام الهدابة الذى قصدالانتصارله من قوله أن للقاضى ولاية نصب الوصى وقوله فيكنى القاضي مؤنة التعيين وكذاما يأتى قريبا من قـوله وأوردأنه اذا كان له وصيان فالقاضي لايحتاج الى نصب آخرفا لحق مافهمه الحقق من أن الوصى من جهة القاضي

وله لانهما یشهدان
 لغایة قوله اتفاق هو زائد
 بعض النسخ فلیتأمل
 فیه اه مصححه

ولذاقال فى الخلاصة ولوشهد العبد ان بعد العتق على ان المن كذاعت داختلاف البائع والمشترى لاتقبل اه لانهما بجران لانفسهما نفعابا ثبات العتق لانه لولاشهادتهما لتحالفا وفسخ البيع المقتضى لابطال العتق ولايعارضه مافى الخلاصة أيضامعز بالى العيون لواشترى غلامين فاعتقهما فشهدا لمولاهماعلى البائع اله قداستوفى المن جازت شهادتهما اه لانهما لايجران بها نفعا ولا يدفعان مغرماوشهادتهما بإن البائع أبرأ المشترى من الثمن كشهادتهما بالايفاء كمافي الخانية وأشارالي قبول شهادته على مولا دبالاولى الافي مسئلةذكر ناهاعن الكافي عندقوله والمماوك والصي وذكرفي الحيط البرهاني في مسئلة المعتقين الثلاث هنا تركناها الكثرة شعبها وفي العتابية لوأعتق أمولده فشهدت له وهي في العدة تقبل اه فعلى هذا يفرق بين المعتدة من طلاق ومن عتق وفيها لونني ولدأم ولده ثم أعتقه فشهدله لمجزوسش محدعن عرى ادعى على رجل الهمو لاه أعتقه فشهدموليان أعتقهما الرجل للدعى لم تجزلانهما يثبتان ان العربي مولى مولاهما وقال أبو يوهف يجوز كالوشهد ا ان أباهما أعتق هذا والبنات بحدون همذا اه (قوله ولوشهدا ان أباهما أوصى اليمه والوصى بدعى جاز وان أنكر لا كالوشهدا ان أباهما وكاه بقبض ديونه وادعى الوكيل أوأنكر ) والقياس عدم القبول فى الوصى أيضال كونهاشهادة للشاهداعود المنفعة اليهوجه الاستحسان ان للقاضي ولاية نصب الوصى اذا كان طالباوالموتمعروف فيكني القاضى بهذه الشهادة مؤنة التعيين لاانه يثبت بهاشئ فصار كالقرعة كذا في الهداية وتعقبه في فتح القدير بقوله واذاتحققت ماذ كرفي وجه الاستحسان ظهران قبول الشهادة ثابت قياساواستحسانااذظهراله لم بثبت بهاشئ وانما ببت عندها نصب القاضي وصيااختاره وليسهنا موضع غيرهدا يصرف اليه القياس والاستحسان ولواعتبرافي نفس ايصاء القاضي اليه فالقياس لايأباه فلاوجه لجعل المشايخ فيهاقياسا واستحسانا والمنقول عن أصحاب المفهب الحسكم المذكور مع السكوت عن الفياس والاستحسان اه وقدد كرالقياس والاستحسان في عامة كتب أصحابنا ومنهم شرح الجامع الصغير للحساى والكافى والتبيين والهداية وشروحها والموضع الذي يصرفا اليه ان ظاهرها عدم القبول لان الشاهديجر نفعالنفس وفلا يكون المشهودله وصياعن الميت وفى الاستحسان جعلناه وصيا عن الميت ولم يعتبر نفع الشاهد لان القاضى ولاية النصب والدبب الحامل لاعتراض المحقق انه فهم أنه وصيمن جهة القاضى وحينئذ فلامعنى للقياس والاستحسان وليس كذلك واغماهو وصيمن جهة الميت وقدذ كرنافي وصاياالفوائدمن الاشباه والنظائران وصى القاضى كوصى الميت الافى مسائل وأشار بشهادة الابنين الى ان شهادة الغريين طماعلى الميت دين أوللميت عليه مادين بان الميت أوصى الى فلان أوالوصيين بان الميت أوصى الى فلان معهما كذلك أوالموصى له بان الميت أوصى الى فلان ففي اللسانادعى قبلت والالاوأور دعلى الرابعة بان الميت اذا كان له وصيان فالقاضى لا يحتاج الى نصب آخر وأجيب بأنه علكه لاقرارهما بالمجزعن القيام بامور الميت ولابدمن كون الموت معروفافي الكل أىظاهرا الافىمسئلةالغرين للميتعامهمادين فانهاتقبل وانلميكن الموتمعروفالانهمايقران على أنفسهما بثبوت ولاية القبض للمشهودله فانتفت الترمة وثبت موت رب الدين باقرارهما في حقهما وقيل معنى الثبوت أمر القاضى اياهما باداء ماعليهما اليه لابراء تهماعن الدين بهذا الاداء لان استيفاء الدين منهما حق عليهما فيقبل منهما والبراءة -قطما فلايقبل فيها كذافي الكافى وانما لاتقبل شهادة الابنين فى الوكلة مطلقالانه ليس للفاضى ولاية نصب الوكيل عن الغائب الافى المفقود فاو ثبتت هذه الولاية الكانت بشد هادتهما وفيها تهمة ٧ لانهما يشد هدان لابيهما ولاحتمال التواضع على أخذا لمال وقوله بقبض ديونه انفاق لانهمالوشهداف غيبة أيهماانه وكله بالخصومة لمتقبل أيضا كافي الخلاصة وفرق

يينهمانى الحيط البرهاني من وجه آخر فقال واذاشهدا ان أباهما وكل هذا الرجل بقبض ديونه بالكوفة لاتقبل شهادتهما لانهما بشهادتهما يعينان من يقوم بحقوق الابواستيفائه فكانا شاهدين لابيهما فلاتقبل شهادتهما ولكن هذا ان كان الطاوب يجحد الوكالة فامااذا أقر المطاوب بهاجازت الشهادة فرق بين هذه المسئلة و بين مسئلة ذكرها في كتاب الوكالة ان من وكل رجلا بالخصومة ف دار بعينها وقبضها وغاب فشهدا بناالموكل انأباهما وكلهندا الرجل بالخصومة فهدنده الدار وقبضها لاتقبل شهادتهماسواء جدالمطاوب الوكالة أوأقر بهاووجه الفرقان في مسئلة الدين المطاوب اذا كان مقرا بالوكلة يجبرعلى دفع المال باقراره بدون الشهادة فأعاقامت الشهادة لابراء المطاوب عندالدفع الى الوكيل اذاحضر الطالب وأنكر الوكالة فكانت هنه والشهادة على أبيهما وشهادته على أبيه مقبولة أمانى مسئلة كتاب الوكلة المطلوب وانكان مقر الايجبرعلى دفع الدار الى الوكيل بحكم اقراره وانما يجبر عليه بالشهادة ف كانت واقعة لابيهما فلاتقبل اه وبهذاظهر آن المؤلف ترك قيداوه وان جد المطاوب وأشارالى عدم قبول شهادة انني الوكيل مطلقا بالاولى وكذاشهادة أبويه وأجداده وأحفاده كإفي الخلاصة وعلى هـ ندافالا بنان في الكتاب مذال والمرادعدم قبوط في الوكلة من كل من لا نقبل شهادته للوكل وبهصر حف البزازية ولم يقيد المصنف بغيبة الاب فى شهادته ما بالوكالة لا نه لوكان حاضرا لا يمكن الدعوى بهاايشهدالان التوكيل لانسمع الدعوى به لانهمن العقود الجائزة لكن يحتاج الى بيان صورة شهادتهما في غيبته مع جدالو كيل لانهالانسمع الابعد الدعوى ولم يظهر هنا لهاوجه و يمكن ان تصور بان يدعى صاحب وديعة عليه تسليم وديعته الوكل فى دفعها فيجحد فيشهدان بهويقبض ديون أبيهما واعماصورنا وبذلك لان الوكيل لايجبرعلى فعل ماوكل به الافير د الوديعة ويحوها كاسيأتي فيها وفروع به شهدالوصى بعدالعزل لليت ان خاصم لا تقبل والا تقبل ولو وكام الخصومة عند القاضى فاصم المطاوب بألف درهم عند القاضى ثمأ خوجه الموكل عنهافشهد الوكيل ان الموكل على المطاوب مائة دينار تقبل ولو وكاه عندغير القاضى فاشهد على الوكالة فاصم المطاوب بألف درهم وبرهن على الوكلة ثم عزله الموكل منها فشهدله على المطلوب عائة دينار عاكان له عليه بعد القضاء بالوكلة لا تقبل كذافى البزازية شمقال وأماشها دة الوصى بحق لليت على غيره بعدماأ خرجه القاضى عن الوصاية قبل الخصومةأو بعدهالا تقبل وكذالوشهدالوصى بحق لليت بعدماأ دركت الورثة لا تقبل ودات المسئلة على أن القاضى اذاعزل الوصى ينعزل ولوشهد لبعض الورثة على الميت ان كان المشهود له صغير الا يجوز انفاقاوان كانبالغا فكذلك عنده وعندهما يجوز واوشهد لكبيرعلى أجني تقبل فى ظاهر الرواية ولوشهد للوارث الكبير والصغير في غيرميراث لم تقبل ولوشهد الوصيان على افرار الميت بشئ معين الوارث بالغ تقبل اه وفيهاأ يضااد عي داراو برهن وأبطل القاضي ببينة ثم جاء بعد ثلاثين سنة فشهدا انهالآخولا تقبل وكذالوقال هذه الدارلفلان لاحق لى فيهائم شهدانهالفلان آخولا تقبل اه وفى العتابية شهدا ان الميت أوصى لهما ولهذا تقبل في حق هذاو يضم اليه آخران اه وفيها ادعى الوكيل بالخصومة دينا يحضرة الموكل فادعى المدعى عليه قضاءه فشهدالو كيل بذلك لانسمم لان دعواه أبطل شهادته وكذاركيلهاادعى المهرعلى الزوج لم تقبل شهادته الزوج بالخلع (قوله ولا يسمم القاضى الشهادة على الجرح) وهو بفتوالجيم لغة منجرحه بلسانه جرحاعابه ونقصه ومنهجر حت الشاهداذا أظهرت فيه ماترديه شهادته كآلفا لمصباح وفى الاصطلاح اظهار فسق الشاهد فان لم يتضمن ذلك اثبات حق لله تعالى أوللعبد فهوجو حجردوان تضمن اثبات حقالة تعالى أوللعب دفهو غيرمجرد والاول هوالمراد من اطلاقه كاأفصح به في الكافي وهوغير مقبول مثل ان يشهدوا ان شهود المدعى فسقة

ولايسمع القاضى الشهادة على الجرح

(قوله تسايم وديعته الموكل في دفعها) أى التي وكله الغائب بدفعها لصاحب وقوله فيشهدان به أى المدعى وقوله و بقيض المدعى وقوله و بقيض ديون أبهمالم تجرفيه به مع أن المقصود جريانها فيه مع اجبار الوكيل ولااجبار هنافتأمل

(قوله أوعلى اقرارهم أنهم شهدوابالزور) قيد به لانهم لوشهدواعلى اقرار المدعى بان الشهود كذلك تقبل كاسياً فى قريبا (قوله وكذا الاقرار ممايد خلاف الشهود على اقرار الشهود بانهم شهدوا بزور فانها الاقرار ممايد خلاف المدخل تحتال المعانية المتك بخلاف الشهود على اقرار الشهود بانهم شهدوا بزور فانها لا تقبل مع انها شهدة على الاقرار الداخل تحت الحركم لان فيه هتك السترو به يثبت الفسق (قوله على أنى صالحت الشهود) قال في المتعانية المرادب الحت أعطيت الرشوة لدفع ظلمه والافلاصلح (٩٩) بله في الشرعي بينهما (قوله الما الحواشي السعدية لعلى المرادب الحت أعطيت الرشوة لدفع ظلمه والافلاصلح (٩٩)

هو بعدالتزكية الح) قال الرملي يفهم منه قبوله قبلها منه عندالامام لانهليس من بابسماع الشهادة على الجرح المجرد تأمل (قوله ولكن عدم القبول الخ) أنى بالاســتدراك لان الكلام السابق محتمل لقبول الجرح المجرد قبل التعديل كقبول غيرالجرد ومحتمل لعدمقبوله تأمل (قـوله وفي شرح الوقاية لاتقبل الشهادة الخ) هذا غ\_يرمخالف لماقاله ابن الكال لان اخبار الخبر للطعن لالانبات الفسق كما قاله وقال فى الدرر بعدنقله كلام صدر الشريعة أقول تحقيقه انجرح الشاهد قبل التعديل دفع الشهادة قبل شوتها وهيمن باب الديانات ولحفاقبل فيه خبرالواحدوبعدالتعديل دفعالشهادة بعمد نبوتها حنى وجب عملى القاضى العمل بهاان لم يوجد الجرج المقررة أنالدفع أسهل منالرفع وهـوالسرفي

أو زناة أو أكة الرباأوشر بة الخر أوعلى اقرارهم أنهم شهد وابالزور أوعلى افرارهم أنهم اجراء في هذه الشهادة أوعلى اقرارهم ان المدعى مبطل في هذه الدعوى أوعلى اقرارهم أنهم لاشهادة لهم على المدعى عليه فى هذه الحادثة واعالم تقبل لان البينة اعاتقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الرامه والفسق يمالا يدخل تحت الحميم وايس في وسع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتو به ولان الشاهد بهدده الشهادة صارفاسقا لان فبهااشاعة الفاحشة بلاضرورة وهى حرام بالنص والمشهودبه لايثبت بشهادة الفاسق ولايقال إن فيه ضرورة وهى كف الظالم عن الظلم بأداء الشهادة الكاذبة وقال عليه السلام انصر أخاك ظالما أومظاوما لانانقول لاضرورة الى هذه الشهادة على ملامن الناس ويمكنه كفه عن الظلم باخبار القاضى بذلك سرا الااذاشهدواعلى اقرار المدعى انهم فسقة أوشهدوا بزور أونحوه لانهم ماشهدوا باظهارالفاحشة وانماحكوا اظهارهاعن غيرهم فلإيصيرون فسقة بذلك وكذا الاقراريما يدخس تحت الحسكم ويقدر القاضى على الالزام لانه لايرتفع بالتوبة ولذالوأ قام المدعى عليه البينة ان المدعى استأجرهم لاداء الشهادة لم تقبل لانه شهادة على جرح بحرد وأما الاستشجار وان كان أمرا زائداعلى الجرح واكنه لاخصم فى اثباته اذ لا تعلق له بالاجرة حتى لوأقام المدعى عليه البينة ان المدعى استأجرالشهود بعشرة دراهم لاداء الشهادة وأعطاهم العشرة من مالى الذي كان في يده تقبل لانه خصم فى ذلك و يثبت الجرح بناء عليه وكذااذا أقام المدعى عليه البينة على أنى صالحت الشهود على كذامن المال ودفعته اليهم على أن لايشهدوا على بهذا الباطل فان شهدوا فعليهمأن يردواذلك المال على تقبل بينته لان فيه ضرورة ليصل الى ماله حتى لوقال لم أعطهم المال لم تقبل لان فيه اظهار الفاحشة من غيرضرورة وأماالثاني أعنى غير المجرد فهو كالوأقام المدغى عليه البينة انهمز نواووصفوا الزنا أوشر بواالخرأ وسرقوا في كذاولم يتقادم العهدأ وانهم عبيد أوأحدهم عبدأ وشريك المدعى والمدعى مال أوقاذف والمقذوف يدعيه أومحدودون فى القذف أوعلى اقرار المدعى انه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل لمكان الحاجة الى احياء هذه الحقوق وفيها اذا شهدوا انهم محدودون في قذف ليس فيه اشاعة الفاحشة لان الإظهار حصل بالقضاء واعماحكواعن اظهار الفاحشة عن الغيركذا فى السكاف بمامه وهناتنبيهاتمهمة ك بجب التنبيه عليها الاول ان النظر في الجرح المجرد وغيره الماهو بعد التزكية الشرعية كمافى السراج الوهاج فاذاسأل القاضىعن الشهودسر اوعلنا وثبت عنده عدالتهم فطعن الخصم فان كان مجردالم تقبل والاقبل والكن عدم قبول الشهادة على الجرح المجرد أعممن أن يكون قبل التعديل أوبعده فان قلت أليس الخبرعن فسق الشهود قبل اقامة البينة على عدالتهم يمنع القاضى عن قبول شهادتهم والحكم بهاقلت نعم اكن ذلك للطعن في عدالنهم لالثبوت أص يسقطهم عن حيز القبول ولذالوعدلوابعدهذا تقبل شهادتهم ولوكانت الشهادة على فسقهم مقبولة لسقطواعن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديلذ كره ابن الكال وفي شرح الوقاية لا تقبل الشهادة على الجرح المجرد

كون الجرح المجرد مقبولا قبل التعديل ولومن واحدوغير مقبول بعده بل يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع أوالعبد فاضمحل بهذا التحقيق مااعترض عليه بعض المتصلفين بلاشه ورعلى مراد القائل ومع ذلك ذاهل عن القواعد وغافل حيث قال أقول فيه نظر اذ الفرض ان مثل هذه الشهادة لا تعتبر سواء كان قبل أعديل الشهود أو بعده فلاحاجة الى ماذكره من الصورة المقيدة اه والمراد بالصورة المقيدة قوله اذا أقام البينة على العدالة وفي العزمية وقديقال انه الا تقبل البينة على الجرح المجرد لا نه لا يدخل تحت الحسكم والبينة انما تقبل على ما يدخل تحت الحسل وفوسع القاضى الزامه وهذا الا يختلف بكونه قبل اقامة البينة على العدالة وكونه بعدها و بالجلة ينبغى أن يطالب على ما يدخل تحت الحسكم وفوسع القاضى الزامه وهذا الا يختلف بكونه قبل اقامة البينة على العدالة وكونه بعدها و بالجلة ينبغى أن يطالب

صدرالشريعة في الدعاه بالنقل فليتدبر أه وفي شرح القهستاني وفيه أى في كلام صدرالشريعة ان مرادالفقهاء ان الفاضي لا ياشفث الى هذه الشهادة ولكن يسأل عن شهود المدعى سراوع لانية فاذا ثبت عدالتهم تقبل كافى المضمرات اه أقول وأنت اذا حققت النظر يظهر لك عدم المخالفة بين كلامهم جيعاف كلام السراج محتمل لقبو لها على المجرد قبل التعديل نع ظاهره عدم القبول والمرادبه انها لا تثبت أمرايسقطهم عن حديز القبول أما ثبوت الطعن بهاو عدم الحديم بشهاد قالمجروحين ما لم يعدلوافلا كلام فيه وهذا ما قاله صدر الشريعة في شرح الوقاية وهوما حققه ملا خسر وأيضامن انها أفادت الدفع أي عدم العمل بقلك قبل التعديل ولذا استوضح عليه بقبول خبر الواحد وحاصلة تسليم (٠٠٠) افاد تها مجرد الطعن لا اثبات فسق الشاهدين الرافع للقبول ما لم تمض مدة يظهر

أذا أفام البينة على العدالة أمااذالم يقم البينة عليها فاخبر مخبران الشهود فساق أوأكاو الربافان الحم لا يجوز قبل أبوت العدالة لاسمااذا أخبر مخبران ان الشهود فساق \* الثاني ان التفصيل اعاهو فها اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهرا أمااذا أخبرالقاضي بهسرا وكان مجرداطلب منه البرهان عليه فاذابرهن عليه مسرا أبطل الشهادة لتعارض الجرح والتعديل عنده فيقدم الجرح فاذاقال الخصم للقاضي سرا ان الشاهدأ كل الرباو برهن عليه ودشهادته كاأفاد في الكافي كاقدمناه وظاهر كارمه ان الخصم لايضره الاعلان بالجرح المجرد واعمايشترط الاخبار سرافي الشاهد وفي الخانية بمكن دفع الضرورة من غيرهتك الستربان بقول شاهدا لجرح ذلك للدعى سرا أويقول للقاضي في غير مجاس الحكم فلايباح اظهار الفاحشة من غيرضر ورة اه الثالث ان قولهم اذا تضمن حقا من حقوق الشرع لم يكن مجرداشامل لما ذاتضمن النعز يرحقاللة تعالى فعلى هذا لوبرهن ان الشاهدخلي باجنبية تقبل لنضمنه اثبات التعزير اكن الظاهران مرادهم من الحق الحد فلا يدخل التعزير لقولهم وليس فى وسع القاضي الزامه لإنه يدفعه بالتو بة لان التعزير حق للة تعالى بسقط بالتو بة بخلاف الحدود لانسقط بهافوضيح الفرق ويدل عليمه انهم مثلوا للجردبا كلاالربا معانه يوجب التعزير وبافرارهم بالزور مع اله يوجب التعز يرفته ين ارادة الحدود فقط \* الرابع انهم جعاوا من المجرد هم زناد شر به الخرومن غبره انهم زنوا أوشربوا الخرفيحتاج الى الفرق بينهما فقال الشارح بحمل الاول على مااذا تقادم العهد والثاني على مااذالم يتقادم والافلافرق بينهما ، الخامس انه لا يدخل يحت الجرح مااذابرهن على اقرار المدعى بفسقهمأ وانهمأ جراء أولم يحضروا الواقعة أوعلى انهم محدودون في قذف أوعلى رق الشاهد أوعلى شركة الشاهدفي العيين كماقدمناه ولذاقال في الخلاصة الخصم ان يطعن بثلاثة أشياء ان يقول هما عبدان أو محدودان في قذف أوشر يكان فاذا قال هما عبدان يقال الشاهدين أقياالبينة على الحرية وفي الآخرين يقال للخصم أقم البينة انهما كذلك اه فعملي هذا الجرح في الشاهد اظهارما يخل بالعدالة لابالشهادة مع العدالة فادخال هذه المسائل في الجرح المقبول كمافعل ابن الحمام مردود بلمن باب الطعن كما في الخلاصة وفي خزانة الاكرلوبرهن على اقرار المدعى بفسقهم أوعما يبطل شهادتهم يقبل وليس هذا بجرح وانماهو من باباقرار الانسان على نفسه اه السادس ان الامام الخصاف لم يفرق بين المجرد وغيره في القبول احياء للحقوق ولما كان مخالف الصريح المذهب حمله المشايخ على مااذا برهن على اقرار المدعى به أوعلى التزكية كماذكره الشارح ومعنى قولهم أوعلى التزكية بان يجعل كشاهد زكاه نفر وجرحه نفر ورده في فتح القدير بان تقدم رده يعني لاضر ورة الى

فبهاحسن حالهما ويعدلوا بعدهاوهذاأ يضامعني قول القهسستاني لايلتفت الى هذه الشهادة أىلايثبت بهافسقهم فتـدبره (قوله وظاهركلامه انالخصم لايضره الاعدادم بالجرح الجرد) لان فسقه باعلان الفاحشة لايسقط حقه بخــلاف فسق الشــهود يسقط شهادتهم كامر (قوله فيحتاج الى الفرق بينهمافقال الشارح الخ) نقلءن المقدسي أنه يمكن أن يفرق بماهوأظهر من هـ ذا بان قوطم شربة أوزناة أوأكلةر بااسم فاعل وهوقد يكون عمني الاستقبال فلايقطيع بوصفهم بماذ كربخلاف الماضي مشال قوطم شربوا المتبادر من تخصيصهم في التمثيل للاول باسم الفاعل وللثانى بالمساخى فالظاهر

انه هوالمرادواللة تعالى أعلم والمراد بتقادم العهد بان زالت الربح في الخرومضي شهر في الباقى و بعدم تقادمه عدم ذلك (قوله ورده في فتح القدير بان تقدم رده) لعله بانه فسقط الضمير المنصوب من السكانب وعبارة الفتح وقد تقدم في هذا ما يمنعه والذي قدمه هو قوله في جواب ايراد قبله حيث قال وأورداً نه ينبغي أن تقبل هذه الشهادة بجميع ماذكر نامن وجوه الفسق من وجه آخر وهوا أن يجعلوا من كين الشهود المدعى في خبر ون بالواقع من الجرح في عارض تعديلهم واذا تعارض الجرح والتعديل قدم الجرح أجيب بان المعدل في زماننا يخبر القاضى سرانفاد يامن اشاعة الفاحشة والتعادى اهوفى الحواشى اليعقو بية بعد نقله ذلك و يعلم من هذا ان قول بعض شراح الوقاية قات اذا كان يقبل جرح المزكى الشاهد بعد تعديل آخراياه فليت شعرى لهم تقبل بينة المدعى عايسه من هذا ان قول بعض شراح الوقاية قات اذا كان يقبل جرح المزكى الشاهد بعد تعديل آخراياه فليت شعرى لهم تقبل بينة المدعى عايسه

غلاف الشاهد فانه اذا أظهرها فسق فلا يقبل جومة أمل (قوله مجول على الشركة عقدا فهما حصل من هذا المال الباطل أى من هذا المال الباطل المدعى به ثمان قوله عقدا المال الباطل أن بكون له فيه منفعة قال انه شويك مفاوض ثمراً يت في الفتح وغيره الى آخر العبارة وهدو الصواب وقوله الاان يراد معطوف على ماقبله وفي بعض النسخ الاأن يراد بعض النسخ الاأن يراد

ومن شـهد ولم ببرح حتی قال أوهمت بعض شهادتی تقبل لو کان عدلا

وهوتحريف (قولەرجل يصلى ويضرالناس الخ) قال الرملي هذا لا يفيدا ثبات الفسق المجرد على طريق الشهادة الشرعية بل فيد جواز اعلام السيلطانبه ليزجره ويمنعه ومن نمأجاب شيخ الاسلام أبوالمعود العمادي مفتي الديار الرومية لماسئل عن جاعة من المسلمين شهدواعلى رجل الهاذاصب مناه مرونهى القضاة والولاة وغيرهم يتطاول على بعض الناس بالسب والشتم وأخذ المال بغميرحق ولايزال

اظهاره السابع ان قوطملو برهن على أن الشاهد شريك المدعى مجول على الشركة عقدا فهما حصل من هذا الباطل بكون له فيه منفعة لاان يرادانه شريك في المدعى به والا كان اقرار ابان المدعى به لهـما الثامن لوطعن الخصم بأنه ابن المدعى أوأبوه أوأحد الزوجين أوعماوكه تقبل كمافي العناية والحاصل أن الطعن بمالا يكون فسقابل ردالشهادة للتهمة مقبول ومنه مااذا برهن ان الشاهد كان وكيلاعن المدعى وخاصم كافى السراج الوهاج وعلى هندالو برهن ان الشاهد عدوه بسبب الدنيا تقبل اذاقلنا ان المنع من شهادته عليه للتهمة وان قلناللفسق لاتقبل وينبغي أن يكون الطعن بما يخل بالمروء ذيمالم يكن فسقا مقبول التاسع أن الجرح الجرداذا تضمن دفع ضررعام يقبل ولله قال في المعراج فان قيل ألبس الله عليه الصلاة والسلام قال اذكروا الفاسق بمافيه فلناهو مجول على مااذا كان ضرره يتعدى الى غييره ولا يمكن دفع الضرر عنه الابعد الاعلام اه وعلى هذا يجوزا ثبات فسقر جل عند القاضي اذا كان ضرره عاما كرجل يؤذي المسلمين بيده واسانه ليمنعه من ذلك ويخرجه عن البلد وفي كراهية الظهيرية رجل يصلى ويضرالناس بيده ولسانه فلابأس باعلام السلطان مه امزج ه اه وقد وقعت حادثة بالقاهرة ان ثلاث اخوة ببولاق شهدجم كثير عليهم بالواع من الفسق وايذاء الناس والتزوير فافتيت بقبول الشهادة ليزجوهم الحاكم دفعاللضرو العام فزج هم وكان في شهر ومضان ، العاشر من البزازية من فصلالتحليف طعن المدعى عليه في الشاهد بانه كان ادعاها لنفسه ورام تحليفه لايحلف وانبرهن تقبل اه فعلى هذا كل طعن يقبل عند البرهان لاتحليف عليه عند معدمه على الشاهد وعلى المدعى وهل يقبل اقرارالشاهدبه ويصير كالبرهان لمأره وينبغي القبول والداقال الزيلعي لوبرهن على اقرار الشهود انهمل يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق تقبل اه ولايعار ضمة وله لو برهن على اقرار الشهودانهم شهدوابالزورأوانهم أجراءفى هنده الشهادة أوان المدعى مبطل في هنده الدعوى أوانهم لاشهادة لهم فانهالا تقبل وقدمناه الحادى عشرا نافدمناان المدعى عليسهاذا ادعى انه دفع لهمما لالثلايشهدوا عليه بهذا الباطل وطلب استرداده أوادعى ان المدعى دفع له من مالى كذاليشهدواعليه وطلبرده وبرهن تقبل فقلت وكذا اذا ادعى أجنى اله دفع لهم كذالثلايشهد واعلى فلان بهذه الشهادة وطلبرده وثبت امابيينة أواقرارأ ونكول فانه يثبت به فسق الشاهد فلاتقبل شهادته وقيد بدفع المال ومفهومه لواداعى المدعى عليه انه استأجرهم ائلايشهد واعليه ولم يدع دفع المال فاقر والم تسقط العدالة وبه صرحالشارحون الثانى عشرأن الطعن برقهما لايتوقف على دعوى سيدهماوان اثباته لاينحصر في الشهادة بلاذا أخـبرالقاضي برقهماأسقط شهادتهما والاحسن أن بكون بالشـهادة وإذاساً لهما القاضي فقالاأ عتقناسيدنا وبرهنا ثبت عتق السيدفي غيبته فاذاحضر لايلتفت الى انكاره كماف خزانة الاكل وأماالجرج بانه قاذف فاله يتوقف على دعوى المقلدوف كما شاراليه في فتح القلدير (قوله ومن شهد ولم يبرح حتى قال أوهمت بعض شهادتى تقبل لو كان عدلا) لانه قد يبتلى بالغلط لمهابة مجلس القاضي فوضح العنذر فيقبل اذا تداركه فيأوانه وهوعدل أي ثابت العد الةعند القاضي أولا وسألءنه فمدل كذا فى فتحالق ديريه ني هواحتراز عن المستور لاعن الفاسق لان الفاسق لاشهادةله قيد بقوله ولم يبرح أى لم يفارق مكانه كمافى المصباح لانه لوقام لم بقب ل منه ذلك لجواز انه غره الخصم بالدنيا وترك المؤلف قيدامذكورافي المحيط البرهاني هواذالم يكذبه المشهودله وجعل فيمه اطالة المجلس كالقيام عنمه وهورواية هشام عن مجمه وقيمه جواب المسئلة بان يكون قبل القضاء امابعده فان قالوا بعدالقضاء بالدار لاندرى لمن البناء فلاضمان عليهم للشك وان قالوا ليس

المسلمون يتضررون بذلك منه فحاذا يلزمه أجاب هذه الصورة ليست من باب الشهادة الشرعية ولكن ان كان ذلك متواترا عندهم لا بدم من تعزير بالضرب المبرح ثم حبسه الى أن تظهر منه التو بة وصلاح الحال اه كلامه ذكره الغزى (قوله فقيل يقضى بجميع ما شهد به الخوا التعبير وكذا التعليل لايشمل ما اذا ثدارك بزيادة الكن عبارة فتح القدير تفهم الله يقضى بالزيادة أيضافا له قال بعد التعليل المذكور المدى يدعى الزيادة فاله لوسهد به بألف وقال بل بألف وخسمائة لا بدفع الا ان ادعى الالف و خسمائة وصورة الزيادة حينت على تقدير الدعوى أن يدعى ألفا و خسمائة فيشهد بألف ثم يقول أوهمت الماه و خسمائة لا تردشها دنه بألف و خسمائة اله وعبارة العناية تفيد اله لا يقضى بزيادة فاله قال كما ذا شهد بألف ثم قال غلطت بلهى خسمائة أو بالعكس فانها تقبل اذا قال فى المجلس بجميع ما شهد أولا عند بعض المشايخ و بما بقى وزاد عند آخرين (قوله واختاره فى المداية القول فى جواب المسئلة جازت شهادته) فيده نظر لان جواز الشهادة الاولى أى عدم رده الا يستلزم أن لا يقضى بما الستدركة ولذا قال فى فتح القد برواذا جازت شهادته في المتدركة ولذا قال فى المداية عتم المداية فقط الخفيل المنافق المداية بخلاف المداية اله ولين على اله فى العناية ذكان فى المداية قال فى الهداية بخلاف المداية اله في اله فى العناية ذكان فى المداية المداية المالة اله مامال اليه شمس الا عقوذ الكولى فى المداية قال فى المداية المداية المالة المالة المداية المد

البناءله ضمنو اقيمته وسيأتي ايضاحه أيضا ولم يذكر المؤلف معنى القبول للاختلاف فمه ففسه يقضى بجميع ماشهدبه لانهصارحقا للمدعى فلايبط لبقوله أوهمت واختاره فيالهدالة لقوله فيجواب المسئلة جازت شهادته وقيل يقضى عابق ان تدارك بنقصان وان بز يادة يقضى مها ان ادعاها المدعى لانماحدث بعدهاقب القضاء بجعل كحدوثه عندها والمهمال شمس الائة السرخدي واقتصرعليمة فاضيخان وعزاه الىالجامع الصغير وعلى همذامعني القبول العممل بقوله الثاني فعلى الاول يقرأ المتن بالتاء تقبل أى الشهادة وعلى الثاني بالياء أى يقبل بة وله أوهمت وقيد المصنف في الكافي تبعاللهداية بأن يكون موضع شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال امالذالم يكن فلابأس باعادة الكلام مثلان يدع لفظ الشهادة وما يجرى مجراه وانقام عن الجلس بعدان يكون عدلا وعن أبي حنيفة وأبي يوسف القبول في غـ يرالجاس في الـ كل والظاهر الاول وعلى هـ ذا لو وقع الغاط في ذكر بعض الحدودأوفي بعص النسب ثم تذكرذلك تقبل لانه قد يبتلي به في مجلس القاضي آه وانما يتصور ذلك قبل القضاء لان لفظ الشهادة وبيان اسم المدعى والمدعى عليه والاشارة اليماشرط القضاء وأطلق المؤلف القبول فشمل مااذا كان بعد القضاء وبه صرح فى النهاية معزيا الى أبى حنيفة وأبي يوسف وعليمه الفتوى كمافى الخانية ولايضمن اذارجع بعدالفضاء جزما كمافي المعراج ومعنى قوله أوهمت أخطأت بنسيان ما كان يحق على ذكره أو بزيّادة كانت باطلة كافى الهداية وفي المصباح أوهممن الحساب مائة مثل أسقط وزناومعني وأوهم من صلاته ركعة تركها اه وقول الشاهد شككت أوغلطت أونسيت مشل أوهمت كمافي المعراج وفي البزازية ولوغلطوافي جدا وجدين ثم تداركوا في الجاس أوغيره يقبل عندامكان التوفيق بان يقولوا كان اسمه فلانا مم صار اسمه فلانا أو باع فلان واشتراه المذكور اه وظاهر قوله بعض شهادتي يفيدانه لوقال أوهمت الحق انماهو لفلان آخولا هذالم يقبل ولذاقال فى السراجية شهدا انه سرق من هذا ثم قالاغاطناسر ق من هذا لم يقض بشهادتهما الانهما أقرابالغفلة ولم يعلل بان الحديدرأ بالشبهة فظاهره أنه في غير السرقة كذلك للتعليل بالغفلة

مااذاقام عن المجلس معاد وقال أوهمت لانه يوهـم الزيادة من المدعى بتلبيس وخيانة فوجب الاحتياط ولان المجاس اذا اتحد لحق الملحق بأصل الشهادة فصار ككلام واحدولا كذلك اذا اختاف اه فغ الدليل الثاني اشارة الى القـول الثاني ول قال في السعدية في الداسل الاول أيضااشارة اليه يظهر ذلك بالتأمل ورجح في السعدية أيضا الثاني حمثقال والاظهر عندى قول الآخ سفانه عـ لى قول بعض المشايخ يكون الشاهد مكذباني قوله الثانى فينبغى أن لاتقبل شهادته مطلقا اه فتدبر (قوله فعلى الاول يقرأ المتن بالتاء) فيهان القراءة تابعة

للرسم وفى حاشية أبى السعود كونه بالتاء الفوقية أوالياء التحتية لا يعين أحدهما

لانماذ كره الشاهد أولا وثانيا يصدق عليه انه قول وشهادة (قوله كازيادة والنقصان في قدر المال) أى فهذا يشرط فيه المجلس وعدم البراح بخلاف ما بعده فالمراد بقوله وقيد المصنف في الحكاف الحرقة بيد القبول المفيد بعدم البراح (قوله وعلى هذا) أى على اعتبار المجلس في دعوى التوهم لوذ كر الشرق مكان الغربي أو بالعكس أوذ كر مجد بن أحد بن عمر بدل مجد بن على بن عمر فان ندار كه قبل البراح عن المجلس قبلت والافلاعناية (قوله وعليه الفتوى كماف الخانية) عبارتها وعن أبى حنيفة في المجرد اذا شهد عند القاضى البراح عن المجلس قبلت والافلاعناية (قوله وعليه ماقضى أوقالا وهمنا وهما غيرمتهمين قبل القاضى ذلك منهماذ كر الناطني في الواقعات ولو بشهادة ثم زاد في الحرد عن أنه حنيفة فأما تقييد قال الشاهد تعدمت ولم أغلم ثم بدالى فرجعت كان ذلك بعد الافتراق و تمامه فيها في فصل فيمن لا تقبل شهاته النهمة وظاهره ان الفتوى على المحدية قبول ذلك الاستدر الك أيضافي و بدمار جه في السعدية

﴿ باب الاختلاف في الشهادة ﴾ (قوله وظاهر الولوالحية الهلاقطع ولاضمان) كذاهوظاهر تعليل السراجية كالايخفي مع انها ليست من الأختلاف في (فول المصنف الشهادة ان وافقت الدعوى فبات) صدر الباب بهذه المسئلة

وظاهر الولوالجية انه لاقطع ولاضمان مال قال بخلاف مااذا أقرانه سرق من هذامائة نم قال غلطت انحا سرقتمائة من هدافاله لا يقطع و يلزمه المالان وفي الخازية الائة شهدوا في حادثة ثم قال أحدهم قبل القضاء أستغفراللة قدكذبت فيشهادتي فسمع القاضي ذلك القول ولم يعلم أيهم قال فسأطم القاضي فقالوا كانا على شهادتنا قالوالا يقضى القاضى بشهادتهم مويقيه مهم من عنده حتى ينظروا فى ذلك فانجاء المدعى باثنين منهم فى ذلك اليوم الثانى يشهدان بذلك جارت شهادتهم اه وفى المحيط البرهاني شهدا ان له عليه درهماأ ودرهمين جازت على درهم ولوكان في يده درهمان صغير وكبير وأقر باحداهما ارجل ثم جدفشهدا بذلك جازت على الصغيرمنهما استحسانا سواءأقر بإحداهما بغيرعينه أو بعينه ثم نسياه وكذا المكيلكاه والموزون كاهاذا كان صنفا واحدايقضي بالاوكس واذاا ختلف النوعان أبطل الاقرار وكلشئ بضمن فيه القيمة وقدصارت دينا فعليه أوكس القيمتين نحوان يشهدا اله غصب منه أو باهرويا أومروياوأ حرقه قالاسمى لناهكذا أوسمي لناأحدهما بعينه فنسيناه اه والله أعالم أعلم

﴿ باب الاختلاف في الشهادة ﴾

قال في المصباح خالفته مخالفة وخلافا وتخالف القوم واختلفوا اذاذهب كل واحدالي خلاف ماذَّهب اليه الآخر اه واختلاف الشهادة شامل لخالفته الله عوى ولاختلاف الشاهدين ولاختلاف الطائفتين (قوله الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والافلا) لان تقدم الدعوى في حقوق العبا دشرط قبول الشهادة فقدوج ـ د ت فيا يوافقها وانعدمت فيا يخالفها والمراد بالموافقة المطابقة أوكون المشهود به أقل من المدعى به بخلاف ما اذا كان أكثر كذا في فتح القدير وأطلق الموافقة ولم يقيدها باللفظ والمعني كما فىالموافقة بين الشاهدين ليفيدعدم الاشتراط وان الموافقة معنى كافية فاوادعى الغصب والقتل فشهدا باقرار المدعى عايه بذلك تقبل ولوشهد واحدمنهما بالغصب أوالقتل والآخر بالاقرار به لاتقبل كذا ذ كرالشارح ومن المخالفة المانعة ما اذاشهدت بأ كثرومن فروعها دار في يدرجاين اقتسما هاوغاب أحدهما فادعى رجل على الحاضران له نصف هذه الدارمشاعافشهدوا ان له النصف الذي في يدالحاضر فهى باطلة لانهابأ كثرمن المدعى به ولوادعى دارا واستثنى طريق الدخول وحقوقها ومرافقها فشهدوا انهاله ولم يستثنو اشيأ لاتقبل وكندالواسنثني بيتا ولم يستثنوه الااذاوفق فقال كنت بعت ذلك البيت منهافتة بلكذاني فتح القديرومن أمثلة كون المشهوديه أقلماني الخلاصة ادعى النقرة الجيدة وبين الوزن فشهدواعلى النقرة والوزن ولم يذكرا جيدةأ ورديئه أووسطا نقبل ويقضى بالردىء بخـلاف مااذا ادعى قفيز دقيق مع النخالة فشهدوا من غيرنخالة أومنخو لافشهدوا على غير المنخول لانقبل اه مع انهم شهدوا بأقل فيما اذاشهدوابه غيرمنخول والدعوى بالمنخول بدليل عكسه وفي جامع الفصولين ادعى الاتلاف وشهدا بقبضه تقبل ولوادعى انه قبض منى كذادرهم ابغير حق وشهداا نه قبضه بجهة الرباتقبل واوادعى الغصب وشهدا بقبضه بجهة الربالا تقبل اذالغصب قبض بلااذن والقبض بجهة الرباقبض باذن ولوادعي انه غصب منه وشهدا انه ملك المدعى وفي يده بغير حق لا تقبل لاعلى الملك لانهما لم يقولاغصبهمنه ولاعلى الغصب لانهماشهدا انهبيده بغبرخق ويجوزأ نيكون بيده بغيرحق لامن جهة المدعى بان غصبه من غير المدعى لامنه اه مم قال ادعى انه قبض من مالى كذا قبضامو جباللرد وشهدا انهقبضه ولميشهدا انهقبض قبضامو جباللرد تقبل فيأصل القبض فيجبره ولوشهدا انه أن يكون بيد د بغير حق لامن جهة المدعى هذا يدفع تنظير صاحب جامع الفصولين في تعليل المسئلة وقوله ان هذا الاختلاف لا يمنع قبول

القبول فيأمثاله يفضى المالتضيين وتضبيع كثيرمن الحقوق والحرج مدفوع شرعا آه فندبر

الشهادة لانهماشهدا بأفل بماادعى اذفى دعوى الغصب منه دعوى انهبيده بغير حقمع زيادة دعوى الفعل فينبنى أن يقبل معان عدم

الشهادة لكونها كالدليل لوجوب اتفاق الشاهدين ألاترى انهما لواختلفا لزم اختلاف الدعوى والشهادة كالا يخفى على من له أدنى بصيرة سعديه (قوله فقد وجدت فهايوا فقهاوا لعدمت فها يخالفها) قال في الحواشي السعدية أماوجودها عند الموافقة فظاهروأماعدمها عند المخالفة فكذلك اظهوران ليس المرادمن تقدم الدعوى تقدم أية دعـوى كانت بلتقـدم

﴿ باب الاختلاف في الشهادة 🦖 الشهادة ان وافقت الدعوى فبلت والافلا

دءوى مايشهد بهالشهود وتمامه فيها (قوله ولوشهد واحمد منهمابالغصب أو القتلالخ) قال الرملي وفي جامع الفصولين لطشهد بنحو بيع وآخر باقراره يه تقبل لانه قول فلا ترد الاذا كانت صيغة الانشاء يخلاف صيغة الاخبار كقذف شهد به وآخر باقرار ولوشهد بنحوغصب وآخر باقرأره ترد لانه فعل (قـوله و في بده) أي يد المدعى عليه (قوله و بجوز

أقر بقبضه ينبغىأن تقبل قياساعلى الغصب ادعى انهأهلك أقشتي كذا وعليه قيمتها وشهدا انهباع وسلم لفلان يقبل لانه اهلاك ولوذ كرابيعا لانسلما لايكون شهادة باهلاك ثم قال ادعى شراءمنه فشهدا بشراء من وكيله تردوكذ الوشهدا ان فلاناباع وهذا المدعى عليه أجاز بيعه ثم قال ادعى ان مولاى أعتةني وشهداانه حرترد لانه بدعي حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقة فيصرف الىحرية الاصلوهي زائدة على ماادعاه وقيل تقبل لانهمالماشهدا انه وشهدا بنفس الحربة قال والامة لوادعتان فلانا أعتقني وشهدا انهاح ة تقبل اذالدعوى ليست بشرط هنا فعلى هذا ينبغي أن يكون الخلاف المذكور فىالقن على قول أبى حنيفة أماعلى قولهما ينبغي أن يقبل في القن رواية واحدة كافي الامة اذالدعوى ليست بشرط فى القن عندهما كالامة ولوادعى حوية الاصلوشهدا أن فلانا حرره قيل ترد وقيل تقبل لانهماشهدابأقل عادعاه اه و به علم ان المطابقة بين الدعوى والشهادة الماهي شرط فمااذا كانت الدعوى فيهشرطا والافلاولذالوادعت الطلاق فشهدابالخلع تقبل كماسيأتي والحاصل انهم اذاشهدوا بأقل ماادعى تقبل بلانوفيق وانكان بأكثرلم تقب لااذاوفق فلوادعى الفافشهدا بألف وخسمائة فقال المدعى كانلى عليه ألف وخسمائه الاأنى أبرأ تهمن خسمائه أوقال استوفيت منه خسمائه ولم يعلمه الشهود تقبل وكذافى الااف والالفين ولايحتاج الى اثبات التوفيق بالبينة لان الشئ انماعتاج الى اثباته بالبينة اذا كانسببا لايتم بدونه ولاينفر دباثباته كمااذا ادعى الملك بالشراء فشهدالشهو دبالهبة فانثمة يحتاج الى اثبانه بالبينة أماالابراء فيتم بهوحده ولوأقر بالاستيفاء يصحاقراره ولايحتاج الى اثباته لكن لابدمن دعوى التوفيق هنااستحسانا والقياسان التوفيق اذاكان بمكنا يحمل عليه وانلم يدع التوفيق تصحيحا للشهادة وصيانة كالامه وجه الاستحسان ان المخالفة بين الدعوى والشهادة ثابتة صورة فاذا كان التوفيق مرادا تزول الخالفة وانام يكن التوفيق مراد الانزول بالشك فاذا ادعى التوفيق ثبت التوفيق وزالت المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهرزاده ان محدا شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض وذاك محول على مااذا ادعى التوفيق أوذاك جواب القياس فلابدمن دعوى التوفيق فلوقال المدعى ما كان لى عليه الاألف درهم فقط لاتقبل شهادتهم كذا في الخانية ولافرق فيكون المشهودبه أقل بين ان يكون في الدين أوفي العين فلوادعى كل الدار فشهدا بنصفهاقضي بالنصف من غيير توفيق كذاف الخانية وأشار الؤلف رجه اللة تعالى الى أن المدعى اذا أكذب شهوده في جيع ماشهدوا به له أو بعضه بطلت شهادتهم امالانه تفسيق للشاهد أولان الشهادة لاتقبل بدون الدعوى فلوشهد الشهود بدار لرجل فقالوا هذا البيت من هـ نه الدار لفلان رجل آخر غير المدعى فقال المدعى ليس هولى فقدأ كذب شهوده وان قال هذاقبل القضاء لايقضى له ولالفلان بشئ فان كان بعدالة ضاء فقال هذا البيت لم بكن لحائماهو لفلان قال أبو يوسف أجزت اقراره افلان وجعلت له البيت وأردما بقي من الدار على المقضى عليه ويضمن قيمة البيت للشهودعليه ولأي يوسف قول آخر الهيضمن قيمة البيت للشهودعليه ويكون مابقي من الدار للشهودله كذافي الخانية ثم اعلم ان المدعى اذا كذب شهوده انماترد شهادتهم اذا كذبهم فياوقعت الدعوى به أمااذاصدقهم فيها وكذبهم في شئ زادوه فانها تقبل له فياادعاه ان لم يدعه المدعى عليه وعلى هـ ناقال في الخانية شهد الرجل ان فلاناغصب عبده ولكنه قدرده عليه بعده فاتعند مولاه فقال المغصوب منهلم برده على واعامات عند الغاصب وقال المشهود عليه ماغصبته عبداولارددته عليه وما كانمن هـ نامنشي قال اذالم يدع شهادتهما ضمنته القيمة وكذالوشهدا أنهغصبه عبداله فجاءمولاه فتله عندالفاصب فقال المغصوب منهما قتلته واكمنه قدغصبه وماتعنده

(قـوله والحاصل انهماذا شهدوا بأقل بمادعي تقبل بلاتوفيق) انظر ماسندكره في شرح المقولة الآنية عند مـئاة دعوى النتاج وتأمله (قوله ليسهولي) لعلمه عليه) يعنى ان لم يدعه المدعى وان عليه كالرمه يظهر ذلك من النامل في المسائل الآنية

وقال المشهود عليه ماغصبته عبدا ولاقتل هذا المدعى عبداله فيدى كان عليه فيمته وكذالوشهدا ان طذاعلي هذا ألف درهم ولكنه قدأ برأ ممنها وقال المدعى ماأ برأ ته عن شئ وقال المشهود عليه ما كانله على شي ولاأبرأ في عن شي قال اذالم بدع شهادتهما على البراءة قضيت عليه بالألف اه ثماعل أنالمدعى اذاتكم بكارم يحتمل أن يكون تكذيبا فانكان قبسل القضاء لايقضى له وانكان بعده لم ببطل الأأن بكون تكذيبا للشاهد قطعا فاوقضى له الدار بالبينة فاقرأتها لرجل غيرا لمقضى عليه لاحق للدعى فيها وصدقه فلان أوكذبه لم ببطل القضاء لاحتمال النفي من الاصل واحتمال انهملكهااياه بعدالقضاء وانكان ف مجلس القضاء فلا يبط بالشك فلوقال بعدالقضاء هي لفلان لم تكن لى قط فان بدأ بالافرار وثنى بالنني أوعكسه فانصدقه المقرله فى الجيم بطل القضاء ويردعلى المقضى عليه ولاشئ للقرله وانكذبه فى النغى وصدقه في الاقرار كانت المقرلة وضمن المقرقيمة الدار المقضى عليه سواء بدأ بالاقرار أوبالنفي كذاذ كرفي الجامع قالواهدا اذابدأ بالنفي وثني بالاقرار موصولا اماانكان مفصولالم يصح وتمامه في الخانية بخلاف المقرله اذاقال هي لفلان ما كان لي قط لان عمة لامناز علااات فيسرله وهناالمقضى عليه ينازعه كذافى التلخيص وفى المحيط البرهاني قضى له بالدار بينائها ببينة ثمقال ايس البناءلي واتماهو للدعى عليه بطل الفضاء لانه اكذاب للشاهد يخلاف مااذاقال المناءله فأيس باكذاب هكذافي الاقضية وفرق بين مااذاذ كروا البناء في شهادتهم فيكون اكذابا اولافلا فى شهادات الاصل واذاذ كروه فلافرق بين النفى والاثبات فقظ فى كونه تكذيبا واوادعى فدرا وبرهن عليه ثمأقر بقبض بعضه فان أقر عايدل على قبضه قبل الدعوى والبينة فهو تكذيب لشهوده والافلا ولوادعى أربعمائة درهم وقضى لهبينة ثمأ قران للدعى عليه مائة سقط عنهما تة اتفاقا وهل تسقط الثلاثمائة قولان كمافى المحيط وغديره والفتوى على عدمه كمافي الملتقط وفى لمحيط شهداله على رجل بألف وعلى آخر عائة فصدقهم فى الاول وكذبهم فى الثانى بطلتا وكذالوشهد ابغصت ثو بين فصدقهماني أحدهما وكذبهما فيالآخر بطلت فيهما واوقضي اثلاثة عيراث عن أبيهم م قال أحدهم مالىفيهحتي واعاهولاخوي كان السكل لهما فان قال لم يكن لى فيمه حتى وانماهو لهما بطلت حصته عن المفضى عليه ولوادعى انه أوصى له بألف درهم و برهن عليه ثم ادعى انه ابن الموصى ولم يبرهن فله الاقلمن الميراث ومن الالف وقال مجمدالوصية باطلة ولاشئ له اه وفى البزازية ادعى المديون الايفاء فشهداعلى ابراء الدائن أوعلى انه حاله تقبل كالوادعى الغصب فشهدا بالاقرار به تقبل ادعى الكفيل بالامرالايفاء وشهداعلى البراءة تقبل ووضع المسئلة على الايفاء ليعلم ان الايفاء غيرمقتصر عليه ولهذالايرجم الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب على الاصيل كانه ابرأء الكفيل وابراء الكفيل لايوجب ابرآء الاصيل وانماذ كره ليؤذن ان المقضى به براءة الكفيل لاالايفاء وهـ فـ الان دعوى الكفيل نتضمن البراءة مع يمكنه بالرجو ع على الاصيل وشاهداه شهدا على القطع ببعض دعواه فيقبل في ذلك لافى الزائد اه وفي السراجية ادعى عشرة آلاف درهم فشهدا له بمباغ عشرة آلاف درهم ملم تقبل لانمبلغ هذا المال مال آخر شهداعلى دعوى أرض انها خسة مكاييل وأصاباني بيان حـ دودهاوأ خطآ في المقدار قبلت اه وفي العرف ان المبلغ هوالقدر فانهم بقولون قبض مبلغ كذا أى قدر كذالامال آخر فينبغي أن تقبل الشهادة في عرفنا وفي القنية ادعى المديون الايصال الى الدائن متفرقا وشهد شهوده بالايصال مطلقاأوجلة لانقبل ادعت على زوجهاانه وكل وكرلا فطلةني وشهدا انه طلقها بنفسه يقع الطلاق ادعت الطلاق فشهد ابالخلع تسمع لان وجه التوفيق عصكن ولوادعى المديون الابراء وشهدوا أن المدعى صالح المدعى عليه بمال معاوم تقبل شهادتهم ان كان الملح بجنس

(قوله حنى بسعق المدعى بزوائده) فاعل يستعنى ضمير المشهودله والمدعى بالفتح مبنى المجهول وفي الخانية والملك المطاق بظهر في حقّ الزوائدوفى رجوع الباعة بعضهم على بعض فصاركاً نهم شهدوا له بالزائد قضاء فلا تقبل شهادتهم وأشار مجدف السكتاب الى معنى آخر فقال المدعى أقر بالملك لمن ادعى الشراء منه ثم ادعى الانتقال الى نفسه بالشراء ولم بشبت الانتقال لانهم لم بشهدوا بالانتقال فلا تقبل شهادتهم اهو وجهذا المعنى الآخر ظهر وجهما يأتى من القبول في الوادعى الشراء من مجهول وشهدوا بالمطلق (قوله وجزم به في البزازية) كذا جزم به في الخلاصة (قوله وعندى الوجه القبول الح) هو من كالام صاحب الفتح قال الرملي قال في التتاريخ انية ناقلاعن المحيط ولوادعى على وجل ألف درهم وقال خسمائة منها ثمن متاع اشتراه منى وقبضه وشهد

الحنى لحصول الابراء عن البعض بالاستيفاء عن البعض بالاسقاط ولوادعى عليه خسة دنانير بوزن سمرقند فشهدوا فسأطم القاضىعن الوزن فقالوا بوزن مكة تقبل شهادتهم انكان وزن مكة مثلوزن سمرقندأ وأقل والافلا ادعت انها اشترت هذه الجارية من زوجها بهرها وشهدوا ان زوجها أعطاهامهرهامن غيرأن بجرى البيع بينهما تقبل اه وبماقررنا دعلمأن المستثنى من قوله والالاثلاثة عشرمسئلة وسيأتى قريبا عمانية أخرى فى الاقرار والانشاء واثنان فى المقيد بسبب والمطلق فصارت ثلاثة وعشر من فليتأمل ماعلان في الحقيقة لااستثناء لأن الخالفة المانعة أن يكون المشهودية كثر فغي كل صورة قالوا بالمنع انحاه ولكرونه أكثرمن المدعى وفى كل موضع قالوا بالقبول مع صورة المخالفة فاعاهولكون المشهود به أقل وكان كذلك في عتق الجارية وطلاق المرأة يعرف ذلك بالتأمل في كالامهم (قوله ادعى دارا ارثا أوشراء فشهدا باك مطافى اغت أى لاتقبل البينة لانهما شهدا بأكثر عاادعاه المدعى لانهادعى ملكاحاد ناوهماشهدا عاك قديم وهما مختلفان فان الملك في المطلق شبت من الاصل حتى يستحق المدعى بزوائده ولا كذلك فى الملك الحادث رترجه عالباعة بعضهم على بعض فصاراغ يرين والتوفيق متعذر لان الحادث لايتصور أن يكون قديماولا القديم حادثا وقد جعل المؤاف رجه الله تعالى دعوى الارث كدعوى الشراء والمسهورانه كدعوى المطلق كذافي فتح القدير وجزم به فى البزازية وقيد بالدار للاحتراز عن الدين لان فيه اختلافا وفى فتح الفدير لوادعى الدين بسبب القرض فشهدا علك مطلق لاتقبل وفى المحيط مايدل على الفبول وعندى الوجه القبول لان أولية الدين لامعنى له بخلاف العين ولو ادعى عليه ألفاد ينافشهدا اله دفع اليه ألفا ولاندرى باى وحدد فع قيل لا تقبل والاشبه الى الصواب ان تقبل كذافي البزازية وترك المؤلف رجه الله شرطين في دعوى الشراء الاول ان يدعيه من رجل معروف بان قال ملكي اشتريته من فلان وذكر شرائط المعرفة اما اذاقال ملكي اشتريته من رجل أوقال من مجمد والشهود شهدوا على الملك المطلق تقبل كذا فالخلاصة الثانى الايدعى القبض مع الشراء فان ادعاهما فشهدوا على الملك المطلق تقبل كذافى الخلاصة وقيد بمايكون له أسباب متعددة للاحتراز عمااذا كان للك سبب واحدفشهدوا بالطاق تقب ل كالوادعي انها امرأته بسبب أنه تزوجها بكذافشهدوا انهامنكو حته ولم يذكروا انه تزوجها أغبل ويقضى بهرالمثل اذاكان بقدرالمسمى أوأقل فانزادعلى المسمى لايقضى بالزيادة كمافى الخلاصة وأشار المؤلف الى أن الملك المؤرخ أفوى منه ولاتاريخ فاوأر خ فى دعوى الملك وأطلق شهوده لا تقبل وفي عكسه الختار القبول كافي الخلاصة ولوادعي الشراء وأرخه فشهدوا له بلانار يخ تقبل لانه

الشهود له بالخديمائة مطلقا قبلت الشهادة على الخديمائة فهذه المسئلة تنصيص على المدعى الدين المدين الله تقبل الشهيد الشهيد الدين وبه كان يفتى الشهيخ الامام ظهير الدين المدرغيذاني وهو ما تفقه به في فتح القدير اله قلت وفي نور ادعى دارا ارثا أوشراء

فشهداءاكمطلق لغت

العين وقيال نقبل وهو الصحيح والفرق بين العين والدين ان العين تحتمل الزوائد في الجلة وحكم والملك بسبب بخلاف فيصير بالطاق بخلاف الدين لانه بالطاق بخلاف الدين لانه فافترقا اه وهكذا حرره فافترقا اه وهكذا حرره ملاعلى التركماني في مجوعته ملاعلى التركماني في مجوعته الكري (قوله الاول أن

مدعيه من رجل معروف الخ الف نورالعين أما لوادعى من مجهول بان يقول شريته من محمد أوا حد فبرهن على الملك المطلق يقبل لان أكثر مافيه انه أقر بالملك لبائعه وهولم يجز لانه أقر لجهول وهو باطل ف كانه لم يذكر الشراء فش قيل لا يقبل في الجهول أيضا لا نهم شهدوا بأكثر عمايد عيه (قوله الثانى أن لا يدعى القبض مع الشراء الى قوله تقبل في قال ف فتح القدير و حكى في فصول العمادى خلافا فيل تقبل لان دعوى الشراء مع القبض دعوى مطلق الملك حتى لا يشترط اصحة هذه الدعوى تعيين العبد وقيل لا لان دعوى الشراء معتبرة في نفسها لا كالمطلق ألاترى انه لا يقضى له بالزوائد في ذلك (قوله ولوادعى الشراء وأرخه الخ) ذكره في الخلاصة أيضا وانظر ما الفرق بينه و بين ماقبله والذي ظهر لى ان الشهادة بالملك المطلق بدون تاريخ أقوى

هذه اهده عواد مؤرخا لأنه بدون تاريخ محتمل الاولية فني الشهادة بهزيادة فلا بصح التفريع الذي ذكره تأمل (قوله لانه آكل مشهوده كذا في البزازية) قال الرملي والذي في البزازية شهدا انه أقرائه كفل بالفعن زيد وقال الطالب نع انه أقرك لك لكن كانت الكفالة عن خاد بها له أن بأخد المال وتقبل الشهادة الانفاقه ما على المقاطوة و فلا يضره اختلاف السبب ولوقال الطالب لم يقرك لك المي المناقض المي النقلة من المناقض تركت المناقض تركت المناقض عم أعادا في مجلس آخر شهادتهما بلفظ موافق تقبل هذا اذا كان اتفاقهما بلانلقين من أحد والالا تقبل اه ويؤيده مام من قول المتنومن شهدولم ببرح حتى قال (١٠٧) أوهمت بعض شهادتي تقبل لوكان

عدلافقيد بعدم البراح وتقدم انه هو الظاهر (قوله وف البرازية ادعى النتاج وشهداعلى الشراء لاتقبل) لا يخفى ان الشهادة على الشراء شهادة على الملك بسدب وهو أقل من النتاج فتكون شهادة بالاقل وقدم ان الشهادة بالاقل عادى تقبل بلا توفيق

وبعكسهلا

ويظهرمن كالام الخانية ان الشهادة بالاقل تقبيل اذا صليح ذلك الاقل بيانا اذا ادعى دارا في بدرجل انها له وشهدا انه اشتراها من ذى اليه جازت لان شهادتهم باقل عما ادعى وماشهدوابه يصلح بيانا ادعاد المدعى فانه لوقال الملكى لانى اشتريتهامون

أقلوعلى القلب لاتقبل ولوكان للشراء شهران فارخواشهرا تقبل وعلى القلب لاتقبل كذافى فتج القدير والى أنهلوا دعاه بسبب فشهدا بسبب آخر كالف من عمن مبيع فشهدا بالف من عن مغصوب هالك لانقبل كمافي الخلاصة هـ ذا اذا اختلفافها هوالمقصود فان انفقافيـ مكدعوى ألف كفالة عن فلان فشهدابااف كفالة عن آخرفانها تقبل كافى الخلاصة أيضا الا اذا قال الطالب لم بقركذلك بل أقر انها كفالة عالة فانها لا تقبل لانه أكذب شهوده كذافى البزازية وكما في أسباب ملك العين كما في البزازية أيضاقال والملك بسبب الهبة كالملك بالشراء وكذا كل كان عقدا فهو حادث اه فعلى هذا لوادعى عينابسبب شراء فشهدابانهاملكه بالهبة تقبل وفيها أيضا لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة واتفقوا تقبل اه والىانه لوتحمل الشهادة على ملك بسبب وأراد ان يشهد بالمطلق فانه لايحلله وهوالاصح وعلله في فتح القدير بان في ما بطال حقم أيضافانها لاتقب ل وادعاه بسبب اه (قوله و بعكسه لا) أى اذا ادعى ملكامطلقافشهدا علك بسبب معين لاتكون لغوا فتقبل لانهم شهدواباقل مما ادعى وهوغير مانع أطلقه وقيده في الخلاصة بان يسأل القاضى مدعى الملك ألك بهذا السبب الذى شهدوا أوبسبب آخوان قال بهذا السبب يقضى بالملك بهذا السببوان قال بسبب آخر لايقضى بشئ أصلا اه والحاصل ان الملك بسبب أقل من الملك المطلق لانه يفيدالاولية بخلاف سببيفيد الحدوث والمطاق أقلمن النتاج لان المطلق بفيدالاولية على الاحتمال والنتاج على اليقين وفى البزازية ادعى النتاج وشهداعلى الشراء لاتقبل اه الاأن يوافق المدعى فيقول نتجت عندى ثم بعتهامنه ثم اشتريتها فتقبل كذا في الخانية والحاصل انهم اذا شهدوا بأ كثر بما ادعى فان وفق المدعى قبلت في المسائل كلها والا لا وهمذا بما يجب حفظه وقدمناه عن الخانية ولميذ كرالمؤلف مسألتين احداهماما اذاادعى شيأ للحال فشهدابه فمامضى وعكسه الثانية اذا ادعى الانشاء فشهدابالافرار أوعكسه أما الاولى ففى المحيط نقلاعن الاقضية وأدب القاضى للخصاف اذا ادعى الملك لاحال أى فى العين فشهدوا أن هذا العين كان قدمل كه تقبل لانها أثبتت الملك في الماضي في حكم بها في الحالم الم يعلم المزيل قال رشيد الدين بعد ماذ كرها أمر وروى سيدا أن اه ومعنى هـ ندا لا بحل للقاضي أن يقول أ نعامون انه ما كه اليوم نع ينبغي للقاضي أن يقول هل تعامون

ذى اليد يصح ويكون آخر كلامه بيانا الاول بخلاف ما اذا ادعى أولا النتاج وشهدا بالشراء من ذى اليدلاتقب الا أن يوفق والا فلا لان دعوى النتاج على ذى اليد لا يحتمل دعوى ملك حادث من جهت لانه لوقال هذه الدابة ملكى بالنتاج من جهة ذى اليد لا يصح كلامه فلا يمكن أن يجعل آخر كلامه بيانا للاول ولا تقبل الشهادة بدون التوفيق اه فتأمل وفى نور العين ولو ادعاه نتاجا فشهدا بمطلق تقبل لا في عكسه لان دعوى المطلق دعوى أولية الملك بالاحتال وشهادة النتاج أولية الملك باليقين فقد شهدا بأكثر عملانا فقرد وهذه المسئلة ندل على انه لوادعى نتاجا ثم مطلقا يقبل لا عكسه ط ادعى نتاجا وشهدا بدب ترد (قوله في حكم بها فى الحال الحنى) قال صاحب جامع الفصولين هذا عمل بالاست محاب وهو حجة فى الدفع لا الاستحقاق ف كان ينبنى أن لا تقبل شهادتهما فيه الكن فيه حرج في قبل دفعا للحرج تعليل كالا يخى على ذى فهم جليل كذا في نور العين فيه المن فيه ومعنى هذا لا يحل القاضى أن يقول الحقيرة وله دفعا للحرج تعليل كالا يخى على ذى فهم جليل كذا في نور العين فيه المدى في هذا لا يحل القاضى أن يقول الحقيرة وله دفعا للحرج تعليل كالا يخى على ذى فهم جليل كالدى في مناه على المناه مناه المناه وقالوا لا نعد إنه ملكه اليوم لا تقبل شهادتهم فيضيع حق المدى وقوله ومعنى هذا لا يحل القاضى أن يقول الحقي قال المناه من المناه وقالوا لا نعد إنه ملكه اليوم لا تقبل شهادتهم فيضيع حق المدى وقوله ومعنى هذا لا يحل القاضى أن يقول الحركة الله على المناه المناه وقالوا لا نعد إنه ملكه اليوم لا تقبل شهادتهم فيضيع حق المدى المناه المناه المناه المناه والمناه على المناه المناه والمناه وال

ظاهرافلايسة لهم بخلاف مااذاقال لهم هل تعلمون انه خرج عن ملكه فانهم اذاقالوالا نعلم انه خرج عن ملكه لا تبطل شهادتهم كماهوظاهر (قوله ينبغي أن تقبل الخ) قال الرملي (10٨) معان المنصوص خلافه وسيأتي ان بحثه لا يعارض المنصوص اذلاعبرة

انه خرج عن ملكه فقط ذكره في الحيط قال العمادي فعلى هذا لوادعي الدين فشهدوا اله كان له عليه كذا ينبغىأن تقبل كمافى العين ومثله مالوادعي امهاز وجته فشهدوا أنهكان تزوجها ولم يتعرضو اللحال تقبل هـ ندا كله اذا شهدوا بالملك في الماضي أما وشهدوا باليدله في الماضي لا يقضي به في ظاهر الرواية وانكانت اليد تسوغ الشهادة في الملك على ما أسلفناه وعن ابي يوسف يقضي مهاوخر ج العمادي على هـ ناما في الواقعات لوأقر بدين عندر جلين ثم شهدعد لان عند الشاهدانه قضى دينه أن شاهدى الاقرار يشهدان أنهكان له عليه دين ولايشهدان أن له عليه فقال هذا أيضادليل على انه اذا ادعى العين وشهدوا انه كان له عليه تقبل وعذا غلط فانه انما تعرض لمايسو غله أن يشهد به لاللقبول وعدمه بلر بمايؤخذمن منعه من احدى العبارتين دون الاخرى نبوت القبول في احداهم ادون الاخرى كيف وقد ثبت بشهادة العدلين عندالشاهدين اله قضاه فلايشهدان حي بخبرالقاضي بذاك وان القاضى حينئذلا يقضى بشئ كذافي فتح القديروفي العرازية شهدا انهاز وجت نفسهاولانعلم انها فى الحال امرأته أولاأ وشهدوا انه باع منه هذا العين ولاندرى انهملكه في الحال أم لا يقضى بالنكاح والملك في الحال بالاستصحاب والشاهد في العقد شاهد في الحال اله والحاصل ان المنصوص عليه فى العين ماسمعت وأما في الدبن فالمنصوص عليه عدم القبول قال في فتح القدير شهدا على اقرار رجل بدين فقال المشهودعليه أنشهدأن هذا القدرعلي الآن فقال لاأدرى أهوعليك الآن أم لالاتقبل الشهادة اه وقال قبله ادعى على آخردينا على مورنه وشهدوا انه كان له على الميت دين لا تقبل حتى يشهدا أنه مات وهو عليه اه فوضوع الاولى في الشهادة على الاقرار وان الشاهد قال لا أدرى أهوعليك الآن أملا وهوساكت عمااذات هدوا انهكان له عليه كذا وقديحث العمادي انه ينبغي القبول وايس بمعارض للنصوص عليه كاعامت وفى مسائلة دين الميت لابدف القبول من شهادتهما بأنه مات وهوعليه احتياطافي أص الميت ولهذا يحلف المدعى مع اقامة البينة بخلافه في دين الحي فتحرر أنهمااذاشهداف دين الحي بأنه كانله عليه كذاتقبل الااذاسا لهماا ظصم عن البقاء فقالالاندرى وفيدين الميت لانقب لمطلقا وأماعكمه فقال فيجامع الفصولين ولوادعي ملكافي الماضي وشهد به في الحال بأن قال كان هـ ندام الحكي وشهدا انه له قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو الاصمح وكذالوادعي انه كانله وشهدا انهكانله لاتقبللان استادالمدعى بدل على نفي الملك في الحال اذلافا مدة للدعى فى الاسنادم عرقيام ملكه فى الحال مخلاف الشاهدين لوأسند املكه الى الماضى لان اسنادهما لايدل على النفي في آلحال لانهما لا يعرفان بقاءه الابالاستصحاب والشاهد قد يحتر زعن الشهادة بما ببت باستصحاب الحال العدم تيقنه بخلاف المالك اذكما يعلم ثبوت ملكه يقينا يعلم بقاءه يقينا اه وأما الثانية أعنى مااذا ادعى الانشاء فشهدا بالاقرار أوعكسه فقال فيجامع الفصواين ادعى الوديعة وشهدا ان المودع أقر بالايداع تقبيل كافي الغصب وكذا العارية ادعى زكاحا وشهدا بافرارهما بنكاح تقبل كافى الغصب ولوادعى دينافشهد اباقراره بالمال تقبل وتكون اقامة البينة على اقراره كاقامة البينة على السبب وأفتى بعضهم بعدم القبول ادعى قرضا وشهدا باقراره بالمال تقبل بلابيان السبب اه فتقبل فى الايداع والغصب والعارية والديون والنكاح وأماالبيع فقال فى جامع الفصولين ادعى بيعاوشهدا انه أقر بالبيع واختلفافى زمان ومكان تقبل وفيه قبله ادعى مائة قفيز بر بسبب سلم صيح وشهدا انالمدعى عليه أفرانله عليه مائة قفيز ولميز يداقيل تقبل لانه اختلاف فىسبب

للزبحاث في مقابلة النصوص (قـوله وفي مسـئلة دين الميت الخ ) قال الرملي نقل عن المحيطانه يثبت الدين علىالميت بمجردبيان الشاهد سببه من غدير حاجمة إلى أن يقولا مات وعليه شهداعلى رجلاله ج حدولم يزل صاحب فراش حــتى مات بحكم به وان لم يشهدوا انهمات من جراحته لانه لاعدل طهم به بزازية معين الحكام كذارأيت بخطبعض العلماء وأفول مافي المحبط لايعارض مافي القنية اذمافهافهااذا ادعى الدين للحال فشهدا به كذلك عيث انهمالم يقولا كان وبه بحصل التوفيق فتأميل وفىشرح تنوير الابصار بعد نقل مافي المحرقالقلت ويعارض هذا مافي معين الحكام من قبوله نقبل عن المحيط الله يثبت الدين عدلي الميت محرد بيان الشاهدين سببهمن غيرأن يقولامات وعليمدين اله ونقل بعض الفضلاء عن المقدسي انه قوى مافى معين الحكام وانه قال ان الاول ضعمف وأن الاحتياط فيأمرالميت يكني تحليف خصمه مع وجوديينة وانفهمنا

(قُوله فَغيرمتصورشرعاً) قال الرملي أقول قال الخزى عنوع لا مه لوادعى الهملكي وانه أقرله به أسمع لكن قديقال رجع الى دعوى اللك والسكلام ليس فيه فيستقيم كلامه رحه الله تعالى (قوله و به اندفع مافى النهاية الخ) لا يخفى ان مافى النهاية هو عين مافر ردمن ان الشرط تطابق الله ظين على افادة المهنى والله لا يشترط أن يكون بعين ذلك الله ظ بل به أو بمراد فه وهذا معنى قوله ان المطابقة فى المهنى كافية ومراده المطابقة بطريق الوضع لا التضمن بدليل قوله فى النهاية المقصود ما تضمنه ( ٩ - ١ ) الله ظ وهو ماصار الله ظ عاماعليه فان

ماصاراللفظ علماعليههو معناه المطابق كالانجه فقد بر (قوله ولوشهد أحدهمابالغصباً والقتل والآخر بالاقرار بهلاتقبل الخن عالمال ذكر في باباختلاف الشهادات من شهادات الجامع وليس الاختلاف بين الشاهدين الدعوى والشهادة لان عادة الشاهدين ينبغي أن تكون كل واحدة

و يعتــبراتفاقالشاهدين لفظاومعني

منهمامطابقة الاخرى فى اللفظ الذى لا يوجب خلا فى المعنى أماالمطابقة بين الدعوى والشهادة فينبغى أن يكون فى المعنى خاصة ولاعبرة للفظ حتى لوادعى الغصب وشهداً حدهما على الاقرار بالغصب لا تقبل ولوشهدا على الاقرار بالغصب لا تقبل ولوشهدا على الاقرار بالغصب لا تقبل الغصب تقبل وهامه فى ولوشهدا على الاقرار وفى جامع الفصولين ادعى وفى جامع الفصولين ادعى وفى جامع الفصولين ادعى

الدين فلايمنع وقيل لاوهوالاصح لانهمالم يذكرا اقراره بسبب السلم والاختلاف فيسبب الدين اعاعنع قبولها لولم يختلف الدين باختلاف السبب ودين السلم معدين آخر يختلفان اذالاستبدال قبلاالقبض لم يحزف السلم وجازف دين البر الاسبب فلم يشهد ابدين يدعيه فلانقبل بخلاف مالوادعى بسبب الفرض وشهدا الدأقرولم يذ كرابسبب الفرض تقبل اه مقال ادعى قضاء دينه وشهدا انه أقرباً ستيفائه تقبل اه وفي الفنية ادعى عبدافشهدأ حدهما بملك مرسل والآخ باقرارذي اليد باكيته المدعى تقبل ولوكان هذافي دعوى الامة والضيعة لاتقب لوالفرق فيها واماعكسها أعنى مااذا ادعى الاقرار فشهدا بالانشاء فغيرمتصور شرعا ذلاتسمع الدعوى بالاقرار لمافى البزازية معز ياالى الذخيرة ادعى انله عليه كذاوان العين الذي في يددله لما أنه آفر له به أوابتد أبدعوى الاقرار وقالانه أقران هـ ندالى أوأفران لى عليمه كندافيل يصحوعامة المشايخ على انه لا تصح الدعوى لعدم صاوح الافرار للاستحقاق كالاقرار كاذبافلا يصح الاقرار لاضافة الاستحقاق اليمه بخلاف دعوى الاقرار من المدعى عليم على المدعى بأنه برهن على انه أقرانه لاحق له فيمه أوبأنه ملك المدعى حيث تقب ل وتمامه فيها وسنت كام عليها بأوضح من ذلك في الدعوى ان شاء الله نعالى اه (قوله ويعتبرانفاق الشاهدين لفظاومعني أي عندا بي حنيفة رضى الله عند م الانفاق فى المعنى والمرادباتفاقه مالفظائطا بق لفظيهما على افادة المعنى بطريق الوضع لابطريق التضمن فلوادعى على آخرمانة درهم فشهدوا حدبدرهم وآخر بدرهمين وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لمتقبل عنده فى شئ اهدم الموافقة افظا وعندهما يقضى بأربعة وكذا ان سهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم تقبل عنده وعندهما تقبل على الالف اذا كان المدمى يدعى ألفين وعلى هذا المائة والمائتان والطلقة والطلقتان والطلقة والثلاث كذافى المكافى وقدأشار بتفسيرا لموافقة الىانه لايشترط ان يكون بعين ذلك للفظ بل امابعينه أوبمرادفه حتى لوشهدأ حدهما بالهبة والآخر بالعطية تقبسل وبه اندفع مافى النهابة من ان المطابقة فى المعنى كافية للفرع المذكور لحصول المطابقة لفظا ومعنى بخلاف مالوشهد أحدهمابا نه قال لهاأنت خلية وشهدالآخر بأنه قال لهاأنت برية حيث لا تقبل لانهما لفظان متباينان وان اشتر كافى لازم واحدوهو البينونة لان معنى خلية غير معنى برية وعلى هذالوشهد أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج فانها تقبل كافي المحيط ولوشهد أحدهما بالغصب أوالقتل والآخر بالافراربه لاتقبلذ كره الشارح وفى العمدة شهدأ حدهما ان له عليه ألف درهم وشهد الاخرانه أقرله بألف درهم تقبل اه وخرج عن ظاهر قول الامام مسائل وانأمكن رجوعها اليه فى الحقيقة الاولى مافى العمدة الثانية ادعى كرحنطة فشهد أحدهما بأنهاجيدة والآخررديئة والدعوى بالافضل يقضى بالاقل الثالثة ادمى مائة دينارفقال أحدهما نيسابور يةوالآخر بخار يةوالمدعى يدعى النيسابور يةوهوأجوديقضي بالبخار ية بلاخلاف

قتلاوشهدبه وآخرانه أقر به ترداذ الاقرار بتكرر لا القتل قال الرملى في حاشيته عليه أقول فلوا تفقاعلى الشهادة بالا فرار تقبله كم هو ظاهر وقد صرح به في التتارخانية عن الحيط قال بعدان رمن المحيط وصور المسئلة واذاشهداً حدهما على اقراره انه قتله عمد ابالسيف وشهد الآخر على اقراره انه قتله عمد ابالسكين فقال ولى القتيل أنه أقر بماقالا ولكنه والمتماقتله الابالسيف أوقال صدقا جيعالكنه والله ماقتله الابالرم فهذا كالهسواء ويقتص من القاتل اله تدبر دهذا وقد صرح أيضافي شرح الغرر بالمسئلة فقال بعد ماذ كرالمسئلة التي هذا خلاف ماذا شهد ابالا قرار به حيث تقبل اله

(قوله ولاخصوصية لبيع الوفاء الخ) بدخل فيه مافى العمددة وهو المسئلة الاولى (قوله منها أيضا) الضمير للبزازية أي هذه المسئلة منقولة منها أيضا (قولهلان الشاهدين شهدا على اقرار دبالملك) فيه نظر ظاهـر (قوله بخــلافه فى الطلاق) قال فى البرازية عن المنتقى لانى أنويه فى وجوه كثيرة الكن قال فى الاشباه والنظائر والاصح القبول فيهما (قوله يقضى بطلقتين و علك الرجعة) لعمل وجهمه حل قول الشاهدين ألبتةعلى الجزم واليقاين لاعالى البينولة لعدهم امكالهفي الطلقتين وحينئانه فلا يظهر الفرق الآتى فتأمل وهـ نه المسئلة مخالفة لما قـدمه عن الكافي أول المقولة وسيبأتى فيالمقولة الثانية التنبيه عليه وان المدهب خلاف ماهنا (قوله اتفقاعلى البينونة) هذا مخالف لقوله وعلك الرجعة (قوله الرابعة والعشرون) ٧ مكررة مع المسمثلة العشرين

ول المحشى مكررة الح
 لعله لا تكرار لان ما تقدم
 تلفظ أحد الشاهدين بلفظ
 أزدى وهنالم يتلفظ واعاقال
 اعتق بالفارسية واهله كاف
 في المفارة تدبراه مصححه

ينقل ومثله لوشهدأ حدهما بالف بيض والآخر بالف سود والمدعى يدعى الافضل تقبل على الاقل ووجهه فىالمسائل الثلاث انهماانفقا على الكمية وانفردأحدهما بزيادة وصف ولوكان المدعى يدعى الافل لانقبل الاانوفق بالابراء وتمامه في فتح القدير الرابعة مسئلة الهبة والعطية الخامسة مسئلة النكاح والتزويج وقدمناهما السادسة شهدأ جدهما انهجعلها صدقة موقوفة أبدا على ان لزيد ثلث غلتها وشهدآخران لز يدنصفها تقبل على الثلث والباق للساكين كذافى أوقاف الخصاف السابعة ادعى انهباع بيع الوفاء فاذاشهدأ حدهما بهوالآخر بان المشترى أقر بذاك ثقبل كافى فنح القدير ولاخصوصية لبيع الوفاء فاذاشهدأ حدهم ابالبيع والآخر بالاقرار به تقبل كاف جامع الفصولين ولاخصوصية للبيع بلكل قول كذلك بخلاف الفعل كافيه أيضا والنكاح كالفعل اه الثامنة شهد أحدهما انهاجاريته والآخرانها كانتله تقبل كمافى الفتح أيضا الناسمة ادعى ألفامطلقا فشهد أحدهما على اقراره بالف قرض والآخر بالفوديعة نقبل وان ادعى أحدالسببين لاتقبل لانهأ كذب شاهده كذا في البزازية بخـ لاف مااذا شـهد أحدهما بالف قرض والآخر بالفوديعة فانهالا تقبل منهاأيضا العاشرة ادعى الابراء فشهدأ حدهمابه والآخرعلى انهوهبه أوتصدق عليه أوحله جاز بخدلاف مااذاشهدأ حدهما على الهبة والاخر على الصدقة لاتقبل كذافي البزازية الحادية عشر ادعى الهبة فشهدأ حدهم بالبراءة والآخر بالهبة أوانه حلله جاز الثانية عشرادعي الكفيل الهبة فشهدأ حدهما بهاوالآخر بالابراء جازو يثبت الابراء لاالهبة لاندأ قالهما فلايرجع الكفيل على الاصيل وهمافي البزازية الثالثة عشر شهدأ حدهما على اقراره أنهأ خد العبد والآخر على اقراره بانه أودعه منه هدا العبد تقمل لاتفاقهماعلى الاقرار بالاخذ الرابعة عشرشهدأ حدهما انه غصبه منه والآخزان فلاناأودع منه هذا العبدية ضي للدعى ولايقبل من المدعى عليه بينة بعده لان الشاهدين شهداعلى اقراره بالملك الخامسة عشر شهدأ حدهما انها ولدت منه والآخر انها حبلت منه تقبل السادسة عشرشهد أحدهما انهاولدتمنه في كوا وقال الآخر أنى تقبل كذافي البزازية السابعة عشرشهد أحدهما انه أقرأن الدارله والآخ انهسكن فيهاتقبل الثامنةعشر أنكراذن عبده فشهدأ حدهما علىانه أذنله فى الثياب والآخر على أنا أذن له في الطعام تقبل بخـ لاف ما اذاقال أحدهما انه أذنه صريحاً وقال الآخر رآديشةرى ويبيع فسكت لاتقبل الناسعة عشراختاف شاهدا الاقرار بالمال في كونه أقر بالعربية أوبالفارسية تقبل بخلافه في الطلاق العشرون شهدأ حدهما باله قال لعبده أنتح وقال الآخرقال له آزدى تقبل الحادية والعشرون قاللامرأته انكلت فلانا فانتطالق فشهدأ حدهما انها كلته غدوة والآخرعشية طلقت الثانية والعشرون انطلقتك فعبده حرفقال أحدهما طلقها اليوم وقال الآخرانه طلقهاأمس يقع الطلاق والعتاق الثالثة والعشرون شهدأ حدهما انه طاقها اللاثاالبتة والآخر اله طلقها ثنتين ألبتة يقضى بطلقتين و علك الرجعة ذكره في المنتقي عن هشام عن محمه بخلاف مااذاشهد أحدهما الهأعتق كله والآخرأنه أعتق نصفه لاتقبل وعلى هداففرق بين الطلقة والطلقتين وبين همذه والفرق انهماهنا انفقاعلي البينونة لفظاومهني وان اختلفا في العمدد بخلاف تلك وفى العيون لابى الليث هشام عن محمد في رجل تحته أمة فاعتقت فشهد عليه شاهدان فقال أحدهما أشهدانك طلقتها وهي أمة ثلاثا وشهدالآخر انه طلقها بعد ماأعتقت ثلاثا قالهما تطليقتان فيملك الرجعة لان الثلاث التي شهد بهافي حال الرق واحدة منهما ليست بشي ولوشهد شاهد أن فلاناطلق امرأته ثلاثا ألبتة وشهدالآخرانه طلقهاا ثنتين ألبتة فهما تطليقتان علك الرجعة لا به لا يحتاج الى قوله ألبتة في ثلاث اله الرابعة والعشرون شهدأ حدهما انه أعتق بالعربي والآخر

ومافىالبزازية فها اذااتفقا على النكاح واختلفا في قدر المهرووجه عدم القبول في البيع ونحوه ان العقد بالف مثلاغير العقد بالفين وكذا النكاح على قوطماوعلى قوله باستثناء النكاح ان المال فيه غرمقصود ولذا صح بدون ذكره بخلاف البيع ونحوه (قوله السابعة والعشرون) في الاسعاف ولوشهداعليه وقفأرضه قال أحدهما كان ذلك وهوصحيح وقال الآخركان ذلك في مرضمه قبلت الشهادة ثم ان خرجت

منأصله وكذا البيعونحوة

فان شهد أحدهما بالف والآخر بالفين لم تقبل

من ثلث ماله كانت كالها وقفا والا فبحسابه ولو قال أحدهما وقفها في صحته وقال الآخر جعلها وقفا بعــد وفاته بطات الشهادة وانكانت تخرج من الثلث لان الشاهد اله وقفها بعدموته شهدبانها وصيةوالشاهد بأنهوقفها في صحته قدأمضي الوقف وهمامختلفان اه (قوله فشهدأ حدهما ان المحتال عليه أحال غريه) الذي فالقنية انالحتال عليه احتالءن غريمه (قوله والآخرانه جراه تقبل) قال

بالفارسي تقب للاتفاق فى المعنى بخلاف مااذاشهد أحدهما الهقد فه بالعربي والآخر بالفارسي لانقبل لان العبرة في الحدود الصورة والمعنى جيعا احتياط اللدرء كذافي البزاز بة الخامسة والعشرون اختلفا في مقد دارالمهر يقضي بالاقل كافي البرازية وفي جامع الفصولين شهدا بييع أواجارة أوطلاق أوعتق على مال واختافا في قدر البدل لانقبل الافي النكاح تقبل وبرجع في المهر الى مهر المدل وقالا لاتقبل فىالنكاح أيضا اه السادسة والعشرون شهدأ حدهماانه وكاه بخصومة مع فلان فى دار سماها وشهدالآخرانه وكله بخصومة فيه وفيشئ آخر تقبل في داراجتمعا عليه اذالوكالة تقبل التخصيص وفيما انفق عليمه الشاهدان تثبت الوكالة لافها تفردبه أحدهما فلوادعي وكالةمعينة فشهدبها والآخر بوكالة عامة ينبغي أن تثبت المعينة ولوشهد بوكالة وزادأ حدهما انه عزله تقبل في الوكالة لافي العزل ولوشهد أحدهما انهوكاه بطلاقها وشهدالآخر انهوكاه بطلاقها وطلاق فلانة الاخرى فهو وكيل فىطلاق التي انفقا عليـه كذاف جامع الفصولين السابعـة والعشرون شـهد أحدهما بانهوقفه فى صحته والآخر باله وقفه فى مرضه قبلًا اذشهدا بوقف بات الاأن حكم المرض ينقض فبالا يخرج من الثلث و بهذالا تمنع الشهادة كالوشهد أحدهما الهوقف ثلث أرضه والآخرالهوقف ربعها كذا فيجامع الفصولين منكتابالوقف منأحكام المرضى الثامنة والعشرون ولوشهد شاهد الهأوصي اليمه يوم الخيس وآخراله أوصى اليمه يوم الجعمة جازت لانها كلام لا يختلف بزمان ومكان كذا فيوصايا الولوالجية التاسيعة والعشرون ادعى مالا فشيهد أحدهما ان المحتال عليه أحال غريمه بهذا المال وشهد الآخر اله كفل عن غريمه بهذا المال تقبل كذافى القنية الثلاثون شهدأ حدهما انهباعه بكذا الى شهروشهد الآخر بالبيع ولميذ كرالاجل الحادية والثلاثون شهد أحدهما انهباعه بشرط الخيار ثلاثةأيام ولمبذ كرالآخر الخيار تقبل فيهما كماذ كره الزيلمي في باب التحالف الثانية والثلاثون من وكالةمنية المفتي شهدوا حدانه وكامبا لخصومة في هذه الدارعند قاضي الكوفة وآخر قال عندقاضي البصرة جازت شهادتهما اه الثالثة والثلاثون في أدب القضاء للخصاف من باب الشهادة بالوكالة شهد أحدهما انه وكامبالقبض والآخر انهجواه تقبل الرابعة والثلاثون شهدأ حدهما انهوكله بقبضه والآخر انهساطه على قبضه تقبل الخامسة والثلاثون شهد أحدهم اانه وكله بقبضه والآخرانه أوصى اليه بقبضه في حياته تقبل السادسة والثلاثون شهد أحدهما الهوكله بطلب دينه والآخر بتقاضيه تقبل السابعة والثلاثون شهدأ حدهماانه وكله بقبضه والآخر بتقاضيه أوطلبه تقبل الثامنة والثلاثون شهد أحدهما الهوكله بقبضه والآخر الهأمره باخذه أوأرساله ليأخذه تقبل اه وهي فى أدب القضاء وماقبلها التاسعة والثلاثون اختلفا في زمن اقراره بالوقف تقبل الاربعون اختلفا فى مكان اقراره به تقبل الحادية والاربعون اختلفا فى وقفه كى صحته أوفى مرضه تقبل الثانية والاربدون شهد أحدهما بوقفها على زيد والآخر على عمرو تقبل وتكون وقفاعلى الفقراء وهذه الثلاثة من الاسعاف (قوله فان شهد أحدهم ابالف والآخر بالفين لم تقبل) يعنى عندا بي حنيفة وعندهما تقبل بناء على ان المعتبر المعنى لاغير قال الشارح والذي ببطل مذهبهماان الشاهدين لوشهدا بتطليقة وشهدآ خوان بثلاث وفرق القاضي بينهما قبل الدخول ثم رجعوا كان ضان اصف الصداق على شاهدى الثلاث دون شاهدى الواحدة ولوكان كماقالاان الواحدة توجد في الثلاث الكان الضمان عليه مجيعا اه وأجيب عنهما بان الكلام فما اذا كانت كل شهادة

فى شرح أدب القاضى لان الجراية والوكاة سواء والجرى والوكيل سواء فقدا آة في الشاهدان في المعنى واختلفا في الله فظ واله لا يمنع قبول الشهادة الخ (قُوله الحادية والار بعون) مكررة مع السابعة والعشر ين

لاتوجب شيأ بانفرادها فينئذ قالا بثبوت مااتفقاعليه وهوالاقل فيثبت الحق بهما وأماهنافكل شهادة لوانفردت أوجبت البينونة ومعشهو دالثلاث زيادة فاضيفت البينونة اليهمدون سنهود الواحدة العدم الحاجمة اليهم فلمالم يضف الحريم اليهم لم يضمنو الرجوع هذا المعنى لالماذكره قال الشارح ولايلزم مااذاقال لهاطلق نفسك ثلاثافطلقت واحمدة حيث تقع واحمدة لانذلك الكون الثلاث صارفي يدها فالهاأن توقع كالهاأ وبعضها ولايلزم مااذاطلقها الزوج ألفا حيث يقع الثلاث لانه يتصرف عن ملك فله أن يوقع أى عددشاء الاأنه لا ينفذ الا بقدرالحل آه وقدمناعن النكافي ان المائة والمائتينوالطلقةوالطلقتين كالالفوالالفين وظاهرة نهلايقع شيءعندأبي حنيفة وقدمنا عن البزازية في المسائل المستثناة مايقتضي أن يقضى في الطلاق بالاقل اتفاقا وقد صرح قاضيخان في فتاواه بمافى الكافي فكان هوالمذهب لانمافي البزازية رواية المنتقي الاأن يفرق بينهما بماقدمناه وكذاما في البزازية قبله لوادعي ألفين فشهدأ حدهما بألف والآخر بألفين يقبل على ألف اجماعاسهو كالايخني (قوله وانشهدالآخر بألف وخسمانة والمدعى بدعى ذلك فبلت على الالف) لاتفاقهما على الااف لفظاوم عنى وقدا هردا حدهما بخمسهائة بالعطف والمعطوف عديد المعطوف عليه فيثبت مااتفقاعليه بخلاف الالف والالفين لان لفظ الالف غير لفظ الالفين ولم يثبت واحدمنهما ولايقال ان الانف موجودف الالفين لابانقول نعم موجوداذا ثبت الالفان فتثبت الالف ضمنا فاذالم يثبت المتضمن لايشبت المتضمن ومقتضى تعلياهم انهلوشهدأ حدهما بألف والآخر بألف وألفأن يقضى بالالف اتفاقااذا ادعى الاكثرقيد بقوله والمدعى يدعى الاكثر لاندلولم يدع فهي باطلة للتكذيب الاأن يوفق فيقولأ صلحقى كان كماقال الاأنى استوفيت الزائدأ وأبرأته عنه فينتذ تقبل على الاقل اظهور التوفيق ونظيرمسئلة الكتاب الطلقة والطلقة ونصف والمائة والمائة والخسون وفي العناية لابدمن ذ كرالتوفيق فيا يحتماد على الاصح فاوسكت عنه لم تقبل اه وهكذا في المعراج بخلاف العشرة وخسة عشر حيث لا تقبل لا نهم كب كالالفين اذ ليس بين ماحرف العطف ذكره الشارح وفى القنية شهداً حدهماعلى خسة عشر والآخر على عشرة وخسة والمدعى بدعى خسة عشر يذبغي أن تقبل اه وفي الخانية ولوشهد أحدهماعلى تطليقة والآخرعلى تطليقة ونصف أوشهد أحدهماعلى تطليقة والآخرعلى تطايقة وتطليقة جازتشهادتهماعلى الاقل عندالكل ولوشهدأ حدهما انهطاقهاان دخلت الدار وقددخلت وشهدالآخ الهطلقهاان كلت وقد كلت لانقبل عنسدالكل وكذالوشهد أحدهما انه طلقها ثلاثا وشهدالآخر أنه قال طاأ نتعلى حوام ونوى الثلاث لانقب لعندالكل ولوشهدأ حدهما انهطلقها نصف واحدة وشهدالآخر انهطلقها ثلث واحدة لاتقبل عندأبي حنيفة وكذا لوشهدأ حدهماانه طلقها ثلاثا وشهدالآخرانه طلقها فالشهادة بإطانة فى قول أبى حنيفة وعندهما جازت على الاقل اه (قوله ولوشهدا بألف وقال أحدهم اقضاه منها خدمانة تقبل بألف ولم يسمع قوله فضاه الاان شهدمعه آخر ) لا تفاقهما على وجوب الااف وانفراداً حدهما بقضاء النصف فلا يقبل العدم كال الحجية ولايكون ذلك تكذيبالشاهد القضاء فهاشهدبه بأصل المال لانهلم يكذبه فها شهدله واعا كذبه فماشهدعليه وذلك لاعنع كالذاشهداله بشئ تمشهداعليه يحق فانشهادتهماله لاتبطلوان كذبهما وقدمنافر وعامبينة على هـ ذاالاصل في أول البابعن الخانية ولابدمن كون المدعى ادعى الالف وأنكر القضاءاذ لوقال لم يكن لى عليه الاخسمائة لم تقب ل أصلالانه أكذب شهوده كذا في العمدة وان اعترف بالقضاء لزمه خميمائة كذا في العمدة (قوله وينبغي أن لايشهد حتى يقرالمدعى بماقبض) كيلايصير معيناعلى الظلم والمرادمن بدبني معنى يجب فلاتحل

وان شــهد الآخر بألف وخسمانة والمدعى يدعى ذلك قبات على الالف ولو شهدا بألف وقال أحدهما قضاه منها خسمانة تقبل بألف ولم يسـمع قوله قضاه الا ان شهد معـه آخر وينبنى أن لا يشهد حتى يقرا لمدعى عاقبض

(قوله الاأن يفرق بينهما عماقد مناه) قد علمتان ماقدمه من الفرق غير ظاهر (قوله ومقتضى تعلياهم انه لوشهد الح) يدل عليه ماياً تى عن الخانية قريبا

من الشهادات هذا المقام عايز بح الاوهام ولكن رأيت في صدرعبارته يحريفا في النسخة التيعندي فنعني عن نقله فراجعه (قوله وأما القول الحض كبيع ورهن فلايمنع مطلقا) قال في نور العين في اصلاح جامع الفصولين يقول الحقيرعد الرهن هنامن القول الحض يخالف لمام قبل أسطر نقلا عن ( فقظ ) الهفعل ملحق بالقول اذ قال هو عقدتمامه بالفعل ولعلدهو الصواب كالانحني مان جامع الفصولين نقلاعن ولوشهدا بقرض أأن

وشهد أحدهما الهقضاه جازت السهادة على القرض

(ص) أن القول المحض كبيع وطلاق وعتاق واقرار وابراء لكن في الخلاصة نقلا عنه أيضا اله كبيع وشراء وطلاق وعتاق وكالة وكفالة وحوالة ووصاية وابراء ورهن ودبن اه (ضك)الحقالقرض بالفعل لانقوله أقرضتك قول والتسليم فعل بعد هيتم به القرض فالحق به حكمه أماالنكاح فقول ملحق احضار الشهوداذلابدمن الشهود اعقدالنكاح فحضورهم فعل يقع بعداده (قوله لانهم يمثاونه بأمس

لهاالشهادة وقدمنا حكم مااذا تحمل شهادة ثم أخبر عايرفعهامن دين ونكاح وقتل أول الشهادات وقد ذ كرهافى فتح القديرهنا (قوله ولوشهدابقرض ألف وشهدأ حدهم األه قضاه جازت الشهادة على القرض لتمام الحجة فى القرض وعدمها فى القضاء واعماد كرهد وان علم حكمها ما قبلها لاختلاف الموضوع فانهافي القرض وماقبلهافي مطلق ألف وهي في انفراد أحدهما بقضاء الكل وماقبلها بقضاء النصف والأولى مسئلة القدوري والثانية مسئلة الجامع الصغير ومنجهة المعني فأنهر بمايتوهم عدم القبول فالثانية لانه لماعلم بالقضاء انتفت شهادته أصلا فين شهد كانت باطلة بخلاف قضاء البعض فانه يقول شهدت لبقاء الخممانة وشهدت بالالف أولا كماتحملت فكان الاداء واجباعلي بخلاف مااذا علم بقضاء الكلفان الاداء لم يجبأ صلا فذ كرهالدفع هذه الشبهة وانحاقبات لانه صادق فماأ خبربه من القرض متقدما ولا ينظر القاضى الى اعتقاده انما ينظر الى أداء شهادته كذافى المعراج ولم يذكر المؤلف رحه الله تعالى اختلاف الشاهدين في الزمان أوالمكان وذكره في الكافي فقال واذا اختلف الشاهدان فىالمكان أوالزمان فىالبيع والشراء والطلاق والعتق والوكالة والوصية والرهن والدين والقرض والبراءة والكفالة والحوالة والقذف تقبل وان اختلفا فى الجناية والغصب والقتل والسكاح لاتقبل والاصل أن المشهود به اذا كان قولا كالبيع ونحوه فاختلاف الشاهد بن فيه فى الزمان أوالمكان لا يمنع قبول الشهادة لان الفول عمايعاد ويكرر وان كان المشهود به فعلا كالغصب ونحوه أوقولا لكن الفعل شرط صحته كالنكاح فانهقول وحضو رالشاهدين فعل وهوشرط فاختلافهما في الزمان أوالمكان عنع القبول لان الفعل فى زمان أومكان غير الفعل فى زمان أومكان آخر فاختلف المشهود به ثم قال أبو بوسف ومحداذا اختلف شاهدا القذف في مكان أوزمان لاتقبل وان كان قولا لان كل وأحدمنهما انكان انشاءفهوغبران وليسعلي كلقذف شاهدان وانكان أحدهماانشاء والآخر اخبارا فهمالا يتفقان لان الانشاء أن يقول زنبت أوأنتزان والاخبارأن يقول قذفتك بالزنا وأبو حنيفة بقول يحتمل انهسمع أحدهم الانشاء والآخر الاخبار فيثبت عندهما قذفه فشهدا به اه وفى جامع الفصولين الشهادة بعقدة علمه بالفعل كرهن وهبة وصدقة ببطلها الاختلاف فى زمان ومكان الاعند مجد اه فعلم به انمانى الكافى من أن الرهن والحبة والصدقة من قبيل البيع ونحوه قول مجد وقول الشيخين بخدلافه والحاصل كمافى جامع الفصولين ان الإختـــلاف لايخاو من وجوه ثلاثة امافى زمان أومكان أوانشاء أوافرار وكل منهالا يخلو من أربعت أوجمه امافى الفعل أوفى القول اوفى فعل ملحق بالقول أوعكسه أما الفعل فيمنع قبول الشهادة فى الوجو والثلاثة وأما القول المحض كبيعورهن فلايمنع مطلقا وأماالف عل الملحق بالقول وهوالقرض فلايمنع وأماعكسه كنكاح شهدواعلى معاينة القبض واختلفافى الايام والبلدان جازت شهادتهم فى قوطما خلافالحمد وان شهدوا على اقرارالراهن والواهب والمتصدق بالقبض جازت في قولم اه وفي شرح ابن وهبان تنبيه الاختلاف فى المكان يوجب الاختلاف فى الزمان ولاعكس لجوازأن يشهدعليه فى وقتين مختلفين فمكان واحد اه وفى الخانية ولواختلفا فى الثياب التي كانت على الطالب أو المطاوب أوالمركب أوقال أحدهما كان معنافلان وقال الآخر لم يكن معنا ذكر في الاصل أنه يجوز ولا نبطل هذه الشهادة اه ثماعلم أن ظاهر اطلاقهم من أن الاختلاف فى الزمان فى الاقوال غيرمانع شامل لما اذا تفاحش أولا لانهم عثاونه بأمس واليوم وهوليس عتفاحش وفى القنية أقام شاهدين على الصلح ( 10 - (البحرارائق) - سابع ) السكاح فالحق بفعل الاحضار بلاعكس آه

واليومالخ) الظاهرانالنسخةالاانهم تأمل فيكون استدرا كاعلىالاطلاق وقولهوفى القنية استدراك آخرمؤ يدللاستدراك الاول

(قوله فبينة المقتول أولى) موافق لما فى القنية من باب البينة بن المتضاد تين لكن فى آخركتاب الدعوى من الخلاصة أقاما البينة هذا على الصحة والآخر على الموت بالضرب فبينة الصحة أولى وكذافى البزازية ومشتمل الاحكام وبه أفتى المولى أبو السعود اله ملخصامن تعارض البينات الشيخ غانم البغدادى (١٩٤) وفى الفتاوى الحامدية معزيالى بعض الفتاوى بينة اليسار أولى من بينة الاعسار

بينة الموت من الجرح أولى من بينة الموت بعد المرء بينة مدعى الحبة في الصحة أولى من بينة المبة في المرض بينة مدعى الطواعية أولىمن مدعى الكراهية لكن المعتمد خلافه بينة الصحة أولى من بينة الفساد في الشراء بينة مدعى المهر أولىمن مدعى الهدية بينة العقلأولىمن كونه مجنونا وقت الخلع بينة الشفيع أولىمن بيئة المشترى بينة كون المتصرف عاقلا أولى ولوشهدا الهقتل زيدايوم النحر بمكة وآخوان الهقتله

ولوشهدا انهقتل زيدايوم النحر بمكة وآخوان انهقتله بمصرردتا من بينة كونه مجنونابينة

فالجأهم االقاضى الى بيان التاريخ فقال أحدهما أظن كان منذسبعة أشهر أوأقل أوأ كثروقال الآخو أظن منذثلاث سنين أوأز يدلا تقبل لماختلفاهذا الاختلاف الفاحش وان كان لايحتاجان الى بيان التاريخ اه وفي فتح القدرير قبيل باب تفويض الطلاق معزيالي كافي الحاكم لواختلفا في الوقت أوالمكان أوالزمان بأن شهدأ حدهماانه طلقها يوم النحر بمكة والآخر اله طلقها فيذلك اليوم بالكوفة فهى باطلة لتيقن كذب أحدهما ولوشهدا بذلك فى يومين متفرقين بينهما فى الايام قدر ما يسير الراكب من الكوفة الىمكة جازت شهادتهما ولوشهدا ثنان انه طلق عمرة يوم النحر بالكوفة والأخرانه طلق زينب يوم النحر يمكة فشهادتهما باطاة ولوجاءت احدى البينتين فقضيبها ثمجاءت الاخرى لم يلتفت البها اه وهذا أيضامقيد لقولم ان الاختلاف في الزمان لا يضرف الاقوال فيقال الااذاذ كرامكانين متباعدين (قوله ولوشهداانه قتل زيدا يوم النحر عكة وآخران اله فتله عصر ردتا) أى لم تقبل الشهادتان لان آحداهما كاذبة وليست احداهماباولى من الأخرى وأشار الى انهمالواختلفا فى الزمان أوالآلة التي وقع القتل بهالم تقبل لمأبينا وذكر في السراج الوهاج وفائدة ذلك اذاقال ان لمأحج العام فعبدى حرفأ قام العبد شاهدين انه قتل يوم النحر بالكوفة فأقام الورثة انه قتل بمكة اه وقيد بكون المشهود به القتل لانهم لوشهد واعلى اقرار القاتل بذلك في وقتين أومكانين تقبل لانه قول بعاد ويكرر كذا فى السراج الوهاج وقدذ كرفى القنية من باب البينة بن المتضادتين وترجيح احداهما على الأخرى فروعاحسنة محتاجااليهافنذ كرهاعلى وجهالاقتصارفي مسائل الاولى برهن أولياء المجروح الهمات بسبب الجرح وبرهن الجارح انهبرى ومات بعدع شرة أيام فبينة المقتول أولى الثانية ولوتعارضت بينتاالغبن ومثل القيمة فى مبيع الوصى مال الصى فبينة الغبن أولى الثالثة برهنت الامة على الهدبرها فى مرض موته وهوعاقل وبرهنت الورثة على انه كان مخاوط العقل فبينة الامة أولى وكذا في الخلع الرابعة تعارضت بينتا الغبن ومثل القيمة في بيع الابمال ولده والتنازع بين المشترى والابن بعد باوغه ففيه قولان الخامسة تعارضت بينتان انهباع وهو بالغ أوفى صغره فبينة المشترى أولى لا ثبانها العارض السادسة تعارضت بينتا ابراء المرأة زوجها في صحتها أومه ضهاقولان السابعة تعارضت بينتا الاقرار الموارث في صحة المقرأ وفي مرضه فالبينة بينة المقرله والقول الورثة عند وعدمها وله استحلافهم الثامنة تغارضت بينتاالا كراه والطوع فىالاجازة فبينةالطواعية أولى وانقضي ببينةالا كراه فىالاجازة نقذ التاسعة تعارضت بينتاالبيع صحيحا أومكرهافقولان العاشرة تعارض بينتاالبيع بانا ووفاء فالبينة بينة مدعى الوفاء الحادية عشر تعارضت بينتاالكره والطوع فى البيع والصلح والاكراه فبينة الكرهأولى الثانية عشر تعارضت بينتا كون زوجة الميت واماقبل موته بستة أشهر أوحلالاوقت الموت فبينة المرأة أولى له كنيف في طريق العامة فزعم غيره الهمحدث وزعم صاحبه انهقديم وأقاما البينة فالبينة بينةمن يدعى انه محدث وقيل القول للدعى الكونه متمسكابالاصل الثالثةعشر تعارضت بينة الخارج على الوقف عليه مطلقامع بينة ذى اليدان بائمي اشتراها من الواقف وأرخ فبينة الوقف أولى وقيل الااذاسبق تاريخ ذى اليد الرابعة عشر تعارضت بينتا صحة الوقف وفساده فان كان الفساد لشرط فى الوقف مفسد فيينة الفساد أولى وان كان لعني فى الحل وغيره فيينة

أولى من بينة القدم بينة الرهن أولى من بينة الحمية بينة التمليك أولى من بينة القدم بينة القدم بينة المبدئة الم

(قوله وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشترى في محة البيع وفساده) قال في تعارض البينات الشيخ غام البغدادى اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والآخريدعى الفساد شرطا فاسدا أو أجلافا سدا كان القول قول مدعى الصحة والبينة بينة مدعى الفساد بنقاق الروايات وان كان مدعى الفساديدعى الفساد لعنى في صلب العقد بان ادعى الفاف درهم ورطل من الجروالآخريدعى البيع بالف درهم فيسه روايتان عن المى حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا والبينة بينة الآخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد مشتمل الاحكام اه (قوله فبينة المدعى أولى) أى لانه خارج ولم يعتبر الاسبق تاريخ المنازيخ من الجانبين حتى يعتبر اسبقهما (قوله أقام أحد الاخوين بينة) لائه تاريخ غيبة لا تاريخ ملك فلم يوجد التاريخ من الجانبين حتى يعتبر اسبقهما (قاله و المنازيخ عنه المنازيخ من الجانبين عن يعتبر اسبقهما القولة قام أحد الاخوين بينة )

أى على أخيسه الاخرلابية (قول المصنف فان قضى باحدهماأ ولابطلت الاخرى الخ) قال الرمسلي يدل بظاهره على أنه فى المسائل التى سردها وفيها ترجيح احدى البينتين لوقضى بالمرجوحة تقبل المرجحة ولوانعسل القضاء بالاخرى التى هى مرجوحة لانها كانت مرجحة قبل القضاء

كانت مرجحة قبل القضاء فان قضى باحد داهما أولا بطلت الأخرى

بخـــلاف المتساوية فانها ماتر جحت الاباتصاله القضاء كاهوظاهر والحاصل انه فــترجع الاولى باتصال القضاء بها أوسبق القضاء بها أوسبق القضاء وبين مااذا كانت احـداهما أولى بالقبول فقضى بغـيرها ثما قيمت عليها يعـمل بها ولواتصل عليها يعـمل بها ولواتصل القصاء بغـيرها لاوليتها القصاء بغـيرها لاوليتها

الصحةأولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف الباتع والمشترى في محة البيع وفساده الخامسة عشر تعارضت بينتا الملك المطلق من الخارج والشراء من آخرمن ذى اليد فبينة مدعى الملك المطلق أولى السادسة عشر تعارضت بينتاالراهن والمرتهن فى قيمة الرهن فبينة الراهن أولى السابعة عشر تعارضت بينتاوجودالشرط وعدمه فبينةالمرأةأولى الثامنةعشر تعارضت بينتابيعالوصي بعدعزله أوقبله فبينة المشترى أولى لمافيهامن زيادة انبات نفاذ الشراء أوسبق التاريخ وقيل بينة العزل أولى وكذا الطلاق والعتاقمن الوكيل التاسعة عشر تعارضت بينتان في حار وقال المدعى الهملكي غابعني منذ ثمانية أشهر وقال ذواليداشتريته مندسبعة عشرشهرا وأقاما البينة فبينة المدعى أولى العشرون ادعت المرأة البراءة من المهر بشرط وادعاها زوجها مطاقة وأقاما البينة فبينة المرأة أولى ان كان الشرط متعارفا يصح الابراء معه وقيل بينة الزوج أولى الحادية والعشرون أقام أحدالاخوين بية ان الدارالتي فىأيدينا كانتلامىتركتها ميراثابيني وبينأبي وأقامالآخر بينسةانها كانتلابينا فتركهاميراثالنا فبينة الاول أولى لا ثباته الزيادة الثانية والعشرون أقامت المرأة البينة على المهر على ان زوجها كان مقرابذلك الى يومناهذا وأقام الزوج البينة انها أبرأته من هذا المهر الذي تدعى فبينة البراءة أولى وكذا فى الدين لان بينة مدعى الدين بطلت باقرار المدعى عليه لماادعى البراءة ولم تبطل بينة البراءة وهاندا كشهودالبيع والاقالة فان بينة الاقالة أولى لبطلان بينة البيع بافر ارمدعي الاقالة وينبغي ان يحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الواقعات الثالثة والعشرون ادعى على رجل ستة دنا نبر فقال المدعى عليمه انهأ برأني عن هذه الدعوى فأقام بينمة وأقام المدعى بينة انه كان أقرله بستة دنانير قيل تصعد عوى الاقرار ثانيا وقيل لا تصعوقيل ان ذكر الخصم القبول أوالتصديق في الابراء لا يصع والايصح الرابعة والعشرون تعارضت بينة الصحة والفسادفى الشراء ففيه قولان الخامسة والعشرون تعارضت بينتاالاجازة والرد فى بيع الفصولى فبينة المشترى أولى السادسة والعشرون تعارضت بينتاالسكوت والردفى نكاح البكر فبينتهاأولى بخلاف مااذا برهن على اجازتها وهي على ردها فبينته أولى السابعة والعشرون تعارضت بينتا البيع والوقف عليمه مسجلا فبينة مدعى البيع أولى الااذا عين الواقف فبينة الوقف أولى لانه يصير مقضياعليه فلابدمن التعيين كبينة الملك مع بينة العتق اه (قوله فان قضى باحداهماأ ولابطات الأخرى) لان الأولى ترجدت باتصال القضاء بها فلاتنقض بالثانية ونظيره اوكان مع رجل ثو بان أحدهمانجس فتحرى وصلى فى أحدهما مم وقع تحريه على طهارة الآخر

يؤيده ماذ كره الزيلمى فى شرح ما يأتى من مسئلة مالو برهنا على نكاح امن أة من قوله فى تعليل كونها لمن سبقت بينت ه لكونها أقوى يؤيده ماذ كره الزيلمى فى شرح ما يأتى من مسئلة مالو بعيرالما كدة اه فان المرجمة أقوى قبل اتصال القضاء بها فهى متأكدة فينقض القضاء بغيرها لا جيمة اقبله لكن على الزيلمى مسئلة الفتل لانه لماحكم بانه قتل بحكة صار ذلك حكم بانه لم يقتل فى غيرها اذاقة لل شخص واحد فى مكانين لا يتصور وهذا يقتضى انه فى المسائل التى سردها لا ينقض الحكم السابق مطلقا لانه حكم بننى مقابله اذلا يتصور مثلها فى بيع واحد اله بغبن فاحش و بمثل القيمة وكذا فى نظائره كماهوظاهر مم رأيت فى فتاوى شيخ مشايخى شهاب الدين الحلبي فى كتاب الوقف اذا حكم الحالمينة الاولى لا نسمع البينة الاولى لا نسمع البينة الثانية لان الاولى ترجمت باتصال القضاء بهاقال قاضي خان لوأ قامت المرأة البينة الناسم بنهادتهم مم قامت أخرى انه تزوجها فى ذلك اليوم بخراسان لم تقبل اها

وقوله وأشار المؤلف رجه الله الى انهمالوشهد المالشراء ولم يبينا الثمن لم تقبل الح فال الرملى المفهوم من كلامهم فى هذا الموضع وغيره انه فيا يحتاج فيده الى القضاء بلاحاجة الى ذكره تنبه وفى المسوط والمائع المنافق المنافق المنافق والمائع والمائع بنكر ذلك فشهادتهما باطلة واذا أدعى رجل شراء دارفى يد (١١٦) رجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والمائع ينكر ذلك فشهادتهما باطلة

لان الدعوى ان كانت بصفة الشهادة فهيي فاسمدة وان كانت مع تسمية الثمن فالشمود لم يشهدوا عاادعاه المدعى ثم القاضي يحتاج الى القضاء بالعقدو يتعذرعليه القضاء بالعقد اذالم يكن المدن مسمى لانه كالايصح البيع ابتداء بدون تسمية الثن فكذلك لايظهر بالقضاء بدون تسمية النمن ولاعكنه ولوشهدا بسرقية بقرة واختلفافي لونهاقطع بخلاف الذكورة والانوثة والغصب ومنشهدارجل انهاشتري عبد فلان بألف وشهد آخر بألف وخسمائة بطلت الشهادة

أن يقضى بالنمن حيات لم يشهد به الشهود ثم قال فان شهد به المياقرار البائع بالبيع ولم يسميا ثمنا ولم يشهد المقبض الثمن فالشهادة باطلة لان حاجة القاضى الى القضاء بالعقد ولا يتمكن من ذلك اذالم يكن الثمن مسمى وان قالا أقرعند نا انه باعها منه واستوفى الثمن ولم يسميا الثمن فهو جائز لان الحاجة

لاتحوزله الصلاة فيمه لان الاول اتصل بحكم الشرع فلاينتقض بوقوع التحرى فى الآخر (قوله ولو شهدابسرقة بقرة واختلفافي لونها قطع غيلاف الذكورة والانوثة والغصب) وهذاعندا في حنيفة وفالالاقطع فى الوجه ين وقيل الاختلاف في لونين بتشابهان كالسواد والحرة لافي السواد والبياض وقيدل فى جميع الالوان طماان السرقة في السوداء غيرها في البيضاء فلم يتم على كل فعل نصاب الشهادة وصاركالغصب بل أولى لان أمرالحدأهم وصاركالذ كورةوالانوثة ولهان التوفيق ممكن لان التحمل فى الليالى من بعيد واللونان يتشابهان أو يجتمعان فيكون السوادمن جانب وهذا يبصره والبياض من جانب آخر وهـ فدايشاهده بخلاف الغصب لان التحمل فيه بالنهار غالبا على قرب منه والذكورية والانوثة لا يجتمعان في واحد وكذا الوقوف على ذلك بالقرب منده فلا يشتبه أطاق في اللون فشمل جيع الالوان وهوالصحيح كذافى الكافى وقدمنا الاختلاف فيه وفى القنية خلاف غيرما قدمناه عن أبى جعفران هــذا الخــلاف فمااذا اختلفا في صــفتين متضادتين كالسوادوالبياض فاما فى المتقار بتين كااذا شهدأ حدهماعلى الصفرة والآخر على الجرة فانه تقبل لان الصفرة المشبعة تضرب الى الجرة والجرة اذارقت تضرب الى الصفرة وكثيرمن العوام لا يميزون بينهما وكمذا اذا شهدأ حدهما أنهاغبراء والآخرانها بيضاء تقبل بلاخلاف وعلى هنذا الاختلاف بين الامام وصاحبيه لواختلفا فى توب بان قال أحدهم اهروى وقال الآخر مروى وقيد الاختسلاف عماذ كراحترازا عمااذا اختلفا فى الزمان أوالمكان فانها لا تقبل لانهامن قبيل الافعال وأشار بقوله شهدا بسرقة بقرة الى أن المدعى ادعى بقرة مطلقة من غير تقييد بوصف وأمااذا ادعى سرقة بقرة سوداءأو بيضاء لم تقبل اجماعالان المدعى كذب أحدهما وقوله ومن شهدار جلانه اشترى عبد فلان بألف وشهد آخر بألف وخسمائة بطلت الشهادة) لانهمالم يتفقا على عقدواحد والشراء بألف غيرالشراء بألف وخسمائه والمقصود اثبات العقدفاذا اختلف المشهود به تعذر الحركم لقصور الحجة عن كال العدد أطلقه فشمل مااذا كان المدعى بدعى أقل المالين أوأ كثرهما وأشارالي ان المدعى لوكان هو البائع واختلف شاهداه لم تقبل أيضالماذ كرناوذ كرعلاءالدين السمرقندي أن الشهادة تقبل في مسئلة الكتاب لان التوفيق مكن لان الشراء الواحد قديكون بألف ثم بصير بألف وخسمائة بان يشد تريه بألف ثم يزيد دعليه خسمائة فقد انفقاعلى شراءوا حد اه وهو عبي منه فان المسئلة نص محد في الجامع الصغير وقد أجاب فى العناية عن دليله بأنه اذا اشترى بألف ثم زاد خسمائة فلايقال اشترى بألف وخسما تة و لهذا يأخد الشفيع بأصل الثمن اه ولم يزد فى المعراج على قوله وفيه نوع تأمل ونقله عنــه في فتح القدير ولم يبينه نمرأ بت الجامع الصغير فاذاهولم بذكر الامسئلة البيع وكالم السمر قندى فعاقيس عليها وهو الشراء فلذاقال بالقبول فيمه بخلاف مااذا اختلفاف جنس الثمن كالف درهم ومائة دينارفا بهالاتقبل اتفاقا وأشار المؤلف رحمه الله الى انهما لوشهد ابالشراء ولم يبينا الثمن لم تقبل لمافى البزاز ية ادعى محمدودا بسبب الشراءمن فلان ودفع الثمن اليمه وقبض المدعى بالرضافشهدا بانهملكه بالشراء منه لاتقبل الشهادة لانه دعوى الملك بسبب والقاضى أيضالا بدان يقضى بذلك السبب ولم يذكروا النمن ولاقدره ولاوصفه والحم بالشراء بنمن مجهول لايصم قيل المدعى ذكرالتقابض وشهدا

الى القضاء بالملك للدعى دون القضاء بالعقد فقد انتهى حكم العقد باستيفاء الممن ولان الجهالة الماتؤرلانها تفضى الى منازعة ما نعمة من التسليم والتسلم ألا ترى ان مالا يحتاج الى قبضه فجها لته لا تضروه و المصالح عنه بخلاف ما يحتاج الى قبضه وهو المصالح فاذا أقر باستيفاء الثمن فلاحاجة هناالى تسليم الثمن فجها لته لا تمنع القاضى من القضاء بحكم الاقرار

(قوله فكان المقدود البات لسبب) قال فى الفتح لان دغوى السيد المال على عبد ولا تُوج اذلادين له على عبد والا بواسطة دعوى السكتابة في نصرف انكار العبد اليه العلم بأنه لا يتصور له عليه دين الا به فالشهادة ليست الالاثباتها (قوله وهـ فد ورة دعوى العقد فينبغى أن لا تقبل أصلا) أقول جو ابه بأتى قريبا وهو ماذ كره من الجواب عن (١١٧) تعقب صاحب العناية والنهاية وقوله

وصوره في فتح القدير الخ تأمل في هــذا التصوير فان المرادبيان ان دعوى المرتهن الرهن عنزلة الدين ليثبت الافــل وماذ كره ومنالتصو يردعوى الدين مجردة وفي ضمنهااقرار بالرهن فليست ممانحسن فيمه فالذي يظهر تصوير الشارح الزيلعي فتأمل (قوله اعترافامنه) أي من المستأجر (قوله فشمل مااذا ادعت أقل المالين أوأ كثرهماوهوالصحيح) قال فىفتح القدير وهذا مخالف للرواية فان محدا

وكذا الكتابةوالخلع

رحه الله في الجامع قيده بدع وي الا كثر حيث قال جازت الشهادة بألف وهي تدعى ألفا وخسمائة والمفهدوم معتبر رواية و بقوله ذلك أيضايستفاد لروم التفسيل في المدعى شاهد الا كثر كي المدعى شاهد الا كثر كم المدعى شاهد الا كثر كم عول عليه محققو المشايخ فان قول محد وهي تدعى فان قول محد وهي تدعى

على موافقة ومع التقابض لاحاجة الىذكر النمن قلناشهد ابالشراء لاغير والتقابض لايندرج تحت لفظ الشراء لاصر يحاولا دلالة واذاقضي بالشراء لابدله من القضاء بالتمن أيضافي هــنده الصورة والقضاء بالجهوللايتحقق اه (قوله وكذا الكتابة والخلع) يعنى اذا اختاف الشاهدان في مقدار البدل فبهمالم تقبل أطلقهما فشمل مااذا كان المدعى هوالعبدوهوظا هرلان مقصوده هوالعقد ومااذا كان المدعى هوالمولى لان العتق لايشبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات السبب كافي الهداية وقيل ان كان المدعى هوالمولى لاتفيد بينته لان العقدغير لازم فى حق العبد لفكنه من الفسيخ بالتجيز وأطلق الخلع وهومقيد عااذا كانت المرأةهي المدعية للخلع لان مقصودها اثبات السبب دون المال فلايثبت مع آختلافهما فيه كالبيع بخلاف دعوى الدين فان المقصود منه المال وان كان المدعى هو الزوج وقع الطلاق باقرار وفيكون دعوى دبن فيثبث الاقل وهوما انفقاعليه وأشار بالكتابة والخلع الى كل عقد شابههماوهو الصلح عن دم العمد والعتق على مال والرهن فني الصلح لابدأن يكون المدعى هوالقائل وفى الاعتاق لابدمن كون المدعى العبد لان المقصود اثبات العقدوا لحاجة ماسة اليه فان كانت الدعوى من الجانب الآخر فهو بمنزلة دعوى الدين فعاذ كرنا من الوجوه لشبوت العفووا لعتق باعتراف صاحب الحق فبق الدعوى فى الدين فان شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم يقض بشئ عنده وعندهما يقضى بالاقلوان شهدأ حدهما بألفوالآخر بألف وخسمائة يقضى بألف اتفاقا وأماني الرهن فان كان المدعى هوالراهن لمتقبل لانه لاحظ له في الرهن بعدم لزومه في حق المرتهن فعر يت الشهادة عن الدعوى وانكان المرتهن فهو بمنزلة دعوى الدين وصوره الشارح بأن يدعى انهرهنه ألفا وخسمانة وادعى انه قبضه ثم أخذه الراهن فطلب الاسترداد منه فأقام بينة فشهدأ حدهما بألف والآخر بألف وخمائة فانه يثبت أقلهما اه وهـ نـ ه مورة دعوى العقد فينبغي ان لا تقبل أصـ الاولم بذكر صورة دعوى الدبن وصوره فى فتح القدير بأن يقول المرتهن أطالبه بألف وخمها تةلى عليمه على رهن له عندى وظاهر الهداية ان الرهن الماهومن قبيل دعوى الدين وتعقبه فى العناية تبعاللنهاية بأن عقد الرهن بألف غيره بألف وخسماته فيجبان لاتقبل البينة وانكان المدعى هوالمرتهن لانهكذب أحمد شاهديه وأجيب بأن العمقد غير لازم فيحق المرتهن حيث كانله ولاية الردمتي شاء فكانه فى حكم العدم فكان الاعتباراد عوى الدين لان الرهن لا يكون الابدين فتقبل البينة كافي سارً الديون ويثبت الرهن بالانف ضمناوتبعا اه ولم يذكر المؤلف الاجارة لكن أشار بالبيع اليها ولذاقال فى الهداية ان كان ذلك فى أول المدة فهو نظير البيع وان كان بعد مضى المدة والمدعى هو الآجرفهودعوىالدين اه قيدبكون المدعى هوالآجرالاحترازعمااذا كانالمدعي هوالمستأجر فهودعوى العقد بالاجماع لانهمعترف بمال الاجارة فيقضى عليمه بمااعترف به فملا يعتبرانفاق الشاهدين أواختلافهمافيه ولايثبت العقد للاختلاف كذافي فتمح القدير وحاصله ان بعضهم قال ان كان ذلك اعترافامنه بمال الاجارة فيجب مااعترف به ولاحاجة الى الشهو دلانه ان أقر بالا كثرفلاييتي نزاع وان أقر بالاقل فالآجر لا يأخذمنه ببينة سوى ذلك كذافي النهاية وفي بعض الشروح فان كان

الخيفيد تقييد جواب قول أبى حنيفة بالجوازاذا كانت هى المدعية للا كثردونه فان الواوفيه للحال والاحوال شروط فيثبت العقد بانفاقهما ودين أنف اه وفى الشرنبلالية فلت الاان الزيامي رحه الله أشار الى جواب هذا فقال ويستوى في دعوى أقل المالين فى الصحيح لا نفاقه حمافى الاصل وهو العقد فالاختلاف فى التبع لا يوجب خالافيه مائم لا بلد من وجوب المال فيجب الاقل لا تفاقهما عليه ولا يكون بدعوى الاقل تكذيبا للشاهد لجوازان الاقل هو المسمى ثم صار الا كثر بالزيادة

الاختلاف بينأتي يوسف وصاحبيه فعنده يكفي ذلك وعنددهمالا ولماطولبا بالفرق بين هذاو بين الحي اذا ادعىماك عين فيد رجل فشهدا بإنها كانت ملك المدعى أوشهد المدعجيج عيين فيد انسان انه اشتراها من فلان الغائب ولميقم بينةعلى ملك البائع وذواليدينكرماك الباثع فانه يقضى للشترى وانلم ينصوا على إنها ملكه يوم البيع معان كلا من فامانى النكاح فيصح بالفوملك المورث لم يقض لوارثه بلاج الاأن يشهدا علكهأويدهأو يدمستعيره وقتالموت

الشراء والارث يوجب عجدد الملك أشارالى الجواب بقوله بحدف المحالة المحالة فتح القدير انهمااذالم ينصا على ثبوت ملكه حالة الموت والشابت به حجة لابقاء وهوالمحتاج اليه فى الوارث وهوالمحتاج اليه فى الوارث الثابت بالاستصحاب بقاء ملكه لا تجدده والملك فى الشراء مضاف اليه لاالى

الدعوى من المستأجر فه فا دعوى العقد بالاجماع قال في العناية وهوفي معنى الاول لان الدعوى اذا كانت في العقد بطلت الشهادة فيؤخذ المستأجر باعترافه اه وفي جامع الفصولين شهدابرهن ولم يعلما قدر الدين لم يجز اه ولم أرصر بحاحكم الصلح عن المال واعاسكتوا للعلم بهمن الصلح فانه انكان عال عن اقرار كان بيعا وقدع لم حكمه وانكان عنافع كان اجارة وقد علم حكمها ولم يذكروا اختلافهماني الكفالة والحوالة ولايتصور الدعوى بهاالامن الطاأب والظاهر انهامن قبيل دعوى الدين فاذا اختلفاني مقدارالمكفول بهقضي بالاقل ولاتتصورفي الحوالة الامن المحتال وهيكالكفالة (قوله فامافى النكاح فيصح بالف) استحسانا وقالاهي باطلة أيضالانه اختلف فى العقد لان المقصود من الجانبين السبب فاشبه البيع ولابى حنيفة أن المال فى النكاح تابع والاصل فيه الحل والازدواج والملك ولااختلاف فهاهو الاصل فيثبت فاذاوقع الاختلاف فيالبيع يقضى بالاقل لانفاقهما عليمه أطلقه فشمل مااذا ادعت أقل المالين وأكثرهما وهوالصحيح وشمل مااذا كان المدعى الزوج أوالمرأة وهوالاصح كمافي الهداية وقيل الاختلاف فهااذا كانتهى المدعية وفهااذا كان المدعى هو الزوج فالاجماع على عدم قبولها لان مقصودها قديكون المال ومقصوده ليس الاالعقد وصححه فى الفوائد كما فى النهاية (قوله وملك المورث لم يقض لوارثه بلاجر الاان يشهدا بملكه أو يده أويد مستعيره وقت الموت وهذاعندأ بي حنيفة ومحد خـ لافالا بي يوسف هو يقول ان ملك الوارث ملك المورث فصارت الشهادة بالملك المورث شهادة الموارث وهماية ولان ان ملك الوارث متجدد في حق العين حتى بجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثة وبحل للوارث الغني مأكان صدقة على المورث الفقير فلابدمن النقل الاالديكتني بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت الانتقال ضرورة وكذا على قيام يدولان الايدى عند دالموت تنقلب يدراك بواسطة الضمان والامانة تصر مضمونة بالتجهيل فصار بمنزلة الشهادة على قيام ملكه وقت الموت والمراد بالمستعير الامين مستعيرا أومودعا أومستأجرا لان يد دقاعة مقام يد مفاغنى ذلك عن الجروالنقل ولوقال أو يدمن يقوم مقامه لكان أولى ليشمل الامين وغيره كالغاصب والمرتهن فالجران يقول الشاهد مأت وتركها ميراثاله أومايقوم مقامه من اثبات ملكه وقت الموت أواثبات يده أويدمن قام مقامه فاذا أثبت الوارث ان العين كانت لمورثه لايقضى له وهويحل الاختلاف بخلاف الحياذا أثبت ان العين كانته فانه يقضى لهبها اعتبار اللاستصحاب اذالاصل البقاء وكذا اذا أقام الببنة انه اشتراها من فلان فانه يكفى ولا يحتاج الى اثبات ملك البائع وقته لان الشراء موضوع للك بخلاف الموت فانه من بلله ولذالم يصح التمليق بقوله لاوارث ان مات سيدك فانتحر ثماعلم ان القضاء للوارث لابد فيه للشهود من الجركماقدمناه ولابدفيه من بيان سبب الوراثة فاذاشهدوا انهأخوه فلابدفيهمن بيان انهأخوه لابيه وأمهأ ولاحدهما وفى البزازية وكذا اذاشهدوا انه عه أومولا ولم نقبل لان المولى مشترك فان قالا هومولاه أعتقه ولا نعد لم له وارثا غيره فينتذ تقبل وفي الظهير يةادعى انهوارث فلان الميت وأقام شاهدين فشهدا انهوارث فلأن الميت لاوارث لهسواه فان القاضى يسأ لهماعن النسب ولايقضى قبل السؤال ولوأقام المدعى بينة انهوارث فلان وان قاضى بله كذافلان بن فلان قضى بأنه وارثه لاوارث له غيره وأشهدنا على قضائه ولاندرى باى سبب قضى فان القاضى يسأل المدعى عن النسب الذي قضى له القاضى به فان بين قضى له بالميراث لان قضاء القاضى يحمل على الصحة والسدادما أمكن ولاينقض بالشك ولايقضى بالنسب الذي بين المدعى لان هـ ذا القاضى

الممراء مصاف الميدية والمحاوجود اوهوسبب موضوع للك حتى لا يتحقق لولم يوجبه والشراء ثابت بالبينة أماهنا لا ملك البائع لان الشراء آخرهما وجود اوهوسبب موضوع للك حتى لا يتحقق لولم يوجبه والشراء ثابت بالمناد يثبت ان كان له مال فارغ فشبوت ملك الوارث مضاف الى كون المال ملكاللم يتوقت الموت لا الى الموت لا نه ليس سببا موضوع اللك بل عند ديثبت ان كان له مال فارغ فشبوت ملك الوارث مضاف الى كون المال ملكاللم يتوقت الموت لا الى الموت لا نه المال عند الله الموت لا نه الموت

ولوشهدابیدسی منذشهر ردت ولوأفرالمدعی علیه بذلك أوشهد شاهدان انهأفرانهكان فی بدالمدعی دفع الی المدعی

(قولهلا كمايتوهممن كلام المصنف)فيه إن قوله بلاجر يشدمل الجسر من المدعى والشاهد على ان الكلام فىالشهاداتلافىالدعاوى (قوله ومن الشروط قول الشاهد لاوارثله غيره) ظاهره الهشرط لقبول الشهادة والحكم بهاوالمراد أنهشرط لقبوط افيالحال بدليل قوله لاسقاط التاوم والمرادبالتلوم تأخيرا لقضاء مدة حتى يغلب على ظنه انه لاوارثله كماأفاده في متفرقات القضاء عندقوله تركة قسمت بين الورثة أوالغرماءالخ وتمام المسئلة هناك عن شرح أدب القضاءفراجعها

لايدرى ان القاضي الاول هـ ل قضى بذلك النسب أملا اه وفيها من كتاب الدعوى والابن اذا ادعى دارابجهةالوراثة فشهدالشهودانها كانتدارالابيهوقت الموت ولميقولوافى شهادتهم وهوابنه ووارثه قال بعضهم لا تصح هـ نه الشهادة فان محدار حه الله تعالى ذكر في الزيادات وشهدوا أنه ابنه ووار ته قالوا اعاذ كرذلك لازالةوهم الرضاع والاصحان قوله ووارئه وقع اتفاقا ولامعول عليمه فانهذ كرفي الاب والام وهوأ بوه وأمه وجوز الشهادة وان لم يذكر ووارثه فان ادعى انه عم الميت يشترط اصحة الدعوى أن يفسر فيقول عمه لابيه وأمه أولابيه أولامه ويشترط أيضاأن يقول ووارثه واذا أقام البينة لابدالشهود من نسبة الميت والوارث حتى يلتقيا الى أبواحد وكذلك هذا فى الاخوالجد اه وفى البزازية وكذا اذاشهدواانهابن ابنهأ وبنت ابنه لابدأن يقولوا الهوارئه وقيد بالملك لان اثبات شراء المورث لايتوقف على الجدلماني الظهيرية ادعى داراني بدرجل ان أباه اشتراهامن ذى اليدبالف درهم ومات أبوه فحد البائع ذلك صحدعواه وان لميذ كرفى دعواه أن أباهمات وتركها ميراثاله وهوالذي يقال الجرشرط عند أبى حنيفة ومحداصحة الدعوى ثم القاضي يسأل البينة فاذا أقام البينة على ذلك وقالو الانعلم له وارثاغيره يقضى القاضى بالبينة ويأمرا لمدعى أن ينقدالثمن ولوكانت الدار في يدرجل آخر غيرالبائع لا بدمن الجر لصحةالدعوى اه وبهظهران الجرشرط صحةالدعوى لاكايتوهممن كلام المصنف من انه شرط القضاء بالبينة فقط ومن شرط قبول الشهادة بالميراث أن بدرك الشاهد الميت ولذاقال فى البزازية شهدا ان فلان بن فلان مات وترك هذه الداوميراثا ولم يدركا الميت فشهادتهما باطلة لانهما شهدا علك لم يعاينا سببه ولارأياه في يدالمدعى كذافي البزازية ومن الشروط قول الشاهـ دلاوارث له غـيره وفي البزازية ويشترط ذكر لاوارث لهغيره لاسقاط التلوم عن القاضى وقوله لاأعلم لهوار ثاغيره عندنا بمنزلة ولاوارث له غديره ولوقال لاوارث له غيره بارض كذا تقبل عنده خلافا لهما اه ولايشترط ذكراسم الميت حتى لوشهدوا انهجده أبوأ بيه ووارثه ولم يسم الميت تقبل بدون ذكرا اسم الميت وفى الاقضية شهدا بانه جدالميت وقضى لهبه ثم جاءآ خر وادعى انه أبو الميت وبرهن فالثاني أحق بالميراث شهدا أنه أخو الميت وقضى لهبه تمشهدهدان لآخر على انه أبن الميت أيضالا يبطل القضاء الاول بل يضمنان للثاني ماأخل الاولمن الميراث كذافى البزازية (قوله ولوشهدابيد جي منذشهرردت) وعن أبي يوسف انها تقبل لان اليدمقصودة كالملك ولوشهدوا انهاماكه تقبل فكداهداوصار كالوشهدوابالاخذ من المدعى ووجهالظاهر وهوقو لهماان الشبهادةقامت بمجهول لان اليندمنقضية وهي متنوعة الىملك وأمانة وضمان فتعذرا لقضاءباعادة المجهول بخلاف الملك لانه معلوم غير مختلف وبخلاف الاخذلانه معلوم وحكمه معلوم وهووجوب الرد وقولهمنا نشهر ليس بقياء فان الخالاف ثابت فيالم يذكره فالهذكر الامام التمرناشي لوشهدوا لحي ان العدين كان في يده لم تقبل لان اليدمحتملة يدغصب أو يدملك فان كانت يد غصب عن ذى اليدلانجب اعادته وان كانت يدملك تجب فلاتجب بالشك كذا فى الهاية وجامع الفصولين (قوله ولوأقر المدعى عليه بذلك أوشهدشاهدان انه أقرانه كان في بدالمدعى دفع الى المدعى) لان الاقرار معلوم فتصح الشهادة به وجهالة المقر به لاتمنع صحة الاقرار وفى البزازية الآصل في باب الشهادةان الشهادة بالملك المنقضي مقبولة لاباليد المنقضية لان الملك لايتنوع واليد تتنوع باحتمال انهكان له فاشتراه منه اه قيد بالاقرار باليد مقصودالانه لوأقر له بهاضمنالم تدفع آليه كماسيأتي فى الاقرار واعاقال دفع اليهدون أن يقول انه اقرار بالملك له لانه لو برهن على انه ملكه فانه يقبل لما في جامع الفصولين أخذعينامن يدآخر وقال انى أخف تهمن يده لانهكان ملكي وبرهن على ذلك تقبل لانه وانكان ذايد بحكم الحال اكنهلاأقر بقبضه منه فقدأ قران ذااليد فى الحقيقة هو الخارج ولوأقر المدعى

عليه انى أخذته من المدعى لا نه كان ملكى فلو كذبه المدعى فى الأخذمنه لا يؤمر بالتسليم الى المدعى لا نه ردا قراره و برهن على ذى اليد ولوصد قه يؤمر بتسليمه الى المدعى فيصدير المدعى ذا يدفيحاف أو يبرهن الآخر اه وقيد بكونه أقرائه كان بيده لا نه لوأ قرائه كان بيدالمد عى نفيرحق ففيه اختلاف قيل هوا قرارله باليد و به يفتى وقيسل لا الا ان يقرانه كان بيده بحق كذا فى جامع الفصولين وقيد بالا قرار بكونه فى بدالمدعى لا نه لوادى عقارا فأقرالمد عى عليه انه بيده لم تقبل حتى يبرهن المدعى أو يعلم القاضى بخلاف المنقول وسياتى فى الدعوى ان شاء الله تعالى والله أعلم

وباب الشهادة على الشهادة

لا يخنى حسن تأخيرشهادة الفروع عن الاصول (قوله تقبل فيالا يسقط بالشبهة) أي يقبل أداء الفروع في حق لا تسقطه الشبهة استحسانا اشدة الحاجة المهااذ شاهد الاصل قديد عن أداء الشهادة لبعض العوارض فلولم تجز الشهادة على شهادته أدى الى اتواء الحقوق ولهذا جوز ناالشهادة على الشهادة وان كثرت الاان فيهاشبهة من حيث البدلية أومن حيث ان فيهاز يادة الاحتمال وقد أمكن الاحتراز عنه بجنس الشهود فلاتقبل فما يندرئ بالشبهات كالحدود والقصاص أطلقه فشمل الوقف وهو الصحيح احياءله وصوناعن اندراسه وشمل التقرير وهومصرحبه فى الاجناس وقضاء القاضي وكتابه كمافي الخانية ومافى المبسوط من ان الشاهدين لوشهداعلى شهادة شاهدين ان قاضي بلدة كذاحد فلانافي قذف تقبل حتى تردشهادة فلان لاير دنقضاعلى قولنا لانقبل فى الحدودفان المشهود بهفعل القاضي وهو مايست مع الشبهات والمراد بالشهادة بالحدالشهادة بوقوع أسبابها الموجبة لها معان في الحيط لا تقبل هذه الشهادة وشمل النسب كافى خزانة المفتين وفى القنية أشهد القاضي شهودا الى حكمت لفلان على فلان بكذافهو اشهاد باطل لاعبرة به والحضور شرط اه وفي يتيمة الدهر وكتبت الى الحسن بن زياد اذا أشهدالقاضي على قضائه الشاهدين اللذين شهدا في تلك الحادثة هل يصح اشهاده اياهما فقال نعم كنه ينفصل عن القبول في الحكم اه (قوله ان شهدر جلان على شهادة شاهدين) أى كل من الشاهدين فعلى كل أصل شاهدان سواء كاناهما أوغيرهما وقال الشافعي لا يجوز الاالار بع على كل أصل اثنان لان كل شاهدين قاءً ان مقام واحد فصارًا كالمرأتين ولناقول على رضي الله عنه لا يجوز على شهادة رجل الاشهادة رجلين ولان نقل شهادة الاصل من الحقوق فهمالوشهد ابحق ثمشهد ابحق آخر فتقبل وقوله رجلان وقع انفاقا لانه يجوزأن يشهدعليها رجل وامرأ تان لتمام النصاب وكذالا يشترط أن يكون المشهود على شهادته رجلا لان الرأة أيضاأن تشهدعلى شهادتها رجلين أورجلا وامرأتين ويشترط أن يشهدعلى شهادة كل امرأة نصاب الشهادة كذاذ كرالشارح وقد توهم المقدسي في الحاوى انه قيداحترازي فقال ولاتقبل شهادة النساءعلى الشهادة اه وهو غلط أطلق الرجلين فشمل شهادة الابن على شهادة الاب فانهاجائزة وعلى قضائه لا يجوز كذافي الخلاصة وصحح في خزانة المفتين وفى البرازية الجوازعلى قضائه أيضا وفى كافى الحاكم وان شهد كافران على شهادة مسلمين لكافرعلى كافر بحق لمتجز وكذالوشهد كافران على قضاء قاض الكافر أولمسلم على كافر ولوشهد مسلمان على شهادة كافرجازت الشهادة اه (قوله لاشهادة واحد على شهادة واحد) أى لا تفسل أطلق في الواحد الثانى فشمل المرأة لماقدمناه انهلا بدمن نصاب الشهادة على شهادتها والمرادمن الواحد الاول ماكان أفل من نصاب الشهادة فلذاقال فى الخزالة ولوأن عشرة نسوة شهدن على شهادة واحد أوعلى شهادة اص أنين أوعلى شهادة اص أة لايقبل الحاكم ذلك حتى يشهد معهن رجل اه وأشار الى انه لوشهد النصاب على شهادة واحدام يقض فاوشهد عشرة على شهادة واحد تقبل واكن لا يقضى حتى يشهد شاهد آخر

وابالشهادة على الشهادة على تقبل تقبل في الشهادة الشبهة ان شهدرجلان على شهادة شاهدين لاشهادة واحد على شهادة واحد

رباب الشهادة على الشهادة \*
الشهادة \*
(قوله وشمل التقرير الخ) الظاهر انه التعزير الله المصرح به في الاجناس

لان الثابت بشهادتهم شهادة واحد كذافي الخزامة وفى البزازية معزيالي الاصل شهداعلى رجل وأحدهماني شهادة فرع عن آخرتم شهدهذا بعد نقل شهادة الاصل على شهادة نفسه لا تقبل لاداله الى أن يتبت بشهادة واحد ثلاثةأر باع الحق وانه خلاف وضع الشهادة ولوشهدوا حدعلي شهادة نفسه وآخران على شهادة غير ديم على (قوله والاشهادأن يقول اشهد على شهادتى انى أشهد ان فلاناأ قرعندى بكذا) لان الفرع كالنائب عنه فلابدمن التحميل والتوكيل ولابدأن يشهد عند القاضى لينقله الى بجلس القاضي ولم يذكرا لمؤلف بعدقوله أفرعندى بكذا وأشهدني على نفسه لائه ايس بشرط لانمن سمع اقرار غيره حل له الشهادة وان لم بقل له اشه محكاقد مناه وانحاقالوا الفرع كالنائب ولم يجعلوه نائبا لماقدمناه من ان لهأن يقضى بشهادة أصل وفرعين عن أصل آخر ولوكان الفرع نائبا حقيقة لماجاز الجعبين الاصل والخاف كذافى النهاية وقديقال انهفرع عمن تعذر حضوره لاعن الاصل الحاضر فلايضرا لجملوجعل نائبا حقيقة اذهوجم بين أصل وفرع أصل آخر قيد بقوله اشهد لانه لولم بقلله اشهدام يسدعه أن يشهد على شهادته وان سمعهامنه لماقدمناه وقيد بقوله على شهادتي لانه اوقال اشهدعلى بذلك لمتجزله الشهادة لانه لفظ يحتمل لاحتمال أن يكون الاشهاد على نفس الحق المشهوديه فيكونأم ابالكذب وقيدبعلي لانهلوقال بشهادتي لتجزله لاحتمال أن يكون أمرا بان بشهدمثل شهادته بالكذب وقيد بالشهادة على الشهادة لان الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وان لم يشهدهما القاضي عليه وذكرفي الخلاصة اختلافا بين أى حنيفة وأبي يوسف فها اذاسمهاه في غيرمجلس القضاء *فجوزه أبوحنيفة وهوالاقيس ومنعهأبو يوسف وهوالاحوط اه وأشار بعدماشتراط قبولهالىان* سكوت الفرع عند تحميله يكني الكن لوقال لاأقبل قال فى القنية ينبغي أن لا يصير شاهدا حتى لوشهد بعدذلك لاتقبل اه وفي الحاوى القدسي ولاينبغي أن يشهدا اشاهدعلى شهادة من ليس بعدل عنده اه (قوله وأداء الفرع أن يقول أشهد أن فلانا أشهدنى على شهادته ان فلانا أفرعندى بكذاوقال لى اشهد على شهادتى بكذا ) لانه لابد من شهادته وذكره في شهادة الاصل وذكر التعميل وهو الاوسط وفيه خس شينات ولهالفظ أطول من هذافيه عان شينات وأقصر منه أربع شينات بذكر أمرنى فلان أن أشهد باسقاط أشهدنى وأقصر من الكلمافيه شينان بان يقول أشهدعلى شهادة فلان بكذا ذكره محمد فىالسيرالكبير وهواختيارالفقيه الىالليث وأبىج فروشمس الائمة السرخسي وهواسهل وأيسر وأفصر وروىانأ باجعفركان يخالفه فيه عاماء عصره فاخرج لهمالروايةمن السيرفا نقادوا اليهوقوله فلان تمثيل والافلا بدمن بيان شاهد الاصل لمافي الصغرى شهو دالفرع بجب أن يذكر واأسهاء الاصول وأسماءآباتهم وأجدادهم حتى لوقالا نشهدان رجلين نعرفهماأ شهدا ناعلى شهادتهما انهما يشهدان بكذا وقالالانسميهماأولانعرف أسماءهمالم تقبل لانهما يحملا مجازفة لاعن معرفة اه والله أعلم (قوله ولا شهادة للفرع الابموت أصله أوم ضه أوسفره ) لان جوازها عند الحاجة واعاتمس عند يجز الإصل و مهذه الاشياء يتحقق المجزبه وانمااعتبرنا السفرلان المجز بعد المسافة ومدة السفر بعيدة حكماحتي أدير عليهاعدة من الاحكام فكذاسبيل هذا الحيكم وعن أبي يوسف ان كان في مكان لوغدال أداء الشهادة لايستطيع أن يبيت في أهله صح الاشهاد احياء لحقوق الناس قالوا الاول أحسن وهوظاهر الرواية كمافي السراجية وعليه الفتوى وعن محمدانه يجوزكيفما كانحتى روى عنه انه اذا كان الأصل في زاوية المسجد فشهد الفرع على شهادته في زاوية أخرى من ذلك المسجد تقبل شهادتهم ودلكارم المصنف ان السلطان والامير لايجوزا شهادهما فى البلد وهي فى القنية وظاهر كلامه الحصر فى الثلاثة وليس كذلك

والاشهادأن قول اشهه علىشهادنى انىأشهدأن فلاناأ فرعندى بكذاوأداء الفرع أن يقول اشهدأن فلاىاأشهدنى علىشهادته أن فلاناأ قرعنده وقاللي اشهد علىشهادتي بكذا ولاشهادة للفرع الابموت أصدله أومهضه أوسيفره (قوله قيد بقوله اشهد لانه لولم يقلله اشهد لم يسعه أن يشهدالخ) قال الرملي وفي السراج الوهاج نقلاعن النهاية أنهلنة أعله فمااذا سمعه في غير مجلس القضاء أمالوسمع فى مجلس القضاء شاهدايشهدجازله أنيشهد علىشهادته اه (قوله فيا اذاسمعاه) أىالشاهدان سمعا القاضي وفى البزازية سمعا من الحاكم يقول حكمت لهذا على هذا بكذا ثم نصب حاكم آخر لهما أنيشهدا بهعليه انسمعاه منه فيالمصروهوالاحوط والذيعليه علمالهدى ٧ والمتأخرون انكلام العالم والعادل مقبول وكالرم الظالم والجاهل لاالاالجاهل العادل انأحسن التفسير يقبل والاف الرولا خفاءان علمقضاة بلادنا ليس بشبهة فضلاعن الحجة الافى كتاب القاضى للضرورة

(قوله علم الهدى) هو
 الامام الماتريدى اله منه

(قوله وظاهر قوله أوسفره انه يجوز بمجرد سفر الاصلال) في كونه ظاهر كلامه ذلك نظر حيث كانت العلة المجز والالزم أن يكون المرض الذي لا يتعادر معه الحضور عذرا (١٢٢) وليس كذلك فالمتبادر غيبة مدة السفر ولذا أتى في الحداية برديفه فقال أو يغيبوا

مسيرة الانة أيام ولياليها فصاعدا (قوله فاله يجوز لان العدل لايتهم بمثله) مذكور وعبارة الهداية وكذا اذاشهد شاهدان فعدل أحدهما الآخر يجوز فعدل أحدهما الآخر يجوز فيسه منفعة من حيث القضاء بشهاد ته ولحك لايتهم في شهادة نفسه وان قوله مقبول في نفسه وان ردتشهادة

فان عداله الفروع صح والاعداوا

صاحبه فالد تهمة انتهت وقوله غاية الامرائي غاية مايرد انهمتهم بسببان في تعديله منفعة له من قوله على موجب مايشه به قلنا العدل لايتهم بمثل المشاف فانه مناها ماذكرت من الشبهة فقسه فانها تتضمن القضاء فقسه فانها تتضمن القضاء مع عدالتد ذلك مانعا مع عدالتد ذلك مانعا كذا مانحون فيه والا ملخصا من النهاية والقتح ملخصا من النهاية والقتح

فقدصرح فى القنية بان الاصلادا كانت امرأة مخدرة يجوزا شهادها على شهادتها وهي التي لاتخالط الرجال ولوخ جتالقناء حاجة أوللحمام اه وفي السراج الوهاج اذاكان شاهدالاصل محبوسافي المصر فأشهدعلى شهادته هدل بحوز للفرع أن يشهدعلى شهادته واذاشهدعند القاضى هدل يحكم بهاقال ف الذخيرة اختلف فيهمشا يجزرما نناقال بعضهم انكان محبوسا في سجن هذا القاضي لا يجوز لان القاضي يخرجه من سجنه حتى يشهدون ثم يعيد والى السجن وان كان في سجن الوالى ولا يمكنه الحروج الشهادة يجوزاه وأطاق في التهذيب جوازها يحبس الاصل وقيد شهادة الفرع أي عند القاضي لان وقت التعمل لايشترطلهأن يكون بالاصول عندرلمانى خزانة المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لميكن بالاصول عدرحتي لوحل بهم العدرمن مرض أوسفرأ وموت يشهد الفروع اه وأطلق في مرضه وقيد فى الهداية بان لايستطيع الحضور الى مجلس القاضى وفى شرح المجمع للصنف المرض الذي لايتعذرمعه الخضور لايكون عدرااه وظاهر قولهأ وسفر دانه بجوز عجر دسفر الاصل بان يجاوز بيوتمصره قاصدا ثلاثة أيام ولياليهاوان لم يسافر ثلاثا وظاهر كالام المشايخ انه لا بدمن غيبة الاصل ثلاثة أيام ولياليها كماً فصحره في الخانية (قوله فان عدالهم الفروع صح) أى قبل تعديلهم لانهم من أهله وفي الصغرى وهو ظاهر الرواية وهوالصحيح لان الفرع نائب ناقل عبارة الاصل الى مجلس القاضي فبالنقل ينتهى حكم النيابة فيصيرا جنبيا فيصبح تعديله اه والمرادان الفروع معروفون بالعدالة عندالقاضي فعدلوا الاصول واناغ يعرفهم بهافلا بدمن تعديلهم وتعديل أصوطم وأشار المؤلف رحماللة تعالى الحان أحدالشاهدين لوعدل صاحبه وهومعروف بالعدالة عند دالقاضى فانه يجوز لان العدل لايتهم بمثله واختار وقى الهداية ونقل فيه قولين في النهاية والحاصل كافي الخانية ان القاضي ان عرف الاصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهم وانعرفأحدهمادون الآخرسأل عمن لميعرفه واذاشهدالفروع علىشهادة أصلفردت شهادته لفسق الاصل لاتقبل شهادة أحدهما بعدذلك اه (قوله والاعدلوا) أى ان لم يعدهم الفروع ولم يعرفهم القاضي بالمدالة سأل عنهم وهذا عندأبي يوسف وقال محدلا تقبل لانه لاشهادة الابالعدالة فاذالم يعرفوها لمينقلوا الشهادة فلاتقبل ولابي بوسف ان الواجب عليهم النقل دون التعديل لانه قديخفي عليهم واذانقاوا يتعرف القاضى العدالة كمااذا حضروابانفسهم وشهدوا كذلك في الهداية والمكافى وظاهر داند يحوز للفرع التحمل والاداء وانليعرف عدالة الاصل وفى خزانة المفتين الفرع اذالم يعرف الاصل بعدالة ولاغ مرها فهومسي في الشهادة على شهادته بتركه الاحتياط اه وقالوا الاساءة أخش من الكراهة وقوله والاصادق بصور الاولى أن يسكتوا وهو المرادهما كما أفصح به في الهداية الثانية أن يقول الفروع للقاصى بعد السؤال لا غبرك فعسله في الخانية على الخلاف بين الشيخين فقو لهمالانخبرك عنرلة قولهمالانعرف الاصل أعدل أملاوذ كرالخصاف ان عدم القبول جواب ظاهر الرواية كماذ كره القاضي الامام على السنعدى في شرح أدب القاضي وذكر الحلواني ان القاضي يقبل شهادتهما ويسأل عن الاصل وهوا اصحيح لان الاصل بقي مستورا ووجه المشهور ان قولهمالا تخبرك جرح للاصول واستشهد الخصاف فقال ألاترى انهمالوشهدا عندالقاضي على شهادة رجل وقالاللقاضي أنانتهمه في الشهادة لم يقبل القاضي شهادته إعلى شهادته فكذا اذاقال النخبرك ووجه رواية أبي يوسف ان هذا يحتمل أن يكون جوحا ويحتمل أن يكون يوقفا فلا يثبت الجرح بالشك

وبه ظهران الضمير ليس عائد اللعدل كاتوهمه بعضهم (قوله الاساءة أفحش من الكراهة) أقول هكذاذ كره فى شرحه على المنار ولكن الذي رأيته فى التقرير شرح أصول البزدوى والتحقيق شرح الاخسيكنى وغيرهما ان الاساء قدون الكراهة ولعل مم ادمن قال دون الكراسة ادمها التحريمية ومن قال أفش أراد بها التنزيمية (قوله أى الاشهاد بان قالوا الخ) هكذا فسرالزيا هى كلام المصنف قال فى الدررا قول قدوقعت العبارة فى الهداية وشروحه وسائر المعتبرات هكذا وان أنكر شهود الاصل الشهادة موافقة لما فى السائل ولا يخفى على أحدم غايرة الاشهاد الشهادة في يصح تفسيرها به ولعل منشأ غلطه قولهم لان التحميل لم يثبت التعارض فان معنى التحميل هو الاشهاد وخفى عليه ان التحميل لا يثبت أيضا اذا أنكر أصل الشهادة بلغمن انكار الاشهاد لانه كناية وهى أبلغ من التصريح اه وفى الشرنبلالية قال الفاضل المرحوم جوى زاده أقول لم يرد الزيلمي تفسير لفظ الشهادة بالاشهاد بل أرادان مدار بطلان شهادة الفرع (١٣٣) على انكار الاصل للاشهاد حتى يبطل

ولوقال لى شهادة على هذة الحادثة لحكن لم أشهد والمذكور فى المتن تصور المسئلة فى صورة من صورتى انكار الاشهادة وهى صورة انكار الشهادة رأسا اذلاشك فى فوات الاشهاد فى هـنه الصورة الصورة السهادة

الاشهاد فی هـنده الصورة وتبطل شهادة الفروع بانكار الاصل الشهادة ولو شهدا عـلى شهادة رجاين على فلانة بنت فلان الفلانية بالفوقالا أخبرانا أنهما يعرفانها في آبامرأة وقالا لاندرى أهى هـنده أم لا وقيـل للدعى هات شاهدين انها فلانة

أيضاوانه ليس المراد بما في المتن حصر البطلان بصورة المكار الشهادة ولم يخف عليه ان التحميل لا يثبت أيضامع انكار أصل الشهادة وانحا يكون خافيا عليه لو توهم عدم بطلان شهادة الفرع حين تندو حاشاه عن ذلك واذ قد عرفت ان

كذا فىالفتاوى الصغرى الثالثة أن يقول الفرع للقاضى انانتهمه فى الشهادة فان القاضى لا يقبله كذا فى الخانية وهو ماقدمناه من شاهد الخصاف (قهله وتبطل شهادة الفروع بانكار الاصل الشهادة) أي الاشهاد بانقالوالم نشهدهم على شهادتنا فمآتواوغابوا ثمشهد الفروع لم تقب للان التحميل لم يثبت للتعارض بين الخبرين وهوشرط قيد بالانكار لانهم لوسئاوا فسكتوا لم ببطل الاشهاد كذاف الخلاصة وفيهامعزوا الىالجامع الكبير اذاشهداعلى شهادة رجلين انه أعتق عبده ولم يقض بشهادتهما حتى حضرالاصلان ونهيا الفروع عن الشهادة صح النهى عندعامة المشايخ وقال بعضهم لايصح والاول أظهر اه وأشارا لمؤلف رجه الله تعالى الى أن المروى عنمه اذا أنكر الرواية بطلت الرواية كذا في الخلاصة وهي مسئلة الاصول واستشكل في فتج القدير عمل المشايخ بالمسائل التي أنكرها أبو يوسف على مجدحين عرض عليه الجامع الصغير وقدمناه فى الصلاة وذكرنا دفى شرح المنار وفى الخلاصة لونهاه عن الرواية وسعه الرواية عنه اه فعلى هـ فايفرق بين الشهادة والرواية على قول العامة ومما يبطل إلاشهاد خووج الاصلعن أهلية الشهادة لمانى خزانة المفتين واذاخرس الاصلان أوفسقا أوعميا وارتدا أوجنا لم تجزشهادة الفروع اه وممايبطله أيضاحضورالاصل قبل القضاء قال في الخانية ولوان فروعاشهد واعلى شبهادة الاصول ثم حضرالاصول قبل القضاء لايقضى بشهادة الفروع اه وظاهرقوله لايقضى دونان يقول بطل الاشهاد ان الاصول لوغابو ابعه ذلك قضى بشهادتهم وذكر فى كتاب القاضى الى القاضى اذا كتب المدعى كتابا ثم حضر بلد المكتوب اليه قبل أن يقضى المكتوب اليه بكتابه لايقضي بكتابه كما لوحضر شاهد الاصل اه وفى اليتمية سئل الخجندي عن قاض قضى لرجل بملك الارض بشهادة الفروع ثم جاءالا صول هل يبطل الفروع فقال هذا مختلف بين أصحابنا غن قال ان القضاء يقع بشهادة الاصول يبطل ومن قال القضاء يقع بشهادة الفروع لا يبطل اه وهذا الاختلاف عجيب فان القضاء كيف ببطل بحضورهم فألظاهر عدمه (قوله ولوشهه إعلى شهادة رجلين على فلانة بنت فلان الفلانية بألف وقالا أخبرانا أنهما يعرفانها فجا آبامرأة فقالا لاندرى أهي هده أم لاقيل للدعى هات شاهدين انها فلانة) لان الشهادة على المعرفة بالنسبة قد تحققت والمدعى يدعى الحق على الحاضرة فلعلها غيرها فلابدمن تعريفها بتلك النسبة نظير هذا اذا تحملوا الشهادة ببيع محدودبذ كرحدودهاوشهدواعلى المشترى لابدمن آخرين يشهدان على ان المحدودبها فى بدالمدعى عليه وكذا ان أنكر المدعى عليه ان الحدود المذكورة في الشهادة حدود ما في يديه وأشار المؤلف رحه الله تعالى بقوله على فلانة الى آخره الى أنه يشترط في الاشهاد الاعلام باقصى ما يمكن ولذا قال في الخانية رجل أشهدر جلاعلى شهادته فانكان الذى له المال والذى عليه المال حاضر بن عند الاشهاد بقوله

البطلان بع صورة انكار الشهادة رأساو صورة الاقرار بهاوا نكار الاسهاد تحققت ان كون التركيب أبلغ في الانكار غيرم اد اه ماقاله الفاضل وصورة انكار الشهادة ماقاله في الجوهرة وان أنكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة الفروع بان قالوا ليس لناشهادة في هذه الحادثة وغالوا أومانوا ثم جاء الفروع يشهدون على شهادتهم في هذه الحادثة وقالوا لم نشهد الفروع على شهادتنا فان شهادة الفروع لم تقبل لان التحميل لم يثبت وهو شرط اه (قوله صح النهى عندعامة المشايخ) يعنى فاوغاب الاصول ليس لهم أن يشهدوا على شهادتهم لان الاشهاد قد بطل بنه يهم فلا ينافى ماسياتى انه اذا حضر الاصول قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع فلا يقال لاحاجة الى النهى هذا تأمل (قوله وظاهر قوله لا يقضى الخ) على هذا ما كان ينبغى عده الحضور من مبطلات الاشهاد

أشهدان فلان بن فلان هـ ندا أفرعندى ان لفلان بن فلان هذاعليه ألف درهم كان الاشهاد صحيحا وان كاناغائبين أو أحدهم احاضر والآخر غائب أوميت بنبغي له ان ينسب الغائب منهما أو الميت منهما الى أبيه وجده وقبيلته ومايعرف به لان مجلس الاشهاد بمنزلة مجلس القضاء فكايشترط في أداء الشهادة الاعلام باقصى الامكان يشترط في الاشهاد اه وفي البزازية وفي طلاق شيخ الاسلام أقران عليه الفلان ابن فلان الفلاني كذافاء رجل بهذا الاسم وادعاه وقال أردت به رجلا آخرمسمي بذلك صدق قضاء ولايقضى عليم بالمال اه وفى وصايا الخانية قال المريض لرجل على ألف درهم يعطى المالكاه للورثة ولايوقف يئ ولو قال لحمد على ألف درهم دين ولايعرف عمديوقف مقدار الدين اه وفي المصباح فلان وفلانة بدون ألف ولام كناية عن الاناسى وبهما كناية عن المهائم يقال ركبت الفلانة وحلبت الفلانة (قوله وكذا كتاب القاضى الى الفاضى) لانه في معنى الشهادة على الشهادة الاان القاضى لكالديانته ووفور ولايته ينفرد بالنقل ولم يذكر المؤلف رجه اللة أهالى جواب المدعى عليمه ولا يدمنه فانه انقال است أنافلان بن فلان الفلاني كان البيان على المدعى وانه أقرائه فلان بن فلان وادعى الاشتراك فى الاسم والنسبكان البيان على المدعى عليه ولذاقال فى الخانية القاضى اذا كتب كتاباوكتب فى كتابه اسم المدعى عليه ونسبه على وجه الكال فقال المدعى عليه است أنافلان بن فلان الفلانى والقاضى المكتوب اليه لايعرفه يقول القاضى للدعى أقم البينة انه فلان بن فلان فان قال المدعى عليه أنافلان بن فلان بن فلان وفي هذا الحي أوالفخذ أو في هذه الحارة أوفي هذه البلدة رجل غيرى مهذا الاسم بقولله الفاضي أثبت ذلك فان أثبت ذلك تندفع عنه الخصومة كما لوعلم القاضي بمشارك له فى الاسم والنسب لان عال وجود الشريك فى الاسم والنسب لايتعين هو للكتاب وان لم يثبت ذلك يكون خصا وان أقام المدعى البينة انه كان باسمه ونسبه رجل آخر ومات ذلك لايقب لقوله لانه لاحق له في اثبات حياة ذلك الميت وان كان يعلم ما قاله المدعى عليه فان كان يعلم عوت ذلك الرجل بعد ماريخ الكتاب لايقبل كتاب القاضى وان كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان لايدرى وقت موتذلك الرجل اه (قوله وان قالافيهما التممية لم يجزحني بنسباها الى فدها) لان التعريف لا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة الى بني تميم لانهـم قوم لا يحصون و يحصـل بالنسبة الى الفخدلانهـاخاصة وفسر في المداية الفخذ بالقبيلة الخاصة وفي الشرح بالجدالأعلى وفي المصباح الفخذ بالكسر وبالسكون للتخفيف دون القبيلة وفوق البطن وقيل دون البطن وفوق الفصيلة وهومذ كرلانه بمعنى النفر والفيخذ من الأعضاء مؤنثة والجمع فيها أفخاذ اه وفي المصباح الفخذ آخر القبائل أولهما الشعب ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ وقال في غيره الفصيلة بعد الفخذ فالشعب بفتح الشين يجمع القبائل والقبائل تجمع العمائر والعمارة بكسرالعين تجمع البطون والبطن يجمع الاخاذ والفخذ يجمع الفصائل وفي القاموس الفخذ ككتف مابين الورك والساق وحي الرجل آذا كان من أقرب عشيرته اه وذكر الزمخشري ان العرب على ستطبقات شعب وقبيلة وعمارة وبطن ونفذ وفصيلة فضرشعب وكذار بيعة ومذحج وحير وسميت شعو بالان القبائل تتشعب منها وكنانة قبيلة وقريش عمارة وقصى بطن وهاشم فذ والعباس فصيلة فعلى هدا الايجوز الاكتفاء بالفخد مالم ينسمها الى الفصيلة لانها دونها ولذا قال الله تعالى وفصيلته التي تؤويه ومنهم من ذكر بعد الفصيلة العشيرة وتمامه في فصل الكفاء قمن النكاح والحاصل ان التعريف بالاشارة الى الحاضر وفي الغائب لابدمن ذكرالاسم والنسب والنسبة الى الابلاتكفي عنه والامام ومحمد ولابدمن ذكرالجدخلافا للثاني فان لم ينسب ألى الجدونسبه الى الفخذ الاب الأعلى كتمميى و بخارى لا يكنى وان الى الحرفة

وكذا كتاب الفاضي الى القاضي الى القاضي ولو قالا فيهـما التمهية لم يجزحني بنسباها الى فخذها

(قولهوالصحيح ان النسبة الخ) سيأتى رده (قوله وهل يشترط شهادة الزائد على العداين في أنها فلانة الخ) قال الرملي قال الطرابلسي للشاهد أن يشهدوفاقا لان في لفظ فىمعين الحكام ولوعرفها رجلان وقالا نشهدأنها فلانة بنت فلان حل (170)

الشهادة من التأكيب ماليس فى لفظ الخبر لانه عين بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ الخدير اعما يجوز عنددأي حنيفة لوأخبر جاعة لايكن واطؤهم على الكذب وعندهما لوأخيره عدلان انها فلانة بنت فلان بن فلان يحلله الشــهادة اه فانظـر ما بينسه و بين ماهنا من المخالفة وقدام فيشرح فوله ولهأن يشهد بماسمع أورأى عسن الفثاري الصغرى مايوافق ماذكره

ومن أقر أنه شهد زورا يشهرولايعزر

هنافتأمل والذي يظهران مافي معين الحكام هو المعتبر لماذ كره من العلة نأمل (قوله وفي خزانة المفتين الخ) قال في الفتح ولايخني ان ليس المقصود من التعدريف أن ينسب الىأن يعرفه القاضي لانه قدلايعرفه ولونسبه الى ماتة جد والى صناعته ومحلته بل ليثبت بذلك الاختصاص وبزول الاش\_تراك فانه قامايتفق اثنان في اسمهما واسم أبهما وجدهماأ وصناعتهما ولفهدما فاذكرعن

لاالى القبيلة والحدلايكني عندالامام وعندهما انكان معر وفابالصناعة يكني وان نسبهاالى زوجها يكني والمقصود الاعلام ولوكتب الى فلان بن فلان الفلانى على فلان السندى عبد فلان بن فلان الفلاني كني انفاقا لأنهذ كرعام التعريف ولوذ كراسم المولى واسم أبيه لاغير ذكر السرخسى انة لايكني وذكرشيخ الاسلام أنهيكني وبه يفتى لحصول التعريف بذكرثلائة العبدوالمولى وأبوه وان ذ كراسم العبد والمولى ان نسب الى قبيلة الخاص لايكفي على ماذ كره السرخسي ويكفي على ماذكره شيخ الاسلام لوجوه ثلاثة وانام يذكر قبيلته الخاص لايكفي وانذكراسم العبدومولاه ونسب العبد الىمولاه ذكرشيخ الاسلام أنه يكفي وبه أفنى الصدر لانه وجد ثلاثة أشياء وشرط الحاكم فى المختصر للتعريف ثلاثة أشياء الاسم والنسبة الى الابوالنسبة الى الجدأ والفخذ أوالصناعة والصحيح ان النسبة الى الجدلابدمنه وان كان معروفا بالاسم الجردمشهورا كشهرة الامامأ بي حنيفة يكني ولاحاجة الى ذكرالابوالجدوف الداركدار الخلافة وانمشهورة لابدمن ذكرالحدودعنده وعندهم اهي كالرجل ولوكني بلاتسمية لم تقبل الااذا كان مشهورا كالامام ولوكتب ين ابن فلان الى فلان لم يجز الاان اشتهركان أبى ليلى ولوكتب الى أبى فلان لم يجز لان الجزء ينسب الى السكل لا العكس كذافى البزازية ممقال ويشترط نظروجهها فىالتعريف وانأرادذ كرحليتها يترك موضم الحلية حتى يكون القاضى هوالذى يكتب الحلية أوعلى الكاتب لانهان حلاها الكاتب لايجد القاضي بدامن أن ينظر اليها فيكون فيه نظررجاين وفياذ كرنا نظررجل واحد فكان أرلى وهل يشترط شهادة الزائد على عدلين فى انها فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لابدمن شهادة جاعة على انها فلانة بنت فلان وقالا شهادة عدلين تكنى وعليه الفتوى لانه أيسر اه وهوظاهر الاقوله ان النسبة الى الفخذ لا تكنى عن الجد فغي الهداية ثمالتعريف وانكان يتم بذكرا لجدعندا أبي حنيفة ومحمد خلافالا بي يوسف على ظاهر الرواية فذكر الفخذيقوم مقام الجد لانه اسم الجدالاعلى فنزل منزلة الجدالادنى اه وكذا تمثيله فى البزاز ية الفخذ بتم ي غير صحيح لماعامته آنفا وفى خزانة المفتين ولوذ كرلقبه واسم ابيه قيل يكفي والصحيح الهلايكني فاذاقضي قاض بدونذ كرالجدينفذ وفى فتاوى قاضيخان وانحصل التعر يف باسمه واسمأ بيه ولقب الابحتاج الى ذكرالجد وان كان لا يحصل الابذكر الجدلايكني والمدينة والقريةوالكورة ليست بسبب للتعريف ولانفع المعرفة بالاضافة اليها وان دامت فاذا كان الرجل يعرف باسمه واسمأ بيه وجده لايحتاج الى اللقب وان كان لا يحصل الابذ كراللقب بان كان يشاركه في المصرغير دفى ذلك الاسم واللقب كافى أحيد بن عمد فهذالا يقع التعريف بهلأن فىذلك المصر يشاركه غيره فالحاصل ان المعتبر انماهو حاصل المعرفة وارتفاع الاشتراك اه وفي ايضاح الاصلاح وفى المجمد كرالصناعة بمنزلة الفخد لأنهم ضيعوا أنسابهم (قوله ومن أقرأ نه شهدز ورا يشهرولايعزر ) أى لايضرب وقالايضرب ويحبس لأن عمررضي الله تعالى عنه ضرب شاهد الزور أربعين سوطاوسخم وجهه ولأن هنده كبيرة يتعدى ضررهاالى العباد وليس فيهاحد مقدر فيعزروله أنشر يحاكان يشهره ولايضربه ولان الانزجار يحصل بالتشهير فيكتفي بهوالضربوان كان مبالغة فىالزجوولكنه يقعمانعاعن الرجوع فوجب التخفيف نظرا الىهذاالوجه وحديث عمررضي اللهعنه مجول على السياسة بدلالة التبليخ الى الار بعين والتسخيم وفي السراجية الفتوى على قوله ورجح في فتح القدير قوطما وقال الدالحق أطلق من أقر فشمل الرجل والمرأة قال في كافي الحاكم والرجال قاضيخان من أمه لولم يعرف مع ذكرالجــد لا يكتني لذلك الاوجــه منه ما نقل في الفصول من أن شرط التمريف ذكر ثلاثة أشياء غــــــ

انهم اختلفوافي اللقب مع الاسم هل هما واحدأ ولا

(قوله وقيد بافراره الخ) قال الرملى الذي يقتضيه التحقيق ماسيأتى انه يحكم به فى كل ما يثيقن به كذبه تأمل (قوله وزاد شيخ الاسلام الخ) قال الرملى قد جوزوا الشهادة (٢٦) بالموتلن سمع من ثقة موته اذا أخبره به فكيف يحكم به معه وقديقال

والنساء فى شهادة الزورسواء وقيد باقرار ولا نه لا يحكم به الاباقراره وزاد شيخ الاسلام ان يشهد بموت واحدفيجيءحيا كذافي فتح القدير وظاهره انهيشهرأ يضافيه وخرج مااذاردت سهادته لشمته أولخالفته بين الشهادة والدعوى أو بين شهادتين فانه لايعزر لانالاندرى من هوال كاذب منهم المشهود لهأوالشاهدان أوأحدهما وقديكذب المدعى لينسب الشاهد الى الكذب ولايمكن اثباته بالبينة لانهمن بابالنف والبينة حجة الاثبات في اقراره على نفسه في قبل اقراره و يجب عليه موجبه من الضمان أوالتعزير ذ كره الشارح وبه علم انه لا يمن اثبات الزور بالبينة وفي كافي الحاكم ومن التهاتران يشهدا ان هذا الشئلم يكن لفلان فهذا عالايقب لوكذالوشهدا انهلم بكن لفلان على فلان دين ومن سهدان هذا لم يكن فقد شهد بالباطل والحاكم يعلم الكاذب اه وظاهره انه من قبيل الزور فيعزر فعلى هذا يعزر باقراردأو بتيقن كذبه وانمالميذ كوالؤلف امالندرته وامالانه لامحيص لهان يقول كذبت أوطننت ذلك أوسمعت ذلك فشهدت وهما بمعنى كذبت لاقراره بالشهادة بغير علم فجعل كأنه قال ذلك كذا فىالبناية وجعلف ايضاح الاصلاح نظيرمه ئلةظهور دحيا بعدالشهادة بموته أوقتله مااذا شهدوا برؤية الهلال فضى ثلاثون يوما وليس ف السهاء علة ولم يروا الهلال والزور في اللغة الكذب كافي المصباح وفى القاموس الزور بالضم الكذب والشرك بالله تعالى وأعياد الهود والنصاري والرئيس ومجلس الغناء ومايعبدمن دون الله تعالى والقوةوهذه وفاق بين لغة العرب والفرس ونهر يصب ف دجلة والرأى والعقل والباطل الى آخره وذ كرالقاضي في تفسير قوله تعالى والذين لا يشهدون الزور لا يقيمون الشهادة الباطلة أولا يحضرون محاضرال كذب فان مشاهدة الباطل شركة فيه اه وعند الفقهاء الشهادة الباطلة عمدا وفى فتح القدرير ولوقال غلطت أوظننت ذلك قيلهما بمعنى كذبت لاقراره بالشهادة بغير علم اه و يخالفه ماذ كره الشارح فانه جعلهما كنسيت فلاتعزير وهو الظاهر والتشهير في اللغة من شهره بالتشديد رفعه على الناس كمافي القاموس أوأبرزه كمافي المصباح وعند الفقهاء كمافي الهداية مانقل عن شريح اله كان يبعث الى سوقه ان كان سوقيا والى قومه ان كان غيرسوقى بعد العصر أجمع ما كانوااو يقول ان شر بحايقر أحكم السلام ويقول اناوجه ناهـ نـ اشاهد الزور فاحذروه وحــ نـروه الناس اه و بعثمه مع أعوانه أعممن أن يكون ماشيا أورا كبا ولوعلى بقرة كما يفعل الآن وأما التسخيم فقال فى المصباح السيخام وزان غراب سواد القدر وسيخم الرجل وجهه سوده بالسيخام وسيخم الله وجهه كناية عن المقت والغضب اله وقدمنا فى دليلهما ان عمر رضى الله عنده سخم وجهه وان الامام حله على السياسة وهو تأويل شمس الأئمة وأوله شيخ الاسلام بالتخجيل بالتفضيح والتشهير فان الخبجل يسمى سوادا مجازا قال اللة نعالى واذا بشرأ حدهم بالاني ظل وجهه مسودا كذا في البناية وظاهر كالامهمأ نالقاضى أن يسخم وجهه اذار آهسياسة وفى فتح القدير معزياالى المغنى ولايسخم وجهه بالخاء والحاءوا بمافسرقوله لايعزر بلايضرب لان التشهير تعزير والحاصل الانفاق على تعزيره غيرانها كتغى بتشهير حاله فى الاسواق وقد يكون ذلك أشدمن ضربه خفية وهماأ ضافاالى ذلك الضرب كافى فتح القدر وأطاق فى تشهيره فشمل الاحوال كالهاوقيده الامام الحاكم أبو محد الكاتب بان لايعلم رجوعه بأى سببكان فهوعلى الاختلاف أماان رجع تائبا نادمالم يعزواجاعا وان رجع مصراعلي ما كان فاله يعزر اجماعا أى يضربوذ كرشمس الأ تمة ان التشهير قو لهما أيضافهما يقولان بالتشهير والضرب والحبس والسكل مفوض الحرأى القاضى واختلوافي قبول شهادته اذاناب قالوا انكان

لماجزم بالشهادة بالموت وظهرحياقطع بكذبه فكان ينبعى ان لا يجزم بل يقول أخـبرني فــلان أو بسمعتمن الناس أواشتهر عندى ذلك ونحوه فغيمثل ذلك ينسغى أن لايحكم به فلايشهر ولا يعزر تأمل (قوله و بهعماله لايمكن اثبات الزور بالبينة الخ) قال الرملي قال في فصول العمادى شهدا انلفلان على هـذا الرجـل أأف درههم فقضى القياضي بشهادتهما وأمر المدعى عليه بدفع المال وهو الالف الى المدعى ممأقام المدعى عليه البينة على اليراءة فأن الشاهدين يضمنان والمدعى عليه بالخيار في تضمين المدعى أوالشاهدين لانهما حققا عليه ايجاب المال في الحال فاذا أقام البينة على البراءة فقددظهر كذبهما فصارا ضامندين فغرما اه وظاهره أن الشاهدد يكون شاهدزور الاأن يحمل ظهور الكذب بالنسيبة الى المال لاالى التمزير والله تعالى أعـــلم ذكرهااغزى (قولهوظاهر كالرمهـم ان القاضي أن يسيخم وجهده اذارآه

سياسة)قدم فى كتاب الحدود ان القاضى ليس له الحريم بالسياسة بل الحريم الله عنه يدل على ماذ كرد فى كتاب الحدود قاله بعض الفضلاء

فاسقاتقبل لانالحاملله عليهافسقه فانتاب وظهر صلاحه تقبل لزوال الفسق وانكان عدلا أومستورا لاتقبال أبدا وعن أبي يوسف قبوطا وبه يفتى واختلفوا في مقدار مدة تو بته والصحيح التفويضالى رأى القاضى اه والله أعلم

﴿باب الرجوع عن الشهادة ﴾

منآسبته لشهادة الزورظاهرة وهوان الرجوع لايكوين غالباالالتقدمهاعمدا أوخطأ وترجم لهبالباب مخالفاللهداية المترجم بكتاب اذليس لهأ بواب متعددة وهووان كان رفعاللشهادة احكنه داخل تحتها كدخول النواقض فى الطهارة والكلام فيه في مواضع الاول في معناه لغة قال في المصباح رجيع من سفره وعن الامر يرجع رجوعاور جعا ورجبي ومرجعا قال ابن السكيت هونقيض الذهاب اه الثانى في معناه اصطلاحا فهو نفي ما أثبت مكذا في المحيط والثالث في ركنه وهو قول الشاهدرجعت عما شهدتبه أوشهدت بزور فياشهدت به أوكذبت في شهادتي فلوا نكرهالم يكن رجوعا كافي خزانة المفتين الرابع فىشرطه مجلس القاضى فلايصح الرجوع فى غير دوفائدته عدم قبول البينة على رجوعه وعدم استحلافه اذاأ نكركم اسيأتى الخامس في صفته قال في العناية انه أمر مشروع مرغوب فيه ديانة لان فيه خلاصامن عقاب الكبيرة اه وذكر الشارح أن شهادة الزور وكتمان الشهادة بالحق سواء فاذا شهدبز ورعمدا أوخطأ وجبت عليه التوبة وهي لاتصح الاعندالحا كمولا يمنعه عنها الاستحياء من المخلوقين وفيه تدارك ماأتلف بالزور اه السادس فى حكمه وهوشيآ نأحدهما يرجع الى ماله والآخو الى نفسم فالاول وجوب الضمان ويحتاج الى بيان ثلاثة سببه وشرائطه ومقدداره فسببه اتلاف المال أوالنفس بهافان وقعت اتلافاا نعقدت سببالوجوب الضمان والافلاتنز يلاللسبب منزلة المباشرة وسيأتى بيانه مفصلا وشرطه كونه بعدالقضاء ومجلس القضاء وكون المتلف بهاعينا فلاضمان لورجع عن منفعة كالنكاح بعدالدخول ومنفعة دارشهدا على المؤجر للستأجر باجارتها باقل من أجرمثلها ثمرجعا وان يكون الأتلاف بغيرعوض لانه بعوض اتلاف صورة لامعنى وقدرالواجب على قدرالا تلاف لانه السبب والحسكم يتقدر بقدرالعلة وأماما يرجع الى نفسه فنوعان وجوب الحد في شهادة الزناسواء كان قبسل القضاءأ وبعده للقذف منهم ولو بعد الامضاءرجا كإن أوجلد اخلافالزفر في الرجم ووجوب الضمان وهوالديةعليهم انرجعوا بعدالرجم لابعدالجلد وانماتمنه والثاني وجوبالتعز برعليه سوى شهادة الزناان تعمدالشهادة بالزور فظهر عندالقاضي باقراره كذافي البدائع فلاضمان لوأتلفا حقامن الحقوق كالعفوعن القصاص لوشهدابه مرجعاأ والرجعة أواسليم الشفعة أوآسقاط خيارمن الخيارات كذافي النتف ولافرق في وجوب التعزير بين كونه قبل القضاء أو بعده وفي فتح القدير ولا يخلوعن نظرلان الرجوع ظاهرفي انهتو بةعن تعمد الزوران تعمده والتهور والعجلة ان كان أخطأ فيهولا نعزير على النوبة ولاعن ذنب ارتفع بها وليس في- وحدمقدر اه قلت ان روعه قديكون لقصداتلاف الحق ولجوازكون المشهود عليه غره بمال لالماذكره ولكنه خاص بماقبل القضاء وأما بعده فقد يظن بجهله الهانلاف على المشهودله مع اله اتلاف لماله بالغرامة (قوله ولايصح الرجوع الاعند القاضى) لانه فسخ للشهادة فيختص عايختص به الشهادة من مجاس القاضي ولان الرجوع تو بة وهي على حسب الجنابة فالسر بالسر والاعلان بالاعلان أطلقه فشمل القاضي المشهود عنده وغيره فاذالم يصحالرجوع عندغيرالقاضي ولوشرطيا كمافي فتح القديروادعي المشهود عليه رجوعهما وأراد بمينهمالا يحلفان وكذالا نقبل ينته عليهمالا بهادعي رجوعا باطلاحتي اوأقام بينة الهرجع عند قاضي كذاوضمنه المال تقبل لان السبب صحيح ولوأ قرعند دالقاضي انه رجع عندغ يرالقاضي فانه صيح

﴿باب الرجوع عن الشهادة ولايصح الرجوع الاعند القاضي

(قوله واختلفوا فيمقدار مدة تو بته) تقدم قبيل قوله والاقلف نقـــ لاعن الخلاصة لوكان عدلافشهد بزور ممتاب فشهد تقبل من غيرمدة تأمل

﴿باب الرجوع، الشهادة

(قـوله وترجم له بالباب مخالفا للهداية) أقـول يوجــد في بعض النسخ النرجية بالكتاب موافقا للهداية ووجهه انتحتمه أبوابا متعددة لكن المصنف ذكر بعضها وان لم يصرح بالباب أوالفصل وترك بعضا كماسيذ كره المــؤلف وشأن المتــون الاختصار ولذا ترجم في التتارخانيــة بالكتاب وذكرنحنمه سمنةعشر فصلاساقها على نسق وبه الدفع ماوجــه به كلام المدنف مشديرابه الى الاعتراض على الحداية (قـوله التعزيز) المراد بالتعز يرالتشهير

بهاوبعده لم ينقض وضمنا ماأتلفاه للشهودعليه اذا قبض المدعى المال

(قوله لان الرجوع لايصح ولايصير موجبا للضمان الاباتصال القضاءيه) قال فى الفتح وزادجاعة في صحة الرجوع أن يحكم القاضي برجوعهماو يضمنهماالمأل واليهأشارالمسنف ونقل هاذا عن شيخ الاسالام واستبعد بعض من المحققين توقف صحة الرجوع على القضاءبالرجوعأو بالضمان وترك بعضالتأخرين من مصنفى الفتاوى هذا القيد وذ كرانه انماتركه تعويلا على هذا الاستبعاد (قوله وشمل مااذاشهدا بطلاقها الى آخر القولة) مقدم عن محله وحقه أن يكتب في آخر المقولة الآنيئة وقدرأ يتمه في بعض النسخ كذلك (قوله مرأيت بعددلك فى فتح القديرالخ) وهكذا قال في البزازية مرجع الى قولهماوعليم استقر الملذهب اه ومثله في التتارخانية برمن المحبط فانه نقل عنهان أباحنيفة كان قول كذا وساق التفصيل ثم قال ثمرجع عن هـذا القـول وقال لايصح رجوعـه في حق غــيره على كل حال وهو

وانأقر برجوع باطل لانه يجعل انشاء للحال وفى خزانة المفتين اذار جعاعن شهادتهما وأشهد اعال على أنفسهما لاجل الرجوع ثم جداذاك فشهدعا بهم الشهو دبالمال من قبل الرجوع والضمان لانقبل اذانصادقا عندالقاضي أنالاقرار بهذا السبب فالقاضي لايلزمه ماالضمان وفي المحمط ولوادعي رجوعهماعندالقاضي ولمبدع القضاء بالرجوع والضمان لاتسمع منه البينة ولايحلف عليه لان الرجوع لايصح ولايصير موجبالاضمان الاباتصال القضاء به كالشهادة اه (قوله فان رجعا قبل حكمه لم يفض بها) لان الحق انماينبت بالقضاء والقاضى لايقضى بكارم متناقض وقدمناانه يعزر قبل الحمكم أيضا أطلقه فشمل مالورجعاعن بعضها كالوشهدا بدارو بنائهاأ وباتان وولدهاتم رجعافي البناء والولد لميقض بالاصل كمافي جامع الفصولين معللا بأن الشاهد فسق نفسه وشهادة الفاسق تردو في منمة المفتي شهداعلى رجل فإيقض بشهادتهما حتى شهدرجلان عليهما انهمار جعاعن تلك الشهادة فانكان اللذان أخبراعنه مأبالرجوع يعرفه ماالقاضي ويعد لهماوقف الامرولم ينفذشها دتهماشهدا انه سرق منهدائم قالاغلطناأ ووهمنا بلسرق من هذالم يقض بهاأصلالانهماأ قرا بالغفلة شهد الرجل ثمزا دافيها قبل القضاء بهاأ وبعده وقالاأ وهمناان كاناعدلين غيرمتهمين قبل ذلك منهما اه وشمل مااذاشهدا بطلاقها ثم تزوجت فرجع أحدهمالم يفرق بينها وبين زوجها واختلفوا فيمااذا تزوجها أحدهما ثمرجع فني الكافى للحاكم ان الشَّم عي لم يفرق بينهما و به كان يأخذاً بوحنيفة وقال محمد لا يصدق على أبطال شـهادته الاولى واـكنه يصدق في حق نفسه فانكان تزوجها فرق بينهما ورجع أبو يوسف الى هـذا القول بعدذلك اه وقدأ فادقوله لم ينقضان المشهودله وعليه يعملان بمقتضاه وان علماان الشهود زور فاوشهدا عليه بالطلاق الثلاث وقضى به ثمر جعاوالزوج يعلم انهما كاذبان لم يسعه ان يقربها كذا فى الكافى للحاكم وقيد بالرجو علانه لوظهران الشاهد عبدأ ومحدود فى قذف يبطل القضاء وبرد المال الى المقضى له كذافى كافي الحاكم (قوله و بعده لاينقض) أى ان رجعا بعد الحكم لم ينقض القضاء لان آخر كلامهم يناقض أوله فلاينقض الحسكم بالتناقض ولانه في الدلالة على الصدق مثل الاول وقد ترجيح الاول بانصال القضاء به أطلقه فشمل مااذا كان الشاهد وقت الرجو عمثل ماشهد في العدالة أودونه أوأفضل وهكذالم بقيدفى أكثرا لكتب متوناوشر وحاوفتاوى وفخزانة المفتين معزيالى المحيط انكان الرجو ع بعد القضاء ينظر الى حال الراجع فانكان حاله عند الرجوع أفضل من حاله وقت الشهادة في العدالة صحر جوعه في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه التعزيرو بنقض القضاء ويردالمال على الشهودعليه وانكان حاله عند الرجوع مثل حاله عند الشهادة في العدالة أودونه وجب عليه التعزيرولاينقض القضاء ولاير دالمشهو دبه على المشهود عليه ولايجب الضمان على الشاهد اه وهوغير صحيح عن أهل المذهب لخالفته مانقاوه من وجوب الضمان على الشاهد اذارجع بعد الحكم وفى هذا التفصيل عدم تضمينه مطلقا مع انه في نقله مناقض لانه قال أول الباب بالضمان مو أفقا للذهب ثم كشفت الحيط للامام رضى الدين السرخسي الموجود في ديار نافوجه ته وافق الجاعة من غير نفصيل فهووان احتملأن يكون في المحيط البرهاني الكن القول به لا يصح عن المذهب فانهم نقاوا عدم الضمان عن الشافي ثمراً يت بعد ذلك في فتح القديران هـ ذاقول أبي حنيفة الاول وهوقول شيخه حاد ثمرجع عنمه الىانه لاينقض القضاء ولايردالمال على المقضى عليه على كل حال ثمرا يته فى الكافى الحاكم الشهيد (قوله وضمناما أتلفاه للشهو دعليه اذا قبض المدعى المال) لان التسبب على وجه التعدى سبب الضمان كحافر البتر وقدوجه سبب الاتلاف تعدياوقد تعدنر ايجاب الضمان على المباشر وهوالقاضى لأنه كالملجأ الى القضاء وفي ايجابه صرف الناس عن تقلده وتعلد استيفاؤه من المدعى (قوله وصاحب المجمع وأصحاب الفتاوى في اطلاقهم) كذا في النسخة وهي عبارة غير محررة لان صاحب المجمع قال في شرحه هذا اذا قبض المدى المدعى المالدي المناوعين الفتاوى الم يقيدوا (قوله وفي الخلاصة انه قول أبي حنيفة الآخر) أقول عبارة الخلاصة هكذا الشاهدان اذارجعاعن شهاد تهما رجوع المعتبر ايعني عند القاضى لا يبطل القضاء لكن ضمنا المال الذي شهدابه وهذا قوله الآخر وهو قولمها وعليه الفتوى سواء قبض المقضى له المال الذي قضى له أولم يقبض انتهت فقوله وهو قوله الآخر ايس نصافى رجوعه الى الاطلاق والالأخره والذي يظهر لى انه أراد بقوله الآخر الضمان بالرجوع مطلقاأى سواء كان الشاهد الحالة الاولى العدالة أولا فيكون اشارة المام ما تقدم الكلام فيه في القولة السابقة يقر بهما في الفتح حيث قال. واعلم ان الشافعية اختلفوا في هذه المسئلة والصحيح عند الامام والعراقيين وغيره مان الشهود وهو عين قول أبي والمراقب الشهود وهو عين قول أبي حنيفة الاول اذا كان عاله ما وقل الرجوع مثله وقت الاداء اه وفي الولوا لجية ثم اذا صح الرجوع الامام عن التقييد بالقبض الذي شهداله به وهو قو لهما وقول أبي حنيفة الآخر اه فهذه الهبارة تويد ماقلنا ولوسلم انه أراد رجوع الامام عن التقييد بالقبض فن قول الوصح الميش على خلافه أصحاب المتون وغيرهم كالهداية والمختار والوقاية (١٣٩) والخرر والاصلاح والكمز والمنتقى فنقول لوصح الميش على خلافه أصحاب المتون وغيرهم كالهداية والمختار والوقاية (١٣٩) والغرو والاصلاح والكمز والمنتقى فنقول لوصح الميش على خلافه أصور وغيرهم كالهداية والمتاروة والموسط انه أراد رجوع الامام عن التقييد والمنتقى فنقول لوصح الميش على خلافه أصور وغيرهم كالهداية والمختار والوقاية (١٣٩) والغرر والاصلاح والكمز والمنتق

ومواهب الرجن فمكاهم قيدوابالقبض وجزميه صاحب المجسمع كاقدمناه والحدادى فىالجوهرة ولوصح نقهل الرجوع لذكره شراح الحداية فانهم فتصرواعلى شرحماذ كره الماتن ونقاوا القولالآخر من غيرترجيح ولاذكر رجوع وأنت على علم بان ماأ ثبته أرباب المتون في متونهم مختار لهم لان المتون موضوعة لنقــل المذهب ومماهو مقرر مشتهران مافى المتون مقدم على مافى الشروح وما فىالشروج مقدم على مافى الفتاوى

لان الحكم ماض فاعتبر التسبب وفي المحيط رجع الشاهدان في المرض وعليهما دين الصحة وما نابدئ بدين الصحة لانماوجب عليه ما بالرجوع فى المرض دين المريض لانه وجب باقر ارهما فى المرض اه وانماقيد بالقبض لان الانلاف به يتحقق ولانه لاماثلة بين أخذاله ين والزام الدين وقد تبع المصنف صاحب الهداية في تقييده تبعالا رمام السرخسى وصاحب المجمع وأصحاب الفتاوى في اطلاقهم فقد صرحف الخلاصة والبزازية وخزانة المفتين بالضمان بعد القضاء قبض المدعى المال أولاقا اواوعليه الفتوى وفى الخلاصة انه قول أبى حنيفة الآخر وهوقو لهما اه وظاهره ان اشتراط القبض مرجوع عنه وفرق في المحيط بين العمين والدين فقال شهد ابعين ثم رجعا ضمنا قيمتها قبضها المشهو دله أم لا لأنّ ضهان الرجوع ضهان اتلاف وضهان الاتلاف مقدر بالمشلل ان كان المشهود به مثليا و بالقيمة ان لم يكن مثايا وانكان المشهودبه دينافرجع الشهودقبل قبضه لايضمنون وان قبضه المشهودله ثمرجعاضمنا لانهما أوجباعليه دينا فيجب في ذمتهما مدلك ولايستوفي منهما الابعد قبض المشهود به تحقيقا للعادلة اه وهذاقول شيخ الاسلام وشمل أيضاقولهما تلفاد خرالذمى وخنزيره لكن فى كانى الحاكم واذاشهه الذميان لذمى عمال أوخر أوخنزير فقضى القاضى بذلك ثم رجعاضمنا المال وقيمة الخنزير ولايضمنان الخر ولاقيمته فى قول أبي يوسف ويضمنان قيمة الخرفى قول محمد ولولم يسلم الشاهدان وأسلم المشهود عليه ثمرجعاعن الشهادة ضمناقيمة الخنزير ولم يضمنا قيمة الخراه ثم اعلم ان تضمين الشاهد لمينحصرفي رجوعه لمافي تلقيح المحبوبي المعبرعنه نارة بفروق الكرابيسي شمهد شاهدان على رجل ان فلانا أقرضه ألف درهم وقضى القاضى مهاشم أقام المقضى عليه بينة على الدفع قبل القضاء

( ۱۷۷ - (البحرالرائق) - سابع ) فكيف لا يقدم ما في المترو وعلى ما في الفتاوى وحينة في المناوى وحينة في المناوى في متن التنوير و يعدل عماعليه المتون (قوله ثم اعلم ان تضمين الشاهدائي) جعل الذلك أصلا العلامة ابن الشحنة في السان الحكام حيث قال دقيقة في الجاب الضهان على الشاهدين الشاهدان متى ماذكوا شيأهو لازم القضاء ثم نبين بحلاف ما قالا لا يضمنان شيأ حتى ان مولى الموالاة اذامات وادعى وجل ميرا ثه بسبب الموالاة فشهد شاهدان ان هذا الرجل مولى هذا الذي أسل والاه وعاقده وانه وارثه لا وارثاغيره فقضى له القاضى عيرا نه فاستهلكه وهوم عسرثم ان وجلا آخرا قام البينة انه كان نقض الولاء الاولولي في الثنافي وانه توفى وهذا الثانى مولاه ووارثه لاوارث له غيره فالقاضى عيرا نه فاستهلك يقضى بالميراث اللثاني في كون الثانى بالخياران شاء ضمن الشاهدين الاولين وان شاء ضمن المشهد وله الساهدين الاولين في كون الثانى بالخياران شاء ضمن الشاهدين الاولين وان شاء ضمن المشهد واباصل يقضى بالميراث فالمنافز و بيان ذلك في مسئلة الولاء قولهماهو وارثه لاوارث له غيره أمر لا بدمنه للقضاء له بالميراث فانهم اذاشهد واباصل الولاء ولم يقول اله وارثه فالقاضى لا يقضى له بالميراث والمائد وهي امرأته لان قولهمامات وهي امرأته ويادة على الميراث الميان القاضى بقضى له بالميراث فصار وجوده في النادة والعدم عنزلة ولوانعدمت هنده الزيادة المهائد المنافذ الميان القاضى بقضى له بالميراث فصار وجوده في الزيادة والعدم عنزلة ولوانعدمت هنده الزيادة المهائد قالها كانت امرأته فان القاضى بقضى له بالميراث فصار وجوده في الريادة والعدم عنزلة ولوانعدمت هنده الزيادة المحالة المنافذة الميان لا يجب

يأمرالقاضى بردالالف اليه ولايضمن الشهود ولوشهدوا ان له عليه ألف درهم وقضى القاضى بذلك وأخدالااف نمأفام المقضى عليه البينة على البراءة قبل القضاء يضمن الشهود ووجه الفرق ان في الوجه الاول لم يظهر كذبهم لجوازانه أقرضه ثمأ برأه وفى الوجه الثاني ظهر كذبهم لانهم شهدوا عليه بالالف فالحال وقد تبيين كذبهم فصار وامتلفين عليه ألاترى انهلوقال امرأته طالق ان كان لفلان عليه شئ فشهدالشهود الهأفرضه ألفايحكم بالمال ولايحكم بالوقوع ولوشهدا انعليه ألفاحكم بالمال والوقوع جيعاتبين بهذا ان الشهادة على الاقراض ايستشهادة على قيام الحق للحال والشهادة بالدين مطلقا شهادة على الحق في الحال اه فقد علم تضمينهما بظهور كذبهمامن غير رجوع فتضمينهما اذا تيقن كذبهما بالاولى ولذاقال في ناخيص الجامع في باب بطلان الشهادة أخذ الدية تم جاء المشهود بقتله حيا ضمن الولى القبض ظلما ولايرجع الدامة بدله أوالشاهد للرجاء كره ويرجع عما أخذالولى للك ذلك وكذالواقتص اكن لابرجع عنده اذليس للدم مالية تملك بخلاف المدبر ولهذافي عتقه يضمن الشاهدوالمكره وفي العفولا ولوشهدعلي الاقرارأ والشهادة ضمن الولى لمامردون الشاهد لانه لميظهر كذبه اذلاننافي يخلاف الاول ولهذالوثبت الأبراء ضمن شاهدالدين دون الاقراض ولوقال انكان له على حنث في الاول دون الثانى كما و وجد المشهود بنكاحها اما والشاهد عبد اأومجاود افي قذف اه وبهذاعامت ان فرع الكرابيسي منقول فى التلخيص واندفع الايراد على القول بالتضمين اذاظهركذبه بمالووجد المشهود بنكاحها اماأوأختا فانهظهر الكذب ولاضمان وشمل أيضاما أتلغاه العقار فيضمنه الشاهد برجوعه كافى خزانة المفتين فهو وانكان لايضمن بالغصب عندهما خلافا لمحمد يضمن بالاتلاف وهـ ندامنه وفي جامع صدر الدين ادعى عبدا في يدهما ـ كا وقضى به فادعاه آخ وقضى له وادعاه آخر وقضى له عمر جعو اضمن كل فريق لمن شهدعليه قال محد ولايشبه الوصية يعني لايضمن للورثة لاتحادالمقضى عليه بخلاف الملك ٧ دليله وجدشه ودالاول عبداير دعليه في الملك دون الوصية وتمامه فيه وشملكل المشهودبه أوبعضه فلذاقال فيجامع الفصولين عند محدشهداله بدار وحكمله م قالالاندرى لن البناء فاني لاأضمنهما قيمة البناء للشهود عليه كانهما قالا قد شككنا في شهادتنا ولوقالاليس البناء للمدعى أضمنهما قيمة البناء وعن أبي بوسف شهداله بدار فقالاقبل الحكم اعاشهدنابالعرصةأ قبل شهادتهماعلى ذلك ولم بكن هندارجوعا ولوقالاه بعدالحكم أضمنهما قيمة البناء اه شماعلان الضمان عنهما يسقط باشياء الاول ضمنهما نصف المهر ثمأقر بهرده البهما الثاني ضمنهماقيمة العبد ممأقر بالاعتاقرده الثالث ضمنهماقيمة العين موهبها المشهودله للشهودعليه ردهااليهما الرابع رجع الواهب في هبته بقضاء بعدماضمن الشاهدين ردالضمان الخامس ورثه المقضى عليهر دالضمان بخلاف مالوا شتراه الكل من العتابية وشمل قوله أيضاما أتلفاه جيع الابواب الاان المصنفذ كربعضها وفاته البعض فذكرالدين والنكاح والبيع والطلاق والعتاق والقصاص وشهودالفرع والمزكى وشاهد البميين وسنشر حكل واحدمنها وقدفآته الهية والاراء والاستيفاء والتأجيل والحدوالنسب والولاء والكتابة والتدبير وأمومة الولد والاقالة والوكالة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة والشفعة والميراث والوصية والوديعة والعارية أماا لهبة فني الحيط شهدوا انه وهب عبده من فلان وقبضه ثمرجعابعد القضاء ضمناقيمة العبد وحق الرجوع لا يمنع التضمين فان ضمنهما القيمة لميرجع فبهالوصول العوض ولايرجع الشاهدان فيها ولوكآن أبيض العينيوم شهدا بالحبة عرجعا والبياض زائل ضمناقيمته أبيض لاعتبار القيمة يوم القضاء اه وأما الابراء والتأجيل ففي الحيط شهدا انه أبرأه عن الدين أوأجله سنة أوا وفاه فقضى به ثمر جعاضمنا ولوشهدا انه

عليهماشئ لانهما شهدا بنكاحكان ولم يظهر كذبهـما فىذلك ئمذكر مسئلةالفروق

الكتابة التدبير والاستيلاد وكانهرجمهالله تعالىنسي فإيذكر شبامن أحكام النسب والولاءمستقلا بل ذكر الثـلائة فقط ولعله ا كتفاء بما تضمنته من الولاء والنسبوف الولوالجية ولوادعى رجل الهابن رجل والاب يجحدوأ قام البينة اله ابنهولدعلى فراشه فقضى بذلك وأثبت نسبه تمرجعوا فـــلا ضمان عليهـــم سنواء رجعوا فيحالحياة الاب أو بعدوفاته أمافى حال حياة الاب فلانهمالم يشهداعلى الاببالمال واعماشهداعليه فان رجع أحدهما ضمن

الآتى فى كلام المأن والمرادباخوى

لالمنرجع بالنسب والنسب ليس بمال وما ليس عال لايضمن بالمال وأمابعد وفاته فلانهم لوضمنوا ماورث الابن المشهودله لسائرالورنةولا يجوز ذلك لان استحقاق ألميراث يضاف الىموت الاب لاالى النسب لان الميراث يستحق بالنسب والموت جيعا والموت آخرهما وجودا وكلحكم ثبت بعدلة ذات وصفين يضاف الى آخرالوصفين وجودا (قوله شهدا آنه أكراه دابسه بمانة الخ) كذا في النسخ ولعسل

الصواب انهأ كراه بمائنين وقوله وأجر مثلها مائنان لعل صوابه مائة فالعبارة مقاوبة كايظهر بتأمل تمامها

النصف والعبرة لمن بقي

أجله سنة فقضي مهائم رجعا قبل الحلول أو بعده ضمنا ورجعابه على المطلوب الى أجله و بعرأ الشاهدان بقبض الطالب الدين بعد مضى الاجل من المطاوب فان ضمنار جعابه على المطاوب الى أجله وقامامقام الطالب فان نوى ماعلى المطاوب فن ما لهما ولوأسقط المدبون الاجل لم يضمنا ولوشهدا ان له على آخراً لفا وآنوان انه أبرأه تمرجعوا كاف مدعى الالف اقامة البينة ثانيا وخصمه في ذلك شهو ديراءة الدين رجعوا فيضمنها الأاف ولانصح اقامة البينة على الدين الابحضرة الشهود لا بحضرة المدعى عليمه ولا برجعان على المشهود لهبالبراءة اه وفى العتابية شهدواعلى الهأبرأ ممن الديون ثممات الغريم مفلسا ثمرجعالم يضمنا للطالب لانه توى ماعليه بالافلاس اه وأماالحد فسنذ كرهمع القصاص وأماالنسب والولاءوالكتابةوأخواها فعالعتق وأماالاقالةفع البيع وأماالوكالة فني المحيط شهدا انهوكه بقبض دينه من فلان أو وديعته فقبضه وأنكر الموكل ثمرجعالم يضمنا لان الشاهد سبب لتفويت امكان القبض على الموكل والوكيل باشرتفو يته فيكون الضمان على المباشر وفى العتابية ولاضمان على شهود التوكيل بالاعتاق ولاعلى شهو دالتفويض ولاعلى شهو دالتوكيل بقبض الدين اه وأماالرهن ففي الحيط ادعى من له ألف على آخر اله رهنه عبدا بها قيمته ألف والمطلوب مقر بالدين وشهدا بالرهن عمرجها لم يضمنا لانهما أز الابعوض ولوكان فيه فضل على الدين لم يضمنا ما العبد حيا فان مات في يدالمرتهن ضمناالفض اعلى الدين ولوادعي الراهن الرهن وأنكر المرتهن لميضمنا الفضل ويضمنان قدر الدين للرتهن وان رجعاعن الرهن دون التسليم بان قالاسلم اليه هذا العبد ومارهنه لا يضمنان اه وأما الاجارة فني المحيط ركب بعير الرجل الى مكة بدعى الاجارة بخمسين وأقام بينة فعطب وادعى صاحب البعير الغصب ثم رجعاضمنا قيمة البعير يوم عطب الامقدار ماأ خذف صاحب البعير من الاجرشهدا انه أكراه دابته بمانة الى موضع كذاوأ جرمثلها ماثنان فركبها ثمرجعالم يضمنا الفضل ان ادعى المستأجر الاجارة وجحدصاحب الدابة وان ادعاها صاحب الابل وجحد المستأجر ضمناله ماأ دامما فوق أجرالبعير وأماالمضاربة فغى المحيط ادعى المضارب نصف الربح فشهدابه ورب المال مقر بالثلث ثمرجه اوالربح لم يقبض لم يضمنا فان قبضاه وافتسماه نصفين عمرجعاضمناسدس الربح قيل هذافي كل ربح حصل قبلرجوعهما فامار بح حصل بعدرجوعهما فانكان رأس المال عرضاف كذلك وانكان نقدا فرب المال علك فسخها فكان راضيا باستحقاق الربح اه وأما الشركة فني المحيط شهدا انهدما اشتركاووأس مال كل واحدمنه ماألف على أن الربح أثلاث وصاحب الثاث يدعى النصف وربحا قبل الشهادة فاقتسماأ ثلاثا مرجعاضمنا اصاحب الثاث مابين النصف والثلث ومار بحابع الشهادة فلايضمنان عليهما اه وفي كافي الحاكم في يدرجــلمال فشهدالرجــلمانه شريكه شركة مفاوضة فقضىله بنصف مافى يديه ثمرجعاضمناذلك النصف للشهودعليم وأماالشفعة فني المحيط ولوشهدا أن الدار التي في بدالشفيع ملكه فقضى له بالشفعة ثمر جعالم يضمنا وان كان الاول قد بني فأمر والقاضى بنقضه يضمنان قيمة بنائه وطماالنقض اه وأماالميراث ففي مخيط شهد الرجل مسلم أن أباه مات مساما وعرف كافراولليت اس آخر كافر ممرجعو اضمنوا الميراث الكافرالوارث وأماالوصية فني المحيط ادعى رجل انفلانا الميتأوصيله بالثلثمن كلشئ وأقامالبينة فقضي تمرجعواضمنواجيع الثلث وتمامه فيسه وفي كافي الحاكم لوشهدا أن الميت أوصى الى هذا في تركته فقضى القاضي بذلك ثمرجعا فلاضمان عليهما والضمان على الوصى ان استهلك شيأ اه وأما الوديعة والعارية فني كافى الحاكم شهداعلى رجل بوديعة فجحدها فضمنها اياه القاضي ثمرجعاضمناله ماغرم وكذلك العارية اه (قوله فان رجع أحدهم اضمن النصف والعبرة لن بقي لالمن رجع) يه ني وقد بقي من يبقي بشهادته نصف الحق

(فروله ضمنوانصف درهم) قال الرملي وجهه كافي تاخيص الجامع ان الحجة تشطرت في درهم اذ ببت الاول على الشيلاتة والرابع على الكل فتأمل (فوله ضمنوا درهما و السيالة) قال الرملي وجهه انهم انفقوا جيعا على الرجوع على الرابع فضمنوه أرباعا على كل واحدر بع والثالث الاول ثابت عليه بالشهادة وحده فتشطرت الحجة فيه فوجب نصفه على الثلاثة أثلاثا ولا شيء عليه فيه لبقائه على الشهادة به واحدر بع والثالث الاول ثابت عليه بالشهادة وحده فتشطرت الحجة فيه فوجب نصفه على الثلاثة أثلاثا ولا شيء عليه فيه الشهادة به وان كثرن فتأمل (قوله كذافي المحيط وهو هو الفراخين وانكرن وانكرن وقد الشرنبلالية قلت يقمن مقام رجل واحد وقد بقي من النساء من يثبت بشهادتهن نصف الحق في جعل الراجعات كانهن لم يشهدن وفي الشرنبلالية قلت والذي يظهر لى من كلامه ان (١٣٣) ماذكره صاحب الحيط على قول الصاحبين ولذا علل عالم يعلل به الأمام بل بما

ولايقال لا بجوزأن يثبت الحكم ببعض العلة فوجب أن لا تبقى به أيضا لا مانة ول بجوزأن يبقى الحكم ببعض العلة وان لم يثبت به ابتداء كالحول المنعقد على النصاب يبتى ببقاء بعض النصاب وان لم ينعقد به ابتداء ومن مسائل الجامع الكبيرار بعة شهدواعلى آخر بأر بعمائة وقضى بهافرجع واحدعن مائة وآخرعن الكالمائة ومانةأخرى والأخرعن الكالماتة ينومانة أخرى فعلى الراجعين خمسون درهما أثلاثا لانالشهادة قائمة بقدرثلاثمائة وخسين لانالقائم بتى شاهدا بأر بعمائة والرابع بتى شاهدا بملائماتة فبقءلي ثلاثمانة حجة كاملة فلايجب ضمانها على أحد ببقي على المانة الزائدة شاهدواحمد وهوالقائم على الشهادة فبق من يقوم به نصف الحق فبقي نصفها فظهر أن التالف برجوعهم نصف المائة فيجب علىالراجعين لاستوائهم فىايجابها فانرجعالرابع عنالجيع ضمنوا المائةأر باعا وضمنواسوى الاول خسين أيضا اثلاثا لانهبقي على الشهادة من يقوم بهما ثنان وخسون كذافي الحيط (قوله فان شهد ثلاثةورجع واحدالم يضمن البقاءمن يبقى به كل الحق (قوله وان رجع آخرضمنا النصف) أى الاول والثاني لانه لمارجع الاول لم يظهر أثره فامارجع آئر ظهر أثره لانه لم يبق الامن يقوم به النصف وفى تلحيص الجامع لوشهدار بعة بأر بعة دراهم وقضى بهاود فعت ثمر جع واحدعن واحسد والثاني عن انذين والثالث عن ثلاثة ضمنوالصف درهم على كل واحدسدس درهم لبقاءمن يبقى به ثلاثة ونصف ولو رجع الرابع عن الار بعية ضمنو ادرهما ونصيفا على الاول سدس المضمون الأولوهور بعدرهموعلىكلواحدمن الثلاثةر بعدرهموسدس درهم اه (قولهوان شهدرجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمنت الربع) لبقاء ثلاثة أرباع الحق ببقاء رجل وامرأة (قوله وان رجعاضمنة النصف البقاء نصف الحق ببقاء الرجل ولوشهدر جلان وامرأتان فرجع رجل وامرأة فعليهماالر بعائلانا وان رجع رجلان فعليهما النصف وان رجعت امرأ نان فلاشئ عايهما (قوله وان شهدرجل وعشراسوة فرجعت عمان لميضمن أى الثمان لبقاء النصاب (قوله فان رجعت أخوى ضمن ربعه) أى النسع لبقاء رجل وامرأة (قوله فان رجعوا فالغرم بالاسداس) أى رجع الرجل والعشر اسوة فالسدس على الرجل وخسة الاسداس على النسوة وهذا عندا بي حنيفة وعندهماعلى الرجل النصف وعلى النسوة النصف لانهن وان كثرن يقمن مقام رجل واحد وله ان كل امرأ تين مقام رجل واحد للحديث عدات شهادة كل اثنين منهن بشهادة رجل واحد وان رجعت العشر فقط فعليهن نصف الحق انفاقا كااذار جع الرجن وحده ولورجع معه عمان فعليه النصف ولاشي عليهن كذا فى الحيط وهوسهو بل يجب أن يكون النصف اخماساعند موعندهما انصافاوذ كرالاسبيج ابى ولورجع

علابه اذماعللبه الامام كاذكره انكل امرأتين يقومان مقامرجل واحد ثمقال وعدم الاعتداد المرتهن عندانفرادهن لايلزممنه عدم الاعتداد باثرتهن عندالاجتماع مع فانشهد ثلاثة ورجع واحد لم يضـمن وان رجع آخر ضمنا النصف وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأةضمنت الربع وان رجعا ضمئتاالنصف وأن شهد رجل وعشرنسوة فرجعت عمان لميضمن فان رجعت أخرى ضمن ربعمه فانرجعوا فالغرم بالاسداس

الرجال كافى المدراث اه وليس فى كلام الصاحبين مايفيدد الهمع قيامهن مقام رجسليقدم عليهن ماثبت بشهادتهن فى حق من رجع منهن فيفرض بقدره وقدد قى منهن منهن

يشت به نصف الحق كاذكره الزيلمى بعدهذا بقوله ولوشهدر جلوثلاث نسوة ثمر جعوا الحظمان مند كره المؤلف هنا ثم قال الشرنبلالى ومشله في الفتح على انالوسلم ناالانقسام عليهن عند الرجوع فالذى يظهر من تعليل قوطماان الانقسام بحسب عددهن فعليهن أر بعسة أخماس النصف وعلى الرجل اصف كامل و يبقى خس نصف المال ببقاء المرأتين والجواب عماذكره عن الاسبيج ابى انه مشى على قول الامام لاعلى قوطم افليتأمل اه قلت وذكر فى الولوالجية نحوما فى الحيط وأشار الى مخالفة القياس حيث قال شهدر جل وثلاث نسوة ثمر جع الرجل وامم أة ضمن الرجل نصف المال ولم تضمن المرأة شيئا و ينبنى فى قياس قول أبى حنيفة أن يكون النصف أثلاثا على الرجنل والمرأة أما عند هما النسوة وان كثرن بمنزلة رجل واحد حالة الانفراد وحالة الاختلاط

وكان شهدر جلان لاغيرفكان الثابت بشهادة النسوة النصف فاذا بقى من يقوم بشهاد ته النصف منهن لم يكن على الراجعة شئ وأماعنده فلان كل تنتين حالة الاختلاط كرجل واحد وكل امرأة كنصف رجل كانه شهدر جلان ونصف من حيث الحريم فان رجع رجل وامرأة في كانه رجع رجل وامرأة المن المنه ونصف فالضمان عليه ما أثلاثا اله (قوله وسكت المؤلف عما اذا شهدا بالمن الذيكاح بأقل من مهر مثله الخيف المهان الصورست لانه اما أن يشهدا بهر المثل أو بأقل أو بأقل أو بأكثر وعلى كل فاما أن يشهدا عليه بان كانت هي المدعية أو عليه بان كان هو المدعى فصر ح المصنف منه ابثلات وهي ما اذا شهدا بهر المثل عليه أوعليها وما اذا شهدا عليه بالاكثر وصر ح بالضمان في الثالثة و يفهم منه عدمه أيضا لوشهدا عليه أوعليها بالاقل بطريق أولى المؤلف المناف الافران وصرح بعدم الضمان أولاوليين ويفهم منه عدمه أيضا لوشهدا عليه أوعليها بالاقل بطريق أولى فالحاصل انه لاضمان الافي صورة واحدة وهي مالوشهدا عليه بالأكثر فيضمنان الزائد على مهر المثل وفي الخدة الباقية لاضمان أصلاوه المؤلف لما في الناف وفي الزادوان شهد شاهدان على امرأة (١٣٣٧) بالذكاح بقد ارمهر مثلها ثمر جعاله موافق لما في النسوة والمؤلف المؤلف المؤلف

واحد وامرأة كان النصف بينهما اثلاثا ولوكان كافي الحيط لمجب عليهاشئ ولوشهد رجلان وامرأة

ثمرجعوا فالضمان عليهمادونها ولوشهدرجل وثلاث نسوة ثمرجعوا فعندهماعلى الرجل النصف وعلى

النسوة النصف وعنده عليه الخسان وعليهن ثلاثة الاخاس ولورجع الرجل وامرأة فعليه النصف كله

عندهما ولاشئ على المرأة وعنده عليهما اثلاثا (قوله وانشهدر جلان عليه أوعليها بنكاح بقدرمهر

وقضى ثمرجهوا فعلى شاهدى الدخول خماتة وعليهما وشاهدى التسمية مابين المتعة الى نصف

المهر وعلى الفرق الشلاث قدر المتعبة أثلاثا أه ولوشهداعليها الهتزوجها على ألف ومهرمثلها

خسهاتة وانهاقبطت الالف وهي تنكر فقضي بشهادتهما ثمرجعاضمنا لهمامهرالمتسل لاالمسمى

لان حق الاستيفاء لم يثبت لهافيه اذلم بقض بوجو به لان القضاء بالنكاح مع قبض المهر قضاء

بازالة ملكها عن المعقود عليه لاقضاء بالمسمى لانه اذا كان مقبوضا لايحتاج الى القضاء به فلم تقع

الشهادة بالقبض اتلافا للسمى لعدم وجو بهأصلا بل وقعت اتلافاللبضع فيضمنان قيمته هكذاذ كره

فلاضان عليهما وكذا لوشهداباقل من مهرمثلها وانشهدا بأكثرمن مهر مثلها ثمرجعاضمناالزيادة وفي الحيط وان ادعي رجل على امرأة الذكاح وأقام على ذلك بينة والمرأة جاحدة فقضى القاضى جامدة فقضى القاضى وان شهد رجلان عليه أوعليها بنكاح بقدرمهر

مثلهاورجعالميضمنا) لانهماأ تلفاشياً بعوض بقابله والاتلاف بعوض كالااتلاف (قوله وان زاد عليه ضمناها) أى الزيادة الزوج لانهماأ تلفاها بلاعوض وسكت المؤلف عاداتها ابأصل النكاح بأقل من مهر مثلها الارشارة الى انهما لا يضمنان مانقص لان منافع البضع غيرمة قومة عند الاتلاف فلا يضمن المتقومة عند الانهما يستدعى المماثلة أوالا ختلاف فنى المنظومة وشرحها انهما يضمنان مانقص عندهما خلافالأ في بوسف ونى الهداية وشروحها انهما لا يضمنان وهو المعتمد فى المذهب قيد بكونهما شهدا بالنكاح لانهما لوشهدا عليها بقبض المهرأ و بعضه ثمرجعا بعد القضاء ضمنا لحمل لانهما أنلفا عليها مالا وهو المهر قليلا كان أوكثيرا دون البضع وأشار بمهر المسل الى أن الكلام فها ذالم يطلقها أوطاقها بعد الدخول للاحتراز عما ذاطلقها قبل الدخول وحكمه ماذكره فى المحيط فها انه تزوجها على ألف وهو مهر مثلها وقال الزوج بغير التسمية فقضى بها ثم طلقهاثم رجعافعليهما فضل ما بين المتعة الى خسمائة فاوشهد آخران على الدخول ثمر جعوا فعلى شاهدى الدخول خسمائة فاوشهد آخران على الطلاق خاصة وعليهما وشاهدى التسمية فضل ما بين المتعة والجسمائة نصفان ولوشهد آخران على الطلاق

شهادته مالا يضمنان للرأة شيأسواء كان المسمى مهر المثل أوأ كثر أوأقل اه ثم قال وإذا ادهى رجل على امرأ له انه تزوجها بما تقدرهم وقالت المرأة لابل نزوجني بألف درهم ومهرمثلها ألف درهم

مثلها ورجعا لميضمنا وأن

زادعليهضمناها

فشهد ساهدان انه تزوجها على ما ته درهم فقضى ثم رجعا حال قيام النكاح ذكرانهما يضمنان المرأة تسعما ته عندهما ولا يضمنان شيأ عندا بي يوسف هذا اذار جعاقب الطلاق فان رجعا بعده فهذا على وجهين أمان رجعا قبل الدخول او بعده فان كان بعد الدخول بها فالجواب فيه كالجواب على الطلاق قبل الدخول بها فانهما لا يضمنان المرأة شيأ عندهم جيعا اه فأفادان المكلام الاول فيا اذا كان أصل النكاح مجحودا وفي كلام المصنف اشارة الى ذلك أمااذا كان أمر به واختلفا في الهدر ثم رجع الشاهدان ففيه هذا التفصيل والحدكم فيه ما عامت فتنبه الذلك (قوله قيد بكون هما شهدا بالذكاح لا نهما لوشهدا بقبض المهرالخ) أم يصرح بكون المضمون مهر المشدل والمسمى ولا ان الشهادة وقعت بعدالشهادة بالنكاح أومعها وفي التتار خانية شهدا على امرأة ان فلانا تزوجها على ألف درهم وقبض تذلك وهي تذكر ومهر مثلها خسمائة فقضى القاضى بذلك ثمر جعاعن شهاد تهما ضمنامه والمشمى ولو وقعت الشبهادة بالعقد بالالف أولا فقضى القاضى به ثم شهدا بقبض الالف وقضى القاضى به ثم رجعاعن الشبهاد تين ضمن المرأة المسمى ولو

الوطء ضمنانصف المهر القيمة عليهما)قال الزيلمي لان القاضى يقضى بالبيع لابوجوب الثمن لان القضآء بالغُـن يقارنه مايوجب سقوطه أي المُدن وهو القضاء بالقبض والقضاء بالشئ اذاافترن بهمايوجب بطلانه لايقضى به عماستشهد عليه عسئلة الشهادة بالبيع والاقالة معا (قوله كذا في شرحه التقرير) الضمير فى شرحه عائد الى فحر الاسلام على تقدير مضاف أىشر حأصول نفير الاسلام وقـوله التقرير بدل من شرح فان الشيخ

فالتحرير وهوواردعلى ماذ كرنامن قبل من المذهب من حيث اله أوجب على الشهود قيمة البضع مع عدم وجو به بالقضاء ومقتضى المذهب أن لايجب شئ علىمابينا وهو أن منافع البضع غـير متقومة عندالاتلاف وانمايتقوم على الزوج عند تملكه اياه هكذاذ كرالشار حرجه الله وقلت التضمين هناليس باعتبارا تلاف منافع بضعها بل باعتبارا تلاف المهر لأنهما كماشهدا بأصله سبهدا بقبضهاله وقدذ كرهوانهمالوشهداعليها بقبضه ثمرجعاضمنا وأنماضمنا بقدرمهرالمثل باعتباراتها لم تدع المسمى لانكارها الكل فترجع بمهر المثل ولهذا اولم يشهد ابالقبض وانماشهد ابالنكاح بألف وقضى به ثم شهدا بقبضها ثمر جعاعن الشهاد تين فأنهما يضمنان الالف لانهما أالفاعليماذلك (قوله ولم يضمنا في البيع الامانقص) أي عن قيمة المبيع فاوشهداعلى البائع بمثل القيمة أوا كمثر فلاضمان لانها تلاف بعوض وان شهدا به بأقل من قيمته ضمنا النقصان لا به بغير عوض أطلقه فشمل ما اذا شهدا بهباتاأ وبخيار شرط للباثع ومضت المدة لاستنادا لحبكم عند سقوطه الى السبب السابق وهو البيع بدليل استحقاق المشترى الزوائد وأمااذار دالبائع البيع فلااتلاف أوأجازه اختيارا بقول أوفعل فلرضاه بهقيد الشهادة بالبيع أى فقط لانهم الوشهدابه مع قبض المثن فان شهدابه مامتفرقين ثم رجعاعن الشهادتين فانهما يضمنان الثمن وان كانجلة واحدة وجبت القيمة عليهما ولوشهد ابالبيع والاقالة معا فلاضمان ولوقال المؤلف ولم يضمنا البيع والشراء الامانقص أوزاد الكان أولى ليشمل ماآذا كان المشهود عليه المشترى فلاضمان لوشهدا بشرائه عثل القيمة أوأقل وانكان بأ كثرضمناما زادعليها ولوكان بخيار له وجاز البيدع عضى المدة وأمااذ افسخه أوأجازه اختيارا فلاكماف البائع وفى خزانة المفتين وان شهدا على البائع بالبيع بألفين الىسنة وقيمته ألف فان شاءضهن الشهود قيمته حالا وان شاء أخذ المشترى بالممن الى سينة وأياما اختار برى الآخر فان اختار السهودرجه وابالمن على الشيرى ويتصدقون بالفضل فان ردالمشة ترى المبيع بعيب بالرضا أوتقا يلارجع على البائع بالثمن ولاشئ على الشهود وان رد بقضاء فالضمان على الشهود بحاله وانأديا رجعابماأديا اه وفى منية المفتى شهدا بالبيع بخمسمائة وقضي القاضي نم شهدا ان البائع أخر الثمن ثم رجعاعن الشهادتين جيعاض مناالثمن خسمائة عند الامام كالوشهدا بأجلدين تمرجعاضمنا اه (قوله وفى الطلاق قبل الوطء ضمنا نصف المهر) لانهما أ كداضهانا على شرف السقوط ألاترى انهالوطاوعت ابن الزوج أوارتدت سقط المهر أصلا ولان الفرقة قب الدخول في معنى الفسخ فيوجب سقوط جيع المهركمام في النكاح ثم يجب اصف المهر ابتداء بطريق المتعة فكان واجبا بشهادتهما كذا في الهداية والتعايل الاول للتقدمين والثاني للتأخر بن وقالوالانسلم التأ كيدبشهادتهم بل وجب متأ كدابالعقد ولم يبق بعده الاالوطء الذى عنزلة القبض وهذا العقدلا يتعلق عامه بالقبض وائن سلمناالتأ كيدفلا نسلم ان التأ كيد الواجب سبب للضمان فان الشهود لوشهدواعلى الواهب بأخذ العوض حتى قضى القاضى بأبطال حق الرجوع ثم رجعوا وقدهلكت الهبةلم يضمنو اللواهب شيأ كندافي الاسرار فلما كان قول المتأخرين أقرب الى التحقيق اختاره فحرالاسلام كذافى شرحه التقرير للا كلمن بحث القضاء وفى العتابية لوأقر الزوج بالطلاق بعدالتضمين أوالسيدبالاعتاق ردالضمان عليهم وفى المحيط شهدرجلان وامرأ تان بالطلاق قبل الدخول مرجع رجل وامرأة فعليهما عن المهرأ ثلاثا ثلثا الماحلي الرجل وثلثه على المرأة ولوشهد رجـ الان بالطلاق ورجلان بالدخول ثمرجع شاهـ دا الطلاق لاضمان عليهما لانهماأ وجبا نصف المهر وشاهدا الدخول أوجباجيع المهر وقدبتي من يثبت بشهادته جيع المهروهو شاهدا الدخول وان رجع شاهداالدخوللاغير يجبعلهمانصف المهرلانه يثبت بشهادة شهودالطلاق نصف المهرو تاف بشهادة

شاهدى الدخول نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحداا بجب على شاهدى الطلاق شئ و بجب على شاهدى الدخول الربع اه ممقال شهدا أنه طلق امن أنه ثلاثا وآخران أنه طلقها واحدة قبل الدخول ثمرجعوافضان نصف المهرعلى شهودالثلاث لاغير لانهلم يقض بشهادة شهودالواحدة لأنه لايفيد لأن حكم الواحدة حرمة خفيفة وحكم الثلاث حرمة غليظة ولوكان بعد الدخول فلاضمان على أحد اه وأشار بالمهر الى أن الكلام فهااذا كان مسمى فاولم يكن مسمى ضمنا المتعة لأنها الواجبة وقدأ تلفاها وفيالمحيط تزوجها بلامهر وطلقهاقبل الدخول فشهدا أنهصالحهامن المتعة علىعبد وقبضته وهي تنكرتم رجعالا يضمنان العبدبل المتعة وانكان مهر مثلها عشرة ضمنا لهاخسة دراهم لأنالقاضيلم يقض لهابالعبد لكونهمقبوضا فقدأتلفا بشهادتهماعلىالمرأةالمتعة لاالعبدبخلاف مالوشهدا أنهصالحهاعنها بعبدوقضي لهابه ثمشهدا بقبضه ثمرجعاضمنا قيمة العبدلوقوع القضاء بالعبد اه ولوقال قبل الوطء والخلوة الكان أولى وان كانت كالوطء في ايجاب المهر وأطلق في ضمانها فشمل مابعده وتالزوج لمافي المحيط شهود الطلاق قبل الدخول اذارجه وابعدموت الزوج ضمنا لورثته نصف المهر لأنهم قائمون مقام المورث ولاميراث للرأة ادعت الطلاق أولا أقرت الورثة انه طلقها أولا وهذاقول أيى حنيفة وقالا ترثولا يضمن الشاهدان ميراثها بناءعلى أن قضاء القاضي بالطلاق بشهادة الزورينفذ ظاهرا وباطناعنده خلافا لهما ولوشهدا بذلك بعدموت الزوج وادعى ذلك الورثة فقضى لها بنصف المهر ثمر جعاضمنا للرأة نصف المهر والميراث اه (قوله ولم يضمنالو بعد الوطء) لانمن شرط الضمان المماثلة ولاعماثلة بين البضع والمال وقدذ كردالاصوليون في بحث القضاء وفي المحيط شهداعلى الطلاق وآخران على الدخول ولم يفرض لهامهر ثم رجعو اضمن شاهدا الطلاق لصف المتعة وشاهداالدخول بقية المهر اه وبمايناسب هذا النوع مسئلتا الشهادة بالخلع والنفقة أماالاول فغ الحيط شهداعلي امرأة انهاا ختلعت من زوجها قبل الدخول على انها أبرأ نهمن المهر وهي تجيحد ضمناله انصف المهر لانهماأ وجباعليها ذلك بغيرعوض ولوكان دخل بهايضمنان كل المهر اه وأما النفقة فغ المحيط فرض القاضى طاالنفقة أوالمتعة ممشهدا بالاستيفاء وقضى ممرجعا ضمناللرأة وكذلك نفقة الاقارب قيلفى نفقة الاقارب سهو لانها لاتصير دينا بقضاء فاأتلفا شيأ وقيل انهامؤولة وتأويلهاان القاضي قضيله وأمره بالاستدانة عليه حتى يرجع عااستدان على المقضى عليه بالنفقة وقداستدان وصارديناله على المقضى عليه فقدش هداعليه باستيفاء دين مستحق له على المقضى عليه فضمنا بالرجوع اه (قوله وفي العتق ضمنا القيمة) لانهما أتلفا مالية العبد عليه من غيرعوض والولاء للعتني لان العتق لايتحول اليهما بهدندا الضمان وهولا يصلح عوضا أطلقه فشمل مااذا كانا موسرين أومعسرين لانهضان انلاف الملك بخلف ضمان الاعتاق لانهم يتلف الاملكه ولزممنه فسادملك صاحبه فضمنه الشارع صلة ومواساةله أطلق العتق فانصرف الى العتق بلامال فاوشهدا انه أعتق عبده على خسمائة وقعيته ألف فقضى ثمرجعا ان شاءضمن الشاهدين الالف ورجعاعلى العبد بخمسهائة وولاء العبد للولى كذافي المحيط وفى البزازية شهداعلى رجل باعتاق عبده وأربعة أخوانه زني وهومحصن فيحم بالعتق والرجم ورجم ثمرجهوا فالقمة على شهودالعتق للولى والدية على شهودالزنا المولى أيضاان لم يكن له وارث آخر والمولى ان كان جاحد اللعتق عنع أخذ الدية لكن زعمه باطل بالحسكم وصاركالمعدوم ووجوب القمية بدل المالية ووجوب الدبة بدل النفس ثم الدية للقتول حتى تقضى بها ديونه فلا يلزم بدلان عن مبدل واحد اه ولوشهداانه أعتق عبده علم الاول في رمضان وقضى القاضى بعتقه تمرجعاضمناقمة العبديوم أعتقه القاضي وحكمه فى حدوده وجزاء جناية فها بين رمضان الى ان أعتقه

ولم يضمنالو بعدالوطء وفي العتق ضمناالقيمة

القاضى حكم الحر لان القاضى أثبت حريته من رمضان بالبينة والثابتة بالبينة العادلة كالثابت بالمعاينة وفى حق ايجأب الضمان يعتبر حرابوم القضاء لأن التلف حصل يوم القضاء لان المنع والحياولة بين المولى وعبده حصل يوم القضاء ولوشهداا نه طلق اص أته عام أول في رمضان قبل الدخول وقضى بهوأ لزمه نصف المهرثم رجعاوضمنا ثم شهدآخران انه طلقهاعام أول فى شوّال قبل الدخول بها لم تقبل ولا يقع الاولان لانهاصارتمبانة بالطلاق الاول قبل الدخول فلا يتصور تطليقها بعدذلك فكانت الشهادة الاخيرة باطلة وبة الضمان على الفريق الاول بحاله ولوأ قرالزوج بذلك يردعلى الشاهدين ماضمنا وكذلك اقرار المولى بالعتق قيل هذاعندأ في يوسف ومجدخلافا لابي حنيفة بناءعلى نفاذالقضاء باطنا فني نفذالقضاء فى رمضان باطناعند م م يصح اقرار وبالطلاق والعتاق في شق ال من هذا العام فسق الناف مضافا الى شهادتهمالاالىاقراره وعندهم للمالم ينفذ القضاء باطنابتي النكاح والرق الى شوال باطنافصح اقراره ف شوّال وكان التلف مضافا الى اقراره لاالى الشهادة كذافي الميط مُمقال ولوشهدا بالتدبير وآخران بالعتق فرجعوا فالضمان على شهودالعتق لان القضاء بالتدبير مع العتق لايفيد لانحكم التدبير بقاء الرقالي وقت الموت ولايبق الرق مع العتق البات فلايقضى بالتدبير فان قضى بشهادة التدبير عمشهد آخوان بالعتق البات فقضي به ثمر جعواضمن شهودالتد بيرما نقصه التدبير وشهو دالعتق قيمته مدبرا لان القضاء بالتدبير يفيه حكمه لانه ليس حالة القضاء بالتدبير شهادة قائمة بالعتق فامكن القضاء بالتدبير وشاهداالعتق أزالاالمدبرعن ملكه بغيرعوض فيضمنان قيمتهمدبرا اه وفي العتابية ولوشهدواحد باقراره بالعتق أمس وآخر باقراره بالعتق من سنة وقضى به ثم أقام الشاهدان بينة على اعتاقه من سنين برثاعن الضمان وهذاقو لهما لان عندهما الدعوى ليس بشرط اه يعني ثمر جعابعد القضاء ثم برهنا ولم يذكرالمؤلف رحمه الله التدبير والكتابة والاستيلادوالولاء أماالاول فني المحيط لوشهدا الهدبر عبده فقضى غمر جعاضمنا مانقصه التدبير فانه بالتدبير فات بعض المنافع من حيث التحارة بالاخراج عن ملكه فانتقض ملكه فضمنا نقصانه بتفويتهما وان مات المولى والعبد يخرج من الثه عتق وضمن الشاهدان قيمته مدبرا لانهماأزالاالباقي عن ملك الورثة بغيرعوض فان لم يكن له مال غير العبدعتق المثهوسي فالمثيه وضمن الشاهدان الثالث القيمة بغيرعوض ولم يرجعانه على العبد فان عز العبدعن الثلثين يرجع بهالورثةعلى الشاهدين ويرجع بهالشاهدعلى العبدعندهما اه وبهعلمان ماذكره الشارحالز يأمى من أن العب اذا كان معسرا فانهما يضمنان جيع قيمته مدبرا ويرجعان به عليه اذا أيسرسهو لماعامت انهانما يرجعان عليه بالثاثين وهوه صرح بهلماني المسوط وصرحفيه بأنهما يضمنان ثلث قيمته مدبرا وعليه يحمل مافى المحيط وقدمناان الفتوى ان قيمته مدبرا نصف قيمته لوكان فنا وأماالثاني ففي المحيط شهدا انه كاتب عبده على ألم الى سنة فقضى ثمر جعايضمنان قيمته ولايعتقحتي يؤدىماعليه اليهما فاذا أداه عتق والولاء للذي كاتبه فان عزفر دف الرق كان لمولاه أن يردما أخذه على الشهود أه و يه علم ان ما في فتسح القدير من أن الولاء للذين شهدواعليه بالكتابة سهو والصواب للذي بدل الذين ويطيب لهماماأ خلذا من المكانب ان كان بدل الكتابة مثل قيمته أوأقل وان كان أكثر تصدقا بالفضل وان أراد المولى انباع المكانب ولايضمنهم كان له ذلك ذكره الشارح وفي المحيط شهدا أنه كاتب عبده على ألف الى سنة وقيمته خسمانة مرجعا يخيرالمولى بين نضمين الشاهدين وبين اتباع العبد بالكتابة الى أجله فان اختار المولى ضمان الشاهدين وقبض منهما القيمة لم يعتق المكاتب حتى يؤدى ألفا الى الشاهدين ويتصدقان بالفصل وعنداني يوسف يطيب الفضل فان تقاضى المولى المكاتب وهو يعلم برجوع الشاهدين أولا يعملم

(فوله والصواب للذي بدل الذين) أى الصواب أن يبدل قوله للذين شهدوا عليه بقوله للذي شهدوا عليه فيأتى بدل الجمع بالمفرد فيكون واقعاعلى المولى لاعلى الشهود

وفى القصاص الدية ولم يقتصا وان رجع شهود الفرعضمنوا

(قوله ورجعا على الولديما قبض الأبمنهما الخ) قال الرملي أىلاعترافالولد باشتغال التركة عاأخة والدمنهما لانهيزعمانه أخذماأ خبذهمنهماظاما فرجعا فىالتركة فتأسل وأقول يؤخذ منهده المسئلة انهما لوشهدا بانه فقضى القاضي بهبشهادتهما ثمرجعا لايضمنان شيأ للشهو دعليهم من الغاة فيما يستقبل لأنهما لم يتلفاها عليهم لعدم وجودها وقتنا حتى لو كان شي من العالة موجودا وقت الشهادة وحكربه يضمنان بألرجوع استهلك المشهود عليهمغلة السناين الماضية وحكم عليهماهمافكذلك يضمنانها لانهسما أتلفاه عملى المشهود عليهم بشهادتهما كسئلة الشهادة بعد موت المولى هنا ولمأر من صرح بذلك وقد سئلت عنمه فاستخرجت الجواب من مسئلة البدائع المذكورة فتأمل ذلك الخ

فهورضا بالكتابة ولايضمنان الااذاكان المكاتبة أقسلمن القيمة فلهأن يأخف المكاتبة وبرجع عليهما بفضل القيمة اه ولم يذكر الشارحون ما اذاشهداعلى المكاتب مم رجعاوفي المحيط ادعى العبد انمولاه كاتبه على ألف وانه قيمته وقال المولى كاتبته على ألفين وأقام البينة وقضى ثم أداها مرجعوا ضمنوا ألف درهم المكاتب فان أنسكر المكاتب الكتابة وادعاها المولى على ألفين لم تقبل بينته عليه ويقال المكاتب ان شئت فامض عليها أودع اه وأما الثالث فني البدائع شهدا على افرار المولى ان هذه الأمة وادتمنه وهو ينكر فقضي القاضي بذاك مرجعا فان لم يكن معها واد فرجعا في حياته ضمنا نقصان قيمتها بان تقوم قنسة وأم ولدلوجاز بيعها فيضمنان النقصان فانمات المولى عتقت وضمنا بقية قيمتهاللورثةفان كانمعها ولدفرجعافى حياتهضمناقيمة الولد معضمان نقصانهافانمات المولى بعده فانلم يكن مع الولد شريك في الميراث لم يضمناله شيئا ورجعا على الولد بما قبض الأب منهما من تركته ان كانت والافلاض مان عليه وان كان معه أخضمنا له نصف البقية من قيمتهما و برجعان على الولد عما أخذالأبمنهمالا بماقبض الأخولا يضمنان للاخ ما أخذه الوادمن الميراث فإن رجعا بعدوفاة المولى فانلم يكن مع الولد شريك فلاضمان عليه ماوالاضمنا للاخ نصف البقية من قيمتهما ونصف قيمة الولد لاميرا ثه ولا يرجعان على الوادهناوان كانت الشهادة بعدموت المولى بان ترك ولداوعبدا وأمة وتركة فشهدا انهذا العبدولدته هذه الامةمن الميتوصدقهما الولدوالامة لاالابن وقضى ثم رجعاضمنا قيمة العبدوالامةونصف الميراث اه (قولهوف القصاص الدية ولم يقتصا) أى ضمن شاهد االقصاص برجوعهما بعد الاستيفاء دية المشهود عليه ولايقتص منهما وقال الشافى يقتص منهما وجود القسل تسببافاشبه المكره بلأولى لأن الولى يعان والمكره عنع ولناان القتل مباشرة لم يوجد وكذا تسببالان السبب مايفضى اليه غالباولا يفضى لان العفومندوب تخلاف المكره لانه يؤثر حياته ظاهرا ولان الفعل الاختيارى عايقطع النسبة مملاأ قلمن الشبهة وهى دار تة للقصاص بخلاف المال لانه يثبت مع الشبهات أطلقه فيشملما اذارجع الولى معهما أولم برجع اكن ان رجع معهما خيرالولى بين تضمين الولى الدية أو الشاهدين كالوجاء المشهود بقتله حياوأ يهماضمن لايرجع على صاحبه عنده وعند دهماله الرجوع عليه لانهماعاملان له وانفقو اعلى رجوعهماعليه في الخطا وبيان الحجة من الجانبين في الشرح الزيلى وشملما اذاشهدوابه في النفس أومادونه وقيد بالقصاص لانهمالوشهد ابالعفوعن القصاص مرجعالم يضمنالان القصاص ايس عال ولوشهدا انه صالحه من دم العدد على ألف عمر جعا لم يضمنا أيهما كان المنكر للصلح وقيل اذاكان القاتل منكرا فالصحيح انهم يضمنون له الالف والصحيح جواب الكتاب وتمامه فى الحيطوفيه شهدا انه صالحه على عشرين ألفاوالقائل يجحد فقضى مرجعاضمنا الفضل على الدية وقيل الصحيح أن يضمنا جيع المال قال الطالب صالحتك على ألف وقال الخصم لا بل عن خسماتة فالقول للدعى عليهمع عينه لانكاره الزيادة فانبرهن الطالب وقضى مرجعاضمنا ألحسما تة الواجبة بشهادتهماوفيهدليل علىأن الجواب فالمسئلة الاولىسهو حيث أجابوا بعدم الضمان شهداعلي العفو عن دم فيه مال أوج ح عد فيه مال عمر جعاضمنا الدية وأرش الجراحة في ثلاث سنين أوسنة اه وفي البدائع شهدابالقتل خطأ مرجعاضمنا الدبةفي مالحها وكذا اذاشهدا بقطع يدخطأ ضمنا نصفها وكذا اذاشهدابسرقة فقطع مرجعا اه وفى السراج الوهاج ان الدية التي على الشاهدين تكون في ما لها في ثلاث سنين ولا كفارة عليهما ولايحرمان الميراث بان كاناولدى المشهود عليه فانهما يرثانه أه (قوله وان رجع شهود الفرع ضمنوا) لان الشهادة فى مجلس القضاء صدرت منهم فكان التلف مضافا اليهم وفى الميط شهداعلى شهادة أر بعة وآخر انعلى شهادة شاهدين وقضى مرجعو افعلى شاهدى الاربعة

ثلثا الضمان وعلى الآخرين الثلث عندأبي يوسف وقال محدعلى الفريقين نصفان الجامع شهداعلى شهادة شاهدين لرجل على آخر بألف وشهد آخران على شهادة واحد عليه بألف فقضى بشهادتهم رجع أحداللذين شهداعلى شهادة الشاهدين وأحداللذين شهداعلى شهادة واحد فعليهما ثلاثة أثمان الحق عنان على الاول وعن على الاخر ولولم يرجع الاواحد من الفريق الاول ضمن الربع ولورجع بعدهذا الفريق الآخر كالهمضمنار بعا آخر ولوشهدكل فريق على شهادة شاهدين ورجع واحدمن هذاوواحد من ذلك ضمنا تمنين ونصفاوذ كرفي المبسوط النصف وعن الكرخي بضمنان الربع وعن عيسى بن أبان الثلث والاصح أن المنذكور في المبسوط جواب القياس والممذكور في الجامع جواب الاستحسان اه (قوله لاشهود الاصل بم نشهد الفروغ على شهاد تناأ وأشهد ناهم وغلطنا) أى لاضمان عليهم فيهما أما فىالاولى فلانهمأ نكروا السببوهو الاشهاد فليبطل القضاء لانه خبرمحتمل فصار كرجوع الشاهد بخلاف ماقبل القضاء وأمانى الثانية فهوقو لهماوقال مجد يضمنون لان الفروع نقلوا شهادة الاصول فصار كأنهم حضرواو طماان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضي يقضى بمايعاين من الحجة وهي شهادتهم وقدمنا أن الاختلاف مبنى على أن الاشهاد على الشهادة انابة وتوكيل عنسدهما وعنده تحميل وقوله غلطنا اتفاق اذلوقالوارجعناعنها فلاضمان أيضاعندهم اولوقال برجوعهم اكان أولى ليشمل المسئلتين وليفهم انكار الاشهاد بالاولى ( قوله ولورجع الاصول والفروع ضمن الفروع فقط ) أى لا الاصول عندهمالان القضاء وقع بشهادتهم وعند محدالمشهور عليه بالخيار ان شاءضمن الاصول وان شاءضمن الفروع (قوله ولايلتفت الى قول الفروع كذب الاصول أوغاطوا) لان ماا مضى من القضاء لاينتقض بقوهم فلا يجب الضمان عليهم لانهم مارجعواعن شهادتهم اعاشهد واعلى غميرهم بالرجوع (قوله وضمن المزكون بالرجوع) أى عن التزكية وهذا عندا في حنيفة وقالا لا يضمنون لانهم أثنوا على الشهود فصاروا كشهود الاحصان وله أن التركمة أعمال الشهادة اذ القاضي لا يعمل مها الابالتركمة فصارت في معنى علة العلة بخلاف شهو دالاحصان لانهم شرط محض والخلاف فيها اذا قالوا تعمدنا أوعامنا انهم عبيد ومع ذلك زكيناهم أما اذاقال المزكى أخطأت فيها فلاضمان اجماعاوقيل الخلاف فيما اذا أخبر المزكون بالحر يةبأن قالواهم أحوارأ مااذاقالواهم عدول فبانواعبيدا لايضمنون اجماعالان العبدق يكون عدلاوأطلق فىضانهم فشمل الديةلوزكواشهو دالزنافر جمفاذا الشهو دعبيله أومجوس فالدية على المزكين عنه و ومعناه اذار جعوا عنها بان قالوا علمنا انهم عبيه ومع ذلك زكينا هم أما اذا ثبتوا عليها وزعموا انهمأ حوار فلاضمان عليهم ولاعلى الشهود ولاتحد الشهود حدالقذف لانهم قد قذفوا حياوقد مات ولا يورث عنه وقالا الدية على بيت المال كذاني السراج الوهاج ( قوله وشهود المين ) أي وضمن شهود التعليق لانهم شهود العلة اذ التلف يحصل بسببه وهو الاعتاق أوالتطليق وهم أثبتو وأطلقه فشمل تعليق العتق والطلاق فيضمنون فى الاول القيمة وفى الثاني نصف المهران كان قبل الدخول وفي منية المفتى شهداانه أمرام رأته أن تطلق نفسها وآخران انهاطلقت نفسها وذلك قبل الدخول مرجعوا فالضمان على شهودالط الاق لانهماأ ثبتا السبب والتعو يض شرط كونه سبباو على هذا اذاشهدوا انهجعل عتق عبده بيدفلان وآخران انه أعتقه ثم رجعوا ولوشهدا انه أص مااتعليق وآخران ان المأمورعاق وآخران على وجود الشرط ممرجعوا فالضمان على شهود التعليق اه ( قوله لاشهود الاحصان) أى لاضان عليهم لانه عـ المة وليس بشرط حقيقة مم اعدارأن الشرط عند الاصوليين مايتوقف عليه الوجودوليس عؤثر في الحكم ولامفض اليه والعلة المؤثرة في الحكم والسبب هو الفضي إلى الحسكم بلاتأثير والعلامة مادل على الحسكم وليس الوجود متوقفا عليه وبهذاظهران الاحصان شرطكا

لاشهودالاصل بم نشهد الفروع على شهادتناأو أشهدناهم وغلطناولورجع الاصول والفروع ضمن الفروع فقط ولا يلتفتالى قول الفروع كذب الاصول أوغلطوا وضمن المزكون بالرجوع وشهود اليمين لاشهودالاحصان

ذكرهالا كثراتوقف وجوب الحدعليه بلاعقلية تأثير ولااقضاء وعدم الضان برجوع شهود الشرط هو المختار واعانكاف الاحصان علامة القائل بتضمين شهود الشرط وليس الختار اليه أشار في التحرير والحاصل انهم اتفقو اعلى عدم تضمين شهود الاحصان فالقائل بأن شهود الشرط لا يضمنون بالرجوع لااشكال على قوله والقائل بأنهم يضمنون تكلف وادعى ان الاحصان علامة وليس بشرط وظاهره ان المصنف قال به بدليل عطف الشرط عليه ولواقتصر على نفي الضمان عن شهود الشرط كافى المجمع لكان أولى وصرح فى الددائع بأنه شرط ولم يذكر غيره (قوله والشرط) أى لاضمان على شهود وجود الشرط للمتنى والطلاق لما قدمنا أن الهين هى العلة فأضيف الحسكم الحمن أبتها والشرط لا يعارض العلمة أطلقه فشمل ما اذار جعوا وحدهم أومع شهود العلمة الكن عدم التضمين فى الثانى اتفاق وفى الاول اختسلاف والمختار ما فى الكتاب نص عليه فى الزيادات واختاره السرخسى واختار البردوى ما قابله وأراد من الشرط ما ليس بعلة فشمل السبب فلاضمان على شهود الشرط بما لوقال لعبده ان ضربك فلان فأنت كا قدمناه واستشهد الحسامى على عدم تضمين شهود الشرط بما لوقال لعبده ان ضربك فلان فأنت حرفضر به ف للان يعتق العبد ولا يضمن الضارب لانه عتق بمين مولاه لا بالضرب ف كذلك هذا والله تعالى أعلى العلمة على الوكالة كهدة المناه والمناه على المالية الم

والشرط ﴿كتا

﴿ كتاب الوكالة ﴾

و كتاب الوكالة على (قوله ولوحكما) دخل به السكوت كما سننبه عليه قبيل الرابع وسيأتى فى الفصل الآنى فى شرح قوله ولو وكاه بشراء شئ بعينه التفرقة فى الحسم بين القبول الصريح وبين السكوت فراجعه

تعالى أعلم ﴿ كتاب الوكالة ﴾ مناسبتها للشهادة من حيث ان الانسان يحتاج في معاشه الى التعاضلة والشهادة من حيث ان الانسان يحتاج في معاشه الى التعاضلة والشهادة من حيث ان الانسان المحتاج في معاشه الى التعاضلة والشهادة من حيث ان الانسان المحتاج في معاشه الى التعاضلة والشهادة من حيث ان الانسان المحتاج في معاشه الى التعاضلة والشهادة من حيث ان الانسان المحتاج في المحتاط

والكلام فيهافى مواضع الاول فى معناها لغة قال فى المصباح وكلت اليه الامروكلامن باب وعد ووكولا فوضته اليهوا كتفيت به الوكيل فعيل بمعنى مفعول لانه موكول اليه ويكون بمعنى فاعلل الااكان بمعنى الحافظ ومنه حسبنا اللةونعم الوكيل والجمع وكلاء ووكلته توكيلافتوكل قبل الوكالة وهي بفتح الواو والكسرافة وتوكل على الله تعالى اعتمدعليه اه والحاصل انهافى اللغة بمعنى التوكيل وهو تفويض التصرف الى الغير الثانى في معناها اصطلاحا فهي اقامة الانسان غير ممقام نفسه في تصرف معاوم كذا فالعناية الثالث فركنها وهومادل عليهامن الايجاب والقبول ولوحكما فلوقال وكلتك في هـذاكان وكيلا بحفظه لانه الادنى فيمحمل عليه هكذاذكروا وقيدوا بقوله في هنذالانه لوقال وكاتك فقال قبلت الوكالة فقال الوكيل طلقت احمأتك ثلاثا أوأعتقت عبدك فلاناأ وزجت بنتك فلانةمن فلان أو تصدقت من مالك بكذاعلى الفقراء فقال الرجل لاأرضى بذلك فهذا الكلام متوجه الى الذي تحاورا فيه وقليلاما يكون هذا الكلام والتفويض الابناء على سابقة تجرى بينهما فانكان كذلك فالام على ما تعارفوه بماجرت الخاطبة فيه فان فعل شيأ خارجامن ذلك النوع لم ينفذ على الموكل دون انفاذه كذافى خزانة المفتين ولوقال أنت وكيلي فى كل شئ كان تفو يضاللحفظ والقياس أن لايكون وكيلابه للجهالة والاستحسان انصرافها الى الحفظ ولوقال أجزت اك بيع عبدى هذا انه يكون توكيلا بالبيع ولو زادعلى قوله أنت وكيلى فى كل شئ جائزاً منك ملك الحفظ والبيع والشراء و علك المبة والصدقة حتى اذا انفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل وعن الامام تخصيصه بالمعاوضات ولايلى العتق والتبرع وعليمه الفتوى وكذا اذاقال طلقت احرأتك ووقفت ووهبت أرضك في الاصح لايجوز وفى الروضة فوضت أمرى اليك قيل هذاباطل وقيل هذا والاول سواء في انه تفويض الحفظ ولوقال مالك المستفلات فوضت اليك أمرمستغلاتي وكان أجرها من انسان ملك تقاضي الاجرة وقبضها وكذالوقال اليك أصرديوني ملك التفاضى ولوقال اليك فوضت أصردواني وأصريم اليكي ملك الحفظ والرعى والتعليف والنفقة عليهم فوضت البك أمرام أتى ملك طلاقها واقتصر على المجلس

لامن ألفاظ التوكيل وسيأتى في باب الوكالة بالخصومة أنهابس بتوكيل (قوله واعدامأنه ليسكل أمريفيد التوكيلالخ) حاصله أنه لابدأن يكون فىالام مالدل عيلان المأمور يفعل أمراللاتمر بطريق النيابة عنه (قوله وفي تهذيب القلانسي الخ حاصله ما ذكره المؤلف فى باب خيار الرؤ ية حيث قال وفي المعراج قيل الفرق بين الرسول والوكيلان الوكيل لايضيف العقدالي الموكل والرسول لايستغنى عن اضافته الى المرسل واليهالاشارة فيقوله تعالى بإأيها الرسول بلغ وقوله وماأ نتعليهم بوكيل نفي الوكالة وأثبت الرسالة اه (قوله لاالباوغ والحرية) قال الرملي أي فيصم توكيل الصي الذي يعقل والعبدني النكاح والطلاق والخلع والصلح والاستعارة والهبة والبيع والشراء والاجارة وكلما يعقده الموكل بنفسه فافهم (قوله وأما مايرجع الى الموكل به) قال الرملي ومنهالتوكيل العام وقد صنف صاحب هذا الكتاب فيمرسالةمهاها المسئلة الخاصة فىالوكالةالعامة

بخلاف قوله ملكتك حيث لايقتصرعلى الجلس كذافى البزازية وفى كافى الحاكم لووكله بالقيام على داره واجارتها وقبض غلتها والبيدع لم يكن له أن يبني ولاأن يرممنه اشيأ وليس وكيدلا في خصومها ولو هدم رجل منهاشيأ كان وكيلافى الخصومة لانه استهلك شيأفي يديه وكذالوأ جرهامن رجل فحد ذلك الرحل الإجارة كان خصمافها حتى شبتها وكذا اذاسكنها وجحد الآجر اه وقال في باب الوكالة بالدين لو وكله بتقاضى كل دين له م حدث له دين بعد ذلك فهو وكيل فى قبضه ولو وكله بقبض غلة أرضه وعمرتها كان له أن يقيض ذلك كلسنة اه وقال في باب قبض الوديعة والعارية ولو وكاه بقبض عبد عندرجل فقتل العبدخطأ كان للودع أن بأخد القيمة من عاقلة الفائل وابس الوكيل أن يقبض القيمة لانها كالثمن ولوكان الوكيل قبض العبد فقتل عنده كان لهأن يأخذ القيمة وهو الآن بمنزلة الاول ولوجني على العبد جناية قبل أن يقبضه الوكيل فأخذ المستودع ارشها فللوكيل أن يقبض العبددون الارش وكذا لو كان المستودع آجره باذن مولادلم بأخذ الوكيل أجره وكذامهر الأمة اذا وطشت بشبهة ولو وكاه بقبض أمة أوشاة فولدت كان الوكيل أن يقبض الوادمع الأمولو كانت وادت قبل أن يوكله بقبضها لم يكن له أن يقيض الولد وكذلك تمرة البستان عنزلة الولد اه وفي البدائع وأماركن التوكيل فهوالا يجاب والقبول فالايجاب من الموكل أن يقول وكاتك بكذا أوافعل كذا أوأذن الدأن تفعل كذاونحوه والقبول من الوكيل ان يقول قبلت وما يجرى بحراه فالم يوجد لم يتم وهذا الو وكل انسانا بقبض دينه فأبى أن يقبض ممذهب فقبض لم يبرأ الغريم لانه ارتد بالرد شم الركن قد يكون مطلقا وقد يكون معلقا بشرط نحوان قدمز يدفأ نتوكيلي فى بيع هذا العبد وقديكون مضافا الى وقت بان يوكله فى بيع هذا العبد غداو يصميرا وكيلافى العدوما بعده لاقبله اه فان قلت فالفرق بين التوكيل والارسال فان الاذن والامر توكيل كاعامت قات الرسول أن يقول له أرسلتك أوكن رسولا عنى فى كذاوقد جعل منهاالز يلمى فى باب خيار الروية أمرتك بقبضه وصرح في النهاية فيه معز بالى الفوائد الظهير ية انهمن التوكيل وهوالموافق لمانى البدائع اذلافرق بين افعل كذاوأص تك بكذاواع لمرانه ليسكل أص يفيد التوكيل فياأمر به فغي الولوالجية دفع له ألف وقال اشترلي بهاأ وبسع أوقال اشتربهاأ وبسع ولم يقل لى كان توكدلا وكذا اشتريهندا الالف جارية وأشارالى مال نفسه ولوقال اشترجارية بألف درهم كانت مشورة ومااشتراه المأمور فهوله دون الآمر وكذالوقال اشترهذه بألف الااذاز ادعلى أن أعطيك لاجل شرائك درهمالان اشتراط الأجرله بدل على الانابة اه وفي تهذيب القلائسي الوكيل من يباشر العقد والرسول من يبلغ المباشرة والسلعة أمانة في أيديهما اه وأعاقلت في القبول ولوحكم اليه خل السكوت الرابع في شرائطهاوهي أنواع مايرجع الى الموكل ومايرجع الى الوكيل ومايرجع الى الموكل به فمايرجع الى الموكل كونه عن علك فعل ماوكل به بنفسه وسنتكام عليه عند شرح المكاب وماير جع الى الوكيل فالعقل فلا يصح توكيل مجنون وصنى لا يعقل لاالباوغ والحرية وعدم الردة فيصح توكيل المرتدولا بتوقف لان المتوقف ماكه والعلم للوكيل بالتوكيل فالووكاه ولم يعلم فتصرف توقف على اجازة الموكل أوالوكيل بعمد علمه وحكى فى البدائع فيه اختلافا فني الزيادات انه شرط وفى الوكالة انه ليس بشرط ويشبت العلماما بالمشافهة أوالكتاب اليه أوالرسول اليه أوباخبار رجلين فضوليين أو واحدعدل أوغيرعدل وصدقه الوكيل والافعنده ولاوعندهما نعم وأماما برجع الى الموكل به فان لا يكون باثبات حدة واستيفائه الاحد السرقة والقذف وعمأ بويوسف الحد والقصاص على الاختلاف وأن لايكون فيه جهالة متفاحشة كما سيأتى الخامس فى حكمها فنه ثبوت ولاية التصرف الذى تناوله التوكيل ومنه أن لا يوكل الاباذن أوتعميم

صحالتوكيال وهو اقامة الغاير مقام نفسه في التصرف عن علكه

( قولەرقىد رفعت عادثة الفتوى الخ ) قال الرملي وسيذكرفرع واقعة الحال بعد كراسة ويرد عليمه وبجيب عنه اه أى قبيل فصل الوكيل بالبيع والشراء ( قولەرمن أحكامهاصحة تعليقها واضافتها الخ) قال فى نور العين معزيا الى العيون وكله بقبض الوديعـــة في اليوم فله قبضه غداولو وكله بقبضه غدا لاعلك قبضه اليوماذذ كراليومالتجيل فكانه قال أنت وكيلى به الساعة فاذا ثبت وكالتعبه الساعة دامت ضرورة ولا اليوم لا صريحا ولادلالة وكذا لوقال اقبضه الساعة فله القبض بعسدها ممقال معزيا الى قاضيخان وكاــه بشئ وقال افعله اليوم ففعله غدابعضهم قالوا الصحيج ان الوكالة لاتبتى بعداليوم وقال بعضهم تبقى وذكر اليوم للتجيل لالتوقيت الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه اه وفي البزازية في أول الفصل الاول من كتابالوكالة الوكيدل الىعشرة أياملا تنتهى وكالته بمضى العشرة فالاصح

ومنهانه أمين فيافى يده كالمودع فيضمن بمايضمن به المودع ويبرأ بما يبرأ به والقول قوله فى دفع الضمان عن نفسه فاود فع له مالا وقال اقضه فلاناعن ديني فقال قضيته وكذبه صاحب الدين فالقول الوكيل في براءته وللدائن في عدم قبضه فلا يسقط دينه و بجب الهين على أحدهما فيعلف من كذبه الموكل دون من صدقه وعلى هذا لوأمر المودع بدفعها الى فلان فادعاه وكذبه فلان ولوكان المال مضمو ناعلى رجل كالمفصوب في مدالغاصب أوالدين على الطالب فأمرا لطالب أوالمغصوب منه الرجل أن يدفعه الى فلان فقال المأمورقد دفعت اليهوقال فلان ماقبضت فالقول قول فلان انهلم يقبض ولم يصدق الوكيل على الدفع الابيينة أو بتصديق الموكل ولايصدقان على القابض والقول لهمع اليمين والوكيل تحليف الموكل انه مايعلم انهدفع فان نكل سقط الضمان عنه ولولم بدفع اليه شيأ واغاأ مره بقضاء دينه من ماله فادعاه وكذبه الطالب والموكل ولابينة فالقول قوطهامع الهين ويحلف الموكل على نفي العمم وان صدقه الموكل دون الطالب رجع عليه بماادعاه وبرجع الطالب عليه أيضابد ينهذ كردالقدورى وفى الجامع لارجوع الوكيل على موكله ولوصدقه والاول أشبه كماني البدائع ولوادعي المودع انه أص وبدفعها الى فلآن وكذبه صاحبها فالقولهانه لم يأمره وقدوقعت حادثة الفتوى حين تأليف هذا المحل دفع الى آخر مالاليد فعه الى آخر مماختلفاني تعيينه فقال الآمرأمرتك بدفعه الىزيد فقال المائمور الي عمرو وقد دفعت له فأجبت بان القول قول الوكيل لانهما اتفقاعلي أصل الاذن فكانأ مينا ولحن اقال الزيامي في آخر المضار بقلود فع اليهمالا ثم اختلفا فقال الدافع مضاربة وقال المدفوع اليهوديعة فالقول للدفوع اليه لانهما اتفقاعلى الاذن اه ومن أحكامه أنه لاجبر عليه في فعل ما وكل به الافي ردود يعة بان قال ادفع هـ ندا الثوب الى فلان فقبله وغاب الآمر يجبرالم أمورعلى دفعه فاماسائر الاشياء فلا يجب عليسه التنفيذ كذافي المحيط وتمامه فى فوائد ناومنها ما فى البزازية وكله بقبض وديعته وجعل له الأجر صع وان وكله بقبض دينه وجعل له أجو الا يصبح الااذا وقت مدة معاومة وكذا الوكيل بالتقاضى ان وقت جاز اه وكذا الوكيل بالخصومة كذافي الولوالجية ومن أحكامها انهالا تبطل بالشروط الفاسدة ولايصع شرط الخيار فيها كمافي الخانية ومن أحكامها صحة تعليقها واضافتها فتقبل التقييد بالزمان والمكان فاوقال بعه غدالم يجز بيعه اليوم وكنذا العتاق والطلاق ولوقال بعداليوم فباعه غدافيه روايتان والصحيح انهمالا تبقي بعداليوم ولووكله بتقاضى دينه بالشام ايس له أن يتقاضاه بالكوفة الكل من الخانية السادس في صفتها وهوعه ماللزوم فلهأن يعزله متى شاء الافياسنذكره آخرها (قوله صحالتوكيل) أى تفويض التصرف الى الغمير بالكتاب والسنة والاجماع قال تعالى حكاية عن أصحاب الكهف فابعثوا أحمدكم بورقكم همذه الى المدينةوكان البعث منهم بطريق الوكالة وشرع من قبلنا شرع لنااذا قصه الله تعالى ورسوله من غيير انكارولم يظهر نسخه ووكل عليه السلام حكيم بن خزام بشراء أصحيته وانعقد الاجاع عليه وهوعام وخاص فالثماني ظاهر والاول نحوأن يقول ماصنعت من شئ فهو جائر أنت وكيلي فى كل شئ جائز أمرك على ملك جيع أنواع التصرفات من البيع والشراء والهبة والصدقة والتقاضى وغيرذاك ولوطاق امرأنه جازقال الصدرالشهيدوبه يفتى حتى ينبين خلافه واختار أبوالليث انه لوطلق أورقف لم يجزكذا فى الولوالجية وفي البزاز بةما حكمت فجائز تحكيم لانوكيل وقدمنا فتوى قاضيخان انه يختص بالمعاوضات (قوله وهواقامة الغيرمقام نفسه في التصرف)أى الجائز المعاوم حتى ان التصرف اذالم يكن معاوما ثبت أدنى التصرفات وهو الحفظ فيااذا قال وكاتك عمالى (قوله عن علمه) أى ذلك التصرف بيان الشرط فىالموكل فلايصح توكيل مجنون وصبى لايعقل مطلقا وصيى يعقل بنحوطلاق وعتاق وهبة وصدقة من التصرفات الضارة فيصح توكيله بالنافعة بالااذن وليه كقبول الهبة وأما ماتردد بين ضرر ونفع كالبيع

(قوله وفيه نظر لانه لاحاجة الح) قال في المنح أقول اليس ماذ كره من النظر واقعام وقعم لان التعريف المحاهو الصبي العاقب وهو المعير مطلقا كاذكره المحققون في تعريف لا بالنظر الى خصوص الوكالة حتى يحتاج الى ذكره في النظر والجواب هنمه اه ويرد عليه ما في المعقو بية حيث قال قوله و يعرف العبن اليسير من الفاحش كذا في أكثر الكتب وهو مشكل لا نهم انفقوا على أن توكيل الصبي العاقل صحيح وفرق الغبن اليسير من الفاحش (١٤٢) عما لا يطلع عليه أحد الا بعد الاشتغال بعلم الفقه فلا وجه لصحة اشتراطه في صحيح وفرق الغبن اليسير من الفاحش (١٤٢)

والاجارة فان كان مأذ ونافى التجارة صح توكيله مطلقا والاتوقف على اجازة وليه ولا يصح توكيل عبسه محجوروصح من مأدون ومكانب وأما توكيل المرتد فوقوف ان أسلم نفذ والابان قتل أومآت أولحق بطل عنده وقالا ناف فوشمل قوله بمن يملكه الأبوالوصى في مال الصي فلهما أن يوكلا بكل ما يفعلانه وأورد علىهذا الشرط توكيل المسلم ذميا ببيع خرأ وخنزير وتوكيل الحرم الحلال ببيع الصيدفانه صحيح عنده ولاعلكه الموكل وأجيب بأنه بملكه بأصل التصرف وان امتنع بعارض النهى ويردعليه العبد المأذون فى تزويج نفسه لا يملك المتوكيل كما في المحيط مع انه يملك أن يتزوج بنفسه والجواب انه بمنزلة الوكيل عن سيدهوان كانعاملالنفسه والوكيل لايوكل الاباذنأو تعميم وفى البزازية والوكالة على الهين مشلأن يقول وكاتك أن تحلف عنى لا بجوز اله وأورد أيضالوقال بع عبدى هذا بعبد صع ولوقال اشتريت منكهذا بعبدلم يصحوأ جيب بأن المنع الجهالة في المباشرة الرفضاء الى المنازعة لالذاتها ولذا لم تمنع في بيع قفيزمن صبرة ولايفضى اليهافى الوكالة وزادفى المداية فقال ومن شرطها أن يكون الموكل عن عاك التصرف ونلزمه الاحكام فقيل هواحة رازعن الوكيل فانه وان ملك التصرف لاتلزمه الاحكام بمعنى لاتثبت له فلايصح توكيله وقيسل احتراز عن المحجور فانه لايصح توكيله كذا في النهاية واقتصر الشارح على الثانى ولاحاجة الى هذا القيد فان المحجور لا يملك التصرف فرمج به وسيأتى اخراج الوكيل بالضابط وفى الجوهرة وليس المعتبرأن يكون الموكل مالكالمتصرف فياوكل به واعدا المعتبرأن يكون بمن يصحمنه التصرف في الجله لانهم قالوا لايجوز بيسع الآبق ويجوزأن يوكل ببيعه وفي الولوالجية لو وكل الدائن عبدالمديون في قبض دينه من مولاه جاز ولوأ قر العبد بالقبض والملاك برئ المولى ولو وكل الغريم مولى العبدالمديون بالقبض من عبده لم يجز توكيله ولاقبضه والحاصل أنه يردعلى منطوق قوله عن علكه توكيل العبد المأذون بالتزويج فانه لا يصحمع انه علكه ومالو وكل ببيع عبده بعبد يصحمع انه لا يملكه و يردعلى مفهومه توكيل المسلم ذميا ببيع الخروتوكيل الحرم حلالاوالتوكيل ببيسع الآبق والتوكيل بالاستقراض (قوله اذا كان الوكيل يعقل العقد ولوصييا أوعبـدا محجورا ) بيان للشرط فى الوكيــل فلايصح تُوكيُّلغــيرالعاقل وفي يتيمة الدهر وذكر السرخسي فى الوكالة فى باب البيع والشراء وان كان الوكيل مجنونا فبيعه باطل فان كان يعقل البيم والشراءفهو بمزلة الصي الحجور عليه وذكرفى باب توكيل الزوج بالطلاق ولو وكل مجنونا بطلاق امرأته فقبل الوكالة في حال جنونه مم أفاق فهو على وكالته لان بالافاقة يزداد التمكن من التصرف ولا يزول ماكان ثابتا اه وذكرفي الهداية انه يشترط أن يكون الوكيل عن يعقل العقدو يقصده فقال الشارحون ان المراد بعقل العقد أن يعرف أن الشراء جالب للبيع سالب للثمن والبيع على عكسه و يعرف الغبن الفاحش من اليسير والمراد بقصده أن يقصد ثبوت الحركم أوالر بحلاحتراز عن بيع المكره والهازل فانه لايقع عَن الآمر أه وفيه فظر لانه لاحاجة الى اشتراط عقلية الغبن الفاحش من اليسير لجوازبيع

صحة التوكيل كالايخنى اه ولا يخنى عليك انه حيث كان تصريف الصي العاقل مأخوذ افيه معرفة الغبن الفاحش من اليسبركان شرطافى الوكالة أيضائم كان الظاهرأن يقول الا بعد الاشتفال بالبيع والشراء ومعرفة أثمان المبيعات لانه ليس المراد أن يعرف ماحده الفقهاء بلأن يعرف الاحداد الفقهاء

اذا كان الوكيــل يعــقل العــقد ولوصبيا أوعبــدا محجورا

قیمته کنداوانه لواشتراه او باعیه بکندایکون مغبونا تأمل وعیلی کل فاشتراط معرفة الغبن مشکل فقد یکون الرجیل من اعقیل الناس وا ذکاهم و یغبن فی بعض الاشیاء بعدم وقوفه علی مقدار قیمة مثلها و لعن المشراط ذلك فیا تکون قیمتهم و دفیا مشهورة وانظر ما یا تی عند قوله و تقیید شراؤه عثل القیمة نم بعد کتابتی

ذلك رأيت في الحواشي السعدية قال ما نصه قوله عمالا يطلع عليه أحدالخ عنوع فانانرى كثيرا من الصبيان الوكيل يعرف ذلك من غير اشتفال بعلم الفقه بل بالسهاع من الثقاة وكثرث المباشرة بالمعاملات عمقد يقام المتمكن من الشئ مقام ذلك الذي كما سبق في مباحث عدم قبول شهادة الأعمى في هذا الكتاب وأما في انحن فيه فالتمكن من المعرفة بالعقل وذلك موجود في الصي الذي كلامنا فيه فليتأمل اه قلت والظاهر ان مم ادهم أن يعرف أن الجسة في اقيمته عشرة مثلا غين فاحش وان الواحد فيها يسير فأن من لم يدرك الفرق بينهما غير عاقل كصبى دفع له رجل كعبا وأخذ ثو به فاذا فرح به ولا يعرف انه مغبون في ذلك لا يصح تصرفه أصلا

(قوله وأما تفسيرالقصد بالاحتراز عن بيع الهازل والمكره فارج عن المقصود الخ ) سبقه الى هذا الاعتراض يعقوب باشام قال والاولى ان قوله و يقصده تأكيد لقوله يعقد والعطف عطف تفسير لا نه بالقصد يعلم كال العقد كالا يخفى فليتأمل ( فوله ولا يمكن طرده الم و لا يبطل طرده ( فوله لكن يرد عليه الأب والجد الخ ) و في التبيين قبيل الغصب انه يصح فلا يرد قال شيخنا م ظهر لى تسليم الورودوانه لا كالف بين بافي السراج والتبيين و ذلك ان مافي السراج من انه لا يماك علك مال ولده بالتوكيد ل بشرائه أى قصد اومافي التبيين الما ملك علم كه لكونه في ضمن التوكيد ل بيع عفي الشراء من وكام بالبيع اهان قال الأب لشخص وكاتك ببيع عبد ابني مني كذا في حاشية أبي السعود ( قوله والجواب منع عدم صحته به الخ ) قال في الحواشي اليعقو بية ولا يرد الاستقراض لان محل العقد من شروطه وليس بموجود في التوكيل بالاستقراض لان الدراهم التي يستقرضها الوكيد لي ملك المقرض والا مي بالتصرف في ملك الغير باطل وهذا لا نقض به على مذهبه فليتأمل اه وقال في أو اخرالف صل التاسع ( ١٩٤٣) والعشر بن من كتاب نور العين جف

بعث رجدالا ليستقرضه فأقرضه فضاع فى يده فداو قال أفرض المرسل ضمن مرسداه ولو قال أفرضى المرسل ضمن رسوله والحاصل ان التوكيل بالا فراض جائز

بكل ما يعقده بنفسه وبالخصومة فى الحقوق برضا الخصم الاأن يكون الموكل مريضا أوغائبامدة السفر أو مريدا للسفر أو مخدرة

لابالاستقراض والرسالة بالاستقراض تجوز ولو أخرج وكيل الاستقراض كلامه مخرج الرسالة يقع القرض للاسم ولو مخرج الوكالة بأن أضافه الى نفسه

الوكيل عندالامام عاقل وكثرنم ان قيدعليه أن لايبيعه بغبن فاحش اشترط وأما تفسير الفصد للاحتراز عن بيع الحازل والمكره فارج عن المقصودالأن الكالم الآن في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل والداتركة المصنف وفي الواقعات الحسامية الوكيل اذا اختلط عقله بشراب نبيذ ويعرف الشراء والقبض جازعلي الموكل شراؤه ولواختلط ببنج و يعرف الشراءلم يجزوهو بمنزلة المعتوه اه (قوله بكل ما يعقده بنفسه) بيان اضابط الموكل فيه وليس حدافلا يردعليه ان المسلم لا يملك بيع الخرو يملك توكيل الذى به لان ابطال القواعد بإبطال الطرد لاالعكس ولاعكن طرده عدم توكيل الذمى مسلما ببيع خره وهو علكه لانه علك التوصل به بتوكيل الذى يه فصدق الضابط لانه لم يقل كل عقد يملك عملك توكيل كل أحدبه بل التوصل به في الجلة وانما يردعليه توكيل الوكيل بلااذن وتعميم فانه علك العقد الذي وكل به ولا علك التوكيل وأجابوابان المرادانفسه لسكن يردعليه الأب والجديمل كان شراءمال ولده الصغير ولايمل كان التوكيل به كمانى السراج الوهاج والاستقراض فانه يباشره بنفسه لنفسه ولاعلث التوكيل به فيقع للوكيل كذا ذكرالشارح ولم يجب عنه والجواب منع عدم صحته بهلا فى الخانية ان وكل بالاستقراض فان أضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل كان الموكل والاكان الوكيل اه وفى البزازية استقرض منه ألفاوأ مره أن يعطيه رسوله فلاناوزعم الاعطاء وأقر الرسول وأنكر المستقرض دفع المقرض لايازم المستقرض شئ اه ممقال بعده صمح التوكيل بالاقراض لابالاستقراض وفي القنية التوكيل بالاستقراض لايصح والتوكيل بقبض القرض يصح بان يقول لرجل أفرضني مم بوكل رجلا بقبضه يصح اه ولوقال المصنف بكل ما يباشره لكان أولى ليسمل العقد وغيره فكان يستغنى عن افراد بعض الاشياء (قوله وبالخصومة فى الحقوق برضا الخصم الاأن يكون الموكل مريضاأ وغائبا مدة السفر أومريدا للسفرأو مخدرة) أى وصح التوكيل بالخصومة بشرط رضا الخصم وهذاعندا بي حنيفة وقالا بجوز بغير رضاه

يقع للوكيل وله منعه من أصره يقول الحقير انهالم بجوزوا التوكيل بالاستقراض ظنا انه لا محل فيه العقد الوكالة وقداطال شراح الهداية الكلام في هذا المقام وفي زمان تدريسي كنت كتبت في هذا المبحث رسالة طويلة الذيول لطيفة بحيث قبلها كثير من الفحول وحاصلها ان محل العقد فيه عبارة الموكل كافي التوكيل بالنكاح ونحوه عايكون في الوكيل سفيرا محضا ف الابأس أصلافي أن تسمى الرسالة بالاستقراض وكالة كانسمى الرسالة بالاستقراض وكالة كانسمى الرسالة بالنهائية النهائية ويؤيد ماذكرناه ماقال الامام الكاشاني في البدائع و يجوز التوكيل في القرض والاستقراض وماقال الامام الزيلي أيضافي شرح الكنز وعن أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز لا يقال لوكان وكالة لماد كذلك لان الوكيل بشراء شئ لا بعينه اذا الشتراء يكون هوله الأن ينوى الشراء الموكله اذ المعقد الى دراهم موكله كاذكر في الهداية وغيرها والله تعالى أعلم الانه أمين يقبل قوله في حق براءة ولولوا قر الرسول أي بالسرق الدين ذمة المدتقرض كرسول المديون بالدين الى الدائن دا أنكر وصوله اليه وادعى الرسول ايصاله اليه يقبل قوله في حق براءة الدائن تأمل

ولاخلاف في الجواز انما الخلاف في المزوم لهما أن التوكيل تصرف في خالص حقه فلا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بتقاضى الديون ولهأن الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستعضره والناس متفاوتون في الخصومة فلوقلنا بلز ومه يتضرر به فيتوقف على رضاه كالعبد المشترك اذا كاتبه أحدهما يتخيرا لآخ بخلاف المريض والمسافرلان الجواب غيرمستحق عليهما هنالك ومريده كهو لتحقيق الضرورة والمخدرة لوحضرت لايمكنها أن تنطق بحقها لحيائها فيلزم توكيلها وهذاشع استحسنه المتأخون كذا في الهداية وظاهره ان الخدرة لانص عليها في المذهب ولهذا قال في فتح القدر أما على ظاهر اطلاق الأصل وغيره عن أبي حنيفة فلا فرق بين البكر والثيب والمخدرة والمبر زة والفتوي على مااختار وممن ذلك اه والخصومة الجدل خاصمه مخاصمة وخصومة فصمه يخصمه غلبه وهو شاذلأن فاعلته ففعلته يرديفعل منه الى الضم ان لم تكن عينه حرف حلق فانه بالفتح كفاخره ففخره يفخره وأما المعتل كوجدت وبعت فبردالى الكسر الاذوات الواوفانها تردالى الضم كراضيته فرضوته أرضوه وخاوفني ففته أخوفه وابس ف كلشئ يقال نازعته لانهم استغنوا عنه بغلبته واختصموا تخاصموا والخصم الخاصم والجع الخصوم وقديكون للجمع والاثنين والمؤنث والخصم الخاصم والجع خصاء كذافي القاموس هذا معناها لفة وأماشرعافهوالجواب بنعمأ ولاكماسيأ تىوفسرهافى الجوهرة بالدعوى الصحيحة أو بالجواب الصريح ولووكاه فى الخصومة له لاعليه فله اثبات ما للوكل فلوأ را دالمدعى عليه الدفع لم تسمع كذا في منية المفتى والحاصل انها تتغصص بتغصيص الموكل وتعمم بتعميمه والألف واللام في الحقوق المجنس فشمل بعضا معيناوجيعهاوفي القنية لورضي ممضى يوم فقال لاأرضي لهذلك اه وذكره في شرح المجمدم معزيا الهاوالتقييد باليوم اتفاق وانما المقصودأن له الرجوع عن الرضام الميسمع القاضي الدعوى لماني القنية أيضا لوادعى وكيل المدعى عندالقاضي مأتى بشهود ليقيمها ولميرض الخصم أى المدعى عليه بالوكيل ويريدأن يخاصم مع الخصم ليس له ذلك بعد سماع الدعوى على أصل أبى حنيفة وفي البزازية ولو وكله بكل حق هوله وبخصومته في كل حق له ولم يعين الخاصم به والخاصم فيه جاز اه واذاوكاه بقبض كل حق يحدثله والخصومة فيهجا نزأمس هفانه يدخل فيه الدين والوديعة والعارية وكل حق ملكه الموكل أما النفقة فن الحقوق التي لا يملكها كذافي الخزانة وفي الولوالجية وكامبالخصومة ولم ببين أى الخصومة لم تجز الوكالة لانها تقع فالاجناس الختلفة واطلق فالخصم فشمل الطالب والمطاوب كاشملهما الموكل والشريف والوضيم كافى البزاز يةوأطلق المريض وهومقيد عااذا كان لايقدرعلى المشي على قدميه الى مجلس القاضى مدعيا كان أومدعى عليه وان قدرعلى الخضورعلى ظهر الدابة أوظهر انسان فان زادم صه بذلك لزم توكيله فان لم يزدقيل على الخسلاف والصحيج لزومه كذافى البزازية وفى الجوهرة أما المريض الذى لا عنعه من الحضور فهو كالصحيح اه وقيد عدة السفر لان مادونها كالحاضر كذا في الجوهرة وفى الحيط ان كان الموكل مريضاً ومسافرا فالتوكيل منهما لايلزم بدون رضا الخصم بل يقال المدعى ان شئت جواب خصمك فاصبر حتى ير تفع العـ فر وان لم تصبر فسبيلك الرضابالتوكيل فاذارضي لزمه برضاه في ظاهر الرواية اه وهو خاص بتوكيل المدعى عليمه كمالا يخفي وارادة السفر أمر باطني فلابدمن دليلها وهواماتصديق الخصم بها أوالقرينة الظاهرة ولايقبل قوله انى أريد السفر لكن القياضي ينظرف حاله وفي عدته فانها لاتخفي هيئة من يسافر كذا ذكره الشارح وفي البزازية وانقال اخرج بالقافلة الف النية سألهم عنم كافى فسنخ الاجارة اه وفى خزانة المفترين ولوقال انى أريد السفر يازم منه التوكيل طالباكان أومطاو بالكن يكفل المطاوب ليتمكن الطالب من استيفاء دينمه وان كذبه الخصم في ارادته السفر يحلفه القاضي بالله أنك تريد السفر اله وأما

(قوله ولاخلاف فى الجواز انما الخلاف فى المزوم) قال فى الجوهرة يعنى هـــل ترد الوكالة برد الخصم عنـــد أبى حنيفة نعم وعندهما لا ويجبر واختاره أبوالليث للفتوى اه

انكانتهي طالبة فبسلمنها التوكيل بغيررضا الخصم وان كانت مطاوبة ان أخوهاالطالب حتى بخرج القاضى من المسجد لايقبل منها التوكيل بغييررضا الخصم الطالب لانه لاعذر لهاالىالتوكيل اه وقول المؤلف فما اذا كان الخ محرف تأمل (قوله كماهو المقرر) قال الرمالي هو خسبران أى المقرر في هذا مثل المقرر في ذلك وفي نسخة قضاة العهد فساد ففساد خسيران وقوله كما هوالمقرر تشبيه هذه المسئلة بتلك المسئلة فتأمل (قوله لم يكن لهأن بخاصه الى فقيه آخر) كان وجههانه جعله اللفقيه حكما فــلا يكون الآخر حكما مدون أمره بخسسلاف القاضي الآخر فانولايته ثابت\_ة وان لم يأمس تأمل (قولەوالقاضى) معطوف على الصي (قوله مماعلم ان طريق أنبات الوكالة الخ ) قال قاضيخان وكله بقبض فاقر المديون بوكالته وأنكرالدين فيرهن عليه الوكيل لايقبل اذ البينسة لانقبل الاعلى خصم وباقرار المديون لمتثبت الوكالة فلم يكن خصما ألاترى أنه لو أفر بالوكالة ففال الوكيل اني أبره-ن

الخدرة فهي في اللغة كما في القاموس من الخدر كالاخدار والتخدير بفتح الحاء الزام البنت الخدر بكسر الخاء وهوستر يمدللجارية فى ناحية البيت وهى مخدورة ومخدرة اه وفى الشرع هى التي لمتجرعادتها بالبروز ومخالطة الرجال قال الحلواني والني تخرج في واتجها برزة وقال البردوي من لا يراها غير المحارم يخدرة اذالم تخالط الرحال على ماذ كره فى الفتارى وكلام الحاواني على هـنامجول على الخالطة بالرجال ولواختلفا فىكونها مخدرة فان كانتمن بنات الاشراف فالقول لهابكرا أوثيبالانه الظاهرمن حالها وفى الاوساط قوله الو بكرا وفي الاسافل لايقبل قولهما في الوجهين والخروج للحاجة لايقدح فيهمالم يكثربان تخرج لغير حاجة كذا في البزازية وأشار المؤلف بقبول توكيل المخدرة الى ان الطالب ليس له مخاصمة زوجها واكمن لا يمنعه الزوجمن الخصومة مع وكيل امرأنه أومعها كذافى خزالة المفتين وفيها امرأة وكات وكيلابا لخصومة فوجب عليها اليمين وهي لانعرف بالخروج ومخالطة الرجال فى الحواج يبعث البهاالحاكم ثلاثة من العدول يستعلفها أحدهم ويشهدالآخران على حلفها أوا كولها اه ومراد المؤلف من الاستثناء المتثناء الموكل اذا كان له عندر ولا يختص بالار بعة فشمل حيض المدعى عليها اذا كان الحكم في المسجد كذاذ كره الشارح وهومقيد بمالذا كان الطالب لايرضي بالتأخير فيما اذا كان الحكم في غير المسجد وأمااذارضي به فلايكون عذرا وأماحيض الطالبة فهوعذ رمطاقا والنفاس كالحيض كمذافى خزانة المفتين ومن العذر الحبس اذا كان من غدير القاضى الذي ترافعوا اليه ذكره الشارح وفي البزازية وكونه محبوسامن الاعذار يلزمه نوكيله فعلى هذالوكان الشاهد محبوساله انبشهد على شهادته قال القاضى ان كان في سجن القاضى لا يكون عدر الأنه يخرجه حتى يشهد م يعيد دوعلى هذا يمكن ان يقال في الدعوى أيضا كذلك بان يجيب عن الدعوى ثم يعاد ولومد عيا يدعى ان لم يؤخر دعواه ثم يعاد اه مماعلم ان المؤلف اختار قول الامام كما هوداً به وقد اختلف ترجيح المشايخ فافتى الفقيه بقولهما وقال الغياثى وهوالمختار وبهأخة الصفارأيضا وفى خزانة المفتين المختار قولهما والشريف وغيرهسواء وفىالنهابة والصحيح قولهما وقال الحلوانى يخيرالمفتى قال ونحن نفتى ان الرأى للمحاكم وفى البزازية ومن المعاوم المقرران تفويض الخيارالي قضاة عهدالفساد كاهوا لمقرومن ان علمهم ليس يحجة قال شمس الأئمة الصعيح الهاذاعلمن الآبي التعنت في الماء الوكيل يفتي بالقبول وانعلمنه قصده الاضرار بالحيل كماهوصنيع وكلاء المحكمة لايقبل وغرضمن فوض الخيار الى القاضى من القدماءكأن هذالماعاموامن أحوال قضاتهم الدين والصلاح اه وفى غاية البيان الاولى أن لا يحضر مجلس الخصومة بنفسه عنددنا وعندالعامة وقال البعض الأولى ان يحضر بنفسه لان الامتناعمن الحضور الى مجلس القاضي من علامات المنافقين والجواب الرد من المنافقين والاجابة من المؤمنين اعتقادا اه وفى خزانة المفتين واذاركه بالخصومة عندالقاضى فلان كان الوكيل ان يخاصمه الى قاض آخزولو وكامبا لخصومة الى فلان الفقيه لم يكن له ان يخاصمه الى فقيه آخر اه وأطاق الوكيل بها فشمل الصي العاقل كمافي منية المفتى وعبدالمولى في خصومته لمافي الخزانة عبد في يدرجل فقال كنت عبدا لفلان ولدت في ملكه وقد وكاني يخصومنك في نفسي ليس لمولاه ان يمنعه اذا كان العبد بينة على الوكالة ولوقال باعتى منك ولم يقبض النمن فوكاني بقبض الثمن منك فلمولا هان يمنعه من الخصومة اه رالقاضي ولوعزل عن القضاء يسقى على وكالته كما في قضاء الخزالة ومن أحكام الوكيل بالخصومة ان الحق اذاثبت على موكاه لم بلزمه ولا يحبس عليه ولوكان وكيلاعاما لانهالم تنتظم الامر بالاداء ولاالضمان كافي الخزالة ثماعه إن طريق اثبات الوكالة بالخصومة النيشهدوابها على غريم الموكل سواء كان

على وكالتى مخافة أن يحضر الطالب وينكر الوكالة نقبل بينة تقبل وكذامن ادعى دينا على الميت بينة تقبل وكذامن ادعى دينا على الميت بينة وأنكر الدين فاثبت الوصى وصايته ببينة تقبل وكذامن ادعى دينا على الميت

وأحضر وارثا فافرالوارث بالدين فقال المدعى أنا ثبت ببينة فبرهن يقبل نورالعين (قوله فن مسائله قالوالو وكله بقضاء الدين) أى وكله بان بدفع الوكيل من مال نفسه الى دائن الموكل وكذافى المسئلة الآتية عن كتاب الحوالة أمالود فع المهدراهم وقال الهاقض بهادينى الذى لا يعد فادعى الوكيل الدفع الى زيد الدائن وكذبه كل من الموكل والدائن فالقول الوكيل فى براءة نفسه بمينه والقول المدائن فى الكرار المناس بالمناس بمينسه أيضا كماف فتاوى (١٤٦) قارئ الهدائة (قوله لابرجم المأمور على الآمر) أى لا يرجم

بما قضاه بمال نفسه (قوله ولو قال لانبع الا بمحضر فلان الخاب قال في التتارخانية في أواخر الفصل الحادي عشر عازيا للمحيط نوع آخر فيا اذاحصل التوكيل فيا اذاحصل التوكيل بشرط ما يجب الاصل في هذا النوع ان الموكل اذا شرط على الوكيل شرطا مفيدا على الوكيل شرطا مفيدا من كل وجه بان كان ينفعه من كل وجه فانه من كل وجه في الوكيل مراعاة

وبايفائها واستيفائهاالافي حدوقود شمطه أكده بالنشأها

شرطه أكده بالنفى أولم يو كده بيانه فيما اذا قال بعده بخيار فباعة بغدير خيار لا يجوز وان شرط في العدة لا ينفيه في العدة له شرطا لا ينفعه أوجه بل يضره لا يجبعلى الوكيل بالندفي أولم يؤكده الموكل بالندفي أولم يؤكده بيانه في اذا قال بعده بألف نسيئة فباعه بألف نقدا السيئة فباعه بألف نقدا

منكرالاوكالة أومقرابهاليتعدى الىغييره كمافى الخزانة ولانقبل الشهادة على المال حتى تثبت الوكاة وفي القنية لانقبل من الوكيل بالخصومة ببينة على وكالته من غيير خصم حاضر ولوقضي بهاصح لانه قضاء في المختلف اه (قوله وبايفاتها واستيفائها الافي حــد وقود) أي يصح التوكيل بايفاء جيع الحقوق واستيفائها آلابالحدود والقصاص لان كالامنها يباشره الموكل بنفسه فيملك التوكيلبه بخلاف الحدود والقصاص فانهاتندرئ بالشبهات والايفاء من أوفيت به ايفاء وأوفيته حقمه ووفيتماياه بالتثقيل كذا في المصباح والمرادبه هنادفع ماعليمه والاستيفاء والتوفي بمعنى واحمد كافى المصماح والمرادبه هناالقبض فكانه يقول صح التوكيل بدفع ماعليه ويقبض ماله أماالاول فمن مسائله قالوالو وكله بقضاءالدين فجاءالوكيل و زعمقضاءه وصدقه موكله فيه فلماطالبه لايلتفت الىقول الموكل ويؤمر بالخروج عن حقوكيله فاذاحضرالدائن وأخــذمن الموكل يرجع الموكل على الوكيل على العادفعه اليه وان كان صدقه بالقضاء وفي كتاب الحوالة أمره بقضاء دينه فقال قضيت وصدقه الآمرفيه محلف الدائن على عدم وصوله اليه وأخذه من الآمر لا برجع المأمور على الآمر لان الآمركذب في اقراره حيث قضى عليه بالدين لان الاقرار انما يبطل بالحكم على خلافه اذا كان الحكم بالبينة اما بغيرها فلاوالصحيح انه يعلل لعدم رجوع المأمور على الآمر بان المأمور وكيل بشراءمانى ذمة الآص بمثله ونقد الثمن من مال نفسه وانما يرجع على الآمر اذاسلمله مافى ذمته كالمشترى انمايؤمر بنسليم الثمن الى الآمر اذاسه لم لازمر مااشترى آمااذالم يسلم فلاوذ كرالقدوري ان رب الدين يرجع على المأمور والمأمور يرجع على المديون بماقضي قال قضيت دينك بامرك لفلان فانكر كونهمد يون فلان وأمره وقضاه أيضا والدائن غائب فبرهن المأمور على الدبن والامر والفضاء يحكم بالكللان الدائن وانكائبالكنه عنه خصم حاضر فان المدعى على الغائب سبب لمايدعى على الحاضر لانهمالم يقض دينه لا يجب له عليه من و بينهما اتصال أيضا وهو الام و بعد السيدية والاتصال ينتصب خصما ولوقال لاتدفع الدين الاعمحضر فلان ففعل بلامحضره ضمن كذا في البزازية ولوادعى الوكيل الهدفع بمحضره أوقال لاندفع الابشهود فادعى دفعه بشهود وأنكر الدائن القبض حلف الوكيل انه دفع بشهود فاذا حلف لم يضمن كذا في كافي الحاكم ولوقال ادفعه بشهود فدفع بغيرهم لميضمن وأماالناني أعنى الوكيل بقبض الدين فيقب لقوله في قبضه وضياعه ودفعه الى الموكل ويبرأ الغريم ولوكان عن لاتقبل شهادته للوكيل بخسلاف اقراره بقبض الطالب ولو وجب على الوكيل بالقبض مثله لمديون موكاه وقعت المقاصة وكان الوكيل مديون الموكل ولايملك الوكيل بقبضه الابراء والهبة وأخذ الرهن وملك أخذال كفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث ملك الكل وليس للوكيل بالقبض قبول الحوالة ويصح التوكيل بالقبض والقضاء بلارضا الخصم ولاينعزل بموت المطاوب وينعزل بموت الطالب فاوزعم الوكيل قبضه وتسلميه الى الطالب حال حياته لم يصدق بلاحجة فان

شرطايفيدمن وجهولايفيدمن وجه بان كان ينفع من وجه ولاينفع من وجه ان أكده بالنبي يجب احتال مراعاته وان لم يؤكده بالنبي بالله يحب مراعاته وان لم يؤكده بالنبي بالله في الأفي سوق كذا في الموقد وان لم يؤكده بالنبي بالماني الم يعلى الأمروان أكده بالنبي لا ينفذ على الآمر اه وعام التفاريع فيها فراجعها (قوله فاو زعم الوكيل قبض وتسليمه الى الطالب الح) قال في الاشباه كل أمين ادعى إيصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع والوكيل والناظر الافي الوكيل بقبض وتسليمه الى الطالب الح) قال في الاشباه كل أمين ادعى إيصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع والوكيل والناظر الافي الوكيل بقبض

الدين اذا ادى بعد موث الموكل أنه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الاببينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق فى الولوالجيسة اله وأقول تعقبه الشرنبلالى أخذ امن كلام الولوالجية وغيرها من كتب المذهب بان دعوى الوكيل الا يصال تقبل لبراء ته بكل حال وأماسراية قوله على موكله ليبرأ غريمه فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياة موكله وأما بعده وته فلا تثبت براءة الغريم الا ببينة أو قصديق الورثة الى آخر ماذكره في الرسالة المساة بنة الجليل في قبول قول الوكيل كذا في حاشية أبى السعود قلت وللعلامة المقدسي أيضار سالة في هذه المسئلة ذكرها الشرنبلالى في مجموعة رسائله عقب الرسالة التي ألفها واستشهد بها على ما ادعاه فارجع الى تلك الرسالتين فقد أشبعا الكلام فيهما جزاهما الله تعالى خبرا (قوله والمراد بقوله فيا يضيفه الوكيل الحكلام فيهما جزاهما الله تعالى خبرا (قوله والمراد بقوله فيا يضيفه الوكيل الحكلام فيهما جزاهما الله تعالى خبرا (قوله والمراد بقوله فيا يضيفه الوكيل الحكلام فيهما جزاهما الله تعالى خبرا (قوله والمراد بقوله فيا يضيفه الوكيل الحكلام فيهما جزاهما الله تعالى خبرا (قوله والمراد بقوله فيا يضيفه الوكيل الحكلام فيهما جزاهما الله تعالى خبرا (قوله والمراد بقوله فيا يضيفه الوكيل الحكلام فيهما جزاهما الله تعالى خبرا (قوله والمراد بقوله فيا يضيفه الوكيل الحكام فيهما جزاهما الله تعالى خبرا (قوله والمراد بقوله فيا يضيفه الوكيل الحكام فيهما جزاهما الله تعالى خبرا (قوله والمراد بقوله فيا يضيفه الوكيل الحكام في معالم الله علي المواد المواد

عقد يصيفه الوكيل الى نفسه أرادبه أن تصح اضافته الى نفسه و يستغنى عن اضافته الى الموكل لااله شرط و لهذا لوأضاف الوكيل بالشراء الشراء المالموكل صح بالاجاع وقوله وكل عقد يضيفه الى

والحقوق فعايضيفه الوكيل المى نفسه كالبيع والاجارة والصلح عن اقرار تتعلق بالوكيل ان لم يكن محجورا كتسليم المبيع وقبضه وقبض الثمن والرجوع عند الاستعقاق والخصومة

موكله كالنكاح مراده الهلايسة في عن الاضافة الى موكله حتى لو أضاف الى نفسه لايسح فلفظ الاضافة واحسدومراده عنتف اه وهذا شاهد لمافهمه شارح المجمع اله خير الدين فقداً فادان

احتال الطالب بالمال بعد التوكيل على انسان ليس للوكيل أن يطالب الحيل والحتال فاوتوى المال على المال عايه وعاد الدين على الحيل فالوكيل على الطلب ولوكان بالمال كفيل أو أخذ الطالب كفيلا بعدالتوكيل ليس الوكيل ان يتقاضى الكفيل والوكيل بالقبض قبض بعضه الا اذانص على أن لايقبض الاالكلمعا اه مافى البزازية والحاصل ان الوكيل بقبض الدين يخالف الوكيل بالبيع وقبض الممن في مسائل فاو كفل الوكيل بقبض الثمن المسترى صحت ولو كفل الوكيل بالبيم لم تصح كافى الخانية وتقبل شهادة الوكيل بقبض الدين به على المديون كافى شهادات البزازية بخلاف الوكيل بالبيع ولوباع الوكيل وقبض الثمن ثمرد المبيع بعيب بعدما دفع الثمن للوكل فللمشترى مطالبة الوكيل بخلاف الوكيل بقبض الثمن لامطالبة عليه كافي القنية ولايصح ابراء الوكيل بالقبض ولاحطه ولاأخمذه الرهن ولاتأجيله ولاقبول الحوالة بخلاف الوكيل بالبيع وقوله الا فحمد وقود استثناء منهما الكن فى الايفاء على اطلاقه وفي الاستيفاء مقيد بما اذا كان الموكل غائبا وأما اذا كان حاضرا وأمرباستيفائه فانه يجوزكذافى شرح الطحاري وعلله فى غاية البيان باحتمال العفوا لمندوب اليه بخلاف حال حضرته لانعدام الشبهة وبخلاف حال غيبة الشهود حيث يستوفيان حال غيبتهم وان كان رجوعهم محتملا لان الظاهر عدمه احترازاعن الكذب والفسق ولميذ كرالمؤلف التوكيل باثباته مالدخو لحما تحتقوله وبالخصومة فىالحقوقلان التوكيل باثباتهما هوالتوكيل بالخصومة فيهما واختلف فيمه فحاذ كرناه من الجواز قول الامام وخالف أبو يوسف نظرا الى مجرد النيابة وردعليه بالهلاتأ ثيرلهما والالم يجزحكم نائب القاضي فيهما وقول عدمضطرب وعلى هـ ذا الاختلاف التوكيل بالجواب من جانب من عايمه وفي غاية البيان واكن لا يصح اقرار الوكيل على موكله بان قال قتل موكلي القتيل الذى بدعيه الولى اشبهة عدم الامر بذلك (قوله والحقوق فيايضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة والصلح عن افرار تتعلق بالوكيل ان لم يكن محجورا كتسليم المبيع وقبضه وقبض الثمن والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب) لان الوكيل هو العاقد حقيقة لان العقديقوم بالكلام وصحة عبارته لكونه آدميا وكذا حكما لانه يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل ولوكان سفيرا عنه ما استغنى عن ذلك كالرسول واذا كان كذلك كان أصيلافى الحقوق فتتبعلق به وفى النهاية حتى لوحلف المشترى ما للوكل عليه شئ كان بارا في عينه ولوحلف ما للوكيل عليه شئ كأن حانثا أه والمراد بقوله فيما يضيفه الوكيل في كل عقد لابد من اضافت اليه لينفذ على الموكل وليس المراد

ماذكره شارح المجمع أوجه وان في قوله لا بدمن اضافته الخنظرا كما أفاده العلائي في شرح التنوير ولا حاجة الى اخ اج العبارة عن ظاهرها تأمل وقد ذكر الرملي مثل مافي المجمع في حاشية تأتى بعد أوراق كذا بخط منلاعلى التركماني قلت وماذكره شارح المجمع عزاه للفصول فليتأمل في التوفيق بينه و بين مافي البزاز بة والخلاصة و يمكن أن يقال ان مافي سرح المجمع مقيد بما إذا أجاز الموكل العقد فلا ينافي ماذكره الصفار وا داصح هذا التوفيق ظهر الجواب عمانقل عن المقدسي من قوله ثم إذا أجاز الموكل ذلك هل ترجع الحقوق الى الوكيل لان الاجازة اللاحقة كالوكلة السابقة اه وهذا التعليل مؤيد التوفيق والله تعالى أعلم وفي حاشية أبى السعود وتعبيرا بن المال بقوله يكتنى بالاضافة الى نفسه صريح في ان اضافته الى نفسه المن المنافع ماذكره ابن الملك و يسقط ما اعترضه في البحر ومانى الخلاصة والبزازية لا ينافي جواز الاضافة الى كل منهما وان كان اللزوم على الموكل فيا اذا لم يضف الوكيل العقد الى نفسه بان أضافه ومانى المناف المناف المناف الى كل منهما وان كان اللزوم على الموكل فيا اذا لم يضف الوكيل العقد الى نفسه بان أضافه وسابق المناف المناف المنافقة الى كل منهما وان كان اللزوم على الموكل فيا اذا لم يضف الوكيل العقد الى نفسه بان أضافه وسروا المنافقة الى كل منهما وان كان اللزوم على الموكل فيا اذا لم يضف الوكيل العقد الى نفسه بان أضافه الى كل منهما وان كان اللزوم على الموكل فيا اذا لم يضف الوكيل العقد الى نفسه بان أضافه الوكيل المنافقة الى كل منهما وان كان المنافقة الى كل منهما وان كان المنافقة الى كل منهما وان كان المولك فيا اذا لم يضف الوكيل العقد الى نفسه من المنافقة الى كل منهما وان كان المنافقة الى كل منهما وان كان المنافقة المنافقة الى كل منهما وان كان المنافقة المنافقة المنافقة الى كل منهما وان كان المنافقة الى كل منهما وان كل منهما وان كان المنافقة الى كل منهما وان كان المنافقة الى كل منهما وان كان المنافقة الى كل منهما وان كان المنافقة المنافقة

المالموكل يتوقف على صدورالا جازة منه ثمراً يتى الزياى من باب الوكالة بالبيع والشراء التصريح بعدم الزوم حيث قال فى شرح قول المصنف ولو وكله بشراء شيء بعينه لا يشتر يه انفسه ما نصه بخلاف مالو وكله أن يزوجه امرا قه معينة حيث جازله أن يتزوج بهالان النكاح الذي أقي به الوكيل غيردا خل تحت أمره لان الداخل تحت أمره لان الداخل تحت أمره لان الداخل تحت أمره لان الداخل تحت أمره المناه والمناه المناه المن

ظاهر العبارة من الهقد يضيفه وقد لايضيفه فان أضافه الى نفسمه تتعلق بالوكيل وان أضافه الى موكله تتعلق بالموكل كافهمه ابن الملك فيشرح المجمع لمافى الخلاصة والبزاز ية وكيل شراء العبدجاء لى مالسكه فقال بعت هذا العبد من الموكل وقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه غالف حيث أمره أن لا ترجع اليمالعهدة وقدرجع قال أبوالقاسم الصفار والصحيح انالوكيل يصير فضوليا ويتوقف العقد على اجازة الموكل اه وفي الجوهرة وكامبالبيع والشراء على أن لانتعلق به الحقوق لايصح هـ نـ ا الشرط وفيسالو كيل لانالرسول لاترجع الحقوق اليه ولوادعي انهرسول وقال البائع انه وكيل وطالب مالثمن فالقول للمشترى والبينة على البائع اليده أشير في بيوع الخانية وشرطه الاضافة الى مرسله لمانى البزازية والرسول في البيع والطلاق والعتاق والنكاح اذا أخرج الكلام مخرج الوكالةبان اضاف الى نفسم بان قال طلقتك وبعتك وزوجت فلأنة منك لايجوزلان الرسالة لا تتضمن الوكلةلانهافوقها وانأخرج يخرج الرسالة جازبان يقول ان مرسلي يقول بعت منك اه وفي المحيط الوكيل بشراءشي بعينه يقع العقد والملك الموكل وان لميضف العقد اليه الااذاوكل العبدفي شراء نفسمه من مولاه وأطلق في الوكيل فشمل مااذا كان حاضرا ومااذا كان غائبًا لما في الفتاوي الصغرى لاتنتقل الحقوق الحالموكل فمايضاف الحالوكيل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا اه وفي المحيط الوكيسل بالبيع باع وغابلا يكون الموكل قبض الثمن ومااذامات الوكيسل لمافي البزازية انمات الوكيـلعن وصى قال الفضلى تنتقل الحقوق الى وصيه لاالموكل وان لم يكن وصى رفع الى الحاكم ينصب وصياعن دالقبض وهو المعقول وقيل ينتقل الى موكله ولاية قبضه فيعحتاط عندالفتوى اه ومااذا كان الموكل حاضراوقت عقد الوكيل ومااذا كان غائبالما في الخلاصة والوكيل لو باع

الموكل لمام فيشراء الفضولي نقلاعن (شحي) ان الفضولي لوشري شيأ وأضاف عقد الشراء الى من شرىله بانقال لبائعه بعهمن فلان وقبله له يتوقف على فلان واوقال شريتـــه لفلان فقال بائعه بعت أوقال بعتبه مذك لفيلان فقال المسترى قبات نفذ على نفسه ولم يتوقف وهذا لولم يسمبق من فلان التوكيل ولاالآمرفاوسبق أحدهمافشري الموكسل نفذ على موكله وان أضاف الوكيل الشراء الى نفسه وعلى الوكيل العهدة اه

يقول الحقير وظهر بقوله وعلى الوكيل العهدة ان الوكيل إي الفيدة الامام المستخان تبعالصا حب الجامع الاصغر غاية ما في الباب أن يكون فى المستخار وايتان أو يكون أحدماذ كوفي شرح الطحاوى وفتاوى قاضيخان غيرصواب كالا يخفى على ذوى الالباب اه ومراده بما في شرح الطحاوى مارض ، بقوله (شحى) وهوموافق لمام عن الزيلمي فتأمل في هذا الحل فائه من مداحض الاقدام والله تعالى أعلم بالصواب (قوله وأطاق فى الوكيل فشمل ما اذا كان حاضرا و ما اذا كان غائبا) قال في منح الغفار و فى الخلاصة والوكيل لوباع بحضرة الموكل فالعهدة على الوكيس وحضرة الموكل وغيبته سواء و فى الجوهرة الوكيل بالبيع اذاباع والموكل حاضرتكون العهدة على الوكيل أوعلى المالعهدة على الوكيل بالمهدة على المؤكل لائه اذا كان حاضرا كان الصحيح من الاقاويل فان القاضى الامام شيخ الاسلام أبى المالم في ختصره ان العهدة على الموكل وغيبته سواء والجواب المعتمد ماذ كرنا المباشر بنفسه فعليه العهدة وذكرى الفتارى الصغرى ان العهدة على الوكيل وحضرة الموكل وغيبته سواء والجواب المعتمد ماذكرنا أولا اه (قوله وهو المعقول) قال الرملى وسيجزم أعنى البرازى عماهو المعقول كمانى هذا الشرح منقول آخرهذه المقولة وسيصرح هذا الشارح بأنه أفتى به بعدما احتاط والله تعالى أعلى المالم على المناه على المناهدة على المناهدة على الشارح بأنه أفتى به بعدما احتاط والله تعالى أعلى المناهدة على المناهدة على المناهدة على المناهدة على المناهدة على المناهدة وسيصرح هذا الشارح بأنه أفتى به بعدما احتاط والله تعالى المناهدة على المناهد

بحضرة الموكل فالعهدة على الوكيل وحضرة الموكل وغيبته سواء ولووكل الوكيل بغيراذن وتعميم فباع محضرة الوكيـــل الاول جاز والعهدة على الوكيل الثانى اه وقوله ان لم يكن محجور اشامل الحرالذي لم بحجر عليه بسفه والعبد المأذون والصي المأذون ولم يذكر شارحو الهداية المحجور عايسه بالسفه هنا وانمازدته هنالدخوله تحتالحجورعايه فى كلامهم ولقول قاضيخان في الحجران المحجور عليمه السفه بمنزلة الصي الافى أر بعية فلا تلزمه عهدة كهو وظاهر كلام المصنف ان العهدة على المأذون مطلقا وفصل فىالذخيرة بين أن يكون وكيلا بالبيم فالعهدة عليه مسواء باع بثمن حال أومؤجل و بين أن يكون وكيلا بالشراءفان كان بمن وجل فهي على الموكل لانه في معنى الكفالة وانكان بمن حال فهي على الوكيل اكونه ضمان ، أه وخالف في الايضاح فمااذا اشــترى بثمن مؤجل فجعــل الشمراءله لاللموكل لان الشراء للوكل والمهدة عليه كافى الذخيرة وايضاحه فى الثمر حوقيد بقوله ان لم يكن محجورا لان المحجور تتعلق الحقوق بوكاه كالرسول والقاضي وأمينه ولوقبضه مع هذاصح قبضه لانه هوالعاقد فكان أصيلافيه وانتفاء اللزوم لايدل على انتفاء الجواز عمالعبداذاعتق تلزمه تلك العهدة والصي اذاباخ لانلزمه لان المانع المولى مع أهليته وقدزال وفى الصيحق نفسمه ولا يزول بالباوغ ولو وقع التنازع في كونه محجوراً أومأذوناحال كونه وكيلالمأره وفي الخانية من الحجر عبد اشترى من رجل شيأ فقال البائع لاأسلم اليك المبيع لانك محجور وقال العبد أنامأذون كان القول قول العبد فان أقام البائع بينة على ان العبدأ قرانه تحجور قبل أن يتقدم الى القضاء بعدا اشراء لم تقبل بينته ثم قال عبد باع من رجل شيأتم قال هـ ندا الذي بعتك اولاى وأنامح جور وقال المشترى بل أنت مأذون كان القول قول المشترى ولايقبل قول العبد اه وحاصلهماأن القول لن يدعى الاذن لان الاصل النفاذوا قدامهما يدل عايه ومن هنايقع الفرق بينهماو بين مااذا كان وكيلافان النفاذ حاصل يدون الاذن ولزوم العهدة شئ آخوفينبني أن يقبل قول العبدانه محجور عليمه اتنتني العهدة عنمه وشمل كالامه المرتدفان العهدة عليه الكن موقوفة عند الامام فان أسلم كانت عليه والافعلى الموكل وعندهم اهي عليه مطلقاوهي معروفة وظاهركلام المصنف أنالوكيل بالاجارة قبض الاجرة وعليمه تسليم العين الى المستأجروفي منية المفتى خلافه قال الوكيل بالاجارة ليسله قبض الاجرة وحبس المستأجر به ولووهب الاجرة قبل القبض جازان لم يكن شيأ بعينه اه وهوسبق قلموالصواب مافى كافى الحاكم ان للوكيل بالاجارة المخاصمة فى اثباتها وقبض الاجرة وحبس المستأجر به فان وهب الاجرالستأجراً وأبرأه جازان لم يكن بعينه ويضمنه وان بعينه لاوان ناقض الوكيل المستأجر الاجارة قبل أن يعمل فيها شميا جازت دينا كان الاجر أوعيناو برئ المستأجو الاأن يكون الوكيل فبض الاجر اه وعلى هذا يطالب الوكيل بالاستثجار بالاجرة كالوكيل بالشراء وأطلق فى تسليم المبيع فشمل مااذا قبض الوكيل الثمن أولا ومااذا قال له الموكل لاتدفع المبيع بعدالبيع حتى تقبض الثن فدفع الوكيل قبل قمض الثمن جازعندهم اخلافالا بي يوسف وهي مسئلة الوكيل اذا أقال كذافي الخلاصة وفي القنية لونهاه عن تسليم المبيع حتى يقبض الممن كان باطلا اه وفى البزازية وهـ ندا اذا كان المبيع في يدالوكيل فاوكان في يدالموكل وابى الدفع قبل قبض ثمنه لهذاك وان باعه نسيئة وأى الموكل من دفعه قبل قبضه يجبرعايه وإن كان في يدالوكيل وأخذه الموكل وأرادأن لايدفع قبل قبض المن فأخذه الوكيل من بيته وهلك فيدالوكيل ان الاخذ بعد البيع الايضمن وان قبله وقدنهاه عن القبض يضمن ولولم والله حتى باعمجاز فان مات قبل ان يسلم الى المشترى انفسخ البيع اه وقيد نابالنهى عن تسليم المبيع سواء كان قبل بيعه أوبعده لانه لونهاه عن البيع حتى بقبض الثمن إيجز بيعه حتى بقبض الثمن من المشترى ثم يقول بعتك بهذه الدراهم التي قبضت منك

(قروله وفي منية المفتى خلافه) قال الغزى قات وصرح في السراجية بما عن منية المفتى والله تعالى والصواب مافي كافي الحاكم السادس والمشرين من السادس والمشرين من السادس والمشرين من السادس والمشرين من السادانية مافي المكافي السادانية مافي المنية من السادانية ما المنية من السهوالناسخ تأمل

(قُوله لكن المختار الضمان) ا قُول بذبني تقييده بما اذالم تكن العادة جارية فى ذلك أمااذا كان شيألا ببيعه الوكيل بنفسه بل بدفع فى العادة الى دلال اليعرضه على البيع لا يضمن لانه بمقتضى العادة يكون مأذونا بذلك وفى الفتاوى الخيرية سئل فيها ذا جرت عادة التجار أن ببعث بعضهم الى بعض اضاعة (+ 10) يبيعها و يبعث بثنها معمن يختاره و يعتقد أمانته من المكارية بحيث اشتهر

كذافى البززية وأشار المؤلف منكونه أصيلافى تسليم المبيع الىأن الوكيل بالشراء يطااب بالثمن وانلم بقبضه من الموكل والحان وكيل البيع لودفع المبيع الحدلال ليعرضه على من يرغب فيه فغاب أوضاع فيده لم يضمن لكن المختار الضمان كماف البزازية لكونه دفع ملك الغير بغيراذنه وانكان أصيلانى الحقوق وفى البزازية وكيل البيع قال بعته وسلمته من رجل لآأ عرفه وضاع الثمن قال القاضى يضمن لانه لا علك التسليم قب ل قبض عمنه والحسكم صحيح والعلة لالمامران النهي عن التسليم قبل قبض ثمنمه لايصح فلمالم يعمل النهى عن النسليم فلان لا يكون عنو عاعن النسليم أولى وهذه المسئلة تخالف مسئلة القمقمة اه قلت مرادالقاضى الله لاعلك التسليم عن لا يعرفه لامطلقا فصح التعليل أيضاواستفيدمن قوله وقبض الثمن انه لوضمن الوكيل الممن لم يصحضانه ولوأحال المسترى الموكل على وكيله به بشرط براءة المشترى لم يصح ولوأ حال الوكيل موكله بآلثمن على المشترى صحت وهي وكالة لاحوالة لانه لانى الوكل على وكيله وان الوكيل لومنع المشترى من دفع الممن الى موكله صعوله الامتناع عن الدفع اليه ولكن لودفع اليه صحو برئ استحساناوانه يصح ابراء الوكيل وحوالته على الاملا والمماثل والادون واقالته وحطه وتأجيله والتجوز بدون حقه عندهما ويضمن خلافا لاثاني هذاقبل قبضه أما بعد قبضه لايملك الحط والابراء والاقالة وبعد ماقبل بالتمن حوالة لايصح كجابعد الاستيفاء والوكيل بالاجارة اذافسخها بعدها ضح لابعد مضى المدة وبعد قبض الاجرة دينا كان أوعينا لايصح الفسخوان الوكيل لووكل موكله بقبض النمن صحوله عزله الااذاخاصم الموكل معه فى تأخيره المطالبة فالزم القاضى الوكيل أن يوكل موكله لاعلك عزله ومن أحكامه أن وكيل البيع لايطالب بالمن من مال نفسه بخلاف الوكيل بالشراء ولاجبرعلى التقاضى لانه متبرع بخلاف الدلال والسمسار والبياع لانهم يعلمون بالاجر ويقال للوكيل أحل الموكل على المشترى وحق القبض للوكيل ولوقبضه الموكل صح الافى الصرف فانه لا يجوز قبضه الالاوكيل لأن القبض فيه بمزلة الايجاب والقبول وان الوكيل أن يوكل بقبض النمن ومقتضاه انه لوهلك فى يدالثاني لم يضمنا لكن في المنتق وكل آخر بقبض النمن بلاأمر الآمروهاك في بده قال الامام يضمن الوكيل لاالقابض وماذ كربه من الاحكام المفرعة على قيض الثمن كالها من البزازية وفيها وكله بالبيع بشرط أن لايقبض الثمن فالنهى باطلوف ألمحيط كتب الوكيل الصك باسم رب العبد لا يسقط حقه في قبضه الثمن وله أن يقبض الاأن يقرا لموكل بقبضه لانه بالكتابة لم يخرج عن كونه وكيلا اه وفيها الومات الموكل أوجن بعد البيع بقى الوكيل حقى قبض الثمن وقوله والرجوع بالثمن عند الاستحقاق شامل للسئلتين الاولى مااذا كان الوكيل باثعاوقبض الثمن من المشترى تم استحق المبيع فان المشترى يرجع بالمئن على الوكيل سواء كان الثمن باقياف يده أوسلمه الى الموكل وهو برجع على موكله الثانية مااذآ كان مشتريافا ستحق المبيع من يدهفانه يرجع بالثمن على البائعدون موكله وفي البزازية المشترى من الوكيل باعه من الوكيل ثم استحق من الوكيل رجع الوكيل على المشترى منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل وتظهر فائدته عنداختلاف الممن اه وفى الخانية وكله بشراءجارية فاشترى فاستحقت لميضمن الوكيل ولوظهرانها حرة يضمن الوكيل وكذاقوله والخصومة فى العيب شامل لمسئنتين مااذا كان باتعافير ده المشترى عليه ومااذا كان مشتريا

ذلك بينهم اشتهارا شائعا فيهم وباع المبعوث اليمه البضاعة المبعوثة فى مدينته وأرسدل مع من اختاره منهم لباعثها تمنهاعلى دفعات متعبدة حسما تيسرله وأنكرالمبعوث اليهبعض الدغمات هليكون القول قسول باعث الثمن بمينيه وانلم يعمل تفاصميل ذلك اطول المدة أملابد لهمن البينة أجابالقول قوله بهينه اذله بعث مع من يختياره ويراه أمينا لانه أمين لمتبطل أمانته والحالة هذه بالارسال معمن ذكر وقدد كرالزاهدي رامزا ( بخ) لبكرخواهرزاده جرت عادة عاكة الرستاق انهم يبعثون الكرابيس الىمن ببيعها لحم فى البلد وببعث بأعمانها اليهمبيد منشاء ويراه أمينا فاذا بعثالبائع ثمنالكرابيس بيد شخص ظنه أمينا وأبق ذلك الرسول لايضمن الباعثاذا كانت هذه العادةمعروفية عنيدهم قال أستاذ تارجه الله تعالى و به أجبت أناوغبري اه وقدعضد بقوطم المعروف عسرفا كالمشروط شرطا

والعادة محكمة والعرف قاض الى غيرذلك من كالرمهم اه مافى الخيرية (قوله وهذه المسئلة تخالف مسئلة المورد والعادة محكمة والعرب والعادة محكمة والعرب الموكيل ونسى من دفعها القمقمة )قال فى متفرقات الوكيل ونسى من دفعها المهدية المواركان وضعه في موضع من داره ثم نسيه فلاضمان على كذا هذا اله

اذائر جالكلام مخرج الوكالة على ما يأتى اله قلت وفى السابع العشرين من التتارخانية ولوقال الوكيل طلقك الزوج لايقعدو الصحيح (قوله لانه بناءعلى ملك الرقبة) كذاراً يته في البزازية والظاهران فيمه سقطا والاصل لأنه بناءعلى ملك المتعة والرقبة (قوله فعلى هذا معنى الاضافة مخناف الخ) هذاظاهر بلصريح والملك يثبت للوكل ابتداء حتى لا يعتق قريب الوكيل بشرائه وفهايضيفه الى الموكل كالنكاح والخلع والصلح عن دم العمد أوعن المكار يتعلق بالموكل فلا يطالب وكيلهبالمهرووكيلها بتسلعها نكاح الىنفسه يصحوهو مخالف لكالم غيره قالفي الدرر بعدقوله في الماتن تتعلق بالموكل وسره ان الحميكم فيها لايقبل الفصل عن السبب لانهامن قبيل الاسقاطات والوكيل أجنى عن الحكم فلابد من اضافة العقدالي الموكل ليكون الحكم مقارنا للسبب أماالنكاح فلان الاصل في البضع الحرمة فكان النكاح

فيرد والوكيل على بالعه الكن بشرط كو نه في يده فان سامه الى الموكل فلايرد والاباذ نه كماسياتي في الحكاب وأشار المؤلف الى أن الوكيل لورضى بالغيب لزمه ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء ألزم الوكيل وقبل أن يلزم الوكيل لوهلك يهلك على الموكل ولومات الوكيل بالشراء وظفر الموكل بالمشترى عيبا يرده وارثه أووصيه والافالموكل وكيل البيع اذامات وظفرمشتريهيه عيبارده على وصى الوكيل أووارثه والافعلى الموكل كذافى البزازية وفى الخانية الوكيل بالشراء لايملك ابراء البائع عن العيب عندا في حنيفة ومحمد واختلفوافى قول أبي يوسفوالوكيل بالشراءاذا اشترى بالنسيتة فمات الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاجلفى حق الموكل و جزمه هنايدل على أن المعتمد في المذهب ماقال أنه المعقول وقدأ فتيت به بعد مااحتطت كإقال فياسبق وقدكتبنافي الاشباه والنظائرمن قسم الفوائد حكم التوكيل بالتوكيل ومافرع على أن الوكيل أصيل في الحقوق ما في كافي الحاكم ولو وكل القاضي وكيلا ببيع شئ فباعه مخاصمه المشترى في عيبه جاز قضاء القاضي للوكيل اه (قوله والملك يثبت للوكل ابتداء حتى لا يعتق قريب الوكيل بشرائه) دفع لما يتوهم من أن الحقوق لما تثبت الوكيل اصالة وخلفه الموكل فيها ينبغي ان يكون الحكم كذلك وقد أختلف أصحابنافيها فقال الكرخي يثبت للوكيل ثم بنتقل الى الموكل وقال أبو طاهر يثبت للوكل ابتداء وهوالاصح ولهذالو كان المشترى منكوحة الوكيل لايفسد الكاحه ولانعتق عليه وقال القاضى أبوز يدالوكيل نائب فى حق الحكم أصيل فى الحقوق فوافق الكرخى فى الحقوق وأباطاهر فيحق الحبكم وهذا أحسن كذافي البزازية وصحح الشارحون مافي الكتاب اكن لميذكروا لهذا الاختللاف ثمرة الاتفاق على عدم عتق قريب الوكيل لواشتراه وعدم فساد نسكاحها لواشتراها والعتق والفسادعلى الموكل لواشترى وكيل قريب موكله وزوجته لان الملك للوكيل لم يكن مستقرا والموجب للعتق والفساد الملك المستقر هكذا أجاب الكرخي وأشار المؤلف الىأن الموكل لوأعتق قبل قبض الوكيل فانه ينفذاعتاقه لكونه أعتق ملك نفسه والبائع أخذالوكيل بالثن ولاسبيلله على الموكل وكذاك فى التدبير والاستيلاد ولوقتله الموكل وضمن قيمته للوكيل فيدفعها اليه لتكون محبوسة عنده الىأن يأخذ الثمن من الموكل كذا في بيو ع الخانية (قوله وفعا يضيفه الى الموكل كالنكاح والخلع والصلح عن دم العدمد أوعن انكار بتعلق بالموكل فلايطالب وكيله بالمهرووكيلها بتسليمها ) أى والحقوق فى كل عقد لا يستغنى الوكيل عن اضافته الى موكله لان الوكيل فيهاسفير محض ألاترىاله لايستغنىءن اضافته العقدالي الموكل ولوأضافه الىنفسسه كان النسكاح له فصار كالرسول وهذالان الحمكم فيهالا يقبل الفصل عن السبب لانه اسقاط فيتلاشى فلا يتصور صدوره من شخص وثبوت حكمه لغيره فكان سفيرا وفى البزازية الوكيل بالطلاق والعتاق اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بأن قال ان فلاناأ مرنى أن أطلق أوا عتق ينفذ على الموكل لان عهدتهما على الموكل على كل حال ولواحر ج المكلام في النكاح والطلاق مخرج الوكالة بأن أضاف الى نفسه صح الافي النكاح والفرق بين وكيل النكاح والطلاق ان فى الطلاق أضاف الى الموكل معنى لانه بناء على ملك الرقبة وذلك للوكل فى الطلاق والعناق فأما في النكاح فذمة الوكيل قابلة للهرحتي لوكان بالنكاح من جانبها وأخرج مخرج الوكالة لايصيرمخالفالاضافته الح المرأة معنى لان صحة النكاح بملك البضع وذاك لها فكا نه قالملكتك بضع موكاتي فأندفع جانبه اه فعلى هـذامعني الاضافة الى الموكل مختلف

اسقاطا لهاوالساقط يتلاشى فلا يتصور صدور السبب عن شخص على سبيل الاصالة ووقوع الحكم لغيره فجعل سفيراليقارن الحكم السبب حن شخص حتى لوأضاف النكاح الى نفسه وقع له بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كافى البيع بخيار فجاز صدور السبب عن شخص اصالة ورقوع الحركم لغيره خلافة وأما الخلع فلانه اسقاط للنكاح والنها كع المرء والمنسكوحة المرأة والوكيل امامنه أومنها وعلى التقديرين

يكون سفيرا محضا فلابد من الاضافة الى الموكل وأما الصلح عن انكار فانه أيضاا سقاط لايشو به معاوضة فلا بدمن الاضافة الى الموكل وكذا الحالى البواق هذا ملخص وكذا الصلح عن دم العمد فانه اسقاط محض والوكيل أجني سفير فلا بدمن الاضافة الى الموكل وكذا الحالى البواق هذا ملخص ماذكره النوم في هذا المقام اه أقول يمكن التوفيق بان بكون معنى الاضافة اشتراط ذكر الموكيل كاصرحوا به في الخلع أمالو قال فاذا كان وكيلا من جانب المرأة يقول الزوج خالع امرأ تك على هذه الالف غالع بتم بقبول الوكيل كاصرحوا به في الخلع أمالو قال فقط فلا ولو كان وكيلامن الجانبين فقال خلعت فلانة من زوجها على كذاجاز في الصحيح من انه يكون وكيلامن الجانبين فقال خلعت فلانة من زوجها على كذاجاز في الصحيح من انه يكون وكيلامن الجانبين في الخلاق وصرحوا أيضابانه لوقال له بالوكيل أنت طالق وصرحوا أيضابانه لوقال له بالفي المواقع و يصدير كانه على الطلاق على تلفظهما به وفي طلاق الفتاوى الطليقة رجعية تقع واحدة بائنة وصرحوا بانه يصح توكيل الصي والمجنون و يصدير كانه على الطلاق على تلفظهما به وفي طلاق الفتاوى المندية الوكيل في الطلاق على وجهها فيقع عليه الطلاق كذا في البدائع فقد ثبت بهذا ان قول الوكيل خلعت وطلقت يكني ثم الذي يظهر من البهاو يبلغها الراده نابالوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الزوج نوج بنتك لفلان فيضيفه الى الموكل ولوقال زوج في وقع الالألوكل وأماوكيل الزوجة فيقول زوجت فيصح وفي الطلاق وكيل الزوج زوج بنتك لفلان فيضيفه الى الموكل ولوقال زوج في وقع الالألوكل وأماوكيل الزوجة فيقول زوجت فيصح وفي الطلاق بالدرة وكيل الزوج خوالفت في أما وكيل المرادة خالفة في أله وأماوكيل المن وكيل الزوج خالفت المنافق أماوكيل المرادة فيقول وكيل الزوج طلقت فلانة (١٥٠٤) بألف وفي الخلع يقول وكيل الزوج خالفت عن السبح وفي الطراق والميكون الزوج خالفة وكيل المرادة المنافق الموكيل الزوج خالفة المنافق الموكيل المرادة وكيل المنافقة والموكيل المرادة وكيل المنافق المنافق

فني وكيل النكاح من قب لازوج على وجه الشرط وفياعداه على وجه الجواز فيجوز عدمه وذكر في القنية قولين فيا اذا قال وكيل الطلاق أنت طالق منى وقد فرع على رجوع الحقوق للوكل حكمين ومنها أن وكيلها لايلى قبض مهرها والوكيل بالخلع لا يلى قبض البدل كافى البزازية ومنها انه يصح ضهانه مهرها وتخير المراة بين مطالبته أوالزوج فاذا أخدت من الوكيل لا يرجع على الزوج كذا فى البزازية وفيها وكيل الخلع خالع وضمن صح وان لم تأمره المراة بالضمان وكذا يرجع قب للاداء اه وأشار بالكاف فى قوله كالذكاح الى بقية أفراده ذا النوع ولذا قال فى الهداية من أخوا نه العتى على مال والكتابة والصلح على انكار والهبة والتصدق والاعارة والايداع والرهن والاقراض لان الحكوم فيها يثبت بالقبض وانه يلاقي محلاه او كلا يجعل أصيلا وكذا الذا كان الوكيل من جانب الملتم من في في المنازية والمنازية الان التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يثبت الملك للوكيل من عند فلان بدينه فيه الهومن هذا الذوع الوكيل بالاستقراض وفي المجتبى وكله ان يرتهن عبد فلان بدينه فيه الهومي هذا النوع الوكيل بالاستقرض فيه المقد الى موكله دون نفسه فيقول ان زيدا يستقرض فيه المقد الى من كذا أو يستون عبدك أو يستعير منك كذا أو يسترهن عبدك أو يستعير منك كذا أو يسترهن عبدك أو يستعير منك ولوقال هبلى أوأعر في أواقر ضنى أو تصدق على فهو الموكيل اه (قوله وللشنرى منع الموكل عن النمن) لكونه أجنبيا عن الحقوق لرجوعها الى الوكيل اه (قوله وللشنرى منع الموكل عن النمن) لكونه أجنبيا عن الحقوق لرجوعها الى الوكيل اه (قوله وللشنرى منع الموكل عن النمن) لكونه أجنبيا عن الحقوق لرجوعها الى الوكيل

أ عيد والمرابيل وراج المها قبات بدون اضافة اليها وكذا في العتق عدلي مال والسكتابة ولوكان الطلب من جهة وكيل المرأة أوالعبد يقول طلق فلانة وللشترى منع المه كارعن

والشــ ترىمنع الموكل عن المئن

بألف أواخلهها على ألف أواعتق عبدك على كذا أواعتق عبدك على كذا فيقول أوكاتب على كذا فيقول وكيل الزوج أوالسيد فعلت فيكتنى بالاضافة من أحد الجانبين لان الملك من كل

منهمافان المرأة علك نفسها وكذا العبد كان الزوج أوالسيد علك العوض وفي الصاح عن انكار الصاح اعتقى أوطلقنى والمدعدية ول الوكيل في هدنه المواضع اعتقى أوطلقنى أودم عمدية ول الوكيل في هدنه المواضع اعتقى أوطلقنى المحالخي لم يصح بخلاف بعنى وأجرتى فانه يصح اضافته الى نفسه كامر وكذا بقية الصور الآتية يقول الوكيل من جهة طالب المحالك هب فلا نا وتصدق على أواعر في الحي يقع له لا للموكل هب فلا نا وتصدق على أواعر في الحيث وأوادعه أواعره أوادعه أواحره أوادعه أواعرف كذا أواقرضه كذا ولوقال هبنى أوتصدق على أواعرفى الحي يقع له لا للموكل وأما الوكيل من الجانب الآخر كا اذا دفع لرجل ما لا ووكله بان مهبه لفلان مثلا فانه يقول وهبتك أوتصدق على أواعر تلك أو أودعتك الحيث من عيث ان منها كان منها المستقاط يضعفه الوكيل الى نفسه مع التصريح بالموكل في قول وجتك فلانة وصاحتك عما تعديم على فلان من المال أوالدم أماما كان منها علي أومنفعة أوحفظ فلا يضيفه الى نفسه بل الى الموكل فقط كقوله هب لفلان كذا أوأودعه كذا أوأقرضه كذا فلا بدفى هذا منها علي أومنفعة أوحفظ فلا يضيفه الى نفسه بل الى الموكل فقط كقوله هب لفلان وعلى هذا فقولهم التوكيل بالاستقراض بالمالم عن المالم كان علي كان الموكل فقط كقوله عن المناه المناك فان التوكيل بالاقراض والاعارة سحيح بالاستقراض بل كلما كان علي كان أوكيل من جهة المماك فان التوكيل بالاقراض والاعارة سحيح خلى الاستقراض والاستعارة بل هور سالة هذا ما ظهر لى فتأمله (قوله وقد فرع) أى المستقراض والاستعارة بل هور سالة هذا ما ظهر لى فتأمله (قوله وقد فرع) أى المستقراض والاستعارة بل هور سالة هذا ما ظهر لى فتأمله (قوله وقد فرع) أى المستفرات المتواود على هذا المواود على هذا ما خارى فتأمله (قوله وقد فرع) أن المستعارة بل هور سالة هذا ما ظهر لى فتأمله (قوله وقد فرع) أى المستعارة بل هور سالة هذا ما ظهر لى فتأمله (قوله وقد فرع) أى المستعارة بالمواود كان على على المواود على المواود على المواود كان الوكل فتأمله (قوله وقد فرع) أن المواود كان على المواود كان على المواود كان على المواود كان الوكل فتأمله (قوله وقد فرع) أن المواود كان الوكل فتأمله (قوله وكله كان الوكلة كان كان على المواود كان كان عل

الانة أنواع فاحشة وهي جهالة الجنس كالتوكيل بشراء التسوب والدابة والرقيق وهي تمنع صحة وكالة وان بين الثمن ويسيرة وهي جهالة النوع كالتوكيل والفرس والثوب الحروى والموب الحروى والموب المروى الوكالة وان لم يبدين المن والنسوع كالتوكيل بشراء ومتوسطة وهي بين الجنس والنسوع كالتوكيل بشراء وبين الثمن والنسوع كالتوكيل بشراء وبين الثمن والنسوع كالتوكيل بشراء عبد وشراء أمة أودار فان بين الثمن أوالنسوع تصح

وان دفع اليه صحولا يطالبه الوكيل ثانيا

والشراء والشراء والشراء والشراء والشراء ومردى أو فرس أو بغل صحسمى عنا أولاو بشراء داراً وعب والمنطقة المنافية والافلام وتلحق بجهالة الجنس لانه وتلحق بجهالة الجنس لانه وتلحق بجهالة الجنس لانه وتلحق بجهالة الجنس لانه اندفع مانى الجوهرة الخ) عنع الامتثال (قوله و به أقول جزم منلاخسرو فى متنه الغرر حيث قال قان بين النوع أو عن عين نوعا مين النوع أو عن المين المين النوع أو عن المين المين النوع أو عن المين المين المين المين المي

غدرر الافكار ومختصر

النقابة لكن قال القهستاني

في شرحها والاحسن ترك

اصالة وقدمناأ حكام قبض الثمن وانه لافرق بين حضرة الوكيل وغيبته وان وصى الوكيل ترجع الحقوق اليه بعدموته لاالى الموكل وأشار المؤلف الى ان الموكل لوكان دفع الثمن الى الوكيل فاستهلكه وهومعسر كان للبائع حبس المبيع ولامطالبةله على الموكل فان لم ينقد الموكل الثمن الى البائع باع القاضي الجارية بالمن اذارضيا والافلا كذاف بيوع خزانة المفتين (قوله وان دفع اليه صح ولايطالبه الوكيل انيا) لان نفس المن المقبوض حق الموكل وقدوصل اليه ولافائدة في الآخذ منه عم في الدفع اليه ولهذا الوكان المشترى على الموكل دين تقع المقاصة ولوكان له عليهما دين تقع المقاصة بدين الموكل دون دين الوكيل وبدين الوكيل اذا كان وحده عندأ في حنيفة ومحدلكونه بملك الابراء عنه عندهما ولكنه بضمنه للوكل فىالفصاين كذافى الحداية ولوأ برآه عن الثمن معابرى المشترى بابراء الموكل دون وكيله فلارجوع على الوكيل كذافى النهاية ويستفادمن وقوع المقاصة بدين الوكيل ان الوكيل لو باع من داننمه بدينه صحو برئ وضمن الوكيل لوكله وهي في الذخر برة أطلقه فشمل ما اذائها والوكيل عن الدفع الى موكله ومع ذلك دفع له فانه ببرأ استحسانا كمانى البزازية وأشار المؤلف الى ان المسلم اليهلودفع المسلم فيه الى الموكل فانه يبرأ ولوامتنع من دفعه اليه لهذلك كماف البزاز بة والى ان المأذون كالوكيل كاف البزازية وذكرا بو بكر لا علك المولى قبض ديون عبد والمأذون اذاغاب لانه فوق الوكيل لائه يتصرف لنفسه والوكيل لغيره وفى الوكيل اذاغاب لايلك فالمأذون أولى ومع ذلك لوقبضه المولى يبرأ المديون استحسانا ان لم يكن على العبددين وان كان عليه دين لا يبرأ لان الحق للغرماء والمولى كالأجنبي اه واللة تعالى أعلم ﴿ باب الوكالة بالبيع والشراء ﴾

أفردهما ببابعلى حدة لكثرة الاحتياج اليهماوقدم الشراءعلى البيع لان الشراء ينبئ عن الاثبات والبيع عن الازالة بعد الاثبات أوالشرآء يتحقق بالموجود والمعدوم والبيع لا يتحقق الافي الموجود كذانى المراج (قواله أمره بشراء توب هروى أوفرس أو بغل صع سمى عَنا أولا) لانه لم يبق الاجهالة الصفة وهي محتملة فيهااستحسانا لانمبناها على التوسعة لكونها أستعانة وفي اشتراط بيان الوضف بعض الحرج وهومدفوع قيدبالفرس والبغل للاختلاف فيااشاة فنهممن جعلهامن هذا القبيل وفى التجر يدجعلها من المتوسط وجزم به فى الجوهرة فقال الوكالة باطلة وما اشتراه الوكيل فهولنفسه وأماالحار فغى البزازية وفى الجارتصير الصفة معاومة يحال الموكل وكذا البقر ولوكان الموكل فاليزيا فاشترى حمارامصر ياأوكان واحدامن العوام فاشـترى لهفرسا يليق بالماوك يلزم المأمور اه (قوله وبشراءدار أوعبد جازان سمى عنا والافلا) لانه بتقدير المن يصيرالنوع معاوما أطلقه فشمل مااذا كانذلك النمن يخصص نوعاأ ولاوبه اندفع مافى الجوهرة حيث قال وهذا اذالم يوجد بهذا النمن من كل نوع أمااذا وجد لا يجوز عند بعض المشايخ آه وقد جعل المؤلف الدار كالعبد مو افقالقا ضيخان لكنه شرط معبيان الثمن بيان الحلة كمافى فتاواه مخالفاللهداية لانهجعلها كالثوبقال وكذا الدار تشمل ماهو فى بعض الاجناس لانها تختلف اختلافا فاحشابا ختلاف الاغراض والجيران والمرافق والحال والبلدان فتعذرالامتثال اه وذكر فى المعراج انمافى الهداية مخالف لرواية المبسوط قال والمتأخرون من مشايخنا قالوافى ديارنا لا يجوز الاببيان المحال اه وبه يحصل التوفيق فيحمل مافى الهداية على مااذا كانت تختلف في تلك الديار اختلافافاحشا وكلام غيره على مااذا كانت لا تتفاحش ولوقال المؤلف ان بين نوعا وسمى ثمنا كان أولى لانها صحيحة يبيان النوع كعبدروى حبشى وان لم يسم النمن والحنطة من هذا القبيل وبيان المقداركبيان الثمن كمافى البزازية وفى الخانية اشترلى حنطة

( ٢٠ - ( البحر الرائق ) - سابع ) الصفة يعنى صفة الثمن بقوله عين نوعا فان النوع صار معلوما

بمجرد تقدير الثمن كافى المداية وعن أبي بوسف انه ينصرف الى مثل مايليق بحال الموكل اه والايخنى مافيه

لايصح مالم يبين القدر فيقول كذاقفيزاوا اطيلسان من هذا القبيل أيضال افالبزازية اشترلى طيلسانا بمائةصت وأما الدارفعلى مافي الهداية لم يصح التوكيل بشراءدار بألف وصح عندغيره ويتعين البلد الذي هوفيه كماهوم ويعن الثاني وجزم به في الخانية وفي الولوالجيسة رجل وكل رجلا المشترى له لؤاؤة لم يجزمالم يسم النمن لان التفاوت بين اللؤلؤتين أكثر من التفاوت بين النوعين الختلفين ولوقال دارا بالكوفة بالفصحت انفاقا ولوقال دارابالكوفة فيموضع كذاوسمي موضعامتقار بابعضه ببعض جازت ذ كرالثمن أولا كافى البزازية وفيها وكله بشراء دار ببلخ فاشترى خارجها ان الموكل من أهل البلدلا بجوز وان من الرستاق جاز اه واللحم من هذا القبيل أيضا فلو وكله بشراء لحم بدرهم فاشترى لحمضأن أو بقرأوا بالزمالآص وقيل انكان الآمرغر يباينصرف التوكيل الى المطبوخ والمشوى لاالقديد أولحم الطيو روالوحوش والشاةحية أومذ بوحة غيير مسلوخة وان اشترى شآة مساوخة لزم الآمر الاان يكون الثمن قليلا كذافي الخانية (قوله وبشراء نوب أودابة لاوان سمى تمنا) أى لا يصح التوكيل للجهالة الفاحشة فان الدابة لغة اسم لم آيدب على وجه الارض وعرفا للخيل والبغل والحار فقدجع أجناسا وكذا الثوب لانه يتناول الملبوس من الاطلس الى الكساء وهذا لايصح تسميتهمهرا واذا اشترى الوكيل وقع الشراءله كذافى النهاية قيد بالمنكر لانه لوكان معينا لايحتاج الى تسمية الجنس والصفة كذاف المعراج وأشار بثوب الى ان ثيابا كذلك لوجود جهالة الجنس وفي الكافى وفرقوابين ثياب وأثواب فقالوا الاول للجنس والثاني لاوكأن الفرق مبنى على عرفهم اه ويمكن أن يقال اله مبنى على ان الواباج عقلة لان أفعالا من جو ع القلة وهو لما دون العشرة فلم يدل على العموم بخلاف ثياب فانه جمع كثرة لاينحصر في عدد فتفاحشت الجهالة وفي البزازية دفع له دراهم وقال اشتر بها شيئ لايصح ولوقال على ماتحب وترضى جاز بخلاف البضاعة والمضاربة ولو وكله بشراء أى ثوب شاءصح وفي البضاعة لو أص ه بشراء ثوب أوثو بين أوثياب أوالثياب صحو بشراء أثواب لا يصحد فع اليه ألفا وقال اشترلى به الدواب أولم يد فعه صبح ولوقال خذه فا الالف واشتربها الاشياء جاز وأن لم يسم بضاعة أومضار بة لانه أدخل اللامولم يرد المعهو دلعدمه ولا كل الجنس لاستعالته عذانه أراد به ماليس من ذلك الجنس حتى لولم يدخل اللام لم يصح كقوله ثوبا أودابة بل أولى لان الشئ أعم فكانت الجهالة أخش ولم يوجدمنه مايدل على تفويض الامراليه بخلاف ما تقدم ولوقال اشترلي الاثوابلم يذكره محد وقيل لا ولو أثوابالا يجوز ولوثيابا أوالدواب أوالثياب أودواب يجوز وانام يقدرالثن اه (قوله وبشراء طعام يقع على البرود قيقه) أى لو وكله والفياس ان يقع على كل مطعوم اعتبارا للحقيقة كاف المين على الآكل اذ الطعام اسم لما يطعم وجه الاستحسان ال العرف أملك وهوعلىماذكرناه اذاذكرمقرونابالبيع والشراء ولاعرف فحالأكل فبقي على الوضع أطلقه فشملما اذا كثرت الدراهمأ وقلت وقيل ينظر البهافان كانت كثيرة فعلى البر وان كانت قليلة فعلى الخبز وان كانت بين الامرين فعلى الدقيق والفارق العرف ويعرف بالاجتهاد حتى اذاعرف انه بالكثير من الدراهم يريدبه الخبز بان كان عنده وليمة يتخذها هو جازله ان يشترى الخبزله وقال بعض مشايخ ماوراء النهرااطعام في عرفنا ينصرف الى مايمكن أكله يعني المعتاد للاكل كاللحم المطبوخ والمشوى أىما يمكن أكله من غير ادام دون الحنطة والدقيق والخبز قال فى الدخيرة وعليه الفتوى كذاف النهابة ولم يقيدا لمؤاف رحماللة تعالى صحة التوكيل بدفع الدراهم ولا بدمنه اوبيان مقدار الطعام فاوقالله اشترلى طعاما لم يجزعلى الآمر كاذ كره الشارح والحاصل انماذ كره المؤلف من انصراف الطعام الى البر ودقيق انماهو عرف الكوفة وفي عرفناماذ كرناه من المفتى به هكذا

و بشراء ثوب أودابة لاوان سسمى ثمنا وبشراء طعام يقع على البر ودقيقه (قوله وأشار الى ان نيابا كذلك الخ) مخالف الما سيد كره عن البرازيةمن انه لوقال أثوابا لايجوز ولو ثيابا يجوز وفي حاشية مسكان ولو وكله بشراء نيابصح وبشراءأثواب لالان ثيابا يرادبه الجنس مفوضا الىالوكيلالته عملى العموم لكونه جمع كثرة بخلاف أثواب خلافا لما في البحرمق دسي اه أى لانه عكس الحسكم وفي التتارخانية عسن العتابية ولوقال اشترلى شيأ أوثوبا لم يصح لانه مجهول جـدا الااذاوجددلالةالتفويض وهو التعميم بان قال ثيابا أوالثياب أوالدواب يجوز بتناول أدنى ماينطلق عليه الاسم ولذا قال اشتربها شيأ اوثو باأوأثوابا أوقال ماأريده أو احتاج اليه لايصح بخلاف اشترلي ما اتفقاك أو ماشئت أو ما اشتريت فهولي والوكيل الردبالعيب مادام المبيع في يده ولوسامه الى الآمر لا برده الابامره وحبس المبيع بمن دفعه من ماله فىالبزازية ولكن عرفالقاهرة على خلافهما فان الطعام عندهم للطبح بالمرق واللحم وقيدبالبر لانه لواشترى شعيرا لم بازم الآمر استعسانا كافي البزازية قيد بالوكالة لان الطعام فمالوأ وصي له بالطعام يدخل فيهكل مطعوم كذافي البزازية من الوكلة ومن إيمانها لايأكل طعامافأ كل دواءليس بطعام كالسقمونيا لا يحنث ولو به حلاوة كالسكجبين يحنث اه (قوله والوكيل الردبالعيب مادام المبيع في يده) لانهمن حقوق العقد وهي كاهااليه ولوارثه أو وصيه ذلك بعدمو مهقان لم يكو نافلام وكل وكذا الوكيل بالبيع كذافى الخلاصة وقدمناه أطلقه فشمل مااذا كان رده باذن الموكل أوبغ يراذنه وأشار بكون الردله الى أنه لو رضى العيب فأنه يلزمه مم الموكل ان شاء قبله وان شاء ألزم الوكيل وقبل ان بلزم الوكيل اذا هلك بهاك من الموكل كذا في البرازية والى أن الرد عليه لو كان وكيلا بالبيع فوجد المشترى بالمبيع عيبامادام الوكيل حياعاقلامن أهل لزوم العهدة فانكان محجور ايرد على الموكل وفي شرح الطحاوي وجد المشترى فيما اشتراه عيبارجع بالثمن على الوكيل انكان نقده المن وانكان نقده من الموكل أخذه من الموكل ولم بذكرما اذانقد النمن الى الوكيل ثم أعطاه هو الى الموكل ثم وجد المشترى عيبا يرده على الوكيل أم الموكل أفتى القاضى أنه يرده على الوكيل كذافى البزازية والى أن الموكل أجنبي فى الخصومة بالعيب فاوأ قر الموكل بالعيب وأنكره الوكيل فانه لايلزم الوكيل ولا الموكل شئ لان الخصومة فيه من حقوق العقد والموجب أجنى فيه والى أن اقرار الوكيل يوجب رده عليه ولو أنكره الموكل لكن اقراره صحيح فى حق نفسه لا في حق الموكل لأنتهاء وكالته بالتسليم فلا يكون قوله ملزما على الموكل الا أن يكون عيبا لا يحدث مثله في تلك المدة للقطع بقيام العيب عند الموكل وإن أ مكن حدوث مثله في المدة لايرده على الموكل الابيرهان على كونه عندموكله والايحلفه فان نكل رده والالزم الوكيل كذافي البزازية أيضا (قوله ولوسامة الى الآمر لايرده الابامره) لانه انهى حكم الوكالة ولان فيه ابطال يده الحقيقية فلايتمكن منه الاباذنه ولحذا كان خصمالمن بدعى فى المشترى دعوى كالشفيع وغير ، قبل التسليم الى الموكل لابعده وفى جامع الفصولين الوكيل اذا قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه وقيد بالعيب لانه لو وكله يبيع متاعه فباعه بيعافاسداوسلمه وقبضالثمن وسلمه الىالموكل فله أن يفسخ البيع ويسترد الثمن من الكوكل بغير رضاه لحق الشرع كذافى القنية (قوله وحبس المبيع بثمن دفعه من ماله) لانه انعقدت بينهمامبادلة حكمية ولهذا لواختلفا فىالثمن يتعالفان فىالثمن ويردالموكل بالعيب على الوكيل وقد سلمه المشترى للوكل منجهة الوكيل فيرجع عليه ولان الحقوق لما كانت راجعة اليه وقدعامه الموكل فيكون راضيا بدفعه من ماله وقال زفر لايحبسه لان الموكل صارقابها بيده فكانه سامه اليه قلناهذا لايمكن التحرزعنه فلايكون راضيابسقوط حقه في الحبس على أن قبضه موقوف فيقع الوكل ان لم يحبسه ولنفسه عند حبسه قيد بكونه دفع الثمن لانه لولم يكن دفعه فله الحبس بالاولى لانهمع الدفعر عايتوهمأنه متبرع بدفع الثمن فلا يحبسه فافاد بالحبس أنه ليس عتبرع وان له الرجوع على موكله عادفعه وان لم يأمره به صريحا الاذن حكم كاقدمناه وهـ ندا إذا كان الثمن حالا فان اشتراه الوكيل بمن مؤجل تأجل في حق الموكل أيضا فليس للوكيل طلبه حالا بخلاف ما اذا اشتراه بنقد ثما جله البائع كان للوكيل أن يطالبه به حالا وهي الحيلة كافي الخلاصة وفي الواقعات الحسامية ولوأمررجلا أن يسترى له جارية بالف فاشتراها ثم ان البائع وهب الالف من الوكيل فللوكيل أن يرجع على الآمرولو وهبمنه خسمائة لم يكن له أن يرجع على الآمر الابخسمائة ولو وهبمنه خسماتة مموهبمنه أيضا الحسمائة الباقية لم يرجع الوكيل على الآمر الابالخسمائة الاخرى لان الاول حط والثاني هسة ولو وهب منه تسعمائة ثم وهب منه المائة الباقية لايرجع على الآمر

(قوله وفي كفالة الخانية لو ادعى الوكيل بالشراء دفع النمن من ماله وصدقه الموكل) قال الرملي ليس بقيد لانه لوكذبه فبالاولى عسدم الرجوع وعبارة الخانية رجل عليه ألف لرجل فأمر المدنون رجلا أن يقضى الطالب الالف التيله عليه فقال المأمور قضيت وصدقه الآمر وكذبه صاحب الدين لارجع المأمور على الآمر لان المأمور بقضاء الدين وكيل بشراء مافى ذمته فادا لميسلم له مافي دمت لايرجع المأمور على الآمر كالوكيل بشراء العين اذا قال اشتريت ونقدت المن من مال نفسي وصدقه الموكل وكذبه البائع لايرجع الوكيل على الموكل فان أقام المأمور بينة عملي قضاء الدين فبلت بينته ويرجع المأمور على الآمن ويبرأ الآمرعن دين الطالب اه ولابخنيان معنى قوله لابرجع الوكيل على الموكل لابرجع بما ضاع عليمه بجحود البائع والا فالثمين الذي وجب له بالعقد الحكمي يطالب بهبلا شبهة لان الوكيدل بالشراء ينزل منزلة

الابللاتة الاخرى وهذا كله قياس قول أبى حنيفة وأبى يوسف والحسن اه وفى وصايا الخانية الوصى اذا أنفذ الوصية من مال نفسه له أن يرجع في تركة الميت على كل حال أي سواء كان وارثا أوكانت الوصية للعبدأولم يكن وعليه الفتوى اه و في الخلاصة الوكيل بالشراءاذا اشترى ماأمر به ثم أنفق الدراهم بعد ماسل الى الآمر ثم نقد البائع غيرها جاز ولواشترى بدنا نيرغيرها ثم نقد دنا نير الموكل فالشراء الوكيل وضمن للوكل دنانيره للتعدى وفى الخانية الوكيل بالشراء اذالم يكن أخذ الثمن من الموكل يطالب تسليم الثمن من مال نفسه والوكيــل بالبيـع لايطالب بأداء الثمن من مال نفسه اه وفى كفالة الخانية لوادعى الوكيل بالشراء دفع المنن من مالة وصدقه الموكل وكذبه البائع لم يرجع الوكيل على الموكل اه وفي جامع الفصولين من السابع والعشر بن الوكيل ولم يقبض عنه حتى لقي الآم فقال بعت ثو بك من فلان فاما أقضيك عنه ثمنه فهومتطوع ولايرجع على المشترى ولوقال أناأ قضيكه عنه على أن يكون المال الذى على المشترى لى الم يجزور جع الوكيل على موكله بما دفع بياع عنده بضائع لناس أمروه ببيعها فباعها بثمن مسمى فبجل الثمن من ماله الى أصحابها على ان أعمانها له اذا قبضها فأفلس المشترى فللبائع أن يسترد مادفع الى أصحاب البضائع اه (قول فاوهاك في يده قبل حبسه هاكمن مال الموكل ولم يسقط الثمن) لان يده كيد الموكل فاذالم يحبس يصبرا لموكل قابضابيده ولم يذكر المؤلف هناحكم مااذا وكله بشراء شئ ودفع الممن اليه فهلك في يد وقال في البزازية وفي جامع الفصولين دفع اليه ألفاليشترى به فاشترى وقبل أن ينقد والبائع هاك فن مال الآمر وإن اشترى ثم نقد والموكل فهاك المن قبل دفعه الى البائع عند الموكل بهلك من مال الوكيل وفي الجامع الصغير وكامبه ودفع ألفافا شترى ولم ينقدر جع به مرة فآن دفع وهاك انيالا يرجع أخرى والمضارب مرارا والكل رأس آلمال اه وسيزداد وضوحان شاء الله تعالى فىالمضار بة وفى الخانية رجل دفع الى رجل ألف درهم وأمره أن يشترى لهبها عبدا فوضع الوكيل الدراهم في منزله وترج الى السوق واشترى له عبداباً لف درهم وجاء بالعبد الى منزله وأرادان يدفع الدراهم الى البائع فاذا الدراهم قدسرقت وهلك العبدق منزله فجاء البائع وطلب منه الثمن وجاء الموكل يطلب منه العبد كيف يفعل قالوا يأخذ الوكيل من الموكل ألف درهم و يدفعها الى البائع والعبد والدراهم هلكاعلى الامانة فيده قال الفقيه أبوالليث هندا اذاعل بشهادة الشهود أنه اشترى العبد وهلك في يده أمااذالم يعلم ذلك الابقوله فانه يصدق في نني الضمان عن نفسه اه وفي بيوع البزازية الوكيل بالشراءاذا أخذ المشترى على وجده السوم معقرار الثمن فأراه الموكل ولم يرض به فهلك في بد الوكيل ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع مم يرجع على الموكل ان كان أصره بالاخذ على وجه السوم والا فلا اه (قوله وان هاك بعد حبسه فهو كالمبيع) أى عندأ بى حنيفة ومجد قيد بالحلاك لانه لوذهبت. عينه عنده بعد حبسه لم يسقط شئ من الثمن لانه وصف والاوصاف لا يقابلها شئ الكن يخير الموكل ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاءترك كذافي زيادات قاضيخان ويكون مضموناضمان الرهن عندأبي بوسف وضمان الغصب عندزفر لائهمنع بغيرحق ولهماأنه بمنزلة البائع منهف كان حبسه لاستيفاء الممن فيسقط بهلاكه ولايي يوسفأ نهمضمون بالحبس للاستيفاء بعدان لم يكن وهوالرهن بعينه نحلاف المبيع لان البيع ينفسخ بهلاكه وههنا لاينفسخ أصل العقد قلنا ينفسخ ف حق الموكل والوكيل كااذارده الموكل بعيب ورضى الوكيل به أشار المؤلف الى أن الوكيل له حبس المبيع لاستيفاء الثمن سواءأداه الى البائع أولا وقيد بالوكيل بالثنراء لان الوكيل باستشجار الداراذا استأجر الموكل داراسنة بماثة درهم وشرط التجيل أولم يشترط وقبض الوكيل الدار لايكونله أن يحبسهامن الموكل بالاجوفان حبسها حتى مضت المدة ذكرفي بعض الروايات أن الاجر على الوكيال ثم الوكيل يرجع على الموكل

(قوله وما في النهاية من تقييده الخ) مثل ما في النهاية في الهيني وابن ملك ودررالبحار والجوهرة عن المستصفى وقال الزيابي بعد نقله عن النهاية وعزاه أى صاحب النهاية الى خواهر زاده وهذا مشكل فان الوكيل أصيل من باب البيد عصر الموكل العقد أولم بحضر ثم ذكر فيه أى في النهاية بعده فقال المعتبر بقاء المتعاقدين في المجلس وغيبة الموكل لا تضروع زاه الى وكلة المبسوط واطلاقه واطلاق سائر الكتب دليل على ان مفارقة الموكل لا تعتبر أصلا ولوكان حاضر الهو ورده العيني بأنه ليس بمشكل فان الوكيل با نب عنه فاذا حضر الاصيل فلا يعتبر النائب الهوري ورده العقد أصيل في الحقوق وحين الموكل المتبار بحضرة الموكل الهوري النائب في أصل العقد أصيل في الحقوق وحين الفراع تبار بحضرة الموكل أجنبي عن العقد وحقوقه تزييف جواب العيني ماذكره هو نفسه عند قول المصنف في اسبق والمسترى منع الموكل عن الثمن من ان الموكل أجنبي عن العقد وحقوقه لانها تتعلق بالعاقد على ما يبنا الهوكل عن المقدوانه أصح الافاو من أصله ما قدمناه عن المنحمن ان المعتمد ان العهدة على الموكل دون الوكيل اذا حضر الموكل عن النائح من ان المعتمد ان العهدة على الموكل دون الوكيل اذا حضر الموكل عن المقدوانه أصح الافاو من في المقدوانه أصح الوكل من المقدوانه أصح الافاو من في المقدوانه أصح الافاو من في المقدوانه أصح الافاو من في المقدوانه أصد المقدوانه أصد الموكل من المقدوانه أصد المقدوانه أصد الموكيل الموكيل المؤلد الموكيل الموك

الامام خواهرزاده مبدى على هذالاعلى مامشى عليه على هذالاعلى مامشى عليه وان كان الموكل حاضرا وهدومنشأ الاشكال وبه انضح الحال والجدللة وحده (قوله ولا يجوز من جانب المسلم اليه بأخذراً س المال)

ولاعلى الوكيل وفي بعضها يسقط الاجرعن الموكل عبس الوكيل كذا في الخانية الى هنا والحاصل في مسئلة الاختلاف أن عندها يسقط الثمن بهلا كه وعندا في يوسف بهلك بالاقل من قيمته ومن المحن جيع قيمته لو كان الثمن أكثر من قيمته وجع الوكيل بالشراء الثمن من ماله ثم لقيه الموكل في بلد آخر والمشترى اليس عنده وفي بيوع البرازية وان نقد الوكيل بالشراء الثمن من ماله ثم لقيه الموكل في بلد آخر والمشترى اليس عنده وطلب منه الثمن فأى الاأن يسلم المشترى فإن كان الآمل طالبه بتسليمه حين كان المشترى بحضرتهما ولم يسلمه حتى يقبض الثمن له أن لا يدفع الثمن حتى يقبض المشترى لا نه امتنع عن تسليم المشترى حال حضرته فلا أن يمنع عال غيبته وان كان الآمل المطلبه منه حال حضرة المشترى ليس له أن يمتنع عن دفع فارق الوكيل صاحبه قبل القبض لوجود الافتراق عن غير قبض ولا اعتبار بمفارقة الموكل العقد ان بعاقد والمستحق بالعقد قبل العقد وهو الوكيل في عن غير قبض ولا اعتبار بمفارقة الموكل عاضرا أوغائبا وما في النها يتقييده بعاقد والمستحق بالمقد المسلمة والمناز المناز ال

وأمافى السلم فيحوز من جانب ربالسلم بدفع رأس المال أو بقبول السلم كافى الجوهرة ولا يجوزمن

جانب المسلم اليه بأخذرأ سالمال لان الوكيل اذاقبض رأس المال بق المسلم فيده فدمته وهومبيع

ولايسقط الاجوعن الموكل يحبس الوكيل بخلاف مااذاغ صبهاغاصب فان ثمة لايجب الاجرعلي الموكل

عبارة الجوهرة بأن وكله يقبل له السلم وعبارة الهداية ومراده التوكيل بالاسلام دون قبول السلم قال الرملي وقد تواردت الشراح وغيرهم على هذا قال في العناية واعترض بأن قبول السلم عقد على حدا السلم عدا السلم

الصرفوالسلم

الموكل والواجب أن علكه الوكيل حفظ اللقاعدة المله كورة عن الانتقاض وبأن التوكيل بالشراء جائز لا محالة والثمن يجب في ذمة الموكل والوكيل مطالب به فلم لا يجوز أن يكون المال للسلم اليه والوكيل مطالب بتسليم المسلم فيه وأجاب عن الابرادين بجوا بين ردهم الرملي شمقال ويختلج في صدرى جواب لعله يكون صحيحاان شاء اللة تعالى وهو انه لما اختلف العلماء كاقرروه في الملك هل يثبت للوكل ابتداء أوللوكيل ثم ينتقل الموكل أثر هذا الاختلاف في المحل شبهة فأوجب عدم الجواز في القياس فيه المنه عمطلقا احتياطا اذالعقود الفاسدة بحراها بحرى الربا والامر المتوهم في الربا كالمحقق كافي مسئلة بيع الزيت ونعاز يتون بالزيت فعدم جواز التوكيل من المسلم اليه لما فيه قبل القبض عندمن بقول اله ينتقل من الوكيل المحوكل ولاحتماله عند القائل بثبوته ابتداء الموكل لا نه محتهد فيه وهو محل الاحتمال والفاسد ملحق بالربا والربا يثبت بالشبهة والتوهم اه وفي حاسبية الدر المختار الشيخ خليل الفتال ما فيه قبل قبل من الوكيل من طرف المسلم اليه وأى بيع المسلم فيه قبل المتفاد من هذا التقرير ما هوا لحامل التصحيح والمسئلة في الوكيل من طرف المسلم اليه وأى بيع المسلم فيه قبل قبلة وكل بالاسلام لما فيه من بيع المسلم قبل قبل قبل قبل ها الشايخ القول بثبوت الملك الوكل ابتداء اذعلى مقابله وهو القول بالانتقال يشكل صحة التوكيل بالاسلام لما فيه من بيع المسلم قبل قبل قبن هم المسلم قبل المها المقال من بيع المسلم قبل قبل قبل قبل هم المسلم التوكيل بالاسلام الما فيه من بيع المسلم قبل قبل قبل هم المسلم المولول بالمنافع المنافع الم

قَلت وفى قُوله نعم بمكن الخ نظرظاهر فقد بناه على مانقضه فكيف شبت غرضه (قوله ولان فيه عزل نفسه ولا بملكه الخ) قال فى الحواشى السعدية وماسيجى عمن ان العزل (١٥٨) الحسكمي لا يتوقف على العلم فلا تعلق له بمانحن فيه اذالمرادهناك ان

ورأس المال عنه ولا يجوزأن يبيع الانسان ماله بشرط أن يكون عنه الغيره كافى بيع العين وادابطل التوكيل كان الوكيل عاقد النفسه فيجب المسلم فيه في ذه تهورأس المال عماوك له واذاسلمه الحالام على وجه التمليك منه كان قرضا فلوقال المؤلف رحه الله تعالى واسلام كمافي المجمع بدل السلم لمكان أولى لان الاسلام خاصمن ربالسلم يقال أسلم فى كذا أى اشترى شيأ بالسلم نعريجوز توكيل المسلم اليه بدفع المسلم فيه (قولهولووكاه بشراءعشرة أرطال لحم بدرهم فاشترى عشر بن رطلا بدرهم بمايباع منه عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم وهذاعند أى حنيفة وقالا يلزمه العشرون لانه أص بصرف الدرهم فى اللحموظن ان سعره عشرة أرطال فاذا اشترى به عشرين فقدزا ده خيراوصار كمااذا وكله يبيدع عبده بألف فباعه بألفين ولابى حنيفة انهأ ص ه بشراء عشرة ولم يأص ه بشراء الزيادة فنفذ شراؤهاعليه وشراء العشرة على الموكل بخسلاف مااستشهدا بهلان الزيادة هناك بدل ملك الموكل فتكون لهقيد بالزيادة الكثيرة لان القليلة كعشرة أرطال ونصف رطل لازمة للاسم لانها تدخل بين الوزنين فلايتحقق حصول الزيادة كذافى غاية البيان وقيد بقوله ممايباع الى آخره لانه لواشترى مايساوى عشرين منه بدرهم صارمشتر بالنفسه اجماعالانه خدالف الى شرلان الامر تناول السمين وهذامهزول فلريحصل مقصو دالآمر وقيد بالموزوناتلان فىالقيميات لاينفذشئ على الموكل اجماعافاو وكله بشراء ثوب هروى بعشرة فاشترى له ثو بين هرويين بعشرة بمايساوى كل واحدمنه ماعشرة لم يلزم الموكل لان عن كل واحدمهما مجهول اذلا يعرف الابالخزر بخلاف اللحم لانهموزون مقدر فيقسم الثمن على أجزاله وفى البزازية أصره أن يشترى بعشرة دنا نيرفا شتراه بما ثني درهم وقيمة الدراهم مثل الدنا نيرلزم الموكل خلافالزفر ومحدولو بعروض قيمتهامثل الدراهم لايلزم الآمر اجاعاوفي الملتقط مسافر نزل خاناوأ مرانسانا أن يشترى له لحبابدرهم وانميايهاع هناك المطبوخ والمشوى فأيهما اشترى جاز (قوله ولو وكاه بشراءشي بعينه لايشتريه لنفسه) أى لايجوزله ذلك لانه يؤدى الى تغريرالآمرمن حيث انه اعتمد عليه ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه الابمحضر من الموكل كذافي الهداية والتعليل الاول يفيدعدم الجواز بمعنى عدم الحل ولذا فسرناه تبعاللمعراج وفسره الشارح بآنه لايتصور شراؤه لنفسمه وهومناسب للتعليل الثاني ولواشتراه لنفسه ناوياأ ومتلفظا وقع للموكل ولوقال المؤلف ولووكاه بشراء شئ بعينه غيرالموكل لايشتر يه لنفسه عندغيبته حيث لم يكن مخالفالكان أولى وانحاقيدنا بغيرالموكل للاحتراز عمااذاوكل العبد من يشتريه له من مولاه أورجل وكل العبد بشرائه لهمن مولاه فاشترى فانهلا يكون للآمر مالم يصرح به للمولى أنه يشتريه فيهماللآ مرمع أنه وكيل بشراءشي بعينه لماسية تى وقيدنا بغيبة الموكل حتى لوكان الموكل حاضر اوصر حبائه يشتر يه لنفسه كان المشترى له لانله أن يعزل نفسه بحضرة الموكل وايس له العزل من غير علمه وقيد البعدم المخالفة لماسياً تي في الكتاب وأشار المؤلف بقوله لنفسه الحانه لايشتريه لموكل آخر بالاولى فلواشتراه للثاني كان للاول ان لم يقبل وكالة الثاني بحضرة الاول والافهوللثاني وان كان الاول وكاه بشرائه بالف والثاني بمائة دينار فاشتراه بمائة دينار فهوللنانى لامه يملك شراءه لنفسم بمائة فيملك شراءه لغمرها يضا بخـ الفالفصل الاول كذافى البزازية وقيد بالشراء الانه لو وكله فى تزويج معينة فللوكيل التزوج بهاللمخالفة حيثأضافهالىنفسمه فانعزلوقيد بقوله لايشتر بهلانه لواشتراءوكيله وهوغائبكان الملك للوكيل الاول لانعز الهضمن المخالفة وان اشتراه بحضرته نفذ على الموكل الاول لانه حضر رأيه

العزل الحسكمي من الموكل لايتوقف على علم الوكيل (قوله غير الموكل) صفة اشئ لان اضافتها لاتفيد تعريفا والموكل بجوزأن يقرأ بالفتح والكسر بدليل مايأتي فلوقال غير المدوكل والموكل لسكان أوضـح (قولهلانله أن يعزل نفسه بحضرة الموكل الخ) كذا في العيــني والزيامي وغيرهما كالعناية وغايةالبيان وأورد عليهم ولو وكاـه بشراء عشرة ارطال لحم بدرهم فاشترى عشرين رطلا بدرهمما يباعمنه عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم ولووكله بشتراء شئ بعينه لايشتر يهلنفسه

ان العلم بالعزل في باب الوكالة يحصل بأسباب متعددة منها المحتاب ووصوله اليه ومنها المحتاب الرسال الرسول وتبليغ الرسالة ومنها اخبار واحد عدل أوا ثنين غير واحد عدلا كان أوغيره عندا في يوسف و يحد وقد صرح بها في عامة المعتبرات عرالا خرفي فسخ أحد المحتال المحتال عامة المعتبرات عرالا خرفي فسخ أحدد

المتعاقد بن العقد القائم بينهمالا يقتضى أن لا يماك الوكيل عزل نفسه الا بمحضر من الموكل لان انتفاء سبب وهو واحد لا يستلزم انتفاء سائر الاسباب فلا يتم التقر براللهم الاأن بحمل وضع المسئلة على انتفاء سائر أسباب العلم بالعزل أيضال كنه غيرظاهر

من عبارات الكتب أصلاقاضي زاده كذافي حاشية أبي السعود (فوله فقال الوكيل نعم) قال الرملي يستفاده نده المه الولم يقلها لم يكن كذلك وهوظاهر فاذالم يقلها واشترى وقع له والله تعالى أعلم وسيأتى قريباعن البزازية اشترلى جارية فلان فسكت وذهب واشتراهاان قال اشتريتهالى فله وان قال الوكل فله وان أطاق ولم يضف عمقال كان الكان قائمة ولم يحدث بهاعيب صدق وان هالكة أوحدث بهاعيب لايصدق اه وفى الاشيباه والنظائر سكوت الوكيل قبول و برتدبرده اه وقدم هذا الشارح فى أول الوكالة ان ركنها مادل عليها من الابجاب والقبول ولوحكم اليدخل السكوت والشارح فهممن عبارة البزازى كاسيد كره أن الجارية لم تتعين بالاضافة الى المالك فيه والذى باوحلى ان فرع البزازية في المعينة أيضا ويفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول أخذا من تقييده في كافي الحاكم بقوله فقال الوكيل نم وتقييده في البزازية بقوله فسكت والالا بدون في ذكره ذلك فائدة وعليك أن تتأمل اه قلت وفد ذكر عبارة البزازية في التتارخانية نقلاعن شركة العيون وأبدل قول البزازية فسكت بقوله ولم يقل المأمور نعم ولم يقل لائم قال في آخرها هذا كله رواية الحسن عن أبى حنيفة وربح ايستفاد مندان في المسئلة رواية أخرى تأمل ممعنى قوله ويفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول الهان سكت فعلى التفصيل المذ كورفى البزازية وان صرح فهى المأمور لانه ان سكت المتصح الوكالة لمنافا تعلى البزازية وهوظاهر وقول المصنف الى الموكل أمااذاأ ضافه اليه بان قال بعته (109) فاواشتراها بغير النقود الخ )قال الرملي يجب تقييده عااذالم يضف العقد

لموكاك فقال الوكيـــل اشتريتله يتسوقفعلي اجازة الموكل بلاشبهة كماعلم مماتقدم في الكلام على شراء الفضولى وسيأتى

فلواشتراه بغيرالنقود أوبخـــلافماسمىله من الثمن وقع الوكيل

ذكرهقريبا فيشرحقوله وانقال بعنى هــذا لفلان اه قلتوفيه كالامقدمناه **فی شرح قوله** وبایفائها واستيفاتهافلا تغفل (قول المصنفأو بخلاف ماسمي

وهوالمقصودفلم يكن مخالفاوفى كافى الحاسم واذاوكل رجل رجلابشراءجارية بعينها فقال الوكيل نعم فاشتراهالنفسه ووطئها فحبلت منه فانه يدرأ عنه الحدوت كون الامة ووادها للآمر ولايثبت النسب اه وفى القنية أمره بان يشترى جارية بعينها بمشرة دراهم فاشتراها فقال الآمراشة ريتها بعشرة وقال المأموراشة ينهالنفسي بخمسة عشر فالقول للوكيل والبينة بينته اله (قوله فلواشتراه بغيرالنقود أوبخلاف ماسمى لهمن النمن وقع للوكيل) لانه خالف أصره فنفذ عليه أطلقه فشمل المخالفة في الجنس وفى القدر كماف البزازية وقيده فى الهداية والمجمع بخلاف الجنس فظاهره انه اذاسمى له عنافز ادعليه أونقص عنمه فانهلا يكون مخالفا وظاهرمافي الكافي للحاكم انه يكون مخالفافيا اذازاد لافيا اذانقص فانهقال وانقال اشترلى ثو باهرويا ولم يسم المن فهوجائز على الآمر وان سمى ثمنا فزادعليه شيأ لم يازم الآمر وكذلك ان نقص من ذلك النمن الاأن يكون وصفه له بصفة وسمى له تمنا فاشترى بتلك الصفة باقل من ذلك الثمن فيحوز على الآمر اه واذا كان معينا فهوكالموصوف فشمل مااذا كان خلاف الجنس عرضا أونقد واخلافالزفرفي الثانى ومااذا كان مااشترى به مشل قيمة ماأص به أوأقل كافى البزازية وفى كافى الحاكم ولوأ مرهأن يشترى له عبد دابالف درهم فاشتراه بالف ومائة ثم حط البائع المائة عن المشترى كان العبد المشترى دون الآمر اه وفي الواقعات الحسامية قال الاسيرلرجل اشترني بالف فاشتراه بما تقدينار أو بمرض جاز وله ان يرجع على الاسمير بالف والوكيل بالشراء بالفدرهم

له من البدل) قال الحوى في حاشية الاشباه أى بان يأمر وبالشراء بالف درهم فيشتر به عائة دينار وقد جعل محد الدراهم والدنا نبر جنسين اذلوجعلهما جنساوا حدالصار الوكيل مشتر باللا مرحينتذ وقدذ كرفى شرح الجامع الصغير فى باب المساومة ان الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياسافى حق حكم الرباحتى جازبيع أحددهما بالآخرمتفاضلا وفياعداحكم آلرباجه لاجنسا واحدا استحسانا حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر والقاضي فى قيم المتلفات بالخياران شاءقوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير والمكره على البيع بالدراهم اذاباع بالدنانير أوعلى العكس كان بيعه بيعمكره وصاحب الدراهم اذاظفر بدنانيرغر عهكان لهأن بأخذها بجنس حقه كمآوظفر بدراهمه آلار واية شاذةعن محدواذاباع شيأ بالدراهم استراه بالدنا نبرقب لنقدالهن أوعلى العكس والثانى أقلمن قيمة الاول كان البيع فاسدااستحساما وتدين عاذ كرانهمااعت براجنسين مختلفين في حكم الرباش مد بالدواهم والآخر بالدنانيرأ وشهد بالدواهم والمدعى دنانير أوعلى العكس لانقبل الشهادة وكذلك فى باب الاجارة اعتبرا جنسين مختلفين على ان من استأجر من آخر دار الدراهم وأجرها من غيره بدنا ابر أوعلى العكس وقيمة الثانى أكثرمن الاول تطيب له الزيادة فاذكر في الجامع انهما جعلا جنسا وإحدا فهاعد احكم الرباعلي الاطلاق غير صحيح كذافى التتارخانية اه قلتوذ كرالعمادى في فصوله ان الدراهم أجريت مجرى الدنانير في سبعة مواضع وقدذ كرالمؤلف أوائل البيوع عندقوله ولابدمن معرفة قدر ووصف ثمن انه لبس للجصر (قولهأ طلقه فشمل انخالفة في الجنس وتى القدر) وعليمه الفر عالمارآ نفاعن القنية نامل

(قوله وانأضافه الى دراهم مطلقة فان نواهاللا ممالخ) هذا اذا اشتراه بثمن حال وان بمؤجل فهو للوكيل قال في النتارخانية وان اشترى بدراهم مطلقة فهوعلى وجهين ان اشترى حالا يحكم النقدان نقدمن دراهم الموكل فالشراء للوكل وان نقدمن مال نفسه فالشراءله وان لم ينقد برجع فى البيان الى الوكيل مم قال وان اشترى مؤجلا فالشراء يكون للوكيل حتى لوادعى الشراء بعد ذلك للوكل لا يصدق الأأن يصدقه الموكل (قوله وان توافقا على الهلم تحضره النية) قال في الحواشي السعدية ههذا حمّالان آخران أحددهما أن يقول الوكيل لمتحضرني النية فقال الموكل بل نويت لي والثانى عكس هذا اه (قوله وهوظاهر في ان قضاء الدين الخ) (17.)

قال المقدسي وفيده كالام فانأراد بقسوله انقضاء الدين بمال الغير صحيح انهجائز ونافذ ولااثمفيــه ولاينقض فهــو باطل ضرورة ان هــنا المال مغصوب ولم يقل أحدبان المغصوب يجوزالتصرف فيسه ويقضىبه الدبن ولوظلبه صاحبه لا يمكن فيه ولاشك انربدراهم الغصب لورآها مع الدائن وانكان بغيرعينه فالشراء للوكيل الاأنينوي للوكل أويشتريه بماله

وبرهن عليهاله أخسدها وينقض القضاء ومانقله عن الزيلمي وغيره لايشهد لهلانه جعله قرضا والقرض انما يسمح بالاختيار والرضا والضمان والرضا لايجـوز عــلىالجـــواز. وبحمل على مااذا أجازرت الدراهم والافله منعها ومنع الوفاءبها ونقض القضاء نع اذاهاكتعند الدائن فله تضمين أى شاء

اذا اشترى بما ئة ديناراً و بعرض لا يلزم الموكل شئ اه وفى خزانة المفتين من الصرف الاسميراذا أم رجلاأن يفديه بالف ففداه بالفين يرجع بالفين عليه وليس عنزلة الوكيل بالشراء (قوله وان كان بغير عينه فالشراء للوكيل الاأن ينوى للوكل أو يشتريه عاله ) هكذا أطلقه المؤلف وفصله في الهداية فقال هذه المسئلة على وجوه ان أضاف العقد الى دراهم الآمر كان للاكم وهو المرادعندي بقوله أويشتريه بمال الموكل دون النقدمن ماله لان فيمه تفصيلا وخلافا وهذا بالاجاع وهومطاق وان أضافه الى دراهم نفسه كان لنفسه جلالحاله على ما يحل له شرعاأ ويفعله عادة اذالشراء لنفسه بإضافة العقد الى دراهم غيره مستنكر شرعا وعرفا وانأضافه الى دراهم مطلقة فأن نواها الاكم فهوالاكم وان نواهالنفسه فلنفسه لان له أن يعمل لنفسه و يعمل للا تم في هذا التوكيل وان تكاذبا في النية يحكم النقد بالاجاع لانهدلالة ظاهرة على ماذ كرناوان توافقاعلى أنه لم تحضره النية قال محده وللعاقد لان الاصلان أكل أحديعمل لنفسه الااذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وعندأبي يوسف يحكم النقد لان ماأ وقعه مطلقا يحتمل الوجهين فيبقى موقوفافن أى المالين نقد نفذ فعل ذلك المحتمل اصاحبه ولان مع تصادقه ما يحتمل النيةللاكم وفهاقلناه جلحاله على الصلاح كمافي حالة التكاذب والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه اه وقول الامام فيماذ كره العراقيون مع محمد وغيرهمذكر وهمع الثاني وبهذاعم أن معنى الشراء للوكل اضافة العقد الى ماله لا النقد من ماله وان محل النية للوكل مااذا أضافه الى دراهم مطلقة وظاهرماني الكتاب ترجيح قول محد من أنه عند عدم النية يكون للوكيل لانه جعله للوكيل الافي مسئلتين وظاهرمافي الهداية أنه لااعتبار بنيته لنفسه اذا أضافه الىمال موكله ولابنيته لوكله اذا أضافه الى مال نفسه وأن نقده الثمن من مال موكله علامة نيته له وان لم يضفه الى ماله وفى كافى الحاكم ولووكله أن يشترى لهأمة وسمى جنسها ولم يسم المن فاشترى أمة وأرسل بهااليه فوطمها الآم فعلقت فقال الوكيل مااشتريتهالك فانه يحلف على ذلك ويأخذها وعقرها وقيمة ولدهاللشبهة التى دخلت وانكان حين بعث بهااليه أقر أنه اشتراهاله أوقالهي الجارية التي أص تني ان أشتريهالك لم يستطع الرجوع فى شئ من أمرها فان أقام البينة انه حين اشتراها أشهد أنه اشتراها لنفسه لم يقبل ذلك منه اه وبه علم أن الارسال للوكل لا يكون معينا كونه اشتراه له وانهم مااذا تنازعافي كون الشراء وقع له يحلف الوكيل ومحله ان لم ينقد الثمن والافقدمنا أنه يحكم النقد بالاجاع عند التكاذب وذ كرالشارح أنه اذانقدمن مال الموكل فمااشتراه لنفسه بجب عليه الضمان اه وهوظاهر في ان قضاء الدين بمال الغمير صحيح موجب لبواءة الدافع موجب الضمان وقدذ كرالشارح فى بيع الفضولي ان من قضى دينه بمال الغير صارمستقر ضافى ضمن القضاء فيضمن مثله انكان مثليا وقيمته انكان قيميا اه وفى منظومة وكيل قضى بالمال دينالنفسه \* يضمن مايقضيه عنه ويهدر ابنوهبان

من الدافع والقابض لان صحيح القضاء يقتضى أن لايطالب القابض بل الدافع وأمامسئلة ومعنى

المنظومة ففهادفع مال نفسه باختياره ورضاه عن دين الموكل فلايمس مانحن فيه فصح وصارمتبر عافلارجوع له فيا كان عنده من المال لانه زمذمت وتبرع من عنده وبقضاء الدين اه (قوله وفي منظومة ابن وهبان الخ) قال الرملي قال شارحها مسئلة البيت من القنية قال الوكيل بقضاء الدين صرف مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه صمنه وكان متبرعا ومقتضاه سقوط الدين عن الموكل واليهأشار بقوله ويهدر اه الواقعات هذايؤ بدما بحنناه من ان الاضافة الى المالك في الجارية تعينها واللة تعالى ما لم (قوله والافالنقد من ما لم الايعين كونها لما كا قدمناه) قال الرملي قدقدم اله عندالتكاذب يحكم النقد بالاجاع فتأمل (قوله وعنده المرادبها ما أذا كان بعد المحين قال فان قلت بماذا التعيب ثمراً يتف حاشية مسكين قال فان قلت بماذا الى أهل الخبرة فان أخبر وا ان الثمن يز بد على القيمة ان الثمن يز بد على القيمة ان المنافي ين بد على القيمة النافية

وان قال اشتريت للاتم وقال الآمر لنفسك فالقول للا تمروان كان دفع اليه الثمن فللمأمور

ز يادة فاحشة تثبت والافلا اله (قوله وفى السبزازية معزيا الى العيون الخ) قال المرمى هذا الفرع هو المزازية أيضا فى المقولة التى البزازية أيضا فى المقولة الشرلى جارية فلان فسكت الخ والتعييب على الخالا أوالتعييب على الماذا كان غير منقود الخيا المائمور فى المناور ومنها حالة جيع الصور ومنها حالة المسلك والتعييب وقال المسلك والتعييب وقال

ومعنى كونه بهدرانه يكون متبرعاوهى حادثة الفتوى وأطلق فى قوله بغير عينه فشمل مااذالم يعينه وأضافه الىمالكه لمانى البزاز يةاشترلى جارية فلان فسكت وذهب واشتراها انقال اشتريتهالى فله وانقال الموكل فلهوان أطاق ولم يضف نم قال كان لك ان كانت قائمة ولم يحدث بهاعيب صدق وان هالسكة أوحدث بهاعيب لايصدق اه وأشار المؤلف بصحة تعيين الوكيل الى مافى البزازية وكله بشراء عبدوبين جنسه وثمنه والآخر بمثل ذلك فاشترى فردا بذلك الجنس والثمن وقالكان لفلان يجوز تعيينه وانمات فعلى من سمى وان اختلف الثمنان وزعم الوكيل الخالفة في ثمن سماه موكله فن الوكيل اه وأشار بالنية الى أنه لوصر ح بكونه اشتراه للوكل كان له بالاولى وفى تهذيب القلانسي الأأن ينو به للموكل أو يصرح بذكرهأو يشتر به بماله اه وقدمناعن الكافيانه مع التصريح للموكل لايمكن أن يجعله لنفسه قال ولواشتراه بغيرماله فهوموقوف على اجازة الموكل اه وفى بيوع البزازية وكله بشراء عبد بغديرعينه فاشترى من قطعت بده نفذ على الموكل عنه دالامام لاطلاق اللفظ ولو بعينه فقطعت بده لايلزم لانه يتناول السليم بحكم الاشارة اه وفى الوافعات الحسامية أمرغ يره بان يشترى له عبد فلان بعبد المأمور ففعل جاز والعبد للا مروعليه للأمور قيمة عبد المأمور اه ومن بيوع الخانية امرأة أمرت زوجهاأن يبيع جاريتهاو يشترى لهاأخرى ففعلثم قال الزوج اشتريت الجارية الثانية لنفسي وجعلت ثمن جاريتك ديناعلي نفسي قالوا الجارية الثانية للمرأة ولايصدق الزوج انه اشتراها لنفسه وكذالوقال الزوج المرأة بعد الشراء هذه الجارية التيأم تني بشرائها اشتريتها لنفسى فالجارية المرأة ولايقبل قول الزوج اه وكانه أولاأضاف الشراء لها والافالنقد من ما لها لا يعين كونها لها قدمناه (قولِه وان قال استريت الاتمر وقال الآمر لنفسك فالقول الاتمر وان كان دفع اليه الثمن فللمأمور) لانه فى الوجه الاول أخبرهما لا بالك استثنافه وهوالرجو عبالمتن على الآمر وهو ينكر والقول للمنكر وفى الوجه الثانى هوأمين بريد الخروج عن عهدة الامانة فيقبل قوله أطلقه فشمل مااذا كان العبدميتاأوحيا ولاخدلاف فى الاول انه على التفصيل المذكوروفي الثاني اختلاف فقال الامام الاعظم هوكذلك على التفصيل وقالاالقول للمأمور وان لم يكن الثمن منقود الانه على استثناف الشراء فلا يتهم فى الاخبار عنه وله أنه موضع تهمة بان اشتراه لنفسه فاذار أى الصفقة خاسرة ألزمها الآمر بخلاف مااذا كان المن منقود الانه أمين فيه فيقبل قوله نبعالذلك ولا عن في يده هناوذ كره هذه عقيب مسئلة التوكيل بغيرا لمعين دليل على أن الاختلاف فيه قيد به لانه لو وكله بشراء عبد بعينه ثم اختلفا والعبد حى فالقول للمأمور سواءكان النمن منقودا أوغ يرمنقو داجاعالانه أخبرها علك استثنافه ولاته هفيه لان الوكيل بشراءشي بعينه لايملك شراءه لنفسه بمشال ذلك الثمن في حال غيبته على مام بخلاف غير المعين على قوله وان كان ميتافكا اذا كان غيرمعين من الهاذا كان غير منقود فالقول اللاحم والا فللمأمور وحاصله كماقاله الشارح أن الثمن انكان منقودا فالقول للمآمور في جيع الصور وان كان غيرمنقود فان كانميتا فالقول الارسم والافالمأمور عندهما وعنده في غيرموضع التهمة وفى موضعها القول للاكم وفى البزار يةمعزيا الى العيون اشترلى جارية فلان فذهب وساوم ثمقال المأمور اشتريتها لفلان كان لموكله وان قال اشتريتها لنفسى كان له وان قال اشتريتها بلااضافة ثمقال قبل أن يحدث به عيب أو بهلك اشتريتها لفلان فلفلان وان بعدهلا كها أوتعيبها لم يقبل بلا تصديق الموكل اه ولم يفصل بينهمااذا كان النمن منقودا أوغير منقود حال موته أوتعيبه وينبغى حلال الهلاك أوالتعيب على مااذا كان غير منقو دسواء قلنا انه معين للاضافة أوغير معين بالشخص

الرملي لاحاجة الى تـكلف الحل على ما اذالم يكن منقودامع عدم الرملي لاحاجة الى تـكلف الحل على ما اذالم يكن منقودامع عدم ذكره أصلا كاهوظاهر اذالاصل عدمه اله يعني ان فرض المسئلة لم يذكر فيها النمن والاصل عدم ذكره فلاحاجة الى ماقاله لا نه المفروض ذكره أصلا كاهوظاهر اذالاصل عدمه اله يعني ان فرض المسئلة لم يذكر فيها النمن والاصل عدم دكره فلاحاجة الى ماقاله لا نه المفروض المسئلة لم يذكره أصلا على المفروض المسئلة المؤلمة المؤل

(قوله أى فلان) تفسير للضمير المستترفي يقول (قوله ولم يذكر المؤلف البه ينفذ الشراء على المشترى الخ) قال الرملي محله ما اذاقال بعني لفلان أمااذا قال بعه لفلان أو بع فلاناعبدك أو بعه من فلان ونحوه فلايت فذعليه أيضاو قدو نجه هذا الشارح بقوله ودلت أيضاالخ (قوله وقد ذكرتذلك لاستاذنافصوبني أى نسبني الى الصواب وقال الرملي أي قال لى أصبت وتقدم فى شرح قوله والحقوق فيما يضيفه الوكيل الى (١٦٢) والبزازية فراجع ذلك وانظرما كتبناه في الحاشية اه قات الذي مرعن نفسه ان ابن ملك فهمه من الخلاصة

الخلاصة والبزازية هناك مخالف لمافهمه ابن الملك وقدمناانالذى فىابن الملك منقول عن الفصول نقله عنها فيشرحه على المجمع نع ماذ كره هنا بحثاتقهم هناك في عبارة الخلاصة والبزازية حيث قالوقال أبوالقاسم الصغار الصحيج ان الوكيــل يصير فضولياً وان قال يمنى هـ ذا لفلان فباعهم أنكر الامرأخذه فلان الاأن يقول لم آمره به الاأن يسلمه المشترى اليه

وانأمره بشراءعبدين معينين ولميسم عنافاشترى لهأحدهماصع

و يتوقفالعقد على اجازة الموكل اه وانظرما كتبناه هناك عن نورالعين (قوله ولم بذكر الشارحون فاتدة التقييد بالمعينين الخ) قال فى حاشىية مسكين بعد نقله وتبعه بعضهم كالحوى والدر وغيرهما وأقول دعوى انالتقييداتفاق غيرمسل لانه عند عدم التعيين يبطل التوكيل لعدام

(قوله وانقال بعنى هذا لفلان فباعه ثمأ نكر الأمرأ خده فلان) أى أنكر المشترى أن يكون فلان أمره بالشراء لان قوله السابق اقرار منه بالوكلة عنه فلاينفعه الانكار اللاحق (قوله الاأن يقول لم آمرهبه) أى فلان لم آمرالمسترى بشرائه فانه لايأخذه فلان لان الاقرار ارتدبرده ولم يذكر المؤلف انه ينفذالشراءعلى المشترى لكن قوله بعده (الاأن يسلمه المشترى اليه) يدل على انه نفذ الشراء عليه وصارملكالهثم تسليمه بعده لفلان وأخذ فلان له بيع بالتعاطى فتكون العهدة عليه وفي الهداية ودات المسئلة على أن التسليم على وجه البيع يكفي للتعاطى وان لم يوجد نقد الثمن وهو يتحقق فى النفيس والخسيس لاستتمام النراضي وهو المعتبر في الباب اه وقلت ودلت أيضاعلي ان بعني لفلان ليس اضافة الىفلان اذلو كان اضافة الشراءله لتوقف لقوطم ان شراء الفضولي لا يتوقف الااذا أضافه الى غدره وصورة اضافته الى غيرالمشترى أن يقول بع عبدك من فلان كافي فتح القدير من بحث الفضولي فلريضه المشترى الى نفسه وانماأ ضافه الى الغير بخلاف بعنى لفلان فانه أضافه الى ياء المتكام وقوله افلان يحتمل بشفاعة فلان كافال محدلوأن أجنبيا طلبمن الشفيع تسليم هفاء الدار فقال الشفيع سلمتهالك بطلت الشفعة كانه قال لاجلك لكن اذا أفرفلان بالام جعلنا اللام للتمليك وفي فروق الكرابيسي شراء الفضولى على أر بعة أوجه الاول أن يقول البائع بعت هذا لفلان بكذا والفضولى يقول اشتر يتلفلان بكذا أوقبلت ولميقل لفلان فهذا يتوقف الثانى أن يقول البائع بمتمن فلان بكذا والمشترى يقول اشتريته لاجاه أوقبلت يتوقف الثالث بعت هذامنك بكذافقال اشتريت أوقبلت ونوى أن يكون لفلان فأنه ينفذ عليه الرابع أن يقول اشتر يت لفلان بكذا والبائع يقول بعت منك بطل العقد في أصح الروايتين اه قيد بالتسليم لأن فلا الوقال أجزت بعد قوله لم آمر وليعتبر ذلك بل بكون العبد للمشترى لان الاجازة تلحق الموقوف دون الجائز وهنداعقد جائز نافذ على المشترى كذافى المعراج وفى كافى الحاكم ولوأن رجلااشترى عبداوأ شهدانه يشتر يهلفلان فقال فلان قدرضيت فأرادا لمشترى ان عنعه كان لهذاك فانسلمه له وأخذا المن كان هذا بمنزلة بيع مستقبل بينهما اه وفى الواقعات الحسامية ولوأن رجلاأم رجلابان يشترى له عبد فلان بألف فقال صاحب العبد للوكيل بمت عبدى هذامن فلان الموكل بألف فقال الوكيل قبات زم الوكيل لان الموكل أص وان يقبل على نفسه حتى تلزم العهدة الوكيل دون الآم وهوقبل على الموكل فصارمخالفا فلت يجبان يعتبر فضوليا لان هذا قبول لغيره لان البائع أوجب البيع الموكل والوكيل قبل ذلك الايجاب فصار كالوقال قبلت لفلان الموكل واذا كان قبو لالغيره تعذر تنفيذه عليه فيتوقف وقدد كرت ذلك لاستاذنا فصوبني اه (قوله وان أمره بشراء عبدين معينين ولم يسم ثمنا فاشترى له أحدهم اصح للان التوكيل مطلق وقد لايتفق الجع بينهما في البيع أطلقه وهو مقيد بمااذا اشتراه بقدر قيمته أوبزيادة يتغابن الناس فيها امابمالا يتغابن فيهاالناس فلايجوز اجماعا والعندرلة أنه سيقيد شراء الوكيل به فياياتي فلذاتركه هنا ولم يذكر الشارحون فائدة التقييد بالمعينين

والظاهر تسمية الثمن أومايقوم مقامهمن بيان النوع كالتركى والحبشي فهذا غفلةعن قول المصنف فهاسبق قريبا أمره بشراء عبدأودارصح ان سمى عناوالافلا اه أقول بيان النمن أوالنوع لا يخرجه عن كوبه غيرمعين وقدقدم المؤلف ان الاضافة الى المالك مثل جارية فلان لا تعينه ونقل هناك عن البزازية وكله بشراء عبد بغير عينه فاشترى من قطعت يده افذعلي الموكل عندالامام ولايخني أمهمقيد ببيان النوع اوالثمن والالم تصح الوكالة وتقدم متناأيضا لووكله بشراءشي بغسرعينه فالشراء

الوكيل الاأن ينوى الموكل أويشتر به عاله تأمل

(قُولُهُ وان لم يعينهُ ما) أَى لم يعين المبيع ولا البائع (قوله أما الاول في بيوع خُوالة المفتين الحَ ) نقل مثله في نور العين في الفصل السابع عشر ونقل فيه قبله ما أى لم يعين النقدان في التبرعات كهبة وصدقة والنقود تتعين في الشركات والمضار بات والوكالات بعد التسليم الى هؤلاء لكونها أمانة وقبل التسليم الحتمين وجيز النقدان (١٦٣) لا يتعينان في المعاوضات وفسوخها وان التسليم الى هؤلاء لكونها أمانة وقبل التسليم الدين وجيز النقدان (١٦٣) المنتعينان في المعاوضات وفسوخها وان التسليم الى هؤلاء الكونها أمانة وقبل التسليم الدين والمنتقد المنتون والمنتون والمنتون والمنتون والمنتون والمنتون والمنتون والتنتون والمنتون والمنتون والمنتون والنقد المنتون والمنتون والمنتون والمنتون والمنتون والمنتون والمنتون والنقد المنتون والمنتون والم

عينت حنى لايستحق عينها وللشترى أن يمسكها ويرد مثلها ويتعينان في الغصــوب والامانات والوكالات والمركات ونحـوها اه وقال في الاشباه والنظائر في أحكام النقـود وفي وكالة البناية الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لاغير فانهما

وبشرائهمابألف وقعتهما سواء فاشترى أحدهما بنصفه أو أقل صح وبالا كثرلا الاأن يشترى الباقى بمابق قبل الخصومة وبشراء هذا بدين له عليه فاشترى صح ولوغير عين نفذ على المأمور

يتعينان جنسا وقددراً ووصفابالاتفاق وبه صرح الامام العتابى فى شرح الجامع الصفير اه قال النقود انها لانتعين ولو عينت فى عقود المعاوضات وفسدوخها فى حدق الاستحقاق فلا تستحق ودفع مثلها جنسا وقدرا

والظاهر الهاتفاقى فغير المعين كالمعين اذانواه الموكل أواشترامله (قوله وبشرائهما بألف وقيمتهما سواء فاشترى أحدهما بنصفه أوأقل صحوبالا كثرلا الاأن يشترى الباقى عابقى قبل الخصومة) لانهقابل الالف بهما وقيمتهما سواء فيقسم بينهما اصفين دلالة فكان آمرا بشراء كل واحدمنهما بخمسائة ثم الشراءبهمامو افقة وبأقلمنهما مخالفة الىخبر وبالزيادة الىشرقات الزيادة أوكثرت ولذا أطلق في قوله وبالاكثرلا فلايجوزالاأن يشترى الباقى ببقية الالف قبل أن يختص استحسانا لان شراء الاول قائم وقدحصل غرضه المصرح به وهو تحصيل العبدين وما شبت الانقسام الادلالة والصريح يفوقها وقال أبو يوسف ومجدان اشترى أحدهما بأكثرمن اصف الالف بمايتغابن الناس فيه وقدبق من الالف مايشترى بمثله الباقى جاز لان التوكيل مطلق لكنه يتقيد بالمتعارف وهو فياقلناه ولكن لابدان يدبق من الاام باقية يشترى بمثلها الباق ليم يكنه تحص يل غرض الآمر قال الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير احتملأن المسئلة لااختلاف فيهالان أباحنيفة انماقال لم يجزشراؤه على الآمر اذازادز يادة لايتغابن الناس في مثلها وهم اقالا في يتغابن الناس أنه يلزم الآمر فاذا حل على هذا الوجه لا يكون في المسئلة اختلاف واحتمل الاختلاف فني قوله اذازادعلى خسمانة قليلاأ وكثيرا لايجوزعلى الآمر وفي قولهما يجوزاذا كانت الزيادة قليلة اه (قوله وبشراء هذابدين له عليه فاشترى صح ولوغيرعين نفذ على المأمور ) لان في تعيين المبيع تعين البائع ولو عين البائع يجوز على ما فذكر ان شاء الله تعالى وان لم يعينهما نفذ الشراء على المأمور فانمات في يده قبل أن يقبضه الآمر مات من مال المشترى وان قبضه الآمرفهوله بيعابالتعاطى وهذاعنده وقالاهولازم للآمراذا قبضه المأمور وعلى هذا الخلاف اذا أمرهأن يسلم ماعليه أو يصرف ماعليه لهما ان الدراهم والدنانير لا يتعينان في المعاوضات دينا كانت أوعينا ألاترى لوتبايعا عينابدين متصادقا أن لادين لايبطل العقد فصار الاطلاق والتقييد فيهسواء فيصح التوكيل ويلزم الآمرلان يدالوكيل كيده ولابى حنيفة أنها تتعين فى الوكالات ألاترى أنه لوقيد الوكالة بالعين منهاأ وبالدين منها عم استهلك العين أوأسقط الدين بطلت الوكالة واذا تعينت كان هذا تمليك الدين من غير من عليه الدين من دون أن يوكه بقبضه وذلك لا يجوز كما اذا اشترى بدين على غير المشترى أويكون أمما بصرف مالايملكه الابالقبض قبله وذلك باطل كما اذاقال أعط مالى عليك من شئت بخلاف مااذاعين البائع فانه يصير وكيلاعنه فى القبض ثم يتملكه قيد بالتوكيل بالشراء لانه لوأص، بالتصدق بماعليه صحلانه جعل المال لله وهومه اوم ولوأمر المستأجر عرمة مااستأجره مماعليه من الاجوة صح أو بشراء عبديس قالدابة وينفق عليها صحاتفا فاللضرورة لان المستأجر لايجد الآجر فى كل وقت فأقيمت العين مقام المؤجر في القبض ﴿ تنبيهان ﴾ الاول في حكم النقود في الوكالات الثانى فيااذا ادعى المستأجر المأذون له المرمة هل يحتاج الى بيان أولا أما الاول فني بيوع خزانة المفتين ولوقال لغيره اشترلي بهد االالف الدراهم جارية فأراه الدراهم ولم يسلمها الى الوكيل حتى سرقت ثم اشة رىجارية بألمازمت الموكل والاصل أن الدراهم والدنافير لا يتعينان فى الوكالة قبل التسليم بلاخلاف وكذابعمده على الاصح وفائدة النقمد والتسليم على الاصح شيئان أحدهما توقف

ووصفاهذاهوالمراد اه وقدمرا نفا في الاستدلال للامام وصاحبيه ان الدراهم والدنانير لا يتعينان في المعاوضات عندهما ويتعينان عنده في الوكالات ثم عليك بالتأمل في قوله وفائدة النقد والتسليم الخ بعدماذ كره من الاصل المذكور وهو انهما لا يتعينان وكذاماذ كره بعده من انه لواشترى بعد ماسرقت نفذ الشراء عليه فانه دليل على تعينهما كاهو قول الامام لا على عدمه والله تعالى أعلم (قوله لزمت الموكل) صوابه الوكيل وأن يكون قوله بعد ذلك يتعينان بدون لا لماسياتي في تعليل ذلك

(فوله فان كانت نساوى جمسهائة فالقول للاسم) زاد فى الدر تبعالصدر الشريعة بلا يمين وعبارة الصدر وابن الهمالة المعقل والنقل أما في جميع ماذ كرانت مديق بغير الحلف وفي حاشية العلامة الواقى على الدرر أقول ماذ كره الشارح من قوله بلا يمين مخالف للعقل والنقل أما العقل فلان القول اذا كان للاسم يحكم بلز وم العبد مثلا على المأمور فهذا الحسم به يجبر دقول الخصم بلا يمينه بعيد جدا وأما النقل فلا نه قال الآمر الشترية بعضمائة وقال المأمور بألف وصدق البائع المأمور في المؤلفة وقال المأمور بألف وصدق البائع المأمور في القول قول المأمور مع يمينه اله على ان تصديق البائع اذا احتيج الى تحليف المأمور فيدونه يكون أولى فان قيل سكوت صاحب الحداية وغسيره عن ذكر اليمين في الصورة السابقة وتعرضهم لها في هدنده الصورة يشعر أن لا تجب الممين فيها كاقال الشارح قلنالعل سكوتهم في الصورة المذكورة بناء على ظهورها وأما تعرضهم لها في هذه الصورة فتوطئة لبيان الاختلاف الآتى هل بجب اليمين فقط أوتحالف الجانبين الصورة المذكورة بناء على ظهورها وأما تعرضهم لها في هذه الصورة فتوطئة لبيان الاختلاف الآتى هل بجب اليمين فقط أوتحالف الجانبين لايقال اذا كان الغبن فاحشالا يلزم على المراهم على المراه على المراه المورة فتوطئة الميان فلا يكون فائدة و يكون قول الشارح بلا يقال اذا كان الغبن فاحشالا يلزم على على المراه على المراه على المراه في المراه على المراه المورة فتوطئة المراه فلا يكون فائدة و يكون قول الشارح بلا

بقاءالو كالة ببقاءالدراهم المنقودة والثاني قطع الرجوع على الموكل فياوجب للوكيل على الموكل بالثمن ولوكان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل فسرقتمن يده لاضمان عليه فان اشترى بعد ذلك نفذ الشراءعليه وان هلكت بعد الشراء فالشراء الموكل وبرجع بمثله فان اختلفافي كون الهلاك قبله أوبعده فالقول للا مرمع يمينه اه الثانى اذا ادعى المستأجر أنه عمر لايقبل منه الاببينة وكذا كل مديون أوغاصب ادعى بعد الاذن الدفعلم يبرأ الاببينة بخلاف الامين المأذون بالدفع اذا ادعاه فانه يقبل قوله كمافى فتاوى قارئ الهداية وغيرها وفي وديعة البزازية ما يخالف مسئلة الدين فلينظر عمة (قوله وبشراءأمة بألف دفع اليه فاشترى فقال اشتريت بخمسائة وقال المأمور بألف فالقول المأمور) لانهأمين فيه وقداد عى الخروج عن عهدة الامانة والآمريدعى عليه ضمان خسمائة وهو ينكر أطلقه وهومقيد عااذا كانت نساوى ألفافان كانت تساوى خسمائة فالقول للرحم لأنه غالف حيث اشترى جارية تساوى خسماتة والامر تناول مايساوى ألفا فيضمن كذافى الهداية ولم يذكرمااذا كانت قيمتها بينهما (قوله وان لم يدفع فللا تمر) أى وان لم يكن دفع اليه الالف فالقول الآمر أطلقه وهومقيد بمااذا كانت قيمتها خسمائة لكونه مخالفا وأمااذا كانت قيمتهاألفا فانهما يتحالفان لان الموكل والوكيل نزلا منزلة البائع والمشترى وقداختلفافي الثمن وموجبه التحالف ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما حكما فتلزم الجارية المامور (قوله وبشراءهذا العبدولم يسم تمنا فقال المأمور اشتريته بألف وصدقه البائع وقال الآمر بنصفه تحالفا للاختلاف في الثمن وقدمناه وقيل لانحالف هنا لانه ارتفع الخلاف بتصديق البائع اذهوحاضر وفي المسئلة الاولى هوغائب فاعتبر الاختلاف وقيل يتحالفان كماذكرنا وقدذ كرمعظم يمين التحالف وهويمين البائع والبائع بعداستيفاءالثمن أجنبي عنهما وقبله أجنى عن الموكل اذلم يجر بينهماعقد فلايصدق عليه فبتى الخلاف وهنداقول الشيخ الامامأبي منصوروهوأظهر كذافي الهداية والحاصل أن التصحيح قداختلف فصحح قاضيخان عدم التحالف تبعاللفقيه أبى جعفر وصحح المصنف فى الكافى التحالف تبعاللهداية بناء على أن قوله أظهر بمعنى أصح كمافى المعراج وأماالامام محمد فانمانص في الجامع الصغير على أن القول للأمورمع يمينه

عين في موقعه الانانة ول فائدتها ان المأمور قه يتضرر ببقاء العبد عليه فاواستعلف الآمر يحتمل أن يقول اشتراه بأكثر ومثل هذا الاعتراض يرد وبشراء أمة بألف دفع اليه فاشترى فقال المأمور بألف فالقول المأموروان لم يدفع فللا مر وبشراء يدفع فللا مر وبشراء فقال المأمور الستريته فقال المأمور الستريته بألف وصدقه البائع وقال الآمر بنصفه تحالفا

على صدر الشريعة أيضا فانه قال بغير الحلف وكانه مأخف الشارح و يحتمل أن تكون كلة بغيير تصحيفاعن بعد وهذا توجيعه نفرد بهأضعف

العبادواللة تعالى الهادى اله واعترض ذلك أيضافى الحواشى اليعقو بية حيث قال هذا اليس بحد كورفى غير فنهم هذا الكتاب وفيه كلام وهوانه صرح في الحكافى في المسئلة السابقة المذكورة في المتن بقوله فان قال شريت عبد اللائم مفات فقال الآم الخ بان المراد من تصديق الوكيل تصديقه مع بمينه لان الممن كان أمانة في يده وقداد عي الخروج عن عهدة الامانة من الوجه الذي أمر به فكان القول له ولا فرق قصديق الوكيل لاجل كونه أمينا بين موضع وموضع فيكفي التصريح في موضع فلا يتم قول الشارح كالا يخفى فليتأمل اله قلت وذكر في نور العين في مسائل اليمين قبيل الفصل السادس عشر القول في كل أمانة للائمين مع يمينه وكذا البينة بينته والضمين تقبل بينته لا يمناء اله وعلى هذا فكيف يكون القول للأمور بلا يمين في المسئلة الاولى وكذا كيف يكون الازم موان ساواه والا فالآمروان لم يكن أعطاه الالف وساوى أقل منه صدق الآمروان ساواه والا فالآمروان لم يكن أعطاه الالف وساوى أقل منه صدق الآمروان ساواه والا فالآمروان لم يكن أعطاه الالف وساوى أقل منه صدق الآمروان ساواه والا فالآمروان لم يكن أعطاه الالف وساوى أقل منه صدق الآمروان ساواه والا فالآمروان لم يكن أعطاه الالف وساوى أقل منه صدق الآمروان ساواه والا فالآمروان لم يكن أعطاه الالف وساوى أقل منه صدق الآمروان ساواه والا فالآمروان لم يكن أعطاه الالف وساوى أقل منه صدق الآمروان ساواه والا فالآمروان لم يكن أعطاه الالف وساوى أقل منه صدق الآمروان ساواه والا فالآمروان لم يكن أعطاه الالف وساوى أقل منه صدق الآمروان ساواه والا فالآمروان لم يكن أعطاه الالفوس و كلور المناقلة ولم يقد كورا و المناقلة و على هداله و المناقلة و كلور و كلور المناقلة و كلور و كلور

لابدل عدلى ذلك ولاعلى الاول فان قدوله ان القول للأمورمع عينه بدل عدلى ان المأمور يصدق فما قال وفي التحالف لايصدق واحدمنهما ولوكان مم أده التحالف لما قال ذلك (قوله وقدمنا بحثا الخ) أى في أول كتاب الوكالة (قوله بخلاف الوكيل بشراء العبد من غييره) الجار

و بشراء نفس الآمر ، ن
سيده بالف ودفع فقال
السيده اشتر يته لنفسه
فباعه على هذاعتق وولاؤه
لسيده وانقال اشتريته
فالعبد المشترى والالف
السيده وعلى المشترى ألف
مثله وان قال لعبدا شترلى
نفسك من مولاك فقال
للولى بعنى نفسى لفلان

والمجرور في قوله متعاقى الوكيل قال في الكافية أى بخلاف مالو وكله غير العبد مسترية له فانه يصير مسواء علم الوكيل البائع انه اشتراه لغيره أولم يعلمه وهنامالم يعلمه انه يشترى للعبد لا يصير مشتريا لعبد لانه في الحالين شراه وفي الحالين شراه وفي الحالين شراه وفي الحالين شراه وفي الحالين المطالبة متوجهة

فنهم من نظر الى ظاهره فنفي التحالف ومنهم من قال مراده التحالف بدليل ماذ كره في موضع آخر من جريانه بانه عنداختلافهماوا عانص على عين الوكيل هنالانه هوالمدعى ولا عين عليه الافي التحالف فكان هوالمقصود والموكل منكر واليمين عليه ظاهرا فلم يحتج الىبيانهما قيد بانفاقهما على انه لم يسمله تمنالانهمالواختلفافي تسميته فقال الآمرأس تكان تشتريه لي بخمسمانة وقال المأمور أمس تني الشراء بالف فالقول قول الآمرمع عينه لانذلك يستفادمن جهته فكان القول قوله وبلزم العبدالمأمور لمخالفته فان أقاما البينة فالبينة بينة الوكيل لانهاأ كثرا ثباتا وقدمنا بحثالو دفع الآخر مالاليد فعه الى آخر فدفعه ثم اختلفافقال الآمرانماأ مرتك بدفعه الى غيره وقال المأموراً مرتنى بالدفع اليه ان القول للمأمور ولاضمان عليه لكونه أمينا واستشهدناله بفرع فى المضار بة فريمايشكل عليه ماذ كروه هنابجامع انذلك يستفاد منجهته وكلمن الوكيلين أمين لكن الوكيل بالشراءمنزل منزلة البائح فغاية الامرانه لمالم يشيت الامرخ ج عن أن يكون بائعا ونفذ الشراء عليه ولم يلحقه ضمان بخالاف الوكيل بالقبض فانه يلحقه الضمان ألولم يقبل قولهمعأنه أمين فافترقا الاأن يوجه نقل فيحب اتباعه وقولى هناانهما اتفقا على عدم تسمية الثمن أولى من قول الشارح وهند افعااذا اتفقا على أنه أمره أن يشتريه لهبالف اذالمسئلة انمافرضها المؤلف وغيره فيما اذالم يسمئمنا فهوسهو واللة تعالى أعلم وفى الخانية رجل وكل رجلابان يشترى له أخا دفاشترى الوكيل فقال الموكل ليس هذا باخى كان القول قوله مع يمينه و يكون الوكيل مشتر يالنفسه و يعتق العبد على الوكيل لانهز عمانه أخو الموكل وعتق على موكله اه (قوله و بشراء نفس الا مرمن سيد وبالف ودفع فقال اسيد وأشتر يته لنفسه فباعه على هذاعتق وولاؤه اسميده وان قال اشتريته فالعبد المشترى والالف لسيده وعلى المشمترى ألف مثله) لان بيع نفس العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه قبول الاعتاق ببدل والمأمور سفيرعنه اذلاترجع عليه الحقوق فصاركانه اشترى نفسه بنفسه واذا كان اعتاقاأ عقب الولاء وان لم يبين للولى فهوعب للشترى لان اللفظ حقيقته للعاوضة وأمكن العمل بهااذالم يبين فيحافظ عليه بخلاف شراء العبد نفسه لان الجازفيه متعين واذا كان معاوضة يثبت الملك له والالف للولى لانه كسب عبده وعلى المشترى ألف مشله عناللعبد فانه في ذمته حيث لم يصبح الاداء بخسلاف الوكيل بشراء العبد من غيره حيث لا يشترط بيانه لان العقدين هناك على عط واحدفني الحالين المطالبة تتوجه نحوالعاقد وأماههنا أحدهمااعتاق معقب الولاء ولامطالبة على الوكيل والمولى عساه لايرضاه ويرغب فى المعاوضة الحضة فلابدمن الببان وقوله والالف لسيده واجع الى المسئلتين وكان ينبغى أن يقول بعده وعلى العبد ألف أخرى بدل الاعتاق وعلى المشترى في الثانية ألف عن العب لبطلان الاداء فيهما لاستحقاق المولى ما أداه بجهة أخرى وهوانه كسبعبده فكان مهلوكاله قبل الشراء وقبل العتق وأشار باحتياج الوكيل الحاضافته الىالعبدالموكل الىانه سفيرلا ترجع الحقوق اليه فالمطالبة بالالف الاخرى على العبد لاعلى الوكيل وهو الصحيح وحيثء لمأن شراء العبدنفس من مولاه اعتاق معنى وان كان شراء صورة لم تعتبر في أحكام الشراء ولذاصرح في المعراج بالهاذا اشترى نفسه الى العطاءصح اه فعلى هذا الايبطل بالشرط الفاسدولا يدخله خيارشرط وفى بيوع الخانية من الاستحقاق عبداشترى نفسمه من مولاه ومعمرجل آخر بالفدرهم صفقة واحدةذ كرفى المنتقى اله بجوزفى حصة العبدو حصة الشريك باطل ولايشبه هذا الاباذا اشترى ولده مع رجل آخر بالف درهم فانه يجوز العقد في الحكل اه (قوله وان قال لعبد اشترلى نفسك من مولاك فقال الولى بعنى نفسى لفلان ففعل فهوالآ مروان لم يقل لفلان عتق) بيان

الى الوكيل فلا يحتاج الى البيان (قوله وكان ينبغى أن يقول الخ) قال الامام قاضيفان فى الجامع الصغير وفيا اذا بين الوكيل للولى انه يشتريه للعبد هل يجب على العبد الف أخرى لم يذكر في الكتاب ثم قال و ينبغى أن يجب لان الاول مال المولى فلا يصح بدلا عن ملك كذا فى النهاية

فان مواضع النهمة مسنئناة عن الوكالة والبيع عن ذكر موضع تهمة جوى كذا فى المؤلف الى منع بيعه من نفسه بالاولى) قال أبو السبعود الاولوية بالنسبة فلا يمنعان الوكيل من المقدمع من تردشهادته له اذا كان عشل القيمة الا المنام وأما القيمة الا من عبده ومكاتبه بخلاف فانهما مع الامام فيه (قوله قال في البزازية الخ) ذكر قال في البزازية الخ) ذكر

مرفصل الوكيل بالبيع والشراء لايعقدمعمن ترد شهادته له

فى نوع آخوالوكيل بالبيدع ومثلافى الذخيرة حيث قال وف وكالة الطحاوى لا يجوز بيع الوكيل من نفسه أوابن صغيرله أوعبدله غيرمد يون وان أمس ه الموكل بالبيع من هولاء أو أجاز له ماصنع جاز اه وفى النهاية عسن المبسوط لو باعه الوكيل بالبيع من نفسه أوابن الموكل بذلك لان الواحد فى باب البيع اذا باشر العقد من الجانبين يؤدى الى

لما اذا كان العبدوكيلا بشراء نفسه بعد بيان ما اذا كان العبد موكلا واعماكان هكذالان العبد يصلح وكيلاعن غيره في شراء نفسه لا به أجنبي عن ماليته والبيع برد عليه من حيث انه مال الأن ماليته في يده حتى لا علك البائع الحبس بعد البيع فاذا أضافه الى الأمر صلح فعله متثالا فيقع العقد للا تمراء معين عقد لنفسه فهو حر لا نه اعتاق وقد رضى به المولى دون المعاوضة والعبد وان كان وكيلا بشراء معين ولكنه أتى بجنس تصرف آخر وفي مشله ينفذ على الوكيل وأشار بقوله وان لم يقل لفلان عتق الى أنه لوقال بعني نفسك لنفسي فانه يعتق بالاولى وا عاعتى في المطلق لا نه يحقل الوجهين فلا يقع امتثالا بالشك في التصرف واقع النفسه و لما قدم المؤلف أول البيوع أن البيع لا ينعقد الا بلفظين ماضيين علم ان قوله هنافي صورة وقوعه للا تمر بعني ليس ابجابا فاذا قال المولى بعت فلا بدمن قبول العبد ليحصل الا يجاب والقبول يخلاف في صورة وقوعه عتقافانه ايجاب ويتم بقول المولى بعت من غير قبول العبد بناء على أن الواحد يتولى طرفى العبقد في العبد بناء على أن الواحد يتولى طرفى العبقد في المعتقد في المعتون المنافرة الى أنه يتم بالمثن لما فدمه من أن الحقوق في البيع واجعة الى الوكيل فيطالب العبد بالمثن في صورة وقوعه الآمر بالمثن لما فدمه من أن الحقوق في البيع واجعة الى الوكيل فيطالب العبد بالمثن في صورة وقوعه الآمر من ولا يقال المهد هنا محجور عليه والوكيل اذا كان محجور اعليه المتورة وقوال المالية العبد هنا عجور عليه مولايقال العقد الذى باشره مقترنا باداء المولى والته أعلى المتهد المتورة والميا المتورة المولى والته أعلى بالمتهد المتورة المولى والته أعلى المالية المالة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمتورة والمنافقة والمنا

وفصل (قوله الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من تردشهاد تهله أى عند أ في حنيفة وقالا يجوز بيعهمنهم بمثل القيمة الامن عبده ومكاتبه لان التوكيل مطلق ولانهمة اذالاملاك متباينة والنافع منقطعة بخلاف العبد لانه بيعمن نفسته لانمافي يدالعبد للولى وكذاللولى حق في كسب المكاتب وينقلب حقيقة بالمبجز ولهأن مواضع التهمة مستثناة من الوكالات وهنداموضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة ولان المنافع بينهم متصلة فصار بيعامن نفسه من وجه ودخل فى البيع الاجارة والصرف والسلم فهوعلى هذا الخلاف قيد بكونه وكيلابلانعميم لانهلوأ طلقله بان قال بع تمن شئت فاله بجوز بيعه لهم بمثل القيمة وأطلق فى منع عقده وهو مقيد بما ذالم يكن با كثرمن القيمة فان كان با كثرجار بلاخلاف وانكان باقل بغبن فاحش لا يجوز بالاجاع وانكان بغبن يسير لا يجوز عنده خلافا لهما وانكان بمثل القيمة فعنمر وايتان وأطلق الوكيل فشمل المضارب الاأنه اذا كان بمثل القيمة فالهجوز عنده باتفاق الروايات وشمل من تردشها دته مفاوضة فهو كعبده وشريك شركة عنان يجوز عقد دمعه اذا لم يكن ذلك من تجارتهما كذافى الخانية من السلم وفى الخلاصة لوباع من ابنه الصغير لا يجوز بالاجاع اه فعلى هـذا كان ينبغي للشارحين أن يقولوا في تقرير قولهما الامن عبده ومكاتبه ومفاوضه وابنه الصغيرفالمستثنى من قولهما أربع وقيد العبدني المبسوط بغيرالمديون وفيده اشارة الى الهلوكان مديونا فانه يجوز كذاف المعراج وقيد بقولهله لانه لوعقدمع من ترد شهادته للموكل كابيه وابنه ومكاتبه وعبده المديون جاز وكذا الوكيل العبداد اباع من مولاه كذافى الخلاصة وأشار المؤلف عنع عقدالوكيل الى منع بيعه مرابحة مااشة راهم مرادبيان قال فى المعراج معزيالى الكافى ولواشة رى من هؤلاء عينا بمن معلوم وأراد بيعه مم ابحة لم يجز بلابيان عنده خلافا لهما بناء على هذا الاصل اه وأشار المؤلف الى منع بيعه من نفسه بالاولى قال فى البزازية الوكيل بالبيع لايملك شراء لنفسه

تضادًالاحكام فاله يكون مشتر يومستقضياقا بضاومسام المخاص الهابيب ومخاصما وفيه من التضاد لان مالا يخنى اه وهذا موافق لما يأتى عن السراج وكان في المسئلة قولين والوجه ما في النهاية الااذا أجاز الموكل بعد البيع فلابر دماذ كره تامل

اليتيم لنفسسه مايساوى عشرة بخمسة عشر يكون خيرا لليتيم وانباع مال نفسه من اليتيم مايساوى عشرة بثمانية يكون خبرا لليتيمانتهت (قوله ولا يجوز الابالدراهم والدنانير) قال الزيلعي حالة أوالي أجــل بسكون الميم لاغيرهوماجه من الماء ف كان فيه تسمية لارسم بالمسسدر كذافي الصحاح والديوان نهاية (قوله وفىالبزازية ويفتى بقولهما الخز) قال الرملي ذ كره في آخر الرابع من

اغير ية فقال اذا اشترى الوصى مال

و يصحبيعه عاقل وكثر وبالنقدأ والنسيئة

كتاب الوكالة وأقول قال الشيخقاسم في تصحيحه على القدورى ورجح دليل الامام وهو المعول عليسه عند النسني اوهـو أصح الاقاويل والاختيارءن الحبوبي ووافقه الموصلي وصدرالشريعة (قوله وهو مقيد عنداني يوسف ماني المآن على قولأ بي حنيفة فمامعني تقييده بقولأبي يوسف (قوله على قول أبي يوسف) أىقوله السابق من تقييد جواز بيعه نسيئة عاادا كان المجارة لكن سيأتي من المؤلف قريبا

لان الواحد لا يكون مشتريا وبائعا فيبيعه من غيره ثم يشتريه منه وان أمر ه الموكل أن يبيعه من نفسه أوأولاد والصغار أومن لاتقبل شهادته فباع منهم جاز اه وفى السراج الوهاج لوأ من وبالبيع من هؤلاء فاله يحوزاجاعا الاأن ببيعهمن نفسه أوواده الصغير أوعبده ولادين عليه فلا يجوز قطعا وان صرحه الموكل اه وقيد بالوكيل لان الوصى لو باع منهم بمثل القيمة فانه يجوز وإن حابافيه لا يجوز وان قل والمضارب كالوصى كذافي السراج الوهاج وفى جامع الفصواين لوباع الفيم مال الوقف أوأجر عن لاتقبل شهاد مه له لم يحز عند أ في حنيفة وفيه المتولى اذا أجرد ارالوقف من ابنه البالغ أواً بيه لم يجز عنداً في حنيفة الابا كثرمن أجرالمثل كبيع الوصى ولوأ جرمن نفسه بجوزلوخيرا والآلا اه ولوحذ فقوله بالبيع والشراء لكانأولى ليدخل النكاح قال فى البزازية وكله بنزويج فزوج ابنت الصغيرة لايجوز ولوكبيرة أوممن لانقبل شهادته لها لا يجوز عنده خلافا لهما اه وفي السراج الوهاج ولواشترى الأب مال ولده الصغير بمثل القيمة أو بأكثراً وبأقل بمقدار ما يتغابن فيه صح الشراء و بما لا يتغابن فيه لايصح وكذالو باعماله من ولده الصغير والجدأ بوالابكالاب عندعدمه ووصيه وأماحكم الوصي فهو كالأبوا لجداذاعقدمع أجنى وأمامع نفسه فقال الامام يجوزان كان خبراوذ كرالطحاوى قول أبى يوسف معه وقال مجد لا يجوز بحال اه و تفسير الخيرية في وصايا الخانية وقيد بالعقد احتراز اعن الوكيل بالقبض قال الحاكم فى السكافى ولووكله بقبض دين له على أب الوكيل أوولده أومكا تب لولده أوعبده فقال الوكيل قدقبضت الدين وهلك وكذبه الطالب فالفول قول الوكيل فاذا كان الوكيل عبدا فقال قد قبضت من مولاى أومن عبد مولاى فهاك منى فهومصد قائيضا فان كان الوكيل ابن الطالب أوالمطاوب فهوكذلك اه (قوله و يصح بيعه بماقل وكثر و بالنقدأ والنسيئة) يعنى عندالامام وقالا لايجوز بيعمه بنقصان لايتغان الناس فيمه ولايجوزالا بالدراهم والدنانير لان مطلق الاص يتقيد بالمتعارف لانالتصرفات لدفع الحاجات فتتقيد بمواقعها والمتعارف البيع بمثل الثمن وبالنقود ولهذا يتقيدالتوكيل بشراءالفحم والجمدوالانصية بزمانالحاجة فنىالفحم بالشمتاء وفىالجد بالصيف وفىالا سحية بزمانها ولان البيع بغبن فاحش بيع من وجه هبة من وجه وكذااللقايضة بيع من وجه شراء من وجه فلايتنا وله مطلق اسم البيع وله أن التوكيل بالبيع مطلق فيجرى على اطلاقه في غيرموضع التهمة والبيع بالغبن الفاحش أو بالعين متعارف عند شدة الحاجة الى الثمن والتبرم من الغبن أى الملال والمسائل ممنوعة على قول أبى حنيفة على ماهو المروى عنه وانه بيع من كل وجه حتى ان حلف لا يبيع يجنثبه غيرأن الاب والوصى لاعلكانه معأنه بيع لان ولايتهما نظرية ولانظرفيه والمقايضة شراء من كل وجه و بيعمن كل وجه لوجود حدكل واحدمنهما وفي البزازية ويفتي بقولهما في مسئلة بيع الوكيل بماعزوهان وبأى تمنكان اه ويستثني من اطلاق المؤلف الصرف لما في الخلاصة الوكيل ببيعالدينار والدرهماذاباع بمالايتغابن الناس فيه لايجوزا جماعا اه وأطاق فىجواز بيعه نسيئة وهومقيدعندا بي بوسف بمااذا كان التجارة فانكان الحاجة لا يجوز كالمرأة اذا دفعت غزلاالي رجل ليبيعه لها فهوعلى البيع بالنقد وبه يفتى ومقيد بمااذاباع بما يبيع الناس فان طول المدة لايجوز ولوقال بعيه بالنقد فباعه بالنقد أو بالنسيئة يجوز قال الفقيه أبو الليث والفتوى على قول أبي يوسف ولوقاللا تبع الابالنقد فباع بالنسيئة لايجوز ولوقال بعه بالنسيئة بألف فباعه بالنقد بألف يجوز فان باعه وأقلمن ألف لا يجوز كذافي الخلاصة ثم قال لوقال بعه الى أجل فباعه بالنقد قال الامام السرخسي الاصح أنه لايجوز بالاجماع اه قلت ولامخالفة بين الفرعين لان مانقدم عين له تمنا وهذه لم يعينه وفى البناية

حله على غير ذلك (قوله الاصح انه لا بحوز بالاجاع) لعل وجهه ان البيع نسيئة يكون بمن أزيد من عن البيع بالنقد فيكون مراده البيع بالمن الزائد لانه قد بكون الثمن الزائد في المال أنفع له من المن الاقل في الحال لعدم احتياجه اليه الآن وهذا بحلاف المسئلة الاولى لانه قد باعد

وتقيد شراؤه بمثل القيمة وزيادة يتغابن النياس فيها وهو مايدخل تحت تقويم المقومين

مالنقد بالمن الذيأمره يدء مه بالنسسة فقد حصل له الثمن الزائد في الحال معالة دفع عنده عرضة الملاك بافلاس المشترى أوجوده وبهذا انضح وجه عدم المخالفة وقدمناعن التتارخانية عندقول المصنف وبإيفائها واستيفائها ان الشرط تارة عب اعتباره مطلقا ونارة لابجب مطلقا ونارة يحب انقيده بالنني فراجعه ثم ان الفرع الثاني اعمايظهر اذاباع بالنقد ولم يكن ماباع به مشل مايباع بلانقد أمالوكان فلايظهر بدين الفرعين فرق شمرأيت في الذخيرة واذا وكاه بالبيع نسيئة فباعه بالنقد ان باع بالنقد عا يباع بالنسيئة جاز ومالا فلا

يجوزالى أجلمتعارفا كان أوغ يرمتعارف وفى خزانة المفتين أمره يبيع عبده فباعه نسيئة جازعلى الاصحاذاباعه بنسيئة يتبايع بهاالناس أمااذاطول المدة لا يجوز اه وهو تصحيح لقول الامام في النسيئة وتقييدله ولايعارضه فتوى الفقيه لانه في البيع بماقل وكثر كمالا يخفى وفي البزازية ومن جوز النسيئة انما يجوز دبالاجل المتعارف فان طول لا يجوز وقيل بجوز عنده وان طالت المدة اه فاطلاق وان طالت المدة ضعيف عنده وفي الخانية من فصل اجارة الوقف المتولى اذا أجر الوقف بشي من العروض والحيوان بعينه قيل بانه بجوز بلاخلاف بخلاف بيع الوكيل وكذا الوكيل بالاجارة اذا أجر يمكيلأ وموزون أوعروض أوحيوان قيلبانه يجوز بلاخلاف قال الفقيه أبوجعفر في زماننا الاجارة تكون على الخلاف أيضا لان المتعارف الاجارة بالدراهم والدنانير اه وفي الخلاصة الوكيل بالطلاق والمتاق على مال على الخلاف اله ومحل الاختلاف عندعدم التعيين من الآمر فان عين شيأ تعين الافيا قدمناه من تعيين النسيئة مع بيان المئن فباع حالا فانه يجوز وتقدم لوعين له النقد اثباتا أونفيا وفي الحاوى القدسي وان أمره أن بييمه بشئ معين فباعه بغيره أو بأقل منه لم يجز في قوطم وان باعه بأكثرمنه من ذلك الجنس جاز اه وفي كافي الحاكم فان باعه بيعافا سداو دفعه لم يكن مخالفا ولوقال بعه نسيئة فباعه الى القطاف أوالحصادأ والنير وزفالبيع فاسدالاان يقول المشترى أناأع لاالمال وأدع الاجل فيجوز ولو وكاه ببيع طعام فقال بعهكل كربخمسين فباعهكاه فهوجائز وان قال بعه بمثل ماباع به فلان الكرفقال فلان بعت الكر بأر بعين فباع ذلك ثم وجد فلان باع بخمسين فالبيع مردود فان كان فلان قدباع كرابخمسين وباع هذاطعامه بخمسين خسين ثماع فلان بعدذلك بستين فذلك جائز ولاضمان على الوكيل فانكان باع كرا بأر بعين وكرا بحمسين فباع الوكيل طعامه كله بأر بعين أربعين أجزأه استحساما اه وفي البزازية وكله ال يبيع عبده بألف وقيمته كذلك عمرادت قيمته الى ألفين لاعلك بيعه بألف باعه بالخيار الانة أيام فرادت قيمته فى المدةله ان يجيز عنده لانه علك الابتداء فيملك الامضاءأ يضا وانسكت حتى مضت المدة بطل البيع عند محد خلافاللثاني وكله ببيع عبده عاتة دينارفباعه بألف وقال بعت عبدك ولم يذ كرماباع به ولم يعلم به الموكل فقال أجزت جاز بألف اه وفي الحاوى القدسي وان وكل رجلابييع عبد فباعه فضولي فأجاز الوكيل جاز اه وفي التتمة الوكيل بالقسمة لاعلكها بغبن فاحش والتوكيل بالتأجيل في الثمن مطلقا صحيح حتى لوأجله شهرا أوسنة أوسنتين بجوز عندأبى حنيفة على الاطلاق وعندهما ينصرف الى المتعارف اه وفي منية المفتى قالله بع وخذرهنا فأخذرهنا قليلا جازعند دالامام وعندهما لاالافيا يتغابن فيه اه (قوله وتقيد شراؤه عَثْلِ القيمة وزيادة بتغابن الناس فيها وهومايد خل تحت تقويم المقومين لان التهمة فيهمتحققة فلعله اشتراه لنفسه فاذالم يوافقه ألحقه بغيره على مامر أطلقه فشمل مااذا كان وكيلا بشراءشي بعينه فلاعلك الشراء بغبن فاحش وانكان لاعلك الشراء لنفسه لانه بالخالفة يكون مشتر بالنفسه فكانت التهمة باقية كاذ كره الشارح وفي الهداية خلافه فانه قال حتى لوكان وكيلا بشراء شئ بعينه قالواينفذ على الامر لانه لا يملك شراء ولنفسه اه وذكر في البناية ان ما في الهداية قول عامة المشايخ و بعضهم قال لا ينفذ على الآمر اه وفي المعراج معزيا الى الذخيرة أنه لانص فيه وشمل ما كان سعره معلوما شاتعا وهوضعيف قالواما كانمعروفا كالخبز واللحم والموزوا لجبن لايعني فيهالغبن وانقل ولوكان فلساوا حداهكذا جزم بهالشارح وفي بيوع التتمة وبهيفتي كذافي البناية وفي منيسة المفتى أقسام المتصرفين تصرف الابوالجدوالوصى ومتولى الوقف لا يجوز الا بمعروف أو بغبن يسبر ومن الحرجائز كيفما كان كذا المكاتب والعبد المأذون عند الامام وقالامقيد بمعروف ومن المضارب وشريك العنان

والمفاوض والوكيل بالبيع المطانى جازالبيع بغبن فاحش وشراؤهم به عليهم والمريض الكديون المستغرق دينه لا ببيع بغبن يسير و يبيع وصيه به لقضاء دينه و بيع المريض من وارثه لا يصح أصلاعت الامام وعندهما يصح بقيمته وأكثر وبيم المديون من مولاه بغبن يسيد لم يصح عند الامام وبيع الوصى وشراؤه من اليتيم لايجوز الااذاكان خيرالليتيم عندالامام وعندهما لابجوزأ صلا اه وحاصل مسائل الغبن ان منهاما يعني فيه يسير الغبن دون فاحشه وهو تصرف الأب والجدو الوصى والمتولى والمضارب ووكيل بشراءثي بغيرعينه ومايعني فيه يسيره وفاحشه في تصرف الوكيل بالبيع و بشراء شي بعينه والمأذون لهصبيا أوعبداوالمكاتب وشريك العنان والمفاوض ومالايعني فيه يسيره وفاحشه في تصرف الوكيل بالبيع من لاتقبل شهادته وفي بيع رب المال مال المضار بة وفى الغاصب اذا ضمن القيمة مع يمينه م ظهرت العين وقيمتها أكثر وفيااذا أوصى بثلث ماله وتصرف فى من صوته بغيب فانه يكون من الثلث ولويسيراوفى تصرف المريض المستفرق بالدين وفى بيم المريض من وارثه وتمامه فى جامع الفصولين قيدبالشراءلان الوكيل بالنكاح اذاز وجهبا كثرمن مهرمثاها فانه يجوز اعدم التهمة وقيد بالقيمة لان الوكيل بالشراء لا يتقيد شراؤه بالنقد فله أن يشترى بالنسيئة و يكون التأجيل حقالا وكيل والموكل بخلاف التأجيل بعدالشراء بالنقد فانه لاء كيل دون الموكل كمافى البزاز ية وقدمناه ولايتقيد الموكل فيهالابماقيد بهالموكل فاووكاه بشراءجارية فاشترى أخته رضاعا ان قال جارية لأطأها فعلى المأمور وانكان أطلق فعلى الآمروان المحاوفة بعتقها اذاملكها أوأمه أوأخته نفذعلي الموكل وان قال لأطأهاأو أستخدمهالزم الوكيل وانقال اشترلى جارية لأطأها فاشترى أخت أمولده أوزوجته أوالتي في عدة الغير بجوز وكذاكل منتحل بحالجاز وقيل لابجوز وهوالمأخوذوكذالواشترى صغيرة لايوطأ مثلهاأو بجوسيةأ ويهوديةأ ونصرانية لزم الآمر والصابئية تلزم عنسه مخلافا لهماولوأ ختامرأته أوعمتها نسباأو رضاعا كان مخالفاا شترى جارية لهاز وجأوفى عدة من زوج من بائن أورجى يلزم المأمور وكله بشراء دابة ابركبها فاشترى مهرا أوعمياءأ ومقطوعة اليد لايلزم الآمر كذافى البزازية وفيهالو وكله بشراء سوداءفاشة ترى بيضاءلم يجز ولو بعمياءفاشترى بصيرة جاز وكذافى التوكيل بالنكاح ولواشةرى رتقاء ولم يعلم بهاجاز على الآمر وله حق الردوان علم به فهو مخالف وكذا اذالم يعلم به واشترط براءة البائع من كل عيب ولواشترى جارية عمياء وقد قال اشترجارية أعتقهاعن ظهارى لزم المأمور ولولم يعلم به لزم الآمروله الرد ولوقال جاريتين لاطأهمافا شتدى أختين أوجار مةمع خالتهاأ وعمتها رضاعاأ ونسبا فخالف عندالثانى خلافالزفروان في صفقتين لا يكون مخالفا في القولين ولواشترى أمة و بنته الا يكون مخالفا لان وطأها حلال له وانما يحرم وطء احداهما بوطئه الأخرى ذكره في المنتقى اه وفيها وكله بشراء رقبة لم تجز العمياء لماعلم أن الرقبة اسم المكاملة اه فيفرق بين لفظ رقبة وجارية فيتقيد الأول بما يجوز عتقهعن الكفارة دون الثاني وفسرا اؤلف مايتغابن الناس فيه بمايد خل تحت تقويم المقومين فعلم منمة أن الغبن الفاحش مالا يدخل بحت تقويم المقومين وهنداهو الأصح كمافي المعراج وفي السراج الوهاج معز ياالى الخبندى الذى يتغابن الناس في مثله نصف العشر أوأ قل منه فان كان أكثر من نصف العشرفهوهمالا يتغابن الناس فيسه وقال نصيربن يحيى ما يتغابن الناس فيسه في العروض نصف العشر وفى الحيوان العشر وفى العقار الحسوماخ جعنه فهوعمالا يتغابن الناس فيهو وجهه أن التصرف يكثر وجوده فى العروض ويقل فى العقار ويتوسط فى الحيوان وكثرة الغبن لقلة التصرف أه والمراد بالتغابن الخداع فقولهم لايتغابن الناس فيه معناه لايخدع بعضهم بعضالفحشه وظهوره وقولهم يتغابن الناس فيمه أى يخدع بعضهم بعضالقلته قال فى القاموس غبنه فى البيع يغبنه غبنا وبحرك خدعه

( قولەوالمضارب ووكيىل بشراء شئ بعينه ) أطلق في تصرف المفارب وقدم آنفاعن المنية ان بيعه بغبن فاحش جائز وأما شراؤه بهفهو عايه فبينهما مخالفة الاأن يحمل عملي الشراء (قوله وفي بيسعرب المال مال المضاربة ) أى قبسل ظهور الربح كما في جاسع الفصولين أيضا (فوله وقال نصرين يحى الخ)قال الرملي ماقاله نصير بن يحيي تفسير لماني بعض الكتب وأمأ مالايتغابن فيسه قيسلف العروض دئيم وفى الحيوان ده بازده وفي العشقار دهدوازده

(قوله والوكيل مضطرف النكول) قال الرملي فيه دليل على أن الدعوى او وقعت في عن المبيع بان ادعى المشترى دفعه للوكيل وأنكره الوكيل فطلب المشترى يمينه على عدم الدفع له فنكل فقضي عليه انه يضمن الثمن للوكل لفقد العلة المذكورة والكونه اماباذ لاأومقراوعلى التقدير بن يضمن وهي واقعة الفتوى فتأمل اه قلت وفى الكفاية فوله والوكيل مضطر الخيشير الى ان الوكيل يحلف على البتات اذلو كان على العمل لم يكن مضطر البعد (١٧٠) العيب عن عامه واكن عامة الروايات على ان الوكيل يحلف على العلم فاذا علم

> بالعيب فينشد يضطرالي النكول (قوله فلم يكن قضاؤه مستندا الى هـند الحجج) دفع أسؤالوهو ان العيب لما كان لايحدث مشاله كالاصبع الزائدة لم يتوقف القضاءعلي وجؤد هـ ده الجج من البينية والاقرار واباء اليميين بل ينبغى أن يقضى بالرد بعلمه ولو وكل ببيرع عبدد فباع نصفه صح وفي الشراء يتوقف مالم يشترالباقي ولورد المشترى المبيع على الوكيــلبالعيب ببينة أو نكول رده عـ بي الآمر وكذا باقرار فها لايحدث

> قطعابو جود العيب عند البائع بدون الجيج فيحب عدم توقفه على وجودها فى العيب الذي لا يحدث مثله فأجاب بقوله وتأويل اشتراطهاالخ نهاىةملخصا وفي شرح الزيلعي الحاصل ان الغيب لا غداد اماأن

لا يحون حادثا كالسن

الزائدةوالاصبع الزائدةأو

وانتغابن أن يدبن بعضهم بعضا اه وعلى هذافقو هم غبن فاحش أى خداع (قوله ولو وكل ببيع عبد فباع نصقه صح ) أى عندا في حنيفة لان اللفظ مطاق عن قيد الافتراق والاجتماع ألا ترى انه لو باع الكل بثمن النصف يجوزعنده فاذاباع النصف أولى وقالا لايجوز لانه غيرمتعارف لمافيه من ضرر الشركة الاأن يبيع النصف الآخر قبل أن يختص الأن بيع النصف قديقع وسيلة الى الامتثال بأن لا يجد من يشتر يه جه ويحتاج الى أن يفرق واذاباع الباق قبل نقض البيع الأوّل تبين انه وقع وسيلة واذالم يبعظهرانه لميقع وسيلة فلايجوز وهدنا استحسان عندهما كذافي الهداية وهويفيد ترجيح قوطما ولذا أخرد معدليل كماهوعادته ولذا استشهد لقول الاماء بمالوباع الكل بثمن النصف فانه يجوز وقد عاستأن المفتى به خلاف قوله وفي الخزانة أمر ببيع عبده بألف فباع نصفه بألفجاز بيعه بألف وقد أحسن وانباع نصفه بألف الادرهما وكرحنطة بطل اه والمرادمن العبدمافي تبعيضه ضرراحترازا عمالاضرر في تبعيضه كالحنطة والشعير فيحوز بيع البعض اتفاقا كذافي المراج وفي البزازية وكله ببيع عبدين فباع أحدهم اجازان لم يكن فيه ضرر وان أحدهما أجود فعلى الخلاف وكله ببيعهما بأاف فباع أحدهما بأر بعائة ان كان ذلك حصة من الثمن أوأ كثر جاز وان أقل فــ الاعند الامام وقالاان قــ در مايتغابن جاز اه (قوله وفي الشراءيتو قف مالميشترالباقي) يعني لو وكاه بشراء عبد فاشترى نصفه فالشراء موقوف اتفاقافان اشترى باقيه لزم الموكل لأن شراء البعض قديقع وسيلة الى الامتثال بان كان موروا بين جاعة فيحتاج الىشرائه شقصاشقصافاذا اشترى الباقي قبل ردالآم البيع تبين انه وسيلة فينذذعلى الآمر وهمذابالاتفاق والفرق لأبى حنيفة أنفى الشراء تتحقق التهمة عملى مامر وآخوان الآمر بالبيع يصادف ملكه فيصح فيعتبر فيه اطلاقه والآمر بالشراء صادف ملك الغير فل يصح فلا يعتبر فيه التقييد والاطلاق (قوله ولورد المشترى المبيع على الوكيل بالعيب ببينة أوالكول رده على الآم وكذابافرارفيالا يحدثمثله) لأن البينة حجة مطلقة والوكيل مضطر في النكول المعد العيب عن علمه باعتبار عدم مارسة المبيع فلزم الآمر وكذاباقرارفيا لايحدث لان القاضي تيقن بحدوث العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤ دمسنندا الى هذه الحجج وتأويل اشتراطهاني الكتاب أن القاضي يعلم أنه لايحدث فى مدة شهر مثلال كنه اشتبه عليه تاريخ البيع فيفتقرالى هذه الجيج لظهور هذا التاريخ أوكان عيما لايعرف الاالنساء والاطباء وقولهن وقول الطبيب حجية في توجه الخصومة لا في الردفية تقر اليهافي الرد حتى لوكان القاضى عاين البيع والعيبظا هر لا يحتاج الى شئ منها قيد بعالا يحدث لانه لوردعليه باقراره فيايحدث فانه يلزم المأمور لان الاقرار حجة قاصرة وهوغير مضطراليه لامكانه السكوت والنكول الاان له أن يخاصم الموكل فيلزم ببينة أو بنكوله بخداف ما اذا كان الردبغير قضاء والعيب يحدث مثله حيث لا يكون له أن يخاصم بالعه لانه بيع جديد في حق ثالث والبائع ثالثهما والردبالقضاء فسخ لعموم ولاية القاضى غيرأن الحجة القاصرة وهو الاقرار فن حيث الفسخ كان له أن يخاصم ومن حيث القصور

يكون حادثا لكنه لا يحدث ثله في مثل الك المدة أو يحدث في مثالها فني الأولرده القاضي بغير حجةمن بينة أونكول أواقرار وكذافي الثاني لعلمه بكونه عندالبائع وتأويل اشتراط الحجةالي آخرماذ كره المؤلف هناوكذا الحبكم فى الثالث ان كان بدينة أوزكول لان البينة حجة مطلقة وكندا النكول حجة في حقه فيرده عليه ثم في هذه المواضع كلهار دالقاضي على الوكيل يكون رداعلى الموكل اه ملخصائم ذكرحكم الردفي هذا الثالث بالاقرار بقضاء وبدونه وحكم الردفي الأولين باقرار بدون قضاء وسيأتي فى كلام المؤلف (قوله أن يخاصم بائعه) أي موكله

(فولهوان كان عيبالا عد ث مثله) عبارة الزيلى هنا وضح وهي وان كان

أوكان حادثا الاأنه لا يحدث مشله في تاك المدة فرده على الوكيل باقراره بغير قضاء لزم الوكيل وليس له أن يخاصم الموكل في عامة البيوع انه يكون رداعلى الموكل لانه ما فعله القاضى لو رفع اليه الذلا يكافه القاضى على اقامة البينة ولا على الحلف في هذه الصورة بل برده عليه بلا يجة قلنا الرد بالتراضى بينع جديد في حق ثالث والموكل ثالثهما في حق ثالث والموكل ثالثهما

وان باع نسيئة فقـال أمرتك بنقدوقال المأمور أطلقت فالقول للاحم

ولانسلم ان الحق متعين في الرد بل شبت حقمة أولا في وصف السلامة مماذاعجن ينتقل الى الرد مماذا امتنع الرد بحــدوث العيب أو بزيادة حدث فيه ينتقل الى الرجوع بالنقصان فليكن الرد متعينا وهكذا ذكر الروايتين فيشرح الجامع الصفير وغميره وباين الروايتين تفاوت كثير لان فيه نزولامن الازوم الى أن لانخاصم بالكاية وكان الأقرب أن يقال لا يلزمه ولكن لهأن يخاصم انتهت وبهعلم انقول المتنوكذا باقرار فمالا يحدث مثلهأى

لإيلزم الموكل الا بحجة ولوكان عيبالا يحدث مثله والرد بغيرقضاء باقراره يلزم الموكل من غيرخصومة في رواية لان الردمتعين وفي علمة الروايات ليسله أن يخاصم لماذ كرناوا لحق في وصف السلامة مم ينتقل الى الردم الى الرجوع بالنقصان ف لم يتعين الردولوقال المؤلف في الجواب فهو ردعلى الموكل لـ كان أولى لان الوكيل لايحتاج الىخصومة مع الموكل الااذاكان غيبا يحدث مثله وردعليه بافر ارسواء كان بقضاء أولا اكنانكان بقضاءا حتاج ألى خصومة مع الموكل والالا تصح خصومته لكونه مشتر ياوجعل النكول هنا بمنزلة البينة لاالاقرارولم يجعل في حق البائع كذلك حتى لوردعلى البائع بنكوله لا يرددعلى بائعه لاضطرارالوكيل الى النكول بخلاف الباثع كذافي النهاية وفيها وقضاء القاضي مع اقرار الوكيل متصور فيا اذا أقر بالعيب وامتنع عن القبول فيقضى عليه جـ براعلى القبول اه أطَّاق في جو از الردعـ لي الوكيل فشمل مااذا كان قبل قبض المئن أوبعده كافى البزازية وأشار الى أن الخصومة انماهي مع الوكيل فلادعوى للشترى على الموكل فلوأ فرالموكل بعيب فيه وأنكر دالوكيل لايلزم الوكيل ولاالموكل شئ لان الخصومة فيهمن حقوق العقد والموكل أجنبي فيه ولوأ قر الوكيل وأنكر الموكل رده المشترى على الوكيل وافراره صحيح فىحق نفسه لاالموكل كذافى البزازية ولم يذكرا اؤلف الرجوع بالثمن وحكمه انه يرجع به على الوكيل ان كان نقده الثمن وعلى الموكل ان كان نقده كما في شرح الطحاوى ولم يذكر ما اذا نقد الثمن الى الوكيل ثم أعطاه هو الى الموكل ثم وجد المشترى عيبا برده على الوكيل أم الموكل أفني القاضي الهيرده على الوكيل كذاني البزازية وقيد بالوكي لبالبيع لان الوكيل بالاجارة أفز وسلم مطعن المستأجر فيسه بعيب فقب لالوكيل بغير قضاءفانه يلزم الموكل ولم يعتبرا جارة جديدة في حق الموكل لان المعقود عليهان كان المنافع فهي غيرمقبوضة فكان نظير الردعلي الوكيل بالبيع قبل القبض وانكان المعقود عليه العين باعتبارا قامتها مقام المنافع فهوحكم ثبت بالضرورة فلا تعدوموضعها كذا فى النهاية وقيد بالعيب لماني كافي الحاكم وإذاقبل الوكيل العبد بغيرقضاء القاضي بخيار شرط أورؤية فهوجائز على الآمروكذا لورده المشترى عليه بعيب قبل القبض بغير قضاء فهوجائز اه (قوله وان باع نسيئة فقال أمرتك بنقد وقال المأمور أطلقت فالقول للاتمر) لان الأمر يستفادمن جهته ولا دلالة على الاطلاقوفى كافى الحاكم واذاباع الوكيل العبد بخمسمائة فقال الآمر أمرتك بألف وقال أمرتك بدينار أوبحنطة أوشعيرا وباعمه بنسيثة فقال أمرتك بالحال فالقول قول الآمر وكذلك هذا فى النكاح والمكاتب والاجارة والعتق على مال اه مم قال ولوأ من هأن يبيعه من فلان بكفيل فباعه بغير كفيل لم فالقول له الكان أولى ليشمل وكيل البيع والنكاح والاجارة والخلع والاعتاق والكتابة والمقدار والصفة من حاول وتأجيل والتقييد المقيد عشتر ورهن وكفيل ووقت وقولى فياعينه الموكل شامل لمااذا ادعى الموكل التقييد والوكيل الاطلاق ومااذاادعى الموكل تعيين شئ وادعى الوكيل تعيين آخو فيدا الاختلاف فى الاطلاق والتقييد لأن الوكيل بالبيع اذا ادعى البيع وقبض النمن وهلاكه وادعا دالمشترى وكذبهما الآمر فالوكيل يصدق مع يمينه فان كان الآمر قدمات فقال ورثته لم يبعه وقال الوكيل قد بعته من فلان بألف وقبضت المن وهاك وصدقه المشترى فان كان العبدقاء ابعينه لم بصدق الوكيل على البيع الاأن تقوم بينة أنه باعه فى حياة الآمر فان لم تكن له بينة رد البيع وضمن الوكيل المال المشترى وان كان العبد مستهلكافالو كيال مصدق بعد الحلف استحسن ذلك وأن قال الآمر قد أخر جتك من الوكالة وقال الوكيل قد بعته أمس لم يصدق الوكيل ولوأ قرالو كيل بالبيع لانسان بعينه فقال الآمر قد أحرجتك من

فيلزم الموكل مبنى على رواية البيوع الخالفة لعامة روايات المبسوط من لزومه الوكيل والداقال في المواهب لوزد عليه عالا بحدث مثله باقرار بلزم الوكيل ولزوم الموكل رواية اه (قوله ورد عليه باقر ارسواء كان بقضاء أولا) الاصوب الاخصر أن بقال ان كان بقضاء والالم تصح خصومته

الوكالة جازالبيع اذا ادعى ذلك المشترى كذافي كافى الحاكم واعمايصدق الوكيل فى البيع وقبض الثمن وهـ الاكه عنـ ده اذا كان المبيع مسلما في يده فان كان في يدالبائع فـ الا وعمامه في البزازية وفيها أيضا وكيل العتق قال أعتقته أمس وكذبه موكله لايعتق وكيل البيع قال بغته أمس وكندبه موكله فالقول للوكيل الوكيل بالكتابة وقبض بدلها اذاقال كاتبت وقبضت بدلها فالقول له فى الكتابة لافى قبض بدلها أما لوقال كاتبته مقال قبضت بدلها ودفعت الى الموكل فهو صحيح مصدق لأنه أمين اه وتقدم الاختلاف بين وكيل الشراء وموكاه وفى منية المفتى أمرر جلاأن يقضى عنه دينه فقال المأمور بعد ذلك قضيت وصدقه الآمروكذبه ربالدين وحلف رجع رب الدين على الآمراكن لا برجم المأمور على الآمر لأن الما أمور وكيل بشراءما في ذمة الآمر عثله و بنقد المن من مال نفسه فاعما يرجع على الآمراوسلم للاكرمافى ذمته كالمشترى انما يؤمر بدفع النمن اذاسلم لهمااشترى وذكرالقدورى انه يرجع رب الدين على المديون بالدين والمأمور على المديون عماقضي أمر غيره بقضاء دينه فقضاه وجاءابرجع عليه فقال الآمرماكان لفلان على شئ أصلاولاأ مرةك أن تقضيه ولاأنت قضيته شيئاورب الدين غائب فأقام المأمور البينة على الدين والأمر بالقضاء والقضاء فان القاضي يقضى بالمال على الآمر للغائب وبالرجوع للأمورعلى الآمروان كانرب الدين غائبالان عنه خصاحاضرا حكالان مايدعيه الغائب سبب المبوت ما يدعيه لنفسه وفي مثله ينتصب الحاضر خصما اه والحاصل انهما اذا اختلفا فى فعل الوكيل بان ادعى الوكيل الفعل وأنكره موكاه فان كان اخبار الوكيل بعد عزله فالقول الموكل وان كان قبله في حياة الموكل فالقول الوكيل ان كان المبيع مسلما اليه والا لاوان كان بعدموته حال هلاك المين فكذلك والالم يقبل قوله اذا كذبه الوارث هذا في الوكيل بالبيع وأما الوكيل بالشراء فسبق حكمه عندالاختلاف وأماوكيل العتق فلايقبل قوله وأماوكيل الكتابة فيقبل قوله في العقد لافى القبض والهلاك ولايقبل قول وكيل النكاح والوكيل بقبض الدين اذا ادعى القبض والهلاك مصدق وفي خزانة المفتين وكل رجلا بأن يشترى أخاه فاشترى فقال الآمر ليس هددا أخي فالقول له مع بمينــه لأنه ينكروجوب الثمن عليه و بلزم الشراء للوكيل لكن يعتق بقوله هـــذا أخوك اه و في كآفى الحاكم فى باب الوكالة بالمتق وان وكاه أن يكاتب عبده يوم الجعة فقال الوكيل يوم السنت قد كاتبته أمس بعدالو كالةعملى كذاوكذا وكذبه المولى فالقول المولى فى القياس واحنى أدع القياس وأجميزه وكذلك البيع والاجارة والعتق على مال والخلع فان الوكيل مصدق ولو وكاه أن يكاتب فقال الوكيل وكاتنى أمس وكاتبته آخرالنهار بعدالو كالة وقال رب العبدا عاوكاتك اليوم فالقول قول رب العبد وتبطل المكاتبة وكذلك البيع والنكاح والخلع والعتق اه وفي نكاح خزانة الاكل أص دبالنكاح ممقالله ماأشهدت وقال الوكيل أشهدت يفرق بينهما وعليه نصف المهر أمالوا ختلفت مع وكيلها فالقول لهولوقالت لمنزقجني لم يلزمها اقرارالو كيل بخلاف ماقبل فانها أقرت بالو كالةوالنكاح وأنكرت الصحة وعلى هذا لو وكل رجل وجلا بتزو يجه امرأة بعينها فقال الوكيل فعلت وأنكر الزوج فالقول قول الزوج عندأبي حنيفة وعندهما القول قول وكيل الزوج على المرأة بالنكاح اه والله أعلم (قوله وفى المضاربة للضارب) أى لواختلف رب المال والمضارب في الاطلاق والتقييد فالقول المضارب لأن الاصل في المضار بة العموم ألانرى انه على التصرف بذكر لفظة المضار بة فقامت دلالة الاطلاق بخلافما اذا ادعى رب المال المضاربة في نوع والآخر في نوع آخر حيث بكون الفول ارب المال لانه سقط الاطلاق بتصادقهما فنزل إلى الوكالة المحضة ممطلق الامر بالبيع بنتظمه نقد أونسيئة إلى أى أجل كان عنده وعندهم ا يتقيد بأجل متعارف كاقدمناه وفي مضار بة البزاز ية نوع في الاختلاف

وفىالمضاربة للضارب

(قوله في بدالبانع) أى الموكل (قوله والمأمور على المديون بماقضى) قال الرملي صوابه على الآمر فليتأمل هكذا وجدت مكتو باعلى بعض النسخ ولا حاجة الى التصويب قال الآمر هو المديون فتأمل

ولوأخذالوكيل بالنمن رهنا فضاع أوكفيلافتوى عليه لايضمن ولايتصرف أحد الوكيلين وحده

(قوله والظاهر إنها كالوكالة من حيث ان الاصل فيها التقييد) قال الرملي ومثل المضارية الشركة الظاهر ان الاصل فيها الاطلاق لانهامبنية عليهاوماعللبه الزيلمي كالصريح فيه فتأمل (قوله والاوجــه أن يقال الخ )ماقاله الزيامي نصعليه النسق فى الكافى بقولهأ وأخل بثمنه كفيلا فتوى المال على الكفيل بإن رفع الامر اليقاض يرى براءة الاصيل بنفس الكفالة كما هو مندهب مالك رجه الله تعالى فيحكم براءة الاصيل فيتوى المال عدلى الكفيل فلاضمان عليه الاكذافي الشرنبلالية وأشار اليمه المؤلف أيضا سابقاوعلى هـندامشي ابن الكالفالايضاح

مقتضى المضار بة العموم فالقول لمن يدعيها والتخصيص عارض لايثبت الاببينة واذا اتفقاأن العقدوقم خاصاوا ختلفافيما خص العقدفيه فالقول لربالمال لاتفاقهما على العدول عن الظاهر والاذن يستفاد من قبله فيعتبرقوله أمرتك بالاتجار في البروادعي الاطلاق فالقول للضارب لادعائه عمومه وعن الحسن عن الامام انه لرب المال لان الاذن يستفاد منه وان برهنافان نصشهو دالعامل انه أعطاه مضاربة في كل تجارة فهي أولى لا ثباته الزيادة الفظاومعنى وان لم ينصواعلى هندا الحرف فلرب المال وكذا اذا اختلفاني المندع من السفر لاقتضاء المضاربة اطلاقهاع لى الروايات المشهورة قال المضارب هوفي الطعام وربالمال قال فى الكرباس فالقول له وان برهنا فالمضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات والمضارب محتاج الى اثباته لدفع الضمان عن نفسه وان وقتا فالوقت الأخيرا ولى اه والبضاعة كالمضاربة الاأن المضارب علك البيع والمستبضع لاالااذا كان في لفظه ما يعلم اندق مد الاسترباح أونص على ذلك كذا فى وكالة البزازية والظاهر أنها كالوكالة من حيث ان الاصل فيها التقييد الاأنه لا علك الابضاع والايداع وبيع ما اشتراه الابالتنصيص بخلاف المضارب (قوله ولوأ خدا الوكيل بالثمن رهنا فضاع أو كفيلا فتوى عليه لايضمن لان الوكيل أصيل في الحقوق وقيض الثمن منها والكفالة توثق به والارتهان وثيقة لجانب الاستيفاء فيملكها بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه يفعل نيابة وقدا أنابه في قبض الدين دون الكفالة وأخلذ الرهن والوكيل بالبيع يقبض اصالة وطل الاجلا الموكل حجر وعنه كذا في الهداية وهذا مخالف لما في الخد الاصة والبزار بة من أن الوكيل بقبض الدين له أخذ الكفيل فيحمل كلام الهداية على أخذا الكفيل بشرط براءة الأصيل فانها حياشة حوالة وهو لا يملكها لما في البزاز ية ولوأ خـن به كفيلا بشرط البراءة فهو حوالة لا يجوز للوكيل بقبض الدين قبو لها اه ومن هناقال صاحب النهاية المراد بالكفالة هنا الحوالة لان التوى لا يتحقق في الكفالة وقيل الكفالة عـلى حقيقتهالان التوى يتحقق فيهابان مات الكفيل والمكفول عنسه مفاسين قال الشارح أخذامن الكافى وهذا كالهليس بشئ لان المرادهنا توى مضاف إلى أخذه الكفيل بحيث انه لولم يأخذ كفيلالم يتودينه كافى الرهن والتوى الذىذكره هناغير مضاف الى أخذه الكفيل بدليل انه لولم بأخذ كفيلا أيضالتوي بموتمن عليه الدين وجله على الحوالة فاسد لان الدين لايتوى فيه بموت المحال عليه مفلسا بلبرج عبه على المحيل وانمايتوى بموتهما مفلسين فصار كالكفالة والأوجه أن يقال المراد بالتوى توى مضاف الى أخذ السكفيل وذلك يحصل بالمرافعة الى حاكم برى براءة الأصيل عن الدين بالكفالة ولايرى الرجوع على الأصيل بموته مفلسامثل أن يكون القاضي مالكياو يحكم به مم بموت الكفيل مفلسا اه ودل وضع مسئلة الكتاب ان أخذه الرهن يقع الموكل الكن لورده الوكيل جاز ويضمن الموكل الأقلمن قيمته ومن المن وعندا بي يوسف لا يصحرده كذاذ كره التمرناشي والمحبوبي كذافي المعراج والمراد بقوله لايضمن عدمه للوكل والافالدين قد سقط بهلك الرهن اذا كان مثل النمن بخلاف الوكيل بقبض الدين اذا أخذر هذا فضاع فانه لا يسقط من دين الموكل شئ ولاضمان على الوكيل كافى البزازية (قوله ولايتصرف أحدالو كيلين وحده) لان الموكل رضى برأيهمالا برأى أحدهما والبدل وان كأن مقدراولكن التقدير لا يمنع استعمال الرأى في الزيادة واختيار المشترى أطلقه فشمل مااذا كان أحدهما حرابالغاعافلا والآخرعبدآ أوصبيامحجوراعليه لكنهمقيد بمااذا كان وكالهما بكلام واحدأمااذا كان توكيلهماعلى التعاقب فانه بجوز لاحدهما الانفراد لانه رضي برأى كل واحدمنهما على الانفرادوقت توكيله فلايتغير بعدذلك بخلاف الوصيين فالهاذا أوصى الى كلمنهما بكلام على حدة لمريجز لاحدهما الانفرادفى الاصح لانه عندالموت صاراو صيين جلة واحدة وفى الوكالة يشبت حكمها بنفس التوكيل

(قوله فان كان الاول قد قبض الدارقيل توكيل الثانى فللثانى أن يقبضها الخ ) همد افياراً يناه من عدة نسخ والذى رأيته في الذخيرة في الفصل الثانى والعشرين فان كان (١٧٤) الأول قيد قبض الدار قبل توكيل الثانى فللثانى أن يقبضها من الأول وان

وكل الثاني قبل أن يقبض الاوّل الدارفليس للثاني أن يقبضها لإنها صارت مقبوضة الصاحبها اله يحروفه ومثله في التقارخانية في الرابع عشراڪن ذکر مدل التعليمل قوله والشي بعينه. لايشبه ماليس بعينهألا ترى ان رجـ الا وكل رجالا بقبض عبداله بعينه فيد رجــل ممقبضــه المولى مم أودعه انسانا آخر فللوكيل أن يقبضه اه ومشله في الخلاصة فى الفصل الشاك (قولهو يصمير شغبا) قال الرمالى الشغب يسكون الافىخصومية وطيلاق وعتاق بلامدل

الغين تهييج الشرو بالفتح الفة ضعيفة كافى الصحاح (قوله الاولى لو وكله ما الحسال المصنف الطلاق والعتاق بالمعين لا تهما عند الاطلاق ينصرفان الى المعين لا الى المبهم فتأمل (قوله وفى المبهم فتأمل (قوله وفى المبهم أى فى هذا الحل تأمل (قوله أى فى المسئلتين الشائية في هذا الحين الشائية أى فى المسئلتين الشائية والثالثة ثم حيث كانا عليكا أو تعليقا لم يكونا داخاين المتاقية الم يكونا داخاين المتاقية المتاق

وشملما اذامات أحدهم اأوذهب عقله فلايجوز للإخز التصرف وحده لعدم رضاه برأ بهوحده ولو كالموصيين فاتأحدهم الايتصرف الحي الابأمر القاضي كمافى وصايا الخانية وفي الخانية رجل قال لرجلين وكات أحد كابشراء جارية لى بألف درهم فاشترى أحدهما مماشترى الآخر فان الآخر يكون مشتر بالنفسه ولواشترى كل واحدمنهما جارية ووقع اشتراؤهما في وقت واحد كانت الجاريتان الوكل كذاذكردفى النوازل وعليه الفتوى اه وفى الذخيرة وفى المنتقى عن محدرجل وكلرجلابقبضكل حق له ثم فارقه ثم وكل آخر بقبض كل دين له فقبض الوكيل الأول شيئامن الدين فليس الوكيل الثانى أن يقبضه من الأول لانه الساعة عين وايس بدين ولو وكل الأوّل بقبض كل حقله مم وكل الثاني بقبض كل شئ له وقبض الأوّل شيئامن الدين فالناني أن يقبضه من الاول ولو وكل رجلا بقبض داره التي في موضع كذا التى فى بدفلان فضى الوكيل مم وكل آخر بعده بمثل ماوكل به الأوّل فى قبض هـنه بعينها فان كان الاول قد قبض الدار قبل توكيل الثاني فللثاني أن يقبضها لأنهاصارت مقبوضة لصاحبها اه والمراد من قوله لا يتصرف عدم نفاذ نصر فه وحده لاعدم صحته كافي الاصلاح فاو باع أحدهم ابحضرة صاحبه فان أجازصا حبه جاز والافلا ولو كان غائبا فأجاز دلم يجزفى قول أبي حنيفة كذافى الشرح قال الحاكم أبوالفضل هذاخ الاف ماذكرفي الاصل وقال أبو يوسف جاز ذلك كذافي الخزانة ولوباع أحدهم امن صاحبه شيألم بجزلمانى وصايا الخانية ولوباع أحد الوصيين شيأمن التركة لصاحبه لم يجزعندا يحنيفة ومجدو بجوزعندأ بي يوسف اه (قوله آلافي خصومة) فان لاحدهم أن يخاصم وحده لانهاوان كانت تحتاج الى الرأى الاأن اجتماعهم اعلى الخصومة والتكام متعلى رلانه يلتبس على القاضي ويصير شغبافامااجتماعهماعلى البيع فغيرمتعذر وظاهرمافي الكتاب انهاذاخاصمأ حدهمالم يشترط حضرة الآخر وهوقول العامة العدم الفائدة بسماعها وهوساكت كذافي الشرح وبهظهر أنماذكره ابن الملك من اشتراط الخضرة ضعيف ولكن لاعاك القبض الامع صاحبه كذافي الحداية وفى الذخيرة وفى نوادرا بن سماعة عن أبى يوسف رجل وكل رجلين بخصومة رجل فى دارا دعاها وقبضها منه فاصماه فيهامم مات أحدالو كيلين قال أقبل من الحي البينة على الدار وأقضى بها للوكل ولا أقضى بدفع الدار اليه واكن أجه للوكيل الميت وكيلا مع هـ ندا الحي ودفعت الدار اليهما وكذالو كان الوكيل واحدا فأقام المينة على الدار وقضيت بهاللوكل فمات هذا الوكيل قبل أن أدفعها اليه فافى أجغل لهوكيلاوآم المقضى عليه بدفع الداراليـ و ولا أنركها في يدالغاصب الذي قضيت عليه اه (قوله وطلاق وعتاق بلا بدل) لانه يمالا يحتاج الى الرأى وأمير المنني فيه كالواحدو يستنني من اطلاق المصنف مسائل الأولى لووكاهما بطلاق واحدة بغبرعينها أوعتق عبد بغيرعينه لاينفردأ حدهما كذافي السراج الوهاج لانه يمايحتاج الى الرأى بخلاف المعين اه وفي الخانية رجل له أربع نسوة قال لرجل طلق امرأتي فقال الوكيل طلقت امرأتك كان الخيار الى الزوج وان طلق الوكيل واحدة بعينها فقال الموكل لاأعنى هذه لايصدق اه الثانية أن يقول لهماطلقاهاان شئتما الثالثة جعل أمرها بأيدبهما ففيهما يكون تفويضا فيقتصرعلى المجلس لكونه تمليكا أويكون تعليقا فيشترط فعلهما لوقوع الطلاق لان المعلق بشيئين لاينزل عندوجودأ حدهما الرابعة لوقال طلقاها جيعا ليس لأحدهماأن يطلقها وحده ولايقع عليها طلاق أحدهم اولوقال طلقاها جيعاثلا فافطلقهاأ حدهما طلقة واحدة والآخ طلقتين لايقع وهمذه الثلاث

فى كلام المصنف لان كلامه فى الوكيلين بالطلاق والعتاق فلا يصح الاستثناء واستثناء الزيامي لها منقطع بمعتى فى الكن بدليل ماذكر نبه عليه الرملي (قوله الرابعة لوقال الحزي قال الرملي المالم يستثن المصنف الرابعة لعدم دخو لها لان فيهازيادة وهى شرط اجتماعه ما صريحافتاً مل وكذلك لم يستن الخامس لعارض النهى عن الانفراد

الاصل (قوله كماوردعلي الكانز قضاءالدين) هذا لايناسب مافى بعض النسخ حيثقال بعدقوله سابقا كذافى السراج قوله وقضاء الدين فانه يقتضي وجوده فى المــ تن وفي بعض النسخ قال بدل قوله اكنه موجود فهاكتب عليه الزيامي ورأيته في مان مجرد (قوله والناظر اماوكيل أووصى) قال الرملي الصحيح انه وكيل اكن قال قاضيخان هو عندأبى حنيفة وأبي يوسف وكيالواقفحتي كانله أن يعزله وان لم يشترطه

ورد وديعة وقضاء دين ولايوكل الاباذن أواعمـل

لنفسهوعندد مجد وكيل الفقراءحتى لم يكن لهعزله اه (قول المصنف ولا يوكل الاباذن الخ) قال الرملي المرادنني النفاذلانني الصحة حتى لووكل بدونهما فأجاز الموكل نفذفيكون فضوليا يعلم هذامن قوطم كلماصح التوكيل بهاذا باشره الفضولي يتوقف اه قلت ويعلمن كالرم المؤلف في القولة الآنية (قوله حتى لاءلك الأول عزله) قال في الحواشي اليعقو بية ههنا كالرم وهواله ينبغى أن علك

فالشرح الخامسة قال لوكيلي طلاق لايطاق أحددون صاحبه ولوطاق أحدهما ثم الآخر أوطاق واحد ممأجاز دالآخرلا يقع مالم يجتمعا وكذافى وكيلى عتاق كذافى منية المفتى قيد بقوله بلابدل لأثهمالوكانا ببدل فايس لاحدهماالانفراد لانه عايحتاج الى الرأى وفي الخانية رجل وكل رجلين بالخلع فالعهاأ حدهما لا يجوز وكذا لوخلعها أحدهم اوأجاز الآخر لا يجوز حتى بقول الآخر خلعتها اه (قُولُه وردود يعة) لامهمالا يحتاج الى الرأى فردأ حدهما كردهما ولوقال وردعين لكان أولى فانه لافرق بين ردالوديعة والعارية والمغصوب والمبيع فاسدا كاصرح بهفى الخلاصة وقيد بالرداح ترازاعن الاسترداد فايس لأحدهما القبض بدون صاحبه لامكان اجتماعهما وللوكل فيمه غرض صحيح لان حفظ اثنين ليس كحفظ واحدفاذا فبضه أحدهم اضمن كالانه قبض بغيراذن المالك فان قيل ينبغي أن يضمن النصف لان كلواحدمنهما مأمور بقبض النصف قلناذك معاذن صاحبه وأمافى حال الانفراد فغيرمأمور بقبض شئمنه كذافى السراج الوهاج (قوله وقضاء الدين) فهو كردالوديعة واقتضاؤه فهو كاستردادهاولم يذكرالمؤلف الهبة في المستثنيات وفي الولوالجية وكلهما الواهب في تسليم الهبة للوهوبله فلأحدهماأن ينفرد واذاوكاهما الموهوب فقبضهامن الواهب فليس لأحدهما الانفراد فالأول كردالوديعة والثانى كاستردادها وفي الخانية من باب الوصى ولو وكل رجل رجاين بأن يهباه فده العين ولم يعين الموهوب له عندهما لا ينفردأ حدهما بذلك وعنددا بي يوسف ينفرد وان عين الموهوب له ينفردأ حدهماعندالكل اه فلوزادالمصنف الهبة للعين لكان أولى وعبارة المجمع هكذا واذاوكل النين لم ينفر دأحدهم افي كل عليك أوعقد فيه بدل اه و يردعايه الهبة لمعين فانها عليك وله الانفراد ويردعليه استردادالعين والاقتضاء فانه لاينفر دفيهما ولاتمليك ولاعقد كاور دعلى الكنزقضاء الدين وردماعدا الوديعة والهبة للعين والأولى أن يقال لا ينفرد أحدهم االافى خصومة وعتق معين وطلاق معينة بلابدل وتعليق عشيئتهما وتدبير وردود يعة وعارية ومغصوب ومبيع فاسدوتسليم وهبة وقضاء الدين مماع المأن الوكالة والوصايا والمضار بة والقضاء والتولية على الوقف سواء فليس لأحدهم االانفراد والاولان فى الكتاب والمضاربة فى السراج الوهاج وقدمنا حكم القاضيين فى القضاء والناظر اما وكيل أووصى فلاينفردأ حدهما (قوله ولايوكل الاباذن أواعمل برأيك) لأنه فوض اليه التصرف دون التوكيل بهوهذالانه رضي برأبه والناس مختلفون في الآراء الاأن يأذن له الموكل لوجو دالرضا أو يقول له برأيك لاطلاق التفويض الىرأ بهواذاوكل الوكيل بالقبض بلااذن فدفع له المديون فأن وصل الى الوكيل الأولبرئ والافان وكلمن في عياله برئ والالافان هلك المال في يدالماني كان للغريم أضمينه وللثاني الرجوع على الوكيل الأول وعمامه في الذخيرة من الفصل الشاني واذا وكل باذن أوتفويض كان الثاني وكيلاعن الموكل حنى لاءلك الاول عزله ولاينعزل بموته وينعز لان بموت الأوّل وفدم نظيره فى أدب القاضى وفي الخلاصة رجد لوكل رجلا ببيع شئ وشرائه وقال له اصنع ماشئت فوكل الوكيل رجلا بذلك مم مات الوكيل الاعلى فالوكيل الاسفل على وكالته ولوأخرجه الوكيل الذي وكامجاز ولوأخرجه الموكل كان اخراجه عائرا أيضاسواء كان الوكيل الأولحيا أوميتا اه فقد صحح عزل الوكيل لوكيله وهو مخالف المافى الهداية من أن الثاني صار وكيل الموكل فلاعلا الوكيدل عزله الاأن يفرق بين قوله اصنع ماشئت فيملك عزله وبين قوله اعمل برأيك فلاعلك عزله والفرق ظاهر وعالى في الخانية بانه لما فوضه الى صنعه فقدرضي بصنعه وعزله من صنعه وفيها اذاوكل شم قال للوكيل وكل فلانا فان الوكيل لايملك عزله الااذاقالله وكل فلانا ان شئت أو وكل من شئت فعلك عزله اه والمراد لايوكل فياوكل فيه مفيغرج

في صورة أن يقول اعمــل برأيك لتناول العمل بالرأى العزل كمالا ينحني فليتأمل اه ومثــله في الحواشي الســعدية و يؤيده مايأتي عن الخلاصة وان ادعى المؤلف ظهور الفرق بينهما فانه كاأن عزله من صنعه فهومن رأيه أيضانا مل

(قوله ومااذا قدرالوكيل) معطوف على فاعل خرج أى وخرج مااذا فدرالوكيل الخزوقوله كاسيأتي قريبا أى أول المقولة الآتية وقيه بتقديرالوكيل الأولللثمن احترازاعن تقديرا اوكل الثمن فانه لايجوز للوكيل الثاني الانفراد كاسيأني تصحيحه عن المنية (قوله ولامخالفة بين ما في الهداية وما صححه في المنية الخ ) قال الرملي هذا غير صحيح بل بينهما مخالفة اذفي المسئلة اختلاف الرواية قال في الكفاية عند قول صاحب الهداية ولوقد رالأوّل الممن للثاني فعقد بغيبته بجو زأطلق الجواز وهو رواية كتاب الرهن وقداختارها لان الرأى يحتاج فيهلتقدير الثمن ظاهرا وقد حصل وفي كتاب الوكلة لا يجوز لان تقدير الثمن لمنع النقصان لالمنع الزيادة وربمايز يدالأول على هذا الثمن لوكان هو الماشرللعقد اه وفى التتارخانية نقلاعن الخانية وان كان بغير محضره ن العدل وبين المن للوكيل بالبيع فوكل الوكيل غيره فباع الثانى بذلك الثمن ذكر فى رواية أنه بجوز كاذكر فى كتاب الرهن وفى عامة الروايات لا يجوز وان بين الثمن مالم بجزالم الله أو الوكيل الأول اه فكيف مع هذا يحمل على (١٧٦) اختلاف الموضوع وقد ظهر بقول صاحب المنية وفي الاصح لا الا

بحضرة الأول وبقول الخانية وفىعامةالروايات لايجوزضعف مافي الهدابة ووجهه ظاهر لان التقدير عناع النقصان لاالزيادة واختيارالمشترى خصوصا اذاكان الثمن مؤجلا لتفاوته في الذمم والاحتياج

فان وكل بلا اذن الموكل فعسقد بحضرته أو باع أجنى فاجازصح

الى الرأى في ذلك كما هو واضحفتأم لوفي الخانية أيضارج لوكل رجلاأن يبيع لههذا الثوب بعشرة دراهم فوكل الوكيل بذلك غيره فباعه الشاني بحضرة الأولروى عن أبي بوسف أنه بجوزهذا البيم كان الوكيــلالأول حاضرا أو

التوكيل بحقوق العقدفيما ترجع الحقوق فيه الى الوكيل فله التوكيل بلااذن الكونه أصيلافيها ولذا لاعلك الموكل نهيه عنها وصحتوكيل الموكل كاقدمناه وقيد بقوله اعمل برأيك احترازاعن قولهماصنعت منشئ فهو جائز قال فى القنية قال للوكيل ماصنعت من شئ فهو جائز من بيسع أوشراء أوعتق عبده أوطلاق امرأته فوكل هذا الوكيل غييره بعتق عبدموكاه أوطلاق امرأته ففعل لاينفذ لان هذاهما يحلف بدفلايقوم غيره مقامه بخلاف البيع والشراء فانه لا يحلف بهما فقام غـ يره مقامه اه وخرج عن قوله لا يوكل الاباذن أواعمل برأيك مالو وكل الوكيل بقبض الدين من فى عياله فدفع المديون اليه فانه يبرأ لان بده كيده ذكره الشارح في السرقة وفي وكالة الخزانة ومالو وكل الوكيل بدفع الزكاة مم ومم فدفع الآخر جاز ولايتوقف كافى أتحية الخانية وذكر قبله رجل وكل غيره بشراء أنحية فوكل الوكيل غيرةُ مُومُ فَاشْتُرى الآخر يَكُون، وقوفًا على أجازة الأوّل ان أجازجاز والافلا اله ومااذا قـدرالوكيل لوكيله الثمن كماسيأتى (قوله فان وكل بلااذن الموكل فعيقد بحضرته أو باع أجنبي فاجازصم) لان المقصود حضور رأيه وقدحضر وتكلمواني حقوقه والصحيح رجوعها الى الثاني لانه هوالعاقد وانعقد بغيبته لم يجزلانه فاترأيه الاأن يبلغه فاجازه لانه حضر رأيه وكذاا ذاباع غيرالوكيل فبلغه فاجازه ولوقدر الأول المن الثاني فعقد بغيبته يجوز لان الرأى يحتاج اليه لتقدير الثمن ظاهرا وقد حصل بخلاف مااذا وكل وكيلين وقد درالئن لانهلافوض اليهمامع تقدد يرالثمن ظهران غرضه اجتماع رأيهماني الزيادة واختيار المشترى أمااذا لم يقدر الثمن وفوض الى الأول كان غرضه وأيه في معظم الامر وهو التقدير فى الثمن كذافى الهداية وفى منية المفتى وفيل اذاباع الثانى بثمن عينه الموكل جاز بغيبة الأول وفى الاصحلا الابحضرة الأوّل اه ولامخالفة بين مانى الهـداية وماصححه في المنية لان الأوّل فيها اذا قـدر الوكيل النمن لوكيله والثاني فيما اذاق درالموكل الأوللوكيله كالايخفي ومعنى قوله صح النفاذ على الموكل وفى القنية وكله بان يشترى له هدنا العبد فوكل الوكيل فاشتراه يقع للوكيل الأول ولوقال له اشتره لموكلي يقع للثاني ولا يصح توكيله في حق نفسمه ولاموكاه اه وهومجول عملي مااذا كان الوكيل غائبا غائباولايتوقف على الاجازة رقال أبوحنيفة ومحدلا يجوز كان الوكيل الأول حاضرا

أوغائباوقال ابن أبي ليــ لي بجوز كان الوكيــ ل الأوّل حاضرا أوغائبا لان الموكل رضي بزوال ملـكه بالثمن المقرر اه فهومؤ يدلمــاقلناه فتدبر اه كلام الرملي قلت وفيه فظراذ لاشك فيما قاله المؤلف من أن ماني الهداية تقدير الثمن من جهة الوكيل ومافى المنية من جهة موكله وغاية مانقله المحشى وجودخلاف فى الأولى ولايلزم منه وجوده فى الثانية الابنقل صريح نعم على تقدير عدمه يحتاج الى الفرق بين المستلتين وهوظاهرمن كلام الهداية وذلك انعند تقدير المئن من الموكل لوكيله يظهر ان غرضه حصول رأيه فى الزيادة واختيار المشترى وان لم يقدرها كان غرضه رأيه في معظم الأمر وهو التقدير في الثمن فنقول اذالم يقدر الموكل له الثمن وقدره الوكيل الدافي فقد حصل غرض الموكل الأولفيصح عقده بغيبته وان قدره فباع الثاني بذلك المئن في غيبة الوكيل الأول المحصل غرض الموكل الأول وهو حصول رأى وكيله فى الزيادة واختيار المشترى

(قولهوظاهره عدم التوقف الخ) قال الرملي ينبغى التفصيل فى المسئلة بينها أضافه الثانى الوكله في توقف و بين بالم يضفه فلافتأمل (قوله وعند تقدير النفن له) ما قدمه عن الحداية وكان الاولى تقدير النفن له) فاعل التقدير هو الوكيل الاول والضمير في له الموكيل الثانى ليوافق (١٧٧) ما قدمه عن الحداية وكان الاولى

أن يقول منه بدل قوله له ليكون أبعد عن ايهام أن فاعل المدرهو الموكل الاول والضمر في له للوكيل الاول فيخالف ماصححه في المنية وقد خؤه في أدا على الشيخ علاء الدين في شرح التنوير (قدوله ثم وصي وصيه) قال الرملي أى وان بعد كافى جامع الفصولين (قدوله فله الحفظ وبيع المنقول لأالعقار) ظاهره أن الوصى علك بيع العقار حيثلم يكن وصى الاممع وانزوج عبد أومكانب أوكافر صغيرته الحرة المسلمة أوباع مالها أواشترى لهما

وظاهره عدم التوقف على اجازة الموكل اكونه شراء فضولي وهولا يتوقف وقدمناعن أتحية الخانية أنه يتوقف وفى السراج الوهاج انه في الشراء ينفذ على الوكيل الاول وقيد بالعقد احترازا عن الوكيل بالطلاق والعتاقاذاوكل غيره وطلق الثانى يحضرة الوكيل الاجنبي أوطلق الاجنبي فاجاز الوكيل فانه لايقع لان الموكل علقه بلفظ الاول دون الثانى وهو يتعلق بالشرط بخلاف البيع ونحوه واقتصر الشارحون وقاضيخان على الطلاق والعتاق ويزاد الابراءعن الدين لمنافى القنية وكالمبان يبرئ غريمه عن الدين فوكل الوكيل فابرأه بحضرة الاول لم يصح اه وكان ينبغي أن يصح لانه لا يقبل التعليق بالشرط كالبيع وتزادا لخصومة وقضاء الدين فلاتكفي الحضرة كافي شرح الجمع ويخالفه في الخصومة مافى الخانية وان خاصم الوكيل الثاني والموكل حاضرجاز لان الاول اذا كأن حاضرا كان الاول خاصم بنفسه كالوكيل بالبيع اه وظاهرمافى الكتاب الاكتفاء بالحضرة من غيرتوقف على الاجازة وهذأ قول البعض والعامة على اله لا بدمن اجازة الوكيل أوالموكل وانحضرة الوكيل الاول لانكفي والمطلق من العبارات محول على الإجازة كذافى النهاية والسراج الوهاج والخانية وانماقال باع ولم يقل عقد الدحترازعن الشراءفانه لايتوقف بلينفذعلى الاجنبي كافى السراج الوهاج لكن لايشمل النكاح والكتابة والخلعمع أنهما كالبيع كمافى الخانية فالعبارة الصحيحة ولايوكل الاباذن الافي دفعزكاة وقبض دين ان في عياله وعند تقدير المن له والتفويض الى رأيه كالاذن الافي طلاق وعتاق فأن وكل بدونهما ففعل الثاني فأجاز فالاول صحالا في طلاق وعتاق وابراء وخصومة وقضاء دبن وان فعل أجنبي فأجازه الوكيل جازالا في شراء وفي البزازية قيل اللوكيل اصنع ماشئت له التوكيل ولوقال الوكيل الاول ذلك لوكيله لا علك الثاني توكيل مالث وفي الاقضية لوقال السلطان استخلف من شئت فاستخلف آخر قال الفاضي لهذلك استخلف من شئت له ذلك الاستخلاف أيضائمة وثمة اه وفيها و وصية الوكيل الى آخر عند الموت كالتوكيل ولوكان قال له اعمل برأيك فوكل آخر فباعه الثاني و الاول لا يجوز اه (قوله وان زوج عبد أومكانب أوكافر صغيرته الحرة المسلمة أوباع مالها أواشترى لهالم بجز ) لان الرق والكفر يقطعان الولاية ألاترى أن الموقوف لاعلك انكاح نفسه فكيف علك انكاح غيره وكذا الكافر لاولاية له على المسلم حتى لا تقبل شهادته عليه ولان هذه ولاية نظرية فلا بدمن التفويض للقادر المشفق ليتعقق معنى النظر والرقيز يل القدرة والكفر يقطع الشفقة على المسلم فلايفوض اليهما وشمل الكافر الذمى والحربي المرتد فتصرفه على ولده موقوف اجماعا وان كان نافذا في ماله عندهما لانهاولاية نظرية وذلك بانفاق الملة وهي ، ترددة ثم تستقرجهة الانقطاع اذا قتل على الردة فتبطل وبالاسلام يجعل كانهلم يزل مسلما فيصح ولوقال المؤلف أواشترى لهاع المالكان أولى لانه اذا اشترى لماعمال نفسه كان مشتر بالنفسه وعدم الجواز فهااذا اشترى لماعمالما كافي المعراج وبهداعلمأن شرط الولاية على الصغير في نفسه وماله حرية الولى مطلقا واسلامه ان كان الصغير مسلما والالاوفى خزانة المفتين من البيوع الولاية في مال الصغير الى الاب ووصيه ثم وصى وصيه ثم الى أب الاب ثم الى وصيه ثم الى القاضى ثم الى من نصبه القاضى فايس لوصى الام ولاية التصرف في تركة الاممع حضرة الاب أووصيه أووصى وصيه أوالجد وان لم يكن واحد عن ذكر نافله الحفظ وبيع المنقول لاالعهار والشراء التجارة ومااستفاده الصفيرغيرمال الأممطلقاو عمامه فيها اه والله أعلم

ان المصرح به عدمه الا لمسوغ كان يكون النمس بضعف القيمة أويكون في يدمتغلب أوأشرف على الخراب أو يحدوذ المكمن المعز بالله رروالا شباه قلت المسئلة مختلف فيها في المسئلة مختلف فيها في المسئلة مختلف فيها في المسئلة مختلف فيها في المسئلة المختلف فيها في المسئلة المختلف فيها في المسئلة المختلف فيها في المسئلة المختلف فيها المسئلة المختلف فيها المسئلة المختلف وهدا المسئلة المسئلة

الواقعات وبه يفتى أفاده أبوالسعود في عاشية مسكين (قوله ومااستفاده المستفاده المستفادة والبحر الرائق) - سابع ) الواقعات وبه يفتى أفاده أبوالسعود في عاشية مسكين (قوله ومااستفاده من غير الامقال في جامع الفصولين في الفصل السابع والعشرين ولم ين فقة ولولم يكن أحدمنهم فله الحفظ وبيع المنقول من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولا ية الشراء على التجارة الاشراء مالا بدمنه من نفقة

﴿ باب الوكالة بالخصومة والقبض ﴾

قدمنامعناهالغة وشرعاوانها تتخصص وتنعمم فليرج عاليه أول الكتاب (قوله الوكيل بالخصومة والتقاضي لا علك القبض) وهذا قول زفر لانه رضى بخصومته والفبض غييرها ولم يرضبه وعندنا هو وكيل بالقبض لان من ملك شيأ ملك اتمامه وتمام الخصومة وانتهاؤها بالقبض والفتوى اليوم على قول زفر اظهور الخيانة في الوكلاء وقد يؤنمن على الخصومة من لا يؤنمن على المال ونظيره الوكيل بالتقاضى بملك القبض على أصل الروابة لانه في معناه وضعالما في الاساس تقاضيته ديني وبديني واقتضيته ديني واستقضيته واقتضيت منهحتي أىأخذته الاأن العرف بخلافه وهوقاض على الوضع والفتوى على أنه لا يملك كذافي الحداية وفي الفتاوي الصغرى التوكيل بالتقاضي يعتمد العرف ان كأن في بلدة كان المرف بين التجار أن المتقاضى هو الذي يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضي توكيلا بالقبض والافلاذ كره عن الفضل اه قيد بالوكيل لان الرسول بالتقاضي علك القبض لانه عنزلة الرسول فى القبض ولا علاك الخصومة اجماعا كذا في الصغرى أيضا وأشار المؤلف الى أن الوكيل بالخصومة لايصالح والىأن الوكيل بالملازمة لاعلك الخصومة والقبض وفي البزازية وهناعشر مسائل الوكيل بقبض الدين أوالعين وسيأتى وبالخصومة أوالتقاضي أو بالملازمة وقدمناهاو بالقسمة و بالاخة بالشفعة وبالرجوع فى الهبة بملك الخصومة والقبض وبالردبالعيب يخاصم وبحلف والوكيل بحفظ العين لايخاصم ولووكاه بطلب كلحقله على الناس أو بكل حقله بخوارزم يدخل القائم لاالحادث وذكرشيخ الاسملام انهاذاوكله بقبضكل حق له على فلان يدخل القائم والحادث أيضا فايتأمل عندالفتوى وفى المنتقى وكله بقبض كل دين له يدخل الحادث أيضا كمالو وكله بقبض غلته يقبض الغلة الحادثة أيضا اه وقد فأنه الوكيل بالصلح فأنه لا يخاصم كما في كافي الحاكم من باب الوكالة بالدم وفي منية المفتى ادعى أن فلانا وكله بطلب كل حق بالكوفة و بقيضه و بالخصومة فيمه وجاء بالبينمة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل أحد اقبله للموكل حق فالقاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصما جاحدالذلك أومقرابه فينشد يسمع وينقذله الوكالة فانأحضر بعد ذلك غريما آخولم يحتبج الى اعاة البينة ولوادعى الوكالة بطلب كل حق له قبل انسان بعينه يشترط حضوره بعينه واذا ثبت بحضوره فجاء بخصم آخريقيم البينة على الوكلة مرة أنرى ادعى أنهوكله بقبض كل حق له ولمه على هذا كذا وأقام بينة شهدواعلى الوكالة والحق على المدعى عليه دفعة واحدة تقبل على الوكالة لاغير ويؤمر باعادة البينة على الحق عندالامام وعندهما تقبل على الامرين يقضى بالوكالة أولا ثم بالمال كذالوادعيبه وصي الميت اه وفي منية المفني أيضا ولوحضر الموكل الى القاضي ووكل الوكيل وايس معه خصم جاز وكان وكيلاان كان يعرف الفاضي الموكل وان لم يعرف القاضي لا يجوز لان الموكل وقت الفضاء بالوكلة غائب والغائب انمايص يرمعلوما بالاسم والنسب فاذا كان الفاضي يعرف استم الموكل ونسبه أمكن القضاء بالوكلة والالوقضي بهاقضي لمعاوم على مجهول فان قال الموكل أناأقيم البينة على أنى فلان بن فلان لم يسمع منه لان شرط سماعها على النسب الخصومة فيه ولم يوجد اه وفى القنية لايقبل من الوكيل بالخصومة بينة على وكالته من غير خصم حاضر ولوقضى بهاصح لانه قضاء في الختلف اه وفي خزانة المفتين رجل وكل رجد لا يديع عين من أعيان ماله فاراد الوكيل أن يثبت الوكالة بالبيع عند القاضى حتى لوجاء الموكل وأنكر لا يلتفت الى انكاره فله وجود أحدهاأن يسلم الوكيل العين الى رجل ثم يدعى انه وكيل من مالكه بالقبض والبيع فسلمه لى فيقول ذواليد لاعلم بالوكالة فيقيم البينة على انه وكيله بالقبض والبيع فيسمع القاضى ذلك ويأمره بالتسليم اليه فيبيعه

﴿ باب الوكالة بالخصومة والقبض ﴾ الوكيل بالخصومة والتقاضى لا علك القبض

أوكسوة وماملكه اليتيم من مال غيرتركة أمه فليس لوصى أمه التصرف فيــه منقولاأ وغيره والاصلفيه ان أضعف الوصيين في أقوى الحالين كاقوى الوصيين فيأضعف الحالين وأضعف الوصييين وصي الام والاخوالم وأقدوي الحالين حال صغر الورثة وأقوى الوصيين وصى الاب والجمه والقاضى وأضعف الحالين حال كبرالورثة ثم وصى الام في حال صغر الورثة كوصى الاب في حال كبر الورثة عند غيبة الوارث فلاوصى بيع منقوله لاعقاره كوصى الأب عال كبرهم اه 🛊 باب الوكالة بالخصومة والقبض 🥦 (قولەوفىالفتاوىالصغرى الخ) نقسل في المنح عن السراجية انعليه الفتوي وفي الفهسديناني عدن المسمرات والآن يحكم هرفالتجار وبهيفني (قول المنف وبقبض الدين علك الخصومة) قال الرملي يؤخف من هذا ان الجابي علك الخاصمة مع مستاج ى الوقف ادا ادعوا استيفاء الناظر لأن الناظر اذا أقام جابيا صاروكيلاعنه في القبض لما عليهم وهي واقعة (١٧٩) الفتوى وانظر لما كتبناه في أحكام المقدولين

وثانبهاأن يقول هذاملك فلان أبيعه منك فاذاباعه منه يأمره بقبض المبيع فيقول المشترى لا أقبض

(قوله حتى لوأقيمت عليه البينة على استيفاء الموكل أوارائه) قال الرملي قيد مهمالانه لوادعي دينا على الموكل وأراد مقاصمته به لايكون الوكيل خصاعنه وهي واقعة الفتوى وكذلك لوادعى المشترى على وكيل البائع فيقبض عن المبيع عيبا وأراد رده عليه لا يكون خصافيه كإيدل عليه الكلام الآنى وهي واقعة الفتوى أيضاتأمله تفهمه والذى ذكره فى المجتبى شرح وبقبسض الدين علك الخصومة

منك لأبى أخاف أن بجيء المالك وينكر الوكالة وربما يكون المقبوض هالمكافى يدى أو يحصل منه نقصان فيضمنني فيقيم الوكيل مينة الموكيل فلان بالبيع والتسليم ويجيره على القبض ويثبت باقامة البينة ولاية الجبرعلى القبض وثالثهار جلادعى أن الدار التى فى يدك ملك فلان وأنت وكيله بالبيع وقد بعت منى فقال بعت منك واكن لست بوكيل من فلان ولم يوكاني بالبيع فاقام مدعى الشراء البينة على الهوكيل فلان بالبيع فهو خصم حتى تقبل البينة عليه ويثبت كونه وكيلاعنه فى البيع (قوله و بقبض الدين علك الخصومة) أى الوكيل بقبض الدين بلى الخصومة مع المديون عند أبى حنيفة حتى لوأ قيمت عليه البينة على استيفاء الموكل أوابرائه تقبل عند دوقالالا يكون خصما وهور واية الحسن عن أبي حنيفة لان القبض غيرا لخصومة وليس كلمن يؤتمن على المال يهتمدي في الخصومات فلم يكن الرضا بالقمص رضابها ولابى حنيفة انه وكله بالتملك لان الديون تقضى بامثالما اذقبض الدين نفسه لايتصور الاأنهجعل استيفاء لغيرحقهمن وجه فاشبه الوكيل بأخه الشفعة والرجوع فى الهبة والوكيل بالشراء والقسمة والردبالعيب وهذهأ شبه بأخذالشفعة حتى بكون خصاقبل القبض كما يكون خصاقبل الاخذ هنالك والوكيل بالشراء لايكون خصماقبل مباشرة الشراء وهذالان المبادلة تقتضى حقوقا وهوأصيل فيهافيكون خصمافيها كذافي الهداية وفى الذخيرة على قوظما لاتقبل بينته لبراءته وتقبل لقصريد الوكيل حتى لا يتمكن من قبضه بل يوقف الامرالى حضور الغائب اه وفى النهاية فتقبل بينة الشريك على الوكيل بالقسمة أن موكله أخد فصيبه وكذا الموهوب له فتقبل بينته على الوكيل فى الرجو عان موكله أخذعوضها وكذا البائع تقبل بينته على الوكيل بالرد بالعيب أن موكله رضى به اه لايقال اوكان وكيلابالمبادلة وجبان تلحقه العهدة في المقبوض لانه استيفاء عين الحق من وجه لان من الديون مالايجوزالاستبدالبه فاشيهه بالمبادلة جعلنا دخصا ولشبهه بأخذالعين لانلحقه العهدة عملامهما كذا فى النهاية والذخيرة وأورداً يضالوكان وكيلابالمبادلة لم يجزتوكيل المسلم في فبض الحركمالا يوكل في تمليكها وأجيب بأنه عليك حكما والمسلم يصح أن علكها حكما وانلم بجزعقده كذافى غاية البيان وفى كافى الحاكم يصعر توكيل الذمى المسلم فى قبض الخرو يكره للمسلم قبضها وفى الذخيرة ان الاختلاف مبنى على ان الموكل فيهملك الموكل أوملك الغيرفقالا بالاول بناء على ان المقبوض عين صاحب الدين حكماحتى كان لهالاخذمن غيرقضاء ولارضا كالوكان عنده وديعة أوغصب وقال الامام انه وكيل بقبض ملك الغير بناء على ان المقبوض ليسملك رب الدين حقيقة بلهو بدله بدليل أن للمديون التصرف فما في يد وان لم يرض الدائن اه ثم اعلم اناقدمنا عن الهداية ان الوكيل بقبض الدين ينتصب خصما للمديون اذا ادعى استيفاء الموكل أوابراءه وفرق فى الذخيرة بينهما فجعله خصماله فى دعوى الايفاء لرب الدين دون الابراءلانه خصم فى الاثبات لكونه سببالقبضه والايفاء الى الطالب وقبض الوكيل سواء يخلاف الابراء لانهليس فىجعله خصمافيه احياء لحقه بل فيه ابطال حقه وهوقياس مسئلة الوكيل بأخذ الشفعة فانه يكون خصما فى الانبات واذا ادعى عليه تسليم الآخر فانه لا يصير خصما لماذ كرنامن ابطال حق الموكل وذ كرشيخ الاسلام في شرحه مسئلة دعوى الابراء على الوفاق وذ كرها الشيخ الامام الزاهد أحد الطواويسي على الخلاف الذي ذكر نافي دعوى الايفاء واليه أشار عجد في اول وكالة الاصل اه والحوالة

عندهمانى الكل العين والدين والحق ان قولهما أقوى وهورواية عنده كذافى (عده) وغيره اله ملخصاوم ثله فى نور العين لكن فى تصحيح العلامة قاسم وعلى قول الامام الحبوبي فى أصح الاقاويل والاختيارات والنسنى والموصلي وصدرالشريعة (قوله الاانه جعل استيفاء العين حقه من وجه) قال الرملي اتما كان كذلك لئلا يمتنع قضاء ديون لا يجوز الاستبدال بها كبدل السلم والصرف

كالابراء ولميذ كرمحمد في الجامع الصغير الاانه خصم في دءوي الايفاء وسكت عن الابراء وكذاسكت عنه في كافي الحاكم الذي هوج ع كلام تجد وفي البدائع لوأقام الغريم البينة على الايفاء سمعت عنده خلافا لهماوعلى هذا الاختلاف أوأقامها لغريم على الهأعطى الطالب بالدراهم دنا نيرأ وباعه بهاعرضافبينته مسموعة عنده خلافا لحمالان ايفاء الدين بطريقين بالمقاصة والمبادلة ويستوى فيهما الجنس وخلافه اه ولم بذكر الابراء ونقل في المعراج التسوية بين دعوى الايفاء والابراء عن شمس الأعمة ولم بذكر غيره وصرح فى الفتاوى الصغرى بأن الوكيل بقبض الدين يصير خصما فى اثبات الدين وفى اثبات الابراء والايفاء عليه بالبينة عندأبى حنيفة خلافا لهما ثمقال والرسول أوا الممور بقبض الدين لا علك الخصومة وذ كرخوا هرزاده فى المعقودان الوكيل بقبض الدين لا علك الخصومة اجماعاان كان وكيل القاضى كالو وكل وكيلا بقبض ديون الغائب اه وظاهره ان الام ايس بتوكيل وقدمنامافيه وفي جامع الفصولين وكيلطاب الشفعة والردبعيب والقسمة تسمع بينته عليه أن موكله سلم الشفعة أوأ برأعن العيب ثمرقم لانسم البينة عليه أن وكالمسلم الشفعة وكتب على حاشية هذا الكتاب أنه كتب من نسيخة وقد زل قدم في هذه المستلة والصحيح أنه تسمع البينة عليه اه فعلم ان مافى الدخيرة مبنى على ضعيف فالمعتمد مافى الهداية من عدم الفرق بين الايفاء والابراء وقدمنا شيأمن أحكام الوكيل بالقبض من ألدلايجوزا براؤه ولاحطه ولاتأجيله ولاأخلد دالرهن ولاالكفيل بشرط براءة الاصيل ولاقبول الحوالة ولاتوكيله بغيراذن وتعميموانه يقبل قوله في دعوى القبض والهلاك في يده والدفع الى موكله اكن فى حق براءة المديون لافى حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لواستحق انسان ماأقرالوكيل بقبضه وضمن المستحق الوكيل فاله لايرجع الوكيل على موكله كذاني الفتاوي الصغرى ويستثيى من قبول اقرار دبالقبض على موكاه مسئلة على المفتى به قال في الوافعات الحسامية اذاقال لآخران فلاناقد أقرضك ألفافو كلتك بقبضهامنيه ثم قال الوكيل قبضت وصدقه المقرض وأنكر الموكل فالقول الوكل وعن أبي يوسف ان القول الوكيل وجه الاول ان المقرض يدعى على الموكل ثبوت القرض وهو بنكروجه قول أى يوسف ان الموكل سلط الوكيد ل على ذلك فينفذ عليه اقراره كالووكله بقبض الدين من ديونه فقال قبضت والفتوى على الاول الوكيل بقبض الدين اذاقال قبضت ودفعت الى الموكل فالقول لهمع اليمين لانه أمين أخبرعن تنفيذ الامانة من حيث لايلزم الوكل ضمان بخلاف الوكيل بالاستقراض اذاوقع التنازع بينده وبين موكله فالقول للموكل لان الوكيل يدالزامه ضمان القرض فلايلزمه بقوله اه وفي كافي الحاكم ولو وكل رجلافي دينه كان وكيلا بقبضه ولوقال الوكيل قد برئ الى الغريم كان اقرارامنه بقبضه وكذا اذا أقيمت عليه البينة بذلك واوقال الوكيل بالقبض قبضت فى حياة الموكل ودفعت اليده لم يقبل الابيينة واواحتال الطالب بالمال على آخر لم يكن للوكيل بالقبض أن يقبضه من المحتال عليه ولامن الاول فان توى المال ورجع الى الاول فالوكيل على وكالته وكذالوا شترى الموكل بالمال عبدامن المطاوب فاستحق من يده أورده بعيب بقضاء بعد القبض أو بغير قضاء قبل القبضأ وبخيار فالوكيل على وكالته وكذالوكان قبض الدراهم فوجدهاز يوفاولوأ خلة الطالبمنه كفيلالم يكن للوكيل ان يتقاضى الكفيل والمقبوض في يدااوكيل عنزلة الوديدة ولو وجده الكفيل زيوفاأ وستوقة فرده فاله يذبني ان يضمن قياساوا كن أستحسن ان لاأضمنه أمر وبقبض دينهوان لايقبضه الاجيعافقبضه الادرهم الم يجزقبضه على الآمروله الرجوع على الغريم كله وكذالا تقبض درهمادون درهم اه وفي الذخيرة ولولم يكن للذريم بنية على الايفاء فقضى عليه وقبضه الوكيل فضاع منمه ثم برهن المطلوب على الايفاء فلاسبيل له على الوكيل وانما يرجع على الوكل لان يده يده اه

(قوله وظاهره ان الامر ليس بتوكيل) أى ظاهر قوله أوالمأمور كذا فاله الرملي وقوله وقدمنا مافيه أى أولكتاب الوكلة في الرد على الزيامي حيث جعاله حاشية هذا الكتاب) بعني الذىرقمله فىجامع الفصولين ورقه (فد) وهو فناوى الديناري وهذا من كارم جامع الفصواين وقوله انه كتب من نسخة وقد زل قدم في هذه المسئلة هكذا في النسيخ والذي في عامع الفصولين الهكتب في نسخة (حد)وقد زلقدم حدفي هذه المسئلة الخ والضميرفي انه كتبراجع للدينارى (قولەوقەمناشيأمن أحكام الوكيل) قال الرولي قدمه فى شرح قوله وبايفائها واستيفائها و بقبض العين لافلو برهن ذواليد على الوكيل بالقبض ان الموكل باعه وقف الام حتى يحضر الغائب وكذا الطلاق والعتاق ولوأ قسر الوكيل بالخصومة عند القاضى صحوالالا

(قوله لم يكن الوكيل قبضها) مخالف لما قددمناه عن الذخيرة قبيل قول المأن الافي خصومة والظاهسر ماهنا (قـوله أوصـدقه وضمنه المال)أى بأن قال له ان جاء الموكل وأنسكر الوكالة تضمن لى المال فقال نعرتأمل (قوله وصار كالابوالوصى اذا أقر) أى على اليتيم اله استوفى حقمه في مجلس القضاء لايصم اقرارهما واكن لايدفع المال اليهما لزعمهما بطلان حق الاخد فراعما لايصم اقدرارهما لان ولايتهما نظرية ولانظرف الاقرار على الصفير وأما التفويض من الموكل حصل مطلقاغيرمقيد بشرط النظرفيدخل يحته الاقرار والانكار جيعا غـران الاقرارستـ تختص مجلس القضاء على ماذكرنا كذافي الكفاية

قول المتن فاو برهن لغاية قوله والعتاق لعله لميقع الشارح في نسخة متنسه وهموجود بما بأيدينا

(قوله و بقبض العين لا) أى الوكيل بقبض العين لا يكون وكيلا بالخصومة لانه أمين محض والقبض ليس بمبادلة فأشب والرسول حتى ان من وكل وكيلا بقبض عبدله فأقام ذواليه إلىينة ان الموكل باعه اياه وقف الامرحني يحضر الغائب وهذا استحسان والقياس أن يدفع الى الوكيل لان البينة قامت لاعلى الخصم فارتعتبر وجه الاستحسان أنه خصم في قصر بده لقيامه مقام الموكل في القبض فتقصر يده حتى لوحضر البائع تعاد البينة على البيع وصاركا إذا أقام البينة على أن الموكل عزاه عن ذلك فانها تقبل فى قصر يده كذاه في ذا وكذا الاعتاق والطلاق وغيرذلك معناه اذا أقامت المرأة البينة على الطلاق والعبدأ والامة على الاعتاق على الوكيل بنقلهم تقبل في قصر يدهم حتى يحضر الغائب استحسانا دون العتق والطلاق كااذا ادعى ذواليد الارتهان من الموكل وبرهن تقصر يدالو كيل عن القبض وفي كافى الحاكم ولو وكل رجل عبدرجل بقبض وديعةله عندمولاه أوعند غيره فباع المولى العبدأ وأعتقه أوكانتأمة فولدت فالوكيل على وكالته واذاوكاه بقبض عبدله عندرجل فقتل العبدخطأ كان المستودعان بأخذ قيمته من العاقلة وليس للوكيل قبضها كالثمن ولوقتل عند الوكيل كان له أخذها ولوجني على العبدقبل ان يقبضه الوكيل فأخذ المستودع ارشها فالوكيل ان يقبض العبددون الارش وكذالوكان المستودع أجره باذن مولاه لم يأخذ الوكيل أجره وكمذلك مهرالامة اذاوطئت بشبهة ولووكاه بقبض أمة أوشاة فولدت كان للوكيل أن يقبض الوادمع الام ولو والدت قبل أن يوكاه بقبضها لم يكن له قبض الولدو ثمرة البستان بمنزلة الولدولو كان المستودع باع الثمرة في رؤس النيخل بامرب الارضام بكن الوكيل أن يقبضها وكذاك ولدالجارية اذا كانت الوديعة عما يكال أو يوزن فوكله بقبضهاثم استهاكهارجل فقبض المستودع من المستهلك مثلهالم يكن للوكيل أخذه قياسا والكن استحسن ان يأخذه ولاأراه مثل قيمة العبدأرأ يتلوأ كالها المستودع أما كان للوكيل أخذمنالها منه واذاوكاه بقبض وديعة ممقبضها الموكل ممأودعها ثانيا لم يكن للوكيل قبضهاع لأولم يعلم وكذا لوقبضها الوكيل ودفعها الى الموكل ممأودعها الموكل فان قبضها فلرب المال تضمينه أوتضمين المودع فان ضمن الوكيل لم يرجع على المودع وان ضمن المودع رجع على الوكيل واذاوكله بقبضها اليوم فله قبضها غدا استحسانا ولوقال اقبضها بمحضر فلان فقبضها في غيبته جاز ولوأ نكرر بهاالتوكيل وحلف وضمن المودع فله الرجوع على القابض انكانت قائمة فان ادعى الوكيل هلاكها أوالدفع الى الموكل وقدصدقه المودع فى الوكالة لم يرجع عليه وانكان كذبه أولم يصدقه ولم بكذبه أوصدقه وضمنه المالكان له ان يضمنه ولوجعل للوكيل بقبض الوديمة أجراجاز وعلى تقاضى الدين لا الاأن يوقت اه (قوله ولوأ فرالو كيل بالخصومة عند القاضى صح والالا) أى وان أقرعلي موكله عند غير القاضى لايصح عندهمااستحساناوخ جبهعن الوكالة وصححأبو يوسف افراره مطلقاوأ بطاه زفر مطلقاوهو القياس لكونه مأمورا بالخصومة وهيمنازعة والافرارضدهالانه مسالمة فالامربالشئ لايتناول ضده ولذالا علك الصلح والابراء وجه الاستحسان أن التوكيل صحيح وصحتم تتناول ماعاك وذلك مطلق الجوابدون أحدهماعينا فيصرف اليه تحر باللصحة فأبو يوسف يقول هوقائم مقام الموكل فلابختص افراره بمجلس القضاء وهماية ولان ان التوكيل يتناول جوابا يسمى خصومة حقيقة ان أنكر أومجازا ان أقروالاقرار في مجلس القضاء خصومة مجازالا نهخر ج في مقابلة الخصومة أولانه سبب له لان الظاهر اتيانه بالمستحق وهوالجواب فيمجلس القضاء فيختصبه لكن اذا أقيمت البينة على اقراره في غير مجلس القضاء بخرج من الوكالة حتى لا يؤمر بدفع المال اليه لانه صارمنا قضاوصار كالاب والوصى اذا أقرانى مجلس القضاء لايصح ولابدفع المال اليهمآ كذافى الهداية أطلقه وهومقيد بغير الحدوالقود

فلايصح اقرارالوكيل على موكاه مهمالاشبهة وقيدبالخصومة لانالوكيل بغيرها لايصح اقراره مطلقا ومنمه الوكيل بالصاح كمافي الحاكم كالوكيل بالخصومة لايملك الصلح والصاح عقمه من العقود فالوكيل بعقدلا يباشر عقدا آخر وقيد بالتوكيل بالخصومة من غيراستثناء لانه لووكله بهاالاالاقرار فعن أى يوسف لا يصح وصححه محدوعنه انه فصل بين الطالب والمطاوب فلم يصححه في الثاني كذا في الهداية وفي النهاية يصح استثناء الاقرار في ظاهر الرواية وفي البزازية ولو وكله بالخصومة غيرجائز الاقرارصح ولم بصح الاقرار فى الظاهر لومو صولاوفى الاقضية ومفصولا أيضاولو وكله غيرجا تزالا نكار يصح عند محدولوغير جائز الاقرار والانكارقيل لايصح الاستثناء لعدم بقاء فردتحته وقيل يصح لبقاء السكوت اه فالحاصل انهاعلى خسة أوجه كمافى الذخيرة الاول ان يوكله بالخصومة فيصير وكيلابهما الثانى أن يستثنى الاقرار فيكون وكيلابالا نكار فقط الثالث عكسه فيصير وكيلابالاقرار فقط فى ظاهر الرواية لان الموكل ر بمايضره الانكار بأنكان المدعى بهأمانة ولوجدهاالوكيل لايصح دعوى الرد بعده ويصح قبله ففيه فائدة الرابعان يوكاه بالخصومة جائز الافرار فيكون وكيلامهما الخامسأن يوكاه بهاغيرجائزالا قراروالانكار قفيه اختـ لاف المتأخرين اه وفي الخلاصة ولوكان التوكيل بسؤال الخصم واستثنى الاقرار موصولا صحومف ولالايصح اه ويصح التوكيل بالاقرار ولايصريه مقرا كذافي النهاية وفي منية المفتى اذا استشنى اقراره فأقرخ ج عن الوكالة (قوله و بطل توكيل الكفيل بالمال) لان الوكيل من يعمل الغيره ولوصح حناها صارعاً ملالنفسه في ابراء ذمته فا نعدم الركن لان قبول قوله ملازم للوكلة لكونه أمينا ولوصححناها لاتقبل لكونه مبرثا نفسه فيعدم بانعدام لازمه وهونظيرعبدمديونأعتقه مولاه حتىضمن قيمته للغرماء ويطالبالعب دبجميع الدين فلووكله الطالب بقبض المال من العبد كان باطلالما بيناه كذافي الهداية وأورد توكيل المديون بايراء نفسه فانه صحيحمع كونه عاملالنفسم والتحقيق في جوابه مافي منية المفني من قوله ولو وكله بابراء نفسه يصح لانه وانكان عاملالنفسم بتفريغ ذمته فهوعامل لرب الدين باسقاط دينه وشرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غيرعامل لنفسمه أه وأماقول الشار حفيجوابه انه تمليك وليس بتوكيل كمافي قوله لامرأ نه طاق نفسك فسهوظاهراذلو كان عليكالم يصحرجو عالدائن عنه قبل ابرائه نفسه معرانه يصح وفى تلخيص الجامع لوقال الدائن الديون سأله الآبراء ذلك اليك أو أبرئ نفسك أوحالها فقال أبرأت أوحلات برئ لان الفظه ينتقل الى الآمر كافي هب انفسك ذا العبد وأقرعلي لزيد وطلقي وأعتقي وسائرماينفردبه اه وفي دعوى البزازية من فصل الابراء اذالم يضف الابراء الوكيل الى الموكل لايصح اه واذابطلت الوكالة في مسئلة الكتاب وقبضه من المدين وهلك من بده لم يهلك على الطالب وأشار ببطلانه الىأن الطالب اوأبرأ دعن الكفالة لم تنقلب صحيحة لوقوع هاباطلة ابتداء كالوكفل عن غاثم فانه يقع باطلائم اذا بلغه فأجازه لم يجزوقيد بكفالة المال اصحة توكيل الكفيل بالنفس وقيده الشارح بأن بوكاه بالخصومة وليس بقيداذلو وكاه بالقبض من المدين صح وأشار المؤلف الحاله لووكله بقبض الدين من نفسه أومن عبده لم يصح كافى الخلاصة والى أن المحتال لووكل الحيل بقبض الدين من المحال عليمه لم يصمح كافى النهاية والى بطلان توكيل المدين وكيل الطالب بانقبض لمافى القنية ولووكاه بقبض دينه على فلان فأخبر به المديون فوكاه ببيع سلعته وايفاء ثمنه الى رب الدين فباعها وأخذا أثمن وهلك يهلك من مال المديون لاستحالة أن يكون قاضيا ومقتضيا والواحــ دلا يصلح أن يكون وكيلا للطاوب والطالب فى القضاء والاقتضاء اه ولايخالفه ما فى الواقعات الحسامية المديون اذا بعث الدين على يدوكيله فجاءبه الى الطالب وأخبره ورضى به وقال اشترلى شيأ فذهب واشترى ببعضه شيأ وهلك

وبطل توكيل الكفيل بالمال (قوله ولايصير بهمقرا) أى لايه ـ يرالو كيل مقرا بقوله وكانك أن تقر لفلان بكذا على وكتب الرملي أولكاب الوكالة عندقول المؤلف وصح التوكيل بالاقراض والاستقراض أقول والتوكيل بالاقررار صحيح ولايكون التوكيل به قبل الاقرار اقرار امن الموكل وعن الطواويسي معناه أنيوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذارأبت لحوق مؤنة أوخوف عار على فاقدر بالمدعى يصح اقراره على الموكل كذافي البزازية (قوله وأما قول الشارح في جوابه) نقله في الكفاية عن الكاني (قــوله اذلوكان تمليكا لم يصح رجو ع الدائن عنه الخ) وفي الكفاية قلت لوكان عليكا لاقتصرعلي المجلس ولايقتصر

(قوله وأما الثالثة فينبنى الح ) قال الرملى بنبنى تخصيص هذا بما إذا كانت الورثة كلهم صفارا آما إذا كان فيهم كبير قادعى الوصى عليه بالو كالة عن الدائن لا يحتاج الى اقامة وصى وهي واقعة الفتوى تأمل (قول المصنف فصدقه الغريم) قال الرملي احترز به عما اذالم على الوكالة (قوله و بهسقط يصدقه بان كذبه أوسك كاسيصرح به هذاالشارح فى شرح قوله أولم يصدقه (1)

منه الباقي قال بعضهم يهلك من مال المديون وقال بعضهم من مال الطالب وهذا أصح لان أمره بالشراء بمنزلة قبضه اله لانمافي القنية ومااذاسبق توكيل الطالب ومافي الواقعات الحسامية سمبق توكيل المطاوب كالايخفي والىأن الوكيل بألبيع اذا كفل عن المشترى بثمن ما باعه لم تجزو تجوز كفالة الوكيل بالقبض والوكيل بالنكاح بالمهر لاندفاع التنافي بصرف الحقوق عنه كاعلم في التلخيص واذاصحت كفالة الوكيل بالقبض بطلت وكالته كافى المعراج والحاصل أن الكفالة بالمأل مبطلة للوكالة تقدمت الكفالة أوتأخرت كونها أقوى من الوكالة وههنائلات مسائل لمأرهاالآن صريحة وسئلت عنها الاولى هل تصح كفالة الوصى عن مديون الميت الثانية هل تصح كفالة الناظر مستأجر الوقف بالاجرة الثالثة هل يصعر توكيل الدائن وصى المديون بالقبض من تركة المديون ومقتضى ماقدمناه أن يفصل فى كفالة الوصى والناظر فان بشئ وجب بعقده لم تصح والاسحت لان كلامنهما وكيل وهذا حكم الوكيل وأما الثالثة فينبغي صحة الوكالة ويقيم القاضى وصياله عالدعوى والبرهان أخذا من قو لهم لوادعى الوصى دينا على الميت قال في الخانية يقيم القاضى وصيا اسماع البينة فاذا انتهى الامركان الأول وصيا على حاله وعليه الفتوى اه (قوله ومن ادعى أنه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه) لانه أقرعلى نفسه لآن مايقيضه خالص ماله وسيأتى فى الكتاب حكم مااذا ادعى الايفاء وقد تقدم أن الوكيل بقبض الدين وكيل بالمبادلة والنمليك والنملك فلااشكال في صحة التوكيل مه و مه سقط مافىالذخيرة من السؤال والجواب كالايخني وقول الشارح هـ نداسؤال حسن والجواب غير مخلص الخ غفلة عماقدمه والمرادبأمره جبره عليه كافى السراج الوهاج (قوله فان حضر الغائب فصدقه والادفع اليه الغريم الدين ثانيا) لأنه لم بثبت الاستيفاء حيث أنكر ذلك والقول فى ذلك قوله مع بينه فيفسد الاداءان لم يجز استيفاء مال قيامه (قوله ورجم به على الو كيل لو باقيا) أى رجع الدافع بماقبضه الوكيل انكان باقيافى يدهلانه ملكه وانقطع حق الطالب عنه أطلقه فى البقاء فشمل البقاء الحكمى بأن استهلكه الوكيل فانه باق ببقاء بدله ولذاقال فى الخلاصة وان استهلكه ضمن مثله فان ادعى الوكيل هلا كه أو دفعه إلى الموكل حلفه على ذلك وان مات الموكل وورثه غريمه أووهبه له وهوقائم في بدالو كيل أخذه منه في الوجو ، كالهاوان كان هالكاضمنه الااذاصدقه على الوكلة (قول وانضاع لا) أىضاع المقبوض فى يدالو كيل فلا رجوع عليمه لانه بتصديقه اعترف انه مُحق في القبض وهو مظاوم في هـ ذا الاخدوا اظاوم لا يظلم غيره وأور دعليه أن أحد الابنين اذاصد ق المديون فى دعواه الايفاء لليت وكذبه الآخرورجع المكذب عليه بالنصف فان للديون الرجوع على المصدق بالنصف ان كان لليت تركة غيرالدين معانه في زعمه أن المكذب ظالم وأجيب بأن الرجوع على المصدق الكونه أقرعلى أبيه بالدين (قوله الااذاضمنه عند الدفع) لان المأخوذ ثانيا مضمون عليمه فىزعمهما وهمذه كفالة أضيفت الىحالة القبض فتصخ بمنزلة الكفالة بماذاب له على فلان قالواو يجوز في ضمنه التشديدوالتخفيف فمعنى التشديدأن يضمن الغريم الوكيل فالضمير المستتر عائدالى الغريم والبارزالى الوكيل ومعنى التخفيف أن يضمن الوكيل المال الذي أخـذه وصورته أن يقول الغريم للوكيل أنت وكيله احكن لا آمن ان يجحد الوكالة و يأخـذمني ثانيا

وهداسؤال حسن والجواب غبر مخلص على قول أبي حديفة فاله لو كان رسو لا لما كان له أن يخاصم اله (قوله الذي أخذه) أى الذي

أخذه الدائن من الغريم لاالذى أخذه الوكيل كماياً تى التنبيه عليه

مافى الذخيرة من السؤال والجـواب) قال الزيلمي وفى المسئلة نوع اشكال وهو ان التوكيل بقبض الدين توكيل بالاستقراض معنى لان الدبون تقضى بأمثالها فا قبضه رب الدىن من المديون يصير مضموناعليه ولهعلىالغريم مثل ذلك فالتقياقصاصا والتوكيل بالاستقراض

ومن ادعى أنه وكيل الغائب فىقبض دينه فصدقه الغريم أمن بدفعه اليسه فان حضر الغائب فصدقه والادفع اليه الغريمالدين ثانياورجع به على الوكيل لوباقيا وآنضاع لاالااذا ضمنه عندالدفع

لايصح والجدواب ان التوكيل بقبض الدين رسالة بالاستقراضمن حيث المعنى وليس بتوكيل بالاستقراض لانه لابد للوكدل بقبض الدين من اضافة القبض الىموكله بأن يقولان فلانا وكاني بقبض ماله عليك من الدين ولابد لارسـول في الاستقراض من الاضافة الى المرسل بأن يقول أرسلني اليك وقال لك أقرضني فصحماا دعيناان هذارسالة معنى والرسالة بالاستقراض جائزة هكذاذ كره في النهاية وعزاه الى الذخيرة

اولم يعسدقه عسلى الوكالة ودفعه اليه على ادعائه ولو قال الى وكيله بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمم بالدفع اليه وكذالو ادعى الشراء وصدقه

(فدوله ولان مسن باشر التصرف لغرض) معطوف على قوله لانهاء ادفعله الخ فاندفع دعوى الرملي هنا وفى حاشية المنح اله غلط وقال في حاشية هذا الحكاب صوابه وقيل لا لان من باشر التصرف الغرض الخ (قوله وفي كافي الحاكم واذا قبض رجل وديعة رجل الخ) قال في جامع الفدواين فَاوَ حَضَرَ بِهُ وَكَذْبِهِ فِي الوكالة لايرجع المودع على الوكيل لوصدقه ولميشرط الضمان عليـه والارجع بعينه لوقائما وبقيمته لو هالكا أقوللوصــدقه ودفعه بلاشرط ينبغىأن برجع عملى الوكيل لوقائما اذغرضه لم يحصل فله نقضه على قياس مامر فى الحداية من ان المديون يرجع بما دفعه الى وكيسل صدقه لو باقيا كذاهذا واللةتعالى أعلم اه قلت مابحثه مستفادمن كالرم الكافي كاهوغيرخافي

ويصيرذاك ديناعليه لانه أخذهمني ظلمافيضمن ذلك المأخوذ فيصح فالضمير المستترعا ثدالي الوكيل والبارزالي المال ومافي النهاية من انه عكس مافي التشديد سيهو الديقتضي أن المستتر للوكسل والبارز للغريم وليس بصحيح واذارجع البارزالي المال فظاهر الكتاب أن المراد بالمالما قبضه الوكيل لانه مرجع الضمير فيضاع وماقبله وليس بصحيح لانمافي يدالوكيل أمانة لتصديقه على الوكالة فلايحوز أن يضمنه اذضمان الامانات باطل فتعين أن بكون المرادبه ما يأخذه منه الدائن ثانيا وظاهر الكتاب أن لارجو عملى الوكيل حالة الهلاك الااذاضمن وفي الخلاصة والبزازية الااذا كان الغريم قال أخاف ان حضر الدائن أن يكذبك فيهاوضمنه أوقال مدعى الوكلة اقبض منك على اني أبرأ تك من الدين كااذا قال الاب للخان عنداً خدصداق بنته آخذ منك على اني ابرأتك من مهر بنتي فان أخد تالبنت من الختن الصداق رجم الختن على الاب كذاهذا اه فلارجو ع عند الهلاك سببان نم اعلم انه يصح انبات التوكيل بالبينة مع اقرار المديون به وله نظائر كتبناها في الفوائد من أن البينة لاتقام الاعلى منكرالافى مسائل ذكرناها فى الاقرار (قوله أولم يصدقه على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه) معطوف علىضمنه أى اذالم يصدقه فالهيرجع عليه لانه أعاد فعله على رجاء الاجازة فاذا انقطع رجاؤه رجع عليه أطلقه فشمل مااذاسكت لان الاصل فيه عدم التصديق وأمااذا كذبه والرجوع في الثاني أظهر وفي الوجوة كلهاليس لهالاستردادحي بحضرالغائب لان المؤدى صارحقاللغائب اماظاهرا أومحتملا فصار كااذاد فعه الى فضولى على رجاء الاجازة لم يماك الاسترداد لاحتمال الاجازة كذافي الهداية وذكر في جامع الفصولين قولين في الاسترداد من الفضولي وعلى القول به لودفع الى رجل ليدفعه الى رب الدين فله أن يستردلانه وكيل المدبون ولان من باشرالتصرف لغرض ليس له أن ينقضه مالم يقع اليأس عن غرضه وكذالوأقام الغريم البينة انهليس بوكيل أوعلى اقراره بذلك لم يقبل ولايكون له حق الاسترداد ولوأراد استحلافه على ذلك لا يستحلف لان كل ذلك يبتني على دعوى صحيحة ولم توجد ا كونه ساعيا في نقض ماأوجبه الغائب ولوأقام الغريم البينة أن الطالب جد الوكالة وأخلنمني المال تقبل ولوادعي الغريم على الطالب حين أراد الرجو ع عليه انه وكل القابض و برهن تقبل و يبرأ وان أ نكر حلفه فان نكل برئ وفى البزاز ية أفر بالدين وأنكر الوكالة وطلب زاعم الوكالة تحليفه على عدم علمه بكونه وكيلا فالامامر حدالله لأيحلفه وصاحبه يحلفه اه وفيها وان أراد الغريم أن يحلفه بالله ماوكاته له ذلك وان دفع عن سكوت ليس له أن يحلف الدائن الااذاعاد الى التصديق وان كان دفع عن تكذيب ليس له أن يحلفه وان عاد الى التصديق لكنه برجع على الوكيل والوكيل أن يحلف الغريم في الجحود والسكوت بالله ما يعلم أن الدائن وكله فان حلف تم الامر وان نكل لا يرجع على الغريم اله (قوله ولوقال الى وكيله بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمم بالدفع اليه) لانه اقرآر عمال الغير بخلاف الدين فاذالم يصدقه لايؤم بالاولى وفى كافى الحاكم واذا قبص رجل وديعة رجل فقال رب الوديعة ماوكاته وحلف على ذلك وضمن المستودع رجع على القابض ان كان بعينه وان قال قدهاك منى أوقال دفعته الى الذي وكانى وقدصدقه المستودع بالوكلة لميرجع عليه بشئ فان كان كذبه بالوكالة أولم يصدقه ولم يكذبه أوصدقه وضمنه المال كان له أن يضمنه اله ولوأراد استردادها بعد مادفعها له إعلان ذلك أكو نهساعيا في نقض ماتم من جهته ولوها كتالوديعة عنده بعدمامنع قيل لايضمن وكان ينبغي الضمان لانه منعهامن وكيل المودع فى زعمه ولوأ تبت الوكيسل أنه وكيل في قبضها فادعى الامين دفعها الى الموكل أوالى الوكيل فالقول له فى براءة نفسه كذافي كافي الحاكم وفي القنية واختلفوا في الملتقط لوأقر باللقطة لرجل هل بؤمر بالدفع اليه اه (قوله وكذالوادع الشراء وصدقه) أى شراء الوديعة من صاحبها وصدقه المودع لم يؤمر

بوجهين أحدهماان للقاضى ولاية نصب الوصى فاوقضى بدفعه يكون اقراره مؤديا الىاسقاط حقالف يروهو براءة ذمته بدفعهاليه بخلاف الوكالة اذ القاضي لاءلك نصب الوكيل والثانى انه لوقضيله بدفعه اليه يصير وصيا فيجيم المال بخلاف الوكيل الله (قوله أشار المؤلف الىانه لأيين على الوكيل الخ) قال في جامع الفصولين اذ لو أقر لم يجزعلى موكله النه عالى ولو ادعى أن المودعمات

الوكلاء وفرق بينه وبين الوكيل

وتركها ميراثا له وصدقه دفعاليه فانوكاه بقبض ماله فادعىالغريم انوب المال أخذه دفع المال اليه واتبعرب المال واستعلفه

الغير وكذا أبطالب زوج بنته البالغة بمهرها وقال ابنتي بكر في منزلي وقال الزوج بلدخات بها ولم يبق لها حق القبض صدق الاب لتمسكه بالاصل والزوج يدعى العارض ٧ والزوج ينكر ولايحلف الاب انه لايعــلم بدخوله اذ لو أقربه لم يجـزعليها لمام اھ (قولەفاوكان رب المال ميتا الخ) قال الرملي مسئلة جامع الفصواين قاصرة على دعوى الوصى

بالدفع اليه لانه مادام حيا كان اقرارا بمك الغير لانه من أهله فلايصدقان في دعوى البيع عليه (قولة ولوادع ان المودع مات وتركهاميراثاله وصدقه دفع اليه) أى أمر بالدفع اليه لانه لا يمقى ماله بعد مُونه فقدا تفقاعلى انه مال الوارث وأشار إلى أن الدين كمذلك بالاولى ولوقال وتركهاميرا الأووصية له اكان أولى لان الموصى له منزل ، نزلة الوارث عند عدمه ولا بدمن التاوم فيهما لاحمال أن يكون له وارث آخر وقد قدم المؤاف هذه المسائل في مسائل شني من كتاب القضاء فكان تكرار امعني وان اختلفا في الصورة فاله صورها هناك فيا اذا أقر ذواليد باله وارث وهنافيا اذا ادعى أنه وارث وصدقه ذواليد ولافرق بينهما وقدمنا الكلام هناك فلانعيده فارجع اليهاوقيد بالتصديق لانهلوأ نكر موته أوقاللا أدرى لايؤم بالتسليم اليه مالم يقم البينة ولولم يقل في صورة دعوى الوصية لم يترك وارثا لمبكن صاحب اليدخصما وقيدبدعوى الارث مشبرا الى الوصية للاحتراز عن دعوى الايصاء اليه فانه اذاصدقه ذواليد لم يؤمر بالدفع له اذا كان عينافي يدالمقرلانه أقرأنه وكيل صاحب المال بقبض الوديعة أوالغصب بعدموته فلايصح كالوأقرأنه وكيله فى حياته بقبضها وانكان المال ديناعلى المفر فعلى قول مجد الاول يصدق و يؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الاخير وهوقول أبي يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم اليه وبيانه فى الشرح وقد علم من ذلك أن مودع الميت ومديونه ليس طما الدفع الى مدعى الايصاء ولوصدقاه الاببينة ولايبرآن بالدفع قبل نبوت أنه وصى وأطانى فى دفعها الى الوارث وهومقيد بما اذا لم يكن على الميت دين مستغرق لما في جامع الفصولين في التركة دين فدفع المودع الوديعة الى الوارث بلا أمر القاضى ضمن (خ) لومستغرقة ضمن وهذا اذالم يؤنمن والافله الاخدواداء الدين منه لوارثه أن يخاصم من عليه دين الميت فله قبضه لولم يكن الميت مديونا وله وصى أولا ولومديونا يخاصم ولايقبض وانمايقبض وصيه ولوأدى مديون الى الوصى ببرأ أصلاولولا وصى فدفع الى بعض الورثة يبرأعن حصته خاصة اه (قوله وكله بقبض ماله فادعى الغريم ان رب المال أخف دفع المال اليه) لان الوكلة قد ثبتت والاستيفاء لم يثبت بمجرد دعواه فلايؤخوا لحق وقد جعاوادعواه الايفاء لرب الدين جوابا للوكيل اقرار ابالدين وبالوكلة والالما اشتغل بذلك كما اذا ظلب منه الدائن فادعى الايفاء فانه يكون اقرار ابالدين وكمااذا أجاب المدعى ثمادعى الغلط فى بعض الحدود فانه لايقبل فان جوابه تسليم للحدود كافي دعوى منية المفتى أشار المؤلف الى أنه لا يمين على الوكيل على عدم علمه باستيفاء الموكل والى ان الكلام عند عز المديون عن اقامة البينة على الايفاء اذ لو برهن عليه تقبل لما قدمه من ان الوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة قيد بالوكيل بقبض الدين لما في جامع الفصولين بعد ذكر مسئلة الكتاب وكيل اجارة الدار وقبض الغلة ادعى بعض السكان انه عبل الاجرة لموكا موبرهن وقف ولايحكم بقبض أجرحتى بحضر الغائب اه (قوله وانبع رب المال واستعلفه) رعاية لجانب الغريم فلو كأن رب المالميتا قال في جامع الفصولين ادعى لليت وصيه ديناعلي آخر فادعى الايفاء حال حياته فانكره وصيه لايحلف المرمن عدم الفائدة ويدفع الدين الى الوصى فان قلت فيه فائدة وهى قصريده قلتأر بدبالفائدة أن يكون نكوله كمنكول موكله وليسكذلك واكن لايخاو عن المناقشة لتحقق الفائدة في الجلة ولم يكف هذا القدر في جواز التحليف اه وأجبت عنه في الحاشية بان قصريده مرتبءلي نكوله والهمعتبر ونكوله لم يعتبر لاله لو أقرصر يحابانه استوفى لم يعتبر فلا فائدة أصلا ولو قال المؤلف فادعى الغريم مايسقط حق موكله لحكان أولى اشموله ما اذا ادعى ابراء الموكل ولشموله مافى جامع الفصولين ادعى أرضا وكالة انهملك موكلي فبرهن فقال ذه اليدانه ملكي

ولميذكر الدعوى على ورثنه ولاشك فى تحليفهم على نني العلم ( ۲۶ - (البحرالرائق) - سابع ) تأمل (قوله المام من عدم الفائدة) أي مرفى كلام جامع الفصولين حيث قال قبل هذا اذ لوأ قرام يجزعلي موكاه لانه على الغير كما قدمناه (قوله ولم بذكر حكم ما ذا نكل الطاب عن اليمين الخ) فال الرملي ولم يذكرهذا الشارح في هذه المسئلة ما ذا أنكر رب المال الوكالة والذي يظهر ان الامر برجع فيها الى (١٨٦) مسئلة دعوى الوكالة عن الغائب في أخذ الغربم المال من الوكيل ان كان قامًا

وموكلك أقربه فلولم يكن له بينة فله أن يحلف الموكل لاوكيله فوكله لوغائبا فللقاضي أن يحكم به لموكله فلوحضرالموكل وحلف انه لم يقرله بقي الحسكم على حاله ولونسكل بطل الحسكم اه ولم يذكر حكم مااذا نكل الطالب عن العين وحكم مااذ ابرهن المديون على الايفاء وفي جامع الفصولين وان نكل عن اليمين لزمه المال دون الوكيل فأن كان المال عند الوكيل فلاسبيل له عليه أعاهد ندامال الطالب الاول ولوقامت البينة على القضاء فان شاء أخذ به الموكل وان شاء أخذ المال من الوكيل ان كان قامًا فان قال الوكيل قددفعته الى الموكل أوهلك منى فالقول قولهم يثينه وانقال أمرنى فدفعته الى وكيله أوغريم له أووهبه لى أوقضى من حق كان لى عليه لم يصدق وضمن المال اه (قوله وان وكله بعيب في أمة وادعى البائع رضاللشترى لم يردعليه حتى يحلف المشترى) والفرق أن التدارك مكن هنالك باسترداد ماقبضه الوكيل اذاظهر الخطاعند نكوله وفى الثانية غير مكن لان الفضاء بالفسخ ماض على الصحة وانظهر الخطاعندأبي حنيفة كماهومذهبه ولايستعلف المشترى عنده بعددلك لأنه لايفيد فاماعندهما فالواجب أن يتحد الجواب على هذا في الفصلين ولا يؤخر لان التدارك عمكن عنسدهما ابطلان القضاء وقيل الاصح عندأ بى يوسف أن يؤخر فى الفصلين لا له يعتبر الفظر حنى يستحلف المشترى لو كان حاضرامن غيردعوى البائع فاوردها الوكيل على البائع بالعيب في مسئلة الكتاب فضر الموكل وصدق على الرضا كانتله لاللبائع عندالكل على الاصح لان القضاء لم يكن عن دليل موجب للنقض واعما كان لجهل بالدايل المسقط للرد وهوالرضا مظهر الدليل بخلافه فلاينفذ باطنا كذافي النهاية (قوله ومن دفع الى رجالعشرة ينفقها على أهله فانفق عليهم عشرة من عنده فالعشرة بالعشرة) لأن الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء وحكمه كذلك وقيل هذا استحسان والقياس لاويصير متبرعا وقيل القياس والاستحسان فى قضاء الدين لانه ليس بشراء فاما الانفاق فيضمن الشراء فلايد خــ لامنــه وظاهر كلامه انهأ نفق دراهمه مع بقاء دراهم الموكل ولذاقال في النهاية هـ فدا اذا كانت عشرة الدافع قائمة وقت الانفاق وكان يضيف العقداليها أو يطلق أمااذا كانت مستهلكة أوأضاف العقد الى عشرة نفسه يصير مشتريا لنفسه متبرعا بالانفاق لان الدراهم تتعين في الوكالة اه والاهل ايس بقيد احترازى لانه لافرق بين الوكيل بالانفاق فى البيت والوكيل بالانفاق فى البناء كمافى الخلاصة والوكيل بالانفاق ليس احتراز ياأيضا لان الوكيل بقضاء الدين كذلك وفى الخلاصة الوكيل ببيع الدينار اذا أمسك الدينار وباع ديناره لايصح والوكيل بالشراءاذا اشترى ماأمربه ثمأ نفق الدواهم بعدماسلم الى الآمر ثم نقد البائع غيرهاجاز ولواشترى بدنانيرغيرها ثم نقددتا نيرالموكل فالشراءللوكيل وضمن للموكل دنا نيره للنعدى اه ولوقال المصنف والوكيل بالانفاق أوالقضاء أوالشراء أوالتصدق اذا أمسك المدفوع اليه ونقدمن ماله حال قيامه لايكونمتبرعا اذالم يضف الى غيره لكان أولى وأمامسئلة التصدق فغى القنية أعطاه دراهم ليتصدق بهاعن زكانه فتصدق المأمور بدراهم نفسه يجزئه اذا تصدق بهاعلى نية الرجوع كالقيم والوصى وقيدنا بقيام المدفوع لمافي البزازية أنفق الوكيل بالشراء الدراهم على نفسه ثم اشترى ماأمرمن عنده بدراهم فالمشترى للوكيل لالارم في المختار اله ثم قال وفي العيون أمره بصدقة ألف وأعطاه فانفقه وتصدق بالفمن عنده ولا بجوز ويضمن وانباقية عنده وتصدق بألف من عنده جاز استحسانا وفىالمنتقى أمرهأن يقبض من مديونه ألفا ويتصدق فتصدق بألف ليرجع على المديون

ويضمنه ان استهاكه واذآ هلك لارجوع له عليه الااذا ضمنه أخذا من قوطم ان دعواه الايفاء اقرار بالدين وبالوكالة فتأمل وراجع المنقول فانى لم أرمن صرح بذلك والله تعالى أعلم هذا ويقرب من هذا الجواب ماذكره الاصحاب فى تعليل المسئلة بقوطم وهذا لانه لولم يكن محققا عنده فى طلب الدين مااشتغل بذلك فصار

وان وكله بعيب فى أمسة وادعى البائع رضا المشترى لم تردعليه حستى يحلف المشترى ومن دفع الى رجل عشرة ينفقها على أهدله فانفق عليهم عشرة من عنده فالعشرة بالعشرة

كااذاطلب منه الدائن فقال أوفيتك فانه يكون اقرارا ولم يثبت الايفاء بمجرد دعواه فيؤم بالدفع اليه كالو أقدر بالوكالة صريحا تأمل (قوله والفرق ان بين هذه المسئلة حيث لا ترد المسئلة حيث لا ترد فبلها حيث يدفع الغريم المال الى الوكيل (قوله فلو ردها الوكيل (قوله فلو ردها الوكيل على البائع بالعيب الح) قال بعض بالعيب الح) قال بعض

الفضلاء مناف لما تقدم من ان القاضى لا يقضى بالرداللهم الاأن يقال معناه لا ينبغى له ذلك فلوفعل جاز كان القضاء موقو فافان حضر المشترى وكذب البائع قضى القاضى على الصحة وان صدقه استردها تأمل (قوله فلا ينفذ باطنا) اعترض بانه اذا جاز إقض القضاء هنا عنداً في حنيفة أيضا باى سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين المسئلتين

برباب عزل الوكيل) و (قوله فبكان الوكل العزل متى شاء بشرط علم الوكيل) قال الرملى أطلقه فشمل مالو وكاه وشرط على نفسه عدم العزل أومدة حياته أو أبدا كاهوظاهر فقد صرح فى الاسعاف ان منصوب الواقف كالوكيل عنده فيماك عزله متى شاء وان شرط انه لايه زل والله تعالى أعلم (قوله لا ته وان لم يلحقه ضررالخ) قال الرملى جواب عن سؤال مقدر تقديره كان ينبغى عدم اشتراط علم الوكيل فيهما العدم رجوع الحقوق فيهم الله فأجاب عنه بقوله لا نه الح وسيأتى قريباوعلى (١٨٧) فيهما الدا وكل الزوج

جازاستحسانا اه وفي جامع الفصولين من السابع والعشرين نقد من ماله عمن شي شراه لولده ونوى الرجوع برجيع حيانة لا قضاء مالم يشهد ولوثو باأ وطعاما وأشهدانه برجيع فلهان برجيع لوله مال والافلا لوجو بهما عليه حيائذ ولوقنا أوسياً لا يلزمه رجيع وان لم يكن له مال لوأشهد والالاولوأ نفق عليه الوصى من ماله ومال اليتم غائب فهوم تطوع الاأن يشهد انه قرض عليه أوانه برجيع اه والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿بابعزل الوكيل﴾

قدعم انهامن العقود الغيراللازمة وطذالا يدخاها خيارشرط ولايصح الحمكم بامقصودا وانمايصح الحريم بهاضه من الدعوى على الغريم كما في جامع الفصولين فكان للوكل العزل متى شاء بشرط علم الوكيل واوكان وكيلابالنكاح والطلاق لانه وان لم يلحقه الضرر يصييمكذ باشرعا فيكون غرورا ويثبت عزله بالمشافهة به أو بكتابته له كتابا بعزله أوبار ساله رسولاعه لاأوغيرعه لحرا أوعبه اصغيرا أوكبيرا اذاقالله الموكل أرسلني اليك لابلغك عزله عن الوكالة فلوأشهد على العزل حال غيبة الوكيل لمينعزل ولوأ خبيره فضولي فقدتف مأنه لايدعن ندمن أحد شطري الشهادة اماا لعدد أوالعدالة ولهاأخوات فيمسائل شتيمن كتاب القضاء وهي غيرلازمة من الجانبين فللوكيل عزل نفسه بشرط عد إالوكل كافى عزل الموكل والوكيل بقبض الدين لا بحضرة المديون له عزله وان بحضور ولامالم يعلم به المديون فاودفع المديون دينه الى هذا الوكيل قبل علمه بعز له يبرأ وعزل العدل بحضرة المرتهن لايصحمالم برض بهالمرتهن هذالو بالتماس الطالب أمالو بالتماس القاضى حال غيبة الطالب يصح بحضرة القاضي وبحضرة الطالب أيضا وقول الوكيل بعمد القبول بمحضر الموكل ألغيت توكيلي أوأنابريء من الوكالة لا يخرجه عنها وجود الموكل بقوله لمأوكاك لا يكون عزلا كما في الشرح الاأن يقول والله لاأوكاك بشي فقدعرفت تهاونك فيعزل كافى الخلاصة والبزازية ثم يطرأ على الوكلة اللزوم فى مسائل ولذاقال في المجمع و يملك الموكل عزله مالم يتعلق بهاحق الغسير اه فنها الوكالة بيسع الرهن سواء كانت مشروطة فىالرهن أوبعده على الاصح فتلزم كالرهن ومنهاالو كلة بالخصومة بالتماس الطالب عند غيبة المطلوب لأنه الماخلي سبيله اعتمادا على أنه بتمكن من اثبات حقم متى شاء فلوجاز عزله لتضرر به الطالب عند اختفاء المطاوب بخد لاف مااذا كان المطاوب حاضرا أوكانت الوكالة من غير التماس الطالب أوكانت من جهتم لتمكنه من الخصومة مع المطلوب في الوجمه الاول ولعمد م تعلق حقه بالوكلة فى الوجه الثانى اذه ولم يطلب وفى الوجه انشاك العزل الى الطالب وهوصاحب الحق فله أن يعزله ويباشرالخصومة بنفسه ولهأن يتركها بالكاية وعلى هناقال بعضهماذا وكل الزوج وكيلا بطلاق زوجته مالماسها ممغاب لاعلك عزله وايس بشئ بلله عزله في الصحيح لان المرأة لا حق لها في الطلاق وعلى هـ ندا قالوالوقال الموكل للوكيل كلماعزلتك فانت وكيلى لايماك عزله وسيأتى في آخرالكتاب

وعليه الفتوى بعدان حكى اختلاف الرواية في الذا جد الوصاية هل يكون رجوعا أملا اله وفي شرح القهستانى و يدخل فيه يعنى في العزل جود الوكاة فان جود ماعدا النكاح فسخ وفي رواية لم ينعزل بالجود (قوله وعلى هذا قالوالوقال الموكل الوكيل الحز) قال في البزازية واذا أراد الموكل عن الوكاة الدورية كيف يعزله قيل عزلتك كلك وانه لا يصح لان فيسه تعليق العزل بالشرط حيث قال ان صرت وكيلى فانت معزول ولان المعلقة بالعزل غير ثابتة فكيف يصح العزل عنه واختار شمس الأثمة أن يقول عزلتك عن الوكالات كاها أو عزلتك عن دلك كاه وانه أيضا مشكل لان الاخواج قبل الدخول في ذلك الشي لا يتصور والعزل الحراج والمعلقة غير نازلة فلا يتصور الاخواج

وكيلا في طلاق زوجته وكيلا في طلاق زوجته المتماسها نم غاب يعنى الوكيل لا يملك عزله وليس بشئ بل له عزله في الصحيح الطلاق ومشله في الخوات في الطلاق ومشله في اخوات في مسائل شفي) وهي اخبار والمسلم الذي لم والبكر والمسلم الذي لم يهاجرالينا (قوله وجخود يهاجرالينا (قوله وجخود الموكل الح) قال في المذي المواركيل الموكل الحروب الموكل الموكل الحروب الموكل الحروب الموكل الحروب الموكل الموكل الحروب الموكل الموكل الحروب الموكل الحروب الموكل الم

الشارح الزياسي لكن ذ كرالشارح المند كور في كتاب الوصاياان جود التوكيل يكون عزلاوذ كر في مسائل شتى بعد كتاب القضاء ان جيم العقود انفسخ بالجوداذ اوافقه ماذاوافقه الوكيل على ترك فينبغي حلمافي الوصايا على ماذاوافقه الوكيل على ترك قال أبوالسمود ورأيت قال أبوالسمود ورأيت الولوا لجيسة تصحيح ان يخط السميد الحوى عن الولوا لجيسة تصحيح ان الحود يكون رجوعا قال

قال الفقية أبوجعفر والامام ظهير الدين يعول رجعت عن المعلقة وعزات عن المنفذة ولا يقدم العزل عن المنفذة على الرجوع عن المعلقة لأنه اذا قدم العزل عن المنفذة تنجز وكالة أخرى من المعلقة فلا ينعزل بعد عنها بالرجوع عن المعلقة (قولة وهدذا ان شاء الله تعالى هو المعتمد) قال بعض الفضلاء أى فى غير التوكيل بسؤل الخصم اه وعبارة البزازية هنا وكله غير جائز الرجوع ثم أراد الرجوع قال بعض المشايخ ليس له أن يعزله فى الطلاق (١٨٨) والعتاق كالوقال لرجل جعلت أمر امر أتى اليك يطلقها منى شاء أوقال جعلت المسابخ ليس له أن يعزله فى الطلاق

فى مسائل شتى أنه يقول له رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنحزة وهو الصحيح كافي الشرحو به يفتي كافى الخلاصة وفى العمدة لوقال الموكل كلما أخرجتك عن الوكالة فانت وكيلي فله أن يخرجمه منها بمحضرمنه ماخمالا الطلاق والعتاق لانهما بمايتعلقان بالشرط والاخطار بمنزله الميين ولارجوع عن اليمين أه وفي الخلاصة المختار اله يملك عزله بمحضر منه الافي الطلاق والعتاق والتوكيل بسؤال الخصم اه وفى منية المفتى قال مشايخنا علك عزله فى الفصول كلها اه وهذا ان شاءالله تعالى هو المعتمد وفي الفتاوي الصغرى قال أستاذنا اذا أرادأن يقول ذلك ينبغي أن يقدم قوله رجعت عن الوكالة المعلقة ثم يقول وعزلتك عن الوكالة المنفذة كذاذ كره الفقيه أبوجعفر طريق المزل لانهاذاقدم العزل عن المنفذة قارنه تنجز وكالة أخرى من الوكالات المعلقة فلاينعزل بعددلك عنهابقوله ورجعت عن الوكالة المعلقة لا نه حين قال ذلك كانت بلك وكالة منجزة والماصار واللى ماذكر من تخصيص افظ الرجوع بالمعلقة من الوكالات احترازاعن خلاف أبي يوسف فان الاخواجءن الو كالة المعلقة بلفظ العزل لا يصح اه ماعلم أنه لوقال كلاوكاتك فانت معزول لم يصح والفرق ان التوكيل يصح تعليقه بالشروط والعزل لا كاصرح به فى الصغرى والصيرفية فاذاوكاه لم ينعزل (قوله وتبطل الوكالة بالعزل اذاعلم به الوكيل) ولوقال كمافي المجمع الحان أولى كماقدمناه وأطاق في الوكالة فشمل المنحزة والمعلقة فعيلك عزله عن المعلقة قبل وجو دالشرط وعليه الفتوى وفي الصغرى و مهيفتي وفي الفنية لوقال الوكيل عزلني موكلي وهوغائب وكنذبه المدعى لايقبل قوله وفي شهادات العتابية وبينة العزل أولى من بينة البيع من الوكيل وكبذا الطلاق والعتاق واذاشهدوا ببيع الوكيل يجب أن يسأطم القاضى عن بيعه قبل العزل أو بعده فان ماتوا أوغابو اقضى بشهادتهم اه ولوقال المؤلف الااذالم يعلم بهافلايشترط علمه به احكان أولى لمافى البزازية اذاوكاه ولم يعلم بهافله عزله وانلم يعلم به وقيد بالوكيل لانعزل الرسول يصح بلاعامه وقدمناأ نه يستشى من صحة عزله الوكيل ببيع الرهن و بالخصومة بالتماس الطالب عندغيبة الموكل وفهااذافال كلماعزلتك فانت وكيلي على قول ضعيف ويستشنى مااذاوكل وكيل البيع موكاه بالثمن من المشترى بأمر القاضى فاله لا يملك اخواجه عنها وان لا يأمر الحاكم له عزله كذا فى البزازية ومافى المحيط وكله بديم عين له عزله الاأن يتعلق به حق الوكيل بان يأمره بالبيع واستيفاء الثمن بازاءدينه اه فالمستشى خمسة ثماعلم أن الوكالة انمايتوقف بطلانها على العزل اذالم ينته الام فان بلغ نهايته انعزل بلاعزل كالووكاه بقبض الدين فقبضه أو بالنكاح فزوجه فاله ينعزل كافي البزازية (قوله وموتأ حدهم اوجنونه مطبقاو لحوقه مرتدا) أى تبطل بهذه الاشياء لان التوكيل تصرف غير لازم فيكون لدوامه حكم ابتدائه فلإبدمن قيام الأمر وقدبطل بهذه العوارض وفى القنية بلغ المستبضع موت المبضع وهو فى الطريق وقداشة برى رقيقا بمال البضاعة ليس لهأن ينفق على الرَّقيق من بَقية مال البضاعة الابأمر القاضى اه وفى التجنيس من بأب المفقود رجل غاب وجعل. داراله في يدرجل ليعمرها فدفع اليه مالاليحفظه مم فقد الدافع فله أن يحفظ وليس له أن يعمر الدار

عتق عبدى فى بدك يعتقه متىشاءأ وقال أعتق عبدى اذاشئت أوطلق امرأتي ان شئت لاعلاف الرجـوع لأن وان في البيسع والشراء والاجارة يصح العزل وقال بعضمشايخنا العرزلف كل الفصول ليس فيه رواية مسطورة (قوله ولو قال كما في الجمع أحكان أولى كما قدمناه) أى في القولة السابقة حيث قال وتبطل لوكالة بالعرزلان وجنونه مطبقا ولحوقه

ولذا قال في المجمع و علك الموكل عزله مالم يتعلق بها حق الغير اه (قوله ولو قال المؤلف الااذالم يعلم بها الح) فيه نظر فانه قبل علم على لا يتفذ ولا يكون وكيلا حتى لو باع المازة الوكالة بخلاف الوصى وحينت فعزله قبل عالمه المحل عزلا حقيقة تأمل وقوله وان لا يأمرا الحاكم الح وهو مقادا قوله ولا نافية

وهومقابل قوله بأمر القاضى (قوله بان يأمره بالبيع واستيفاء الثمن بازاء دينه) هذا اذالم يكن الدين الولى مؤجلا أمااذا كان مؤجلا في القهستاني عن الجواهر ولو وكل الدائن بدين مؤجل ببيع داره بسؤاله عند الاجل كان له عزله قبله (قول المصنف وموت أحدهما الحز) قال في المعقو بية ذكرموت الوكيل وقع في الهداية والسكافي أيضالكن كون الموت مبطلالتصرف الوكيل ظاهر فلافائدة له الادفع توهم جريان الارث وان كان في غاية البعد على هكذا بياض بالاصل

و المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة الموكل الحل المعالمة المعال

لازماومتعديا لايحتاج الى دعوى حذف الصلة تخفيفا فان ماحذفت منه الصلة يكون متعديا وماذ كرت فيمه يكون لازما فتعمين مافلنا تأمل (قوله وفي ايضاح الاصلاح والمراد بلحوقه نبوته بحكم الحاكم) قال في الحواشي اليعقوبية قوله ولحاقه مدارالحرب مرتداهداعندأ بيحنيفة رحهاللة وعندهما يبطل لوحكم بالحاقه وقدمر في السركذافي الهداية وههنا كارم وهو ان المعاوم عما ذ كرفي كتاب الديران المرتد اذالحق بدارالحرب تكون تصرفاته موقوفة عندأى حنيفة رجمهالله فانعادمساما صاركان لم يزل مساما وتصح تصرفاته وان مات أوحكم بلحاقه

الاباذن الحاكم لانه لعله قدمات ولايكون الرجل وصياللفقود حتى يحكم بموته اه وبهذا علمأن الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق التصرف لا الحفظ وظاهر اطلاق المؤلف رحمه الله تعالى ان كل ودلة نبطل بموت الموكل وجنونه وليس كذلك فني البزازية قولهم ينعزل بجنون الموكل وموته مقيد بالموضع الذى علك الموكل عزل وكيله فامافى الرهن فاذاوكل الراهن العدل أوالمرتهن يبيع الرهن عندحاول الاجهل أوالوكيل بالامر باليمد لاينعزل وانمات الموكل أوجن والوكيل بالخصومة بالتماس الخصم ينعزل بجنون الموكل وموته والوكيل بالطلاق ينعزل بموت الموكل استحساما لاقياسا اه وعلى هذأ يفرق فىالوكالةاللازمة بينوكالة ووكالة فالوكالة ببيعالرهن لاتبطل بالعزل حقيقيا أوحكميا ولابالخروج عن الاهلية بالجنون والردة وفياعداهامن اللازمة لاتبطل بالحقيدقي وتبطل بالحكمي وبالخروج عن الاهلية وقيد بالمطبق لان قليله بمنزلة الاغماء وحده شهر عندأبي يوسف اعتبارا بما يسقط بهالصوم وعنهأ كثرمن يوم وليلة اسقوط الصاوات الخس فصاركا لميت وقدره مجمد بحول كامل لسقوط جيع العباداتبه فقدر بداحتياطا وهوالصحيح كاذ كره الشارح والمطبق بكسرالباء أى الدائم والحي المطبقة هي التي لاتفارق ليلاونهارا كذا في النهاية والبناية وزاد في البناية وقيل مستوعبامن قولهم أطبق الغيماذا استوعب وفى المصباح أطبقت عليمه الجي فهي مطبقة الكسر على الباب وأطبق عليه الجنون فهومطبق أيضا والعامة تفتح الباء على معنى أطبق اللة تعالى عليمه الجيوالجنون أدامهما كإيقال أحدالله وأجنه أى أصابه بهما وعلى هذا فالأصل مطبق عليه فذفت أيضا تخفيفا وبكون الفعل ممااستعمل لازما ومتعديا اه وقيد بلحاق المرتد لأن تصرفات المرتد موقوفة عنسده فكذاوكالته فانأسلم نفذ وان قتل أولحق بدارا لحرب بطلت الوكالة فاماعندهما تصرفاته نافذة فلانبطل وكالته الاأن بموتأو يقتل على ردته أو يحكم بلحاقه وفى ايضاح الاصلاح والمراد بلحوقه ثبوته بحكم الحاكم اه ولانبطل وكالة المرأة بارتدادها مالم تلحق بدار الحرب ويحكم الحاكم بلحاقها وكذايجوز توكيلها بعدار تدادهاأيضا لأنهاتبتي بعمالردةمااكة للتصرف بنفسهاوردتها لانؤثر فى عقودها الااذاوكاته بالتزويج ثمارتدت فان ذلك يبطل لأنها لأعملكه بنفسهاف كذاوكيلها

استقركفره فتبطل تصرفاته وعندهم اقصرفاته نافذة الاأن يوت أو يحكم باحاقه والوكاة من جلة التصرفات فلاوجه للحكم ههنا بعجر د اللحاق عنداً بي حنيفة رجه الله كالا يحنى اللهم الاأن يراد من بطلان الوكالة عدم نفوذها لكنه بعيد لا يحنى فليتأمل وقال فى الهداية و تبطل الوكالة بموت الموكل أوجنو نه جنون امطبقا أو لحاقه بدار الحرب من تدا شم قال بعده وان كان الموكل امرأة فارتدت فالوكيل على وكالته حتى تموت أو تلحق بدار الحرب لان ردته الاتوثر فى عقودها على ما عرف و يعلم من هذا ان الرجل الموكل اذاار تد بمطل وكالته بمجرد الارتداد بدون اللحوق فيذبني أن يقول فى قوله السابق وأرتد بدل قوله وله ولحاقه بدار الحرب كالا يخدى اه وفى الكفاية ذكر شيخ الاسلام فى المسلم ف

واذا بطلت اللحاق من أحدهم الاتعود بعوده مسلماعلى المدهب الظاهر موكلا كان أو وكيلا ومقتضاه انهلوأفاق بعدجنو نهمطبقالا نعود وكالته ثماعل أن الوكالة نبطل بموت الموكل الافي سيع الوفاء قال في جامع الفصواين باعه جائزا بوكالة ثم مات موكاه لاينعزل بموته الوكيل اه والبيع الجائزهو بيع الوفاء اصطلاحا (قوله وافتراق الشريكين) أى تبطل بافتراقهماوان لم يعلم الوكيل لانه عزل حكمي والعزل الحكمي لايشترط فيده العلم أطلقه فشدمل مااذا افترقا ببطلان الشركة لهلاك المالين أوأحدهم اقبل الشراء فتبطل الوكلة الضمنية ومااذا وكل الشريكان أوأحدهما وكيلاللتصرف في المال فلوافترقا انعزل هذا الوكيل فى حن غـير الموكل منهما اذالم بصرحا بالاذن في التوكيل وذكر الحاكم في السكافي اذا وكل أحـد المتفاوضين وكميلا ثم تفرقا واقتسماالمال وأشهدا أنه لاشركة بينهما ثم أمضى الوكيدل ماوكل به وهو يعلم أولايعلم جازذلك عليهما جيعاوك ذالوكان وكالره جيعالان وكالةأحد هماجائزة على الآخر وايس تفرقهما نقضاللوكالة لان أثرالنقض لايظهر في توابع عقود باشرها أحدهما قبل ذلك واذاوكل أحدشريكي العنان وكيلاببيع شئمن شركته ملجاز ذلك عليمه وعلى صاحبه استحسابا واذاوكاه يبيع أوشرا أو اجارة أوتفاضى دين ثمأخر جهالشر يك الآخرمن الوكالة فانه يخرج عنها الافى تفاضى الدين فان كان الموكل هوالذي أدانه فاخراج هذا اياه باطل وانكان الموكل لم يدنه لم يجز توكيله هذافي تقاضيه الشريك اه (قوله وعزموكاه لومكاتباو حجره لومأذونا) لماذ كرنا أن قيام الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطل بالحجر والجزعلم أولم يعلم أطلقه وهومقيد بمااذا كان وكيلافي العقودوالخصومات وأما لوكيل في فضاء الدين واقتضائه فلاينعزل بهما لانهمما يوجبان الحجر عن انشاء التصرف لاعن قضاء الدين وافتضائه فكذا لايوجب عزل وكيله وكذا الوكيل بقبض الوديعة لم ينعزل بعجزه وحجره كمافى كافي الحاكم ولا تعودالوكالة بكتابة موكاه واذنه وقدحصرا لمؤلف عزل وكيلهما بهمما و بعزل الموكل أخلامن عموم بطلائها بعزل الموكل فأفاد أن المولى لوعزل وكيل العبدا الأذون له لمينعزل لانه كالحجر الخاص ولوأعتق العبدبعدماوكاه سيدهأ وطلقها ثلاثابع دماوكاها لم ينعز لاوان باع العبد فان رضي المشترى أن يكون العبدعلى وكالته فهووكيل وانلم يرض بذلك لم يجهبرعلى الوكالة كذافى كافى الحاكم وهو يقتضى أن توكيل عبد الغيرموقوف على رضاالسيد وقدسبق اطلاق جوازه لانه لاعهدة عليه في ذلك الاأن يقال الهمن باب استخدام عبد الغير وقد سئلت عن ناظر وكل وكيلافي أمر الوقف ثم عزله القاضي هل ينعزل وكيله بعزله فأجبت بأنه ينعزل أخذامن قولهم هنايشترط لدوامهاما يشترط لابتدائها واللة أعلم (قوله وتصرفه بنفسه) أى ببطل بتصرف الموكل فماوكل فيه لانقضاء الحاجة أطلقه وهومقيد بتصرف ينجز الوكيدل عن التصرف معه كالووكله باعتاق عبده أو بكتابته فأعتقه أوكاتبه الموكل بنفسه أو بتزويج امرأةأو بشراءشئ ففعل بنفسمأو بطلاق فطلقها الزوج ثلاثاأ وواحدة فانقضت عدتها أوبالخام فخالعها بنفسه وأمامالا يعجزعنه فلاتبطل به كمالوطلقها واحمدة والعدة باقية فللوكيل أن يطلقهاأ خرى ولوارتدالزوج وقع طلاق الوكيل عليهاما دامت فى العدة ولحوقه عنزلة موته ولو وكاه بطلاقها فالمهاالزوج وقعطلاق الوكيل فى عدنها ولو وكل بالبيع فباعه الموكل ثمر دعليه بما هو فسخ فالوكيل على وكالته وان ردبالايكون فسخالا تعودالوكالة كالووكاه في هبةشئ نم وهبما لموكل نم رجع في هبته لم يكن للوكيل الهبة ولووكاه بالبيع ثمرهنه الموكل أوآجره فسلمه فهوعلى وكالته في ظاهر الروابة ولو وكله أن يؤجر داره ثم أجرها الموكل بنفسه ثم انفسخت الاجارة يعوده لي وكالته كندافي القنية وفي البزاز بةولو وكله ببيع داره ثم بى فيها فهورجوع عنها عند الامام ومجدلان التحصيص والوصية بمنزلة الوكالة وكذالو وكاه بديم أرضه

(قُولُه وادَّا بطلت باللحاق من بدارا لحرب مستداوالقضاء به تعمودالوكالة عند مجد وحمماللة ولاتعود عنمد أبي بوسف ولو عاد الموكل مسلمابعداللحوق والقضاء بهلاتعود الوكالة عندهمني ظاهرالرواية وعن محمد انه تعودكما قال في الوكيــل والفرق له على الظاهر ان مبنى الوكالة فى حقالموكل علىالملك وقدزال بردته والقضاء بلحاقه وفي حق الوكيـــل على معنىقائم به وهوالاهلية ولمتزل بالقضاء بلحاقه كذاذ كرفى الهداية

> وبافتراق الشريكين وعجز موكله لومكاتبا وحجرهلو مأذوناوتصرفه بنفسه

وشروحهاوعندأبي حنيفة رحمه الله ينبغي أن نعود الوكالة الباطلة بمجرد اللحوق بدون القضاء كما هوقوله اذاعاد الموكل مساما بعد مكالا يخفي فايتأمل اه (قوله الافى بيع الوفاء) قال العلامة المقدسي وهوظاهر لتعلق حـق البائع اه والاولى أن يقول لتملق خق المشــترى قاله بعض الفضلاء أي لانهرهن في المعنى على ماعايد العمل اليوم فالمشترى مرتهن (قوله عزل وكيلهمامهما) أى الحجروا المجز (قوله الا

أن يقال الخ) اذا كان من باب الاستخدام لعبد الغير يتوقف على رضاسيد ولا نه لا يملك منافعه تأمل (قوله لا ناله الم (قوله لان التجصيص) هكذا في أغلب النسخ وفي نسخة لا التجصيص بلا النافية وقوله والوصية مبتدأ خبر دما بعده ثم غرس فيها بخلاف مااذاوكله بييع أرض وزرع فيبيع الوكيل الارض دون الزرع لان البناء والغرس يقصد بهما القرار لا الزرع أمره بشراء داروهي أرض بيضاء فبني فيها ليس له أن يشتريها بعده ولوكانت مبنية فزاد فيها حائطا أوجه صهاله البيع وكله بييع وصيفة وهي شابة فصارت عوزا فالوكاة على حالما بخيلان مااذا أمره بشراء سويق فلته أوسمسم فعصره فصار هنا حيث تبطل الوكالة وفى البيع لا اه وفى وصايا الخانية ولوقال أوصيت بهذه الكفرى الذى فى نخلتى فصار بسراقب لموت الموصى بطلت الوصية ولوقال أوصيت بهذه الذى فى نخلتى فصار تبيا قبل موت الموصى فى القياس تبطل الوصية ولا استحسانا ولوقال أوصيت بوعي هذا الفلان وهو بقل فصار خيبا قبل موت الموصى بطلت الوصية قياسا واستحسانا ولوقال أوصيت بزرعي هذا الفلان وهو بقل فصار خنطة أوشعيرا قبل موت الموصى بطلت الوصية وفي البيط بشرط الخيار اذا تغير في هذا كله بطلت الوكلة وفي البيع بشرط الخيار اذا تغير في أيام الخيار لا يبطل البيع ولا الخيار اه وفي البدائع اذا باع الموكل ماوكل ببيعه ولم يعمل الوكيل فباعه وقبض المين فهاك في بده ومات العبد قبل التسليم ورجع المسترى على الوكيل وجع الوكيل على الموكل وكذا الودبره أواعتقه أواستحق أوكان ح الاصل لانه صارمغرور امن جهة ولومات الموكل المديون وكذا لودبره أواعتقه أواستحق أوكان ح الاصل لانه صارمغرور امن جهة ولومات الموكل المديون ولم يما الوكيل لميض وديا مولك في يده بعدماوه به الموكل المديون ولم يما الوكيل لم يضم و الته أعلى الموكيل لم يونه و الته أعلى المديون ولم يما الوكيل لم يضمن وتمامه فيه اه والله أعلى

﴿ كتاب الدعوى ﴾

مناسبتهاظاهرة لانالوكيل بالخصومة وغيرها يحتاج اليها والكلامفيها فىمواضع الاول فىمعناها لغة فغى المصباح ادعيته طلبته لنفسى والاسم الدعوى ودعوى فلان كذا أى قوله والدعوة المرفو بعض العرب يؤتثها بالالف فيقول الدعوى وقد يتضمن الادعاء معنى الاخبار فتدخل الياء جوازا فيقال فلان يدعى بكرم فعاله أي يخبر بذلك عن نفسه وجع الدعوى الدعاوى بكسر الواو وفتحها وبعضهم قال الفتح أولى وبعضهم الكسر أولى ومنهم من سوى بينهما ومثله الفتوى والفتاوى وتمامه فيهوفى القاموس ادعى بكذا زعمله حقاأ وباطلا والاسم الدعوة والدعاوة ويكسران والدعوة الحلف والدعاء الى الطعام ويضم كالمدعاة وبالكسر الادعاء في النسب اهوفي الكافي يقال ادعى زيدعلى عمرو مالافز يدالمدعى وعروالمدى عليه والمال المدعى والمدعى به خطاوالمه درالادعاء افتعال من دعاوالدع وى على فعلى اسم منه وألفها للتأنيث فلاتنون يقال دعوى باطلة وصحيحة وجعها دعاوى بفتح الواولا غير كفتوى وفتاوي والدعوى فى الحرب أن يقول الناس يالفلان وأماقوله تعالى دعواهم فيهاسبحانك اللهم فعناها الدعاء وحقيقتها فىجيع المواضع أنتدعو الى نفسك أولنفسك والدعوة بالفتح المدعاة وهي المأدبة و بالكسرفي النسب والمدعى من يقصد ايجاب الحق على ٧ نفسه ولا حجة له الثاني في معناها شرعا وهوماأ فاده المؤلف بقوله (هي إضافة الشي الي نفسه حالة المنازعة) فحرج الاضافة حالة المسالمة فأنها دعوى لغة لاشرعاونظيره مافى البزازية عين في يدرجل يقول هوايس لى وليس هناك منازع لايصح نفيه فلوادعاه بعدذلك لنفسه صحوان كان عقمنازع فهواقرار بالملك للنازع فلوادعاه بعده النفسة لايصح وعلى روامة الاصل لا يكون اقرارا بالملكله اه والتعريف المذكور في الكتاب خاص بدعوى الاعيان والديون فرج عنه دعوى ايفاء الدين والابراء منه الثالث في ركنها فني البدائع قوله لى عليه كذا أوقضيته أوأبرأ ته رنحوه وفى غاية البيان ركنها معناها اللغوى اضافة الشي مطلقا وفيه نظروف خزانة المفتين ولوكان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويدعى منها فتسمع دعواه اه الرابع في شروطها المصححة لحافنها عقل المدعى والمدعى عليه ومنها معاومية المدعى

﴿ كتاب الدعوى ﴿ هى اضافة الثن الى نفســه حالة المنازعة

المحوى المحوى المحوى المحوى المحادة المحدده المفادين والابراءمنه الملامة المقدسي بان المحادة المحادة المحادة المحادة المحادة المحددة المحادة المحددة المحادة المحددة المحددة

(قوله ولمأرحكم المستعيل عادة الخ) قال العلامة ابن الغرس في الفواكه البدرية ومن شروط صحة الدعوى أن يكون المدعى مه ما يحمّل الثبوت بأن لأيكون مستحيلا عقلا أوعادة فانالدعوي والحال ماذكر ظاهرة الكذب في المستعيل العادى يقينية الكذب المستحيل العقلي مثال الدعوى بالمستحيل العادي دعوى من هـو معروف بالفقروالحاجةوهوأن يأخذ الزكاةمن الاغنياءعلى آخر انهأقرضهمائةألف دينار ذهبانقدادفعةواحدة وانه تصرف فيها بنفسه ويطالبه برديد لهافشل هذه الدعوى لاياتنفت اليها القاضي ولا يسأل المدعى عليه عن جوابها اه لكنهلميستند في منع دعوى المستحيل العادى الى نقل عن المشايخ كذا فىالمنج (قوله وزاد الشارح وجوب الحضورعلي الخصم الخ ) عبارة الزيلعي وحكمها وجوب الجواب عـلى الخصم اذا صحت وبترتب على صحتها وجوب احضار الخصم والمطالبة بالجواب بلاأونعم واقامة البينة أواليمين اذا أنكر اه فليس فى كالرم الزيلمي مايفيد انهجعل وجوبالحضور حكاوغاية مااستفيدمن كالامهان القاضي لا يحضره

كاسيأتى بيانه ومنها كونالمدعى بمايحتمل الثبوت فدعوىمايستحيل وجوده باطلة كقوله لمن لايولدمثله لمثله همذا ابني أوقال ذلك لمعروف النسب ولمأرحكم المستحيل عادة كدعوى فقير أموالإ عظيمة على غنى انه غصبهامنه والظاهر عدم سماعها مم كتبت بعد ذلك في آخر باب التحالف ما يفيده فليراجع ومنها كونها بلسان المدعى فلاتصح بلسان وكيله الابرضا خصمه عند الامام اذالم يكن بهعذر ومنهامج آس القضاء فلاتسمع هي والشهادة الابين يدى الحاكم ومنها حضرة الخصم فلايسمعان الاعلى خصم حاضر الااذا التمس المدعى ذلك بالكتاب الحكمي للقضاء ومنهاعه م التناقض في الدعوى الافي النسبوا لحرية وهوأن لايسبق منهما يناقص دعواه كالوأقر بالملك له ثم ادعى الشراءمنه قبله لابعده أومطلقا وهذه السبعةفي البدائع ومنها كون المدعى ملزماعلي الخصم فلاتصحدعوى التوكيل على موكاه الحاضر لامكان عزله كافي العناية الخامس في حكمهاوهو وجوب الجواب على المدعى عليه واقتصر عليه فى الكافى وزاد الشارح وجوب الحضور على الخصم وفيه نظر لان حضوره شرطها كاقدمناه فكيف يكون وجو به حكمهاالمتأخرعنها وحاصله كافى منية المفنى ان المدعى اذاطلب من القاضى احضار الخصم أحضره بمجر دالدعوى انكان في المصر أوكان قريبا بحيث لوأجاب يبيت في منزله وان كان أبعد منه قيل يأمر دباقامة البينة على موافقة دعوا دلاحضار خصمه والمستورفي هذا يكفي فاذاأ قام يامرانسانا ليحضر خصمه وقيل يحلفه القاضي فان نكل أقامه عن مجلسه وان حلف يام باحضاره اه وقدمنا فى أدب القاضى حكم ما اذاامتنع عن الحضور وأجرة الرسول لاحضاره وما اذا اختفى في بيته وحكم الهجوم عليه السادس في سببها قال في العناية اله تعلق البقاء المقدر بتعاطى المعاملات لان المدعى اماأن يكون راجعاالى النوع أوالى الشخص السابع في المقصود من شرعيتها قال في العناية وشرعيتها ايست لذاتها بلمن حيث أنقطاعها بالقضاء دفعا للفساد المظنون ببقائها اه ولم يذكر الشارحون هناحكم استيفاء ذى الحق حقه من الغير بلاقضاء وأحببت جعه هنامن مواضعه تكثيراً للفوائد وتيسيراعلى طالبيهافان كان الحق حدقذف فلايستوفيه بنفسه لان فيهحق الله تعالى اتفاقا والاصح أن الغالب فيه حقه تعالى فلايستوفيه الامن يقيم الحدود واكن بطلب المقذوف كابيناه في بابه وانكان قصاصا فقال فى جدايات البزاز ية قدل الرجل عداوله ولى له أن يقدص بالسيف قضى به أولا ويضرب علاوته ولورام قتله بغبرسيف منع وان فعل عزراكن لايضمن لاستيفائه حقه اه وانكان تعزيرا فغي حدود القنية ضرب غيره بغير حق وضر به المضروب أيضاانهما يعزران ويبدأ باقامة التعزير بالبادئ منهما لانه أظلم والوجوب عليه أسبق اه وأمااذا شتمه فله أن يقول له مثله والاولى تركه كاقدمناه في محله وقالو الازوج أن يؤدب زوجته وفي جامع الفصولين من التحليف ومن عليه التعزير لومكن صاحب الحق منه أقامه اه وانكان عينافغي اجارة القنية ولوغاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الآجر فله أن يتخذله مفتاحا آخر ولوأجره من غيره بغيراذن الحاكم جاز اه وقدصارت حادثة الفتوى مضت المدة وغاب المستأجر وترك متاعه فى الدارفافتيت بان له أن يفتح الدار و يسكن فيها وأماا لمتاع فيجعله فى ناحية الىحضور صاحبه ولايتوقف الفتح على اذن القاضي أخذا ممافي القنية وفي غصب منية المفتى أخذت أغصان شجرة انسان هواء دار آخر فقطع رب الدار الاغصان فانكانت الاغصان بحالة يمكن اصاحبها أن يشدها بحبل ويفرغ هواءداره ضمن القاطع وانلم يمكن لايضمن اذاقطع من موضع لورفع الى الحاكم أمر بالقطع من ذلك الموضع اه وان كان دينا فني مداينات القنية (ب الدين اذاظفر من جنس حقه من مال المديون على صفته فله أخذه بغير رضاه ولاياخذ خلاف جنسه كالدراهم والدنانير وعند الشافعي له أخذه بقدر قيمته وعن أبى بكر الرازى له أخذ الدنانير بالدراهم وكذا أخذ الدراهم بالدنانير استحسانا لاقياسا (قوله ولوأخذ من الغريم غيره) أى أخذ جنس الحق من الغريم غير رب الدين ودفعه لرب الدين (قوله قال ابن سلمة هو والغريم غاصب) عبارة القنية هو غاصب والغريم غاصب (قوله ولوغصب جنس الدين من المديون فغصبه منه المديون الخي كذا في النسخ والذي في القنية فغصبه منه الغير السابق في كلامه أى لوغصب في القنية فغصبه منه الغير السابق في كلامه أى لوغصب غير الدائن جنس الدين من المديون فغصبه منه الدائن الخوت المنافرة في خصبه المنافرية وقال لاأردها عليك حتى تقضى (١٩٣) الدين فتلفت العمامة في بده تهلك عمامة مديونه عن رأسه حين تقاضاه الدين وقال لاأردها عليك حتى تقضى (١٩٣) الدين فتلفت العمامة في بده تهلك

هلاك الرهان بالدين قال هادا انحاب حادا أمكنه استردادها فتركها عنده أمااذا عجز فتركها لحجزه ففيه نظر اه وأنت خبير بانماهنامشكل اذيقتضى معكونه غاصبا اذليس له أخام غير جنس حقه فتأمل ذلك وفي البزازية في الرهن تقاضى دينه فلم يقضه فرفع العمامة عن

المــدعى من اذاترك ترك والمدعىعليه بخلافه

[ ولوأخــذمن|لغرجمغيره ودفعه|لى|لدائن قال|بنسلمةهووالغرجمغاصب فانضمن|لآخــذلم يصر قصاصابدينه وانضمن الغرج صارقصاصا وقال نصير بن يحيي صارقصاصا بدينه والاخدنمعين له وبديفتي ولوغصب جنس الدين من المديون فغصبه منه المديون فالمحتار هناقول ابن سلمة إه وظاهر قول أصحابنا أنلهالاخل من جنسه مقرا كان أومنكراله بينة أولا ولمأرحكم مااذالم بتوصل اليه الابكسرالباب ونقب الجدارو ينبغى أن لهذاك حيث لايمكنه الاخذ بالحاكم واذا أخذ غيرالجنس بغير اذبه فتلف فى يده ضمنه ضمان الرهن كمافى غصب البزازية ولمأرحكم مااذاظفر بمـال مديون مديونه والجنس واحدفيهماو ينبغيأن يجوز الثامن فى دليلهاال تناب والسنة والاجتاع وهي شهيرة والتاسع في أنواعهاالعاشرفي وجودد فعهاوسيأتيان (قوله المدعى من اذاترك ترك والمدعى عليه بخلافه) أى المدعى من لا بجبر على الخصومة اذاتركها والمدعى عليسه من يجبر على الخصومة اذاتركها ومعرفة الفرق بينهما من أهمما يبتني عليه مسائل الدعوى وقد اختلفت عبارات المشايخ فيه فنهاما في الكتاب وهوحدعام صحيح وقيمال المدعى من لايستحق الابحجة كالخارج والمدعى عليه من يكون مستحقا بقوله من غيرحجة كذي اليد وقيــل المدعى من يلتمس غيرالظاهر والمدعى عليهمن يتمسك بالظاهر وقال محد في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح الكن الشان في معرفت والترجيح بالفقه عند الحذاق من أصحابنا لان الاعتبار للعانى دون الصور فأن المودع اذاقال رددت الوديعة فالقول قولهم اليمين وإن كان مدعيا لاردصورة لانهينكرالضمان كذافي الهداية وحاصله أن المرعي يدعي فراغ ذمتمه عن الضمان ولهذا تقبدل بينته اعتبارا للصورة ويجبر على الخصومة ويحلف اعتبارا للمني كذافي الكافي وفي المجتبي الصحيح مافي الكناب والمرادأ ن المدعى عليه يجبرعلي أصل الخصومة ولاينافيه قول مجد ان الحيار للدعى عليه في تعيين القاضي كمالا يخفي وفي الخانية ولوكان في البلدة قاضيان كلواحدمنهما في محلة على حدة فوقعت الخصومة بين رجاين أحدهما من محلة والآخومن علة أخرى والمدعى يريدأن يخاصمه الى قاضى محانه والآخريا في ذلك اختلف فيها أبو يوسف ومحمد والصحيح أن العبرة لمكان المدعى عليه وكذالو كان أحدهما من أهل العسكر والآخرمن أهل البلدة فأرادالعسكري أن يخاصمه لي قاضي العسكر فهوعلى هـ ندا اه وعلله في المحيط بان أبايوسف يقول ان المدعى مذي المخصومة فيعتبرقاضيه ومجمديقول ان المدعى عليه دافع لهما وفي البزازية قاضيان فى مصرطاب كل واحدمنهما أن يذهب الىقاض فالخيار للدعى عليه عند مجمد وعايه الفتوى اه وهو باطلاقه شامل لمالذا أراد المدعى قاضي محلة المدعى عليه وأراد المدعى عليه قاضي محلة المدعى ومااذا تعمد دالفهناة فىالمذاهب الاربعة وكثروا كمافى الفاهرة فأراد المدعى قاضيا شافعيامثان وأراد الآخر مالكيامثلا ولميكونامن محلتهما فان الخيار للدعى عليه وهدناهوالظاهر وبدأ فتيت مرارا كشبرة

( ٢٥ - ( البحر الرائق ) - سابع ) فتأمل والله تعالى أعم (قوله وعله في المحيط الخ )قال الرملي يعنى عندا بي يوسف رحه الله المدعى اذا ترك نرك فهو منشئ في تخيران شاءاً نشأ الخصومة عندقاضي محلته وان شاءاً نشاها عند محلة خصمه ومجدر حه الله المدعى عليه دافع له والله المعنى في المحلمة المنافزة والمحلمة المحتمد وتهمة وقعت له ربح المحتمد والاصل براءة ذمته فأخذ دالى من يأبادل يبة ثبتت عند دوتهمة وقعت له ربح يايوقعه في اثبات مالم يكن ثابتا في ذمته بالمطالبة ومن طلب السلامة أولى بالنظر عن نفسه وخصمه بريدان يوجب عليه الاخذ بالمطالبة ومن طلب السلامة أولى بالنظر عن طلب ضرفاناً من (قوله وهذا هو الظاهر وبدأ فتيت ممارا كثيرة) وده العلامة المقدسي بانه غرير محيح أما أولا فان النسخ عن طلب ضرفاناً من المنافزة عن المنافزة وعن المنافزة والمنافزة والمن

المشهورة من البزازية ايست على الاطلاق الذي ادعاه و بني عليسه فتواه بل على ماقيده من ان كلامن المتداعيين يطلب الحاكم قاضى محلته وعلى تقديران في نسخته اطلاقا فهو مجول على التقييد المصرح به في العمادية والخانية وغيرهما فان الذي ولاه خصه بتلك البلدة أو بتلك الحالة ولهذا قال في جامع الفصولين اختصم غريبان عنسدقاضي بلدة صح قضاؤه على سبيل التحكيم أقول ولا بحتاج الى هد الان القضاة يفوض لهم الحسكم على العموم في كل من هو في بلدهم أوقريتهم التي تولوا القضاء بها ولهذا قال في الفصول العمادية بعد ذكر المسئلة مقيدة بماذكرنا وكذالوكان أحدهما من أهل العسكر والآخر من أهل البلد فأراد العسكري أن يخاصمه الى قاضي العسكر فهو على هذا ولا ولا يقلقاضي العسكر على غير الجندي اه فهذا دليل واضح على ان المعتبر هوالولاية فالسطان لما ولى قاضيا ببلدة فهو على هذا ولا ولا يقلق على البلدة فليس له أن يحكم على غيرهم ومعلوم ان قاضي مصر لما ولى المخص حكمه بأهل مصر بل بمن هو فيها من مصرى وشاى وحلى وغيرهم في في الناه ويل على قول أ في بوسف لو افقته لتعريف المدعى عليه وان ماذكر وه من فيها العلامة في ين لا وجه اله حوى ( ع ٩٩) عن المقدسي كذا في عاشية أ في السعود أقول وحاصله ان ماذكر وه من يعني العلامة في ين لا وجه اله حوى ( ع ٩٩)

ثماعلم أنهسئل قارئ الهداية عن الدعوى بقطع النزاع بينه و بين غديره فأجاب لايجبر المدعى على الدعوى لانالحقله اه ولايعارضه مانقاوه في الفتاري من صحة الدعوى بدفع التعرض وهي مسموعة كافى البزازية والخزانة والفرق بينهماظاهر فانه فى الأول انمايد عى انه ان كان له شي عليه يدعيه والايشهد على نفسه بالابراء وفي الثاني انمايدعي عليه انه يتعرض له في كذا بغيرحتي ويطالب بدفع التعرض فافهم اه ولابد من بيان من يكون خصما فى الدعوى ليعلم المدعى عليه وقدأ غفله الشارحون وهو بمالاينبني فأقول فيدعوى الخارج ملكامطلقا في عين في بدمستأجر أومستعير أوم تهن فلابد من حضرة المالك وذى اليد الااذا ادعى الشراءمنه قبل الاجارة فالمالك وحده يكون خصما وتشترط حضرة المزارع انكان البذرمنه أوكان الزرع نابتا والالا وفى دعوى الغصب عليه لاتشترط حضرة المالك وفي البيع قبل التسايم لابد في دعوى الاستحقاق والشفعة من حضرة البائع والمشترى والمشترى فاسدابعد القبض خصم لمن يدعى الملك فيه وقبل القبض الخصم هو البائع وحده وأحد الورثة ينتصب خصهاعن الكل فالقضاء عليه قضاء على الكل وعلى الميت وقيده في الجامع بكون الكل في يدوان البعض في بد د فبقدره والموصى له ليس بخصم في اثبات الدين انماه ي خصم في اثبات الوصاية أوالوكالة الااذا كانموصي له بمازاد على الثلث ولاوارث فهوكالوارث واختلف المشايخ في اثبات الدين على من في يدهمال الميت وايس بوارث ولاوصى ولاتسمع دعوى الدين على الميت على غريم الميت مديوناأ ودائنا والخصم فى اثبات النسب خسة الوارث والوصى والموصى له والغريم لليت أوعلى الميت وقف على صغيرله وصى ولرجل فيهدعوى يدعيه على متولى الوقف لاعلى الوصى لان الوصى لايلى القبض ولاتشترط حضرةالصبى عندالدعوى عليه وتكنى حضرة وصيه دينا أوعينا باشره الوصي أولاولا يشترط حضرة العبد والامة عنددعوى المولى أرشهومهرها ولوادعي علىصى محجور عليه استهلا كاأوغصبا وقاللي بينة حاضرة تسمع دعواه وتشترط حضرة الصبي معأبيه أووصيه والانصب القاضي لهوصيا وتشترط

تصحيح قرول محدبان العبرة لمكان المدعى علمه انماهوفماإذا كأنقاضيان كلمنهما في محلة وقدأم كلمنهمابالحريم علىأهل محلته فنط بدليل قيول العمادي ولاولابة لقاضي العسكر على غديرالجندي أمااذا كان كل منهـما مأذونابالحكم علىأىمن حضرعنده فينبغي تصحيح قول أبي بوسف لان الدعي هوالذىله الخصومة فيطلبها عند أىقاض أرادولا يخفى انقضاةمصروالشاماذيهم عام وهدندا كالرم متجه ونقلمثله فىالدر المختار عن خط صاحب التنوير على هامش البزاز يةحيث قال وهذا الخلاف فهااذا

كانكل قاض على محلة على حدة أمااذا كان في المصرحن في وشافعي ومالكي وحنبلى في مجلس واحد ولكن رده الرملى في حاشيته والولاية واحدة فلا ينبغي أن يقع الخلاف في الجابة المدعى لما انه صاحب الحق اله قلت وذكر تحوه في المنح ولكن رده الرملى في حاشيته عليها و بالغ فيه حتى جعله الحذيان أشبه ولم يأت لرده بوجه يقو به والظاهر انه لم يظهر له المراد وهو الذي ذكر ناه في الحاصل فقال ماقال وذكر شيخ مشابخنا السائحان بعد كلام قال في قضاء البرازية فوض قضاء ناحية الى رجلين لاعلاق أحدهما القضاء ولوقلد رجلين على أن ينفر دكل منهما بالقضاء لارواية فيه وقال الامام ظهير الدين ينبغى أن يجوز لان القاضي نائب السلطان و علاك النفرد اله فتحصل ان ينفر دكل منهما بالقضاء لارواية فيه وقال الامام ظهير الدين يعنب والعبرة للدعى عليه وان كانواق محل واحد على السواء فقد سمعت انه لا على أحدهم التفرد فلا فائد ته المنافر دجاز وحيد تذفلا يظهر فرق بين كون كل واحد في محلة أومجتمعين في افياد أحدهم المنافر والعبرة المدى وقد اتضح المرام في المسئلة على أخم وجهولة ته لى الحد (قولة أودائنا) فائد ته اثبات المحاصة تأمل

دءوى الرهن والغصب) أقول وفى المعراج وفساد ألدعوي اما أن لا يكون لزمه شي على الخصم أو يكون المدعى مجهولا فينفسه ولايعلمفيه خلاف الافي الوصية بأن ادعى حقامن وصية أواقرار فانهما يه حان بالجهول وتصح دعوى الابراء الجهول بلا المستثنيات خسسة تأمل سبب له شرائط كشيرة) قال الرملي بجب بدل قسوله كثيرة قليلة كما فى البراز بة وجامع الفصولين وغيرهما اه قلت وعبارة البزازية

ولاتصح الدعوى حتى يذكر شيأ علم جنسه وقدره

واوقال بسلم صحيح ولم يذكر الشرائط كانشمس الاسلام رجهالله يفتى بالصحة وغديره لالان شرائطه عما لا يعرف الاالخواص وبختلف فيمه بعضها وفي المنتقي لوقال ببيع صحيح يكني وعلى هذاكل ماله شرائط كشيرة لايكني فيه قوله ريسبب صحيح واذا قلت الشرائط يكتني به أجاب شمس الاسلام فيمن قال كفل كفالة صحيحة انه لايصح كافى الشلم لان المسئلة مختلف فيها فلعله صحيح على

حضرته عندالدعوى مدعياأ ومدعى عليه والصحيح أنه لاتشترط حضرة الاطفال الرضع عندالدعوى والمستأجر خصم لن يدعى الاجارة في غيبة المالك على الاقرب الى الصواب وايس بخصم على الصحيح لمن يدعى الاجارة أوالرهن أوالشراء والمشترى خصم الكل كالموهوب له وفي دعوى العين المرهونة تشترط حضرة الراهن والمرتهن وتصح الدعوى على الغاصب وان لم تكن العين في يده فلذا كان للسحق الدعوى على الباثع وحده وان كأن المبيع في يدالمشترى لكونه غاصبا والمودع أوالماصب اذا كانمقر ابالوديعة أوالغصب لاينتصب خصما للشترى وينتصب خصمالوارث المودع أوالمغصوب منهومن اشغرى شيأ بالخيار فادعاه آخر يشترط حضرة البائع والمشترى والمشترى باطلالا يكون خصالا مستحق واذا استحق المبيع بالملك المطلق وقضى به فبرهن البائع على النتاج وبرهن على المسترى في غيبة المستحق ليدفع عنه الرجوع بالثمن اختلف المشايخ فيه والاصح أنه لاتشترط حضرته ومنهم من قال المختار اشتراطها وأفتى السرخسي بالاول وهوالاظهر والاشبه الموصىله ينتصب خصالا موصى له فيافى يده فان لم يقبض ولكن قضى له بالثلث فخاضمه موصى له آخوفان الى القاضى الذي قضى له كان خصما والافلاواذا ادعى اسكاح امرأة ولهناوز جظاهر يشترط حضرته لسماع الدعوى والبينة ودعوى النسكاح علبها بنزويجأ بيها صحيحة بدون حضرةأ بهاودعوى الواهب الرجوع في هبة العبد عليه صحيحة ان كان مأذوناوالافلا بدمن حضرةمولاه والقول للواهبأ نهمأذون ولانقبل بينة العبدأ نه محجور فان غاب العبدلم تصحدعوى الرجوع على و لا «ان كانت العين في يد العبد وتمامه في خزانة المفتين (قوله ولا نصح الدعوى حتى بذ كرشياً علم جنسه وقدره ) لان فائدتها الالزام بواسطة اقامة الحجة والالزام في الجهول لايتحقق ويستثنى من فسادالدعوى بالجهول دعوى الرهن والغصب لمافى الخانية معزياالى رهن الاصلاذاشهدوا انهرهن عنده ثوباولم يسموا الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم وانقول للمرتهن فى أى ثوب كان وكذلك في الغصب اله فالدعوى بالاولى ولم أراشة تراط لفظ مخصوص للدعوى وينبغى اشتراط مايدل على الجزم والتحقيق ولوقال أشك أوأظن لم تصح الدعوى ولم يشترط المصنف بيان السبب وفيه تفصيل فان كان المدعى دينالم يشترط وللقاضى ان يسأله عن سببه فان لم يبين لم يجبر كما فى الخانية ولوكان المدعى مكيلافلا بدمن ذكرسبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاسباب حتى ان من ساريحتاج الى مكان الايفاء وعنع الاستبدال قبل قبضه وعن المبيع بخلافه فيهما وان من قرض لايلزم التأجيل اله ممقال وفي دعوى الاحملا بدمن بيان السبب وكذافي دعوى الكعك اله وأشار المؤلف رحداللة باشد تراط معاومية الجنس والقدرالى أنه لابدمن بيان الوزن فى الموزونان وفى دعوى وقررمان أوسفرجل لابدمن ذكرالوزن التفاوت فى الوقرو يذكرا نه حلوا وحامض أوصبغيرا وكبير وفى دعوى الكعك بذكرأنه من دقيق المغسول أومن غيره وماعليه من السمسم أنه أبيض أوأسود وقدرالسمسم وقيل لاحاجة الى السمسم وقدره وصفته وفي دعوى الابر يسم بسبب السلم لاحاجة الى ذكرالشرائط والختارأ نهلابد منذكرالشرائط وفىالفطن يشترط بمان أنه يخاري أوخه ررمي وفى الحناء لابدمن بيان أنهمدة وق أوورق وفى الديباج انسلسايذ كر الاوصاف والوزن وانعينا الاحاجة الىذكرالوزن وبذكرالاوصاف ولابدمن ذكرالنوع والوصف معذكرالجنس والقدر فالكيلات ويذكر في السلم شرائطه من اعلام جنس رأس المال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنيا وانتقاده بالمجلس حتى يصح ولوقال بسبب بيع صيح جربى بينه المحت الدعوى بلاخلاف وعلى هذافى كل سبب له شرائط كثيرة يكتني بقوله بسبب كذاصحيح وان ادعى ذهباأ وفضة فلابدمن اعتقاده لافى الواقع ولاعند الحاكم والحنفي يعتقد عدم صحة الكفالة بلا قبول فيقول كفل وقبل المكفول له فى المجلس فيصح و بذ كرفى

القرض وأقرضه منهمال نفسه بوازأن يكون وكيلاف الاقراض من غير والوكيل سفيرفيه فلاعلك الطلب ويذكرا يضاقبض المستقرض

وصرفه الى حوائجه المكون دينا بالاجاع فان كونه دينا عند الثانى موقوف على صرفه واستهلا كه وتمامه فيها (قول المصنف وان كان عينا فى بدالمد عى عليه كاف المنف وان كان عينا فى بدالمد عى عليه كاف احضارها) قال فى غاية البيان ثم اذا حضر ذلك الذى الى مجلس القاضى فشهد واباً نه له دواباً نه ملكه بجوز لان اللام للتمليك وكذلك ان شهد وا ان هذا مالك له أوشهد واعلى اقر ارالمد عى عليه بأنه للدى وذلك لااشكال فيه انمالك منه من يقول انه أقر بهذا الذى ولم يدع بأنه ملكى الله من من يقول انه أقر بهذا الذى ولم يدع بأنه ملكى

بيان جنسه ونوعهان كان مضروبا كمعارى الضرب وصفته جيد أو وسط أوردىء اذا كان فى البلد نقودمختلفة وفىالعمادىاذا كانفىالبلدنقود وأحمدهاأروج لانصح الدعوىمالميبين وعمامه فى البزازية وخزانة المفتين (قوله وان كان عيناني بدالمدعى عليه كاف احضار هاليشير المهابالدعوى وكذافى الشهادات والاستعلاف للن الاعلام باقصى ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل يمكن والاشارة أبلغ فى التعريف حتى قالوا فى المنقولات التي بتعدر نقلها كالرجى ويحوه حضر الحاكم عندهاأ وبعث أميناوف المجتى معزوا فى مسئلة الشاهدين اذاشهدواعلى سرقة بقرة واختلفا فى لونها تقبل الشهاة خلافا لهما وهذه المسئلة تدل على أن احضار المنقول ايس بشرط اصحة الدعوى واوشرط لاحضرت ولماوقع الاختلاف عندالمشاهدة في اونهائم قال وهذه المسئلة الناس عنها غافلون اه قلت لا تدل لانها اذا كأنت غائبة لايشنرط احضارها والقيمة كافية كماسيأ تى فليتأمل وفي جامع الفصولين وفي دعوى احضار المدعى مجلس الحبكم لأبدأن يقول فواجب عليه احضاره مجلس الحبكم لاقيم البينة عليه ان كان جاحدا ولا بعدن ذكر هذه اللفظة في الدعوى لان ذا اليدلوكان مقر الايلزم الاحضار لانه بأخذ من المقر والأمر بالاحضارا عمايصه لومنكرا أمالوكان مودعا عنده لايصه الامراحضاره اذالواجب فيه الخلية لانقلها فاوأ نكرذواليد الاحضار يكون محقاادعي عينا فيده وأراداحضاره مجاس الحمكم فانكر المدعى عليه كونه في يد دفيرهن المدعى الهكان بيدالمدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل يقبل و يجبر المدعى عليه على احضاره بهدا البينة أم لا كانت واقعة الفتوى وينبغي أن تقبل اذا ثبت في يدوفي الزمان الماضي ولم يثبت حروجه من يده فتبقي ولا تزول بشك اه أطاق فيلزوم احضارها وهومقيد بمالاحملله ولامؤنة أماماله حملومؤنة فان المدعى عليه لايجبر على احضاره وتفسيرا لحل والؤنة كونه بحال يحمل الى مجاس القاضي بأجر لامجانافهاذا مماله حل ومؤنة وذكر بعده بورقة بن أن مالا يمكن حله بيد واحدة فهو مماله حل ومؤنة وقيل مايحتاج في نقله الى مؤنة كبر وشعير فهوعماله حمل ومؤنة لامالا يحتاج في نقله الى المؤنة كمسك وزعفران قليل وقيل مااختلف سمره في البلدان فهو بماله حمل ومؤنة لاما تفق اه ثمذ كرفيم مسائل فماأذاوصف المدعى المدعى فلماحضرخالف فىالبعض وحاصله انهان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر تسمع لانهامبتدأة والافلاو بماقررناه علمان فى كلام المصنف وغيره تساهلااذفي دعوى عين وديعة لا يكلف احضارها اعمايكاف التخلية (قوله فان تعذرذ كرقيمتها) أى بهلاكها أوغيت فسلابد منذ كرقيمت اليصير المدعىبه معلوما لان العين لانعرف بالوصف والقيمة تعرفبه وفد تعد ترمشاهدة الدين واعاقيدنا التعدر بالحداك أوالغيبة السلايرد الرحى وصبرة الطعام ونحوذلك ممايتع ذراحة ردمع قابة فان الفاضي ببعث أمينه كاقدمناه ولا يكتفى بذكر القيمة وفى الدابة يخير القاضي ان شاء خرج اليها وان شاء بعث اليهامن يسمع الدعوى والشهادة

نعمفقدذ كرناان الشهود لوشهدوا بأنهدا أقربهذا الشئه تقبل وان لم يشهدوا بأنهمل كهوكذلك المدعى وأكثرهم على انه لا تصبح الدعوىمالم بقلأقر بهوهو ملكي لان الاقرار خبر والخمير يحتمل الصدق والكذب فاذا كان كذبا لابوجب والمدعى يقول أقر به لي يصيرمد عيابالك والاقرار غير موجب لهفلم وان كان عيذافي بدالمدعى عليه كاف احضارها ليشير اليها بالدعوى وكذا في الشهادت والاستحلاف فان تعذرذ كرقيمتها

توجد دعوی الملك فلهذا شرط قوله وهوملكی بخداف الشهادة لان الثابت بهاكالثابت بالمعاینة غائبة) الاظهر أن يقول عالمة (قوله و تدبي أن تقبل اذا ثبت في يده الخ) قال في نور العين يقول الحقير الظاهر ان قوله ينبغي لا ينبغي ينبغي لا ينبغي لا ينبغي ينبغي لا ينبغي لا ينبغي ينبغي لا ينبغي ين

الاصول استصحاب وهو بجة في الدفع لا في الا ثبات ولا شك ان ماذكر من قبيل الا ثبات قال صاحب التوضيح ومن بحضرتها الحجج الفاسدة الاستصحاب وهو بجة عند الشافعي في كل ما يثبت وجود دبد ليل ثم وقع الشك في بقائه وعند ناججة للدفع لا للا ثبات اذالد ليل الموجب لا يدل على البقاء وهذا ظاهر (قوله وفي الدابة يحير القاضي الخ) وقال في غاية البيان فان كان دابة ولا يقع بصر القاضي ولا يتأتى الاشارة من الشهود والمدعى وهي على باب المسجد يأمر باد خاله افائه جائز علد الحاجة ألا ترى انه عليه الصلاة والسلام طاف بالبيت على ناقته مع ان حرمة المسجد الحرام فوق حرمة سائر المساجد وان كان يقع بصر القام لى عليها فلا يد خلها لا نه لا يأمن ما يكون منها والحاجة منعدمة اه

(فوله وفى السراجية ادغى عبيدا الخ) الظاهرائه مبنى على القول الاول مقابل الصحيح تأمل (قوله قال فى الخانية انمايشترط ذكر القيمة الخ) نقل بعض الفضلاء عن الشيخ عمر صاحب النهراخي المؤلف ينبغي (١٩٧) أن يكون المعنى انه اذا كانت المين

حاضرة لا يشــترط ذكر قيمتهاالافي دعوى السرقة اه قلت فكان الاولى للؤلف أن يقول قبــل عبارة الخانيئة أما اذا كانتحاضرة فلابدل قوله أماقبملظهورالتعذر فلا (قوله ثم يقضي عليــه بقيمته ) لم يبين الحركم فها اذالم يدرقيمته أيضا رفي الدرر قال في السكافي وان لم يبين القيمة وقال غصبت منى عين كذا ولا أدرى أهوهالك أوقائم ولاأدرى کم کانت قیمته د کر بی وان ادعی عقارا ذکر حدوده

عامة الكتب انه تسمع دعواه لان الانسان رعا لايه المقبمة ماله فاو كاف بيان القيمة التضرر به أقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الجهالة الفاحشة نوجه الميين على الخصم اذا أنكر والجبر على البيان اذا أقرأ ونكل عن المين فليتأمل فان كلام المين فليتأمل فان كلام الكافى لايكون كافيا الا بهذا الصقيق اه وقوله بهذا الصقيق اه وقوله فائدتها توجمه المين أى ميذا للعقيق المين أى حيث لا يبتة والاففائدتها الحس كاعلمت (قوله الحس كاعلمت (قوله الحس كاعلمت (قوله الحسر كاعلمت (قوله المين المين الحسر كاعلمت (قوله الحسر المين المين

بحضرتها كمافى جامع الفصولين وفيمه ادعى أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكوقية الكل جلة ولم يذكر قمية كل عين على حدة اختلف فيه المشابخ فقيل لابدمن بيان التفصيل وقيل يكتفي بالاجال وهوالصحيح اه وفي السراجية ادعى عبيدايبين جنسهم وسنهم وصفتهم وحليتهم وقميتهم وان كانالمدعى حاضرا كفتالاشارة وظاهركلام المصنف وغيره أن اشتراط ذكر الفمة انماهو عند تعذر احضارالعين أماقب لظهورالتعذرفلا قال في الخانية انمايش ترط ذكر القيمة في الدعوى اذا كانت دعوى سرقة ليملم انها نصاب أولا فامافيا سوى ذلك فلاحاجة الى بيانهما اه وأطلق فى وجوب بيان القيمة عندالتعذر واستثنوامنه دعوى الغصب والرهن ففي جامع الفصولين لوادعي عيناغائبا لايعرف مكانهبان ادعى أنه غصب منه ثو با أوقناولا يدرى قيامه وهلاكه فلو بين الجنس والصفة والقيمة تقبل دعواه ولولم ببين قيمته أشار في علمة الكتب الى انها تقبل فانه ذكر في كتاب الرهن لوادعي أنه رهن عنده ثو باوهو ينكر تسمع دعواه وذكرفي كتاب الغصب ادعى أنه غصب منمه أمة وبرهن تسمع وبعض مشايخنا فالوا انماتسمع دعواه اذاذ كرالقيمة وهدندانأويل ماذكر فىالكتاب أن الشهود شهدواعلى اقرارا لمدعى عليمه بالغصب فيثبت غصب القن باقراره فى حق الحبس والحمكم جيعاوعامة المشايخ على أن هـ فد الدعوى والبينة تقبل ولكن في حق الحبس واطلاق محمد في الكتاب يدل عليه ومعنى الحبس أن يحبسه حتى بحضره ليعيد البينة على عينه فاوقال لا أقدر عليه حبس قدر مالوقدر أحضره نم يقضى عليه بقيمته اه والحاصل انه في دعوى الغصب والرهن لايشترط بيان الجنس والقيمة فى صحة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة للغاصب والمرتهن ثم اعلمأنه انمايكتني بالقيمة عند التعذرفيا اذا ادعى العين أما اذا ادعى قيمة شئمستهاك فلابدمن بيان جنسم ونوعه واختلفوافي بيان الذكورة والانوثة فى الدابة كما فى الخزانة وجامع الفصولين وفى البزازية ودعوى قيمة الاعيان المشتركة لاتصيح بلابيان الاعيان لجواز أن يكون مثلياو يطالب بالقيمة وقال في النصاب لايحتاج الى ذكرالاعيان لآن الظاهر المطالبة بالواجب فلاتر دالدء وى بالاحتمال قال بعض المشايخ لابدأن يذكران القبضكان بغيراذن المالك أو بغيرحق وقيل لاحاجة اليه لاغناء الطلب عن ذلك اه ولم يفرق المؤلف بين دعوى عين وعين مع ان دعوى بعض الاعيان له شرط آخر قال في البزازية وفي دعوى الايداع لابد من بيان مكان الابداع سواء كان له حل أولا وفى الغصب ان كان له حل ومؤنة لا يصح بلابيان المكان وان لم يكن له حل يصح اه (قوله وان ادعى عقاراذ كرحدوده) لانه تعذر التعريف بالاشارة لتعذر النقل فيصارالي التعديد وكمايشه ترط التعديد في الدعوى يشترط في الشهادة وفي الملتقط واذاعرف الشهود الدار بعينهاجاز وانلميذ كرواحدودها اه أطلقه فشملما اذا كان العقارمشهور افلابدمن تحديده عنده خلافا لهما كذافى منية المفتى ولم يشترط المؤلف لدعوى العقار غيرا الحديد وفيجامع الفصولين فى دعوى العقار لابد أن يذكر بلدة فيها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدأ أولابذ كرالكورة ثمالحلة اختيارا لقول محمدفان مذهبه أن يبدأ أولابالاعم ثمبالاخص فالاخص وقيل يبدأ بالاخصثم بالاعم فيقول دارفى سكة كذافى محلة كذافى كورة كذاوقاسه على النسب فيقال فلان ثم يقال ابن فلان ثميذ كرالجدفبدأ بماهوأقرب فيترقى الى الابعد وقول مجدأ حسن اذ العام يعرف بالخاص لابالعكس وفصل النسب حجة عليه اذ الاعم اسمه فان أحد في الدنيا كثير فان عرف والاترقى الى الاخص فيقول

وان لم يكن له حليصح) قال في نورالعين بعدهند والعبارة وفي غصب غير المثلى واهلا كه ينبغى أن يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفرواية يتخير المالك أخلف يمته يوم غصبه أويوم هلا كه فلا بدمن بيان انها قيمة أى اليومين ولوادعى الف دينار بسبب اهلاك الاعيان لابدمن أن يبين قيمتها في موضع الاهلاك وكذا لابدمن بيان الاعيان فان منها ما هوقيمي ومنها ما هومثلي اه وهذا ماذكره

الإرضكا يظهرممابعده وقوله انكان السكني نقليا الخ هــذا قول آخر رمزله في جامع الفصولين (فش) بعلامة فتأوى رشيد الدين (قوله واله لاشفعة فيهما الخ) يحمل علىما اذالم تكن الارض محتمكرة والافالبناء بالارض المحتكرة تئبت فيهالشفعة لانهلاله من حق القرار التحق بالعقاركم سيأتى في الشفعة أبو السعود (قوله وقدغلط بعضالعصريين الخ) سيد كرالمؤلف قوله فى شرح قول المآن وقيل خصمه اعطه كفيلا الخ

وكفت ثلاثة

عدن الفتاوي الصغرى لوطلب المدعى من القاضي وضعالمنقول علىيدعدل فانكان المدعى عليه عدلا لايجيبه وان فاسقا أجابه وفى العقار لا يجيبه الافى الشيحرالذي عليه الثمر لانالثمرنقلي اه قالالمؤلف هناك وظاهره انالشجر من العقار وقدمنا خلافه هناك أقول نقال الجوى عن المقدسي التصريح بان الشجرعقاراه قاتويؤيده كالام المصباح نعم اذا قيل انه عقار يبتني عليمه وجوب

ا بن مجدفان عرف والانرقى الى الجد اه ثم قال يكتب في الحدثم ينته بي الى كذا أو يلاصق كذا أولزيق كذاولا يكتبأ حدحدوده كذاوقال أبوحنيفة لوكتب أحدحه وده دجلة أوالطريق أوالمجدفالبيع جائز ولا مدخل الحدود فى البيع اذقصد الناسبه اظهار ما يقع عليه البيع لكن قال أبو يوسف البيع فاسداذ الحدودفيه تدخل في البيع فاخترنا ينتهبي أولزيق أويلاصق تحرزا عن الخلاف ولان الدارعلي قولمن يقول يدخل الحدفي البيع هي الموضع الذي ينتهي اليه فاماذلك الموضع المنتهى اليه فقد جعل حداوهوداخل في البيع وعلى قول من بقول لا يدخل الحد في البيع فالمنتهى الى الدار لا يدخل تحت البيع ولكن عندذ كرقولنا بحدوده يدخل في المبيع وفاقا اه ثم قال الطريق يصلح حدا ولاحاجة فيه الى بيان طوله وعرضه الاعلى قول فانه شرط أن ببينها بالذرع والنهر لا يصلح حداعند البعض وكذا السور وهو رواية عن أبي حنيفة وظاهر المذهب أنه يصلح حداوا لخندق كنهر ولوحد باندلز يق أرض فلان ولفلان في هذه القرية التي فها المدعاة أراض كثيرة متفرقة مختلفة تصح الدعوى والشهادة ثم قال لا يدمن تحد بدالمستثنيات من المساجد والمقامر والحياض العامة لتتميز وما يكتبون في زماننا وقدعرف المتعاقدان جيع ذلك وأحاطا به علما فقداسترذله بعض مشايخنا وهوالمختاراذ المبيع لايصيربه معلوما للقاضي عندالشهادة فلابدمن التعيين اه ثمقال بين حدوده ولم يبين أنه كرم أو أرض أودار وشهدا كذلك قيل لانسمع الدعوى ولا الشهادة وقيل تسمع ولو بين المصر والمحلة والموضع ثمقال ادعى سكنى دار ونعوه و بين حدوده لا يصح اذ السكنى نقلى فلا يحدبنى وان كان السكنى نقليا لكن الما اتصل بالارض اتصال تأبيد كان تعريف بعابه تعريف الارض اذ في سارً النقليات اعما لا يعرف بالحدود لامكان احضاره فيستغنى بالاشارة اليهعن الحد أما السكني فنقله لا عكن لانهمرك في البناء تركيب قرار فالتحق عالا يمكن نقله أصلا شرى علو بيت ليس له سفل يحد السفل العلو اذ السفل مبيع من وجه من حيث ان قرار العلوعليه فلابدمن تحديده وتحديده يغني عن تحديد العلو اذ العلو عرف بتحديد السفل ولان السفل أصل والعاوتبع فتحديد الاصل أولى هـ ذا اذا لم يكن حول العاو حجرة فاوكانت بنبغي أن يحدالعاولانه هوالمبيع فلابدمن اعلامه وهو بحده وقد أمكن اه وفي المصباح العقاركسلام كل ملك ثابتله أصل كالدار والنخل وربما أطلق على المتاع والجععقارات اه وفى المغرب العقار الضيعة وقيل كلمال له أصل كالدار والضيعة اه وفي جامع الفصولين ادعى طاحونة وحدهاوذ كرأدواتها العامة الاانهلم يسم الادوات ولميذ كركيفيتها فقدقيل لاتصع الدعوى وقيل تصيراذاذ كرجيع مافيهامن الادوات الفائمة والاول أصير اه وقد صرح مشايخنا فى كتاب الشفعة بآن البناء والنغلمن المنقولات وانه لاشفعة فيهما اذابيعا بلاعرصة فان بيعامعها وجبت تبعا وسدأتي بيانه ان شاء الله تعالى فيها وقد غلط بعض العصريين فجعل النخيل من العقار وأفتى بهونبه فلم برجع كمادته وقيد بدعوى المحدوداذ لوادعى ثمن محدود لميشترط بيان حدوده كذافي السراجية وفى جامع الفصواين ولوادعى عن ممن مبيع لم يقبض لابد من احضار المبيع مجلس الحريم حتى يثبت البيع عندالقاضى بخلاف ما لوادعى عن مبيع قبض فانه لا يجب احضاره لانه دعوى الدين حقيقة اه (قهاله وكفت ثلاثة) لوجود الأكثر خلافا لزفر وعندا في يوسف يكتفي باثنين كما في الخانية بخلاف ما اذا غلط فى الرابع لان يختلف المدعى به ولا كذلك بتركه وف جامع الفصولين وانمايثبت الغلط باقراراالشاهداني غلطت فيسه أمالوادعاه المدعى عليه لاتسمع ولاتفبل بينته لان دعوى غلط الشاهدمن المدعى عليه انمايكون بعددعوى المدعى وجواب المدعى عليه والمدعى عليه حين التعديد في الدعوى والشهادة الما المعلى فقد صدقه ان المدعى بهذه الحدود فيصير المدعى بدعوى الغلط مناقضا بعده أونقول قال صاحب جامع الفصولين أقول يمكن أن يجاب المدعى بأن هذاليس المك فلا يكون حينة دبدعوى الغلط بعده مناقضا فيذبنى أن بفصل وأيضا يمكن أن يغلط بمخالفته لتحديد المدعى فلاتناقض (قوله وكل ذلك نفي الح) قال صاحب جامع الفصولين أقول لوقال بعض حدوده كذا فينتنى ماذكره الشاهد والمدعى يذبغى أن تقبل بيئته عليه من حيث اثباته ان بعض حدوده كذا فينتنى ماذكره المدعى ضمنا فيكون شهادة على الاثبات لاعلى النفى و يدل عليه مسئلة ذكرت فى فصل التناقض انه ادعى دار امحدودة فأجاب المدعى عليه انه ملكى و فى بدى ثم ادعى ان المدعى غلط فى بعض حدوده لم يسمع لان جوابه اقرار بأنه بهذه الحدود وهذا اذا أجاب بأنه ملكى أمالوا جاب بقوله ليس هذا ملك ولم يزدعليه بمكن الدفع بعد د بخطأ الحدود كذاحكى عن (طه) انه (١٩٩) لقن المدعى عليه الدفع بخطأ الحدود

أفولدل هذا على ان المدعى عليه لو برهن على المعلم يقبل فدل على ضعف الجوابين المذكورين فالحق مافلت من اله ينبغى فالحق مافلت على التفصيل والله تعالى أعلم اله قال في نور العين جيع ماذكره المعترض في هذا البحث على من المرابع المرابع في على من المرابع المرابع في المرابع في هذا البحث على من المرابع والدبر (قوله ثم قال

وأسماء أصحابها ولابدمن ذ كرالجدان لم يكن مشهورا

ولوشهداخ) أفول عبارة جامع الفصولين شهدا علكية أرض وحداه وقالا هو عقدار خسسة مكاييل بذر والمدعى يدعى ذلك وأصابوا في الحسد لا المقدار فظهرانه يسع فيه ثلاثة مكاييل بذرقيل تردوهو الاظهر والاشبه بالفقه وقيل تقبل اذبيان القدر لايحتاج إليه فصارذ كره تفسيردعوى الغلط فى أحدالحدود أن يقول المدعى عليه أحدالحدود ليس ماذ كره الشاهد أو يقول صاحب الحد ليس بهــذا الاسم الذي ذكره الشاهـد وكل ذلك نفي والشــهادة على النفي لا تقبل اه وفى الملتقط قال الخصاف اذ قضيت بثلاثة حدوداً جعل الحدال ابع بمضى بازاء الحدالثالث حتى بحاذى الحدالاول يعنى على الاستقامة اه ثم الولوشهد على دعوى أرض انها خسة مكابيل وأصاب في بيان حدودها وأخطأ في المقدار قبلت هذه الشهادة اه (قوله وأسماء أصحابها) أى ان كان المدعى عقارا ذ كرأسهاء أصحابه الان التعريف يحصل بذلك وأسهاء أنسابهم ليتميز واعن غيرهم (قوله ولابدمن ذ كرالجدان لم يكن مشهورا) لان تمام التعريف به فانكان مشهورا اكتنى بذكره وقدمناانه لايكنفي شهرة الدارعن تحديدهاعنسده خالفالمماأطلقه فشمل مااذا كان الحدلز يق أرضوقف فلابدمنذ كرالوافف وحده ولابدأن يذكر المصرف وان يذكرانه في بدمن ولوقال على مسجد كذايجوزويكون كمذكرالواففوقيل لاولوقال لزيق ملك ورثة فلان لايكني اذالورثة مجهولون منهم ذوفرض ومنهم عصبة ومنهم ذورحم فجهلت فاحشة ألاترى ان الشهادة بأن هذاوارث فلان لاتقبل لجهالته في الوارث وقيل يصحلو كتبلزيق أرض ورثة فلان قبل القسمة قيل يصحوقيل لاكتب لزيق دارمن تركة فالان يصح حدا كذافى جامع الفضولين م قال لوجعل أحد حدوده أرضا لايدرى مالكهالايكني مالم بقلهوفي يدفلان حتى تحصل المعرفة ولوجعل أحدا لحدود أرض المملكة يصح ولولم بذكرانه فى يدمن لان أرض المملكة فى يدااسلطان بواسطة يدنائبه الخمار اندلوذ كرامم ذى اليد يكفى لوكان الحدأر ضالابدرى مالكه اه وأشار المؤلف الى ان ذكر الكنية بالاب أوالابن لاتكفى عن الجدالااذا كان مشهورا كأبي حنيفة وابن أبي ليلي اه وفي البزازية من كاب القاضي الي القاضى انالتعريف بالحرفة لايكني عندالامام وعندهماان كانمعروفا بالصناعة كني وان نسبهاالي زوجها يكنى والمقصودالاعلام ولوذ كراسم المولى واسمأ بيه لاغيرذ كرالسرخسي انه لايكني وذكر شيخ الاسلاماله يكني وبه يفتي لحصول التعريف بذكر ثلاثة العبدو للولى وأبوه اه وقياسه في بيان أسماءأ صحاب الحدودأن بكون كذلك وفى المتقط وربح الا يحصل الابذكر الجدواذ الم يعرف جده لايميز عن غيره الابذ كرمواليه أوذكر حرفته أووطنه أودكانه أوحليته فان التمييزهو المقصود فليحصل بماقل أوكثر اه وأماحكم الشهادة بالمحدود فني دعوى الخانية عن شمس الائمة الحلواني انه على ثلاثة أوجه فى فصل دعوى الدور والاراضى فليراجع من أراده فى شهادة الخزانة رجل أشهد على ملك دار بعينها

وعدمه سواء ونص فى السير الكبيران ذكر الشاهد فى شهادته ما لا يحتاج اليه للحكم بالمشهود به ولاذكره سواء وقيل لوشهد بحضرة الارض وأشار اليه أيقبل و بلغوذكر الوصف وهو قدر البذر ولوشهد ابغيبة الارض لا نثبت بشهادته ما ملكية أرض يسع فيه خسة مكابيل بذراً قول قدم ان الوصف فى الاشارة الغوفى البيع والاثمان أمانى باب الشهادة لوشهد ابوصف فظهر خلافه لا يقبل الخوصة الفولين الاخيرين فظهر ان في باب الشهادة اختلافا اه (قوله أطلقه فشمل ما اذا كان الحدازيق أرض وقف الح) عبارة جامع الفصولين لوذكر فى الحدازيق أرض الوقف لا يكفى وينبغى أن يذكر انها وقف على الفقراء أوعلى مسجد كذاو نحوه أقول ينبغى أن يكون هذا وما يتلوه من جنسه على تقدير عدم المعرفة الابه والافهو تضييق بلاضرورة (فش) جعلا أحد الحدود أرض الوقف على مصالح كذا ولم يند من المنه ولوذكر أرض الوقف على مسجد كذا يجوز ويكون كذكر الواقف وقيل لا يثبت التعريف بذكر الواقف

وانه فى يددولا تئبت اليد فى العقار بتصادقهما بل ببينة أوعلم القاضى بخلاف المنقول

مالم يذكرانه في يدمن (عده) لوكان الحدارض الوقف لابدُ أَن يِدُ كُرِالْمُصُرِف (قـوله لـكن لوادعي على غيردى اليدالخ ا أعادان اشتراط د کرالمدعی کون المدعى في بدالمد عي عليه **فىد**عوى الملك دون دعوى الضمان وكذادون دعوى الشراء كاسينبه عليه (قولەفاندۇم بەماقىلىق شرح الوقاية) أجاب في الدررعن اعتراض الوقاية واعترضه محشوه وللحقق سمعدى جلى في حواشي الحداية تحقيق نفيس في هذا المحل فراجعه

الاأ مهلا يعرف حدودها بحوزله أن يسأل الثقات عن حدودها للشهادة ولكن يشهد بالدار على اقراره ولايشهد بذكر الحدود على اقراره حتى لايكونكاذبا اه (قوله واله في بده) أى وذكر المدعى ان المدعى به فى يدالمدعى عليه لانه انما يصبرخهما بكونه في يدوفان لم يكن فى يدوفلا خصومة بينهما وانما جعلت الضمير عائدا الى المدعى الشامل للنقول والعقار ولمأخصصه بالعقار كمافعل الشارح الكونه شرطا فهدماو في المنقول يحب أن يقول في يده بغير حق اذالشي قد يكون في يدغيرا المالك بحق كالرهن في يد المرتهن وفى جامع الفصولين غصب قنافيرهن آخر الاله وقضى له بهثم برهن المغصوب منه على الغاصب انهله لاتقب لانحقوى الملك لاتصح الاعلى ذى اليدا كن لوادعى على غيرذى اليدانك غصبت منى تسمع دعواه في حق الضمان ألانرى أن دعواه الضمان على الفاصب الاول تصح وان كان العين في يد غاصب الغاصب وفى دعوى غاصب نصف الدارشائعا هل يشنرط أن بدين كون جيم الدار في بدالمدعى عليه قيل يشترط اذغصب نصفه شائعالا يكون الابكون كله بيده وقيل غصب نصفه شائعا يتصور بأن تكون الدار بينهـمافغصب من أحدهما يكون غصبالنصفه شائعا اه قيدبالدعوى لانهماذا شهدوا بمنقول أنه ملك المدعى تقبل وان لم يشهدوا أنه في يدالمدعى عليه بغير حق لانهم لماشهدوا بالملك وملك الانسان لايكون في يدغيره الابعارض والبينة تكون على مدعى العارض ولاتكون على صاحب الاصل وقال بعضهم مالم يشهدوا أنه في بدالمدعى عليه بغير حق لا تقطع يدالمدعى عليه والاولأصح وفماسوى العقار لايشترط أن يشهدوا أنه فيدالمدعى عليمه لان الفاضى يراه فيده فلاحاجة الى البيان كذافي المحيط والخانية (قول ولا تثبت اليد في العقار بتصادقهما بل ببينة أوعلم القاضى بخـ النقول) نفيالتهمة المواضعة اذالعقارعساه في يدغيرهما بخلاف المنقول لان اليـ م فيه مشاهدة قيدبالدعوى لمافي شهادات البزازية شهدوا أنه ملكه ولم يقولوا في يده بغيرحق يفتي بالقبول قال الصدر الاجل الحلواني اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لايقبل لانه ان لم يثبت انه فيده بغير حق لا يمكنه المطالبة بالتسليم وبهكان يفتى أكثر المشايخ وقيل يقضى فى المنقول ولاية ضى فى العقار حتى يقولوا اله فيده بغير حق والصحيح الذي عليم الفتوى الهيقبل في حق القضاء بالملك لاف حق المطالمة بالتسليم حتى قالوا لوسأل القاضي الشاهدأ هوفي يدالمدعي عليه بغير حق فقال لاأدرى يقبل على الملك أص عليه في المحيط وفي دعوى البزاز يةمعز بالى الصغرى ادعى على آخر ضيعة انهاله فأقر المدعى عليه أنهافي يده وبرهن المدعى على انهاملكه فحكم الحاحم بالملك له لايصح مالم يثبت اليد بالبينة أويع لمالحاكم وفيه قال المدعى عليمه ايس العقار في يدى بحلفه حتى يقرفذا أفر باليديحلفه انهاايست ملكه حتى بقر بالملك للدعى فاذا أقرله به يأمره بترك التعرض لكن ان أراد أن ببرهن انهاملكه لابدمن تقديم البينة على انهافى بده لان المالك قديبعد عن العقارعادة فأمكن ان يتواضع اثنان ويقرأ حدهم اباليدو يبرهن الآخرعليمه بالملك ويسامح فىالشههود ثم بدفع المالك معللا بحكم الحاكم وهذه التهمة فى المنقول منتف لان يدالمالك لاننقطع عن المنقول عادة بل يكون في يده فالدفع به ماقيل في شرح الوقاية تهمة المواضعة ثابثة في الموضعين على السواء فيقضى في المنقول باقراره باليد كماصر حبه جيم الكتب اه وهكذافى الخانية وبه علم أن تبوت اليدبالبينة أوالعلم فى العقاران اهواصحة القضاء بالملك بالبينة لالصحة الدعوى كاهوظاهر المتون ولوكان لها لم بحلف قبله كالايخفي ثمذ كرفي الخامس عشرمن أنواع الدعاري الدعوي في العقار انما يحتاج الى اثبات يد المدعى عليمه في العقاراذا ادعاه بالملك المطلق أمااذا ادعى الشراء منمه واقراره بأنه في يده فأنكر الشراء وأقر بكونه في يده لا يحتاج الى اعادة البينة على كونه في يده والفرق أن دعوى الفعل كم إصح

وانه يطالبه وان كان دينا ذ كروصفه وانه يطالبه به (فوله والحاصل ان اشتراط الخ) أقول هذه المسئلة تقع كثير او يغفل القضاة عنها الى البينة على اليدمطلقا فلذا نظمتها بقولى واليدلا تثبت فى العقار مع التصادق فلا تمارى فيلزم البرهان مالم بدع عليه غصبا أوشراء مدعى

علىذى اليد نصح على غيره أيضا فانه يدعى علته التمليك والتملك وهوكما يتحقق من ذى اليد يتحقق من غـيره أيضا فعدم ثيوت اليـد بالاقرار لايمنع صحة الدعوى أمادعوى الملك المطانى فدعوى ترك التعرض بازالة اليد وطلب ازاتها لايتصور الامن صاحب اليد وباقراره لايثبت كونه ذايد لاحتمال المواضعة كماقررناه من قبل اه والحاصل أن اشتراط ثبوت اليدفى العقار انما هوفى دعوى الملك المطلق أمافى دعوى الغصب والشراء فلاوفى الخانية فالحاصل أن دعوى الملك فى العقار لاتسمع الاعلى صاحب اليدود عوى اليد تقبل على غيرصاحب اليداذا كان ذلك الغير ينازعه في اليدفيج على مدعيا لليدمقصود اومدعيالالك نبعالملك اليه اه وقدظهر بماذ كرناه وأطلقه أصحاب المتون انهيصح دعوى الملك المطاق فى العقار بلابيان سبب الملك وفي دعوى البزازية من فصل التناقض واعلم أن مشايخ فرغانة ذكروا أن الشرط فى دعوى العقار فى بلادقدم بناؤها بيان السبب ولا تسمع فيه دعوى الملك المطلق لوجوه الاول ان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل بسبب الخطة ومعاوم ان صاحب الخطة في مثل لك البلادغير موجود فيكون كذبالامحالة فكيف يتضيبه والثاني أنه لما تعذر القضاء بالمطلق لماقالنا فلابدمن ان يقضى بالملك بسبب وذلك اماسبب مجهول أومعاوم فالمجهول لايمكن القضاء باللجهالة والمعلوم لعدم تعيين المدعى اياه والثالث ان الاستحقاق لوفرض بسبب حادث يجوز أن يكون ذلك السبب شراءذى اليد من آخر ثم يجوزان يكون السبب سابقاعلى علك ذى اليدفيمنع الرجوع ويجوزأن يكون لاحقافلا يمنع الرجوع فيشتبه وكل هذه الرواية غيرمتحقق في المنقول العدم المانع من الجل على التملك من الأصل أه (قوله وانه يطالبه) أى وذ كرالمدعى انه يطالب المدعى عايه بالمدعى لان المطالبة حقه فلابدمن طلبه ولانه يحتمل أن يكون مرهونا في بده أومحبوسا بالثمن في يده واعما يزول هذا الاحمال بالمطالبة (قوله وان كان ديناذ كروصفه) لانه لابد من تعريفه وهو بالوصف أطلقه فشمل المكيل والموزون نقداوغيره وقدمناانه في دعوى المثليات لابدأن بذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب ولذاقال في الخزانة واذا ادعى عليمه عشرة أقفزة حنطة ديناعليمه ولم بذكر باى مبب لاتسمع ولابدمن بيان السبب لانهااذا كانت بسبب السم فاعمايكون لهدق المطالبة في الموضع الذي عيناه وان كانت بسبب القرض أو بسبب كونها ثمن المبيع يتعين مكان القرض والبيع مكان الابقاءوان كانت بسبب الغصب والاستهلاك فيكون لهحق المطالبة لتسليم الحنطة في مكان الغصب والاستهلاك اه وفيهاوفي دعوى القرض يذكران المقرض أقرضه كذامن مال نفسه لجواز أن يكون وكيلابالا قراض والوكيل بالاقراض سفير ومعير لايطالب بالاداء ويذكرأيضا وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك ديناعليه اجماعالان عندأبي يوسف المستقرض لايصير دينا فى ذمة المستقرض الابصرفه فى حواتج نفسه وفى القرض لايشترط بيان مكان الايفاء ويتعين مكان العقد اه وأما الدعوى بسبب الاقرار فى العين والدين فالمفتى به عند دالمشايخ انهاان كانت فى طرف الاستحقاق لاتسمع وان في طرف الدفح تسمع والبيان مع التمام في البزازية والخزانة (قوله وانه يطالبه به) لمافلنا ولان صاحب الذمة قد حضر فلم يبق الاالمطالبة هكذا جزم به في المتون والشروح وليس المراد لفظ وأطالبه بدبل هوأوما يفيده من قوله مرة ليعطني حقى كمافى العمدة وأماأ محاب الفتاري كمافى الخلاصة والبزازية فجملوا اشد تراطه قولاضعيفا قالفي الخلاصة رجل ادعى على آخ عشرة دراهم عند دالقاضي وقاللى عليه عشرة دراهم ولم يزدعلي هذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لايصحمالم يقل مرة ليعطني حتى هــذا في النوازل قال أبو نصرا اصحبح أنه تسمع الدعوى اه ومثله فى البزازية ولمأرأ حدانب عليه ثم اعلمأن فى كلام أصحاب المتون والشر وح فى الدعوى قصورا فانهم

لميبينوا بقية شرائط دعوى الدين ولميذ كروادعوى العقد أماالاول ففي دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلالا بدأن يبين قيمته يوم موته اذالواجب عليه قيمته يوم موته وفى دعوى مال المضاربة بموت المضارب مجهلالا مدمن ذكرأن مال المضار بة يوم موته نقدأ وعرض لا نه لوعرضا فله ولاية دعوى قممة العرض وفي دعوى مال الشركة بموته مجهلالا بدمن ذكرانه مات مجهلا لمال الشركة أم المسترى عال الشركة اذمال الشركة مضمون باشل والمشترى عال الشركة مضمون بالقيمة ولوادعى مالا بكفالة لامدمن بيان المالانه باى سبب إواز بطلانها اذالكفالة بنفقه المرأة اذالم تذكرمدة معاومة لاتصح الاأن يقول ماعشت أومادمت في نكاحه والكفالة عال الكتابة لانصح وكذا بالدية على العاقلة ولابد أن بقول وأجاز المكفول له الكفالة في مجلس الكفالة حتى لوقال في مجلسه لم يجز ولوادعت امرأة ما لاعلى ورثة الزوج لم يصحمالم تبين السبب لجوازأن يكون دين النفقة وهي تسقط بموته وفى دعوى الدين على الميت لوكتب توفى الاأدائه وخلف من الترك بيده ف الوارث مايني تسمع هذه الدعوى وان لم يبين أعيان التركة وبه يفتى اكن اعبايا مرالقاضى الوارث باداء الدين لوثبت وصول التركة اليه ولوأ نكر وصوطااليه لايكن اثبانه الابعدبيان أعيان التركة فيده بمايعصل به الاعلام ولوادعى الدين بسبب الوراثة لابدمن بيان كل ورثته وفي دعوى السعاية لايجبذ كرقابض المال ولكن في محضر دعواها لابدأن يفسر السعاية لننظر انه هل يجب الضمان عليه لجواز انهسى بحق فلا يضمن ولوادعى الضمان على الآمرانه أمرفلانا وأخذمنه كذاتصح الدعوى على الآمراوسلطانا والافلا وأمادعوى العقدمن بيعواجارة ووصية وغيرهامن أسباب الملك لابدمن بيان الطوع والرغبة بان يقول باع منهطا تعاوراغبا في حال نفاذ تصرفه لاحتمال الا كراه وفي ذكر التخارج والصلح من التركة لابد من بيان أنواع التركة وتحديدالعقار وبيان قيمة كل نوع ليعلم أن الصلحلم يقع على أز يدمن قيمة نصيبه لانهم لواستهلكوا التركة ثم صالحواللدعي على أزيدمن نصيبه لم يجزعندهم كمافى الغصب وفي دعوى البيع مكرها لاحاجة الى تعيين المكره هذاما حررته ون كالامهم (قوله فاذا محت الدعوى سأل المدعى عليه عنها) لينكشف وجه الحبكم ومفهومه انهااذالم تصع لايسأله القاضي عنها لعدم وجوب الجواب عليمه لها بخلاف الصحيحة فانه بجب عليه جوابها وظاهره أن القاضي يسأله وان لميطلب المدعى وفى السراجية اذاحضرا لخصمان لابأس أن يقول مالكاوان شاءسكت حتى يبتد آه بالكلام وأذا تكلم المدعى يسكت الآخوو يسمع مقالته فأذافرغ يقول للدعى عليه بطلب المدعى ماذا تقول وقيل ان المدعى اذا كان جاهلا فان القاضي يسأل المدعى عليه بدون طلب المدعى اه وفي شهادات الخزانة بجوز القاضي أن يأمررجلا يعللدعى الدعوى والخصومة اذا كان لا يقدر عليها ولا يحسنها اه وفى القنية ايس القاضى أن يمنع ذا اليدعن التصرف في الضيعة بالدعوى وطلب المدعى ذلك اه وسيأتى (قوله فان أقرأ والمكر فبرهن المدعى قضى عليه ) لوجود الحجة الملزمة للقضاء وفي المعراج ولفظ القضاء في الاقرار مجاز للزومه باقراره فلاحاجة الى القضاء اكونه حجة بنفسه لايتوقف على القضاء فكان الحكم الزامالا خروج عن موجبه بخلاف البينة فأن الشهادة خبرمحتمل وبالقضاء يصير حجة ويسقط احتمال الكذب اه ولم يشترط المؤلف وجهاللة تعالى طلب الخصم القضاء بعد الحجة لمافى البزازية ويعلم المدعى عليه انهر يدالقضاء وهذا أدبغ يرلازم وكذاقول القاضى أحكم أدبغ يرلازم اه وظاهر مافى الكتاب ان القاضى لاعهل المدعى عليهاذا استمهله وليس بشئ فني البزازية ويهله الانةأيام ان قال المطلوب لى دفع واعما يهله هذه المدةلانهم كانوابجلسون فىكل ثلاثة أيام أوجعة فانكان يجلس فىكل يوم ومع هذا يمهله ثلاثة أيام جاز فان مضت المدة ولم يأت بالدفع حكم اه ولذا كتبنا في الفوائدلا بجوز للقاضي تأخيرا لحسكم بعد وجود

فاذاصحت الدعــوى سأل المدمىعليــدعنها فانأقر أوأنكر فبرهن المــدعى قضىعليه

(قولەوفىدعوى السعاية) أى السـعاية به الى الحاكم والاحلف بطلبه

(قوله ان برهن الخ) فيسه تأمل فانه عند دعواه الابراء صارمد عيا (قوله بخلاف دعوى الابراء عن دعوى المال) سيأتى بيانها قريبا عندقوله وقضى له ان نكل مرة

شرائطه الافى ثلاث وظاهرمانى الكتاب ان البينة لاتقام الاعلى منكر فلاتقام على مقر وكتبنافي فوائد كتاب القضاء انهاتقام على المقر فى وارث مقر بدين على الميت فتقام عليه المتعدى وفى مدعى عليهأ قر بالوصاية فبرهن الوصى وفى مدعى عليه أقر بالوكالة فيثبتها الوكيل ثم زدت الآن را بعامن جامع الفصولين من فصل الاستحقاق قال المرجوع عليه عند الاستحقاق لوأقر بالاستحقاق ومع ذلك برهن الراجع على الاستحقاق كان له أن يرجع على بالعداذ الحسكم وقع ببينة لا باقر ار لانه محتاج آلى أن يثبت عليه الاستحقاق ليمكنه الرجوع على بائعه وفيه لو برهن المدعى ثمأ قر المدعى عليه بالملك له يقضى لهباقرارلاببينة اذ البينة انماتقبل على المنكرلاعلى المقر اه وقال في موضع آخر هذا يدل على جواز اقامتهامعالاقرارفي كلموضع يتوقعالضررمن غديرالمقرلولاهافيكون هدنداأصلا اه ولم يذكر المؤاف حكم مااذاسكت عن الجواب وفي الخلاصة معزيالي الاقضية رجل ادعى على آخر مالا فلزم السكوت فلم يجبأ صلايؤ خسذمنه كفيل تمسأل جيرانه عسى بهآ فة في اسانه أوسمعه فان أخبروا انه لا آفة به يحضر مجلس الحبكم فان سكت ولم يجب ينزله منكرا قال الامام السَرخسي هذا قوطما أماعند أى بوسف فيحبس الىأن يجيب اه وفي روضة الفقهاء لوسكت عن الجواب لايتكون منكرا بلاخلاف اه والفتوى على قول أى يوسف فها يتعلق بالقضاء كافي القنيسة والبزازية فلذا أفتيت بان يحبس الى أن يجيب وفى المجمع ولوقال لاأقر ولاأ نكر فالقاضى لا يستحلفه قال الشارح بل يحبس عند أ ي حنيفة حتى يقرأو ينكر وقالايستحلفوفي البدائع الاشبه الهانكار اه وهوتصحيح لقو لهما كمالابخني فان الاشبه من ألفاظ التصحيح كما في البزارية مماعلم أن الساكت لانقام عليه البينة الافها اذاو كاه بالخصومة غيرجائزالاقرار والانكاركماقدمناه فى الوكالة بالخصومة (قوله والاحلف بطلبه) أى وان لم يكن للدعى بينة حلف القاضى المدعى عليه بطلب المدعى لقوله عليه السلام للدعى ألك بينة فقال لا فقال لك يمينه سأل ورتب اليمين على فقدان البينة فلابدمن السؤال ليكنه الاستحلاف ولابدمن طلبه اليمين لان اليبن حقه قيد بتحليف القاضى لان المدعى عليه لوحلف بطلب المدعى عينه بين يدى القاضي من غير استحلاف القاضي فهذاليس بتحليف لان التحليف حق القاضي كذافي الخلاصة ولواصطلحا على أن يحلف عندغير القاضي و يكون بريافهو باطل فلو برهن عليه يقبل والايحلف ثانيا عند القاضي كذافىالبزازية وأشارالىأنابراءالمدعى عن التحليف غيرصحيح لكونه حق القاضي كمافى البزازية أيضا وفمنية المفتى حلفه في مجلس قاض ليس له أن يحلفه ثانيا ولو حلفه عند قوم له أن يحلفه ثانيا عند القاضى ولوقال المدعى عليه حين أرادالقاضي تحليفه انه حلفني على هذا المال عندقاض آخرأ وأبرأني عنهان برهن قبل والدفع عنسه الدعوى والاقال الامام البزدوى انقلب المدعى مدعى عليه فان نسكل اندفع الدعوى وان حلف لزم المال لان دعوى الابراء عن المال افرار بوجوب المال عليه بخلاف دعوى الابراء عن دعوى المال كذاف البزازية ثماعها انه لاتعليف الابعد طلب المدحى عندهما فى جيع الدعاوى وعندا في يوسف يستحلف بلاطلب في أربع مواضع في الرد بالعيب يحلف المشترى بالله مارضيت بالعيب والشفيم بالهماأ بطلت شفعتك والمرأة اذاطلبت فرض النفقة على زوجها الغاثب تحلف بالله ماخلف المكاز وجك الغائب شيأ ولاأعطاك النفقة والرابع يحلف المستحق باللهمابعت وهذابناء على جوازتلقين الشاهد وأجعواعلى انمن ادمى ديناعلى آلميت يحلفه القاضي بلاطلب الوصى والوارث بالله مااستوفيت من المديون ولامن أحداداه اليك عنه ولاقبضه لك قابض بأمرك ولاأبرأتهمنه ولاشيأمنه ولاأحلت بشئمن ذلك أحداولاعندك بهولابشئ منهرهن كذافى البزازية وظاهر كلام المؤلف انه لايحلف مع وجود البرهان قلت الافي مسائل الاولى تحليف مدعى الدين على (قوله وأنبته بالبينة) قال الرملي قيد به لأنه لوأقر به الوارث أونكل عن المين المتوجهة عليه لا يحلف كايعلمن مسئلة اقرار الورثة بالدين وكايعلم عاقدمه في الميث خسة نفر الإقرار حجة بنفسه بخلاف البينة تأمل لكن ذكر في خزانة أبي الليث خسة نفر جائز للقاضى وكايعلم عالله عليه المعلق المعلق عليه المعلق عليه المعلق المعل

الميت اذابرهن فانه يحلف كاوصفناوهي في الخلاصة ولاخصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع بدعى حقافي التركة وأثبته بالبينة فانه يحلف من غيرخصم انه مااستوفي حقه وهومثل حقوق الله تعالى يحلف من غيردعوى كذافى الولوالجية ولمأرحكم من ادعى الهدفع الميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغى أن يحلف احتياطا الثانية المستحق للبيع بالبينة للستحق عليه تحليفه بالقماباعه ولاوهبه ولانصدق به ولأخرجت العين عن ملكه بوجه من الوجوه كافى جامع الفصولين من فصل الاستحقاق الثالثة يحلف مدعى الآبق مع البينة بالله المهاق على ملكاك الى الآن لم يخرج بديع ولاهبة كمافى اباق فتح القدير وفى منية المفتى الصى العاقل المأذون له يستحلف ويقضى عليه بنكوله ولايستحلف الأبفى مال الصى ولاالوصى في مال اليتم والمتولى في مال الوقف وتحليف الأخرس أن يقال له عليك عهدالله وميثاقه أنه كان كذا فيشير بنع ادعى على آخرذ ينامؤجلا فانسكر لايحلف فى أظهر القواين ادعى على عبد محجور حقابؤ اخذبه بعد العتق فان أنكر يحاف اه وف خزانة المفتين من عليه دين مؤجل وأراد أن يحلفه عندالقاضى ينبغى للدعى عليهأن يسأل القاضى ان المدعى يدعى نسيئة أم حالة فان قال حالة يحلف بالله المغصوب منه كانت قمية أو في مائة وقال الغاصب ماأ درى ماقميته واكن عامت أن قميته لم تكن مائة فالقول قول الغاصب مع عينه ويجبر على البيان لأنه أقر بقمة مجهولة فاذالم يبين يحلف على ما يدعى المغصوب منه فى الزيادة فان حلف يحلف المغصوب منه أيضا ان قمية ثو بهما ثة و يأخذ من الغاصب ماتة فاذا أخن ثمظهر الثوب فالغاصب بالخيار ان شاءرضي بالثوب وسلم القيمة للغصوب منمه وانشاءرد الثوب وأخذالقمة وهذه من خواص هذا الكتاب وغرائب مسائله فيحب حفظها اه بلفظه (قوله ولاترديمين على مدع) لقوله عليه السلام البينة على المدعى واليمين على من أنكر قسم والقسمة تنافى الشركة وجعل جنس الايمان على المنكرين وايس وراء الجنسشي وفي البزازية برهن على دعواه فطلب من القاضي أن يحلف المدعى انه محق فى الدعوى أوعلى ان الشهود صادقون أومحقون في الشهادة لايجيبه قال علامة خوار زم الخصم لايحاف من تين فكيف الشاهد فان قول الشاهد أشهديين لان لفظ اشهد عندناوان لم يقل بالله عين فاذاطلب منه الشهادة فى مجلس القضاء فقال أشهد فقد حلف ولا يكررالمين لاناأم نابا كرام الشهود وفى التحليف تعطيل الحقوق وان الشاهد اذاعم أن القاضى يحلفه بالمنسو خله الامتناع عن أداء الشهادة لانه لا يلزم عليه ومن أقدم على الشهادة الباطلة يقدم على

الحلف أيضاعا البالترو يج الباطل واذالم بحلف وردشهادته فقدظلم بخلاف المين فى باب اللعان لان كلّات

اللعان جارية مجرى الحد فناسب التغليظ اه وفى الواقعات الحسامية قبيل الرهن وعن محمد من قال

لآخرلى عليك ألف درهم فقال له الآخر ان حلفت انهالك على أديتها اليك خلف فاداها اليه المدعى عليه

ان كان أداهااليه على الشرط الذي شرطافهو باطل والودى أن يرجع فما أدى لان ذاك الشرط باطل

لانه على خلاف حكم الشرع لان حكم الشرع ان اليمين على من أ حكر دون المدعى اه وف القنية

لوأنذا اليدطاب من القاضى استحلاف المدعى ما تعلم انى بنيت بناء هـنه الدار لا يجيبه القاضى اه

وماهنا مقيد عااذا أثبته البينة وتعليلهم بانه حق المسترعايع رعلي ماتقدم وقد يقال الـ تركم لكهم على الميت وقد صادف على الميت وقد صادف الراجم ملكهم فانى برد قائمة من غيرهم عليم في وأما الاقرار فهو على أنفسهم فلا يتوقف على شئ آخر وأقول بنب غي أن يحلفه وأقول بنب غي أن يحلفه والقاضى مع الاقرار في الذا

ولاتردعين على مدع

الرملى ينبغى أن لا يتردد فى التحليف أخذا من قوطم الديون تقضى بامثاط الاباعيانها وإذا كان كذلك فهو قدادى (قوله حقالميت اه ذكره الغزى وأقول ينبغى أن يقال بدل الارم على كماهوظاهر وأقول قديقال أنما علف فى مسئلة مدى الدين على الميت احتياط الاحتمال انهم شهدو اباست صحاب الحال وقد استوفى فى باطن الامر وأما فى مسئلة دفع الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فانتنى الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغى أن لا يتردد فى التحليف تأمل (قوله فكيف الشاهد) ظاهره ان التحليف الشاهد وظاهر ما قبله

ان التحليف المدعى على صدق الساهد تأمل (قوله ولا وجه لوداليمين) أى على المدعى وقوله لما قدمناه الشارة لقوله ولا ترداليين على المدعى المدعى المدعى على صدق السادة المدعى المدعى الحكولة وقوله النكولة بوجب شيا الااذا اتصل القضاء به أما الاقرار فهو حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء ولفظ فيه مجاز كما تقدم نقله عن المعراج عند قوله فان أقرأ وأنكر الح (قوله ولم يبين الفور بماذا يكون) قال بعض الفضلاء هو ظاهروهوان يقضى عقبه من غير تراخ قبل تكراره او بعده على المعالمة على القولين (قوله وصرحوا بأن منها

عم القاضى الخ ) قال الرملى
أى علمه الحادث بعد
تقليده القضاء في الايقضى
الابعلمه المتقدم عليه (قوله
اره الى الآن لغييره)
صريح قول ابن الغرس
فقد قالوا انه منقول عنهم
فقد قالوا انه منقول عنهم
لاانه قاله من عنيد نفسه
وعيدم رؤية المؤلف له
لاتقتضى عدم وجوده في
كلامهم والمثبت مقيدم
لكن في حاشية الرملى على
المنح ولاشك في ان مازاده

ولابينة لذى اليد فى الملك المطلق و بينة الخارج أحق وقضى له ان نسكل مرة بلا أحلف أوسكت

ابن الغرس غريب خارج عن الجادة فلاينبغى التمويل عليه مالم يعضده نقل من كتاب معتمد فلا تغير به والله تعالى أعلم (قوله ثما علم الفضاء بالنكول لا يمنع البينة) عبارته فى الاشباء الفضاء بالنكول كافى الخانية قال محشيها الجوى فى الخانية قال محشيها الجوى

(قوله ولا بينة لذى اليــدى في الملك المطلق وبينة الخارج أحق) وقال الشافى يقضى ببينة ذى اليد لاعتضادهاباليدفيتقوى الظهورفصاركالنتاج والنكاح وذي الملكمع الاعتاق والاستيلادأ والتدبير ولناان بينة الخارج أكثرا ثباتا واظهار الان قدرما أثبته اليد لايثبته بينة ذى اليد اذاليد دليل مطلق الملك بخلاف النتاج لان اليدلا تدل عليه وكذاعلى الاعتاق وأختيه وعلى الولاء الثابت بهاقيد بالملك المطلق لماسيأ تى وأطلقه وهومقيد بمااذالم يؤرخا أوأرخاوتار يخ الخار جمساوأ وأسبق أمااذا كان تاريخ ذى اليدأسبق فأنه يقضى له كاسيأني فى الكتاب بخلاف مااذا ادعى الخارج الملك المطاني وذواليد الشراءمن فلان و برهناوأرخاو تاريخ ذى اليدأسبق فانه يقضى للخارج كافى الظهيرية (قوله وقضى لهان نكل مرة بالأحلف أوسكت) لان النكول دل على كونه باذالا ومقرا اذلولاذلك لاقدم على المين اقامة للواجب دفعاللضررعن نفسه فترجح هذا الجانب ولاوجه لردائمين الماقدمناه واللام في له بعني على أى قضى القاضى على المدعى عليه والسكوت لغيرا فقد لالة النكول وذ كرالشار حمن باب التحالف ان النكول لا يوجب شيأ الااذا انصل القضاءبه و بدونه لا يوجب شيأ أماعلي اعتبار البدل فظاهر وأما على اعتباراً نه اقرار فلانه اقرار فيه شبهة البدل فلا يكون موجبابا نفراده اه وذكر بعده ان المكاتب اذانكل لايلزمه شئ لتمكنه من الفسخ بالتجرز اه أى اذانكل عن دعوى السيدال كتابة وذكر هناولابدأن يكون النكول فبمجلس القاضي وهل يشترط القضاء على فور النكول فيهخلاف اه ولم يبين الفور بماذا يكون ولوقضى عليه بالنكول ثمأرادأن يحلف لايلتفت اليمه ولايبطل القضاء كذا فى الخانية وفيها ولوان المدعى عليه بعد ماعرض عليه الميين مرتين استمهاه ثلاثة أيام ممضت وقال لاأحلف فان القاضى لا يقضى عليه حتى بنكل ثلاثا و يستقبل عليه المين ثلاثا ولا يعتبر نكوله قبل الاستمهال اه ثماعلمأنه قدظهر من كلام المؤلف ان طرق القضاء ثلائة بينة واقرار ونكول وصرحوا بان منهاعل القاضى بشئ ينفذ القضاء في غير الحدود وأما القصاص فله القضاء به بعلمه كما في الخلاصة وتركه المصنف للزختلاف وظاهر مافى جامع الفصواين ان الفتوى على ان القاضي لا يقضى بعلمه لفساد قضاة الزمان وسيأتى أن القسامة من طرق القضاء بالدية فهي شمس وزادا بن الغرس سادسالم أره الى الآن لغيره فقال والحجة اما البينة أوالاقرار أواليمين أوالنكول عنه أوالقسامة أوعلم الفاضى بماير يدأن يحكم به أوالقرائن الدالة على ما يطاب الحسكم به دلالة واضحة بحيث تصيره في حيز المقطوع به فقد قالوالوظهر انسان من دار ومعه سكين في يده وهومتلوث بالدماء سريغ الحركة عليسه أثر الخوف فدخاوا الدار فى ذلك الوقت على الفور فوجـ دوابها انسانامذ بوحالذ لك الحين وهومتضمخ بدما ثه ولم يكن فى الدار غيرذلك الرجل الذى وجد بتلك الصفة وهوكار جمن الدارا نه يؤخف بهاذلا يمترى أحدف أنه قاتله والقول بأنهذج نفسه أوان غيرذلك الرجل قتله ثم تسورا لحائط فذهب الى غيرذلك احتمال بعيد لا يلتفت اليه اذلم ينشأعن دليل اه قيد ناالسكوت لغيرا فه لان سكوته خرس أوطرش عدركذافى الاختيار ثم اعلم أن القضاء بالنكول لا يمنع المقضى عليه من اقامة البينة بما يبطله ال

دعوى المدعى ما يخالف ماذكره وعبارته ادعى عبدا في مدرجل انه الم فحد المدعى عليه فاستحلفه فنسكل وقضى عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه أقام البينة الاأن يشهدانه كان اشترى هذا العبد من المدعى قبل دعواه لا تقبل هذه البينة الاأن يشهدانه كان اشتراه منه بعد القضاء وذكر في موضع آخران المدعى عليمه لوقال كنت اشتريته منه قبسل الخصومة وأقام البينة قبلت بينته و يقضى له اه قلت وسيدكو المؤلف في فصل دفع الدعوى عن البزازية وكما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعد اقامته أيضا وكذا يصح قبل الحركم كا يصح بعده

ودفع الدفع ودفعه والأكثر محيح في المختار وسند سكر عمامه هذاك الكن سيد سكر المؤلف في أول فصل دعوى الخارجين عن النهاية مانصة ولو لم ببرهنا حلف صاحب اليدفان حلف لهما تترك في يده قضاء ترك لاقضاء استحقاق حتى لوأقاما البينة بعسد ذلك يقضى بهاوان نكل لهما جيعا يقضى به بينهما نصفين ثم بعسده اذا أقام صاحب اليسد البينة انه ملكه لا يقبل وكذا اذا ادعى أحد المستحقين على صاحبه وأقام بينة انها ملكه لا تقبل لكونه صارمقضيا عليسه اه ولعلم مبنى على القول الآخر المقابل المقول المختار تأمل (قوله وفي جامع الفصولين والفتوى في مسئلة (٢٠٦) الدبن الح) قال في نور العين حلف أن لادين عليسه ثم برهن عليسه المدعى

فى الخانية من باب ما يبطل دعوى المدعى رجدل اشترى من رجدل عبد افوجد به عيبا فاصم البائع فانكرالبائع أن يكون العيب عنده فاستحلف فنكل فقضى القاضى عليه وألزمه العبدثم قال البائم بعدذلك قد كنت برأت اليهمن هذا العيب وأقام البينة قبلت بينته اه وفى البزازية اذاشك فما يدعى عليسه ينبغى أن يرضى خصمه ولا يحلف احترازاعن الوقوع فى الحرام وان أ ي خصمه الاحلفه ان أ كبر رأيه ان المدعى محق لا يحلفه وان أنه مبطل ساغ له الحلف أدعى عليه عند القاضي ما لا فلم يقر ولم ينكر وقال أبرأني المدعى عن هـ نـ ه الدعوى وعن حلفه بنظر ان كان المدعى برهن على دعواه حلف هو على عدم الابراء وان لم يكن له بينة يحلف المدعى عليه عند المتقدمين وخالفهم بعض المتأخرين وقول المتقدمين أحسن واذا قال المدعى عليه بعدالا نكارأ برأني المدعى وطلب حلفه على عدم الابراء يحلف المدعى عليه أولافان نكل يحلف المدعى ذكرهما الفضلي اه ثم اعلم ان حكم أداء اليمين انقطاع الخصومة للحال موقتا الى غاية احضار البينة عند العامة وقيل انقطاعها مطلقا فاوأقام المدعى البينة بعدين المدعى عليه قبات عندالعامة لاعند دالبعض والصحيح قول العامة لان البينة هي الحجة في الاصل فاما اليمين فكالخلف عن البينة لانها كلام الخصم صير البها للضرورة فاذاجاء الاصل انتهى حكم الخلف كانهلم يوجدا صلاولوقال المدعى للدعى عليه احلف وأنتبرىء من هذا الحق الذى ادعيت أوأنتبرىء من هـ ذا الحق ثم أقام البينة قبلت لان قوله أنت برىء يحتمل البراءة للحال أى برىء عن دعواه وخصومته للحال ويحتمل البراءة عن الحق فلا يجعل ابراء بالشك كذافى السراج الوهاج وذكر الشارح وهل يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب الهلايظهر كذبه حتى لايعاقب عقوبة شاهد الزور ولايحنث في عينه انه كان لفلان على أنف فادعى عليه فانكر فلف ثم أقام المدعى البينة ان له عليه ألفا وقيل عند أبي يوسف يظهر كذبه وعند مجد لا يظهر اه وفي الخانية من الطلاق والفتوى على انه يحنث وهوقول أفي يوسف واحدى الروايتين عن مجمد اه وفى الولوالجية من فصل الاقرار بالطلاق رجل ادعى على آخراً لف درهم فقال المدعى عليه امرأته طالق ان كان له على ألف فقال المدعى امرأتي طالق ان لم يكن لى عليك ألف وأقام المدعى البينة على حق وقضى الفاضى فرق بين المدعى عليه وبين امرأته عندأ بيوسف وعن مجدروايتان فيرواية يفرق بينهما وفيرواية لايفرق ويفتى بائه يفرق ولوأقام المدعى عليه البينة بانه قدأوفاه ألفاقبل دعواه وكان تفريق القاضي بينه وبين امرأته باطلالانه تبين انه أخطأفيه وتطلقاصأة المدعىان زعمانه لم يكن لهعلى المدعى عليه الاهذا الااف لانه تبين انه حانث هذا اذا أقام المدعى البينة على الالف أمااذا أقام البينة على اقرار المدعى عليه بالالف لم يفرق القاضى بين المدعى عليه و بين امرأته لان شرط الحنث كون الااف عليه وهذا محتمل والقاضى بقضى بالاقرار بالاان والاقرار محتمل هكذاذ كرفى بعض المواضع اه وفى جامع الفصولين والفتوى في مسئلة الدين

فعند محمد لايظهر كذبه في يمينه اذ البينــة حجة من حيث الظاهر وعنه أبى روسف يظهر كذبه فعنث والفتوى في مسئلة الدين انه لوادعاه بلاسبب فلف مرهن عليه يظهر كذبه ولو ادعاه بسبب وحلف الهلادين عليه ثم برهن على السبب لايظهر القرض ثم وجــدالايفاء أوالابراء (قت) حلف بطلاق أوعتق ماله عليه شئ فشهداعليه بدينله وألزمهالقاضي وهوينكر قال أبو يوسف يحنث وقال عمدلايحنث لانهلايدرى لعلمصادق والبينة حجةمن حيث الظاهر فلا يظهر كذبه في بمينه ذكر مجمد في ( ح) قال امرأته طالق ان كان افلان عليه شئ فشهداان فلانا أقرضه كذاقبل عينه وحكم بالمال لم يحنث ولوشهدا ان لفلان عليه شيأوحكميه

حنث لانه جعل شرط حنثه وجوب شئ من المال عليه وقت اليمين وحين شهدا بالقرض لم يظهر كون المال عليه وقت الحلف بخلاف مالوشهدا ان المال عليه يقول الحقيرة وله بخلاف ماشهد المحل نظر اذكيف يظهر كون المال عليه اذا شهدا بان المال عليه بعد ان من آنفا ان البينة حجة ظاهرة فلا يظهر كذبه في يمينه وأيضا يردعليه أن يقال فعلى ماذكر ثم ينبغى أن يحنث في مسئلة الحلف بطلاق أو عتق أيضا اذلا شك ان الحلف عليه ما لا يكون الا بطريق الشرط أيضا والحاصل انه ينبغى أن يتحد حكم المسئلتين نفيا أواثبا تا والفرق تحكم فالحجب كل الحجب من التناقض بين كلاى محدر حمالة تعالى مع انه امام ذوى الادب والاربالا أن تكون احدى الروايتين عنه غير محيحة اه ماقاله في أواخ الخامس عشر (قوله وأما الثانية فلم آره)قال الرملي والوجة يقتضى القضاء بالنكول فيها أيضا إذفائدة الاستحلاف القضاء بالنكول كماهوظاهر تأمل (قوله وأما المذهب فأنه لوقضي الخ) ظاهره انهمقا بللاف المتن مع انه عينه قال الزيلمي وعن أبي يوسف ومحدان التكرار (۲۰۷) حتم حتى لوقضى القاضى النكول

مرة لاينفذ والصحيحاله ينفذوالعرض ثلاثامستعب وهو نظير امهال المرتد اللابة أيام فانه مستحب فكذاه ذا مبالغة في الاندار اله ومثله في الكفاية (قوله والصواب والامة دون المولى) بـقى أن يقال ظاهر كالامه كغيره انها ادعت الاستيلاد مجردا عن دعوى اعترافه والذي في صدر الشريعية ادعت انهاولدت منه هذا

وعرض العمين ثلاثا ندبا ولا يستحلف في نـكاح ورجعة وفىء واستيلاد ورق ونسبوولاء وحد ولعان

الولد وادعاه أى ادعت اله ادعاه فهومن تتمة كلامها كاذكره أخى جاى والذى يظهر ان التقييد بهايس احــترازيا بليبتني عــلى ماهوالمشهورمن الهيشترط لثبوت نسب ولد الامة وجود الدعوةمن السيد وعلىغير المشهورلا يشترط ذلك بل يكني عدم نفيه وكذا ظاهر قولهم ادعت أمة يفيد الاحترازعن دعوى الزوجة وبخالف قول الفهستاني بعدة ول المتن واستيلاد بان ادعى أحدمن الامة والمولى أ والزوجة والزوج انها ولد تمنه ولداحيا أوميتا كافى قاضيخان

انه لوادعاه الاسبب فلفئم برهن ظهركذبه ولوادعاه بسبب وحلف انه لادين عليه ثم برهن على السبب لايظهركذبه لجوازانه وحدالقرض مم وجدالابراء والايفاء اه فان قلت هل يقضى بالنكول عن اليميين لنفي التهمة كالأمين اذا ادعى الرد أوالهلاك فحلف فنكل وعن اليمين التي للاحتياط في مال الميت كماقدمناه قلت أما الاولفنع كمافى القنية وأما الثانية فلمأره اه (قول وعرض المميين ثلاثا ندبا) أى وعرض القاضى على وجه الاستحباب بان يقول له القاضى انى أعرض عليك ثلاثا فان حلفت والاقضيت عليك عما ادعاه وهذاالانذار لاعلامه بالحسكم اذهوموضع الخفاء وتسكرار العرض لزيادة الاحتياط والمبالغة في ابداء العذر وأما المذهب فالهاو قضى بالنكول بعد العرض من جاز وهو الصحيح والاولأولي (قوله ولايستحلف في الكاح ورجعة وفي واستيلاد ورق ونسب وولاءوحه وامان) وقالا يستحلف في الكل الافي الحدود واللمان لان النكول اقرار لانه بدل على كونه كاذبا فالانكارعلى ماقدمناه فكان اقرارا أوبدلاعنه والاقرار يجرى فى هذه الاشياء لكنه اقرارفيه شبهة والحدود تندرئ بالشبهات واللعان في معنى الحد ولا بي حنيفة أنه يدل لان معمه لا تبقى المين واجبة لحصول المقصود وانزاله باذلا أولى كيلايصير كاذبا فى الانكار والبذل لا يجرى فى هذه الاشياء وفائدة الاستحلاف القضاء بالنكول فلايستحلف الاان هذا بذل لدفع الخصومة فيملكه المكاتب والعبد المأذون بمزلة الضيافة اليسيرة وصحته فى الدين بناء على زعم المدعى وهو يقبضه حقا لنفسه والبذل معناه ههنا ترك المنع وأمرالمال هين كذافي الهداية وفي القنية يستحلف في دعوى الاقرار بالنكاح اه وظاهره بانه اتفاق بين أبى حنيفة وصاحبيه فليتأمل وفى الظهيرية تفسيرا لبذل عنده ترك المنازعة والاعراض عنها ثم الدعوى في هذه المسائل تتصور من احدى الخصمين أيهما كان الابالحه والعان والاستيلاد فاله لايتصورأن يكون المدعى فيها الاالمق فووا اولى كذافى الشرح وهوسبق قلم والصواب والأمة دون المولى وفي الهداية وصورة الاستيلاد أن تقول الجارية أنا أمولد لمولاى وهـنا ابني منه وأنكر المولى لانه لو ادعى المولى ثبت الاستيلاد باقراره ولا يلتفت الى انكارها اه وفي جامع الفصولين وصورة النكاح أنكرهوأ وهي نكاحاوالرجعة ادعى على امرأة رجعة ففى العدة تثبت بقوله وان كذبته لانه ادعى أمراعلك استئنافه للحال وبعدهالوصدقته ثبت بتصادقهماولو كندبته ولابينية فعلى قولهما يحلف لاعلى قوله وكذا لوادعت انه راجعها وكذبها وصورة الفيء فى الايلاء قال فئت وأنكرت فلوادعاه فى مدة الايلاء يثبت بقوله ولو بعد مضبهافان صدقته ثبت والاولابينة أوادعت انهفاء اليهافي المدة أو بعدهاوأ نكر الزوج وصورة الرق ادعى على مجهول الحال انهقنمه أوادعى مجهول الحال على رجل انه عبمه وأنكر المولى وصورة النسب ادعى مجهول النسباله أبوه أوابنه وصورة أمية الولدأن تدعى أم الولدانها ولدته من سيدها وصورة الولاء أن بدعى انه مولاه الأسفل أوالأعلى اله أطلق فى الولاء فشمل ولاء العتاقة و ولاء الموالاة كمانى الكافى وفيه فالحاصلان كل محل يقبل الاباحة بالاذن ابتداء يقضى عليه بنكوله ومالافلا اه واذا لم يستحلف في النكاح عنده فلا يخلواما أن يكون المدعى له الزوج أوالمرأة فان كان الزوج وقال أنا أريد أن أتزوج أختها أو أر بعاسواها فان القاضي لايمكنه من ذلك لانه اقرأن هذه امرأته فيقول له

ولكن فىالمشاهير ان دعوى الزوج والمولى لاتتصور لان النسب يثبت باقراره ولاعبرة لانكارها بعد مو يمكن أن يقال انه بحسب الظاهر

لم يدع النسب كمايدل عليه نصو برهم اه كذا في حاشية السيدأ بي السعود

ان كنت تريدذلك فطلق هنده ثم تزوج أختها أوأر بعاسواها وان كانت الدعوى من المرأة فعنه ه لوقالت انى أربدأن أنزوج فان القاضى لا يمكنها من ذلك لانهاقد أقرت ان لها زوجا فلا يمكنها لتزوج باستر فان قالت ما الخلاص عن هذا وقد بقيت في عهد ته الدهر ولا بينة لي وهذه تسمى عهدة أبي حنيفة فأنه يقول القاضى الزوج طلقهافان أيئ جبره القاضى عليه فان قال الزوج اوطلقته الزمني المهر فالأ فعل ذاك يقول القاضى له قل طان كنت اصرأتي فانت طالق فتطاق لو كانت اصرأته والافلاولا يلزمه شئ فان أبي أجبره القاضى فان فعل تخلص عن تلك العدة كذاف البدائع ثماذا لم يستحلف المنكر عنده فالنسب هل تقبل بينة المدعى بنظر فانكان نسبا يثبت بالاقرار تقبل بينته مثل الولدوالوالد وان لم يثبت باقراره لانقبل بينته مثل الجدوولد الوادوالاعمام والاخوة وأولادهم لان فيه حل النسب على الغير بخلاف دعوى المولى الاعلى أوالاسفل حيث يقبل وان ادعى الهمعتق جده ونحوذاك وتمامه فى الشرح وقوله قال القاضى الامام فرالدين الفتوى على انه يستحلف المنكر فى الاشياء الستة المراد بهمولا باقاضيخان كماصر حبه مسكين وعزاه المصنفله في شرح الجامع الصغير مع انه صرح به في فتاواه أيضاوصر حالشارح بان فحرالا سلام على البزدوي اختار قوطما للفتوي على ماذكره في المختصر واختار المتأخ ون من مشايخناعلى ان القاضى ينظر في حال المدعى عليه فان رآ ومتعنتا يحلفه أخه ابقو لهما وانرآه مظاومالا يحلفه أخسذا بقول أيحسيفة وفي الولوالجية الفتوى على قوطما وهواختيار الفقيه أى الليث وصورة الاستحلاف على قولهما ماهي بزوجة لى وانكانت زوجة لى فهي طالق بائن لانها لوكانت صادقة لايبطل النكاح يجحوده فإذا حلف نبق معطلة وقال بعضهم يستحلف على النكاح فان حلف يقول القاضي فرقت بينكما كذافي الخانية وفي الاختيار ثم عندهما كل نسب يثبت من غيبر دعوى المال كالبنوة والزوجية والمال يستحلف عليه وكل نسب لوأقر به لايثبت الابدعوى المال كالاخ والعملا يستعلف الااذاادعي بسببه مالاأوحقا كدعوى الارثودءوي عدمالرجوع في الهبة ونحوه آه وظاهره ضحة الدعوى بنسب الأخ ونحوه وان لم يدع المال لانه اغانفي الاستصلاف فقطوظا هرمافي البزازية من الفصل العاشر فى النسب والارث عدم صحة الدعوى بالاخوة الجردة ولهذا الوبرهن لايقبل لامه في الحقيقة اثبات البنوة على أب المدعى عليه والخصم فيه هو الاب لاالاخ اه وفي شرح مسكين فان قيل كيف تكون هذه المسائل ستة وهي سبعة فلنا أمومية الولد تابعة النبوت النسب اه وعبر عنها ف جامع الفصولين بالاشياء السيعة وفيه ادعى نكاحها فيلة دفع المين عنهاعلى قوطماأن تنزوج فالأتحلف لانها لونكات الحكم عليها لانهالوأ قرت بعدما نزوجت لميجز اقرارها وكذالوأ قرت بنكاح لغائب قيل صح افرارهالكن يبطل بالتكذيب ويندفع عنهااليمين وقيل لايصح اقرارها فلاتندفع عنهااليمين آه وفي الولوا لجية رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين ثمأ نكرت وتزوجت باسخ ومات شهود الاول ليس للزوج الاولأن يخاصمها لانها للتحليف والمقصودمنه النكول ولوأ قرت صريحا لميجز اقرارهالكن يخاصم الزوج الثانى وبحلفه فانحلف برئ وان نكل فله أن يخاصمها و يحلفها فان نكات يقضى بها للدعى وهذا الجواب على قوطما المفتى به اه (قوله و يستحلف السارق فأن نكل ضمن ولم يقطع) لان المنوط مفعله شياتن الضمان ويعمل فيه النكول والقطع ولايثبت به فصاركا ذاشه عليها رجل وامرأتان قيد يحد السرقة لانه لايستعلف في غيره من الحدود اجاعا ولوكان حد القذف الااذا تضمن حقابان علق عتق عبده بالزاوقال النزنيت فانتح فادعى العبدانه قدزني ولابينة عليه يستعلف المولى حتى اذانكل ثبت العتق دون الزما كبدافي الشرح وصححه الحلواني خلافا للسرخسي وهي في الخانية والضمير فازنيت للتكام ولهذاقال فالخانية وهل بصير العبدقاذ فالمولاه بهذا الكلامذ كرالخصاف

ويستحلف السارق فان نكل ضمن ولم يقطع

الآمر رضاء الخ) صورته اشترى شيأ بالوكالة فظهر به عيدفارادالآمرأى الموكل رده بالعيب فادعى البائع عـلى الآمرانك رضيت بالعيب لايحلف الآمروعام الكلام على هذه في شرح الوهبانية (قوله الثالثــة، الوكيل بقبض الدين الخ) قال في نور العين فيه نظراد المقربه هموالابراء الذي يدعيه المديون فسكيف يتصور لزومه عملى الوكيل اللهم الاأن يقال المراد من لزوم الابراء لزوم حكمه وهموالفراغ عنمطالبة والزوج ان ادعت المرأة

طلاقاقبل الوطء فان نكل ضمن نصف المهر

المدنون وأمااحتمال براءة المديون باقرار الوكيل وانتقال الدين الى ذمة الوكيل بزاءعلى اقراره فبعيدبل غيرمسلم واللهأعلم (قوله وزدت على الواحدة والثلاثين)الاولىأن يقول على الاربع والثلاثين بضم ماني الخلاصة الىماني الخانية لكن الاولى من مسائل الخلاصة تقدمت فى كلام الخانية فيقي منها ثنتان (قولهالااذا ادعى عليهم العقد) قال الرملي بريد غيرعقدالنكاح اذ قدم انەلاتىلىف فى نزو بج

فأدب القضاء ماهو اشارة الى انه يصيرقاذفا فانهقال وقدأتي الذى حلف عليه ولم يقل انهزني تحرزاعن ذلك وذكرفي الحدودرجل قذف غييره فقال رجل آخر للقاذف هوكما تلته يصير الثاني قاذفا ثم اذاحلف المولى ههنا كاهوالختار يحلف على السبب بالله مازنيت بعدما حلفت بعتق عبدك هذا اه شماعلمان المصنف افتصرعلى عدم الاستحلاف عنده فى الاشياء السبعة وفى الخانية انه لا استحلاف في أحد وثلاثين خصاة بعضها مختلف فيهو بعضهامتفق عليه فنذ كرهاسردا اختصار االسبعة وفى تزويج البنت صغيرة أوكبيرة وعندهم ايستعلف الابفى الصغيرة وفى تزويج المولى أمته خلافا لهما وفى دعوى الدائن الايصاءفانكره لايحلف وفى دعوى الدين على الوصى وفى الدعوى على الوكيل فى المسئلتين كالوصى وفها اذا كان في يدرج ل شئ فادعاه رج لان كل الشراء منه فاقر به لاحدهما وأنكر الآخر لا يحلفه وكذا لوأ نكرهما فلف لاحدهما فنكل له وقضى عليمه إيحلف للاسنو وفيا اذاا دعيا الهبة مع التسليم من ذى اليدفاقر لاحدهما لا يحلف للرخو وكذالونكل لاحدهما لا يحلف للرخووف اذاادعى كل منهما انهرهنه وقبضه فاقربه لاحدهماأ وحلف لاحدهما فذكل لايحلف للآخر وفيااذا ادعى أحدهما الرهن والنسليم والآخوالشراء فاقر بالرهن وأنكرالبيع لايحلف للشترى وفيااذا ادعى أحدرجلين الاجارة والاخو الشراء فاقربها وأنكره لايحلف لمدعيه ويقال لمدعيه انشت فانتظر انقضاء المدة وفك الرهن وان شئت فافسخ وفيااذاادعي أحدهماالصدقة والقبض والآخوالشراء فاقر لاحدهما لايستعلف الثاني وفيا اذاادعى كل منهما الاجارة فاقر لاحدهماأ ونكل لا يحلف الاتر بخلاف مااذا ادعى كل منهما على ذى إليدالغصبمنه فاقرلاحدهماأ وحلف لاحدهما فنكل يحلف للثاني كالوادعي كلمنهما الايداع فاقر لاحدهما يحلف للثانى وكذاالاعارة ويحلف ماله عليك كذاولا فيمته وهي كذاوكذاو فيااذاادعي البائع رضاالموكل بالهيب لم يحلف وكيله وفيااذاأ نكر توكيله له فى النكاح وفيا اذا اختلف الصانع والمستصنع في المأمور به لا يمين على واحدمنهما وكذالوادعى الصانع على رجل انه استصنعه في كذافانكر لا يحلف الحادية والثلاثون لوادعى انه وكيل عن الغائب بقبض دينه وبالخصومة فانكر لايستعلف المديون على قوله خلافا لهما هكذاذكر بعضهم وقال الحلوانى يستصلف فى قولهم جيعا اه و به علم أن ما فى الخلاصة تساهل وقصور حيثقال كلموضع لوأقر لزمه فاذا أنكره يستعلف الافى ثلاث مسائل منهاالوكيل بالشراءاذاوجد بالمشترى عيبافارادأن برده بالعيب وأرادالبائع أن يحلفه بالهما يعدلم أن الموكل رضى بالعيب لايحلف فانأفرالوكيل لزمهذلك ويبطل حق الرد الثانية لوادعى على الآمر رضاه لايحلف وان أقرازمه الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المديون أن الموكل أبرأه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لايحلف وان أقر به لزمه اهوزدت على الواحدة والثلاثين السابقة البائع اذاأ نكر قيام العيب للحال الايحلف عندالامام ولوأقر به لزمه كاقدمناه فى خيار العيب والشاهداذا أنتكر رجوعه لا يستعلف ولوأقر بهضمن ماتلف بها والسارقاذا أنكرها لايستعلف للقطع ولوأقر بهاقطع وذكرالاسبيجابى ولا يستصلف الاب فى مال الصبى ولا الوصى في مال اليتيم ولا المتولى السيجد والاوقاف الااذا ادعى عليهم العقد يستعلفون حيننذ اه (قوله والزوج ان ادعت المرأة طلاقا قبل الوط عفان نكل ضمن نصف المهر)لان الاستحالف يجرى فى الطلاق عندهم لاسمااذا كان المقصود هوالمال أشار المؤلف الى أن الاستحلاف فى المواضع السابقة يجرى عند دعوى المال فيحلف فى النكاح اذا ادعت هى الصداق لا له دعوى المال ثم بثبت المال بنسكوله ولايثبت النسكاح وبهعم أنه لافامدة في تقييد المؤلف المسئلة بالطلاق قبل الدخول إذلافرق بين أن يكون قبل الطلاق أو بعده قبل الدخول أو بعده فى الاستحلاف كما فى النهاية ولافرق بين أن تدعى المهر أونفقة العدة كما في الخانية وكذا في النسب اذا ادعى حقا كالارث والحجر البنت صغبرة أوكبيرة وعندهم أيستحلف الابفى الصغيرة تأمل

فىاللقيط والنفقة وامتناع الرجوع فى الحبة لان المقصود فى هـنه الحقوق هو المال وبيان صورهذه الار بعة فى النهاية (قوله وجاحد القود فان نكل في النفس حبس حتى يقر أو يحلف وفهادونه يقتص) وهذا عندأ في حنيفة وقالالزمه الارش فيهما لان النكول اقرار فيه شبهة عندهما فلايثبت فيه القصاص ويجب به المال خصوصا اذا كان امتناع القصاص لعني من جهة من عليه كااذا أقر بالخطأوالولى يدعى العمدولة أن الاطراف يسلك بهامسلك الاموال فيجرى فيهاالبدل بخلاف الانفس فانه لوقال اقطع يدي فقطعه لا يجب الضمان وهذا عسال البذل الاانه لا يباح لعدم الفائدة وهذا البذل مفيد لاندفاع ألخصومة به فصار كقطع السدالة كاة وقلع السن الوجع واذا امتنع القصاص في النفس واليمين حق مستحق يحبس به كماني الفسامة وفي الخانية ثم في كيفية التحليف في القتـــلروايتان في رواية يستحاف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولادم عبد وفلان ولادم وايه فلان ولاقبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية علف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولى هذا عدا وفهاسوى القتلمن القطع والشجة ونحوذاك يحلف على الحاصل بالتهماله عليك قطع هذه اليدولاله قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج والجراحات الني يجب فيها القصاص واذا ادعى قتل أبيه خطأ أوولياله أوقطع يدهأ وشجهخطأ اذاادعي شيأفيه ديةأ وارش يستحلف باللهمالفلان عليك هذاالحق الذى يدعى من الوجه الذي ادعى ولاشي منه ويسمى الدية والارش عندالمين لانه ادعى مالا فيحلف على الحاصل كافى سائر الاموال وقال أبو يوسف كل حق يجب على غير المدعى عليه كالدية في الخطأ يحلف على السبب بالله ماقتلت ابن فلان هذا وفي الشجة بالله ماشججت هذاهذه الشجة الني مدعى وكل جناية يجب فيها الارش أوالدية على المدعى عليه يستعلف كايستعلف في القصاص اه (قوله ولوقال المدعى لى بينة حاضرة وطلب اليمين لم يستحلف أى عند أى حنيفة وقال أبو يوسف يستحلف لان اليين حقه بالحديث المعروف فاذاطالبه به يجيبه ولأبي حنيفة أن ثبوت الحق فى اليين مرتب على العجز عن اقامة البينة بمارو يناه فلايكون حقه دونه ونجمه مع أبي يوسف فياذكره الخصاف ومع أبى حنيفة فهاذكره الطحاوي أطاق في حضورها فشمل حضورها في مجلس الحكم ولاخلاف اله لايحلف وحضورهافي المصر وهومحل الاختلاف وحضورها في المصر بصفة المرض وظاهر مافي خانة المفتين خلافه فانهقال الاستحلاف يجرى فى الدعاوى الصحيحة اذا أنكر المدعى عليه ويقول المدعى لاشهودلى أوشهودى غيب أومرضى اه وفيد بحضورها لانهالوكانت خارج المصر فانه يحلف اتفاقاوف المجتى وقدرت الغيبة بمسيرة السفر اه وقيد بقوله المدعى لانهلو كان له بينة عادلة حاضرة ولم يخبر القياضي بها فهو مخير بين الاستحلاف و بين اقامة البينة كذافي الفنية ممرقم بعده لآخر انغلب على ظنه اله يشكل فله أن يحلفه وان غلب على ظنه اله يحاف كاذبالا يعذر في التحليف وفيها يضا ادعى المدبون الايصال فأنكر المدحى ولابينة له فطلب عينه فقال المدعى اجعل حقى في الختم ثم استحلفني فلهذاك في زماننا اه ولوقال لابينة لي وطلب عين خصمه قلفه القاضي فقال لي بينة فان القاضي يقبل ذلك منه وقيل لايقبل كذا فى خزانة المفتين وقد مناه (قول و وقيل المحمه أعطه كفيلا بنفسك ثلاثة أيام) كيلايغيب نفسه فيضيع حقه وأخذ الكفيل بمجردالدعوى استحسانا عندنا لان فيه نظرا للدعى وليس فيه كثيرضرر بالمدعى عليه وهذالان الحضور مستعق عليه بمجرد الدعوى حتى يعمدى عليه و يحال بينه و بين أشغاله فصح التكفيل باحضاره والتقدير بثلاثة أيام ير ويعن أ بي حنيفة وهو الصحيح كذافى الكافي وصحح فى الخانية انه الى جاوس القاضى مجلسا آخروهوم رى عن الثاني وفاعله قيل القاضى بطلب المدعى كافئ الخانية والافلا يطلب القاضى منه كفيلاوفى الصغرى هذااذا كان المدعى

وجاحدالقودفان نكل فى النفس حبس حتى يقدر أو يحلف وفيادونه يقتص ولوقال المدعى لى يبتحلف وطلب اليمين لم يستحلف وقيل لخصمه أعطه كفيلا بنفسك ثلاثة أيام

عالمابذلك أمااذا كانجاهلا فالقاضي بطلب رواه ابن سهاعة عن محمد اه أطلق في الخصم فشمل مااذا كان خاملاأ ووجيها ومااذا كان ماعليه حقيرا أوخطيرا كذافي الهداية وفي المصباح خل الرجل خولامن باب قعد فهو خامل أى ساقط النباهة لاحظ له اه والوجيه اذا كان له حظ ورتبة منه أيضا وقيد بةولهلى بينة حاضرة للتكفيل ومعناه فىالمصرحتى لوقال المدعى لابينةلى أوشهودى غيب لايكفل لمدم الفائدة كذافي الهداية وفي المجتى لوقال المشترى ليبينة على الايفاء لايجبره على الايفاء بل يمهله ثلاثة أيام بشرط أن يدعى حضور الشهود ولوقال شهودى غيب يقضى عليه بغيرامهال ولوادعى الابراء وقال لى بينة حاضرة بمهاه ثلاثة أيام وقال الطواويسي يؤجله الى آخرالجلس ادعى القاتل أن له بينة حاضرة على العفو أجـل ثلاثة أيام فان مضت ولم يأت بالبينة أوقال لى بينة غائبة يقضى بالقصاص قياسا كالاموال وفى الاستحسان يؤجل استعظامالأمرالهم اهر وأطلق الكفيل وقيده فى البزازية وغـيرها بالثقة وفـمره فىالبزازية بان يكونله دار وحانوت ملكاله اه وفسره فى الصغرى بان لايخني نفسمه ولايهرب من البلد بان تكون له دار معروفة وحانوت معروف لايسكن في بيت بكراء يتركه ويهرب وهذاشئ يحفظ جدا اه وينبغى أن يكون الفقيه ثقة بوظا تفه بالاوقاف وان لم يكن له ملك فى دار وحانوت لانه لايتركهاو يهرب وفسره فى شرح المنظومة بان يكون معروف الدار معروف التجارة ولايكون لخوحامعروفابالخصومة وأن ككفالة الفتاوى الصغرى القاضى اذا أخذ كفيلامن المدعى عليه بنفسه بأمرالمدعى أولا بأمره فالكفيل اذاسم الىالقاضي أوالى رسوله ببرأ وانسلم الىالمدعى لا يبرأهنا اذالم يضف الكفالة الى المدعى بان قال القاضي أورسوله أعط كفيلا بنفسك ولم يقل للطالب فترجع الحقوق الى القاضي أوالى رسوله الذى أخدا الكفيل حتى لوسلم اليه الكفيل ببرأ ولوسلم الى المدعى لا يبرأ وان أضاف الى المدعى بان قال أعط كفيلابالنفس للطالبكان الجواب على العكس اه وفي قضائها ثم تأقيت الكفالة بثلاثة أيام أونحوها ايس لاجلاان يبرأ الكفيل عن الكفالة بعدذلك الوقت فان الكفيل الحمشهر لايمرأ بعد مضى شهر لكن التكفيل الى شهر لتوسعة الأمر على الكفيل حتى لايطال الكفيل الابعد مضي شهر لكن لوعجل الكفيل يصح وهذالتوسعة المدعى حتى لايسلم الكفيل المدعى عليه للحال فيبرأ الكفيل فيجزالمدعى عن اقامة البينة متى أحضر البينة فانمايسم الى المدعى بعدوجود ذلك الوقت حتى لوأحضر المدعى بينة قبل وجودذاك الوقت يجبأن يطالب الكفيل هذا هوالظاهر ينظر فى باب كفالة القاضى من كفالة عصام اه ولم بذكر المؤاف رجه الله تعالى طلب المدعى وكيلا من المدعى عليه وذ كره فى الكافى فقال وله أن يطلب وكيلا بخصومته حتى لوغاب الاصيل يقيم البينة على الوكيل فيقضى عليه وان أعطاه وكيلاله أن يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل واذا أعطاه كفيلا بنفس الوكيل له أن يطالبه كفيلا بنفس الاصيل لوكان المدعى دينا لان الدين يستوفى من ذمة الاصيل دون الوكيل فاوأخذ كفيلا بالمال له أن يطلب كفيلا بنفس الاصيل لان الاستيفاء من الاصيل قد يكون أيسر وانكان المدعى منقو لاله أن يطلب منه مع ذلك كفيلا بالعين ايصضر هاو لا يغيبه المدعى عليه وأن كان عقارا لا يحتاج الى ذلك لا نه لا يحتمل التغييب وصح أن يكون الواحد كفيلا بالنفس ووكيلا بالخصومة لان الواحد يقوم بهما فلوأقر وغاب يقضى لانه قضاءاعانة ولوأ قيمت البينة فلرتزك فغاب المشهود عليمه فزكيت لايقضى عليه بالغيبته فىظاهر الرواية لان له حق الجرح فى الشهودوعن أى بوسف أنه يقضى اه بلفظه ولم يذكر المؤلف رحه الله تعالى مالوطلب المدعى الحياولة بين العين والمدعى عليه وفى الصغرى طلب المدعى بنفس الدعوى من الفاضى وضع المنقول على يدعد أولم بكتف بكفيل

(ق-وله وفى المجتبى لوقال الملى المشترى الخ) قال الرملى عبارة المجتبى ادعى المشترى المؤال المائم فانكر المحلف الابطلب المدعى فان حلف قبله فله أن يحلفه فان حلف قبله فله أن يحلفه المشترى الخ (قوله ادعى الرملى ومقتضى الاطلاق الرملى ومقتضى الاطلاق الموال وان احتاطوا فى الفروج لانباخ استعظام المرحل وامرأ تين

النفس والمدعى فان كان المدعى عليسه عدلا لايجيبه القاضى ولوكان فاسقايجيبه وفى العقار لايجيبه الافى الشجر الذي عليه الممرلان الممرنقلي اه وظاهره أن الشجرمن العقار وقدمنا خلافه وفي خزالة المفتين فمااذا أقام البينة ولمتزك فى الجارية قال يضعها القاضى على بدام أة ثقة مأمونة تحفظها حتى يسأل عن الشهود ولا يتركها في يدالمدعى عليه سواء كان عد لاأولا وهذا اذاسأل المدعى من القاضى أن يضمها اه وأشارالمؤلف الىأن المدعى لوأقام البينة ولم نزك فالحسكم بالاولى كمالا يخفي ويشهر اليه قوله فان أبي فالحاصل ان أخل الكفيل والوكيل اعماهو برضا الخصم (قوله فان أبي لازمه أي دار معه حيث دار) أى عقد ارمدة التكفيل المذكورة أشار الى تفسير الملازمة بالدوران الى أنه لا يلزمه ف مكان معين وفي الصغرى المذهب عندنا أنه لا يلازمه في المسجد لان المسجد بني لذ كرالله تعالى و به يفتى ثم قال فيهاو تفسير الملازمة أن يدور معه حيثادار ويبعت معه أمينا حتى يدور معه ورأيت في زيادات بعض المشابخ أن الطالب لوأم غيره علازمة مديونه فالمديون أن لا يرضى عند أبي حنيفة خلافا لمما وجعله فرعا استلة التوكيل بغير رضاا كحصم اكنه لايحبسه في موضع لان ذلك حبس وهو غير مستحق عليه بنفس الدعوى ولايشغله عن التصرف بلهو يتصرف والمدعى يدورمعه واذا انتهى المطلوب الىدار وفان الطالب لا يمنعه من الدخول الى أهله بل يدخل المطاوب الى أهله والملازم بجلس على باب داره هكذاذ كرهنا وفي الزيادات أن المطاوب اذا أرادأن يدخل بيته فاماأن يأذن للدعي في الدخول معه أو يحلس معه على باب الدار لانه لوتر كه حتى يدخل الدار وحده فر عايهرب من جانب آخر فيفوت ماهو المقصودمنهاوفي تعليق أستاذنالو كان المدعى عليه امزأة فان الطالب لايلازمها بنفسه بل يستأجر امرأة فتلازمها وفيأول كراهية الواقعات رجله على امرأة حق فلهأن يلازمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لان هـ ألس عرام فان هر بتودخلت خوية فلابأس بذلك اذا كان الرجل يأمن على نفسه ويكون بعيد امنها يحفظها بعينه لان في هـنده الحاوة ضرورة اه وأشار علازمته الى ملازمة المدعى لماف خزانة المفتين اذا كان المدعى عليه متلافا وأبي اعطاء الكفيل بالمدعى فالمدعى أن بلازم ذلك الشئ الى أن يعطيه كفيلا وان كان المدعى ضعيفاعن ملازمته يضع ذلك الشي على يدعدل اه وظاهر مافى السراج الوهاج أنه لايلازمه الاباذن القاضى وذ كرفيه أن منهاأن يسكن حيثسكن وفى المصباح دارحول البيت يدور دورا ودورانا طافبه ودوران الفلك تواتر حركاته بعضها اثر بعض من غير شبوت ولا استقرار ومنه قو لهمدارت المسئلة أي كلما تعلقت عحل توقف ثبوت الحكم على غديره فتنتقل اليه مبتوقف على الاول وهكذا اه (قوله ولوكان غريبا لازمه مقدار مجلس القاضي) وكذا لا يكفل الاالى آخ الجلس فلوقال الاأن يكون غريبا فالى انهاء مجلس القضاء لكان أولى ليرجع الى الملازمة والتكفيل وعلله في الحسداية بان في أخــ الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضرارا به عنعه عن السفر ولاضرر في هذا المقدارظاهرا أطلق في مقدار مجلس القاضى فشمل مااذا كان مجلس في كل خسة عشر يومام، كذافي البزازية والمراد بالغر يبالمسافر لمافى البزازية لوكان المدعى عليه مسافرا وعرف ذلك منه لايؤ خذمنه كفيل وأجله الىآخر المجلس فان برهن فى المجلس والاخلى سبيله ولوقال أناأخ جفدا أوالى ثلاثة ايام يكفله الى وقت الخروج وان أنكر الطالب خوجه نظر الى زيه أو بعث من يشق به الى رفقاله فان قالوا أعد الخروج معنايكفله الى وقت الخروج اه (قوله واليمين بالله تعالى لابطلاق وعتاق الااذا ألح الخصم) لقوله عليه السلام من كان حالفامنكم فيحلف بالله أوليـ ذر و فى خزالة المفتـ بن والعمين باللة تعالى ذكراسمه تعالى وهوأن يقولوالله اه وظاهره أنه لاتحليف بفيرهذا الاسم

فان أبي لازمه أى دار معه حيث دار ولو كان غريبا لازمه مقددار مجلس القاضى والهيين باللة تعالى لابطلاق وعتاق الااذا ألح

(قولەرقدىمناخلافە) أى عندقولە وان ادعى عقارا د كرحدودە

(قوله فاوحلفه بالرجن أوالرحم لا يمون عيناولمأره) وده العلامة المقدسي على مانقل عنه الجوي بانه قصور لوجود النص على خلافه فقد ذكروانى كتاب الاعمان الهلوقال والرحن أوالرحيم أوالقادر فكل ذلك عمين ويدل عليه قوطم فمااذا غلظ بذكر الصفة يحترزعن الاتيان بالواولئلاتشكر العيين ونصواهناف تحليف الاخوسأن يقال لهعهد الله عليك ولافرق بينده وبين الصحيح بل صرح بهدانى تعالى تكون بمينا اه كذافي حاشية أبي الصحيح وصححفى وضة القضاة بان الرجن الرحيم وسائر أسماء اللة (717)

السعود (قولهنكوله) والظاهر من كلام الزيامي خــ لافه حيث قال وقال بعضهم يسوغ للقاضىأن يحلفه بهدمااذا ألح الخصم لكن اذانكل لايقضى عليمة بالنكول ولوقضي عليه بالنكول لاينفذ اه وفى غرر الافكار مشاله وعلله بقوله لامتناعه عماهو ويغلظ بذكر أوصافه لايزمان ومكان ويستعلف اليهـودى باللهالذيأنزل التـــوراة عـلى موسى والنصراني بالله الدي أنزل الانجينال عالى عيسي والمجوسي بالله الذى خلق النار والوثني بالله

فلوحلفه بالرجن أوالرحيم لايكون عيناولم أرهصر بحافلا يحلف بغيره من طلاق وعتاق وقيل في زماننا اذا ألح الخصم ساغ للقاضى أن يحلف بذلك لقسلة الميالاة باليمين بالله تعالى كذافى الهداية وظاهره أنه خارج عن ظاهر الرواية في كان ينبغي المؤلفذ كره في المتن لانهموضوع لظاهر الرواية مع أنهضعيف أيضالما في الخلاصة والتحليف بالطلاق والعتاق والايمان المغلظة لم يجوزه أكثرمشا يخنا اه وفي الخانية وانأرادالمدعى تحليفه بالطلاق والعتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق والعتاق حرام ومنهم جوزة فى زماننا والصحيح مافى ظاهر الرواية اه وفى كتاب الحظر والاباحة من التتارخانية والفتوى على عـدمالتحليف بالطلاق والعتاق اه وفيمنية المفتى لم يجزه أكثر مشايخنا وانمست اليه الضرورة يفتى ان الرأى فيه للفاضى الباعاللبعض اه وفى خزانة المفتين كمافى منية المفتى وزاد فاوحلفه القاضي بالطلاق فنكل وقضى بالمال لاينف فضاؤه على قول الاكثر اه وظاهره الهمفرع على قول الاكثر من أله لاتحليف بهما فلااعتبار بنكوله عنهما وأمامن قال بالتحايف بهما فيعتبرنكوله ويقضىبه لان التحليف بهمالجاء النكول فيقضىبه والافلافائدة وظاهركالام الشارح خلافه قيد دباليمين بالطلاق والعتاق لان الخصم لوطلب تحليف الشاهد أوالمدعى مايعلم ان الشهود كذبة لا يلتفت اليه كاقدمناه (قوله و يغلظ بذكراً وصافه) مشل قوله والله الذي لالهالاهوعالمالغيب والشهادة الرحن الرحيم الذي يعلمن السرما يعلمن العلانية مالفلان هذاعليك ولاقبلك هذا المال الذى ادعاه وهوكذا وكذاولاشئ منه ولهأن يزيدني التغليظ على هذاو ينقصمنه الاأنه يحتاط كيلانت كررعليه البيين لان المستحق يمين واحدة وان شاء القاضي لم يغلظ ويقتصر على باللة أوواللة وقيل لايغلظ على المعروف بالصلاح وقيل يغلظ في الخطير من المال دون الحقير وقدمنا ان التغليظ لم يجوزه أكثرمشايخنا وذكرالشارح انه لوحلف بالله ونكل عن التغليظ لا يقضى عليه بالنكول لان المقصود الحلف بالله تعالى وقدحصل وفى خزانة المفتين والاختيار فى صفة التغليظ ان القضاة يز يدون فيمماشاؤاو ينقصون ماشاؤا اه (قوله لابزمان ومكان) أى لا يعلظ القاضى بهمالان القصود تعظيم المقسمبه وهو حاصل بدون ذلك وفي اعجاب ذلك سوج على القاضى حيث يكلف حضورها وهومدفوع وظاهرماني الهدايةان المنني وجوب التغليظ بهمافيد لعلىمشروعيته وانلهجب وظاهرمافى الكتاب عدم المشروعية وظاهرة ولهفى الكافى لان فى التغليظ بالزمان تأخير حق المدعى فى المين الى ذلك الزمان اله غيرمشروع ولذا قال الشار ح فلايشرع وظاهر ما فى الحيط ان التغليظ بهليس بحسن عندناأ صلافيفيدالاباحة ولكن ذكر بعده انه لا يجوز التغليظ بالمكان (قوله ويستحلف اليهودى بالله الذى أنزل التوراة على موسى عليه السلام والنصر انى بالله الذى أنزل الانجيل على عيسى عليه السلام والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله تعالى لقوله عليه السلام لابن صوريا الاعورأنشدك بالمةالذى أنزل التوراة على موسى ان حكم الزنافي كتابكم هذا ولان المهودي يعتقد نبوة

كاذباخوفامن طلاق زوجت وعتق عبده فله فائدة تأمل (قوله الاانه يحتاط الخ) أي يحتاط عن العظف قال الزيلعي ولوأم وبالعطف فأتى بواحدة ونكل عن الباقى لايقضى عليه بالنكول لان المستحق عليه يمين واحدة وقدأتي بهما (قول المصنف ويستحلف اليهودي الخ) قال في البدائع ولا يحلف على الاشارة الى مصحف معين بان يقول بالله الذي أنزل هذا التوراة أوهذا الانجيل لانه بمت تحريف بعضها

فلابؤمن أن تقع الأشارة الى الحرف الحرف فيكون التحليف به تعظيا لماليس كلام الله تعالى كذافى الشرنبلالية

منهي عنه فليتأمل فهذا التعايسل وفي حاشية أبي السمعود وفي الدرعن مصنف التنوير الهاعتمه مافى البحر لكن نقل السيدالجوي عن العلامة المقدسي مامحصله انفائدة التحليف سهما على القول بانه يجوز وانكان لايقضى عليه بالذكول اطمئنان خاطرالمدى اذاحلف فر بما كان مشتبها عليه الاص بنسيان ونحوه فاذاحلف لهبهما صدقه اه قلت برفي الغالب بتنع عنه اذا كان موسى عليه السلام والنصراني نبوة عيسى فيغلظ على كل واحد بذكر المنزل على نبيه وماذكره من صورة تحليف المجوسي مذكور في الاصل وبروى عن الامام الاعظم اله لايستحلف أحد الاباللة تعالى خااصا وذكرالخصافانه لايستحلف غيراليهودي والنصراني الابالله وهواختيار بعض المشايخلان ذ كوالنارمع اسمه تعالى تعظيم لحا وماينبني أن تعظم بخلاف الكتابين لان كتب الله تعالى معظمة والوثني لايحلف الاباللة تعالى لان الكفرة باسرهم يعتقدون الله تعالى قال الله تعالى ولئن سألنهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وظاهرما في الحيط ان مافي الكتاب قول محدوماذ كره الخصاف قوطما فأن قلت اذاحاف الكافر بالله فقط ونكل عماذ كرهل يكفيه أملا قلت لم أره صريحا وظاهر قولهم انه يغلظ به انه ليس بشرط وانه من باب التغليظ فيكتني بالله ولايقضى عليمه بالنكول هن الوصف المذكور وفي العناية ابن صور يابالقصر اسم أعجمي وأنشدك أي أحلفك بالله اه وذكران الكمال ان الكفرة باسرهم لا يعتقدون الله تعالى فان الدهر يةمنهم لا يعتقدونه ولادلالة في قوله تعالى وائن سألتهم الآية على ذلك بللان الوثني يعبد غير الله تمالى و يعتقد ان الله تعالى خالقه اه واليهودي نسبة الىهود وهواسم نيعربى وسمى بالجع وبالمضارع منهاداذارجع ويقالهم بهو دوهو غير منصرف للعامية ووزن الفعل وجازتنوينه وقيل نسبة الى بهودابن يعقوب عليهما السلام وتمامه في المسباح وفيه رجل نصراني بفتح النون وامرأة نصرانية ورعاقيل نصران ونصرانة ويقال هو نسبة الى قرية اسمها نصرة قاله الواحدى ولهذا قيل في الواحد نصرى على القياس والنصاري جعه مثل مهرى ومهارى ثمأطلق النصراني على كل من تعبد بهذا الدين اه وفيد الجوس أمة من الناس وهي كله فارسية وتمجس دخل في دين المجوس كمايقال مهود أوتنصر اذاد خل في دين اليهود والنصاري اه وفيه الوثن الصنم سواء كان من خشب أو عجراً وغديره والجعوث مثل أسدوأ سدوأ وثان و ينسب اليدمن يتدين بعبادته على افظه فيقال رجل وثني اه (قوله ولا يحلفون في بيوت عبادتهم) لان القاضي لا يضرها بلهوممنوع عن ذلك كذافي الهداية ولوقال المسلم لا بحضرها لكان أولى لما في التتارخانية يكره السلم الدخول فى البيعة والكنيسة وانمايكره من حيث انه جمع الشياطين لامن حيث انهليس له حق الدخول والظاهرانها تحريمية لانهاالمرادة عنداطلاقهم وقدأ فتيت بتعز برمسلم لازم الكنيسة مع البهود (قوله وبحلف على الحاصل أى بالله ما يند كما نكاح قائم و بيع قائم وما يجب عليك رده وماهى بائن منك الآن في دعوى النكاح والبيع والفصب والطلاق) يمنى ولا يحلف بالله ما بعت لا له قد تباع العينثم بقال فيها ولايحلف فى النكاح مآنك حت لانه يطرأ عليه الخلع ولافى الغصب ماغصبت لانه ربمارده وفى الطلاق ماطلقت لان النكاح قد يجدد بعد الابانة فيعطف على الحاصل في هذه الوجوه لانهلوحلف على السبب يتضر رالمدعى عليه وهذا قول أ في حنيفة ومجد أما على قول أ في يوسف يحلف فى جيع ذلك على السبب الااذاعرض بماذكرنا فينتذ يحلف على الحاصل ولهمعنيان لغوى واصطلاحيهنا فالاول كافي القاموس الحاصل من كل شيء مابية وثبت وذهب ماسواه حصل حصوالا ومحصولا اه والثانى تحليفه على صورة انكار المنكر عندهما وعندا في يوسف علف على السبب وهوصورة دعوى المدعى وبيانه اذا ادعى عنده وديعة أوقرضاأ وغصباأ وبيعافهو ينكر ويقول لبساك على شئ فعلى قوطما يحلف على صورة انكار مبالله ليس له عندك شئ ولاعليك دين وعنده الماتودعه ولاباعه ولاأقرضه ذكره الاسبيجابي وقوله الآن متعلق بالجع كاأفاده مسكين ومعني قولة ريحلف على الحاصل ان الاصل هذا اذا كان سبباير تفع الااذا كان فيه ترك النظر في جانب المدعى فينتذ يحاف على السبب بالاجاع وذلك مثل ان تدعى مبتوتة نفقة العدة والزوج عن لابراها

ولا يحلفون في بيدوت عبادتهسم ويحلف على الحاصل أى بالله ما ينكا نكاح قائم وبيع قائم وما يجب عليك رد دوماهى بأئن منك الآن في دعوى النكاح والبيع والغصب والطلاق

(قوله وذ كرابن الكال ان الكفرة باسرهم الخ) عبارة ابن الكال لالان الكفرة بامرهم يعتقدون الكفرة بالدهرية الخ (قوله الااذا عسرض عما ذكرنا) أي بان يقسول المدمى عليه عند طاب الميين منه على السبب ان الشخص قد يبيع ثم يقيل الشخص قد يبيع ثم يقيل

أوادعى شفعة بالجوار والمشترى لابراها لانه لوحلف على الحاصل يصدق في عينه في معتقده فيفوت النظرف حق المدعى وان كانسببالا يرتفع برافع فالتحليف على السبب بالاجاع كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الامة والعبدالكافر لانه يكرر الرق عليه ابالردة واللحاق بدارا لحرب وعليه ينقض العهدواللحاق ولايكررعلى العبدالمسلم كذافي الهبداية وفي قول المؤلف بالغصب ومايجب عايك رده قصور والصواب مافي الخلاصة مايج عليك رده ولامثله ولابدله ولاشئ من ذلك اه وكذافى قوله ماهى بائن منك الآن لانه خاص بالبائن وأماالرجعي فيحلف باللهماهي طااق فى النكاح الذى بينكاوأ مااذا كانت الدعوى بالطلاق الثلاث فقال الاسبيجابي يحلف بالله ماطلقتها ثلاثاف النكاح الذي بينكا اه كمان ادخال النكاح في المسائل التي يحلف فيها على الحاصل عندهم اغفاة من صاحب الهدالة والشارحين لان أباحنيفة لايقول بالتحليف فى النكاح ولذاقال الاسبيحابي الهيحلف في النه كاح على قوطمالا على قوله ثم اختلفافقال مجد يحلف على صورة انكار المنكر وقال أبو يوسف على صورة دعوى المدعى اه الاأن يقال ان الامام فرع على قو لهماوان كان لا يقول به كتفريعه فىالمزارعةعلى قولهما والمذهب فىالتحليف قولهما وهوظاهرالرواية كمافى خزانة المفتين ولذااختاره أصحاب المتون لكن قال فحرالاسلامانه مفوضالي رأى القاضي وعن أبي يوسف ان القاضي ينظر الىانكارالمدى عليهان أنكرالسبب كالبيع يحلف على السببوان أنكرالح يحلف على الحاصل وعليه أكثرالقضاة ذكره مسكين ولم يستوف المؤاف رجه الله تعالى المسائل المفرعة على هذا الاصل فنها الامانة والدين وقدذ كرناهما وفي منية المفتى المدعى عليه الالف يحلف بالله ماله قبلك ما يدعى ولاشئ منه لانه فديكون عليه الالف الادرهمافيكون صادقا اه وفهاذ كره الاسبيحابي في التحليف على الوديعة قصور والصواب مافى خزانة المفتين وفي دعوى الوديعة اذالم تسكن حاضرة يحلف بالله ماله هذا المال الذى ادعاه في يديك وديعة ولاشئ منه ولاله قبلك حق منه لالهمتي استهلكها أودل انسانا عليها لاتكون فى يديه و يكون عليه قيمتها فلا يكتني بقوله فى يديك بل يضم اليه ولاله قبلك حق منه احتياطا اه ومنهادعوى الملك المطلق فان كان في ملك منقول حاضر في المجلس يحلف بالله ماهـ ذا العين ملك المدعى من الوجه الذى يدعيه ولاشئ منه وان كان غائبا عن المجلس ان أقر المدعى عليه انه في يده وأنكر كونه ملك المدعى كاف احضاره ايشيراليه وان أنكركونه في بده فانه يستحلف بعد صحة الدعوى مالهذا فى مديك كذاولاشي منه ولاشئ عليك ولاقبلك ولاقيمته وهى كذاولاشي منها كذافي خزاتة المفتين ومنهادعوى اجارة الضيعة أوالدارأ والحانوت أوالعبدأ ودعوى من ارعة في أرض أومعاملة في نخل بالله مابينك وبين هذا المدعى اجارة قائمة تامة لازمة اليوم في هذا العين المدعى ولاله قبلك حق بالأجارة التي وصفت كذافي الخزانة ومنهامالوا دعت امرأة على زوجها انهجعل أمرها بيدها وانها اختارت نفسها وأنكر الزوج فالمسئلة على الاثةأ وجه اماأن ينكر الزوج الامر والاختيار جيعا وفيه لا يحلف على الحاصل بلاخلاف لأنه لوحلف ماهى بائن منك الساعة رعاتاً ولقول بعض العلماء ان الواقع بالا مرباليد رجعى فيحلف على السبب ولكن يحتاط فيه للزوج بالله ماقلت لهامند آخرتزوج تزوجتها أحمرك بيدك وماتعلم انهااختارت نفسها يحكم ذلك الامروان أقر بالامروأ نسكرا ختيارها يحلف باللهماتع إنهاا ختارت نفسها وان أقر بالاختيار وأنكر الامم يحلف بالله ماجعلت أمرام أنك هف وبدها قبل أن تختار نفسها في ذلك المجلس وكذا ان ادعت ان الزوج حلف بطلاقها ثلاثا أن لا يفعل كذا وقد فعل فهو على التفصيل كذافى خزانة المفتين ومنهاان ماذكره في حلف البيع قاصر والحق مافى الخزانة من التفصيل فان المشترى اذا ادعى الشراء فان ذكرنقد الثمن فادعى عليه يحلف بالله ماهذا العبد ملك المدعى ولازئ منه بالسبب

(قوله الاأن يقال ان الامام فرع على قولهما) أو يقال محول على مااذا كان مع النكاح دعوى المال كما نقل عن العلامة المقدسي والكن ذكره في اليعقو بية الظاهر اله يحلف عنده في الك الصورة على عدم النكاح فليتأمل (قوله وفيا ذكره) أى في أول الصفحة السابقة

وان ادعى شفعة بالجواراو نفقة المبتونة والمشترى أو الزوج لابراهما يحلف على السعب

(قوله وأجبت عنمه فيما كتبناه عليه الخ) وأجاب عنهأ يضافى نورالعين حيث قال فوله لاحاجة اليه محل نظر لانالمدعى هو ايفاء مجوع الدين فساو أريد تسوأيته بالمحلوف عليمه لا كتني في الحلف بلفظ ماتعامون انأباكم قبضه فزيادة لفظ ولاشئ منه تدلقطعاعلى ان المراداعنا هو دفع جميع الوجــوه المحتملة في جانب المورث نظراللغريم وشفقةعليم و بجوز أن يكون وجــه زيادة ولابرئ اليه احتمال ان الغسريم تجوز فأراد بالايفاءالابراءنظرا الىاتحاد مآلما وهوخلاص الذبة اه (قوله لا يحافه ما خرقت) أىلاحمال الهخرقه وأداء ضائه تأمل(قوله وقدظهرلى في الجم قال الرملي هكذا في النسخة التي كتبت منها وهذا كلام ساقط وأقول اذا تأمــل المتأمل وجـــد التكرار لتكرير المدعى فليتأمل اله يعنى اللدعى وان ادعى شيأ واحدافى اللفظ لكنهمدع لهذه الاشياء ضمنا (قوله وأما مذهب المدعى ففيه اختلاف الخ)

الذى ادعى ولا يحلف باللهما بعته وانلم يذكر المشترى نقد الممن يقال له أحضر النمن فأذا حضر استحلفه القاضى بالله ماعليك قبض هذا المن ونسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلف بالله ما يينك وبين هذاشراء قائم الساعة والحاصل ان دعوى الشراءمع نقد الثمن دعوى المبيع ملكامطلقا وليست بدعوى العقد ولهذا تصحمع جهالة الثمن فيحلف على ملك المبيع ودعوى البيع مع تسليم المبيع دعوى النمن معنى وايست بدعوى العقد ولهذا تصحمع جهالة المبيع فيحلف على ملك النمن أه ومنها في دعوى الكفالة اذا كانت صيحة بان ذكرانها منجزة أومعلقة بشرط متعارف وانها كانت باذنه أوأجازها في المجلس واذا حلفه يحلفه بالله ماله قبلك هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفالة أخرى وكذا اذا كانت كفالة يعرض باللهماله قبلك هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفى النفس بالله ماله قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة أأني يدعيها كذافى خزانة المفتين ومنه أتحليف المستحق قال فى خزانة المفتين رجسل أعاردا مة أوأجرها أوأودعها فاعمدع وأقام بينة انها له لا يقضى له بشئ حتى يحاف الله مابعت ولاوهبت ولاأذنت فيها ولاهى خارجة عن ملكك للحال ومنهااذا ادعى غريم الميت ايفاء الدينله وأنكر الوارث يحلف مانعلم انه قبضه ولاشيأمنه ولابرئ اليهمنه كذافى خزانة المفتين وقدمنا كيفية تحليف مدعيه على الميت وفجامع الفصولين أقول قوله ولابرى الى آخره لاحاجة اليه لانه بدعى الايفاء لاالبراءة فلاوجه لذكره فى التحايف اه وأجبت عنه فما كتبنا معليه بجوازان الميت أبرأ ولم بعلم المدبون لانه لايتوقف على قبوله ومنهافي دعوى الاتلاف قال في الخزائة ادعى على آخر انه خوق ثو به وأحضر الثوب معه الى القاضى لا يحلفه ماخوقت ثم بنظر في الخرق ان كان يسيرا وضمن. النقصان يحلف ماله عليك هذا القدرمن الدراهم التي تدعى ولاأقلمنه وان لم يكن الثوب حاضرا كلفه القاضى بيان قيمته ومقدار النقصان مم يترتب عليه اليمين وكذلك هذافي هدم الحائط أوفسادمتاع أوذبح شاةأونحوه اه ثماعم انه تكرر منهم في بعض صور التحليف تكرار لافي لفظ اليمين خصوصا في تحليف مدعى دين على الميت فانها تصل الى خسة وفي الاستحقاق الى أر بعة مع قوطم فى كتاب الايمان ان اليمين تتكرر بتكر ار وف العطف مع قوله لا كقوله لا آكل طعاما ولا شراباومع قوطم هذا في تغليظ اليمبن يجب الاحترازعن العطف لان الواجب يمين واحدة قاذاعطف صارت أيمانا وكم أرعنه جوابابل ولا من تعرضله وقدظهرلى في الجع (قول وان ادعى شفعة بالجوار أونفقة المبتوتة والمشترى أوالزوج لايراهم أيحلف على السبب) يعنى بان كان كل منهما شافعيامثلا لماقدمنا من العلو حلف على الحاصل يصدق في يمينه في معتقده فيفوت النظر في حق المدعى وقد استفيد منه اله لااعتبار بمذهب المدعى عليه وأمامذهبالمدعى ففيه اختلاف فقيل انه لااعتبار بهأيضا وأنماالاعتبار لمذهب القاضي فلو ادعى شافعى شفعة الجوار عند حنفي سمعها وقيل لا وقيل يسأله القاضي هل يعتقد وجو بهاأ ولا وفي شرح الصدر الشهيد ان الاخير أوجه الاقاويل وأحسنها اه وهذا تصحيح فكان هو المعتمد وذكر الصدرحكاية عن القاضي أبي عاصم انه كان يدرس والخليفة يحكم فاتفق ان امم أة ادعت على زوجها نفقة المدة فأنكر الزوج فلفه بالله ماعليك تسليم النفقة من الوجه الذي تدعى فلماته يآليحك نظرت المرأة اليه فعلم لماذا نظرت اليه فنادى خليفته سل الرجل من أى الحاة هو حتى ان كان من أصحاب الحديث حلفه بالله ماهى معتدة منك لان الشافى لابرى النفقة للبتوتة وان كان من أصحابنا حلفه باللهماعليك تسليم النفقة اليهامن الوجد الذي تدعى نظرا لها اه فان قلت قدراعيتم جانب المدمى وتركتم النظر للدعى عليه لجوازانه اشترى ولاشفعة لهبأن سلمأ وسكت عن الطلب قلت أشار الصدرالي جوابه بأن الفاضي لا يجديدامن الحاق الضرر بأحدهما فكان مراعاة جانب المدعى أولى وأوجب

وعلى العلم لوورث عبدا فادعاه آخروعلى البتات لووهب له أواشتراه

(قوله يستوفيه المدعىمن حصيته فقط ) لانه لا يصح اقراره على الميت فيبيق اقرارا فى حق نفسه وقوله استوفاهمن التركة أىلان أحدالورثة ينتصب خصها عن الباقين فمالدعيعلى الميت وقوله والاوطلب يمينه أى والا ببرهن المدعى وطلب عين المدعى عليه استحافه على العلم أى بالله ما تعسلم ان لفلان بن فلان هندا على أبيك هذا المال الذى ادعاء وهوألف درهم ولاشئ منه وقوله انأقر بوصوله اليه أى بوصول نصيبه من الميراث اليه وقوله والاأى والايقر بوصوله اليه وقوله فله تحليفه على الدين ثانيا أىعـلى العمروقوله لاحتمال الخ أى ان في اثبات الدين فائدة وان لم يصل المال اليه فانه متى استعلفه وأقرأ ونكل وثبت الدين فاذاظهر للاب مالمن الوديعة أوالبضاعة عندانسان لايحتاج الى الاثبات ففيه فائدة منتظرة وقوله فان نكل حلف على الدين أىعلى العلم أيضا

لان السبب الموجب للحقله وهو الشراءاذا أثبت ثبت الحق له وسقوطه انما يكون باسباب عارضمية فيصح التمسك بالاصل حتى بقوم الدليل على العارض اه ولاخصوصية لمسئلتي الكتاب فسئلة الايلاء كذنك كاذ كردالصدر فيخلف على نفس الايلاء اذاقالت انه لايرى الوقوع بمضى المدة ثم اعلم انظاهرماذ كره الخصاف وتبعه الصدرالشهيدان معرفة كون المدعى شافعيا ونحوه أنماهي بقول المدعى ولمأرحكم مااذاتناز عافى ذلك وظاهر كالرمهماانه لااعتبار بقول المدعى عليه (قوله وعلى العلم لو ورث عبدافادعاه آخر) لاندلاعم له بماصنع المورث فلا يحلف على البتات أطلقه فشمل مااذا ادعاه ملكامطلقا أو بسبب من المورث (قوله وعلى البتات لووهب له أواشتراه) لوجو دالمطلق لليمين اذ الشراءسب لنبوت الملك وضعا وكذا آلهبة ومراده وصوله اليه بسبب اختيارى ولوكان غير الشراء والهبة ولوقال المؤلف لوادعى على الوارث عينا أودينا لكان أولى ليشمل دعوى الدين على الميت وحاصل ماذ كروالصدر في دعوى الدين على الوارث ان القاضى يسأله أولاعن موت أبيه ليكون خصما فان أقر بموته سأله عن الدين فان أقر به يستوفيه المدعى من نصيب فقط وان أنكر فبرهن المدعى استوفادمن النركة والاوطلب عينه استحلفه القاضى على العلمفان حلف انتهت والاقضى عليه فيستوفى من نصيبه ان أقر بوصوله اليه والافان صدقه المدعى فلاشئ عليه والااستحلف على البتات ماوصل اليه قدرالمال المدعى ولابعضه فان المكل لزمه القضاء والالاها فااخلف على الدين أولافان حلفه على الوصول أولا فلم فله تحليفه على الدين ثانيا لاحتمال ظهور مال ف كان فيه فائدة منتظرة ولو أراد المدعى استحلافه على الدين والوصول معافقيل لهذلك وعامتهم اله يحلف مرتين ولا يجمع وان أنكر موته حلفه على العلم فان نـ كل حلفه على الدين اه مختصر اودعوى الوصية على الوارث كَدعوى الدين فيعلف على العلم لوأ نكرها واذا تنازعاني كونهاميراثا فقال المدعى عايه ورثثها فاحلف على العلم وكذبه المدعى حلف على البتات لان سبب الاستحقاق قد تقرر وهوظهور الدار في يده وهو ير يداسقاط يمين البتات فالقول للدعى فاذا أرادالمدعى عليمه تحليفه انهما يعلم انهاوصلت اليه بالميراث فلهذلك فان نكل حلف على العلم والافعلى البتات وتعلمه في شرح الصدر ثم اعلم أن مدعى الدين على الميت اذا ادعى على واحد من الورثة به وحلفه فله أن يحلف الباقى لان الناس يتفا ونون فى اليم بين ور عالا يعد إلا ول به و يعلم به الثانى ولوادعى أحدالورثة ديناعلى رجل لليت وحلفه ليس للباق تحليفه لان الوارث قائم مقام المورث وهولا يحلفه الامرة كذافي الخانية وأشار المؤلف رجه الله الي يحلف على نفي العلم فعل الغير وعلى البتات فى فعل نفسه وطذا حلف عليه السلام اليهو دبالله ما قتلتم ولاعلمتم له قاتلا قال الامام الحلواني هذا الاصلمستقيم في المسائل كلها الافي الردبالعيب فأن المسترى اذا ادعى الاباق ونحوه فان الباثع يحلف على البتات مع اله فعل الغير لان البائع ضمن له المبيع سالماعن العيوب فالتحليف يرجع الى ماضمن بنفسه فيحلف على البتات ألانرى أن المودع اذاقال ان الوديعة قبضها صاحبها يحلف على البتات وكذا الوكيل بالبيع اذا ادعى قبض الموكل النمن فانه يحلف على البتات لادعائه العلم بذلك كذاذكر الشارح وفى الخلاصة لوقال ان لم يدخل فلان الدار اليوم فاصرأته طااق ثم قال انه دخل يحلفه على البتات بالله الهدخل الداراليوم اه مع أنه فعمل الغير لكونه ادعى علمايه وفى القنية باع الوصى عبدا فادعى المشترى به عيبا ولابينة له يحلف ألوصي على البتات والوكيل على العلم لان العبد في بدالوصى فيعلم بالعيب ظاهرا بخلافالوكيل اه وممايحلف فيه على نغى العلم مافى القنية ولواشترى جارية من رجل فادعت امرأته انهاا شترتها قبلهذا ولابينة فلهاأن تحلف المشترى على العلم اه ومنه ما فيهاأيضا قال في حال مهضه ليسلى شئمن دارالدنيا ئهمات عن زوجةو بنت وورثة فللورثة أن يحلفوا زوجته وابنته على

انهمالايعامان شيأمن تركة المتوفى بطريقه اه وفى البزازية في يدهجارية يقول أودعنيها فلان الغاثب وبرهن فقال المدعى باعها أووهبها بعدالا يداع منك وأنكره المدعى عليه يحلف بالله ماباعها أو وهبها منك فى بده عبد ورثه من أمه ادعى آخرانه كان أودعه من أبيه يحلف على العلم اه ثم فى كل موضع وجبت اليمين فيه على العلم فحلف على البتات كني وسقطت عنه وعلى عكسه لا ولا يقضى بنكوله عماليس واجبا عليه والبتات بمعنى البت بمعنى الفطع وكان البمين على نفي العلم لاقطع فيها بخــلاف الاخرى وفي بعض كتب الفقه البت بدل البتات ولم أرقيا عندى من كتب اللغة أن البتات بمعنى القطع وانماذ كرفي القاموس أن البت بمعنى القطع وان البتات الزادوالجهاز ومتاع البيت والجمع أبتة ولم يذ كره في المصباح والمغرب (قوله ولوافتدى المنكر يمينه أوصالحه منها على شئ صح ولم يحلف بعده) أما الجواز فلما روى عن عمان رضى الله عنه اله ادعى عليه أر بعون درهما فاعطى شيأ وافتدى بمينه ولم يحلف وعن حذيفة أنه افتدى يمينه بمال ولانه لوحلف يقع فى القيل والقال فان الناس بين مصدق ومكذب فاذا افتدى بمينه فقدصان عرضه وهوحسن قال عليه السلام ذبواعن اعراضكم باموالكم وذكرالصدر لايحلف بعده لانه أسقط خصومته باخذالبدل عنه قيد بالفداء والصلح لانه لواشترى بيمينه لميجز وكان لهأن يستحلفه لان الشراءعة مدتمليك الممال بالممال والبميين ليست بمالكذافي النهاية وظاهرما قرره الشارحأن أخف المال فى الفداء والصلح عن المين الما يحلاذا كان المدعى محقاليكون المأخوذ فى حقه بدلا كافى الصلح عن الانكار فاوكان مبطلالم يحل والضمير في منهاعاتد الى يمينه أى بدلما وفى شرح مسكين ثم الافتداء قديكون بمال بمثل المدعى وقديكون باقل منه وأماالصلح فانمايكون منه على مال هوأ قل من المدعى غالباً كذافى النهاية اه قيد بالاسقاط ضمن الافتداء والصلح لان اسقاطها قصداغير صحيح لمافى دعوى البزازية آخو الرابع عشر قال المدعى برئت من الحلف أوتركت عليه الحلف أو وهبت لا يصح وله التعليف بخلاف البراءة عن المال لان التعليف للحاكم اه والله أعلم م باب التحالف

لماذ كرحكم عين الواحد ذكر حكم عين الاثنين اذالا ثنان بعد الواحد والتحالف قال في القاموس تحالفوا تعاهدوا اله وفي المصباح الحليف المعاهد يقال منده تحالفا اذا تعاهدا أو تعاقدا على أن يكون أم هما واحد افي النصرة والحياية اله وليس عراده ناوا غما المرادحلف المتعاقد بن عند الاختلاف (قوله اختلفافي قدر الثمن أو المبيع قضى لمن برهن) أى اختلف البائع والمشترى في قدر أحد هما وأقام أحد هما بينة قضى له لان في الجانب الآخر بجرد الدعوى والبينة أقوى منها وفي المصباح البرهان الحجة وايضاحها قيد النون وائدة وقيد المساق ويسل أصلية وحكى الازهرى القولين فقال في باب الثلاثي النون وائدة وقيد المنابع وقوله برهن فلان مولد والصواب أن يقال أبره اذاجاء بالبرهان كاقال ابن الاعرابي وقال في بابرائهما وقوله برهن فلان مولد والصواب أن يقال أبره اذاجاء بالبرهان كاقال ابن الاعرابي وقال في بابدائهما بهمن أو ترحي المنافق في بلد المنافق عند البائع فقال البائع قطعه المشترى قبل البيع ولى المنافق منافق المنافق والمنافق والبرهنافلات والمنافق والبينة والمنافق والبرهنافلات والبينة والمنافق والبرهنافلات والبينة والنافق والبرهنافلات في المبيع مافي الكافي ادعى العباعه هذا العبد عائد ينار والمنترية العبد عائد نيا والمسترية العبد عائد المنافق والمافي العبد عائد نيا والمسترية والم

ولو افتدى المنكريينه أوصالحه منهاعلى شئ صح ولميحلف بعده وباب التحالف اختلفا في قـدرالثمـن أو المبيع قضى ان برهن (قولەولايقضى بنىكولەعما ليس واجباعليه ) قال ألزملى قال فى جامع الفصولين وكلموضع يجب اليمين بتا فيلف القاضي على العدلم لايعتباركاكوله ولووجب على العلم فلفه بتاسقط عنه الحلف اذالبت أقسوي ولو نكل يقضى عليمه وقيل هـ ندا الفرعمشكل اه أقول وجمه الاشكال أنه كيف يقضى عليه مع اله غدرير مكاف إلى البت فنكوله غنه لعدم لزومه له فلايكون بذلا ولااقرارا ويزول الاشكال بانهمسقط لليمين الواجبة عليه فاعتبر فيكون قضاءبعد أكول عن عين مسقط للحلف عنه بخلاف عكسه العكس لعدم سقوط الحلف عنهبهافنكوله عنه لعدم اعتباره والاجتزاءبه فلايقضى عليه بسببه تأمل ﴿ باب التحالف ﴾

وان برهنافلامتبت الزيادة وان عزاولم برضيا بدعوى أحدهم اتحالفا

(قولەرقىدبالاختلاف فى القدرلانهمالواختلفاالخ) في نور العين عن قاضيفان اختلف المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والآخ الفساد فالقول لمدعى الصحة والبينة لمدعى الفساد وفاقا وفى غميرظاهر الرواية عن أبى حنيفة من ادعى فسادا في صلب العقد فالقول له ثم نقلءن الاشباه اختلف المتبايعان في الصحة والفساد فالقول لمدعى الصحة كذا فى الخانية ولو اختلفا فى الصحة والبطلان فالقول لمدعى البطلان كذافي البزازية ثم قال يقول الحقير مافي البزازية محل نظر لمام ان في غير ظاهر الرواية لوادعى فسادا في صل العقد فالقول له اه ذكر هذافي عث اختلاف المتبايعين من الفصل ٢٩

المشترى فى النصفين عينا واحدة فان نكل لزمه البيع عائة دينار وان حلف لم يثبت البيع فى أحمد النصفين و بحلف العد فان نكل ازمه البيع بخمسهائة وان حلف فسخ البيع وتمامه فيه (قوله وان برهنا فللمثبت الزيادة)لان البينات الرتبات ولاتعارض في الزيادة أشار المؤلف الى انهما لواختلفا فىالىمن والمبيع فبينة البائع أولى فىالثمن وبينة المشترىأولى فىالمبيع نظرا الى زيادة الاثبات ولوحة فالفدراكان أولى لان الاختلاف في وصف الثمن والجنس كذلك كافي الحداية في بيان الاختلاف في الأجل وسيأتي له من بداه اختلفا في جنس المن وأقاما البينة فالبينة بينة من لااتفاق على قوله فلو قال البائع بعتك هذه الجارية بعبدك هذاوقال المشترى اشتريتها منك بما تقدينار وأقاما البينة فبينة البائع أولى كذاف النهاية (قوله وان عزاولم يرضيا بدعوى أحدهما تحالفا) أى استحلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان كان قبل القبض فهو قياسي لان كالمنهما منكر وأمابعده فاستحسانى فقط لان المشترى لايدعى شيأ لان المبيع سالم له بتى دعوى البائع فى زيادة الثمن والمشترى ينكره فيكتني بحلفه لكناعرفناه بالنص وهوقوله عليمه الصلاة والسسلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفاوترا دافيه بعدم رضاهما للإشارة الىأن القاضي يقول لمكل منهما اما أن ترضى بدعوى صاحبك والافسـخناه لان المقصود قطع المنازعة وهـنداجهة فيه لأنه ربما لايرضيان بالفسخ فاذاعا مابه يتراضيان ولوقال ولميرض واحدمنهما بدعوى صاحبه بدل قوله ولم يرضيا المكانأ ولى لان شرط التحالف عدم رضاوا حدااعدم رضا كلمنهما كالايخفي وأشار بمجزهماالي أن البيع ايس فيه خيار لاحدهم اولهذا قال في الخلاصة اذا كان المسترى خيار الرؤية أو خيار عيب أوخيارشرط لايتعالفان اه والبائع كالمشترى فالمقصود أنمن له الخيارمتمكن من الفسخ فلاحاجة الى التعالف ولكن ينبغي أن البائم اذا كان يدعى لزيادة الثمن وأنكرها المشترى فان خيار المشترى عنع التحالف وأماخيار البائع فلا ولوكان المشترى يدعى زيادة المبيع والبائع ينكرها فانخيار البائع بمنعه لتمكنه من الفسخ وأماخيار المشترى فلاهند اماظهرلى تخريجالا نقلا وفي الخلاصة معزيا الى الفتاوى رجل اشترى عبدا ثم اختلف البائع والمشترى في النمن فقال البائع ان كنت بعته الابالف درهمفهو وقال المشترى ان كنت اشتريته آلابخمسمائة درهم فهو حوفالبيم لازم ولايعتق العبد ويلزمه من المن ما أفر به المسترى لانه منكر للزيادة لان البائع أقران العبد قدعتى فلا يمكن نقضه بعدالعتق ولايعتق لان المسترى منكرلله تق اه وقيه بالاختلاف في القدرلانهما لواختلفا فقال البائع بمته بالميتة وقال المشدرى اشتريته بالدراهم فالقول قول البائم لانه انكار للبيع كالوقال طلقت وأناصي كذافى الخلاصة ومن الاختلاف فى القدر مافى الخلاصة معزيا الى المحيط قال أبوسلمان سمعت أبا وسف فيمن باع طعاما بعينه بعشرة وقال بعتك جزافا بعشرة وقال المشترى اشتريت مكايلة يتحالفان وكذا كلمايكال أوبوزن ولوكان هذافى نوب فقال بعت ولم امم ذرعا وقال المسترى اشتربت مذارعة القول قول البائع ولوقال اشتربت على أنه كذاوكذاذراعا كل ذراع بدرهم وقال البائع لم أسم ذراعا فالقول قول المسترى ويتحالفان ويترادان على قول أبي يوسف ومجمد اه و في البزازية شترى من بلة بخسمائة ثمادعى أنه اشترى الارض أيضاوا لبائم يدعى أنه باع الكناسة فقط يحكم الثمن ان صابح طماقضي مهماوان مثله لا يكون الاعن الكناسة قضي مهافقط لاالارض وكذا الحكم فىالراو يةمع الماء وعن محمد فيمن لهأجة تساوى ألفاوفيها قصب يساوى ألفافباع الاجة بعشرة آلاف ثمادعى المشترى وقوع العقد على الاصل والبائع وقوع العقد على القصب ان العقد يفسد ولو اشترى

وقال المشترىما اشتريت الانصفه بخمسمائة درهم فالقول اشتريه فى النصف وتحالفا فى النصف فيحلف

سرجاوادي أنه اشتراه بركابه أوغاه اوادعي انه بفصه وأنكر البائع يتحالفان ويترادان والبقالي اختلفاني الثياب والجراب والنخلة والرطب وادعى البائع أحدهما والمشترى كايهما يحكم النمن فاذا استويا فى العادة لم يجز وعن الامام فيمن اشترى عبد ابالف وقبضه وقبض البائم الثمن ثم زعم المسترى انه كان مع العبد أمة بعينها دخلت في البيع وأنكره البائع يحاف بالله ماباعه الأمة معه ولا يردشيا ون الثمن وقال الثانى بعد الحلف يردعليه حصة الأمةمن المن في الاستحسان وكذافي كل ما يكون مثله في البيع فاذاركان شيألا يكون مثله في البيع لايصدق اه وبهذاظهرأن التحالف عنداختلافهما في قدر المبيع عندعدم تحكيم الثمن أما اذا حكم الثمن فلا تحالف والظاهران تحكيم الثمن خارج عن ظاهر الرواية فلايعتمد عليه فالمذهب ثم أعلم أن التحالف فى البيع لم ينحصر فى الاختلاف فى المن أوالمبيع بل يجرى في كل موضع يكون كل منهما مدعيا أومنكرا لماذ كره في المكافى بأع أمة وتقابضا فقال البائع هي لزيد أمرني بيعها وقال زيد بعتهامنك بمائة دينار وقبضها وبعت ملكك فهي المشترى وتحالفا لان البائع يدعى الأمر بالبيع والمفرله ينكر والمقرله يدعى عليه الثمن وهو ينكر وان حلفافان جهلت انها للقرله وكذبهما المشترى ضمن المقرقيمتها للقرله وان كانت معروفة انها للقرله لاضمان اه (قوله و بدأ بمين المشترى) وهذاة ول مجدواً بي يوسف آخراوهورواية عن أبي حنيفة وهوالصحيح لان المسترى أشدهما انكارا لانه يطالب أولابالنمن أولانه يتعجل فائدة النكول وهو الزام الثمن ولو بدأ بيمين البائع تتأخر المطالبة بتسايم المبيع الى زمان استيفاء الممن وكان أبو يوسف رحه الله تعالى يقول أولا يبدأ بمين البائع لقوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان فالقول ماقاله البائع خصه بالذكر وأقل فائدته التقديم أطلقه وهومقيد بييع العين بالدين أمافى بيع العين بالعين أوالدين بالدين فالقاضى مخبر للاستواء وصفة اليمين ان يحاف البائع بالله تعالى ماباعه بالف و يحلف المشترى بالله ما اشتراه بالفين وقال فى الزيادات علف بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالفين و يحلف المشترى بالله ما اشتراه بالفين ولقداشة راه بالف يضم الاثبات الى النفي تأكيدا والأصح الاقتصار على النفي لان الايمان على ذلك وضعت دل عليه حديث القسامة بالله مافتلتم ولاعامتم له قاتلا وفي شرح التلخيص من باب الاختلاف فهايجب للبائع على المشدري وبالعكس مسئلة الاصحوفيها تقدم عين البائع (قوله وفسخ القاضي بطلب أحدهما فلاينفسخ البيع بحلفهما) لانه لم يثبت ما ادعاه كل واحدمنهما فيبق بيم مجهول فيفسخه القاضي قطعا للنازعة أويقال آذا لم يثبت البدل يدق ببعا بلابدل وهوفاسد ولابدمن الفسخ فىفاسد البيع فاوكان المبيع جارية فالمشترى وطؤها ولوفسك بنفس التحالف لم يحلله كذا في النهاية معزيا الى المسوط وقيد بطاب أحدهما لانه لايفسيخه بدون طلب أحدهما كذا في المعراج وظاهر ماذكره الشارحون انهما لوفسخاه انفسخ بلاتوقف على القاضى وان فسخ أحدهما لايكتفي وان اكتفى بطاب أحدهما (قوله ومن نكل لزمه دعوى الآخر) لأنه جعل بأذلا فلم يبق دعواه معارضا لدعوى الآخر فلزم القول بثبوته وهذا كله اذا كأن الاختلاف فى البدل مقصودا فانكان فى ضمن شئ كاختلافهما فى الزق فلا تحالف والقول المسترى فى انه الزق لانه اختلاف في المقبوض والقول فيه قول القابض وتقدم بيانه في البيم الفاسد ولم يذكر المؤلف رجه الله تعالى حكم الاختلاف فى الوصف وفيه تفصيل فان كان في وصف المرز تحالفا وانكان فى وصف المبيع كما لوقال الشترى اشتريت هذا العبد على أنه كاتب أوخباز فقال البائع لم أشترط فالقول للبائع ولا تحالف كذاف الظهيرية (قوله وان اختلفاف الأجل أو في شرط الخيار أو في قبض بعض الثمن أو بعده الله المبيع أو بعضه أو في بدل الكتابة أو في را س المال بعد

وبدأ بمين المشترى وفسخ القاضى بطلب أحدهما ومن نكل لزمه دعوى الآخر وان اختلفاف الأجل أو فى شرط الخيار أو فى قبض بعض الثمن أو بعد هلاك المبيع أو بعضه أوفى بدل الكتابة أو فى رأس المال بعد

(قول المصنف و بدأ يمين المشترى) قال الرملي هذا اذا كان الاختلاف في الثمن أمالوكان في المبيع عاباتي في البائع كما يستفاد عاباتي في الاختلاف في وجهه ظاهر لكن عبارة الإلى المال المالية على المالية على المالية على المبيع أوفيهما وهو يعنى الاختلاف في المبيع أوفيهما وهو عالف أيضا لظاهر التعليل بقوله لان المشترى أشدهما الكارا الجنامل

اقالة السلم لم تعالفا والقول النكرمع يمينه أماالاختلاف فى الأجل والشرط والقبض فلانه اختلاف في غير المعقود عليه والمعقود به فاشبه الاختلاف في الحط والابراء وهذا الان بانعدامه لا يختل ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف فى وصف الممن أوجاسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف فى القدر في جريان التعالف لان ذلك يرجع الى نفس المن فان المن دين وهو يعرف ولوصف ولا كذلك الاجل لانه ليس بوصف ألاترى ان النمن موجو د بعد مضيه فالقول انكر الخيار والأجل مع يمينه لانهما يثبتان بعارض الشرط والقول لمنكرالعوارض فقدجزمواهنا بإن القول لمنكرا لخيآر كماعامت وذكروافى خيار الشرط فيه قولين قدمناهماني بابه والمذهب ماذكر ودهناو يستثني من الاختلاف في الاحل مالواختافا فىالاجل فىالسلم بان ادعاه أحدهما ونفاه الآخرفان القول فيهلد عيه عند الامام لانه فيه شرط وتركه فيهمفسد للعقد واقدامهما عليه يدل على الصحة فكان القول لدعيه لان الظاهر يشهدله بخلاف مانحن فيهلانه لاتماق له بالصحة والفساد فيه فكان القول لنافيه وطذالو شهدأ حدهما بالبيع بألف الى شهروشهد الآخرانه باعه بألف ولم يذكر الأجل تقبل كالوشهدأ حدهما انه باعه بشرط الخيار الى ثلاث ولميذ كرالآخ الخيار ولوكان وصفاللثمن لماقبل كذاذ كرالشارح أطافى الاحتلاف في الاجل فشمل الاختلاف في أصله وفي قدر دفالقول لمنكر الزائد بخلاف مالواختلفا في مقدار الأجل في السلم فانهما يتعالفان كاقدمناه فيابه وخرج الاختدلاف في مضيه فان القول فيه للشد ترى لانه حقه وهو منكر استيفاء حقمه كذافي النهابة وفي الظهير يةمن البيوعمن الفصل الثالث قال يحدبن الحسن في رجلين تبايعاشيأ واختلفا فى الثمن فقال المشترى اشتريت هذا الشئ بخمسين درهما الى عشر ين شهراعلى ان أؤدى اليك كل شهردرهمين ونصفا وقال البائع بعته كه عائة درهم الى عشرة أشهر على ان تؤدى الى كل شهر عشرة دراهم وأقاما البينة قال محد تقبل شهادتهما ويأخذ البائع من المشترى ستة أشهركل شهر عشرةوفى الشهر السابع سبعة ونصفائم بأخذ بعد ذلك كل شهر درهمين ونصفال ان تنم لهمائة لان المشترى أقرله بخمسين درهما على أن يؤدى اليه كل شهر درهمين ونصفاو برهن دعواه بالبينة وأقام البائع البينة بزيادة خسبن على ان يأخذ من هذه الحسين مع ماأ قرله به المشترى في كل شهر عشرة فالزيادة التي يدعيها البائم في كل شهر سبعة واصف وماأقر به المشترى له في كل شهر در همان واصف فاذا أخذ في كل شهرعشرة فقدأ خذفى كلستة أشهر عادعاه خسة وأربعين وعماأقر بهالمشترى خسةعشر بقالى عمامايدعيه من الحسين خسة فيأخذها البائع معمايقر به المشترى في كل شهروذلك سبعة ولصف مربأ خذ بعدذاك في كل شهر درهمين و نصف الى عشر بن شهر احتى تتم المائة وهذه مسد اله عبيبة يذف عليهامن أمعن النظر فهاذ كرناه اه وفي كافي المصنف اشترى عبدين صفقة أوصفقتين أحدهما بألف حال والآخر بألف مؤجل الى سنة فردأ حدهما بعيب فقال المشترى عن المردود حال وقال البائع مؤجل فالقول للبامع ولم يتحالفالا نداختلاف فى الاجل وكذالوا شتراهما بما ته في صفقة وقبضهما ومات أحدهمافي يدهور ددالآخر بعيب واختلفا فىقيمة المردود فالقول للبائع ولوكان عن أحدهما دراهم وعن الآخود نانير وقبضهما البائع واختلفاني عن الباقى بعدردأ حدهم آبالعيب فقال المشترى عنه دراهم فردلى الدنائير وعكس البائع فالقول الشترى مع يمينه ان ماناولا تحالف خلافا لمحمد وان كاناقا تمين تحالفا اجاعاوكذا اذا اختلفافي الصفقة فادعى البائم اتحادالهن والمشترى يتعدده فالقول المشترى وفى القنية لواختلفا في خيار الشرط وأقاما البينة فبينة مدعى خيار الشرط أولى اه والاختلاف في قدره كالاختلاف فيأصله كذافي المعراج والتقييد بقبض بعض المئن انفاق اذالاختلاف في قبض كله كذلك وهوقبول قول البائع وانمالم يذكره باعتبارانه مفروغ عنه بمزلة سائر الدوعاى كذافى النهاية

اقالة السلم لم يتحالفا والقول للمنكرمع بمينه (قوله وأمااذا اختلفا بعد هلاك البيع) قال في معراج الدراية قوله قان هلك المبيع أى بعد قبض المهن اذقب ل قبضه بنفسخ العقد بهلا كه ثم اختلفا أى في مقدارالهن هكذاذ كرفي المبسوط اله (قوله أوصار بحال لا يقدر على رده الغيب) قال في الكفاية بأن زاد و يادة متصلة أو منقصلة وفي شرح در رالبحاراً وتغير الى زيادة منشؤها الناسع متصلة كانت أومنقصلة كولد وارش وعقر واذا تحالفا عند مجد يفسخ على القيمة الااذا اختار المشترى رداله بين مع الزيادة ولولم تنشأ من الذات سواء كانت من حيث السعراً وغيره كانت فبل القبض أو بعده يتحالفان اتفاقا و يكون الكسب المشترى اتفاقا اله قال الرملي وقد صرحوا بأن الزيادة المنصلة بالمبيع الى المتولدة المناسع المناه وطحن الحملة وشي اللحم وخبر الدقيق فاذا وجد شئ من ذلك الاتحالف عند هما خلاف الحمد و لله تعالى أعلم ولم بذكره الشارح و لا غالب الشروح والفتاوى اختلافه ما بعد الزيادة ولا بعده موت المتعاقدين أواحد همامع شدة الحاجة تعالى أعلم ولم بذكرة في المناه والمناه والداله والمناه وا

وأشار بالاجلوا لخيارالي الاختلاف فيشرط الرهن أوشرط الضمان أوالمهدة بالمل فلاتحالف والقول المنكركما في المعراج وبالاختسلاف في قبض الثمن الى الاختسلاف في حط البعض أوابراء السكل كما فى المعراج أيضاوأ مااذا اختلفا بعدهلاك المبيع فلاتحالف عندهم اوالقول قول المشترى الااذا استهاكه فى يدالبائع غير المشترى كاسنذ كره عند قوله وان اختلفافي مقدار الثمن بعد الاقالة وقال مجد يتحالفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك وعلى هـ نا اذاخر جالمبيع عن ملكه أوصار بحال لايقدر على رده بالعيبلة أنكل واحدمنهما يدعى غير العقد الذي يدعيه صاحبه والآخر ينكره وانه يفيد دفع زيادة النمن فيتصالفان كمااذا اختلفا فيجنس النمن بعدهلاك السلعة وطماأن التحالف بعدالقبض على خلاف القياس لماانه سلم للشد ترى مايدعيه وقدور دالشرع به في حال قيام الساءة والتعالف فيديفضي الى الفسيخ ولا كذلك بمدهلا كها لارتفاع العقد فلم يكن في معناه ولانه لا يبالي بالاختلاف في السبب بعد حصول المقصود وانمابراعيمن الفائدة مابوجب العقدوفائدة دفع زيادة النمن ايست من موجباته وهذا اذا كان المن دينا فان كان عينا يتعالفان لان المبيع كل منهما فكان قاعما ببقاء المعقود عليه فيرده ويردالآ خومثل الحالك اذا كان مثليا وقيمته ان كان قيميا بخلاف مااذا اختلفا في جاس النمن بان ادعى أحدهماانه دراهم والآخوانه دنانير لانهمالم يتفقاعلى عن فلابد من الصالف للفسخ وهذا انفقا عليه وهوكاف الصحة و بهدناعم إن الاختلاف في جنس المن كالاختدلاف في قدر ه الآفي مسئلة هى مااذا كان المبيع هااكا وفي الظهيرية ابراهم عن محمد في رجل استرى تبنا في موضعين بكذادرهما وقبض تبن أحدالموضعين وذهب الريح بتبن الموضع الآخر واختلفا في مقددار ماقبض وماذهب فان كانماقبض قائما تحالفاأ وترادا وان كان مستهلكا فالقول وول المسترى فى قياس

تحالفا يسترادان القيمة عنده الاان شاء المشترى أن يردالعمين مع الزيادة وقيسل يترادان رضي المشترى أولاقيدنا الزيادة بقولنا من حيث الذات لانها لوكانت من حيث السنعر يتحالفان سواء كان قبل القبض أو بعده وقيمدنا بقولنا متسولدة من عينها لانها لولم آكن كذلك يتحالفان انفاقا ويكون الكسب المشترى عندهم جيعاوفي التتارخانية وفي التجريد وان وقع الاختسلاف بين ورثنهما أوبين ورثة أحدهم اوبين

الحى فان كان قبل الساحة بتحالفان بالاجاع وفي شرح الطحاوى الاان الهين على الورثة قول على العسلم وان كان بعد القبض فكذلك عند محمد وعلى قول أبى حنيفة وأبي بوسف لا يتحالفان وفي شرح الطحاوى والقول قول المشترى أوقول ورثة بعد وفاته وفيها وفي الخلاصة رجل اشترى شيئة فات البائع أوالمشترى ووقع الاختلاف في النمن بين الحى وورثة الميت ان مات البائع فان كانت السلمة في يد الورثة يتحالفان وان كانت السلمة في يدالحي لا يتحالفان عند هما وقال محمد يتحالفان هذا المات البائع فان مات المسترى عند هما لا يتحالفان وعلى قول محمد يتحالفان وهلاك العاقد بمنزة المعقود عليه ومن ذكر مسئلة التغير بالزيادة والنقص الاختيار والمنهاج والتغير بالعيب المرروالغروواللة أعلى وافعة حال اختلف المسترى مع الوكيل بقبض النمن هل يجرى التحالف ينهما وقد كتبت الجواب لا يجرى اذالوكيل بالقبض لا يحلف وان ملك الخصومة عند الامام فيد فع النمن الذي أقر بعله واذا حضر الوكل المباشر للمقد وطلبه بالزيادة يتحالفان حينتذ اه (قوله بخلاف مااذا اختلفاف جنس النمن) أى بعده لاك المبيع وهذامقا بل لقوله وأمااذا اختلفا بعدهاك المبيع الخان حينتذ الاختلف في مقدار النمن كاقدمناه عن المدراج فصحت المقابلة (قوله و بهذاعلم) أى بقوله يخلاف مااذا اختلفافي جنس النمن

قول أبى حنيفة وقال مجديتحالفان ويردالمشترى مثل ماأخذ من التبن والقول فيهقوله اه وفي ايضاح الكرماني لواختلفا بمدهلاك الجارية فيدالمشترى فادعى البائع ان المن عين وهوهذا العبدأوادى المشترى ان المن عين وادعى البائع ان المن دين لم ينظر الى دعوى البائع والها ينظر الى دعوى المشترى لان المييع في جانب البائع ها ف مكان القول في الثمن قول المشترى فأن أقر بالدين فالقول قوله وان أقر بالمان يتحالفا لان المبيع في جانب قائم ولوتحالفا وقد هاك أحد العوضاين في بدالآخر ردمثله ان كان مثليا وقيمته ان لم يكن له مثل لان العقد قد انفسخ فبقى مقبوضا من غيرعقد فصار كالغاصب اه وفي كافي المصنف ادعى شراء أمة قبضها ومات بالف و بهذا الوصيف وقيمته خسمائة وقال البائع بعت بالفين حلف المشترى في ثلثي الامة وتحالفا في المهاو بعكسه حلف المشترى وفيده اختلفا في موت المبيع عندأ حدهما فبرهن البائع انهمات عندالمشترى بعدالقبض وبرهن المشترى انهمات في يدالبائع قبل القبض فألبينة لبائعه وان وقفا فلاسابق والقتل كالموت ولو برهن المشترى ان البائع قتله بعد البيع بيوم فبرهن البائع أن المشترى قتله بعد البيع بيومين فالبينة للمسترى السبق اه وأمااذا اختلفاأى المولى والمكاتب في بدل الكتابة أي في قدره فعدم التحالف في قول الامام الاعظم والقول للعبد مع يمينه وقالا يتحالفان وتفسخ الكتابة كالبيع بجامع فبول الفسخ ولهان التحالف فى المعاوضات اللازمة وبدل الكتابة غير لازم على الكاتب مطلقا فلتكن في معنى البيع ولان فاتدته النكول ليقضى عليه والمكاتب لايقضى عليه به وان أقام أحدهما بينة قبلت وان أقاماها فبينة المولى أولى لا ثباتها الزيادة الكن يعتق باداء قدرما برهن عليه ولا يمنع وجو به بدل الكتابة بعدعتقه كالوكاتبه على ألف على اله انأدى خسمانة عتق وكالواستحق البدل بعدالاداء وأمااذ الختلفاأى وبالسلم والمسلم اليه بعدافالة عقد السلم في مقد اررأ س المال م يتحالفا والقول للسلم اليه مع يمينه ولا يعود السلم لان الأقالة في باب السلم لاتحتمل النقض لانه اسقاط فلايعود بخلاف البيع كماسيأتي وينبغي أخمذامن تعليلهم انهمالواختلفا فى جنسه أونوعه أوصفته بعده افالحم كذلك ولمأره صريحا واعلم ان حكر أس المال بعد الاقالة كحكمه قبلها فلايجوز الاستبدال بهبعدها الافي مسئلتين لاتحالف اذا اختلفافيه بعدها بخلاف ماقبلها ولايشترط لصعجتها قبضه قبل الافتراق بخلاف ماقبلها وهذه قدمنا هافى بابه وقيدبالاختلاف بعدها لانهم مالواختلفا قبلها في قدره تحالفا كالاختسلاف في جنسه ونوعه وصفته كالاختسلاف في المسلم فيه فى الوجو والار بعة على ماقدمناه وقد علمن تقريرهم هنا ان الاقالة تقبل الاقالة الافي اقالة السلم وان الابراء لايقبلها وقد كتبناه فى الفوائد (قوله وان اختلفا فى مقد ارالمن بعد الاقالة تحالفا) أى اختلف البائع والمشترى في مقداره بان قال المشترى كان النمن ألفا وقال البائع خسمائه ولابينة لهما فانهما يتحالفان ويعودالبيع الاول أطلقه وهومقيد بمااذا كانكل من المبيع والثمن مقبوضا ولم يرده المشترى الى با نعمه فاما اذار دالمشترى المبيع اليه بحكم الاقالة فلاتحالف عنمة أبي حنيفة وأبي بوسف خالا فالمحمد لانه يرى النص معاولا بعد القبض أيضا وهماقالا كان ينبغي أن لاتحالف مطلقا لانه انماثبت فى البيع المطلق بالسنة والاقالة فسخ فى حقههما الاانه قبل القبض على وفق القياس فوجب القياس عليه كاقسنا الاجارة على البيع قبل القبض والوارث على العاقد والقيمة على العين فياذا استهلكه في بدالبائع غير المشترى (قوله وان اجتلفافي الهرقضي لمن برهن) أى الزوجان لواختلفافي المهرقضي لمن برهن لانه فوردعواه بالحجة (قوله وان برهنا فللمرأة) فأنها تثبت الزيادة أطلقه وهومقيد عااذا كانمهرالمثل يشهدالزوج بانكان مثل ما يدعى الزوج أوأقل لان بينها أنبت خلاف الظاهر وأمااذا كان يشهد لهابان كان مشلما تدعيه أوأ كثر فبينته أولى لا نباتها الحط وهو

وان اختلفا فى مقد اوالنمن بعدد الاقالة تحالفا وان اختلفا فى المهدرة ضى لمن برهن وان برهنا فللمرأة (قوله و بعكسه حلف) أى لوادعى البائع المبيع بالف وهذا الوصيف والمشترى

الثمراءبالفين

وان عجزا تحالفا ولم يفسخ المنكاح بل يحكم مهر المثل فيقضى بقوله لوكان كاقال أو أقل و بقوط الوكان كاقال أو أحد أو أحداد أو أحداد الواختلفا في الاجارة قبسل الاستيفاء تول المستأجر والبغض معتبر بالكل

(فـوله ولميذ كرالمؤلف البداءة بيمين من الخ ) قال الرملي قدم هذا الشارح فى باب المهر نقل عن غاية البيان اله يقرع بينهما يعنى استحبابا لانه لارجان لاحدهماعلى الآخرواختار فىالظهيرية والولوالجيسة وشرح الطحاوى وكثير الهيبدأ بيين الزوج لان أول التسلمين عليمه فيكون أول المينين عليه كتقديم المشترى على البائع والخلاف في الاولوية الم (قوله لانأول التسلمين عليه) التسلمان هماتسليم الزوج المهر وتسليم المرأة نفسها (قوله ومع القصار) قال الرملي أي وشمل الاختلاف مع القصار تأمل

خلاف الظاهر وان كان لايشهد لكل منهما بان كان بينهما فالصحيح التهاتر و يجب مهر المسل وأطلق الاختلاف في المهر فشمل مااذا اختلفافي قدره كالف وألفين أوفي جنسه كقوله هو هذا العبد وقالت هذه الجارية الافي فصل واحدوهوانه اذاكان مهرمثالها مثل قيمة الجارية أوأكثر فلها قيمة الجارية لاعينها كمافى الظهيرية والهداية ولم يذكر حكمه بعدالطلاق قبل الدخول وحكمه كمافي الظهيرية ان لهانصف مالدعاه الزوج وفي مسئلة العبدوالجارية لهاالمتعة الاان يتراضيا على أن أخذ نصف الجارية اه (قوله وان عزات عالفا ولم يفسخ النكاح) لان أثر التحالف في انعدام التسمية والهلاي لي بصحة النكاح لان المهر تابع فيه بخلاف البيع لان عدم التسمية يفسده على مام فيفسخ ولم بذ كرالمؤلف البداءة يمين من وفي الظهيرية ويبدأ بمين الزوج لان أول النسامين عليمه فيكون أول المينين عليمه اه (قوله بل يحكم و المثل فيقضى بقوله لو كان كافال أو أقل و بقوله الوكان كاقالت أو أكثر و بهلو بينهما) وهذا أعنى التحالف أولاثم التحكيم قول الكرخي لانمهر المثل لااعتبار بهمع وجود التسمية وسقوط اعتبارهابالتحالف فالهذا يقدمني الوجوه كالها وأماعلي تخريج الرازى فالتحكيم قبل التحالف وقدقدمناه فالمهرمع بيان اختلاف النصحيح وخلاف أي بوسف (قوله ولواختلفافى الاجارة قبل الاستيفاء تحالفا) لان التحالف في البيد ع قبل القبض على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء نظيره اطلقه فشمل الاختلاف فى البدل أوالمبدل كمافى الهداية ومع القصار كمافى منية المفتى ولايشمل مااذاادعى المالك الاجرونفاه الساكن والقول للستأجر وكذااذا نزل الخان واختلفا والفتوى على وجوب الاجرالااذاعرف بخلافه وتمامه في البزازية وفي التهذيب الاختلاف في قدرالمدة يوجب التحالف اه فان وقع الاختمالا ف فى الاجرة بدأ بيين المستأجر لكونه منكرا وجوبها وان وقع فى المنفعة بدأ بيين المؤجر وأيم مانكل لزمه دعوى صاحبه وأيهما برهن قبسل فان برهنا فبينة المؤجر أولى فى الاجرة وبينة المستأجرأ ولى فى المنافع وان كان الاختسلاف فيهما قبات بينة كل منهما فعايد عيمه من الفضل نحوأن يدعى هذاشهرا بعشرة والمستأجرشهرين بخمسة فيقضى بشهرين بعشرة (قوله وبعده لا والقول قول المستأجر ) أى لواختلفا بعد الاستيفاء فلا تحالف وهذا عند هماظاهر لان هلك المعقودعليه يمنع التحالف عندهما وكذاعلى أصل مجد لان الهلاك انمالا يمنع عنده في المبيع لماانله قيمة تقوم مقامه فيتحالفان عابها ولوجوى التحالف ههناوف مخالع قد فلاقيمة لان المنافع لاتتقوم بنفسها بل بالعقد وتبين انه لاعقد واذا امتنع فالقول للستأجر مع عينه لانه هو المستحق عليه ونظير هذه المسئلة فى التفصيل اجارة الفضولي ان أجازها المالك قبل الاستيفاء فالاجرة له وان بعده فللعاقد وان في بعض المدة فالماضي للماقد والمستقبل المالك كافي منية المفتى (قوله والبعض معتبر بالكل) يعنى لواختلفا بعداستيفاء البعض تحالفا وفسخ العقدفها بقي وكان القول فى الماضى قول المستأجر لان العقد ينعقد ساعة فساعة فيصير في كل جزء من المنفعة كانه ابتداء العقد عليها بخلاف البيع لان العقدفيه دفعة واحدة فاذا تعذرفي البعض تعذر في الحكل وفي اجارات البزاز ية المستأجران كأن هو المدعى فهو يدعى العقد قبل مضى المدةو بعدها وان الآجر فهومدع قبل قبضهار بعد المضي فهومدعى العين اه عماعه أن المراد بالاستيفاء التحكن منه في المدة و بعدمه عدمه لما عرف أنه قائم مقامه فى وجوب الاجر ومن فروع التنازع في الايارة ما في منية المفتى ادعى اثنيان عينا أحدهم الجارة والآخرشراء فاقرالمدعى عليه الستأجر فامدعى الشراءأن يحلفه على دعوى الشراء ولوادعيا اجارة فأقرلا حدهماليس للآخرأ ن يحلفه أجردابة بعينهامن رجل ثممن آخر فاقام الاول بينة فان كان الاجرحاضرا تقبل عليه البينة وانكان مقرا بمايدعي عليه هذا المدعى وانكان غائبالا تقبل اه

(قوله و مرادهم من المتاع هناما كان في البيت) الاولى أن يقول البيت وما كان فيسه بدليل ما يذكره في المقولة الآنية من عدة العقار والمنزل من المتاع الصالح طماداً مل (قوله والفرس والدرع الحديد) قال الرملي وكذا القوس وهنا ثلاثة ألفاظ الفرس بالفاء والراء والسين المهماة وهو الحيوان المخصوص والقوس بالقاف والواو والسين المهماة والفرش بالفاء والراء والشين المجممة الاولان عما يصلح له والثالث عما و مناه في المحتود بعضها فضبطتها الذلك والله اعلم (قوله قالوا الااذا كان الزوج ببيع الح) مثله في معراج الدراية عن التمرتاشي ومناه في الكفاية وشرح الزيامي وعبارة النهابة كذلك اذا كانت المرأة تبيع ثياب الرجال وما يصلح طما كالآنية والذهب والفضة والامتعة والعقارفه و المرابط لان المرأة وما في بدها في بدها في بدا لزوج والقول في المناوي الدعاوي لصاحب المديخلاف ما يختص

بهالانه يعارض ظاهر الزوج اليد ظاهراً قوى منه وهي اليد ظاهراً قوى منه وهي فان ماهو صالح الرجال فهو مستعمل الرجال وما هو مستعمل النساء فاذا وقع مستعمل النساء فاذا وقع الاشتباه يرجح بالاستعال اه ومنه في العناية وفي الشرنبلالية قوله الااذا كان كل منهما يفصلاً و يبيع

وان اختلف الزوجان في متاعالبيت فالقول لكل واحدمنهمافيما يصلحله

مایسلح الا سخو لیس علی ظاهره فی عرب وم نفی قول أحدهما بف عل أو بیع الآخر مایسلح له لان المرأة الرجال أومایسلح لحمافهو للرجل لان المرأة ومافى لدها للزوج والقول فى الدعاوى لصاحب الیت علان مایختص بهالانه عارض بد الزوج أفوى

(قوله وان اختلف الزوجان في متاع الديت فالقول ا - كل واحد منهما في ايصلح له ) لان الظاهر شاهد لهوالمتاع لفة كل ماينتفع به كالطعام والبروأ ثاث البيت وأصله ماينتفع بهمن الزاد وهواسم من متعته الملتثقيل اذا أعطيته ذلك والجع أمتعة كذافي المصباح ومرادهم من المتاع هناما كان في البيت ولو ذهبا أوفضة كاسيأنى فى المشكل قالواوالصالح له العمامة والقباء والقلنسوة والطيلسان والسلاح والمنطقة والكتب والفرس والدرع الحديد فالقول فى ذلك لهمع يمينه وما يصلح طاالخار والدرع والاساورة وخواتم النساءوالحلى والخلخال وتحوها فالقول لهافيهامع الممين قالوا الااذآ كان الزوج يبيع مايصلح افالفول له لتعارض الظاهر بن وكذا اذا كانت تبيع ما يصلح له لا يقبل قوله لماذ كرناو في الخانية ولو اختلفا فيمتاع النساء وأقاماالبينة يقضى للزوج أطاق الزوجين فشمل المسلمين والمسلمع الذمية والحرين والمماوكين والمكاتبين كافى البدائع والزوجين الكبيرين والصغيرين اذا كان الصغير يجامع كافى خزاية الاكل وأمااذا كان أحدهم احرآ والآخر بماوكافسيأني وشمل اختلافهما حال بقاء النسكاح ومابعدالفرقة كإفىالكافى ومااذا كان البيت ملكالهما أولاحدهم اخاصة كافى خزانةالا كمللان العبرة لليد لالاملك كذافى البدائع وفى القنية من بابما يتعلق بتجهيز البنات افترقا وفى بيتهاجارية نقلتهامع نفسها واستخدمتهاسنة والزوج عالم بهساكت ثم ادعاها فالقول له لان يدهقه كانت البتة ولم يوجدالمزيل اه وبهعلمأن سكوت الزوج عندنقلها مايصلح لهما لايبطل دعواه وفى البدائع هذا كله اذالم تقرالرأة أن هذا المتاع اشتراه فان أقرت بذلك سقط قوط الانها أقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليهافلا يثبت الانتقال الابالبينة اه وكذا اذا ادعت انهاا شترته منه كمافى الخانية ولا يخفى أنه لو برهن على شرائه كان كافر إرهابشر الممنسه فلابد من بينة على الانتقال المهامنه بهبة أو تحوذلك ولايكون استمتاعها عشر يهورضاه بذاك دليلاعلى انهملكهاذلك كانفهمه النساء والعوام وقدأ فتيت بذلك مراراوقيد باختلاف الزوجين للاحترازعن اختلاف نساء الزوج دونه فانمتاع النساء بينهن على السواءان كن فى بيت واحدوان كانت كل واحدة منهن فى بيت على حددة فافى بيت كل اصرأة بينها وبين زوجهاعلى ماوصفنا ولايشترك بعضهن مع بعض كذافى خزالة الاكلوالخانية وللاحترازعن اختلاف الابمع بنته فى جهازها وقدييناه فى النكاح وحاصله أن المفتى به أن العرف ان كان مستمرا أن الاب يجهز هآملكالاعارية فالقول لها ولو رثنها من بعدها وانكان العرف مشتركا كعرف مصرفالقول الربولور تتهمن بعده والرحترازعن اختلاف الابوابنه فعافى البيت قال فى الخزانة قال أبو يوسف اذا كان الابف عيال الابن في بيته فالمتاع كله للابن كالوكآن الابن في بيت الاب وعياله

منه وهوالاختصاص بالاستعمال كافى العناية و يعلم عاسية كره المانف الهناية و يعلم عاسية كره المانف اله ولعل فى المسئلة قولين تأمل (قوله وشمل اختلافهما حال بقاء النكاح وما بعد الفرقة) قال الرملي فى السان الحكام ما بخالف ذلك فارجع اليه ولكن الذى هناه والذى مشى عليه الشراح (قوله وفى البدائع هذا كاه الخ) ظاهره ولوكان عما يختص بالنساء تأمل و ينبغى تقييده عمال يكن من ثياب الكسوة الواجبة على الزوج تأمل (قوله فلا يثبت الانتقال الاباليينة) نسخة البدائع الابدليل كذا بخط شيخ مشايخناه نلاعلى التركاني (قوله فان متاع النساء بينهن على السواء) أى أرباعا كافى المنتج عن السراج أى ان كن أربعا (قوله في بيت على حدة) أى في مسكين من الدار تأمل (قوله اذا كان الاب في عيال الابن في بيت على حدة)

كاذ كروه فى الزوجين بأن يكون فقط وكذا لوكانت البذت في عيالِ أبيها فهـل لهـا ثياب النساء ويقع كثيرا ان البنت يكون لماجهاز فيطلقهاز وجها فتسكن في يبتأ بيهافهل يكون كمسئلة الزوجين أوكسئلة الاسكاف والعطارالآتية لمأره فليراجع (قولەوبەعلمانالىيتللزوج) الببت المسكن وبيت الشعر معروف مصباح والبيت اسم لسقف واحدد مغرب ولم بذكر الدار وان كان داخــلافي العقار فالظاهر ان حكمه مثل البيت بدليل وله فهايصلح لهما فانمات أحدهما فللمحي ولوأحدهما يمـلوكا فللحر في الحياة وللحىفىالموت

مانقدله الشارح في بأب الدخول والخروج عئن الكافى حيث قال وأمافي عرفنافالدار والبيتواحد فيحنث ان دخدل صون الداخل وعليه الفتوى اه الاأن يفرق بين هذاو بين اليمين أقولوالذي نقله الشارح فعايأتي انهاللزوج على قولمماو يؤيدماقدمناه فللة الحدلجرره عملي يعنى شيخ مشايخنامنلا على التركمانى رحمالله تعالى (قوله الخامس قدول الحسدن البصرى الخ)قال في الكفاية وعلى قول الحسن البصري

فتاع البيت الاب اه ثم قال قال مجدر جلزوج بنته وهي وختنه في داره وعياله ثم احتلفوا في متاع البيت فهوللاب لانه في بيته وفي يده ولهـم ماعليهم من الثياب اه وجزم في الخانية بماقاله أبو يوسف يقضى به بينهما ولا ينظر الى ما يصلح لاحدهم الانه قد يتخذه لنفسه أوللبيع فلا يصلح مرج اوالاحتراز عمااذا اختلف المؤجر والمستأجر فى متاع البيت فان القول فيم المستأجر الكون البيت مضافا اليه بالسكني وهمافي شرح الزيلعي وللاحترازعن اختلاف الزوجين في غيرمتاع البيت وكان في أيديهما فأنهما كالاجنبيين يقسم بينهما (قوله وله فعايصلح لهما) أى القول له في متاع يصلح الرجل والمرأة لان المرأة ومافى يدهافى يدالزوج والقول فى الدعاوى لصاحب اليدبخ للف ما يختص بها لانه يعارضه ظاهرأةوى منه ولافرق بين مااذا كان الاختلاف حال قيام النكاح أو بعد ماوقعت الفرقة ومايصلح فمماالفرش والامتعة والاواني والرقيق والمنزل والعقار والمواشي والنقود كافي الكافي وبهعم ان البيت للزوج الاأن يكون لهمايينة وعزاه فى خزائة الاكل الى الامام الاعظم وفى الخانية ولوأقاما البينة يقضى ببينته الانهاخارجة معنى وشملكالام المؤلف مااذا كانت المرأة في ليلة الزفاف وهوخلاف المتعارف في الفرش ونحوها ولهذاقال في خزانة الاكل لوماتت المرأة في اليلها التي زفت اليه في بيته لا يستحسن ان يجعلمتاع الفرش وحلى النساء ومايليق بهن للزوج والطنافس والقماقم والاباريق والصناديق والفرش والخمدم واللحف للنساء وكذاما بجهرمثلها الاأن يكون الرجسل معروفا بتجارة جنسمنها فهوله آه و به عــلم ان أبابوسف استثنى في حال موتها من كون ما يصلح لهماله ما اذا كان موتها ليلة الزفاف فكذا اذا اختلفاحال الحياة فبايصاح لهما فالقول لهالااذا كان الاختلاف ليلة الزفاف فالقول لهافى الفرش ونحوها لجريان العرف غالبامن ان الفرش وماذ كرمن الصناديق والخدم تأتى به المرأة وينبغى اعتماده للفتوى الاأن يوجدنص فى حكمه ليلة الزفاف عن الامام بخلافه فيتبع واعمان قاضيخان فى الفتاوى جعل الصندوق يمايصاح لهافقط وينبغي ان يجعمل يمايصاح لهما (قوله فان مات أحدهم افلاحي أى مات أحد الزوجين واختلف وارثه مع الحي فما يصلح لهما لان اليد للحي دون الميت قيد بكونهما زوجين للرحتراز عمااذاطلقهافي المرض ومات الزوج بعدانقضاء العدة كان المشكل لوارث الزوج لانهاصارت أجنبية لم يبق لهايد وان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل المرأة في قول أبي حنيفة لانهاتر ث فلم تكن أجنبية فكان هـ ندا بمنزلة مالومات الزوج قبل الطلاق كما فى الخانية وفى خزانة الا كل ولومات الزوج فقالت الورثة قدكان الزوج طلقك فى حياته ثلاثالم يصدقوا فى حق الامتعة والقول قوط امع بمينها بالله ما تعلم أنه طلقها ثلاثا في صحته أومرضه وقدمات بعدانقضاء عدتها في كان من متاع الرجال والنساء فهولورثة الزوج وانمات في عدة المرأة فهوالمرأة كانهم يطلق اه (قوله ولوأحدهم ايماوكا فالحرفي الحياة والمحيف الموت) لان يدا لحرأ قوى ولايد للميت غلت يدالحر عن المعارض أطلق المماوك فشمل المأذون والمكاتب وجعلاهما كالحر لان لهما يدا معتبرة وفى خزانة الا كلوان أعتقت الامة فاختارت نفسها فيافي البيت قبل عتقها فهو للرجل وما بعد العتق قبل ان تختار نفسها فهوعلى ما وصفنا في الطلاق اه و في مسئلة اختلاف الزوجين تسعة أقو ال مذكورة فى الخانية اجمالا الاول ما فى الكتاب وهوة ول الامام الثانى قول أبى يوسف للمرأة جهاز مثلها والباقى للرجل يعنى في المشكل في الحياة والموت الثالث قول ابن أبي ليلي المتاع كله له وطماعليها فقط الرابع قول ابن معن وشريك هو بينهما الخامس قول الحسن البصرى كله طاوله ماعليه السادس قول شريح البيت للمرأة السابع قول مجمد في المشكل للزوج في الطلاق والموت ووافق الامام فيمالا يشكل انكان البيت بيت المرأة فالمتاع كله لها الاماعلى الزوج من ثياب بدنه وان كان البيت الزوح فالمتاع كله له

الثامن قول زفرالمشكل بينهما التاسع قول مالك الكل بينهما هكذاحكي الاقوال فى خزانة الاكمل ولايخفي ان التاسع هو الرابع ثم اعلم ان هذا اذا لم يقع التنازع بينهما في الرق والحرية والنكاح وعدمه فان وقع قال في الحانية ولو كانت الدار في يدرجل واحرأة فاقامت المرأة البينة ان الدارها وأن الرجل عبدها وأقام الرجل البينة ان الدارله والمرأة امرأته تزوجها بالف درهم ودفع اليهاولم يقم البينة انهج يقضى بالدار والرجل الرأة ولانكاح بينهما لان الرأة أقامت البينة على رق الرجل والرجل لم بقم البينة على الحرية فيقضى بالرق واذاقضى بالرق بطات بينة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وانكان الرجل أقام البينة انه حوالاصل والمسئلة بحالمايقضى بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار للرأة لانالما قضينا بالنكاح صارالرجل فىالدارصاحب يدوالمرأة خارجة فيقضى بالدار لهما كمالواختلف الزوحان فىدار فى أيديهما كانت الدار للزوج فى قولهما ولواختلفا فى المتاع والنكاح فاقامت البينة ان المتاع لماوانه عبدها وأقام ان المتاع له واله تزوجها بالفونقدها فانه يقضى به عبدا لها وبالمناع أيضالها وانبرهن على انه حوالاصل قضى له بالحرية وبالمرأة والمتاع انكان متاع النساء وانكان مشكارقضي يحريته وبالمرأة والمتاعل اه وأمامسئلة اختلافهما فى الغزل والقطن فذكورة في الخانية عقب ماذ كرناه عنها تركتها طلبا للاختصار ثماعلم أن أصحابنا عماوا بالظاهر في مسائل منهامسئلة اختلافهما فى متاع البيت فرجوه فها يصلح له وهي فها يصلح له اعملا بالظاهرو في خزانة الا كل من آخر الدعاوي قالظاهر ثمقال في نوادرهشام عن محد رجل بعرف بالحاجة والفقر ليس ببيته الابورية ملقاة صار بيده غلام عرف باليسار وعلى عنق العبدبدرة فيهاعشرون ألف دينار فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهوالذى عرف باليسار وكذا كناس فىمنزل رجل وعلى عنق الكناس قطيفة فقال هيلى وادعاها صاحب المنزل أيضافهي اصاحب المنزل وفى نوادرمعلى عن أبي يوسف رجلان فيسفينة فبهادقيق فادعى كل واحدالسفينة ومافيها وأحدهما يعرف ببيع الدقيق والآخو يعرف باله ملاح معروف فالدقيق للذي يعرف ببيعه والسفينة لمن يعرف اله ملاح وفي نوادر ابن سماعة عن أي يوسف دخل رجل في منزل يعرف الداخل أنه مناد يبيع الذهب أوالفضة أوالمتاع ومعه شئمن ذلك فادعياه فهولمن يعرف ببيعه ولايصدق رب المنزل وان أيكن كذلك فالقول قول رب المنزلوفي نوادرابن رستم عن محدر جل خوج من دارا نسان على عنقه متاعراً ، قوم وهو يعرف ببيع مشالمين المتاع فقال صاحب الدار ذلك المتاع متاعى والخامل يدعيه فهو للذي يعرف به وأن لم يعرف فهولصاحب الدار سفينة فيهارا كب وآخر يتمسك وآخر يجذب وآخر يمدها وكلهم يدعونها فهي بين الراكب والمسك والجاذب أثلاثاولاشئ للاد رجل يقود قطارا من الابل ورجل راك بعسرامنهافادعياها كالهاينظرانكانعلى الكلحل الراكب ومتاعه فكالهاللرا كبوالقائدأجيره وان لم يكن على الابل شئ فللراكب البعير الذي عليه ومابق فهو للقائد أمالو كان بقرا أوغنا علما رجلان أحدهما قائدوالآخر سائق فهي السائق الاأن يقودشاة معمه فيكون له تلك الشاة وحدها هكذاني نوادرمعلى اه وفي الملتقط من الدعوى مسائل منها وقداستنبط من فرع الغلام ان من شرط سهاع الدعوى ان لا يكذب المدعى ظاهر حاله كماهو مصرح به في كتب الشافعية فلوادعي فقيرظاهر الفقر على رجل أموالا عظيمة قرضا أوعن مبيع لاتسمع فلاجو أبطا ثمرا يت ابن الفرس في الفواقد الفقهية فىأطراف القضايا الحكمية صرح بهوالله أعلم هلهومنقول أوقاله تفقها كاوقع لى فقال ومن شروط صة الدعوى أن يكون المدعى به ما يحتمل الثبوت بان لا يكون مستعيلا عقلا أوعادة فان الدعوى والحال ماذ كرظاهرة الكذب لان المستعيل العادى كالمستعيل العقلي مثال المستعيل عادة

﴿ فصل ﴾ قال المدعى عليه هـ ذا الشئ أو دعنيه أو آجرنيه فلان الغائب أو رهنه أوغصبته منه و برهن عليه دفعت خصومة المدعى

وفصل في دفع الدعوى الم (قوله لانهقديد فعماله الى مسافر يودعه اياه) أي لان الشخص يدفع ماله أى مال غيره الى مسافر يودعه أي يودع ذلك المسافر لذلك الشخص الدافع ذلك المال المدفوع الصورلم تعصرفي اللس) أى بحسب فروعها والا فعلى ماقرره من رجوع الخسة المزيدة الى الجسة الاصول فهي منحصرة فالمراد انحصارأصولما في الخسةوبه يندفعها أورده على البزازية

دعوى من هومعروف بالفقروا لحاجة وهو يأخذال كاةمن الاغنياء على آخرانه أقرضه ما أنه ألف دينار ذهبانقد ادفعة واحدة وانه تصرف فيها لنفسه وانه يطالبه برد بدلها فيل هذه الدعوى لا يلتفت اليها القاضى لخروجها مخرج الزور والفجور ولا يسأل من المدعى عليه عن جوابها اه قلت اللهم الااذا ادعى انه غصبه مالاعظيا كان ورثه من مورثه المعروف بالغنى فينئذ تسمع ثم قال ابن الغرس وفى المبسوط رجل ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن بدل على عدم الحق ظاهرا اه وقد مناعنه مان من القضاء الباطل القضاء بسقوط الحق عضى سنين لكن مافى المبسوط لا يخالف فانه ليس فيه قضاء بالسقوط واعافي عدم سماعها وقد كثر السؤال بالقاهرة عن ذلك مع ورود النهي من السلطان أيده الله بعدم سماع حادثة لها خسة عشر وقداً فتيت بعدم سماعها عملانه يما في خزانة المفتين والله أعلم

﴿ فصل ﴾ يعنى في دفع الدعوى (قوله قال المدعى عليه هذا الشي أودعنيه أو آجرنيه أو أعارنيه فلان الغائب أورهنه أوغصبته منه وبرهن عليه دفعت خصومة المدعى لانه أثبتت ببينة أن بده ابست بيد خصومة وهذه مخسة كتاب الدعوى لان صورها خس وديعة واجارة واعارة ورهن وغصب أولان فيها خمسة أقوال للعلماء الاول مافى الكتاب وهوقول أبى حنيفة الثاني قول أبي بوسف واختاره في المختار انالمدعى عليهان كانصالحا فكاقال الامام وانكان معروفا بالحيل لم تندفع عنه لانه فديدفع ماله الى مسافر يودعه اياه ويشهد فيحتال لابطال حق غيره فاذا انهمه به القاضي لآيقبله الثالث قول مجدان الشهوداذا قالوانعرفه بوجهه فقط لاتندفع فعنده لابدمن معرفته بالوجه والاسم والنسب وفى البزازية وتعويل الائمة على قول مجد وفي العمادية لوقالوا نعرفه باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذكره عجد في شئ من الكنبوفيه قولان وعندالامام لابدأن يقولوا نعرفه باسمه ونسبه وتكفي معرفة الوجه واتفقواعلى انهم لوقالوا أودعه رجل لانعرفه لم تندفع الرابع قول ابن شبرمة انه الاتندفع عنه مطلقا لانه تعذرا ثبات الملك للغائب لعدم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليمه قلنامقتضي البينة شيآن ثبوت الملك للغائب ولاخصم فيه فلم يثبت ودقع خصومة المدعى وهوخصم فيه فثبت وهوكالوكيل بنقل المرأة واقامة البينة على الطلاق الخامس قول ابن أبي ليلي تندفع بدون بينة لاقر اردبالملك للغائب وقلناصار خصما بظاهر يده فهو باقراره يريد أن يحول مستحقاعلى نفسه فلايصدق الابالحجة كالوادعي تحول الدين من ذمته الى ذمة غيره ولم يذكر المؤلف رجه الله صورة دعوى المدعى وأراديها ان المدعى ادعى ملكامطلقا فى العين ولم يدع على ذى اليد فعلا بدليل ماسياتي من المسائل المقابلة لهذه وحاصل جواب المدعى عليه انهادى أن يده بد أمانة أومضمونة والماك الغير ولميذكر برهان المدعى ولا بدمنيه لماعرف ان الخارج هوالمطالب بالبرهان ولايحتاج المدعى عليه الى الدفع قبله وماصله ان المدعى لما ادعى الملك المطلق فما في يدالمدعى عليه أنكره فطلب من المدعى البرهان فاقامه ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعى عليه بماذكر وبرهن على الدفع وبماقررناه علمأن الصور لاتنحصر في الحسن فكذا الحكم لوقال وكانى صاحبه بحفظه كمافي المبسوط وكذا الحكم لوقال أسكنني فيها فلان الغائب كمافي الخلاصة وكذا الحكم لوقال سرقته منه أو أخفته منه أوضل منه فوجدته كافي الخلاصة والاولان راجعان الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الأخيرة والافالي الامانة فالصور عشر وبه علمان الصور لم تنحصر في الحسفالاولى ان تفسر الحسة بالثاني وفي البزازية و يلحق مهادعوى كونها من ارعة بان ادعى عليه أرضافبرهن على انها في يده بالمزارعة من فلان بن فلان الفلاني الغائب وتلحق المزارعة بالاجارة أوالوديعة فلايزدادعلى الجس نصعلى ذلك فى كتاب الدعوى والبينات أه

(قــوله فانه بدعى ايداع الدين عليه)عبارة معراج الدرابة فاذا كان العين هالـكافالدعوى فى الدين ومحل الدين الذمة فالمدعى عليه ينتصب خصها بذمته وبالبينة الهكان فى يدهوديمة لايتبين انمافى ذمته الغيره فلا تتحول الخصومة عنه (قولەرجععليە بماضمن) أى دواليد على الغائب (قوله وصدق المقرفاله) أى ذا البد (قوله لو برهن على اقرار المدعى اله الفلان ولميز يدوافالخصومة بينهما قَائمة ) يخالفه مايأتي بعد صفحة عن البزازية انها تنمدفع في همذه الصورة وكذائخالف لماقدمه قبل أسطر عن خزانة الا كل لكن ماقدمه فيه الشهادة على اقرار المدعى ان رجلا دفعهاليه وماهناعلى اقراره بالهلفلان بدون التصريح بالدفع

وهوذهول عماذ كرناه وأطلق فىقوله همذا الشئ فشمل المنقول والعقار كمافى البزازية وظاهرقوله هـ ندا الشيء اله قائم لان الاشارة الحسية لاتكون الاالى موجود في الخارج فهومه أنه لا تندفع لوكان المدعى هالكا ومهصرح في العناية أخذامن خزانة الاكل فقال عبدهاك في يدرجل أقام رجل البينة انه عبده وأقام الذى ماتفى يددانه أودعه فلان أوغصبه أوآجره لم يقبل وهوخصم فانه يدعى ايداع الدين عليه وابداع الدبن لايمكن ثم اذاحضر الغائب وصدقه فى الابداع والاجارة والرهن رجع عليه بماضمن للدعى أمالوكان غصبالم يرجع وكذانى ااحارية والاباق مثل الهلاك ههنا فان عادالعبد يوما يكون عبدا لمن استقرعليه الضمان جارية في يدودهبت عينها فاقام رجه ل البينة انهاله وطلب أرش العين وأخذ الجارية وأقامذواليدالبينة على الوديعة وغيرها فلاخصومة بينهما ولوكانت ولدت ثم ماتت والمسئلة بحالها جعله القاضى خصمافى حق القيمة ولايقضى بالولد ويقف فيه و يجعله تبعاللام بخلاف الارش أمة في يد رجل قتلها عبدخطأ وذواليد زعمأنها وديعة لفلان عندى يقال الولى العبدافده أوادفعه فان دفعه ثم جاءر جل وأقام البينة أن الجارية كانت له وأقام ذواليد بينة على الابداع وغير دعلى ماذ كرنافانه يقال للدعى انطابت العبد فلاحق لك وانطلبت القيمة قضينا بهاعليه الكفان اختار القيمة وأخذهامنه تم حضرالغائب وصدق المقرفانه يرجع عليه بماضمن لافى الغصب والعارية وأن أنكر الغائب فله أن يحانمه أويقيم عليهالبينة فىفصلالوديعةوالاجارةوالرهن فانحلفها يرجع قطعا ومعالقتل لاخصومة بينهما لافى الرقبة ولافى الارش حتى بحضرالمالك اه وظاهر قوله أودعنيه ومابعده يفيدانه لابدمن دعوى ابداع الكل وايس كذلك لمانى الاختيار انه لوقال النصف لى والنصف وديعة عندى لفلان وأقام بينة على ذاك اندفعت في الكل لتعذر التمييز اه وأفاد بة وله فلان انه عينه باسمه وقدمنا أنه لوقال أودعنيه رجل لاأعرفه لم تندفع فلابدمن تعيين الغائب فى الدفع والشهادة فلوادعاه من بجهول وشهدا بمعين أوعكسه لم تندفع وقدمناان معرفة الشهودالغائب بوجهه فقط كافية عند دالامام خلافالمحمد وفى البزاز ية لوقال الشهود أودعه من نعرفه بالطرق الثلاث الكن لانقوله ولانشهد به لا ثند فع ومقتضاه ان المدعى عليه اوأ جاب بذلك لا يكني وكذالوقال أعرفه الااني نسيته ومحل الاختدان بينهماو بين يحدانماهو فيمااذا ادعاه الخصمهن معين بالاسم والنسب فشهدا بمجهول لكن قالانعرفه بوجهه أمالو ادعاه من مجهول لم تقبل الشهادة اجاعا وهو الصحيح كذا في شرح أدب القضاء المحصاف وفي خزانة الاكلوالخانية ولوأقر المدعى انرجلا دفعه اليه أوشهدوا على اقراره بذلك فلاخصومة بينهما وأطاق فىالغائب فشملمااذا كان بعيدامعروفا يتعذرالوصول اليهأ وقريبا كمافى الخلاصة والبزازية وظاهر قوله و برهن عليــهاله لا بدمن البرهان على ماادعاه مطابقة وفى خزالة الا كل لوشهدوا ان فلانا دفعه اليه ولاندرى لمن هو فلاخصومة بينهما اه وبه علم انه لانشترط المطابقة العين ماادعاه وأشار بقوله وبرهن عليه أى على ماقاله الى انه لو برهن على اقرار المدعى انه لفلان ولم يز يدوا فالخصومة بينهـماقائمة كمافى خزانةالاكل والفصول ومعنى قوله دفعت خصومة المدعى دفعها القاضي أىحكم بدفعها فاقادانه لوأعادالمدعى الدعوى عند وقاض آخر لابحتاج المدجى عليه الى اعادة الدفع بل يثبت حكم القاضى الاول كماصرحوابه وأرادبالبرهانوجودخة علىماقالسواءكانت بينة أوعلم القاضي أوافر أرالمدعى كمافي الخلاصة ولوعم القاضى انهالرجل مم وجدهافي بدآخر فقال الاول انهالي وأقام صاحب اليديينة على الوديعة فلاخصومة بينهما وكذا اذاعلم القاضي ايداع هذا الاخر كماعلم ملك الاول أقره في يده أمالوعلم القاضى أن الغائب غصبها من هذا الذي كانتله ثمأ ودعها هذا أخذها وردها فان علمه بمنزلة البينة اه ولولم يبرهن المدعى عليه وطاب يمين المدعى استحلفه القاضي فان حلف على العلم كان خصما وأن نكل

(قوله وطاهر قوله دفعت ان المدعى عليه لا يحلف المدعى الخ) فيه نظر قانه بعد البرهان كيف يتوهم وجوب الحلف أما قبله فسيد حرى البرازية انه يحلف على المبرون الميت تأمل (قوله فشمل ما اذاصد قذوا المدعلى دعوى الملك) قال في جامع الفصولين (شح) قال ذواليد انه للدعى الاانه أودعنى فلان تند فع الخصومة لو برهن والافلا فش الا تند فع الخصومة اذاصد قه أقول فعلى اطلاقه يقتضى أن لا تند فع ولو برهن على الابداع وفيه نظر اه (قوله قال برهن والافلا فش المبرون ا

فلاخصومة كافى خزانة الاكل وظاهر قوله دفعتأن المدعى عليمه لايحلف المدعى أندلا بلزمه تسليمه اليه ولمأره الآن وأطلق في الدفاعها فياذ كرفشمل ما اذاصد قذواليد على دعوى الملك محدفعه على ذ كرفانها تندفع كمافى اليزازية وفى البزازية وان أدعى ذواليد الوديعة ولم يبرهن عليها وأرادأن يحلف أن الغائب أودعه عنده يحلف الحاكم المدعى عليه بالله تعالى لقد أودعها اليه على البتات لاعلى العلم مايعلم ايداع فلان عند دلانه فعل الغيير ولاتعلق لهبه وفي الذخيرة لا بحلف ذواليد على الايداع لانه يدعى الايداع ولاحلف على المدعى ولوحلف أيضالا يندفع واكمن له أن يحلف المدعى على عدم العلم اه وقيدنابكون المدعى ادعاهما كامطلقا يعني فقط للاحترازعمااذا ادعى عبدا أنهملكه وأعتقه فدفعه المدعى عليه بماذكرو برهنافاله لاتندفع ويقضى بالعتق على ذي اليدفان حاء الغائب وادعى الهعمده وانهأعتقه يقضىبه فلوادعى آخرانه عبدد ميسمع وكذافى الاستيلاد والتدبير ولوأقام العبد بينةأن فلانا أعتقه وهو يملكه فبرهن ذواليدعلي ايداع فلان الغائب بعينه يقبل و بطلت بينة العبد فاذاحضر الغائب قيل للعبدأ عدالبينة عليه فان أقامها قضينا بعتقه والارد عليه ولوقال العبد أناح الاصل قبل قوله ولوبرهن ذواليدعلى الايداع ولاينافيه دعوى حرية الاصل فان الحرقديو دع وكذا الاجارة والاعارة وأمافى الرهن قال بعضهم الحرقد يرهن وقال بعضهم لايرهن فتعتبر العادة كمذافى خوانة الاكل ولم أر حكم مااذا ادعى أن الداروقف عليه فدفعه ذوا اليد عماذ كرومقتضى قوطم أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق أن تندفع اذابرهن وقيد نابكون القاضي لم بقض ببينة المدعى لان القاضي لوقضي ببينة المدعى ثم برهن ذواليدعلى ماذ كرلم تسمع كذافى خزانة الاكل والفصول وسواء كان بعددعوى الايداع قبل البرهان أوقبل دعواه كافى البزازية وقيد بكون المدعى عليه اقتصر على الدفع عاذكر الاحتراز عااذازاد وقال كانت دارى بعثها من فلان وقبضها ثمأ ودعنيها أوذ كرهبة وقبضالم تندفع الاأن يقرا لمدعى بذلك أو يعلمه القاضى ولوادعى المدعى ثمقاماالى احضار البينة فقال المدعى عليه انى وهبتهامن فلان فسلمتهااليه ثمأ ودعنيها وغابلم يسمع وكذافى البيع الاأن يقرالمدعى أو يعملم القاضى فاو برهن المدعى ثمصنع المدعى عليه بيعاأ وهبة قبل القضاء لم تندفع سواء أقر به المدعى أوعلمه القاضى أوقامت به بينة كذافى خزانة الاكل ثماء المأنه فى المسائل المحمسة لوشهدوا أنهالفلان الغائب فقط لم تقبل ولوشهدوا على اقرار المدعى انه لفلان الغائب اندفعت كافى العزازية وأفاد المؤلف يجواب المدعى عليه انهلوا جاب بانهاليستلى أوهى لفلان ولميز دلايكون دفعا ولميذ كرالمؤلف دفع الدفع عنابراهم وهوالنجي قال اذارهن الرجــل الحر فاقر بذلك كان رهناحتي يفكه لذي رهنهأويفك نفسه وجمه كالرم النخعي المؤاخدة باقرارد (قوله ومقتضى قولهمان دعوى الوقف الح) قال الرملي هذا عالايشكفيهاذهوداخل تحت اطـــلاق المتــــون والشروح والفتاوي فأن أحدالميقيده بالملك وانظر فى عبارة هـ ذا المتن فانها صريحةفيهفقوله ولمأرالخ مستدرك معهداالاطلاق المذ كور وسينقله بعينه قريبا عن الاسعاف في أواخوالورقةالثانيـة تأمل والله تعالى أعلم اه يعني أول الفصل الآتي (قوله لان القاضي لوقضي ببينية المدعى الخ)قال في نور المين يقول الحقير فيمه اشكال سيأتي فيأواخ هذاالفصل نقلاعن (ذ) أنه كمايصح الدفع قبل الحريم يصح

بعده أيضا ولعله بناء على ان الدفع بغدا لحسم عرد وخلاف القول المختار كاسياتي أيضا هذاك والله أعلم اه فلو وسيأتى عين هذا الاشكال في كلام المؤلف قريبا وقد يجاب بانه اذالم بدع الايداع أوادعاه ولم يبرهن عليه لم يظهر ان يده ليست يذخصومة فتوجهت عليه دعوى الخارج وصح الحسكم بها بعداقامة البينة على الملك لانهاقامت على خصم ثم اذا أراد المدعى عليه أن يثبت الايداع لا يمكنه لانه صار أجنبيا بريدا ثبات الملك الغائب وايداعه فلم تتضمن دعواه ابطال القضاء السابق والدفع اعماي صح اذا كان فيه برهان على ابطال القضاء كاسنذ كره قريبا ولما لم يقبل برهانه ولادعواه لم اقلنا لم يظهر بطلان القضاء وعلى هذا لا ترد المسئلة على القول المختار فليت أمل فوله لوشهدوا انها لفلان الغائب فقط) أى ولم يشهدوا بالايداع كما صرح به في الخلاصة

(قوله ودفع الدفع ودفعه وان كثر هي حفى الختار) قال في نور العين خلاصة صورته ادعى ملكا مطلقا فقال المدعى عليه اشتريته مذلك فقال المدعى قد أفلت البيع فلوقال الآخر انك أقررت الى ما اشتريته يسمع اذا ثبت العدالة (ذ) و يصح الدفع قبل اقامة البينة و بعدها وقبل الحكم و بعده حتى لو برهن على مال وحكم له فبرهن خصمه ان المدعى أقر قبل الحسكم انه ليس عليه شئ بطل الحسكم قال صاحب جامع الفصولين أقول بنبغى أن لا ببطل الحسكم لوأ مكن التوفيق بحدوثه بعد اقراره على ماسياً في قريبا في (فش) انه لم يبطل الحسكم الجائز بشك يقول الحقيرة وله ينبغى محل نظر لان ما في (ذ) بناء على اختيار (٢٣١) اشتراط التوفيق وعدم الاكتفاء

بمجردامكانالتوفيـقكما مرمرارا (فقط) متقدمو مشايخناجوز وادفع الدفع وبعض متأخريهم على الهلايصح وقيل يصحمالم يظهر احتيال وتلبيس (فش) حمكمله بمالثم رفعا الى قاض آخر وجاء المدعى عليه بالدفع يسمع وببطل يحكم الاولوفيه لوأتى بالدفع بعدالحكم في بعض المواضع لايقبل وانقال ابتعته من الغائب أوقال المدعى سرق مني وقال ذواليدأ ودعنيه فلان وبرهن عليهلا

نحوان ببرهن بعدالحكم ان المسدى أقر قبدل الدعدوى انه لاحدق الحدار لا يبطسل الحدكم الجواز التوفيق بانه شراه الخمار فسلم علاكه في الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحسكم فلك فاما احتمل هذا الميبطل الحسكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحسكم يقبل

الخلاصة وفى الاختيار لوقال المدعى أودعنيها ثموهبهامنك أو باعها وأنكر يستعلفه القانهى انهماوهبها منه ولاباعهاله فان نكل صارخهمالانه أقرأن يدهيد ملك فكان خصما اه وفي البزازية الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة التي اتفقت الأتمة على فسادها صحيح في الاصح وقيل الدفع أيضا فاسد لا نهمبني على فاسدوالبناء على الفاسد فاسدوكما يصبح الدفع قبل البرهان يصح بعد اقامته أيضاوكذا يصحح قبل الحمكم كايصح بعده ودفع الدفع ودفعه وان كترصحيح فى المختار وقيل لايسمع بعد الاثبان ادعى الملك المطلق فقال اشتر يتهمنك فدفع قائلا بالاقالة فدفع قائلا بانك أقررت مااشتريته منى يسمع في المختار كالوكان الشهود عدولا والدفع من غيرا لمدعى عليه لايسمع ودفع أحدالو رثة يسمع وان ادعى على غيره لقيام بعضهم مقام الكل حنى لوادعى مدع على أحد الورثة دارا فبرهن الوارث الآخرأن المدعى أقر بكونه مبطلا فى الدعوى يسمع اله فان قلت ما فائدة دفع الدعوى الفاسدة مع أن القاضى لا يسمعها قلت نفقها ولمأره فائدته لوادعاها على وجه الصحة كان الدفع الاول كافيا ثم اعلمأن قو لهمأن الدفع بعد الحسم صحيح مخالف لماقدمناه من أن القاضى لوقضى للدعى قبل الدفع ممدفع بالايداع ونحوه فانه لايقبل الاأن يخص من ال كلى فافه - م ولم يذ كرا لمؤلف حكم جواب الغائب اذا حضر وفي الخانية فان حضر فلأن وسلم المدعى عليه الداراليه فاعاد المدعى الاول دعواه على المقرله فأجاب انهاود يعة عنده لفلان آخرتقبل بينته وتندفع عنه خصومة المدعى اه وفى البزازية لولم يبرهن المدعى عليه وبرهن الطالب وحكم له به محضر العائب وادعى بالهملكه ان أطلق الملك تقبل وان قال بالشراء من المدعى عليه المقضى عليه لالان القضاء على ذى اليد بالبينة بعدد عوى الملك المطلق قضاء على كل من تاقى الملك اليهمنه فكان المشترى مقضياعليه وان حضرقب لالحكم وبرهن على مطلق الملك فهما كخارجين برهناعلى الملك المطلق ثماعم انمسئلة الرهن من المسائل الخمسة تصلح حيدلة لا تبات الرهن في غيبة الراهن كافى حيل الولو الجيبة ثم اعلم أن القاضى في هذه المسائل لولم يسمع دفع ذى اليد وقضى ببينة المدعى كان قضاء على غائب وقدمناأن فى نفاذ مروايتين فليكن هذاعلى ذكرمنك ولمأرمن نبه عليه وفى العباب الشافعية أنه حكم على غائب و يحلف على بقاء ملكه اه (قولِه وان قال ابتعته من الغائب أوقال المدعى غصبته أوسرقمني وقال ذواليدأودعنيه فلان وبرهن غليه لا) أى لا تندفع بيان للمسئلة بن حاصل الاولى أن المدعى ادعى فى العين ملكامطلقا وأنكر والمدعى عليه فبرهن المدعى على الملك فدفعه ذواليد بأنه اشتراهامن فلان الغائب وبرهن عليم تندفع عنمه الخصومة يعني فيقضى القاضى برهان المدعى لانه لمازعمأن بده بدماك اعترف بكونه خصمافالضمير فقال عائد على المدعى عليه وفي البزازية وذكر الونار قال في غير مجلس الحاسم الهملكي ثم قال في مجلسه الهوديعة عندى

فاو برهنا على ماادعياه فدفعه المدعى بانهملكه غصبه منه تسمع دعواه ولاتند فع الخصومة كاف

ولا يحكم اذالشك بدفع الحسكم ولا يرفعه ية ول الحقير الظاهر انه لو برهن قبل الحسكم فيالم يكن التوفيق خفياً ينبغي أن لا يقبل و يحكم على مذهب من جعل امكان التوفيق كافيا اذلا شدك حين المزازية المقضى مذهب من جعل امكان التوفيق كافيا اذلا شدك حين المزازية المقضى عليه لا تسمع دعواه بعده فيه الأن يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دارا بالارث و برهن وقضى ثم ادعى المقضى عليه الشراء من مورث المدعى وادعى الخارج الشراء من فلان و برهن المدعى عليه على شرائه من فلان أو من المدعى قبله أو يقضى عليه بالدابة فبرهن على نتاجها عنده اه (فوله مخالف لما قدمناه) أى قريبا وقد علمت جوابه

أورهن عندى من فلان يندفع اذابرهن على ماذكر ولوبرهن عليه المدعى الهأقر بكونه ملكاله فى غيرمجاس الحاكم يجعله خصاويحكم عليه بسبق اقراره و يمنع من الدفع اه وبه علم أن دعوى الشراءعن الغائب مثال والمرادأن ذا اليدادعي ملكالنفسه سواءأطلقه أوقيده بشراء وهبةمع قبضأ وصدقة كذلك وأطاق في الشراء فشمل الفاسدمع القبض كافي أدب القضاء الخصاف ولهذا قال في البزازية أيضالوقال انهما ي ثم برهن على الوديعة لا يسمع اه وأشار المؤلف بهذه المسئلة الى مانى البزازية فه يده دارزعم شراءها من فلان الغائب أوصدقة مقبوضة أوهبة كذلك منذشهر أوأمس وبرهن أولاو برهن آخرا أن هــذا الغائب رهنهامنه منذشهر أوآج هامنه أوأعار هامنه وقبضها وبرهى يحكم بهاللستأجر والمستعير والمرتهن ولاتندفع الخصومة عن ذى اليد شمذواليد بالخياران شاءسم الى المدعى وتربص الى انتضاء المدة أوفك الرهن وأن شاء نفض النيع وان اختار عدم النفض فادى البائع الدين وفك الرهن قبل قبضه تم البيع وأن كان المدعى برهن أن الدار له أعارها أوأجرها أورهنهامن الغائب أواشتراهاالغائب من ولم ينقد الثمن قبل أن يشتر يهامنه ذواليد يقضى بهاللدعى فى الوجوه كالهااما فى الاعارة فلعدم اللزوم وأمافى الاجارة فلانه عذر فى الفسخ لانه ير بداز التهاعن ملكه وامافى الشراء فلان لهحق الاسترداد لاستيفاء الثمن فاندفع الحاكم الدارالي المدعى فانكان أجوهاو لم يقبض الاجرة أخذمنه كفيلا بالنفس الى انقضاء المدة وان كان قبض الاجوة أو كان ادعى وهنا لايدفع الى المدعى ويضعها على يدعدل اه وبه علم ان دعوى الرهن أوالاجارة أوالاعارة من الغائب كدعوى الملك المطلق على ذى اليدوقيد بدعوى الشراءمن الغائب من غيران يدعى ان المدعى باعها من الغائب فاوادعى ذواليدان المدعى باع العين من الغائب ففيه اختلاف قال فى القنية ادعى عليه عبدا وأثبته بالبينة فأقام المدعى عليه البينة انك بعته من فلان الغائب فعلى ماعليه اشارات الجامع والزيادات الاتقبلوذ كرالناطني فى أجناسه انها تقبل وتندفع الدعوى ثم اذا قبات فان الميدع تاقي الملك من المشترى فأولى ان تقبل اذاادعاه اه وفيها قبله ادعى عليه دارا انهاملكه وأثبته بالبينة عمأ قام المدعى عليه بينة ان المدعى باعهامن زوجته وباعتهاهي مني تسمع اه واذالم تندفع في المسئلة الاولى وأقام الخار ج البينة فقضى لهثم جاءالمقرله الغائب وبرهن تقبل بينته لان الغائب لم يصرمق ضياعليه وانعاقضي على ذي اليد خاصةذ كروالشار حوحاصل الثانية إن المدعى ادعى فعلاعلى ذى اليدفد فعه بدعوى الايداع من الغائب وبرهن فأنهالاتنه فعلانه انماصارخصا بدعوى الفعل عليه الابيد دبخلاف دعوى الملك المطاق لانه خصم فيه باعتبار بده حتى لا تصح دعواه على غيرذى اليدو تصح دعوى الفعل وقد بني فعل الغصب للفاعل وفعل السرقة للفعول فرجمااذا بني الاول للفعول بإن قال غصب مني كمافي البزازية واعاقيد فى السرقة للفعول ليعلم حكم ما اذا بناه الفاعل بالاولى وهوا تفاق وفي المبنى الفعول الاختلاف فقال عدد هوكبناءفعه الغصب الفاعل وهوالقياس واستحسنا وجعلاه من دعوى الفعل عليه الان في ذكر الفاعل اشاعة الفاحشة بخلاف الغصب ولوادعا دبالمصدرل بذكره الشارحون وفى البزاز بةادعى المملكه وفى يده غصب وبرهن ذواليدعلى الايداع قيل تمدفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انه لاتندفع اه وأرادبالبرهان اقامة البينة فرج الاقرار لمافى البزازية معز يالى الدخيرة من صارخهمالدعوى الفعل عليه ان برهن على افرار المدعى بايداع الغائب منه تندفع وان لم تندفع باقامة البينة على الايداع لثبوت اقرار المدعى أن يده ايست يدخصومة اله وذكر الغصب والسرقة تمثيل والمرادد عوى فعل عليه فاوقال المدعى أودعتك اياه أواشتريته منكو برهن ذواليدكماذ كرناعلي وجه لايفيد ملك الرقبة له لاتندفع كذافى البزازية ولوقال المدعى ملكى وفي بده بغير حق لا يكون دعوى الغصب فتندفع لوبرهن

(قوله لانه بريداز النهاعن ملكه) أى لان ذا اليد يريد از لة الدار عن ملك المدعى بدعواه شراءها من الغالب فلهذا كان للدعى حق الفسخ وتسلم الدار من ذى اليد وهو صريح في ان ذلك من اعذار فسخ الاجارة

وصدقه فانه يدفع اليه لان الديون تقضى بامثاها في الديات فا نظر لاعلى نفسه ماوجه الحجب (قوله فانه لايند مدفع بزعم ذى اليدايداع ذلك الغائب في الاستحسان) قال في الاستحسان عقول الحقيد لوجه الاستحسان الفصب از الة اليد المحلة عاد كرفي كتب الفقه فاليد للغاصب في مسئلة فاليد للغاصب في مسئلة المناس في المسئلة المناس في المناس في المناس في المسئلة المناس في المناس في

وانقال المدعى ابتعته من فلان وقال ذواليه أودعنيه فلان ذلك سقطت الخصومة

الغصب بخالاف مسئلة السرقة اذاليدفيها لذى اليد اذلايدالسارق شرعا ثم ان عبارة لايدالسارق شرعا ذوى النهى اله (قوله وانادعت السرقة لا) أى لاتندفع وظاهره انها ادعت سرقة أخيها وقد مه قريبا انه لوادعى الفامل على غيرذى اليد فدفعه ذواليد بواحده اذ كرناه وبرهن فانها تنسدفع وبرهن فانها تنسدفع فيحمل كلامه هناعلى انها فيحمل كلامه هناعلى انها

على الايداع بالطريق المذكوركذافي البزازية أيضا وقيد بدعوى الفعل على ذي اليد الاحترازعن دعواه على غسيره فدفعه ذواليد بواحديماذ كرناه وبرهن فانها تنسدفع كدعوى الملك المطلق كمافي البزازية وذكر الشار حلوادى انه اشتراهامن ذى اليد وقبضها ونقد النمن وأقام ذواليد البينة ان فلانا أودعهاالاه الدفعت الخصومة وان ادعى على ذى اليدفع الان المدعى عقد استوفى أحكامه فصار كالعدم فكان كدعوى ملك مطاقحتي لولم يشهدواعلى قبضه لم تندفع اه ولم يذكر في الخلاصة نقدالثمن واغاذ كوالشراءمع القبض وفالبزازية بعدماذ كوانهمع القبض كدءوى ملك مطلق قال وجاعة من مشايخناقالوالاتندفع أيضا لان دعوى الشراء بقى معتبرا وطذا لايحكم القاضى بالزوائد المنفصلة ولا يكون المباعة أن يرجع بعض على بعض ولو كأن كدعوى الملك المطلق لكان الامر بخـ الافه اه والظاهر ماعليه هؤلاء لاطلاق المتون الشراء وأفاد المؤلف رجمه الله بماذكره من دعوى الفعل ودفعها ان المدعى عليه بعد دعوى الفعل عليه لا يقدر على التحويل الى غيره فاود فع بأنه لا بنه الصغير بعدد عوى الغصب عليه لم تندفع كافي البزازية أودفع بانه ملك والده أودعه عنده كافي الخانية (قوله وان قال المدعى ابتعته من فلان وقال ذواليد أودعنيه فلان ذلك سقطت الخصومة) أى بغدر برهان وحاصلها أن المدعى ادعى الملك بسبب من جهة الغائب فد فعه ذواليد بان بد ممن الغائب فقد انفقاعلى ان أصل الملك فيملغائب فيكون وصولها الى بدذى اليدمن جهته فلم تسكن يده يدخصومة الاأن يقيم لملدعى بينة أن فلا ناوكله بقبضه لأنهأ ثبت ببينته كونهأ حق بامسا كهاولوصدقه ذواليدفى شرائه منسه لايأمره القاضى بالتسليم اليه حنى لا يكون قضاء على الغائب باقراره وهي عبيبة قيسه بتلقى اليسدمن الغائب للاحترازع ااذاقال ذواليد أودعنيه وكيل فلان ذلك لم تندفع الابينة لانهلم شبت تلقى اليد عن اشترى هومنه لانكارذى اليد ولامن جهة وكيله لانكار المدعى وكذالو ببت بالبينة انه دفعها الى الوكيل ولم يشهدوا ان الموكل دفعها الى ذى السد ذكر والشارح وظاهر قوله سقطت السقوط بلابينة ويمين وفالبناية ولوطلب المدعى يمينه على الابداع يحلف على البتات اه وتقيد المؤلف بدعوى الشراء من الغائب اتفاق ففي البزاز يقمعز بالى الذخيرة ادعى انه له غصبه منه فلان الغائب وبرهن عليه وزعمذواليدان هذا الغائب أودعه عنده تندفع لاتفاقهماعلى وصول العين منغيره وان صاحب اليد ذلك الرجل بخلاف مالو كان مكان دعوى النصب دعوى السرقة فائه لايند فع بزعم ذى اليدابداع ذلك الغائب في الاستحسان اله وقد سئات بعد تأليف هذا الحل بيوم عن رجل أخذ متاع أخته من بيتها ورهنه وغاب فادعت الاختبه على ذى اليد فاجابه بالرهن فاجبت ان ادعت المرأة غصبأ خيهاو برهن ذوالي دعلى الرهن الدفعت وان ادعت السرقة لأ وق البزاز ية قب المعزياالي الذخيرة أيضابرهن على انهوديعة عنده من جهة الليت الذي يدعى الوصية منه أومن غصبه منه فلاخصومة يينهمالانهماتصادقا على وصول المال منجهة الميت اماغصب واماأمانة فلاتكون يدهيد الخصومة فيحقمن يدعى تلقى الملكمنه وفرق بين الوصية والوراثة فلوبرهن فى دعوى الوراثة انهوديعة عندومن قبل المورث الذي يدعى منه الوراثة لايندفع وفي دعوى الوصية كاذ كرنا يندفع حتى بحضر الوارث أوالوصى اه وقيدنا باتحاد الغائب لانه لوادعى الشراء من فلان الغائب المالك وبرهن ذواليد على ايداع غائب آخرمنه لاتندفع كالوادعي الايداع من غير الوصى أوالغصب منه فانه خصم الاأن يبرهن علىمقالة وقال الباخي لاتند فعوان برهن كسئلة الشراء كذاف البزازية واللة أعلم الصواب

( ٣٠ \_ (البحرالرائق) \_ سابع ) ادعتانه سرق منها مبنيا للجهول ليكون دعوى الفعل على ذى اليه وان أبتى على ظاهر ويكون جرياعلى مقابل الاستحسان المذكور آنفا

﴿ بابدعوى الرجلين ﴾

المافرغمن بيان دعوى الواحدذ كردعوى مازادعليه (قوله برهناعلى مافى يدواحد آخرقضي لهما) لحديث تميم بن طرفة ان رجلين اختصماالى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ناقة أقام كل واحدمهما البينة فقضى بهايينهما نصفين وحديث القرعة كان فى الابتداء ثم نسيخ ولان المطلق الشهادة فى حق كل واحد منهما يحتمل الوجوه بان يعتمد أحدهما سبالملك والآخر اليدف عت الشهادتان فيجب العمل بهما مأأ مكن وقدأ مكن بالتنصيف اذالحل يقبله وانما ينصف لاستوائهما في سبب الاستحقاق والصمر فى قوله برهنا عائد على الرجلين أى الخارج ين بقر ينة على ما فى يدآخر والمهنى على ملك ما فى يدالآخر فالكلام في دعوى الخارجين الملك المطلق غرج مااذاادعياملكابسبب معين أومقيد بتاريخ وسيأتي ومن هذا القبيل مافى منية المفتى أقاما بينة على عبد في يدرجل أحدهما بغصب والآخر بوديعة فهو بينهما اه وأطُلقهما فشملما اذا ادعيا الوفف في يدااك فيقضى بالعقار نصفين لكل وقف النصف وهو من قبيل دعوى الملك الطلق باعتبار ملك الواقف ولحذاقال في القنية دار في يدرجل أقام رجل عليه بينة انهاوقفت عليه وأقام قيم المسجد بينة انهاوقف المسجدفان أرخافهي للسابق منهما وان لم يؤرخافهي سنهما اصفان اه ولافر قف ذلك بين أن يدعى ذواليد الملك فيهاأ والوقف على جهة أخرى والحاصل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق ولهذا الوادعي وقفية ما في يدآخ و برهن فدفعه ذواليد بانه مودع فلان ونحوه وبرهن فانها تندفع خصومة المدعى كمافى الاسعاف فدعوى الوقف داخل فى المسئلة الخمسة وكمايقسم الداربين الواقفين كذلك لوبرهن كل على أن الواقف جعل له الغلة ولا مرجم فانها تكون بينهما نصفين لمافى الاسعاف من باب اقرار الصحيح بارض فى يده انها وقف لوشهد اثنان على افراررجل بان أرضه وقف على زيدونساه وشهدآ خوان على افراره بانها وقف على عمرو ونسله تسكون وقفاعلى الاسبق وقتاان علم وان لم يعلم أوذ كروا وقتا واحدا تكون الغلة بين الفريقين انصافا ومن مات من ولدز يدفنصيبه لمن ببقي منهم وكذلك حكم أولاد عمر وواذاا نقرض أحدالفريقين رجعت الى الفريق الباقى لزوال المزاحم اه وقيد بالبرهان منهما اذلو برهن أحدهما فقط فانه يقضى له بالكل فاو برهن الخارج الآخر يقضى له بالكل لان المفضى له صار ذايد بالقضاء له وان لم تكن العين في يده حقيقة فتقدم بينة الخارج الآخر عليه كاسنذ كروقر يبافى دعوى الرجلين النكاح ولولم يبرهنا حلف صاحب اليدفان حلف طما تترك فيده قضاء ترك لاقضاء استعقاق حتى لوأقام البينة بعدذاك يقضى بها وان احكل طما جيعاية ضى به بينهما نصفين عم بعده إذا أقام صاحب اليد دالبينة الهملكة لا تقبل وكذا إذا إدعى أحد المستحقين علىصاحبه وأقام بينة انهاملك لاتقبل اكونه صارمقضيا عليه كذافى النهاية ومن أهممسائل هذا البابمعرفة الخارج من ذى اليد وفى جامع الفصولين ادعى كل انه فى يده فاو برهن أحدهما يقبل ويكون الآخر خارجا ولولابينة لممالا يحلف واحدمنهما ولو برهن أحددهما على اليدوحكم بيده ثم برهن على الملك لا تقبل اذبينة ذي اليدعلي الملك لا نقبل أخذ عينامن بدآخ وقال اني أخذ تهمن بده لانه كان ملكي وبرهن على ذلك تقبل لانه وان كان ذا يدبحكم الحال اكنه لماأقر بقبضه منه فقدأ قران ذا المد فالحقيقة هوالخارج ولوغصب أرضاوز رعهافادعي رجلانهاله وغصبهامنه فلو برهن على غصبه واحداث يده يكون هوذا يدوالزارع خارجاولولم شبت احداث يده فالزارع ذويد والمدعى هوالخارج بيده عقاراً حدث الآخر عليه يده لا يصرير بهذا يد فلوادعي عليه انك أحدثت اليد وكان بيدى فانكر يحلف اه وبه علمان اليد الظاهرة لااعتبار بها ثماء لم أنه قال في العمادية اعلم أن الرجلين اذا ادعياعيناو برهنا فلايخاو اماأن يدعيامل كامطلقاأ وارثاأ وشراء وكل قسم على ثلاثة اماأن يكون

﴿ بابدعوى الرجاين ﴾ برهناعلى مافى بدواحد آخر قضى طما

و بابدعوى الرجلين كر الوديمة فهو الآخر بوديمة فهو بينه-ما) أى لان المودع ماذ كره عن المنية سيد كره المسنف في هذا الباب المسنف في هذا الباب صاحب البدالبينة الهملكة لا يقبل) انظرما كتبناه عند فوله وقضى له ان لكل مية

أوملكابسبب متحدقابل للتكرارأ وغير قابلله أومختلف أحدهما أقوىمن الآخر أومستويان من واحد أومن متعدد أو يدعى أحدهما الملك المطاق والآخر الملك بسبب أو أحدهم امايتكرر والآخرمالايتكرر فهي تسعة وكل منهما اما أن يبرهن أو يبرهن أحدهم افقط أولا برهان لواحد منهماولامرجح أولاحدهم امرجح فهي أربعة صارت اثنين وثلاثين وكلمنها اما أن يكون المدحى فى بداات أوفى بدهما أوفى يدأحدهم افهى أربعة صارت مائة وعمانية وعشرين وكل منهاعلى أربعة أمااذا لم يؤرخا أوأرخا واستوبا أوسبق أجدهما أوأرخ أحدهما صارت خسما تة واثنى عشر (قوله وعلى نـكاح امرأة سقطا) أى لو برهناعلى نـكاح امرأة نها ترالتعذرالعمل بهمالان الحل لأيقبل الاشتراك واذا تهاترافرق القاضى بينهما حيث لامرجح كافى القنية واذا تهاترا وكان قبل الدخول فلاشئ على كل واحد منهما كذا في منية المفتى أطلقه وهو مقيد بحياتهم أى المدعيين والمرأة أمالو برهناعليه بعدموتها ولم يؤرخا أوأرخا واستوى تاريخهما فانه يقضى بالنكاح بينهماوعلي كل واحدمنهما نصف المهر وهمايرتان ميراث زوج واحد فانجاءت بولديثبت النسبمنهماويرث منكل واحدمنهماميراث ابن كاملوهم ابرثان من الابن مبراث أبواحد كافي الخلاصة وفي منية المفتى ولايعتبرفيه الاقرار واليدفان سبق تاريخ أحدهما يقضى له ولوادعيا نكاحها وبرهنا ولامرجح مماتا فان لمانصف المهر ونصف الميراث من كل واحدمنهما ولوماتت قبل الدخول فعلى كل واحد منهما نصف المسمى ولومات أحدهما فقالت المرأة هوالاول لها المهر والميراث كذا في الظهيرية وأطلق فى النكاح فشمل ما اذابرهن أحدهماعلى العقدوالآخر على اقرارها له به فلا ترجيع لكن بعدالنها ترلو برهن أحدهما على اقرارها بالنكاح يحكم له كمالوعاينا اعترافها لاحدهما به بعدالتهاتر كذا في الظهيرية وفي العباب للشافعية وترجح بينة العقدعلي بينة اقرارها كبينة غصبعلي بينة اقرار اه ولم أرالآن حكم المشبه به عندنا وفي منية المفتى ادعيانكاح امرأة فاقرت لاحدهما

م أقاما البيئة لا يقضى لاحدهما كما لو لم تقر اه وفى الحداية اذا أقر تلاحدهما قبل العالمة البيئة فهى امم أنه لتصادفهما فان أقام الآخو البيئة قضى بها لان البيئة أقوى من الاقرار اه وقيد برها بهما معا لانه لو برهن مدعى نكاحها وقضى له به ثم برهن الآخو على نكاحهالا تقبل كافى الشراء اذا ادعاه من فلان أيضا و برهن عليسه وحكم له به ثم ادعى الآخر شراء من فلان أيضا و برهن لا تقبل و يعمل الشراء الحكوم به سابقا كذاهناولو برهن على نسب مولود وحكم له به ثم ادعاه آخر و برهن على ذلك يقبل على ذلك لا يقبل و في الملك المطلق لو برهن علي سابة الحدود كم له به ثم ادعاه آخر و برهن على ذلك يقبل و يحكم المنانى كذافى البرازية وهذا ما وعد نابه فى مسئلة الخارج اذا حكم له ثم ادعاه آخر وهذا ما قدمناه عن الفتاوى الصغرى من ان القضاء لا يحكون على الكافة الافى القضاء بالحرية والنسب والولا هون الفتاوى الصغرى من ان القضاء لا يون على الكافة الافى القضاء بالحرية والنسب والولا من الفتاوى الدي المنافق المن بين المنافق المنان القضاء الاول وسبق منا أيضا اشتراط ذلك فى الحرية الاصلية أيضا فى باب الاستعقاق به تقضى له و يبطل القضاء الاول وسبق منا أيضا اشتراط ذلك فى الحرية الاصلية أيضا فى باب الاستعقاق به تروجها والمنافة الإن القضاء الاول المنافق المنافق به تروجها واله المنان القطان فوض نه تروجها والمنافق المنافق في المنافق المنافق في المنا

المدعى فى يدثالث أو فى يدهما أو فى يدأحدهما وكل وجه على أربعة أفسام لانه اما ان لا يؤرخا أوأرخا تار يخاوا حدا أوأرخاو تاريخ أحدهما أسبق اوأرخ أحدهم الاالآخر وجلة ذلك ستة وثلاثون فصلا اه أقول ان هذا التقسيم لبس بحاصر والصواب أن يقال اذا ادعياعينا فاما أن بدعيا ملكا مطلقا

وعلى نسكاح امرأة سقطا

(قوله أقول ان هـندا التقسيم ليس بحاصر والمواب أن يقال الخ) قال الرملي تأمل في هـندا التقسيم يظهر إلى مافيه (قوله وزاد الولوالجي) قال الرملي أى فى كتاب القضاء فى أواخ الفصل الرابع وقوله موصحالا انية يعنى دعوى المرأة النكاح بعد ثبوت الفتل في يوم كذا (قوله فاذا ادعت احرأة أخرى بعد ذلك التاريخ الخ) قال الرملي وجه الشبه بين المسئلتين ان تاريخ برهان المرأة على نكاح المقتول مخالف لتاريخ الفتل (٢٣٦) اذلا يتصور بعد قتله أن ينكح كان نكاح الثانية له يوم النحر بخراسان

اليه التزويج وانه لم يكن لهاولى كافى البزازية تماعلم أن يوم الموت لا بدخل تعت القضاء ويوم القتل يدخل هكذافى العمادية والظهبر يةوالولوالجية والبزازية وغيرها وفرعوا على الاول مالو برهن الوارث على موت مورثه في يوم ثم برهنت أمراة على أن مورثه كان نكحها بعد ذلك اليوم بقضي لها بالنكاح وعلى الثانى لو برهن الوارث على أنه قتل يوم كذا فبرهنت المرأة على ان هذا المقتول نكحها بعد ذلك اليوم لايقب ل وعلى هـ ذاجيع العقود والمداينات وكذا لو برهن الوارث على انمو رثه قتل يوم كذا فبرهن المدعى عليه أنه مات قبل هذا بزمان لايسمم ولوبرهن على ان مورثه قتل يوم كذا فرهن المدعى عليه انه قتله فلان قبل هذا بزمان بكون دفعا لدخوله تحت القضاء هذه عبارة البزازية وزاد الولوالجي موضحا للثانية بقوله ألاترى ان امرأة لو أقامت البينة الهتزوجها يوم النحر بمكة فقضى بشهودها ثمأقامت أخرى بينة انه تزوجها يوم النحر بخراسان لاتقب لبينة المرأة الاخرى لان السكاح يدخل نحت القضاء فاعتبر ذلك التاريخ فاذا ادعت امرأة أخرى بعد ذلك التاريخ بتاريخ لم يقبسل اه وفى الظهيرية ادعى ضيعة فى مدرجل اسها كانت لفلان مات وتركها مراثا لفلانة لاوارثله غيرها ثمان فلانة ماتت وتركتها مراثالي لاوارث لهاغبرى وقضي القاضي لهبالضمعة فقال المقضى عليه دفعا للدعوى ان فلانة التي تدعى أنت الارث عنه النفسيك ماتت قبل فلان الذي تدعى الارث عنمه لفلانة اختلفوا فيه بعضهم قالوا انه صحيح وبعضهم قالوا انه غير صخير عناء على أن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء اه وفيها قبله بعدماذ كرالفرق بين يوم الموت و يوم القتل قال غيران مسئلة أخى ترد اشكالاعلى هذاوهي أن الرجل اذا ادعى على رجل أنه قتل أباه عدا بالسيف مندعشر بن سنة وانه وارئه لاوارثله سواه وأقام البينة على ذلك فاءت امرأة ومعهاولد وأقامت البينة ان والدهذا تزوجهامنذ خسة عشرسنة وان هذاولده منهاوواريه معابنه هذا قال أبوحنيفة استحسن فهذا ان أجيز بينة المرأة وأثبت نسب الولدولا أبطل بينة الأبن على القتل وكان هذا الاستحسان للاحتياط فى أمر النسب بدليل إنها لوأقامت البينة على النكاح ولم تأت بالولد فالبينة بينة الا بن وله الميراث دون المرأة وهذا قول أبي يوسف وعجد اه فقد عامت عما في الظهيرية استثناء مسئلة من قوطم يوم الموت لا يدخل تحت القضاء على قول البعض واستثناء مسئلة من قوطم يوم الفتل مدخل فافهم وفى القنية من باب دفع الدعوى ادعى عليه مشيأ انه اشتراه من أبيه منذ عشر سنين والاب ميت للحال فاقام ذواليد البينة أنهمات منذعشرين سنة تسمع وقال عرالحافظ لاتسمع قال أستاذ نارضي الله عنه والصواب جواب الحافظ فينبغى أن يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء اه وهى ثانية تستشى على قول البعض من قوطم يوم الموت لايدخل أرفى خزانة الا كل بعد ماذكر أن يوم الموت لا يدخل و يوم القتل يدخل قال ولوأ قام رجل البينة ان هذا قتل أبي يوم النحر بمكة وأقام أخوهـ ذا المدعى بينة على رجل آخر أنه قتل ابي يوم النحر بالكوفة جازت ويحكم لكل واحدمنهما بنصف الدية أما لوكان القاتل واحدا والمقتول اثنين لم تقبل ذكره فى نوادر ابن رستم عن محد اه ممقال ولوأقام رجل البينة انه قتل أى منذسنة وأقام المشهود عليه بينة أن أباه صلى بالناس الجعة الماضية قال أبوحنيفة الاخة بالاحدث أولى ان كان شيأمشهورا اه

لايتصور مع نكاح الاولى له يومه عكة فهو مخالف من هده الحيثية فاشبهت هده المسئلة الاولى فى المخالفة وكلمن النكاح والقتل مدخل محت الحريك فتأمل (قوله وفي الظهيرية ادعى ضيعة في بد رجـل الخ) قال الرملي اذا كان الموت مستفيضاء لم بهكل صغير وكبير وكل عالم وجاهـل لايقضيله ولايكون بطريقان القاضى قبل البينة على ذلك الموت بل يكون بطريق التيقن بكذب المدعى برجع الى التتارغانية من كتاب الشهادة فىالفصل الثامن عشر يظهراك محة ماقلته (قوله ولا أبطل بينة الابن عــلى القتل) قال الرملي الظاهر ان حرف النفي زائد ولم يذكره في التتارخانية وعبارته ولو أقام رجل البينة ان هــذا الرجل قتل أباه منذ عشرين سينة وأقامت المرأة البينية اله تزوجها منذ خسة عشر سنة وان هؤلاء أولاده منها استحسن أبوحنه فقرحه

الله أن أجاز بينة المرأة وأثبت النسب وأبطل بينة الابن على القتل والفياس ان يقضى ببينة الفتل اه (قوله أماً (قوله لوكان القائل واحد اوالمقتول اثنين لم تقبل) قال الرملى يعنى لوادعى ان هذا قتل أبى زيدا يوم النحر بمكة وادعى آخرانه قتــل عمر ا يوم النحر بالكوفة لا يجوز ولا يحكم لواحد منهما (قوله الاخذ بالاحدث أولى ان كان شيأ مشهورا) قال الرملى وهذا يقيد به

مامضي أيضاوهذا فيدلازم لابدمنه حتى لواشتهر موترجل عندالناس فاذعى رجل انهاشترى منه داره منذسنة وكان موته قداشتهر عند الناس منذعشر بن سينة فدفعه بذلك يجب قبوله لماذ كرتأمل ثم بفضل الله تعالى ومنته رأيت ما يشهد بهصر بحا قال فى التارخ انية في الفصل الثامن فى التهاتر نقلاعن الذخيرة فيالوادعي المشهود عليه ان الشهود محدودون في قذف من قاضي بلد كذافاً قام الشهودانه اي القاضى مات فى سنة كذاالخ انه لا يقضى به اذا كان موت القاضى قبل ماريخ شهودالمدعى عليه مستفيضا اه مع (7**7**7)

غاية الاختصار فراجعهان شئت والله تعالى الموفق (قول المصنف وهيملن صدقته أوسبقت بينته) ظاهمره ان الترجيح بالتصديق فيرتبة الترجيح بسبق التاريخ وليس كذاك حنى لوصدقت من لم يسبق ناريخه لايعتبر تصديقها ويقضى بالنكاح لمن سبق تاریخه لان سبق التاریخ أرجح ثم اليد ثم الدخول ثمالاقرار فاوقال المصنف وهي لمنصدقته أوسبقت

(قوله وهي ان صدقته أوسبقت بينته) لان النكاح عما يحكم به بتصادق الزوجين والتعبير باو يفيدان التصديق معتبر مرجح عندعدم التاريخ منهماأ ومع استواء تاريخهماأ ومع تاريخ أحدهما فان السبق انماهوفهااذا أرخا وسبق تاريخ أحدهما وأطلق في اعتبار التصديق عنه عدم السبق وهومقيد بما اذالم تكن فى يدمن كذبته ولم يكن دخل بهاامااذا كانت فى يدالآخر أودخل بها فلااعتبار بالنصديق لانه دليل على سبق عقده ولايعتبران مع سبق تاريخ الآخر اكونه صريحا وهو يفوق الدلالة وقدعم عاقررناه ان أحدهما لوأر خفقط فانهالمن أقرته وهومصرح به في الخلاصة والبزازية كالوأرخ أحدهماوللا بخزيدفانهالذى اليدكماني البزاز بةبخلاف مااذا برهناوأرخ أحدهمافقط ولااقرارفهمي اصاحب التاريخ كافيهماأيضا فالحاصل كافى الخلاصة أنه لا يترجع أحدهما الابسبق التاريخ أوباليد أوباقرارهالهأودخول أحدهما اه وكان ينبغي أن يزيدأو بتاريخ من أحدهمافقط كإعامته والحاصل أن أحدهما اذا أرخ فقط قدم ان لم يكن اقرار للا آخر ولايد فان وجه اقرار لاحدهما ويدللا خر قدمذواليد وفى الظهيرية لودخل بهاأحدهم اوهى فى بيت الآخر فصاحب البيت أولى والحاصل ان سبق الناريخ أرجح من الحكل ثم اليدثم الدخول ثم الاقرار ثمذو التاريخ وأطلق فى التصديق فشمل مااذا سمعه القاضى أو برهن عليه مدعيه بعدا اكارهاله كافي الخلاصة ولوقال زوجت نفسي من زيد بعد مازوجت نفسي من عمرو وهما يدعيان فهي امرأة زيدعند أبي يوسف وعليه الفتوى كماهوفي الخلاصة وهونظيرمالو قاللاختين تزوجت فاطمة بعدخد يجة فامرأته فاطمة عندأ بي يوسف وخديجة عندمجد كمافى الظهيرية ثماعلمان بعضهم عببر باقرارها وبعضهم بتصديقها فالظاهرانهما سواءهنا ولكمن فرقوا بينهما فقال الشارح فى باب اللعان فان أبت حبست حتى الاعن أو تصدقه وفي بعض نسخ القدورى أوتصدقه فتحدوهو غلط لان الحدلا بجب بالاقرار مرة فكيف بجب بالتصديق مرة وهولا يجب بالتصديق أربع ممات لان التصديق ليس باقر ارقصدا فلايعتبر فى حقوجوب الحدويعتبر فىدرئه فيندفع به اللعان ولا يجب به الحد أه وقدمنا في باب حدالقذف انه لوقال لرجل يازاني فقال له غيره صدقت حدالمبتدئ دون المدن ولوقال صدقت هو كمافلت فهوقاذف أيضا اه وانما وجب فى الثانية للعموم فى كاف التشديه لاللتصديق فعلم بهذا أن الحدلا يجب بالتصديق فان قلت لوقال لى عليك ألف فقال صدقتا يكون اقرار املزما للال فأت نعملاني التلخيص لوقال لى عليك ألف فقال الحق أوالصدق أواليقين فهوا قرار لانه للتصديق عرفا وكذالوأ نكرالى آخر مافيه فان قلت اذا شهدعليه واحمد فقال هوصادق أوشهدائنان فقال صدقتها أوفهما صادقان همل يكون اقرار اقلته أرهاالآن وينبغىأن لايكون افرارا الااذاقال فمايشهد بهأوشهدا بهلاحتمال أمالوقال انشهدعلي اثنان فهو على صرحوا بأنه لا يصح تعليق الاقرار وانه لوقال ان حلف فعلى ماادعى به فلف لا يلزمه شئ فكذاهنا وفى الخانية ان شهد فلان فعلى لا يلزمه اله ثمراً يته فى شرح أدب القضاء للصدر الشهيد من باب المسئلة

عن الشهود عند الكلام على تعديل الخصم لوقال المدعى عليه بعدما شهد الشاهد هوعدل صادق

النسخةرأ يتبدون ضمير

لمنكر الاستهزاء بمينه والظاهرانه على نني العم لاعلى فعل الغير تأمل (قوله فقال الحق أوالصدق الخ) قال الرملي وفي الخانية ولوقال الحق حق واليقين يقين أوالصدق صدق لا يكون اقرارا (قوله عمراً يته في شرح أدب القضاء الح) هذا مخالف لما بحثه والظاهران

وهىلن صدقته ان لم يسبق تاريخ الآخر الكان أولى (قوله لان التصديق ليس باقرار قضدا) قال الرملي يفهمنه أنه أقرارضمنا فلايستدرك بهعلى ماقالوه هنا وقوله فالظاهرانهما سواء صحيح في الحريم أما في أصمل المفهوم فملا لاختلافهمالغة تأمل قوله فلت نعم الماني التلخيص الخ) قال الرسلي قال في البزازية قالى عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذا لم يقلعلى وجه الاستهزاء ويعرف ذلك بالنغمة اه فهو صريح فهااستنبطه وأقول لواختلفا في كونه صدر على وجه الاستهزاء أم لا فالقول (ڤوله بخلاف مالوقال الخ) قال الرملي أى قبل ما شهديدل عليه قوله الذي يشهدبه ولاشك انه لوقال بعد ما شهد الذي شهد به بصيغة الماضي مكون اقرار اه قلت وعبارة شرح أدب القضاء وان شهد إعليه فقال بعد ما شهدا عليه الذي شهد به فلان على حق أوهو الحق فلما شهدا يسأل عن الآخولان هذا اقرار ٢٣٨) منه وان قال قبل أن يشهد اعليه الذي شهد به فلان على حق أوهو الحق فلما شهدا

كان اقرارا بخلاف مالوقال الذي يشهد به على صدق لا يكون اقرار اوتحامه فيه (قوله وعلى الشراءمنه الكل نصفه ببدله ان شاء) أى لو برهن الخارجان على الشراءمن ذى اليدخير كل منهما ان شاء أخذ النصف بنصف الثمن وان شاء ترك لان القاضى يقضى به بينهما نصفين لاستوام ما في السبب فصار كفضوليين باعكل منهما من رجل وأجاز المالك البيعين فان كلامنه بايخير لانه تغير عليه شطر عقده فلعل رغبته في تملك السكل أشار المؤلف رحمه الله تعالى الى ان الخارجين لو برهن كل منهما على ذى اليدانه أودعه الذى فى يده فانه يقضى به بينهما نصفين ثم اذا أقام أحدهما البينة على صاحبه انه عبده لم تسمع ولو أقامأحدهم االبينة على دعواه ولم يقم الآخروأ قام شاهداوا حدا أوشاهدين لميز كيافقضي بالعبداصاحب البينة ثمأقام الآخر بينة عادلة على انه عبد وأودعه الذى في بدواً ولم بذكر واذلك فانه يقضى به للماني على المقضىلة وتمامه في خزانة الاكل ويستفادمنه أحكام مسئلة الكتاب فهااذا أقام أحدهما بينة على الشراءوقضىله ثمأقام الآخر فانه يقضى له على المقضى له بخدلاف مااذا برهنا وقضى بالتنصيف فبرهن أحدهمالم تسمع وقيدبكون كلمنهمامدعياللشراء فقط للاحتراز عمااذا ادعى أحدهما شراء وعتقا والآخرشراء فقط فانمدعى العتقأولى فان العتق بمنزلة القبض كذافى خزانة الاكلوقيد بقولهمنه لانهمالوادعياالشراءمن غيرذى اليدفسيأتى وقوله ببدلهأى بنصف النمن الذي عينه فان ادعى أحدهما الهاشتراه بمائة والآخر بمائتين أخذالاول اصفه بخمسين والآخر اصفه بمائة ولم يذكر المؤلف رجماللة أنالئمن منقودأولا لانهلافرق الكنان برهن كلمنهماعلى الشراء والنقداستردنصف مادفعه كمافي خزانةالاكل وظاهراطلاقهانه لااعتبار بتصديق ذى اليدأحدهما وفى العمادية واقرارصاحب اليد لاحدهمالايعتبر لانه شهادة على قوله وفى فوائدجدى شيخ الاسلام برهان الدين اذاشهدالبائع بالملك لمشتريه والعين في يدغيره بان قال هذه العين ملكه لاني بعته منه اوقال كان ملكالي و بعته منه فان كان المدعى في دعوا دادعي الشراء منه لا تقبل لانه شهادة على قول نفسه اه وأفاد باشارة كالرمه مسئلة التنازع فى الميراث فاوادعى كل من خارجين الميراث عن أبيه و برهن قضى بها بينهما ولذا قال فى خزالة الاكل دارفى بدرجل ادعاهار جلان أحدهما ابن أخالذى فى يده وأقام كل بينة انهاله ورثها عن أبيه فلان الاوارث اله غيره فقبل أن يقضى القاضى مات العرولم يترك وارثاغ يرابن أخيه دفعت اليه ولم تبطل بينته فيقضى القاضى بالدار بينهما ثم ان أقام الاجنبي بينة بعده على انهاد ار هور ثهاعن أبيه لم يصحفان زكيت شهو دالاجنبي ولم بزك شهو دابن الاخ فقضي بهاللاجنبي فان زكيت بينة ابن الاخ بعده لم يقض بشئ وعمامه فيها (قوله وباباء أحدهما بعسد القضاء لم يأخذ الآخر كله) لانه صارمقضيا عليمالنصف فأنفسخ البيع فيماظهور استحقاقه بالبينة لولابينةصاحبه قيدبقوله بعدالقضاء لانه قبل القضاءله أخذا لجيم لأنه يدعى الكل ولم يفسخ سببه والعود الى النصف للزاحة ولم يوجد ونظيره تسليم أحد الشفيعين قبل القضاء ونظير الاول تسليمه بعد القضاء (قوله وان أرخا فالسابق) لانه أثبت الشراء في زمن لاينازعه فيه أحد فاندفع الآخر به فان كان البائع قبض الثمن منه رده اليه كما فىالسراج الوهاج قيد بكونهما أرخا لانهلوأر خأحدهم افقط فهواصاحب الوقت اثبوت ملكه فى ذلك الوقت وآحتمل الآخرأن يكون قبله أو بعده فلايقضى له بالشك وقيد بدعوى الشراء من واحد

قال للقاضي سيل عنهما فانهماشهدا على بباطل وما كنت أظنهما يشهدان لم بازمه وسأل عنه ـ ما لانه اقرارمعلق بالحظر فلايصح (قولەرقىدىدعوى الشراء من واحدالخ) قال في نور العين قاضيخان خارجان ادعياشراء منااثنين يقضى بيئهـما نصفين وان أرخا وأحدهما أسبق فهوأحق في ظاهر الرواية وعندمجد لايعتبرالتار يخيعني يقضى وعملي الشراءمنه لمكل نصفه ببدله انشاء وباباء أحدهما بعدالقضاء لم يأخذ الآخركله وانأرخا فللسابق بينهما وانأرخ أحدهما فقط يقضى بينه مانصفين وفاقافلولاحدهما يدفالخارج أولىخلاصة الااذاسيق تاريخ ذي اليد هداية برهن خارجان على شراء شيء واثنين وأرخا فهما سواء لانهما يثبتان الملك لبائعهما فيصيركانهما حضراوادعياتم يخيركل تنهما كمام يعنى فى مسئلة دعوى الخارجيين شراء من ذي اليد (كفا) لو برهنا عملي شراء من

اثنين وتاريخ أحدهما أسبق اختلف روايات الكتب فحافى الهداية يشير الى انه لاعبرة اسبق التاريخ لانه المنافى المداية ورده بان دليل مافى المبسوط وقاضيخان وهوان الاسبق وللمجمد اله ثم نقل بعده عن صاحب عامع الفصولين ترجيح مافى الهداية ورده بان دليل مافى المبسوط وقاضيخان وهوان الاسبق

ثار يخايضيف الملك الى نفسه فى زمان لا ينّازعه فيه غيره أقوى من دليل من ذهب الى أنه لا يعتبر سبق التاريخ وهو قوطم لا بهما يثبتان الملك لما تعهما في الما الما المالية المالية

ظاهر الروابة تقديم الاسبق كاذ كر مقاضيخان (قوله فكا تهم حضر واو برهنوا) الضائر راجعة الى المملكين أى من ادعى المدعون هنا الملك من جهنهم والظاهر ان قوله ممن عملكيهم بياء قبل الضمير وسينقل الجع قبل الضمير وسينقل الجع قبل الضمير وسينقل قوله بعدور قتين ولو برهن الخارج على ملك مؤرخ (قدوله وفي العمادية المادية العمادية العمادية العمادية المادية العمادية المادية المادية المادية المادية المادية العمادية المادية المادية العمادية المادية الماد

والافل*ذىالقبضوالشراء* أحقمن الهبة

والصحيح انهما سواء الخ أقول ليس الاستحقاق من قبيل الشيوع الطارئ بل هومن قبيل المقارن قال في الكافي وهب أرضاوز رعها وسامها فاستحق الزرع بطلت الحبة في الارض لان الزرع مع في الارض عكم اتصال كشئ واحد فاذا استحق أحدهما صاركانه استحق البعض الشائع فها يحتمل القسمة الشائع فها يحتمل القسمة

لأنهلواختلف بالعهمالم يترجح أسبقهما تاريخا ولاالمؤرخ فقط لأنملك بالعهما لاتاريخله ولأنهما لوادعياالملك المطلق ولم يدعيا الشراء من ذى اليد فلاترجيح اصاحب التاريخ عند دالامام كاسيأتي (قوله والافلدى القبض) أى والايسبق تاريخ أحدهما ومع أحدهما فبض قدم برها له لأن عكنه من قبضه يدل على سبق شرائه ولأنهما استويافي الانبات فلا تنقضي اليد الثابتة بالشك وظاهر الكتاب كاصرح به في المحيط تقديم صاحب القبض سواء أرخا واستوى تار يخهما أولم يؤرخا وأرخت احداهما فقط وانمايتأ خرصاحب اذاسبق تاريخ غميره لأن الصريح يفوق الدلالة فاقتصار الشارح فى قوله والاعلى مااذالم يؤرخا قصور ولى اشكال في عبارة الكتاب هوان أصل المسئلة مفروضة في خارجين ينازعان فيافيد الثفاذا كانمع أحدهم اقبض كان ذايد تنازعمع خارج فلم تكن المسئلة ثمرايت فى المعراج مايز يله من جوازأن يرادانه أثبت بالبينة قبضه فهامضي من الزمان وهوالآن فى يدالبائع اه الاانه يشكل ماذكره بعده عن الذخيرة بان ثبوت اليد لاحدهما بالمعاينة اه والحق انهامسئلة أخري وكان بنبغي افرادها وحاصلهاان خارجا وذايد ادعى كل الشراء من الثو برهنا قدم ذواليد فى الوجو ه الثلاثة والخارج فى وجه واحد (قوله والشراء أحق من الهبة) أى لو برهن خارجان على ذى يدأحدهماعلى الشراءمنه والآخرعلى الهبة منه كان الشراء أولى من المبة لان الشراء أقوى لكونهمعاوضة من الجانبين ولانه يثبت الملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف على القبض قيد بإتحاد الملك لهمنا اذلواختلفااستويا لان كلامنهماخصم عن مملكه فى اثبات ملكه وهمافيه سواء بخلاف مااذا اتحدلاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الاقوى قال فى البزازية ادعى الشراء من رجل وادعى آخرهبة وقبضامن غيره والثالث ارئامن أبيه والرابع صدقة وقبضامن آخر غيره فهو بينهم أرباعاعنك استواءا لحجة أذ تلقوا الملك من مملكهم فكائنهم حضروا وبرهنوا على الملك المطلق أه وأطلقه وهومقيدبان لاتار يخطمااذ لوأرخامع اتحادالملك كان للاسبق بخلاف مااذا اختلف المملك ولوأرخت احداهم افقط فالمؤرخة أولى وقيد بكوئهما خارجين للاحتراز عمااذا كانت في يدأحدهما والمسئلة بحالها فانه يقضى للخارج الافي أسبق التاريخ فهوللاسبق وان أرخت احداهم افقط فلا ترجيح لما كا فى الحيط وان كانت فى أيديهما يقضى بينهما الافى أسبق التاريخ فهى له كدعوى ملك مطلق وهذا اذا كان المدعى به عمالا يقسم كالعبد والدابة وأما فيا يقسم كالدار فاله يقضى لمدعى الشراء لانمدعى الهبة أثبت بالبينة الهبة فى الكل ثم استحق الآخر نصفه بالشراء واستحقاق نصف المبة في مشاع يحتمل القسمة تبطل الهبة بالاجاع فلا تقبل بينة مدى المبة فكان مدى الشراء منفردا باقامةالبينة كذافي المحيط وفى العمادية والصحيح إنهماسواء لان الشيوع الطارئ لايفسه الهبة والصدقة ويفسد الرهن اه وأطلق في الهبة وهي مقيدة بالتسليم كما في المحيط ومقيدة

فى الكانى قال مدرا اشريعة المفسدهو الشيوع المقارن لا الشيوع الطارئ كااذارهب ثمرجع فى البعض الشائع أواستحق البعض المبة فى الكانى قال مدرا الشيوع الطارئ يفسده وفى الفصولين ان الشيوع الطارئ لا يفسد الحبة بالا تفاق وهو أن يرجع في بعض الحبة الشائع بخلاف الرهن فان الشيوع الطارئ كذاذ كرشيخ الاسلام أبو بكر فى هبة المحيط هكذا قرره منلا خسروفى شرحه شمقا أما الاستحقاق من أمثلة الشيوع الطارئ غير محيح والصحيح مافى الكافى والفصولين فان الاستحقاق اذا ظهر فالبينة كان مستندال ماقبل الحبة في كون مقارنا لها لاطار تاعليها اله كذا في منح الففار

بإن لاتكون بعوض اذ لوكانت بعوض كانت بيعا كماني المحيط فانه قال الهبية بعوض أولى من الرهن لان الشراء يفيد الملك بعوض للحال والرهن لايفيد الملك للحال فكان الشراء أقوى اه ومقتضاه استواء الشراء والهبة بعوض ولمأرحكم الشراء الفاسدمع القبض والهبة مع القبض فان الملك فى كل منهمامتوقف على القبض وينبغي تقديم الشراء للعاوضة وأشار المؤلف رجه اللة تعالى الى أن الشراء أحقمن الصدقة والى استواء الصدقة المقبوضة بالهبة المقبوضة للاستواء في التبرع ولاترجيح الصدقة باللزوم لانأثراللزوم يظهرفى ثانى الحال وهوعدم التمكن من الرجوع فى المستقبل والترجيح يكون بمعنى قأئم فى الحال والهبة قد تسكون لازمة بان كانت لمحرم والصدقة قد لاتلزم بان كانت لغنى وهذا فها لايحتمل القسمة اتفاقا وفها يحتملها عندالبعض لان الشيو عطارئ وعندالبعض لايصح لانه تنفيذ الحبة فى الشائع فصار كاقامة البينتين على الارتهان وهذا أصح كذا في الهداية وحاصله أن الصدقة أولى من الهبة فيا يحتمل القسمة وهذا عندعدم التاريخ والقبض كاسنبينه وأمااذا أرخا قدم الاسبق وان لم يؤرخاً ومع أحدهما قبض كان أولى وكذا أذا أرخ أحدهم افقط كاقدمناه في الشراء من ذى اليد وفي الخلاصة ولوكان كلاهم اهبة أوصدقة أوأحدهم اهبة والآخرصدقة فمالم يذكر الشهود القبض لايصح وان ذكروا القبض ولم يؤرخوا أوأرخوا تاريخاواحدا فهو بينهما اذا كان لايحتمل القسمة كالعبدونحوه وانكان يحتمل القسمة كالدارونحوها فلابقضي لمما بشئ عندأبي حنيفة وعندهما يقضى بينهما نصفين ولوكان في بدأ حدهما يقضى له بالاجماع اه (قولِه والشراء والمهر سواء) يعني لوادعي أحدهما الشراء من ذي اليسد وامرأة اله تزوّجها عليمة فهماسواء لاستوائهما في القوة فان كل واحدمنهما معاوضة يثبت الملك بنفسه وهدنا عندا في يوسف وقال يجد الشراءأولى ولهاعلى الزوج القمة لانهأمكن العمل بالبينتين بتقديم الشراءاذ النزو يجعلى عين بملوك للغمير صحيح فيجب قيمته عنسد تعذر تسليمه وأفادباستوائهما انهابينهما فيكون للرأة نصفها ونصف قيمتهاعلى الزوج لاستحقاق نصف المسمى والمشترى نصفهاو يرجع بنصف الثمن ان كانأداه وله فسيخ البيع لتفرق الصفقة عليه وفي البناية هذااذالم يؤرخاأ وأرخا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ أحدهما كآنأولى اه وفى العمادية ولواجتمع نكاح وهبة أورهن أوصدقة فالنكاح أولى اه وفىجامع الفصواين أقول لواجقع نكاح وهبة يمكن أن يعمل بالبينة ين لواستو يابان نكون منكوحة لذاوهبة للاكربان يهبأمته المنكوحة فينبغي أن لانبطل بينة الهبة حذراعن تكذيب المؤمن وحلا على الصلاح وكذا الصدقةمع النكاح وكذا الرهن مع النكاح اه وقد كتبت في حاشيته انه وهم لانه فهمأن المرادلوننازعافى أمةأ حدهماادعي انهاملكه بالهبية وآخرانه تزوجها وليس مرادهم وانما المراد من النكاح المهر كماعب به في الكتاب ولذاقال في الحيط والشراءاً ولي من النكاح عند يحد وعندأى يوسف هماسواء لحمدان المهرصلة من وجه الى آخره فقد أطلق النكاح وأراد المهر وممايدل علىماذ كرناه ان العمادي بعدماذ كران النكاح أولى قال ثم ان كانت العين في يدأ حدهم افهو أولى الاأن يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فينثذ يقضى لآخارج ولوكانت فى أيد بهما يقضى بها بينهما نصفين الاأن يؤرخا وناركيخ أحدهما أسبق فيقضى له اه فكيف يتوهم عاقل ان الكلام فى المنكوحة بعدقوله تكون بينهما نصفين فيمااذا كانت في أيديهما فاحتوال كلامأ رال اللبس وأوضح كل تخمين وحدس وحكم بغلط الجامع عفاالله عنه وينبغي انهمالوتنازعافي الامةادعي أحدهم املكه والآخرانها منكوحته وهمامن رجل واحدو برهناولا مرجح أن يشبتالعدم المنافاة فيكون ملكالمدعى الملك هبة أوشراءمنكوحة للآخر كابحثه الجامع ولمأره صريحا والغصب والايداع سواء لمانى الخلاصة

والشراء والمهرسواء

( قوله و ينبسنى تقديم الشراء للعاوضة) قال بعض الفضلاء رده المقدسي بان الاولى تقديم الحبة لكونها مشروعة (قوله فهو بينهما اذا كان لا يحتمل القسمة) الى آخو كلامه تأثل مع قوله الصدقة أولى من الحبة والغرر وقد نقدله المصنف في كتابه هدندا من كتاب الحبية وأقسره اه قلت وقدمناعبارة الغيزى في كتابه المنح قبل ورقة عبادا أعاقيد به الخيات أن يقال اله كان الدولى حينتذ حذف تلك المسئلة والاستغناء عنها المسئلة والاستغناء عنها بتعميم الواحد ليشمل ذا بتعميم الواحد ليشمل ذا العناية قوله من واحداً ي العناية قوله من واحداً ي من غيرذى اليدليس فيه من غيرذى اليدليس فيه

والرهن أحق من الهبة ولوبرهن الخارجان على الملك والتاريخ أوعسلى الشراءمن واحد فالاسبق أحق وعلى الشراءمن آخر وذ كراتار بخااستو يا

زيادة فائدة فانه لاتفاوت في سائر الاحكام بين أن يكون ذلك الواحد ذا اليد أوغيره اله فيث كانت الاحكام متحدة فلافائدة بالنطويل تأمل (قوله وهو سهوالخ) قال الرملي بل السهومنه لامن الشارح والكافي اذا لمسئلة فيها اختلاف الرواية مم نقل جامع الفصولين ماقدمناه بحققا عن نور العين في شرح قول الميات

عبد فيدرجل أقام رجل البينة انه عبده غصبه الذى فيديه وأقام آخر البينة انه عبده أودعه الذى فى يديه يقضى به بينهـما اه (قولِه والرهن أحق من الهبـة) يعني لوادعى احــــهما رهنا مقبوضا والاخرهبة وقبضا و برهنا فالرهن أولى وهـ نـ الستحسان والفياس ان الهبة أولى لانهانثيت الملك والرهن لايثبته ووجهالاستحسان ان المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غبرمضمون وعقد الضمان أقوى أطلق الهبة وهي مقيدة بان لاعوض فيها فان كانت بشرط العوض فهي أولى من الرهن لانهابيه اتهاء والبيع أولىمن الرهن لانهضمان يثبت الملك صورة ومعني والرهن لايثبته الاعندالهلاك معنى لاصورة فكذا الهبة بشرط العوض قيد بكون العين في بداال اذلوكانت فيد احدهما فانهأولى الأأن يؤرخا وتاريخ الخارج اسبق فهوأ ولى ولوكانت فيأيد يهدما يقضي بهابينهما نصفين الاأن يؤرخاوتار بخاحدهمااسبق فيقضىله قال العمادى هنذا فى الشراء والهبة والصندقة مستقيم لان الشيوع الطارئ لايفسد الحبة والصدقة على ماعليه الفتوى أمانى الرهن لايستقيم لان الشيوع الطارئ يفسد الرهن فينبغي ان يقضى بالكل لمدعى الشراء اذا اجتمع الرهن والشراء لان مدعى الرهن اثبت رهنا فاسدا فلاتقبل بينت فصاركان مدعى الشراء انفرد باقامة البينة ولهذا فالشيح الاسملام خواهرزادهانها عليقضي بهبينهما فيااذا اجتمع الشراء والهبةاذا كان المدمي عمالا يحتمل القسمة كالعبد والدابة أمااذا كانتشيأ يحتملها يقضي بالبكل لمدعى الشراء قاللان مدعى الشراء قداستحق النصف على مدعى الهبة واستحقاق نصف الهبة في مشاع يحتمل القسمة يوجب فسادا لهبة فلاتقبل بينة مدعى الهبة غيران الصحيح ماأغامتك من أن الشيوع الطارئ لايفسدالهبة والصدقة ويفسدالرهن والله أعلم اه (قوله ولو برهن الخارجان على الملك والتاريخ أوعلى الشراء من واحد فالاسمبق أحق لانه أثبت اله أول المالكين فلايتلقى الملك الامنجهة ولم يتلق الآخرمنه وأطلق الواحد فشملذا اليد وقيده فى الهداية بغيرذى اليد وتعقبه الشارحون باته الفائدة فيه فان الحكم الايتفاوت ان كون دعواهما الشراء من صاحب اليد أوغ يره بعدان يكونالبائع واحسدا ولايعلم فيسه خلاف اه ويتأتى التفريع فيها كالتي قبلهامن ان احسدهما اذا ادعىشراء والآخوهبية وقبضا الىآخره وحاصلالمسئلةين ان الخارجين ادعيا تلقى الملك من واحدسواء كانذلك الواحدذايد أوغميره قلتانماقيده بهلانهمالوادعياالشراء من ذي اليد فقل تقدمت فلافائدة فى التعميم مع تقدم تلك المسئلة وقيد بالبرهان على التار يخ منهما فى الأولى لانه لوارخت احداهمادون الأخرى فهماسواء كالولم يؤرخاعنده وقال أبو يوسف المؤرخ أولى وقال محدالم مأولى بخلاف مااذا أرخت احداهمافقط فى الثانية فأن المؤرخ أولى والحاصل انهما اذالم يؤرخا أوأرخا واستويافهي بينهمافي المستلتين وان أرخاوسبق احداهمافالسابق أولى فيهماوان أرخت احداهمافقط فهى الاحق فى الثانية لافى الاولى وقدمناان دعوى الوقف كدعوى الملك المطلق فيقدم الخارج والاسبق تاريخاوفى السراج الوهاج فانكان المدعى دابة أوأمة فوافق سنهاأ حدالتارخين كان أولى لان سن الدابة مكذب لاحد البينتين فكان من صدقه أولى (قوله وعلى الشراء من آخروذ كراتار يخااستويا) أىبرهن كل واحدمنهـما على الشراء من آخر وذكرنار يخافهماسواء لانهما يثبتان الملك لبائعهما فيصير كانهما حضرا أطلق في قوله وذ كرانار يخافشمل مااذا استوى نار بخهما أوسبق تاريخ أحدهما بخلاف مااذا كان الملك لهماوا حداحيث يكون الاسبق أولى كذاذ كره الشارح تبعالل كافى وهوسهو

وان أرخا فالسابق فراجعه والحاصل أن مامشى عليه الشارح الزيامي موافق لما في الهداية وهومار ججه صاحب جامع الفصولين

( ۲۳۱ - (البحرالرائق) - سابع )

ر بل يقــدم الاســبق هناأ يضا والمراد بقوله كما في الهداية وذ كراتار يخ النساوي فيــه أي تار يخاواحدا ولذاقال فى غاية البيان وان كان تاريخ أحدهما أسبق كان أولى على قول أى حنيفة وهوقول أى يوسف آخرا وهوقول محمد في رواية ألى حفص وعلى قول ألى يوسف الاول يقضى به بينهـما نصفين وذلك لانهما يثبتان الملك لبائعهما فصاركان البائعين حضرا وادعيامل كامطلقالا نفمهما والحسكم في دعوى الملك المطلق ذلك فكذاهنا اله وفي خزالة الا كمل وذكر في الكتاب لووقتا وقتين فصاحب الوقت الاول أولى اه والجب من الشارح انه جواه من قبيل دعوى الملك المطلق ونسى ماقاله فىالكتاب قريبامن قوله ولو برهن الخارجان على الملك والتباريخ فالاسمبق أحق فقط ولو قال المؤلف وذكرانار يخاأ وأحدهما فقط لكان أولى فلايترجيح صاحب التاريخ على غيره لان توقيت أحدهما لابدل على تقدم الملك لجوازأن يكون الآخرأ قدم يحلن مااذا كأن البائع واحد الانهما اتفقاعلى أن الملك لا يتلقى الامن جهته فاذا أثبت أحدهما تاريخايحكم به حتى يتبين انه تقدمه شراء غيره ثماعلمأن البينة على الشراء لانقبل حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو بملكها كماف خزانة الاحكل وفىالسراج الوهاج لاتقبل الشهادة على الشراء من فلان حتى يشهدوا انه باعهامنه وهو يومثذ يملكها أويشهدوا انهالهذا المدعى اشتراهامن فلان بكذاونقده الثمن وسامها اليهلان الانسان قديبيع مالاعلك لجوازأن يكون وكيلاأ ومتعديا فلايستحق المشترى الملك بذلك فلامدمن ذكرملك البائع أومايدل عليه اه قلت اذا كان البائم وكيلافكيف يشهدون بالهباعها وهو علكها فليتأمل وفي البزازية ان كان المبيع فيدالبائم تقبل من غيرذ كرماك البائع وان كان فيدغيره والمدعى يدعيه لنفسهان ذ كرالمد عى وشهوده أن البائع علكها أوقالواسامها اليه وقال سلمها الى أوقال قبضت وقالوا قبض أوقال ملكي اشتر يتهامنه وهي لى تقبل فان شهدوا على الشراء والنقد ولم يذ كروا القبض ولا التسليم ولاملك البائع ولاملك المشترى لاتقبل الدعوى ولاالشهادة ولوشهدوا باليد للبائع دون الملك اختلفوا اه واذا استويا في مسئلة الكتاب يقضى به بينهما نصفين عم يخبركل واحدمنهما ان شاء أخذ نصف العبد بنصف النمن وانشاءترك وأشار المؤلف الى أن أحدهم الوادعي الشراء من رجل وهو بملكه وادعى الآخوا لهبة من آخر وقبضهامنه وهو علكها فانهانكون بينهما ولداقال فى الهداية ولوادى أحدهما الشراء من رجمل والآخوا لهبة والقبض من غميره والثالث الميراث من أبيمه والآخرالصدقة والقبض من آخرقضى بينهمار باعالانهم يتلقون الملك من باعتهم فيجمل كأنهم حضروا وأقاموا البينة على الملك المطلق اه (قوله ولو برهن الخارج على ملك مؤرخ وتار يخذى اليـدأسـبق أو برهنا على النتاج أوسبب ملك لايتكرر أوالخارج على الملك وذواليد على الشراء منه فذو اليدأحق) بيان لثلاث مسائل تقدم فيها بينة ذى اليدعلى الخارج الاولى برهناعلى ملك مؤرخ وسبق تاريخ ذى اليد وهذاعندهماور وايةعن محدوعنه عدم فبولهارجع اليه لان البينتين قامتاعلي مطلق الملك ولم يتعرضا لجهة الملك فكان التقدم والتأخوسواء وطما أن البينة مع التاريخ متضمنة معنى الدفع فان الملك اذا ثبت لشخص فى وقت فثبو ته لغيره بعده لا يكون الابالتلق من جهته و بينة ذى اليد على الدفع مقبولة وعلى هذا الخلاف لوكانت الدارف أيديهما والمعنى مابينا فيدبسبق ناريخ ذى اليد لانه لولم بكن لهما ناريخ أواستوى تار بخهما اوأرخت احداهما فقط كان الخارج أولى وكذالوكانت في ايديهما فانها

منهبل العجب منك اذملك المطلق بلاتار يخ ومسائلة الكتاب في برهان الخارجيين عملي الملك المطاق والتباريخ وفيهما الاســبق الاحق فبان المسئلتين بون فاي عب من الشارح وانما العجب منك تأمل (قوله شماعلم انالبينة على الشراءالخ) قال في نور العسين في آخر الفصــلالسادس وامزا الشراء مسن الغائب الا ولو برهن الخارج على ملك سؤرخ وتاريخ ذي اليمدأسبق أوبرهناعلي النتاج أوسبب ملك لابتكررأواخارجعلى لملك وذواليدعلى الشراء منهفة واليدأحق

بالشهادة باحدالشلانة الماعلاك بانعه بأن يقولوا المع وهو يملكه واماعلاك مشتريه بان يقولواهسو المشترى اشتراه من فلان الشترى اشتراه منه وقبضه اهو وفيسه رامن الفتاوى القاضى ظهيرادهى اخوشراءه من الميت وشهوده شهدوا المن الميت وشهوده شهدوا المن الميت وشهوده شهدوا المن الميت وشهوده شهدوا المن الميت المناسلة والمناسلة والم

باعهمنه وهو على كه فالوالوكانت الدار في يدمد عي الشراء أومد عي الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع تقدم انما لا تقبل اذالم تكن الدار في يدالمشترى أوالوارث أمالو كانت فالشهادة بالبيع كالشهادة ببيع وملك اه (قوله قلت الخ) أقول اذاعر ف الشهود أن البائع وكيل فالظاهر انهم يقولون باعها بالوكالة عمن علكها على انك عامت عمانقلناه آنفان خصوص وهو يملكها غير لازم

تقدم المؤقتة على غيرها بخلاف مااذا كانت في يدال فانهما سواء عنده وعند الثاني تقدم المؤقتة وعند الثالث الطلقة وهو المراد بقوله ولابينة لذى اليدفى الماك المطلق ومراده وتاريخ ملك ذى اليدا سبق واتما قررناه للإحترازعما ف خزانة الا كل أمة في يدرجل أقام آخر البينة انهاله منذ سنتين وأقام البينة انها فى بدهمند سنتين ولم يشهدوا انهاله قضيت بهاللدعي اه لان بينة ذي اليداع اشهدت باليد لاباللك ولايدمن تحقق سبق نار يجذى اليد لمانى الخزانة أيضالو أقام المدعى البينة انهاله منذسنة أوسنتين شك الشهودفيه واقام ذواليد آنهاله منذسنتين قضى بهالذى اليد ولو وقت شهود المدعى سنة ووقت شهود ذى اليدسنة أوسنتين فهي للدى اه والشهادة بانهاله عام أول مقدمة على انهاله منذ العام كمافيها أيضا الثانية أقام كل من الخار جودى اليدبينة على النتاج فصاحب اليه أولى لان البينة قامت على مالابدل عليه اليدفاستويا وترجحت بينة ذى اليد باليد فيقضى له وهذا هو الصحيح ودليله من السنة ماروى جابر بن عبدالله أن رجلاا دعى ناقة فى يدرجل وأقام البينة انها ناقته نجت وأقام الذى فى بديه البينة انها ناقته نجهافقضي بهارسول الله صلى الله عليه وسلم للذى هى فى يده وهذا حديث صحيح مشهور فصارت مسئلة النتاج مخصوصة كذافي الحيط وأشار الى أن أحدهمالو برهن على الملك والآخر على النتاج فصاحب النتاج أولى أيهما كان لان بينته على أولية الملك فلايتبت الآخر الابالتلق من جهته وكذا اذا كان الدعوى بين خارجين فبينة النتاج أولى لماذ كرناوف الهداية ولوقضى بالنتاج اصاحب اليد ثم أقام الثالبينة على النتاج بقضى له الاأن يعيدها ذواليد لان الثالث لم يكن مقضياً عليد بتلك القضية وكذا المقضى عليه بالملك المطاق اذا أقام البينة على النتاج تقبل وينقض القضاء لانه بمنزلة النص اه وأطلق في قوله ولو برهنا فشمل مااذا برهن الخارج فقط على النتاج وقضى لهثم برهن ذواليد فانه يقضى لهو يبطل القضاءالاول كمافى خزانة الاكل وفي جامع الفصولين معز بإلى العدة ادعى ذواليد نتاجا أيضا ولم يبرهن حتى حكم بهاللمدعى بالنتاج ثم برهن المدعى عليه على النتاج لاينقض الحسكم اه ثم اعلمان المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه بعده الااذار هن على ابطال القضاء أوعلى تلقى الملك من المقضى له أوعلى النتاج كافي العمادية والبزاز بة وأطلقه فشمل مااذا أرخاواستوى تاريخهما أوسبق أحدهما أولم يؤرخاأص الأأوأرخت احداهما فلااعتبار بالتار يخمع النتاج الامن أرخ ار بخامس تحيلابان لم يوافق سن المدعى لوقت ذى اليد ووافق وقت الخارج فينتذ يحكم للخارج ولوخالف سنه الوقتين لغت البينة ان عند عامة المشايخ و يترك في يدذى اليدعلى ما كان كذا في واية وهو بينهما اصفان فى رواية كذا في جامع الفصولين والنتاج ولادة الحيوان ووضعه عنده من نتحت عنده بالبناء المفعول ولدت ووضعت كافي المغرب والمراد ولادته في ملك كمأ وفي ملك بائعه مأ ومورثه ولذاقال فى خزانة الأكل لوأقام بينةان هذه الدابة نتجت عنده أونسج هذا الثوب عنده أوان هذا الولدولدته أمته ولم يشهدوا بالملكله فانهلايقضيله اه وكذالوشهدوا انهابنتأمته لإنهمانماشهدوابالنسب كذا في الخزانة واعاقلت أوملك بائعه لمافى جامع الفصولين برهن كلمن الخارج وذى اليد على نتاج فى ملك بائعه حكم لذى اليداذ كل منه ماخصم عن بالعب فكان بالمهماحضر أوادعياملكا بنتاج فاله يحكم لذى اليدولو برهن الداه وادفى مليكه وبرهن ذواليد العاه ولد فى ملك بالعد حكم به الدى اليد لانه خصم عمن تاق الملك منه و يده بدالمتلقي منه ف كانه حضر و برهن على النتاج والمدعى في يده يحكم له به كذاهذا اه و بهظهرانه لا يترجع نتاج في ملكه على نتاج في ملك بالعبه ولا يشترط أن يشهدوا بأن أمه في ملكه اكن لوشهدت بينة بذلك دون أخرى قدمت عليه المانى الخزانة عبد فيدرجل أقام رجل البيئة انه عبده ولد في ملكه وأقام آخرالبينة انه عبده ولد في ملكمن أمته في ما كه فيده فان

(قوله ثماعـلم ان المقضى عليه الخ) تقدم الحكادم على هذه المسئلة قبل هذا الباب وقال الزملى والظاهر ان مانى خزانة الا كلهو الراجح كايشهدله الاقتصار عليه فى العمادية والبزازية وغيرهما فازدد نقـلا فى المسئلة ان شئت

أفام ساحت اليد البينة انه عبد دولد في ملكه من أمة أحرى فصاحب اليد البينة انه عبد في بدرجل أقام رجل البينة انه عبده ولدمن أمته هده من عبده هدا وأقام رجل آخر البينة بمثل ذلك فهو بينهدما نصفان فيكون ابن عبدين وأمتين وقال صاحباه لايثبت نسبه منهما اه وفي جامع الفصولين برهن الخارجان هـذهأمته ولدت هـذا القن في ملكي وبرهن ذواليد على مثله بحكم به اللمدعى لانهدما ادعياني الامةملكامطلقا فيقضى بهاللمدعي ثم يستحق القن تبعا اه و بهـ فداظهرأن ذا اليــد انحاية ــ دم في دعوى النتاج على الخارج ان لولم يتنازعافى الام امالوتنا زعافيها في المال المطلق وشهدوا بهو بنتاج ولدها فانهلايقدم وهمذه بجبحفظها وانماقلت أوملك مورثة لمافي القنيمة كاتقدم بينة ذى اليداذا ادعى أولية الملك بالنتاج عنده فكذا اذا ادعاه عند مورثه فاذا أقاما بينة على عمارة دار ان أباه بناهامنذ ستين سنة وقالامات وتركهاميرا ثالنا فبينة ذي اليد أولى اه وقيد بكون كل منهدما مدعياللملك والنتاج فقط اذلوادعى الخارج الفعل على ذى اليسد كالغصب والاجارة والعارية فبينة الخارج أولى وان ادعى ذواليـ النتاج لان بينة الخارج في هـ نده الصورا كثرا ثباتا لا ثباتها الفعل على ذى اليد اذهو غير ثابت أصلا كاذ كره الشارح وفي الحيط الخارج وذوا ايداذا أقاما البينة على نناج العبد والخارج يدعى الاعتاق أيضافهوأ ولى وكذا اذا ادعيا وهوفي يدثالث وأحدهما يدعى الآعتـاق فهوأولى لان بينـةالنتاج معالعتقأ كثراثبـاتا لانهااثبتت أوليـةالملك على وجه لايستعق عليه أصلاو بينةذى اليدأ ثبتت الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه بخلاف مااذا ادعى الخار جالعتق مع مطلق الملك وذواليدادعي النتاج فبينة ذي اليد أولى لانهما لم يستو يافى اثبات أوليسة الملك لان الخارج ما ثبت الملك فلم يعتبر العتق للترجيح وكذا لوادعى الخارج التدبير أوالاستيلادمع النتاج أيضا وذواليدمع النتاج عتقاباتا فهوأولى ولوادعى ذواليد التدبيرا والاستيلاد مع النتاج والخار جادعي عتقاباتا مع النتاج فالخارج أولى اه وقيد بتنازع الخارج معذى اليد اذلو كاناخارجين ادعى كل دابة في يدآخر و برهناعلى النتاج فانهما يستو يان و يقضى بها بينهـما كافى كافى الحاكم وفى شهادات البزاز يةعاين الشاهددابة تتبعدابة وترتضع له أن يشهد بالملك والنتاج اه وفي الخلاصة وعلى هذالوشهد شاهدان على النتاج لزيدوآ خوان على النتاج لعمرو ويتصور هذا بأنرأى الشاهدان انه ارتضع من ابن أنفى كانتله فى ملكه وآخران رأيا أنه ارتضع من لبن انثى فى ملك آخر فتحل الشهادة للفريقين اه وألحقوا بالنتاج مالايتكرر سببه لكونه في معناه لانهدءوى أولية الماك كالنسج في الثياب الني لا تنسيج الامرة كالثياب القطنية وغزل القطن وحلبالابن واتخاذا لجبن واللب والمرعزى وجزالصوف وان كانسببا يتكرر لا يكون في معناه فيقضىبه للخارج بمنزلة الملك المطاق مثل الجز والبناء والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان أشكل يرجع الى أهل الخبرة فان أشكل عليهم قضى به للخارج لان القضاء ببينة هو الاصلواعا عداناعنه بخبرالنتاج فاذابرهن الخار جانه ثو به نسيجه وبرهن ذواليد كذلك فانعلم انه لاينسج الامرة فهولذى اليدوال علم تكرار نسجه فهوللخارج كالخز وكذا أذا أشكل وكذا اذا اختلفا فى صوف و برهن كل انه صوفه جره من غنمه فاله يقضى به لذى اليد وأو ردكيف يكون الجرفي معناه وهوليس بسبب لاولية الملك لان الصوف كان ماو كاله قبله وأجاب عنمه فى الكافى بأنه كوصف الشاةولم يكن مالاالا بعدا الجزولذالم يجز بيعه قبله ونصل السيف يسأل عنه فان أخر بروا الهلايضرب الامرة كان لذى اليــد والافللخار جوالغزل في معنى النتاج لانه لا يتكرر وهوسبب لاوليــة الملك

نقلهءن الذخيرة وانماقال فى رواية لماقال العمادي بعدنقل كالرم الذخيرة ذ كرالفقيه أبوالليث في باب دعوى النتاج من المبسوط ما يخالف المذكورفي الذخيرة فقال دابة في يد رجل أقام آخر اينة انها دابته أجرها من ذي اليد أوأعارها منه أورهنها اياه وذواليد أقام بينة انهادابته نتجت عندده فانه يقضى بهالذى اليدلانه يدعى ملك النتاج والآخر يدعى الاجارة أوالاعارة والنتاج أسبق منهما فيقضى لذى اليد وهذاخلافمانقلعنه اه وفي نورالعين الظاهران مافي الذخيرة هو الاصح والأرجح لإن اليد دليل الملك والنتاج من خصائصه فيكون دعوىذي اليد نتاجا موافقا للظاهر وأما دعوى الخارج فعلاعلي ذى اليد فلاف الظاهر والبينات إنما شرعت لاثبات خــلاف الظاهر فينبغي أن تكون يبنية الخارج أولى فى المسمثلة المذكورة يؤيده ماقال صاحب الخلاصةذك الامام خواهر زاده في كتاب الولاء انذا اليداذا ادعى النتاج وادعى الخارج اله ملكه غصبه منه ذواليد

ولو برهن کل على الشراء من الآخر ولانار يخ سقطا وتترك الدار في بدذى اليد

(قدوله وفيهالوأقام البينة على شاة الخ ) هذه المشلة نظر المسئلة المقدمة عن جامع الفصولين لوبرهن الخارج ان هذه أمته وادت (قـوله فاله يقطني لكل واحدمنهماالخ)أ ئ فيقضى للأول بالسوداء والثاني بالبيضاء قال فى التتارخانية عقب هـنه السئلة هكذا ذ کرمجر وهذا اذا کان سن الشاتين مشكلا فان كانتواحدة منهما نصلح امالاز خرى والاخرى لاتصليه امالمذه كانتعلامة الصدق ظاهرة في شهادة شهود أحدهما فيقضى بشهادة شهوده وعن أيي بوسف فها اذا كان سن الشاتين مشكلا انى لاأقبل بينتهما وأقضى بالشاة لكلواحد منهدما بالشاة التي فيده وهاذا قضاءترك لاقضاء استحقاق ولواقام الذىفى يده البيضاء ان البيضاء شاتى ولدت في ملكي والسوداء التي في يدصاحي شاتى ولدت من هذه البيضاء وأقام الذي السوداء في يده ان السوداء ولدث في ملكي والبيضاءالني فى يد صاحبي ملكي ولدت من هـ فـ ه السوداء فانه يقضى لكل واحدمنهما بمافىيده اه

فى المغزول والخنطة عمايت كررفان الانسان قديزرع فى الارض ثم ينر بل التراب فيميز الحنطة منها ثم تزرع ثانية وكذا كلما يكال أويوزن والجبن لايصنع الامرة وهوسبب لاولية الملك وكذا اللبن اذاتنازعا فيكونه حلب في ملكه والنخل يغرس غيرمرة فاذاتنازعافي أرض ونخيل في يدرجل فانه يقضى للخارج بهما وكذا فيأرض مزروعة أمااذا كان الزرح ممايتكرو فظاهر والا كان تبعا للأرض كذافي الخلاصة وفيهالوأقام البينة على شاةفي يدغ يردانها شاته وجزهذا الصوف منهاوأقام ذواليدأن الشاة التي يدعيهاله وجزال وفمنهافانه يقضى بالشاة للدعى لانهما ادعيافي الشاة ملكا مطلقا فيقضى بالشاة للخارج ثم يتبعها الصوف لان الجز ليسمن أسباب الملك اه والحاصل أن المنظور اليه من كونه يتكرر أولاا عاهو الاصل لاالتبع وفى خزانة المفتين شاتان فى يدرجل احداهما بيضاء والاخرى سوداء فادعاهمارجل وأقام البينة انهماله وان هذه البيضاء ولدت هذه السوداء في ملكه وأقام ذواليدالبينة انهماله وانهذه السوداء ولدتهذه البيضاء في ملكه فانه يقضي لكل واحدمنهما بالشاة التيذ كرتشهوده الهاولدت في ملكه وانكان في يدرجل حمام أودجاج أوطير ممايفر خ أقام رجل البينة انهله فرخ في ملكه وأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى به لصاحب اليد ولوادعى لبنافي يدرجل ضر به في ملكه و برهن ذواليد يقضي به للخارج ولو كان مكان اللبن آجرأ وجص أونورة يقضى به اصاحب اليد وغزل القطن لايتكرر فيقضى بهلذى اليد بخلاف غزل الصوف وورق الشجر وغرتهم عالنتاج بخلاف غصن الشجرة والحنطة ولابدمن الشهادة بالملكم عالسبب الذى لايتكرر كالنتاج ولو برهن الخارج على ان البيضة الني تعلقت من هذه الدجاجة كانت له لم يقضله بالدجاجة ويقضى على صاحب الدجاجة بديضة مثلها اصاحبها لان ملك البيضة ليس بسبب لملك الدجاجة فان من غصب بيضة وحضنها تحت دجاجة له كان الفرخ للغاصب وعليه . ثلها بخلاف الامة فان ولدهالصاحب الام وجلدالشاة يقضىبه اصاحب اليد والجبة المحشوة والفرو وكلما يقطع من الثياب والبسط والاغماط والثوب المصبوغ بعصفراً وزعفران يقضى بهاللخارج اه الثالثة برهن اخارج على الملك المطلق وذواليد على الشراءمنه فذواليدأولى لان الأول وان كان يدعى أولية الملك فهذا تلقيمنه وفي هذه لاننافي كماذا أقر بالملكله ثمادعي الشراءمنه وأشار المؤلف رجهالله الىأن الخارج لو برهن أن فلانا القاضى قضى له بهذه الامة بشهودانهاله و برهن ذواليد على النتاج فانه يقدم الخارج وهوقولهما لان القضاء صح ظاهرا فلاينقض مالم يظهر خطؤه بيقين ولم يظهر لاحتمال أنه اشتراها من ذى اليد وعند محديقضي بهالذى اليدكذاف الكاف وهذا اذالم يبينوا سبب القضاء فان بينوه فان شهدواان القاضي أقرعندهم انهقضي بشهادة شهودا ساله أوبالنتاج فانه ينقض الفضاء اتفاقا وانشهدوا المقضىله بالنتاج ببينة ولم بشهدوا على اقرار القاضى لاينقض القضاء لاحتمال القضاء بالشراء من ذى اليدكذا في خزانة المفتين (قوله ولو برهن كل على الشراء من الآخر ولانار بخسقطا وتترك الدارفي يدذى اليد) وهذاعندهما وعلى قول مجديقضي بالبينتين و يكون الخارج لان العمل بهماىكن فيجعل كانهاشترى ذواليدمن الآخروقيض تمباع لان القبض دلالة السبق ولا يعكس الأمر لان البيع قبل القبض لا يجوز وان كان في العقارعنده ولهما أن الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك للبائع فصاركانهماقامتاعلي الاقرارين وفيهالنهاتر بالاجماع كذاهنا ولان السبب يراد لحكمه وهو الملاكولا عكن القضاء لذى اليدالا علك مستحق فبق القضاء له بمجرد السبب وأنه لا يفيده مراوشهدت البينتان على نقد الثمن فالألف بالألف قصاص عندهما اذااستو بالوجود قبض المضمون من كل جانب وانلم يشهدواعلى نقدالتمن فالقصاص مذهب محدالوجوب عنده ولوشهدالفريقان بالبيع والقبض

تهاترابالاجماع لان الجع غسير ممكن عندمجد لجوازكل واحدمن البيعين بخلاف الأول وان وقتت البينتان فى العقار ولم يثبتا قبضا ووقت الخارج أسبق يقضى اصاحب اليدعندهما فيجعل كان الخارج اشترى أولا تماع قبل القبض من صاحب اليد وهوجائز فى العقار عندهما وعند محد يقضى للخارج لانه لا يصح بيعه قبل القبض فبق على ملكه وان بينتاقبضا يقضى اصاحب اليد لان البيعين جائزان على القولين وان كان وقت صاحب اليدأسبق يقضى للخارج في الوجهدين فيحمل كانه اشتراها ذواليـــد وقبض ثمباع ولم يسلمأ وسلم ووصل اليه بسبب آخر كذافي الهداية وفي المبسوط مايخالفه كماعلم من الكافي وفيهدار في يدر يدبرهن عمرو على الهباعها من بكر بألف و برهن بكر على اله باعهامن عمرو بما الةدينار ونجحدز يدذلك كله قضى بالدار بين المدعيين ولايقضى بشيءمن الممذين لانه تعدر القضاء بالبيع لجهالة التاريخ ولم يتعذر القضاء بالملك وعند محديقضي بهابينهما ولكل واحدنصف الثمن على صاحبه لانه لم يسلم لكل واحد الانصف المبيع ولوا دعت امرأة شراء الدارمن عمرو بألف وعمرو ادعى انه اشتراهامنها بألف وزيد وهوذواليد يدعى انهاله اشتراهامن عمرو بألف وأقاموا البينة قضي لذى اليد لتعارض بينتي غميره فبقيت بينته بلامعارض وعند مجديقضي بالدار لذى المد بألف علمه للخارج ويقضى لماعلى الخارج بألف لان ذااليد والمرأة ادعيا التلق من الخارج فيجعل كانهافيده اه وقيد بقوله ولاثار يخ لانهمالوأرخا يقضيبه لصاحب الوقت الآخر كذافي خزانة الأكل وأشار المؤلف رحه اللة تعالى الى انه لو برهن كل على اقر ارالآخر ان هذا الشيخ له فانهما يتهاتران ويبقى في يد ذى اليدكذافي الخزانة أيضا (قوله ولا يرجح بزيادة عدد الشهود) فلوأ قام أحد المدعيين شاهدين والآخرأر بعة فهماسواء وكذالا ترجيح بزيادة العدالة لان الترجيح لايقع بكثرة العلل حتى لا يترجح القياس بقياس آخر ولاالحديث بحديث آخر وشهادة كل شاهدين علة تامة فلا تصلح للترجيح والعدالة ليست بذي حمه فلايقع الترجيم ا (قوله دار فيد آخراد عيرجل نصفها وآخر كلها و برهنا فلار ول ر بعها والباق الا حر عندا في حنيفة اعتبارا لطريق المنازعة فانصاحب النصف لاينازع الآخر فى النصف فسلم له واستوت منازعتهما فى النصف الآخر فيتنصف بينهما وقالاهي بينهما أثلاثا فاعتب طريق العول والمضاربة فصاحب الجيم يضرب بكل حقه سهمين وصاحب النصف بسهم واحد فيقسم اثلاثا وذ كرف الحداية أن طده السيئلة نظائر وأضدادا لاعتملها هدا الختصر وقد ذ كرناها في الزيادات اه وَدُكر المؤلف في الكاني بعضها وقال وسيجيئ في كتاب الديات على الاستقصاء مع الاصول ان شاء الله تعالى اه واختصر الشارح مسائلها وقال وبيان طرق هـ ذه المسائل وتُحُريجها على حسف الاصول وتمام تفريعها مذكور في شرح الزيادات لقاضيخان اه وقديسر اللة تعالى لى بشر حال يادات لقاضيخان قبيل تأليف هذا الحل فاحببت ان أ نقلهامنه بألفاظه فأقول مستعينا بالله قال قائيخان في هذا الشرح من كتاب الجنايات من باب جناية أم الولد على ولاها وعلى غيره وجنس مسائل القسمة أربعة منهاما يقسم بطريق العول والمضاربة عندالكل ومنهاما يقسم بطريق المنازعة عندهم ومتهاما يقسم بطريق المنازعة عند أبي حنيفة وعندهما بطريق العول والمضارية ومنهاما يقدم على عكس ذاك أماما يقدم اطريق المول عندهم عمانية احداها الميراث اذا اجتمعت هام القرائض فى التركة وضافت التركة عن الوفاء بهاتق م التركة بين أر باب الديون على طريق العول والثانية أذا اجتمعت الديون المتفاوية وضاقت التركة عن الوفاء مهاتقهم التركة بين أر بلب الديون بطريق العول والثالثة اذا أوصى لرجل بثاث ماله ولآخو بر بعم ماله ولآخر بسدس ماله ولم تجز الورثة حتى عادت الوصايا الى الثلث يقسم الثلث بنهم على طريق العول والرابعة الوصية بالحاباة

ولا پرجح بز بامة عــدد الشهوددارفیدآخوادعی رجــل نعــفها وآخوکاها و برهنما فللأول ر بمها والباقىللاً خ

اذا أوصى أن يباع العسد الذي قيمته ثلاثة آلاف درهم من هذا الرجل بألني درهم وأوصى لآخرأن يباع منه العيد الذي يساوى ألغ درهم بألف درهم حتى حصلت المحاباة طما بألغ درهم كان الثلث بينهما بطريق العول والخامسة الوصية بالعتق اذا أوصى بأن يعتق من هذا العبد نصغه وأوصى بان يعتق من هـ ندا الآخر ثلثه وذاك لايخرج من الثلث يقسم ثلث المال بينهـ مابطر يق العول و يسقط من كل واحدمنهما حصته من السعاية والسادسة الوصية بألف مسلة اذا أوصى لرجل بألف ولآخر بألفين كان الثاث بينهما بطريق العول والسابعة عبدفقاً عين رجل وقتل آ سوخطاً فدفع بهمايقسم الجانى منهما بطريق العول ثلثاه لولى القتيل وثلثه للاسخ والثامنة مدبرجني على هذا الوجه ودفعت القيمة الىأولهاء الجنابة كانت القيمة يينهمابطريق العول وأماما يقسم بطريق المنازعة عندهم مسئلة واحدة ذكرها في جامع الفصولين فضولى باع عبدامن رجل بألف درهم وفضولي آخر باع نصفه من آخر بخسماته فأجاز المولى البيعين جيعا يخير المشتريان فان اختارا الاخدأ خدابطريق المنازعة ثلاثة أرباعه لمشترى الكلور بعه لمسترى النصف عندهم جيعا وأماما يقسم بطريق المنازعة عنداأبي حنيفة وعندهما بطريق العول ثلاث مسائل احداها دارتنازع فيها رجلان أحدهما يدعى كابها والآش يدعى نصفهاوأ قاماالبينة عندأى حنيفة تقسم الدار بينهما بطريق المنازعة ثلاثة أرباعها لمدعى المكل والربع لمدعى النصف وعندهما اثلاثا ثلثاها لمدعى الكل وثلثها لمدعى النصف والثانية اذا أرصى بجميع ماله لرجل ونصفه لآخو وأجازت الورثة عندأ في حنيفة المال بينهما ارباعا وعندهما اثلاثا والثالثة اذا أوصى بعبد بعينه لرجل وبنصفه لآخروهو يخرجمن ثلثه أولايخرج وأجازت الورثة كان العبد بينهما ار باعاعندا في حنيفة وعندهما اثلاثا وأماما يقسم بطريق العول عندا في حنيفة وعندهما بطريق المنازعة خمير مسائل منهاماذكر وفي المأذون عمد مأذون بان رجلين أدانه أحد الموليين مائة يعني باعه شيأ بنسيئة وادانهأ جني ماثة فبيع العبديما ثة عندأ في حنيفة يقسم ثمن العبد بين المولى المدين وبين الاجنى اثلاثا ثلثاه للاجني وثلثه للولى لان ادانته تصعرفي نصيب شريكه لافي نصيبه والثانية اذا أدانه أجنىمانة وأجنى آخر خسين وبيع العبدعنك أبى حنيفة يقسم الثمن بيئهما اثلاثا وعندهماأر باعا والثالثة عبد وقتل رجلاخطأ وآخر عمد اوللفتول عمد اوليان فعفاأ حدهما يخيرمولي العبسد بين الدفع والفداء فانهذا المولى يفدي بخمسة عشرأ لفاخسية آلاف لشريكه العافي وعشرآ لاف لولى الخطا فان دفع يقسم العبدبينهما اثلاثا عندأ في حنيفة وعندهما أرباعا والرابعة لوكان الجافي مدبر اوالمسئلة بحاط اودفع المولى القية والخامسة مسئلة الكتابأم وادقتلت مولاها وأجنبياعما ولكل واحد منهماوليان فعفاأ حدولي كل واحدمنهماعلى التعاقب سعت فى ثلاثة أر باع قعيم إكان الساكت من ولى الاجنبى ربع القيمة ويقمم نصف القيمة بينهما بطريق العول اثلاثا عندا في حنيقة وعندهما أر باعابطريق المنازعة والاصلابي بوسف ومحدأن الحقين متى ثبتاعلى الشيوع في وقت واحدكانت القسمة عولية وان ثبتاعلي وجه التميزأ وفى وقتين مختلفين كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه أن القياس يأمى القسمة بطريق العول لان تفسير العول أن يضرب كل واحسه منهما يجميع حقه أحدهما بنصف المال والآخ بالكل والمال الواحد لايكون له كل ونصف آخ ولهذا قال ابن عباس من شاء باهلته انالته لم يحمل فى المال الواحد ثلثين ونصفاولا نصفين وثلث اواعماتر كمنا القياس فى الميراث باجاء الصحامة فيلحق مهما كان في معنادو في المبراث حقو ق الكل بنيت على وجه الشيو ع في وقت واحدوهو حالة الموت وفىالتركة اذا اجتمعت حقوق متفاونة حق ارباب الديون ويثبت في وقت واحدوهو حالة الموت أوالمرض فسكانت في معنى الميراث وكذلك في الوصاياو في العبد والمدير اذا فقاً عين انسان وقتل آخر خطأ

حق أصحاب الجناية ثبت في وقت وهو وقت دفع العبد الجناية أوقيمة المدبرلان موجب جناية الخطا لاعلك قبل الدفع وهذا لا يجب فيه الزكاة قبل القبض ولا تصحبه الكفالة واعا علائ عند التسليم ووقت الدفع واحد وفى مسئلة دعوى الدارالحق انماثبت بالقضاء ووقت القضاء واحدف كانت في معنى الميراث وفى مسئلة بيع الفضولى وقت تبوت الحقين مختلف لان الملك ثبت عند الاجازة مستندا الى وقت العقد ووقت العقد مختلف وفي القسم الرابع وقت ثبوت الحقين مختلف امافي مسئلة الادانة فلان الحق ثبت بالادانة ووقت الادانة مختلف وفي العبداذا قتل رجلاعمداوآخ خطأ وللقتول عمداولمان فعفاأحدهما واختار المولى دفع العبدأوكان الجاني مديرا والمسئلة يحاط افدفع المولى القيمة عندهما يقسم بطريق المنازعة لان وقت بوت الحقين مختلف لان حق الساكت من والي الدم كان في القصاص لانه مدل والمال بدلءن القصاص ووجوب البدل مضاف الى سبب الاصل وهو القتل فكان وقت ثبوت حقه القتل وحقولى الخطافي القيمة اذالعبد المدفوع يثبت عندالدفع لاقبله لانه صلة معنى والصلات لاتملك قبل القبض فكان وقت الحقين مختلفا فلربكن فى معنى المبرات وكانت القسمة نزاعية و فى جناية أمالولدوجوبالدية للذى لم يعف مضاف الى القتسل لماقلنا والقتلان وجدافي وقتين مختلفين فكانت القسمة نزاعية عندهما والاصلابي حنيفة أن قسمة العين متى كانت بحق ثابت في الذمة أو بحق ثبت فى العين على وجه الشيوع في البعض دون الكل كانت القسمة عولية ومتى وجبت قسمة العين يحق ثبت على وجمه التمييزأ وكان حق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخ في المكل كانت القسمة نزاعية والمعني فيسه أن الحقوق متي وجبت في الذمة فقداستوت في القوَّة لان الذمة متسعة فيضرب كل واحسد منهما بجميع حقه فى العين وكذا اذا كان حق كل واحد في العين الكن في الجزء الشائع فقد استوت فى القوة لان مامن جزء ثبت فيه حق أحدهم الاوللا خو أن بزاحه فكانت الحقوق مستوية في القوة والاصلف قسمة العول الميراث كماقالاوعة حقكل واحدمنهم ثبت فى البعض الشائع واذا ثبت الحقان على وجه التمييز لم يكن في معنى الميراث وكذا اذا كان حق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر فالكل لميكن فمعنى الميراث لان صاحب الكليز احمصاحب البعض فى كل شئ أماصاحب البعض لايزاحم صاحبه فى الكل فليكن فى معنى الميراث ولان حق كل واحد منهما اذا كان فى البعض الشائع ومايأخذكل واحدمنهما بحكم القسمة غيرمفرزوانه غيرالشائعكان المأخوذ بدلحقه لاأصلحقه فيكون فىمعنى الميراث والتركة التي اجتمعت فيهاالديون وفىمسائل القسمة انما وجبت بحق ثابت فىالذمة لان حق كل واحدمنهما في موجب الجناية وموجب الجناية يكون في الذمة فكانت القسمة فيهاعولية فعلى هـذانخر جالمسائل هـذا اذالم يكن هاولدمن المولى فانكان لهاولدمن المولى يرثه فلاقصاص عليها بدم المولى لان الولد لايستوجب القصاص على والديه وطند الوقتات المرأة ولدها لايجب عليهاالقصاص لان الوالدة سبب لوجوده فلايستحق فتلها ولهذالا يباحله قتل واحدمن أنو مه وانكان حو بياأ ومرتدا أوزانيا محصنا فاذاسقط حق ولدهاسقط حق الباقى وانقلب الكل مالالان القصاص تعذر استيفاؤه لالمعنى منجهة القاتل بلحكمامن جهة النبر عفانقل الكل مالا يخلف مانقدم لان ثمة العافى اسقط حق نفسه فلا ينقلب نصيبه ما لافان قيل اذالم تكن هذه الجناية موجبة القصاص عليها بدم المولى فينبغي أن تكون هدرا كالوقتلته خطأ قلنا الجناية وقعت موجبة القصاص لأنه بجب للفتول والمولى يستوجب القصاص على مماوكه وأنماس قط القصاص ضرورة الانتقال الى الوارث وهي حرة وقت الانتقال فتنقلب مالاوتلزمها القيمة دون الدمة أعتبار الحالة القتل هذا كن قتل رجـ الاعمد اوابن القاتل وارث المفتول كان لابن المفتول الدبة على والده القاتل كذلك هذا ولو كانت في أيد بهمافهى للنانى ولو برهناعلى نتاج دابة وأرخافضى لمن وافق سنه اتار بخه وان أشكل ذلك فلهما ولو برهن أحدا لخارجين على الغصب والآخر على الوديعة استويا والراحكب واللابس أحق من آخه اللجام والكر وصاحب الحل والجهذ وع والاتصال أحق من الغير ثوب في يده وطرفه في يد آخر نفسه فقال أناح فالقولله وان قال أناعب دلفلان أولا يعبر عن نفسه فهو عبد لمن في يده عشرة أبيات من دار في يده و بيت في يد آخر فالساحة نصفان ادعى كل أرضاانها في يده وابن أحده همافيها أو بنى أوحفر فهي في يده كالو برهن أنها في يده مده الحرف النسب كله ولا عرف المدة الحل مدة الحلان المدل مدة الحل مدة ال

فادعاه البائع فهوابنهوهي أمولده ويفسخو بردالتمن وان ادعاه المشترى معمه أو بعده وكذا ان مانت الأم بخلاف موت الولدوعتفها كوتهما وانولدت لاكثر من ستة أشهر ردت دعوة البائع الاأن يصدقه المشترى ومن ادعى نسب أحدالتوأمين ثبت نسبهما منده وان باع أحددهما وأعتقه المشترى بطلعتق المشترىصى عندرجل فقال حوابن فسلان ممقال هوابني لم يكن ابنسه وان بحدأن يكون ابنه ولوكان فى بدمسام ونصراني فقال النصراني ابني وقال المسلم عبدى فهوحرابن النصراني وان کان صبی فی بدی زوجين فزعمانه ابنسهمن غيرهاوزعمت انهابهامن غـيره فهوابنهـماولدت مشتراة فاستحقت غرم الأبقيمة الولد وهوحر فان مات الولد لم يضمن الأبقيمته وان ترك مالا وانقتل الولد غرمالأب الفيمته وبرجع بالثمن وقيمته

ولورثة الاجنبى القصاص كماكان لانحقهما يمتازعن حق ورثة المولى فكان لهما القصاص انشاآأخوا حنى يؤدى القيمة الى ورثة المولى وان شا آعجل القتل لانهمالوأخوا الى أن يؤدى السعاية ربحالا يؤدى مخافة القتل فيبطل حقهما فكان لحما التجيل فانعفاأ حدولي الاجنبي وجب للساكت منهما نصف القيمة أيضاوجنايات أمالولدوان كثرت لاتوجب الاقيمة واحدة فصارت القيمة مشتركة بين ورثة المولى ووارث الاجني معندا في حنيفة رجواللة تقسم قيمتها بينهما أثلاثا وعندهما أرباعالماذكرنا فانكانت سعت في قيمتها لورثة المولى مم عفاة حسد ولى الاجني ان دفعت القيسمة الى ورثة المولى بقضاء القاضى لاسميل لوازث الاجنى عليها لان الواجب عليها قيمة واحمدة وقدادت بقضاء القاضي فتفرغ ذمتهاو يتبع وارث الاجنبى ورثة المولى ويشاركهم فى تلك القيمة لانهم أخذ واقيمة مشتركة وان دفعت بغسير قضاء عندهما كذلك وعندا في حنيفة وارث الاجنبى بالخيار ان شاء يرجع على ورثة المولى وان شاءيرجع علىأم الولد لهماانها فعلت عين مايفعله القاضى لورفع الامر اليه فيستوى فيه القضاء وعدمه كالرجوع فى الهبة لماكان فسخابقضاء لوحصل بتراضيه مايكون فسخاولا بى حنيفة ان موجب الجناية فىالذمة فاذا أدت فقد نقلت من الذمة الى العين فيظهر أثر الانتقال في حق الكل ان كان بقضاء ولايظهراذا كان بغيرقضاء فكان لهالخياران شاءرضي بدفعها ويتبع ورثة المولى وان شاءلم يرض ويرجع عليها بحقه وهو ثلث القيمة عندأ بى حنيفة وترجع هي على ورثة المولى هذااذا دفعت القيمة الى ورثةالمولى ثم عفاولى الاجنبي فان عفاأ حدولي الاجنبي تم دفعت القيمة قال بعضهم ان كان الدفع بغير قضاء يتخبر وارث الاجنبى عندهم وانكان بقضاء عندأبي حنيفة يتخبر وعندهما لا يتخبر والصحيح ان هنا يتخير عند الكل سواء كان الدفع بقضاءاً و بغير قضاء لان قضاء القاضي بدفع الكل الى ورثة المولى بعد تعلق حق الاجنبي و ثبوته لا يصح بخـ لاف الوصى اذا فضى د ع أحد الغر يمين بأمر القاضى حيث لايضمن لان للقاضي أن يضع مال الميت حيث شاء أما هنا بخلافه واذالم يصبح فضاء القاضي هنالأن لايصح فعلها بغير قضاءاً ولى (قول اله ولا كانت في أيديهما فهي للثاني) أي فالدار كالهالصاحب الجيم لصفهاعلي وجمه القضاء ونصفها لاعلى وجه القضاء لان دعوى مدعى النصف منصر فة الى مافى بده لتكون يده يدا محقة في حقه لان حل أمور المسلمين على الصحة واجب فدعي النصف لا يدعي شيأمما فى يدصاحب الجيع فيسلم النصف لمدعى الجيم بلامنازعة فبتى مافى يده لاعلى وجه القضاء اذلاقضاء بدون الدعوى واجتمع بينة الخارج وذى اليدفيافي يدصاحب النصف فتقدم بينسة الخارج ولوكانت فى يد ثلاثة فادعى احدهم كلهاوآ خر ثلثيها وآخر نصفها وبرهنوا فهي مقسومة عنسده بطريق المنازعة وعندهما بالعول و بيانه في الكافي والله أعلم ﴿ كتاب الاقرار ﴾ (هواخبار) بحق عليه من وجه انشاء من وجه فللاول يصح افرار ، بمماوك للغير و يلزمه تسليمه اذا

البحرالراتق - سابع ) على بائعه لا بالعقر ﴿ كتاب الاقرار ﴾ هواخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه اذا أقر حر مكلف بحق صح ولو مجهولا كشئ و حق و يجبر على بيانه و يبين ماله قيمة والقول للقرمع بمينه ان ادعى المقرله أكثر منه وفي مال لم يصدق في أقل من درهم ﴿ (قوله و بيانه في السكاف) قال الرملي ينظر المجمع هنا والتلخيص من البيوع من باب اختلاف البينات فان هنا بياض فان المؤلف قد أسقط السكلام البينات فان هنا بياض فان المؤلف قد أسقط السكلام على تتم هذا البياب وأسقط أيضا السكلام على تتم هذا الباب وأسقط أيضا السكلام على الباب الذي بليه بتم امه وهو باب دعوى النسب ﴿ كتاب الاقرار ﴾

(قوله لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة) يفيد بظاهره اله يظهر في حق الزوائد الفير المستهلكة وهو مخالف لما في الخانية رجل في بد دجارية وولدها أقر إن الجارية لفلان لا يدخل فيه الولدولو أقام بينة على جارية انهاله يستحق أولادها اه والفرق انه بالبينة يستحقها من الاصل ولذا قلنا ان الباعة يتراجعون فيابينه م مخلاف الاقرار حيث لا يتراجعون (قوله وصح بالمجهول ولزمه البيان الحل قدم الشارح في البيع في شرح قوله وان اختلفت النقود فسد البيع لواقر بعشرة دنا نبر حروف البلد نقود مختلفة حرلا يصح بلابيان علاف البيع فانه ينتب في الدين المحلف البيع فانه يثبت به شي بلابيان بخلاف البيع فانه يثبت الاروج بغير بيان اذ محة الاقرار بالمجهول مقررة وعليه البيان تأمل (قوله لا يصدق لا نه خلاف العرف) قيده في التقار خانية بما اذا قال ذلك مفصو لا قال وان قال ( وصولا يصح ( قوله أولا ) قال الرملي أى ان لم تتفاحش وذكر الزيلمي قولا آخر

ملكه ولوأقر بالطلاق والعتاق مكرهالا يصح ولوأ قرالمريض بجميع ماله لاجنبي يصح ولايتوقف على اجازة الوارث وصح اقرار المأذون بعين في يده والمسلم بخمر وصح الاقرار بنصف داره مشاعا واقرارالمريض بالزوجية من غيرشهود ولانسمع دعواه عليمه بأنه أقرله بشئ معين من غير أن يقول وهوملكي ولوعل المقرله اله كاذب في اقرار ولا يجوزله أخذه منه جبراديانة كاقرار ولام مأنه بجميع ما في منزله وليس للماعليه شي واذا أقر بالمدعى به ثم أنكر اقراره لا بحلف على اقراره بل على المال والثانى لورد اقراره مقبل لايصح الااذا أضافه الى غيره متصلا بالردكان له وكذا الملك الثابت بالاقرار لايظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يملكها المقرله وشرطه التكليف والطوع مطلقا والحرية للتنفيذ للحال لامطلقافصح اقرار العبد للحالفها لانهمة فيهكا لحدود والقصاص ويؤخر مافيه تهمة الى مابعد العتق والمأذون بما كان من التجارة للحال وتأخر بما ليس منها الى العتق كاقراره بجناية ومهرموطوأة بلااذن والصي المأذون كالعبد فها كان للتحارة لافعا ليسمنها كالكفالة واقرار السكران بطريق عظور صيح الافى حدال ناوشرب الخرلايقبل الرجوع وان بطريق مباح لاوصح بالجهول ولزمه البيان كشئ وحق والقولله مع يمينه في تعيين الجهول وتعيين العبد المغصوب انكان قائمًا وقيمته انكان هالكا فان بين سببا نضره الجهالة كالبيع والاجارة لا يصح ولا يلزمه شئ وان بين مالايضره صمح ويبين ماله قيمة فلايصح فى حبة حنطة وصى حر وزوجة وجلدميتة وقوله أردت حق الاسلام في له على حق لا يصدق لانه خلاف العرف وجهالة القرله ما نعمة من صحته ان تفاحشت كاواحد من الناس على كذا ولا كلاحد هذين على كذا لاولا يجبر على البيان والكل منهما أن يحلفه وكذاجهالة المقرعليم مانعة نحولك على أحدنا كذا فلوقيل بعده أهوهذا قاللا لايجب المال على الآخر وصح بالعام كما في بدى من قليسل أوكثير أوعبد أومتاع أوجيع مايعرف لى أوجيع ماينسب لى لفلان واذا اختلفا في عين انها كانت موجودة في يده وقت الاقرار أولا فالقول قول المقرالا أن يقيم المقرله البينة انها كانت موجودة في يده وقته ولوقال جيم مالى أوما أملكه لفلان كان هبة لا يجوز الابالتسليم ولوقال لفلان على داراً وعبد لا يلزمه شئ أومال أومال قليل أودرهم عظيم أودر به-مازمه درهم (ومال عظيم نصاب وأموال عظام ثلاثة نصب) من أىمال فسره به

(ودراهم) أودريهمات أوشئ من الدراهم أومن دراهم (ثلاثة ودراهم كثيرة) أوثياب كثيرة

فيااذالم تتفاحش ثم نقل عدن الكافى ان الصحة أصح فراجعه ان شئت اه وعبارته و بحلاف الجهالة أولا لان المجهول لا يصلح مستحقا اذ لا يمكن جبره على البيان من غير تعيين للدهى فلا يفيد فائد ته هكذا ذكر شمس الاعة وذكر ومال عظام ثلاثة نصب ودراهم عظام ثلاثة نصب ودراهم

شيخ الاسلام فى مبسوطه والناطنى فى واقعاته ان لم تتفاحش جاز لان صاحب الحق لايه عدد من ذكره وفى مشله يؤمر بالتذكر المق ولا يجبر على البيان لانه قد يؤدى الى ابطال الحق عن المستحق والقاضى الميات الحق عن المستحق والقاضى الميات الحق الى الميات ا

كثدة

مست قه لالابطاله اه ملخصاوفى غاية البيان عن الواقعات الحسامية انه يجوز و يحلف المناه و يخالفه مافى الخانية له على ثوب و يحلف المكل واحدمنهما اذا ادعى (قوله ولوقال الفلان على داراً وعبد لا يلزمه شئ كذافى الاشباه و يخالفه مافى الخانية له على ثوب أوعبد صبح و يقضى بقيمة وسط عنداً بي يوسف وقال محمد القول الهي القيمة وفي حاشية الحوى على الاشباه عن الملتقط اذا قال على دار أوشاة قال أبو يوسف يلزمه الضمان بقيمة المقر به والقول قوله وقال بشر تجب الشاة اه قال شيخ مشايخنا السائحاني يمكن أن يكون مافى الاشباه على قول الامام اه ثمراً يتم في التتار خانية حيث قال وفي الحاوى قال الفلان على دار أوشاة قال أبو حنيفة لا يصبح اقراره وقال أبو وسف لزمه الضمان وقال بشر ينبغي ان عنداً بي حنيفة لزمه الشاة دون الدار لانها لا تصلح دينا لزمه في الصداق والشاة تصلح قال بشر و بقول أبي حنيفة نأ خذولوقال على ثوب هروى فالقول قوله في الثوب الهروى ولا يلزمه ثوب هروى وسط

(قوله وأضعاف مضاعفة أوعكسه عمانية عشر) أى لوقال دراهم أضعاف مضاعف ة لان دراهم وأضعاف لفظه جمع وأقله ثلاثة فتصير تسعة وضعف التسعة عمانية عشر وفى التتارخانية ما نصه كرشمس الائمة السرخسى فى شرح كتاب الاقراراذاقال لفلان على دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم ولوقال مضاعفة أضعافا أوقال أضعافا مضاعفة فهى (٢٥١) عمانية عشر وفى السراجية لوقالله

دراهم أضعاف مضاعفة لزمته أربعة وعشرون لان بقوله دراهم لزمه ثلاثة وبقوله أضعافا تسعة وبقوله مضاعفة اثنى عشر

عشرة ودراهم ثلاثة كذا درهما درهم كذا كذا أحدعشركذا وكذا أحد وعشرون ولو ثلث بالواو يزاد مائة ولو ربعزيد ألفء لي أو قبلى اقرار بدين عندى معی فی بیتی فی صندوقی فی کیسی أمانة قال لی علينك ألف فقال انزنه أوانتقده أو أجلنيبه أو قضيتكه أو أحلتك به فهواقراروبلا كتابة لا وانأقر بدين مؤجل وادعى المقرله انهماللزمه حالاوحلف المقرله عملي الاجل على مائة درهم فهي دراهه مائة وثوب يفسر المائة وكذامائة ونوبأن يخلاف مائة وثلاثة

فملته ماقلنا (قوله ولو خسز بدعشرة آلاف) قال بعض الفضلاء هـذا حكاه العيني بلفظ ينبغي لكنه غلط ظاهر لان أو وصائف كثيرة أودنانير كثيرة أواً كثرالدراهم ف(مشرة) ودراهم مضاعفة ستة وأضعاف مضاعفة أوعكسه عانية عشرة ومال نفيس أوخطير أوكريم أوجليل أولا فليلولا كثيرما اتان (كذا درهمادرهمكذا كذا أحدعشركذاوكذا أحدوعشرون ولوثلث بالواو يزادمائة ولوربعزيد ألف ولوخس زيدعشرة آلاف ولوسدس يزادمائة ألف ولوسبع يزاد ألف ألف وكل مازادعددا معطوفابالواوز بدعليه ماجرت العادة بهالى مالايتناهي ولوثلث بلاواولزمه أحدعشر ولوقال كذاكذا درهماودينارافعليه أحدعشر بالسوية بخلافما اذاقال كذا كذا وهماوكذا كذادينارا لزمه منكل واحد أحدعشر أوالمعتبر الوزن المعتادفي كل زمان أومكان والنيف مجهول يرجع اليهفيه والبضعة للثلاثة (على وقبلي اقرار بالدين) الااذافسره بالامائة متصلاواً قرضني كذا لزمه واستقرضت لا وليس لى قبله حق ابراء عن الدين والامانة (عندى معى في بيتى في صندوقى في كيسي أمانة) وعندى عارية ألف درهم قرض له قبلي كذادين وديعة أو وديعة دين فهو دين مطلق والاصل ان أحد اللفظين اذا كان للامانة والآخر للدين وجمع بينهما يرجح الدين (لوقال لى عليك ألف فقال انزنه أوانتقده أو أجلني به أوقطيتكه ) أو أعدها أوارسل غدامن يأخله هايعني بقبضها أو يتزنها أولا أزنها لك اليوم أولاتاً خـــنــهامني اليوم أوحني يدخل على مالى أو يقدم على غلامي أوأبرنبي عنها أوتصدق على بها أووهبهالىمدعياذلك أوأحلتهبها (فهواقرار) الااذاتصادقا انهعلىوجه السخرية (و بلا كتابة لا) كـقولهما فبضت بغير حق جوابالدعواه اله قبض منه بغير حق وقوله أبر ثني عن هذه الدعوى أوصالحني عنهاوقوله مااستقرضت من أحدسواك أوغيرك أوقبلك أوبعدك وقضيتك مائة بعدمائة بعددءوى الماثتين بخلاف دفعت الى أخيك باص ك وعليه اثبات ذلك وضمانه للاجر ما يجبله على المستأجر اقرار علك العين للآجر بخلاف ضمانه للستأجر مال الاجارة فى الاجارة الطويلة لايكون اقرارا بالملك للرَّج يخلاف قوله فلان ساكن هـنه الدار فاقرار له بها يخلاف كان يسكنها وفلان زرعهذه الارضأ وغرس هذا الكرمأو بني هذه الدار وهي في يدالقائل مدعيا الهمعين أومستأج فليسباقرار بالعينله وكذاهذا الدقيق من طحين فلان بخلاف هذا الطِعام منزر ع فلان أوهـذا التمرمن نخله أوأرضه أوبستانه أوهذا الصوفمن غنمه فهواقراركمقوله فبضت من أرضه عدل تياب وشراؤه متنقبة اقرار بالملك للبائع كثوب فى جراب وكذا الاستيام والاستيداع والاستعارة والاستيهاب والاستثجار ولومن وكيل وكذا قبول الوديعة وقوله نع بعد كلام اقرار مطلقاوا لايماء بالرأس بعد الاستفهام لا يكون اقرارا عال وعتق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف الكفر والاسلام والنسب والفتوى (وان أقر بدين مؤجل وادعى آلمقرله انه حال لزمه حالا) كافراره بعبد في يده أنه لرجلوانه استأجره منــه (ويستحلف المقرله فيهــما) بخلاف ما لوأقر بالدراهم السودف كذبه فى صفتها يلزمه ما أقر به فقط كافر اراكفيل بدين مؤجل ولمن عليه دين مؤجل اذا خاف لو اعترفبه لايصدقه انكار أصلالدين اذالم يرد توىحقمه ومن أقر بعدد مبهم وعطف موزونا أومكيلا كان بيانا له ( كماثة ودرهم) أودرهمان أوثلاثة دراهم (فهي دراهم) وان عطف عليه قيمياواحدا (لا كمائة وثوب) أو وثو بان وان متعددافبيان ( كمائة وثلاثة أثواب)

العشرة الالاف تتركب مع الانف بلاواوفيقال أحد عشر ألفافيلزم أن تهدر الواو التي تعتبر مهما أ مكن وهنا عكن فيقال أحدو عشرون ألفاومائة وأحدو عشرون ألفاومائة وأحدو عشرون ألفاومائة وأحدو عشرون درهما لاانه مستقيم ذيادة على العشرة آلاف

أقر بقر فى قوصرة لزماه و بدابة فى اصطبل لزمته الدابة فقط و بخاتم له الحلقة والفص و بسيف له النصل والجفن والجائل و بحجالة له العيدان والسكسوة و بثوب فى منديل أوفى ثوب لزماه و بثوب فى عشرة له ثوب و بخمسة فى خسة وعنى الضرب خسة وعشرة ان عنى معله على من درهم الى عشرة أوما بين درهم الى عشرة له تسعة وله من دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما فقط وصبح الاقرار بالحل وللحمل ان بين سبباصالحا والالا (٢٥٢) وان أقر بشرط الخيار لزمه المال و بطل الشرط على الاستشناء وما فى معناه كه

صحاستنناء بعض ماأقر به متصلا ولزمه الباقی لااستثناء الکل وصح استثناء الکیلی والوزی من الدراهم لاغدیرهماولو وصل باقرارهان شاءالله بطل اقراره

(قولەولوأ فرېمْرفى قوصرة) قال الرمالي قال في النهاية القـــوصرة بالتخفيف والتشديدوعاء التمريتيخذ من قصب اه (قـوله وبحجلة )قال الرملي قال في الصحاح الجلة بيت بزين بالثياب والاسرة قال في الجوهرة حجلت العمروس اذا اتخانت لها جهاة اه من غاية البيان (قولهوله ان بين سبباصالحا) الضمير فى له للحمل والظاهران محمل قوله بخلاف الاقرار للرضيع الخ بعدهذ افتقديمه عليهسهو (قوله وانولدته ميتاالخ) قال الرملي يعنى انقال المقرأ وصيله به فلان ثمولدميتافانه يردالىورثة الموصى الذي قال المقرانه أوصى للحمل وقوله أو

ولوقال نصف درهم ودينار وثوب فعليه نصف كل منها وكذا نصف هذا العبد وهذه الجارية بخلاف نصف هذا الدينار ودرهم فدرهم تام وعشرة دراهم ودانق وقيراط فضة ولو (أقر بخرفي قوصرة) أوطعام في الجوالق أوسفينة أوثوب في منديل أوثوب (لزمه) الظرف كالمظروف ومن قوصرة لا كدابة في الحوالق أوسفينة أوثوب في منديل أوثوب (لزمه) الظرف كالمظروف ومن قوصرة لا كدابة في اصطبل وثوب في عشرة وطعام في بيت (و بخاتم العالمة والفص و بسيف الانصل والجفن والحائل و بحجلة العيدان والكسوة و بخصة في خسة وعنى الضرب خسة وعشرة دراهم الى عشرة دنائير عشرة أو ) ما بين تسعة وكر حنطة الى كرشعير لزماه الاقفيزامين شعير وعشرة دراهم الى عشرة دنائير لزماه الاديناراله من دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط المعابين ما ين سبباغير صالح منه حقيقة المحتمل وجوده وقته ولوغيرادى مطلقا بخلاف الاقرار الرضيع بصح وان بين سبباغير صالح منه حقيقة كالاقراض وله ان بين سبباغير عالم أو بين سبباغير صالح كالقرض وانحا يصحلها ذا علم وجوده وقته أواحتمل بإن تضعه لاقل من مدتمان كانت مترجة ولاقل من سنتين من وقت الفراق المنائق به وان ولد نه ميتاير دالى و رثة الموصي أو ورثة أبيه وان ولد نه ميتاير دالى و رثة الموصي أو ورثة أبيه وان ولد تولدي فان كاناذ كرين أوا نشيين فهو بينهما نصفان والافكذلك في الوصية وفي الارث الذكر مثل حظ الانثيين (ولوقر بشي على انه بالخيار له المنائق بعقد بيه عوقم بالخيار له الاأن يكذبه المقرله لاكاقر اره بدين بسبب كفالة على انه بالخيار في مدة ولوطو بلة اه والله أعلم بالخيار له المؤمها والله المناء كما الانتيان وما في معناه كهد

لاحكم فيابعدالابل مسكوت عند عدم القصد كسئلة الاقرار في قوله له على عشرة الائلائة لفهمان الغرض الاثبات فقط فننى الثلاثة اشارة لاعبارة واثبات السبعة عكسه وعند القصد يثبت لما بعدها نقيض ما قبلها كلة التوحيد ننى واثبات قصدا فالاستثناء تكام بالباق بعد الثنيا باعتبارا لحاصل من مجموع التركيب وننى واثبات باعتبار الاجزاء ويشترط فيه الاتصال الالنفس أوسعال أوا خذفم والنداء بينهما لا يضرك قوله لك على أنف درهم يافلان الاعشرة بخلاف الك أنف فاشهدوا الا كذاو نحوه والمستغرق باطل ولوفيا يقبل الرجوع كالوصية ان كان بلفظ الصدرا ومساو به وان بغيرهما كعبيدى أحوار الاهؤلاء أوالاسلما وغاء اور اشداوهم الكل وكذانسا في طوالق الافلانة وفلائة وفلائة ولائمة ولائمة ولا وق بين استثناء الافل والاكثر ولا بين ما يقسم ومالا يقسم كهذا العبد الاثلاثة واذا استثنى عددين بينهما حرف الشك الكيلى والوزنى والمعدود الذى لا تتفاوت آحاده كالفلوس والجوز (من الدراهم) والدنائير ويكون الكيلى والوزنى) والمعدود الذى لا تتفاوت آحاده كالفلوس والجوز (من الدراهم) والدنائير ويكون المستفرق المستفرق وخسون (ولو وصل اقراره بان شاء الله بطل اقراره) وكذا عشيئة فلان وان شاء وكذا كل اقرار وخسون (ولو وصل اقراره بان شاء الله بطل اقراره) وكذا عشيئة فلان وان شاء وكذا كل اقرار على خطر ولم يتضمن دعوى أجل كان حلفت فلك ما ادعيت به وان إبشرط كائن فتنجير على بشرط على خطر ولم يتضمن دعوى أجل كان حلفت فلك ما ادعيت به وان إبشرط كائن فتنجير على بشرط على خطر ولم يتضمن دعوى أجل كان حلفت فلك ما ادعيت به وان إبشرط كائن فتنجير على بشرط على خطر ولم يتضمن دعوى أجل كان حلفت فلك ما ادعيت به وان إبشرط كائن فتنجير

ورثة أبيه يعنى ان قال المقرمات أبوه فورثه فانه برد الى ورثة أبيه ان بلد ميناع الرملى قال في التبيين هنالان الكفالة عقد ان بلد ميناع المرافي قال في التبيين هنالان الكفالة عقد المرافية المرافية لان الكفالة عقد يصح اشتراط الخيار فيه لان الكفالة عقد يصح اشتراط الخيار فيه المرافية المر

وسيصرح المصنف به قريبا فى كتاب الصلح فى فصل فى صلح الورثة بقوله ولوقال المدعى عليه ان حلفت انهالك دفعتها فحلف المدعى و دفع المدعى عليه الدراهم ان كان دفع له يحكم الشرط فهو باطل وللدافع أن يسترد اه وقد مناشياً من مسائل تعليق الاقرار فى باب دعوى الرجلين اه (قوله والحلية فى السيف الح) هكذافى النسخ وفى التتارخانية عن المنتقى اذاقال لغيره هذا الخاتم لى الافصه فانه لك أوهذه المنطقة الاحليتها فلك أوهذا المنطقة الاحليتها فلك أوهذا المنطقة الاحليتها فلك أوهذه الجبة لى الابطانتها فلك والمقرلة يقول هذه الجبة لى فالقول على ماأقر به المقرب فى نزع المقربه فرسلة رقوم بنزعه والدفع والاأجبر المقربة يقيمة ماأقر به وهذا كالمقول أبى حنيفة وأبى يوسف الهوفية المنافقة المنا

الانخلهاباصولما وكذلك هذه الجبة لفلان الابطانتها لان البطانة تدخل في البيع تبعاف كانتكالبناء ممقال وهومجول على جبة بطانتها فى النفاسة دون الظهارة ولواستنني البناء من الدار فهماللقرله وانقال بناؤها لى والعرصة لك فكافال ولوقال على ألف من عن عبدلم أقبضه فانعين العبيد وسلمهاليسه لزمه الالف والالا وان لم يعسين ازمه الالف كقوله من عن خرأوخ نزير ولوقالمن عن متاعاً وأفرضني وهي ز يوفأونيهرجةلزمهالجياد بخلاف الغصب والوديعة وكذلك لوقال هذاالسيف لفلان الاحليته لايصح الاستثناء (قولهفان كان العبدمعيناالخ )قال الزيلعي هـ ذه المستلة على وجوه أحدها ماذكره المصنف وهوماذاصدقه وسلمهاليه وحكمه ماذكره لانماثيت

كعلى ألف درهم ان متازمه قبل الموت وان تضمن دعوى الاجل كاذا جاءرأس الشهر فلك على كذا لزمه للحال ويستحلف المقرله في الاجل ومن التعليق المبطل له ألف الأأن يبدو لي غير ذلك اوأرى غيره أوفهاأعمم وكذا اشهدوا اناهعلى كذا فياأعلم والحلية في السيف والظهارة والبطانة في الجبة لايلزمه شئ واستثناء البيت من الدار صيح (ولواستثنى البناء من الدارفهم اللمقرله) والطوق في الجارية والفص فى الخاتم والنخلة فى البستان نظير البناء والاقرار بالحائط والاسطوانة اقرار بما تحتهمامن الارض الااذا كانتمن خشب (و بناؤهالى والعرصة لفلان فهو كماقال) و بناؤهالى وأرضها لفلان فهمالفلان و بناؤهالزيد وأرضهااءمروفلكلماأ قرلهبه وفى عكسه الكلللاول كقوله هذه الدارلفلان وهذا البيتلى وأرضهالى وبناؤهالفلان فعلى ماأقر ويؤم المفرله بنقدل البناء من أرضه والاصلان الدعوى قبسل الاقرار لأتمنع صحة الاقرار بعدد والدعوى بعد الاقرار في بعض مادخل تحته غير صحيحة وان اقرار وجمة عليه فقط (ولوقال على ألعمن عن عبد لم أقبضه) فان كان العبدمعينا فاماأن يصدقه ويسامه أولافان صدقه وسلملزمه ألف وكذا انصدقه على بيم عبد غيره فان المعين ملك المقرسواء كان في يده أوفى بدالمفرله كاقراره بالف غصب با فقال هي قرض وانلم يصدقه على بيع العبد لايلزمه شئ وان صدقه على أن المبيع غيره وان المعين ليسملك المقر يتحالفان ويسقط المال والعبد لمنهو فيده وان لم يكن العبد معينالزمه الالف مطلقا ولايقبل قولهان لم يقبضه (كقوله من تمن خمر أوخنز بر) أومال القمار أوحو أوميتة أودم وان وصل الااذا صدقه أوأقام بينة ولوقال انى اشتريت منه مبيعا الاانى لمأقبضه قبل قوله كماقبل قول البائع بعته هذا ولمأقبض الثمن والمبيع فيدالبائع ولوقالله علىألف درهم حرام أوربا فهى لازمة مطلقا ولوقال زورا أو باطلالزمهان كذبه المقرله والافلا والاقرار بالبيع تلجئة على هذا التفصيل ولوأقر بالشراء أوالاجارة أوالهبة أوالصدقة وقال لمأقبض صدق موصولا كان أومفصولا ولوأقر بالمسلم عمقال لماقبض رأس المال لايصدق الااذا كان موصولا كالوديعة والقرض بخلاف دفعت الى أونقد تنى وقال لم أقبض لايسدق مطلقا بخلافاً عطيتني ان وصل (ولوأ فر بمن مبيع أوقرض) من النقود أوالفاوس شمادعي انها (زيوف أونهرجة) أوستوقة أورصاص أوكاسدة (لزمه الجياد)وان وصل ويتعالفان فىالبيع حال قيام السلعة (بخلاف الغصب والوديعة) والمضار بة فانه يصدق فى الزيوف والنبهرجة مطلقا وفي الستوقة ان وصل وكان حيا ولا يصدق وارثه بعدموته و يصدق في دعوى الرداءة في المكيل والموزون الثمن أوالقرض ولوقال له على ألف درهم زيوف فهي كماقال على الاصح كقوله له

بتصادقهما يكون كالثابت عيانا والثانى أن يقول المقرله العبد عبداله ما بعتكه واعابعتك عبدا آخروساً مته اليك والحكم فيه كالاول لانهما انفقاعلى ما قربه من ان كل واحد منهما يستحق ما قربه غيرانهما اختافا في سبب الاستحقاق ولا يبالى باختلافهما ولانهما السب عند حصول المقصود واتحادا لحكم فصار كااذا أقرله بغصب ألف درهم فقال المقرله هى قرض فانه يؤمم بالدفع اليه لا تفاقهما على الاستحقاق والثالث أن يقول العبد عبدى ما بعتك وحكمه أن لا يلزم المقرشي المذكرة وهى سلامة العبد فلا يلزمه بدونها والرابع أن يقول المقرله المعبد وانحا بعتك عبدا آخر في كمه أن يتحالفا لا نهما اختلفا في المبيع اه وتحامه فيه (قوله ولوقال الى الشريت منه مبيعا الح) الفرق بينه و بينما قبله هو انه ليس فيه قوله له على قال في البزازية والفرق ابتداء عم الاعتراف وهنا ابتداء بالبيع

(قُوله أَوقال أَعطيتنها) قال الرملى ومثله أُعطيتنها دفعتها لى وذيعة ونحود بما يَكون من فعل المقرله تأمل (قوله ولوقال أجرت أوأعرت بعيرى هذا بعيرى الخ) قال الرملى صورة (٢٥٤) المسئلة في بدانسان بعيراً وثوب فقال مُخاطبالزيدانك كنت أجرت أو عرت بعيرى هذا

أولوبيهذا لعمروفرده ولوقال الااله ينقص كذا متصلا صدق والالاومن أقر بغصب ثوب وجاء بمعيب صدق وان قال أخذت منكألفاوديعة وهلكت وقال أخذتهاغصبا فهو ضامن وانقال أعطيتنها وديعة وقال غصبتنيها لاوان قالهـ ذاكان وديعـ ذلى عندك فأخذته فقالهولي بعيرى أوثو بى هذافلانا فركبهأ ولبسهفرده فالقول للقر ولوقال هندا الالف وديعة فلان لابل وديعة لغلان فالالفاللاولوعلي المقرمثاه للثاني

برباقرارالمريض به دين الصحة ومالزمه في ممضه بسبب معروف قدم على ماأفر به في ممضه وأخرالارث عنه وان أقر المريض لوارثه بطل الأأن يصدقه البقية وان أقر لاجنبي صح وان أحاط عله وان أقر المبونه ثبت نسبه وبطل اقراره وان أقر لاجنبية مم أقر الحجامح بخلاف المبة نكحها صح بخلاف المبة والوصة

عمروعــلى وكـذبه عمرو أى قاللم أســتأجره أولم

على كذا الاانهاوزن خسة ونقد البلد وزن سبعة (أوالاأن ينقص كذا متصلا) ولوقال له على عشرة جياد الانهاوزن خسة ونقد البلد وزن سبعة (أوالاأن ينقص كذا متصلا ومن أفر بغصب ثوب وجاء بعيب صدق وان قال أخذت منك ألفا وديعة وهلكت وقال أخذتها غصبا فهوضامن بخلاف أخذتها قرضا أو بيعا أوقال أعطيتنيها وديعة فقال غصبتنيها لا يضمن المفر (ولوقال هذا كان وديعة لى عندك فأخذته فقال هولى أخذه) ان كان قامًا وقيمته ان كان هالكا وكذا أقرضتك وديعة لى عندك فأخذته فقال هولى أخذه) أن كان قامًا وقيمته ان كان هالكا وكذا أقرضتك ألفاتم أخذتها منك (ولوقال أجرت) أواعرت (بعيرى أوثو بي هذا فلانا فركبه أولبسه فرده) وكذبه فلان (فالقول للقر) بخلاف اقتضيت من فلان ألفا كانت لى فكذبه (ولوقال هذا الالف وديعة فلان لا بل وديعة لفلان فالالف اللاول وعلى المقرم ثله المائن عبر معينة لزمه أيضا بان قال لفلان الفلان على ألف لا بل لفلان كقوله غصبت فلا نامائة درهم ومائة دينار وكرحنطة لا بل فلانالزمه أكثر واحد على ألف لا بل لفلان كقوله غصبت فلا نامائة درهم ومائة دينار وكرحنطة لا بل فلانالزمه أكثر واحد منهما كاه ولوكانت بعينها فهى المائه درهم والنه دينار وكرحنطة لا بل فلانالزمه أكثر ماقدرا وأفضا لهما وصفائحوله على ألف درهم لا بل ألفان أوا لف درهم جياد لا بل زيوف أو عكسه ولوقال الدين وأفضا لهما وصفائحوله على ألف درهم لا الفان أوا لف درهم جياد لا بل زيوف أو عكسه ولوقال الدين الذي لى على فلان لفلان أوالوديعة التى عند فلان هي لفلان فهوا قرار له وحق القبض المقرولك في المقرله برئ و الهرة على المائة والمائة على المائة والمائة على فلان لفلان أوالوديعة التى عند فلان هي لفلان فهوا قرار له وحق القبض المقرول كانت عبر معالم والكنا المقراء والمائة على فلان لفلان أوالوديعة التى عند فلان هي فلان لفلان أوالوديعة التى عند فلان هو البرة على القرول وعلى عند فلان هي فلان لفلان أولوكان المقرار الموحق القبض المنافرة على فلان لفلان أوالوديعة التى عند فلان هو البرة على فلان المائة والمائة و

﴿ باب اقرار المريض ﴾

اقراره بدين نافذ من كل ماله وأخر الارث عنه (ودين الصحة ومالزمه في مرضه بسبب معروف قدم على مأقر بهف مرضمونه) ولووديعة والسبب المعروف كالنكاح المشاهد بمهر المشل والبيع المشاهد والاتلاف كذلك وغييرها بماليس من التبرعات وليسلهأن يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو أعطاءمهر وايفاء أجرة الااذاقضي مااستقرض في مرضه أونقد ثمن مااشترى فيه وقدعم ذلك بالبينة بخلاف مااذالم يؤدحتي مات فان البائع أسوة الغرماء اذالم تكن العين في يده واذا أقر بدين ثم بدين تحاصاوصل أوفصل ولوأقر بدين ثم بوديعة تحاصا وعلى القلب الوديعة أولى واقراره بديع عبده في صحته وقبض الثمن مع دعوى المشترى ذاك صحيح فى البيع دون قبض الثمن الابقدر الثلث بخسلاف اقراره بان هـ ذا العبد لفلان فانه كالدين ولوأقر بقبض دينه ان كان دين الصحة يصح مطلقا سواء كان عليه دين الصحة أولا وان كان دين المرض ان كان عليه دين الصحة لا يصمح والانفذ من الثلث الا فى افراره باستيفاء بدل الكتابة فنافذ يخلاف افراره باستيفاء ثمن ماباعه في صحته من وارثه فاله لا يصم وتبيينه العتق المبهم فى محته فى كثير القيمة نافذ من جيع ماله كتبيينه ماأڤر به فى محته وهومبهم ولواشة ترى في صحته بغبن فاحش بشرط الخيار ثم أجازاً وسكت وهو مريض حتى مضت المدة ثممات كانت المحاباة من الثلث وابراؤه مديونه وهومديون غيرجائزان كان أجنبيا وان كان وارثالا يجوز مطلقا وقوله لم يكن لى على هـ ذا المطاوب شي صحيح في القضاء لا فما بينه و بين الله تعالى فلايقبل من ورثقه يينة على هذا المطاوب (ولوأ قرالمريض لوارثه بطل الاان يصدقه الورثة) ولو كان اقرارا بقبض دين عليه ولوادعى المقرله ان الاقرار كان فى الصحة وكذبه بقية الورثة فالقول لمم ولوأ قاما البينة فبينة المقرله أولى وان لم تكن له بينة فله أن يحلف الورثة والعبرة لكونه وارثا وقت الموت لاوقت الاقرار الااذاصار وارثابسبب جديد كالتزوج وعقدالموالاة فلوأقرلها ثم تزوجهاصح بخلاف اقراره لاخيه المحجوب

وانأقرلن طلقها ثلاثافيه فلها الاقلمن الارث والدين وانأقر بغلام مجهول يولد لمثله انهابنه وصدقهالغلام ثبت نسبه ولو مريضا ويشارك الورثة وصح اقراره بالولد والوالدين والزوجة والمولى واقرارها بالوالدين والزوج والمولى و بالوالد ان شهدت قابلة أوصدقهازوجها ولابدمن تصـــديق هؤلاء وصعح التصديق بعد موت المقر لاتصديق الزوج بعدموتها وانأقسر بنسب تحوالاخ والعملم يثبت فانلم يكن أبه وارث غيره قريب أوبعيد ورثهوان كان لاومن مات أبو فأقر بأخ شاركه في الارث ولم يثبت نسبه وان ترك ابنين وله على آخومانة فأقرأحدهما بقبض أبيه خسسين منها فلاشئ للقر وللائخ خسون ﴿ كتاب الصلح﴾ هوعقد يرفع النزاع

﴿ كتاب الصلح ﴾

اذاصار غمير محجوب ولو وهبالاجنبية أوأوصى لهما نم كحهابطلت ولوأفرلوارثه نممات المقرله ثمالمر يضوورثةالمقرله من ورثةالمريض واقراره بعبدلاجني فقالالاجنى هولفلان وارثالمقر واقراره لمكاتب وارئه اقرار لوارثه فلايصح بحلاف اقراره لمكاتب نفسه بدين فانه صحيح وافراره لامرأته بدين المهر صييح الىمهر المثل فلوأقامت الورثة بينة بعدموته انهاوهبته له في حياته هبة صحيحة لاتقبل واقرارها لزوجها بان لامهرلى عليك فى من ضها صحيح واقرار دلوار ثه ولاجنى بدين باطل تصادقا على الشركة أو مكاذبا (ولوأ قر لمن طلقها ثلاثا) وهي في العدة (فلها الاقلمن الارث والدين) وانكان بسؤالها والافلها الميراث الغاما بلغ ولايصع الاقرار والوصية على هذا التفصيل (وان أقر بغلام مجهول يولد لمثله الدابنه وصدقه الغلام ان كان يعبر عن نفسه (ستنسبه ولومي يضاو يشارك الورثة) وانكان له نسب معروف لا يصح اقراره وكذا اذالم يولد لمثله أولم يصدقه وهو يعربر والاصح وتشترط هذه الشرائط الثلاثة في صحة الاقرآر بالولدخلاأ ن لايكون المقر ابت النسب من الغير فكان المقرله بتلك الصفة هنباك (وصح اقرار دبالولدوالوالدين) بالشرائط المتقدمة (والزوجة) ان كانت عالية عن الزوج وعدته وليس تحت المقرأخها ولاأر بعسواها (وبالمولى) من جهة العتاقة اذالم يكن ولاؤدثا بتامن جهة الغير (و)صح (اقرارها بماعد آالولدو به ان شهدت قابلة أوصد قها الزوج) ان كان لهاروج أوكانت معتدة ومطلقاان لم تكن كذلك أوكانت وادعت الله من غيره (ولابدمن تصديق المقرله) في الجيع الافي الولداذا كان لايمبرعن نفسه ولوكان المقرله عبد الغيره يشترط تصديق المولى (وصح التصديق بعد موت المقر الاتصديق الزوج بعد موتها وان أقر بنسب على غير مكالاخ والعم والجدوا بن الابن لايصح) في حق غـيره ويصحف حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا تصادقاعليه (فان لم يكن له وارث غيره) قريب أو بعيد (ورثه والالا) والفرق بين الموضعين من وجهين الاول ان النسب يثبت في الاقرار بنحوالولد على العموم فيتعدى الاقرار الى غير المقرحتي اذا أفر بابن ورئه وشارك ورثته وان جحدوه و برئمن أب المقر وهوجد المقرله وان كان الجديجد بنوته لابنه ويفسد النكاح لوأقرت مجهولة النسب انها بنتأ بى زوجها اذاصدقها الاب وفى الاقرار بنحوالاخ على الخصوص فلامشاركة للاخ المقراه معور تته اذا جدوا ولايرث من أب لتقر وأمه الثاني عدم صحةرجو عالمقر بنحو الولدوصحته بنحو الاخ حنى لوأفر باخ وصدقه عمرجع عماأفر به عمأ وصى عِمَالُهُ كَاهُ لا نسان كان كاله الوصى له (ومن مات أبوه فأقر باخشاركه في الارث ولم يتبت نسبه) فيستحق المقرله نصف نصيب المقر مطلقا فاوأقر باخت تأخف ثاث مآفى يده ولوأقرابن و بنت باخ وكذبهما ابن و بنت يقسم نصيب المقرين أخسا ولوأقر بامرأة انهازوجة أبيه أخذت عن ما في يده واقرارا حد الورثة باستيفاء الميت دينه صحيح فى حصته فقط و يحلف المذكر على نفى العلم بخلاف اقراره باستيفاء م كتاب الصلح ﴾ البعض قدرميرا أمه فأنه لا يحلف المنكر والله أعلم

البعض فدرميرا الم فائه لا يحلف المسلم المعاملات تعلق المقدور بتعاطيه وركنه الا يجاب والقبول الموضوعان الموضوعات الموضوطة كون المصالح عليه معلوماان كان يحتاج الى قبضه والمصالح عنه حقا يجوز الاعتياض عنه ولوغير مال كالقصاص معلوما كان أو مجهولا لا مالا يجوز الاعتياض عنه كقى الشفعة وحد القذف والكفالة بالنفس وطلب الصلح كاف عن القبول من المدعى عليه ان كان المدعى به عالا يتعين بالتعيين وان كان عمايتعين فلا بدمن قبول المدعى عليه ويشترط شرائط ذلك العقد الملحق به من بيع واجارة وحكمه في جانب المصالح عليه وقوع الملك فيه للدعى عليه ان كان عمايت مل المتمال وكان المدعى عليه مقرا به وان كان عما وقوع الملك فيه للدعى عليه ان كان عمايت مل المتمالة وان كان عمال وقوع الملك فيه للدعى عليه ان كان عمايت مل المتمالة وان كان عماية وقوع الملك فيه للدعى عليه مقرا به وان كان عماية وقوع الملك فيه للدعى عليه ان كان عمايت مل المتمالة عليه وان كان عماية وان كان عماية وان كان عماية وقوع الملك فيه للدعى عليه ان كان عماية عمل المتماية عنه المتماية وان كان عماية وان كان عاد عماية وان كان عالى على على وان كان عماية وان كان عالى وان كان

(قوله والصلح بعد الحلف لا يصح)مشى المؤلف في الاشباه على أنه يصح ونقل الاول في المنج عن السراجية وحكى القولين في الفنية قال الجوى في حاشية الاشباه مامشى عليه (٢٥٦) في الإشباه رواية مجمد عن أبي حنيفة ومامشى عليه في الصرقوطما وهو الصحيح كما في معين المفتى

الايحتمل التمليك كالقصاص ووقوع البراءة كماذا كان منكر امطلقا والجهالة فيهان كانت تفضي الى المنازعة كوقوعهافها يحتاج الى التسليم منعت صحته والالافبطل انكان المالح عليه أوعنه مجهو لايحتاج الى النسايم كصلحه بعددعواه مجهولاعلى ان بدفع له مالاولم يسمه (وهوجائز باقر اروسكوت وانكار) فلوأ نكرتم صالح ممأ قرلا يلزمه ماأقر به وكذالوأ فآم بينة بعد صلحه لانقبل ولوأ قام بينة على اقرار المدعى انهلاحق له قبله قبل الصلح أوقبل القبض والصلح بعد الحلف لا يصح كالصلح مع المودع بعد دعوى الاستهلاك وصلح الابعن مال الصي جائز كيفما كان ان لم يكن له بينة والالا (قوله فان وقع عن مال عال باقراراعتبربيما) ان كان على خلاف الجنس الافى مسئلتين الاولى اذاحالح من الدين على عبد وصاحب مقر بالدين وقبض العبدايس لهالمرابحة من غير بيان الثانية اذا تصادقاً على ان لادين بطل الصلح كالواستوفى عين حقه ثم تصادقاان لادين فاوتصادقا على ان لادين لا يبطل الشراء وان وقع على جنسة فان كان باقل من المدعى فهو حط وابراء وان كان بمثله فهو قبض واستيفاء وان كان بأكثر فهو ر باواذا اعتبر بيعا ثبتت أحكامه (فيثبت به الشفعة والردبا اعيب وخيار الرؤية ويفسده جهالة الأجل والبدل) ان كان ما يحتاج الى التسلم (وان استعق بعض المصالح عنه أوكاه رجع المدعى عليه يحصة ذاك من العوض أوكله ولواستعق الصالح عليه أو بعضه رجع بكل المصالح عنه أو ببعضه وان وقع عن مال بمنفعةاعت براجارة) فثبتأحكامها (فيشترط التوقيت) فيمايحتاج اليه كحدمةالعبد وسكني الدار بخلاف صبغ الثوب وركوب الدابة وحل الطعام فالشرط بيان تلك المنفعة (وتبطل عوت أحدهما) ان عقدهالنفسه وكذا بفوات المحلقبل الاستيفاء ولوكان بعداستيفاء البعض بطل فيابق ويرجع بالمدعى بقدره ولوكان الصلح على خدمة عبد فقتل ان كان القاتل المولى بطل والاضمن قيمته واشترى بهاعبدا يخدمه انشاء كالموصى بخدمته بخلاف المرهون حيث يضمن المولى بالاتلاف والعتق وانما يعتبر اجارة اذاوقع على خلاف المدعى بدفان ادعى دارا فصالحه على سكناها شهرا فهواستيفاء لبعض حقه لااجارة فتصح اجارته للدعى عليه (والصلح عن سكوت وانكار فداء في حق المنكر ومعاوضة في حق المدعى) فبطل الصلح على دراهم بعدد عوى دراهم اذا تفرقا قبل القبض (فلاشفعة ان صالحاعن دار يهماو يجب لوصالحاعلى دار يهدما) ولا يحل للدعى ماأخذهان كان كاذباولا يبرأ المدعى عليه كذلك بماعايه وانبرئ قضاء الااذا أبرأه المدعى عمابتي (ولواستحق المتنازع فيدهرجع المذعى بالخصومة) مع المستعق (وردالبدل ولو بعضه فبقدره ولواستعق المصالح عليه أو بعضه رجمع الى الدعوى فى كله أو بعضه ) الااذا كان ممالا يتعين بالتعيين وهومن جنس المدعى به فينشذ يرجع بمثل مااستعق ولايبطل الصلح كااذا ادعى الفافصالحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة عنداستعقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار أوقبله كالو وجده استوقة أونبهر جة بخلاف مااذا كان من غيرالجنس كالدنا نيرهنا اذاأستعقت بعدالا فتراق فان الصلح يبطل وانكان قبلدرجع بمثلها ولايبطل الصلح كالفاوس (وهلاك بدل الصلح قبل التسليم كاستحقاقه فى فصل الاقرار وفصل الانكار والسكوت) وان أدعى حقا فىدارمجهولافصولعلىشى ماستعق بعض الدارلم يردشيا من العوض وان ادعى دار افصالحه على قطعةمنها لم يصححتي يز يددرهما في بدل الصلح أو ياحق بهذ كرالبراءة عن دعوى الباقى والله أعلم وفصل الصلح جائز عن دعوى المدل) مطلقا (والمنفعة) كصلح المستأجر مع المؤجر عندانكاره

﴿ فصل ﴾ (قوله عسن دعوى المال والمنفعة ) قال وهو جائز باقرار وسكوت وانكارفان وقع عن مال عال باقراراعتبر بيعافيثبتفيه الشفعة والردبالعيب وخيار الرؤية والشرط ونفسده جهالة البدل لاجهالة المصالح عنه فان استحق بعض المالح عنهأ وكاهزجع المدعى عليه بحصة ذلك عن العوض أوبكاءولواستحق المصالح عليمة أوبعضه وجع بكل المصالح عنهأوببعضه وان وقعمن مال بمنفعة اعتبر اجآرة فيشترط التوقيت ويبطل بموتأحدهماوالصلح عن سكوت أوانكارفداء لليمين فىحىق المنكر ومعاوضةفي حق المدعى فلا شفعة انصالح عن داريهما وتجب لوصالح على داريهما ولواستحق المتنازع فيمه رجع المدعى بالخصومة ورد البدل ولوبعضه فبقدره ولو استحق المصالح عليهأو بعضه رجعالىالدعوى فى كلەأو بعضه وهلاك بدل الصلحقبل التسليم كاستحقاقه في الفصابن وفصل الصلح جارزعن دعوى المال والمنفعة ٧ الرولي وفي أاسراج الوهاج قال فى المستصفى صورة

دعوى المنافع أن يدعى على الورثة ان الميت أوصى بخدمة هذا العبدوا نكر الورثة لان الرواية محفوظة على اله لوادعى الاجارة استشحار عين والمالك يذكر ثم صالح الم يجز اه وفى الاشباه المشارح الصلح جائز عن دعوى المنافع الادعوى اجارة كما فى المستصفى اله ودا ثبت المتن في هذه الملزمة طبق ما فى المتون وان تخالف مع المتن الذى كتب عليه الشارح فليعلم

الاجارة أومقدارا لمدة المدعى بهاأ والاجرة وكذا الورثة اذاصا لحوا الموصى له بالخدمة على مال مطلقا أوالمنافع ان اختلف جنسها فانه بجوزلاان اتحدوان صالحوه على تُوب فوجد به عيبا كان لهرده والرجوع بالموصى به وليس له بيمع المصالح عليه قبل قبضه وله الاستبدال به قبل قبضه ان كان عمالا يتعين بالتعيين ولواشترى الوارث منه الخدمة لم يجزولوقال أعطيتك هذه الدراهم مكان خدمتك أوعوضاعنها أوبدلا أوعلىأن تتركها جازصلحا كقوله أهباك هذه الدراهم على أنتهبلى خدمتك بشرط قبض الدراهم ولوكان الوارث ائنين فصالحه أحدهماعلى عشرة دراهم على انجعل لهخدمة هذا الخادم خاصة دون شريكه لم يجزولو باع الورثة العبد فأجاز صاحب الخدمة البيع بطلت خدمته ولم يكن له فى الثمن حق كدفعه بجناية بخلاف المرتهن اذا أجاز بيع الراهن كان المن رهنا ولوقتل العبد وأخذ واقيمته كان عليهمأن يشتر وابهاعبد اللخدمة وصلحهم معه على شئ قبل الشراء جائز كصلحهم بعدما قطعت احدى يديه وأخذار شهاولو كان الموصى به غلة العبد فصولح على دراهم جاز وان كابنت غلته أكثر وصلح أحدهم على ان الغلة له غبرجائز وان كانت الوصية له بغلة مدة معينة وله هنا الاجارة بخلاف الموصى له بالسكني أوالخدمة وصلحهم مع الموصى له بغلة تخلة بعدما شرجت جائز بشرط القبض ان كان احدى علتى الربا موجودة ويحرم الفضل ان وجد العلتان وصلحهم هنامعه على غلة نخلة أخرى أوغلة عبده مدة معلومة غيرجا تزوصلحهم مع الموصى له بمانى بطن أمته الحامل على دراهم معلومة جائز بخلاف بيعه وصلح أحدهم على أن يكون له خاصة واذاولدت ميتاهنا بطل الصلح بخلاف مالوضرب انسان بطنها فالقت جنيناميتا والارش للم ومضى أكثرمدة الحل قب ل وضعها مبطل الصلح كصلح الاجنبي على أن يكون الدوالصلح في كلجناية فيهاقصاص على ماقل من المال أوك برجائز ولوصالحه من الجراح أوالجراحة أوالضربة أوالقطع أوالشجة أواليدعلى شئ شم برى فهوجائز وانمات بطل وعليم الدية في ماله وان كان الجرح خطأ فعلى عاقلته الااذاصالج عنه وما يحدث منه فهوماض عاش أومات وصلح المريض الجروح عن العمد نافد مطلقا وعن الخطأمن الثلث ان كان فيه حط وصلحه عن أصبع قطعه عدا أوخطأ على شئ لايوجب براءته عن أصبع أخرى شلت كصاحه عن موضحة فصارت منقلة فانه يجب ارشهاوه وعشر ونصف من الدية وصلح أحد الورثة من حصته مع القاتل عدد على شئ صحيح ولا شئ للبقية منه وكل مايصلح أن يكون صداقا في النكاح يصلح أن يكون عوضا في الصلح عن القصاص وله التصرف فى بدله قبل قبضه وتجب قيمته لوهاك كالواستحق ولا يبطل الصلحو يرده بالعيب الفاحش ويرجع بقيمته لاباليسير كالصداق ولوظهر البدل واوجب على القائل الدية في ماله كوجوب مهر المدل فى الصداق ولواختلفا في البدل فالقول القائل مع بمينه بخلاف الصداق يرجع فيدالى مهر المثل ونظير الاول الخلع وصلح أحد الورثة مع القاتل خطأ بوجب شركة البقية معمه ان شاؤا الا أن يشاء للصالح أن يعطيهم ماخصهم من الارش كالدين المسترك ولوصالحه من الخطأ على عوض بغير عينه لم يجزوكذا المكيل والموزون وهلاك بدل الصلح هناقبل قبضه أواستحقا قهموجب نسيخه ولهرده بالعيب ولويسبرا وليس له التصرف فيه قبل قبضه كالبيع وصلحه عن دم العمد على منفعة كالسكني والخدمة لدة معاومة جائز كالصداق بخلاف مافى بطن أمته أوغاة نخلة ولولمدة معاومة بخلاف الخلع عليه فانه صحيح وتجب الدبة اذافسه ت التسمية لاالقو دبخه لافه على خرأ وخه نزير لا يجبشي والصلح عن القود على عفوعن القود صحيح ولايصاح العفوعنه أن يكون صداقا فالكلية المتقدمة غير منعكسة وللابأن يصالح عندم عمد واجب لابنه الصغير أوالمعتوه على الدية ولايجو زحطمهمها ولويسميرا بخللاف البيع بالغبن اليسمير وكذلك الوصى فمادون النفس له

الصلح كالاستيفاء وليس له الامران في النفس والامام كالاب لا الوصى وصلح المولى عن عبده القاتل عمدا مع أحد الورثة على دفع نفس العبد يوجب شركة البقية أوالفداء وصلحه عن أمته القاتلة خطأ مع أحدهم على دفع ولدها الحادث اختيار من المولى للفداء فترجع البقية عليه بحصتهم من الدية وصلحه مع القاطعة يده عمد اعلى أن يتزوجها صحيح ان لم بمت منها فان مات بطل وعليما الدية في مالهاولهامهرالمنل وانخطأ فعملى عافلتها ولاترث منه وصلحها معزوجها الجارح لهاعمداعلي أن يخلعها صحيح الااذامات فعليه الدية ولاثبئ لهمن مهرالمدل وعلى أن يطلقها كذلك والطلاق رجعي وصلح المكاتب القاتل عمداعلى شئ صحيح انام بردف الرق وان ردبطل المال عنه الااذا أعتق ولوكان به كفيل أخذ للحال ولوكان للقتول وليان فصالح المكاتب أحدهما تم عز تأخر نصيب المصالح الى عتقه ولغبرهمطالبة المولى بالدفع بحصته أوبالفداء وصلح المأذون القاتل عمداعن نفسمه غير صحيح وعن عبده صحيح وسقط القودفى الكل وتأخرفى الاول الى مابعد العتق (والصلح عن الحدود لا يصح) ولوعن حدالقذف ولوعن الابراءعنه بخلاف صلحه بعددعوى السرقة عليمه على ان أبرأه عنهافاله صحيح وعلى أن يقرله بها فاقر فان كانت العدين قائمة تتعين بالتعيين فالصلح جائز وان كانت مستهلكة أودراهم لاتتعين فباطل انكان المسروق دراهم وإن اختلف الجنس فصحيح ولوفى حالة الاستهلاك وصلحه بعدد عواها ان هـ فـ اولده لتتركها باطل كصلح رجل مع من تعدى على طريق العامة كبذاء ظلة الااذا كان اماما بخلاف الطريق الخاص ولايسقط بهحق الباقين الابرضاهم (وجاز الصلح عن دعوى النكاح) سواءكان هوالمدعى أوهى ولوصالحها على أن تقربه جاز و يجب المال ويكون ابتداءنكاح فيحتاج الى الشهود (و) صحعن دعوى (الرق وكان) في حق المدعى (عتقا علىمال) وفي حق الآخرد فعاللخصومة فصح على جوازه في الذمة الى أجل كالكتابة ولاولاء للدعى الاأن يقيم بينة بعده فتقبل فى ثبوت الولاء لافى كونه رقيقا وكذافى كل موضع أقام بينة بعدا الصاح لايستحق المدعى به كماقد مناه وتصح الكفالة ببدل الصلح هنابخلافها ببدل الكتابة ولوأقامت بينة بعد صلحهامعه على انه أعتقها قبل الصلح أوانها حرة الاصل رجعت عليه بماأخذه ولو أقامتها ان فلانا أعتقها قبلهلا تقبل ولايصيح الصليح عن دعوى العتق من العبد على المولى ويصحلو دفع العبد للولى على امضاء العتق كاتقدم وتقبل بينة العبد بعده على العتق والامة كالعبد واذا ادعى المكاتب ان مولاه أعتقه قبل الاداء فصالحه على حط النصف من بدل الكتابة ثم أقام بينة انه كان أعتقه قبل ذلك فالصلح باطل والصلح عن المغصوب الهالك على أكثر من قيمته قبل القضاء بالقيمة جائز فلا تقبل بينة الغاصب بعده على أن قيمته أقل بماصالح عليه ولارجو علغاصب لواصادقا بعده على انهاأقل (ولواعتق موسرعبدامشة كا فصالح الشريك على أكثر من نصف قيمته لا) يجوز كالصلح في الاول بعد القضاء بالقيمة وصلح رب العدين مع الغاصب بعد استهلاك آخر على أقلمن القيمة صحيح وللغاصب الرجوع على المستهلك بجميع القيمة ويتصدق بالفضل والمالك صلح المستهلك على الاقل ولايتصدق بشئ وصح تأجيل بدل المغصوب المصالح عليه بعداباقه اذاكان عمالا يتعين الااذا كان مكيلا أوموزونا موصوفامؤجلا فهوفاسد كمالولم يكن مؤجلا وفارقه قبل التعيين وان كان بعينه لم يبطل بالافتراق قبل القبض وانكان المصالح عنه المغصوب قائما جازناجيل بدله مطلقا وكان بيعا ولوادعي الغاصب عدم اباقهوانه فى بيته والمولى اباقه ممصالحه على طعام مؤجل جازعم الابقول الغاصب اكون العوض مستحقاعليه ولدعواه الصحة كشرائه عبدا أقربحر يته نظرا الىزعم البائع وقبول قوله في مقداره ولوكان المغصوب مكيلا قائمًا فالصلح على موزون مؤجل صحيح وعلى مكيل نسيئة لاوانكان

والجناية بخلاف الحد ومن النكاح والرق وكان خلعا وعتقاعلى مال وان قتل العبد المأذون رجلاعدا مجز صلحه عن نفسه وان قتل عبدله رجلاعدا فصالحه عنده جاز ولوصالح على المغصوب المتلف على المغصوب المتلف على موسر عبدا مشتر كافصالحه موسر عبدا مشتر كافصالحه الشريك على أكثر من نصف قيمته لا

(قوله وليس لهالامر ان فى النفس)قال الرملى ذكر الزيلمى فى الجنايات ان له الصلح فى رواية الجامع الصغيرو بين وجهكل من القولين فراجعه وتأمل

مستهاكالايجوز نسيئة مطلقا الاعلى طعام مثله فيجوز ولومؤجلاه طلقا الاعلىأ كثرمنه فلاولوحالا ولوغصب مكيلاأ وموزونا ولويمالا يتعين فصالحه منهءلي نصفه أونصف مثله والمغصوب قام جازان كان المغصوب غائبا كهلاكه وبجب على الغاصب ردالباقي على المغصوب منه وانكان حاضرا وهومقربه فصالحه على نصفه بشرط البراءة من الباقى لا يجوزو يلزما دفع الكل لان المغصوب القائم بعد الابراء منه بكون أمانة ولا يكون ملكاللغاصب وان كان عرضا كعبد وتوب فصالحه على نصفه وهوغا بالإيجوز مقرا كان الغاصب أومنكر اوأحد الشريكين فى العرض اذاصالح الغاصبله من نصيبه على دراهم أو دنانبر بعداستهلا كهشركه فيهالآخر كالدين المسترك وعلى عرض خير القابض انشاءأ عطاه نصفهأ وربع قيمة العرض بخلاف مالوا شترى بنصيبه ثوبا فانه يخبر بين دفع نصيبه أودفع نصف القيمة لكونه مبنيا على الاستقصاء والصلح على المماكسة وانكان قائما حاضرا أوغائبالا يشاركه الآخر كمالو باع أحدهما حصته ولايكون الغاصب مقرابهذا الصلح للصالخ معه فلايكون مقرالاشريك بالطريق الاولى وانكان المغصوب مكيلا أوموزونا فصالحه أحدهما على غسيرجنسه وهوغائب شاركه الآخر كالمستهلك وانكان حاضرامقرابه لاأومنكرالا ولوادعياان هنده الدارميراث أبيهما فصالح ربالدار أحدهما لم يشاركه الآخر سواء كان المصالح منكرا أومقرا (ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالح لم يلزم الوكيل ماصالح عليه) والمال لازم الوكل اذا كان عن دم عمداوعلى بعض ما مدعيه من الدين ولو بعد الاقرار الاأن يضيفه الوكيل أوكان عن مال بمال على اقرار وعلى انكار لا يلزمه مطلقا والامر بالصلح أمر بالضمان فادالرجوع عليه ان أدى بغيراً من ه كالخلع بخلاف الامر بالنكاح لصحته مامن الاجنبي بلاأمر بخلافه وهوعلى أوجمه ان صالح عمال وضمنه تم وهو متبرع لاشئ لهمن المصالح عنمه بل هو للذى في يده مقرا كان أومنكرا الااذا كانعن عين والمدعى عليه مقرفهى للمصالح وكذا ان صالحه على مال نفسه كالني هلذاوعبدى صحولزمه التسليم وكذالوقال صالح فلاناعلى ألفوسامها وانلم يسلمها فهو موقوف ان أجاز ه المدعى عليه جاز ولزمه الالف والابطل الااذا قال صالحني ففرق بينه و بين صالح فلانا والخامس أن يقول صالح فلاناعلى هـ نه الالف أوعلى هـ ندا العبد من غير نسبة له فهو كالاضافة الى نفسمه وفى صالحتك على ألم اختلف المشايخ منهم من جعله موقوفا ومنهم من جعله نافذا والاول أولى ولواستحق العوض فى الوجوه كلهاأ ووجده زيوفاأ وستوقة لم يرجع على المصالح ويرجع بالدعوى الااذاضمن المصالح اه والله أعلم

وكل شئ وقع عليه (الصلح) وهو من جنس ما يستحقه المدى على المدى عليه (بعقد المداينة) أى البيع بالدين المحمل على المعاوضة واناهو (أخذ ابعض حقه واسقاط للباقى فلوصالح عن ألف على نصفه أوعلى ألف مؤجل أوخسا ته مؤجلة أوعن ألف جياد على خسما تهزيوف حالة أومؤجلة أوعن ألف مؤجلة على ألف المعالة مقبوضة أوعن ألف درهم وما ته دينار على ما تهدرهم حالة أومؤجلة أوعن ألف مؤجلة بدل الكتابة على خسما ته حالة (جاز) وعن ألف مؤجلة على خسما ته حالة في غير المكاتب أوعن ألف درهم على دنا نيرمؤجلة أوعن ألف سود على خسماته بيض على خسماته حالة في غير المكاتب أوعن ألف درهم على دنا نيرمؤجلة أوعن ألف سود على خسماته بيض على خسماته المناق على الساق والمناق والمناق والمناق والمناق والمناق والمناق والمناق والناق والناق والناق والناق والناف المناق والمناق والناق ولناق والناق وا

ومن وكل رجدالا بالصلح عنده فصالح لم يلزم الوكيل ماصالح عليه مالم يضدمنه بل بازم الموكل وان صالح عنه بالا أوأضاف الى ماله أوقال على ألف وسلم والا توقف فان أجازه المدعى عليه جازوالا بطل

برباب الصلح فى الدين كم الصلح عما استعنى بعقد المداينة أخف لبعض حقه واسقاط الباقى لامعاوضة فوصالح عن ألف على الف مؤجل ألف مؤجلة أوعن ألف مؤجل أوسود على نابر مؤجلة على المود على نابر مؤجلة على المود على نابر مؤجلة وسود على نصف المؤجل أوسود على نصف المؤجل أو بيض لا

وباب الصلح فى الدين

ومن له على أخر ألف فقال أدُغدا (١٠)

نؤخره عنى اوتحط فف مل

وفصلف الدين المشترك ك دين بينهماصالح أحدهما عن نصيبه على نوب لشريكه ان يتبع المديون بنضفه أويأخذ نصفالثوبسن شريكه الاأنيضمنه ربع الدين ولوقبض نصيبه شركه فيسه ورجعا بالباق على الغدريم ولواشتري بنصيبه شيأ ضمنه ربع الدين وبطلصلح أحد ربى سلم من نصيبه على مادفع وان أخرجت الورثة أحدهم عن عرض أوعن عقار بمال أوعن ذهب بفضة أوبالعكس صع قلأوكثر وعن نقــد وغيرهما باحدالنقيدين لامالم يكن المعطى أكثر منحظه منه ولوفي التركة دين على الناس فائو جو ليكون الدين لهمه بطل وانشرطواأن يبرأ الغرماء منهصح ولوعلى الميتدين محيط بطل الصلح والقسمة

﴿ فصل في الدين المشترك ﴾ (قوله وان صالحه على جنسه خير الشريك الخ) ولاخيار المصالح لانه كقبض بعض الدين كمافي ٧ (قوله ولو من غييره) قال الرملي أي غسيرماقبض اهقلت

(ومن له على آخرالف فقال أدغد انصفه على انك برىء من الفضل ففعل برئ والالا) وكذالوقال وأنت برىء من الزيادة على انكان لم تدفعها الى غدافلا برأعن الباقي ولوقال أرأتك عن كذاعلى ان تعطيني كذافانه يبرأ وان لم يؤد غداو كذالوقال أدالى كذاعلى انك برىءمن باقيمه ولم يوقت ولوقال ان أديت الى خسمائة أواذا أديت أومتى أديت فانتبرىء من الياقي لم يصحمطلقالعدم محة تعليق البراءة بصريح الشرط بخـ الاف مااذا كان بمعناه (ومن قال لآخر لاأقرلك بمالك حتى تؤخره عني أوتحط) بعضـه (ففعلصح) انقال ذلك سراوان قال علانية يؤخذبه ولوادعي ألفا فجحده فقال اقررلي بهاعلى انأحط منهامائة أوعلى انحططت منهامائه فاقرجاز بخلاف قوله على ان أعطيك مائة لان الاقرار لايستعق به البدل ولوقال ان أقررت لى حططت منها مإنة فاقر صح الاقرار لا الحط كذا في المجتبي والله أعلم ﴿ فصل في الدين المشترك ﴾ الدين المشترك بسبب متحد كمن مبيع بيع صفقة واحدة عينا واحدة أوأعيانا بلاتفصيل عن أوقيمة عين مشتركة مستهلكة أوبدل قرض أودين موروث صالحه أحدهما عن نصيبه فان كان على غيرجنس الدين خيرالشريك ان شاء انسع المديون بحصته أوشريكه فان اختاراتباع شريكه خيرالمصالح ان شاء دفع له حصته من المصالح عليه وان شاءضمن له ربع الدين ولافرق بين كون الصلح عن اقرار أوسكوت أوانكار والحيسلة في اختصاصه به دون رجوع السّريك عليه أن يهبه الغريم قدردينمه وهو يبرئه عن دينه أويبيعه الطالب شيأ يسيرا بقدر نصيبه تميبرته عن الدين ويأخذ تمن المبيع وان صالحه على جنسه خير الشريك ان شاء اتبع المديون أوشاركه ثم يرجعان بالباق على الغريم كالوقبض فلواختارمتا بعدة الغريم ثم توى نصيبه بان مات الغريم مفلسارجع على القابض بنصف ماقبض ولومن غييره ولواشترى بنصيبه شيأضعنه وبع الدين انشاء كالاستشجار بنصيبه وحدوث دين المطاوب على أحدهما حنى التقياقصاصا كالقبضكة وجه المديونة بدراهم مطلقة وكغصب أحدهمامنه عينا وهلكت عنده أوشراء فاسدا كذلك بخلاف الدين المتقدم على أحدهما قبل وجوب المشترك اذاصار قصاصالا يكون قبضا كتزوجه المديونة على نصيبه وكاتلاف أحدهمامتاع المطاوب وصلحه عليه عنجناية عمد وكابراءأحدهماعن نصيبه أوعن بعضه واقتسما مابقى بالحصة فليس بقبض فلايضمن لشريكه شيأ ولوأجله أحددهما فانلم يكن واجبابعقدكل واحد منهما بان ورثادينامؤجلافالتأجيل باطل وانكان واجبابادانة أحدهما فانكاناشر يكين شركة عنان فان أخوالذى ولى الادانة صح تأحيدله فى جيم الدين وان أخوالذى لم يباشر هالم يصح فى حصته أيضا وإن كانامتفاوض بن وأجل أحدهماأ يهماأ جل صح تأجيله كتأجيل الوكيل بالبيع الثن وانحط أحددهما انكان عاقداجاز حطه بعضاوكلا ويضمن نصيب شريكهان حط الكل وانصالح أحدهما عن عين اختص به وان لم يكن عاقدا يجوز في نصبه لا في نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضيخان واذاصالح أحدر بى السلم عن المشترك بينهما شركة خاصة عن نصيبه على مادفع من رأس المال توقف على اجازة شريكه فان رد بطل أصلاو بق المسلم فيه على حاله وان أجاز نف ذعليهم افيكون نصف رأس المال بينهماو باقى الطعام بينهم ماسواءكان رأس المال مخلوطاأ ولا وانكاناشر يكين مفاوضة جاز ولوفي الجيع وعناناتوقف أيضاان لم يكن من تجارتهما والله أعلم

﴿ فَصَلَ فَى صَلَحَ الْوَرِثَةَ ﴾ (ولوأ خُرجت الورثة أحدهم عن عرض أوعقار بمال أوعن ذهب بفضة أوعلى العكس صحقل أوكثر) حلاعلى المبادلة لا ابراء اذهو عن الاعمان باطل كذا أطلق الشارحون هذا والذي تعطيم عبارات الكتب المشهورة التفصيل فان كان الا براء عنها على وجه

وعبارة الزيلى رجع عليه كمانى الحوالة لكن ليسله أن يرجع في عين تلك الدراهم المقبوضة لان حقه فيها الانشة وعسقط بالنسليم فلا يعود حقه فيها بالتوى و يعود الى ذمته في مثلها و هنابياض بالاصل وفصل في صلح الورثة كم

(قوله ولهذاقال فالذخيرة الخ) وفي الخانية الابراء عن العين المفصوبة ابراء عن ضائها وتصيراً مائة في يدالغاصب وقال زفر لا يصح الابراء وبرئ من ضمان قيمتها اله وفي الخلاصة أقام البينة على ابرائه عن المغصوب لا يكون ابراء عن قيمة المغصوب واعاهوا براء عن ضمان القيمة لان حال قيامه الردوا جب عليه لا قيامة في كان ابراء عماليس بواجب الآن حال قيام العين حتى اذامنعها بعد الطلب أواستها كها بعد اللابراء ضمن وفي الاشباه قوطم الابراء عن الاعيان باطل معناه لا تكون ملكاله بالابراء والافالا براء عن الاعيان باطل معناه لا تكون ملكاله بالابراء والافالا براء عن الابن المسلم والمناف المناف العلم الله المنافة الهراء على المنافة الهراء على المنافة الهراء عن دعوى عين مخصوصة فان أضاف البراء عن العين الى المخاطب التسمع دعواه بها عليه و تسمع على غييره وان أضافها الى نفسه لا تسمع الدعوى على أحد (قوله وان كان بطريق التعميم) عطف على قوله فان كان بطريق التعميم) عطف على قوله فان كان بطريق الخصوص يعنى انشاء الابراء عن دعوى العين بخلاف مااذا أبراً ه عن دعوى عين مخصوصة فلا يدهى بها عن كل دعوى فهذا شامل المه ين وغيرها فاله الدعوى على المخاطب وغير دبالعين الخصوصة ينبنى أن يصح أيضا براء وعن عمل في صيغة التعميم على المنافع المنافع المنافع عن دعوى العين الخصوصة ينبنى أن يصح أيضا براء عن دعوى الاعيان صحبح على المنافع الولوبة في التعميم كيف وهو مخالف (٢٦٠) القوطم الابراء عن دعوى الاعيان صحبح الدائو قويظم بل قديد عى الاولوبة في التعميم كيف وهو مخالف (٢٦٠) القوطم الابراء عن دعوى الاعيان صحبح المنافع الدلا قديد عى الاولوبة في التعميم كيف وهو مخالف (٢٦٠)

بخلاف الابراءعن الاعيان نفسمها وفي القنية لوأبرأم بعسد الصلح عنجيم دعاريه وخصوماته صح وانام يحكم بصحة الصلم اه ونحـــوه في حاوي الحصيرى وأمامانقله المؤلف عن القنية مستشهدابه على مدعاه فيمكن تأويله لان عبارة القنيسة في المداينات هكذا افترق الزوجان وأبرأ كل واحمد منهما صاحبه عن جيدم الدعاوى وكان للزوج بذر في أرضها وأعيان قامدة فالحصاد والاعمان القاتمة

الانشاء فاماان يكون عن العين أوعن الدعوى بها فان كان عن العين فهو باطل من جهة ان اله الدعوى بها على المخاطب وغيره صحيح من جهة الابراء عن وصف الضمان ولهذا قال فى الدخيرة قالوا ان عبدا فى يدرجدل لوقال له رجل برئت منه كان بريئا منه ولوقال له أبرأ تك منه كان له ان يدعيه وانما أبرأ ه من ضمانه اه وان كان عن الدعوى فان كان بطريق الخصوص كااذا أبرأ عن دعوى هذه العين فانه لا تسمع دعواه بالنسبة الى المخاطب وتسمع بالنسبة الى غيره ولهذا قال الولوالجي فى فتاواه قبيل كتاب الاقرار رجل ادعى على رجل دارا أوعبدا عقال المدعى للدى عليه أبرأ تك عن هذه الدار أوعن خصومتى في هذه الدار أوف دعواى في هذه الدار فهذا كله باطلحتى لوادعى ذلك تسمع أولوأ قام البيئة تقبيل بخلاف مااذا قال برئت لا تقبيل بينته بعده وكذلك اذا قال أنابرىء من هذا العبدأ وحرجت فليس له ان يدعى بعده لان قوله أبرأ تك عن خصومتى في هذه الدار خاطب الواحد فله أن يخاصم غيره بخلاف قوله برئت لا نه أضاف البراء آلى نه شه مطلقا في هذه الدار خاطب الواحد فله أن يخاصم غيره بخلاف قوله برئت لا نه أضاف البراء الى نه القنية في هذه الدار وجان وابرأ كل واحد منه ماصاحب عن جيع الدعوى على الخاطب وغيره و طذا قال في القنية منها وله الدعوى لان الابراء انما ينصرف الى الديون لا الاعيان اه وان كان الإبراء انما ينصرف الى الديون لا الاعيان اه وان كان الإبراء انما ينصرف الى الديون لا الاعيان اه وان كان الإبراء انما ينه قبله فه وصحيح متناول الدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا اذا قال لاملك لى في هذه العين ذكره في المسوط والحيط فعلم ان قوله لا أستحق قبله حقاط لقا ولا استحقاقا لا الملك في هذه العين ذكره في المسوط والحيط فعلم ان قوله لا أستحق قبله حقاط قالم الملك في هذه العين ذكره في المسوط والحيط فعلم ان قوله لا أستحق قبله حقاط قالما ولا استحقاقا الاستحقاقا الاستحقاقا ولا استحقاقا ولا استحقاقا قالف الملك في هذه العي قبله على قبله قبله ولك كان الملك في هذه العي قبله قبله على قبله فه ولا العرب فلا المتحقاقا ولا استحقاقا ولا المتحقاقا ولا المتحقاقا ولا المتحقاقا ولا المتحقاقا ولا التحديد ولمن المتحدة المنافعة ولا المتحدة المتحدي ولمن المتحدي ولمن المتحدي ولمن المتحدي ولمن المتحدي ولمتحدي المتحدي ولمتحدي ولمتحدي المتحدي ولمتحدي ولمتحدي ولمتحدي ولمتحدي ولمتحدي ولمتحدي المتحدي ولمتحد ولمتحدي ولمتحدي المتحدي ولمت

لآمدخل فى الابراء عن جيع الدعاوى اله ونأو يله ان هذا مبنى على أحد قولين والمرجح خلافة أوعلى ان الزوجة مقرة بالحصاد والاعيان بانه المازوج فله في البراء عن الهراء يعنى انه الاتصبر ملكالمازوجة وتؤمم بدفعها للزوج يؤيد ذلك ما فى البرازية والخلاصة أبرأ المستأجو الآجوالغلة وادعى الغلة أولانهم والاشبه انه لاتسمع ولورفع الآجوالغلة وادعى الغلمة أبرأه المستأجو وان مقرا انه للستأجو يؤمم الآجوالغلة الإنهاد المستأجو وان مقرا انه للستأجوي والمستأجو يؤمم بالدفع اليه الهان كان مقتضى التعيير أن يقال وادعى الزوج بذراوا عيانا الخفت وادوكان للزوج بذروا عيان الخفت المسلمة المنافق والموكان المربوج بذروا عيانا الخفت والموكان الزوجة منافق المنافق والموكان المربوج بذراوا عيانا الخفت والموكل المنافق والمؤمن المنافق والمؤمن والمنافق والمؤمن والمنافق والمؤمن والمنافق والمؤمن والمنافق و

الني فتم فيكون بالدعوى متناقضا وأجاب عنه ابن وهبان بان اعترافه بانه لم يبق له حق يمكن حله على ما قبضه يه في لم يبق لى حق محاقبضته اهر وهو بعيد كالا يحنى وأجاب عنه ابن الشحنة بجواب آخر بانه انها تسمع دعواه استحسانا لا قياسا القوة الشبهة اعدم معرفته بما يستحقه من جهة والده لجهله بمعرفة مالوالده على جهة التفصيل فاستحسنوا سماع دعواه هنا بحلاف ما اذا كان مثل هذا الاشهاد بجرداعن سابقة الجهل المذكور اه فهذه المسئلة خارجة عن قوطم لا نسمع الدعوى بعد الابراء العام ولذا استثناها المؤلف في الاشباه والنظائر من هذه القاعدة لكن ينبغي على ماقاله ابن (٢٩٢) الشحنة انه لواعترف باطلاعه على مفردات تركة والده وأصوط واحاطته بها

ولادءوى يمنع الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرارعينا كان أودينا قال فى المبسوط ويدخل فى قوله لاحق لى قبل فلان كل عين أودين وكل كفالة أوجناية أواجارة أوحد فان ادعى الطالب بعد ذلك حقالم تقبل بينته عليه حتى يشهدوا انه بعد البراءة لان بهدا اللفظ استفاد على العموم اه ولايشترط فى صلح أحد الورثة المتقدم أن تكون أعيان التركة معاومة لكن ان وقع الصلح عن أحد النقدين بالآخر يعتبر التقابض في المجلس غير ان الذي في بده بقية التركة ان كان جآحدا يكتني بذلك القبض لانه قبض ضمان فينوب عن قبض الصلح وان كان مقرا غيرمانع يشترط تجديد القبض ولوصالحوه عن النقدين وغيرهما بأحدالنقدين لايصح الصلحمالم يعلمان مأأعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس ان كانوامتصادقين وان أنكرواوراثته جازمطلقابشرط التقابض فيمايقابل النقد منه وانلم يعملم قدرنصيبه منذلك الجنس فالصحيحان الشكان كان فى وجودذلك فى التركة جاز الصلح وانعلم وجود ذلك فى التركة اكن لايدرى ان بدل الصلح من حصتها أقل أوا كثراً ومثله فسد كذافي فتاوى قاضيحان ولوكان بدل الصلح عرضا جاز مطلقا ولوكان نقددين جاز مطلقا بشرط التقابض فى الجلس ولوكان فى التركة دين على الناس فاخر جوه ليكون الدين لهم بطل وان شرطوا أنيبرأ الغرماءمنه صح ولوكان على الميت دين يحيط بطل الصلح والقسمة الاأن يضمن الوارث الدين بشرطأن لايرجع فى التركة أويضمن أجنى بشرط براءة الميت أو يؤدوا دينه من مال آخر وان لم يكن مستغرقا صحالصلحوالقسمة ويرفعون منها قدرالدين حنى لايحتاجون الىنقض القسمة والاولى أن لا يفعلواذلك حتى يقضواالدين فاذا أخرجواواحدا فصته تقسم بين البقية على السواءان كان ماأعطوه من مالهم غير الميراث وان كان ماورثوه فعلى قدرميراثهم وقيده الخصاف بآن يكون عن انكار أمااذا كانعن اقرار فهو بينهم على السواء مطلقا وصلح أحدهم عن بعض الاعيان صحيح وصلح أحدهم عن دعوى أجنبي حقا فى التركة مع غيبة البقية جائز و يكون متبرعا في حصة شركاته كالاجنى وان كان صالح على أن يكون حق المدعى لهدون غيره فهو جائز فان أثبته سلم له والابطل الصلح فى حصة الشركاء و برجع على المدعى بحصة ذلك من البدل والموصى له بمنزلة الوارث فهاقدمناه واذا صالحوا أحمدهم ثمظهر لليتدين أوعين لم يعلموهاهل بكون داخلا فى الصلح فيه قولان مذ كوران فى فتاوى قاضيخان قدم الهلا يكون داخلا وبكون ذلك الدين والعين بين جيع الورثة وقدذ كر فيأول الفتاوي الهيقدم ماهوا لاشهرفكان هوالمعتمد وعلى قول من يقول بالدخول فان كان الظاهر دينافله الصلح كأنه وجدفى الابتداء وان كان عينالا ولوادعت الزوجة ميرا مهاصح الصلح على أقلمن نصيبهاأ ومهرها ولايطيب لهم انعلمواذلك فان أقامت بينة بطل الصلح وفروع ، ادعى أرضا

علما كايكتب الآن في وثيقة الاقرار أن لاتسمع دعواه هذا وأما ماقاله لعلامة الشرنبلالي بانهذا اقرار لغيرمعين لاابراء لمعين فلاعنع صحة الدعوى حیث لم بخاطب معینا والاقرار لجهول باطلوبان الابراء عن الاعيان باطل فصح دعواه الدار ونحوها اه ملخصا ففيه نظر أما أولافلان قولهائه اقراراغير معين فأعمايرد علىمافى الاشباه أماعلى مأنقلناه عن أحكام الصغار وأدب الاوصياءفلا لان المخاطب فيهالوصى فهومعين وأما ثانيا فــ لان الابراء عن الاعيان باطل اذا لم يكن في ضمن الابراء العام أو الاقرارااهام على ماذكره المؤلف هنا ومافي مسئلتنا ان لم يكن ابراء عاما يكن اقراراعامافيمنع الدعوى للتناقض فيتعين الجواب بماقاله ابن وهبان أو بما قاله ابن الشحنة والله أعلم

انها دعواه وان لم يعلم هو بموتمور شه عن جيع الدعاوى فادعى عليه مالابالارث فاومات مورثه قبل ابرائه لانسم انها دعواه وان لم يعلم هو بموت مورثه عند ابرائه إه ومثله في الخلاصة والبزازية وكذا في الفوا كه البدرية لابن الغرس حيث قال لوأبرأه مطلق أو أقرانه لا يستحق عليه شيأ ثم ظهر بعد ذلك ان المقرله كان قبل الابراء أوالا قرار مشغول الذمة بشئ من متروكات أبى المقرولم يعلم المقر بذلك ولا بوت أبيه الابعد الاقرار والابراء لا يكون له المطالبة بذلك و يعمل الاقرار والابراء عمله ولا يعذر المقراه فهذا كما ترى مخالف لما تقدم الاأن يحمل على ان هذا هو القياس والاستحسان ما مرأ وعلى ان في المسلم أو على ان قوله لاحقى المدى الورثة وهذا في ابراء بعض الورثة الموسى أولباق الورثة وهذا في ابراء بعض الورثة الموسى أولباق الورثة وهذا في ابراء بعض الورثة لاحقى يسمى ابراء عاما

﴿ كتابالماربة ﴾ هي شركة بمال من جانب وعمل من جانب والمضارب أمين وبالتصرف وكيل وبالربحشريك وبالفساد أجدير وبالخدلاف غاصب وباشمة راط كل الربح له مستقرض وباشتراطه لرب المالمستبضع وانماتصح عاتصح به الشركة ويكون الربح بينهما مشاعا وان شرط لاحمدهما زيادة عشرة فلهأج مثله ولايجاوز عن المشروط وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسده والالا ويبطهل الشرط كشرط الوضيعة على المضارب وبدفع المال الى المضارب

انهاوقف ولابينةله فصالحه المذكر لقطع الخصومة جاز ويطيب لهاذا كان صادقا وفى الاجناس لايصح لانفيه معنى البيعو بيع الوقف لا يصح وكل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا الصلح بعد الشرآء والشراء بعدالشرآء جائز ولوأقام بينة بعدالصلح عن انكار ان المدعى قال قبله ليس لى قبل فلان حق فالصلح ماض ولوقال بعده ماكان لى قبله حق بطل ادعى مالا أوغيره فجاء رجل واشترى ذلك من المدعى يجوزالشراء فيحق المدعى ويقوم مقامه في الدعوى فان استحق شيأمن ذلك كان له والافلا فان جدالمطاوب ولم يكن له بينة فله أن يرجع على المدعى والصاح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن الباطلة لا والفاسدة مايمكن تصحيحها والصلح عن دعوى حق الشرب أوحق الشفعة أوحق وضع الجلوع ونحوه بجوزعلى الاصح لان الاصلمتي توجهت العمين نحوالشخص في أى حق كان فافتدى العمين بدراهم يجوز وكذالوادعى قبله تعزيرا بأنقال كفرنى أوأضلنى أورمانى بسوء ونحوه حتى توجهت الميين ونحود فافتداها بدرهم يجوزعلي الاصحوكذ الوصالحه من يمينه على عشرة أومن دعواه الكل فى الجتبى ولوقال المدعى عليه ان حلفت انهالك دفعتها خلف المدعى ودفع المدعى عليه الدراهم ان كان دفعاليه بحكم الشرط فهو باطل وللدافع أن يسترد ولواستقرض من رجل دراهم بخارية بمخارى أواشترى سلعة بدراهم بحارية سخارى فالتقيا ببلدة لا يوجد فيها المخارية قالوا يؤجل قدر المسافة ذاهباوجائيا ويستوثق منه بكفيل والصلحمع المودع على أقسام أحدها أن ينكر الاستيداع ثم تصالحاعلى معلوم جازالصلح ثانبهاأن يقر به فطالبه بها وادعى انه استهاكها فسكت المدعى عليه مم تصالحا جازأ بضا ثالثهاأن يدعى عليه الاستهلاك والآخر بدعى الردأ والحلك لايجوز الصلح وعليه الفتوى كصلحه بعد حلفه ورابعها اذا ادعى المودع الردأ والهلاك وصاحب المال ساكت لايصدقه ولايكذبه فيمه قولان لايجوز في قول أبي بوسف ويجوز في قول محمد كذافي فتاوى قاضيخان وفي الخلاصة من آخوالدعوى لواستعارمن آخودابة فهلكت فانكررب الدابة الاعارة فصالحه المستعير على مال جاز فاوأقام المستعير بينة بعد ذلك على العارية وقال انهاهلكت قبلت بينته و بطل الصلح وفيهامن آخرااصلح اذا أقرالوصى انعنده ألف درهم لليت ولليت ابنان فصالح أحدهمامن حقه على أر بعمائة لم يجز وان كان استهاكها مصالح جاز وفى مجموع النوازل امرأة وقعت بينهاو بين زوجها مشاجرة فتوسط المتوسطون بينهما للصالحة فقالت المرأة لاأصالحه حتى يعطيني خمسين درهما يحللما ذلك لإن طاعليه حقامن المهروغيره والله أعلم

(هى شركة فى الربح بمال من جانب وعمل من جانب) فلوشرط كل الربح لاحدهم الايكون مضاربة ويجوز التفاوت فى الربح واذا كان المال من اثنين فلا بدمن تساويهما في افضل من الربح حتى لوشرط لاحدهم الثلثان وللا خوالثلث في افضل فهو بينهما نصفين لاستوائهما فى رأس المال وركنها اللفظ الدال عليها كقوله دفعت اليك هذا المال مضاربة أومفاوضة أومعاملة أوخذ هذا المال واعمل به على ان الماك من الربح نصفه أوثاثه أوقال ابتع به متاعا فى كان من فضل فلك كذا أوخذ ذلك بالنصف بخلاف خذهذه الالف واشتربها هرويا بالنصف ولم يزد عليه فليس بمضاربة بل اجارة فاسدة له أجوم المال ان الشرى وليس له البيام وشرطها أن يكون رأس المال من الانمان وهومعلوم ويكني الاعلام بالاشارة فان اختلفا في مقدار رأس المال عند قسمة الربح فالقول المضارب مع يمينه والبينة لرب المال وأما المضاربة بدين فان كان على المضارب فلا يصح وما اشتراه له والدين في ذمته وان كان على غيره بان قال اقبض مالى على فلان ثم اعمل به مضاربة فعمل قبل أن يقبض منفعة قبل العقد كافى المسوط ولوقال اقبض ديني على فلان ثم اعمل به مضاربة فعمل قبل أن يقبض منفعة قبل العقد كافى المسوط ولوقال اقبض ديني على فلان ثم اعمل به مضاربة فعمل قبل أن يقبض منفعة قبل العقد كافى المسوط ولوقال اقبض ديني على فلان ثم اعمل به مضاربة فعمل قبل أن يقبض

ويبيع بنقدونسيئةو يشترى و پوکل و پسافـرو پېضع و يودع ولايزوج عبدا ولاأمة ولايضارب الاباذن أوباعمل وأيك ولميتعد عماعينه من بلدوسلعة ووقت ومعامل كإفى الذمركة ولمبشة من يعتق على المالك وعليه انظهرر بح وضمن ان فعــل فان لميظهرر بحصح فانظهر عتقحظه ولميضمن لرب المال وسعى المعتق في قيمة نصيب ربالمالمعهألف بالنصف فاشترى به أمة قيمتهاألف فولدت ولدا يساوى ألفا فادعاه فبلغت قيمته ألفا وخسمائة سمي لرب المال في ألف وربعه أوأعتقه فان قبض الالف ضمن المدعى نصف قيمتها (قدوله بالنقد والنسيئة) سيأتى قريبا الهليسله أن يبيع الى أجل لا يبيعه التجار (قوله واستئحار المنازل لحفظ الاموال) عبارة الذخيرة من الفصل التاسع وكذلك يستأجر المضارب البيوت لحفظ

الاموال

كاهضمن ولوقال فاعمل به لايضمن وكذابالواولان ثم للترنيب فلايكون مأذونا بالعمل الابعد قبض المكل بخلاف الفاء والواو فالهيكني قبل القبض ولوقال اقبض ديني لتعمل به مضاربة لايكون مأذوما مالم يقبض السكل ولوقال اشترلى عبدا بنسيئة ثم بعه واعمل بمنه مضار بة فاشتراه ثم باعه وعمل فيهجاز ولوقال ربالمال للغاصب أوالمستودع أوالمبضم اعمل عافى يدك مضار بقبالنصف جاز الثالث أن يكون رأس المالمسلما الى المضارب بخـ للف الشركة الرابع أن يكون الربح بينهما شائعا كالنصف والثاث لاسهمامعينا يقطع الشركة كمائة درهم أومع النصف عشرة الخامس أن يكون نصيب كل منهما معلوماف كل شرط يؤدى الى جهالة الربح فهنى فاسدة ومالا فلامثل أن يشترط أن تكون الوضيعة على المضارب أوعليهما فهى صحيحة وهو بآطل السادس أن يكون المشروط للمضارب مشروطا من الربح حتى لوشرطاله شيأمن رأس المال أومنه ومن الربح فسدت وحكمهاأ نهأمين بعد دفع المال اليه ووكيل عند العمل وشريك عندالربح وأجبر عند الفساد فله أجرمثله والربح كاملرب المال الافي الوصى اذا أخمه مالالصغيرمضاربة وشرط لنفسه عشرة دراهم فانهلاأ جوله اذاعمل كذافي أحكام الصغار ولاضمان عليه اذافسدت بالهلاك بغير صنعه وغاصب عندا لخلاف ومستقرض عندا شتراط كلالر بجله ومستبضع عنداشتراطه لربالمال فلار بجله ولاأجو ولاضمان عليه بالهلاك واعباتصح بماتصحبه الشركة وهي الدراهم والدنانيرا لاالفاوس النافقة وأماالتبرفان كان في موضع بروج به كالاعمان تجوز به والافلا كالمسكيل والموزون ولودفع اليه عرضا وقال بعهواعمل بثمنه مضار بةجاز وشرط العمل على رب المال لايصح سواءكان الممالك عاقدا أوغمير عاقدكالصغير والمعتوه وكمذا أحمد الشريكين اذادفع المال مضاربة بشرط أن يعمل شريكه مع المضارب ان كان المال من شركتهما والافهى جائزة انكانت شركة عنان وانكانت مفاوضة لآنصح مطلقا واذاشرط أن يتصرف في المال مع المضارب فانكان العاقد ايس أهلاللضاربة في ذلك المال تفسد كالمأذون اذا دفع ماله مضاربة وشرط عملهمع المضارب وانكان العاقد ممن يجوزأن يأخ ف الممضار بةلم تفسد كالأب والوصى اذا دفعا مال الصغير مضار بةوشرطا عملهمامعه بجزءمن الربح وانشرط المأذون عمل مولاه فسدت ان لم يبكن عليه دين والاصحت كالمكانب اذاشرط عمل مولاه فانه يصح مطلقا (و ببيع) المضارب في المضار بة الصحيعة (بالنقدوالنسيئةو يشترى ويوكل ويسافر) براو بحرا ولودفع اليه في بلدة على الظاهر ويأذن لعبد المضاربة فى التجارة ولا بزوج عبد اولاأمة كالشريك عناناوم فاوضة بخلاف الأب والوصى علكان تزويج الامة (وله الابضاع والايداع) واستُجار العمال للرُّعمال واستَجَّار المناز ل لحفظ الاموال واستتجار السفن والدواب ولهان برهن ويرتهن لها ولهان يستأجوأ رصابيضاء ويشترى ببعض المال طعامالبزرعها أوليغرس فيها نخلاأ وشجرا ولوأخل نخلا أوشجر امعاملة على ان ينفق في تلقيحها أوتأبيرها من المال لم يجزعليها وان قال لهاعمل برأيك ولايملك الاستدانة فان رهن شيأ من المضارية صمن ولوأذنه ربالمال فيذلك كان الدين عليهما نصفين ولوأخر المضارب الممن جازعلى رب إلمال ولايضمن بخلاف الوكيل الخاص ولوحط بعض الثمن انكان لعيب طعن فيه المشترى وكان ماحط حصته أوأ كثر يسيراجان وانكان لا يتغابن الناس فى الزيادة يصحو يضمن ذلك من ماله لرب المال وكان رأس المال مادي على المشترى و يحرم على المضارب وطء جارية المضاربة والدواعي ولوأذن له ربالمالفذلك ولوتز جالمارب جارية بتزويج صاحب المال اياه ان لم يكنف المالر بح جاز وان كان فيدر بح لا يجوز ومتى جاز خرجت الجارية عن المضاربة وليس له ان يشارك الاأن يقول له اعمل برأيك ولوعقد مضاربة وكذاليس لهان يخلط مال المضاربة بماله ولابمال غيره الاأن يقول لهاعمل

المضار بينان يبيعأو يشترى بغيراذن صاحبه ولواشترى بيعافاسداء ايماك بالقبض فليس بمخالف ومااشتراه على المضاربة ولواشترى بمالايتغابن الناس في مثله يكون مخالفاسواء قيدله اعمل برأيك أولاولو باع بهذه الصفة فهوجائز فى قول أبي حنيفة خلافا لهما كالوكيل بالبيع المطلق وليسلمان يقرض ولاان يأخذ سفتجة كذافى الفتاوى الظهيرية ولهان يحتال وان كان الثأني أعسرمن الأول كذافى فتاوى قاضيخان فالقرض والاستدانة لاعلكهما الابصر يجالاذن ولايكني قوله اعمل رأيك واداصرح بالاستدانة كانتشركة وجوه واذا اشترىبأ كثرمن المال كانت الزيادةله ولايضمن بهذاالخلط الحكمي ولوكان المال دراهم فاشترى بغيرالا عمان كان لنفسه وبالدنانير للضار بةلانهما جنسهنا ولوكان فى يده عرض لهـا فاشترى شيألهـالبيع العرض وينقدالثمن لم بجزحالا كان الثمن أومؤجلا لانهاستدانة ولايدان يشترى متاعا في بده مثله من جنسه وصفته وقدره ولاعلك الضارب في الفاسدة شيأمن ذلك الاالابداع كذافي الفوائد التاجية ولم يتعدعها عينه ان كان التعيين مقيدامن بلدوسلعة ووقت ومعامل كماني الشركة فان تعدى صارضامنا فاذا اشترى بعده كانله ولولم يشترحني عاد الى الوفاق برئ من الضمان وعادالمال مضاربة ولوعاداليه في البعض كان مضاربة فيه اعتبار اللجزء بالكل ولوكان التقييد غيرمفيد كسوق من مصر لايتقيد به الااذاصر حبالنهى وكان مفيدافى الجلة كالسوق بخلاف مااذالم يكن مفيدا أصلاكنهيه عن بيع الحال فلايعتبر وقوله خذمضار بة تعمل به فى مصر أولتعمل به أوفاعمل به أو بالنصف بمصر أوفى مصر أوعلى ال تعمل بمصر تقييه فلا يتجاوزه كقوله علىان تشترى به الطعام أوفا شنتر به الطعام أولتشترى به الطعام أوخله وبالنصف مضاربة فى الطعام أوعلى ان تشترى من فلان وتبيع منه بخلاف واعمل به في مصر أوعلى ان تشترى بهمن أهلالكوفة أومن الصيارفة وتبيع منهم ليس بتقييد بالنسبة الىأهل الكوفة فله البيع من غيرأهلها ومن غير الصيارفة تقييد بالنسبة الى المكان والصرف فليس لهان يخرج من المكوفة ولاان بعمل فى غـير الصرف وليس لهان يشـترى من يعتق على رب المال بقرابة أو يمين فاواشتراه كان لنفسه بخلاف الوكيل بالشراء له أن يشدتر يه الااذاقامت قرينسة على خلافه كقوله اشترلى عبدا أبيعه أوأستخدمه أوجار يةأطؤها ولامن يعتق عليه اذاكان فى المال بحوضمن ان فعل والمرادمن الربح هنا أن يكون فيمة العبد المشترى أكثرمن رأس المال سواء كان في جلة مال المضاربة ربح أولم يكن حتى لوكان المال ألفافا شترى بهاالمضارب عبدين قيمة كل واحدمنهما ألف فاعتقهما المضارب لايصم عتقه وأمابالنسبةالى استحقاق المضارب فان يظهرفي الجلةر بجحتي لوأعتقهمارب المال في هذه الصورة صح وضمن نصيبالمضارب منهماوهو خسمائة موسرا كانأ ومعسرا كذافي الفتاوي الظهيريةوان لميظهر ربح بالمهنى المذكورجازشراؤه لعدمملكه فان ازدادت قيمته عن رأس المال عتق نصيب المضارب ولميضمن لربالمال وسعى المعتق في قيمة نصيب رب المال ولواشترى الشريك من يعتق على شريكه أوالاب والوصىمن يعتق على الصغير نفذ على العاقدوالمأذون اذا اشترى من يعتق على المولى فالهيصح ويعتقعليم انلميكن مستغرقا بالدين والالافان كان مع المضارب ألف بالنصف واشترى بهاجارية فيمتهاأ الففوطئها فجاءت بولديساوي ألفافادعاه ثم بلغت قيمة الغلام ألفاو خسمائة نفذت دعوة المضارب فيه لظهور الربح فيه وقبله لالعدم ظهوره اذقيمة كل لاتزيد على رأس المال ولزمه عقرها لاقراره بوطئها ويكون فىمال المضاربة كذافىالحيط بخلاف مااذاعتق الولد ثم ظهرت الزيادة حيث لاينفذ

برأيك وليسله ان يعمل مافيه ضرر ولاما لايعمله التجار ولاان يبيع الى أجل لا يبيعه التجار وليس لأحد

(قوله ولوعاد اليه في البعض أى الى الوفاق في بعض المال كان مضار بة فيه أى في ذلك البعض قال في غاية في ما البيان فان الشترى ببعضه في الكوفة مما الشترى بغير الكوفة وما الشسترى بالكوفة فهو على المضار بة الكوفة فهو على المضار بة الكوفة فهو على المضار بة بعضه دون بعضه كذا في شرح الكافى

اعتاقه السابق لانه انشاء فيشترط وجود الملك وقته كالوأعتق عبدالغير ثمملك لاينفذ عتقه أماالدعوة

وباب المضار بة يضارب و فان ضارب المضارب بلا اذن لم يضمن مالم يعسمل الثانى فان دفع باذن بالثلث وقيل مارزق الله بيننا في المشاورة الله مارزق الله والمثانى المشافى المشافى المشافى المشافى بين الأول والمالك أم ذان

(قوله ولوزادت قيمتهاالخ) عبارة الزيلمي هنأ ولو زادت قيمتها عتق الولاء وصارت الجار بة أم ولدله لان الربح ظهر في كل واحدمنهما ويأخذرأس المال من المضارب لان ماوجبعليه أيسرالمالين لانه مجےل وہو موسر والسعاية مؤجلة والعبد معسر ويأخله منه أيضا مابق من نصيبه من الربح ويضمن أيضا نصف عقرها لانهلااستوفي وأسالمال ظهرانه ربح لان عقرمال المضاربة يكون للمضاربة ويسعى الغملام في نصيب رب المال ويسقط عنمه نصيب المضارب اه ورأيت في هامشه ما نصم قوله ويضمن الخ تقدم انه عمل على الاستيلاد بالنكاح فكيف بجب العقركذا بخط الحلى نقلا عن قارئ الهداية

﴿ باب المضارب يضارب ﴾

فاخبار لايشترط وجوده وقته كالوأقر بحرية عبدالغير ممملكه يمنى اشتراه فانه ينفذواذا نفذت لاضمان على المضارب ف حصة رب المال من الولدسواء كان موسرا أومعسرا لان النفو ذبا لملك ولاصنع لهفيه وعتق من الولد حصة المضارب عندا في حنيفة فقط وولاء الولد بين المضارب ورب المال بالحصة وخير رب المال ان شاء استسمى الغلام في ألف وما تتين وخسين وان شاء أعتقه مم اذا قبض رب المال الالف له أن يضمن المضارب نصف قيمة الأم لظهوران الجارية ربح فنفذت دعوة المضارب فيهاأيضا وصارت أمواد له والافرق بين كونه موسرا أومعسرا لانهضان علك وهو الايختلف بهماو لايتوقف على التعدى النه ضمان تمليك بخلاف ضمان الولدفانه ضمان عتق وهو يعتمد التعدى ولم بوجد ولولم تزدقيمة الولدعلى ألفوزادت قيمة الأم حتى صارت ألفاو خسمائة صارت الجارية أمولد للضارب ويضمن لرب المال ألفا ومائنين وخسين ان كان موسر اوان كان معسر افلاسعاية عليها لان أم الولد لا تسعى ومالم بصل الى رب المال رأس ماله فالولدر قيق مم يأخ لدمنه مائتين وخسين على انه نصيبه من الربح ولو زادت قيمتهما بان صارت قيمة كل واحداً الى درهم عتق الولدوصارت أم ولدله و يؤخذ رأس المال منه وهو ألف وما بقى من قيمة الجارية وهو ألف درهم ويضمن له عقرما تة درهم واذا استوفى ذلك من المضارب فالمضارب أن يستوفى من ربح الولد مقداراً لف ومائة فعتق الولدمنه بذلك المقدار و بق من الولد مقدار تسعائة ربح بينهمالكلواحدأر بعهانةوخسون فحاأصاب المضارب عتق وماأصاب ربالمال سعى فيه الولد كذافى البدائع ولوادعى ربالمال انه ابنه لاالمضارب فهوا بنه والجارية أم ولدله ولايضمن للضارب شيأ من عقر وقيمة والله سبحانه وتعالى أعلم

🙀 باب المضارب يضارب 🥦

(قوله فان ضارب المضارب بلااذن لم يضمن مالم يعمل الثاني) يعنى ربح أولا حتى لوضاع فى يد وقبل العمل لاضمان على أحدوكذا لوغصب من الثاني فالضمان على الغاصب فقط ولواستهاك الثاني المال أو وهبه كان الضمان عليه دون الاول واذاعمل الثانى خير رب المال ان شاء ضمن الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثانى وان اختار رب المال أن يأخ ف الربح ولايضمن ليس له ذلك كذا في المبسوط فان ضمن الاول صحت المضاربة بينه وبين الثاني وكان الربح على ماشرطاوان ضمن الثاني رجع بماضمن على الاول وصحت بينهماوكان الربح بينه ماوطاب للثاني ماربح دون الاول وان كانت احداهما فاسدة أوكارهما فلا ضمان على واحدمنهما وللعامل أجوالمشل على المضارب الاول ويرجع به الاول على رب المال والوضيعة على رب المال والربح ببن الاول ورب المال على الشرط بعداً خذا الثاني أجرته اذا كانت المضار بة الاولى صحيحة والافلامضارب الاول أجرمثاه ولودفع الثانى هضار بةالى ثالثور بج الثالث أو وضع فان قال الاول للثانى اعمل فيه برأيك فلرب المال أن يضمن أى الثلاثة شاء ويرجع الثالث على الثانى والثانى على الاول والاول لايرجع على أحداذا ضمنه ربالمال والالاضمان على الاول وضمن الثاني والثااث كذافي الحيط (قوله فان دفع باذن بالثلث وقيل مار زق الله بيننا نصفان فالهالك النصف والرؤول السدس والثاني الثلث) يعنى ضارب باذن رب المال وانماكان له النصف بشرطه فبقي النصف وقد شرط المضارب للثاني الثلث ف كان له السدس وطاب الربح للجميع لان على الثاني عمل عن المضارب كالاج يرالمشترك اذا استأجر آخر بأقل مااستؤجر ونظيرمافى الكتاب لوقال ماكان فى ذلك من رزق فهو بيننا نصفان أو قال خدهدا المال مضاربة بالنصف كذافي الهداية والنهاية (قوله ولوقيل مارزق الله تعالى بيننا نصفان فللنانى المثه والباق بين الاول والمالك نصفان أى لوقال رب المال ذلك والمسئلة بحالها لان المشروط مارزق الله المضارب وهوهنا الثلثان فيقسم بينهما وللثاني الثلث الباقى بالشرط ونظيره ماربحت في هذا

من

فيهمن ربح وكذالوشرط الصارب الثانى أكثرمن الثاث أوأقل منه فابقى بعدما يأخذ منه فهو بين ربالمال والاول والفرق بينهما ان فى الاول شرط نصف الرج جيعه لانه أضاف الرزق الى المال وفى الثانى أضافه الى المضارب (قول و واوقال له مار بحت بيننا نصفان و دفع بالنصف فالثانى النصف واستويا فهابق) ولافرق بين هـذه الصورة وماقيلها الامن حيث اشتراط المضارب للثاني فان في الاولى شرط له الثلث فكانمابق بينهماوفى الثانية شرط له النصف فكان النصف الباقى بينهما (قوله ولوقيل مارزق الله فلى نصفه أوماكان من فضل فييننا نصفان فدفع بالنصف فالهالك النصف والثاني النصف ولاشئ للاولولوتسرط للثاني ثلثيه) والمسئلة بحالها (ضمن الاولالثاني سدسا) ظاهر حكاوتعايلا (قوله وإن شرط المالك ثلثه ولعبده ثلثه على ان يعمل منه ولنفسه ثلثه صح ) أى لعبد المالك على أن يعمل مع المضارب واشتراط الثلث العبداشتراط لمولاه وكان العبد مأذوناله فتكون حصته من الربح للولى ان لميكن على العبددين والافهو لغرما ثه ان شرط عمله والافهو للولى وقوله على أن بعمل معه عادى وليس بقيدبل يصح الشرط ويكون اسيده وان لم يشترط عله وقيد برب المال لان عبد المضارب لوشرط لهشئ من الربح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون ماشرط له لرب المال ان كان على العبددين والا لا يصح سواء شرط عماه أولاو يكون للضارب وقيد بكون العاقد المولى لان المأذون لوعقدها مع أجنى وشرط عل مولاه لايصحان لم يكن عليه دين والاصح وشمل قوله العبد مالوشرط للكاتب بعض الربح فانه يصح وكذالو كان مكاتب المضارب لسكن بشرط أن يشترط عمله فيهما وكان المشروط لل كاتب له لا اولا دوان لميشترط عمله لايجوز وعلى هذاغ يرممن الاجانب فتصح المضاربة وتكون لرب المال ويبطل الشرط والولدوالمرأة كالاجانب هناكذافي النهاية وقيدباشتراط عمل العبد لان اشتراط عمل ربالمال مع المضارب مفسده كما وكذا اشتراط عمل المضارب مع مضاربه أوعمل رب المال مع الثاني كذاني الحيط بخلاف المكاتب اذادفع ماله مضاربة وشرط عمل مولاه معه لايفسد مطلقا فان عزقب ل العمل ولادين عليه فسدت ولودف مالم كانب ماله مضاربة الى مولاه يصح كذافي المحيط واذا كان الاشتراط للعبد اشتراطالمولاه فاشتراط بعض الربح لقضاء دين المضارب أولقضاء دين رب المال جائز بالاولى ويكون المشروط للشروط لهقضاء دينه كذاف النهاية ولايجبرعلى دفعه لغرما تهولوشرط بعض الربح للساكين أوللحج أوفى الرقابلم يصح ويكون لرب المال ولوشرط البعض لمن شاء المضارب فان شآءه المضارب لنفسمة ولرب المال صح الشرط وان شاءه لاجنى لم يصح كذافى المحيط واشتراط أن يكون للعبدر بح فى مقابلة عمله انفاقى لانه لوشرط عمسل رب المال مع المضارب ولم يذكر له شئ من الربح فانه صحيح سواء كان على العبددين أولا يكون العبد مضار بافى حق المولى فان كان العبد مديونا فصته من الربح الغرمائه وان لم يكن فصته لولاه وكذلك مكانبه ومن لم تقبل شهادته (قوله وتبطل بموت أحدهما) الكونها وكالةوهي تبطل بالموت (قهله وبلحوق المالك مرتدا) لانه عنزلة الموت واعمالم بجعل المضارب عنزلة الوكيل فيالودفع اليه الممن قبل الشراء وهلك فيده بعد الشراء فان الوكيل يرجع به على الموكل مماو هاكماأ خذهمنة النيالايرجع به مرة أخرى بخلاف المضارب يرجع به على رب المال مرة بعد أخرى الى أن بصل الثمن الى البائع لان شراء الوكيل بوجب الثمن عليه للبائع وله على الموكل فاذار جمع على الموكل بعدالشراءصار مقتضياما استوجبه ديناعليه وصارمضمو ناعليه بالقبض فتهلك من ضمانه وأماالمضارب اذارجع على ربالمال فايقبضه يكون أمانة فاذاهاك كان على ربالمال فيرجع من ةبعد أخرى وفيااذا

اشترى بمال المضار بةعروضام عزل لاينعزل وانعلم والوكيل ينعزل وسيأتى الفرق بينهماوفيااذا

من شي أوما كان ال فيه من فضل الربح أوما كسبث فيه من كسب أومار زقت فيه من شي أوما صاراك

ولوقيـله مار بحت بيننا نصفان ودفـع بالنصـف فلانانى النصف واسـتو يا فيا بقى ولو قيـلهمار زق الله فلى نصفه أوما كان من فضل فبيننا نصفان فدفع بالنصف فلامالك النصف ولاثانى النصف ولا شئ لاول ولوشرط للثانى ثلثيه ضمن الأول للثانى سدسا وان شرط للالك ثلثه ولعبده ولنفسه ثلثه صح وتبطل عوت أحدهما و بلحوق المالك مرتدا

عادربالمال بعداللحوق مساما فالمضارب على مضار بته بخلاف الوكيل والفرق أن محل التصرف ترجعن ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل بخلاف المضارب قيد بلحو ق المالك لان المالك لوارتد ولم يلحق فتصرفه موقوف وأشارالي أن المارب لوارتد فالمفار بةعلى حالها انفاقا حتى لواشتري وباع وربحأ وخسر ثم قتل على ردته أومات أولحق بدار الحرب فان التصرف جائز والربح بينهما على ماشرطا والعهدة قي جيع تصرفه على رب المال في قول أبي حنيفة (قوله وينعزل بعز له ان علم) أي بنعزل المضارب بعزل رب المال انعلم مهلانه وكيل وان لم يعلم لا والمراد بالعلم ايستفاد من خبر رجلين مطلقاأ و واحدعدلان كان فضوليا والاغبرين (قوله وان علم والمال عروض باعها مم لا يتصرف في عنها ولا على المالك فسخها في هذه الحالة) لان للضارب حقافي الربح قيد بالمضاربة لان أحد الشريكين اذافسخ الشركة ومالها أمتعة قالوا يصح فسخه بخلاف المضاربة كذافى فتاوى قاضيخان من الشركة والمرادمن العرض هناأن يكون خلاف جنس رأس المال والدراهم والدنا نير جنسان هنا فاذاكان رأس المال دراهم وعزله ومعمدنا نير لهبيعها بالدراهم استحسانا ولهبيع العروض بعمدا لعزل بالنقد والنسيئةوان نهاه ربالمال عن النسيئة كالايصح نهيه عن المسافرة فى الروايات المشهورة وكالاياك عزله لا والك تخصيص الاذن لانه عزل من وجه كذافى النهابة وشمل كالرمه العزل الحكمي حتى لو كان لهبيع العروض بعدموت ربالمال حقيقة أوحكما ولاينعزل فى الحكمي الابالعلم بخلاف الوكيل حيث ينعزل في الحسكمي وان لم يعلم لانه حق له بخلاف المضارب (قوله ولو افترقاو في المال ديون وربح أجبر على اقتضاء الديون) لانه كالأجير والربح كالأجوة وطلب الدين من عمام تكملة العمل فيجبر عليه (قوله والالايلزمه الاقتضاء) أى وان لم يكن في المال ربح الكونه وكيلامتبر عاولا جبر عليه (قوله ويوكل المالك عايه ) أى على الاقتصاء لانه لا يمكن من المطالبة الابتوكيله الكونه غير عاقد والوكيل بالبيع والمستبضع كالمضارب يجبران على التوكيل (قوله والسمسار يجبر على التقاضي) وهو بكسر الاول المتوسط بين البائع والمشترى وجعه سماسرة يبيع ويشترى لاناس باجرمن غديرأن يستأجر ولو استؤجر على البيع والشراء لايجوزاحدم قدرته عليه والحيلة فى جوازها أن يستأجره بوماللخدمة فيستعمله فى البيع والشراء الى آخوالمدة ولوعمل من غيرشرط وأعطاه شيأ لا بأسبه وبهجوت العادة وانماأ جبرعلى طلب النمن من المشترى واستيفائه لانهمن جلة عمله (قوله وماهلك من مال المضاربة فن الرج فان زادا لمالك على الربح لم يضمن المضارب) الكونه أمينا سواء كان من عمله أولا (قوله وان قسم الربح وبقيت المضاربة مم هلك المال أو بعضه ترادا الربح ليأخل المالك رأس ماله ومافضل فهو بينهماوان نقص لم يضمن لان قسمة الربح قبل قبض رأس المال موقوفة فاذا قبض ربالمال رأس ماله نفذت القسمة وان هلكماأ عدارأ سالمال كانت القسمة باطلة وتبين أن المقسوم كان رأس المال (قوله وان قسم الربح وفسخت معقداها فهلك الماللم يترادا) وهذه مفهوم قوله و بقيت المضاربة لان الاولى قداته تبالفسخ وهي الحياة النافعة للضارب واللة أعلم

وفصل والمال والمال في يده على سبيل البضاعة وأطاق المال فشمل السكل والبعض وبه صرح في اقامة العدمل والمال في يده على سبيل البضاعة وأطاق المال فشمل السكل والبعض وبه صرح في المنخيرة والمبسوط وماوقع في الهداية من التقييد بالبعض فاتفاقي صرح به في النهاية وأشار بالدفع الى أن المضارب لابدأن يسلم المال أولاحتى لوجعل المال بضاعة قبل أن يتسلمه لا يصح لان التسليم شرط فيها كالوشرط عمل رب المال ابتداء وقيد بدفعه لان رب المال لوأخذ مال المضاربة بغيراً من المضارب وباع واشترى فان المضاربة تبطل ان كان رأس المال نقد اوان صارع رضالا لانه في الاول عامل انفسه

وينعزل بعزلهان علموان عدروالمال عروض باعها ثم لايتصرف في عُنها ولو افترقا وفى المال ديون وربح أجبر على أقتضاء الديون والالايازمه الاقتضاء ويوكل المالك عليه والسمسار مجرعلي التقاضي وماهاك من مال المضاربة فن الربح فانزادالمالك على الربحل يضمن المضارب وأن قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال أو بعضه ترادا الرج ليأخذالمالك وأس ماله ومافضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن وان قسم الربح وفسخت مم عقداهافهلك الماللم يترادا الرجالاول

﴿ فَصَلَ ﴾ ولا تفسد المضاربة بدفع المالالي المالك بضاعة

م فسل

كان المضارب حصته من ربح العروض الاولى لاالنانية لانه الماع العروض وصار المال نقد افي يده كان ذلك نقضا للضاربة فشراؤه به بعدذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثلهاأ وبمكيل أوموزون وربحكان يينهماعلى ماشرطالان ربالمال لايتمكن من نقض المضار بةمادام المال عروضاوا لحاصل انكل تصرف صارحقا للضارب على وجه لا علك رب المال منعه فرب المال فى ذلك يكون معيناله سواء باشرهبأم هأو بغيرأمه وكل تصرف بتمكن ربالمالأن يمنع المضارب منسه فربالمال فىذلك التصرف عامل لنفسه الاأن بكون بام المضارب فينشذ يكون معيناله كذافي المبسوط وتقسيده بالبضاعة انفاقى لانه لودفع المال الى رب المال مضاربة لانبطل المضاربة الاولى لسكن تبطل الثانية لان المضاربة تنعقد شركة على مال ربالمال وعمل المضارب ولامال هنافاوجوزناه يؤدى الى قلب الموضوع واذالم تصحيق عمل ربالمال بأمم المضارب فلاتبطل به المضار بة الأولى كذافي الهسداية ويهعم لأثها بضاعة وأنسميت مضار بةلان المراد بالبضاعة هنا الاستعانة لان الابضاع الحقيق لايتأتى هناوهوأن يكون المال للبضع والعمل من الآخر ولار بح للعامل وفهم من مسئلة الكتاب جو از الابضاع مع الأجنى بالأولى وحاصل مايملكه المضارب ثلاثة أنواع نوع يملكه بمطلق المضار بةوهوما كان معتادا بين التجار ونوع لأبمله كالااذاقال لهاعمل برأيك كالمضاربة والشركة والخلط ونوع لايمله كه الابالصريح كالاستدانة والعتق مطلقاوالكتابة والاقراض والهبة والصدقة وقدقدمنا تفاصيلهاأ ولااكتاب (قوله فان سافر فطعامه وشراؤه وكسوته وركو به في مال المضار بة وان عمل في المصر فنفقته في ماله ) أي ان سافر المضارب والركوب بفتح الراء مايركب سواءكان بشراءأ وكراء والفرق أن النفقة تجب بزاء الاحتياس كنفقةالقاضي والمرأ ةوالمضارب في المصر ساكن بالسكني الاصلى واذاسافرصار بحبوسا بالمضاربة فيستحق النفقة قيد بالمضارب لان الأجير والوكيل والمستبضع لانفقة لهم مطلقا لان الأجير يستحق البدللامحالة والوكيل والمستبضع متبرعان وكذا الشريك اذاسافر بمال الشركة لانفقة له لانه لم يجر التعارف به ذكره المصنف فى الكافى وصرح فى النهاية بوجوبها فى مال الشركة وأطلق المضاربة فانصرفت الى الصحيحة لان المضارب في الفائدة أجير لانفقة له ولما كانت العلة في وجوب النفقة حبس نفسه لأجلها علمأن ايس المراد بالسفر السفر الشرعى المقدر بثلاثة أيام بل المرادأن لاعكنه أن يبيت فى منزله وان حُر جمن المصر وأ مكنه أن يعود اليه في ليلته فهو كالمصر لا نفقة له وأطلق المصر فشمل مصروالذى ولدفيه والمصرالذى اتخسذه دارا أمالونوى الاقامة عصر ولم يتخذه دارا فله النفقة كذا فىشرح المجمع فاوأخذما لابالكوفة وهومن أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافر افلانفقة لهفي المال مادام بالكوقة فاذاخ جمنها مسافرا فله النفقة حتى يأتى البصرة لان خروجه لأجل المال ولاينفق من المال مادام بالبصرة لآن البصرة وطن أصلى له فكان اقامته فيه لأجل الوطن لالأجل المال فاذاخوج من البصرة له أن ينفق من المال الى أن يأتي السكوفة لان خر وجهمن البصرة لأجل المال وله أن ينفق أيضاماأ قام بالكوفة حتى يعودالى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن اقامة وانه يبطل بالسفر فانعاد البهاوليس لهبهاوطن فكان اقامته فيها لأجل المال كذافي البدائع والمحيط والفتاوي الظهرية وأشار بالطعام ومابعده الىأنه ينفق على نفسه في السفر مالا بدمنه في عادة التجار بالمعروف فدخل فيسه غسل ثيابه وأجرةمن يخدمهمن الخبز والطبخ وعلف دابة الركوب والحل ونفقة غلمانه الذين يعملون معمه والدهن في موضع يحتاج اليه كالحجاز وأجرة الحام والحلاق وقص الشارب وماأسرف فيهضمنه لانتفاء

الاذن ومافضل من النفقة بعدرجوعه الى بلده رده الى مال المضاربة كالحاج عن الغير يردالفاضل عن

لامعين فانتقضت وفى الثانى لايمك النقض صريحا فكذاد لالة فاوباع العروض بنقد مما اشترى عروضا

فانسافر فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه فى مال المضار بةوانعمل فى المصر فنفقته فى ماله كالدواء

المحجوج عنمه ان كان حياوان كان ميتاالى ورثنه والغازى اذاخر جمن دار الحرب ردمامعه من النفقة وكالأمة اذارجه المولى في تبواتها تردمامعها من النفقة على الزوج وأشار بنفي وجوب الدواء من مالها مطلقالى ان أجرة الحجام والفصاد لا يجب من ما له الانهامن الدواء كافي الحيط واعلم يجب الدواء لانهمن العوارض كدواءالمرأةفانه لابجبء ليى الزوج وأطلق في وجوب النفقة في السفر فشمل مااذا اتفق له شراءشئ أولا كماصرح بهفي الخلاصة ولماكان المعتبرعادة النجاركان له أكل الفاكهة وان لم تكنمن النفقةوله الخضاب كذافي الخلاصة وأشار بقوله فطعامه الى أنهيأ كل ماكان يعتاده كماهومصرح به فى الخلاصة وأشار بالنفقة الى أنه ايس له أن يشترى جارية للوطء ولاللخدمة فان اشترى كان من ماله خاصا كذافي الفتاوي الظهيرية وعالمه في المحيط بان الوطء قدياً في بدون الجارية والحاجة الى الخدمة ترتفع بالاستتجار وقيد بنفقة المضارب لان نفقة عبيد رب المال ودوابداذا سافر بهم ليستمن مال المضآربة بلزعلى ربالمال فان أنفق المضارب من مال المضار بة عليهم فهوضامن لما أنفق تؤخذ بماخصه من الربح ان وفى والا يرجم عليه بالزيادة وان أنفق بأصررب المال حسب ذلك من مال رب المال كذا فالذخيرة والفتاوى الظهيرية واذاردشيأمن مال المضاربة على عبيدرب المال لايضمن فهو كالمودع كذافي المحيط وأفاد بذكرالكسوة وجوب الفراش الذي ينام عليم كاصرح به في المحيط وأشار بقوله فى مال المضاربة الى انه لا يشترط الانفاق من عينه حتى لوأ نفق من مال نفسه أواستدان على المضاربة لنفقته يرجع فى مال المضاربة لإن التدبير في الانفاق اليه كالوصى اذا أنفق على الصغير من مال نفسه وان لم يرجع فيه حتى توى مال المضاربة لا يرجع على رب المال لفوات محل النفقة بخـ لاف مااذا اشترى شيأ المضارَّ بةأواستأجردابةليحمل عليهامال المضار بة فضاع المال قبل أن ينقدمنه برجع بذلك على رب. المال لانه عامل لرب المال بخلاف نفقته لانه عامل لنفسه كذافي المحيط وأطلق السفر فشمل السفر للتحارة ولطلب الديون فيرجم عاأنفق لطلبه الااذازادعلى الدين فلايرجع بالزيادة كاصرح بهفى المحيط وأطلق عمله في المصر فشمل علم للتحارة ولاقتضاء الديون ولارجو عله فيهاأ نفقه في الخصومة لتقاضى الدين كافى المحيط وأطلق المضارب ليفيدأ نه لافرق بين المضارب ومضاربه اذاكان اذنهفى المضار بة والافلا نفقة للثاني كمافى المحيط (قوله فانر بح أخذ المالك ماأ نفق من رأس المال) أي ماأ نفقه المضارب فاذا استوفى رأس ماله وفضل شئ اقتسماه لآن ماأ نفقه يجعل كالهالك وأشار المصنف الىأن للضارب أن ينفق عملى نفسمه من مال المضاربة في السفر قبل الرج والى أنه لولم يظهر رج لاشي عملي المضارب قيد بالنفقة لانه لوكان في المال دين غيرها قدم ايفاؤه على رأس المال ولوا نفق المضارب من ماله م هلك مال المضار بة لم يرجد ع على رب المال بشئ كما قدمناه (قوله فاو باع المتاع مرابحة حسب ماأ نفق على المتاع) من الحلان وأجرة السمسار والقصار والصباغ وتحوه ويقول قام على بكذاوالاصلأن مابوجب زيادة فىرأس المال حقيقة أوحكم يضمه الىرأس المال وكذا ما اعتاده التجار كأجرة السمساركذاف النهاية (قوله لاعلى نفسه) أى لا يحسب نفقة نفسه اذاباع مرابعة والفرق أن الأول بوحب زيادة في المالية بزيادة القيمة والثاني لا يوجبها (قوله ولوقصره أوحله عاله وقيل له اعمل برأيك فهومتطوع) يعنى اذاقال لهرب المال اعمل برأيك فاشترى بمال المضاربة كلممتاعا مم قصره أوجله عاله يكون متطوعالارجوع لهعلى ربالمال لانهاستدانه على ربالمال وهولا يجوز وعلممنه أنهلوزاد على النمن بان اشترى با كثرمن رأس المال يكون متطوعاقيد بقوله وقيل له اعمل برأيك انه لوأذن له صريحابذلك لايكون تطوعا ولولم يقل اعمسل برأيك وسكت يكون متطوعابالاولى واذاكان متطوعا يكون له حصة من الربح فاوا شترى بكل رأس المال وهوأ لف ثيابا واستقرض ما ثة للحمل عليه الم باعها

فان ربح أخل المالك ما انفق من رأس المالك ما انفق من رأس المالك الما الما المالك المال

بألفين قسمت الألف الربح على أحدعشرسها فعشرة منها للضار بةعلى شرطهم أوسهم للضارب خاصة فىمقابلة ماتبرع بهمن الكراء ويراجى هـ نده الصورة على ألف وما تةعند أبي حنيفة لانهاقامت عليه بذلك وعندهماعلى ألف لاغ ير والمن كاه عملى المضاربة (قوله وان صبغه أحر فهوشريك بمازاد الصبع فيمه ولايضمن لانه عين مال قائم حتى اذابيع كان له حصة الصبغ وحصة الثوب الابيض على المضاربة بخلاف القصارة والحل لانه ايس بعين مال قائم به ولهذا اذافعله الغاصب ضاع ولايضيع اذاصبغ المغصوب واعمالا يضمن لان رب المال قال اهمل برأيك فيملك الخلط بخلاف مااذالم يقل اه اعمل برأيك فانه لايكون شريكا بليضمن كالغاصب والقصارة بفتح القاف، صدرمن قصر الثوب فعدل القصار وبكسرها حرفته وخص المصنف الجرة لان السواد نقصان عندا في حنيفة أماسار الألوان فثل الجرة كذافى النهاية (قوله معه ألف بالنصف فاشترى به بزاو باعه بالفين واشترى به ماعبد افضاعا غرما ألفا والمالك ألفا) أى غرم المضارب ورب المال ألفائم غرم رب المال وحد دألفا أحرى فيغرم المضارب خسماته والمالك ألفاوخسمانة البزالثياب وقال محمدفي السيرا لبزعند أهل الكوفة ثياب الكتان أوالقطن لاثياب الصوف والخز كذافى المغرب (قوله ورسع العبد المضارب وباقيه على المضاربة ورأس المال ألفان وخسمائة وبراج على ألفين لانه لمانض المال ظهر الربح ولهمنه خسمائة فاذا اشترى بالفين عبداصار مشتريار بعبه لنفسه والائةأر باعم للضار بةعلى حسب انقسام الألفين فاذاضاعت الألفان وجبعليه الثمن وله الرجوع بثلاثة أر باع النمن على رب المال لانه وكيل من جهته و يخرج نصيب المضارب وهو الربع من المضار بة لانه مضمون عليه ومال المضاربة أمانة وينهم مامنافاة ويكون وأس المال ألفين وخسكائة لانهدفع مرةأ لفاومرة ألفا وخسمائة ولايبيعه مرابحة الاعلى ألفين لانها شبتراه بهماو يظهر ذلك فيااذا بيع العبد بار بعدة الاف فصة المضاربة ثلاثة الاف يرفع رأس المال ويبقى خسمائة ربح بينهماوالالف يختص بهاالمضارب (قوله وان اشترى من المالك عبد البالف اشتراه بنصفه رابع بنصفه) أى لواشترى المضارب من رب المال بالف المضاربة عبدا قيمته ألف وقد كان اشتراه رب المال بنصف الالف يبيعه المضارب مرابحة بمااشة وربالمال ولايجوزأن يبيعه مرابحة على الألف لان بيعهمن المضارب كبيعهمن نفسه وكذالوا شتراه ربالمال بالفوقيمته ألفو باعهمن المضارب بخمسما تةومال المضار بةألف فائه يبيعه مرابحة على خسماتة قيدنا بكونه لافضل في قيمة المبيع والثمن على رأسمال المضاربة لانهلو كان فيهما فضل بان اشترى رب المال عبد ابالف قيمته ألفان عم باعهمن المضارب بالفين بعدماعمل المضارب في ألف المضاربة وربح فيهاألفا فالهيبيعه مراعحة على ألف وخسمائة وكذا اذاكان في قيمة المبيع فضل دون الثمن بان كان العبديساوي ألفا وخسماته فاشتراء رب المال بالف فباعه من المضارب بالف يبيعه المضارب مراجحة على ألف وما ثتين وأمااذا كان في المن فضل على وأس المبال ولافضل فى قيمة المبيح بان اشترى رب المال عبد المالف قيمته ألف فباعه من المضارب بالفين فانه يبيعه مرابحة على ألف فهوكسئلة الكتاب فالحاصل ان هنده المسئلة على أربعة أقسام قسمان لايراج فيهما الاعلى مااشترى بهرب المال وهما اذاكان لافضل فيهماأ ولافضل في مة المبيع فقط وقسمان يراجح على مااشة رىبه رب المال وحصة المضارب وهمااذا كان فيهما فضل أوفى قيمة المبيع فقط وهذا اذاكان البائعرب المال وأمااذا كان البائع المضارب فهوعلى أربعة أقسام أيضا الأوّل أن لا يكون فضل فهما بان كأن رأس المال ألفافا شترى منه اللضارب عبد المخمسانة فيمته ألف و باعه من رب المال بالف فان ربالمال يرابح على مااشترى به المضارب الثانى أن يكون الفضل في قيمة المبيع دون البمن فانه كالأول الثالثأن يكون فيهما فضل فامه يراجع على مااشترى به المضارب وحصة المضارب الرابع أن يكون الفضل

وان صبغه أحرر فهو شريك بمازادالصبغ فيه ولايضمن معه ألف بالنصف فاشترى به بزاو باعه بالفين غرماأ لفاوا لمالك ألفاور بع المضارب و باقيه على المضاربة ورأس المال ألغان وخسماتة و يرابع على ألفين وان اشترى من المالك بالف عبد الشتراه بنصفه وابي بنصفه

(قولهلانه لمانض) بالضاد المجيمة (قوله على ألف ومائنين) لعمله ومائتين وخسين تأمل فى النمن فقط وهو كالثالث كذافي الحيط مختصرا وقال الشارح الزيامي ولو كان بالعكس بان اشترى المضارب عبدا بخمسانة فباعهمن ربالمال بالف بيعهم ابحة على خسانة ولاشك ان هـ فدا الصورة هوالقسم الأولف كالرم الحيط فليس كالرمه هنا خالفالماذكره هو بنفسه في باب المرابحة انه يضم حصة المضارب وقداشتيهت هذه المستلذعلي كثير حتى زعموا انه وقع منه تناقض وليس كذلك بل ماذكره هنا هوالوجه الأولف كالرم المحيط وهوانه لافضل في الممن وقيمة المبيع على رأس المال وماذكره في باب المرابحة هوالقسم الثالث أوالرابع ف كالرم الحيط كالايخني ولهذا صوروا المسئلة هناك بان معه عشرة بالنصف فاشترى ثو بالعشرة وباعهمن ربالمال بخمسة عشرقالوا ببيعه مرابحة باني عشر ونصف ولوملكه رب المال بغيرشي فباعهمن المضارب لاببيعه مرابحة حتى ببين انه اشتراه من رب المال كذافي الحيط (قوله معه ألف بالنصف فاشترى به عبد اقيمته ألفان فقتل رجلا خطأ فثلاثة أرباع الفداء على المالك وربعه على المضارب والعبد يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوما) لان الفداء مؤنة الملك وقد كان الملك منهما أرباعالانه لماصارالمال عينا واحداظهرالربع وهوألف بينهما وألف لربالمال فاذافدياه خوج العبدعن المضاربة لان نصيب المضارب صارمضم وناعليه ونصيب رب المال صارله بقضاء القاضي بالفداء علمهما واذاخرج عنها بالدفع أوبالفداء يخدمها على قدرملكهما قيد بقوله قيمته ألفان لانهلو كان قيمته ألفا فتدبيرا لجناية ألى رب المال لان الرقبة على ملكه لاملك للضارب فيها فأن اختار رب المال الدفع واختار المضارب الفداء مع ذلك فله ذلك لانه يستبقى بالفداء مال المضاربة ولهذلك لان الربح يتوهم كذاف الايضاح مماعد إن العبد المشترى في المضاربة اذاجني خطألا يدفع بهاحتى يحضر المضارب ورب المال سواءكان الأرش مثل قيمة العبد أوأقل أوأكثر وكذااذا كانت قيمته ألفالا غير لا يدفع الاعضرتهما لان المضارب له فيه حق ملك حتى ليس لرب المال أن يأخذه و يمنعه عن بيعه كالمرهون اذاجني خطأ لايدفع الابحضرة الراهن والمرتهن والحاصلانه يشدرط حضرة ربالمال والمضارب للدفع دون الفداء الااذاأ بالمضارب الدفع والفداء وقيمته مثل رأس المال فلرب المال دفعه لتعنته فان كان أحدهما غائبا وقيمة العبدأ لفادرهم ففداه الحاضركان متطوعالانهأ دىدين غيره بغيرا مردوهو غيير مضطرفيه فانه لوأقام البينة على الشركة لايطالب بحصة صاحبه لابالدفع ولابالفداء كذافى النهاية وذكرقاض يخانأن المضارب ليس له الدفع والفداء وحده لانه ليس من أحكام المضار بة فلهذا كان اليها (قوله معه ألف فاشترى به عبداوهاك المن قبل النقد دفع المالك ألفا آخر مم ومم ورأس المال جيع مادفع لان المال أمانة فى بده والاستيفاء الحا يكون بقبض مضمون وحكم الامانة تنافيه فبرجع مرة بعد أخرى بخلاف الوكيل اذاكان النمن مدفوعا اليهقبل الشراء وهلك بعدالشراء حيث لايرجم آلامرة لانهأمكن جعله مستوفيالان الوكالة تجامع الضمان كالغاصب اذاوكل ببيع المغصوب ممفى الوكالة في هـ فـ الصورة يرجع مرة وفيااذا اشترى مدفع الموكل اليه المال فهلك بعده لايرجع لانه بمتله حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعددأ ماالمدفوع اليهقبل الشراءأ مانة فى يده وهوقائم على الامانة بعده فلريصر مستوفيافاذا هلك يرجع عليه من ثم لايرجم لوقوع الاستيفاء (قوله معه ألفان فقال دفعت الى ألفا وربحت الفاوقال المالك دفعت ألفين فالقول الصارب لانهما اختلفافي المقبوض والقول في مقداره القابض ولوضمينا اعتبارا بمالوأ نكره أصلافان القول لهولو كان الاختلاف مع ذلك في قدر الربح فالقول لرباكال في مقد ارال بح فقط وأيهما أقام البينة تقبل بينته وان أقاماها فتقبل بينة رب المال في دعواه الزيادة فى رأس المال والمضارب فى دعوا دوالزيادة فى الرج قيد الاختلاف بحكونه فى المقدار لان الاختلاف اذاوقع فى صفة المقبوض فالقول قول رب المال كاسيأتى (قوله معه ألف فقال هومضاربة

معة ألف بالنصف فاشترى به عبد اقيمته ألفان فقتل رجد الخطأ فثلاثة أرباع الفداء على المالك وربعه المالك ثلاثة أيام والمضارب ومامعه ألف فاشترى به النقد دفع المالك ألفا آخر عبدا وهاك النمن قبل عبدا وهاك النمن قبل عبدا وهاك النمن قبل عبدا وهاك النمن قبل عبدا وهاك النمان فقال عمده ألفان فقال دفعت ألفان فقال المفارب معه ألف فقال هو مضاربة

(قوله وقداشتبهت هــــــاه المسئلة على كثير) من ذلك الكثير المؤلف نفسه حتى وفق بين كالاميه فى المارابحة بغيرماهنا

بالنصف وقدر بح ألفا وقال المالك هو بضاعة فالقول المالك) لان المضارب يدعى عليه تقويم عمله أوشرطامن جهته أو يدعى الشركة وهو ينكر والتقييد بالمضاربة والبضاعة ليس احتراز بالمطلقا بل لوقال المضارب هى قرض وقال رب المال هى بضاعة أوود يعة أومضاربة فالقول لرب المال والبينة بينة المضارب لأن المضارب يدعى عليه التمليك وهو ينكر بل احتراز عمالوا دعى رب المال القرض والمضارب المضاربة كان القول المضارب لان رب المال يدعى عليه ضمانا وهو ينكر وأيهما أقامها قبلت وان أقاماها فبينة رب المال أولى قيد الاختلاف بكونه في الصفة لانه لوكان في النوع بان ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال المضارب ماسميت لى تجارة بعينها فالقول المضارب مع يمينه لان الاصل فيه العموم والاطلاق والتخصيص يعارض وتقبل بينة من أقامها فان أقاماها فان وقتنا وقتا وقتا قبل صاحبها يقضى بالمناخرة وان المواد ووقت أحدهما دون الاخرى قضى بدينة رب المال كذا في الذخيرة ولوادعى كل واحد منهما نوعافا لقول لرب المال لانهما اتفقاعلى التخصيص والاذن يستفاد من جهته والبينة بيئة المضارب لحاجته الى نفى الضمان وعدم حاجة الآخر الى البينة ولو وقتت البينتان وقتا فصاحب الوقت المضارب لحاجته الى نفى الضمان وعدم حاجة الآخر الى البينة ولو وقتت البينتان وقتا فصاحب الوقت المضارب المال يدعى المجموم فالقول الاخير أولى لان آخر الشرطين ينقض الاول كذا في الهداية وان كان رب المال يدعى المجموم فالقول قوله قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة والله تعالى أعلم قوله قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة والله تعالى أعلم

مر كتاب الوديعة \*

لاخفاء في اشترا كها مع ماقبلها في الحسكم وهو الامانة وهي في اللغة مشتقة من الودع وهو الترك وفي الشر يعةماذكره المصنف (قوله الابداع هو تسليط الغيرعلى حفظ ماله) يعنى صريحاً ودلالة وانماقلنا أودلالة لان المنقول في المحيط اله لو انفتق زق رجل فاخذ مرجل ثم تركه ولم يكن المالك حاضرا يضمن لانه لماأ خذه فقدالتزم حفظه دلالة وانلم ياخذه ولم يذق منه لايضمن وان كان المالك حاضرا لم يضمن في الوجهين (قوله والوديعة ما تترك عند الامين) وركنها الايجاب قولاصر يحاأ وكناية أ وفعلا والقبول من المودع صريحاأ ودلالة في حق وجوب الحفظ وانماقلنا صريحاأ وكناية ايشمل ما وقال الرجل أعطني ألف درهما وقال لرجل في يده ووب أعطنيه فقال أعطيتك فهذا على الوديعة نص عليه في الحيط لان الاعطاء يحتمل المبة والوديعة والوديعة أدنى وهومتيقن فصاركناية وانما فلنافى الايجاب أوفعلا ليشمل مالووضع ثو به بين يدى رجل ولم يقل شيأ فهو إيداع وانما قلناف القبول أود لالة ليشمل سكوته عند وضعه بين يديه فانه قبول دلالة حتى لوقال لاأ قبل لا يكون مودعالان الدلالة لم توجه ولهذا قال في الخلاصة لو وضع كم يتابه عندقوم فذهبواوتركوه ضمنوااذاضاع وانقامواواحدابعدوا حدضمن الاخبرلانه تعبن للحفظ فتعين للضان اله ولهذا اذاوضع ثيابه في الحام عرأى من الثيابي كان ابداعا وان لم يتسكم ولا يكون الحامي مودعامادام الثيابي حاضرافان كان غائبافا لحامى مودع وكذلك اذاقال اصاحب الحان اين أربطها فقال هناك كان ايداعا كذانى فتاوى قاضيخان وقال فى الخلاصة فى الإجارات فى الجنس الراجع فى الجامى لبس ثو بابرأى عين الثيابي فظن الثيابي اله ثو به فاذاهو توب الغيرضمن هو الاصح والماقالف حق وجوب الحفظ لانهاتتم بالايجاب وحده فى حق الامانة حتى لوقال للغاصب أودعتك المفصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل كذافى الاختيار وشرطها كون المال قابلالا نبات اليدعايه حتى لوأ ودع الآبق أوالطير الذى فى المواء والمال الساقط في البعر لا يصح وكون المودع مكافا شرط لوجوب الحفظ عليه حتى لوأودع صبيافاستهلكهالميضمن ولوكان عبدامحجورا ضمن بعدالعتق كذافي المحيط واوكانت الوديعة عبدافقتلهضمن عاقلة الصي قيمته وخيرمولى العبد بين دفعه أوفدائه وحكمها كون المال أمانة عند ممع وجوب الحفظ عليه والاداء عندالطلب واستعباب قبولها (قوله وهي أمانة فلانضمن بالهلاك) سوآء

بالنصفوقدر بح ألفاوقال المىالك هو بضاعة فالقول للمالك

﴿ كتاب الوديعة ﴾ الابداع تسايط الغير على حفظ ماله والوديعة ما تترك عند الامين وهي أمانة فلا تضمن بالهلاك

﴿ كتاب الوديعة ﴾ (قوله ولم يدن منه) قال الرملي في أصاد ولم يذق منه قتأمل (قوله وخيرمولى العبد بين دفعه أوفدائه) قال الرملي صورة المسئلة ان العبدهوالمقتول فكيف يتأتى قوله وخبرالمولى الخ ولعل هذا كالرما سقط من الكتبة فتأمل وقدتقدم ان العبد المحجور يضمن بعدالمتق ولعل التخيبر في صورة مالو أذن له بالاستيداع فأتلف الوديعة أويكون المعنى وخبرمولى العبدلوكان المودع عبدا فقتسل العبد الوديعة اذ ضمانه في الجناية عـلى النفس وتوابعها يكون حالامطلقا

أمكن التعرز عنه أولاهاك معها للودع شئ أولا والفرق بين الوديعة وإلامانة من وجهين أحدهم اأن الوديعة خاصة بماذ كرناه والامانة خاصة بمالووقع فى بده شئ من غيرقصده بان هبت الربح بثوب انسان وألقته في حجر غيره وحكمهما مختلف في بعض الصور لان في الوديعة يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق وفى الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد الخلاف الثانى أن الامانة علم لماهو غير مضمون فيشمل جيع الصور التي لاضمان فيها كالعارية والمستأجر والموصى بخدمته في يدالموصى لهبها والوديعة ماوضع للامامة بالإيجاب والقبول فكانامتغايرين واختاره صاحب المداية والنهاية ونقل الاولءن الامام بدر الدين الكردرى وعلممن كالامهان اشتراط الضمان على الامين باطل ولهذا اوشرط على الحامى الضمان انضاعت ثيابه كان باطلاولاضمان عليه وهواختيارا الفقيه أبى الليث قال فى الخلاصة وبه يفنى (قوله والمودع أن يحفظها بنفسهو بعياله) لانه يحفظها بمايحفظ بهماله والمراد بالعيال من يسكن معه حقيقة أوحكما لامن يمونه فدخل فيهم الزوجية فان لهناأن تدفعها الى زوجها وخرج الاجير الذي لايسكن معموا عماقلناأ وحكما لانهلودفعها الىولده الصغير وزوجته وهمافى محلة والزوج يسكن فىمحلة أخرى لايضمن ولوكان لايجيء البهما ولاينفق عليهما احكن يشترط فى الصنغير أن يكون قادرا على الحفظ كذافي الخلاصة ويشترط أن يكون من في عياله أمينا لانه لودفع الى زوجته وهي غير أمينة وهوعالم بذلك أوتركها فى بيته الذى فيه ودائع الناس وذهب فضاعت ضمن كذافى لخلاصة والنهاية وظاهر المتون أن كون الغير في عياله شرط واختاره في الخلاصة وقال والابوان كالاجنبي حتى بشـ ترط كو بهما في عياله واختار صاحب النهاية تبعالغيره عدم الاشتراط وقال وعليه الفتوى حتى جوز الدفع الى وكيله أوأمين من امنائه وليس في عياله أوشر يكه مفاوضة أوعنانا وفي الخلاصة لمن في عياله أن يدفع الى من في عياله ولونهاه عن الدفع الى بعض من في عياله فدفع ان لم يجد بدامن الدفع لايضه من والاضمن ولوقال له احفظها في هذا البيت ففظها في بيت آخر من تلك الدار لا يضمن الآاذا كان ظهر البيت المنهى عنه الى السكة غينت يضمن كمالوقال له احفظها في هـ نـ دالدار فحفظها في دارأ حرى فانه يضـ من الااذا كانت الدار الاخرى مثل الدار الاولى أوأحرز منهافاله لايضمن وسيأتى تمامه (قوله وان حفظها بغيرهم ضمن) أى ان حفظها بغير من في عياله ضمن فافادأن المودع لا يودع فان أودع فهلكت عند الثاني ان لم يفارق الاول لاضمان على واحدمنهما وان فارقه ضمن الاول عندأ بي حذيفة ولايضمن الثاني وان أودع الااذن ثمأ جازالمالك خوج الاول من البين كذاف الخلاصة والردالي عيال المالك كاردالي المالك فلايكون ابداعا بخلاف الغاصب اذاردالى من فعيال المالك فانه لا يبرأ كذا في فتاوى قاضيخان وفي الخلاصة المودع اذار دالوديعة الى منزل المودع أوالي أحدثمن في عياله فضاعت لا يضمن كافى العارية وفي رواية القدوري يضمن بخلاف العارية والفتوى على الاول وهذا اذا دفع الى المرأة للحفظ امااذا أخذت لتنفق على نفسها وهودفع بضـمن اه والوضع فىحرزغـ ييره من غير استئجارلها يداع حتى يضمن به وفي الخلاصة مودع غابعن بيته ودفع مفتاح البيت الى غيره فلما رجعالى بيقه لمجد الوديعة لايضمن وبدفع المفتاح آلى غيره لم يجعل البيت في يدغيره ولوأجر بيتامن داره ودفعهاالى المستأجران كان الكل واحدمنهما غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل منهما يدخل على صاحبه من غير حشمة لايضمن ولواستأجر رجلاليحمل له شيأله حل ومؤنة الى بغداد ايوصله الى رجل فوجد الرجل غانبا فترك الاجير المحمول على بدرجل ليوصا هاالى ذلك الرجل ينبغي أن لايضمن فلووجد الرجل اكنه لم يقبل يدفع الى القاضي ولوطلب منه القاضي وهولم يدفع لم يجبر اه وفي فتاوي قاضيخان عشرةأ شياءاذاملكهاانسان ليسلهأن علك غيره لاقبل القبض ولابعده المرتهن لاعلك

وللودع أن يحفظها بنفسه وبعيالهوان خفظهابغيرهم ضمن

(قوله حتى يضمن به) قال الرملى اذ ايس للودع أن يودع (قوله وفى فتاوى قاضيخان عشرة أشياء الح) قال الرملى العاشر المساقى لايساقى غيره بغير اذن كما فى السراجية وشرح الوهبانية

الا ان يخاف الجرق أو الغرق فيسسلمها الى جاره أوفلك آخروان طلبهار بها فبسها قادراعلى تسليمها فنعها

(قوله ولم يذكرحكم الرهن وينبغىأن يرهن )هذامن عبارة الخلاصة وفي نور العين يقول الحقير فيه نظرلانه قدمرآنفا في مختارات النوازل اصاحب الحداية انالستأجرلا يرهن اللهم الا أن يكون في المسئلة روايتان أو سقطتكلة لامن عبارة أن يرهن في الخلاصة سهوا مـن قلم الناسخ لايقال لعسل مراد صاحب الخلاصة من قوله ينبغي أن يرهن هوالراهن لا المستأجر لانا نقول لاعجال لذلك الآحماللانه ذ كر في الخلاصة أيضافي كتاب الرهن انالراهن لارهن (قوله وفي الخلاصة اداعلمانه وقع الحريق في بيته قبل قوله الخ ) قال في المنح ويمكن حمل كلام الهداية علىما اذالم يعلم بوقوع الحريق في بيتـــه وبه يحصل التوفيق ومن معولناعليه فيالمختصراه

أنيرهن والمودع لاعلك الايداع والوكيل بالبيع لاعلك أن يوكل غيره ومستأجر الدابة أوالثوب لايؤج غبره والمستعبر لايعبرغبيره مايختلف بالمستعمل والمزار علايد فع الأرض من ارعة الى غيره والمضارب لايضارب والمستبضع لايملك الابضاع والمستبضع لاعلك الايذآع ولهبذكر العاشر وفي الخلاصة والوديعة لاتودع ولاتعار ولاتؤجر ولانرهن وان فعل شيأمنها ضمن والمستأجر يؤجر ويعار ويودع ولميذكر حكم الرهن وينبغى أن يرهن وفى التجر يدوليس للرتهن أن يتصرف بشئ فى الرهن غ برالامساك لاببيع ولايؤجر ولايعير ولايابس ولايستخدم فان فعل كان متعدياولا ببطل الرهن (قوله الا أن بخاف الحرق أو الغرق فيسلمها الى جاره أو فلك آخر ) لان هذا إنعين حفظ افلا يضمن به ولهذا قال في الخلاصة امرأة حضرتها الوفاة وعندهاوديعة فدفعتها الىجارة لهافهلكت عندها ان لم يكن وقت وفاتها بحضرتها أحدمن عيالها لاتضمن اه لانه تعين طريقا للحفظ ولهذا قالوا أيضا لوأ مكنهان يحفظها فى وقت الحرق والغرق بعياله فدفعها لاجنى ضمن وفى قوله وسلمها الى فلك آخر اشارة الى انه لو ألقاها في سفينة أخرى وهلكت قبل أن نستة رفيها بان وقعت في البحرابتداء أو بالتدر جيضمن لان الاتلاف حصل بفعله وأشار بقوله الاأن يخاف الحرق الى أن الحريق لابدأن يكون غالبا محيطا بمنزل المودع واما اذالم يكن محيطا يضمن بالدفع الى الاجنبي كندا في الخلاصة لانه لايخاف عليها في هذه الصورة وفي الهداية ولا يصدق على ذلك الاببينة لا نه يدعى ضرورة مسقطة للضمان بعد تحقق السبب فصاركما اذا ادعى الاذن في الايداع اه وفي الخلاصة اذاعرانه وقع الحريق في بيته قيل قوله والافلا اه وفي الفوائد التاجية فاوأ ودعها وهلكت فقال المالك هلكت عند الثاني وقال بلرده الى وها كت عندى لا يصدق لان ايداع الغيرموجب للضمان بخلاف مالوغصب من المودع وها كتفاراد المالك أن يضمن الغاصب فقال المودع قد رده الى فها كتعندى وقال لابل هلكت عند/ وفالقول قول المودع لانه أمين اه (قوله وان طلبهار بها فبسهاقاد راعلى تسليمها فنعها) يعنى لو منعرضا حسالو ديعة بعد طلبه وهو قادرعلى تسايمها يكون ضامنا لانه ظالم بالمنع حتى لولم يكن ظالم ابالمنع لايضمن ولهذاقال فاضيحان فى فتاواه لوكانت الوديعة سيفافأرادصاحبهأن بأخذه من المودع ايضرب به رجلاظ اما فانه لا يدفعه اليه لمافيه من الاعانة على الظام واو أودعت كتابافيه اقرارمنها للزوج بمال أوبقبض مهرهامن الزوج فللمودع أن لايدفع الكتاب اليها لمافيه من ذهاب حق الزولج اله ومن المنعظلمامونه مجهلا وطذاقال قاضيخان الآمانات تنقلب مضمونة عن تجهيل الاف ثلاث أحد ها متولى المسجد اذا أخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا والثانية السلطان اذاخ جالى الغزو وغنموا وأودع بعض الغنيمة عندبعض الغائمين ومات ولم يبين عندمن أودع لاضمان عليه والثالثة القاضى اذا أخذمال اليتيم وأودع غيره ثممات ولم يبين عندمن أودع الاضمان عليه ولوأن قاضيا قبل مال اليتيم ووضعه في ديته تم مات القاضي ولم يبين ذكر هشام عن محداله يضمن اله وذكر الولوالجي في فتاواه ان الامانات تنقاب مضمونة بالتجهيل الافي ثلاثة ولم يذكر مسئلة القاصى وذكر بدهاماذكره محدفى كتاب الشركة أحدالمتفاوضين اذامات ولميبين حال المال الذى فى يده لم يضمن نصب شريكه اه فتعصل أن المسائل الستثناة أربعة وقيد فى الخلاصة ضمان المودع عو تدمجهلابان لايعرفها الوارث اما اذاعرفها والمودع يعلم انه يعرف فحات ولم يبين لم يضمن ولوقال الوارث أناعامتها وأتكر الطالب ان فسمر الوديعة وقال الوديعة كذاوأ ناعامتها وقدهلكت صدق هذاوما لوكانت الدراهم عنده فقال هلكت سواء الافى خصلة وهى أن الوارث اذادل السارق على الوديمة لايضمن والمودع اذادلضمن وقيد بقواه قادراعلى تسليمها لانهلومنعها للحجزعن التسليم

(فوله وينبني أن يكون محله التفصيل الخن فيه نظر لماني التجنيس انه لوطلها بوكيله أو رسوله فيسهالا يضمن فتأمل وانظر الى ماذ كره بعيده من قوله من جاءك وبين علامة كذا الخ كذاراً يت بخط بعضهم وفيه نظر اذفرع التجنيس وفرع من جاءك بعلامة كذا يحج بانه انما منعه ليوصلها الى الاصيل بنفسه التكذيب ايا دوفرع الخلاصة فيه المنع للجزعن التسليم والترك والذهاب عن رضاالى وقت آخر وفيه انشاء ايداع بخلاف الاول حتى لوكذبه في الفرع لذى نفقه فيه مع ذلك والمسئلة بحاله الايضمن فتأمل كذافي حاشية الرملي (فوله ولوكان الذى طلبها وكيل يضمن) قال الرملي قال في الخلاصة المالك اذا طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني ان احضرها الساعة فتركها وذهب ان تركها عن رضافها كتلايضمن لا نه لماذهب فقداً نشأ الوديعة وان كان عن غير رضايضمن ولوكان الذى طلب الوديعة وكيل المالك يضمن لانه ايساله انشاء الوديعة بخلاف المالك اه وهذا صريح في انه يضمن بعدم الدفع الى وكيل المالك كلا يخفي وفي العمادية معزيا الى (٢٧٦) الظهيرية ورسول المودع اذا طلب الوديعة فقال لاأ دفع الاللذى جاء بها ولم يدفع الى

الرسول حتى هلكت ضمن وذكر فى فتاوى قاضى ظهيرهذه المسئلة وأجاب نجم الدين انه يضمن وفيه نظر بدليل ان المودع اذا بقبض الوديعة فانه قال فى الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة أوخلطها بماله بغير الاذن حتى لا تميز ضمنها وان اختلط بلافع له اشتركا ولوأ نفق بعضها فردم ثله خلطه بالباق

اليه ولكن لقائل أن يفرق بين الوكيل والرسول لان الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل ألازى أنه لوعزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول

ضمن الكل

لايضمن فلوطلبهامنمه فقاللاء كنني ان أحضرها الساعة فتركها وذهبان ترك عن رضا وذهب لايضمن لانهلاذهب فقدأ نشأ الوديعة وانكان عن غير رضايضمن كذافي الخلاصة وينبغي أن يكون محل هذا التفصيل ما إذا كان المودع يمكنه وكان كاذبافي قوله اما اذا كان صادقا فلا يضمن مطلقا لما قلناولو كان الذى طلبها وكيلايضمن لاندليس له انشاء الوديعة بخلاف المالك ولوقال له بعد طلبه اطلبها غدا ثم ادعى ضياعها فان قال ضاعت بعد الاقرار لاضمان والاضمن ولوقال له احلها الى اليوم فضى ولم يحملها لايضمن لان مؤنة الردعلي المالك ولومنعها من رسول المالك وقال لا أدفعها الا الى الذي جاء بها لايضمن على ظاهر الرواية كنعه بعدقوله من جاءك وبين علامة كذا فادفعها اليهفيين رجل الما العلامة ولم يدفع اليه حتى هلكت لايضمن ومنعه منه وديعة عبده لايكون ظلما لان المولى ليسله قبض وديعة عبده مأذونا كان أومحجورامالم بحضر ويظهرأنه من كسبه لاحتمال انه مال الغير وديعة فاذاظهر أنه للعبد بالبينة فينتذ يأخذ كذا في الخلاصة (قوله أوخلطها بماله بغير الاذن حتى لا تتميزضمنها) لائه صارمستهلكالها واذاضمنهاملكها ولاتباحله قبدل أداء الضمان ولاسبيل للاك عليها عندا في حنيفة ولوأ برأه سقط حقه من العين والدين أطلق المصنف فشمل خلط الجنس بجنسه أو بغير جنسه كخاط الزيت بالشير ج والحنطة بالشعير وبالحنطة والفضة بالفضة بعد الاذابة قيد بكون المودع هوالخالط لان الخالط لوكان أجنبيا أومن في عياله لايضمن المودع والضمان على الخالط صغيرا كان أوكبيراولا يضمن أبوه لاجله كذافي الخلاصة وقيد بكونها لاتميز لانه لوكان يمكن الوصول اليه على وجه التيسم بركاط الجوز باللوز والدراهم السود بالبيض فالهلا ينقطع حق المالك اجماعا واستفيد منمه أن المراد يعدم التميزعدمه على وجه التيسمير لاعدم امكانه مطلقا كالايخني وان خلطها باذنه كان شريكاله (قوله وان اختلط بغير فعله اشتركا) يعنى وكانت شركة ملك ولاضمان عليمه لعدمالصنع منه فان هلك بعضهاهلك من مالهماجيعا ويقسم الباقي بينهما على قدرما كان الكلواحدمنهما كالمال المسترك (قوله ولوأنفق بعضها فردمثله فلطه بالباقي ضمن الكل) أى البعض بالانفاق والبعض بالخلط لانه متعد بالانفاق منها ورد مثله باق على ملكه وقد خلطه بما بق

من في مسئلة الوكيل كاهومنة ول عن التجنيس فهو مخالف لمانى الخلاصة كاهوظاهره ويتراءى لى التوفيق بين القولين بان محمل مانى الخلاصة في مسئلة الوكيل كاهومنة ول عن التجنيس فهو مخالف لمانى الخلاصة كاهوظاهره ويتراءى لى التوفيق بين القولين بان محمل مانى الخلاصة على ما اذاقصد الوكيل كل انشاء الوديعة عند المودع بعدمنعه المدفع له فى وقت آخر ومانى فتاوى قاضى ظهير والتجنيس على ما اذامنع ليؤدى الى المودع بنفسه ولذلك قال فى جوابه الاللذى جاءبها وفى الخلاصة ماهو صريحى ان الوكيل تركها وذهب عن رضابعد قول المودع لا يمكننى أن أحضرها الساعة أى وأدفعها الك فى غيرهذه الساعة فاذا فارقه فقد أنشأ الايداع وليس له ذلك بحلاف قوله لا أدفعها الاللذى جاءبها فانه استبقاء للايداع ولا وفى اه (قوله فان قال ضاعت بعد الاقرار) أى الاقرار ضمنا فى قوله اطلبها غدا وقوله بعد الاقرار ظرف اضاعت لالقال وفى جامع الفصولين طلبها ربها فقال اطلبها غدا فقال فالغد تلفت قبل قولى اطلبها غدا ضمن لتناقضه لابعده وه والمسئلة فى الخانية أيضا

(قوله وقيدنا بكونه نقلها الح ) (فش ) جحدها فاو نقلهامن مكان كانت فيهحال الجحود ضـمن والافلافاو قانــا بوجوب الضمان في الوجهين فلهوجهخلاصةاو جدهااعايضمن اذانقلها عن موضعها التي كانت فيه حال الجحودوهلكت وان لم ينقلها وهلكت لايضمن وفي المنتقي أذا كانت الوديعةأ والعارية بمايحول يضمن بالجودوان لم يحولها نورالعين (قولهوان أقام البينة الهردها قبل الجود الخ)رأيت ملحقافي نسيختي الخلاصة بعدافظة الجحود قبلت بينته وبعمده كلة بمحوة لمأعرفهاوفي الخانية وذكر في المنتقي اذاجحد المودع الوديعة شمادعياله ردهابعدذلك وأقامالبينة قبلت بينته وكذالو أقام البينة أنهردهاقبل الجود وقال انماغلطت الخ فظهر ان فما نقله المؤلف سقطا وفى الخانية أيضاولو جحد المودع الوديعة ثم أقام البينة على هلاكها قبل الجـود انقال ليس لك عندى وديعة قبلت بينته ويبرأ عن الضمان ولوقال

من الوديه ـ قضمن الحيع والمرادبا خلط هناخاط لا تميزمعه أمالوجعل على ماله علامة حين خلطه بها بحيث يتأتى التمييز لايضمن الاماا نفق كذافى الخلاصة وقيدبالانفاق وردالمثل لانهاذا أخذبعض الوديعة لينفقه في حاجته فرد دالى موضعه تمضاعت الوديعة فلاضمان عليه لوجهين الاول ان رفعه حفظ فلايضمن بهولا بمجر دالنية الثانى انه وان صارضا منابالرفع فقدعادالى الوفاق بردالعين الى مكانها فبرئ عن الضمان بخسلاف مااذار دمثله لانه اعماجاء بملك نفسه فلا يكون عودا الى الوفاق وهوأولى من الاول فانهم مقالوا بأنه لو باعها وضمن قيمتها نفذ البيع من جهته واستندما كه بالضمان الى وقت وجوبالضمان فاولم يكن الرفع للبيع موجمالاضمان عليه قبل البيع والنسليم لم يستندملكه الى تلك الحالة كذافى النهاية وقيد بقوله فردمثلها لاندلولم يردكان ضامنا لمأ نفتي خاصة لانه حافظ للباقى ولم يتعيب لانه عالايضر والتبعيض لان الكلام فيااذا كانت الوديعة دراهم أودنانيرا وأشياء من المكيل والموزون فهوكم لوأودعه وديعتين فأنفق احداهم الايكون ضامناللاخرى كذافى النهاية (قول وان تعدى فيها ثم أزال التعدى زال الضمان ) أى تعدى فى الوديعة بأن كانت دابة فركبها أوثو بافلبسه أو عبدافاستنخدمه أوأودعهاغيره ثمأزال التعدى فردهاالى يددبرى عن الضمان لانه مآمور بالحفظ فى كل الاوقات فاذا خالف فى البعض ثمرجع أتى بالمأمور به كمااذا استأجره للحفظ شهرافترك الحفظ فى بعضه نم حفظ فى الباقى استحق الأجرة بقدره وقد قدمنافى باب الجنايات على الاحرام عن الظهيرية اله يزول الضمان عنه بشرط اله لا يعزم على العودالي التعدى حتى لونز ع ثوب الوديعة ليلا ومن عزمه ان بالمسه نهارا ثم سرق ليلالا يبرأ عن الضمان فراجعه (قوله بخلاف المستعير والمستأجر ) اذا تعديا ثمأ زالاه لايزول الضمان لان البراءة عنه اعماتكون بالاعادة الى بدالمالك حقيقة أوتقد يراو يدهما طما لانهما عاملان لانفسهما بخلاف المودع فان يده كيدالمالك ويستثنى من اطلاق المصنف تبعا لغيره من استعار شيأ ايرهنه فتعدى فيه كمااذا استعار عبداليرهنه أودابة فاستخدم العبدوركب الدابة قبل ان يرهنهما ثمرهنهما بمال بمثل قيمتهما ثم قضى المال ولم يقبضهما حتى هلكت عند المرتهن لاضمان على الراهن لانه قد برئ عن الضمان حين رهنهما فان كان أمينا خالف فقد عاد الى الوفاق وانما كان مستعير الرهن كالمودع لان تسليمه الى المرتهن برجع الى تحقيق مقصود المعير حتى لوهاك بعد ذلك يصير دينه مقضيا فيستوجب المعير الرجوع على الراهن عمله فكان ذلك بمنزلة الردعليه حكافلهذا برئمن الضمان كذافى المبسوط من باب الاعارة في الرهن (قوله واقراره بعد جحوده) يعني ان المودع اذا جدالوديهة بأنقال لم يودعني عندمالكها بعد طلبردها ونقلهامن مكانها وقتالا نكار وكانت منقولاولم يكن هناك من مخاف منه عليها ولم يحضرها بعد الجود لمالكهام أقربها لا يزول الضمان لان الجودرفع للعقدفيفسخ به العقد فلايعود الابعقدجد يدتجحود الوكيل الوكالة وججود أحد المتبايعين البيع قيدنا بكونهأ نسكر الايداع لان المودعلوادعى أن المالك وهبهامنه أو باعهاله وأنسكر صاحبها ثمهلكت لاضمان على المودع كذافي الخلاصة وقيدنا بكون الانكارعند المالك لان بخودها عند غير دلايوجب الضمان وقيدنا بكونه بعدالطلب لانه لوقال لهماحال وديعتى عندك ليشكر على حفظها فجحدهالاضان عليه وقيدنا بكو بهنقلها لاندلولم ينقلهامن مكانها حال جحوده فهاكت لاضمان علمه كذافي الخلاصةعن الاجناس وقيدنا بكونه منقولا لانهالوكانت عقار الايضمن بالجحود عندأبي حنيفة وأبى يوسف خلافا لمحمد في الاصح ذكره الشارح في الغصب وقيدنا بكونه لم يكن من بخاف عليها منه لانه لوجدها في وجه عدو يخاف عليها التلف ان أقرثم هلكت لا يضمنها لانه انما أراد حفظها وقيدنا بكونه لم يحضرها لانه لوجدهائم أحضرها فقال له صاحبها دعهاو ديعة عندك فهلكت فأن أمكنه أخذها

وله ان يسافر بهاعند عدم النهى والخوف ولوأ ودعا شيئاً لم يدفع المودع الى أحدهما حظه حتى يحضر الآخروان اودع رجل عند رجلين مما يقسم اقتسماه ولودفع الى الآخر ضمن بخلاف مالا يقسم عليها مالا يقسم عليها مالا يقسم التسم

(قوله ثم ادعى الردأ والهلاك لايصدق) عبارة الخلاصة بعدقولهلم تستودعني هكذا وفي الاقضـية لو قال لم يستودعني ثمادعي الردأو الهلاك لايصدق فني عبارته سقط (قوله ويدل عليه ماذ كره فى الخلاصة الخ) قال فى المنح لكن ذكرفي العمادية اله لو جد الوديعة وهلكت ثمأقام المودع بينة عــلى قيمتها يوم الجود يقضى بقيمتها يوم الجحود وانلم يعلم قيمتها يوم الجود يقضى بقمها بوم الابداع يعنى اذا أثبت الوديعة كمذاذ كرفي العدة وتمام هذا ينظرفي وديعة الذخيرة اه وكتب بعض الفضلاء عملي هامش المنح ان فما نقلمن عبارة الخلاصة سقطا وانأصل العبارة موافق لما في العمادية لأن أصل العبارةقضي عليه بقيمته بوم الجود فانقال الشهود لانعلمقيمته يوم الجحود لكن فيمته يوم

فلم بأخذهالم يضمن لانه ايداع جديدوان لم يمكن أخدها ضمن لاندلم يتم الرد كندافي الاختيار ولوجدها ثمادى ردها بعدنك وأقام البينة قبلت وان أقام البينة أنه ردها قبدل جحوده وقال غلطت في الجحود أونسيت أوظننت انى دفعته فالماحادق في قولي لم يستودعني ثم ادعي الردأ والهلاك لا يصدق ولوقال ليس له على شئ ممادى الرد أوالهلاك يصدق كذافى الخلاصة وقيد الوديعة لان المضارب لوقال لربالمال لم تدفع الى شيأ ثم قال بلى قدد فعت الى ثم اشترى بالمال كان على المضاربة وبرئ عن الضمان وان جداثم اشتري ثم أقرفهو ضامن والمتاعله وكذا الوكيل بشراء شئ بغيرعينه بألف ودفع المال الى الوكيل وان كان العبد معينا فاشتراه في حال الجودأو بعدماأ قرفه وللاسم ولود فعرج ل الى رجل عبداليبيعه فجحدا لأمور ثمأفر بدفياعه قال محدبن سلمة جازو يبرأعن الضمان وقال غيره من المشابخ في قداس قولدلو باع بعد الجود ثم أغر جازا يصاركذا في فتاوى قاضيخان من كتاب المضاربة واذا ضمنها المودع بالجود تعتبر قيمتها يوم الايداع لايوم الجودو يدلعليه ماذكره فى الخلاصة رجل أودع رجلا عبد الجحد والمودع فمات في يده ثم أقام المودع البينة على قييلة وم الجود والكن قيمته يوم الايداع كذاقضى عليه بقيمته يوم الايداع اه (قوله وله ان يسافر بهاعندعه ما انهى والخوف) أى المودع ان يسافر بالوديعة اذالم ينهه المودع ولم يخنُّ عليها بالاخراج لان الامر. طاق فلايتقيد بالمـكان كما لايتقيد بالزمان قيد بعدم النهي لانهلونها دعن السفر ليس له ذلك وقيد بعدم الخوف لان الطريق لوكان مخيفاوله بدمن الدفركان ضامنا وكذا الابوالوصى وان لميكن له بدمنه ان سافر بأهله لايضمن وانسافر بنفسه يكون ضامنا كذافي فتاوى قاضيخان ومن المخوف السفر فى البحر لان الغالب فيه العطب كذافى الاختيار وأطلق المصنف فشمل ماله حل ومؤنة طال الخروج أوقصر وهو قول الامام كذافى النهاية واستثنى منه الشيخ أبو نصرفي شرح القدوري الطعام الكثير فانه يضمن اذاسافر به استحسانا وفىفتاوى قاضيخان وللمودعان يسافر بمال الوديعة عندنااذالم يكن لهماجل ومؤنة وقيد بالوديعة لان الوكيل بالبيع اذاسافر بماوكل ببيعه أن قيد الوكالة بمكان بان قال بعه بالكوفة فأخرجها من الكوقة يصير ضامنا عندنا وان أطلق الوكلة فسافر بدان كان شيأله حل ومؤنة يكون ضامنا وان لم يكور له حل ومؤنة لا يصير ضامنا عند نااذالم يكن له بدمن السفر وان كان له بدمن السفر لا يكون ضامنا عندأى حنيفة طال الخروج أمقصر وقال عمديكون ضاه خاطال الخروج أمقصر وقال أبويوسف انطال الخروج بكون ضامناوان قصر لايكون ضامنا كذافي فتاوى قاضيخان (قوله ولوأ ودعاشياً لم يدفع المودع الى أحدهما حظه حتى يحضرالآخر) يعني في غيبة صاحبه أطلقه فشمل ذوآت الامثال والقيم وخلافهمانى الاول قياساعلى الدين المشترك وفرق أبوحنيفة بينهما بأن المودع لايملك القسمة بينهما فكان تعدياعلى ملك الغير وفى الدين يطالبه بتسليم حقه اذالديون تقضى بأمثا لهاف كان تصرفا فى مال نفسه وأشار بقولهلم يدفع الحانه لايجوزذاك حتى لوخاصمه الى القاضي لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول أبى حنيفة والى أنه لو دفع اليه لا يكون قسمة اتفاقا حتى لوهلك الباقى رجع صاحبه على الآخـ نبحصته والى أن لاحدهما ان يأخذ حصته منهااذا ظفر بها والى أنه لودفع وارتبكب الممنوع لا يضرمن وفي فتاوى قاضيخان مايفيده ولفظه ثلاثة أودعوارج الامالاوقالوالأندفع المال الى أحدمنا حتى تَجَبّهم فدفع نصيب أحدهم قال محدفى القياس يكون ضامناو به قال أبوحنيفة وفى الاستحسان لايضمن وهو قول أبي يوسف اه فقد حمل عدم الضمان هو الاستحسان فكان هو الختار (قوله فان أودعرجل عندرجلين عمايقسم اقتسماه وحفظ كل نصفه ولودفعه الى الآخرضمن بخلاف مالايقسم) وهذاءندا فيحنيفة وقالا لأحدهما أن يحفظ باذن الآخر مطلقا لانهرضي بأمانتهما ولهانمارضي

ولوقال له لا تدفع الى عيالك او احفظ فى هـندا البيت فدفعها الى من لا بدله منه أوحفظها فى بيت آخر من الدارلم يضمن وان كان له أخرى ضمن ومودع أخرى ضمن لا مودع العاصب ضامن لا مودع كل اله له أو دعه اياه فأنكر اله له أو دعه اياه فأنكر وعليه ألف آخر بينهما وعليه ألف آخر بينهما وعليه ألف آخر بينهما

(قوله فكان هو المختار)
تعقبه المقدسي فقال كيف
يكون هو المختار مع ان سائر
الشيخ قاسم اختار النسق
قول الامام والمحبوبي
قول الامام والمحبوبي
وصدر الشريعة وقال
المقدسي وقول بعضهم عدم
الضمان هو المختار مستدلا
الخمان هو المختار مستدلا
الخمان هو المختار مستدلا
الخمان المحان المتاب المتون
عليه متفقون حوى كذا
في حاشية أبي السعود

بحفظهما لابحفظ أحدهما قيدبضمان الدافع لان القابض لاضمان عليه لانهمودع المودع وقيد بقوله اقتسماه لان فما يقسم لوأ بياالقسمة وأودعا وفهلك ضمنا ولنركهما ماالتزمادو كمذلك آلجواب فى المرتهذين والمستبضعين والوصيين والعدلين فىالرهن والوكيلين بالشراء اذاسه أحدهماالى الآخر واذالم يكن القسمة فمالا يقسم كان طماالتها يؤفى الخفظ كذافى الخلاصة (قوله ولوقال اله لا تدفع الى عيالك أواحفظ في هذا البيت فدفعها الى من لا بدله منه أوحفظها في بيت آخر من الدار لم يضمن لانه لا يمكنه الحفظ مع مراعاة شرطه فلم يكن مفيدا وأشارالي أنه لابدأن تكون الوديعة عما تحفظ في يدمن منعه حتى لوكآنت فرسافنعهمن دفعهاالي امرأته أوعقدجوهر فنعه من دفعه الى غلامه فدفع ضمن والى أن بيوت الدارلا بدأن تكون مستوبة في الحفظ حتى لومنعه من وضعها في بيت فيه خلل فوضعها فيه ضمن وكذا اذا كانظهر البيت على السكة (قوله ولو كان له بدأ وحفظها في داراً خرى ضمن) فالاولى صادقة بصورتين الاولى أن تكون الوديعة شيأخفيفا يمكن المودع استصحابه بنفسه كالخائم فدفعها لىعياله ضمن الثانية أن يكون لهعيال سوى من منع من الدفع اليه والثانية مجولة على مااذالم تكن الدار الاخرى مثلها في الحرزأ مالوكانت مثلهاأ وأحرز منها لا يضمن كذا في الخلاصة (قوله وضمن مودع الغاصب لامودع المودع) والفرق بينه ـ ماعلى قول أبي حنيفة ان مودع الغاصب غاصب لعدم اذن المالك ابتداء وبقاء وفي الثاني ايس بغاصب لانه لايضمن المودع بمجرد الدفع مالم يفارقه واذا ضمن مودع الغاصب رجع على الغاصب مطلقا علمأ نه غاصب أولاوا ذاضه من مودع الغاصب ضمن غاصب الغاصب والمشترى منه بالاولى وقد تقدم فى المضاربة ان المضارب لو دفع المال مضاربة بلااذن لا يضمن واحدمنهما قبل عمل الثانى (قوله معمألف فادعى رجلان كل انه لهأ ودعه اياه فنسكل لهما فالالف لهما وغرم ألفاآخ بينهما)أشار بقوله نسكل الى أن المودع يحلف اذا انكر الايداع كما يحلف اذا ادعى ردها أوهلا كها امالنني التهمة أولانكاره الضمان ولوحلف لايثبت الردبمينه حتى لايضمن الوصى لوادعى الردعليه وحلف كذافي المبسوط والى انه لوحاف لاشئ لهما عليمه والى انه لوحاف لاحدهما والكل للا توقضي بهلن نكل له فقط والى أن للقاضي أن ببدأ لا يهدماشا عبالتحليف والاولى القرعة والى انه لونكل للاول يحلف للثاني ولايقضى بالنكول بخلاف مااذا أقر لاحدهما لان الاقرار حجة بنفسه فيقضى بهأماالنكول فاعمايصير حجة عندالقضاء فجازان يؤخره ليحلف للثاني فينكشف رجه القضاء فان حلف للثاني فالكل للاول وان نكل فهي بينهمافان قضى للاول حين نكل قبل ان يحلف للثاني لاينفذ قضاؤه خلافاللخصاف وذكرالالف فى الكتاب ليس احترازيا كماأن العبد فى كلام الخصاف ليس احترازيا وفالتحليف للثاني يقول باللهماهذه العين اهولا قيمتها لانه لماأقر بهاللاول ثبت الحق فيها له فلايفيدا قراره بهاللثاني فلواقتصرعلى الاول كان صادقاقيد المصنف بهنده الصورة لانهلوأ قربها لانسان ثم قال بلهى لهذا اختص بهاالاول وضمن الد خرقيمتها ان دفعها بغيرقضاء وان كان بقضاء لايكون ضامناء ندأى يوسف خلافالحمد ولوقال أودعنيها أحدكما ولاأدرى أبكمافان اصطلحاعلي أخذها بينهما فلهماذلك ولاضمان عليه وليس له الامتناع من التسليم بعد الصلح والاوادعاها كل وأراد أخله هالبس لهذلك لان المقرله مجهول ولكل أن يستحلفه فانحلف قطع دعواهما وان نكل فكمسئلة الكتاب وكذالوقال على ألف ألف لهذا أولهذا اه والله سبحانه وتعالى أعلم ¥ كتابالعارية ﴾

أخرهاعن الوديعة لان فيها تمليكاوان اشركافي الامانة وتحاسنها النيابة عن اللة تعالى في اجابة المضطر لانهالا تكون الالحتاج كالقرض فلذا كانت الصدقة بعشرة والقرض بمانية عشر وهي بالتشديد

(قوله فاوقال الآخوخذ عبدى الح) الظاهر انه مفرع على اشتراط الايجاب وان قوله خذ عبدى هذاليس بايجاب كقوله اشتر توبى هذا الايصح كونه مفرعا على اشتراط القبول لان أخذ العبد قبول فعلافي كون وديعة تأمل (قوله وهو صريح أيضافيفيد العارية من غير توقف على نية الح) في السكافي للعلامة النسفي وقوله في الحداية ومنحتك هذا الثوب و حلتك على هذه الدابة اذالم يردبه الحبة لانهما لتمليك العين وعند ارادته الحبة يحمل على تمليك المنافع تجوز امشكل من وجوه أحدها قوله اذالم يردبه الحبة وكان بنبغي أن يقول اذالم يردبه ما بدليل التعليل و يمكن أن يجاب عنه بأن الضمير يرجع الى المذكور كقوله تعالى عوان بين ذلك و ثانيهما الهجعل بدليل التعليل و يمكن أن يجاب

كانهامنسو بةالى العارلان طلبهاعار وعيب كذا فالمصباح وفى المغرب انهامنسو بةالى العارة اسممن الاعارة وأخددها من العار العيب خطأ وفى النهاية أن ما فى المغرب هو المعول عليه لا نه صلى الله عليه وسلباشرالاستمارة فاوكان العارفي طلب الماباشرها اه وفي المبسوط الهامشتقة من التعاور وهو التناوب (قوله هي تمليك المنافع بغيرعوض) وهذا تعريفها شرعاوا شاربه الى الردعلي الكرخي القائل بانها أباحة وايست بتمليك ويشهد لمافى المتن الاحكام من انعقادها بافظ التمليك وجوازأن يعير مالايختلف بالمستعمل ولوكان اباحة لمناجاز لان المباح له ليس له أن يبيح الهيره والمالا يفسدهذا التمليك الجهالة لكونهالا تفضى الى المنازعة لعدم لزومها كذا قال الشارحون والمراد بالجهالة جهالة المنافع المملكة لاجهالة العين المستعارة بدليل مافى الخلاصة لواستعار من آخر جارا فقال ذلك الرجل لي حاران فىالاصطبل غذأ حدهم أواذهب فأخذأ حدهما وذهب بهيضمن اذاهلك ولوقال لهخذ أحدهما أيهما شئت لايضمن اه وانعقادها بلفظ الاباحة لانه استعير التمليك وقدقا لواعلف الدابة على المستعير مطلقة كانت أوموقتة وكذانفقة العبدأما كسوته فعلى المعير كذافي الخلاصة وحكمها كونهاأمانة وأشار بقوله عليك المنافع الى انه لابدمن الابجاب والقبول ولوفعلا فاوقال لآخو خذعبدى واستعمله واستخدمهمن غيرأن يستعيره المدفوع اليه لايكون عارية حنى تكون نفقته على مولاه كذا فى الخلاصة ولواستعارمن رجل شيأ فسكت لا يكون اعارة كذافى فتاوى قاضيخان وشرطها كون المستعارقا بلاللا نتفاع وخاوهاعن شرط العوض فى الاعارة حتى لوشرط العوض فى الاعارة تصيراجارة كذافى الحيط (قهله وتصح باعرتك وأطعمتك أرضى) لان الاول صريح حقيقة والثانى صريح مجازا لان الاطعام اذا أضيف الى مالايؤكل عينه يرادبه ما يستغلمنه مجاز الانه محله (قهله ومنحتك ثوبي وجاتك على دابتي وهوصر يح أيضافيفيد العارية أيضامن غيرتوقف على نيـة لـكن اذانوى به المبة كان هبة ومنحتك بمنى أعطيتك (قوله وأخدمتك عبدى) لانه اذن له ف الاستخدام (قوله ودارى الماسكنى) أى منجهة السكنى لان دارى مبتدأ والت خبر دوسكنى تمييزعن النسبة الى الخاطب (قوله ودارى لك عمرى سكنى) يقال عمره الداراى قال له هي لك مدة عمرك والعمرى اسم منه فيصيرمعناه جعلت سكناهالكمدة عمرك ولوقال لغيره أجرتك هذه الدارشهرا بغيرعوض كانت اعارة ولولم يقل شهر الانكون اعارة كذافى فتاوى قاضيحان (قوله ويرجع المعيرمتي شاء) لعدم لزومها أطلق المصنف رجه الله تعالى فشمل مااذا كان فى رجوعه ضرر بين بالمستمير فان الاعارة تبطل وتدبق العين بأجرة المثل ولحذاقال قاضيخان فى فداواه رجل استعار من رجل أمة لترضع ابناله فأرضعته فلماصار الصبي لايأخ نالامنهاقال المعيرأ رددعلى خادى قال أبو يوسف ايس لهذلك ولهمشل أجو خادمه الى أن تفطم

هندين اللفظين حقيقة لتمليك العين ومجازالتمليك المنفعة ثم ذكرفي كتاب الحبة في بيان ألفاظها وحلتك على هذه الدابة اذا نوى بالحل الهبة وعلل بأن الحلهوالارتكابحقيقة فيكون عارية لكنه يحتمل الهبة وثالثها انهما لماكانا التمايك العين حقيقة والحقيقة هي عليك المنفعة بلاعوض وتصح باعرتك وأطعمتك أرضى ومنعتمك ثوبي وحلتك على دابتي وأخدمتك عبدى ودارى لك سكني وداری لك عمری سكنی وبرجع المعسيرمتي شاء ترادباللفظ بلانية فعندعدم ارادة الحبة لايحمل على عليك المنفعة بلعلى المبة وفى المستصغي شرح النافع قلنا جاز أن يكونا لتمالك العين حقيقة ولتمليك المنفعة مجازا والىهذا مال صاحب الهداية في كتاب العارية ويكون التقدراذا

لم يرد به الهبة وأراد به العارية أى لا به اذالم تردا لحقيقة لا يصارالى المجاز الاعند الصبى الصبى الصبى الدنه و يحتمل أن يكو نابالعكس واليه أشار فحر الاسلام في مبسوطه وصاحب الهداية في كتاب الهبة و يكون قوله اذالم يرد به الهبة التأكيد أى لان مطلق الكلام محمول على العارية فليس المراد به التقييد و يحتمل أن يكون المعنيان حقيقة هما واغما ترجيح أحدهما لا نه أدنى الامرين فيحمل عليه للتيقن اهكذا في الكفاية موضحا (قوله ولوقال لغيره أجرتك هذه الدارشهرا الخ) قال الرملى وفي البرازية من كتاب الاجارة في الثاني في صفتها قال لا تنعقد الاعارة بالاجارة حتى لوقال أجرتك منافعها سنة بلاعوض تكون اجارة فاسدة لاعارية فتأمله مع منذا وسيأتي في أول الاجارة

ولوهلكت بلاتعدام يضمن ولاتؤجر ولاترهن كالوديمة فان أجر فعطبت ضمن ويعبر مالا بختلف بالمستعمل فاوقيدها بوقت أومنفعة أو بهما لا يتجاوز عماسها وان أطلق له أن ينتفع أى نوع فى أى وقت شاء

(قوله فكرب أرضاأ خرى) قال فيجامع الفصوايين أقول ينبغي أن لايضمن لو كرب مثل المينة أوارخي منها كالواسستعار دابة للحمل وسمى نوعافالف لايضمن لوجل مثل المسمى أوأخفمنه كاسيجيء (قولەركدا اداقرنە بثور أعلى منده) في جامع الفصولين مايفيدانأغلى بالغدين المجمة حيث قال استعار ثوراقيمته خسون الاستعمله فقدر نهمع ثور قيمته مائة يبرأ لوكان الناس بف حاون مثل ذلك والاضمن

الصى وكذالواستعارمن رجل فرساليغز وعليه فاعاره الفرس أر بعة أشهر ثم لقيه بعدشهرين في بلاد المستمين فارادأ خذالفرس كان لهذاك وان لقيه فى ولادالشرك فى موضع لا يقدر على الكراء والشراء كان لاستعير أن لا يدفعه اليه لان هذا ضرر بين وعلى المستعيراً جرمثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى أدنى المواضع الذي بحد فيه شراء أوكراء اه (قوله ولوهلكت بلانعد لايضمن) أطلقه فشمل مااذاها كت في حال الاستعمال وما ذاشرط عليه الضمان فانه شرط باطل كشرط عدم الضمان فى الرهن اذاهلك كذافى الحيط وهدا اذالم بتبين أنهامستحقة للغيير فان ظهر استحقاقها انها للغير ضمنها ولارجوع لهعلى المعير لانهمترع وللستحق أن يضمن المعير واذاضمنه لارجوع لهعلى المستدمر بخلافالمودع أذاضمنهاللستحق حيث يرجع على المودع لانهعامله ولايماك والدآلصغيراعارةمال ولده والعبد المأذون يملك أن يعير والمرأة اذا أعارت شيأ من ملك الزوج فهلك ان كان شيأ داخل البيت ومايكون فأبديهن عادة فلاضمان على أحد امافى الفرس أوالثور فيضمن المستعير والمرأة كذا فىالنهاية قيد بقوله بلاتفد لانهلوته دى ضمنها كالوكبحها باللجام أوفقاً عينها بالضرب أوجلها مايعهم ان مثلها لا يحمله أواستعملها ايلا ونهارا عمالا يستعمل مثلها في الدواب وكذا لوزل عن الداية ودخل المسجد وتركهافي السكة فهلكت يضمن على الاصح وكذا اذا استعار دابة ايركبها في حاجته الى الحيةمسهاة فاخرجهاالى النهر ليسقيها وهيغ يرتلك الناحية ضمن اذاها كت وكان اذا استعار ثورا ليكرب بهأرضه فكرب أرضاأ خرى يضمن اذاعطب وكذا اذاقرنه بتورأ علىمنه ولمنجر العادةبه فهلك وكذا اذانام في المفازة ومقود الدابة في يده فسرقت ان كان مضطجعا وان كان جالسالا يضمن فى غير السفر وان كان فى السفر لا يضمن سواء نام قاعد! أومضطجعا اذا كان المستعار تحترأ سه أو موضوعا بين يديهأ وحواليه بحيث يعدحا فظاعادة ولوتركه في المرج يرعى ان كانت العادة هكذا لايضمن وانليعلم أوكانت العادة مشتركة يضمن ولوجعله فى القرية وليس للقرية باب مفتوح لايضمن ان نام مضطجعاأ وقاعدا وفى فتاوى قاضيخان لواستعار دابة للذهاب فامسكهافي بيته فهلكت كان ضامنا لانهأ عارهالله هاب لاللامساك في البيت (قوله ولا تؤجر) لان الاجارة أقوى لانه الازمة فاوملكها لزم لزوم مالا يلزم وهو العارية أوعدم لزوم ما يلزم وهو الاجارة (قوله ولا ترهن كالوديعة) لان الرهن ايفاء وليس لهأن يوفى دينه بمال غنيره بغيراذته ولهأن يودع على المفتى به وهو الختار وصحح بعظهم عدمه و يتفرع عليه مالوأرسلها على بدأ جني فهلكت يضمن على الثاني لا الاول وسيأتى قريبا (قوله فان أجرفعطبت ضمن لانه متعد بالنسليم فصارغاصبا ولهأن يضمن المستأجر كالمستأجرمن الغاصب واذا ضمنه رجع على المستعبر اذالم يعلم انه كان عارية في بده بخلاف مااذاعلم و بخلاف المستعبر اذاضمن ليس لهالرجوع على المستأجر لانه بالضمان تبين انه آجر ملك نفسه ويتصدق بالاجرة عندهما خلافالاني يوسف كذانى الخلاصة (قوله ويعيرمالا يختلف بالمستعمل) لكونه ملك المنفعة فلك أن يملكها فيدبما لايختلف وهوالحل والاستخدام والسكني لان مايختلف ليس له فيمة أن يعير كاللبس والركوب اكن بشرطأن تكون مقيدة أمالوكانت مطلقة كالواستعار دابة للركوب أوثو باللبس لهان يعيرهماو يكون ذلك تعييناللرا ك والابس فان ركبهو بعد ذلك قال الامام على البزدوى يكون ضامنا وقال السرخسي وخواهرزاده لايضمن كذافى فتاوى قاضيخان وصحح الاول فى الكافى (قوله فاوقيدها بوقت أومنفعة أو بهمالا يتجاوز عماسواه وان أطلق له أن ينتفع أى نوع شاء فى أى وقت شاء) يعنى انهاعلى أربعة أوجه لان الاطلاق والتقييد دائر بين شيئين الوقت والانتفاع وأشار بقوله لايتجاوز الىانه لايتعدى المسمى فأفادانه لابدأن تكون المخالفة الىشر فلوخالف الىمثل المسمى بان استعار

دابة ايحمل عليهاعشرة أقفزة من حنطة معينة فمل عليهاهذا القدر من حنطة أخرى أوليحمل عليها حنطة نفسه فمل عليها حنطة غيره أوخالف الى خيرمن المسمى بان حل هذا القدر من الشعير لايكون ضامنا لانهان ايعتبرمن تقييده مايكون مفيداحتي لوسمي مقدارامن الخنطة وزنا فحل مثل ذلك الوزن من الشعير يضمن لانه بأخذ من ظهر الدابة أكثر مما تأخذ والحنطة كذا في النهاية وصحح الولوالجي عدم الضمان وفي المحيط اذا استعارداية ايركها فركمها واركت غديره فعطيت ضمن نصف قيمتها اه واذاقيدها بوقت فهي مطلقة الافي - ق الوقت - تى لولم يردها عدمضى الوقت مع الامكان ضمن اذاها كتسواء استعماها بعدالوقت أولا ولوكانت مقيدة بالمكان فهي مطلقة الامن حيث المكان حتى لوجاو زهضمن وكذالوخالفهضمن وان كان هذا المكان أقرب اليهمن المكان المأذون كذافى الخلاصة وان قيدها بالمستعير بان قال لاتدفع الى غييرك فدفع فهلك ضمن فعايتفاوت وفعا لايتفاوت والتفصيل عندعدم النهي كذافى الخلاصة وفى فتاوى قاضيخان اذا استعاردا بةالى موضع كذا كان له أن يذهب عليها و يجيء وان لم يسم له موضعا ايس له ان يخرج بهامن المصر اه (قوله وعارية الثمنين والمسكيل والموزون والمعدودقرض) ومراده ان اعارة مالا يمكن الانتفاع بهمع بقاء العين قرض ولوكان قيمياحتى لوقال أعرتك هذه القصعة من الثريد فاخذها وأكاها فعليه مثله أوقيمته وكان قرضاالااذا كان بينهمامباسطة فيكون ذلك دلالة الاباحة كذافي الخلاصة وفي المحيط لواستعار رقعة ليجعلها على قيصه أوخشبة يدخلها فى بنائه فهوضامن لانه قرض هذا اذالم يقل لاردها عليك فانقال فهوعار يةلان القرض لا يكون عينه واجبالرد فصاراعارة قيدنا بكونه لا يكن الانتفاع بهمع بقاء عينه لانه لوأمكن بان استعار درهم اليماير بهميزانه كان عارية فليس له الانتفاع بعينه كعارية الجلي واذا كانعارية ماذ كرناقرضا كانقرض الحيوان الاستعمال عارية لاقرضافاسدا لان القرض الفاسد ان يأخذا لحيوان ايستهلكه و ينتفع به ثم يردعا يه مثله وهذا فاسدوه ومضمون بالقيمة كذافي فتاوى قاضيخان (قوله وان أعار أرض المبناء أوالغراس صح) لان المنفعة معاومة اه (قوله وله أن برجم) لانهاغــيرلازمة (قول ويكان قلعهما) أى قلع البناء والغرس وهو بفتح الغين وكسرها كذا فى المغرب ويجبر المستعير على القلع الااذا كان فيه مضرة بالارض فان كان يترك بقيمته مقاوعا كذا فى النهاية (قولِه ولايضمن ان لم يوقت) أى لاضمان على المعير اذارجع ان لم يوقت له اوقتالا نهاغير لازمة ولم يغره (قول وان وقت فرجع قبله ضمن ما نقص بالقلم) بان يقوم قائما غيرمقاوع يعني بكم يشترى بشرط قيامه الى المدة المضروبة كذا في النهاية وتعتبرالقيمة بوم الاسترداد كما في فتاوى قاضيخان لانهصارمغر ورامن جهته فانقلت قدذ كروا أنه لارجوع على الغار الااذا كان الغرور فيضمن عقد المعاوضة حتى لوقال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلمكه فاخذ والاصوص لايرجع على الغار عماهلك من ماله فكيف برجع فى العارية ولا يرجع الموهوب له بمالحقه من ضمان الاستحقاق على الواهب قلت الهمن باب الالنزام لان تقدير كلامه ابن في هذا الارض النفسك على ان أتركها فى يدك الى كذامن المرة فان لم أتركها فاناضامن اك ما تنفق فى بنائك و يكون البناء لى فاذا يداله اخراجه ضمن قيمته وكان كأنه بني بامره فايس من باب الغروركة احققه صاحب النهاية وذكر الحاكم الشهيد أنه يضمن رب الارض المستعير قيمة غرسه وبنائه ويكونان له الاأن يشاء المستعيران برفعهما ولايضمنه قيمتهما فيكونله ذلك لانهملكه قالوا اذاكان فىالقلع ضرر بالارض فالخيار الى ربالارض لانهصاحبأصل والمستعيرصاحب تبع والترجيح بالاصل كذافي الهداية وفي المحيط يضمن المعيرقيمة البناء والاشجار قائمة على الارض غير مقاوعة منقوضة وان شاء المستعبر قلع غراسه وبناء ولم يضمنه

وعارية النمندين والمكيل والموزون والمعدود قرض والمودود قرض وان أعار أرضا للبناء أو ويكاف قلعهما ولايضمن مانقص ان لم يوقت فان وقت ورجع قباله ضدمن مانقص بالقلع

(قوله ضمن نصف قيمتها)
معناه انهاركباها معا لان
سبب العطب ركو بهمامعا
وأحدهمامأذون فيه فلهذا
ضمن النصف حتى لوأركب
غـيره فقط ضمن الكل
هذاماظهرلى ولمأرمن نبه
عليه أبو السعود يعنى
اركب غيره بعد ماركب
ولائلة أن يعيرما اختلف
استعماله ان لم يعين من فعا

ولواستعارها ايزرعها لانؤخذمنه حتى يحصد الزرع وقتأولا ومؤنة الرد على المستعبر والمروع والمؤجر والغاصب والمرتهن وانرد المستعبر الدابة الى اصطبل مالكها أوالعسد الى دارالمالك برئ بخلاف المغصوب والوديعة (قوله الاول ماذ كرناه)

(قوله الاول ماذ كرناه) أى فى قوله فى كـتاب الوديعة خلاف المستعبر والمستأج

وظاهره مع ماقبله أن القلع اذالم يضر بالارض كان الخيار الستعير بين قلعه و بين تضمين جيم القيمة وهومخالف لمافى المكتاب حيث جعلله تضمين مانقصه القلع لاتضمين جيع القيمة (قوله واو استعارها ليزرعهالم تؤخذ منهحتي بحصدالزرع وقتأولم يوقت) لان لهنها ية معلومة فيترك باجرالمثل الى وقت الادراك اذارجه لان فيهم اعاة الحقين كافى الاجارة اذا انقضت المدة والزرع لم بدرك بعد فاله يترك باجر المثل مراعاة للجانبين فان قال رب الارض أعطيك البذر ونفقتك وأخرجك ويكون ماز رعتلى ورضى به المزارع فان كان لم يطلع من الزرع شئ لا يجوز لان المزارع يصير بالعاالزرع و بيدم الزرع قبسل النبات لا يجوز و بعدما حرج فيه كلام وأشار المؤلف في المغنى الى الجواز كذا في النهاية ولو بني حائطا فى الدار المستعارة استردالمعير الدارفاذا أردالمستعير أن يرجع عليه بما أنفق ايس لهذلك وليس له أنبهدم الحائطان كان البناءمن تراب صاحب الارض كذافي الخلاصة وفي المحيط لواستعار أرضا ليبنى ويسكن واذاخرج فالبناءلرب الارض فلرب الارض أجرمنا هامقدار السكني والبناء للستعير لان هذواجارة وعنى لان الاعارة بمليك المنافع بغسيرعوض ولماشرط البناءله كانت اجارة فاسدة لجهالة المدة والاجرة لان البناء مجهول فوجب أجر المثل (قوله ومؤنة الردعلي المستعير) لان الردواجب عليه لماانه قبضه لنفعة نفسه والاجرة مؤنة الرد فتكون عليه وفائدة كونها على المستعير تظهرأيضا فهالو كانت العارية مؤقتة فضى الوقت فامسكها المستعير فهلكت ضمنها لان و فية الردعلية كذا فالنهاية ويستثنى من اطلاقهم ماذكره قاضيخان فى فتاواه فى فصل من يرهن مال الغير رجل أعار شيأله حمل ومؤنة ليرهنه فرهنه قالوا انردالعارية يكون على للعيير وفرق بينهاو بين غييرهامن العوارى ف غير هذا يكون الردعلي المستعير لان هذه اعارة فيهامنفعة اصاحبها فانها تصير مضمونة في بدالمرتهن وللعسران يرجع على المستعير بقيمته فكانت بمنزلة الاجارة اه فقد حصل الفرق بين العار يقلاهن وغديرهامن وجهين الاول ماذكرناه ان المستعير الرهن لوخالف ثم عادالي الوفاق برئ عن الضمان يخلاف غيره الثانى ماذكرناه هنا ويدخل في المستعير الموصى له بالخدمة فان مؤية رد العبد عليه كافي للسنديركذاف النهاية (قوله والمودع) أى مؤنة الردعلى مالك الوديعة لان منفعة القبض حاصلة له لانه يحفظ العين ومنفعته عائدة اليه (قوله والمؤجر) أى مؤنة الردعلي المؤجر لا المستأجر لانهام قبوضة لمنفعة المالك لان الاجرسلم لهبه فاذا أمسكها المستأجر بعدمضي المدةلا يضمنها مالم يطالبه صاحبها بالرد وفى الفصل السادس من أجارة الفتاوى البزازية قال صاحب الحيط قالمشايخناهذا اذا كان الاخواج باذن صاحب المال ولو بلااذنه فؤنة الردمستأجرا أومستعير اعلى الذي أخرج اه وفي الخلاصة الاحبرالمشترك كالخياط ونحوممؤنة الردعلي ولاعلى رب الثوب (قوله والغاصب) أى مؤنة الردعلى الغاصب لان الواجب عليه الرد والاعادة الى يدالم الك دفع اللضر رعنه (قوله والمرتهن) أى مؤنة الرد على المرتهن لاالراهن لان الغنم حصل لهو هذا اختص به من بين سائر الغرماء حتى يستوفي دينه منه أولا فكان الغرمعليه قال فى الخلاصة ان مؤنة الردعلى الراهن وفيه كلام لا يخفى وقد قد مناحكم نفقة العين المستأجرة وكسوتها (قوله وانرد المستعير الدابة الى اصطبل مالكها أوالعبد الى دار المالك برئ عن الضمان استحسانا لانهأتي بالنسليم المتعارف لانردالعواري الى دارالملاك معتادكا لةالبيت قيد بالداية والعبدلانهالوكانت عقدجوهرلايردها الاالى المعير لعدم ماذكرنامن العرف كذافي الهداية وقيدنابالاصطبللانه لوردهاالى أرض مالكها لايبرأ كذافي المحيط (قوله بخلاف المفصوب والوديعة) حيث لا يبرأ الابالردالى المالك لان الواجب على الغاصب نسيخ فعدله وذَّلك بالردالي المالك دون غيره

اذالم يضر بالارض وانكان القلع يضر بالارض لايقلع الابرضاصاحبها ويضمن له قيمته مقلوعا اه

بكونهوكيلاعنمه فيقبضه تأمل (قولەفشـمل ما دا كان على وجه المزاح الخ رده المقدسي بأندليس في الخلاصة مايفيددعواه والذىفيها الهطلماطبة من احالاجدا فوهيه حدا وسلم صحت المبة لان الواهب غيرمازح وقدقبل الموهوب لهقبولا صحيحا كذافي حاشية أبي السعود عن الجوى قلت وايس فى كالام وانردالمستعيرالدابةمع عبدأوأ جيردمشاهرةأومع عبدرب الدابة أوأجريره برئ يخللف الاجنبي ويكتب المســتعار انك

﴿ كتاب الهبة ﴾ هى تاليك العين بلاءوض وتصح بايجاب وقبـــول كوهبت ونجلت وأطعمتك هذا الطعام

أطعمتني أرضك

المسؤلف ما يقتضى أن المسزاح وقع فى الا يجاب لان قوله أطلقها أى طاق الهبة وقوله فشمل مااذا عبدالله من المبارك انه من بقسوم يضر بون الطنبور فوقف عليهم وقال هبوه فدفعوا اليه فضر بهعلى الارض وكسره فقال رأيتم المير قالوا أيها كيف أضرب قالوا أيها

والودية البس فيها عرف العدم رضاه بالردالى الداراً ومن في عياله لانه لوارتضاه لما أودعها اياه والمستأجر كاوديعة كذا في المحيط (قوله وان ردالمستعبر الدابة مع عبد رب الدابة أواجبره لا يبرأ أو الدم العرف ولورد مع عبد رب الدابة لا يه لو كان شيأ نفيسا فردها الى يدغلام صاحبها ضمن العدم العرف به وأطلق في عبد رب الدابة فشمل عبد ايقوم عليها أولا وهو الاصح وفي قوله بخد الا بعني اشارة الى ان المستعبرة اليس له الا يداع من الاجنبي وقد تقدم ان الختار المفتى به جو ازه فتعين أن تكون هذه المسئلة مجولة على ما اذا كانت العاربة مؤقت فن فت مدتها أذا استعاراً رضا و المنافظ الاطعام أدل أوالموي عنداً بي حنيفة وقالا يكتب المستعبر انك أطعمتني أرضك لأزرعها ما أشاء من غلة الشتاء أوالصيف عنداً بي حنيفة وقالا يكتب المستعبر انك أطعمتني أرضك لأزرعها ما أشاء من غلة الشتاء على المراد لانها تنخص الزراعة والاعارة تنتظمها وغيرها كالبناء ونحوه فكانت الكتابة بهاأولى قيد على المراد لانها تأون اعارة الدوب والداريكتب أعرتني ولا يكتب ألبستني ولا أسكنتنى اه والله أعلم بالارض لان في اعارة الثوب والداريكتب أعرتني ولا يكتب ألبستني ولا أسكنتنى اه والله أعلم بالارض لان في اعارة الثوب والداريكتب أعرتني ولا يكتب ألبستني ولا أسكنتنى اه والله أعلم بالارض لان في اعارة الثوب والداريكتب أعرتني ولا يكتب ألبستني ولا أسكنتنى اه والله أعلم

هى لغة التفضل على الغير عاينفعه ولوغ يرمال واصطلاحاما أشار اليه المصنف (قوله هي تمليك العين

المزاح فان الهبة صحيحة كذافى الخلاصة وشمل مااذا أضاف الهبة الى جزء يعبر بهعن الكل كااذاقال

وهبتاك فرجها كانهبة كذافى الخلاصة أيضا وشمل مالوقال لفوم قدوهبت جاريتي هذه لاحدكم

فليأخذهامن شاء فأخذهار جلمنهم ملكها وكذابقوله أذنت الناس جيعافي غرنخلي من أخلفيا

فهوله فباخ الناسمن أخلف شيأ يملك كذافي المنتقى وظاهره ان من أخله ولم يبلغه مقالة الواهب

لايكون أتكمالا يخفي وقيد بالطعام لانهلوقال أطعمتك أرضى كانعار يةلرقبتها واطعامالغاتها كذافي المحيط

الشيخ خدعتناوا عاقال لهم ذلك احترازا عن قول أبى حنيفة فان عنده كسر الملاهي يوجب الضمان وهذا دليل على وقوله مامي من أن هبة المازح جائزة كذا في فتاوى قاضيخان والذي مي هوقوله رجل قال لآخر هب لي هذا الشي من احافقال وهبت وسلم قال

أبونصراله يجوزذلك اله (قوله ولهذاقال في الخلاصة لاغرس الح) قال في المنتج وفي الخانية قال جعلته لابني فلان يكون هبة لان الجعل عبارة عن التمليك وان قال اغرسه باسم الني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم الني يكون هبة لان الناس يريدون به التمليك والهبة اله وفيه مخالفة لما في الخلاصة كالا يخفى اله قال الرملي في حاشية المنتج مافي الخانية أقرب اعرف الناس اله ورأيت في الولوا لجية ما نصور حل الهابن صغير فغرس كرماله فهذا على ثلاثة أوجه ان قال أغرس هذا الكرم باسم (٢٨٥) ابني فلان أوقال جعالته لا بني فلان

هبة لان الجعل اثبات فيكون تمليكا وان قال جعلته باسمابني فألام مترددوهوأقربالىالوجم الاوّل اه والراجع نسخة أخرى (قوله ومافىالمحيط من أنها ندل عــــلي أنه لايشترط في الهبة القبول مشكل)الضمير في انها للسئلة السابقة ويظهرلى وجعلته لك وأعمرتك هذا الشي وحلتك على هـنـه الدابة ناوياً به الهبـــة وكسوتك هذا الثوب ودارى لك هبية تسكنها لاهبة سكني أوسكني هبة وقبول وقبض فىالمجلس بلااذنه وبعدهبه

انه أراد بالقبول القبول صريحا وإن القبول فعلا يكنى وعليه يحمل الخلاف في اشتراط القبول وعدمه وبالله التوفيدي قال في التتارخانية وفي الذخيرة الرجل لغيره وهبت عبدى الرجل لغيره وهبت عبدى فقبض الموهوب له العبد ولم يقل قبلت جازت الهبة ولم يقل قبلت جازت الهبة

(قوله وجعلته لك) لان اللام المليك وطف الوقال هـ نده الامة الك كان هبة ولوقال هي الك حلال لاتكون هبة الاأن يكون قبله كلام يستدل به على اله أراديه الهبة كذافى الخلاصة قيد بقوله الله لانه لوقال جعلته باسمك لايكون هبة وطذاقال في الخلاصة لوغر سلابنه كرما ان قال جعلته لا بني تكون هـة وانقالهاسمابني لاتكونهية ولوقال أغرس باسمابني فالامرمتردد وهوالى الصحة أقرب اه (قول وأعمرنك هـ ندا الشي) لان العمرى تمليك للحال فتنبت الهبة و يبطل مااقتضاه من شرط الرجوع وكذلك لوشرط الرجوع صريحا يبطل شرطه أيضا كمالوقال وهبتك هذا العبد حياتك وحماته أوأعمرتك دارى هذه حياتك أوأعطيتها حياتك أووهبت هذا العبد حياتك فاذامت فهولى أواذامت فهولو رثتي فهذا تمايك صحيح وشرط باطل لمانقدم انهالانبطل بالشروط الفاسدة (قوله وجلتك على هــذهالدابة ناوياالهبة) لان الجل على الدابة اركاب وهو تصرف في منافعها لافي عينها فتكون عارية الاأن يقول صاحبها أردت الهبة لانهنوى محتمل كلامه وفيه تشديد عليه ومثله أخدمتك هـنه الجارية (قول وكسوتك هـنا الثوب) لانه يرادبه التمايك قال تعالى أوكسوتهم ويقال كساالاميرفلاناثو با اذاملكه لااذا أعاره وفي الخلاصة لودفع الى رجل لو باوقال ألبس نفسك ففعل يكونهبة ولودفع اليه دراهم وقال أنفقها تكون قرضا اه ولوقال متعتك بهذا الثوب أوبهذه الدراهم فهي هبة كذآفى المحيط (قوله ودارى الدهبة تسكنها) لان قوله تسكنها مشورة بضم الشين وليس بتفسيرلان الفعل لايصلح تفسيرا للاسم فقدأ شارعايه في ملكه بان يسكنه فان شاء قبل مشورته وانشاءلم يقبل كقوله هـ ذا الطعام لك تأكله أوهذا الثوب لك تلبسه وقد تقدم ان العمرى كالهبة فقوله هناهبة ليس بقيد بل لوقال دارى لك عمرى تسكنها كان كذلك نص عليه فى النهاية (قوله لاهبة سكني أوسكني هبة) بنصب هبة فيهما على الحال ويحتمل انتصابهما على التمييز لمافى قوله دارى لك من الابهام يعنى انهاعارية فيهمالان السكنى عكم في تعليك المنفعة فكان عارية قدم افظ الهبة أوأخره ولوذ كر بدل سكني عارية كان عارية بالاولى ولوقال هي لك هبة اجارة كل شهر بدرهم أواجارة هبة فهى اجارة غيرلازمة فعلككل فسخهابعد القبض ولوسكن وجب الاجركذاف الحيط (قوله وقبول) أي صحت الهبة بالايجاب والقبول في حق الموهوب له لأنه عقد فينعقد برما كسائر العقود قيدنا بكونهما فىحق الموهوب له لانها تصح بالا يجاب وحده في حق الواهب لماذ كروا في الايمان انه لوحلف أن يهب عبد ولفلان فو هب فلم يقبل بر في بمينه بخلاف البيع والقبول تارة يكون بالقول وتارة بالفعل ومن الثاني. ماقدمناه من فوله لوقال قدوهبت جاريتي هذه لاحدكم فليأخذها من شاء فأخذهار جل منهم تكون له وكان أخذه قبولا ومانى المحيط من أنها تدل على انه لايشترط فى الهبة القبول مشكل وفيه رجل دفع ثو بين اليرجل فقال أيماشئت الكوالآخر لابنك فلان فان بين الذي له قبل أن يتفرقا جاز وان لم يبين لم يجز لان الجهالة لم ترتفع (قوله وقبض بلااذن في المجاس و بعده به) يعنى و بعد المجلس لا بدمن الاذن صريحا فأفادانه لا مدمن القبض فيها النبوت الملك لاللصحة والمركن من القبض كالقبض وهذاقال

وكذلك لوكان العبدغائبا فذهب وقبضه ولم يقل قبات جازت الهبة قال الفقيه أبو الليث و بقول أبى بكرنا خذوفي التهذيب ولوقال قبضته قال أبو بكر جازت الهبة من غير قوله قبات و يصبر قابضا في قول مجدوقال أبو يوسف لا يصبر قابضاما لم يقبض اه (قوله والنمكن من القبض كالقبض) قال في التتار خانية قدد كرنا ان الهبة لا تتم الابالقبض والقبض نوعان حقيق وانه ظاهر و حكمي وذلك بالتخلية وقد أشار في هدنه المسئلة الى القبض الحكمي وهوالقبض بطريق التخلية وهذا قول مجد خاصة وعنداً في يوسف التخلية ليست بقبض وهذا

فى الاختيار ولو وهبمن رجل ثوبا ففال قبضته صارقا بضاعند أبى حنيفة وجعل تمكنه من القبض كالقبض كالتخلية فىالبيع وقال أبو يوسف لابدمن القبض فى يده اه وأشار المصنف الى أنه لونهاه عن القبض لا يصح قبضه لا في المجلس ولا بعده لان صحة قبضه في المجاس لاجل اله أذن به دلالة لتسليطه عليهبها فاذانهاه كانصر يحاوهو يفوقها ولووهب لرجل ثيابا في صندوق مقفل ودفع اليدالصندوق لم يكن قبضاوان كان الصندوق مفتوحا كان قبضالانه يمكنه الفبض كندافي المحيط (قوله في محوز مقسوم ومشاع لايقسم) أى تجوز الهبة فهاذ كرقيد بالمحوز لان المتصل كالثمرة على الشجر لا تجوزهبته وقيد المشاع بمالم يقسم لان هبة المشاع الذي عكن قسمته لايصح وأطلقها فشمل الهبة من الشريك مشاعا يقسم قيدبالهبة لان بيع الشائع جائز فما يقسم ومالا يقسم وأمااجارته فان كان من الشريك فهوجائز وانمن أجني لا يجوز مطلقا عندا بي حنيفة وهي فاسدة على قوله فيجب أجر المثل على الاصح خلافا لمن قال ببطلانها فلم يوجب شيأ وأماالشيوع الطارئ ففي ظاهر الرواية لايفسد الاجارة وأمااعار ته فجائزة ان كانتمن شريكه والافان سلم الكل فهي اعارة مستأ نفة للكل والالايجبر وأمار هنه فهوفاسد فها ينقسم أولامن شريكه أومن أجنى بخلاف الرهن من اثنين فانهجائز وأماوقفه فهوجائز عندأبي بوسف خلافالحمدفها يحتملها وان كان بما يحتملها فجائزا تفاقاوأ فنى الكثير بقول مجد واختار مشايخ بلخ قول أبى يوسف وأماود يعته فجائزة وتكون مع الشريك وأماقرضه فجائز كمااذا دفع اليه ألفا وقال خسمائة قرضا وخمسمائة شركة كذافي النهاية هنا وأماغ صبه فتصوّر قال البزاري وعليه الفتوى وذكرله في الفصول صورا وأماصد قته فكهبته الااذا تصدق بالكل على اثنين فانه يجوز على الاصح واذاعرف هذافهبة المشاع فمالا ينقسم تفيدالملك للموهوبله على وجه لايستحق المطالبة بالقسمة لانهالاتمكن وأماالمهايأة فلأتجب في ظاهر الرواية لانهااعارة فان كلواحد منهما يصير معيرا نصيبه من صاحبه والجبر على الاعارة غير مشروع وفى رواية تجب ثم الحدالفاصل بين ما يحتمل القسمة ومالا يحتملها انكل ما كان مشتركابين اثنين فطلب أحدهما القسمة وأبى الآخر فانكان للقاضى أن يجبرالآبي على القسمة فهويما يحتملها كالدار والبيت الكبير وان كان عالا يجبره فهوعمالا يحتملها كالعبدوا لحام والبيت الصغير والحائط ويشترط في صحة هبة المشاع الذى لا يحتملها أن يكون قدر امعاوما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلمه بهلم يجزلانها جهالة نوجب المنازعة وممالا يحتملها الدرهم الصحيح حتى لو وهبدرهم اصحيحا لرجلين صح ولوكان معهدرهمان فقال رجل وهبت لك درهما منهما فآن كانامستويين لم تجزا لهبة الاأن يفرزأحدهماوان كانامختلفين بجوزلعدم احتمالهما فامافى المقطعة فلاتجوزالا بالافراز ولوكان عبد بين رجلين فوهب أحدهم الهذا العبدشية فان كان يحتمل القسمة لاتصح أصلا وان كان لايحتملها صحت في نصيب صاحبه ولو وهبأ حد الشريكين حصته من الربح لآخر فان كان المال قامًا لم يصح لاحتماله القسم وانكان مستهلكا صحلان الدين لايحتملها كذافي المحيط وفي الصحاح يقالسهم شائع أى غير مقسوم وأراد المصنف بالسيوع المانع الشيوع المقارن للعقد لاالطارئ كأن يرجع الواهب فى بعض الهبة شائعافانه لا يفسدها أما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن لاطارى ويدنا بالهبة لان الرهن يبطله الشيوع الطارئ كالمقارن كذافي النهاية (قوله فان قسمه وسلمه صح) أى لو وهب مشاعايقسم تم قسمه وسلمه صحوملكه لان التمام بالقبض وعنده لاشيوع فأفادانه لوقبضه مشاعا لايملكه فلأينفذ تصرفه فيهلانها هبة فاسدةما لاوهي مضمونة بالقبض ولاتفيد الملك للوهوبله وهو الختارفاو باعه الموهوب له لا يصح كذافي المبتغى بالمعجمة وأفاد انه لود فع درهمين الى رجل وقال أحدهما هبةلك والآخرأ مانة عندك فهلكاجيعايضمن درهم الهبة وهوفى الاخرأمين كذافي فتاوى قاضيخان

قال بعض الفضلاء الذي يفيدهالز يلعىانه يجبرعلى المهايأة لانهاقسمة المنافع والتبرع وقع فىالعين فيكون ايجابا في غـــير ماتبرع به فلايبالي به واعما المحظور الايجاب فى عدين مائبرع به وقال قاضي زاده بعد نقل ان المهايأة لاتجب مععلته عنصاحب غاية البيان لعل هـ فدا الجواب غــيرصيح لانالتهايؤ یجب و بجری فیده جدیر القاضى اذاطلبه أحسد الشركاء لاسمافهالايقسم نصعليه فىعامة الكتب

فى محوز مقسوم ومشاع لايقسم لافعا يقسم فان قسمهوسامهصح

(قوله ويشترط في صحـة هبةالمشاع الخ) في الهندية لو وهب نصيبه من عبدولم يعلم بهلم بجرز فانء لمه الموهوباله ينبغىأن يجوز عند الامام دونهما وفيها قبدلذلك جيع ماأملكه لفلان يكون هبة لاتجوز بدون القبض وفي منية المفتى قال وهبت نصيى من هذه الدار والموهوب له لايعدلم كم نصيبه صحت اه ولعمل المتفاحش جهالته لاتصح هبته كقوله وهبتك شيأمن مالى أوسن كذا كذا

(قوله وأفادانه لو وهب نصف الدارالخ) قال في جامع الفصولين بر من فتاوي القاضى ظهير و يشترط كون الموهوب مقسوما مفرزاوقت القبض لاوقت الهبة حتى لو وهب نصف دار شائعا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم السكل جاز اهم مر من لخواهر زاده الشيوع حالة القبض بمنع الهبة وحالة المقد لا يمنع والتخلية في الهبة الصحيحة قبض لا في الفاسعة اه (قوله بخلاف مالو وهب المتاع الخ) (فقظ) أى فتاوى القاضى ظهير جازه به الشاغل لا المشغول والاصل ان اشتغال الموهوب بالك الواهب يمنع عمام الهبة اذ القبض شرط اما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنعه (ت) أى الزيادات وهبه دابة مسرجة بدون سرجها و لجامها وسامها كذلك لم يجز لا شتغال مهما وجازعك مدم اشتغاط ما ما المتغاط الموهوب على الما المتغاط الموهوب فلا يمنع المراق المنافق المنافق ولين الهرب المنافق ا

واللجام لامشغولة (صل) أى الاصل عكس في هاتين الصورتين يقول الحقيد الظاهران هذا هوالصواب نورالهين (قوله وقيدنا بحكون الدار الموهوبة مشغولة الح) (ت) رمن عبر الواهب فلو أعار وان وهب دقيقا في رلاوان طحن وسلم وكذا الدهن وملك بلا قبض جديد لو في يدالموهوباله

بيتافوضع فيه المعير أو المستعبر متاعاغصبه ثم وهبالبيت من المستعبر جاز وكذالو وهب بيتابها فيه أوجوالقابها فيه من المناع وسلم ثم استحق المتاع جازفى الدار والجوالق اذ يدالواهب كانت تابت ا على البيت والمتاع جيعا حقيقة فصعح التسليم ثم وأفادانه لووهب نصف الدارمن رجل ولم يسلم ثم وهب النصف الباقى لذلك الرجل فسلم جيع الدارمنه جلة يجوز وأفاد انهاو وهب نصف الدارلرجل فسلم ثم وهب النصف الباقى لذلك الرجل فسلم فكلا العقدين فاسد كاصرح به الاسبيجابي وبماذكره هناعلمان قوله تصحفى محوزمقسوم معناه انها تملك بهذه الثروط لاأن الصحة متوقفة على القسمة لانه أو وهب شائعا يقسم تصح الهبة من غير ملك ولهذا لوقبضه مقسوماما كهولو كانشرط الاصحة لاحتيج الى تجديد العقد كالايخني (قوله وان وهب دقيقا فى برلاوان طحن وسلم) أي لاتصح الهبة وأشار به الى ان هبه المعدوم تقع باطلة فلاتعود صحيحة بالتسليم فدخل فيهمالو وهبدهنا في سمسمأ وسمنافي ابن أوحل جارية وحرج عنه اللبن في الضرع والصوف على ظهرا الغنم والزرع والنخل في الارض واليمر في النخل والدار التي فيهامتاع الواهب والجواق الذي فيه الدقيق أوالسرج أواللجام دون الدابة أوحلي الجارية دونها أودابةوله عليهاجل أوققمة فيهاماء دونه فانه كالمشاع يصيرو علك اذاف له وسلمه ويمتبر الاذن بالقبض بعد الفراغ ولايمتد بالاذن قبله كالايمتد بالتسليم قبله بخلآفمالو وهبالمتاع الذى فىالدار وسلمهامعه أوالدقيق فىالجوالق وسلمها أودابة مسرجة ملجمة دونهما أوجارية عليها حلى دونه أوحلاعلى دابة دونها وسامهما أوماء في فقمة دونها أودارهاولهافيها أمتعة وهوساكن فيهاحيث يجوز وان وهبدارا فيهامتاع وسلمها كذلك ثموهب المتاع منه أيضاجازت فى المتاع خاصة وان بدأ فوهب له المتاع وقبض الدار والمتاع ثم وهب الدارجازت الهبة فيهمالانه حين هبة الدارلم يكن للواهب فيهاشئ وحين هبة المتاع فىالاول زال المانع عن قبض الداراكين لم يوجد بعد ذلك فعل في الدارليتم قبضه فيها فلا ينقلب القبض الاول صحيحا في حقها كذا فىالمحيط وقيدنابكون الدارالموهو بةمشغولة بمتاع الواهب لانه لوتبين ان المتاع مستحق للغييرصحت الهبة لان يدغيره قاصرة عنها فلريظهر انهامشغولة بمتاع الواهب كما لوكان فيهامتاع غصبه الواهب أوالموهوبله فاوهك المناع مظهر الاستحقاق انشاء المستحق ضمن الواهب وان شاءضمن الموهوب له عوضه عنها أولا في قوطم جيعا وهوالصحيح كذافي المحيط (قوله وملك بلاقبض جديدلوفي يد الموهوبله) يعنى علك الموهوب له العين من غيير اشتراط تجديد الفبض اذا كانت في يده لحصول الشرط أطلقه فشملما اذا كانت في يده أمانة أومضمونة ولو وديعة لانه بعد الهبة لم يكن عاملالك الك فاعتبرت بده الحقيقية والاصلانهمتي تجانس القبضان نابأحدهماعن الآخر واذا تغايرا مابالاعلى عن الادنى لا عكسه فناب قبض المغصوب والمبيع فاسداعن قبض البيع الصحيح ولاينوب قبض الامانة عنه وفي الكاني من باب المتفرقات تقابضا فتقايلا فاشترى أحدهماما أقال صارقا بضابنفس

بالاستحقاق ظهران المتاع العبيره ولم يظهر أن البيت مشغول على الواهب وهو المانع وكذا الرهن والصدقة اذ القبض شرط تمامها كالطبة أقول في الفصواين استدل بهذه المسائل على جوازهبة المشغول على غير الواهب وقد صرح في زيادات قاضيخان اب الاشتغال على غير الموهوب له يمنع صحة الطبة سواء كان ملك الواهب أوغيره لكن الحبة المائمة عند المناهب أو في يد غير الموهوب له بنام المناهب أو عاد بغصب أوعارية أوغير ذلك فلا تمتنع واستدل عليه بمام من مسائل الاجارة والفصب والاستحقاق فظهر أن الاصل أن الحبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له تمنع الحبة اذا لم يكن في يد الموهوب له من عراله وقد قررته في شرح الطائف الاشارات كذا في جامع الفصواين وأقرد في نور العين

وهبةالاب اطفله تنم بالعقد وان وهب له أجنبى يتم بقبضوايه

(قوله وشمل مااذا كانت دارامشفولة عتاع الات الخ) قال الرملي وكذا اذا وهبت المرأة دارهالزوجها وهىساكنة فيها ولهيا أمتعة فيهاوالزوج ساكن معها حيث يصح كماني التجنيس أهروني فتاوى أبى الليث رجل وهد لابنه الصغير دارا والدارمشغولة بمتاع الواهب جاز وفي العتابية وهو المأخوذ به وعليه الفتوي (م) وسيأتي بعد هـذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف مايخالف هذا وفى المنتق عند محدرجل وهبدارا لابنهالصغيروفها ساكن باجرقال لايجوز ولو كان بغير أجر أركان فها يعنى الواهب فالهبة جائزة كذا فى التتارخانية (قوله ولوا عدلولده نيابالخ)قال الرملي وفي الحاوى الزاهدي برمن (م) دفع لولده الصغير قرصافا كل نصفه تمآخذه منه ودفعه لآخر يضمنه اذا كان دفعه لولده على وجه التمليك واذادفعه على وجه الاباحة لايضمن قال عرف بهأن مجرد الدفعمن الاب الى الصغير لايكون تمليكا وائه حسن اھ

العقدلان العرضين قاعان فكان كل واحدمضمونا بقيمة نفسه كالمغصوب ولوهاك أحدهما فتقايلانم جددا العقدف القائم لايصيرقابضا بنفس العقد لانهيصير مضمونا بقيمة المرض الآخوفشا بهالمرهون اه وذكر فروعا تتعلق بالقبضين فراجعها (قوله رهبة الاب اطفله تتم بالعقد) لان قبض الاب ينوب عنه وشمل كالرمه مااذا كانت في يدمودع الاب لان بده كيده بخلاف مااذا كانت في بدالغاصب اوالمرتهن أوالمستأجر حيث لاتجوزا لهبة لعدم قبضه لان قبضهم لانفسمهم وشمل مااذالم يشهد فان الاشهادليس بشرط لصحتها ومافى الكافى الحاكم من اشهاد الابعليها فللرحتياط التحرزعن جوده أوجودورته وشمل مااذالم يقبل الاب لان الاب يتولاه فا كتني فيه مالا يجاب كبيع ماله من ابنه الصغير وشمل مااذا كان عبدا آبقاأ وأرسله في حاجته فوهبه له قبل عوده فانها صحيحة وشمل مااذا كانت دارامش غولة بمتاع الاب فاله لا يمنع كمااذا كان ساكنافيها وأراد بالاب من له ولاية عليه فى الجلة فشمل الام إذا وهبت ولاولى له ولاوصى وكل من يعوله لوجود الولاية فى التأديب والنسليم في الصناعة فدخل الاخوالع عندغيبة الابغيبة منقطة اذا كان في عياهم واذاعل الحريم في الهبة علم فى الصدقة بالاولى وقيد بالطفل لان الهبة للولد الكبير لاتتم الابقيضه ولوكان فى عياله كذافى الهيط وأطلق الهبة فانصرفت الى الاعيان فاستفيد منه أن الاملو وهبت مهر هالولدها قبل ان تقبضه لا يتم الابقبض الولد بعدان تسلطه عليه كذافى فتاوى قاضيخان وفروع العره تفضيل بعض الاولاد على البعض في الهبة حالة الصحة الالزيادة فضل له في الدين وان وهب ماله كالماوا حدجاز قضاء وهو آثم كذانى الحيط وفى فتاوى فأضيعان رجل أمرشر يكه بان يدفع الى ولده مالا فامتنع الشريك عن الاداء كانالا بنأن بخاصمه ان لم يكن على وجه الهبة وانكان على وجهه الالامه في الاول وكيل عن الاب، وفي الثانى لاوهى غيرتامة لعدم الملك لعدم القبض وفي الخلاصة المختار التسوية بين الذكر والانثى في الهبة ولوكان ولده فاسقافأ رادان يصرف ماله الى وجوه الخير ويحرمه عن المراث هذا خيرمن تركه لان فيه اعانة على المعصية ولوكان ولده فاسقالا يعطى له أكثرمن قوته ولواتخذ لولده ثيابا ثم أرادان يدفع الى آشو ليس لهذاك الاأن ببين وقت الانخاذا ته عار ية وكذالو اتخذ لتاميذه ثيابا فأرادأن بدفع الى غسيره وان أرادا الاحتياط يبين انهاعارية حتى يمكنهأن يدفع الى غيره اه وفى المبتنى بالغين المعجمة من آخره من صنع لولده ثيابا قبل أن يولد ليوضع عليها نحو الملحفة والوسادة مم ولدته أمر أنه ووضع عليها مممات الولدلانكون الثياب ميراثامالم بقران الثياب ملك الولد بخلاف ثياب البدن فانه يملكه آذا ابسهاكن قال ان فلانا كان لابسا فه واقرارله بخلاف مااذاقال كان قاعداعلي هـندا البساط أوناءً عليه لا يكون مقرا له بذلك اه (قوله وان وهبله أجنى يتم بقبض وليه) لان الولى ولا ية التصرف في ماله وقبضها منه أراد بالولى هناواحدا من أربعة وهوالاب ووصيه والجدووصيه على هذا الترتيب وأطلقه فشمل مااذا كان في حجره أولاولا يجوز قبض غيره ولاء الار بعةمع وجودوا حدمتهم سواء كان الصغير في عيال القابض أولم يكن وسواء كان ذارحم محرماً وأجنبيا والمراد بالوجود الحصور فلوغاب غيبة منقطعة جازقبض الذي يتلوه المالولاية كذافى الخلاصةو بباح الوالدين إن يأكار من المأكول الموهوب الصغيركذافي الخلاصة أيضافأ فادأن غيرالمأ كوللا يباح لهما الاعند دالاحتياج كالايخفي وأشار المؤلف الى أن ماعلم انه وهب الصغير يكون ملكاله امالوا تخد الاب وليمة المختان فاهدى الناسهدايا ووضعوا بين يدى الولدفان كانت الهبة تصلح الصيمثل ثياب الصبيان أوشئ بمستعمله الصبيان فالحدية الصى وان كانت غيرتلك كالدراهم والدنانيروا لحيوان ومتاع البيت ينظر الى المهدى

ان كان من أقرباء الاب أو معارفه فهولارب وان كان من أقرباء الام أومعارفها فهوالام وسواء كان المهدى يقول عند الهدية هذا الصي أولم يقل وكذا او اتخذ الولمية لزفاف بنته الى يت زوجها فاهدى أقر باءالزوج أوالمرأة وهندااذالم يقل الهدى أهديت للاب أوللام وتعندرالرجوع الىقوله أمااذا فال شيأ فالقول قوله كذافي الخلاصة اه (قوله وأمه وأجنى لوفى حجرهما) أى وتتم الهبة بقبض الامأ والاجنبي بشرط أن يكون في حرالقابض لان الام الولاية فعابر جم الى حفظ وحفظ ماله وللاجنبي بدمعت برة ألانرى اله لايم كن أجنبي آخرأن ينزعه من يده فيملك ما عحض نفعا في حقه وليس مرادالمسنف رحه الله قصرالح على الام والاجنى بل كل غريب غيرالاب والجدووصيهما كالام يتم بقبضه انكان الصغير في عياله والافلا ودخل الملتقط في الاجنى فان له أن يقبض هبة اللقيط انكان في عياله وايس له أحد سواه كذاف فتاوى قاضيخان وأشار المصنف الى أن للاجني أن يسلم الولدالذي في حجره في صناعة كقبضه ماوهله وان لم يكن وصيا كذافي الخلاصة وفيد بقبض الهبة لانهاذا قبضها الاجنى أوغيره غيرالار بعة المتقدمة ليس له الانفاق منها كذافى الخلاصة من الاجارات (قوله وبقيضه ان عقل) أى تتم هبة الاجنى الصغير بقبض العغيران كان عاقلالانه نافع فى حقد وهومن أهله والمرادمن العقل هناأن يكون عبزا يعقل التحصيل أطاق المصنف رجه الله تعالى فشمل مااذا كان الاب حيااً وميتا كما صرح به في الخلاصة وأشار الى انه كما يتم بقبضه يصحرده ولهـ ناقال فىالمبتني بالمعجمة من وهب اصغير يعمبرعن نفسه شيأ فرده يصح كمايصح قبوله وفي المسوط من وهب الصغير شيأله أن يرجع فيه وليس الاب التعويض من مال الصغير اه وفي فتارى قاضيخان وببيع الفاضىماوهبالصغير حنى لايرجع الواهب في هبت اه وقيد بالهبة لان المديون لو دفع ماعليه للصى ومستأجره لودفع الاجرة اليه لايصح وأفادانه تصح الهبة للصغير الذى لايعقل ويقبضه وليه وأشار باطلاقه الى أن الموهوب لوكان مديونا والصغير تصح الهبة ويسقط الدين كاصرح به قاضيخان فى فتاواه (قوله و بجوزة بض زوج الصغيرة ماوهب بعد الزفاف) لتفويض الاب أمور هااليه دلالة قيد بالصغيرة لانه لا علك قبض ماوهب لزوجته البالغة كالاعلكه الاب وقيد بكونه بعد الزفاف لانه لا يمل كه قبله وعلى الشارح له بانه لا يعولها قبله فاستفيه منه انه الوكانت عن تقدر على الجاع وكان المانع من الدخول من قبله جاز قبضه قبله لانه حينتذ يعولم الكن ذكر صاحب النهاية علة مركبة من شيئين وهوانه بعد الرفاف يعولها وله عليها يدمستحقة فني المسئلة المفروضة وان كان يعولهاليس له عليها يدمستحقة فانتنى الحسكم مطلقا كالابخني وأطلق المصنف فأفادانه يملك القبض بعدالزفاف حال حياة الابأ يضامخ ـ الف الام ومن ععناها كاتقدم وأشار الى انه لا فرق بين كونها عن تجامع أولا وهوالصحيح وأشار بقوله بجوز الىأن الاب لوقبضهاجاز والى انه لوقبضة اجازأ يضاان كانت عاقلة وقيد بقوله ماوهب لانه لاعلك فبض ديونها مطلقا وقيد بالصغير والصغيرة لان ماوهب للعبد المحجور لاعلا المولى قبضه واعاعلكه العبد واذا قبضه ملكه المولى لانه كسب عبده وكذا المكاتب لكن سلماهاجلة وهوقدقبضهاجلة فلاشيوع (قوله لاعكسه) وهوأن يهبواحدمن اثندين كبيرين ولمبدين نصيبكل واحدعندا بي حنيفة لانه هبة النصف من كل واحدمنهما بدليل ائه لوقبل أحدهما فهالا يقسم صحت فى حصته دون الآخر فعلم انهاعقدان بخلاف البيع فانه لوقبل أحدهما فانه لا يصح لأنه عقدواحد وقالا يجوز نظرا الى انه عقد واحد فلاشيوع فيدبا لهبة لان الرهن من رجلين والاجارة من النسين جائز اتفاقا وقيد بكون الواهب واحد الان الواهب لوكان النين والموهوبله كذلك على

وأمه وأجنبي لو ف جرهما و بقبضه ان عقل و يجوز قبض زوج الصغيرة ماوهب بعد الزفاف ولو وهبا ثنان دارالواحد صحلا عكسه (قوله وقيدنا بكون الموهوب لهما كيرين الخ) قال الرملى التقييد لايفيد الاالاشارة الى خلافهما فكان الاولى أن لا يذكره ويقول أطلق الانتين فأفاد انه لا فرق بين أن يكونا كبيرين أوصغيرين أوأحدهما كبيراوالآخ صغيرا وفى الاوليين خلافهما تأمل (قوله لانه لووهب دارا من اثنين الخي قال الرملى ظاهره في انهما لوكانا صغيرين في عياله جاز وفى البزازية ما يدل عليه ولكن هذا كاه على قوله ما لا على قوله المسلمة الانتين الصغير والكبير غير لا على قوله المال المالي المالي المالي ولوك ان كذلك لبطل الهلاق المتون في قوله لا عكسه تأمل اله أقول السكل ولوك ان كذلك لبطل الهلاق المتون في قوله لا عكسه تأمل اله أقول السكل جائزة ولووهب دار الابنين له أحده مصغير في عياله كانت الهبة فاسدة عند السكل خلاف مالووهب من كبيرين وسلم البهما جلة فان الهبة جائزة عند أبي يوسف ومجد لان في السكيرين لم يوجد الشيوع لا وقت المقد ولا وقت القبض وأمااذا كان أحدهما صغير الفيائلين عند أبي يوسف ومجد لان في الشيوع وقت القبض الهوان مناط وانت خبير بان اظهار الفرق بين المسئلتين مبنى على قول الصاحبين القائلين بحوازه المكبيرين معموا فقيهما (٩٠٠) الامام بعدم جوازه الكبير وصغير بدليل قوله كانت الهبة فاسدة عند الكل بحوازه المكبيرين معموا فقيهما (٩٠٠) الامام بعدم جوازه الكبير وصغير بدليل قوله كانت الهبة فاسدة عند الكل

فليست مسئلة الكبير والصغيرمبنية على قوطما فقط فافهممه المؤلف من عبارة صاحب المنتقى انها قول الكل صحيح لاوهم فيه وعبارة المتون لاتنافيه كالا يخنى على نبيه نعماذا

وصح تصدق عشرة وهبتها لفقير ين لالغنيين

﴿ بابالرجوع فى الهبة ﴾ صحالرجوع فيها

قلنا اذا كان الولدان صغير بن تجوزا لحبة يكون مخالفالاطلاق المتون غدم جوازهبة واحدمن اثنين ولكن اذا تأمل الفقيه في علة عدم الجواز على قول الامام وهي تحقق الشيوع

أن يكون نصيب أحمد هما لاحمد هما بعينه ونصيب الآخولا رخولا بجوزاتفاقا كذافى النهاية وقيدنا بكون الموهوب لهما كبير بن لانه لو وهب دارامن انتين أحد هما صغير والآخر كبير والصغير في عياله لم نجز الحبة انفاقا لا نه حين وهب صار قابضا حصة الصغير في النصف الآخر شائها كذافى المحيط وقيدنا بعمد م البيان لا نه لو بين بان قال لحد المنها و لهذا ثلثاها أو لهذا اصفها و لهذا نصفها لا يجوز عندا في محنيفة وأبي يوسف وان قبضه و قال مجد يجوز ان قبصه وقيد نابالدار و من اده منها ما يحتمل القسمة لان ما لا يحتملها كالبيت يجوز اتفاقا وقيد بكون الموهوب له اثنين لا نه لوكان واحدافوكل اثنين بقبضها فقبضاها جاز كذافى فتاوى قاضيخان (قوله وصح تصدق عشرة وهبتها الفقير بن لا لغنيين ) أى لا يجوز التصدق بها على غنيين ولا هبتها لهما والفرق أن الصدقة يراد بها وجهاللة وهووا حد فلا شيوع والحبة يراد بها وجها للهني وهما اثنان والصدقة على الغنى يجازعن الحبة كالمبة من الفقير بجازعن الصدقة لا يبنهما اتصالا معنو يادهوانكل واحده نهما عليك بغير بدل في جوز استعارة أحدهما الأرجوع والصدقة على الغنى تجوز الرجوع وصحح في الهداية ماذ كره المصنف من الفرق وهو و ملكاها كالا يخفى واللة اعلم ولا لله الما العني والله اعلما الله على النهني والله الما الما لا الما الما الما كالا يخفى واللة اعلم والله على الما الما الما الما كالا يخفى والله اعلما والله على الما الما الما كالا يخفى والله اعلما والله الما كالا يخفى والله اعلما كالا يخفى والله الما كالا يخفى والله الما كالا يخفى والله الما الما كالا يخفى والله الما كاله ينه والمدة ها كاله يحد والله الما كاله يخفى والله الما كاله يخفى والله الما كاله يخفى والله الما كاله يخفى والله الما كاله يخول الموسلة على الما كاله يخول الماحدة على الماكون ا

﴿ باب الرجوع في الهبة ﴾

لاخفاء فى حسن تأخيره (قوله صح الرجوع فيها) يعنى صح الرجوع فى الحبة بعد القبض اذالم يمنع ما نع من الموانع الآتية والمرادمن الحبة الموهوب لان الرجوع الما يكون فى حق الاعيان لافى حق الاقوال وأشار بذكر الصحة دون الجواز الى أنه يكره الرجوع فيها وظاهر كلام المبسوط وتبعه فى النهاية أنها كراهة تنزيه فاله قال انه غير مستحب ومقتضى دليل الشافعي القائل بعدم الرجوع الافيايهب

يجزم بتقييد كلام المتون بغيرما اذا كاناصغير بن لان الاب اذاوهب منهما تحقق القبض منه طماعجر د الوالد العقد بخلاف ما اذا كان أحدها كبيرافان قبض الكبيرية أخرعن العقد فيتحقق الشيوع عند قبضه كامرعن الخانية وعبارة البزازية أوضح في افادة المرادحيث قال لان هبسة الصغير منعقدة حال مباشرة الطبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير مجتاجة الى قبول فسبقت هبة الصغير فتمكن الشيوع والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير و بهبها منهما اه أى فاذا سلمها الى الكبير أو وهبها منهما تحقق القبضان معاوقت العقد فلم يتمكن الشيوع ومقتضاه أنه لوسلمها الكبيرين ثم وهبها منهما تصح فليراجع (قوله فلاشيوع) أشار بنني القبضان معاوقت العقد فلم يتمكن الشيوع اذا تحقق في الصدق بفله علم المسلمة في ذلك كاسياتي آخر الباب فاذا تصدق ببعض الشيوع في هذه الصورة الى أن الشيوع اذا تحقق الشيوع بخلاف التصدق بكاه على فقيرين لما علمته من عدم الشيوع ما المستحب ما المباراة والمنان المنازيلي بانه قبيح كاياً في ولاسبا وقد وجد دليل خاص من السنة على التحريم وهوالحديث الآتي

(قُوله فلا رجوع في هبة الدين الديون بعد القبول بخلافه قبله) لا يخني أن السكلام في رجوع الواهب وهذا في رد الموهوب اله ولا رجوع الواهب هذا في الدين المي وفي السراج المواهب هذا مطلقا على المنظومة الوهبانية ، وواهب دين ليس يرجع مطلقا ، (قوله لان النقصان كالحبل الح) قال الرملي وفي السراج الوهاج ولووهب له جارية فبلت في يد الموهوب له فأراد الرجوع فيها قبل انفصال (٢٩١) الولد لم يكن له ذلك لانهام تصلة الوهاج ولووهب له جارية فبلت في يد الموهوب له فأراد الرجوع فيها قبل انفصال (٢٩١)

بر یادة لم کن موهدو به الان الولد بحدث جزأ فجزأ وهد الابالرجوع فیا کالزیادة المتصلة اه وقد در الزیلی أن الحب ل الم تزد به فللواهب الرجوع فیها لانه نقصان فتأسل فیها لانه نقصان فتأسل فی النهد ا فی باب خیار ما بینات آدم لافی البها ثم (قوله بنات آدم لافی البها ثم (قوله وقد د کرقاضیخان فی وقد د کرقاضیخان فی وقد د کرقاضیخان فی وقد د کرقاضیخان فی وقد د کرقاضیخان فی

ومنع الرجوع دمع خزقه فالدال الزيادة المتصلة كالغرس والبناء والسمن

ومنهقوله ولو وهبعبه وسهال ومنهقوله ولو وهبعبه وصار رجلا طويلا لايرجع الواهب فيه لان الزيادة في البدن فيه الرجوع وان كانت علمه القرآن الخي) قال في التتارخانية وفي واقعات الناطني رجل وهب لرجل الناطني رجل وهب لرجل والكتابة أو المشط ليس له أن يرجع هو الختار (قوله والمكاني) قال في غاية البيان والمسئلة الاولى مذكورة في الكاني) قال في غاية البيان الكاني) قال في غاية البيان

الوالدلولد، أنها كراهة تحريم وهوماروا، أصحاب السنن الار بعــة مرفوعا لابحل لرجل أن يعطى عطية اويهب هبة فيرجع فيهاالاالوالد فيايعطى ولده ومشال الذي يعطى العطية أثم برجع فيها كمثل الكلب يرجع فى قيئه فانه يأكل حتى يشبع فاذا شبع قاء ثم عادفى قيئه ونقل تصحيحه الحافظ الزيامى فان بهذا يحصل الجع بين هذا و بين ما استدل به أئمتنا اصحته وهوما رواه الحاكم وصححه مر فوعامن وهبهبة فهوأحقبها مالم يتبمنها أى لم يعوض ويدل على أنها كراهة تحريم قول الشارحان الرجوع قبيح ولايقال للكروه تنزيها قبيح لانهمن قبيل المباح أوقريب منه وقديقال ان الحديث المفيد لعدم الحل مجول على مااذا كان بغير قضاء ولارضا كاأشار اليه في الحيط وشمل كلامه مااذاقال الواهب أسقطت حتى من الرجوع فاله لايسقط حقه وله الرجوع كذافى فتاوى قاضيحان وشمل مااذاقال لآخرهب لفلان عنى ألف درهم فوهب المأمور كاأم كانت الحبة من الآم ولا يرجع المأمور على الآمر ولاعلى القابض وللإسمرأن يرجع في الهبة والدافع بكون متطوعا ولوقال هب الفلان ألف درهم علىأ فيضامن ففعل جازت الهبة ويضمن الامراللأمور وللاسم أن يرجع في الهبة ولابرجع الدافع كذافى فتاوى قاضيخان من باب الكفالة بالمال وأطلق الحبة فانصرفت الى الاعيان فلارجوع في هبة الدين للديون بعد القبول بخلافه قبله لكونها اسقاطا كاقدمناه وشمل كارمه ما اذاوهباعبدا فلأحدهم الرجوع فى نصيبه مع غيبة صاحبه لان الشيوع لا يمنع فسخها بدليل أن للواهب أن يرجع فيبعضها كذافىالمحيط وفىفتاوىقاضيخان الواهباذا اشترىالهبة منااوهوبله قالوالاينبنىله آن يشترى لان الموهوب له يستحى من المالك فيصير مشتريا بأقل من قيمته الاالوالد اذا وهب لولده شيأ لان شفقته على ولده تمنعه من الشراء بأفل من قيمته (قوله ومنع الرجوع دمع خزقه) أي ومنع الرجوع فىالموهوب الموانع السبعة الاتى تفصيلها (قوله فالدال الزيادة المتصلة كالغرس والبناء والسمن أى وف الدال اشارة الى أن الزيادة المتصلة تمنع ولو زالت قبل الرجوع كما ذاشب الصغير ثمشاخ لانهلاوجه الى الرجوع فيهادون الزيادة لعدم الامكان ولامع الزيادة لعدم دخولها تحت العقدقيد بآلزيادة لان النقصان كالحبل وقطع الثوب بفعل الموهوب لهأ ولاغ يرما نع وقيد بالمتصلة لان المنفصلة كالولد والارش والعقر غـيرمانع من الرجوع فىالاصل والزيادة للموهوبله بخلاف الردبالعيب حيث يمتنع بزيادةالولد ومرادهالزيادة فىالعين الموجبة لزيادة القيمة فدخل الجال وإلخياطة والصبغوز يآدةالفيمة بالنقلمن مكان الىمكان واسلام العبد وعفوولى الجناية عنه وسماع الأصم وابصارا لآعمى وخرج الزيادة من حيث السعر فله الرجوع والزيادة فى العين فقط كطول الغلام وفداء الموهوبله لوكان الموهوب جنى خطأ وتعليمه القرآن أوالكتابة أوالصنعة والبناء والغرس اذا كان لايوجب زيادة فى الارض كبناء تنور الخبز فى غير محله وان كان يوجب فى قطعة منها امتنع فيها فقط هذاحاصل مأذ كره الشارحهنا وقدذ كرقاضيخان فىفتاواهما يخالف بعضه فذكرأن الزيادة لوذهبت كان للواهب أن يرجع في هبت ولوعامه القرآن أوالكتابة أوالقراءة أو كانت أعجمية فعامها الكلام أوشيأمن الحروف لايرجع الواهب في هبته لحدوث الزيادة في العين وذكر في المحيط الاولى بلاخلاف والثانية على خلاف والمسئلة الاولى مذكورة فى الكافى للحاكم الشهيد ثم قال ولو وهبجارية

وقال فى السكافى رجل وهب لرجل أرضا فبنى فيه اللوهوب له بناء ثم أراد الواهب الرجوع خاصمه الى القاضى فقال له القاضى ليس الك أن ترجع فيها تم أن ترجع فيها قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسبيحابي يريد به ان قول القاضى لم يقع قضاء حتى لا ينقض وانحاوقع فتوى بناء على مانع فاذا زال المانع تغير الحسكم اه ومثله في التتاريخانية عن المحيط

فىدارا لحرب فأخرجها الموهوبله الىدارا لاسلام ليسله الرجوع وقصارة النوب زيادة بخلاف غسله وفتلهان لميزد فى الثمن ولوقطعت يده وأخذ الموهوبله أرشه كان للواهب أن يرجع ولا يأخه ذالارش ولوم ضعنده فداواه لاعتنع الرجوع بخلاف مالوكان مريضا فداواه فاله يمتنع كذافي المحيط وذكر الشارح أنهمالوا ختلفافى الزيادة كان القول للواهد لأنه يذكر لزوم العقدوذ كرفي فتاوى قاضضان تفصيلاحسنا وهوأن الزيادة المتولدة ككرالجارية الصغيرة اذاأ نكر الواهب وجودها عندالموهوباه كان القول قوله وأمافي البناء والخياطة ونحوها كان القول قول الموهوب له وهكذافي المحيط الاأنه استثنى مااذا كان لايبني فيمثل المداقال وكذلك في الصبغ وات السويق بسمن لانها بما يقبل الانفكاك والمدعى يدعى أنه وهبله هنده الزيادة والموهوب لهمنكر فيكون القول قوله ونقط المصحف باعرابه زيادة مانعة من الرجوع وقطع الشجرة من مكانها غيرمانع كجعلها حطبا بخلاف جعلها أبوابا وجلوعا وذبحهاقن أضحية أوهدى أوغ يرهمالإ يمنع وفى المحيط وهب نو بافشقه نصفين وخاط نصفه قباء لهأن يرجع فى النصف الباقى لانه لامانع فى النصف الباق ولو وهب حلقة فركب فيها فصا ان كان لا يمكن نزعه الابضررلا يرجع وانكان يمكن بغيرضرر يرجع وان وهبله ورقة فكتب فيها سورة أو بعض سورة يرجع لانهلايز بدفى تمنه وان قطعه مصحفاوكتب لايرجع لانهير يدفى الثمن وانكانت دفاتر ثم كتب فيهافقها أوحمد يشاأوشعرا انكان يزيد في بمنه لا يرجع وان نقص يرجع (قوله والميم موت أحمد المتعاقدين) يعنى حرف الميم اشارة الى أن موت أحدهما ما نع اذا كان بعد التسليم لان بموت الموهوب له ينتقل الملك الىالورثة فصاركمااذا انتقل فىحالحياته واذآمات الواهب فوارثه أجنبيءن العقداذهو ماأوجبه وهومجردخيار فلايورث كيارا اشرط بخلاف خيارا لعيب كماعرف قيدنا بكونه بعدا اتسليم لانهلومات أحدهما قبله بطلت لعدم الملك ورجو ع المستأمن الى دارا لحرب بعدا لهبة قبل القبض مبطل لما كالموت فانكان الحربي أذن للسلم فى قبضه وقبضه بعدرجوعه الى دار الحرب جاز استحسانا بخلاف قبضه بعدمو تالواهب كذافي المبسوط وفى المحيط ولوقال رجل وهباك وارثى هذا العبد فلم تقبضه في حياته وانما قبضته بعدوفاته وقال الموهوب له بل قبضت في حياته والعبد في يدالوارث فالقول قول الوارث لان القابض قدعم الساعة والميراث قدتقدم القبض (قوله والعين الموضفان قال خده عوض هبتك أو بدلهاأو بمقابلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع) لما تقدم في الحديث من قوله مالم يثب عنها وأشار بقوله خداه الى آخره الى أن الشرط فى كونه عوضا أن يذكر لفظا يعم الواهب أنه عوض فأفادأ نهلو وهبالهشيأ أوتصدق عليه ولميذكرأ نهعوض لايسقط الرجوع بللكل منهما أن يرجع فى هبته وأشار بقوله فقبضه الى أنه يشترط فى العوض شرائط الحبة من القبض والافراز فأفاد أ معمليك جديدوان سمى عوضافدل على أنه يجوز بأقلمن الموهوب من جنسه في المقدرات والابجوز للأبأن يعوض عماوهب للصغيرمن ماله ولووهب العبد التاجوثم عوض فلكل منهما الرجوع كذافي المحيط ولايصح تعويض المسلم للنصراني من هبة خرا أوخنز يرالماأ نه لايصلح تمليكامن المسلم كذافي المبسوط ودلذ كرالعوض علىأ له يشترط أن لايكون بعض الموهوب فاوعوضه البعض عن الباقي فلهأن يرجع فىالباقى ولوكان الموهوب شيئين فعوضه أحدهماعن الجيع ان كانافي عقدوا حدلم يكن ذلك عوضا وانكانافي عقدين مختلفين في مجلس أومجلسين فعوضه أحدهماعن الآخر فهوعوض في ظاهرالرواية لان اختلاف العقد كاختلاف العين ودقيق الحنطة يصلح عوضاعنها لكونه حادثا بالطحن وكذالوصبغ ثو بامن الثياب الموهو بة أوخاطه أولت بعض السوبق ثم عوضه لان حقه في الرجوع قدانقطع بهذا الصنع كذافي المسوط والمشهودعليه بالهبة اذاصمن شهوده بعدر جوعهم

والمبمموت أحدالمنعاقدين والعين العوض فانقال بدلهما أوبمقابلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع (قوله وذيحها عن أضحيته الخ) وفي الخانية أو بقرة فذبحها فله أن يرجع فيها وهمذا بلا خلاف وكذا أوضحى مهاأ وذيحها في هدى المتعـة فليسله أنبرجع . فيها في قدول أبي يوسف وقال محمد برجع وبجزئه الانحية والمتعة ولم ينبص عبلي قسول أبيحنيفة واختلف المشايخ فيه قال بعضهم انه كقول مجدد وهو الصحيم كذا في

التتارخانية

لارجوع له على الموهوب له لحصول العوض وان لم يضمنهم فله الرجوع ذكره في فتح القدير من الشهادات ولو وهبه جاريتين فولدت احداهم افعوضه الولد امتنع الرجوع لانه ليس له الرجوع فى الولد فصلح عوضا (قوله وصح من أجني) أىجازالعوض من أجنى وسقط حق الواهب فى الرجوع اذاقبصه لان العوض لاسقاط الحق فيصح من الاجذى كبدل الخلع والصلح عن انكاراً طلقه فشمل مااذا كان بأمرالموهوب لهأو بغيرأمره ولارجوع للعوض على الموهوب له ولو كان شريكه سواء كان باذنه أولا لان التعويض ليس بواجب عليه فصار كمآوأ مره بان يتبرع لانسان الااذاقال على الى ضامن يخلاف المديون اذا أمررجلابان يقضى دينه حيث يرجع عليه وان لم يضمن لاك آلدَين واجب عليه فهو كقوله أنفق من مالك على عيالى أوا نفق في بناء دارى أوأمر الاسير رجلا ليشتر يدوي علصه أوليدفع الفداء ويأخلمنه فانه يرجع وانلم يشترط الرجوعذ كروقاضيخان من الكفالة بالمرال وتمامه فى كتَابَ الزَّكَاة وقدد كرفي الفتاوي الظهرية هناأ صلاحسنا لهذه المسائل وهو الاصل في لجنس هذه المسائل ان كل مايطالب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الامر بادائه سبباللرجوع من غير اشتراط الضمان وكل مالا يطالب به الانسان بالحبس والملازمة لا يكون الام بادائه سبب الرجوع الابشرط الضمان اه الكنر بما يخرج عنه الامر بالانفاق على البناء والامر بشراء الاسير فليتأمل (قوله وان استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض) لانه لم يسلم له مايقا بل نصفه (قوله وعكسه لاحتى يرد مادقى أى اذااستحق نصف العوض لم يرجع في الهبة الاأن يردما بقي ثم يرجع لا نه صلح عوضاللكل من الابتداء وبالاستحقاق ظهرانه لاعوض الاهوالاأنه يتخير لانهماأ سقط حقه في الرجوع الاليسلم كل العوض ولم يسلم له فله أن يرده ومراده العوض الذي ليس بمشروط فاما المشروط فهومبادلة كما سيأتي فتوزع البدل على المبدل كذاف النهابة ودل كلامه على انه لواستحق جيع العوض فالواهب أن يرجع في هبته كأنه لم يعوضه أصلا ان كانت قائمة ولايضمنه ان كانت هالكة و يشترط أن لاتزاد العين الموهو بة فاواستعدق العوض وقداز دادت الهبةلم يرجع كذافي الخلاصة وان استحق جيع الهبة كان للوهوب له أن يرجع ف جيع العوض ان كان قاءً او بمثله آن هلكت ان كان مثليا و بقيمته ان كان قيمياكذا في غاية البيآن (قوله ولو عوض النصف رجع بمالم يعوض) لان المانع قدخص النصف غاية مافيه اله يلزم منه الشيو ع في الحبة الكنه طارئ فلايضر ، كاقد مناه (قوله والخاء ووج المبةعن ملك الموهوبله) أى حوف الخاء اشارة الى ذلك لانه حصل بتسليط الواهب فلاينقضه ولانه تجددالملك بتجددسببه وهوكتجددالعين بدليل قصة بريرة رضى اللةعنها وأطلق فى الخروج فشمل مااذاوهب لانسان دراهم ثماستقرضهامن فانه لايرجع فيهالاستهلاكها كذا فى فتاوى قاضيخان وشمل أيضامااذاوهبهاالموهوبله فالهلارجو عللواهب الاول الااذارجم الثاني فللواهب الاول حينتند الرجوع سواءكان بقبض أوتراض كذا فى المبسوط وشمل أيضا مالو وهب لمكانب انسان ثم عجز المكانبل يرجع المالك في الهبة عند مجدلانتقاله امن ملك المكاتب الى ملك مولاه خلافالا في يوسف وفى المحيط ولوتصدق به اشالت على الثاني أو باعهامنه لم يكن الاول أن يرجع لان هذا ملك جديد لانه عاداليه بسبب جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك فلا يرجع آه فأفادأن العين اذاعادت الىملك الموهوب له بفسخ كان للا قل الرجوع وان كان بسبب جديد فلا وأطلق فى الخروج عن الملك فانصرف الى الخروج من كل وجه فلوضحي الموهوب لعبالشاة الموهو بة أونذر التصدق بهاوصارت لحا فالهلا يمتنع الرجوع فى الهبة عندا في حنيفة ومجد لعدم الخروج عن الملك وقال أبو يوسف بامتناعه لانها رُجت عن ملكه الحاللة تعالى كذا في شرح المجمع ولوذبحها من غير أضحية يبق حق

وصبح من أجنبي وان استحق نصف الحبة رجع بنصف العوض و بعكسم لاحتى يردما بقى ولوهوض النصف رجع بمالم يعوض والخاء خر وج الحبة عن ملك الموهوب له الرجوع اتفاقا (قوله وببيع نصفها رجع بالنصف كيدم بيع شئ) لان المانع وجدف البعض فيمتنع بقدره كماكانله أن برجع فىالنصف والعين كلها لمتخرج عن ملك الموهوبله لان لهحق الرجوع في المكل فله أن يستوفيه أو بعضه (قوله والزاى الزوجية) أى الزوجية مانعة من الرجوع لأن المقصود فبهاالصلة أى الاحسان كما في القرابة وفي فتاوى قاضيخان من المهر بعث الى امرأته متاعا وبعثت أيضا ثم افترقا بعد الزفاف وادعى انه عارية وأراد الاسترداد وأرادت الاسترداد أيضا يستردكل ماأعطى لانالم أةزعمتان الاعطاء كانعوضاعن الهبة لمتثبت المبت فلايثبت العوض اه وفى فتاوى قاضيخان ولووهبت المرأة شيأ لزوجها وادعت انه استكرهها فى الهبة تسمع دعواها (قوله فاووهب ثم نكحرجع وبالعكس لا) أى لونكح ثم وهب لا يرجع لان المعتبر حالة الهبة وفى الاول لم تكن منكوحة بخلاف الثاني وهذا الوأبانها بعد الهبة لم يكن له أن برجع فيها وقدمنا في باب الصرف من الزكاة ما يخالف الهبة من المسائل المتعلقة بالزوجية كالشهادة والوصية (قوله والقاف القرابة فاو وهب الذى رحم محرم منه لايرجم) خديث الحاحم موفوعا اذا كانت الهبة لذى رحم عرم لم يرجع فيها وصححه وقال على شرط الشيخين ومفهوم شرطه انهااذا كانت لغيرمحرم فله الرجوع فهوجة على الشافعي لانه قائل بالمفاهيم وأثمتنا وان لم يعتبروه لكن صرح به فأثرابن عمرعلى ماروا وعبد الرزاق في مصنفه من وهب هبة العيد ذيرحم فله أن يرجع فيها الاأن يثاب منها خرجه الحافظ الزيلى ولانه قدحصل مقصوده وهوصلة الرحم أطلقه فشمل ألحرم المسلم والذى والمستأمن كذا فى المبسوط وقيد بالرحم لان المحرم بلارحم كأخيه من الرضاع وأمهات النساء والرباثب وأزواج البنين والبنات لا يمنع الرجوع وقيد بالمحرم لان الرحم بلامحرم كابن عمه لايمنع الرجوع وفى ذكر القرابة ثم تفسيرها بالرحم المحرم اشارة الى أنه لو وهب لرحم محرم لامن جهـة القرابة كان له الرجوع كالووهب لابن عمه وهوأخوه رضاعا وخرج مالووهب لعبدأ خيه أولاخيه وهوعب لاجنى فأنه يرجم فيهاعندأ بى حنيفة لان الملك لم يقع فيها للقر يبمن كل وجمه بدليل أن العبد أحق بماوهب اليهاذا احتاج اليه وقالالا برجع فى الاولى وبرجع فى الثانية ولو كان ذار حم محرم من الواهب فلارجوع فيهاا تفاقاعلى الاصح لان الهبة لايهما وقعت تمنع الرجوع كذافى المبسوط ولوعجز قريبه المكاتب فعند محدلا يرجع خلافالا بي يوسف وان عتق لارجو عوان كان مولاه قريباللواهب رجع عجزالمكانبأ وعتقءندآلامام وفى فتاوى قاضيخان ولووهب لاخيه ولاجنبي شيأ فقبضاه كان لهأن يرجع في نصيب الاجنبي (قوله والهاء الهلاك ) يعني هلاك العين الموهو بةمانع وأماهلاك أحــــ العاقدين فقدقدمه لتعذر الرجوع بعدالهلاك (قوله فاوادعاه صدق) أى لوادع الموهوب له هلاك الموهوب يصدق لانهمنكرلوجوب الردعليه قيد بدعوى الهلاك لان الموهوب له لوادعى انه أخوه وأنكره الواهب يستحلف الواهب عندالكل لانهادعي بسبب النسب مالالازما فكان المقصود اثباته دون النسبذ كره قاضيخان فى فتاواه من باب الاستحلاف وأشار بقوله صدق الى أن القول قوله بغيريمين ولهذاقال في الخلاصة لوقال الموهوب له هلكت فالقول قوله ولا يمين عليه فان قال الواهب هي هـذه حلف المذكر انهاليست هـذه اه (قوله وانمايسح الرجوع بتراضيهماأ وبحكم الحاكم) لانه مختلف بين العلماء وفي أصله وهي ٧ وفي حصول المقصود وعدمه خفاء فلا يدمن الفصل بالرضا أوبالقضاء حتى لوكانت الهبة عبدافاعتقه قبل القضاء نفذ ولومنعه فهلك لم يضمن لقيام ملكه فيه وكذا اذاهلك في يده بعد القضاء لان أول القبض غير مضمون وهذا دوام عليه الاأن يمنعه بعد طلبه لانه تعدى واذارجع بالقضاءأ وبالتراضى يكون فسخامن الاصل حتى لايشه ترط قبض الواهب ويصحف الشائع

وببيع سفهارجع بالنصف كعدم بيسعشى والزاى الزوجية فلووهب ثمنكح رجع وبالعكس لاوالقاف القرابة فلووهب لذى رحم محرم منه لايرجع فيها والحاء الحدلاك فلو ادعاه صدق واثما يصح الرجوع بتراضيه ما أو بحكم الحاكم بتراضيه ما أو بحكم الحاكم عصرم من الواهب) كان يكون أخوه من أبيه علوكا لاخيه من أمه فان تلفت الموهوبة واستحقهامستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب على منط العوض هبة ابتداء في التقابض في العوضين وتبطل بالشيوع الموقية وتؤخف بالشفعة المحلها أوعملى أن يردها عليه أويعتقها أو يعتقها أو يستولدها أودار اعلى أن يردعليه شيأ منها شيأ منها شيأ

(قوله لا يعود الدين والجناية في قول عمد) قال في الخانية وعلى قول أبي يوسف يعود الدين والجناية وأبو يوسف أرأ يت لو كان على العبد دين الصغير فوهب المولى عبده من الضغير فقبل عبده لك لوقلنا بأنه لا يعود فان رجع الواهب في الهبة الدين كان قبول الوصى الهبة تصرفا ضارا على المسغير وانه لا يعلى ذلك وانه لا يعلى وانه وانه لا يعلى وانه وانه لا يعلى وانه وانه وانه لا يعلى وانه وانه لا يعلى

وللواهب أنيرده على باثعه سواءكان بقضاء أورضا لان العقدوقع جائزا موجباحق الفسخ فكان بالفسخ مستوفيا حقاثابتاله فيظهر على الاطلاق بخلاف الردبالعيب بعدالقبض بغيرقضاء فأنه لايرده على باأمه الاول لان الحق هنالك في وصف السلامة لافي الفسخ فافترقا وأمارد المريض الحبة في مرض موته فعتبرمن الثلث وانكان بقضاء فلاشئ لورثة المريض على الواهب كذافي فتاوى قاصيخان وأشار المصنف الى ان الواهب بعد التسليم لواستها كهاضمنها ولو كان عبدافاً عتقه الواهب لم يصح عتقه كذا فى فتاوى قاضيخان واعلم ان مرادهم بالفسخ من الاصل هو أن لا يترتب على العقد أثر فى المستقبل لاان يبطل أفردمن كل وجه فهامضي والالعاد الزوائد المنفصلة المتولدة الى ملك الواهب برجوعه ويحرم قبل الردا نتفاع المشترى بالمبيع قبل الرداذار دبعيب بقضاء وليس كذلك كذاذ كره في جامع الفصولين وفىفتاوىقاضيخان لوكان على العبدجناية خطافوهبه لولى الجناية بطلت الجناية ويكون للواهب أنبرجعني هبته استحساناواذارجع مولى العبدني هبة العبدلايعو دالدين والجناية في قول مجدورواية عن أبى حنيفة وفي القياس لا يصحر جوعه في الهبة وهورواية عن الثلاثة ولو كان المولى وهب الامة من زوجهابطل النكاح فان رجع فى الهبة بعد ذلك صحرجوعه ولا يعود النكاح كالا يعود الدين والجناية وفىرواية يعودالنكاح اه تختصرا (قوله فان تلفت الموهو بة واستحقها مستحق وضمن الموهوب له لميرجع على الواهب بماضمن لأنها عقد تبرع وهو غيرعامل له فلايستحق السلامة ولايثبت به الغرورة يدبالهبة لأن عقودالمعاوضات يثبت بهاالغرور فللمشترى الرجوع على بائعه وكذابكل عقد يكون للدافع كالوديعة والاجارة اذاهلكت الوديعة أوالعين المستأجرة ثمجاءرجل واستحق الوديعة أوالمستأجر وضمن المودع والمستأجرفان المودع والمستأجر يرجع على الدافع بماضمن وكذا كلمن كان في معناهما فالحاصل ان المغرور يرجع بأحد الأمرين اما بعقد المعاوضة أو بعقد يكون للدافع والاعارة كالهبة هنا لان قبض المستعير كان لنفسه كذافي فتاوى قاضيخان من فصل الغرور من البيوع (قهله والهبة بشرط العوض هبة ابتداء فيشترط فيهاالتقابض في العوضين وتبطل في الشيوع بيرع انتهاء فتردبالعيب وخيارالرؤية وتؤخه بالشفعة) لاشتمالهاعلى جهتمين فيجمع بينهما ماأمكن عملابالشبهين وقدأمكن لان الهبة من حكمها تأخ الملك الى القبض وقد يتراخى عن البيع الفاسدوالبيعمن حكمه اللزوم وقدتنقاب الهبسة لازمة بالتعويض فجمعنا بينهما وقالزفرهو بيع ابتداءوانتهاء وفي الحقائق وصورته أن يقول وهبتك ذاعلى أن تعوضني كذا اذلوقال وهبتك بكذا فهو بيع اجماعا اه وكذافى غاية البيان وظاهره انهبيع ابتداء وانتهاء وفى فتاوى قاضيخان المكره على المبة بشرط العوض اذاباع يكون مكرها والمكره بالبيع اذاوهب بشرط العوض كان مكرهافيه والا كراه بأحدهما يكون اكراها بالآخر اه فالظاهران في هذه المسئلة تكون الهبة بشرط العوض بيعاا بتمداء وانتهاء وقدصر حبه فىالفتاوى الظهيرية وقال الناصحى فى الجع بين وقفي هلال والخصاف في باب ما يجوز من الوقف وما لا يجوز ولووهب الواقف الارض التي شرط الاستبدال به ولم يشترط عوضا لم يجزولوشرط عوضافهوكالبيع اه وفىالمجمع وأجازمجمدهبة الابمال ابنه الصغير بشرط عوض مساوقيمت يعنى وقالالا يجوز فيحتاج على قوطماالى الفرق بين الوقف ومال الصغير وأراد بالعوض العوض المعين اذفى اشتراط العوض المجهول تكون هبة ابتداء وانتهاء لبطلان اشتراطه كماسيأتى والله اعلم ﴿ فَصَالَ \* هَذَا الفصل عَمْرُلَة مسائل شَتَى تَذَكُّر فِي آخِرَ الكَتَابِ (قُولِهُ وَمِن وهباَمَة الاحلها

أوعلى أن بردهاعليه أو يعتقهاأ ويستولدهاأ وداراعلى أن يردعليه شيأمنها أويعوضه منهاشيأ

صحت الحبة وبطل الاستثناء والشرط) لان الاستثناء لا يعمل الافى على يعمل فيه العقد والحبة لا تعمل فى الحل لكونه وصفافا نقاب شرطافا سداوالحبة لانبطل بالشروط الفاسدة فدخل فيمكل عقد لايبطل بالشروط الفاسدة كالنكاح والخلع والصدقة والصلحعن دم العمد والعتق فيصحو يبطل الاستثناء وخرجكلما يبطله كالبيع والاجارة والرهن والكتابة ومايصح معالاستثناء كالوصية والخلع فعهذاظهر اناستشناء الحلف العقودعلى ثلاثة مراتب وأماايرادالعقدعليه بانفراده فلايصح كالبيع والكتابة وانقبلت الاموالهبة والصدقة وانسلم الامالى الموهوب لهأ والمتصدق عليه والنكاح وبجبمهر المثل ولوصالح عن القصاص على مافي البطن فهو صحيح مبطل القصاص وتجب الدية وعتقه منفر داصحيح اذاعلم وجوده وقته كالوصية والخلع وانلم بكن موجوداوقته فلاو يرجع عليها بماساق لهامن المهران قالت اخلعني على مافى بطن جاريتي من ولدوان لم نقل من ولدفلا كذافى غاية البيان مختصرا وأشار المصنف الى اله لوعتق ما فى بطها تم وهبها جاز لا له لم يبق الجنين على ملكه فأشب الاستثناء ولودبر مافى بطنهائم وهبهالم يجزلان الحل بق على ملكه فلريكن شبيه الاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهبة فيرملكان التدبير فبيق هبة المشاع أوهبة شئ هومشغول علك المالك بخلاف البيع حيث لا يجوز في الفصول كلها النهىءن بيع وشرط وقد تقدم ان العوض لا يصح أن يكون بعض الموهوب فلهذا بطل قوله على ان يردعايه شيأمنها سواءكان الشرط بهذه العبارة أوكان الشئ معينا كالثلث والربع وأماقوله أويعوضه عنهاشيأ فلايصح أيضالان اشتراط التعويض فى الهبة لابدأن يكون العوض معلوما لما تقدم اله تمليك مبتدأ وهذا بجهول وبهذا اندفع اشكال الشارح رجهاللة تعالى تبعالصاحب النهاية وهوانه أذا أراديه الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلآيستقيم قوكه بطل الشرط وان أرادبه أن يعوضه عنها شيأمن العين الموهو بة فهو تكرار محض لانهذ كره بقوله على أن يرد عليه شيأمنها اه فان كلامه لايتم الااذا كان العوض معيناوايس مرادالمصنف هذاماظهرلى قبل الاطلاع على كالرم صدر الشريعة ثمرا يتسه صرحبه فقال أقول ان مرادهم مااذا كان العوض مجهولا وأعايصه العوض اذا كانمعلوما اه (قوله ومن قال لمديونه اذاجاء غدفه ولك أوأنت منه برىء أوان أديت الى نصفه فلك نصفه أوأنت برىء من النصف الباق فهو باطل) لان هبة الدين عن عليه ابراء وهو عليك من وجه فيرتد بالردولو بعدا لجلس على خلاف فيه كافى النهاية واستقاط من وجه فلا يتوقف على القيول والتعليق بالشروط مختص بالاسقاطات الحضة التي يحلف بها كالطلاق والعتاق فلايصح تعليق التمليكات ولاالاسقاطات من وجه دوين وجه ولاالاسقاطات منكل وجه ولابحلف بها كالعفوعن القصاص وقيد بقوله ان أديت لانه لوقال أنتبرىء من النصف على أن تؤدى الى النصف صح لانه ليس بتعليق بل تقييد ولما قدمناه من باب التعليق ان المعلق بعلى هو ما بعد هالا ما قعلها وأشار المصنف بقوله لمديونه ان هبة الدين للكفيل علي الله من كل وجه حتى يرجع بالدين على المكفول عنم ولايتم الابقبوله وابراءالكفيل عن الدين اسقاط من كل وجه حتى لا يرتد بالردكذ افي النهاية ممقوطم ان الابراء لايتوقف على القبول يستثنى منهمااذا أبرأرب الدين بدل الصرف والسلمأ ووهبه له يتوقف على القبول لان البراءة عنه توجب انفساخه لفوات القبض المستحق بعقد الصرف والسلم ولاينفرد أحدهمابفسخه فلابدمن قبوله وفرع فاضيخان على كون البراءة لايصح تعليقها مالوقال لديونه ان مت بفتح التاء فأنت برىء من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة بخلاف مالوقال ان مت بضم التاء فأنت برىءمن الدين الذى لى عليك جاز ويكون وصية ولوقال للديونه ان لم تقض مالى عليك حتى تموت فألمت فى حل فهو باطل بخلاف ما اذا قال اذامت فأنت في حل كان وصية (قوله وصح العمرى للعمرله

صحت الهبة و بطل الاستئناء والشرط ومن قال لمديونه اذاجاء غدفه والك أوأنت منه بريء أوان أديت الى نصفه فلك نصفه أوأنت برىء من النصف الباقى فهو باطسل وصح العمرى للعمر له

(قولەوھومخاطرة) كأنه لاحتمال موتالدائن قباله تأمل حال حياته ولو رثته بعده وهي أن يجمل داره له عمره فاذامات يردعليه لحديث الشيخين مرفوعا

العمرى لمن وهبته (قوله لاالرقبي) أى ان متقبلك فهى لك لحديث أحد وأبي دواد والنسائي مر فوعامن أعرع رى فهى لعمره محياه وعانه لا ترقبوا من أرقب سيأ فهو سبيل المبراث فهى باطلة وهذا عند أبي حنيفة وعجد وأجازها أبو يوسف وأبطل الشرط قيا ساعل العمرى (قوله والصدقة كالطبة لا انصح الابالقبض ولا في مشاع يحتمل القسمة ) لانها تبرع كالحبة فأن قلت قد تقدم ان الصدقة لفقير بن جائزة فيا يحتمل القسمة بقوله وصح تصدق عشرة لفقير بن قائد لا شيوع كانقدم (قوله ولا بعضه لواحد فقط فيند هو مشاع يحتمل القسمة بحلاف الفقير بن فائه لا شيوع كانقدم (قوله ولا بعضه لواحد فقط فيند هو مشاع يحتمل القسود هو الثواب وقد حصل ولواختلفا فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له صدقة فالقول الواهب كانت هبة وقال الموهوب له صدقة فالقول الواهب كذا في الفني الثواب المثرة عياله وكذا اذاوهب الفقير لان المقصود الثواب وقد حصل وفي المحيط رجل تصدق بصدقة وسلمها اليه ثم تقايلا الصدقة المجرزة الوسف لو تناقضا الصدقة في الفني الثواب المثرة عيالا الصدقة المجرم عرم قال أبو يوسف لو تناقضا الصدقة في الذافعلا شيافي قدما الى القاضى فعدله أجرأ تعوان المجارة الهوسف الهالية والمناقضة بالزة لا له المالوج و فيها فاذافعلا شيافي قدما الى القاضى فعدله أجرأ تعوان المقبض الهوسف الموسف ال

لمااشتركت الهبة والاجارة في معنى المتمليك وكانت الهبة تمليك عين والاجارة تمليك منفعة قدم تلك وأخر هذه لكون العين أقوى وهي فى اللغة اسم الرُّجرة وهي ما يستحق على عمل الخير وتمامه في المغربوفي الاصطلاح ماذكره المصنف وركنها الايجاب والقبول سواء كان بلفظ الاجارة أو بمايدل عليها فتنعقد بلفظ العارية حتى لوقال لغيره أعرنك هذه الدارشهرا بكذا أوقال كل شهر بكذا وقبل الخاطب كانت الاجارة صحيحة لانهامأ خوذةمن التعاور والتداول وهوكايكون بفسرعوض يكون بعوض والتعاور بعوض اجارة يخلاف العارية حيث لا تنعقه بلفظ الأجارة حتى لوقال آج تك هـنده الدار بفرعوض كانت اجارة فاسدة ولاتكون عارية لانهاعقدخاص لتمليك المنفعة كالوقال بعتك هذا المين بغيرعوض كان باطلاأ وفاسداولا تكون هبة كذافى فتاوى قاضيخان ولوقال وهبتك منافع هذه الدارشهرا بكذابجوز وتكون اجارة وفى الفتاوى لوقال لآخوا شتريت منك خدمة عبدك هذاشهرا بكذافهي اجارة فاسدة وعن محدلوقال أعطيتك هنذا العبدستة يخدمك بكذاجاز ونكون اجارة وفي الحيط ولو قالبعتمنكمنافعالدارشمهرا بكذاذكرفيالعيون انالاجارةفاسمدة لانالمنافعمعدومة وهي ليست بمحل للبياح وذكرشيخ الاسلام أن فيده اختسلاف المشايخ وقال الحراذا قال أغيره بعتمك نفسى شهرابكذا لعمل كذافهواجارة وعن الكرخي ان الاجارة لا تنعقد بلفظ البيع ثمرجم وقال تنعقدولا تنعقد الاجارة الطويلة بالتعاطي لان الأجرة غسيرمعاومة قديجعاون المكل سنة دانقاوف بجعاون طسوجا وفي غسيرالطو يلةالاجارة تنعقد بالتعاطى الكلمن الخلاصة من الفصل الثاني في صحة الاجارة وفسادها وشرطها أن تكون الأجرة والمنفعة معاومتين لان جهالتهما تفضى الى المنازعة وحكمها وقوع الملك فى البدلين ساعة فساعة وهى مشروعة بالكتاب وهوقوله تعالى فان أرضعن لكم فالتوهن أجورهن وغيره والسنة حديث البخارى ورجل استأجرا جيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره والاجاع (قوله هي بيعمنفعة معاومة بأجرمعاوم) يعنى الاجارة شرعاتمليك منفعة بعوض فرج البيع والمبة والعار بة والنكاح فانه استباحة المنافع بعوض لاعليكها وأشار المصنف رحمه الله

حالحياته ولورتته بعده وهي أن يجعل داره له همره فاذا مات تردعليه لاالرقبي أي المدقة كالمبة لا تصح الا فالقبض ولا في مشاع يحتمل القسمة ولا رجوع فيها القسمة ولا رجوع فيها هي بيع منفعة معاومة باجر معاوم

الم كتاب الاجاة كا أو كتاب الاجاة كا أو كتاب الاجاة كا منافع هذه الدار شهرا بكذا يجوزوتكون اجارة) قال الرملي سيأتي قريبا أنه لوأضيف العقد الى المنافع لا يجوز اه فتأمله الحشى نقل قولين في المسئلة الحشى نقل قولين في المسئلة فلعل ما هناعلى أحدهما

تعالى الى أن عقد الاجارة ينعقد باقامة العين مقام المنفعة في حق الانعقاد لاف حق الملك لان العقد لابد لهمن محللانه شرط للصحة لقول الفقهاء المحال شروط ومحل العمقد هنا المنافع وهي معدومة والمعدوم لايصلح محلا فجعلت الدارمحلا باقامتها مقام المنافع ولهذالوأ ضاف العقد الى المنافع لايجوز بان قال أجرتك منافع همند دالدارشهرا بكذاوا عمايصح باضافته الى العين والمرادمن انعقاد العلة ساعة فساعة في كلام مشايخناعلى حسب حدوث المنافع هوعمل العلة ونفاذها في الحلساعة فساعة الارتباط الايجاب والقبول كلساعة وانكانظاهركارم مشايخنا يوهمذلك والحكم تأخومن زمان انعقاد العلة الى حدوث المنافع ساعة فساعة لان الحبكم قابل للتراخي كافي البيع بشرط الخيار مع عقد الاجارة على ماعرف في أصول الفقه علة اسمالاضافة الحسكم اليه ومعنى اسكونه مؤثر الاحكم التراخي الحسكم عنده كذا فى غاية البيان وبهذا تبين أن تعريف المصنف أولى من تعريف القدوري بقوله عقد على المنافع بعوض لماعامت انهاعقدعدلي العين وانماالمماوك المنافع والمرادمن المنفعة المنفعة المقصودة من العين حتى لو استأجر ثياباليد طهاولا يقعد عليهاولاينام أودابة لير بطهافي فنائه ويظن الناس أنهاله أوليجعلها جنيبة بين بديه أوآنية يضعها فى بيتمه يتجمل بها ولايستعملها أودارا لايسكمها الكن ليظن الناس أنهاله ملكاأ وعبداعلى أن لايستخدمه أودراهم يضعها فالاجارة فيجيع ذلك فاسدة ولاأجرة له كذافي الخلاصةمن الجنس الثالث في الدواب وعلل البزازي في فتاوا دبانها منفعة غيرمة صودةمن العين وذكر فى الخلاصة فى كتاب العارية انه لواستعار دراهم ليتجمل بها كانت عارية لاقرضا اه فافادأن العارية تخالف الاجارة في اشتراط كون المنفعة مقصودة وأشار بقوله بيم منفعة الى أنه لواست أجرخياط الميخيط لههذا القميص والمكمنه أو بناءعلى ان الآجرمنه فهي فاسدة لانهاليست ببيع عين كذافي الحيط واحترز بقوله بأجرمعاوم عمااذا كان مجهولا كمااذا استأجرعبدا بأجرمعاوم وبطعامه لايجوز وكمذا لو استأجردابة بعلفهالا يجوز للجهالة بخلاف الظئر كماسيأتي كذاني الخلاصة وفيهاأ يضارجل استأجرمن آخو غلاما فقال صاحب الغلام بعشرين وقال المستأجر بعشرة فافترقو اعلى ذلك قال هو بعشرين الا أن يوضى الذى آجره بعشرة (قوله وماصح عناصح أجرة) أى ماجاز أن يكون عنافى البيع جاز أن يكون أجرة في الاجارة لان الأجرة عن المنفعة فتعتبر بثمن المبيع ومراده من الثمن ما كان بدلاعن شئ فدخل فيه الأعيان فان العين تصلح بدلافي المقايضة فتصلح أجرة وأشار المصنف الى أنهالو كانت الأجرة دراهم أودنا نبرا نصرفت الى غالب نقد دالبلدفان كانت العلبة مختلفة فالاجارة فاسدة مالم يبين نقدامنها فان بين جازفان الوكانت كيلياأ ووزنياأ وعدديامتقار بافالشرط فيهبيان القدر والصفة ومحتاج فيهالى بيان مكان الايفاءاذا كان له حل ومؤنة عندا بى حنيفة وان لم بكن له حدل ومؤنة فلا يحتاج الى بيان مكان الايفاء وعندهما ايس بشرط ولا يحتاج الى بيان الأجل فان بين جاز و بت وانه الو كانت ثيابا أوعروضا فالشرط فيه بيان القدر والأجل والصفة لانه لايثبت دينافى الذمة الامن جهة السلم فكان الثبوته أصل واحدوهوالسلم فلايجوز الاعلى شرائط السلم مخلاف الكيلي والوزني لان لشبوتهما أصلين الفرض والسلم والأجل فى القرض ايس بشرط فان بين جاز كالسلم وان لم يبين جاز كالقرض وهذا كله اذالم يشر اليهافان أشارفهي كافية ولايحتاج الى بيان القدر والوصف والأجل وانهالو كانت حيوا نافلا يجوزالا أن يكون معينا كذاذ كرالاسبيجابي في شرح مختصر الطحاري وأشاراً يضا الى أن هـ ندا الصابط لاينعكس كايا فلايقال مالا يجوز ثمنا لايجوزأ جرة لان المنفعة بجوزأن تكون أجرة للنفعة اذاكانت مختلفة الحنس كاستتجار سكني الدار بزراعة الارض وان اتحد جنسهما لايجوز كاستتجار الدار للسكني بالسكنى وكاستتجار الارض للزراعة بزراعة أرضا حرى لان الجنس بانفراده يحرم للنساء (قوله والمنفعة

وما صح عنا صح أجرة والمنفعة

(قولەولحذالوأضافالعقد الى المنافع لايجوز) قال الرمــلى ذكر في البزازية وكثيرمن الكتب قواين فىالمسئلة ( قوله فهى فاسدة) قال الرمدلي أيما كانت فاسدة لانه شرط فيها بيع عين حتى لو وقعت على نفس العين كانتباطلة لافاسدة بماصر حوابهمن انهالو وقعت عـلى اتلاف الاعيان قصدا لاتنعقد فتأمل وقوله لانهاليست أى الإجارة (قوله وعندهما ليس بشرط) قال الرملي وقدم في السلم انه يتعين عندهما مكان الدار ومكان تسليمالدابة وفيالجوهرة وعندهما لايشترط ويسلمه عند الارض المستأجرة (فوله ولايحتاج الىبيان الاجلفان بين جاز وثبت) قال الرملي قال في الحوهرة ولايحتاج الى بيان الأجل فان الأجرصار مؤجلا كالثمن فى البياح اله يعنى ببيان المدة كما لوقال بعتك بكذا الىشهرمثلاتأمل

تعــلم ببيان المدة كالسكنى والزراعة فتصح على مدة معلومة أى مدة كانت ولم تزدنى الاوقاف على ثلاث سنين

(قول المسنف ولاتزادفي الاوقاف على ثلاث سنين) قال الرمملي وفي الجوهرة وعلى هذا أرض اليتم وقمد أفتىصاحب البحر بالحاق عقاراليتيم بالوقف وكذا تاميذه الشيخ العلامة الغزى وأكثركلامهم في المسئلة يدلعلىانه المختار وانهالفين به وعلته انه كما يصان الوقف يصان مال اليتم عن دعوى الملك بطول المدة بلمال اليتيم أولى النصوص الموجسةله المصرحة بالنهى عن قربانه فليكن عليه المعول وأفول أيضاومثل عقار اليتيم عقار بيتالمال فتأمل

كان قدر المنفعة فيهامعاوما فافادانها تجوز ولوكانت المدة لايعيش الى مثلها عادة واختاره الخصاف ومنعه بعضهم وأفاد انها تجوز مضافا كالوقال أجرتك هـ نده الدارغدا وللؤجر بيعها اليوم وتنتقض الاجارة كما فى الخلاصة وفى فتاوى قاصيخان الوصى اذا أجرأرض اليتيم أواستأجر لليتيم أرضاع ال اليتيم اجارة طويلة رسمية ثلاث سنين لا يجوز ذلك وكذلك أبوالصغير ومتولى الوقف لان الرسم في الاجارة الطويلة أن يجعل شئ يسمر من مال الاجارة عقا بلة السنين الأول ومعظم المال عقا بلة السنة الأخميرة فان كانت الاجاة لارض اليتم أوالوقف لانصح الاجارة فى السنين الأول لانها تسكون بأقل من أجو المثل فلا تصح فان استأجر أرضالليتيم أوالوقف على الوقف في السنة الأخيرة يكون الاستئجار باكثرمن أجرالمثل فلا يصحفاذا فسدت الأجارة في البعض في الوجهين هل يصح فيا كان خير الليتم والوقف على قول من يجعل الاجارة الطويلة عقداواحد الايصح وعلى قول من بجعلها عقودا يصح فياكان خيرالليتيم ولا يصم فيها كان شراله والظاهرهو الفساد في الحكل اه (قوله ولاتزاد في الاوقاف على الائسنين) كيلايدعي المستأجرما كها قال في الهداية وهوالختار أطلقه فشمل الضياع وغميره وقدا فني الصدر الشهيد بعدم الزيادة على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها الااذا كانت المصلحة في غيره قال فىالمحيط وهوالمختار للفتوى اه ومراد المصنفءندعدم شرط الواقف فان نصعلى ثيء فاكبره الناظر أكثرمن الإبجوز الااذا كانت اجارتهاأ كثرأ نفع الفقراء والناس لاير غبون في استتجارها فالقيمأن برفع الأمرالى القاضى حنى بؤاجرهاأ كثرلان للقاضى ولاية النظر على الفقراء وعلى الميت أيضاوليس للقيمأن يؤاجرها بنفسه كذافي فتاوى قاضيخان والمراد بعدم الجوازعدم الصحة يعني لوأجر الناظر الوقف أكثرمن ثلاب سنين لا تصح الاجارة كاصرح به صدرااشر يعة وقيل تصح وتنفسخ ذكره الشمني واعمم ان اجارة الوقف لا تجوز الابأجرة المثل أوأ كثر فلواج الناظر بدون أجرة المشل لا تصع الاجارة وبازم المستأجرة عامأ جرالمنل وقدوقع في الخلاصة عبارة أوهمت أن الناظر يضمن تمام أجر المثل فقال متولى الوقف أجر بدون أجرالمثل يلزمه عمام أجرالمثل اه وقدرده الشيخ قاسم فى فتباواه بإن الضمير يرجع الى المستأجر يدل عليه ماذكره في تلخيص الفناوى الكبرى وعبارته ومتولى الوقف أجرها بغيرأ جوالمثل يلزم مستأجرها تمامأ جوالمثل عند بعض علما ثناوعليه الفتوى اه وقال ف الذخيرة واذا أجوالقيم دارا بأقلمن أجوالمثل قدرمالا يتغابن الناس حتى لمتجز الاجارة لوتسلمها المستأجركان عليه أجرالمسل بالغاما بلغ عملى ما أجازه المتأخرون من المشايخ اه وذكر الاسبيج ابي في المزارعة اذا كانت الارض أرض وقف استأجرها من المتولى الى طويل المهة ينظران كان السعر بحاله لم يزددولم ينقص كماكان وقت العقد فانه بجوز وان غلاأ جرمثلها فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تجد بدذلك العقد ثانياوكذلك اذا استأجرها بأجرة معاومة الىسنة فلمامضي نصف السنة غلاسعرها وازدادأجر مثلهافانه يفسخ ذلك العقدو يعقدنا نياعلى أجرةمعاومة ولوكانت الارض بحال لم يمكن فسخها نحوما اذا كان فيهازرع لم يحصد بعدولم بدرك بعد فلا يمكن فسخها والكن الى وقت زيادته بجب المسمى بقدره وبعد الزيادة الى عمام السنة بجدأ جومثلها وأمااذا كان ينتقص من أجرتها يعنى رخص أجرتها وسعرها قبل مضى المدة فان الاجارة لانبطل ولاتنفسخ لان المستأجر قدرضى بذلك حيث عقد عليها وزيادة الأجرة انماتعتبراذازادت عندالكل فامااذازاد واحدفى أجرتها تعنتا على المستأجر الاول فلايعتبرذلك ولايبطل العقدولا يفسخمالم عض المدة وكذلك حكم الحانوت والطاحونة وجيع مايكون وقفا استؤجر من المتولى اه وكذاذ كرقاصيخان في فتاواه ورجحه العلامة قاسم في فتاواه بانه أنفع للوقف

تعلم بديان المدة كالسكني والزراعة فتصح على مدة معاومة أى مدة كانت) لان المدة اذا كانت معاومة

(قوله أو بالتسمية كالاستجارعلى صبغ الثوب وخياطته) يعني تعرف المنفعة بالتسمية كالصبغ ونحوه ومنه استئجار الدابة للحمل أوللركوب والاجارة على العمل كاستئجار القصار ونحوه ولابدأن يكون العمل معاوما وذلك فى الاجمير المشترك وأما الاجير الواحد فن النوع الأول ولابد فيهمن بيان الوقت كذافى الهداية وصرح فى تحفة الفقهاء بانهمن نوع الاستجار على العمل الكن لابد فيهمن بيان الوقت واختاره فى غاية البيان وأشار بقوله على صبخ الثوب الى أنه لابد أن يعين الثوب الذي يصبخ ولون الصبغ بانه أحرأ ونحوه وقدر الصبغ اذاكان تما يختلف وأشار بقوله وخياطته الى أنه لابدأن يكون الثوب معلوما وطف الحاقال في المحيط لواستأجر ولفصر عشرة أثواب ولم يرها فالاجارة فاسدة وان سمى جنسهالانه يختلف بغلظه ورقته واعلمأن استجار الدابة الركوب لابدفيه من بيان الوقت أوالموضع حتى لوخلاعنهما فهي فاسدةذكر دالبزازى فى فتاواه وبه يعلم فساداجارة دواب العلافين الواقعة في زماننا لعدم بيان الوقت والموضع (قوله أو بالاشارة كالاستئجار على نقل هذا الطعام الى كذا) يعني تعرف المنفعة بالاشارة لانهاذا أراءما ينقله والموضع الذي يحمل اليه كانت المنفعة معاومة فيصم العقد (قوله والأجرة لا تاك بالعقد) لان العقد ينعقد شيأ فشيأعلى حسب حدوث المنفعة على ما بينا والعقد معاوضة ومن قضيتها المساواة فن ضرورة التراخي في جانب المنفعة التراخي في جانب البدل الآخر فلا يعتق قريب المؤجر لوكان أجرة ولاعالك المطالبة بتسلمها للحال ولايلزم علينا محمة الابراء عن الأجرة والكفالة والرهن بهالانانقول ذاك بناءعلى وجؤدالسبب فصار كالعفوعن القصاص بعدوجودالجرح كذا فى غاية البيان لكن في المحيط أن جواز الابراء قول مجد خــ لافا لأبي يوسف وأشار المصنف الى أنهالو تصارفابالأجرة فأخل بالدراهم دنانير لايجوز وهوقول أبي يوسف خلافا لحمدوان كانت الأجرة نقرة بعينها لانجوز المصارفة بها بالاجماع والابراء عن بعض الأجرة صحيح اتفاقا لانه عنزلة الحط كذاذكره الولوالجي (قوله بل بالتنجيل أو بشرطه أو بالاستيفاء أو بالتمكن) يعني لاعلك الأجرة الابواحدمن هذه الار بعة والمرادأنه لايستحقها المؤجر الابذاك كاأشار اليه القدوري في عتصره لانهالو كانت دينا لايقال انهملكه المؤجر قبل قبضه واذا استحقها المؤجر قبل قبضها فله المطالبة بهاوحبس المستأجر عليها وحبس العين عنمه وله حق الفسخ ان لم يعجل له المستأجر كدافي المحيط اكن ليس له بيعها قبل قبضها وأشار المصنف رحماللة تعالى الى أن المستأجر لو باع المؤجر بالأجوشيأ وسلم جاز لتضمنه اشتراط التجيل فتقع المقاصة بينهمافان تعد درايفاء العمل رجع بالدراهم دون المتاع والمرادمن التكن تسليم الحلالى المستأجر بحيث لامانع من الانتفاع فاوسامه بعدمضى المدة فليس لاحدهما الامتناع من التسليم والنسلم فى الباق اذالم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب في الاجارة لأجله فان كان في المدة وقت كذلك كانوت يستأجر سنةلر واجالسوق في بعضها أودار بمكة نستأجر سنة لأجل الموسم فلم يسلم في الوقت الذي يرغب لاجله فانه يتخير في قبض الباقي كافي البيع وفي الذخيرة من الفصل السابع والعشر بن في الاختلاف لواختلف المستأجر والآجر بعــدشهر والمفتاح مع المستأجر وقال لمأقــدرعــ لي فتحه وقال المؤجر بل قدرتعلى فتحه وسكنت ولابينة طهايحكم الحال وان أقاماها فالبينة لرب المنزل لانه لاعبرة لتحكيم الحال متى جاءت البينة بخلافه وفى القنية تسليم المفتاح في المصرم عالتخلية بينه و بين الدار تسليم للدارحتي يحب الأجر عضى المدةوان لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم الدار وان حضر المصر والمفتاح فيده اه وفي فتارى الولوالجية ولواستأجرداراعلى عبد بعينه مموهب العبد من المستأجر قبل القبض فاذاقال المستأجر قبلت كان هذا اقالة كالمشترى اذاقال للبائع وهبت منك العبدقبل القبض انتقض البيع كذاهنا اه ومراد المصنف رجه الله تعالى الاجارة المنجزة اذالا جارة المضافة

أو بالنسمية كالاستشجار على صبغ الثوب وخياطته أو بالاشارة كالاستشجار على نقل هذا الطعام الى كذاوالأجرة لا علك بالعقد بل بالتجيل أو بشرطه أو بالاستيفاء أو بالتمكن

فان غصب منه سقط الاجر ولرب الدار والارض طلب الأجركل يوم وللجال كل مرحلة والقصار والخياط بعد الفراغ من عمله والمخباز بعد الخراج الخبز من التنور

لاعلك فيهاالاجرة بشرط التجيل (قوله فان غصب منه سقط الأجر) لان تسليم الحل اعاً قيم مقام تسليم المنفعة للمكن من الانتفاع فاذافات التمكن فات التسليم وأشار بقوله سقط الأجرالى أن العقد ينفسخ بالغصب كاصرح بهنى الهداية خلافالقاضيخان وأطلقه فشمل مااذاغصب فى جيع المدة فيسقط جيع الأجر ومااذاغص في بعضها فبحسابه وشمل العقار وغيره ومرادهمن الغصب هناالحياولة بين المستأج والعين لاحقيقته اذالغص لايجرى في العقار عند ناوشمل ما اذاحال بينه وبين الساكن الأول فاوادى ذلك المستأجر وأنكره المؤجر ولابينة يحكم الحال فانكان المستأجرهوالساكن فى الدارحال المنازعة فالقول للؤج وانكان فهاغبر المستأج فالقول للستأج ولاأج عليه كسئلة الطاحو نةوهي لو وقع الاختلاف بين مستأج الطاحونة والأجر بعدانقضاء المدة فيج يان الماء وانقطاعه فانه يحكم الحآلفان كانجار بإحال المنازعة فالقول قولمن يدعى دوام التسليم والافالقول لمدعى زواله ولايقبل قول الساكن في المسئلة الأولى على غسيره لانه فرد كذا في الذخسيرة وشمل ما اذاحال بينه و بين العين المؤج أيضا وكذالوسامه الابدتافانه يسقط عنه محسابه كذافي المحيط وكذالوسكن معه في الدار كذا في الخلاصة (قوله ولرب الدار والارض طلب الأجركل يوم) لانه منفعة مقصودة ومادون اليوم لاحدله فصار كالنفقة طاطلبها عند المساءفى كلساعة أرادبه مااذا أطاقه أمااذابين وقت الاستحقاق فى العقد تعين لانه عنزلة التجيل كااذاقال أجرتك هـندالدارسنة على أن تعطى الأجرة بعدد شهرين (قوله وللجال كل مرحلة) لانسيركل مرحلة مقصود (قوله وللقصار والخياط بعدالفراغ من عمله) لان العمل في البعض غـ يرمنتفع يه فلا يستوجب به الأجر وأراد يه مااذاسامه فافادأ نه اوهاك في يده قبل التسليم فلاأجرله وكذا كلمن اهمله أثر وان لم بكن لعمله أثر فكافرغ منه استحق الأجر وان لم يسلمها كالحال والملاح فلا يسقط الأجر في الهلاك بعده وأطلقه فشمل مااذا كان الخياط في بيت المستأجر فانه لايستحق ببعض العمل شيأ لماقدمناه واختاره في الهداية ويتفرع عليه أيضامااذا استأجره لبناء داره فبني البعض ثمانهم دمفلاأجوله ولايستعق الأجرع لى البعض الافي سكني الدار وقطع المسافة واختار جاعةمن مشابخنا خلافه ومسئلة البناء منصوص عليهافى الاصل الهجب الاجر بالبعض لكونه مسلما الىالمستأجر ونقله الكرخي عن أصحابنا وجزم به في غاية البيان رداعلى الهداية فكان هو المذهب ولهذا اختاره المصنف في المستصفي وان كانت عبارته هنامطلقة وفي الفتاوي الظهيرية الخيط والخيط على الخياط وهذافي عرفهمأ مافى عرفنافا لخيط على صاحب الثوب وفى المخيط الخياط اذاخاطه باجرففتقه رجل قبلأن يقبضه ربالثوب فلاأج للخياط ولايجبرعلى الاعادة وانكان الخياط هوالذى فتقه فعليه الاعادة كأنه لم يعمل بخلاف ما اذا فتقه الأجنى ألانرى انه يلزمه الضمان وفى الخياط لا يلزمه اه ولا يخفى انماضمنه الاجنى يكون الخياط اكونه بدلماأ تلفه عليه حتى سقطت أجرته وفي الخلاصة رجل دفع الى خياط ثو باليخيطه فقطعه ومات لايجب شئ من الأجرة لان الاجرفي العادة للخياطة لاللقطع وهو الاصح اه وفي الفتاوي الصغرى اذا دفع ثوبا لقصار ليقصره ولم يسم له أجرا قال أبوحنيف ة لا أجرله وقال محدان انتصب القصار لقبول ذلك من الناس بالأج كماهو المعتاد يجب والافلا قال في الخلاصة معزيا الى الصدرالشهيدوالفتوى على قول مجمد (قوله وللخباز بعدا خراج الخبز من التنور) لان تمام العمل بالاخراج أطلقه فافادانه يستحق باخراج البعض بقدر ولان العمل فى ذلك القدر صارمسلما الىصاحب الدقيق كذافى غاية البيان والجوهرة ومراده اذاكان الخبزفى بيت المستأجر لانه صارمسلما اليه عجر دالاخراج كاصرح به في مستصفاه أمااذا كان خارجاعن بيت المستأجر سواء كان في بيت الخباز أولافلايستحق الاجرة الابالنسليم حقيقة وفى الجوهرة فان سرق الخبز بعدماأ خرجه فان كان يخبزني

فان أخر جه فاحترق له الاجر ولاضمان عليه والطباخ بعد الغرف والبان بعد الاقامة ومن لعمله أثر في العين كالصباغ والقصار بحبسهم اللاجر

(قولەفاھاد انەلوكان الخبز فيبنت المستأجر فأحترق الح ) أقول في الجامع الصغير وشروحه أطلقوا الجواب بعدم الضمان ولم يذكروا الخلاف فعن هذا قالوا الجواب مجرىء لى عمومه فعنده لاضمان من صنعه وأما عندهما فلانه هلك بعد التسليم وانماذكر الخلاف القدوري برواية ابن سماعةعن محدقال واذا أخ جهمن التنور فوضعه وهو يخبز في بيت المستأجر وقدفرغ فاناحة ترقمن غـير جناية فـله الاجر ولا ضمان عليمه في قول أبي حنيفة كذا في غالة البيان فالكلام في الخبزفي بيت المستأجر لافي غيربيته

بيت صاحب الطعام فله الأجرة وانكان يخبز في بيت الخباز فلاأجرة له لعدم التسليم ولاضمان عليه فيما سرق عندأ بى حنيفة لانه في يدهأ مانة خلافا لهما وهي مسئلة الاجير المشترك (قوله فان أخر جه فاحترق فلهالاج ولأضمان عليه) لانه صارمساما بالوضع في بيته فاستحق المسمى ولم يوجد منه جناية فلاضمان عليها جاعافافادانه لوكان الخبز فيغسر بيت المستأج فاحترق فلاأج له ولاضمان عندأ بي حنيفة وعندهما ان شاءضمنه دقيقامثل دقيقه ولاأجراه وان شاءضمنه قيمة الخبز وأعطاه الاجر ولأيجب عليه هان الحطب والملح وقيد بكونه احترق عقيب الاخواج لانهاذا احترق قبل الاخواج فعليه الضمان فى قول أصحابنا جيعالانه عاجنته يداه بتقصيره في القلع من التنور فان ضمنه قيمته مخبوزا أعطاه الاجر وان ضمنه دقيقالم يكن له أجرك فافي غاية البيان (قوله والطباخ بعد الغرف) أى بعد وضع الطعام فى القصاع اعتبار اللعرف أطلقه فشمل كل طعام كاأطلقه في الفتاوي الظهيرية وقيده القدوري بان يكون طعام الوليمة قال في الجوهرة اذلوكان لاهل بيته فلاغرف عليه اه وانمالم يقيده المصنف به لانه يردعليه بقيةأ نواع الاطعمة فان الوليمة طعام العرس والوكيرة طعام البناء والخرس طعام الولادة وما تطعم النفساء نفسها خرسة وطعام الختام اعندار وطعام القادم من سفره نقيعة وكل طعام صنع لدعوة مأدبة ومادية جيعاويقال فلان يدعوالنقرى اذاخص وفلان يدعو الجفلي والاجف لااذاعم كذافي غاية البيان معزياالى القتى ولايرد على المصنف طعام أهل بيته لان العرف انه لا يحتاج الى طباخ وان أفسه الطباخ الطعام أوأحرقه أولم ينضجه فهوضامن واذاد خلا الخباز أ والطباخ بنارليخبز بهاأ ويطبخ بها فوقعت منه شرارة فاحترق بهاالبيت فلاضمان عليه لانه لم يصل الى العمل الاباد خال النار وهو مأذون له فىذلك ولاضمان على صاحب الدار اذا احترق شئ من السكان فى الدار لانه لم يكن متعديا فى هذا السبب كن حفر برافى ملكه كذافي الجوهرة (قوله وللبان بعد الاقامة) يعني من استأجرا نساناليضرب لهلبنااستحق الاجواذا أقامه عندأبي حنيفة وقالا لايستحقها حتى يشرجه لان التشريج من عمام عمله اذلا يؤمن من الفساد قبله فصار كالاخراج من التنور وله أن العمل قد تم بالاقامة والتشريج عمل زائد كالنقلأ لاترى انه ينتفع به قبل التشر يج بالنقل الى موضع العمل بخلاف ماقب لى الاقامة لانه طين منتشر وبخلاف الخبزلانه غييرمنتفع بهقبل الاخراج وفائدة الخيلاف فيمااذا تلف اللبن قبل التشريح فعند أبى حنيفة تلف من مال المستأجر وعندهما من مال الاجير وأما اذا تلف قبـــل الاقامة فلاأجرة اجماعا ومراده مااذا كان ضرب اللبن في بيت المستأجراً مااذا كان في أرض الاجدير فلا يستحقها الا بتسليمه وهو بالعدبعد الاقامة عنده وبالعد بعد التشريج عندهما كذاذ كرالشارح وعبارة المصنفف المستصفى فامااذالم يكن فى ملكه لم يكن له الأجر حتى بسلمه منصوبا عنده ومشرجا عندهما كذافى الايضاح والمبسوط اه فلم يشترط العدوهوالاولى لانهلوسلمه بغييرعد كانله الاجركمالا يخفي والاقامة النصف بعدالجفاف والتشريح أن يركب بعضه على بعض بعدالجفاف كذافي الجوهرة وفي فتاوى قاضيخان والظهيرية المابن على اللبان والتراب على المستأجر وادخال الجل المنزل على الحال ولايكون عليه أن يصعد به على السطح أوالغرفة الاأن بشترط ذلك عليه وكذلك صب الطعام في الجفنة لايكون عليه الابشرط ولوتكارى دابة ليحمل عليها صاحب الدابة الحل فأنزال الحل عن الدابة يكون على المكارى وادخال الحل في المنزل لا يكون عليه الاأن يكون في موضع يكون ذلك عرفا لهموفي استشجار الدابة الحلوالا كاف يكون على المكارى وكذلك الحبال والجوااق والحبر على الكاتب واشتراط الورق عليه فاسد اه (قوله ومن اعمله أثر في العين كالصباغ والقصار يحبسهما للاجر ) لان المعقود عليه وصف قائم فى الثوب فله حق الحبس لاستيفاء البدل كما فى المبيع أطلقه فشمل ما اذالم يكن فان حبس فضاع فلاضهان ولاأجر ومن لا أثر لعدله كالحال والمسلاح لا يحبس الاجر ولا يستعمل غيره أطلق فله أن يستأجر غيره فات بعضهم فاء بمن بق فات بعضهم فاء بمن بق فله أجره بحسابه ولا أجر المحامل الطعام ان رده الموت

(قولة وينبخى ترجيح المنع)قال الرملى قدم هذا الشارح فى القضاء أن الحبس فى اللغة المنع فلعله وينبغى ترجيح عدم المنع فسقط من خط الكاتب ذلك أومعناه ترجيح منع واللام بدل عن الاضافة تأمل اه قلت لا يخفي بعد المعنى الاقلام الما قلت لا يخفي بعد المعنى الاقل هنا بل المراد المنادر المنع المفهوم من قوله ليس له حق الحبس قوله السياء والحبس قوله المنادر المنادر

لعمله الاازالة الدرن بالغسل فقط على الاصح لان البياض كان مستتراوقد ظهر بفعله فكانه أحدثه فيه كذاذ كرقاضيخان فى شرحه وصححه المصنف فى مستصفا دمعز ياالى الذخيرة أن ليس له حق الحبس فاختلف التصحيح وينبغي ترجيح المنع وقد جزم به صاحب الهداية بقوله وغسل الثوب نظيرا لحل ومراده اذا كان آلأجر حالا أمااذا كانمؤج لافايس له الحبس عليها لان التسليم ليس بواجب عليه للحال فلاعلك الحبس كالوباع شيأ بمن مؤج ليس له الحبس وأشار بقوله يجبسه الى أنه عمله في بيته أو دكانه فافادانه اذاخاطه أوصبغه في بيت المستأجر فليس له حق الحبس لان المتاع وقع مسلما الى المالك لكون الحمل في بده كذافي الخلاصة وهوضامن لماجنت يده عند دالامام وان كان في بيت المستأجر بخلاف الملاح الذاغرقت السفينة بمده وصاحب المتاع فيهاحيث لايضمن المتاع لانه في بدمال كهحقيقة والمدتصرف فى السفية دون المتاع فتي كان مأذونا فيه من قبل المالك لم بكن متعديا في السبب فلايؤ إخذ بالضَّمانَ كذاف غاية البيان (قوله فانحبس فضاع فلاأجر ولاضمان) وهذا عند الامام لانه غيره تعد فى الحبس فبقى أمانة كما كان عنبده ولا أجراه هلاك المعقود عليه قبل التسليم وعند هما العين كانت مضمونةقبلالحبس فكذابعده لكنهبالخياران شاءضمنه غيرمعمول ولاأجرله وانشاء معمولاوله الأجر (قوله ومن لاأثراء مله كالحال والملاح لا يحبس للرجر) لان المعقود عليه نفس العمل وهو غيرقاعم في العين فلا يتصور حبسه فليس له ولاية الحبس فافادا نه لوحبسها ضمان الغاصب وصاحبها بالخيارانشاءضمنهقيمتها محولة ولهالأجر وانشاءغسير محولة فلاأجرله كذافىالجوهرة واختلفوا في المرادمن الاثر فقيل أن تكون الأثرة متصلة بمحل العمل كالنشار والصبغ وقيل أن يرى ويعاين في محل العمل وثمرته تظهرفي كسرالحطب وطحن الخنطة وحلق رأس العبد فليس لهالحبس على الاولوله الحبس على الثانى وظاهر مافى القنية ترجيح الثانى والذى يظهر من كلامهم ترجيح الاول لماعالوا به فىحق الحبس من أن المعقود عليه وصف في الثوب ومنهم من ضبط الحال بالحاء المهملة ومنهم من ضبطها بالجم والاولى الاول لان الحل يحوزان يقع على الظهروع لى الدابة فيكون أعممن افظ الحال بالحيم ولايردالا بقحيث يكون للرادحق حبسه لاستيفاء الجعل ولاأثراء مله لانه كان على شرف الهلاك وقد أحياه فكانه باعهمنه فله حق الحبس كذافي الهداية (قهله ولايستهمل غيره ان شرط عمله بنفسه) لان المعقود عليه العمل فى محل بعينه كالمنفعة فى محل بعينه واستثنى في الخلاصة الظائر فان لهاأن تستعمل غيرها والمرادمن اشتراط العمل بنفسه أن يقول له اعمل بنفسك أو بيدك ولا تفعل بيدغ يرك كمافى الخلاصة أمااذا قال على أن تعمل فهومن قبيل مااذا أطلق كذافي المستصفى وغاية البيان وفي الخلاصة رجلاستأجر رجلين ليحملاله خشبة الىمنزله بدرهم فمل أحدهما دون الآخر فله نصف درهم وانلم يكوناشر يكين فى العمل قبل ذلك وكذالواستأجرأ حدهما لبناء حائط أوحفر بترولو كاناشر يكين يجب كل الاجر بينهما وقيد باشتراط العمل لانه لواشترط عليه أن يعمل اليوم أوغدا فإيفعل فطالبه صاحبه مرات ففرط حتى سرق لايضمن وأجاب شمس الاسلام بالضمان كذافى الخلاصة (قوله وان أطاق كانلهأن بستأجرغيره لان المستحق عمل فى ذمته و يمكن استيفاؤه بنفسه وبالاستعانة بغيره يمنزلة ايفاءالدين وأشار بكونه له الاستشجار الى أنه ليس له الدفع الى غيره و لهذا قال في الخلاصة رجل دفع غز لا الى رجل لينسجه كرباسافدفم هوالى آخر ليسجه فسرقمن بددان كان الثاني أجير اللاول لايضمن واحدمنهماوال كان الثاني أجنبياضمن الاول دون الآخر عنددأ بي حنيفة وعندهما في الاول ضامن مطلقاوفي الاجنى انشاء ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر (قوله وان استأجره ليجيء بعياله فمات بعضهم فجاء بمبابق فلهأجره بحسابه) لانه أوفى بعض المعقودعليه فيستحق الاجر بقدره ومراده اذا

كانوامعاومين ليكون الأجرمقا بلا بجملتهم وان كانواغ يرمعاومين يجب الأجركاه اليه أشار في الهداية والله أعلم على باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها كه

(قهله صح اجارة الدور والحوانيت بلابيان ما يعمل فيها) لان العمل المتعارف فيه السكني فينصرف اليهوانه لايتفاوت فصح العقدوالحوانيت الدكاكين كذافي الجوهرة وأشارالي أنه لايشترط أيضابيان من بسكنها فلهأن يسكنها بنفسهو يسكنها غيره باجارة وغيرها وكذامن استأجر عبدا للخدمة لهأن يؤجره الغمره بخلاف الدابة والثوب كذافى الفنية وقيد بالدور والحرا اتلان الثوب لا بدمن بيان لابسه وكذاكل مايختلف اخته لاف المستعمل فله الوضوء والاغتسال وغسل الثياب وكسر الحطب الممتادوالاستنجاء بحائطه والدق المعتاد اليسير وان يتدونداور بطالدواب في موضع معتادله لاان لم يكن معتاداولهر بطهاع لى بابالدار وليس الرجرأن يدخل دابته الدار المستأجرة كذافى الخلاصة وفى القنية لمستأجر الدار المسبلة القاء مااجتمع من كنس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة وله ان يتدفيه وتداو يستنجى بجداره ويتخذفيه بالوعة الآاذا كان فيهضرو بين ولواستأج حانو تامسبلالدق الارز لهذلك ان لم يضر بالبناء وليس لمستأجر الدار المسبلة أن يجعلها اصطيلا اه وفي الخلاصة ولو كان فها ماء توضأمنها وشرب ولوفسيدت البئر لايجيبرأ حدهماعلى اصلاحها ولو بني المستأجر التنور في الدار المستأجرة فاحترق شئ من الدارلم يضمن المستأجر (قوله الأأنه لايسكن حدادا أوقصارا أوطحانا) فيه وجهان الاول أن يكون بفتح الياء من الثلاثي الجرد فيكون انتصاب حدادا ومابعده على الحال ويفهم منه عدم اسكانه غيره دلالة بالأولى الثاني أن يكون بضم الياء وكسر الكاف وانتصاب مابعد ه على المفعولية ويفهم منه عدم سكناه بنفسه بالاشارة لانه اغالم يجزأن يسكن غيره لان ذلك يوهن البناء وفى سكني نفسه ملتبسا بهذه الاشياء هذا المعنى حاصل كذافي غاية البيان وهذا اذالم يرض به المالك أو لم يشترطه في الاجارة فأن استأجره لذلك كان لهذلك ولواختلفا في الاشتراط فالقول للوج كالوأنكر أصل العقدوان أقاما البينة فالبينة بينة المستأج كذافي الخلاصة وفي القنية استأجر حانو تامسبلالدق الارزله ذلك ان لم يضر بالبناء اه وفي الخلاصة وإذا استأجر ليقعد قصار افله أن يقعد حدادا اذا كان مضرتهما واحدة والمرادمن الرحى غيررحى اليدأ مارجى اليد فلا عنعمن الطحن عليهاوان كان يضر وعليمه الفتوى كذافي الخلاصة ولوفعل مالا يجوزله وجب عليه الأجر وإن انهدم البناء بعمله وجب عليه الضمان ولاأجر لماعل انهمالا يجتمعان قيدبالدور والحوانيت لان استشجار البناء وحده لا يجوز في ظاهر الرواية لانهلا ينتفع بالبناء وحده وفى القنية يفتى برواية جوازاستشجار البناءاذا كان منتفعابه كالجدران مع السقف اه وفى الجوهرة المستأجراذا أجر باكثرىما استأجر تصدق بالفضـ لالااذا أصلح فيها شيأ أو أجرها بخلاف جنس مااستأجر والكنس ليس باصلاح وفي الجوهرة وان أجرهامن المؤجرام يجزسواء كان قبل القبض أو بعده وهل هو نقض للعقد الأول فيه اختلاف المشايخ والاصح أن العقد ينفسخ (قوله والاراضي للزراعة أن بين ما يزرع فيها أوقال على أن يزرع فيها ماشاء) أي صعر ذلك للاجاع العملى عليه ولابدمن البيان لانها تستأج للزراعة وغيرها ومايزرع فيهامتفاوت فلابدمن التعيين كيلاتقع المنازعة وترتفع بتفويض الخيرة اليم أيضا والافهى فاسمه ةللجهالة وتنقلب صحيحة بزرعها ويجب المسمى لارتفاعها كاستشجار ثوب لميبين لابسه اذا ألبس شخصاا نقلبت صححة وكذا الدامة والقدر الطبخ والستأج الشرب والطريق لانها تنعقد الانتفاع ولاانتفاع الابها فيدخلان تمعاغلاف البيسع لان المقصود منه ملك الرقبة لاالانتفاع في الحال حتى جاز بيع الجيش والارض السبخة دون اجارتها الابذكرالحقوق والمرافق كاعرف في البيوع وفي القنية استأجر أرضاسنة على أن يزرع

وما يكون خلافا فيها كو وما يكون خلافا فيها كو صحاجارة الدور والحوانيت بلابيان ما يعمل فيها الاأنه لايسكن حدادا أوقصارا أوطحاناوالأراضي للزراعة أن ببين ما يزرع فيهاأ وقال على أن يزرع فيها أوقال

﴿ بابما یجوزمن الاجارة وما یکون خلافا فیها ﴾ (فوله أمار جى الیدالخ)فیه سقط والذى فى الخـلاصة لا یمنع من رحی الیدان کان لا یضر وان کان یضر یمنع وعلیه الفتوى (قوله المابن فيها) قال الرملي صوابه منها كافى الخانية قائلالوقوع الاجارة على العين (قوله ولا يجوز لستأجر السبيل) قال الرملى تقدم فى كتاب الوقف أن السبيل هو الوقف على العامة (قوله وفي القنية استأجر أرضا وقفاو غرس فيها أو بنى الخى قال الربلى ذكرها بعد النور وسم) (فع) لاسماعيل المتكام أوهو بالمجممة لشرف الائمة المسكى والقاضى عبد الجبار وقال فيها قيل الهما فاوا في الموقوف عليهم الاالقلع هل الهم ذلك قال لا وقد قالوالا تعويل ولا التفات الى كل ما قاله صاحب القنية مخالفا (٣٠٥) للقواعد ما لم يعضده نقل من غيره

وقد عضد بمانى أوقاف الخصاف ووجهه امكان رعاية الجانبين من غير ضررفعليه اذامات أحدهما فلاستبقاء فيكون مخصصا الاستبقاء فيكون مخصصا أيضاعدم القائدة في القلع منه حتى لوحصه مامن أنواع الضرر بان مفلسا أوسئ المعادلة أو

والبناء والغرس فان مضت المدة قلعهما وسلسها فارغة

متفاجا بخشى على الوقف الضرر بجبأن لا بجسبر الضرر بجبأن لا بجسبر الموقوف عليهم تأمل اله المتبادر من عبارة المتن المستأجر بعدانها عمدة الأجر فارغة سواء كانت الارض ملكا أو وقفا المؤجر على أن يؤجرها منه ثانية بدون رضاه

فيهاماشاء فلهأن يزرع فيهاز رعين ربيعيا وشريفيا وفى الجوهرة ولابأس باستئجار الارض للزراعة قبلر بهااذا كانت معتادة للرى في مثل هذه المدة التي عقد الاجارة عليها وان جاء من الماء ما يزرع به بعضها فالمستأجر بالخياران شاءنقض الاجارة كإهاوان شاء لم ينقضها وكان عليه من الاجر بحساب ماروى منها اه وفى القنية واواستأجرها ولا يمكنه الزراعة في الحال لاحتياجها الى السقى أوكرى الانهار أومجيء الماء فانكان بحال بمكن الزراعة في مدة العقد جاز والافلا كما واستأجرها في الشتاء تسعة أشهر ولاعكن زراعتها فى الشتاء جازلا أمكن فى المدة أمااذ الم يمكن الانتفاع بهاأ صلابان كانت سبخة فالاجارة فاسدة وفى مسئلة الاستشجار في الشتاء يكون الاجومقا بالابكل المدة لابتا ينتفع به فسب وقيل عاينتفع به اه واعما أن الارض لا ينحصر استئجارها للزراعة البناء والغرس كمايوهمه المتون فقد صرح فى الهداية بان الارض استأج للزراعة وغيرها وقال فى غاية البيان أراد بغير الزراعة البناء والغرس وطبيخ الآجروالخزف ونحوذلك من سائر الانتفاعات بالارض اه فاذاعر فت ذلك ظهراك صحة الاجارات الواقعة فى زماننامن اله تستأجر الارض مقيلاوم راحا قاصدين بذلك الزام الاجرة بالتمكن منها مطلقا سواء شملهاالماء وأسكن زراعتهاأولا ولاشك في صحته لانه لم يستأجر هالازراعة بخصوصها حنى يكون عدمر بهافسخاله اوفى الولوالجية استأجر أرضاليابن فيهافا لاجارة فاسدة عمهى على وجهين ان كان للتراب قيمة ضمن قيمته ويكون اللبنله وان لم يكن له قيمة فلاشئ عليه واللبن له وضمن نقصان الارض ان نقصت وفي فتاوى قارئ الهداية إن اجارة الارض المشغولة بزرع الغيران كان الزرع بحق بان كان ماجارة لايجوزأن تؤجرمالم يستحصدالزرع الاأن يؤجرهامضافة آلى المستقبل وانكان الزرع بغسير منتند شرعى صحت الاجارة لان الزرع في هذه الصورة واجب القلع فان المؤجر في هذه الصورة قادر على تسليم ما أجره بان يجسبرصا حب الزرع على قلعه سواء أدرك أملا لانه لاحق اصاحبه في ابقائه اه والدارالمشغولة بمتاع الساكن الذىليس بمستأجر تصح اجارتها وابتداء المدة من حين تسليمها فارغة كذافى القنية وفى الخلاصة ولوأجرالارض المزروعة تمسلمها بعدما فرغ وحصد ينقلب جائزا ولوقال المستأجر استأجرت منك الارض وهي فارغة وقال المؤجر لابل هي مشغولة بزرع يحكم الحال كذا فى المنتقى وفى فتاوى الفضلى القول قول الآجر اله (قوله والبناء والغرس) أى وصح استتُجار الأرض للبناء والغرس وهو بفتح الغين بمعنى المغروس وقدجاء فيه الكسركذافي المغرب لانهامنفعة تقصه بالاراضي وفىالقنية ولايجو زاستأج السبيل أن يبني فيمه غرفة لنفسه الاأن يزيد في الاجرة ولايضر بالبناءوان كان معطلاغالباولا برغب المستاج الاعلى هذاالوجه جازه نغير زيادة فى الاجرة اذاقال القيم أوالمالك لمستأجرها أذنتاك في عمارتها فعمرها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا يرجع معظم منفعته الىالمالك أمااذارجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدآر كالبالوعة أوشغل بعضها كالتنور فلامالم يشترط الرجوعذ كره فى الوقف (قوله فان مضت المدة قلعهما وسلمها فارغمة) لانه لانهاية لهما فني ابقائهـ ما اضرار بصاحب الارض فوجب القلع وفي القنية استأجر أرضا وقفا وغرس فيها أو بني

واستشى فى القنية أرض الوقف اذا بنى فها أوغرس فله استبقاؤها بيده مدة أخرى بأجر المثل لما فيه من حصول المقصود من أرض الوقف وهو ايجارها بأجر المثل لان أرض الوقف لا يمكن المتولى تعطيلها فيث كان لا بدله من ايجارها بأجر المثل ورضى البانى والغارس بذلك كان أحق من غيره لحصول المقصود مع دفع الضررعنه وقد اضطرب فيث كان المراخير الرملى فى فتاواه فتارة أفنى بهذا وقال بعد ما نقل ماذ كره المؤلف عن القنية والخصاف ما نصه وأنت على علم ان الشرع بابى الضرو

خصوصا والناس على هذا وفى القلع ضررعليهم وفى الحديث الشريف عن النبي المختار لاضرار ولاضرار اله وتارة أفتى بما هواطلاق المتون من المتون من القلع الوقف المتون والمن المنظم المتون والمنظم والمنطقة المنظم والمنطقة المنظم والمنطقة المنطقة والمنطقة والمنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة والمنطقة المنطقة ال

أممضت مدة الاجارة فلامستأجرأن يستبقيها الجوالمثلاذا لم يبكن فى ذلك ضرر ولوا في الموقوف عليهم الاالقلع ليس لهم ذلك اله وبهذا يه مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضا فى أوقاف الخصاف (قوله الأن يغرم له المؤجرة يمته مقاوعار يتملكه) يعنى بان تقوم الارض بدون البناء والشجرو يقوم بها بناء أوشجر لصاحب الارض أن يأص بقلعه فيضمن فضل ما بينهما كذا فى الاختيار وهذا الاستثناء واجع الحازم المقتاج وفافاد انه اذارض المؤجر بدفع القيمة لا يلزم المستأجر القلع وهذا صحيح مطلقا سواء كانت الارض تنقص بالقلع كانت الارض تنقص بالقلع كانت الارض تنقص بالقلع كافعل الشارح تبعالفيره لكن لا يتملكها المؤجر جبراعلى المستأجر الااذا كانت الارض تنقص بالقلع وأمااذا كانت الارض تنقص بالقلع وأمااذا كانت لا يتملكها المؤجر جبراعلى المستأجر القلع فلاحاجة والغرس المذاو الارض المفاع وأمااذا كانت لا يمتلكها المؤجر بترك البناء أو الغرس لا يازم المستأجر القلع فلاحاجة والغرس المذاو الارض المناء الى كل منهما ولا الى التصريح بوضاهما كاوقع فى الجمع كالا يخفى وهذا المناع من المؤجر يكون عاد بة لارض منها من واجزه وان كان باجرفق من الجمع كالا يخفى وهذا الترك من المؤجر يكون عاد بة لارض من عاد بناء وعلى قيمة البناء من غدر المناء على واحدمنه ما وف القنية من الوقف بنى فى الدار المسبلة بغيرا ذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف بجبرااقيم على الاقطع وفى القنية من الوقف بنى فى الدار المسبلة بغيرا ذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف بجبرااقيم على الاقطع وفى القنية من الوقف بنى فى الدار المسبلة بغيرا ذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف بجبراالقيم على الاقطع وفى القنية من الوقف بنى فى الدار المسبلة بغيرا ذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف بجبراالقيم على الاقطع وفى القنية من الوقف بنى في الدار المسبلة بغيرا ذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف بنى فى الدار المسبلة بغيرا ذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف بجبرالقيم على الاقتصاء في في الدار المسبلة بغيرا ذن القيم ونزع البناء يضرب الوقف بنه والمده من عبر بناء وعلى قيمة البناء والمده المناء والمده المناء والمده والمناء والمناء والمده والمناء وال

وعلى هذه الروابة فرعوا ان المستأجر اذا رضى بدفع الزيادة فهوأحق ولا يخفى ظهور وجهد وهو ان مدنه باقية وان الاان يغرم المؤجر قيمته مقلوعا و يملكه أو يرضى البناء مقلوا المناء علة الفسخ هي زيادة الاجرة والشجر المذاو الارض المذاو الارض المذاو الارض المذاو الارض المذاو الارض المناء المنا

عقده فليبق له حق في اوجه كونه أولى وأحق بايجارها ثانيا منه جبراعلى المؤجر وان رضى بدفع الزيادة دفع فقياس هذا على ما اذا كانت المدة باقية قياس مع الفارق والقياس الايصح الابعد كونه من أهل القياس اذا استوفى شرائطه في كيف عير مستوف الشرائطه (قوله و بهذا يعلى) قال الرملي أى بقوله استأجر أرضا وقفا أحد من أهل القياس اذا استوفى شرائطه في كيف مع كونه غير مستوف الشرائطه (قوله و بهذا يعلى كال الرملي المرافقة الله المنتف الأن يغزم اله المؤجر قيمته مقاوعا و بملكه الى قوله أو برضى بتركه ) قال الرملي قالى في شرح القدورى المسمى بمجمع الرواية قال الزاهدى الان الحق اله فله أن الارض تصير الارض تصير عالى المؤجرة والمؤلفة في المؤجرة والمؤلفة عن الاقطع وأقول الذي يتضح ان الجواب متحد في حق البناء والفرس في الفصب والعارية والاجارة وهو وجوب القلع وتسليم الارض فارغة حيث الايضر بالارض وان أضر بها يملكه في حق البناء والفرس باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع ولا فرق بين أرض الوقف والماك فقوله في جامع الفصولين في الوقف ولواصطلح واعلى صحيفة (قوله وهذا الاستثناء راجع الى ازوم القلع الح) قال الرملي الايخفى ان ظاهر قوله وجد الاطلاق فدخل فيه الحيام المناقا في قوله لا حاجة الى حلكام ضعيفة (قوله وهذا الاستثناء راجع الى ازوم القلع الحي قيده اذا اذا كانت الارض تنقص بالقلع في قوله لا حاجة الى حلكام المنف على ما اذا كانت الارض تنقص نظر فتأ مل

فى مثلها دلالة اله (قوله والرطبة كالشحر) ولهذا قال في الجامع الصغير واذا انقضت مدة الاجارة وفى الارض رطبة فانها تقلع لان الرطاب لانهاية لها فاشبه الشجر (قوله والزرع يترك باجر المثل الى أن يدرك ) لان له نهاية معاومة فا مكن رعاية الجانبين اذا انقضت مدة الاجارة بخلاف موت أحدهما قبل ادراكه فاله يترك بالمسمى على حاله الى الحصاد وان انفسحت الاجارة لان ابقاء على ما كان أولى مادامت المدة باقية وياحق بالمستأجر المستعير فيترك الى ادرا كه باجرة المثل وخرج الغاصب فأنه يؤم بالقلع مطلقا لان ابتداء الفعل ظلم وهو واجب الهدم لاالتقرير وفى التقرير المراد بقول الفقهاء اذا انتهت الاجارة والزرع لم يستحصد يترك باجر أى بقضاء أو بعقدهما حتى لابجب الاجرالا باحدهما اه وهو عمايجب حفظه (قوله والدابة للركوب والحل والثوب للبس) أى صح استنجار الدابة والثوب لان المنفعة مقصودة معهودة معلومة قيدبالركوب والحل لانهلواستأجردابة ليجنبها ولابركبها أواير بطها على بابداره ليرى الناس ان له فرسا فالاجارة فاسدة ولاأجرله وقيد بالابس فى الثوب لا نه لواستأجر ثو با ليزبن بيته بهأوحانوته فالاجارة فاسدة ومن هذا النوع مااذا استأجرآ نية يصفها في بيته يتجمل بها ولايستعملها أودار الايسكنهالكن ليظن الناس ان لهدارا أوعبداعلى أن لايستخدمه أودراهم يضعها كذافي الخلاصة ووجهه انهذه المنفعة ليستمقصودة من العين كاقدمناه أول الكتاب وخرج أيضا مااذا استأجر فلا لينزيه على أنى فاله لا يجوز وفي الخلاصة معاوضة الثيران في السكراب لاخبرفيها أمااذا أعطى البقز ليأخ فالجارجاز ويكفى في استئجار الثوب للبس الممكن منه وان لم بلبس الم فى الخلاصة رجل استأجر ثو باليلبسه كل بوم بدانق فوضعه في ييتهسنين ولم يلبسه رداحكل بوم دانق الى الوقت الذي لولبسه الى ذلك الوقت لتخرق فينشف سقط الاجر بعد ذلك اه وهو كالسكني قال فى المجمع و يجب بنفس القبض وان لم يسكنها وفى الدابة لا يكفى التمكن لما فى فصول العمادى من الفصل الثانى والثلاثين ولواستأجردا بةليركبها الى مكان معاوم فامسكها في منزله في المصر لا يجب الاجو و يضمن لوهلك اه وفي الخلاصة ولوحبس الدابة ليلة حتى أصبح فردها ولم يركب عليها لا أجرعليه اه وفيهاأ يضارجل استأجر دابة ليحمل عليهاله أنبركها وان استأجر هالبركبها ليس لاأن يحمل عليها ولوجل عليها فلاأجر عليه لان الركوب يسمى حلايقال ركب فلان وحلمعه غيره ولايسمى الجل ركو باأصلا اه وفي فصول العمادي معزيا الى الذخيرة استأجردا بة ليحمل عليها حنطة من موضع الى منزله يوماالى الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وكل ارجع كان يركبها فعطبت الدابة قال أبو بكر الرازى يضمن لانهاستأجرهاللحمل دون الركوب فكانغاصب اللركوب وقال الفقيه أبو الليث فى الاستحسان لايضمن لان العادة جرت فهابين الناس بذلك فصارما ذونافيه دلالة وان لم يأذن بالافصاح اه فالحاصل انهم انفقواعلى ان من استأجرها الحمل له أن يركبها لكن الرازى قيده بان لا يجمع بينهما والفقيه عممه (قوله وان أطلق اركب والبسمن شاء) أراد بالاطلاق التعميم بان يأتى بلفظ دال على العموم من غير تقييد براكب ولابس معين لاالاطلاق المصطلح عليه عند الأصوليين

فاوقال على أن تركب من شئت أوتلبس من شئت صح العقد ولواستأجر هاللركوب ولم يسم من يركبه لانصح الاجارة والفرق ان فى الثانية صار الركو بان مثلا من شخصين كالجنسين فيكون المعقود عليه مجهولا فلا يصح وفى الأولى رضى المالك بالقدر الذي يحصل فى ضمن الركوب فصار المعقود عليه

دفع قيمته البانى و يجوز الستأجرين غرس الاشجار والكروم فى الموقوفة اذالم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون حفر الجياض وانحا يحسل المتولى الاذن فيايز يدالوقف به خيراوهذا اذا لم يكن لهم حق قرار العمارة فيها أمااذا كان يجوز الحفر والغرس والحائط من تراجه الوجود الاذن

والرطبة كالشجر والزرع يترك باجرالمثل الىأن يدرك والدابة للركوب والحل والثوب للبس وان أطلق أركب وألبس من شاء

معاوما واذا فسدت فاوأركهاأ وركب بنفسه وجب المسمى استعسانا وتنقلب صححة ولاضمان عليه عند الملاك واذاصحت عند التعميم تعين أول را كبأولابس لتعينه مرادامن الاصل فصار كالنص عليه ابتداءوفى الخلاصة واذاتكارى قوم مشاة ابلاعلى انالمكارى يحمل من مرض منهم أومن عي منهم فهذافاسد (قوله وان قيد برا كبأولابس فالفضمن) يعنى اذاعطبت لان الناس بتفاوتون فى العر بالركوب واللبس ولاأج عليه لانهمع الضمان عتنع وكذالاأج عليهان سلم لانه لماسلم تبين انه لم يخالف وانه عنالا يوهن الداركذاف غاية البيان واستفيد من كلامه انه اذاقيد ايس له الاجارة والاعارة كالهاذا عمله ذلك وليس له الايداع في الاول ولو لضرورة دون الثاني ذكره في فصول العمادي في مسئلة ما اذاعي المارف الطريق فارسله الى صاحبه مع آخر (قوله ومثله ما يختلف) باختلاف المستعمل في كونه يضمن اذاعطبت مع المخالفة والتقييد لما قدمناه (قوله وفيالا بختلف به بطل تقييده به كالوشرط سكني واحد لهان يسكن غيره) لان التقييد غير مفيد لعدم التفاوت والذي يضر بالبناء كالحدادة والقصارة خارج على ماقدمناه فلا يملكه الابالتنصيص (قوله وان سمى نوعاوقدرا ككر برله حل مثله وأخف لا آخر كالملح ) لان الاصل ان من استعق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفى تلك المنفعة أومثلها أوأقل منهاجازوان استوفى أكثرمنهالم يجزفله ان يحمل كرحنطة اغيره لواستأجرها لحل كرحنطة لانهمثله ولوحل كرشعير لانه دونه وغلط من مثل بالشعير للثل لانه يلزم عليه انه لواست أجرها لحل كرشعير له أن يحمل كر حنطة وليس كذلك لانه فوقه وعلى هذا زراعة الاراضي لوعين نوعالاز راعة لهأن يزرع مثله وأخف منه لاأضر ومنه مالواستأجرها لحل قطن معلوم فملمشل وزنه حديدا أومثل وزن الحنطة قطنا أوتبنا أوحطبا وأشار بالكاف فوله ككر برانه لوسمى مقدارا من الحنطة فمل عليهامن الشمير مثل ذلك بالوزن لايضين وهوالاصحوبة كان يفني الصدرالشهيد لانه أخف من ضررا لحنطة (قوله وان عطبت الدابة بالارداف ضمن النصف ولااعتبار بالثقل لان الدابة يعقرها جهل الراكب الخفيف ويخف عليها ركوب التقيل لعلمه بالفروسية ولان الآدمى غيرموزون فلايكن معرفته بالوزن فاعتبرعد دالراكب كعدد الجناية في الجنايات وقيده المصنف في الكافى بكون الدابة تطيق حل الاندين اما اذا كانت لا تطيق ضمن جيم قيمته اوقيد والشار ح عااذا كان الرديف يستمسك بنفسه وان كان صغير الايستمسك يضمن بقدر ثقله وقيد بكون العطب بالارداف لانه لوحله على عانقه صمن جيع قيمتها لكونه يجتمع فى مكان واحد فيشق على الدابة وان كانت تطيق جلهاذ كره فى النهاية واطلق الآرداف فشمل مااذا اردف خلفه ولدالناقة الذي ولدته بعد الاجارة وان كان ملك صاحبها لعدم الاذن كالوحل على دابته شيأ آخرمن ملك صاحبهاذ كره فى الحيط ولم يعين المصنف الضامن لان المالك بالخيار ان شاءضمن الرديف وانشاء ضمن الراكب فالراكب لايرجع عاضمن والرديف يرجع ان كان مستأجوامن المستأجر والافلاولم بتعرض المصنف لوجوب الأجر والمنقول فى النهاية والحيط انه يجب جيم الأجر اذاهلكت بعد باوغ المقصد مع تضمين النصف ولايقال كيف اجتمع الاجو والضمان لانانقولان الضمان لركوب غيره والاجولركوبه بنفسه وقيد بكونها عطبت لانهالوسلمت فلاشئ عليه غيرالاجو المسمى كذافى غاية البيان وقيد بكونه اردفه حتى صار الاجنبي كالتابع له امااذا أقعده في السرج صار غاصبا ولهجب عليه شئ من الاجر لانه رفع بده عن الدابة وأوقعها في يدمتعدية فصارضامنا والاجر لابجامع الضمان كذافي غاية البيان وقيد بالآرداف لانهلوركم اوحل عليها شيأ يضمن قدرالز يادة ان عطبت الدابة وليس المرادأن الرجل يوزن ويوزن الحل لتعرف الزيادة لان الرجال لايوزنون بالقبان بل المرادأن يرجع الى أهل البصيرة فيسأل منهم ان هذا الل كميز يدعلى ركو به فى الثقل وهدا

وان قيدبرا كب أولابس خالف ضمن ومشله ما عتلف وفها لا عتلف به بطل تقييده كما لو شرط سكنى واحيدلهان يسكن وعاوقد وا كمر برفله حل مثله واخف لأأضر كالملح وان عطبت الدابة بالارداف ضمن النصف

اذالم ركب موضع الحل بل يحكون ركو به في موضع والحدل في موضع آخرا ما اذار كب على موضع الحل ضمن جيم القيمةذ كره خواهرزاده (قوله و بالزيادة على الحل المسمى مازاد) أى اذا استأجر هاليحمل علبهامقدارا فمل عليهاأ كثرمنه فعطبت يضمن مازادالثقل حتى لوكان المأذون مائةمن وزادعليه عشر بن منايضمن سدس الدابةذ كره المصنف في المستصفي قيد بكون المستأجر هوالذى جلهاأ مااذا جلهاصاحبها بيده وحده فلاضمان على المستأجر لمافى فصول العمادي استكرى ابلاعلى ان يحمل كل بعيرما تةرطل فمل مائة وخسين رطلاالى ذلك ألموضع ثم أتى الجال بابله وأخبره المستكرى انه ليس كل حل الاما تقرطل قمل الجال الى ذلك الموضع وقد عطبت بعض الابل لاضمان على المستكرى لان صاحب الجل هوالذي حل فيقالله كان ينبغي المان ترن أولا اه وان حلامها وجب النصف على المستأج ذكره في الحيط ولوحل كل واحد ولقاوحه ولاضمان على المستأجر ويجعل حل المستأجرما كان مستحقابالعقد ذكره في غاية البيان وقيده الشار حبان تطيق الدابة مثله امااذا كانت لانطيق ضمن جيع القيمة وأشار بالزيادة الى انهامن جنس المسمى فلوحل جنسا آخر غيرالسمى وجب جيع القيمة وأشار بهاالى انه حل الزيادة مع المسمى معا فاوحل المسمى وحده ثم حل الزيادة وحدها فهلكت ضمن جيع القيمة ولم يتعرض المنف للاجراذ اهلك وفى غاية البيان ان عليه الكراء كاملا اه ولايقال كيف اجتمع الاجر والضمان لانانقول الاجرف مقابلة الحسل المسمى والضمان فمقابلة الزائد كما تقدم نظيره وكذالم يتعرض للاجراد اسلمت ولمأره صربحا والقواعد تقتضى أن يجب المسمى فقط واماان حله الجال بنفسه وحده فلا كلام وامااذا حله المستأجر زائدا على المسمى فنافع الغصب لاتضمن عندناومن هنايعلم حكم المكارى فى طريق مكة وان كان لا يحل الستأجر الزيادة على المسمى الابرضاصاحب الدابة ولهذا قالوا ينبغى ان يرى المكارى جيع ما يحمله (قوله وبالضرب والكبح) أى يضمن بهمااذاهلكت وفى المغرب كبح الدابة باللجام اذاردها وهوأن يجذبهاالى نفسه ملتقف ولاتجرى وقالالا يضمن اذافعل فعلامتعار فالان المتعارف عايد خل تحت مطلق العقد فكان حاصلا باذنه فلايضمنه ولاى حنيفة أن الاذن مقيد بشرط السلامة اذيتحقق السوق بدونه وانماهم اللبالغة فيتقيد بوصف السلامة كالمرورف الطريق قيدبالضرب والكبح لانه لايضمن بالسوق اتفاقا وظاهرماني الحداية أن للستأجر الضرب ولااتم عليه للاذن العرف فيه وان كان مقيدابشرط السملامة وفي غاية البيان ان ضربه للدابة يكون تعدياموجبا للضمان يخلاف العبد المستأج فانه ليس لهضر به ويضمن به اتفاقا لانه يؤمرو ينهى لفهمه فلاضرورة الى الضرب والسيدضربعبده تأديبا والوصى ضرب الصغير التأديب لكن مقيدعندأ فى حنيفة بشرط السلامة حتى يضمنان لوهلك بضر بهما لان التأديب قديقع بالزجر والتعريك وف غاية البيان عن التتمة الاصحان أباحنيفة رجع الى قوطما والمعلم والاستاذ ليس لحماضرب الصغير الاباذن الاب اوالوصى فانمات لاضمان عليهمااذآ كان باذن والاضمنا واماضر بهدابة نفسه فقال فى القنية وعند أبى حنيفة لايضر بهاأصلا ولوكانت ملكه وكذاحكم كل مايستعمل من الحيوانات ممقال لايخاصم ضاربا لحيوان فماعتاج اليه التأديب ومخاصم فمازادعليه ولأيجو زضرب أخنها الصغيرة الني ليس لهاولى بترك الصاوات اذا بلغت عشرائم قالله أن يضرب اليتيم فهايضرب ولده بهوردت الاخبار والآثار وفي الروضة له أن يكره ولده الصغير على تعلم القرآن والادب والعلم لان ذلك فرض على الوالدين ولوأمى غيره بضرب عبده حل الأمور ضرب عبده بخلاف الحرقال رضى الله عنه فهذا تنصيص على عدم جواز ضرب ولدالآمر بأص، بخلاف المعلم لان المأمور بضر به نيابة عن الابلصلحته

وبالزيادة على الحل المسمى مازاد وبالضرب والكبح

(قولهوان حلاممعاوجب النصف على المستأجر) نقل بعده في المنح عن الخلاصة الهيضمن ربع القيمة لان النصف مأذون فيهوالنصف الآخر بغيراذن وعمله يضمن أصف هذا النصف ونقله الشرنبلالي عن تمة الفتاوى قال بعض الفضلاء ونقاله فيحاشية الشلى على الزيلعي عنهما أيضارف حاشية سرى الدين عن الخلاصة والمسوط اه قلت ومشاهى التتارخانية عن الذخيرة فليراجع الحيط فلعل ماهنا محرف أوالمراد نصف الزائد يؤيده مافى البزرية وأن يحمل عشرة فجعل عشرين وحلامعاضمن القيمة لان النصف ماذون والنصف لافينتصف هذا النصف ومثله مامرعن الخلاصة (قوله وقيده) أى كلام المتن (قوله اذاهلك) أى اذا هلك الحيدوان المستأجر

(قوله أونزع الاكاف فاسرجه بمالايسرج مثله) قال الرملي قال في السراج الوهاج ولو اكترى حمارا باكاف فاسرجه ونزع الاكاف فلاضمان عليه لان ضرر السر جأقل من ضروالأكاف وينبغى جله على ما اذا أسرجه بسرج يسرج عثله الحرأما اذا كان لايسرج عمله الحرفانه يضمن كاهنافلا مخالفة بينهمافتأمل (قوله وكذا اذا أبدله لان الحارالخ) أى وكذا لايضمن وعبارة غاية البيان وقال الكرخى في مختصره ان لم يكن عليه لجام فالجه فلاضمان عليه اذا كان مثله يلجم بذلك اللجام وكذلك ان أبدله وذلك لان الحار لا يختلف باللجام وغيره ولايتلف به فلم يضمن ( • ١ ٣) بالجامه والله سبحانه وتعالى أعلم وهو الموفق والمعين قال استاذ نامؤلف هذ دالحواشي

> رجهاللة تعالى وأعادعلينا وعلى المسلمان من صالح دعواته وحشرنافى زمرته تحت لواء سيد المرسلين صـ لى الله وسلم عليه وعليهم أجعين الجدينة تعالى قد انهى هذا السفر المبارك والسفر ان اللذان فبله قراءة ومقابلة وتصحيحا وكتابةعلى الهنامش بحسب الطاقة مع قراءة الدر الختار للشيخ علاء الدين الحصكني وحاشيته للشيخ ونزع السرج والايكاف أو الاسراج عالايسرج عثله أبراهم الحلبي المداري وكتابة عالي هامشهما وضبطهما وتصحيحهما علىجناب شيخنافقيمه عصره السيد محدسعيد الجلي أطال الله بقاءه وأناله ما أملدوتمناه وقلت شعرا ركبناجوادالفكرفي مهمه وخضنا بفلك العمر في

البر

لحجالصر

والمعلم يضربه بحكم الملك بتمليك أبيه لصلحة العلم واماضرب الزوجة فجائز فى مواضع أربعة ومافى معناها على تُرك الزينة لزوجها وهو ير يدهاوترك الاجابة الى الفراش وترك الغسل والخروج من المنزل وفي ضرب امن أته وولده على ترك الصلاة روايتان كذا قالواوهما في معناهاما اذاضر بتجارية زوجها غيرة ولاتتعظ بوعظه فلهضربها كذافى القنية ويلحقبه ما اذاضر بتالولدالذي لايعقل عندبكاله لان ضرب الدابة اذا كان عنوعا فهذا أولى ومنه ما اذا شتمته أومن قت ثيابه أوأخذت لحيته أوقالت له ياحماريا ابله أولعنته سواء شتمها أولاعلى قول العامة ومنه ما اذا شتمت أجنبيا ومنهما اذا كشفت وجههالنسير محرم أوكلت أجنبيا أوتكامت عامدامع الزوج أوشاغبت معه ابسمع صوتها الاجنبي ومنهما اذا اعطتمن بيته شيأمن الطعام بلا اذنه انكانت العادة لمتجربه وانكانت العادة مسامحة المرأة بذلك بلامشورة الزوج فليس له ضربهاومنه ما اذا ادعت عليه وليس منه ما اذاطلبت نفقتها أوكسوتها وألحتلان لصاحب الحق يدالملازمة واسان التقاضي كذافي البزازية من النوع الثالث فى الضرب من الاختيار (قوله ونزع السرج والايكاف والاسراج عما لايسرج عشله) يعنى لو اكترى حارا بسرج فنزع السرج فاسرجه سرجالايسرج بمثله الحرأوأوكفه مطلقا أونزع الاكاف وأسرجه بسرج لايسرج بمثله فعطب ضمن جيع قيمته لان الاكاف يستعمل لغير مايستعملله السرج وهوالحل وأثره يخالف أيضا لانه لاينبسط انبساط السرج فكان فى حق الدابة خلافا الى جنس غير المسمى فلم يصرمستوفياشيأمن المسمى فيضمن الحكل كما لو أبدل الحديدمكان الحنطة قيد بكونه لايسرج عثله لانه اذا استأجرهابا كاف فاوكفهابا كاف مثله أوأسرجهامكان الا كاف لايضمن كذاف الخلاصة واعاقلنا في الأكاف مطلقا لان المنقول في الخلاصة أيضا اله لواستأجرهابسرج فاوكفها باكاف يوكف مثلها فهلكتضمن كل القيمة عند أبي حنيفة وفيها. أيضا لواستأجوهاعر يانة فاسرجها وركبهاضمن قالمشايخنا اناستأجرهامن بلدالى بلدلا يضمن وان استأجوها ليركبها فى المصران كان المستكرى من الاشراف لايضمن وان كان من العوام الذين بركبون عرياناضمن ولوتكارى دابة ولم يذ كرالسرج والاكاف وسلمهاعر يانة فركبها بهذا أو مهذا انكان مثله يركب بسرج يضمن اذا ركبهابا كاف وآنكان يركب بكل واحدمنهما لايضمن اذاركبها بهذا أوبهذاقال تأويله اذاركبمن بلدالى بلد اه واعلم أن المنقول فى الكافى للحاكم الشهيد الصمان مطلقامن غيرتفصيل المشايخ فكان هوالمذهب لانهظاهر الرواية كالايخني وصحح قاضيخان في شرح الجامع الصغير انه يضمن جيع القيمة لانهذ كرالضمان مطلقا فينصرف الى الكل لانه خلافه صورة ومعنى وقال في غاية البيان قلت ينبغي أن يكون الاصح ضمان قدر الزيادة وفي الخلاصة ولو استأجرها بغير لجام فالجها لايضمن الااذا ألجم بلجام لا يلجم مثلها اه وكذا اذا أبدله لان الحار لا يختلف

وغصنا بصافى اللب تيارعمقه \* الى ان تحلينا من الكنزبالدر وعدناوقدأوفي لناالدهروعده \* وزاحت سحاب الهم عن أفق الصدر الى أن بدا البر المنير لنا وقد \* مـلأنا نواحي البر بالرف دوالبر فشكرا لربقد تعاظم فضله \* علينا وحدا فائق العدوالحصر وسقيالزين الدين والدفلكه \* ختام ذوى التعقيق منشئ ذاالسفر فلله ما أبدى ولله دره ، ولله ما أهدى جزى أعظم الاجر فقداً ودعتاً فكاره غررابها يقرجيع الحاسدين على القسر ورعيالشيخ العصرسيد ناالذي وق ذروة المعقيق أوحدذا العصر وفاق على أهل الفضائل كلهم \* بخفض جنّاح النفس مع رفعة القدر وحل بفكر ثاقب كل مشكل \* وحلى بعذب اللفظ ما مرفى الدهر

باللجام وغيره كذا في غاله البيان (قوله وساوك طريق غديرماعينه وتفاوتا) أي يجب الضمان اذا عين المكارى طريقا أولمستأجر إلدابة طريقاوسلك غميره وكان بينهما تفاوت بان كان المساوك أبعد أوأوعر أوأخوف بحيث لايملك لصحة التقييد لكونه مفيدا وأما اذا كان بحيث يسلك فظاهر الكتابانه انكان ينهما تفاوت ضمن والافلا وأشارالى انهما لوتساويا لاضمان وقيد بالتعيين لانه لولم يعين لاضمان وفي الخلاصة الحال اذا نزل في مفازة وتهيأ له الانتقال فل ينتقل حتى فسد المتاع بمظر أوسرقة فهوضامن اذا كانت السرقة والطرغالبا (قوله وحله فى البحر الكل) أى يضمن بحمله في البحراذا فيدبالبر لان التقييد مفيد بخطر البحر وبندرة السلامة فيه أطلقه فشمل ما اذا كان يما يسلكه الناس أولاوقيد نابكونه قيدبالبر لانهلولم بقيدبه لاضمان (قوله وان بلغ فله الاجر) قال الاتقانى السماع بالتشـديدأى وان باخ الحال المتاع ذلك الموضع الذى اشترطه ويجوز بالتخفيف على اسناد الفعل آلى المتاع أى اذا بلغ المتاع الى ذلك الموضع وانمأوجب الاجرلارتفاع الخلاف ولا يلزم اجتماع الاجر والضمان لانهما في حالتين (قوله و بزرع رطبة وأذن بالبرمانقص ولاأجر) أي ضمن مانقص من الارض اذا زر عرطبة وقدأذن له بزر ع الحنطة لان الرطاب أكثر ضرر ابالارضمن الحنطة ولابجب الاجرالمسمى ولاغميره لانه غاصب فيدبكون مازرعه أشدضررا لانه لوكان أنقص ضررا لاضمان و يجب الاجر (قوله و بخياطة قباء وأمر بقميص قيمة ثوبه وله أخذ القباء ودفع أجر مثله) لأنه لما كان يشبه القميص من وجه لان الاتراك يستعملونه استعمال القميص كان موافقا من وجه مخالفا من وجه فان شاء مال الى جانب الوفاق وأخد الثوب وان شاء مال الى جانب الخلاف وضمنه القيمة وانماوجب أجرالمثل دون المسمى لان صاحبه انمارضي بالمسمى عند حصول المقصود من كل وجه وأب حصل أطلقه فشمل ما اذا كان يستعمل استعمال القميص وما اذا شقه وجعله قياء خلافاللاسبيجابي فيالثاني حيث أوجب فيه الضمان من غيرخيار وسيأتي انهما لواختلفاني المأمور به فالقول لرب الثوب والتقييد بالقباء انفاق اذلوخاطه سراويل وقدأم مالقباء كان الحكم كذلك على الاصح وفي الخلاصة والصباغ اذاخالف فصيغ الاصفر مكان الاحران شاء ضمنه قيمة ثوب أبيض وانشاء أخذه وأعطاه مازاد الصبغ فيه ولا أجرله ولوصبغرديثاان لم يكن فاحشالايضمن وانكان فاحشابحيث يقول أهل تلك الصنعة انه فاحش يضمن قيمة ثوب أبيض وفيها أيضار جل دفع الى خياط ثوبا وقال لهاقطعه حنى يصيب القدم وكه خسة أشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا ان كان قدرأ صبع ونحوه فليس بشئ وانكان أكثر يضمنه وفيها أيضاولوقال للخياط انظر الى هذا الثوبان كفانى قيصافا قطعه بدرهم وخيطه ثم قال انه لا يكفيك يضمن الثوب ولوقال انظر أيكفيني قيصا فقال نعم فقال اقطعه نمقال لايكفيك لايضمن واللهسبعانه وتعالى أعلم

﴿ باب الاجارة الفاسدة ﴾

وهى كل عقد كان مشر وعاباصله دون وصفه و بين الفاسد والباطل هنافرق أيضا فان الباطل ماليس بمشر وع أصلا وحكمه أنه لا يجب فيه بالاستعمال أجر بخلاف الفاسد فانه يجب فيه به أجرة المثل صرح به في الحقائق شرح المنظومة في مسئلة اجارة المشاع وهكذا في جامع الفصولين لكن بين الاجارة والبيع فرق فان الفاسد من البيع على بالقبض والفاسد من الاجارة لا على المنافع بالفبض حتى لو قبضها المستأجر ليس له أن يؤاجرها ولو أجرها وجب أجر المشل ولا يكون غاصبا وللا بحر الاول أن ينقض هذه الاجارة كذا في الخلاصة (قوله يفسد الاجارة الشرط) أى الشروط المعهودة المتقدمة في باب البيع الفاسد التي ليست من مقتضى العقد لا كل شرط لان الاجارة عقد معاوضة

وساوك طريق غيرماعينه وتفاوتا وجله فى البحر السكل وان بلغ فله الاج و بزرع رطبة واذن بالبر مانقص ولا أجر بخياطة قباء وأمن بقميص قيمة ثو به وله أخذ القباء ودفع أجرمثله

﴿باب الاجارة الفاسدة ﴾ يفسد الاجارة الشرط

وحلی بدر الفضل عاطل نحرنا

ففقنا على الحسناء فى حلية النعر

فلازالفينا مشرق الوجه دا سنا

يلوح على الأكوان أشرق من بدر

مدى الدهر ماغنى الهزار مرنما

وماجددت أفراحناختمة البصر

وذلك فى أوائل ربيع الثانى سنة ألف ومائتين وثلاثين وأنا الفقير اليه تعلى أقل عبيده وأحوجهم الى تأييده وتسديده محد أمين بن عمر بن عبدالعزيز ابن أحد الشهر بابن عابدين عنى عنه آمين

محضة تفال وتفسخ فكانت كالبيع فكل ماأ فسدالبيع أفسدها وقدضبطه الشيخ أبوالحسن الكرخى ف مختصر ه فقال اذا كان ما وقع عليه عقد الاجارة مجهولا في نفسه أو في أجرة أو في مدة الاجارة أو في العمل المستأجر عليه فالاجارة فآسدة وكلجهالة تدخل في البيع فتفسده من جهة الجهالة فكذلك هي فى الاجارة اه والشروط التي تفسدها تفصيلا كاشتراط تطيين الداروم منهاأ وتعليق باب عليهاأ وادخال جذع فى سقفها على المستأجر وكذا اشتراط كرى نهر في الارض أوضرب مسناة عليهاأ وحفر بترفيها أوان يسرقنها على المستأجر وكذلك اشتراط ردالارض مكروبة وكذالوشرط ان انقطع الماءعن الرحى فالاج عليه وكذا ان تسكاري داية الى بغداد أوعلى اله ان رزق شيأ أعطاه وان بلغت بغداد فله كذاوالافلاشئ لهفهم فاسدة وعليه أجرمثل ماسار علمها وكذالواستأج عبداشهرا على أنهان مرض فيه عمل في الشهر الذي بعده بقدر الايام الني من ضفيها كذا في غاية البيان خرج ما يقتضيه العقد كاشتراط أن يدفع له الاجراذار جعمن السفر واشتراط أن يفرغ له اليوم وفى الخلاصة معزيا الى الاصل لواستأجر داراعلى أن يعمرها ويعطى نوائبها تفسد لانه شرط مخالف لمقتضى العقداه فعلم بهذا ان مايقم فىزماننا من اجارة أرض الوقف باجرة معاومة على أن المغارم وكافة الكاشف على المستأجر أوعلى أن الحرف على المستأجر فاسد كالايخف (قهل وله أجرمثله لا يجاوز به المسمى) لان الفاسد ملحق بالصحيح فوجدفي قدرالمسمى شبهة العقدوفهازا دعليه لم يوجد فيهعقد ولاشبهة فبق على الاصل وأشار بعدم بجاوزته السمى الىأن الكلام فمااذا كان المسمى معاوما غير محرم لانهلو كان الفساد لجهالة المسمى كاهأو بعضمة أولعدمه ليس فيهمسمي حتى يصح أن تنتني المجاوزة عنه فلهذا وجسأح المثل بالغا مابلغ وكذالوكان الاجوخرا أوخنزيرا فانهيجب أجوالمثسل بالغامابلغ واستثنى الشارح أيضا مااذا استأج داراعلى أن لا يسكنها فالاجارة فاسدة ويجب أجو المثل بالغاما باغ ان سكنها وفيه نظر لان الاجوة ان لم تكن مسهاة فهم المسئلة المتقدمة وان كانت مسهاة يذبغي أن لا يجاوز به المسمى كغيرهامن الشروط وقددكر هافى الخلاصة ولم يتعرض للاجرة ثمقال وانشرط أن يسكنها المستأجو وحده يجوز والله سحانه وتعالى أعلم بالصواب والسه المرجع والماكب وهذا آخوما نظمه بنان الحقيق في سمط الدرارى وتعلى به عقودالسان ففاق اللا كي في جيد الجواري ونهاية ما يسرالله تأليفه العلامة الفاضل والاستاذال كامل الشيخ زين الدين الشهير بابن نجيم رحه اللة العالى وغفر الله لناوله ولكل المسلمين أجعين آمين والحديثةربالعالمين

ولهأجر مثـــله لايجاوز به المسمى مؤ وقد بين حال كيفية المكاخاشية ومابيضه منها المؤلف وماجعه هو حتى ظهرت العيان غانية حضرة العلامة الفاضل والاستاذ الكامل من هوادرر الآداب عقد فريد ولمحاسن الصفات قامة وجيد حضرة مبيض حاشية البحر العلامة السيد أحد بن السيد عبد الغنى بن السيد عمر عابدين أدام المة عليه رضاء ونفع به الانام و بلغه من الخيرات مناه فقال كه

﴿ بسم الله الرحن الرحيم ﴾

الجدمة الذي جعلنامن أشرف الام ووفقناللساوك في الطريق الام نحمه محد شاكر لنعمه ذاكر لفضله وكرمه والصلاة والسلام على سيدنا محدأ شرف الرسل الهادى الى أقوم السبل وعلى آله الائمة الاعلام الناشرين لواءالاسلام وعلى أصحابه الابرار ونابعيهم الاخيار وبعد فيقول الفقيرأحد ابن عبدالفنى بن عرعابدين انشيخناسيدى المرحوم العم مؤلف هذه الحاشية المساة منحة الخالق على المراارات شرح كنزالدقائق قدكان علقهاعلى هامش نسخته البحر حين قراء ته له على شيخه العلامة فقيه العصر ويتيمة الدهر السيد سعيدالحلي وكتب على عبارات هذا الشرح مايحل عقالها ويدفع اشكالها من كلام أخى الشارح فى شرحه المسمى بالنهرومن كلام الشيخ خيرالدين الرملي في حاشيته على هذا الكتاب ومن كالرم غيرهم اعمار آه مسطور افي الكتب أواستخرجه بفكره المضاهى لتواقب الشهب وقدذ كرذلك علىظهر نسخته البصر المذكورة نمقال واذانم ذلك بممونة اللة تعالى أجعه في سفر ليكون كاشية مستقلة لعله يكون به النفع لى ولغيرى من المتعامين بفضل أكرم الاكرمين وان اخترمتني المنية قب لجع ماسطرته في الهوامش فقد أذنت لمن اطلع على حقيقة هذا الامرأن يجمع ذلك ويكون شريكى في ايصال هذا الخير فقدأ جهدت نفسى في جع ذلك مع التأمل والمراجعة اشبخناأ طال الله بفاءه ومراجعة كثيرمن كتب المذهب اجتمعت عندى ولله الحدوالمنة أسأله سبعانه وتعالى أن يم فضله واحسانه بحرمة نبيد لنبيه وأصحابه وتابعيه آمين اه مم انه بعدان أعها جعل له اخطبة وجودمنها كراسين بخطه نمأ تته دعوة ربه لنيل الحسني بلقائه وقربه فأجاب داعيه واي مناديه في سنة ١٧٥٧ فقصد هذا الفقير تجر بدهاوجعها في سفر خوفا عليها من الضياع وحوصا على حصول النفع بهافى سائر البقاع وخدمة لشيخنا الع خصوصا ولسائر المسلمين عموما وجاءت في ائنين وتسعين كراساوأ صبحت في دجنات المشكلات نبراسا وكانت ولادنه سنة ١١٩٨ هجريه

## ﴿ يقولراجى غفران المساوى رئيس لجنة التصحيح بدار الكتب العربية الكبرى مجدالزهرى الغمراوى ﴾

الجدية الذي استمداله الممن بحرعطائه واستنارت البصائر بسطور آيات وحدانيته على ذرات أرضه وسهائه والصلاة والسلام على المنتقي من أفضل جرنومة والدال على أحسن طريقة وأسمى صراط مستقيمة سيدنا محدالمبعوث هداية للانام والمؤيد بالبراهين الدالةعلى أنهالا نبياء ختام وعلى آله كنزأ سراره وأصحابه المنتجبين لانتصاره (أمابعد) فقدتم بحمده تعالى طبع شرح البحر الراثق لكنز الدقائق للعلامة الامام والفهامة الذي يستنداليه عند من القالاقدام من أضاءت شموس تحقيقاته آفاق الأذهان واستبصرت بنبراس تدقيقاته في معالم الخير العينان اللوذعي الفاضل والملاذ الكامل الشيخز ين الدين المشهور بابن نجيم لازالت مواطر الاحسان تتوالى عليه وأدعية المنتفعين باستماره واصلة اليمه وكتابه البحر هوالكتاب الذي جم من أشتات المسائل مايفوق الدر في الصدف ومن التحقيقات وحسن السبك مامورالافكار ولهالمنصف أقر واعترف وقدتز ينت طرره بماهوأزهي منالجواهرالغوالى وأسممي منالنجوم أذا انتظمت فىالعقودلآلي وهوماجادت به قريحة عــ لامة عصره وخاتمة المحققين باجـاع من نبل في علمــ وقدره العــ لامقالســيد مجهـ ابن عامد بن رحمه الله وأثابه رضاه من الحواشي الرقيقه والدر التي نظمت في خيوط من التحقيق دقيقه فياءكتابا جمع من مسائل المذهب كل شارده وأروى من رحيق كشفه للد همات كل نفس وارده فرحم الله تلك النفوس التي جادت بتلك الآثار وأعان من تصدى لنشر تلك الأنوار باعادة طبعه وتحسان وضعه عطيعة دارالكتب العربية الكبري عصر الحائزةمن محاسن المزاياما يفوق الحصر وكان حسن عمامه واستكمال نظامه فيالحجة الحرامالتي هي لسنة ١٣٣٧ تمام من هجرة من هوللانبياء ختام عايه وعلىآ له وصحبه أفضل الصلاةوالسلام

و يليه تكملة العلامة الفاضل والهمام الكامل الشيخ محدالشهير بالطورى رحماللة وهي الجزء الثامن وأولها كتاب الاجارة حيث المهرجماللة ابتدأ التأليف من أول الاجارة لامن محل ما وقف عليه العلامة ابن يجيم وهو الاجارة الفاسدة رحهما اللة تعالى آمين كه

## ﴿ فهرست الجزء السابع من شرح البحر الرائق على كنز الدقائق العلامة ابن نجيم رحم الله تعالى ﴾

	_ <u>``</u> }
معيفه	معيفه
۲۵۲ بابالاستثناء ومافىمعناه	٧ باب كتاب الفاضي الى الفاضي وغيره
٢٥٤ بابافرارالمريض	٧٤ بابالتحكيم
٧٥٥ (كتاب الصلح)	٢٩ مسائل شيم من كتاب القضاء
٢٥٦ فصل الصلح جائز	٥٥ (كتابالشهادات)
٢٥٩ باب الصلح في الدين	٧٧ باب من تقبل شهاد ته ومن لا تقبل
٠٦٠ فصل في الدين المشترك	١٠٣٠ بابالاختلاف في الشهادة
٢٦٠ فصل في صلح الورثة	١٢٠ باب الشهادة على الشهادة
۲۹۳ (كتابالمخاربة)	١٢٧ باب الرجوع عن الشهادة
٢٦٦ بابالمضارب يضارب	١٣٩ (كتاب الوكالة)
٢٦٨ فصل ولا تفسد المضاربة بدفع الخ	١٥٣ باب الوكالة بالبيع والشراء
۲۷۳ (كتابالوديعة)	١٦٦ فصل الوكيل البيع والشراء لا يعقد الخ
۲۷۹ (كتابالعارية)	١٧٨ باب الوكالة بالخصومة والقبض
۲۸٤ (كتابالمية)	١٨٧ ماب عزل الوكيل
۲۹۰ بابالرجوع في الحبة	۱۹۱ (كتاب الدعوى)
۲۹۰ فصل بمنزلة مسائل شتى	۲۱۸ بابالتحالف
* ·	۲۲۸ فصل في دفع الدعوى
۲۹۷ (كتابالاجارة)	۲۳۶ بابدعوى الرجلين
٣٠٤ بابما يجوزمن الاجارة وما يكون خلافافيم	٧٤٩ بابدعوى النسب
٣١١ بابالاجارةالفاسدة	٢٤٩ (كتابالاقرار)
A LE A	

شرکة علل الدين الطب عام التحسيد مرورت مثلون ۲٬۱۲۸۲